

فهرس

الجزء التاسع من كتاب الإنصاف

١٣ إن لم ينو : وقع بامرأة الحاسب
طلقتان . وبغيرها طلقة .

١٤ إذا قال : أنت طالق نصف طلقة إلخ
» إن قال : نسق طلقتين ، أو ثلاثة
أنصاف طلقة إلخ .

١٥ إن قال : ثلاثة أنصاف طلقتين إلخ .

١٦ إن قال : نصف طلقة ، ثلث طلقة ،
سدس طلقة ، أو نصف وثلث
وسدس طلقة .

» إذا قال لأرمع : أوقمت بيتكن ،
أو عليكن طلقة إلخ .

١٨ إن قال : دمك طالق ، طلقت

١٩ إن قال : شعرك ، أو ظفرك ، أو
سنتك طالق .

» إن أضافه إلى الريق والدمع والعرق
والحل : لم تطلق .

» إن قال : روحك طالق .

٢٢ إذا قال لدخول بها : أنت طالق ،
أنت طالق . طلقت طلقتين إلا أن
ينوى بالثانية التأكيد أو إتمامها .

٢٣ إن قال : أنت طالق فطالق ، أو ثم
طالق ، أو بل طالق ، أو طالق
طلقة بل طلقتين ، أو بل طلقة ،
أو طالق طلقة بعدها طلقة ، أو قبل
طلقة ، طلقت طلقتين .

٣ باب ما يختلف به عدد الطلاق

» ما يملك الحر ، وما يملك العبد من
التطبيق .

٤ إن قال : أنت الطلاق ، أو الطلاق لي
لازم

٨ إن قال : أنت طالق واحدة ونوى
ثلاثا

٩ إن قال : أنت طالق هكذا ، وأشار
بأصابعه الثلاث إلخ

» إن قال : أنت طالق واحدة ، بل
هذه ثلاثا . إلخ

١٠ إن قال : أنت طالق كل الطلاق ،
أو أكثره ، أو جميعه ، أو منتهاه ،
أو طالق كآلف أو بعدد الحصى ، أو
القطر ، أو الريح ، أو الرمل ، أو
التراب .

١١ إن قال : أنت طالق أشد الطلاق ،
أو أغلظه ، أو أطوله ، أو أعرضه إلخ

١٢ إن قال : أنت طالق من واحدة إلى
ثلاث إلخ

» إن قال : أنت طالق طلقة في طلقتين
ونوى طلقة مع طلقتين إلخ .

» إن نوى موجبه عند الحاسب . وهو
يعرفه إلخ .

٢٥ إن كانت غير مدخول بها ، بانت بالأولى ، ولم يلزمها ما بعدها .
» إن قال : أنت طالق طلقة قبلها طلقة ، فكذلك عند القاضي .

٢٦ إن قال لها : أنت طالق طلقة معها طلقة ، أو مع طلقة أو طالق وطالق : طلقت طنتين .
» المعلق كلنجر .

٢٧ إن قال : إن دخلت فأنت طالق ، إن دخلت فأنت طالق ، قد دخلت طلقت طنتين بكل حال .

٢٨ باب الاستثناء في الطلاق

» حكى عن أبي بكر : أنه لا يصح الاستثناء في الطلاق .
» للذهب : أنه يصح استثناء مادون النصف ، ولا يصح فيما زاد عليه .

٢٩ في النصف وجهان

٣٠ إن قال : أنت طالق ثلاثاً إلا اثنين أو خمسة إلا ثلاثاً .

» إن قال : أنت طالق ثلاثاً إلا ربع طلقة .

» إن قال : أنت طالق طلقتين إلا واحدة فعلى وجهين .

» إن قال : أنت طالق ثلاثاً إلا اثنين إلا واحدة ، فهل تطلق ثلاثاً ، أو اثنين ؟ على وجهين .

٣١ إن قال : أنت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً إلا واحدة ، أو طالق وطالق وطالق إلا واحدة ، أو طلقتين وواحدة إلا واحدة ، أو طلقتين ونصفاً إلا طلقة .

٣٣ إن قال : أنت طالق ثلاثاً ، واستثنى بقلبه إلا واحدة .

٣٤ إن قال : نسأتى طوالق ، واستثنى واحدة بقلبه .

٣٦ باب الطلاق في الماضي والمستقبل

» إذا قال لامرأته : أنت طالق أمس ، أو قبل أن أتكحك بنوى الإيقاع إلخ .
٣٧ إن قال : أردت أن زوجاً قبلى طلقها ، أو طلقها أنا في مكح قبل هذا .

٣٨ إن مات أو جن أو خرس . قبل العلم بمراده . فهل تطلق ؟ على وجهين

٣٩ إن قال : أنت طالق قبل قدوم زيد بشهر . قدّم قبل مضي شهر إلخ .
٤٠ وإن قدّم بعد شهر وساعة إلخ .

» إن قال : أنت طالق قبل موى إلخ .
» إن قال : بعد موى ، أو مع موى إلخ .
٤١ إن زوج أمة أبيه ، ثم قال : إذا مات أبي أو اشتريتك ، فأنت طالق فأت أبوه أو اشتراها إلخ .

٤٢ إن قال : أنت طالق لأشربن الماء الذي في الكوز ولأماء . أو لأقتلن ثلاثاً الميت ، أو لأصعدن السماء ، أو لأطيرن ، أو إن لم أصعد السماء ونحوه إلخ .

٤٣ إن قال : أنت طالق إن شربت ماء الكوز ، ولا ماء فيه ، أو صعدت السماء ، أو شاء الميت أو البهيمة .

٤٤ إن قال : أنت طالق اليوم إذا جاء غد ، فعلى الوجهين .

٥٧ إن قال أردت أن يكون ابتداء
السنين المحرم : دين . ولم يقبل في
الحكم .

» إن قال : أنت طالق يوم يقدم زيد
قدم ليلا الخ .

٥٨ إن قدم به ميتا أو مكرها لم تنطق .

٥٩ باب تعليق الطلاق بالشروط

» لا يصح من الأجنبي .

» إن علق الزوج الطلاق بشرط : لم
تنطق قبل وجوده .

٦٠ إن قال : عجلت ماعلقته لم يتعجل

٦١ إن قال : أنت طالق . ثم قال :
أردت إن قمت الخ .

٦٢ أدوات الشرط ستة

» كلها على التراخي إذا تجردت عن لم

٦٣ إن اتصل بها « لم » مسارت على

النسور ، إلا « إن » وفي « إذا »
وجهان

٦٤ إذا قال : إن قمت ، أو إذا قمت ،

أو من قام مسكن ، أو أي وقت

قمت ، أو متى قمت ، أو كلما قمت ،

فأنت طالق الخ .

» ولو قال : كلما أكلت رمانة فأنت

طالق أو كلما أكلت نصف رمانة

فأنت طالق الخ

» لو علق طلاقها على صفات ثلاث ،

فاجتمعن في عين واحدة

٦٥ إن قال : إن لم أطلقك فأنت طالق

ولم يطلقها الخ

٤٥ إذا قال : أنت طالق غدا ، أو يوم
السبت ، أو في رجب الخ .

» إن قال : أنت طالق اليوم ، أو في
هذا الشهر الخ .

٤٦ إن قال : أردته في آخر هذه
الأوقات : دين .

» هل يقبل في الحكم : يخرج على
روايتين

٤٩ - إن قال : أنت طالق اليوم وغدا

وبعد غد ، أو في اليوم وفي غد وفي
بعده الخ .

» إن قال : أنت طالق اليوم إن لم
أطلقك اليوم الخ .

٥١ إن قال : أنت طالق يوم يقدم زيد .

فما ت غداة وقدم بعد موتها الخ .

» إن قال : أنت طالق في غد إذا قدم
زيد . فمات قبل قدومه الخ .

٥٢ إن قال : أنت طالق اليوم غدا الخ .

٥٣ إن نوى نصف طلاق اليوم وبقيا غدا

» إن قال : أنت طالق إلى شهر الخ .

٥٤ إن قال : أنت طالق في آخر الشهر

الخ .

» قال أبو بكر : تنطق بمرور شمس

الحامس عشر منه .

» إن قال : في آخر أوله الخ .

٥٥ إن قال : إذا مضت سنة فأنت طالق

الخ .

» إذا قال : إذا مضت السنة فأنت

طالق الخ .

٥٦ إن قال أنت طالق في كل سنة طلاق

الخ .

٧٢ إذا قالت : حضت وكذبها ، قبل قولها في نفسها .

٧٣ إن قال : إن حضت فأنت وضرتك طالقان الخ .

٧٥ إذا قال : إن كنت حاملا فأنت طالق تبين أنها كانت حاملا

٧٥ إن قال : إن لم تكوني حاملا فأنت طالق ، فهي بالعكس

٧٦ يحرم وطؤها قبل استبراءها

٧٧ إن قال : إن كنت حاملا بذكر فأنت طالق ، واحدة ، وإن كنت

حاملا بأنثى فأنت طالق طلقين الخ

٧٨ إذا قال : إن ولدت ذكرا فأنت طالق واحدة ، وإن ولدت أنثى فأنت طالق اثنتين الخ .

٨١ فإن أشكل كيفية وضعها ، وقعت واحدة يمين . ولها ما زاد

٨٣ إذا قال : إذا طلقك فأنت طالق . ثم قال : إن تمت فأنت طالق . قامت الخ .

٨٤ إن قال كلما وقع عليك طلاقى أو إن وقع عليك طلاقى فأنت طالق قبله

ثلاثة . ثم قال : أنت طالق

٨٦ إن قال : كلما طلقك واحدة منكم فصد من عيدي حر ، وكلا طلق

اثنتين فصدان حران . وكلا طلق ثلاثة ثلاثة أحرار الخ .

٨٧ إلا أن يكون له نية .

٦٦ إن قال : من لم أطلقها ، أو أى وقت لم أطلقك فأنت طالق . قضى

زمن يمكن طلاقها فيه الخ

» إن قال : إذا لم أطلقك فأنت طالق فهل تطلق في الحال ؟ محتمل

وجهن

٦٧ إن قال العاصم : أن دخلت الدار فأنت طالق - فتحت المحبرة - فهو شرط .

» إن قاله عارف بمقتضاه . طلق في الحال . وإن قال : إن تمت فأنت طلق في الحال

» إن قال : أردت الجزاء أو أردت أن أجعل قيامها وطلاقها شرطين

لشيء ، ثم أمسكت الخ

٦٩ إن قال : إن تمت فعدت فأنت طالق ، أو إن قعدت إذا تمت . أو

إن قعدت إن تمت الخ

٧٠ إن قال : إن تمت وقعدت فأنت طالق الخ

» إن قال : إن تمت أو قعدت فأنت طالق الخ

٧١ إذا قال : إذا حضت فأنت طالق الخ

» إن قال : إذا حضت حيضة فأنت طالق الخ .

٧٢ إن قال : إذا حضت نصف حيضة فأنت طالق الخ .

» إن قال : إذا طهرت فأنت طالق الخ

٨٧ إن قال لامرأته : إذا أنك طالق

فأنت طالق ثم كتب إليها : إذا أنك
كتبت فأنت طالق الخ

٨٨ إن قال : أردت أنك طالق بذلك

الطلاق الأول : دين الخ

» إذا قال : إن حلفت بطلاقك فأنت

طالق . ثم قال : أنت طالق إن

فقت ، أو دخلت الدار الخ .

٨٩ إن قال : أنت طالق إن طلعت

الشمس ، أو قدم الحاج فهل هو

حلف ؟

» إن قال : إن حلفت بطلاقك فأنت

طالق ، أو قال إن كذبت فأنت طالق الخ

» إن قال لامرأته : إن حلفت

بطلاقك فأنت طالق وأعاد الخ

٩١ إذا قال : إن كنتك فأنت طالق

فتحقق ذلك ، أو زجرها . فقال :

تحي ، أو اسكني الخ .

» يحتمل أن يحث بالكلام المتصل

بيمينه . لأن إتيانه به يدل على

إرادته الكلام للتفصل عنها .

٩٢ إن قال : إن بدأتك بالكلام فأنت

طالق . فقالت : إن بدأتك به

فبدي حر الخ .

» إن قال : إن كنت فلانا فأنت طالق

فكلمته ، لم يسمع الخ .

٩٣ إن كنته سكران أو أحم . أو مجنوناً

يسمع كلامها : حث .

٩٤ إن كنته ميتاً ، أو غائياً ، أو معصياً

عليه ، أو ثامناً : لم يحث .

» إن قال لامرأته : إن كنتما هذين

فأنتما طالقان وكلت كل واحدة

واحدة منهما : طلقنا .

٩٥ إن قال : إن أمرتك لخالفيني فأنت

طالق ، فنهاها لخالفته الخ .

٩٨ إذا قال : إذا خرجت بغير إذني ،

أو إلا بإذني ، أو حتى آذن لك ،

فأنت طالق الخ .

٩٩ إن قال : إن خرجت إلى غير الحمام

تصير إذني فأنت طالق ، فخرجت

تريد الحمام وغيره : طلقت .

١٠٠ وإن خرجت إلى الحمام ثم عدلت

إلى غيره : طلقت .

١٠٠ إذا قال : أنت طالق إن شئت ،

أو كيف شئت ، أو حيث شئت ،

أو متى شئت الخ .

١٠١ إن قال : أنت طالق إن شئت ،

وشاء أبوك .

» إن قال : أنت طالق إن شاء زيد

شئت أو جن أو خرس قبل الشيئة

لم تطلق

١٠٢ إن شاء . وهو سكران : خرج على

الروايتين المتقدمتين في طلاقه .

» إن كان صبياً يعقل الشيئة فشاء

طلقت وإلا فلا .

١٠٣ إن قال : أنت طالق إلا أن يشاء

زيد . فمات أو جن أو خرس :

طلقت .

» إن قال : أنت طالق واحدة ، إلا أن

يشاء زيد ثلاثاً ، فمات ثلاثاً الخ .

١٠٤ إن قال : أنت طالق إن شاء الله الخ

١٠٥ إن قال : أنت طالق إلا أن يشاء الله

أو إن لم يشأ الله .

١٠٦ إن قال : إن دخلت الدار فأنت

طالق إن شاء الله الخ .

١٠٩ إن قال : أنت طالق لرضا زيد ،

أو مشيئة الخ .

١١٠ إن قال إن كنت تحبين أن يجذبك

الله بالدار فأنت طالق الخ

١١١ فصل في مسائل متفرقة

» إن قال أنت طالق إذا رأيت

الحلال الخ .

١١٢ إن قال من يشترى بقدوم أخى

فمات طالق الخ

١١٤ إن حلف لا يفعل شيئاً ، ففعله

ناسياً . وكذا جاهلاً الخ .

» إن حلف لا يدخل على فلان بيتاً ،

أو لا يكلمه ، أو لا يسلم عليه ، أو

لا يفارقه حتى يقضيه حقه الخ .

١١٧ إن حلف لا يفعل شيئاً ففعل بعضه

١١٨ إن حلف لا يدخل داراً فأدخلها

بعض جسده ، أو دخل طاق

الباب الخ .

» إن حلف لا يلبس ثوباً اشتراه زيد

أو نسجه ، أو لباى كل طعاما

طبخه زيد الخ .

١١٩ إن اشترى غيره شيئاً غلطه بما

اشتراه فأكل مما اشتراه شريكه الخ

١٢٠ باب التأويل في الحلف

» إن لم يكن ظاناً أنه تأويله

١٢١ إذا أكل نمرأ حلف لتخبرني بعدد

ما أكلت أو لتميزن الخ .

١٢٣ إن حلف ليطبخن قدرأ يرطل

ملح ويأكل منه ولا يجد طعم

النع الخ .

» إن حلف لا أقت في هذا لاء .

ولا خرجت منه الخ .

١٢٤ إن كان واقفاً حمل منه مكرها ،

وإن استحلته ظلم مالهان عندك

ودية الخ .

» إن حلف على امرأته لا سرقت منى

شيئاً الخ .

١٣٨ باب الشك في الطلاق

» إذا شك : هل طلق أم لا ؟

١٣٩ إن شك في عدد الطلاق

١٤٠ قول الحرق فيمن حلف بالطلاق

لأباً كل تمره ، فوفقت في تمر الخ

١٤١ إن قال لامرأته : إحدانا طالق

ينوى واحدة معينة طلقته وحدها

وإن لم ينو أخرجه المطلقه القرعة

١٤٣ إن طلق واحدة بعينها وألسنها

١٤٤ إن بين أن المطلقه غير التي

خرجت عليها القرعة الخ

- ١٤٤ إن طار طائر فقال إن كان هذا غراماً فقلانة طالق الخ
- ١٤٦ إن قال : إن كان غراماً فقلانة طالق وإن كان حمماً فقلانة طالق .
- » إن قال : إن كان غراماً فصدى حر . فقال آخر : إن لم يكن غراماً فصدى حر
- » إن اشترى أحدهما عبد الآخر أقرع بينهما حيثئذ
- ١٤٧ إن قال لأمرأته وأخيه : هذا كاس من ماء . وقال صبي طالق الخ
- ١٤٨ إن نادى امرأته : فأجابته امرأة له أخرى فقال : أنت طالق
- » إن قال : علمت أنها غيبها . وأردت طلاق المنادة
- ١٥٠ باب الرجعة
- » إذا طلق مراًه حيد ودخلها من ثلث فله رجعتها ما دام في اعدة
- » إذا طلق رجعة
- ١٥١ إن قال : ككته ، أو روجتها
- ١٥٢ هل من شرطها الإشهاد ؟
- » الرجعية زوجة يلحقها الطلاق وظاهره وديلا .
- ١٥٣ يباح لزوجهما وظواهرها والحلوة والعرب ، ولها أن تستسرى له وتبرئ
- ١٥٤ وعصل الرجعة بوطئها ، نوى الرجعة أو لم ينو
- ١٥٦ ولا تحصل عياشرتها والظفر إلى فرجها ، والحلوة بها لشهوة
- ١٥٧ لا يصح طلق الرجعة بشرط ولا يصح الارحام في الردة
- » إن طهرت من الحصة الثالثة ولما حصل : فهل له رجعتها ؟
- ١٥٩ إن أعتقت عدها ولم راحها مات ، ولم يحل إلا بكاح حديد وسود إليه على ما من من طلاقها
- » إن رجع في عدها وأشهد على رجعتها من حيث لا تعلم الخ
- ١٦٠ إن لم تكن له بيعة برجعتها : لم يل دعواه
- ١٦١ إذا ادعت المرأة انقضاء عدتها الخ
- » أقل ما يمكن انقضاء عدتها من الأفراسعة وعشرون ومائة وخمسة الخ
- ١٦٢ إن قلنا : الطهر خمسة عشر الخ
- ١٦٣ إذا قالت : انقضت عدي . فقال : فدكت وأحملك فأنكره
- » ب ما عاينها معاً فدم قولها الخ
- ١٦٤ إذا طهرت ثلاثاً لم يحل له حتى يكبح روحاً عده ، وظناً في لقل الخ
- ١٦٥ إن كان محبباً ، ونفى من ذكره قدر الحشمة فأولجها الخ
- » إن وطئت في بكاح وسد لم يحل
- ١٦٦ إن وطئها زوج في حبس أو نفس ، أو إهرام

- ١٦٧ إن كانت أمة فاشترها مطلقاً ،
وإن طلق بعد امرأتها فطلقها
» إذا عاب عن مطلقه ، فأنته
فذكرت : أنها مكنت من أمها
وانقضت عدتها
- ١٦٨ باب الإيلاء
» يشترط له أربعة شروط أحدها
الحلف على ترك الوطء في القبل
» إن تركه مع غيره ، لم يكن مولياً له
١٦٩ إن حلف على ترك الوطء في العرج
باعتظ لا يعتدل عمره كلفظة الصريح
» إن قال : والله لا وطئت ، أو
لا حامتك ، أو لا باضتك ، أو
لا شريك ، أو لا عدت أخ
» سائر الألفاظ لا يكون مولياً فيها
إلا بالنية
- ١٧٠ الشرط الثاني : أن يحلف بالله تعالى
أو بصفة من صفاته
١٧١ إن حلفه بنذر ، أو عتق أو طلاق
لم يصح مولياً في الظاهر عنه
١٧٢ الثالث أن يحلف على أكثر من
أربعة أشهر
١٧٣ أو يصح عنه شرط يحلف على إص
نه لا يوجد في قول من الخ
» أو يقول : والله لا وطئت حتى
حتى ، لأنها لا تحل إذا لم يطأها
١٧٤ إن قال : إن وطئت فواقه
لا وطئت ، أو إن دخلت الدار
فواقه لا وطئت
- ١٧٦ إن قال : والله لا وطئت في السنة
إلا مرة أو إلا يوماً
١٧٧ إن قال : والله لا وطئت أربعة
أشهر ، فبد ، نصت فواقه لا وطئت
أربعة أشهر
» إن قال : والله لا وطئت إن شئت
فتأدت .
- ١٧٨ إن قال : إلا أن تنائي ، أو إلا
باحتراك ، أو إلا أن تختار
» إن قال لنفسه : والله لا وطئت
واحدة ممكن
١٧٩ لا أن يرد واحدة نفسها ،
مكون مولياً منها وحدها
» إن قال : والله لا طئت كل واحدة
ممكن
» إن قال : والله لا أطؤكن : فهي
كأن قبليها
- ١٨٠ إن آلى من واحدة ، وقال
للأخرى شريكك معها
١٨١ الشرط الرابع : أن يكون من
زوج بمكة الحرام ، ويلزمه
الكفارة بالحيث
» أما إذا حر من الوطء بح أو
شك فلا يصح الإيلاء
١٨٢ لا يصح الإيلاء لصي
١٨٣ في الإيلاء السكران وحميان ، ومدة
الإيلاء في الأحرار والرق سواة
» إذا صح الإيلاء ضمنت له مائة
أربعة أشهر ، وإن كان الرقيق
عفو عنه الوطء

- ١٨٤ إن طرأ ما استؤمعت المدة عند
دولته إلا الحصى
- ١٨٥ إن طلق في أثناء ابدته انقطع
إين راحها أو نكحها الخ
- ١٨٦ إن كان المدعى : أمر أن ينفق
بما به .
- ١٨٧ إن كان مظهراً ، فقل أمهلاً في
حق طلاق روية أعقبه بن ظهري
- » إن وطئها دون الفرج ، أو في
الدبر لم يخرج من نفقة
- ١٨٨ إن وطئها في امرج وطئ محرماً
فقد .
- ١٨٩ إن . في . وأعمه إرثه سقط
حكما وإن لم ينفق أمر بالطلاق
إخ
- ١٩٠ إن طلق ثلاثاً أو فصيح فصيح
- ١٩١ إن ادعى أن ثلثه ما انفصت أو
أه وطئها ، وكانت ثيباً الخ
- ١٩٢ كتاب الظهار .
- » وهو من يشبه امرأته ، أو عسواً
مها
- » نطق من حرم عليه على سبيل
أو س . أو عسواً منها . عسواً .
- أنت على كظهر أمي ، أو كبد أخق
أو كوجه حبي ، أو ظهر ك أو يده
على كظهر أمي ، أو كبد أخق .
- أو حاق ، من سب أو رضع
» إن قال أنت على كأمي
- ١٩٣ أنت عدي كأمي أو مثل أمي
كان مظهراً .
- ١٩٤ إن قل . أردت كأمي في الكرامة ،
أو نحوه : دين . وهل يقتل في
الحركة ؟
- » إن قال أنت كأمي ، أو مثل أمي
فذكر أو لم يذكر ، فهو راسخ .
- ١٩٥ أنت على كظهر أبي ، أو كظهر
أخيه ، أو أحب زوجتي ، أو عمتها ،
أو حاتم
- ١٩٦ أنت على كظهر أختي م يكن
مظهراً
- » أنت على حرم فهو مظهر إلا أن
يكون طلاقاً أو ثيباً فهل يكون
صريحاً ، أو ماواه ؟
- ١٩٧ وصح من كل زوج يصح طلاقه .
- ١٩٨ مسلماً كان أو ذمياً .
- ١٩٩ إن صدر من أمه أو أم ولده
لم يصح
- ٢٠٠ دون امرأة زوجها أنت على كظهر
أبي . أنت على كظهر أمي .
- كهرقة ظهار
- ٢٠١ عليها المحكمين قبل التكفير .
- ٢٠٢ إن قال لأخيه أنت على كظهر
أمي . يظاهر . بن زوجها حق
يكفر
- » إن قل . أنت على حرام . رد
في كل حال . بن أردت في ذلك

٢١١ من ملك رقية ، أو أمكه تحصيلها
عاهو وصل عن كفايته وكفاية
من عونه الخ

» ومن له خادم يحتاج إلى خدمته ،
أو دار يسكنها ، أو دابة تحتاج إلى
ركوبها الخ .

٢١٢ من وجد ردة لا تحجب به
صل وحسين

» إن كان ماله عائلاً ، وأمكه شراًؤها
نفسية لزمه

٢١٤ ولا يجوز في كفارة القتل إلا رقية
مؤمنة

٢١٥ ولا تجزئ إلا رقية مؤمنة من عبود
انصره ، مع ضرورة بيانها

٢١٦ ولا تجزئ : أسير يؤمن معه .
ولا عتق لأمة غيره .

٢١٧ ولا تجزئ لأمة غيره . ولا من
اشتبه به من عتق في طهر
بدن

٢١٨ ولا ثم لولد في صحيحه .
ولا مكاتب قد أدى من كتابته
شيئاً في لعبه شيوخ

٢١٩ ويجزئ : الأسير سراً والمخدوع
الأنف ، والأدب ، والمخدوع ،
والخفي ، ومن يجرى في الأحيان .
والأصم والأخرس الذي يعهم
الإشارة معهم بشاره .

٢٢٠ الدر والمطلق عتقه بمعة وولد
أرب ، ونصير

الحال . فلا شيء عليه . لأنه صادق

٢٠٣ يحرم وطء لظهر منها قبل تكفير

٢٠٤ هل يحرم الاستمتاع منها بما دون
الفرج ؟

» تحب المكفارة بالعود . وهو الوطء
بمن عليه الإمام أحمد رحمه الله ،
وأسكر على الإمام مالك أنه العزم
على الوطء .

٢٠٥ لو مات أحدهم . أو صلحها قبل
الوطء فلا كفارة عليه وإن وطئ
تكمير انتهى

٢٠٦ من طهر من امرأة الأمة ، ثم
اشتبه بها لم يحل له حتى تكفر .
وإن كرر الطهر قبل التكفير
فكفارة واحدة .

٢٠٧ إن طهر من ثلثة بكفارة واحدة
فكفارة واحدة . وإن كان كل واحد
بشكل واحدة فكفارة

٢٠٨ كفارة طهر هي على الترتيب
بحر رقية . وإن طهر بغير
شهرين متتابعين فإنها مستطاع
في إتمام سنين مكب

٢٠٨ كفارة الوطء في رمتين مثلاً في
ظهر المدعب وكفارة عمل مثلهما
بلا في الإنعام في وجبة رواين
٢٠٩ لا تجزئ الكفارات غير الوجوب
في إحدى الرواين

٢١١ إذا تبرع في صوم . ثم أسير
م يبرمه الاستدلال به

٢٢١ وبن غنق عصف عد وهو مصر -

ثم اشترى بانيه فاعنفه أحره ايج

٢٢٢ وبن نغمة - وهو مصر -

قري م بحره ايج

٢٢٣ قري م حد رقه فمسه صام شهر

مساهين . حرأ كان أو عدا

ولا عت ية - ع .

٢٢٤ قري عدي صومعه صام شهر رمضان

أو فطر واحد ايج .

٢٢٥ كذلك إن خافنا على واحدتهما .

٢٢٦ بن أظفر عدي عدي . أو صام بطون

و نسا . عن مدر أو كعبه أخرى

» بن فسر لعدي . ع . عطر .

٢٢٧ بن أصب المظفر من لالا و ب .

اعطع صام

٢٢٨ بن أصب عدي عدي . ع . عتيع

» قري م - عطي صام رمة . عنام

صنك مسكيد صام

٢٢٩ صمر كان مسكين أو كعب .

إذا أكل الطعام .

» ولا يجوز دوم في مكاب

٢٣٠ بن دوما . بن من طه مسك .

فان عدا وبن دوما على مسكين

واحد ستين يوم . ع .

٢٣١ إن دفع إلى مسكين في يوم واحد

من كفارين

» والخروج في الكفارة : ما يحزى

في فطره

٢٣٢ إن كان نوب فمعه غير ذلك جراه منه

٢٣٣ لاخري . من الو أفي من مد .

ولا من عده ثلث من مدس ولا

من الخمر أفي من رطلين بالعراق .

» إن أخرج القمعة . أو عدي

المساكين أو عده

» ولا حري . الإخراج إلا بية

٢٣٤ بن كان عليه كفارات من حسن

أو من أحسان ايج

» بن كان عليه كفارة واحدة نسي

سها .

٢٣٥ كتاب اللعان

» اللعان . وصفته : أن يبدأ الزوج

وبعد . تشهد . بن بن لمن

الصادقين الخ .

٢٣٦ ثم تذكروا هي . تشهد . بن لمن

سكادين بها رعاى به من الزنا

ومعوف في الخدمة » بن عصب

الله عليها إن كان من الصادقين »

٢٣٧ إن أدله ثلثة « تشهد » « أقسم »

أو « أحاقف »

٢٣٨ من دوما على اللعان بالمرعة . م . صبح

منه بلا سها وبن دوما يشتره

الأحرس أو كعبه

» هل يصح لعن من استغل - نه

وأس من طه الإشره

٢٣٩ هل اللعان شهده أو يمين ؟

» سنة أن ثلاث داما تنحصر حجة

٢٥٢ الثالث : التحريم للزنا

٢٥٣ إن لاعتن زوجته الأمة ثم اشتراها

• الرابع : انتفاء الولد عنه بمجرد
العدول

٢٥٥ إن نفي الحمل في التمام

• ومن شرط نفي الولد : أن لا يوجد

دليل على الإقرار به البع

٢٥٦ إن قال : لم أعلم به ، أو لم أعلم أن
في شبه

٢٥٧ إن شجره لحسن ، أو مرض ، أو
عنة ، أو شيء ، فبطلت

• هي أكذب عنه بعد ما

٢٥٨ في يلحق من نسب من نسب من نسب
امرأته وقد عكس كونه من البع

٢٥٩ ولأن من أربع سبب من أدائها
وهو من ولد شبهة له

• أو لأكثر من أربع سبب من
أبائها

• أو أربع سبب من أدائها
نمات ، لأكثر من ستة أشهر

بعدها

٢٦٠ أو مقطوع الذكر ، أو الأنثى

• وإن قطع أحدهما ، ففقد أحدهما

لحمته من وجهه بعد

٢٦٣ ومن اعترف بوطء أمته في الفرج
أو دونه

٢٦٤ وإن ادعى نكاح

٢٦٥ هل تحلف ؟

٢٤٠ وأن يكون في الأوقات ، والأماكن
المعظمة ، ومحصرة الحاكم

٢٤١ إن كانت امرأته حرة ، فعلى الحاكم
من يلاعن بينهما

• إذا قذف الرجل قنانه

٢٤٢ لا يصح إلا بشروط ثلاثة : أحدها

أن يكون بين زوجين عاقلين بالغين بالغ

٢٤٤ إن قذف أجنبية ، أو قال لامرأته :
زني ، فبطلت

• إن قال : زني ، ثم قدمها في
النكاح ، أو قدمها في نكاح فاسد

وبينهما ولد

• إذا قذف روحه الصغير ، أو الحيوان

٢٤٥ إن قال : زني ، أو مكرهة

٢٤٦ إن قال : زني ، أو مكرهة
الولد مني

٢٤٧ إن قال : زني ، أو مكرهة
بذلك امرأته مكرهة أنه ولد على

أمرائه

٢٤٨ إن ولدت بواقين ، فزني أحدهما
وفي الآخر

• إن صدقته ، أو سكت خفي
اللب

٢٤٩ إن لاعتن وسكت الزوجة خفي
بنيها

٢٥٠ لا يرضى خروج حق تطالبه الزوجة
٢٥١ إذا تم الحد بينهما : تمت الزوجة

أربعة أحكام أحدها سقط الحد
عنه ، أو التبرر ، أو الفرق
بينهما

المطهر - ج ١ -

نصفه دو الب

في عدتها، ثم طلقها قبل
دخوله بها. إلح.

٣٠١ فصل في الإحداذ

« يجب الإحداذ على العتدة من الوفاة
٣ ٣ لا يجب في مكح وسد.

« سواء في الإحداذ والسلة والذمية.
« والإحداذ: احتساب الزمة والطب
٣٠٤ احتساب الحياء والحصاء والكحل
الأسود والحفاف

٣٠٥ لا يخرج منه الأبيض من الثياب
ورب من حصاء ولا يلبس بدفع
الوصح.

٣٠٦ قول الحرقي: وجب لثياب

« فصل: يجب عدة أوفدة في

المرحل لدى وجبت فيه بخ

٣٠٨ لا يخرج من ولها لخروجها
حريم.

٣٠٩ « يجب لها في أهله إل بد
سكنى فيه

« « « « « في طي
وهي ذرية برم سود.

٣١٠ « إن أذن لها في الطح فأحرمت به.
ثم ما

« « « « « « « « «
سدمو

٣١١ السفر المقرب دون مسافة القصر

٣١٢ أما للتوتة: فلا يجب عليها العدة
في مكره.

٢٩١ إذا ترصص أربع سنين واعتدت
للوفدة وروحت ثم قدم زوجها
الأول

٢٩٢ يأخذ صداقها منه

٢٩٣ هل يأخذ صداقها الذي أعطها
أو الذي أعطها لثي؟

٢٩٤ أما من انقطع خبره لقبة ظاهرها
بسلامة وامراه الأسير

« ومن طلقها وهو ميت
وهو عات بها.

« عدة الوطأ: شبة

٢٩٥ عدة الزنى بها كعدة الطقة

٢٩٦ إذا وصت بعدة شبة أو غيرها
أعت العدة ثم استأنفت بعد
من الوعد.

٢٩٧ « « « « « « « «
كذلك ورب أسامة شبة

٢٩٨ « « « « « « « «
عدها حتى مدح بها إلح.

٢٩٩ « « « « « « « «
عدها به منه إلح.

« « « « « « « «
« « « « « « « «

٣٠٠ « « « « « « « «
« « « « « « « «

« « « « « « « «
« « « « « « « «

« « « « « « « «
إلح.

٣٠١ « « « « « « « «
« « « « « « « «

٣١٢ فوائد

الأولى : إذا أراد زوج الباق
إسكانها في ماله حبسا لفراشه إلخ

٣١٣ الثانية : لو كانت دار المطلق مقسمة
لها إلخ .

» ثالثة : لو عت من ربه السكو
لها أو معها .

» الرابعة : حكم الرجعية في اعدة حكم
نوني ع . روجها .

» الخامسة : ليس له الخلوة بالثالث منه
إلا مع زوجته أو محرم أحدها .

٣١٥ سبعة : يجوز إرداف محرم

٣١٦ باب استبراء الإمام

» ثمة لائمة . في ثلاثة موضع
أحدها : إذا ملك ثمة م نخل له
وسواه إلخ .

» هل له لائمة مع ثمة له دون
إلخ .

٣١٧ ثمة : مسكها من ربه أو كبر .
أو حن . أو مراه .

٣١٨ إن ثمة من استبراء . أو حن
له مسكها حق بسترها . ولها

مسكها عنه إن لم يكن ثمة يطؤها

٣١٩ ثمة : ولا وث مثله . هل
يجب استبراءها ؟

» إن اشترى روحه . أو عجزت

مكاهه . أو عت أمه من الرهن .

حلت بغير استبراء .

٣٢٠ باب ثمة الخوصة . أو للزوجة
حلت بغير استبراء .

» إن وجد الاستبراء في يد الناع قد
الفسن أحرأه .

٣٢١ فوائد : حدها . وكل الناع
كالنوع .

» ثمة : عزة استبراء من ملكها
شراء . أو وصية إلخ .

» ثمة : لو حبس استبراء رهن
أحد إلخ .

٣٢٢ باب مع أمه . ثم يردت به . هل
أو عنه . هل له من وجب استبراءها

» إن اشترى أمه مروحة . نصفا

الزوج . أو الدخول . لم
أمنه .

٣٢٣ ثمة : ولو ربه ثمة . ثم أراد
زوجها . هل حن .

» ثمة : لو ربه ثمة . هل حن .

٣٢٤ باب ثمة : لو ربه ثمة . هل حن .

» ثمة : لو ربه ثمة . هل حن .

» ثمة : لو ربه ثمة . هل حن .

٣٢٥ إن مات زوجها . وسيدها ولم يعلم

سابق عليها . وبن موتها أقل

من شهر . وحصة أم إلخ .

» إن اشترك رجلان في وطء أمه

لمها استبراء .

٣٢٦ الاستبراء : يخص بوجع الخد إن

كان حنلا . أو نخسة . إن كانت

وثلاث صغار فأرضعت الكبيرة
إحداهن

٣٤٠ إن أرضعت اثنتين معزيتين
» إن أرضعت الثلاث معزقات .

» كل من أفست نكاح امرأة برضاع
قل الدحول فالزوج يرجع عليه
نصف مهره

٣٤١ إن أفست نكاح نفسها سقط
مهرها .

» إن كان حد الدحول وجب لها
مهره .

٣٤٢ ولو أفست نكاح نفسها
سقط مهره .

» إن أرضعت امرأة الكرى
الصغرى فأنسخ نكاحها
نصف مهر الصغرى يرجع به على
الكبرى

» إن كانت صغرى على القيدت إلى
كبرى فأرضعت منها فلا مهر لها

٣٤٣ لو كان رجل حسن أمهات أولاد
لهن لبن فأرضعن امرأة له أخرى لبن

٣٤٤ لو كان له ثلاث نساء فأرضعن
امرأة صغرى

٣٤٥ إن كان لرجل ثلاث بنات امرأة
لهن لبن فأرضعن ثلاث نسوة له

صغارهن

» إن أرضعن واحدة ، كل واحدة
ممن رضعن لبن

٣٤٦ إذا حق امرأته ، ولها منه لبن

من نجب أو غصق شهر ، مكاتب
أمة ، أو صغرى .

٣٤٧ إن أرمع حبسها لا يرى مريضه .
عشرة أشهر

٣٤٨ حرم الوطء في الاستبراء .
فصل في إعطاع الاستبراء

٣٢٩ كتاب الرضاع

» حرم من الرضاع ما حرم من
نكاح وصار ولداً لهما

» لا تنتشر الحرمة إلى من في درجته
من حواء ، ولا إلى من قصر

نحوه من ثمة وأمه وأبوه وأبوه
٣٣٠ إن أرضعت لبن ولدها من لبن

طعلا : صار ولداً لها إلخ .

» قال أبو الخطاب وكذلك ولد
نحوه .

٣٣١ إن كانت لأمه من لبن
عزم

٣٣٢ لا يبر الحرمة عبر لبن المرأة

٣٣٣ لا يبر حرمة برضاع لا يبر من
أحد . أن يرتفع في العامين

٣٣٤ إن أن يرضع خمس رضعات
في ظهر المذهب .

٣٣٥ من أحد شدي ومنس منه ركع
٣٣٦ لسوط والوحوور كالرضاع .
وعزم من الميتة

٣٣٧ يحرم اللبن المشوب

٣٣٨ الحقة لا تنتشر الحرمة
٣٣٩ إذا روج كبرة . ولا يدخلها

٣٥٥ عليه ما عود سطة الرأه
 ٣٥٦ أما الطيب ، والحاء ، والحضاب
 ونحوه . فلا يلزمه
 ٣٥٧ إن احتاحت إلى من يحملها
 ٣٥٨ تلزمه نفقة الحادىم ، فسر نفقة
 الفقيرين ، إلا فى الطاعة
 ٣٥٩ لا يلزمه أكثر من نفقة حادىم
 واحد
 « إن قال أنا أحملك فهل يلزمها
 ببول ذلك ؟ الخ
 ٣٦٠ عليه نفقة الطلقة الرجعية وكسوتها
 ومسكنها . كالتزوجة سواء
 « أما الذى يمسح . أو يلاقى .
 فى كات حاملا . فبها نفقة
 ولكى .
 ٣٦١ وبلا فلا شئ لها
 ٣٦٢ إن يقع عليها عليها حائلا ،
 ثم ينكحها حامل
 « إن يقع عليها عليها حاملا ، ثم
 مات حائلا
 ٣٦٣ هل حب النفقة لخلها . أو لها
 من أخها ؟
 ٣٦٨ أما تنوى غيرها زوجها ، فإن كانت
 حائلا فلا نفقة لها ولا سكى
 ٣٦٩ إن كانت حاملا فهل لها ذلك ؟
 ٣٧١ عليه دفع النفقة إليها فى صورها
 وكل يوم الخ
 « إن غلب أحدهما دفع لضعفه
 « عليه كسوتها كل عام

فروحت نصى فأرستته طهه الخ .
 ٣٤٨ إذا شك فى الرضاع ، أو عدده بى
 على اليقين . وإن شهد به امرأة
 مرضية .
 « إذا تزوج امرأة . ثم قد من
 اللذخول هى أحق من الرضاع الخ
 ٣٤٩ إن كانت هى التى قالت : هو أختى
 من الرضاع الخ
 « لو قال الزوج : هى ابنتى من
 الرضاع . وهى فى سه أو أكثر
 منه الخ
 ٣٥٠ لو زوج امرأة لها من زوج
 منه ثلثات ولم يرد لها الخ
 « إنقطع بين الأول ، ثم مات حملها
 من الثانى
 ٣٥٢ كتاب النفقات
 « يجب على الزوج نفقة امرأته مالا
 على لها عته ، وكسوتها بالمعروف
 ومسكنها بما يصلح لثلاثها
 « إن تنازعا فيها : رجع الأمر إلى
 الحاكم
 « لها ما يكتفى مثلها من جيد
 الكتار ، والقطن ، والحرير
 ٣٥٣ للفقيرة تحت نفقة قدر كفالتها
 من أدنى حر اسلد
 ٣٥٤ للعتوسة تحت متوسط . أو با
 كان أحدهما موسرا . والآخر
 مسرا ما بين ذلك

٣٧٢ إذا قبضتها ، ففرقت أو تلفت

» إذا انقضت السنة ، وهي صحبة :

عليه كسوة السنة الأخرى

٣٧٣ إن ماتت أو طلقها قبل معنى السنة

فهل يرجع عليها بقسطه ؟

٣٧٤ لها التصرف في النفقة

» إن عاب مدة ، ولم ينفق

٣٧٥ إذا بدلت المرأة تسلم نفسها ، وهي

ممن يوطأ مثلها الخ

٣٧٦ إن كانت صغيرة لا يمكن وطؤها الخ

» إن سألته والزوج عاتب م يرض

لها حق يرأسه الحاكم الخ

» إن مئنت تسليم نفسها ، أو معها

أهلها

٣٧٨ لها أن مع نفسها قبل الدخول

حق نقص صداقها الحال ، علاف

الأجل

٣٧٩ إن سلب لامة نفسها ليلًا وسهارًا

فهي كالحرمة

» وإن كانت مأوى إليه للاً ، وعد

السيد سهارًا

٣٨٠ إذا بشرت امرأة ، أو سافرت

سر إده

٣٨١ أو تطوعت صوم أو حج . فلا

نفقة لها .

» وإن شرب في حاجة أو أحرمت

بحجة الإسلام . فلها النفقة

٣٨٢ إن أحرمت بتخلو معين في وقته

٣٨٢ إن سافرت لحاجتها بإدنه : فلا

نفقة لها .

٣٨٣ إن احتلها في شورده . أو تسليم

النفقة إليها ، أو احتلها في بذل

التسليم .

» إن أعسر الزوج نفقها ، أو يعصها

أو بالكسوة

٣٨٥ إن أثارته المقام ، ثم بدا لها

الفسخ .

٣٨٦ إن أعسر بالنفقة الماضية ، أو نفقة

الوسر ، أو التوسط ، أو الأدم ،

أو نفقة الخدم

٣٨٨ تكون النفقة ديناً في ذمته

» إن أعسر بالسكنى ، أو الهر : فهل

لها الفسخ ؟

٣٨٩ إن أعسر زوج الأمة فرضيت ،

أو روح الصغيرة ، أو المصونة

٣٩٠ إن منع النفقة أو بعضها ، مع

اليسار ، وقدرت له على مال الخ

» إن غيبه ، وصبر على الحبس

٣٩١ إن عاب ، ولم يترك لها نفقة ، ولم

تضد على مال ، ولا الاستدانة

عليه : فلها الفسخ

» لا يجوز الفسخ في ذلك إلا بحكم

حاكم

٣٩٢ باب نفقة الأقارب والمالك

» يجب على الإنسان نفقة واقديه

وولده المعروف إذا كانوا فقراء

٤٠٩ ورو عنهم إذا طلبوا ذلك، إلا الأمة
إذا كان يستحق بها.

٤١٠ يداوهم إذا مرضوا

٤١١ ولا يجبر الصد على المخارحة.

٤١٢ متى أسمع السيد من الواحد عليه

وصف الصد لبيع لرمه بعه.

» له تأنيب رقيقه عما يؤذ به ولده

وامرأته

٤١٣ للعد أن يسرى بدين سيده.

٤١٤ متى الرجل إيطام بهاته وسعيها

٤١٥ لا يحملها مالا تطيق.

» بحر عن الإصاف عليها. أحر

على سعيها، أو إحصائها، أو دعيها

» كان مما يباح أكله

٤١٦ باب الحفنة

» أحق أسن نصبة لطفل واعتوه

أمه، ثم أمها

٤١٧ ثم الأب، ثم أمهاته ثم الحد، ثم ثمنه

٤١٨ ثم الأب الأوس، ثم للأب،

ثم الأخت للأب، ثم الخالة، ثم المعة

٤١٩ قول الحرق حالة الأب أحق من

حالة الأم.

٤٢٠ ثم يكون للصة

٤٢١ إذا تمت الأم من حصاتها

٤٢٢ إن عدم هؤلاء، فهل للرجل من

دوى الأرحام حصاة؟

٤٢٣ لأحصاة لرحمن، ولا فاسق.

٣٩٣ يذمه نفقة من يرثه عرس أو

تصيب بمن سواهم

٣٩٥ أم دوى الأرحام فلا نفقة له عليهم

٣٩٦ إن كان فقير ورثت نفسه

عديم على قدر إرثهم منه

» على هذا حساب استغفار، إلا أن

يكون له ثب

٣٩٧ من له ابن فقير، أو شيخ موسر

٣٩٨ من له أم فقيرة، واحدة موسرة

» من كان صحيحاً مكلفاً، لا حرفة له

سوى الوالد

٤٠٠ إن لم يحصل عنه ولا نفقة واحدة

إن كان له أبوان جعل بينهما

٤٠١ إن كان معهما ابن

» إن كان أب واحد، أو ابن وابن

٤٠٢ ولا نجب نفقة الأقارب مع اختلاي

الدين.

٤٠٣ إن ترك الإصافي الواجب مدة الخ

٤٠٤ من لزمت نفقة رجل، فهل تلممه

نفقة امرأته؟

٤٠٥ ليس للأب مع المرأة من رخص

ومنها.

٤٠٦ إن طالت أجرة مثله، ووجد من

يشرح برضاعه.

٤٠٧ إذا تزوجت المرأة فزوجها معها

من رضاع ولدها إلا أن يضطر إليها

٤٠٨ على السيد الإنفاق على رقيقه قدر

كفايتهم وكسوتهم

٢٢٤ ولا لامرأة مروحة لأحس من
الظن .

٢٢٥ إن رالت لوائح رجوعاً إلى جفونهم

٢٢٧ من أراد أحد الأوس اسقته إلى
ملك بعيد من بيته والآن حق
بالحصاد .

٢٢٨ إن احمل شرط من ذلك فاقصر
مهما حق .

٢٢٩ إذا بلغ العلام سبع سنين خير
بني أمية . فكأن مع من احتار
مهما

٢٣٠ إن عاد فاحذر الآخر نقل إليه .
ثم إن احذر الأول رد إليه وإن
لم يحضر أفرغ بينهما

• إن أصوى الناس في الحصاد .

٢٣٤ ولا تمنع الأم من زيارتها وعريتها

٢٣٣ كتاب الجنائيات

٢٣٣ إن ائتمن على أرملة أصرب محمد .
وشبه محمد . وحظ . وما أخرى
بحري الخط

٢٣٤ أقسام لعمد أن تحرقه بماله

مور في لندن ، من حديد أو غيره

٢٣٥ إلا أن حرره بإراده ، أو شوكه

ومحوها في غير مقل فموت في
الحال

• إن نفى من ذلك صماحق ما

أو كان أحررها في مقتل

٢٣٥ إن قطع سبعة من أجبي بغير إداره
قتل .

٢٣٦ إن قطعها حاكم من صهر ، أو وبيه

• الثاني أن يصدره بمنقل كبر فوق

عمود القسطاط ، أو عا يعلب على

نظن أنه عوت به ، أو عيدا صرب

صهر .

٢٣٧ أو يصدره في مقبل ، أو في حال

صعب قوة من مرض ، أو صهر ،

أو كبر ، أو في حر ، أو برد

• الثالث بدؤه في رسة أحد

٢٣٨ أو أخته كات ، أو صبا ، أو حية

أو أخته عقرت من القوائل وغو

ذلك فقتله

• الرابع إيدؤه في ماء يعرفه ، أو

دار لا تنكح لتخلص منها .

٢٣٩ الخامس حمله بحمل أو غيره

• السادس حمله ومعه الطعام

والشراب .

٢٤٠ السابع إيدؤه حتى لا ينجيه .

• إن ادعى القاتل باسم أبيه أعلم

به سم قاتل .

٢٤١ الثامن أن يملكه بحر يقتل عاتاً

• التاسع : أن يشهدا على رجل فقتل

محمد ، أو رده ، أو ربا فقتل

بذلك .

٢٤٢ أو يقول الحاكم عمدت كدهما

وعمدت قتله

٢٤٥ شبه العمد : أن يقصد الجناية كما

لا يقتل عاتاً ليح

٤٦٢ باب شروط القصاص .

وهي أربعة :

- ١ أحدها : أن يكون الجاني مكلفاً
- ٢ في الكفران وشبه روايتان
- ٣ الثاني : أن يكون للقتول موصوماً
- ٤ ٤٦٣ أو قطع مسلم ، أو ذمي يد مرتد ،
- أو حربي . فأسلم ثم مات أو رمى
- حربياً فأسلم قبل أن يقع به السهم
- ٤٦٤ إن رمى مرتداً فأسلم قبل وقوع
- السهم به .
- ٥ في الدية وجهان .

- ٤٦٥ إن قطع يد مسلم فارتد . ومات .
- ٤٦٦ إن عاد إلى الإسلام ، ثم مات .
- ٤٦٧ الثالث : أن يكون الهني عليه مكافئاً
- للحاني .

٤٦٨ يقتل الذكر بالأنثى ، والأنثى بالذكر ، ولا يقتل مسلم كافر ، ولا حر حراً

٤٦٩ لو حرج مسلم ذمياً ، أو حر عبداً ثم أسلم المبروح وعتق ومات

٤٧٠ إن رمى مسلم ذمياً عبداً .

٤٧١ لو قتل من يعرفه دماً عبداً .

٤٧٢ فإن لم يعرفه دماً وأسلم

٤٧٣ إن كان يعرفه مرتد .

٤٧٤ الرابع : أن يكون أما للقتول فلا يقتل الوالد .

٤٧٥ يقتل الوالد بكل واحد منهما .

٤٧٦ من ورث ولده القصاص ، أو شيعته

٤٤٦ أو يقتل مطلقاً فيصبح به فيسقط

٤٤٧ الخطأ على صريحي أحدهما

أن يرمى الصيد أو يغفل ماله

الثاني . أن يقتل في دار الحرب من يطمع حربياً ويكون مسلماً

٤٤٨ عمد السبي والمحسوس ، وتقتل الجماعة بالواحد

٤٤٩ إن حرجه أحدهما حربياً ، والآخر مائة . وإن قطع أحدهما من الكعوك ثم قطعه الآخر من اللحم

٤٥٠ إن قتل أحدهما فلا لا تنقضي الحياة منه .

٤٥١ إن رماء في الجبة ، تلفاه حوت فاشعه .

٤٥٢ إن أكره إسائاً على القتل

٤٥٣ إن أمر من لا يميز ، أو مجنوناً ، أو عبده بالقتل

٤٥٤ إن أمر كبيراً عاقلاً عامياً سحره بالقتل

٤٥٥ ب . أمسك إسائاً لآخر لقتله

٤٥٦ إن كتف إسائاً وطرحه في أرض مسعة أو داب حيت

٤٥٧ إذا اشترك في القتل اثنان

٤٥٨ في شريك السبع وشريك نفسه

٤٥٩ وجهان

٤٦٠ لو جرحه إنسان عبداً ، فداوى جرحه لم

٤٦١ أو حاطه في اللحم ، أو حمل ذلك وليه أو الإمام

٤٧٤ لو قتل أحد الابن ثناء . والآحر
أمة . وهي زوجة الأب .

٤٧٥ إن قتل من لا يعرف ، وادعى
كفره أو رقه ، أو صرب مملوقاً
ضده

٤٧٦ أو قتل رجلاً في داره ، وادعى أنه
دخل يكاره على أهله أو ماله .
٤٧٧ أو تخرج ابن . وادعى كل واحد
مهما .

٤٧٩ باب استيفاء القصاص

• يشترط له ثلاثة شروط . أحدها
أن يكون مستحقه مكلفاً

• إلا أن يكون له مأب

• إن كان محتاجين إلى النفقة

٤٨٠ إن قتل قاتل أبيهما ، أو قطعا
قاطعهما قهراً

٤٨١ الثاني اتفاق جميع الأولياء على
استيفائه وليس بعضهم استيفؤه
دون بعض .

• إن عفا بعضهم : سقط القصاص .
وإن كان العاق روجاً أو روحة

• لباقيين منهم من الدية على الجاني .

٤٨٢ إن قتل . أو قتل . أو قتل . أو قتل . أو قتل .
وسقوط القصاص .

• إن كان منهم صغيراً ، أو مجنوناً ،

فليس للعاق العاق الاستيفاء حتى

يصير مكافئاً في المشهور

٤٨٢ كل من ورت المال ورت القصاص
على قدر ميراثه من المال . حتى
الروحاني ودوى الأرحام .

٤٨٣ من لا ورت له ، ولله الإمام إن
شاء اقتص ، وإن شاء عفا .

٤٨٤ الثالث : أن يؤمن في الاستيفاء
التمددى إلى غير القاتل .

• لا يقتص منها في الطرف حال جميعها
٤٨٥ حكم الحد في ذلك حكم القصاص

• إن ادعت الحمل . احتمل أن يقتل
منها ، فتحبس حتى يتبين أمرها

٤٨٦ إن اقتص من حامل . وجب صان
حينها على قاتلها

٤٨٧ لا يتولى مصاص إلا محصرة
السطن

٤٨٨ إن احتاج إلى أجرة لمن مال الجاني
• الأولى محبر بين الاستيفاء بعينه .

٤٨٩ إن تشاح أو ب . المقتول في الاستيفاء .

٤٩٠ لا يتولى قصاص في النفس إلا
باب

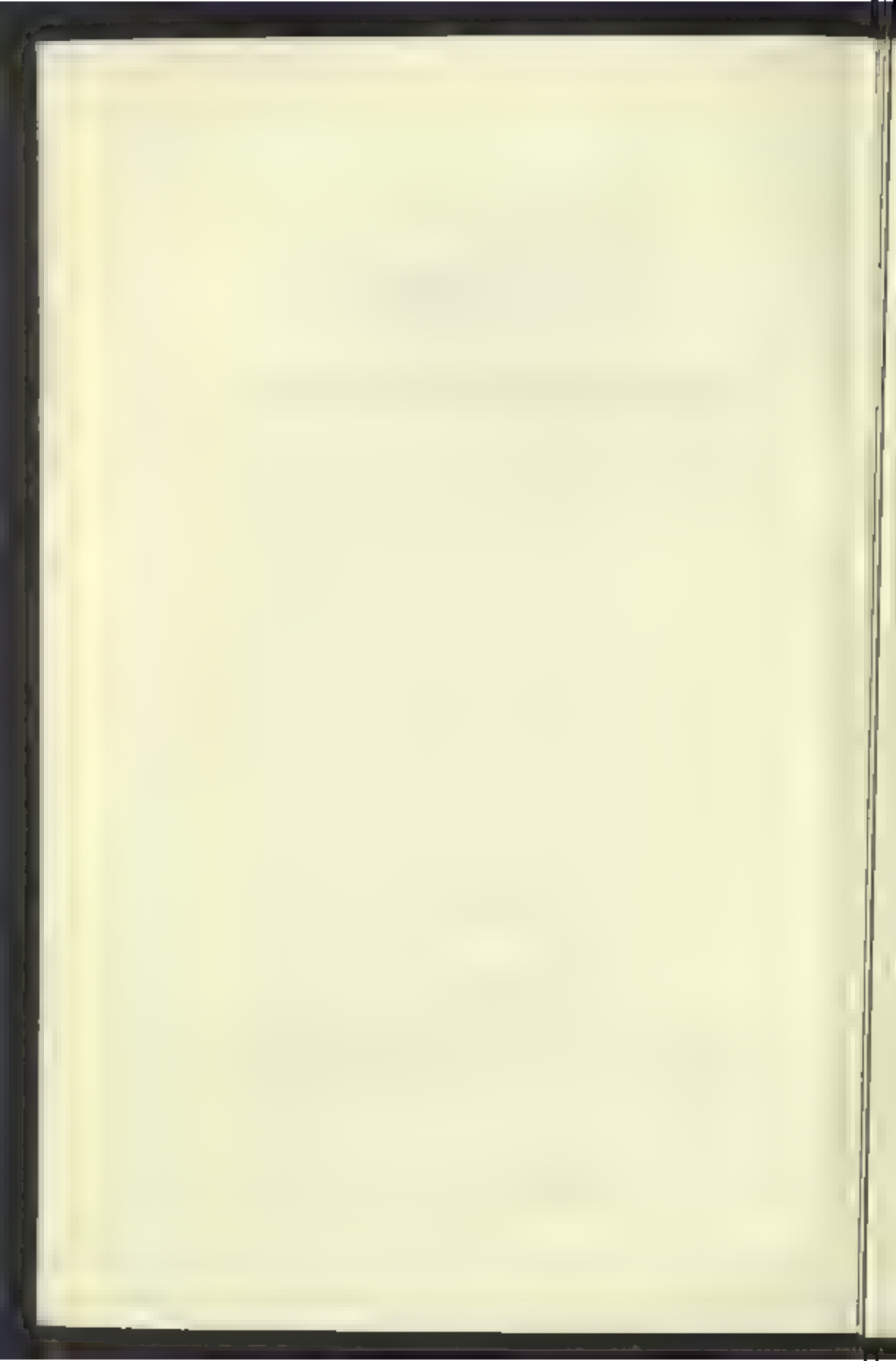
٤٩١ إن قطع يده من مفصل ، أو غيره
أو أوجه .

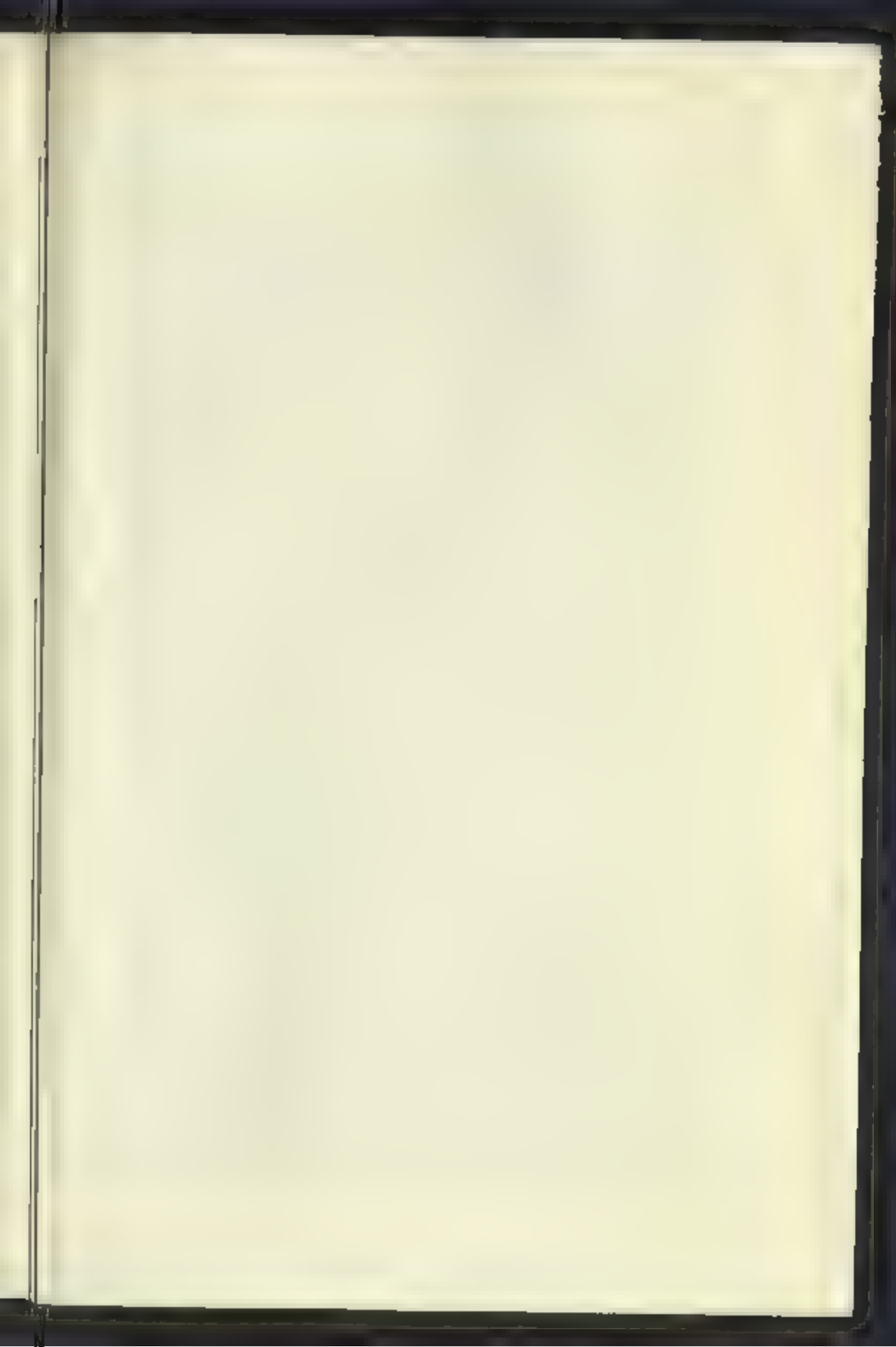
٤٩٢ لا يجوز الزيادة على ما أئ .

٤٩٣ إن قتل وقطع طرفاً قطع طرفه .
ثم قتل لولى المقتول .

٤٩٤ إن قتل واحد جماعة ، فرضوا
منه

٤٩٥ إن قطع إحدى جماعة فقتله
حكم القتل .





الأَنْصِفَانِ

فِي مَعْرِفَةِ الرَّاجِحِ مِنَ الْخِلَافِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ الْمُجَلِّ أَنَحْدِيزِ حَنِبِل

تَأَلِيفُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ الْعَلَمَةِ الْفَقِيهِ الْحَقِّقِ

عَلَّامَةِ الْإِسْلَامِ الْفَخْرِيِّ عَلِيِّ بْنِ شَيْخَانِ الْمَشْرِقِيِّ

الْحُلِيِّ تَمِيذُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ

صَحَّحَهُ وَحَقَّقَهُ

مُحَمَّدُ حَامِدُ الْفَيْصِي

الْجُزْءُ الثَّانِي

الطبعة الأولى

على نسخ محققة ، منها نسخة مكتوبة في حياة المؤلف ، ومقرؤة على المؤلف

حق الطبع محفوظ

١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م

مطبعة السة المحمدية

١٧ شارع شريف بالها الكبير - القاهرة

ت ٧٩٠١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

باب ما يختلف به عدد الطلاق

قوله ﴿يَمْلِكُ الْخُرْثَ ثَلَاثَ طَلَقَاتٍ، وَإِنْ كَانَ تَحْتَهُ أَمَةٌ. وَيَمْلِكُ الْعَبْدُ اثْنَتَيْنِ، وَإِنْ كَانَ تَحْتَهُ حُرَّةٌ﴾ .

هذا المذهب نص عليه . وعليه الأصحاب .

قال الزركشي : هذا نص الروايتين ، وأشهرهما من الإمام أحمد رحمه الله .
وعليه الأصحاب .

وعنه : أن الطلاق بالنساء . فبذلك زوج الحرة ثلاثاً ، وإن كان هبداً ، وزوج الأمة اثنتين ، وإن كان حراً . فليهما يعتبر طريان الرق بالمرأة .

وقال الزركشي : والأحدث في هذا الباب صيغة . والذي يظهر من الآية الكريمة : أن كل زوج بذلك الثلاث معصفاً . انتهى .

قلت : وهو قوي في النظر .

وعلى المذهب : لو علق العدد الثلاث بشرط ، فوحد بعد عتقه : طلق ثلاثاً على الصحيح من المذهب .

وقيل : تطيق اثنين ويملك الثالثة

وإن علق الثلاث بعتقه لفت الثالثة . قدمه في الرعاية

قال في الفروع : لفت في الأصح .

وقيل : بل يقع . وقيل : إن قصد بصره بعبقه على ملكه وقع وإلا فلا .

وله علق بعد طفقة ملكت تمام الثلاث .

وهو علق بعد صفتين - راد في الرعية ، والدواع - أو علق : مما لم يملك

ثلاثة على الصحيح من المذهب

قال في السنة : لو عتق بعد طفتين لم يملك مكاحها على الأصح .
قال في الرعاية : أظهر الرويتين لمع . وحرم به في الوخير . وقدمه في المروع .
وعنه يملك عليها طقة ثلاثة فدخل له
وبأنى ذلك في كلام المصنف في آخر باب الرحمة . والكلام عليه مستوفى
إن شاء الله تعالى .

تنبيه : قد يقال : ضمن كلام المصنف ما لو كان حراً حال الزوج ، ثم صار
رقيقاً بأن يلحق الدمى مدار الحرب فيتزوج . وقد كان طلق اثنتين . وقتل : يسكن
عد حرة . مكحهاها ، وهي له طقة . ذكره المصنف ومن تأمله . وفي التعريب
وجهان .

قلت : وبأنى عكس ذلك ، بأن تلحق الدمية مدار الحرب ، ثم تسرق -
وكان روحها من يباح له مكاح الإمام - هل يملك عليها ثلاثاً أو طفتين ؟
فأمره : استحق منه كآخر . على الصحيح من المذهب . ومن عليه . وحرم
به في المنى ، والبالة ، والشرح ، والرعتين ، والحرى ، والوجير ، وغيرهم .
وقال في الكافي : هو كالتن

قوله « وإن قال : أنت الطلاق ، أو الطلاق لي لارم » .
وكذا قوله « الطلاق يلزمي » أو « يلزمي الطلاق » أو « على الطلاق »
ومحوه ونوى الثلاث : طلفت ثلاثاً .

وإن لم يوشيتاً ، أو قال « أنت طالق » ونوى الثلاث فيه روايتان .
اعلم أن الصحيح من المذهب أن قوله « أنت الطلاق » أو « الطلاق لي
لارم » أو « يلزمي الطلاق » أو « على الطلاق » ومحوه : صريح في الطلاق ،
محرراً كان أو مطلقاً أو محبوساً . نص عليه . وعنه جاهر الأصحاب .
وقطع به كثير منهم لكن هل هو صريح في الثلاث ، أو في واحدة ؟ يأتي ذلك .
وقيل : ذلك كناية

قال في القواعد الفقهية - ونسبه في الأصولية - لو نوى به مادون الثلاث ،
فهل يقع به ما يراه خاصة ، أو يقع به الثلاث ، ويكون ذلك صريحاً في الثلاث ؟
فيه طريقان للأصحاب . انتهى .

وذكر الشيخ تقي الدين رحمه الله أن قوله « الطلاق يلزم » ونحوه يجب
بإسناد القلاء ، والأم ولعقبه . وحرجه علىصوص الإمام أحمد رحمه الله
قال في الفروع : وهو خلاف صريح .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله أيضاً إن حذف به نحو « الطلاق لي لارم »
وبوي الدين : كره عند الإمام أحمد رحمه الله . ذكره عنه في الفروع في كتاب
الأيمان . وبصره في أعلام الوقف ، هو والذي قبله .

وقد ذكر أن صاحب الشرح تقي الدين رحمه الله أجاز عدم السكرية فيهما .
وهو مذهب ابن حزم .

فعلى المذهب : إن لم يحو شيئاً ، فأنطق المصنف به في وقوع الثلاث أو وقوع
واحدة الروايتين وأطلقه في القواعد لأصولية ، وإن سجد في شرحه .

إمدادها : نطق ثلاثاً صحيحاً في التصحيح

قال في الروضة : وهو قول جمهور أصحابنا ومن عبيد الإمام أحمد رحمه الله
في رواية منها . واختارها أبو بكر .

والرواية الأخرى نطق واحدة . وهو المذهب . اختاره المصنف . وقال :
هو الأنسب . وإليه ميل الشرح . وحرم به في الرخير ، والمبور ، ومستحب الأذى ،
وعبرهم وقدمه في المحرر ، والنظام ، والرعيتين ، والمحاوي الصغير ، والفروع ،
وعبرهم .

قوائم

إمدادها : قال في الواضح : أنت طلاق كأت الطلاق وقال معناه في
الانتصار . فانه في الفروع .

[الثانية : سأل هارون الرشيد القاضي يعقوب أبو يوسف الحنفي والكشاف عن رفع « ثلاث » ونصبه في قوله :

فإن زفقي يا هند ، فارفق أيمن وبين نحرقي يا هند فالنحرق أشأم
فأنت طلاق ، والطلاق عريضة ثلاثاً ، ومن يحرق أعني وأظلم
فسي سها إن سككت غير رفيقة وما لأمرى بعد الثلاثة مقدم
قدما يلزمه فيهما ؟

فقال : إن رفع « ثلاث » الأولى طلقت واحدة فقط ، لأنه قال له « أنت طلاق » وأطلق . فأقله واحدة . ثم أخير ثانياً بأن الطلاق التام العريضة ثلاث وإن نصها طلقت ثلاثاً . لأن معناه : أنت طالق ثلاثاً ، وما بينهما جملة معترضة . وقال الجالس هشام الأنصاري - من ثمتنا - في معنى اللبيب ما نصه : وأقول إن الأصوب أن كلا منهما محتمل لوقوع الثلاث والواحدة . أم أرفع . فلأن ال في « الطلاق » إما لحاز الجنس محو ، رند الرجل ، أي هو الرجل اعتمد عليه المعتد به في الرجل ، وإما للعهد كد كرى ، كمنها في قوله تعالى (١٦٠-١٦٣) فعسى فرعون الرسول) أي وهذا الطلاق المذكور عريضة ثلاث ، ولا يكون للعهد حقيقة . لأنه لا يلزم منه الإخبار عن العام « خاص » كحيوان إنسان فهو « طلق » إذا ليس كل حيوان إنساناً ، ولا كل طلاق عريضة أو ثلاثاً . فعلى العهد . تقع الثلاث . وعلى الحسية . تقع الواحدة ، كما قد قاله الكشاف وأبو يوسف تبعاً له .

وأما النصب : فلأنه محتمل لكونه معمولاً به أو معمولاً مطلقاً أو مصدرأ . وحينئذ يقتضي وقوع الثلاث . إذا المعنى : فأنت طالق ثلاثاً . ثم اعترض بينهما بقوله « والطلاق عريضة » أو لكونه حالاً من الصبر المستقر في « عريضة » وحينئذ فلا يلزم منه وقوع الثلاث . لأن المعنى : والطلاق عريضة إذا كان ثلاثاً فإنما يقع ما وراءه . وهذا ما تقتضيه معنى هذه اللفظة مع قطع النظر عن شيء آخر . فاما الذي قد بواه هذا الشاعر الميم بقوله في شعره المذكورين فيه : فهو الثلاث

حديث البيت الثالث من قوله في شعره المذكورين فيه .

في بوي واحدة في محل الثلاث بلا ترويح ، أو كناية طاهرة أو عكسه ، أو
لم يوشك أن أطلق : فاحتمالان أحدهما حمل « يقين » والورع التزام لشكوك
فيه بإيقاعه يقين . والأصل فناء السكاح وتنام الثلاث . فلا يزول الشك فيهما .
انتهى والله أعلم ^(١) .

الثاني : لو قل « الطلاق يلزم وعمومه لأفعل كذا » وصيه ، وله أكثر من
روحة فذكر كان هناك بية أو سبب يقتضي العيب أو التخصيص عمل به . ومع فقد
السبب والية خرحها بعض الأصحاب على الروايتين في وقوع الثلاث بذلك على
الزوجة الواحدة . لأن لاستعراق في الطلاق يكون تارة في نفسه وتارة في محله .
وفرق بعضهم بينهما بأن عموم الطلاق من باب عموم لمصدر لأفعله وعموم
الزوات يشبه عموم المصدر لمفعولاته وعمومه لأفعله أقوى من عمومه لمفعولاته
لأنه يدل على أنه بذل على أو أده بذته عقلا ولعقله ، وإلى هذا على مفعولاته بواسطة . مثله
لفعل « الأكل » و « الشرب » فإنه يتم أنواع الأكل والشرب وهو أوسع من عموم
الما كونه إذا كان عاماً . فلا يلزم من عمومه لأفعله وأبوابه عمومه لمفعولاته .
ذكر مضمون ذلك الشيخ تق الدين رحمه الله .

وقوى في موضع آخر وقوع إطلاق لجميع لزوات دون وقوع الثلاث
بالزوجة الواحدة . وفرق بينهما بأن وقوع الطلاق الثلاث بالزوجة الواحدة محرم
بخلاف وقوع الطلاق بالزوات المتعددة انتهى .

قال في إروضة . إن قال « إن فعلت كذا فامرأى طلق » وقع بالكل وعين
حق . وإن قال « على الصلح لأفعل » ولم يذكر المرأة فاطمكت على ما تقدم .
انتهى .

وأما إذا قال « أنت طلق » وبوي الثلاث . فأطلق نصفها في وقوع
الثلاث الروايتين

(١) ريادة من نسخة الشيخ عبد الله بن حسن .

وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ، والكافي ، والمعنى ، والتموعد الفقهية .
إمراهما : تطلق ثلاثاً وهو المذهب على ما اصطاحناه صححه في الشرح ،
والتصحيح .

قال الزركشي . ولعلها أظهر . وحرم به في النور وإليه ميل المصنف .
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرشائين ، والحدوى الصغير ، والفروع
والأخرى واحدة . وهو المذهب عند أكثر المتقدمين . وهي اختيار الحرق ،
والقاضي . وقال : عليها الأصحاب .
واحتدوها الشريفة ، وأبو الخطاب في خلاصهم ، وابن عقيل في التذكرة ،
والشيرازي ، وغيرهم .

قال في الرعدة المصرية ، وقيل : هي أصح . وحرم به في الوجيز
على الثانية : لو قال « أنت طالق » وصادف قوه « ثلاثاً » موتها ، أو طاربه :
وقع واحدة . وعلى الأولى ثلاث ، لو حود المفسر في الحياة . قاله في الترتيب

فأمرنا

إمراهما : لو قال « أنت طالق طلاقاً » أو « طالق الطلاق » وبوي ثلاثاً :
طلقت ثلاثاً بلا خلاف أعده . وإن أطلق وقع في الأولى طلقة . وكذا في الثانية ،
على الصحيح من المذهب .
وعنه : بل نطلق ثلاثاً .

الثانية : لو أوقع طلقة . ثم قال « حلتها ثلاثاً » ولم يبرأ استأنف طلاق بعدها
فواحدة ذكره في المحرر ، والتصرة . واقتصر عليه في الفروع
قوله « وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً وَتَوَيَّ ثَلَاثًا ، لَمْ تَطْلُقِي إِلَّا
وَاحِدَةً فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ » .

وهو المذهب - صححه في المذهب ، والشرح ، والتصحيح ، والفروع فقال : طلق واحدة في لأصح .

وحرم به في المعنى ، والكافي ، ولوحير ، وشور ، والمنتهى . وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير .

والوجه الثاني : نطق ثلاثاً . وأطلقهما في الهداية ، والمحرم ، والظم ، واستوعب .

تفسير : محل الخلاف في هذه المسألة : إذ قد في المسألة التي قسمها : نعم الصلح الثلاث . وأما إن قد : تصح هناك واحدة ، فبها صحت واحدة بطريق أولى

فأمرنا

أمرهما : قوله (وإن قال : أنت طالق هكذا . وأشار بأصابعه الثلاث . طلق ثلاثاً ، وإن قال : أردت تعدد المقنناتين ، قبل منه) لا خلاف أعده يمكن إذا نقل هكذا بل أشار فقط - بطلقة واحدة . قدمه في الفروع وحرم به في الرعايتين راد في الكبرى . وكفى له بية وتوقف الإمام أحمد رحمه الله عن الجواب . واقتصر عليه في الترمذي فقال : توقف الإمام أحمد رحمه الله فيها .

استأنه قوله (وإن قال : أنت طالق واحدة . بل هذه ثلاثاً . طلق الأولى واحدة والثانية ثلاثاً) .

لا راع ولو قال « أنت طالق بل هذه » طلقا من عبه . وإن قال « هذه أو هذه » وهذه طالق « وقع بالثقة وإحدى الأولتين » هذه أو هذه ، بل هذه صحت .

وقيل : يفرع بين الأولى والأخرى ، كما هذه بل هذه أو هذه طالق .

وقيل : بقرع بين الأولتين والثالثة

قوله (وإن قال : أنت طالق كل الطلاق ، أو أكثره ، أو جميعه ، أو منتهاه ، أو طالق كالكف أو يندد الخصاص ، أو القطر ، أو الربح ، أو الرمل ، أو الثراب : طلقت ثلاثاً) .

أما إذا قل ذلك في غير أكثر الطلاق : فيها تطلق ثلاثاً قطع به لأصحاب ونس عليه الإمام أحد رحمه الله في « كالف » .

وقال في الانتصار ، والمستوعب : بأنهم بالزيادة .

وأما أكثره : فحرم المصنف هنا بأنها تطلق به ثلاثاً ، وهو المذهب . حرم به في الهداه ، والمذهب ، ونسوعب ، وخلاصة ، والمعنى في موضع ، والسكافي والمهدي ، والعدة ، ومرتضى ، والحاوي ، والمحرر ، والنظم ، والمتور ، والوجيز ، وتذكره من عبدوس ، وإدراك العدة ، وغيره . قال في تحرير العدة : هذا الأشهر .

وحرم به الشارح في موضع تبعاً للمصنف

وقيل : تطلق واحدة ، وجزم به في المعنى في موضع آخر . قال : تطلق واحدة في قياس لمذهب وقصر عليه ونس في الشرح في موضع . وحرم به ابن رزي في شرحه . واحتقها في الفروع

قوائم

إبراهيم : لو قال « أنت طالق أقصى الطلاق » طلقت ثلاثاً ، كما حشاه

وعا »

وقال في الرعية الكبرى ، الطهر الوحيين : أنها تطلق ثلاثاً واحتاره في

المستوعب

وقيل : تطلق واحدة . وهو الصحيح من المذهب كما أشده وأطول وأعرضه »

احترامه القاصي . ذكره عنه في المستوعب . وقدمه في المعنى ، والشرح ، وشرح
 ابن رزين . وأطلقهما في اللغة ، والرعية الصمدى ، والحدوى ، والمروع
 الثاني : لو بوي كُتب في صومئها فهل يقبل في الحكم ؟ فيه اختلاف المتقدم .
 وقدم في الرعيين أنه لا يقبل

الثالث : لو قال « أنت طالق إلى مكة » ولم يسمو معها . طفت في الحائض
 جرم به بعض المتأخرين .

قال في القواعد الأصولية : ولكن سمي أن يحد الكلام على جهة صححة .
 وهو إما أنه يحد على معنى : أنت طالق إن دحمت إلى مكة ، أو إذا خرجت
 إلى مكة . فإن حمل على الأول : « طلق بلا مالدحور إليها » وهذا أولى لفه بقى
 السكاح . وإن حمل على الثاني : كان حكمها حكم ما لو قال « إن خرجت إلى العرس
 أو إلى الحرم مير إدى بوبت طالق » فخرجت إلى ذلك تقصده ولم تصل إليه .
 ولو قال « أنت طالق حد مكة » طفت في حد .

وإن التنبه على ذلك في باب الطلاق في المسمى ، المستقبل عند قوله « وإن
 قال : أنت حائض إلى شهر » .

قوله (وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ أَشَدَّ طَلَاقٍ ، طَلَّقَتْ وَاحِدَةً) .

هذا للذهب بلا ريب وعليه جمهور الأصحاب وحرم به في الوحي ،
 وغيره . وقدمه في المروع ، وغيره .

ودكر ابن علقم في العمود - في آخر المجلد التاسع عشر - : أن بعض
 أصحابنا قال في « أشد الطلاق » كـ « أقبح الطلاق » قبح مطلق في الحبس ، أو
 ثلاثاً على احتمال وجهين ، وقال : كيف يسوى بين أشد الطلاق وأهون الطلاق ؟
 قوله (أَوْ أَعْنَضَهُ أَوْ أَطَوَّلَهُ أَوْ أَعْرَضَهُ ، أَوْ مِلَّ الدُّنْيَا : طَلَّقَتْ
 وَاحِدَةً إِلَّا أَنْ يَتَوَيَّ ثَلَاثًا) .

بلا نزاع . وقوله ابن منصور .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَى ثَلَاثٍ : طَلَّقْتَ

اِثْنَتَيْنِ ﴾

هذا مذهب . وعليه جمهور لأصحاب . وحرم به في الوحيز ، وغيره .

وقد مر في معنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .

﴿ وَتَحْسِبُ أَنْ تَطْلُقَ ثَلَاثًا ﴾

وهو روية عن الإمام أحمد رحمه الله

وحرج وجه أنها مطلق واحدة ، ولم لم يقل بواحدة ، من مائة لإقرار الآية

في آخر السكتاب ، إمام أحمد بن

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ طَلْقَةً فِي طَلْقَتَيْنِ ، وَنَوَى طَلْقَةً مَعَ

طَلْقَتَيْنِ : طَلَّقْتَ ثَلَاثًا ﴾ بلا نزاع .

قوله ﴿ وَإِنْ نَوَى مُوَحِّدَةً عِنْدَ الْحِسَابِ - وَهُوَ يَمُرُّهُ - طَلَّقْتَ

طَلْقَتَيْنِ ﴾ بلا نزاع .

وإن لم يعرف فكذلك عند ابن حامد .

معنى : وإن لم يعرف موحده عند الحساب وهو . وهذا المذهب

قال النازم : هذا أصح وأختاره من عدوس في تذكره

وقد مر في الخلاصة ، والمحرر ، والراغبين ، والحدوي الصغير

﴿ وَعِنْدَ الْقَدِيمِ تَطْلُقُ وَاحِدَةً ﴾

واقصر عليه في معنى . وحرم به في البحر . وأطلقهما في الهداية ، ومذهب ،

والمتوابع ، والبلغة ، والشرح ، والفروع .

وقال في السور ، ومنتحب الأدبي : وإن قال « واحدة في اثنتين » لزم

الحاسب اثنتان ، وغيره ثلاثا ولم يعقل .

فأمره - لو قال الخاسب أو غيره : أردت واحدة ، قل قوله . على الصحيح
من المذهب . وقدمه في المعنى ، والشرح ، وشرح ابن رزين ، ونصروه . وهو
ظاهر ما جرم به في الفروع .

وقال القامى تطلق امرأة الخاسب اثنين .

قوله (وَإِنْ لَمْ يَنْوِ : وَقَعَ بِامْرَأَةِ الْخَاسِبِ طَلَقَانِ)

هذا المذهب . أحده أبو بكر ، وابن عدوس في تركه . وحزم به في
المذهب ، والمعنى ، والشرح ، والجمهور ، وغيرهم . وقدمه في الخلاصة ، والمحرم ،
والنظم ، والرعايتين ، والحدوى الصمير ، والمدعي ، وغيرهم .

وقيل : تطلق واحدة . وهو احتمال في الهداية

وقيل : تحقق ثلاث . وتقدم كلامه في التور ، والمختار

قوله (وَبَيَّنَّا طَلَقَهُ) .

معنى أمر امرأة الخاسب إذا . بنو شيبان . وهو الصحيح .

حزم به في السكاني ، وأوجيز ، وابن رزين في شرحه . وقدمه في المعنى ،
والشرح ، وظاهر كلامه في المعنى . أن عليه لأصحاب

(وَبَيَّنَّا أَنْ طَلَقَ ثَلَاثًا)

وتقدم كلامه في سور ، والمذهب

وقيل : تطلق امرأة الصمير ثلاث دون غيره .

وقيل : تطلق اثنتين . أحده ابن عدوس في تركه .

وقدمه في المحرم ، والنظم ، والرعايتين . والحدوى الصمير وأصقته في الفروع .

فأمره : قال المصنف - وقد يفرق أصحاب في ذلك بين أن يكون المتكلم مطلق

من لا عرف بهذا اللفظ أم لا

والظاهر : إن كان المتكلم مطلقاً من عرفه أن « في » فهو معنى « مع »

وقعت الثلاث . لأن كلامهم يحمل على عرفهم . والظاهر : إرادته . وهو المتبادر إلى الفهم من كلامه انتهى .

وحزم بهذا في الرعايتين .

قائمة : لو قال « أنت طالق نصف طلقة » طلقت طلقة بكل حال . قاله في الرعاية الكبرى .

قائمة أخرى : لو قال « أنت طالق مثل ما طلق زيد زوجته » وحمل عدده . طلقت واحدة على الصحيح من المذهب . قدمه في الرعايتين . والحدوى الصغير . وحزم به أن عدوس في تذكرته .

وقيل : بل تطلق بعد ما طلق زيد .

وأطلقهما في المحرر ، والشم ، وشرح المحرر

قوله (إذا قال : أنت طالق نصف طلقة ، أو يصح طلقة ، أو نصف طلقتين : طلقت طلقة) .

ملا زاع أعلمه

قلت : ويحتمل أن تصح طلقتين في الأخيرة وهو قوله « أنت طالق نصف طلقتين » لأن اللفظ يحتمل إرادة النصف من كل طلقة مهما .

وقال في القواعد الأصولية : إذا قال « أنت طالق نصف طلقة » طلقت طلقة حرم به لأصحاب . وعن غيره في رواية صالح ، والآخرة ، وأبي الحارث ، وأبي داود قال : ولم أحد أحدًا من لأصحاب بشرط في وقوع الطلاق بذلك السنة وفيه نظر لأن التعبير بمحص عن الكل من صحاح مسلم ويستدعي قصده لذلك المعنى بالضرورة ، وإلا لم يصح أن يعبر به عنه . انتهى

ويأتي في الباب الذي يليه « إذا قال أنت طالق ثلاث لا ربع طلقة »

قوله (وإن قال : يصح صفتين ، أو ثلاثة أنصاف طلقة صفت طلقتين) .

وإذا قال له « أنت طالق يصحى طلقين » طلقت طلقين .
هذا المذهب . وقطع به الأصحاب .

وقال في الفروع ولو قال « ثلاثة أوصاف طلبة » فثلاث .
وقيل : واحدة كنصفي ثنتين . أو نصف ثنتين .

وطاهره : أنه حرم وقوع واحدة في قوله « أنت طالق يصحى طلقين »
ولم أره يبره . لأن الصحيح من المذهب فيها : أنها تطلق ثنتين .

ثم طهر لي أن في الكلام تقديم وتأخيراً حصل ذلك من السح . أو من
تحريم عطف . أو يكون على هذا تقدير الكلام : لو قال « أنت طالق ثلاثة
أوصاف طلبة » فثلاث كنصفي ثنتين . وقيل : واحدة كنصف ثنتين .

وأما قوله « ثلاثة أوصاف طلبة » فالصحيح من المذهب . أنها تطلق طلقين
كما قطع به المصنف هـ . وعليه جماهير الأصحاب . وقيل : تطلق واحدة .

فأمره : حصة أربع طلبة ، أو أربعة أثلاث طلبة ومحوه : كثلاثة أوصاف
طلبة . على ما تقدم سلاماً ومذهباً .

قوله « وَإِنْ قَالَ : ثَلَاثَةُ أَوصَافٍ طَلَقْتَيْنِ : طَلَقَتْ ثَلَاثًا » .

هذا المذهب نص عليه في رواية منها وصححه العلم . وحرم به في الوحي ،
والنور . وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، وإخلاصة ، ونسب ، والمحرم
والشرح ، والعندين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وتجريد العناية

قال الزركشي : هذا منصوص الإمام أحمد رحمه الله . وعليه الجمهور
ويحمل أن يطلق طلقين . اختاره ابن حامد

قال الدسم - وليس بمعد

وقال في الفروع : ويتوجه منه « ثلاثة أربع ثنتين » وقال في الروضة :

يقع ثلث

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : بِصَفِّ طَلْفَةٍ ، ثَلَاثَ طَلْفَةٍ ، سُدُسَ طَلْفَةٍ ، أَوْ بِصَفِّ وَثَلَاثَ وَسُدُسَ طَلْفَةٍ : طَلَّقَتْ طَلْفَةً ﴾ .

هذا المذهب . حرم به الأصحاب في الأولى . وقطع به أكثرهم في الثالثة . وفي الترتيب وجه : نفع ثلاثاً في الثانية . وفي كل ما لا يزيد على واحدة إذا

جمع

قوله ﴿ وَإِذَا قَالَ لِأَرْبَعٍ : أَوْفَعْتُ يَنْكُرُ ﴾ .

وكذا قوله ﴿ عَلَيْكَ طَلْفَةٌ . أَوْ ثَلَاثِينَ أَوْ ثَلَاثًا . أَوْ أَرْبَعًا . وَفَعَّ كُلَّ

واحد طَلْفَةً ﴾

هذا المذهب . وعنه أكثر الأصحاب . منهم : المصنف والشرح .

وحزم به في الوجيز ، والنور ، ومستغيب الأدي .

وقد مر في الهداية ، والمذهب ، واستنوع ، والخلاصة ، والرعاشين ، والعلم ،

والفروع ، والحاوي الصغير

وعنه . إذ قال : أَوْفَعْتُ يَنْكُرُ ثَلَاثًا ، ما أرى إلا قد ين منه . واحترمه

أبو بكر ، والقاضي

قال في الرعاية الصغرى : وعنه : إن أَوْفَعْتُ ثَمَنِينَ وَقَعَ ثَمَنان . وإن أَوْفَعْتُ ثَلَاثًا

أَوْ أَرْبَعًا ثَلَاثَ

قال ابن عدوس في تدكيره . ولا أقوى بضع ثلاثة في غير الأولى .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَوْفَعْتُ يَنْكُرُ خَمْسًا ، فَقَلَى الْأَوَّلِ : يَقَعُ بِكُلِّ

وَاحِدَةٍ طَلْفَتَيْنِ ﴾ .

وكذا لو أَوْفَعْتُ أَوْ سَعَا ، أو نَدَبَ

وعلى الثانية : يقع ثلاث

وإن أَوْفَعْتُ سَعَا فَرِيدَ ثَلَاثَ عَلَى كُلِّ الْوَيْتَيْنِ .

فائدة : لو قال « أوفقت بسكن طلقة وطلقة وطلقة » ثلاث على كلا الروايتين . على الصحيح من المذهب .

قلت : فيجانبها

وقيل واحدة على الرواية الأولى .

قال في القواعد الأصولية : في هذه المسألة طريقتان .

أحدهما : يقع بكل واحدة ثلاث ، على الروايتين . وهو طريق صاحب الترخيب . وقدمه صاحب المحرر . وقاله في المنى ، وغيره .

والطريق الثاني : حكمها حكم ما لو قال « بسكن » أو « عليكن ثلاث » قال : وهذا الطريق أقرب إلى قاعدة المذهب . انتهى .

فائدة : قوله « وإن قال : يَصُقُّكَ . أو حُرِّمَ عَلَيْكَ . أو إِصْحَمَكَ . أو أَذْنُكَ طَائِقٌ : طَلَقْتَ » بلا رابع .

سكن له قال « إصْحَمَكَ أو بِسْكَ طَائِقٌ » ولا بد له ولا إصح أو قال « إن قلت فبِسْكَ طَائِقٌ » فقامت بعد قطعها من وقوع الطلاق وجهان .

وأما وجه في المحرر ، وشرحه ، وانظم ، والردعئين ، والحدوى الصغير ، والردع . ومن : بناء على أنه هل هو طريق السرية ، أو طريق التصير بالمعص من الكل ؟ كذا قال شارح المحرر .

قال برر كشي : إن أصرف الطلاق إلى عصو ، فهل يقع عليها جنة ، تسمية لكل باسم المعص — وهو ظاهر كلام الإمام أحمد — قاله القامى — أو على المعصو [أو المعص] نظر ؟ حقيقة اللط ، ثم يسرى تمسكاً للتحريم ؟ فيه وجهان . ونرى عليها المسألة .

أمرهما : تطلق [فيهما] جزم به في المنور .

وانشائي : لا يعلق بهما

واحتراز من عدوس في تذكره . أنها صق في الثانية ولا تطلق في الأولى .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ : دَمَلِكِ طَالِقٌ ، طَلَّقَتْ﴾

هذا الصحيح من المذهب . وعنه جماهير الأصحاب . وحرم به في الهداية ،
والخلاصة ، وشرح ابن منبج ، وشرح المحرر ، والشارح . وهو ظاهر ما حرم به في
الوحي . واختاره ابن عدوس في تذكرته .

قال الناظم هذا أولى . وقدمه في المحرر ، والفروع .

وقيل : لا تطلق . وحرم به في الترمذي .

قال في المستوعب : قال ابن السبا : لا تطلق . واقصر عليه . وأطلقها في
الرعايتين ، والحاوي الصغير .

وأمره . لو قال « لبتك أو منيك طالق » فقبل : مما كالم . اختاره في الرعاية
قال في الفروع : ومنى كدم .

وقيل : عدم الوقوع قدمه في الرعية . وحرم به في المستوعب في اللين
[سب تقديمه إلى صاحب الفروع فيه .

واختاره في الرعية وغيرها .

وقيل : عدم الوقوع فيها . وقدمه في الرعاية ، والفروع ، وغيرها .

وحرم به في المستوعب ، ومنى في موضعين في اللين .

وبعض أن يقال عن هذا القول . إنه قدمه في الفروع أيضاً . فإنه مدلوله ، كما

لا يخفى على من تأمله . فإنه قال فيه ، وقيل : صدق نس وصدور وشم . وقيل

وسواد ، وبياض ، ولين ، ومنى كدم وفيه وجه . وحرم به في الترمذي انتهى

فهم بعضهم أنه قوله « ولين ومنى » مدفوع بسند ضعيف وليس كذلك

فإنه لم يسبق له في الفروع ذكر حكم الدم ، بل المذهب حرمها عصباً على ما قبلها .

وحشد يستقيم الكلام

وؤدده الحرم في معنى عدم الوقوع في اللين في موضعين منه كما قلناه

عنه ها وعنه حرم مستوعب حيث فاس الشعر والظفر والس والدمع والعرق في عدم الوقوع بها عليها .

وإذا كان كذلك في اللس في النى كذلك أيضاً . لاشتراكهما عند صاحب الفروع في الحكم والمعنى أيضاً ، وإر اختلف الحكم ظراً للتقديرين السابقين في حل قول الفروع ، فليتأمل [١] .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ شَمْرُكَ أَوْ ضَرْكَ أَوْ سِكَ طَائِقٌ ، لَمْ تَطَائِقْ ﴾ وهذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب

وقيل : تطلق وهو احتمال في المحرر ووجه في المذهب وأطلقها فيه .

قائمة : أو قال « سورك أو ياصك طاق » لا تطلق ، على الصحيح من المذهب . حرم في الكافي ، ورعاية السكري وقدمه في الفروع [وغيره] ، وقيل : تطلق .

قوله ﴿ وَإِنْ أَصَافَهُ إِلَى الرِّبْقِ وَالدَّمْعِ وَالْمِرْقِ وَالتَّحْلِ : لَمْ تَطْلُقْ ﴾ هذا المذهب . وعليه الأصحاب . ومن عليه الإمام أحمد رحمه الله .

وقال في الانتصار . هل يقع ويسقط القول بإصافته إلى صفة كميم ونصر ؟ [ونحوهما] إن قلت نسبة [السكل] الحر . عذرة عن الجميع [كناية أو مجازاً] وهو ظاهر كلامه [معنى الإمام أحمد] صحيح . وإن قلت : مراعاة فلا .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : رُوْحُكَ طَائِقٌ صَفَقْتُ ﴾ .

وهو مذهب قال في المذهب ، ومسبوك للمذهب : وإن قال « رُوْحُكَ طَائِقٌ » وقع الصفاق في أصح الوجهين .

احتذر من عدوس في ذكره . وقدمه في الهداية ، وحلاصة ، والمحرد ، والشرح ، والعمد . وحيد الصناية

(١) ما بين برسات ريده من نسخة شيخ عبد الله بن حسن

{ وقال أبو بكر : لا تطلق }

فقال : لا يختلف قول الإمام أحمد رحمه الله : أنه لا يقع طلاق و [لا] طهار
و [لا] عتق و [لا] حرم ذكر الشعر والطفر والس والروح و بذلك أقول انتهى .
وحرم به في الوجه . وهذا ظاهر ما قدمه في الفروع فإنه قال : وإن طلق
جزءاً منها أو مشاعاً أو معباً أو عصوا ، طلقت . نص عليه .
وعنه : وكذا الروح . احتج به أبو بكر ، وإن الجوزي . وجزم به في البصرة
انتهى .

ومادكره عن أبي بكر فيه ظر . ويرده ما نقله [آفا وما فيه] هو عنه [في
مح أمراً]

ثم وجدت أن نصر الله - في حواشي الفروع - نقل عن القاضي علاء الدين بن
معل : أنه حرم أن يدعى على صاحب الدعوى [في الكلام] بمعنى قوله :
« وكذا الروح » وأنه معطوف على قوله « حرماً معباً » وأن مراده : أنها تطلق
بالروح على هذه الرواية ، لكنه وهم في عروها إلى أبي بكر انتهى . وهو كما قال .
قال شيخنا في حواشي الفروع : يظهر أن ذكر أبي بكر سهو .

وقال في الرعاية الكبرى : والنص عدم الوقوع

قال في المستوعب : توقف الإمام أحمد رحمه الله فيها .

وأطلق في المستوعب ، والكافي ، واللمعة ، والرمي ، والحدوى الصغير .

[وهذا ظاهر على أن الإثارة في قوله في الفروع « وكذا الروح إلى آخره » إلى

الوقوع في المألة التي قبلها . وهو ظاهر من المسألة . وقد أورد به أن نصر الله

في حديثه عليه . فحمل مرجح الإثارة فيه هو قوله « بخلاف روحك حصص ويبقى »

أي فلا تطلق في هذه المألة الأخرى المنسوبة به له

فأشبه في أصل تنعده الحكم ، وإن اختلف منطوق لائمه بن حشيش .

فيكون انقضاء في الفروع هو الوقوع في الروح وكذا مألة خاء لآنية بعدها

إن قيل : إن قوله فيه « وكذا الحياة » عطف على قوله « وكذا الروح » وقيل :
 إنه عطف على جملة قوله « وكذا الروح » فيكون قد حكى فيه اختلاف فيها
 والراجع فيه عدم الوقوع عنده ، كما حصل أن مصرقة في حواشيه عليه
 مقتضى كلامه هم ، خلافاً لما سبأ في قرناً من الحرم بالوقوع ^(١)

فوائده

إبراهيم : لو قال « حياتك طاق » طفت [كنهك أو نفسك] ستكون
 الفاء لا فتحةا - فإنه كرم بحت وهو أولك ورائحتك وظهر الفروع : أنها لا تنطق .
 وحمله أن مصر الله في حاشيته عليه مقتضى كلامه فيه ، وكذا الروح وادم ، وإن
 كان المذهب فيهما الوقوع كما ذكر .

والذي ينبغي أن يقال - إن فيها الخلاف كالروح وادم ونحوهما ، فيدعى أن
 يكون مذهب فيها كلها عدم الوقوع كإضافة الطلاق إلى السود والبيض
 ونحوهما كالرخصة لكونها أعراف وأحياء عرس ، صدق المتكلمين ، كاتفق والروح
 والروح والرائحة والريح والهواء ، بخلاف الروح

وهذا ما ظهر لي من نحر بر هذا المحل ، وكما هو في كتب عبرنا . كالتسمية
 وغيرهم ، السكر الحية عرس كالموت لا يستعمل الحيوان عنها كالروح والدم .
 والنفث والدمس - ما يكون لا يمتنع - بخلاف السود والبيض ونحوهما . فإن
 الحيوان يعيش بدونها لا بدون جميع لأعرص كلها ونس الكلام فيها جميعاً ^(١)

الثاني : قال في الفروع : هذا لو قال « أنت حادق شهر » أو شهد البلد
 صح ، وبكل بخلاف بقية المقود . انتهى .

فالظاهر أنه وضع هذه المسألة لكونها شبيهة بتطبيق عصورها فكما أنها
 تنطق كلها بتطبيق عصورها [أو بعضها] فكذلك تنطق أيضاً في هذه المسألة

(١) ما بين المرعبي زيادة من نسخة لتبع عند الله من حسن

في جميع الشهور والبلدان في قوله « بخلاف بقية العقود » بطر طاهر كالمسحوق .

الثانية : حكم العلق في ذلك كله حكم الطلاق .

قوله « وإذا قال ليدخل بها : أنت طالق ، أنت طالق ، طلقته طلقته إلا أن يسوي بالثانية التأكيد أو بفهامها » .

وشترط في التأكيد أن يكون متصلاً وهذا للمذهب . وعليه الأصح .

وقال في الفروع : ويتوجه مع الإحاطة وجه كالإقرار ونقل أبو داود في قوله « اعتدى اعتدى » مذهب ، فإراد الطلاق : هي طقة

قال في القواعد لأصولية : وظهر هذا المعنى أنه لا تكرار الطلاق إذا لم

بنو التكرار .

وقال الشرح في الدين رحمه الله - فيس قال : الطلاق لمره لا عمل كذا ،

وكرهه - « يقع أكثر من صفة يد - سو

قال في الفروع : فيتوجه منه « إن قلت فأنت طالق » وكرهه ثلاثاً .

وحكي الشرح - يعني به لمصنف - وقوع الثلاث بذلك وجه وكان الفرق

بينهما أنه لمره من الشرط الحراء ، فيقع الثلاث مدة للتألام ، ولا ربط لليمين

ذكره في آخر كتب الأئمة .

فوائده

المؤولى : لو قال « أنت طالق أنت طالق أنت طالق » وهو بالثانية التأكيد

الأولة لم يقبل . وقد ثلاثاً ، لعدم اتصال التأكيد ، وإن أكد الثانية بالثالثة صح

وبن أطلق مطلقاً واحدة . حرم به معنى ، والشرح وقدمه في الرعدة .

وقيل : ثلاث ذكره في الرعدة .

الثانية : لو قال « أنت طالق طالق طالق » طلق واحدة ما لم سو أكثر .

حرم به في معنى ، والشرح . وقدمه في الفروع . وقال : وظهر ما حرم به في

الترغيب : أنه إن أطلق سكرر فإنه طالق فيه : لو قال « أنت طالق طالق طالق »
قبل قصد الكيد قاله في القواعد الأصولية .

وقال في الرعاية : بعد أن ذكر أحكام أنت طالق أنت طالق . - وكذا
التفصيل إن قال : أنت طالق صديق طالق ، أو أنت صديق طالق أنت طالق ،
وقصد الكيد

الثالثة : لو قال « أنت طالق وطالق وطالق » ، هل « أردت » كيد لأولى
ماشية « قبل قوله » وإن قال « أردت » كيد الثانية « قبل » .

وهو يقبل في الحكم على روايتين وأطفيهما في المعنى ، والشرح ، والدفع
قال في القواعد الأصولية قبل منه لمناقضته لها في نفسها ومعناها معاً .
وحرم به . وقدمه ابن رزيق في شرحه . وكذا الحكم في الدعاء ونحوه فإن عاين
الأحرف ، مثل إن قال « أنت طالق وطالق » أو « نعم صديق » أو « طالق » لم
قبل قوله في ردة الكيد قولاً واحداً

رابعة : لو قال « أنت مضطمة ، أنت مسرحة ، أنت مفارقة » وقال : أردت
تأكيداً ، أو ماشية ، والثالثة قبل قوله « حرره » في المعنى ، والكافي ، والدفع ،
والقواعد الأصولية ، وغيره

وإن أريد « أنت مضطمة ، ومسرحة ، ومفارقة » فهل يقبل منه
ردة الكيد ؟ فيه احتمالان

وأصحهما في المعنى ، والشرح ، والدفع ، والقواعد الأصولية وقدم ابن رزيق
في شرحه عدم القبول

قوله « وإن قال : أنت طالق فطالق ، أو ثم طالق ، أو بل طالق
أو طالق طليقة بن طليقتين ، أو بل طليقة ، أو طالق طليقة بعدها
طليقة ، أو قبل طليقة ، صدقت طليقتين » .

وقوع طليقتين بقوله « أنت طالق فطالق ، أو ثم طالق ، أو بل طالق » لا أعلم

فيه خلافاً [إلا رواية في المحرر بوقوع طلاق واحدة في قوله « أنت طالق مل طالق »] ^(١) ووقوع طلقين بقوله « أنت طالق طلقة ، مل طلقتين » هو الصحيح من المذهب كما قطع به المصنف . وعليه جهيز لأصحاب ومن عليه . وحرم به في الوحي ، وغيره . وقدمه في الفروع وغيره .

وقال أبو بكر ، داس الزاعوى : نطلق ثلاثاً

ووقوع طلقتين بقوله « أنت طالق طلقة ، مل طلقة » هو الصحيح من المذهب ، وعليها أكثر الأصحاب وحرم به في الوحي وغيره . وقدمه في الفروع وغيره . وعنه : طلق واحدة فقط ، ووقوع طلقتين بقوله « أنت طالق طلقة قبل طلقة ، أو بعدها طلقة » هو الصحيح من المذهب .

قال في الفروع : ولأصح يقع ثلث

وحرم به في الكافي ، والمحرر ، والشرح ، والوحي ، وغيرهم . وهو حاهر ما جزم به في المستوعب في « بعدها طلقة »

وقدمه أيضاً في الرعائين ، والحدوى الصغير ، وغيرهم

وقيل تطلق واحدة احتاره القاضي

ومأى قريباً إذا قد نطلق ثنتين ، هل يقال معاً ، أو متعاقبين . فيها إذا

كانت الروحة غير مدحولة ؟ وبني نظير ذلك في باب الإفراء بالحمل

فأمرنا

إمدهما : لو ادعى أنه أراد قبلها طلقة في نكاح آخر وزوج آخر : دين وفي

الحكم قل : يقبل . وقيل : لا يقبل .

وقيل : يقبل إن وجد ذلك ، وإلا فلا .

قلت : وهو الصواب .

قال في المعنى ، والشرح : والصحيح أنه لا يقبل إلا . يمكن واحد

(١) ما بين المرصين رمانة من سعة الشيخ عداقه من حسن

وأطلقهن في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمعنى ، والشرح ،
واربعين ، والحاوي الصغير .

الثانية : لو ادعى أنه أراد قوله « سدا طقة » بأوقعتها . دين على الصحيح
من المذهب . وفي الحكم روايتان .

وأطلقهما في المروع ، والرعية . وحكماهما وجهين .

وقال في الروضة : لا يغل في الحكم وفي قوله في الأصل روايتان انتهى .
قلت : الصواب القول

قوله « وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا ، بَاتَ بِالْأُولَى ، وَلَمْ يَلْزَمَهَا
مَا مَعَهَا » .

يعنى فيما تقدم من المسائل قد حل في كلامه « أنت طالق طقة سداها
طقة ، أو قبل طقة » وكذا حكم « أنت طالق طقة سدا طقة » فلا يقع عنده
غير المدخول بها إلا واحدة . وهو أحد الوجهين وهو مذهب
قال في المروع : وهو أشهر . وتوقف الإمام أحمد رحمه الله .

وجزم به في المعنى ، والشرح ، والوجهين . وقدمه في الرعية ، والحدوى .
وقيل : يقع معاً . فيقع ثقتان بمدخول بها وغيرها . وحدها أو الخطأ
وعيره في قوله « طقة سدا طقة »

وحزم به في مذهب ، والمستوعب . ورد علي « قبل طقة » وأطلقهما
في المروع

قوله « وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ طِئْفَةٌ فَبُيِّنَ طِئْفَةٌ ، فَكَذَلِكَ عِنْدَ
القاضي » .

حتى تبين طقة في غير المدخول بها ، وهو المذهب
قال في المروع : وهو أشهر . وتوقف الإمام أحمد رحمه الله . وصره الشارح

وحرم به في الوحي ، وغيره . وقدمه في الرغبات ، والخواص الصغير .
 ﴿ وَعِنْدَ أَبِي خَصْبٍ طَائِفٌ أَتَدِينُ ﴾
 واحتفاء أو نكر . وقدمه في هدية ، والذهب ، ومسوك الذهب ،
 والخلاصة وصححه المصنف

وطاهر مستوعب ، وعجز . والفروع : الإطلاق
 وأما المدحول . في هذه المسألة : فالصحيح من المذهب : أنها طائفتان صنفين
 فإن في الفروع . لأصح فرع ثلث . وحرم به في الوحي وغيره . وقدمه في
 الرغبات ، والخواص الصغير . وقيل : طائفتان واحدة حاربه القاصي في الخلاف .
 فذهب عنه من استدل ذلك في مستوعب على ما تقدم
 قوله ﴿ وَبَنَ لَنَا لَهُ نَبَّ طَائِفٌ صَدَقَةٌ مَعَهَا صَدَقَةٌ ، أَوْ مَعَ صَدَقَةٍ
 أَوْ طَائِفٌ وَطَائِفٌ ، صَدَقَتْ صَدَقَتَيْنِ ﴾ .

وقوع طائفتين قوله « أنت طائفتان طائفة مع صنف ، أو مع صنفين لا أربع
 فيه في المذهب في مدحول . وغيره . ووقع صنفين قوله « أنت طائفتان وطائفتان »
 لغير المدحول بها : هو الصحيح من المذهب . ومن عنه في رواية صريح ، لأترم
 وغيرهما لأن الترتيب يقتضي وتليه مدحول لأصح . وقص به كثير منهم
 وعنه . من غير مدحول . في الأولى ، أنه صلى الله عليه وسلم الترتيب . قاله
 من أبي موسى وغيره .

قال القواعد الأصولية : وفيه من أبي موسى نظر بل الأولى في تعديل
 أنها بين الأولى : أم إله ، والإشادات بقرينة معناه على ثبوت مطلقها
 وقال في الفروع : ونحوه وجه أنها بين الأولى ، ولو لم تكن لولا للتريب
 قوله ﴿ وَأَتَمَّتْ كَأَسَجَرَ فِي هَذَا ﴾ .

وهذا مذهب ، سواء قدم الشرط أو أخره ، أو كرره
 فلو قال « إن دخلت الدار فأت طائفتان ، ثم صنف ، ثم طائفتان » فدخلت

الدار: طلقت طائفة واحدة إن كانت غير مدخول بها ، وثلاثاً إن كانت مدخولاً بها ، وهذا مذهب مصنفنا وعليه حماد بن أبي حمزة .

وقال مصنفنا في معنى : وجه الشرح : ذهب القاصي إلى وقوع طائفتين في الحال في حق المدخول به وتنفى الشيء مسعة بالمدخول . قالوا وهو ظاهر المقادير . وأما قوله : ذهب القاصي فيما إذا قال « إن دخلت الدار فانت طائفة طائفة طائفة » أو « طائفة ثم طائفة ثم طائفة » وكذا لو أخرج الشرط إلى أن غير المدخول به : من بواحدة في حال من غير دخول الدار .

قال في المعنى : كذا قال - معنى : به مصنفنا - قال : والذي أحسنه القاصي وجماعة : أن « ثم » كمنه تراحم - فيصدق « شرط طائفة » فيقع بالمدخول بها إذا نزل - وطائفة مسعة بالشرط ، إن تقدم فلاوى . وإن أخرجها بالآخر . ويقع بغير المدخول بها : لأنه مسعة بالشرط . والله أعلم .

وإن أخرج طائفة مسعة ، وإذا في مواضعها بالأولى انتهى

وقال في المذهب : فيما تقدم شرط - إن القاصي أوقع واحدة فقط في الحال وذكر أبو بكر الصغير أن معنى كذا خبر لأن اللغة - تدرك بهما . وقال : إن « الشرط مصنف مسعة » وإن قدمه - يقع إلا طائفة بالشرط . قوله « وإن قال : إن دخلت فانت طائفة » ، إن دخلت فانت طائفة .

وهو مذهب وعنه لأحمد وأحمد بن حنبل ومصنفنا وحكام مصنفنا

وقال في الموضع : ونحوه أنه لا يقع إلا واحدة . ولو كرره ثلاثاً من قوله « الطلاق لزمه لأقل كذا » وذكره . فإنه لا يقع أكثر من واحدة إن لم يرد . قاله الأحناف ، والشيعة في الدين رحمه الله ، وهو قول بين النعمان والطلاق والتعلق . ذكره في الفروع في آخر كتاب الأيمان .

باب الاستثناء في الطلاق

قوله (حكي عن أبي بكر رحمه الله : أنه لا يصح الاستثناء في الطلاق) .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : قول أبي بكر رواية منصوبة عن الإمام أحمد رحمه الله ، ولكن أكثر أحواله كقول الجمهور ، ولا تفرع عليه .
قال في القواعد الأصولية : وأكثر الأصحاب خصوا قول أبي بكر بالاستثناء في عدد الطلاق ، دون عدد المطلقات . ومنهم من حكى عنه إطلاق الاستثناء في الطلاق مطلقاً . قال : وهو ظاهر . انتهى .

قلت : ويحتمل كلاً من النصف هنا وقطع في الدعوى بالأول .
وقال في الترتيب : لو قال « أرسكن طواني إلا فلانة » ، صح على لأشبهه ، لأنه صرح بالأمر وأوقع عسر . ولو قال « أرسكن إلا فلانة طواني » صح الاستثناء . انتهى .

قلت : وهو ضعيف .

قوله (والمذهب أنه يصح استثناء ما دون النصف) .

وهو المذهب ، كما قال الأرسب . وعنده الأصحاب وقطعوا به .

قوله (ولا يصح فيما راد عليه) .

وهو المذهب أيضاً كما قال المصنف . وعنده جماهير الأصحاب ومن عليه .
قال صاحب الفروع في أصوله : وسنده لا أكثر باطل عند الإمام أحمد رحمه الله ، وأحمد . وقيل : صح . وحده أبو بكر الخلال .

فأمره : يصح الاستثناء في المطلقات والمطلقات ، والأقارب ومحو ذلك ، إلا ما حكى عن أبي بكر ، وصاحب الترتيب كما تقدم قريباً .

قوله (وفي النُصفِ وَجْهَانِ) .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والسويع ، والخلاصة ، والمعنى ، والكافي ،
والهدى ، واللمعة ، والشرح ، والمحرر ، والنظم ، والفروع ، والقواعد الأصولية

أمرهما : يصح . وهو المذهب

قال ابن هبيرة : الصحة ظاهر .

وصححه في التصحيح ، وصحيح المحرر ، والردعيتين ، والحدوى الصغير .
واحتاره ابن عبدوس في تذكرته .

وحرمه في الإرشاد ، والوجيز ، والمبور ، ومشعب الأدمي .

وهو ظاهر كلام ابن عقيل في التذكرة في الطلاق وإلزامه فيه ذكره فيها

« لا يصح استثناء الآخر » واقتصر عليه

والوجه الثاني . لا يصح .

قال في تجريد العناية : لا يصح استثناء مثل ، عن لأطهر .

قال الساطع . العبد أحمد

وقوله أبو الطيب الشافعي عن الإمام أحمد .

قال الطوسي في مختصر الروضة : وهو الصحيح .

ونصره شرحه الشيخ علاء الدين السبكي في مختصر مختصر الطوسي ، وهو

صاحب تصحيح المحرر . واحتاره ابن عقيل في قصوده

وفي نظير ذلك في باب الحكم فيما لا يصلح به إيه مبيها

نفسه : أكثر الأصحاب حكوا اختلاف وجهين وقال أبو العرج ، وصاحب

الروضة ، وإخلاصة : روايت

ودكر أبو الطيب الشافعي عن الإمام أحمد . روى عنه : رواية طبع كما تقدم .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ: أَنْتَ طَائِقٌ ثَلَاثًا لَا اسْتَيْنَ، أَوْ خَمْسًا إِلَّا ثَلَاثًا طَلَّقْتَ ثَلَاثًا﴾ .

هذا المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . ساء على عدم صحة استثناء الأكثر .
وقيل : تطلق اثنتان ، بناء على القول الآخر . وأطلقهما في الرعايتين
قلت : لو قيل يطلق ثلاثاً في قوله «حسباً إلا ثلاثاً» وإن أوقعا في الأولى
طائفتين : لكان له وجه . لأن ما وجباً أن الاستثناء لا يعود إلا إلى ما يحكمه وهو
هما لا تلك إلا ثلاث طلقت ، وقد استثنى فلا يصح فأنه قد استثنى الجميع
كقوله «أنت طائِقٌ ثلاثاً إلا ثلاثاً» بخلاف ما إذا استثنى اثنين من ثلاث .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ: أَنْتَ طَائِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا رُبْعَ طَلْقٍ طَلَّقْتَ ثَلَاثًا﴾
هذا المذهب بلا ريب . وعليه جمهور الأصحاب . وحرم به القامى في
الجامع الكبير ، وصاحب المصنوع ، والشرح ، والوجيز ، والهداية ، والمذهب ،
والمستوعب ، والغلاصة .

قال في القواعد الأصولية . طلاق ثلاثاً في أصح الوجهين وصححه ابن عثيم
في الفصول .

وقيل تصديق طائفتين أحدهما القامى . نقله عنه في المصنوع .
وأصدقهما في الحر ، وهو «و» و «و» و «و» والحالوى الصغير
قوله ﴿وَإِنْ قَالَ: أَنْتَ طَائِقٌ صِنْفَيْنِ إِلَّا وَاحِدَةً قَتَلَى وَجْهَيْنِ﴾ .
مدين على صحة استثناء التنصيف وعلمه . وقد تقدم المذهب في ذلك .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ: أَنْتَ طَائِقٌ ثَلَاثًا لَا مَتْنَيْنِ إِلَّا وَاحِدَةً﴾ ، فهل
تطلق ثلاثاً ، أو اثنين ، غنى وجهين ؟
وأصحهما في الحر ، والله مع

أمرهما : تطلق تشين وهو المذهب . صححه في التصحيح . وحرمه في الهداية ، والمذهب ، والمسوع ، وإخلاصه ، وغيره . لأن الاستثناء من الاستثناء عندنا صحيح . واستثناء النصف صحيح على المذهب ، كما تقدم .

والعزم الثاني : تطلق ثلاثاً .

قال المصنف ، والشارح ، وغيرهما . لا يصح الاستثناء من الاستثناء في الطلاق إلا في هذه المسألة فإنه يصح إذا أحرما النصف . وإن قل : لا يصح ، وقع الثلاث . فأمره لو قال « أنت طالق ثلاثاً ، لا واحدة إلا واحدة » طلقت اثنتين ، على الصحيح من المذهب . لأنه استثنى من الواحدة استثناء واحدة . فيعمو الاستثناء الثاني ، ويصح الأول ، جرم به ابن رزين في شرحه .

وقيل : تطلق ثلاثاً ، لأن الاستثناء الثاني معناه إن كانت طليقة في حقها ، لسكون الاستثناء من الشيء إن وقع فيقع ذلك في يقع طلاقه ، وإن لم يقع في يقع وأظفهما في معنى ، والشرح ، والعروع .

قوله (وإن قال : أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة ، أو طالق وصائق وطائق إلا واحدة ، أو طليقتين وواحدة إلا واحدة ، أو طليقتين وبضما إلا طليقة : طلقت ثلاثاً) وهو المذهب .

قال ابن منجما في شرحه : هذا المذهب . وقسمه في النظم . وأهديه ، والمذهب ، وإخلاصه في « أنت طالق طليقتين وواحدة » ولا واحدة « أو طليقتين واحدة » إلا طليقة « صحت ثلاثاً » وهو مذهب ^(١) .

(ويحتمل أن يصح طليقتين)

وقسمه في مسنوع في الجميع وأظفهما في المحرر ، واثنتين ، والحدوى الصغير ، وأهوه .

(١) رودة من نسخة لشيوخ عبد الله بن حسن .

لكن صاحب الرعايتين : قدم أن الاستثناء بعد العطف بالواو يعود إلى الكل وقطع في الهداية والخلاصة : أن الاستثناء بعد العطف لا يعود إلا إلى الأخيرة . فإذا قال « أنت طالق وطأني وطأني إلا واحدة » طقت ثلاثاً وقدمه في المستوعب . ومجموعه في المعنى .

قال في القواعد لأصولية : وما قاله في المعنى ليس نكاراً على قواعد مذهب . وقطع القاصي أبو يعلى بوقوع طلقتين في قوله « أنت طالق وطأني وطأني إلا واحدة » كما قدمه ابن حدرن . وقطع به من عقيل في الفصول أيضاً .

لكن ذكر في المستوعب عن القاصي : أنها تطلق ثلاثاً في هذه وفي الجميع . واحتج الشارح بوقوع الثلاث في الأولى وأطلق لخلافه في الثاني ، وأطلق الخلاف في المذهب في الأولى . وفي قوله « طلقتين وصفاً إلا طلقة »

فإذا قلنا : تطلق ثلاثاً في قوله « طأني وطأني وطأني إلا واحدة » لو أراد استثناءها من المجموع : دين ، وفي الحكم وجهان .

وأطلقهما في الهداية ، ومذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحرر ، والعلم ، والرعائيتين ، والحدوى .

وطاهر كلامه في الدور : أنه لا يقبل في الحكم فيه قال . دين ، واقتصر عليه [قال ابن رزين في تهذيب : كل موضع فسر قوله فيه بما يحتمله فإنه يدين فيه فيما بينه وبين الله . دون الحكم انتهى

وقوله أيضاً عنه في تصحيح المحرر وغيره]^(١) .

قلت لصوب قوله

[قال الشيخ في مختصره - هدنة أي الخطاب - من قال : أردت استثناء

أبداً من الثلاث - فقل .

وهذا الحرم من الشيخ لوقوف مع إطلاق أي الخطاب للخلاف - على ما نقله المؤلف - أحسن ما يستند إليه في تصحيح الوجه الذي ، وهو القول والله أعلم]^(٢)

(١) زياده من نسخة الشيخ عداقه بن حسن .

قاعدة: لو قال « أنت طالق اثنتين ، واثنين ، إلا اثنتين : طلقت ثلاثاً »
جرم به القاضي في الجامع الكبير ، وغيره .

وقدمه في المفتي ، والشرح ، وشرح ابن رزين .

ويحمل أن تطلق اثنتين . قال ابن رزين في شرحه . هذا أقبح

وإن قال « اثنتين واثنين ، إلا واحدة » فالنهي جرم به القاضي في الجامع
الكبير : أنها تطلق اثنتين . بناء على قاعدة .

وقاعدة للمذهب : أن الاستنسا بجمع إلى ما ينسكه ، وأن العطب بالواو يُصَيَّر
الجلتين حجة واحدة .

وأبدي المصنف في المفتي احتمالين .

أحدهما . ماله القاسي .

والثاني . لا يصح الاستنسا .

وإن فرق بين المستثنى والمستثنى منه ، فقال « أنت طالق واحدة واحدة
وواحدة ، إلا واحدة واحدة واحدة » قال في الترميز : وقعت الثلاث على
الوجهين .

قوله « وإن قال . أنت طالق ثلاثاً ، واستثنى بقلبه إلا واحدة
وقعت الثلاث » .

أما في الحكم : فلا يقبل ، قولاً واحداً .

وأما في الدلن : فالصحيح من المذهب : أنه لا يدين ، كما هو ظاهر كلام
المصنف . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به السامري في فروقه ، وصاحب الوحيين ،
والمستوعب ، وغيرهم .

وقدمه في المفتي ، والشرح ، والفروع ، والعلم ، والتركشي ، وغيرهم .

واحتاره المحدث في محرره وغيره .

وقال أبو الخطاب : يدين . واحتاره الحلواني .

قال في عيوب المسائل : لأنه لا اعتبار في صريح المطلق . على الصحيح من المذهب . وقدمه في الرعابيتين ، والحواشي الصغير .

قوله ﴿ وَإِنْ قُلْنَا نَسْنِي طَوَائِقَ ، وَاسْتَشْنَى وَاحِدَةً يَقْتَضِيهِ . لَمْ تَطْلُقْ ﴾ .

فيقول فيما بينه وبين الله تعالى ، قولاً واحداً .
وظاهر كلام المصنف : أنه يقبل في الحكم أيضاً وهو الصحيح من الروابيتين والمذهب منهما احتاره المشرح وجمعه في العلم .
وظاهر ما جزم به في الوجيز . وقدمه في المحرر ، واحتاره القاضي وجزم به الزركشي ، والمنور .

والرواية الثانية : لا يقبل احتاره ابن حامد .
وأطلقها في الهدية ، والمذهب ، والمنوع ، والخلاصة ، والفروع ، والرعابين ، والحواشي الصغير .

فانظرنا

إبراهيم : لو قال « ساقى الأربع طوائق » واستثنى واحدة فذهب : طلفت في الحكم . على الصحيح من المذهب وقطع به لأكثر .

ولم تطلق في الباطن . وقدمه في الرعابيتين ، والحواشي الصغير .
وقيل : تطلق أيضاً وهو الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع . وهو ظاهر ما جزم به الزركشي ، والخرفي .

وقال في التزغيب . لو قال « أربشكن حولي إلا فلافة » لم يصح على لأنه لأنه صرح وأرفع . ويصح « أربشكن إلا فلافة طوائق » ويقدم ذلك في أول الباب .

الثانية : يعتبر للاستند والشرط ومحورها . اتصال معتد لقطر وحكما كإقطاعه سمس ومحوره . فانه القدسي ، وغيره . واحتاره في التزغيب .

وقطع به في الحرد ، والرعاتين ، والحدوى الصغير ، والوحجر ، والظم ،
وتحرد العنقة ، والمبو ، وغيرهم .

ويعتبر أيضاً منه قبل تكميل ما ألحقه به

قال في القواعد الأصولية . وهو المذهب .

[وقيل : يصح بعد تكميل ما ألحقه به ^(١) قطع به في المسجع ، والمستوعب ،

والمقن ، والشرح .

قال في الترغيب : هو ظاهر كلام أصحابنا .

واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله . وقال : دل عليه كلام الإمام أحمد

رحمه الله ، وعليه متقدمو أصحابه .

وقال : لا يصح فصل سيرة بابية والاستثناء انتهى

وقيل : محله في أول الكلام . فله في الترغيب توجيهاً من عدة

وهـ له أبو داود عن خروج امرأة ، فقيل له : ألك امرأة سوى هذه ؟ فقال :

كل امرأة لي طاق . فسكت . فقيل : لا فلانة ؟ قال : لا فلانة ، فإن لم أعفها

فإنى أن يعفني به

ويأتى في نصيب الطلاق إذ علقه بمشئة الله تعالى .

(١) زيادة من نسخة الشيخ عبد الله بن حسن .

باب الطلاق في الماضي والمستقبل

قوله (إِذَا قَالَ لِمَرْأَتِي أَنْتِ طَالِقٌ أَمْسِي، أَوْ قَبْلَ أَنْ أَنْكِحَكَ يَتَوَيَّ الإِيْقَاعَ : وَقَعَ) .

هذا المذهب . اختاره أبو بكر . وحكاه القاضي عن الإمام أحمد رحمه الله . وجزم به في المضي ، والمحرر ، والشرح ، والنظم ، والوجيز ، والمنور ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، ورعايتين ، والحاوي .

وقوع الطلاق بقصد وقوعه أمس . من معرذات المذهب وحمله القاسمي وحيداً كسأله ما إذا لم يسو إلا بية .

وعنه يقع إن كانت روحته أمس

قل منها إذا قال « أنت طالق أمس » وإنما توجبها اليوم . فليس هذا بشئ . فمرومه : أب إن كانت روحته بالأمس . طفت

قوله (وَإِنْ لَمْ يَتَوَيَّ : لَمْ يَقَعْ ، فِي طَاهِرٍ كَلَامِهِ)

وهو المذهب . جزم به في الوجيز وغيره . وصححه في النظم وغيره . وقدمه في المحرر ، ورعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع وغيرهم

قال فاطم الفردت : عليه الأكثر . وهو من معرذات .

وقال القاسمي يقع وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله فيعود كـ « أمس »

وحكى عن أبي بكر : لا يقع إذا قال « أنت طالق أمس » وَيَقَعُ إِذَا قَالَ « قُلْتُ أَنْ أَنْكِحَكَ » .

قال القاضي . رأيت بخط أبي بكر في جزء مفرد .

وحمل القاسمي قول أبي بكر - رحمه الله - على أنه ترويحاً بعد ذلك تدياً . فبين وقوعه الآن .

قال المصنف والشرح - في تعليل قول أبي بكر - لأن « أمر » لا يمكن وقوع الطلاق فيه .

وقيل تزوجها متصور الوجود . فإنه يمكن أن يتزوجها ثانياً ، وهذا الوقت قبله ، فوقع في الحال . كما لو قال « أنت طالق قبل قدوم زيد » .

قوله (فإن قال : أردت أن أزوجاً قنلي طلقها ، أو صلتها أنا في نكاح قبل هذا . قبل منه إذا احتمل الصدق في ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله) .

أما فيما بينه وبين الله تعالى : فيدين على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب وحرم به في المني ، والشرع ، والمحرر ، والوحير ، وغيرهم وقدمه في الفروع ، وغيره .

وعنه : لا يدين فيهما باطلا . حكاهما الحلواني وابن عقيل وأما في الحكم فظاهر كلام المصنف هنا : أنه يفتل أيضاً وهو مقيد بما إذا لم تكذبه قريبة ، من عصا أو سؤال الطلاق ومحوه فلا يفتل قولاً واحداً . وكلام المصنف هو المذهب وإحدى الروايتين .

وحرم به في الوحير وغيره . وقدمه في المحرر ، والرعاية الكبرى . وقال في الرعاية الصغرى : قبل حكماً ، إلا أن يعلم من غير جهته وأما سهو أو نقص من الكتاب . وإنا ، هذا الشرط على التحريم الآتي . ورواية الثانية : لا يفتل

وقال في المحرر - ويخرج إذا قضا : طلق بلاية : أن لا يفتل منه في الحكم إلا أن يعلم من غير جهته . وتبعه في الرعاية الكبرى . وأطلق الرويتين في الفروع وغيره .

وتقدم بطريق ذلك في أول « باب صريح الطلاق وكلماته » عند قوله « وإن بوى قوله « أنت طالق » من وثاق ، أو مطلقة من زوج كان قبلي » .

وتقدم تحرير ذلك فليعاود بين الأصحاب ذكر أن الحكم بينهما واحد .
تنبيه : طاهر قوله « قدس منه إذا احتل الصدق » أي وجوده ، أنه يشترط أن
 يكون قد وجد ذلك منه أو من الزوج الذي منه

هذاذهب وحديث القاضي وغيره [وهو قول أبي الخطاب . وقدمه في
 الشرح]

من في الحر ، ورعية والنظم والجارى والوجيز ، وغيرهم : إذا أمكن .
 [قال في الترتيب : هو قياس للذهب

وقال القاضي : نقل مطقة] وقدمه في البروع
 و دخل يشترط أيضاً ثبوته عند الحاكم ، أو من تداءر عنده ، أو لا مطلقاً .
 أو يشترط في الحكم دون اللدين ، مثلاً ، وهو الأطهر ؟ فيه خلاف .
 لكن فوق بين إمكان الصوت ، وأنه يمكن وحدته مطلقاً . وبين الوجود
 منه ، سواء اشترط ثبوته في نفس الأمر ، أو عند الحكم ، لا يحكم أو للدين مثلاً
 وكل من ذلك مائة مسقة بنفسه ، خلافاً لما يحسن الخلاف لقطيعة في
 ذلك كله [(١)]

قوله « فَإِنْ مَاتَ أَوْ جُنَّ أَوْ حَرَسَ ، قَبْلَ أَنْ يَعْلَمَ خُرَادَهُ ، قَبْلَ تَصْلُقِ »
 عَلَى وَجْهَيْنِ .

وأما في المعنى ، والشرح ، والنظم ، ورعين ، والجارى الصغير .
 أمدهما : لا تطلق وهو الصحيح من لذهب صححه في التصحيح وحرم
 به في الوجيز .

والوجه الثاني : تطلق .

واخلافهما مسمى عن اختلاف المتقدم في اشتراط البينة في أصل المسألة .

(١) ما بين المرحون زمانه من نسخة الشيخ عداقه بن حسن

فإن قيل : نشترط التية هناك - وهو المذهب - : لما تطلق هذا . لأن شرط وقوع الطلاق البينة ، ولم يتحقق وجودها .

وإن قيل : لا نشترط البينة هنا ، طمئت حديث فانه لأصحاب . منهم منصف والثحيح ، وسنجد ، وغيرهم .

قوله (وإن قال : أنت صادق قبل قدمي زينة شهر . فقدم قبل مضي شهر : لم تطلق) .

وكذا إذا قدم مع الشهر . وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . حتى قال منصف ، والشرح ، في مسألة الأولى : لما تطلق ، غير احتلاف من أصحابنا .

وقيل : كما كقولهم : أنت طالق أمس ، وحرم به طوى لأمره : قال في القواعد الأصولية ، في هذه المسألة : جزم بعض أصحابنا بتحريم وطئها من حين عقد الصفة إلى حين موته .

وقال في المستوعب : قال بعض أصحابنا : يحرم عليه وطئها من حين عقد هذه الصفة إلى حين موته . لأن كل شهر . في محتمل أن يكون شهر وقوع الطلاق فيه . ولا يذكر خلافه .

قوله (وإن قدم بعد شهر وجزء يقع الطلاق فيه : تبين وقوعه فيه) .

لا راع وكان وطؤه محرماً . فإن كان وطئاً : (زينة شهر)

فوائد

المؤدب : لما العفة من حين التمسك إلى أن يتبين وقوع الطلاق .

قلت : فيعاني بها

الثانية : قوله ﴿ وَإِنْ حَلَمَهَا بَعْدَ لَيْتَمِينَ يَوْمٌ ، وَكَانَ الطَّلَاقُ بَائِنًا ، ثُمَّ قَدِمَ رَيْدٌ بَعْدَ الشَّهْرِ يَوْمِينَ : صَحَّ أَنْتَظِعُ وَبَطُلَ الطَّلَاقُ ﴾ .

وهذا صحيح لا خلاف فيه . لأن الطلاق لم يصادمها إلا بائناً ، والبائن لا يقع عليها الطلاق .

وقوله ﴿ وَإِنْ قَدِمَ بَعْدَ شَهْرٍ وَسَاعَةٍ : وَقَعَ الطَّلَاقُ دُونَ الْحُجَامِ ﴾

بلا خلاف عليها ، لكن إذا لم يقع الحلق . طرح بالمعرض .

وقوله ﴿ وَكَانَ الطَّلَاقُ بَائِنًا ﴾ .

احترازاً من الطلاق الرحى فإنه يصح الجمع مطلقاً . أعنى قبل وقوع الطلاق وبطله ، ما لم يملك تنقض حدثها .

الثالثة : وكذا الحكم لو قال « أنت طالق قبل موتي شهر » لكن لا يرث لبائن ، لعدم التهمة .

ولو قال « إذا مت فانت طالق قبله بشهر » لم يصح ذكره في الانتصار لأنه أوقعه بعده . فلا يقع قبله لمضيه .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَ مَوْتِي . طَلَّقْتَ فِي الْحَالِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وقال في التمسرة . نطق في حظه ببله موته ، كقبيل موته .

فوائده

إبراهيم : قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : بَعْدَ مَوْتِي ، أَوْ مَعَ مَوْتِي : لَمْ تَطْلُقْ ﴾

بلا نزاع عند الأصحاب . ونص عليه .

لكن قال في القواعد . يلزم على قول ابن حامد : الوقوع في قوله « مع موت » لأنه أوقع الطلاق مع الحكم بالفتنة . فأيقاعه مع سب الحكم أولى . انتهى

الثانية : لو قال « أنت طالق يوم موتى » في وقوع الطلاق وجهان .
وأطلقهما في المحرر ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والمروع
أمرهما : تطلق في أوله . وهو الصواب . وصححه في لفظ . وحرم به في المنور
والثاني : لا تطلق .

الثالثة : لو قال « أطولك حبة طاق » سموت إحداهما يقع الطلاق ، لأخرى
إذن ، على الصحيح من المذهب .

وقيل : تطلق وقت يمينه .

قوله « وَإِنْ تَزَوْجَ أَمَةً أَيَّه ، ثُمَّ قَالَ : إِدَامَاتِ أَبِي أَوْ اشْتَرَيْتُكَ ،
فَأَسْتِ طَاقٌ . قَمَاتِ أَبُوهُ أَوْ اشْتَرَاهَا لَمْ تَطْلُقْ »

وهو أحد الوجهين . اختاره القسقى في المحرر ، وإن عقيل في الفصول
وجزم به في الوجيز . وقدمه في الكافي ، والنظم .

قال ابن منعم في شرحه : هذا المذهب

{ وَبَحْتِيلُ أَنْ تَطْلُقَ }

وهو المذهب . وهو رواية في التبصرة .

قال في الشرح : وهذا أظهر .

قال أبو الخطاب في الهداية : وهذا الصحيح .

قال في الرعايتين : طلقت في الأصح .

واختاره القسقى في الخلاف ، والجمع ، والشرع ، وإن عقيل في عهد الأدلة

وغيره . وحرم به في المنور ، وتذكرة ابن عديس .

وقدمه في الخلاصة ، واخر ، والحاوى الصغير ، والدروع

وأطلقهما في المستوعب ، وقواعد ابن رجب ، ونجريد الصاية

وتقدم النسيه على ذلك في باب الغرمان في الكافي

وأثره - لو قال « دامت ملكك فانت طالق » فانت الأث أو اشتراها لما تطلق .

على الصحيح من المذهب

قال في القروع : لا تطلق في الأصح

قال في الحرر ، والحواشي الصغير : لا تطلق وحياً واحداً وحرم به في الرعية

المصري

قال في القواعد الفقيهية ، في القاعدة السابعة والخمسين : لو قال روج الأمة ها

« إن ملكك فانت طالق » ثم ملكها ، لا يعلق . قاله لأصحاب وجهاً واحداً .

ولا يصح . لأن ابن حامد يدرجه القول هذا ، بوقوع لا بقرينة ، لا يصح انتهى .

وقال في الرعية الكبرى : ولو كان قال « دامت ملكك فانت طالق » وقبلها :

ملك في زمن الخيرة من بشرى : لا تطلق واقصر عنه وقبل . يعلق

وفي عيون مسائل الجنان : يقع الطلاق في مسألة الشر . . . على أن ملك

هل يدخل زمن الخيرة فيه وان

نعم : مراده بقوله « فإن » كانت مدبرة فمات أثره . وقع الطلاق

والمستحق معاً

هذا كانت تخرج من الثالث .

قوله « وإن قال . أنت طالق لأشرب الماء الذي في الكور ، ولا

ماء فيه ، أو لأقتل فلاناً ، لميت ، أو لأصعد السماء ، أو لأبصر ، أو

إن لم أصعد السماء ونحوه : طلق في الحال »

هذا تعليق بعدم وجود الاستحليل وعدم فعله

ومن جملة أمثله « إن أشرب ماء الكور ، ولا ماء فيه ، أو « إن لم أطر »

وهو المذهب . حرم به في الوحر ، وغيره . وصححه لمصنف ، والشارح

وقدمه في الهدية ، والمذهب ، ومستوعب ، وإخلاصة ، ونعمى ، والشرح ،
والحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحدوى الصمير ، والدروع ، وغيره
وقال أو الخطاب في موضع من كلامه لا تنفد بنيه .

وحكى في الهداية عن القاضي : أنها لا تنفد . فلا يقع به الطلاق
وقيل : تطلق في المستحيل لذاته ، وفي المستحيل عادة : تطلق في آخر حياته .
وقيل : إن وقفه كقوله : لأطرب اليوم ، ونحوه . طلق في آخر وقته
ودكره أبو الخطاب أيضا . وإن أطلق طلق في الحال .

وقيل : إن علم موته حدث وإلا ، فلا تقوم عود الخيرة القدية
فإنه . أو قال : لا طامات الشمس ، فهو كقوله : لأصدر لسانا .
قوله (وإن قل . أنت صابق إن شربت ماء الكور ، ولأما فيه
أو صعدت السماء ، أو شاء الميت أو التهمة)

هذا أصح ، جود مسحين وقته . وهو لسان مستحضر عادة ، ومنحيل
لذاته

فالمستحيل عادة كما مثل المصنف

ومن جهة أمثله : أنت صابق لأطرب ، أو : إن طرب ، أو : لا شربت
ماء الكور ، ولأما فيه . أو : إن قست الحجر دها ، ونحوه

ومنحيل لذاته كقوله : أنت صابق إن رددت أسرا ، أو : حمت بين
الصدبر ، أو : شربت الماء القدي في هذا الكور ، ولأما فيه ، ونحوه . فمدل
القسمان لا تطلق به في أحد الوجهين . وهو المذهب . وصححه في المتن ، والشرح ،
والتصحيح ، والنظم ، وغيره .

وحرم به في الوجهين ، وغيره . وقدمه في الحرر ، والرعايتين ، والحدوى الصمير ،
والقروع

وتطلق في الآخر . وأطلقهما ابن منبج في شرحه .

وقيل : تطلق في المنحيل لداته ، لا في الحال في العادة .

وأمره : حكم العتق والحرام والطهار والندر : حكم الطلاق و ذلك
وأما الميم بالله تعالى فكذلك على أصح الوجهين . قدمه في المحرم ،
والرعايتين ، والحاوي ، وغيرهم . وأصنف في الفروع

وبنى الكلام عليه في كلام المصنف في كتاب الأيمان في الفصل الثاني .
قوله (وإن قال . أنت طالق اليوم إذا جاء عذ ، فعلى الوجهين) .
يعنى المتقدمين قبله . وأطلقهما في الشرح .

أمرهما : لا تطلق مطلقاً بل هو امر . وهو الصحيح من مذهب احتاره
القاضي في المجرى ، وابن عدوس في تذكرته .

وحرم به في الهداية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، والمتوعف ، والخلاصة
وعبرم .

وقدمه في المحرم ، والرعايتين ، والحاوي ، والفروع وصححه في التصحيح .

والثاني : تطلق في الحال احتاره القاضي أيضاً ذكره الشارح

قال في الوجيز . طنقت انتهى

وقيل : تطلق في عذ

نفسه : قال ابن مجد في شرحه وطهر كلام مصنف . فيما حكاه عن
القاضي . أن الطلاق لا يقع بها ، مع قطع النظر عن تحريره على تصديق الطلاق
بشرط مستحيل .

قال المصنف في المعنى : اختيار القاضي أن الطلاق يقع في الحال انتهى
قلت : قد ذكر الشارح عن القاضي قوبين : عدم الطلاق مطلقاً ، ودقوع
الطلاق في الحال ، كما ذكرته عنه

فائز تارة

إبراهيم : لو قال « أنت طالق ثلاثاً على مذهب الصفة ، والشيعة ، واليهود ، والنصارى » فقال القاضي في الدعوى - من حواشي التعليق - : نطق ثلاثاً . لاستحالة الصفة . لأنه لا مذهب لهم : ونقصه التأكيد انتهى .
قلت . وقرب من ذلك قوله « أنت طالق ثلاثاً على سائر المذاهب » لاستحالة الصفة . والظاهر : أنه أراد التأكيد ، بل هذه أولى من التي فيها ، ولم أرها للأصحاب .

وقال أبو نصر بن الصانع ولداً معنى من الشامية : تطلق في الحال .
وقال أبو منصور بن الصنع : وسمعت من رجل فيه - كل يحصر عدد أي الطيب - أن القاضي قال : لا تقع لأنه لا يكون قد أوقع ذلك على المذاهب كلها .

قال أبو منصور : لا بأس بهذا القول .

الثاني : قوله « إذا قال : أنت طالق عدداً ، أو يوم السبت ، أو في رجب طُفقت بأول ذلك » .

بلا راع . ويحوز له الوطء قبل وقوعه
« وإن قال : أنت طالق اليوم ، أو في هذا الشهر : طُفقت في الحال » .

بلا خلاف أعلاه .

وكذا لو قال « أنت طالق في الحول » طُفقت أيضاً بأوله . على الصحيح من المذهب . قدمه في المستوعب ، والرعاية ، والفروع ، وغيرهم .
وعنه : لا يقع إلا في رأس الحول . احتاره ابن أبي موسى .
قال في الفروع : وهو أظهر .

قوله (فَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُهُ فِي آخِرِ هَذِهِ الْأَوْقَاتِ دِينٌ) .

إذ قال : أنت رتب عدا ، أو يوم السبت وقال « أردت في آخر ذلك »
فقطع المصنف هنا أنه يدين ، وهو أحد الوجهين أو روايتين . ذكرهما في
الرعايتين وحرمه في المعى ، والشرح ، والوجيز ، وشرح ابن مسجنا وقدمه
في الرعايتين ، والحدوى الصغير .

قال في الفروع والمنصوص أنه لا يدين وقدمه في المحرر . ومال إليه
الناظم .

قلت : هذا المذهب .

وأصنفهما في الهداية ، والفروع

وأما ما عدا هذين المسألتين : فقطع المصنف أيضاً أنه يدين ، وهو المذهب

قال في الفروع : دين في الأصح

قال في الرعية الكبرى : دين في الأظهر .

قال في الحدوى : دين في أصح الوجهين وحرمه في المعى ، والشرح ،

والرعية المعرى ، والوجيز ، والطم ، وغيرهم .

وقيل : لا يدين وقدمه في القواعد لأصوية : أنه لا يدين إذ قال « أنت

طابق يوم كذا » وقال « أردت آخ » .

قوله (وَهَلْ يُقْبَلُ فِي الْحُكْمِ ؟ يُخْرِجُ عَلَى رِوَايَتَيْنِ) .

وأصنفهما في الرعايتين ، والحدوى فيما عدا المسألتين الأولى وأصنفهما في

شرح ابن مسجنا للجمع وأصنفهما في الفروع في « أنت طابق اليوم أو عدا ،
أو شهر كذا » .

أمرهما : نقل وهو الصحيح من المذهب صححه في معى ، والشرح ،

والتصحيح ، والطم ، وإن أنى لمجد في مصنفه واحذره ابن عدوس في
تذكرته

والثاني لا تقبل ، صحته في احلاصة وحرمه في شور

قال في الوجيز دين فيه .

وقدم في الرعايتين : أنه لا يقبل إذا قال « عدأ أو يوم كذا » وحرمه في

الحاوي الصغير .

قائدنامه

إبراهيم : قال في مدفع القوائد : فائدة

ما يقول الفقيه أنه لا ، وما زال عنده إحسان

في متى علق الطلاق ثم ر قبل ما قبل قبله رمضان

في هذا البيت ثمانية أوجه

أحدها : هذا .

والثاني : بعد ما بعد بعده

والثالث : قبل ما بعد بعده .

والرابع : بعد ما قبل قبله . فهذه أربعة متقابلة .

الخامس : قبل ما بعد قبله .

السادس : بعد ما قبل بعده .

السابع : بعد ما بعد قبله

الثامن : قبل ما قبل بعده

وتدعيهم : أنك إن قدمت عطه « بعد » ح . أربعة

أحدها : أن كلها بعد

الثاني : بعدان وقبل .

الثالث : قبلان وبعد .

الرابع : بعدان بينهما قبل .

وإن قدمت لفظة « قبل » فكذلك

وصدق الحواب عن الأقسام : أنه إذا انتفت الألفاظ . فإن كانت « قبل »
وقع الطلاق في الشهر الذي تقدمه رمضان ثلاثة شهور . فهو ذو الحجة . فكأنه
قال « أنت طالق في ذي الحجة » لأن المعنى : أنت طالق في شهر رمضان قبل
قبل قبله . فهو كان رمضان قبله طلقت في شوال .

ولو قال « قبل قبله » طلقت في ذي القعدة .

وإن كانت الألفاظ كلها « حد » طلقت في حادي الآخرة . لأن المعنى :
أنت طالق في شهر يكون رمضان بعد بعد بعده
ولو قال « رمضان بعده » طلقت في شعبان .
ولو قال « بعد بعده » طلقت في رجب .

وإن احتجعت الألفاظ - وهي ست مسائل - فصاحطهم : أن كل ما احتجعت
فيه « قبل » و « بعد » فذهبوا نحو « قبل حده » و « حد قبله » واعتبر الثالث .
« هذا قال » قبل ما بعد بعده « أو » بعد ما قبل قبله « فلع اللغتين الأولى ،
يصير كأنه قال أولاً « بعده رمضان » فيكون شعبان .

وفي الثاني : كأنه قال « قبله رمضان » فيكون شوالاً

وإن توسطت لفظة بين مصدين لها نحو « قبل بعد قبله » و « بعد قبل
بعده » فلع اللغتين الأولى . ويكون شوالاً في الصورة الأولى كأنه قال : في
شهر قبله رمضان . وشعبان في الثانية . كأنه قال « بعده » رمضان .

وإذا قال « حد بعد قبله » أو « قبل قبل بعده » - وهي تسم التسمية - طلقت
في الأولى في شعبان كأنه قال : بعده رمضان . وفي الثانية في شوال . كأنه قال :
قبله رمضان انتهى .

الثاني : لو قال « أنت طلق اليوم أو عداً » أو « أنت طالق عداً » أو بعد
عد « طلقت في أسبق الوقتين قاله الأصحاب .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقُ الْيَوْمِ وَغَدًا وَبَعْدَ غَدٍ ، أَوْ فِي الْيَوْمِ
وَفِي غَدٍ وَفِي بَعْدِهِ . قَبْلَ تَطْلُقُ ثَلَاثًا ، أَوْ وَاحِدَةً ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

أمرهما : طلق واحدة ، كقوله « أنت طالق كل يوم » ذكره في الانتصار
وصحح هذا الوجه في التصحيح .

والوجه الثاني : تطلق ثلاثة ، كقوله « أنت طالق في كل يوم » ذكره
أيضاً في الانتصار .

وقيل تطلق في الأولى واحدة ، وفي الثانية ثلاثة وهو المذهب حرم به
بني الوحر ، وبداكة بن عبدوس وقدمه في المحرر ، والربيعين ، والحدادي
الصغير ، والمطهر . وحرم به في الهدية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب
والطلاصة في الأولى . وقدموه في الثانية .

وأصلحهم ابن سعد في شرحه . وأطلق الوحورين فيهما في معنى ، والشرح ،
والمروع

وقال : « تزوجه أن يخرج » أنت طالق كل يوم ، أو « في كل يوم » على
هذا الخلاف

ونفي في كلام المصنف : إذ قال « إن كنت تحمين أن عليك الله بالدر
فأنت طالق » في تعليق الطلاق بالشروط ، في فصل تعبئة المشيئة فإن عصم
ذكرها هنا .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقُ الْيَوْمِ إِنْ لَمْ أَصْلُقْكَ الْيَوْمَ : طُلِقَتْ
فِي آخِرِ جُزْءٍ مِنْهُ ﴾

هذا المذهب نص عليه . وعليه أكثر لأصحاب . منهم أبو الخطاب ،
والمصنف ، والشارح ، وغيرهم .

قال في الرعية الكبرى : وهو أطهر . وحرم به في الوخير ، والمبور ،
وتذكيرة من عدوس وقدمه في الفروع .
وقال أبو بكر : لا يطلق قدمه في الخلاصة ، والعاشين ، والعلم .
وأطلقهما في المذهب ، ومسبوك الذهب ، والمنشوعب ، والمحرر ، والحاوي
الصغير .

فائفة : لو أسقط اليوم الأخير فقط . فقال « أنت طالق اليوم إن لم أطلقك »
فحكها حكم المسألة التي قبلها خلافاً ومذهباً . قاله في المص ، والشرح ، والفروع ،
وعبرم .

ولو أسقط اليوم الأول فقط . فقال « أنت طالق إن لم أطلقك اليوم » صفت
بلا خلاف .

لكن في وقت وقوعه وجهان .
وأطلقهما في المص ، والشرح ، والفروع .
أمرهما : نطاق في آخره . قدمه ابن رزين في شرحه .

والوجه الثاني : نطاق حد - وجه

ولو أسقط اليوم لأول والأخير . فقال « أنت طالق إن لم أصفك » فيأتي
في كلام المصنف في أول الباب لأن بعد هذا .

فائفة : يراد لزوجته الأربع « أسكر لم أطلق للبيه فصول حياتهم طوق »
ولم يحد لك للبيه وحدة منهن فاشتهور عند الأصحاب : أسهر طلعن ثلاث ثلاث .
قاله في القاعدة الستين بعد المائة .

وحكي أبو بكر وجهاً - وحرم به أولاً - أن يحد من يطلق ثلاثاً والبنات
طلعتين طلفتين . وعظه

فعلى هذا الوجه : يسمى أن يفرع بينهما من حررت عليها فرعة الثلاث
حرمت بدور زوج وإصابة . قاله في القواعد

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ يَوْمَ يَفْدُمُ زَيْدٌ ، فَمَاتَتْ غُدُوَّةً ، وَقَدِمَ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ يعنى : فى ذلك اليوم ﴿ فَبَلَغَ بِهَا الطَّلَاقُ عَلَى وَجْهَيْهِ ﴾ .

وأطلقهما ابن منبج فى شرحه ، والناظم

أمرهما : وقع بها الطلاق . وهو الصحيح من المذهب . صححه فى التصحيح ، والمسمى ، والشرح . وحرم فى الوحي وغيره . وقدمه فى الرعيتين ، والحدوى ، والفروع ، وغيره .

والجزم الثانى : لا يقع بها الطلاق .

وأما إذا قدم ليلاً أو سهراً ، أو حباً أو ميتاً ، أو طائفاً أو مكرهاً ، فبأنى فى كلام المصنف فى آخر الباب .

ففى المذهب : يتعلق من أول النهار . جزم به فى المسمى ، والشرح . وقدمه فى الحدوى ، والحدوى .

وقيل . نطلق عقيب قدومه . وقدمه فى الرعيتين . وأطلقهما فى الفروع .

وكذا الحكم لو قدم وهى حية فى وقت وقوع الطلاق الوحسان

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ فى غَدٍ إِذَا فِدِهَ زَيْدٌ . فَمَاتَتْ قَبْلَ قُدُومِهِ : لَمْ تَصْلُقْ ﴾

هذا أحد الوجهين . وهو احتيل فى الهدية . وصححه فى المستوعب . وحرم به فى الكافى ، والشرح ، والسطح ، والوجه ، وغيره .

والجزم الثانى : يتعلق . وهو المذهب .

قال فى المستوعب : ذكر أحمد أنه يحكم بطلاقها به . وإذا سار أن يصوم

عداً إذ قدم ريد . فقدم وقد أكل فإنه يلزمه قصاؤه ، لأن بذرته [قد] انعقد انتهى

وهو ظاهر ما حرمه في المحرم . فإنه قال : إذ قال « أنت طالق في عد إذا قدم ريد » فقدم فيه طلقته ، ولم يفرق بين موتها وعدمه

وقدمه في الهداية ، والإخلاصة ، والرعاشين ، والحدوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم . واحضاره من عبدوس في تذكرته . وأطلقهم في المذهب

ففي المذهب يقع الطلاق عقب قدومه ، على الصحيح من المذهب . قدمه في المحرم ، والنظم ، والرعاشين ، والحدوى الصغير ، وغيرهم . وجزم به في الشرح . وقال أبو الخطاب : تطلق من أول المد وحرم به من عبدوس في تذكرته . وأطلقهم في الفروع

وقيل : محل هذا إذا قدم والزوجان حيين

فأمرنا

أمرهما : لو قدم ريد وزوجان حيين ، صحت قولاً واحداً لكن في وقت وقوعه لو جهل المتقدم ، وأطلقهم في الفروع .

أمرهما : يكون وقت قدومه ، وهو مذهب . قدمه في المحرم ، والنظم ، والرعاشين ، والحدوى الصغير ، وغيرهم . وهو مذهب ما قطع به الشارح في محله والروم الثاني : تطلق من أول المد . احضره أبو الخطاب كما تقدم .

الثاني : قوله « وإن » قال : أنت طالق اليوم عداً : طلقته اليوم واحدة ، إلا أن يريد طالق اليوم وطالق عداً . فتطلق اثنتين . فلا خلاف أعلمه .

وإن أراد : نصف طلبة اليوم ، ونصفها عداً . طلقته طنقتين . على الصحيح من المذهب . كما حرم به نصفه .

وحرم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والحلاصة
والحرر ، والنظم ، وغيرهم . وقدمه في المعنى ، والشرح
وقيل : تطلق واحدة . وهو احتمال القاصي

ولم يذكر هذه المسألة في الفروع

قوله ﴿ فَإِنْ نَوَى يَصِفَ طُفْقَةَ الْيَوْمِ وَبَاقِيهَا عَدًّا اِحْتَمَلَ وَجْهَيْنِ ﴾

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والحلاصة ، والشرح ، وشرح
ابن منبج .

أمرهما : تطلق واحدة . وهو الصحيح من المذهب . محمله في التصحيح ،
والنظم وقدمه في الحرر ، والمروغ .

والوجه الثاني : تطلق اثنتين .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَسْتِ طَالِقٌ إِلَى شَهْرٍ ﴾ وكذا إلى حول ﴿ طَلَّقَتْ
عِنْدَ انْقِضَائِهِ ﴾ .

هذا المذهب بشرطه . وعليه الأصحاب .

وجرم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والحلاصة ،
والحرر ، والمعنى ، والشرح ، والوجهين ، والحدوى ، وغيرهم . وقدمه في الفروع .
وعنه : يقع في الحال . وهو مذهب أبي حنيفة .

قوله ﴿ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ طَلَاقًا فِي الْحَالِ ﴾

يعني فتطلق في الحال وهذا المذهب وعليه الأصحاب . وقطع به أكثرهم .
وحكى ابن عثيمين مع الية الروايتين المتقدمتين مع عدم الية ، وكقوله « أمت
طالق إلى مكة » على ما تقدمه في « باب ما يحلف به عند الطلاق » وإن قال
« بدم مكة » وقع في الحال .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَائِقٌ فِي آخِرِ الشَّهْرِ ، طَلَّقْتَ تَطْلُوعَ
فَجْرِ آخِرِ يَوْمٍ مِنْهُ ﴾ .

هذا أحد الوجوه ، واحترره لأكثر . وحرم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك
الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والوجيز ، والنور
وقدme في المحرر ، والردعيتين ، والمحوى الصغير ، والشرح ، وصححه .
وقيل : تطلق عروق خمس الخامس عشر منه
وقيل : طائِق في آخر حره منه قدme في الدعوى وهو العواص .
قلت : وهو المذهب على ما اصطلمناه في الحصة .

قوله ﴿ أَوْ أَوَّلِ آخِرِهِ ﴾

يعنى لو قال « أَنْتِ طَائِقٌ فِي أَوَّلِ آخِرِ الشَّهْرِ » طَلَّقْتَ تَطْلُوعَ فَجْرِ آخِرِ يَوْمٍ مِنْهُ
وهو المذهب .

قال ابن منجاني شرحه : هذا المذهب وحرم به في الوجيز ، والنور
وصححه في المذهب ، ومسبوك لذهب ، والشرح ، والقواعد الأصولية .
وقدme في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحرم ، والردعيتين ، والمحوى
الصغير ، والفروع ، وغيره .

﴿ وَقَالَ أَبُو سَكْرٍ : تَطْلُقُ بِعُرُوبِ خَمْسِ الْخَامِسِ عَشْرِ مِنْهُ ﴾

قلت . وعلى قيس قوله : تطلق بالروال منه يوم الخامس عشر ، إذ تبين أنه
كان قصاً

فلى المذهب : يحرم وطؤه في ناسع وعشرين . ذكره من المحوى في المذهب
ومسبوك المذهب .

قال في الفروع : ويتوجه تخرجه لا يحرم .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : فِي آخِرِ أَوَّلِهِ طَلَّقْتَ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنْ أَوَّلِهِ ﴾ .

هذا أحد الوجوه .

قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب .

قال في المنى ، والشرح : هذا أصح . وقدمه في الهداية . والمستوعب ،
والخلاصة ، والمحزر ، وارتعاشين ، والحوى الصغير . وحرم به في الوجيز

وقيل : تطلق بطوع غير أول يوم منه . وهو المذهب .

قال في المروغ : طلفت مع أول يوم منه في الأصح . وحرم به في المنور .

وقدمه في المحرز

(وقال أبو بكر : تعلق بنروب شمس الحدى عشر منه) .

وقال في الزعدة : إذا قال « أنت طالق في عرة الشير » أو أوله « وأراد

أحدهما » دين في الأصح . وفي الحكم وحيه . وقيل : رويان .

وقال في المنى ، والشرح : الثلاث الأولى تسمى غرراً

قوله (وإن قال : إذا مضت سنة فأنت طالق طُلقت إذا مضى

اثني عشر شهراً بالأهنية) بلا راع (ويُكْتَلُ الشَّهْرُ الَّذِي حَفَّ فِي

أَثْنَيْهِ بِالْعَدَدِ) .

هذا المذهب وعليه الأصحاب

وعنه : يكمل الكل بالعدد . وأطلقهما في المحرز .

وعند الشيخ نبي الدين رحمه الله إلى مثل تلك الساعة .

ونقدم بطبر ذلك في « باب الإحارة » عند قوله « وإذا أحره في أثناء شهر

سنة » .

قوله (وإذا قال : إذا مضت السنة فأنت طالق : طُلقت بانسلاخ

ذِي الْحِجَّةِ) .

بلا خلاف أصح .

قال ابن رزين : وكذا الحكم إذا أُنشِر . فقال « أنت طالق في هذه السنة »
فأمره : لو قال « أردت مائة اثني عشر شهراً » دُبْنٌ ، وهل يقبل في الحكم ؟
على روايتين . وهما وجهان في المذهب .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والمحرر ، والعروة
إمراًهما : يقبل . وهو المذهب . جزم به في اللقي ، والشرح ، والنور ،
وتذكرة من عدوس .

والرواية الثانية : لا يقبل . وصححه الناظم

قوله (وإن قال : أنت طالق في كل سنة طلاقاً : طُفِقَتِ الأولى في
الخطأ ، والثانية في أول المحرم ، وكذلك الثالثة . فإن قال : أردت
بالمائة اثني عشر شهراً : دُبْنٌ . وهل يُقبل في الحكم ؟ يُحَرَّجُ على
روايتين .)

وأطلقهما ابن منعم في شرحه ، والعم

إمراًهما : يقبل وهو المذهب . جزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ،
والمحرر ، والراغبين ، والحدوي الصمير . وصححه في المعنى ، والشرح .

قال في العروة : قل في الحكم على الأصح .

والرواية الثانية : لا يقبل

تميم : محل هذا إذا قيلت في عصمته .

أما لو كانت منه ، ودامت حتى مضت السنة الثالثة ، ثم تزوجها : لم يقع
الطلاق ، ولو تكلمها في السنة الثالثة ، أو الثانية : وقعت الطلاق عقب المقدح
به في العروة .

قال في المعنى : انقضى قول أكثر أصحاب وقوع الطلاق عقب تزوجه بها إذا

تزوجها في أثناء السنة الثانية لأنه حر، من السنة الثانية التي حملها ظرفاً للطلاق.
قال ، وقال القاضي : تطبق بدحول السنة الثالثة . وإن كان مكاحها في
السنة الثالثة : طلفت بدحول السنة الرابعة . انتهى .

ومحل هذا أيضاً على المذهب .

فأما على قول أبي الحسن لتبني ، ومن وافقه : فتشمل الصفة بوجوبها في
حال البتونة . فلا تعود محال .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ أَنْ يَكُونَ ابْتِدَاءُ السِّنِّ الْمَحْرَمِ دُيْنٌ ،
وَلَمْ يُقْبَلْ فِي الْحُكْمِ ﴾ .

وهو مذهب قطع به القاضي ، وصاحب المنور ، ومن عدوس في تذكرته

وقال المصنف في النعي : والأولى أن يخرج فيه رويان

قال في المحرر : على رويين وأطلقهما في المروء .

وهما وجهان مطلقان في أربعين ، والعظم

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتَ طَاقٌ يَوْمَ يَقْدُمُ زَيْدٌ ، فَقَدِمَ لَيْلًا . لَمْ
تَطْلُقْ ؛ لِأَنْ يُرِيدَ بِإِنْيَوْمِ الْوَقْتِ ، فَتَصْلُقْ ﴾ .

بلا خلاف ، ومفهومه : أنه إذا أطلق النية لا ينطلق بقدمه يلاً . وهو المذهب .

قدمه في المروء

وقيل : يطلق .

قال في أربعين ، والحدوي الصغير ، والمحرر : فكثيره الوقت .

وقيل : كنية النهار . يصور أن تقدم أب يطلق مع إطلاق النية . وقدمه

في العظم

نعي : معناه قوله « تقدم يلاً » أنه لو قدم بهراً طلفت ، وهو صحيح بلا
خلاف إذا قدم حياً عند الجمهور .

وقال الخليل : يقع قولاً واحداً

وظل ابن حامد : إن كل القدم من لا يسمع من القدوم يسيبه - كالسلطان ،
والحاج والأحبي - ، حدث - ولا يفتقر علمه ، ولا حمله .

وإن كان من يسمع باليمين من القدوم - كقراءة لها ، أو لأحدهما ، أو علام
لأحدهما - فحمل اليمين ، أو سبها - فالحكم فيه كالوحد على فعل نفسه فعليه
جاهلا أو ناسياً - فيه روايتان ، كذلك هنا على ما يأتي آخر الباب الآتي ،
فعلى مذهب : في وقت وقوع الطلاق وحيها ، وأطلقهما في الفروع .

أمرهما : تنصق من أول النهار . وهو المذهب . جرم به في المنى ، والشرح .
وقدمه في الحرر ، والبراءتين ، والحدوى الصغير ، والنظم .

والوجه الثاني : تنطق بغير قدومه .

وفائدة الخلاف : الإرث وعدمه .

وقدمه : إذا قدم وقد مات في ذلك اليوم ، في هذا إيراد عليه ود

قوله (وَإِنْ قَدِمَ بِهِ مَيِّتًا أَوْ مُكْرَهَا لَمْ تَنْطِقْ) .

هذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب .

قال الزركشي : هذا المذهب مشهور والمختار للأصحاب

وحرم به في الوصي ، والمورث ، ومنعجب الأدي ، والمدينة ، والمذهب ،
والخلاصة . وقدمه في المنى ، والمحرر ، والشرح ، والنظم ، والرعائتين ، والحدوى
الصغير ، والفروع ، وغيره .

وقال أبو بكر في التنبيه - تنطق . وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

ويحل الخلاف إذا ما تسكن به .

أما مع النية فيحمل الكلام عليها بلا إشكال .

باب تعليق الطلاق بالشروط

فأثره : يصح تعليق الطلاق مع تقدم الشرط ، وكذا إن أخر على الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب .

وعنه : يقتصر من أخر الشرط ، ونظله ابن هاني في العتق
قال الشيخ في الدين رحمه الله : وأما القسم كما « أنت طالق لأصلن »
كالشرط وأولى من لا يحق .

ودكر ابن عقيل إذا قال « أنت طالق » وكرره أربعا ، ثم قال عقيب الراسية
« إن قت » طلق ثلاثا . لأنه لا يجوز تعليق مالا بملك بشرط

وتقدم في آخر « باب ما يختلف » حد الطلاق « ما سبق ذلك
قوله « ولا يصح من الأخشي » قلوا قال : إن تزوجت فلانة ، أو
إن تزوجت امرأة فهي مطلق . لم تطلق إذا تزوجها »

هذا المذهب وعليه الأصحاب ومن عليه
« وعنه : تطلق » قال في الفروع : وعنه صحة قوله لزوجته « من زوجت
عليك فهي طالق » أو قوله لعتيقة « إن تزوجت أنت طالق » أو قوله لرحمته
« إن راحمتك فأنت طالق ثلاثا » وإن أدد لعتد طالع

وقال في إرغامة السكري : وإن كان لعتيقة « من زوجت أنت طالق »
أو لام أمه « إن زوجت عليك عمة ، أو غيرها فهي طالق » فزوجهما طلقنا
ثم قال قلت : إن صح تعليق الطلاق بالسكاح ، وإلا فلا .

حرم بالوقوع في هاتين الصورتين وفرق من عده وحرمهما غيره
وقدم في الفروع : أن تعليق من أحس كتميقه عتقا ملك . ثم قال :
والمذهب لا يصح مطلقا .

قوله « وإن علق الزوج الطلاق بشرط : لم تطلق قبل وجوده »

هذا المذهب ، وعليه الأصحاب .

(وَعَمَّةُ . نَطَقُ) مع نطق وجود الشرط قبل وجوده .

وحسن الشيخ تقي الدين رحمه الله هذه الرواية الثلاث لأنه الذي يحرم كتمة

نفسه : في قوله « لا يطلق قبل وجودها » إنعرا ذلك الشرط يمكن وهو

كذلك

فأما ما يستحيل وجوده فيذكر في أما كنه .

وقد تقدم في أثناء أدب أدبي فيه .

ومعهم كلامه أن الطلاق يقع بوجود شرطه . وهو صحيح . وبص عليه .

وايس فيه - بحمد الله - خلاف .

قوله (فَإِنْ قَالَ : عَجَلْتُ مَا عُلِّقَتْهُ لَمْ يَتِمَّحُلْ)

هذا المذهب . لأنه علقه ، لم يترك تعبيره . وعليه الأصحاب وحرم به في

الوحيد وغيره . وقلمه في الفروع وغيره .

وقيل . يتمحل إذا عجله . وهو ظاهر بحث الشيخ تقي الدين رحمه الله فإنه

قال : فيما قاله بجمهور الأصحاب بط

وأطمنهما في السنة قال : لا يوقع : ونحوه مثله دُين

فأمرتان

إمراهما : إذا علق الطلاق على شرط : لم . وبص له بإطلاقه .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب قاطبة . وقطوا به .

وذكر في الانتصار والواضح رواية محوار فتح المتق المنق على شرط .

قال في الفروع : ونحوه ذلك في طلاق ذكره في باب التدبير .

قلت : وقال الشيخ تقي الدين - رحمه الله - أيضاً : لو قال « إن أعطيتني »

أو « إذا أعطيتني » أو « متى أعطيتني أعاقبت طائفة » أن الشرط ليس بلام
من جهة . كالكفاية عنده .

قال في المروغ : ووفق الشيخ تقي الدين رحمه الله على شرط محض .
كما « إن قدم رددت طائفة »

في الشيخ تقي الدين رحمه الله : الحسن ندى يقصد به إقناع الجراء إن كان
معاوضة فهو معاوضة . ثم إن كانت لامة فلازم ، وإلا فلا يلزم خلط قبل القول
ولا الكفاية . وقول من قال « التعليق لايم » دعوى محدثة انتهى .
وتقدم ذلك أيضاً في أثناء باب الخلع .

الثاني : لو فصل بين الشرط وحكمه بكلام مستطعم نحو « أنت طائفة يراية
إن قت » لم يضر ذلك . على الصحيح من المذهب .
وقيل : قطعه . كسكة وسبعة . وهو احتمال لقاضي .
قوله « وإن قال : أنت طائفة . ثم قال : أردت إن قت ، ذين .
ولم يقبل في الحكم . نص قلبي »

وهو المذهب نص عليه وحرم به في الوجيز ، وشرح ابن مسعود وقدمه
في المفتي ، والشرح ، والمحرم .

قال في الهداية ، والسياسة ، والظم : يجوز على روايتين .
فت : صرح في المستوعب أن فيها روايتين . وأطلق هو وصاحب
المذهب . ولكن حكاهما وجهين .

وقدم هذه الطريقة في المروغ وأطلق الخلاف . وقال وقيل : لا يقبل .
انتهى

وهذه طريقة لمصنف وغيره

وتقدم طير ذلك في أول « باب عريج الخلاق وكنايته » إذا قال لها :

« أنت طلق » ثم قال « أردت من وثاق » أو « أن أقول طاهر فسبق باني »
 أو « أنها مطلقة من روح كان قلبه »
 قوله « وأدوات الشرط ستة : إن ، وإذا ، ومتى ، ومن ، وأى ،
 وكُلما » .

أدوات الشرط ست لا غير . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .
 وقد تقدم في باب العلم أن قوله « أنت طلق » عليك أم « أو » على
 أم « أو » بألف « أن ذلك كـ » إن أعطيتني ألفاً « عند المصنف .
 وقد تقدم حكم ذلك هناك .
 قوله « وليس فيها ما يقتضي التكرار إلا « كُتِبَ ») بلا نزاع .
 وفي « متى » و« حنان » .

وأما في المعنى ، والمحرر ، والشرح ، والنظم ، والرعابيتين ، والحاوي الصغير
 أمرهما : لا يقتضي التكرار . وهو مذهب جماعة المصنف وغيره .
 وحرم به في الهداية ، ومذهب ، وخلاصة ، والمعدة ، واللمعة ، وغيرهم .
 وقدمه في الشنوع ، والفروع ، وتحرير الصباية ، وغيرهم .
 والوجه الثاني : يقتضي التكرار . أحده أو بكر في التثنية ، وابن عبدوس
 في تذكره .

وأما « من » و« أى » فذهب إلى الشخص يقتضي عموم صحبه فاعلا
 كل أو مفعولاً .

قوله « وكُتِبَ عَلَى التَّراخى إذا تخرّدت عن لم » .
 وكذا إذا تخرّدت عن بية العورة أمراً أو قربة .
 فمما يدعى العورة أو كان حدث قربة بس على العورة : فإنه يقع في
 الحال ، ولو تخرّدت عن « لم » .

قوله ﴿ فَإِنْ اتَّصَلَ بِهَا صَارَتْ عَلَى الْقَوْرِ ﴾

معنى إذا اتصل بالأدوات « إِنْ » صارت على القور .

وهو عقيد أيضاً مما إذا لم تسكن نية أو قرينة تدل على التراخي .

فإن نوى التراخي ، أو كان حديث قرينة تدل عليه : كانت له .

قوله ﴿ فَإِنْ اتَّصَلَ بِهَا صَارَتْ عَلَى الْقَوْرِ ، إِلَّا « إِنْ » ﴾ .

هذا المذهب في « إِنْ » مطلقاً . وعليه جماعة لأصحاب . وقطع به أكثرهم

وعنه بحث حرره على الترك حرره في لائحة لأنه أمر موقوف على القصد

والقصد هو النية ولهذا هو منه سبباً أو مكرهاً له بحث ، لعدم القصد . فترديه

تعيين النية كالصدقات - من الصوم ، والصلاة - إذا نوى قطعها . ذكره في

أبواب

قوله ﴿ وَفِي « إِذَا » وَجْهَانِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمتنوع ، والخلاصة ،

والنهي ، والبيعة ، والمحرر ، والشرح ، والدروع ، وحرر الصلاة

أحمد هـ : معنى على القور وهو الصحيح . صححه في التصحيح وحرره في

الوجيز ، والمدة ، والنور ، ومنتخب الأديب .

والثاني : أنها على التراخي . اختاره القاضى .

قال في المذهب ، ومسبوك الذهب في التمثيل « إِذَا » أطلقك فانت طابق »

كان على التراخي في أصح الروايتين . فأنشد أولاً . ومحمد هـ

نقد : قطع المصنف بأن « إِنْ » أدوات غير « إِنْ » و « إِذَا » على القور وإذا

اتصل بها « إِنْ » وهو المحروم به عند الأصحاب في « كَرِهَ » و « عَنَى » و « أَى »

المضافة إلى الوقت وأما « أَى » فمضافة إلى الشخص و « مِنْ » ففيها وجهان .

أمرهما : أيهما على العور إذا اتصلت بهما « من ولم » وهو المذهب .
 جزم به المصنف هنا . وحرره في المنقح ، والكافي ، والمهادي ، والصدقة ،
 وأعداة ، والمذهب ، وسنن الذهب ، والمستوعب ، وإحلاصه ، ونوحير ،
 والنور ، والمتعجب ، وغيرهم .

ولهم الثاني : أيهما على التراخي نعره الناظم وأطنهما في الحرر ،
 ورعيين ، ولحوى الصمير ، والعروغ .

وقال الشارح : لدى يجر أن « من » على التراخي إذ أصل « ل »
 فإن في العروغ : نوحير في « مهم » فإن قصص العوربة هي ك « حق »
 قوله « فإذا قال : إن قُت ، أو إذا قُت ، أو من قام منكس ،
 أو أي وقت قُت ، أو متى قُت ، أو كلما قُت ، فأنت طالق . فتى
 قامت طلقت » بلا راع « وإن تكرّر القيام لم يتكرّر الطلاق ،
 إلا في « كلما » وفي « متى » في أحد الوجهين .

يتقدمين و . ما وقد علمت المذهب منهما

قوله « ولو قال : كلما أ كنت رُمّة فأنت طالق ، أو كلما
 أ كنت نصف رُمّة فأنت طالق . فأ كنت رُمّة خلقت ثلاثا »
 بلا راع « ولو حمل مسكان « كلما » « إن أ كنت » لم تطلق إلا
 اثنتين .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : لا تطلق إلا واحدة .

قوله « ولو علق طلائعها على صفات ثلاث ، فاجتمعن في عين
 واحدة ، مثل أن يقول : إن رأيت رجلا فأنت طالق . وإن رأيت

أَسْوَدَ فَأَنْتِ طَالِقٌ . وَإِنْ رَأَيْتِ فَقِيهَا فَأَنْتِ طَالِقٌ . قَرَأَتْ رَجُلًا أَسْوَدَ فَقِيهَا : طَلَّقَتْ ثَلَاثًا .

وهذا المذهب وعليه الأصحاب .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : لا يطلق إلا واحدة مع الإطلاق ذكره

عنه في القعدة التاسعة عشرة بعد المائة

قوله (وَإِنْ قَالَ : إِنْ لَمْ أَطْلُقْكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ، وَلَمْ يُطْلَقْهَا : لَمْ تَطْلُقْ إِلَّا فِي آخِرِ جُرْدٍ مِنْ حَيَاةِ أَحَدِهِمَا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ نِيَّةٌ) .

وهذا المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب .

وحرم به في المحرم ، ورعدتين والحاوي الصغير ، والوحي ، والنفي ،

والشرح ، وغيرهم . وقدمه في القروع ، وغيره .

وعنه أنه متى عزم على الترك بالكلية حث حال عزمه . ذكرها ابن ركني

وغیره .

ودكرى لإرشاد رواية يقع عدمونه

ومع خلاف إذا لم يمو وقتاً . فإن موى وقتاً ، أو قامت قرصة مهورية : بطلت

لغيره

وتقدم في الباب الذي قبله : إذا قال لها « أنت طالق اليوم إن لم أسفك

اليوم » أو « طالق اليوم إن لم أطلقك » أو « طالق إن أطلقك اليوم » فيعاد .

فامرئان

امرئان : إذا كان المعلق حلالاً ، مثلاً : لم يرش إذا كانت وترته هي . نص

عليه في رويه أبي طالب .

قال في القروع : ويتخرج لآثره من تعليق في صحته على فعلها فيوحد في مرضه

قال : والفرق ظاهر .

وقال في الروضة : في إرشهما روايتان لأثر الصفة في الصفة ، والطلاق في المرض . وفيه روايتان .

الثانية : لا يمنع من وطئها قبل فعل ما حلف عليه . على الصحيح من المذهب وعنه : يمنع .

قوله (وَإِنْ قَالَ : مَنْ لَمْ أَطْلُقْهَا ، أَوْ أَى وَقْتٍ لَمْ أَطْلُقْكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَمَنْزَى زَمَنٌ يُمْكِنُ طَلَاُهَا فِيهِ : طَلَّقَتْ) .

و « متى » مثل « أَى » في ذلك . ولصعب جعل « من » « أطلقها » مثل قوله « أَى وقت لم أطلقك » وهو أحد الوجهين .

وجوزم به في الوجيز ، وشرح ابن منبج

والرجم الثاني : أن « من » كـ « إن » « أطلقك » على ما تقدم قبل هذه المسألة .

قال الشارح : هذا الذي يظهر لي وتقدم ذلك . وأطلقهما في الخبر ،

والفروع

قوله (وَإِنْ قَالَ . إِذَا لَمْ أَطْلُقْكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَ تَطَلُّقِي فِي الْحَالِ ؟ يُحْتَمَلُ وَحَقٌّ) .

وأطلقهما في الفروع

أمرهما : تطلق في الحال كـ « أَى » و « متى » وهو الصحيح . صححه في الصحيح . وجوزم به في الوجيز ، والصلة ، والصور ، ومتحجب الأذى ، وغيرهم .

والرجم الثاني : أمهات على الترخي نصره القاسمي وصححه في المذهب ،

ومسوك الذهب .

وهذان الوجهان مبنيان على قوله في « إذا » هل هي على الفور أو الترخي

إذا نصبت به « ل » على ما تقدم ؟

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ الْعَامِي : أَنْ دَخَلْتُ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ - ففتح
الهمزة - هُوَ شَرْطٌ ﴾ .

هذا المذهب ، كسبته . جزم به في الوجيز . وقدمه في المغني ، والمحرر ،
والشرح ، والفروع .

وقال أبو بكر - يقع في الحال إن كان دخول الدار قد وجد قبل ذلك .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ عَارِفٌ بِمُقْتَضَاهُ : طَلَّقْتُ فِي الْحَالِ ﴾ .

يعني إن كان وحده . وهذا المذهب وعليه جمهور الأصحاب وقطع به كثير
منهم . وقدمه في المغني ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .

﴿ وَحُكِيَ عَنِ الْخَلَّارِ : أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَتَوَقَّفْهُهُ هُوَ شَرْطٌ نَصًّا ﴾ .

وفيه في الترتيب وجه يقع في الحال ، ولو لم يوجد الشرط .

وقال القاسمي : تنطبق . سواء دخلت أو لم تدخل ، من عارف وغيره .

وقال ابن أبي موسى : لا تنطبق إذا لم تكن دخلت قبل ذلك . لأنه إنما

طلقها لعله . فلا يثبت الطلاق بدونها .

وكذلك أمي بن عقيل - في فتاوه - ليس قيل له « رت روحك » فقال

« هي طالق » ثم نسي أنها لم تزل : أنها لا تنطلق . وجعل السب كاشراً للطلاق

وأولى ذكره في القصة المحددة والمحليين سد مائة .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : إِنْ قُمْتُ فَأَنْتِ طَالِقٌ ، طَلَّقْتُ فِي الْحَالِ ﴾ .

لأن الواو ليست حوالة . وهو لمذهب وعليه أكثر الأصحاب . وحرمه

في المحرر ، وغيره . وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : إن الواو كالفاء . نقله في الفروع عن صاحب الفروع . وهو القاسمي

أبو الحسين والله أعلم .

قوله ﴿ فَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ الْحُرَّ ، أَوْ أَرَدْتُ أَنْ أَجْعَلَ قِيَامَهَا

وَطَّلَقَهَا شَرْطَيْنِ لشيءٍ ، ثُمَّ أَمْسَكَتْ : دَيْنٌ وَهَلْ يُقْبَلُ فِي الْحُكْمِ ؟
يُخْرِجُ عَلَى رِوَايَتَيْنِ .

وهما وجهان في الرعايتين .

وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ، والمعنى ، والشرح ، والرعايتين ،
والفروع وظاهر المحرر ، وغيره . القول
وكذا الحكم لو قال أردت إقامة الواو مقام الداء ، فإله في استوعب وغيره .

فأمرتان

إمراهما : لو قال « إن قمت أنت طالق » من غير طاء ولا واو : كان كوجود
الفاء ، على الصحيح من المذهب حرم به في المعنى ، والشرح ، ونصراه . وقدمه
في المحرر ، والفروع .

وقيل : إن نوى الشرط وإلا ، وقع في الحال .

الثانية : لو قال « أنت طالق » ، وإن دخلت الدار « وقع الطلاق في الحال .
فإن قال : أردت الشرط دين . وهل يقبل في الحكم ؟ يخرج على روايتين .
وأطلقهما في المعنى ، والشرح .

قلت : الصواب عدم القول

وإن قال « إن دخلت الدار قمت طالق » ، وإن دخلت الأخرى « ففي
دخلت الأولى طلقت ، سواء دخلت الأخرى أولا ، ولا تطلق الأخرى .

وإن قال « أردت حمل الثانية شرطا لطلاقها أيضا » طلقت بكل واحدة منهما
وإن قال « أردت دخول الثانية شرطا لدخول الثانية » فهو على ما أراد .

وإن قال « إن دخلت الدار » أو « إن دخلت هذه الأخرى » فأنت

طالق « فقال المصنف ، والشيخ ، فقد قيل : لا تطلق إلا بدخولهما

قالا : ومحمتم أن تطلق أحدهما أيهما كان

ولو قال « أنت طالق لو قت » كان ذلك شرطاً عملة قوله « إن قت »
قدمه في المعنى ، والشرح . وجزم به السكافي .

وقيل : يقع الطلاق في الحال .

وإن قال « أردت أن أجعلها جواباً » دين .

وهل يقبل في الحكم ؟ يخرج على روايتين . وأطلقهما في المعنى ، والشرح .

قال في السكافي : فإن قل : أردت الشرط قل منه لأنه محتمل .

قوله « وَإِنْ قَالَ : إِنْ قُمْتُ فَقَعَدْتُ فَأَنْتِ طَالِقٌ ، أَوْ إِنْ قَعَدْتُ
إِذَا قُمْتُ ، أَوْ إِنْ قَعَدْتُ إِنْ قُمْتُ . لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى تَقُومَ ثُمَّ تَقْعُدِ » .

وكذا قوله « إن قعدت متى قت » وهذا المذهب ويسميه البهائي اعترض
الشرط على الشرط . فيقتضي تقديم سائر وتخير المتقدم . لأنه جعل الثاني في
اللفظ شرطاً للذي قبله . والشرط بتقديم المشروط .

هو قول لامرأ « إن أعطيتك ، إن وعدتك ، إن سألني . فأنت طالق »
لا يصدق حتى تسأله ، ثم يعدها ، ثم يعطيها . لأنه شرط في «عطية الوعد» وفي الوعد
السؤال . فكأنه قل : إن سألني فوعدتك فأعطيتك . فله في المستوعب ،
واسعى ، والشرح ، وموانئ من قصي الحب ، وغيرهم

إذا عمت ذلك فاصحح من ذهب في ذلك كله . ثم لا يطلق حتى
تقوم ثم تقعد . وعليه حمادير الأصحاب وحرم به في المستوعب ، والمحرر ،
والوحي ، وغيرهم وقدمه في المعنى ، والشرح ، وبصره ، والفروع ، وغيرهم

ودكر القضي إن كان الشرط « إذا » كان كالأول ، وإن كان « إن »
كان كالآخر فيكون قوله « إن قعدت إن قت » كقوله « إن قعدت وقت »
عده ، على ما سألني سدها فتطلق بوجوبها كيفما وجدا .

قال : لأن أهل العرف لا يعرفون ما يقوله أهل العربية

ورده المصنف وذكر جمعة من الأصحاب في «الغناء» ونحوه «رواية كذا أو .
فيكون قوله «إن قلت فصلت أو ثم فصلت» كقوله «إن قلت وقصت» على
هذه الرواية

فإن في القواعد لأصولية . وتستخرج لرواية أنها تطلق بوجود أحدهما .
ولو قلنا بالترتيب . . . على أن الإطلاق إذا كان معقفاً على شرطين : أنها تطلق
بوجود أحدهما

قوله «وإن قال : إن فصلت وقصت فأنت طالق» : فصلت بوجوديهما
كثيماً كان .

هذا المذهب وعليه الأصحاب . وحرم به في التوجيه وغيره . وقدمه في المحرر ،
والشرح ، والله وع ، وغيره . وصححه المصنف وغيره .

ونعته تطلق بوجود أحدهما إلا أن تنوي

قال الشرح : وهذه الرواية مبدئية جداً تخالف لأصول ، ومقتضى اللغة
والعرف ، وعامة أهل العلم

وحرمه القاضي وحده . ساء على إحدى الروايتين فيمن حلف لا يفعل شيئاً

فعل بمعه .

وحرج في القواعد الأصولية قولاً بعدم لوقوع حتى تقوم ثم تعد . ساء على
أن الواو لترتيب .

فائدة : وكذا الحكم - حلاقاً ومدهماً - لو قال «أنت طالق لاقت

وقصت» قاله في المحرر ، والقروع ، وغيرهما .

قوله «وإن قال : إن فصلت أو قصت فأنت طالق» : فصلت

بوجود أحدهما .

بلا خلاف أعلمه ولو قال « أنت طالق ، لاقت ولا قدمت » فالذهب :
أنه تنطق بوجود أحدهما .

قال في المدوع : تنطق بوجود أحدهما في الأصح وذكره الشيخ في الدين
رحمه الله اتفاقاً

وقيل : لا تنطق بوجود أحدهما

قوله في تعليقته بالخفيض ﴿ إِذَا قَالَ : إِذَا حِصَّتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ
مُطْلَقَةٌ بِأَوَّلِ الْخَيْضِ ﴾ .

يعني : تنطق من حين ترى دم الحيض وهذا المذهب من عنده في رواية منها .
قال في الوجيز وغيره : طلقت بأول حيض متيقن . وجزم في الخلاصة ،
والعنى ، والمحرر ، والشرح ، والعلم ، وتذكره ابن عدوس ، والسيوطي ، وغيرهم .
وقدّمه في القروع

قال في المحرر : طلقت بأول الحيضة المستقلة

وقال في الانتصار ، والفتون ، والترغيب ، والعدة ، والرعيتين : تنطق بنيه
عمى أقله .

قال في الهداية ، والمذهب ، واستوعب : طلقت بأول حرة نراه من الدم
في الظاهر ، فإذا اتصل الدم أقل الحيض : استقر وقوعه

تيسر : ماهر قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : إِذَا حِصَّتِ حَيْضَةً فَأَنْتِ طَالِقٌ : لَمْ
تَطْلُقِي حَتَّى تَحِيضِي ثُمَّ تَطْلُقِي ﴾ .

أنه لا يشترط في وقوع الطلاق عسب ، بل مجرد منظر تنطق ، وهو المذهب
وعليه أكثر الأصحاب . وصححه في العلم . وقدّمه في المحرر ، والرعيتين ، والحدوى
الصغير ، والقروع

وقيل : لا تنطق حتى تفعل . ذكره ابن عقيل رواية من أول حيضة مستقلة

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : إِذَا حِصَّتْ نِصْفَ حَيْضَةٍ فَأَنْتِ طَالِقٌ ﴾

احتمل أن تعتبر نصف عاداتها وحرم به في الوحي ، وتذكيرة من عدوس ،
والتنوير . وقدمه في المسمى ، والشرح ، ومحمده .

﴿ وَاحْتِيلَ أَنَّهَا مَتَى طَهَّرَتْ نَبِيئًا وَفُتِيَ الطَّلَاقُ فِي يَمِينِهِ ﴾

وهو المذهب . قدمه في المحرم ، والنظم ، والفروع .

﴿ وَاحْتِيلَ أَنْ يَلْتَمِزَ قَوْلُهُ « يَصِفُ حَيْضَةً » ﴾

فيصير كقوله « إن حِصَّتْ » .

وحكى هذا عن القاضي وهو احتمال في الهداية وقدمه في الخلاصة فيتملق
طلاقه بأول المم

وقيل بسو النصف . وبصير كقوله « إن حِصَّتْ حَيْضَةً »

وقيل : إذا حاصت سبعة أيام ونصف : طَلَقَتْ احتاره القاضي . وقدمه في
الرعائتين . وأطلق الأول وهذا في الفروع .

فقال - إن قال « إذا حِصَّتْ نصف حَيْضَةٍ ، فَأَنْتِ طَالِقٌ » فصحت حَيْضَةً
مستفدة ، وقع نصفها . وفي وقوعه طهراً غصى سبعة أيام ونصف أو نصف العادة
فيه وجهان .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : إِذَا طَهَّرَتْ فَأَنْتِ طَالِقٌ : طَلَقَتْ إِذَا انْقَطَعَ
الدَّمُّ ﴾ .

وهذا المذهب نص عليه في رواية إبراهيم الحارثي وعنه جماعة الأصحاب
وجزم به في المحرم ، والوحي ، والتنوير ، وغيرهم .

وقدمه في المسمى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .

ودكر أبو بكر في التذرية قولاً لا ينطق حتى تغسل

قوله ﴿ وَإِذَا قَالَتْ : حِصَّتْ وَكَذَّبَهَا : قُبِلَ قَوْلُهَا فِي نَفْسِهَا ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

قال المصنف ، والشرح ، وغيرهما : هذا طاهر المذهب وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة . والصلة ، والخز ، والوحي ، وغيرهم . وقدمه في المعنى ، والشرح ، والزعمتين .

وعنه : لا تقل قولها ، فتعتبر البنية فيعتبرها بإدخال قطعة في العرج رمن دعواها الخبيث قبل ظهور دم . فهي حائض اختاره أبو بكر .

قلت : وهو الصواب إن أمكن لأنه يمكن التوصل إلى معناه من غيرها . لا يقل فيه مجرد قولها ، كدخول الدار .

فعلى المذهب : هل نستحب فيه وجها . وأصلهم في المعنى ، والشرح ، وشرح ابن رزق ، والشرح ، وغيرهم . بيان في باب الحيض في الدعوى

قوله (وَإِنْ قَالَ : إِنْ حِضْتُ فَأَنْتِ وَضُرَّتْكِ طَائِقَتَانِ ، فَقَالَتْ : قَدْ حِضْتُ ، وَكَذَّبَتْهَا : طَلَّقَتْ دُونَ ضُرَّتْهَا) .

هذا المذهب . حرم به في الخلاصة . والمعنى ، والشرح ، والوحي . وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخز ، والزعميتين ، والحدوى الصغير ، والفروع وغيرهم .

وعنه : لا تنطق إلا بسنة ، كالصرة . فتختار كما تقدم .

واختاره أبو بكر . وهو المختار إن أمكن

لكن قال في الهداية : لا عمل عليه .

وعنه : إن أخرجت على حرفة دماء : طلقت الصرة اختاره في الصرة وحكامه عنه القاصي .

والخلاف في يمين كاخلاف المتقدم في التي قبلها .

نفيه : قوله في آخر الفصل - فيما إذا قل (كَمَا حِضْتُ إِذَا كُنَّ قَصْرًا نَوَاحًا طَوْرًا) فقل : قد حصصا وصدقهن . طلقن ثلاث ثلاث .

وإن صدق واحدة : لم يطلق ، وطلقت صراتها طلقة طلقة .

وإن صدق اثنتين . طلقت كل واحدة منهما طلقة ، وطلقت المسكنتين طلقتين بلا زرع .

وإن صدق ثلاثاً طلقت المسكنة ثلاثاً بلا زرع أيضاً ونصق أيضاً كل واحدة من المصدقات طلقتين طلقتين .

قائمة . لا فرق بين حصتها حصة فتيها حالقتين ، فالصحيح من المذهب : أنهما لا تطلقان حتى تحيض كل واحدة منهما حصة . اختاره المصنف ، والشرح وقدمه في المحرر ، والرعايتين ، والحاروي الصغير

وقيل : تطلقان بحصة واحدة من إحداهما

وقيل : لا تطلقان مطلقاً ، بل على أنه لا يقع الطلاق إلا على مستحيل .

وقيل : تطلقان بالشروع فيهما . قاله القاضي أو على وغيره .

قل في الفروع : والأشهر تطابق بشروعها . وأطلقهن في القواعد الأصولية .

تفسير هذه مسألة مدنية على فئدة أصولية ، وهي « إن » بتعلم الكلام إلا

مارتكاب محار . إما مارتكاب محار زياده ، أو مارتكاب محار النقص .

فارتكاب محار النقص أولى لأن الحذف في كلام العرب أكثر من الزيادة .

كرره جماعة من الأصوليين وهذا موافق لقول الأول .

تقدير الكلام ، على هذا : إن حصلت كل واحدة مسكناً حصة ويكون

كقوله تعالى (٧٤ : ٧٧) فاحلوم نسبين حلة) أي فاحلوموا كل واحد منهم ثمانين حلة .

والقول الرابع في المسألة : متى على ارتكاب محار الزيادة فيموت قوله « حصة

واحدة » لأن حصة واحدة من امرأتين محار فسكنه قل : إن حصتها فتيها

طالقتان

قوله في تعليقه بالحل : ﴿ إِذَا قَالَ : إِنْ كُنْتُ حَامِلًا فَأَنْتِ طَالِقٌ فَتَيْنَ أَسْمَا كَانَتْ حَامِلًا ﴾ .

بأن ثانيه لأجل من ستة أشهر ، إن كانت توطأ أولاً قبل من أكثر من مدة الحمل ، وإن لم تكن توطأ . فإن تبين وقوع الطلاق من حين اليقين ، إلا أن يطأها بعد اليقين ، وتلد لسته أشهر فصاعداً من أول وطئه : فلا تطلق في الأصح هذا أصحاً . قوله في المحرم ، وغيره .

وحرمه في المعنى ، والشرح ، والوجوب ، وغيرهم

قال في الرد : يقع في الأصح . انتهى

وقيل : يقع وأطلقهما في أربعين ، والحدوى الصغير

وبخصوصه : أنه إن طهر الحمل أو حتى ، فوعدت ما لب المدة لسته أشهر

فأدون : طهقت كل حل .

صحح القاصي - في موضع من الخدم - هذه الرواية . قاله في التواعد

قوله : ﴿ وَإِنْ قَالَ : إِنْ لَمْ تَكُونِي حَامِلًا فَأَنْتِ طَالِقٌ ، فَعِنِّي بِالْمَكْسِ ﴾ .

فتطلق في كل موضع لا تطلق فيه في المسألة الأولى . ولا تطلق في كل موضع تطلق فيه في المسألة الأولى وهذا المذهب حرمه في الوجوب وغيره وقدمه في المحرم ، والفروع ، والرعايتين ، والحدوى ، والنظم .

وقال في المحرم ، وقيل : بعدم المكس في الصورة المستثناة ، وأنها لا تطلق لتلا برول يقين النكاح شك الطلاق .

وقال في الكافي ، والمفنى ، والشرح : وكل موضع يقع الطلاق في التي قلها لا يقع ها . وكل موضع لا يقع ثم يقع ها . لأنها صدمه ، إلا إذا أنت بولد لأكثر من ستة أشهر ، وأقر من أربع سنين فهل يقع ها ؟ فيه وجهان

أمرهما : تطلق . لأن الأصل عدم الحمل قبل الوطء .

والثاني : لا تطلق . لأن الأصل عدم بقاء السكاح . وأطلقهما في الرعاية .

قوله ﴿ وَيَحْرُمُ وَطْؤَهَا قَبْلَ اسْتِبْرَائِهَا ﴾ ، في إحدى الروايتين ، إنَّ
كَانَ الطَّلَاقُ نَائِبًا .

يعنى : في المناسبات

أما المسألة الأولى فأنصح من المذهب . أنه يحرم وطؤها منذ حبس .
قدمه في المنى ، والشرع ، والرهائيتين ، والحاوي الصغير ، والفروع . وجزم به
في المنور

وعنه : لا يحرم وطؤها عقيب الحيض ، ما لم يظهر بها حمل . قدمه في الحرر ،
والعلم وهو ظاهر كلامه في الوجيز فإنه ما ذكر التحريم إلا في المسألة الثانية
وأما المسألة الثانية فأنصح من المذهب . أنه يحرم وطؤها

قال في رعييتين ، والدواعي . يحرم لوطء على الأصح حتى يظهر حمل ،
أو تستبرأ ، أو يروب الزينة . وحرم به في الحرر ، والوجيز ، والحاوي الصغير ،
والمنور ، والعلم .

وعنه : لا يحرم الوطء ذكرها أو انططاب .

نعيها

أمرهما : مفهوم قوله ﴿ إِنَّ كَانَ نَائِبًا ﴾

أنه لو كان رجباً لا يحرم الوطء . وهو صحيح . وهو المذهب . مع عليه ،
وعليه بجامعير الأصحاب . وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع ، وغيره
واختار القاضي التحريم أيضاً ، ولو كان رجباً . سواء قبل : الرحمة مباحة ،
أو محرمة .

الثاني: قوله ﴿ وَتَحْزُمُوطُوهَا قَبْلَ اسْتِئْذَانِهَا ﴾

الصحيح من المذهب: أن الاستبراء يحصل بحصة موحودة، أو مستقلة، أو ماضية لم يظاً بعدها، صححه المصنف وغيره. وحرمه في المحرم، وغيره. وقدمه في الشرح، الرعايتين، والفروع وعنه: تستبرأ ثلاثة أقر، ذكرها القاضي، ومن هذه. وقبل لا يحصل الاستبراء بحصة موحودة، ولا ماضية، وذكره في الترغيب عن أصحابنا

قواعد

أمرها: لو قال « إذا حملت فأنت طالق » لم يقع إلا الحمل متحدد. هذا المذهب. وعليه الأصحاب. وحرموا به مهم صاحب الرعايتين، والفروع، وغيره. واحتبه في المحرم حكم قدم أمه إذا كانت حاملاً تطلق في طاهر. لأنه ونسبه في الحوى. ولم يخرج على ذلك الأصحاب. بل جعلوه خطأ. فعلى المذهب لا يظاً حتى تحيض، ثم طأ في كل طهر مرة على الصحيح من المذهب. قدمه في الرعايتين، والفروع، والحوى وعنه: يجوز أكثر. وقال في المحرم: وعندى أنه لا يمنع من قرانها مرة في أول مرة. وقال في الرعاية الكبرى، وقيل: هل يحرم وطؤها في كل طهر أكثر من مرة؟ عن روايتين.

الثاني: قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ: إِنْ كُنْتُ حَامِلاً بِذِكْرِي فَأَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةٌ، وَإِنْ كُنْتُ حَامِلاً بِأُتَى فَأَنْتِ طَالِقٌ طَلْقَتَيْنِ فَوَلَدْتُ ذَكَرًا وَأُنْثَى طَلَّقْتَ ثَلَاثًا ﴾

بلا نزع وإن ولدت ذكرًا قطمة

وإن ولدت ذكرين : فقطع في الرعيّة الصغرى - ونحوه في الحدوى الصغير -

أما تطلق صفتين وحكاه في الرعيّة الكبرى وحدها

وقيل : تطلق طئفة فقط قدمه في الرعيّة الكبرى

فت : وهو الصواب

والقول بأنها تطلق طئفتين صحيح جداً

ولو كان مكان قوله « إن كنت حاملاً » « إن كان حملك » لم تطلق إذا

كانت حاملاً بها على الصحيح من المذهب وعليه الجمهور . مهم : القاصي في المجرّد ، وأبو الخطاب . ويجزم به في الوجيز ، وأشروع ، وغيرهما .

قال في القواعد الأصولية ، قال الأصحاب : لا تطلق . وعلاوه بأن حملها ليس

بذكر ولا أنثى ، بل بضعة هكذا وبضعة هكذا . انتهى .

وقال القاصي في الدمع في وقوف الطلاق وحواشيه على الروايتين فيمن

حلف : لا تنس ثوباً من عروك ، فليس ثوباً فيه من عروك

الثالث : يستحق الذكر والأنثى لوصية في المأثلة الأولى ، ولا يستحقان في

المسألة الثانية . بأن يقول في الأولى « إن كنت حاملاً بذكر فله مائة . وإن كنت

حاملاً بأنثى فله مائة » فولدت ذكرًا وأنثى . يستحق كل واحد وصته

وغور في النية « إن كان حملك ذكرًا فله مائة . وإن كان أنثى فله مائة »

فولدت ذكرًا وأنثى . . يستحق شئ من « وصية

قوله - في تدقيقه بالولادة . . (إذا قال : إن ولدت ذكرًا فأنت

طالق واحدة ، وإن ولدت أنثى فأنت طالق اثنتين . فولدت

ذكرًا ، ثم أنثى : طلقت بالأول ، وبأنت بالثاني . ولم تطلق به .

ذكره أبو بكر .)

وهو المذهب

قال المصنف ، والشارح ، وإن منيعاً في شرحه : وهو الصحيح .

قال ابن رجب في قواعد : وعليه أصحابنا .

قال في المكت : وعليه أكثر لأصحاب .

قلت . منهم أبو بكر ، وأبو حنبل ، والقاسمي ، وأحمد ، والمصنف وحرم به في الوجيز وغيره وصححه في الخلاصة ، وغيره .

وقدme في المحرد ، والنظم ، والرعابتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم . وقال ابن حامد : تطلق به . يعني : بالكافي أيضاً .

وقال في مسند الشيرازي : وأما إليه الإمام أحمد رحمه الله . وأطلقها في الهدية ، والمذهب ، والمتنوع ونقل أبو بكر : هي ولادة واحدة .

قال أبو بكر . في زاد المسافر : وفيها نظر .

ونقل ابن منصور : هذا على ية الرجل إذا أراد بذلك تطلقه ، وإنما أراد ولادة واحدة .

وأما قول سفيان : إنه يقع عليه بالأول ما علق به ، وبين ما كافي ، ولا تطلق به . كما قاله الأصحاب .

قال ابن رجب في القواعد : ورواية ابن منصور أصح وهو المنصوص

واحتاره الشيخ في الدين رحمه الله . لأن الخالف إنما حلف على حمل واحد ، وولادة واحدة . والله أن لا يكون إلا ولداً واحداً لكنه كان ذكرًا مرة وأنثى أخرى توقع التعلق عليه بعد ولدت هذا الحمل ذكرًا وأنثى . يقع به إسقاط بالذكر والأنثى جميعاً ، بل المعنى أحدهم فقط لأنه بقصد إلا لإيقاع أحد لطلاب . وبه ددده تردد كون المولود ذكرًا أو أنثى . رغبني أن يقع أكثر الطلاب إذ كان القصد تطبيقها بهذا الوضع ، سواء كان ذكرًا أو أنثى ، لكنه أوقع بولادة أحدهما أكثر من الآخر فوقع به أكثر لتعقيد انتهى

ذكره في القاعدة التاسعة عشر بعد المائة .

تفسيرها

أمرهما : ظاهر كلام ابن حامد : أنه لا عدة عليها بعد وضع الثاني
وصرح النظم في حكاية قول ابن حامد : أنها بوضع الحمل الثاني تطلق .
وتنقضي به العدة . وصرح به في الرعاسين وغيرهما .
وهو يذن على صعب هذا القول لأن كل طلاق لابد له من عدة متعقبة .
وعلى هذا يعاين بها .
فيقال - على أصح - طلاق بعد الدخول ولا مانع . والزواج مكلف ،
لا عدة فيه .

وعاين بها من وجه آخر

فيقال : طلاق بلا عوض دون الثلاث حد الدخول في مكاح صحيح
لا رخصة فيه .

وقد يقال : عدة حد الطلاق تنقضي البيونة فلم يحسن من عدة متعقبة إما
حقيقة أو حكماً

وسواء قال ابن الجوزي في حكاية قول ابن حامد : تطلق الثالثة لقرب زمان
البيونة ، والوقوع لم يعمل ربهما زمانها . ذكر ذلك في النكاح .

الثاني : قوله . (قَوَّيْتُ دَعْوَا ، ثُمَّ أَنْتَى)

احتراراً ، وإلا ولدتهم معاً فإنها تطلق ثلاثاً واحدة هذه بلا راع أصله .
غير الشرح نفى الدين رحمه الله ، ومن بعده

ومراداه أيضاً : أن لا يكون بين الولدين ستة أشهر فأكثر فإن كان بينهما
ستة أشهر فأكثر . فاشي : حمل مستأنف لا خلاف بين الأمة . فلا يتكرر أن
تحمل بولد من ولد «هـ» القاصي في خلاف وغيره في الحمل لا تحيض ، وفي
الطلاق به لو جهل إلا أن يقول لا تنقضي به عدة فيقع الثلاث

وكذا في أصح الوجهين إن الحقاء به اثبت وطه به . فثبت الرجعة ، على أصح الروايتين فيها .

واحترار في التعيب أن الحمل لا يبدل على الوطاء المحصل للرحمة
قوله ﴿ فَإِنَّ أَشْكََلَ كَيْفِيَّةِ وَضْعِهَا . وَقَعَتْ وَاحِدَةً يَبْقَيْنِ . وَلَنَّا مَا زَادَ ﴾ .

وهو المذهب .

قال في القواعد الفقهية : هذا أظهر .

قال في الكت : وهو أصح .

وحرم به في الوحيز وعبره .

وقدمه في الهدية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمعنى ، والشرح .

وعصراه ، والمحرم ، والنظم ، والرعاشين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم

﴿ وَقَالَ الْقَاضِي : فَيَأْسُ مَذْهَبُ أَنْ يَقْرَعَ بَيْنَهُمَا ﴾ .

قال في مسح الشيرازي . أو ما يليه الإمام أحمد رحمه الله

قال في المروغ . وهو أظهر . وحرم به في المنور . واحتراره ابن عقيل .

قال في القواعد : وما أحد الخلاف : أن القرعة لا مدخل لها في إحقاق الطلاق

لأن الأعيان المشبهة . فمن قال بالقرعة هنا : جعل التمييز إحدى الصفتين ،

وحصل وقوع الطلاق لازماً لذلك . ومن سمعها نظر إلى أن قصد بهما هما هو

اللام ، وهو الوقوع . ولا مدخل للقرعة فيه ، وهو الأظهر . انتهى .

فأمرنا

إبراهيم : إذا قال « إن ولدت فأت طاق » فأنقذ ما نصير به الأمة أم ولد

طلقت ، وإلا فلا . فإن قالت « قد ولدت » فأنكر ، كان القول قوله .

قال القاضي ، وأصحابه : هذا إن لم يقر بالحمل

وإن شهد النساء بما قالت : طلق : ذكره القاضي ، وأصححه . وقالوا : هذا ظاهر كلامه .

قال في القواعد : المشهور الوقوع . وجزم به القاضي في حلاله . ونسبه الشريف أبو حنيفة ، وأبو الوهب المكي ، وأبو الخطاب ، والأكثر .

وقيل : تطلق إذا كان مشها يلد ذكره في الرعية .

وقال في المهر : ويتعرج أن لا تطلق حتى يشهد من يثبت انتهاء الطلاق بشهادته . كمن حلف بالطلاق ما عصب ، أو لا عصب كذا ثم ثبت عليه العصب برجل وامرأتين ، أو شاهد وبمين : لا تطلق . على الصحيح من المذهب .

ودكره في العصول ، والمتنع ، والمستوعب ، والمسي .

وقدمه في الفروع ، وغيره . وجزم به القاضي في المهر ، وغيره .

وقيل : تطلق . واحتره ابن عدوس في تكرهه ، والسامري .

وأطلقهما في المهر ، والرهائتين ، والحاوي الصغير .

وقال المحدث في شرحه : عدى أن قياس قول من عاين المجهل والنامي في الطلاق : أن لا ينعكس عليه به ، ولو ثبت العصب برجلين . ذكره في القاعدة الثالثة والثلاثين بعد المائة .

وحكماهما القاضي . في حلاله في كتاب القطع في السرقة - روايتين .

الثانية : لو قال : كلما ولدت ولداً فأت طالق ، فولدت ثلاثة معاً طلقت ثلاثاً . وإن ولدتهم متعاقبين طلقت بالأول . وانقضت العدة بانهي ، ولا تطلق على الصحيح من المذهب ^(١)

(١) هاتين الأصول القرو . على المصنف ما نصه : تطلق بالأول طليقة . وكذا بالثاني . وتنقض العدة بالثالث ، ولا تطلق به .

وبقول المصنف : وانقضت العدة بثاني كذا وحده في النسخ التي وقعها عليها ولعله سبق قلم . والله أعلم .

وقال ابن حامد : تطلق به كما تقدم عنه في قوله « إن ولدت » .
ولو قال « أنت طالق مع انقضاء عدتك » لم تطلق ، وإن لم يقل « ولداً »
بل قال « كلما ولدت فأنت طالق » فكذلك عند أي الخطاب . وقدمه في
الرعيين ، والحاوي الصغير .

واختار في المهر أنها تطلق واحدة .

قلت : وهو الصواب . وأطلقهما في الفروع .

قوله « وَإِذَا قَالَ : إِذَا طَلَّقْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ » . ثُمَّ قَالَ : إِنْ قُمْتَ
فَأَنْتِ طَالِقٌ ، فَقَامَتْ : طَلَّقْتُ طَلْقَتَيْنِ .

بلا نزاع وكذا لو محزه سد التعليق إذا التعليق مع وجود الصفة تعليق
في أصح الوجهين . قاله في الرعاية ، والحاوي ، وغيرهما .

لكن لو قال « غيبت قولي هذا : أليك تكوين طالقاً عما أوقعته عليك ،
ولم أرد إيقاع طلاق سوى ما ما شريك به » دُرٍ .

وهل يقل في الحكم ؟ [يخرج] على روايتين . وأطلقهما في المستوعب ،
والكافي ، وسعي ، والشرح ، والرعاية الكبرى ، والفروع .

قلت : الصواب أنه لا يقل . لأنه خلاف الطاهر . إذ الطاهر أن هذا تعليق
للطلاق بشرط الطلاق . ولم يطل في الكافي غيره .

تنبيه : مراده بقوله - في تعليقه بالطلاق - « وإن قال : كلما طلقك فأنت
طالق » ثم قال : أنت طالق طلقت طلقتين « إن كانت مدحولا بها .

وإن كانت غير مدحول بها لم يطلق الطلقة المسقة .

ومراده أيضاً بقوله « كلما وقع عليك طلاق فأنت طالق » . ثم وقع عليها طلاقه
بمشرة أو سب طلقت ثلاثاً « إذا وقعت الأولى والثانية رجسيتين .

ولو قال « كل أوقعك طلاقاً فأنت طالق » هو كقوله « كلما طلقك
فأنت طالق » على الصحيح . وعنه حميد الأصحاب .

وقال القاضي : إن وقع عليها طلاق بصفة عقدّها قبل هذه البين أو بعدها :
لم تطلق غيره . وعمل بأنه لم يوقه . وإما هو وقع . وقدمه في الرعاية .
قال للمصنف ، والشارح : وفيه نظر .

وقال في المستوعب : وعدى أن حكم ما يقع عليها بصفة عقدّها قبل هذه
البين كما قال . وحكم ما يقع عليها بصفة عقدّها بعد هذه البين : حكم خلافه
المعبر انتهى .

قوله (وَإِنْ قَالَ . كُلَّمَا وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَاقٌ أَوْ إِنْ وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَاقٌ
فَأَنْتِ طَالِقٌ . قَوْلُهُ ثَلَاثًا . ثُمَّ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ . فَلَا نَصَّ فِيهَا) .

وقال أبو بكر والقاضي . تطلق ثلاثاً . وهو الصحيح عند أكثر الأصحاب .

قال في المستوعب : فانه أحسب . وحرم به أن عدوس في تذكرته وغيره .

وقدمه في الرعنتين ، والحاوي الصغير ، والمفروع

وقال ابن عقيل : تطلق بالطلاق المدحرج ، ويسمى ما قبله .

وهو قياس من الإمام أحمد رحمه الله ، وأبو بكر ، في أن الطلاق لا يقع في

رمن ماض . وقدمه في الطم . وأطلقها في المحرر .

وقيل . لا تطلق مطلقاً . فانه من الأصحاب واحتره ابن سريج وغيره من

الشافعية . وسبب هذه المسألة إليه

على الأول - وهو وقوع ثلاث - يقع بالمعبر واحدة ثم يتم من المطلق .

على الصحيح . وحرم به في المعنى ، والمحرر ، واسور ، والشرح ، والرعنتين ،

والحاوي ، وغيرهم .

قال في الترتيب : احتره الجمهور . قال في المستوعب : فانه أحسب

على هذا : إن كانت غير مدحرج بها لم تطلق إلا واحدة

وقيل : تقع الثلاث معاً ، فتطلق المدحرج بها وبغيرها ثلاثاً

وقيل : تقع الثلاث أسلفاً ، فيقع المدحرج بها وبغيرها ثلاثاً أيضاً .

فروا

إمراها : لو قال « إن وطئتك وطئاً مباحاً » أو « إن أتتك » أو « مسحت
نكاحك » أو « راحمتك » أو « إن ظهرت » أو « آليت منك » أو « لاعتك
فأنت طالق قبله ثلاث » فعمل : طلقت ثلاثاً ، على الصحيح من المذهب . حزم
به في الرعاية الصغرى ، والحواشي الصغرى وقدمه في الكبرى .
قال في الترغيب : تلفو صفة القسبة وفي إلقاء الطلاق من أصله الوحيد في
التي قلها

قال في الموع : وتوجه الأوجه ، يعني : في التي قلها .
وقال في الرعاية الكبرى ، وقيل : لا تطلق في « أسكت ومسحت نكاحك »
بل تبين بالإبانة والفسخ .
ويحتمل أن يقعا معاً . ويحتمل أن يقع في الطهر لصحته من الأحية . فكذا
في الإبلاء ، إذا صح من لأحية في وجه وكذا في اللعان إن وقعت الفرقة على
تفريق حاكم . انتهى .

الثاني ، لو قال « كلما طلقت ضرتك فأنت طالق » ثم قال مثله للصرة ، ثم
طلق لأونة طلقت الصرة طلقة بالصفة ، والأولة اثنتين ، طلقة بالباشرة ووقوعه
بالصرة تطلق لأنه أحدث فيها طلاقاً بحقيقه طلاقاً ثانياً
وإن طلق الثانية فقط طلقتان طلقة .

ومثل هذه المسألة قوله « إن طلقت حفصة ، فعمرة طالق » أو « كلما طلقت
حفصة فعمرة طالق » ثم قال « إن طلقت عمرة فحفصة طالق » أو « كلما طلقت
عمرة فحفصة طالق » فحفصة كالصرة في المسألة التي قبلها
وعكس المسألة قوله لعمرة « إن طلقتك فحفصة طالق » ثم قال لحفصة
« إن طلقتك فعمرة طالق » فحفصة هنا كعمرة هناك .

وقال ابن عقيل في المسألة الأولى : أرى متى طلقت عمرة طلقت بالباشرة

وطلقت بالصفة أن يقع على حفصة أخرى بالصفة في حق عمرة . ويقع الثلاث عليهما . وأن قول أصحابنا في « كلما وقع عليك طلاق فانت طالق » ووحيداً واحداً يقع الثلاث ، يعطى استيعاء الثلاث في حق عمرة . لأنها طلقت طائفة بالباشرة وطائفة بالصفة ، والثالثة بوقوع الذبية . وهذا سببه موحد في طلاق عمرة لمعلق طلاق حفصة . انتهى .

الثالث : لو علق ثلاثاً بتطليق يملك فيه الرجعة ، ثم طلق واحدة : طلقت ثلاثاً في أصح الوجهين . قاله في المروغ . وقدمه في الرعاية الكبرى . وحرم معناه في الرعاية الصغرى ، والحاوى .

وقيل : لا يقع شيء .

قال في الرعاية : وهو بعيد .

وأما قبل الدخول : فيقع ما يجزئه

وأما طلاقها سواها : فلا يقع غيره .

قوله « وَإِنْ قَالَ : كُلَّمَا طَلَّقْتُ وَاحِدَةً مَسْكُرٌ فَمَبْدُ مِنْ عِبْدِي حُرٌّ ، وَكُلَّمَا طَلَّقْتُ اثْنَيْنِ فَمَبْدَانِ حُرَّانِ . وَكُلَّمَا صَلَّيْتُ ثَلَاثًا فَثَلَاثَةٌ أَحْرَارٌ . وَكُلَّمَا طَلَّقْتُ أَرْسًا فَأَرْبَعَةٌ أَحْرَارٌ . ثُمَّ طَلَّقْتُهُنَّ جَمِيعًا : عَتَقَ خَمْسَةَ عَشَرَ عَبْدًا » .

هذا المذهب . صححه في المنقح ، والشرح

وحرمه في الوجهين ، ومستحب الأدب . وقدمه في الخلاصة ، والمحزر ، والظم والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والمروغ ، وغيرهم . واحتاره الفاضل ، وغيره .

وقيل عشرة . وهو احتياط لأبى الخطأ في الهداية .

قال في المحزر ، والظم : وهو خطأ .

قال الشارح : وهذا غير صحيح

ويحتمل أن لا يعتق غير أربعة . قاله المصنف .

وقيل : يعتق ثلاثة عشر .

وقيل : يعتق سبعة عشر . قال الشارح : وهو غير سديد .

وقيل : يعتق عشرون ، وهو احتمال لأنى احطاب أيضاً في الهداة .

قال الشارح أيضاً : وهو غير سديد .

تنبيه : قوله (إِلَّا أَنْ يَكُونَهُ نِيَّةً) .

يعنى : في جميع الأوجه ، فيؤخذ بما تولى .

فأمره : لو حمل مكان « كل » « إن » لم يعتق إلا أربع .

قال في الفروع : وهو أظهر .

وقيل : يعتق عشرة . وهو المذهب . حرم به في المعى ، والشرح ، والنظم ،

والرعايتين ، والحاوى . وقدمه في الفروع .

وقدم اختيار الشيخ تقي الدين - رحمه الله - في تداخل الصمت ، عند قوله

« إن أكلت رملة ، فأنت حلق » وإن أكلت نصف رملة ، فأنت طالق » .

وأما لا نطلق هناك إلا واحدة .

تنبيه : ظاهر قوله (وَإِنْ قُلْ لَمْ تَرَ أَنَّهُ) : إذا أنك طلاق ، فأنت صالق .

ثم كتب إليها : إذا أنك كتبتى فأنت طالق . فأنها الكتاب

صفت طلقين .

أما لو أتى من الكتاب ، وفيه الطلاق ، ولم يسمح ذكره : أنها لا تطلق

وهو صحيح ، وهو المذهب . قدمه في الفروع .

وقيل : تطلق .

قال في الكافي ، والرعاية : فإن أباها ، وقد ذهبت حواشيه ، أو بحى ما فيه ،

سوى الطلاق : طلق . وإن ذهب الكتاب إلا موضع الطلاق : فوجهان .

قوله ﴿ فَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ أَنْتَ طَالِقٌ بِذَلِكَ الطَّلَاقِ الْأَوَّلِ : دَيْنٌ - وَهَلْ يُقْبَلُ فِي الْحُكْمِ ؟ يُخْرِجُ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وهما وجهان مطلق في الرعيتين . وأطلقهما في المدة ، والمستوعب ،
والخلاصة ، والمضى ، والمحرر ، والشرح ، والفروع .

إمهما : يقبل في الحكم . وهو الصحيح صححه في التصحيح ، والدعلم .
وجزم به في الوجيز . وإليه ميل الشارح .

قلت : وهو الصواب .

والثانية : لا يقبل في الحكم .

قال الأدي في منحه : دين مطلق . وقال في النور : دين

فأمرناه

إمهما . لو كتب إياها : إذا قرأت كتابي هذا فانت طالق ، فقرأ عليها
وقع ، إن كانت لأتمس القراءة . وإن كانت تحسن : فوجهان في التعجب .

الثانية . قوله في تعليقهِ بِالْحَلْفِ - ﴿ إِذَا قَالَ : إِنْ حَلَفْتُ بِطَلَاقِكَ
فَأَنْتَ طَالِقٌ . ثُمَّ قَالَ : أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ قُمْتُ ، أَوْ دَحَلْتُ الدَّارَ . طَلَّقْتُ
فِي الْحَالِ ﴾ .

اعلم أنه إذا حلف بطلاقها ، ثم أعاده ، أو عطفه بشرط - وفي ذلك الشرط
حث أو منع . والأصح : أو تصديق خير ، أو تكذيبه ، سوى تعيقه بمشيتها ،
أو حيص ، أو طهر - تطلق في الحال طلاقاً في مرة .

ومن الأصحاب من لم يشن غير هذه الثلاثة . ذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله
واستار العمل عرف المتكلم وقصده في معنى الجمين ، وأنه موجب بصريح الإمام
أحمد رحمه الله وأصوله .

قوله - فِي تَعْلِيْقِهِ بِالْخَلْفِ - ﴿وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، أَوْ قَدِمَ الْحَاجُّ . فَبَلَ هُوَ خَلْفٌ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ﴾ .

يعنى : إِنْ قَالَ « إِنْ خَلَعْتَ طَلَاكَ : فَأَنْتِ طَالِقٌ » نَحْمُ قَالَ « أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ أَوْ قَدِمَ الْحَاجُّ » .

وَأُطْلِقُهُمَا إِنْ سَمِعَا فِي شَرْحِهِ

أَمْرُهُمَا : لَيْسَ بِمَحْفُوفٍ . فَيَكُونُ شَرْطًا مَحْصًى وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ .
اِحْتَارَهُ الْقَاضِي فِي الْمَحْرُوفِ ، وَاسْ عَقِيلٌ وَصَحَّحَهُ وَالتَّصْحِيحُ ، وَاللُّغَةُ .

قَالَ فِي الْقَوَاعِدِ الْأَصُولِيَّةِ : هَذَا أَصَحُّ الرَّوْحَيْنِ وَقَدِمَهُ فِي الْمَحْرُوفِ ، وَارْعَائِيْنِ ،
وَالْعُرُوعِ

وَالْوَجْهَ الثَّانِي : هُوَ حَيْثُ تَنْطَلِقُ فِي الْحَالِ اِحْتَارَهُ أَوَّالُ الْمَطَالِبِ

وَجَرَمَ بِهِ فِي اِهْدَاءِهِ ، وَانْدَهَبَ . وَقَدِمَهُ فِي مُتَوَعِّفٍ وَأُطْلِقَهُمَا فِي الْحَادِي
الْعَصِيرِ

تَنْبِيْهُ : مُرَادُهُ بِقَوْلِهِ ﴿وَإِنْ قَالَ : إِنْ خَلَعْتَ بِطَلَاكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ أَوْ قَالَ : إِنْ كَلِمَتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ - وَأَعَادَهُ مَرَّةً أُخْرَى - طَلَّقْتَ وَاحِدَةً ، وَإِنْ أَعَادَهُ ثَلَاثًا طَلَّقْتَ ثَلَاثًا ﴾ .

إِذَا لَمْ يَقْصِدْ بِإِعَادَتِهِ إِهْلَامَهَا . فَبِإِنْ قَصْدُهُ ذَلِكَ إِهْلَامَهَا : لَمْ يَحْدِثْ سِوَى الْأَوَّلِ
قَالَ الْأَصْحَابُ .

وَبَاقِي السَّكَلَامِ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ آخِرُ الْفَصْلِ مَسْتَوْفَى بِعَوْنِ مَنَاسِبِ

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ لِامْرَأَتَيْهِ : إِنْ خَلَعْتَ بِطَلَاكِ كَمَا فَأَنْتُمَا طَالِقَتَانِ وَأَعَادَهُ : طَلَّقْتَ كُلَّ وَاحِدَةٍ طَلَقَةً . فَإِنْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا غَيْرَ مَدْخُولٍ

بها فأعادته بعد ذلك) يعنى : بعد الطلقة الأولى (لم تطلق واحدة
منهما) .

ولا خلاف أنه لو تزوج بعد ذلك النكاح ، ثم حلت طلاقها .
فاختار المصنف أنها لا تطلق وهو معنى ما حرمه في الكافي ، وغيره . لأنه لا يصح
الحلف بطلاقها ، لأن الصفة لم تنعقد . لأنها بائن .
وكذا حرم في الغريب - فيما يخالف المدحول بها غيرها - : أن التعليق بعد
اليسوية لا يصح .

قال في الفروع : والأشهر تطلق كالأحرى طقة طقة
ولو حمل « كذا » بدل « إن » طقت كل واحدة ثلاثاً ثلاثاً . طقت عقب
ثلاثة نية ، وصفتين ، مكح الباش وحلت طلاقها لأن « كذا » للتكرار قال
ذلك في الفروع .

وقال : ووضعه في المعنى في « كذا » قال ما تقدم ذكره في « إن »
وكذا فرضها في الشرح

وقال في القاعدة السابقة والمحسين لو قال لامرأته - وحدها - غير مدحول
١ - « إن حلفت طلاقاً فبها طاعتك » ثم قاله نية : طلقاً طلقاً طلقاً .
على اندهب المشهور وسقطت الباش مرة نية في حق المدحول ٢ - وفي
استقارها في غير المدحول بها وسحان .

أمرهما : تنعقد وهو قول أبي الخطاب ، والمجد ، ومقتضى ما قاله القاضي ،
ومن عقيل في مسألة الكلام الآتية .

والثاني : لا تنعقد احتاره صاحب المعنى .

فإن أعاده ثانياً قبل تحديد مكاح الباش : لم تطلق واحدة منهما على كلا
الوجهين .

فإن تروج البائن ، ثم حلف طلاقها وحدها ، فعلى الوجه الثاني : لا تطلق ، وتطلق لأخرى طرفة ، لو حود الحلف طلاق قبل كساح الذبية . والحلف طلاق البائنة بعد طلاقها ، فكل الشرط في حق الأولى .

وعلى الوجه الأول : تطلق كل واحدة منهما طرفة طرفة . ذكره الأصحاب .
فأمره : لو كان له امرأتان حفصة وعمرة . فقال « إن حدثت طلاقكما حفصة طالق » ثم أعاده : لم تطلق واحدة منهما .

وإن قال بعد ذلك « إن حدثت طلاقكما حفصة طالق » طلقت حفصة .
فإن قال بعد هذا « إن حدثت طلاقكما حفصة طالق » لم تطلق واحدة منهما .

فإن قال بعده « إن حدثت طلاقكما حفصة طالق » طلقت حفصة .
وعلى هذا فمضى

قوله في تعديقه بالكلام - (إذا قال : إن كنتك فأنت طالق)
فتحقق ذلك ، أو زجرها فقال : تعي ، أو اسكني ، أو قال : إن
قمت فأنت طالق : طلقت .

هذا المذهب ما لم ينو غيره . جزم به في الحر ، ولو حر ، والهداة ، والذهب
والسوءب ، والخلاصة .

في العلم . وقدمه في لدوع ، والرعانين ، والحاوي الصغير وصححه .
قوله (ويحتمل أن لا يحنث بالكلام المتصل بيمينه . لأن إتيانه
به يدل على إرادته الكلام المتصل عنها)
قلت : وهذا هو الصواب .

[ويأتي آخر الفصل إذا قال « إن كنتك فأنت طالق وأعاده »] .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ : إِنْ يَدَّأْتُكَ بِالْكَلامِ فَأَنْتِ طَالِقٌ﴾ فقالت : إِنْ
يَدَّأْتُكَ بِهِ فَعَبْدِي حُرٌّ . انحلَّت يَمِينُهُ ، إِلَّا أَنْ يَتَوَيَّ .
وهذا المذهب ، قال في الفروع : انحلت يمينه على الأصح .
قال المصنف والشارح : هكذا ذكره أصحابنا .

وحرم به في المحرر ، والوجيز ، والمبور ، ومتعب الأدي ، وغيرهم .
وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَحْتَسِبَ يَدَّأَتُهُ بِإِنْفِ الْكَلَامِ فِي وَقْتٍ آخَرَ لِأَنَّ الطَّاهِرُ
أَنَّهُ أَرَادَ ذَلِكَ بِيَمِينِهِ .

وهذا الاحتمال لمصنف .

قلت : وهو قوي جداً .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ : إِنْ كُنْتُمْ مُلَانًا فَأَنْتِ طَالِقٌ﴾ فكلمته ، فَلَمْ
يَسْمَعْ ، لِيَشَاعِلْهُ أَوْ عَقَلْتِهِ ، أَوْ كَاتِبْتُهُ ، أَوْ رَأْسْتُهُ : حَنْثٌ .

وهذا المذهب عليه الأصحاب ومن عبه في التشاعل والسمعة والذهول .
وحزم به في المحرر ، والوجيز ، والمبور ، وغيرهم .

وقد عه في المعنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم كتركيبها غيره وهو بسمع
نقصه به .

وعه : لا يبحث إذا كاسته أو رأسته . وهو احتمال في المعنى ، والشرح ،
كيفية غيره . وأطلقهما في الرعايتين ، والحدوى الصغير .

فأمره : نو أرسلت إسماءً يمشي أهل العلم عن مسألة حدثت ، فحده الرسول
فأهل الخيول عبه : لم يبحث قولاً واحداً قاله المصنف ، والشرح
قوله ﴿وَإِنْ أَشَارَتْ إِلَيْهِ : احْتَمَلَ وَجْهَيْنِ﴾ .

وأصحبهما في الهداية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، والخلاصة ، والمحرر ،
والرعايتين ، والحدوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

راد في المستوعب ، والرعاية - سواء أشارت بيد أو عين .
أمرهما : لا يبحث . وهو الصحيح من المذهب . صححه في التصحيح ،
 والنظم . واختاره ابن عدوس
 قال الشارح : وهذا أولى . وحرم به في الوجيز ، والنور . واختاره أبو الخطاب
 وغيره .

والوجه الثاني : يبحث . اختاره القاضي .
 وبأن حص ذلك في باب جامع الأيمان
 قوله (وَإِنْ كَلِمَتُهُ سَكْرَانٌ أَوْ أَصَمٌّ - يَحْتَسِبُ يَتْلُمُ أَنَّهَا كَلِمَتُهُ -
 أَوْ تَجَنُّونَا يَسْتَمِعُ كَلَامَهَا : حَيْثُ) .
 هذا مذهب . اختاره ابن عدوس في تذكرته . وحرم به في الوجيز ، والنور .
 وقدمه في المتن ، والمحرر ، والشرح ، والنظم ، والفروع .
 وقيل : لا يبحث . اختاره القاضي ، وغيره .
 وقدمه في الأسماء في الهدية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، والمستوعب
 وصححه في الخلاصة وأصنعهما في الرعايتين ، والحدوى الصغير .
 وقيل : لا يبحث بتكليمها السكران فقط .
 وأطلق في السكران وجهين في الهدية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ،
 والمستوعب ، والخلاصة

فائدة : وكذلك الحكم إن كُنت حيا يسمع ويعلم أنه مكلم : حيث
 فأما إن جئت هي وكلمته : لا يبحث لأن القلم مرفوع عنها فلم يبق بكلامها
 حكم .
 ولو كلمته وهي سكرى : حيث لأن حكمها حكم الصاحي وهو ظاهر كلام
 المصنف هنا . وقدمه في المتن ، والشرح .

وقيل : لا يبحث . لأنه لا عقل لها .

قوله ﴿ وَإِنْ كَلَّمْتَهُ مَيِّتًا ، أَوْ عَائِسًا ، أَوْ مُغْنًى عَلَيْهِ ، أَوْ نَائِمًا : لَمْ يَحْتَسِبْ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وحرم به في الوجير ، والنور ، ومنتحب الأذى ، وغيرهم .

وقدمه في المغنى ، والشرح - وبصره - وفي المحرر ، والعروغ .

وقال أبو بكر : يَحْتَسِبُ .

وذكره رواية عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى .

وأطلقهما في الرعيتين ، والحدوى الصغير .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ لَأَمْرَأَتِي : إِنْ كَلَّمْتُمَا هَذَيْنِ فَأَتَمَّا طَالِقَتَانِ وَكَلَّمْتُ كُلَّ وَاحِدَةٍ وَاحِدًا مِنْهُمَا : طَلَّقْتَا ﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وحرم به في الوجير ، وغيره .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، واستوعب ، والخلاصة ، والمحرر ، وتذكرة

ابن عبدوس ، والرعايتين ، والحدوى الصغير ، وغيرهم .

ويحتمل أن لا يبحث حتى تكلم جميعاً كل واحدٍ منهما . وهو محرج

لأن الخطاب

قال الشارح : وهو أولى

قال ابن عبدوس في تذكرته : والأقوى لا يقع . وأطلقهما في المغنى ،

والفروع

تفيم : محل الخلاف : إذا لم تحثه ببعض المحلوف . فأما إن حثناه ببعض

المحلف . حثناه بها ، قولاً واحداً .

قائمة : هذه المسألة من جملة قاعدة وهي « إذا وجدنا جملة ذات أعداد موزعة

على جملة أخرى . فهل تتوزع أفراد الجملة المودعة على أفراد الأخرى ، أو كل فرد منها على مجموع الجملة الأخرى ؟ هـ وهي على قسمين .

الأول : أن نوجد قرينة تدل على تعيين أحد الأمرين فلا خلاف في ذلك . فنال مادلت القرينة فيه على توزيع الجملة على الجملة الأخرى . فيقابل كل فرد كامل فرد يقال له - إما الجريان العرف ، أو دلالة الشرع على ذلك ، وإما لاستعانة ماسواه - أن يقول لزوجتي هـ إن أكلتاه هذين الرغيفين فأتنا طاقنتان هـ فإذا أكلت كل واحدة منهما رغيفاً . طلفت . لاستعانة أكل كل واحدة الرغيفين ، أو يقول لصدية هـ إن ركبنا دابتيكما ، أو لستنا تويكما . أو تقلدنا سبيكما ، أو دخلنا بزوجتيكما ، فأتنا حران هـ فحق واحد من كل واحد ركوب دابته ، وليس ثوبه ، وتقد سيفه ، أو الدحول زوجته : ترتب عليه العتق لأن الأفراد بهذا عرف . وفي بعضه شرعي . فيتميز صرفة إلى توزيع الجملة على الجملة . ذكره المصنف في المعنى .

ومثال مادلت القرينة فيه على توزيع كل فرد من أفراد الجملة على جميع أفراد الجملة الأخرى : أن يقول رجل لزوجتي هـ إن أكلتاه ربدأ ، أو أكلتاه عمراً فأتنا طاقنتان هـ فلا تطلقن حتى نكلم كل واحدة منها ربدأ وعمراً .

القسم الثاني : أن لا يدل دليل على إرادة أحد التوزيعين . فهل يحمل التوزيع عند هذا لإطلاق على الأول والثاني ؟ في المسألة خلاف .

والأشهر . أن يوزع كل فرد من أفراد الجملة على جميع أفراد الجملة الأخرى إذ أسكن . وصرح به القاسمي ، وابن عقيل ، وأبو الخطاب في مسألة الظهار من شأنه بكلمة واحدة ذكر ذلك من رجب في القاعدة الثالثة عشر بعد المائة .

وتقدم من مسائل القاعدة في باب مسح السعفين ، والوقوف ، والرماء ، والرهن وغيره .

ومسألة المصنف هنا من القاعدة لكن للذهب ما حلاف ما قاله في القواعد .

قوله (وَإِنْ قَالَ - إِنْ أَمَرْتُكَ فَخَالَفْتَنِي فَأَنْتِ طَالِقٌ فَتَهَا مَا فَخَالَفْتَهُ : لَمْ يَخُشَ إِلَّا أَنْ يَتَوَيَّ مُطْلَقُ الْمُخَالَفَةِ)

هذا للذهب . اختاره أبو بكر وغيره .

وحرم به في الوجيز ، ومتنخب الأدي .

وقدمه في الخلاصة ، والشرح ، والفروع ، والعلم .

قال ابن منبج في شرحه : هذا للذهب .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَطْلُقَ مُطْلَقًا . حرم به في المنور . وقدمه في المحرر ، والرعيتين ،

والخاوي الصغير . واختاره ابن عدوس في تدكرته .

وقال أبو الخطاب : إِنْ لَمْ تَعْرِفْ حَقِيقَةَ الْأَمْرِ وَالسُّوْي : حَسْبُ .

قلت : وهو قوي جداً .

قال في القواعد الأصولية : ومن هذا أقرب إلى الفقه والتحقيق .

فانظرنا

إحدهما : عكس هذه المسألة : مثل قوله « إِنْ سَهَيْتُكَ فَخَالَفْتَنِي : فَأَنْتِ

طَالِقٌ » فأنمرها وخالفته . . . ذكرها الأصحاب .

وقال في القواعد الأصولية : ويتوجه مخرج على هذه المسألة ألا يعرف بينهما

مرفق مؤثر لينتج التعرّيج . انتهى

قلت . علل المصنف والشارح القول بأنها تطلق بكل حال : بأن الأمر

بالشيء نهى عن ضده ، والنهي عنه أمر بضده . انتهى

وقد قال معنى ذلك لأصوليون

الثانية : لو قال « إِنْ كَلَنْتُكَ وَأَنْتِ طَالِقٌ » ثم قاله ثانيا : طَلقت واحدة وإِنْ

قاله ثانياً طلقت ثانية . وإن قاله راساً : طلقت ثلاثاً وتبين غير المدحول بها
طلقة ولم تعتد بيمينه الثانية ولا الثالثة . على الصحيح من المذهب احتساره
القاصي وغيره .

وحزم به في المعنى ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والرعايتين ، والمحارم الصغير ، والنظم ، وغيرهم .
وقال في المحرر ، وعدى : تعتد الثانية ، بحيث إذا تزوجها وكلها : طلقت .
إلا على قول النجاشي : نحل الصفة مع البسوة فإنها قد انحلت بالثانية لأنه قد
كلمها .

ولا يحنى . مثله في الحلف بالطلاق لأنه لم تعتد لعدم إمكان إيقاعه انتهى .
قال في الفروع : ومتوجه أنه لا فرق في النسي بينها وبين مسألة الحلف السابقة
فيما لا يصح فيها . وهو ظاهر ، كالأجنبية ، وإما أن يصح فيها ، كما سبق من
قول الإمام أحمد رحمه الله .

أما التفرقة بين مسألة الحلف وبين مسألة الكلام ، كما هو ظاهر كلام
معصم : فلا وجه له من كلام الإمام أحمد رحمه الله ولا معنى تقتضيه . ولم أجد
من صرح بالتفرقة . انتهى .

وقال في القاعدة السابعة والحسين : لو قال لامرأته التي لم يدخل بها هـ إن
كلمتلك فأنت طالق هـ ثم أعاده : طلقت بالإعادة . لأنها كلام في المشهور عند
الأصحاب .

وقال ابن عقيل في عهد الأدلة : قياس المذهب عندى : أنه لا يحنث بهذا
الكلام ، وعظه .

فإذا وقع الطلاق بالإعادة ثانياً ، فهل تعتد به يمين ثانية ، أم لا ؟ فيه وجهان .
أمرهما : لا تعتد . وهو قول القاصي في الجماع والخلاف ، ومن اتبعه

كالقضى يعقوب ، وإن عقيل ، وهو قياس قول صاحب المعنى وله مأخذان ،
وذكرهما .

والرجم الثاني : تنعقد الميمين . وهو اختيار صاحب المحرر ، س . على أن الطلاق
يقف وقوعه على تمام الإعادة .

قوله - في تعليقه بالإذن - « إذا قال - إذا خرجت بمنزلة إذني ، أو
إلا بإذني ، أو حتى آذن لك ، فأنت طالق » . ثم آذن لها فخرجت ،
ثم خرجت بمنزلة إذني : طلقت » .

هذا المذهب . جزم به في الوجيز ، والمحرر . وصححه في الخلاصة .
قال ابن صبغا في شرحه ، والزرکشی . هذا المذهب وقدمه في الهداية ،
والمعنى ، والمحرر ، والشرح ، واللم ، والراغبين ، والحاوي الصغير ، والفروع
وعبرم .

وعنه : لا تطلق إلا أن يتوى الإذن في كل مرة .
قلت : وهو قوي ، كإدائه في الخروج كلما شئت . نص عليه .
وأطلقهما في المذهب .

وقال في الروضة : إن أدن لها بالخروج مرة أو مطلقاً ، أو أدن بالخروج
لكل مرة ، يقال « أخرجني متى شئت » لا يمكن إداماً إلا مرة واحدة
والمذهب : أنه إذا قال « أخرجني كلما شئت » يكون إداماً نص عليه .
قوله « وإن آذن لها من حيث لا تعلم ، فخرجت : طلقت » .

نص عليه . وهو المذهب . جزم به في الوجيز ، وغيره .
قال في القواعد : هذا أشهرها .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، وصموك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والنقى ، والمحرم ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

ويحتمل أن لا تطلق . وهو لأنى الخطاب . س . على ما قاله فى عمل الوكيل : أنه يصح من غير أن يعلم

وقال فى القاعدة الراسمة والسنتين : ولأنى الخطاب - فى الانتصار - طريقة ثانية ، وهى : أن دعواه الإذن غير مقبولة ، لوقوع الطلاق فى الظاهر ولو أشهد على الإذن نفسه ذلك . ولم تطلق .

قال صاحب القواعد : وهذا ضعيف .

فائدة ثالثة

أمرهما : لو قال « إلا يذن ويد » فثبت ريد : لما بحث إذا خرجت . على الصحيح من المذهب وحسنه القاضى وجعل المستثنى محمولا عليه وحرم به فى الرهاية الكبرى .

الثانية : لو أدن لها ، فلم تخرج حتى بهاها . ثم خرجت ، صلى وحيث . وأطلقهما فى المذهب ، والمستوعب ، والمداية ، والمحرم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

أمرهم . تطلق صحته فى العلم . وحرم به فى الدور .

والثانى : لا تطلق . قال ابن عدوس فى ذكره : لا تطلق

قال ابن عدوس فى ذكره : لا يقع إذا أدن لها ثم هى وحدها .

قوله « وإن قل : إن خرجت إلى غير الحمام بغير إذني فأنت طالق » ، فخرجت تريد الحمام وغيره : طلقت .

هذا المذهب حرم به فى المداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحرم ،

والنظم ، والرعايتين ، والخواص ، وتذكيرة من عبدوس والوجير ، والمنور ، ومنتخب
الأدبي ، وغيرهم . وقدمه في الفروع .

ويحتمل أن لا يبحث . وأطلقها في الشرح .

قوله « وَإِنْ خَرَجْتَ إِلَى الْحَمَامِ ثُمَّ عَدَلْتَ إِلَى غَيْرِهِ طَلَقْتَ » .

هذا المذهب .

قال أبو الخطاب ، والمصنف ، والشارح : هذا قياس المذهب .

وحرم به في الوجير ، والمنور ، ومنتخب الأدبي ، وغيرهم .

وصححه في النظم ، وغيره . وقدمه في المروغ ، والخلاصة ، وغيرهم .

ويحتمل أن لا تطلق . وهو لا في الخطأ

وأطلقها في المذهب ، والمستوع ، والمهر ، والرعايتين ، والحدوى الصغير .

قوله - في تَمْلِيْقِهِ بِالْمَشِيْئَةِ - « إِذَا قَالَ : أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ شِئْتُ ، أَوْ

كَيْفَ شِئْتُ ، أَوْ حَيْثُ شِئْتُ ، أَوْ مَتَى شِئْتُ : أَمْ تَطْلُقُ ، حَتَّى تَقُولَ :

فَدُ شِئْتُ ، سَوَاءٌ شَاءَتْ عَلَى الْقَوْرِ أَوْ الثَّرَاخِي » .

وهذا المذهب ، ولو شاءت كارهة - حرم به في الوجير ، وغيره .

وقدمه في الهدية ، والمذهب ، والمستوع ، والخلاصة ، والنعي ، والمهر ،

والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحدوى الصغير ، والمروغ ، وغيرهم .

ويحتمل أن يقف على المجلس كالاختيار .

وقيل : تختص « إِنْ » بالمجلس دون غيرها .

وقيل : تطلق ، وإن لم تنأ إذا قال « كَيْفَ شِئْتُ » أو « حَيْثُ شِئْتُ »

دون غيرها

فأمره : لو رجع قبل مشيئته : لم يصح رجوعه . على الصحيح من المذهب ،

كفية التصديق

وعنه : يصح ، كاختاري ، وأمرك بيدك .

قوله (وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شِئْتَ وَشَاءَ أَبُوكَ : لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى يَشَاءَا)

هذا المذهب . وعليه حاميير الأصحاب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمنسوعب ، والخلاصة ، والمفني ، والشرح ، والوحيير ، وغيرهم .

وقدّمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : تطابق مثبتة أحدهم . ذكره في الفروع .

قلت : هو بعيد . والمثبتة منها ، أو من أحدهما على التراخي ، على الصحيح من المذهب .

وقيل : تختص بالجلس .

فأمره : لو قال وأنت طالق وعددي ح ، إن شاء ، رد ، فشاءهما ولاية :

وقما ، على الصحيح من المذهب . قدّمه في الفروع .

ونقل أبو طاب : نفس ، ولو تعددت الإثابة بثبوت ومحوه . اختاره أبو بكر ، وإن عقيل .

وحكى عنه : أبو غاب .

وحكاه في المنصب عن أبي بكر .

قوله (وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شِئْتَ رَيْنَا . فَمَتِ أَوْ جُنَّ أَوْ خَرِمَتْ قَبْلَ الْمَشِيئَةِ : لَمْ تَطْلُقْ) .

أما إذا مات أو حن . فإنها لا تطلق على الصحيح من المذهب .

قال في المذهب ، والخلاصة : لم يقع في أصح لوحيين وصححه في العلم . واختاره ابن حامد ، وغيره .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الهداية ، والمستوعب ، والكافي ، والمعنى ، والشرح ، والفروع .
واحترأ أبو بكر [في الهداية] ومن عقيل : أنها لا تطلق . حكاه في المعنى ،
والشرح عن أبي بكر . وحكاه في إرغابة عن ابن عقيل . وبقوله أبو طالب .
وأما الأحرس . فالصحيح من المذهب : أنه إن فهمت إشارته فهي كقطعه .
قدمه في الكافي ، والمحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والخواص الصغير ، والفروع ،
وعبرم وهو الصواب

وقيل : إن خرس يذهب . لم تطلق .

وجزم به المصنف هنا . وجزم به في الوجيز .

وأطلقها في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخصاصة ، والشرح .

فأمره . لو عاب : لما تطلق على الصحيح من المذهب .

وحكى عن ابن عقيل : تطلق . وحكاه في المنتخب عن أبي بكر ، كما تقدم
قوله ﴿ وَإِنْ شَاءَ وَهُوَ مُسْكِرَانُ : حُرِّحَ عَلَى الرَّوَّائِثِ الْمُتَقَدِّمَتَيْنِ
فِي طَلَّاقِهِ ﴾ .

ذكره الأصحاب

وحذر المصنف ، والشاح هنا - عدم الوقوع ، وإن وقع هناك . وبقا بينهما
وصححه في التصحيح . وجزم به في الوجيز ، وغيره .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ صَبِيًّا يَعْقِلُ الْمَيْثَةَ ، فَشَاءَ : طَلَّقَتْ وَإِلَّا فَلَا ﴾ .
الصحيح من المذهب . أن العسى المبر إدا شاء . تطلق . قال الأصحاب :
هو كطلاقه .

ونقدم في أو ثل كتاب الطلاق . أن الصحيح من المذهب : أن طلاقه يقع
على روحه

قال في الفروع ، والرعاية : وإن شاء مبر مكطاقة .

وحرم بالوقوع في الشرح وغيره .

وعلى الرواية الثانية : لا تنطق ، كطاقة في إحدى الروايتين . وأصلهما في

المحرر ، والحدوى الصغير .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَيْدٌ هَمَاتٌ أَوْ جُنٌّ أَوْ غَرَسٌ : طَلَّقَتْ ﴾ .

إذا مات أو جن : طلقت بلا نزاع . وفي وقت الوقوع أوجه .

أمرها : يقع في الحال . وهو المذهب . حرم به في الشرح ، والمندية ،

والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة . وقدمه في الرعابتين . والفروع

الثاني : يطلق آخر حياته . حرم به في الدور . وقدمه في المحرر ، والنظم

الثالث : حين حنثه من حين حلف .

وذكر القاصي في « أنت طالق ثلاثاً وثلاثاً » إن شاء ريد ، يقع الطلاق ،

وأيضاً باستثناء .

وأما إذا خرس : فالصحيح من المذهب : أن إدرته المفهومة كمنطقه مطلقاً .

وقيل : إن حصل خرسه حديثاً : فس كمنطقه . وحرم به المصنف هنا ،

ومصاحب الوجيز ، كما تقدم .

وقال النظم : لو قيل بدم وقوع الطلاق إذا خرس أو جن إلى حين الموت :

١ يمكن سعيد .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَيْدٌ ثَلَاثًا ،

فَشَاءَ ثَلَاثًا : طَلَّقَتْ ثَلَاثًا فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ﴾ .

وهو المذهب . صححه في المذهب ، والتصحيح . واختاره أبو بكر . وحرم به

الوجيز . وقدمه في الخلاصة ، والمحرر ، والفروع ، والرعابتين .

وَيُؤَيِّدُ الْآخَرَ لَا تَطْلُقُ بِعَيْنٍ لَا تَطْلُقُ غَيْرَ الْوَاحِدَةِ الْمُسَمَّاةِ ^(١) لِأَنَّ الْأَسْتِثْنَاءَ مِنَ الْإِنَّمَاتِ بِي

فَائِزَةٍ : وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ لَوْ قَالَ « أَنْتَ طَائِقٌ وَاحِدَةٌ إِلَّا أَنْ تَكُنَّ ثَلَاثًا » فَثَلَاثٌ ثَلَاثَةٌ وَوُقُوعُ الثَّلَاثِ هُنَا مِنَ الْفُرْدَاتِ . وَنَصٌّ عَلَيْهِ .

وَكَذَلِكَ عَكْسُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مُنْطَلِقُ الْحُكْمِ . كَقَوْلِهِ « أَنْتَ طَائِقٌ ثَلَاثَةٌ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَيْدٌ ، أَوْ ثَنِي وَاحِدَةٌ » فَثَنِي رَيْدٌ أَوْ هِيَ وَاحِدَةٌ .

قَوْلُهُ (وَإِنْ قَالَ : أَنْتَ صَائِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ : طَلَّقْتَ . وَإِنْ قَالَ لِأَمَّتِهِ : أَنْتَ حُرَّةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ : تَنَقَّتْ) .

وَكَذَلِكَ لَوْ قَدِمَ الشَّرْطُ وَهَذَا الْمَذْهَبُ بِعَيْنِهِ فِي رَوَايَةِ جَمْعِهِ . مِمَّنْ : ابْنُ مَنْصُورٍ ، وَحَنْبَلٌ ، وَالْحَسَنُ بْنُ ثَوَابٍ ، وَأَبُو النَّصْرِ ، وَالْأَزْهَرُ ، وَأَبُو طَالِبٍ ، وَعَلَيْهِ جَاهِزُ الْأَصْحَابِ .

وَحُرَّةٌ فِي الْوَحْدَةِ ، وَالْمُؤَرَّ ، وَاسْتَعْبَ الْأَدْمَى ، وَغَيْرُهُمْ وَصَحَّحَهُ الْأَعْمَى ، غَيْرُهُ . وَقَدِمَ فِي الْمُدَايَةِ ، وَمُدْهَبٌ ، وَخِلَاصَةٌ ، وَثَابِي ، وَالشَّرْحُ ، وَالْمُحَرَّرُ ، وَالْفُرُوعُ ، وَغَيْرُهُمْ .

وَعَنْهُ : يَصِحُّ الْأَسْتِثْنَاءُ فِيهِمَا .

وَقَالَ الْخَرَقِيُّ : أَكْثَرُ زُرُورَاتٍ عَنْ إِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ . أَنَّهُ يَقِفُ عَلَى الْجَوَابِ .

قَالَ بَيْنَ قُلُوبِ ذَلِكَ : مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، وَصَالِحٌ ، وَإِسْحَاقُ بْنُ هُرَيْرٍ ، وَأَبُو إِسْحَاقَ . وَالْفَصْلُ بْنُ زِيَادٍ ، وَاسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ .

وَحَكِي عَنْهُ : أَنَّهُ يَقَعُ التَّنَقُّقُ دُونَ الطَّلَاقِ

(١) هَامِشُ الْأَصْلِ الْفُرُوعُ عَلَى أَلْفٍ مَائَةٍ : سَقَّةٌ . وَإِنَّمَا هُوَ لَا تَطْلُقُ غَدَالٌ . كَمَا قَدْ صَرَّحُوا بِذَلِكَ .

حكاه عنه بعض الشافعية وهو أبو حامد الأسفرائي ، ومن تبعه .
وقطع المحدث ، وغيره : بأن ذلك عبط على الإمام أحمد رحمه الله وكذا قال
القاضي في حلاله . ويتنوا وجه التلط

وقال في الترغيب : يقع الصلوات دون الصلوات
وعنه : لا يقع احتارة جماعة من الأصحاب ، بل على أئمتهم حمداً لأئمتهم .
قال الشيخ تقي الدين - رحمه الله - كقولهم : هي طاق إن شاء الله
الطلاق بعد هذا والله لا يشأه ، لا يتكلمه بعد ذلك

وقال أيضاً : إن رد ذلك وقوعه إصلاً عليها هذا التطبيق طلق لأنه
كقوله « أنت طاق مشئة لله » ومن قوله « إن شاء الله » عاقبة ، بل لا يكذب
للوقوع وسبق . وإن أراد بذلك حقيقة التمسك على مشئة مستقلة . لم يقع به
الطلاق حتى يصدق بعد ذلك فإذا صدق بعد ذلك بعد شاء الله وقوعه طلاقاً
حينئذ وكذا إن قصد قوله « إن شاء الله » أن يقع هذا الطلاق الآن ، فإنه
يكون مطلقاً أيضاً على المشئة . فإذا شاء الله وقوعه يقع حينئذ ولا يشأه الله
وقوعه حتى يوفيه شيئاً انتهى .

قال في الترغيب : لو قال « طاق إن شاء الله تعالى » تطلق . بل هي أولى
بالوقوع من قوله « إن شاء الله » وفي الإجابة في ذلك وجهان

قوله « وَإِنْ قَالَ : أَنْتَ طَاقٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ : طَلَّقْتَ » .

وهو المذهب من عليه . وحرمه في الهدية ، والمذهب ، والمستوع ،
والخلاصة ، والوحي ، وغيرهم وقدمه في الحر ، والعروع .

وقيل : لا طاق

قوله « وَإِنْ قَالَ : إِنْ لَمْ يَشَأْ اللَّهُ فَمَنْ يَحْيِي »

وأطلقهما في الهدية ، والمذهب ، والمستوع ، والخلاصة ، والحر ، والظم ،
ورعابتي ، والحدوي الصغير .

أمرهما : يقع وهو المذهب . لتصاد الشرط والحراء . فلما عايناه ، بخلاف
المستحيل وحرمه في الوحي ، ومتعبد الأدي العبادي .
واحت . ابن عبدوس في تذكرته . وقدمه في الفروع .
والوجه الثاني : لا يقع . احتاره القاض . ذكره في المستوعب .

فائدة . وكذا الحكم - حلقاً ومذهباً - لو قال « أنت طالق ما لم يشأ الله »
قوله (وإن قال : إن دخلت الدار فأنت طالق إن شاء الله ،
أو قال : أنت طالق إن دخلت الدار إن شاء الله . فدخلت ، فهل
تصنق ؟ على روايتين) .

وأعلمهم في مذهبه ، والمستوعب ، والسكان ، والمنق ، والمحرر ، والشرح ،
والفروع ، والحدوى

أمرهما : لا تطلق صحته في التصحيح . وقال : لا تطلق من حيث الدليل
قال . وهو قول محقق الأصحاب . وحرمه في مستعبد الأدي العبادي .
والمرور المشايخ : بطلق . وحرمه في الوحي . واحتاره ابن عبدوس في
تذكرته . وصححه في المذهب ، والملاحة .

قال ابن نصر لله في حواشيه : أحكمهما طلق وقدمه في الرعي .
تعليق : قال في الخبر ، والرعاة ، والطم ، والفروع ، وغيرهم . إن يرى رد
المشيئة إلى نفس لا يقع كقوله « أنت طالق لأمست أو لأفست إن شاء الله »
والأفروانت

قال ابن نصر لله في حواشيه . وفيه نص .
يعنى في عدم الوقوع إذا يرى رد المشيئة إلى النفس . لأنه خلقه على فعل يوجد
عش الله وقد وجد عشته لله . فالمانع من وقوعه ؟ انتهى .

وقد حرر العلامة من رحب في هذه المسألة ، وفي صيغة القسم - كقوله « أنت طالق لا تدخلين الدار إن شاء الله » أو « أنت طالق لتدخلين الدار إن شاء الله » ونحوه - للأصحاح سبع طرق .

أمرها . أن الروايتين في المسألة مطلقاً . سواء كان الحلف بصيغة القسم ، أو بصيغة الجزاء .

وهذه الطريقة مقتضى كلام أكثر المتقدمين ، كأبي بكر ، والقاسم ، وابن عقيل ، وغيرهم .

الطريقة الثانية : أن الروايتين في الحلف بصيغة القسم وفي التعليق على شرط يقصد به المحض أو أوسع دون التعليق على شرط يقصد به وقوع الطلاق تارة . وهذه الطريقة اختيار الشيخ بنى لدين - رحمه الله - وهو مقتضى كلام كثير من الأصحاب

الطريقة الثالثة أن الروايتين في صيغة التعليق إذا قصد رد المشيئة إلى الطلاق ، أو أصدق . فما إن رد المشيئة إلى الفعل فإنه ينقمه قولاً واحداً . وكذا إن حلف بصيغة القسم . فإنه ينقمه الاستثناء قولاً واحداً . وهي طريقة صاحب المحرر ، والناظر ، والدواعي ، وغيرهم ، كما تقدم

الطريقة الرابعة . أن الروايتين في صورة التعليق « اشترط إذا لم يرد المشيئة إلى الطلاق » فإن رده إلى الطلاق فهو كما لو حذر الطلاق واستثنى فيه . وهي طريقة صاحب المنى .

وإن أطلق الية : فظاهر رجوعه إلى الفعل دون الطلاق . ويحتمل عوده إلى الطلاق . وإن رد المشيئة إلى الفعل نفسه . قولاً واحداً .

وهذه الطريقة توافق طريقة صاحب المحرر ، إلا أنها مخالفة لما في أنه إذا عاد

الاستفاد إلى الطلاق لا يقع كما لا يقع في السجدة . وهو الذي ذكره ابن عقيل وغيره وهو واضح .

الطريقة الخامسة : أن الروتين عمولتان على اختلاف حالين . فإن كان الشرط عيناً ، أطلق نحو أن يقول « أنت طالق » إن فعل كذا إن شاء الله ، فلم يعمله فلا بحث

فإن كان إنشائية ، نحو « إن فعلت كذا فانت طالق » إن شاء الله ، وهي طرفة صاحب السبعين

قال في قواعد الأصولية ، وهي محالة مذهب المصنف عن الإمام أحمد رحمه الله

الطريقة السادسة : طرفة الدعوى في الجمع الكبير فإنه قال عندى فيها تفصيل .

ثم ذكر مضمونه : أنه إذا لم توجد الصفة التي هي للشرط المنقضى على الإطلاق ، انتهى الحكم على علة ، قوع الطلاق استمر المسمى فيه فإن قلنا : أنه علقه بمشئته لا يتوصل إليها ، يقع روية واحدة لأنه علقه بصفتين إحداهما دخول الدار مثلاً ولأخرى المشئته وما وجدت فلا بحث

وإن قلنا : العلة علم بوجود مشئته الله لوجود لفظ الطلاق : انتهى على أصل آخر وهو ما إذا علق الصلابة صفتين مثل أن يقول « إن دخلت الدار وشاء ربه » فدخلت ولم يشأ ربه ، فهل يقع الطلاق ؟ على روايتين كذا هو يخرج على روايتين

وأما من رجحت الصفة - وهي دخول الدار - فإنه سعى عن التبيين أيضاً . فإن قلنا : قد علمنا مشئته لطلاق : وقع روية واحدة ، لوجود الصفتين جميعاً .

وإن قلنا : لم يسم مشيئة : انتهى على ما إذا علقه على صفتين فهو حدث إحداها .
ويخرج على الرويتين

الطريقة السابعة : طريقة من عقيل في المعردات . فإنه حصل الرويتين في وقوع
الطلاق بدون وجود الصمة ، فأما مع وجودها : فيقع الطلاق قولاً واحداً ، قاله في
القواعد الأصولية .

وهي أصعب الطرق وذكر فسادها من وجهين .

قوله ﴿ وإن قال : أنت ضائق لِرِصَا رَيْدٍ ، أَوْ مَشِيئَتِهِ : طُلِّقَتْ فِي
الْحَالِ ﴾ بلا نزاع أعلمه .

﴿ فَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ الشَّرْطَ : دَيْنَ . وَهَلْ يُقْبَلُ فِي الْحَكْمِ ؟ يُخْرَجُ
عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾

عند الأكثر وهما وجهان في الرعنتين وأطلقهما في الهداية ، واستوعب ،
والمخلاصة . والرعنتين ، وشرح من معنا

بهرهما ، قبل في الحكم . وهو الصحيح من المذهب اختاره القاضى .

قال في الفروع : قبل حكماً على الأصح وصححه في التصحيح ، والظلم .

وحرمه في السكاي ، وسور وقدمه في المحرر ، والحامى الصغير . وهو
ظاهر ما قدمه الشارح

والرواية الثانية : لا يقبل جرمه في الوحر ، وتجرى به العادة .

قال الأدمى في مستحبه : دين طناً .

فأمره : لو قال « إن رضى أولك فأنت طالق » فقل « ما رضى » ثم قال

« رضى » طلق لأنه معلق فكأن متراحياً ذكره في القسوس

وقال : قال قوم ينقطع الأول

ولو قال « إن كان أولك يرضى ، فعليه فأنت طالق » فقل « ما رضى »

ثم قال « رصبت » طلق . لأنه علقه على رضى مستقل وقد وجد ، بخلاف « إن
كان أولك راضياً به » لأنه ماض
قوله « وإن قال : إن كنت تُحِبُّنَ أُنْتُ يُعِدُّكَ اللهُ مَالًا
فَأَنْتِ طَالِقٌ ، أَوْ قَالَ : إِنْ كُنْتُ تُحِبُّنَهُ بِقَلْبِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ .
فَقَالَتْ : أَمَا أُحِبُّهُ »

فقد توقف أحد - رحمه الله تعالى - عنها . وقال : دعنا من هذه المسائل .
وكذا ظال في الهداية ، والمستوعب ، وغيرها
وقال القاضى : تطلق .

ودكره ابن عقيل مذهباً ومذهب المصنف كافة ، سوى محمد بن الحسن .
وحرمه في الوحيير ، وفتصر عليه في الخلاصة في الأولى ومجمعه في الثانية .
وقدمه في الرعيتين ، والحارثى
وقال المصنف هـ « والأولى أنها لا تطلق إذا كانت كاذبة » .

وهو المذهب قدمه في المروع . وحرمه في الظلم . واحترمه ابن عقيل ،
وقال : لاستحداثه عادة ، كقوله « إن كنت تعتقدين أن الحمل بدس في حرم
الإمرة فأنت طالق » فقالت « أعتقد » فإن عاقلاً لا يجوز ، فضلاً عن اعتقده .
وقيل : لا تطلق مطلقاً . ذكره في « رعيتين »

وقيل : لا تطلق في قوله « إن كنت تحببه فعدك » وإن طلق في الأولى .
وهو احتمال في الهدية .

فأمرتان

إمراهما : من ذلك - خلافاً ومذهباً - لو قال « إن كنت تفيضين الجنة
فأنت طالق » فقالت « أنا أحضها » وكذا لو قال « إن كنت تبصين الحياة »
ونحو ذلك مما يحل أن يحبه قاله في المستوعب

الثانية : لو قالت امرأه « أريد أن تطلقني » فقل « إن كنت تريدني »
أو « إذا أردت أن أطلقك فأنت طالق » بضم الكلام : يقتضى أنها مطلق
بإرادة مستقلة ودلالة الحال على أنه أراد إيقاعه ، بلا ردة التي أحيرته بها . قاله
ابن عقيل في العمود

وبصر الثاني العلامة ابن القيم رحمه الله في أعلام الموقعين

قوله « فَمَنْ طَلَّقَ » فِي مَسَائِلَ مُتَفَرِّقَةٍ »

« إِذَا قَالَ : أَنْتَ طَالِقٌ إِذَا رَأَيْتَ الْهَلَالَ : طَلَّقْتَ إِذَا رَوَى » أو
« أَكَلْتُ الْعِدَّةَ » إِلَّا أَنْ يَتَوَيَّ حَقِيقَةَ رُؤْيَاهَا فَلَا يَخْتَفُ حَتَّى تَرَاهُ .
إِذَا رَوَى حَقِيقَةَ رُؤْيَاهَا يَحْتَثُّ حَتَّى تَرَاهُ . لَا يَزِيغُ أَعْيُهُ وَيَدِينُ بِالْإِرْعَاءِ
وَيَقْبَلُ قَوْلَهُ فِي الْحُكْمِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ مُطْلَقًا
قَالَ فِي الْفُرُوعِ : قَبْلَ حُكْمٍ عَلَى الْأَصَحِّ .

وحرم به في النسيء ، والشرح ، والوحيير وغيره . ومحمده في المذهب
وعنه : لا يقبل . وأطلقهما في الهداية ، والإخلاصة ، والرعائس ، والحدوى
الصغير ، والمستوعب .
وقيل : يقبل بقرينة .

تفسيره

أمرهما : طاهر قوله « طَلَّقْتَ إِذَا رَأَيْتَ الْهَلَالَ » أي تطلق يد رؤى . سواء
رؤى قبل العروب أو بعده . وهو أحد الوجهين . وهو احتمال في النسيء ، والشرح
والوجه الثاني : أي لا يطلق إلا إذا رؤى بعد العروب . وهو الصحيح من
المذهب . جزم به في الوحيير ، والرشاة ، والحدوى
وقدمه في المفتي ، والشرح ، والله ، والبراءة السكرى .

الثاني : قدمه - في أول كتاب الصيام - إذا قال « أنت طالق ليلة القدر » متى تطلق .

قوله

بهمالها : لو لم ير الهلال حتى أفرغ - تطلق - وهل يقرب عدوثة؟ - قدمه في الرعاية الكبرى - أو باستدارته ، أو يستمر صوته ؟ فيه ثلاثة أقوال قال القاصي : لا يستمر صوته إلا في الليلة السابعة . حكاه عن أهل اللغة . وأطلقه في لكائي ، وشمسي ، والشرح ، والله روع

الثاني : لو قال « إن رأيت فلا » أنت طالق « فراه يوم ميتة صحت ولو رآته في ماء أو في رجاج شرب طلق ، إلا مع بية أو قرصه ولو رآته مكرهة : لم تطلق على الصحيح من المذهب .

وقيل : تطلق

ولو رأت حياله في ماء أو مرآة لم تطلق .

ولو حلسه ، وهي عيباء لم تطلق . على الصحيح من المذهب .

وقيل : تطلق وأطلقهما في رعييتين ، والحاوي الصغير .

الثالث : ظاهر قوله « وإن قال : من بشرتني بقُدوم أحبي فهي طالق » فأخبرته بغير أمرأتاه : طُلقت الأولى منهما ، إلا أن تكون الثانية هي الصديقة وخدعها ، فتطلق وخدعها .

أما لو أخبرناه معا تطلقان . وهو صحيح لا أعلم فيه خلافاً

قوله « وإن قال : من أخبرتني بقُدوميه فهي طالق » فكذلك عند القاصي

بمى أن حكمها حكم مسألة التي قلب من التفصيل والحكم

وكذا قال في المجرّد ، والحدوى الصغير ، والقروع ، وغيرهم .
وحرم به في الوحبر ، وغيره . وقدمه في الخلاصة ، والزعيمتين .
وعند أئمة الخطاب : إن أحبرناه وقع الطلاق بهما على الأحوال الثلاثة لأن
الحبر يدحله الصدق والكذب . ويسى حراً وإن تكرّر . والشارع القصد بها
المشور . وإنما يكون ذلك مع الصدق . ويكون من الأولى لا غير
وقيل : تعلقب مع الصدق فقد . واحتره في المجرّد .

فأمرنا

إجماعاً : لو قال « إن كنت نواة فأت طلق » وبوى معيا : دين . على
الصحيح من المذهب .

وقال ابن الينا : لأبدن . وقدمه في التنصرة . وخرجه الخواني على روايتين .
قال في القاعدة الخامسة والمشرى بعد المائة : وشذ طائفة حكوا الخلاف
في تدينه في الباطن . منهم الخواني وابنه .

وكذلك وقع في موضع من معرّات ابن عجيل في الأيمان
وكذلك وقع للقاضي في المجرّد قال المجد : وهو سهو . انتهى .
وبطل حكما على الصحيح من المذهب .

وعنه : لا يقل .

وإن لم يقل « نواة » فالحكم كذلك . على الصحيح من المذهب . وعليه
أكثر لأصحاب . قاله في القواعد ، وقدمه .

وقيل : لا يقل حكما واحتره القصى في كتاب الحيل وأصلهما في القروع
وقال في الترتيب . وإن حلف « لانس » وبوى معيا : دين . وفي الحكم
روايتان ، سواء بطلاق أو غيره ، على الأصح . انتهى .

الثانية : لو قال « إن قربت دارك بكسر الهمزة من قرمت » فأت

طابق « لم يقع حتى تدخلها ، وإن قال « إن قرئت » بضم اراء - طلقت بوقوعها
تحت مائها ولصوقها بحذارها . لأن مقتضاها ذلك . قاله في الروضة
قوله (وَإِنْ حَلَفَ لَا يَقَعُ شَيْئًا ، فَقَعْلُهُ نَاسِيًا) وكذا جاهلا
(حَنْتَ فِي الطَّلَاقِ وَالْمَتَاقِ ، وَلَمْ يَحْتِ فِي الْيَمِينِ الْمَكْفَرَةَ فِي ظَاهِرِ
الْمَذْهَبِ) وهو المذهب .

وقال في القواعد الأصولية : هي المذهب عند الأصحاب .
قال في المحرر : وهو الأصح . وحزم به في الوجيز ، وغيره
وقدمه في الفروع وغيره . وقال : اختاره الأكثر . وذكره في المذهب .
وحه : يحنث في الجميع .
قدمه في الرعايتين ، والمطوى . ذكره في أول كتاب الإيمان .
وعنه : لَا يَحْتِ فِي الْحَيْضِ . بل يمينه باقية . وقدمه في الخلاصة . وهو في
الإرشاد عن بعض أصحابنا .
قال في الفروع : وهذا أظهر .

قلت : وهو الصواب .
واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله ، وقال : إن رواها فقدر رواية التفريق ،
وإن هذا يدل على أن الإمام أحمد رحمه الله جعله حالة لا مطلقا ، والحديث لا يوجب
وقوع المألوف به .

واختارها ابن عديس في تذكرته أيضا . ذكره في أول كتاب الإيمان .
قال في القواعد الأصولية : وقال الأصحاب على هذه الرواية : يمينه باقية بحملها
وإنه أيضا في كلام المصنف « إذا حلف لا يفعل شئ فعه ناسيا » في
أنه كتب الإيمان .

قوله (وَإِنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ عَلَى فَلَانٍ يَتَنَا ، أَوْ لَا يُكَلِّمُهُ ، أَوْ

لَا يُسَلِّمُ عَلَيْهِ ، أَوْ لَا يُفَارِقُهُ حَتَّى يَقْضِيَهُ حَقُّهُ . فَدَخَلَ بَيْنَنَا هُوَ فِيهِ وَلَمْ
يَسَلِّمْ ، أَوْ سَلَّمَ عَلَى قَوْمٍ هُوَ فِيهِمْ وَلَمْ يَسَلِّمْ ، أَوْ قَضَاهُ حَقُّهُ : فَمَارَقَهُ فَخَرَجَ
رَدِينًا ، أَوْ أَحَالَهُ بِحَقِّهِ فَمَارَقَهُ طَائِفًا أَنَّهُ قَدْ بَرَّ : خُرُجَ عَلَى الرَّوَاتِبِينَ فِي
التَّامِي وَالْجَاهِلِ .

وكذا قال الشارح . وقال في المحرر في غير الكلام والسلام .
قال الشارح : وكذلك إن حلف لا يبيع زيد ثوبًا ، فوكل زيد من ماله
إلى من يبيعه ، فذهب إلى الخالف فباعه من غير علمه . فهي كالناس .
وكذلك إن حلف لا يكلم فلانًا فلم عليه بحسه أحسب .
وأطلق في الترغيب الروايات الثلاث فيما إذا حلف أن لا يدخل على فلان ،
فدخل ولم يعلم ، أو لا يدرقه إلا نقص حقه ، فقصه فمارقه فخرج ردينًا ، أو
أحاله فمارقه بطن أنه قد رى ، أو لا يكلمه فلم عليه وجهه
وجزم في الوجيز أنه يبحث .

وحرم في المنتحب : أنه يبحث بالحالة .
وذكر المصنف ، وغيره في باب الصار : أن الحالة كالقضاء .
وقال في المحرر ، والمروع ، وغيرهما : لو سلم على جماعة وهو فيهم ، ولم يعلم -
وقدنا : يبحث كالناسي - فهل يبحث هما ؟ على روايتين . أحسبها لا يبحث
وإن علم به فلم يبره ، ولم يستثنه عنه فروايتان . أحسبها : يبحث . وإن
قصده حث .

وفي الترغيب وجه : لا يبحث .
قال في المروع : وذكر جماعة مثلها الدخول على فلان .
وقال ابن مسعود في شرحه : وإن علم به ونوى السلام على الجميع ، أو كلامهم :
حث رواية واحدة . وإن نوى السلام على غيره ، أو كلام غيره : لا يبحث ، رواية
واحدة . وإن أطلق فروايتان .

مؤانر

الأولى - لو حلف على من يتمتع بيمينه وقصد منه - كالزوجة ، والولد ، ونحوهما - قتله ناسياً أو جاهلاً : ففيه الروايات المتقدمة . قاله في المحرر ، والرعيتين ، والحدوى وحرمه في السكاي ، وغيره . وهو الصحيح .

وقدme في القروع .

وحرم في الوجير : أنه بحث في اطلاق والمحاق دون غيرها . وهو ماش على المذهب في الناسي والجاهل

وقيل : يبحث هنا وإن لم يبحث هناك

واحت. في التعيب إن قصد أن لا يجانفه . يبحث الناسي

واحتسار الشيع في الدين رحمه الله فيمن حلف على غيره ليفعله لخدمته : لم يبحث إن قصد إكراهه لا لإزماءه . لأنه كالأمر ولا يجب ، لأمره عليه أفصل الصلاة والسلام أبى بكر رضي الله عنه بوقوفه في الصف ولم يقف . ولأن أبا بكر أقسم بحجره بالصواب وانقطع لما سرادوي . قال « لا تنقسم » لأنه علم أنه لم يقصد الإقسام عليه مع لصحة التخصيص للكم

وقال أيضاً : إن لم يعلم المخلوف عليه يمينه فكأنه ناسي .

قال في القروع : وعدم حثه هنا أظهر . انتهى

وأما إن قصد محرم أن لا يجاقوه ، وفصلوه كرهاً : لم يبحث قاله في الرعيتين ، والحدوى ، وغيره .

الثانية : قال في السكاي ، والوجير ، وغيرها . وإن كان الحلف على من لا يتمتع بيمينه - كالسلطان ، ونحوه - استوى العمد والسهو ولا يكره . وغيره وقاله في الوجيز ، وأمرأة الكبرى في السطر .

الثالثة : لو ضل في حال جنونه : لم يبحث ، كالتأثم على الصحيح من المذهب

وقدme في المحرر ، والقروع ، والرعيتين ، والحدوى .

وقيل : حكمة حكم القاضي .

الرسالة : لو حلف لا يفعل شيئاً ، فعليه مكرهاً : ١ بحث . على الصحيح من المذهب . وعنه جماهير الأصحاب . وحرم به في الوحي وغيره . وقدمه في الفروع وغيره . وقال : احتاره لأكثر

وعنه : بحث . وقيل : هو كالمسئ

قال في المحرر : ونجد أن لا يبحث إلا في الصلح والمعتق .

وذكر في معنى ذلك في باب جمع الأبدان

الحامض . لو حلف لا أتأخذ حقتك مني ، وذكره على وجه إليه ، أو أحده منه قهراً : بحث . حرم به المصنف وغيره . لأن الغيوب عليه فعل الأحد محتملاً ، وإن أكره صاحب الحق على أحده مخرج عن الخلاف إذا حلف لا يفعل شيئاً فعليه مكرهاً . خرجه الأصحاب على ذلك

قوله (وإن حلف لا يفعل شيئاً ففعل بفضة . لم يبحث) .

هذا المذهب ، لما كان له نية أو سب أو قرينة

قال الشارح : هذا ظاهر المذهب

وحرم به في الوحي ، وغيره . وقدمه في المحرر ، والنظم ، والفروع ، وغيرهم واحتاره أبو المصنف وغيره . قاله المصنف .

وعنه : بحث إلا أن يتوهم حجة .

احتاره الحنفى ، وأبو بكر ، والقضى ، وأصحابه . منهم : الشريف ، وأبو الخطاب . في خلافهما - والشيورى ، وابن الباء ، وابن عقيل في التذكرة ، وغيرهم

قال في الخلاصة : بحث على الأصح

وأطلقهما في المعنى ، والرعبتين ، والخرى الصغرى .

قوله ﴿وَإِنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارًا فَأَدْخَلَهَا بِنَفْسِ جَسَدِهِ، أَوْ دَخَلَ طَاقَ النَّبَابِ، أَوْ لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مِنْ عَزَلِهَا فَلَبَسَ ثَوْبًا فِيهِ مِنْهُ أَوْ لَا يَشْرِبُ مَاءَ هَذَا الْإِنَاءِ فَشَرِبَ نَفْسَهُ: خُرَجَ عَلَى الرَّوَاتِبَيْنِ﴾.

وكذا لو حلف لا يبيع عبده ولا يهبه . فباع نصفه ووهب نصفه . وجزم به الشارح ، وصاحب الفروع ، وغيرهما . وقاله المحمّد وغيره في غير مسألة الدار . قال الزركشي : ومن صور المسألة - عند الأكثرين القاضي وغيره - لو حلف لا يدخل داراً فأدخلها بغير جسده . وفيها روايتان منصوحتان .
فالقاضي والأكثر على التحيث كمسألة العزل . وأبو بكر وأبو الخطاب احتارا عدم التحيث .

واختار أبو بكر في مسألة العزل وغيره الحث ، كالجماعة وأطلق في المحرر في مسألة الدار الرواتين .

ثانئة : لو حلف « لا ألبس من عزله » ولم يقل « ثوباً » فلبس ثوباً فيه منه ، أو « لا أكل طعاماً اشتريته » فأكل طعاماً شتركت في شرائه . فقليل : هو على الخلاف . اختاره القاضي ، وأبو الخطاب .

وقيل : يحث هنا قولاً واحداً . وهو الصحيح .

قدمه في الفروع واختاره المحمّد في محرره ، ونصت وحرمه في المعنى .

قوله ﴿وَإِنْ حَلَفَ لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا اشْتَرَاهُ زَيْدٌ، أَوْ نَسَجَهُ، أَوْ لَا يَأْكُلُ طَعَامًا طَبَخَهُ زَيْدٌ، فَلَبَسَ ثَوْبًا نَسَجَهُ هُوَ وَغَيْرُهُ، أَوْ اشْتَرَاهُ، أَوْ أَكَلَ مِنْ طَعَامٍ طَبَخَاهُ: قُلِيَ رِوَايَتَيْنِ﴾.

وأطلقهما في الشرح ، وشرح ابن متعبا .

أمرهما : يبحث . وهو الصحيح من لذهب . اختاره أبو بكر . وصححه في التصحيح . وجزم به في الوجيز .

وتقدم اختيار الهدى في المشاركة في الشراء .

واختاره المصنف أيضاً . واختاره القاضى ، والشريف ، وأبو الخطاب ، وابن البنا ، وغيرهم في الجميع .

والثانية : لا يبحث . ومن أصحاب قال : يبحث قولاً واحداً . ولم يبحث فيها خلافاً . كما حكى في المسائل المتقدمة . منهم القاضى ، والشريف ، وأبو الخطاب وابن البنا ، وغيرهم .

قوله (وَإِنْ اشْتَرَى غَيْرُهُ شَيْئًا فَخَلَطَهُ بِمَا اشْتَرَاهُ فَأَكَلَ أَكْثَرَ ثَمِّ اشْتَرَاهُ شَرِيكُهُ : حَنْثٌ . وَإِنْ أَكَلَ مِثْلَهُ : فَعَلَى وَجْهِينِ) . وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ، والمنى ، والشرح ، والفروع ذكره في أواخر جامع الأئمة .

أمرهما : لا يبحث . وهو الصحيح صححه في التصحيح وحرم به في الوجيز .

والثالث : يبحث

نصب : مفهوم كلامه . أنه لو أكل أقل منه : أنه لا يبحث . وهو صحيح . وهو لذهب . حرم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : يبحث . وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ، والمنى ، والشرح .

فأمرناه

أمرهما : لو اشتراه لم يهره ، أو مانعه : حث : كله منه . على الصحيح من المذهب وفيه احتمال .

الثانية : الشركة والتولية والسلم والصلح على مال : شراء .

باب التأويل في الحلف

تنبيه : شمل قوله « وَإِنْ لَمْ يَكُنْ طَالَمَا فَلَهُ تَأْوِيلُهُ » .

أنه لو لم يكن طاماً ولا مظلوماً سعه تأويله . وهو صحيح . وهو المذهب .
احتاره المصنف والشارح وغيرهما ، وهو ظاهر كلامه لحد وغيره .

وقيل : لا سعه تأويله وإدخاله هذه . حكاه الشيخ تقي الدين رحمه الله وقال :
ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله السمع من المبين به .
وبأنى ما شبه هذا قريباً في التعريض

قوائم

التأويل : قوله « وَإِنْ لَمْ يَكُنْ طَالَمَا فَلَهُ تَأْوِيلُهُ » على هذا : يوصى باللبس :
الليل ، والفراش والساط : الأرض ، والآوتاد الجبال . وبالسقف والبناء : السماء
وبالأحوة : أحوة الإسلام ، وما ذكرت فلاناً : أى ما قطعت ذكره ، وما رأته
أى ما صرحت رثته . وسأنى طوائق : أى نسائه الأقارب منه . ومحوارى
أحرار : صفته . وما كانت فلاناً : مكاتبة أرفيق . وبما عرخته : جعلته عريفاً .
ولا أعدته أو أعلم السعة . ولا سائت حاحة ، وهى الشجرة الصمرة . ولا أكلت
له دحاحة ، وهى السكة من العزل ، ولا مروحة ، وهى الدراعة . ولا فى بيتي
مراش ، وهى الصعر من الإبل . ولا حصير ، وهو الخس . ولا مارة ، وهى
السكين التى ترى بها . ويقول : والله ما أكلت من هذا شيئاً ، ويعنى به الباقى .
وكذا ما أخذت منه شيئاً

قال المصنف والشارح : بهذا وأشبهه مما يسبق إلى فهم السامع خلافه إذا
عاد يمينه فهو تأويل لأنه خلاف المظهر .
وبأنى آخر الباب زيادات على هذا

الناجى : بخور التعريض فى المحطة لمير ظالم بلا حاحة على الصحيح من
المذهب . احتاره أكثر الأصحاب .

وقيل ، لا يجوز ذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله واحترامه . لأنه تدليس
كتدليس البيع وكره الإمام أحمد رحمه الله التدليس وقال : لا يصح .
والمقصود : لا يجوز التعريض مع الممين وقيل في الحكم مع قرب الاحتمال
من الظاهر ولا يقل مع حده ومع توسطه روايتان . وأطبقهما في الحرر ، والظلم ،
ولزكشي والحاوي الصغير ، والفروع .
وأما في رويتين في المذهب ، والمستوعب . يعنى سواء قرب الاحتمال
أو توسط .

أحدهما : يقبل ويحرم به أبو محمد الحورى وقدمه في الرعيتين في أول
باب جامع الأيمان والزبدة وصححه في تصحيح الحرر .
والثانية : لا يقبل .

مسألة قوله (فَإِذَا أَكَلَ نَعْمًا فَطَبَّ لَتُغَيْرُنَّ بِمَدَدٍ مَا أَكَلْتُمْ
أَوْ لَتَمَيَّزْنَ نَوَى مَا أَكَلْتُمْ فَإِنَّمَا تُعْرَضُونَ كُلُّ نَوَاةٍ وَحْدَهَا وَتَمَدُّ مِنْ
وَاحِدٍ إِلَى عَدَدٍ يَتَحَقَّقُ دُخُولُ مَا أَكَلَ فِيهِ)

قوله كثير من الأصحاب . وقدمه في الرعيتين ، وهو وقيل إن نواه وإلا حث
وأعلم أن غالب هذا الباب مسمى على التخصيص مما حلف عليه بالحليل .
ومذهب المصنوع عن الإمام أحمد رحمه الله : أن حليل لا يجوز صلبه ،
ولا يبرئها .

وقد نص الإمام أحمد رحمه الله على مسائل .
من ذلك : أنه إذا حلف « ليطأها في شهر رمضان » ثم سافر ووطنها ،
فحصه - لا يصح ذلك . لأنه حيلة .

وقال أيضاً : من احتال بحيلة فهو حائث .
وقيل عنه الميسوى - نحن لا نرى الحيلة إلا بما يجوز .

فقال له : إنهم يقولون لمن قال لأمر أنه وهي على درجة سلم « إن صعدت أو نزلت فأنت طالق » فقالوا : تحمل عنه ، أو تنزل عنه إلى سلم آخر .
فمن : ليس هذا حيلة . هذا هو الحث بعينه .

وقالوا : إذا حلف لأبطل أساطا فوطى ، على اثنين ، وإذا حلف لأندخل داراً حمل وأدخل إليها طائماً .

قال ابن حامد وغيره : جملة مذهبه : أنه لا يجوز التحيل في الجمين ، وأنه لا يخرج منها إلا ما ورد به سمع ، ككسبان وإكراه واستنشاء . قاله في الترتيب

وقال قال أصحابنا : لا يجوز التحيل لإسقاط حكم الجمين ، ولا بسقط ذلك .

ونقل المروذي « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم الحلل والحمل له » وفات عائشة « من الله صاحب المرق لقد احتال حتى أكل »

ومن الإمام أحمد رحمه الله - فيمن حلف بالطلاق الثلاث ليطلقها اليوم ، فإذا هي حنص ، أو نسقن أنه حراً - لا فعل ، ونطاق بهذه بصره وقول أصحابه .

وقد ذكر أبو الخطاب وجماعة كثيرة من الأصحاب جواز ذلك .

وذكروا من ذلك مسائل كثيرة مذكورة في المدة ، والذهب ، والمستوع ، والخلاصة ، والرعنتين ، والخرى الصغير ، وعبود المسائل ، وغيرهم . وأعظمهم في ذلك : صاحب المستوعب ، وأربعين فيهما . وذكر المصنف ها هنا بعضها .

قلت : الذي قطع به : أن ذلك ليس بمنزلة للإمام أحمد رحمه الله مع هذه النصوص المصرحة بالحث ، ولم يرد عنه ما يحلها . ولكن ذكر ذلك سمع الأصحاب .

فمن ذكر شيئاً من ذلك حتى لا يخلو كتابه منه ، في آخر الباب ، تبعاً للمصنف .

من ذلك : ما قاله المصنف هـ ﴿ وَإِنْ حَلَفَ يَفْقِدَنَّ عَلَى مَارِيَةٍ فِي بَيْتِهِ .
وَلَا يَدْخُلُهُ بَارِيَةٌ فَإِنَّهُ يَدْخُلُهُ قَهْبًا فَيَسْجُجُهُ فِيهِ ﴾ .
قَالَ جَمَاعَةٌ ، وَقَدِمَهُ فِي الرَّعِيَّتَيْنِ ، وَالْحَارَى
وَقَالَ وَقِيلَ : إِنْ أَدْخَلَ بَيْتَهُ قَهْبًا لِذَلِكَ فَسَحَتْ فِيهِ : حَنْثٌ . وَإِنْ طَرَأَ
قَصْدُهُ وَحَلَفَهُ وَالْقَصْبُ فِيهِ فَوَحْشَانٌ .

قَوْلُهُ ﴿ وَإِنْ حَلَفَ لَيَطْبُخَنَّ قَدْرًا يَرِطُلَ مِلْحٌ وَيَأْكُنْ مِنْهُ وَلَا
يَحْدُ طَعْمَ الْمِلْحِ . فَإِنَّهُ يَسْتَقِي فِيهِ يَيْضًا . وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ يَيْضًا
وَلَا تَفَاحًا ، وَلَيَأْكُنَنَّ بَمَّا فِي هَذَا الْوَعَاءِ ، فَوَجَدَهُ يَيْضًا وَتَفَاحًا
فَإِنَّهُ يَفْعَلُ مِنَ الْبَيْضِ نَاصِعًا ، وَمِنَ التَّفَاحِ شَرَابًا ﴾ .
قَالَ جَمَاعَةٌ . وَقَدِمَهُ فِي الرَّعِيَّتَيْنِ ، وَالْحَارَى .
وَقِيلَ : يَحْنُثُ لِلتَّيْمِينِ .

وَإِنْ كَانَ عَلَى سِلْمٍ حَلَفَ « لَا صَدَدْتُ إِلَيْكَ . وَلَا تَرَلْتُ إِلَى هَذِهِ ، وَلَا أَقْتُ
مَكَانِي سَاعَةً » فَلْتَزِلْ السُّلْيَا وَلْتَصُدِّ السُّفْلَى ، فَتَنْحَسِبْ بَيْنَهُ
وَإِنْ حَلَفَ « لَا أَقْتُ عَلَيْهِ ، وَلَا تَزِلْتُ مِنْهُ ، وَلَا صَدَدْتُ فِيهِ » فَإِنَّهُ يَنْتَقِلُ
إِلَى سِلْمٍ آخَرَ .

قَوْلُهُ ﴿ وَإِنْ حَلَفَ لَا أَقْمَتُ فِي هَذَا الْمَاءِ ، وَلَا خَرَجْتُ مِنْهُ فَإِنْ
كَانَ جَارِيًا لَمْ يَحْنُثْ إِذَا نَوَى ذَلِكَ الْمَاءَ بِمَعْنِيهِ ﴾ .

قَدِمَهُ الشَّارِحُ ، وَقَالَ : هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الْقَاصِي فِي الْمَحْرَدِ .
وَقَالَ فِي الْقُرُوعِ - فِي بَابِ جَامِعِ الْإِيمَانِ - حَنْثٌ قَصْدٌ أَوْ سَبٌّ أَوْ تَعْنِي .
وَقَالَ فِي الرَّعِيَّتَيْنِ : إِنْ كَانَ فِي مَاءٍ جَارٍ وَلَا يَبِيْهَ لَهُ - لَمْ تَنْطَلِقْ .
وَقِيلَ : إِنْ نَوَى الْمَسَاءَ بَيْنَهُ وَإِلَّا حَنْثٌ ، كَمَا لَوْ قَصَدَ حُرُوجَهَا مِنَ الْبُحْرِ ، أَوْ
أَهَادَتْ قَرِينَتَهُ .

قال القاضي - في كتاب آخر - قيس المذهب : أنه بحث ، إلا أن سوى عين الماء الذي هي فيه ، لأن إطلاق يمينه تقتضي خروجها من الهر أو إقامتها فيه .

قوله : **(وَإِنْ كَانَ وَاقِعًا جُلَّ بِهِ مُكْرَهَا)**

هذا قول أبي الخطاب ، وجماعة كثيرة .

والصحيح من المذهب أنه بحث لأنه حيلة كأن تقدم وقدمه في الفروع .

قوله : **(وَإِنْ اسْتَحْتَمَهُ حَالِمٌ مَا لِلْعَلَّانِ عِنْدَكَ وَدِيعةٌ)** وكانت له عنده

ودِيعةٌ - فإنه يعني بما « الذي » ويبر في يمينه .

وتبر أيضاً بما سوى الودعة ويستثنى نفسه فإن لم يتأول أثم . وهو دون

أثم إقراره بها . ويكفر على الصحيح من مذهب ، والروايتين . ذكرها ابن الزاغوني وعزاها الحارثي إلى فتاوى أبي الخطاب .

قال في الفروع : ولم أرها فيها .

وذكر القاضي : أنه يجوز جمعها ، بخلاف للغة

فأمره - لوجه يجمع ما يصح عند أبي الخطاب

وعند من غفل : لا يسلط صديقه ، كخوفه من وقوع طلاق ، بل يصح دفعها

اقتداءً عن يمينه .

وفي فتاوى ابن الزاغوني : إن أبي اليمين طلاق أو غيره ، فصار دريعة إلى

أحدها ، فكأن إقراره طائفاً وهو مدعى عند سلطان حائر انتهى

فأمره : قوله : **(وَإِنْ خَافَ لَهُ مَا لِلْعَلَّانِ هَاهُنَا)** .

وهي موصوفة بعيد : ترى في نفسه

وقد صل هذا لمرودي عند لإمام أحمد رحمه الله ، فلم يذكر عليه ، بل تسم

نفسه : قوله : **(وَإِنْ خَافَ عَلَى امْرَأَتِهِ أَنْ تُسْرِقَ مِنْ شَيْئًا فَخَاتَتُهُ فِي**

وَدِيعةٍ : لَمْ يَحْتِ إِلَّا أَنْ يَتَوَي) .

قال في الدعوى : حيث قصد أو سب

قوائم

كما ذكر هو، بعض المتحريين - زيادة على ما تقدم - : لو كان في فيها رطبة .
فقال « إن أكلتها ، أو ألقيتها ، أو أمسكتها ، وأنت طالق » فإنها تأكل
بعضها وترى الباقي ، ولا يطلق في إحدى الروايتين . بناء على من حلف « لا يفعل
شيئاً » ففعل بعضه ، على ما تقدم .

وإن حلف « تصدق » من سرق مني أم لا ؟ » وكانت قد سرفت .
فقال « سرفت منك ما سرفت منك » لا تطبق .

وإن قال « إن قلت لي شيئاً ولم أقل لك مثله فأنت طالق » فقالت « أنت
طالق » - بكسر التاء - فقال منها وعنفه شرط يتمدر ، لا يطبق . قاله في
المستوعب ، والراغبين ، والحاوي ، وغيرهم .

وتقدم حكم ذلك إذ كسر الك . أو دحها أو ما أشبه ذلك في أول « ص
صريح الطلاق وكدياته » متو . فليصود ذلك .

وإن قال له « أنت عاق في ما ينبغي الخلع وإن أحللتك عقب مؤثلك »
فقال « جدي حر إن لم أسألك الخلع اليوم »

فخلصها أن تله الخلع في اليوم فيقول الزوج « قد جعلتك على ما مدت
إني مدت اليوم كذا » فيقول الزوجة « قد فلت » ولا تفعل هي ما علق جعلها
على فسله ، فقد بر في يمينه

وإن اشترى حريين ، وله ثلاث سوة حلف « لتعتقن كل واحدة
عشرين يوماً من الشهر » اختمرت الكبرى والوصلى عشرة أيام . وأحدته
الصغرى من الكبرى إلى آخر الشهر . واختمرت الكبرى نحو الوصلى بعد
العشرين إلى آخر الشهر . وكذا ركوسن لعتين ثلاثة فرسخ

فإن حلف « ليقسمن بينهن ثلاثين فارصة عشرة بمائة ، وعشرة فارعة ،
وعشرة مصصة ، قب كل مصصة في أخرى » فكل واحدة حصة بمائة وحصة
فارعة .

فإن كان له ثلاثون نحلة : عشر تنحت كل واحدة ثلاث سحلات ، وعشر تنحت كل واحدة سحلتين ، وعشر تنحت كل واحدة سحلة ثم حلف بالطلاق « يقسمها بينهم . لكل واحدة ثلاثون رأساً من غير أن يفرق بين شيء من السحال وأمهاتهن » فإنه يعطى إحداهن العشر التي تنحت كل واحدة سحلتين . ويقسم بين الزوجتين ما بقى بالسوية . لكل واحدة خمس مما نتاجها ثلاث ، وخمس مما نتاجها واحدة .

وإن حلف « لا شربت هذا الماء ، ولا أرقته ، ولا تركيته في الإماء » ولا فعل ذلك غيرك « فإذا طرحت في الإماء نواة فشرب الماء ، ثم حلفته بالشمس : لم يحدث .

وإن حلف « لتقسمن هذا الدهن بصمين ، ولا تستعير كيلاً ولا مبراً » وهو ثمانية أطلال في ظرف . ومعه آخر يسع خمسة وآخر يسع ثلاثة . أحد نظرف الثلاثة مرتين ، وأقناه في طرف الحفة وترك الحفة في طرف الثمانية ، وما بقى في الثلاثي يصبه في الخاسي . ثم ملأ الثلاثي من الثماني وأقناه في الخاسي فيصير فيه أربعة . وفي الثماني أربعة .

وإن ورد للشط أربعة فأكثر ، معهم نساؤهم ، والسفينة لانسع غير اثنين لحلف كل واحد « لا ركبت روحته مع رجل فأكثر إلا وأنا معها » فإنه يصر رجل وامرأته ، ثم يصد زوجها وتعود هي ، فتصر أخرى ، وتصد الأولى إلى زوجها ، وتعود الثانية فتصر زوجها فيصد وتعود امرأته فتصر الثالثة ، وتصد هي إلى زوجها . وتعود الثالثة فيصير زوجها ، فيصد هو وتعود هي ، فتصر الرابعة وتصد الثالثة إلى زوجها . وتعود الرابعة ، فيصر زوجها فيصعدان معاً

وعلى هذه الطريقة يتخلصون ولو كانوا ألفاً

وإن كانوا ثلاثة ، خلف كل واحد « لا قربت بجانب النهر ، وبه رجل إلا وأنا معك » فتصر امرأة ، فتصد إحداهما ، وترجع الأخرى فتأخذ الثالثة وترجع

إلى روحه ، ويرى روحا المرأين فيصعدان إليهما ، ويرى رجل وامرأته فيعبران
فتصعد امرأته . ويرى الرجل مع الرجل فيعبران ، وتبرل المرأة الثالثة فتعبر
المرأين واحدة واحدة ، فيصعدن الثلاث إلى أرواحهن .

قال في الهداية : ولا تصور هذه الطريقة في أكثر من ثلاثة .

فإن قال « فإن ولدت ولدك ذكر ، أو أنثى ، أو حنين أو ميتة ، فأت
طابق » فقلت شين ، ثم تطلق . فقد ولدت ذكراً وأنثى حياً وميتاً

وإن حلف « لا يقر على سارق » وسئل عن قوم ؟ فقال : لا ، وسئل عن
حصمه فسكت ، وعلم به : لم يبحث قدمه في المستوعب ، والرعاتين ، والحدوى .
وقيل : يبحث إن سأله الولي عن قوم هو فيهم ؟ فأهم وسكت يريد التنبيه
عليه إلا أن يريد حقيقة الطاق والتميز .

فإن حلف على روحه في شعبان ثلاث أن يحمله في نهار شهرين متتابعين
فدخل رمضان . فالحيلة : أن يسافر بها .

قدمه في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والرعاتين ، والحدوى الصغير .

واحتاره المصنف ، والعلامة ابن القيم في أعلام الموفين

فإن حدثت : وطن . وكفر بدينار أو نصف دينار . على ما تقدم في باب

الحيص

وتقدم نص الإمام أحمد رحمه الله في ذلك : أنه لا يعمل ، ويطلق

وهو الصواب

فإن حلف بالطلاق أي أحب الفقة ، وأكره الحق ، وأشهد بما لم نره
هين ، ولا أخاف من الله ، ولا من رسوله ، وأنا على مؤمن مع ذلك : لم يقع
الطلاق . فهذا رجل يحب المال والولد قال في سأل (٦٤ : ١٥) إنما أموالكم
وأولادكم فتنة) وكره الموت . وهو حق . ويشهد بالعث والحسد ، ولا يحلف
من الله ولا من رسوله الظلم والجور .

وإن حلف أن امرأته ممتة إليه . فقالت « قد حرمت عليك ، وتزوجت
نفيك ، وأوحشت عليك أن تمتد إلى شفتي وشفة روجي » وسكون على الحق في
جميع ذلك .

فهدم امرأة زوجها أنوما من مملوكه ، ثم تمت اندوك في نخرة ، ومات لأب .
فإن كنت رثه ، وينصع ككاح الصد ، وتقصى العدة ، وتزوج رجل فتعذر إليه :
ابحث لي من المال الذي معك ، فهو لي .

وتقدم ذلك في أواخر باب المحرمات في الكباح
فإن كان له زوجتان : إحداهما في الغرفة ، ولأخرى في الدار . فصعد في
الدرجة . فقالت كل واحدة « إني » حلف « لأصعدت إليك ، ولا رلت إياك .
ولا أقت مقبى ساعتي » فإن التقى في الدار تصعد ، والتقى في الغرفة نزل وله
أن يصعد وينزل إلى أيهما شاء .

وتقدم ذلك في كلام المصنف .

فإن حلف على روحه « لا ألت هذا القميص ، ولا وطنيت إلا فيه » فلبس
ووطنها : لم يمض

وإن حلف « أجمعها على رأس رمح » فقف السقف فادرج منه رأس
الرمح يسيراً ، وجامعها : عليه بر .

وإن حلف « لتخبرته بشئ . رأسه في عذاب ، وأسفله في شراب ، ووسطه في
طعام ، وحوله سلاسل وأغلال ، وحسه في بيت صعر » فهو فنية القمديل .
وإن حلف أنه « يظأ في يوم » ولا يحصل فيه مع قدرته على استعمال الماء ،
ولا معونه صلاة جمعة مع الإمام « فإنه يصلي معه الفجر والظهر والمصر ويظأ
عده ، ويحصل مد عروب الشمس ويصلي معه .

فإن حلف في يوم « إن الله فرض عليّ خمسة عشر ركعة ، وحسبك » فهو
يوم الجمعة

وإن قال « تسعة عشر » فهو يوم عيد إن وحشت صلاته .
 وإن حلف « أنه ما عتمر » كل رطل نصف درهم ، وتساً كل رطل بدرهمين ،
 ويساً كل رطل ثلاثة . فبلغ الثمن عشرين درهماً ، والوزن عشرون رطلاً ،
 ورتباً ظلمر أربعة عشر رطلاً ، والطين حمة ، والزبيب رطل .
 فإن حلف « أنى رأيت رجلاً يصلى إماماً بنفسين وهو صائم » ثم التفت
 عن يمينه ، فمطر إلى قوم متعددين . فحرمت عليه امرأته ، وطل صومه ، وصلاته ،
 ووجبت حله للمؤمنين ، ونقص المسجد « وهو صادق » .

فهذا رجل فزوج بأمرأة قد عاب عنها زوجها ، وشهد المؤمنين بوفاته ، وأنه
 وصى بداره أن تحبس مسجداً ، وكان على طهارة صائماً . فالتفت فرأى روج
 المرأة قد قدم ، والناس يقولون قد حج يوم الصوم ، ودخل يوم العيد ، وهو
 لم يحرم من هلال شوال قد رزى ، ورزى على نومه بحاسة ، أو كان متبهماً فرأى
 الماء فحرمه . فإن امرأة تحرم قدوم الزوج ، وصومه يبطل برؤية هلال شوال .
 وصلاته تنقض برؤية ماء والحاسة . ويحسد الرجلان لكونهما قد شهدا بالزور ،
 ويجب نقص المسجد ، لأن الوصية باطلت ، ولقد ركبها .

فإن حلف على وحته « لا أنصرك إلا وأنت لاسعة عارية حافية راحلة
 راحكة » فحرمه ، وه تطلق . فإنها بحيث تلبس عريانة حافية ركة في سعيته
 فإن الله حلى قال (٧٨ - ١٠٠ وحسب الليل لـ) ، و (١١ : ٤١) قال أركوا فيها
 بسم الله عجزاها ومرساها)

فإن حلف « أنه رأى ثلاثة إحوة لأخوين أحدهم . عبد ، والآخرون مولى ،
 والآخرون « ي » ورتباً . فإن رجلاً تزوج أمة ، فأتى ابنه ، فهو عبد . ثم كوثبت
 فأدت وهي حامل بانه ، فسمي في الفتق فهو مولى ، ثم ولدت بعد الأداء . إن
 فهو عرلى .

وإن حلف « أن خمسة ربوا بأمرأة لزم لأول : القتل . والثاني : الرحم .
 والثالث : الجلد ، والرابع : نصف الجلد ، ولم يلزم الخامس شيء » ورتباً في يمينه .
 فالأول : دمي ، والثاني : محض ، والثالث : بكر . والرابع : عبد ، والخامس : حر .

قوائم

في الخارج من مصابق الأيمان . وما يجوز استعماله حال عقد اليمين .
وما يتخلص به من اللأثم والحش .

إذا أراد نحويف روحته بالطلاق من حرحت من داره . فقال لها « أنت طالق ثلاثة إن حرحت من الدار إلا يدي » ووي حقه : طالق من وثاق أو من العسل القلاني - كالحياطة ، والعزل ، أو التطريز - ونوى بقوله « ثلاثاً » ثلاثة أيام لله بيته .

فإن حرحت لم تطلق فيما بينه وبين الله تعالى رواية واحدة . ولا في الحكم .
على إحدى الروايتين

وأطلقهما في المستوعب ، والحاروي ، والراغبين .

قلت : الصواب وقوع الصلاق . لأن هذا احتمال جيد
وكذلك الحكم إذا بوى بقوله « طالق » الطالق من الإبل . وهي الناقة التي يطلقها الراعي وحدها أول الإبل إلى الرعى ، ويحسب لهما ولا يمنحها إلا عند الوجود . أو نوى بالطالق الناقة التي يحمل عقالها .

وكذا إن بوى « إن خرجت ذلك اليوم » أو « إن خرجت ، وعينها نيب خزاو إريسه » أو غير ذلك . وإن حرحت عريانة ، أو راکية خلا أو حاراً .
أو إن حرحت نبلا أو سهرراً لله بيته .

ومتى خرجت على غير الصفة التي بواها : لم يحش .
وكذا الحكم إذا قال « أنت طالق إن نست » ووي ثوباً دون ثوب .
لله بيته .

وكذا الحكم إن كانت يمينه متاق .
وكذا إن وضع يده على صغيرة شعرها . وقال « أنت طالق » ووي محطمة الصغيرة ، أو وضع يده على شعر عبده ، وقال « أنت حر » ونوى مخاطبة الشعر .

أو « إن حرحت من الدار » أو « إن سرقت مني » أو « إن خنتني في مال »
أو « إن أشتيت مني » أو غير ذلك مما يريد منها منه . فله بئته
وكذا إن أراد طء أن يحلعه طلاق أو عتاق أن لا يعمل ما يحور له فعله
أو أن يعمل ما يحور له فعله ، أو أنه لم يعمل كذا شيء لا يلزمه لإقراره . فحلف
ووي شيئاً مما ذكرنا : لم يبحث .

وكذا إن قال له « قل - روحني » أو كل روحه لي طالق . إن فعلت
كذا ، أو « إن كنت فعلت كذا ، أو إن لم أعمل كذا » قل : ووي روحه
العمياء ، أو اليهودية ، أو كل زوجة له عمية ، أو يهودية ، أو نصرانية ، أو عوراء ،
أو خرساء ، أو حشية ، أو رومية ، أو مكية ، أو مدية ، أو حراسية أو ووي
كل امرأة تروحتها باليمن ، أو بالبصرة ، أو سبورها من المواضع حتى لم يكن له
زوجة على الصفة التي نواها ، وكان له زوجات على غيرها من الصفات : لم يبحث
وكذا حكم العتاق .

وكذلك إن قال « تساو طوائقي » ووي بسائه ساءه ، أو عتاته ، أو حالته
للآية . على ما تقدم أول الباب .

وكذا إن قال « إن كنت فعلت كذا » ووي : إن كنت فعلته باليمن ،
ونحوه من الأماكن التي لم يفعلها فيها : لم يبحث .

فإن أحله مع الطلاق بصدقة جميع ما يملك . فحلف ونوى جنساً من الأموال
ليس في مملكته منه شيء : لم يبحث .

وكذا إن أحله بالمشي إلى بيت الله الحرام الذي بمكة ، فقال « عليه الشيء
إلى بيت الله الحرام الذي بمكة » ووي بقوله « بيت الله » مسجد الجامع ، وبقوله
« الحرام الذي بمكة » الحرم الذي بمكة لحج أو عمرة ، ثم وحله بقوله « يلزمه
تمام حجة وعمرة » الله منه ولا يلزمه شيء .

فإن ابتدأ بحلته بالله تعالى قل له « قل - والله » فالحيلة أن يقول « هو

الله الذي لا إله إلا هو » ويدعم الحاء في الواو حتى لا يفهم محمله ذلك
 فإن قال له المخلف : أأحسبك عما أريد . وقيل أنت « سم » كما ذكرت أما
 فصلاً ووقفت . فقل : أنت « سم » وكتب له نسخة التبيين « لاطلاق والعتاق وامشي
 إلى بيت الله الحرام ، وصدقك جميع ما يملكه » فالحيلة : أن يسوي بقوله « سم »
 بهيمة الأنعام ولا بحث

فإن قال له : التبيين التي أحسبك بها لارمة لله قل « سم » أو قال له : قل
 « لبيان التي تسمى بها لارمة لي » فقل ، ووي باليمين يده فله ستة .
 وكذا إن قال له « أين البيعة لارمة لك » أو قال له : قل « أين البيعة
 لارمة لي » فقل ، ووي بالأيدي التي تيسط عند أخذ الأيدي ، ويصق
 بعضها على بعض . فله نيته .

وكذا إن قال له « واليمين يميني ، والية نيتك » فقل ، ووي يمينه : يده ،
 وماليه : الصفة من اللحم فله ستة

فإن قال له : قل « إن كتب فست كذا فامرأى علي كظهر أمي » .
 فالحيلة : أن ينوي بالظاهر ما يركب من الخيل والبغال والحمير والإبل ، فإذا
 نوى ذلك : يذمه نبي . كذا القاصي في كتب إحصاء الخيل وقال : هذا
 من الخيل ، نسخة

قال وكذلك إن قال له « قل : فأتنا مظاهر من وحي » فالحيلة : أن
 ينوي بقوله « مظاهر » مفعول من طهر الإبل كأنه يقول « طهرتها فطهرت
 أينما أشد طهرًا » قال « واطهر » أيضًا ندى قد لس حريرة بين درعين ،
 ونون بين نوبين . فأى ذلك نوى فله نيته .

فإن قال له : قل « وإلا فقعيدة بيتي التي يحور عديم أمري طاق » أو « هي
 حرام » فقال ، ووي بالأيدي : سيحه تسج كهيئة العينة فله نيته

فإن قال : قل « وإلا فلي على الساكن صدقة » فالحيلة : أن ينوي بقوله
« ماله على الساكن » من دين ، ولا دين عليهم . فلا يلزمه شيء .

فإن قال : قل « وإلا فكل مملوك في حر » فالحيلة : أن ينوي بالمملوك اللدقيق
المقتوت بالزيت والسم .

فإن قال : قل « فكل عبد في حر » فالحيلة : أن ينوي بالحر غير ضد العبد .
وذلك أشياء . فالحر : اسم للحية المذكور . والحر أيضاً : الفصل الخيل والحر
أيضاً من الرمل : الذي ماوطىء .

فإن قال : قل « وإلا فكل حارية في حر » فالحيلة : أن ينوي بالحرارية
السقية . والحرارية أيضاً : العدة التي حرت . فأى ذلك نوى الله منه

وكذلك إن نوى بالحرة الأدب فيها نسي حره . والحرة أيضاً : السحابة
الكثيرة المطر . والحرة أيضاً : الكريمة من النوق . فأى ذلك نوى الله به
وكذلك إن قال : قل « وإلا فسيدي أحرار » فقال ، ونوى بالأحرار :
القبل . فله نيته .

وكذلك إن قال له : قل « وإلا فحواري حرائر » فقال ، ونوى بالحرائر
الأيام . فله نيته . لأن الأيام تسمى حرائر

وكذلك إن قال : قل « كل شيء في مديني صدقة » فقال ، ونوى بمالك
محبة الطريق . فله منه .

وكذا إن قال : قل « جمع ما أملك من عقار ودار وصيغة فهو وقف على
المساكين » فقال ، ونوى بالوقف السور من العاج : فله بية

وكذا إن قال : قل « وإلا فلي الحج » فقال ، ونوى بالحج أخذ الطيب
ما حول الشيعة من الشر : فله نيته .

وكذا إن قال قل « وإلا فأنا محرم بحجة وعمرة » فقال ، ونوى بالحجة القصدة

من الشعر الذي حول الشجرة ، وبوى بالعبرة أن نبي الرجل امرأة في بيت أهلها .
فله نيته لأن ذلك يسمى معتبراً
وكذا إن قل قل « وإلا فعل حجة » تكسر الحاء . وبوى بها شجرة الأدب
فله نيته .

وكذا إن قل : قل « وإلا فلا قبل الله منه صوما ولا صلاة » فقال ، وبوى
بالصوم درق الصوم ، أو النوع من الشعر . وبوى بالصلاة بيت لأهل الكذب
بصلون فيه . فله نيته .

وكذا إن قل : قل « وإلا فما صليت لليهود والنصارى » فقال ، وبوى بقوله
« صليت » أي أخذت بصلى الفرس ، وهو ما اتصل بمخاضته إلى تخذيه ، أو بوى
بصليت : أي شويت شيئاً في النار ، فله نيته

قلت : أو ينوي : « ما » التافهة

وكذا إن قل قل « وإلا فما كافر تكدا وكدا » فقال ، وبوى بالكافر
المستقر المنطلي ، أو الآخر المنطلي ، فله نيته .

قوائم

في الأيمان التي يستحلف بها النساء أزواجهن

إذا استحلفته روحته : أن لا يتزوج عليها ، خلف وبوى شيئاً ، ذكره أولاً .
على نيته .

فإن أرادت إحلافه بطلاق كل امرأة يتزوجها عليها ، أو « إن تزوج عليها
علامة فهي طالق » وقلنا بصح ، على رواية تقدمت .

أو أرادت إحلافه بعتق كل حارية يشتريها عليها . وقت : بصح على رأى .
فإذا قال « كل امرأة أتزوجها عليك ، وكل حارية أشتريها » وبوى جسا
من الأحساس ، أو من ولد عبده ، أو بوى أن يكون صداقها ، أو بمن حارية موعاً
من أنواع ما فيه فثنى تزوج أو شترى بغير الصفة التي موعها : لم يثبت
وكذا بوى « كل روحه أزوجها عليك » أى على طلاقك . أو بوى
بقوله « عليك » أى على نفسك ، أى تكون رقتك صداقها . فله الله فيما بينه
وبين الله تعالى ، ولا يقبل في الحكم لأنه خلاف الظاهر .

ذكره القاضى في كتاب إحلال الخيل .

فإن أحلفته بطلاق كل امرأة بطؤها غيرها ، ولم يكن تزوج غيرها ، فأنى
امرأة تزوجها بعد ذلك ووطئها لا تطلق .

وكذلك إن قال « كل حارية أطؤها حرة » ولم يكن في ملكه حارية . ثم
اشترى حارية ووطئها . فإنها لا تعتق ، سواء قلنا يصح تعليق العتاق والطلاق قبل
الملك أو لا يصح لأن هذه بين في غير ملك ، ولا مضافة إلى ملك ، فلا تعتق .
لأنه لم يقل « كل امرأة أتزوجها فأطؤها » أو « كل حارية أشتريها فأطؤها » .
قال في المستوعب وغيره : وقد ذكرنا أنه لا يختلف المذهب : أنه إذا قال
لأحسية « إن دحس دارى فأت طالق » ثم تزوجها ودحس داره : أنها لا تطلق .
وكذا إن قال لأمة غيره « إن صرنتك فأت حرة » ثم اشتراها وصرنتها :
فإنها لا تعتق .

فما إن كان له وقت للمين روحت أو حوار . وقالت له : قل « كل امرأة
أطؤها غيرك حائق ، أو حرة » وقال ذلك من غير مه ، فأى روحة وطىء غيرها
مهن طلفت . وأى حارية وطئها مهن : عتقت

فمن بوى قوله « كل حارية أطؤها وكل امرأة أطؤها غيرك » رجل . حتى
يطؤها برجله - فله نية . ولا يبحث بمجامع غيرها ، زوجه كانت أو سرية
فإن أرادت امرأة الإشهاد عليه هذه المين التى يحلف بها فى حوار به ، وحاف
أن يرفع إلى الحاكم فلا يصدقه فيما نواه .

فالحيلة : أن يبيع حواريه بمن يشق به ، ويشهد على يمين شهوداً عدولاً
من حيث لا تعلم الزوجة . ثم بعد ذلك يحلف متق كل حارية يطؤها مهن .
فيحلف وانس فى ملكه شئ مهن . ويشهد على وقت المين شهود البيع
ليشهدوا له بالخالفين جميعاً

فإن أشهد غيره وأح اوقتين ، وسبب من الفصل ما تميز كل وقت مهن
عن الآخر . كعه ذلك . ثم حد المين بقابل مشق الجوارى ، أو يعود
ويشترى مهن . ويطؤها ولا يبحث

فإن رافعه إلى الحاكم ، وأقامت البينة بالمين موطنهن أوام هو البينة أنه
يكر وقت المين فى ملكه شئ مهن

فمن قالت له : قل « كل حارية أشترىها وأطؤها فى حرة » فليقل ذلك ،
وينوى به الاستفهام ، ولا بوى به الحلف . فلا يبحث ، ذكر ذلك صاحب
المستوعب ، ومن تاحه

فت . وهذا كله صحيح متفق عليه ، إذا كان الخالف مطوياً على ما تقدم .

وقال فى المستوعب : وجدت بخط شيخنا أبى حكيم ، قال : حكى أن رجلاً
سأل لإسم أحمد بن حبل رضى الله عنه عن رجل حلف أن لا يعطى فى رمضان
فقال له : اذهب إلى شرس الوليد وسأله . ثم اتنى فأخبرنى فذهب وسأله ؟

فقال له شر : إذا أظطر أهلك فأقمدهم ولا تعطر . فإذا كان البحر فكل .
واحتج بقول النبي صلى الله عليه وسلم « هلموا إلى العدا المارك » فاستحسنه
الإمام أحمد رحمه الله . انتهى .

وهذا ذكرناه من هذه المسألة كعدة والله أعلم بالصواب .

باب الشك في الطلاق

فوائد

إمدها . قوله (إذا شك . هل طلق أم لا ؟ لم تطلق) .

لا راع الكل قال المصنف ، ومن تامة الورع الدرام الطلاق .

فإن كان مشكوك فيه رجعياً : راجع امرأته إن كانت مدخولاً بها ، وإلا حدد نكاحها إن كانت غير مدخول بها ، أو قد انقضت عدتها .

وإن شك في طلاق ثلاث : طلقها واحدة ، وتركها حتى تنقضي عدتها فيحور نصيره نكاحاً .

وأما إذا طلقها : فيقين نكاحه باق ، فلا تحمل لعيره . انتهى .

الثانية : لو شك في شرط الطلاق : أنه لازم مطلقاً . على الصحيح من المذهب .

وقيل : بأنه مع شرط عدى نحو « لقد فصلت كذا » أو « إن لم أفعله اليوم » فصح وشك في فعله

وأفتى الشيخ تقي الدين رحمه الله - فيمن حلف ليعمل شيئاً ثم لم يسه - : أنه لا يبحث لأنه عاجز عن العمل

الثالثة : لو أوقع روحته كلمة وجهها ، وشك : هل هي طلاق ، أو ظهار ؟
ف قيل : بفرع بينهما

قال في القصور : لأن الفرعة تخرج المصلحة فيخرج أحد للعطين .

وقيل : لمؤ قدمه في القصور ، كي يحد في ثوب لا يدري من أهدى هو ؟ وأطلقها في القروع .

قال في القروع : ويتوجه مثله : من حلف يمينا . ثم حلفها .

بؤيد أنه لمو : قول الإمام أحمد رحمه الله - لما سأله رجل حلف يمين : لا أدرى أى شئ . هي ؟ - قال : ليت أمك إذا درست دريت أما .

وقدme في القاعدة الستين بعد المائة فقال والمصوص لا يلزمه شئ .

قال في رواية ابن منصور - في رجل حلف يمين لا يدرى ما هي : طلاق

أو غيره ؟ - قال : لا يجب عليه الطلاق حتى يعلم أو يسيق .

وتوقف في رواية أخرى .

وفي المسألة قولان آخران

أحمد هما : تدفع ، فما خرج ، ففرعة لزمه - قال : وهو بعيد .

والثاني : يلزمه كفارة كل يمين شك فيها وحملها . ذكرها ابن عقيل في الفروع

ودكر القاسمي في بعض تصانيقه : أنه سئل في هذه المسألة ، فتوقف فيها ،

ثم طر ، فإذا قياس المذهب : أنه يفرع بين الأيمان كلها : الطلاق ، والثاني ،

والطاهر ، واليمين بالله تعالى فأى يمين وقعت عليه القرعة وهي المحرور عيم ،

قال : ثم وجدت عن الإمام أحمد رحمه الله ما يقتضى . أنه لا يلزمه حكم هذه

اليمين ودكر رواية ابن منصور انتهى

قلت : فالمذهب لمصوص : أنه لا يلزمه شئ .

قال في الفروع : وحكى عن ابن عقيل أنه ذكر رواية . أنه يلزمه كفارة

يمين ورواية . أنه لمو

بؤيد كفارة اليمين : الرواية التي في قوله « أنت على كناية والدم » ولاية

كما تقدم . لأنه لفظ محض . فتبت اليقين

قوله « وَإِنْ شَكَّ فِي عَدَدِ الطَّلَاقِ : تَنَى عَلَى الْيَمِينِ » .

هذا المذهب بلا ريب . نص عليه . وعنه الأصحاب . خلاف الحرفي قاله

الزركشي .

قال المصنف ، والشارح : وطهر قول أصحابنا : أنه إذا رجعها حلت له .

قال في القواعد : تصح الرجعة عند أكثر أصحابنا .

وحرم به في الوخير ، وغيره . وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال الخرق : إذا طلق ، ولم يد . أو حدة طلق ، أم ثلاثاً ؟ لا يحمل له وطؤها

حتى يتيقن . لشكه في حله بعد حرمة ، فتباح الرجعة . ولم يصح إبطاء فتجب

بفتقها . وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

قال زر كنش . ولصنف هذا القول : استفت إليه القاضي في تعيقه . وحمل

كلامه على الاستصحاب . انتهى

قال في القاعدة الثامنة والستين ، في معنى كلام الخرق : لأنه قد يقر سبب

التحريم وهو الطلاق فإنه إن كان ثلاثاً : فقد حصل به التحريم بدون روج

وإضافة وإن كان واحدة : فقد حصل به التحريم بعد البيونة بدون عقد جديد ،

فالحصة في العدة . لا يحصل به الحس إلا على هذا التدبير فقط فلا يرسل الشك

مطلقاً ، فلا يصح لأن يتيقن سبب وجود التحريم ، مع الشك في وجود هذا

المانع منه ، يقوم مقام تحقق وجود الحكم مع الشك ووجود المانع يستصحب حكم

السبب ، كما يعمل بالحكم ويلقى المانع المنكوث فيه ، كما يلقى مع تيقن وجود حكمه .

قال : وقد استشكل كثير من الأصحاب كلام الخرق في تعاقبه بأنه يتيقن

التحريم وشك في التحليل . فصور أنه قول شريح الرجعة وليس للأمام ،

لما ذكرنا . انتهى .

قوله : وَكَذَلِكَ قَالَ - يعني الخرق - فِيمَنْ خَلَفَ بِالطَّلَاقِ لَا يَأْكُلُ

تَمْرَةً ، فَوَقَعَتْ فِي تَمْرٍ فَأَكَلَ مِنْهُ وَاحِدَةً : مُنْعٌ مِنْ وَطْءِ امْرَأَتِهِ

حَتَّى يَتَيَقَّنَ أَنَّهَا لَيْسَتْ الَّتِي وَقَعَتْ الِيسِيرُ عَلَيْهَا . وَلَا يَتَحَقَّقُ حِنْثُهُ حَتَّى

يَأْكُلَ التَّمْرَ كُلَّهُ .

وتدعه على ذلك ان البنا

وقال أبو الخطاب : هي باقية على أصل إذا لم تتحقق أنه أكلها . وهو طاهر
كلام كثير من الأصحاب .

ومح الخلاف : إذا شك ، هل أكلت أم لا ؟ أم أن تحقق أنه أكلها :
فيه بحث وإن تحقق عدم أكله : لم يثبت ، فولا واحداً فيهما .

قائمة لوعلق الطلاق على عدم شيء ، وشك في وجوده : فهل يقع الطلاق ؟
على وجهين .

أمرهما : لا يقع . وهو المذهب عند صاحب المحرر لأن الأصل بقاء النكاح
وعدم وقوع الطلاق .

والثاني : يقع .

ونقل منها عن الإمام أحمد رحمه الله ، ما يسن عنه .

وحزم به ابن أبي موسى ، والشيخار ، والساري . ورجحه ابن عثيم
في موهبه

قوله (وَإِنْ قَالَ لَامْرَأَتِي : إِحْدَاكَ طَالِقٌ ، يَتَوَّى وَاحِدَةً مُعَيَّنَةً
مُطَلِّقَةً وَحْدَهَا) بلا خلاف (وَإِنْ لَمْ يَتَوَّى أَخْرَجَتْ الْمُطَلَّقةَ
بِالْقُرْعَةِ) .

على الصحيح من المذهب نص عليه في روية جمعة

قال في القواعد الأصولية : هذا المذهب .

قال الزركشي هذا الأشهر عن الإمام أحمد رحمه الله وعنده عامة الأصحاب .

حتى إن القاسمي في تعليقه ، وأبو محمد ، وجمعة : لا بد من حلف . انتهى .

وحرم به في الوجيز ، والمغني ، والشرح ، وشرح ابن منجد .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايش ، والحاوي الصغير ، والفروع والقواعد
العقبة وهو من معرقات المذهب

وعنه : نصيبها الزوج . وذكر هذه الرواية ابن عقيل في المفردات وغيرها ، في
العتق أيضاً . وتوقف الإمام أحمد رحمه الله مرة فيها في رواية أبي الخارث

فوائد

الأولى : لا يجوز له أن يوطأ أحدهما قبل القرعة أو التمين على الرواية الأخرى
وليس الوطأ تعبيراً لغيرها على الصحيح من المذهب . احتاره القاصي . وقطع به
في الفروع ، ومنظم المفردات ، وغيرها

وقال في الرعية : يحتدل وجهين . وأطلقهما في القواعد الأصولية
ودكر في الترعيب وجهها : أن العتق كذلك . كما ذكره القاصي

الثانية : لا يقع الطلاق بالتمين ، بل تسب وقوعه به على الصحيح من
المذهب . نص عليه . وقيل : بلى .

الثالثة : لو مات أقرع وارثه بينهما ، لم وقعت عليها القرعة بالطلاق لحكمها
في الميراث . حكم ما لو عيها بالتطبيق عهها . قاله الشارح
قال في الفروع : وإن مات أقرع وارثه .

وقال في الرعية : وإن مات مورثه كفو في ذلك
وقيل : نفع الأمر حتى يصطحبوا .

قال في القاعدة الستين سد المنة : تخرج المطلقة بالقرعة وتوث الوافي ، كما
نص عليه الإمام أحمد رحمه الله .

قال وركشي : نص الإمام أحمد رحمه الله في رواية الجماعة على أن الورثة
يقرعون بينهم .

والنصف يوافق على القرعة بعد الموت ، وإن لم يقل بها في المنية .

الرابعة إذا مات إحداهما ، ثم مات هو قبل اليمين فكذلك قدمه في
الرعاية الكبرى .

وهو ظاهر ما حزم به في الرعاية الصغرى ، والحاوى .
والإقراع إذا ماتت واحدة : من مفردات المذهب .
وقيل : هل للورثة البيان مطلقاً ؟ على وجهين .
وإن صح بينهم فبينوا الميتة : قبل قولهم . وإن عينوا الحية : حلفوا أنهم
لا يطعنون طلاق الميتة .

الخامسة : إذا مات المرأى ، أو إحداهما : عين المطلق لأهل الإرث فإن
كان بوى المعلقة : حلف للورثة الأخرى : أنه لم يموها ، وورثها ، أو الحية ، ولم
يرث الميتة .

وإن كان ماوى إحداهما : أفرغ على الصحيح ، أو يمين على رواية لأخرى .
فإن عين الحية للطلاق : صح وحلف للورثة الميتة : أنه لم يطلقها ، وورثها .
وإن عينها للطلاق : لم يرثها ، وحلف للحية
وعنه : يستتر لها ما إذا ماتا حتى يقيين الحال .

السادسة : لو قال لزوجتي ، أو أمتي : إحدكما طالق أو حرة عدأ ، فمات
إحداهما قبل الد : طلقت ، وعنتت البقية على الصحيح من المذهب .
قدمه في المحرم ، والراعيين ، والحاوى الصغير ، والنظم
وقيل : لا تطلق ولا تمنق إلا بقرعة نصيبها كوتها .

وحرم به ابن عدوس في تكرره في مسألة الزوجتين . وأطلقهما في الفروع .
قوله (وَإِنْ صَلَّقَ وَاحِدَةً بِعَيْنِهَا وَنَسَبَهَا فَكَذَلِكَ عِنْدَ أَصْحَابِنَا)
يعنى : أن النسبة تخرج بالقرعة . وهذا للمذهب . نقله جماعة عن الإمام أحمد
رحمه الله واحتاره حميد الأنصاري وحرم به في الوجيز ، وغيره .

قال في القواعد : هذا المشهور . وهو المذهب .
 قال الزركشي : هذا منصوص الإمام أحمد رحمه الله . وعنه عامة لأصحاب :
 الحرق ، والقاضي ، وأصحابه ، وغيرهم .
 وقال المصنف هنا : والصحيح أن القرعة لا تدخل فيها ، ويحرم أن عليه
 جميعاً ، كما لو اشتبهت أخته بأخيه .
 وهو روية عن الإمام أحمد رحمه الله . واختارها المصنف . وإليه ميل الشارح
 وأطلقهما في القروع .
 وعلى المذهب يحل له وطء الباقي من نسائه ، على الصحيح من المذهب .
 وهو ظاهر كلام المصنف هنا .
 قال في الله عدة الدوسة بعد المائة . ويحل له وطء الزواني على المذهب
 الصحيح المشهور .

من اختير المصنف يحب عليه يقتضيه وكذا على المذهب قبل القرعة
 قوله (وَإِنْ تَبَيَّنَ أَنَّ الْمُطَهَّنةَ غَيْرُ الَّتِي خَرَجَتْ عَنْهَا الْقُرْعَةُ
 رُدَّتْ إِلَيْهِ فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِ ، إِذَا أَنْ تَكُونَ قَدْ تَرَوُجَتْ ، أَوْ
 تَكُونَ) أي القرعة (مُحْكَمٌ حَاكِمٌ) .

وهذا مذهب جميعهم . وعنه جمهور الأصحاب . ومن عليه وحرمه في
 الواهر ، وغيره . وقدمه في المعنى ، ونحرر ، والشرح ، والدموع .
 وقال أبو بكر ، وابن حامد : تطلق المرأة .
 وقدمه في لرعايتين ، والحاوي الصغير . وأطلقهما الزركشي .

وظاهر كلام من روين أنها ترد إليه مطلقاً . فإنه قال : إن ذكر المطلق أن
 المعية غير التي وقعت عسب القرعة : ضنفت ورجعت إليه التي وقعت عسب القرعة .
 قوله (وَإِنْ طَارَ طَائِرٌ فَقَالَ : إِنْ كَانَ هَذَا غُرَابًا فَقُلَانَةُ طَالِقٌ ،

وإن لم يكن عراً فملائة طالق ، ولم يتعلم خالته فهي كالتنسية .

يعنى : فى الخلاف والمذهب . وهو صحيح . وقال الأصحاب .

فائدة لو قال : إن كان عراً طامراً طالق ، وقال آخر : إن لم يكن عراً طامراً طالق ، ولم يبدله : لم تطلق . ويحرم عليهما الوطء ، إلا مع اعتقاد أحدهما خطأ الآخر ، فى أصح الوجهين فيها .

قل ابن القاسم : فليتقيا الشبهة : قاله فى القروع .

قال فى القواعد : فيها وجهان .

أمرهما : أى كل واحد منهما على غير سكاحه ، ولا يحكم عليه بالطلاق .
لأنه متبع لحل روحته ، شك فى تحريرها ، وهذا حيار القاصى ، وأى لخطاب
وكثير من المتأخرين .

وقال فى المحرر ، والراعى ، والحاوى الصغير ، والقواعد ، وغيرهم : إن اعتقد
أحدهما خطأ الآخر : فهو لوط . وإن شك ولم يدرك : كفت حينما عند القاصى .
وقيل : وربما عند ابن عقيل .

وقال فى المستع : إمساكه عن تصرفه فى العبد كوطئه ، ولا حد .
وأحد أبو الدج فى الإيضاح ، وسحقيل ، والحاوى ، وابنه فى التبصرة
والشيخ تقي الدين رحمه الله وقوع الطلاق .

وحرمه فى الزوجة فيفرع

ودكره القاصى المصوب وقال أيضاً : هو قياس المذهب .

قال فى القاعدة الرابعة عشر : ودكر بعض الأصحاب احتمالاً يفتى وقوع
الطلاق بهما

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله هو طهر كلام الإمام أحمد رحمه الله ،
ودكره

قال في المروء : وتوجه مثله في يعتق بمعنى في المسألة لآنية بعد ذلك .
 قوله (وَإِنْ قَالَ : إِنْ كَانَ غُرَابًا فَمِلَانَةُ طَالِقٌ ، وَإِنْ كَانَ حَمَامًا
 فَمِلَانَةُ طَالِقٌ : لَمْ تَطْلُقْ وَاحِدَةً مِنْهُمَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ) .
 لا أعلم فيه خلافاً

قلت : لو قيل : إن هذه المسألة تنتمي على كلام الحرق في مسألة الشك
 في عدد الطلاق وأكل التمرة . لما كان بعيداً
 قوله (وَإِنْ قَالَ : إِنْ كَانَ غُرَابًا فَمِلَانَةُ طَالِقٌ ، وَإِنْ كَانَ حَمَامًا
 فَمِلَانَةُ طَالِقٌ : لَمْ تَطْلُقْ وَاحِدَةً مِنْهُمَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ) .
 قال في القواعد : فالمشهور أنه لا يعتق واحد من الصبيان . فدل على
 خلاف . والطاهر : أن القول الآخر هو القول بالقرعة .

وقال في القاعدة الرابعة عشر : لو كانتا أمتين فبيعهما الوحيان
 بقياس المصوص هـ . أن يكف كل واحد عن وطء أمته حتى ينفق
 قوله (فَإِنْ اشْتَرَى أَحَدُهُمَا عَبْدَ الْآخَرِ أَقْرِعَ يَتَنَبَّهٌ) .
 هذا المذهب . اختاره أبو الخطاب ، والنصف ، والشارح
 قال في القاعدة الأخيرة : وهذا أصح . وقاله في الرابعة عشر . وقدمه في السلم .
 وقال القاضي : يعتق الذي اشتراه مطلقاً .
 وحرم به في الوجير . وقدمه في الخلاصة ، والراغبين ، وخوى الصغير .
 ذكرناه في باب الولاء ، والنهاية ، وإدراك الماية ، وغيرهم
 وأطلقهما في المستوعب ، وغيره .

وقيل : يعتق الذي اشتراه إن كانا تسكاداً قبل ذلك .
 قال في المحرر ، وقيل : إنما يعتق إذا تسكادا . وإلا يعتق أحدهما بالقرعة
 وهو الأصح . ونعمه في بحر مد العينة وأطلقهما في المروء .

وذكر هذه وظايفهم في الطلاق ، في آخر كتاب المق
على قول القاضي ولاؤه موقوف حتى تصادقا على أمر يتفقان عليه
وعلى اذهب : إن وقعت الحرة على المشتري فكذلك . وإن وقعت على
هدهه ولاؤه له .

قال في القواعد : ويتوجه أن يقال : يفرع بينهما . فمن قرع قالولا . له . كما
تقدم مثل ذلك في الولد الذي يدعيه أبوان وأولى .

قائمة : لو كان عبد مشترك بين مومنين ، فقل أحدهما « إن كان عراة
فمعي حر » وقال الآخر « إن لم يكن عراة فمعي حر » عنق على أحدهما .
فيميز بالقرعة . والولاء له .

قوله « وَإِنْ قَالَ لِامْرَأَتِي وَأُجْنَبِيَّةٍ : إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ ، أَوْ قَالَ :
سَلَمَى طَالِقٌ ، وَأَنْتُمْ امْرَأَتِي سَلَمَى : طَلَّقْتَ امْرَأَتَهُ . فَإِنْ أَرَادَ الْأُجْنَبِيَّةُ
لَمْ تَطْلُقْ امْرَأَتَهُ . وَإِنْ ادَّعَى ذَلِكَ : دُيِّنَ وَهَنْ يُقْتَلُ فِي الْحَكْمِ ؟
يُخْرِجُ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . »

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب
وهما وجهان فخران في المذهب ، والمستوعب .
إبراهيم : لا يقبل في الحكم إلا قرعة . وهو المذهب نص عليه .
وحرم به الوجير ، وغيره . وقدمه في الحرر ، والعلم ، والراغبين ، والهارى
الصغير ، والمروع .

قال الإمام أحمد رحمه الله - في رجل تزوج امرأة فقال لحده « انتك
طالق » وقال « أردت انتك الأخرى التي لست تزوجني » فلا يقبل منه .
وقيل أبو داود - من له امرأتان اسمهما واحد ماتت إحدهما فقال « فلامنة
صادق . يوى لمينة » - فقال : لمينة بطلق ؟

كأن الإمام أحمد رحمه الله أراد أنه لا يصدق حكماً
والرواية الثانية: بقل مطلقاً وهو يخرج في المحرر، وقول في الرعاية
الصغرى

وفي الانتصار خلاف في قوله لما وأرجل «إحداها طالق» هل يقع ملاحظة؟
قوله «وإن ماذى امرأتك» فأجابته امرأة له أخرى، فقال: أنت
طالق، بطلنها المأداة: طلقنا .

في إحدى الروايتين واحترها ابن حنبل قاله الشارح
والأخرى - تطلق التي ماذا فقط - نقله مهدي وهو اندسب .
قال أبو بكر: لا يحتج بكلام الإمام أحمد رحمه الله . أنها لا تطلق غير
المأداة

وهو ظاهر ما حرمه في الوحي وقدمه في المحرر، والفروع .
قال في القواعد السادسة والعشرون بعد المائة: هذا اختيار الأكثرين :
أبي بكر، وابن حنبل، والقاضي

وأطلقهما في الرعايتين، والحاوي الصغير
قال في القواعد: ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله - في رواية أحمد بن
الحسين - أنها تطلق جميعاً، ظاهر أو مطلقاً .

ورغم صاحب المحرر: أن الحجة إنما تطلق ظاهراً .
قوله «وإن قال - علمت أنها غيرها - وأردت طلاق المأداة :
طلقنا معاً، وإن قال - أردت طلاق الثانية : طلقنا وحدها .
ملاحظة خلاف أعينه .

نعم - ظاهر قوله «وإن لقي أجنبية فصفا امرأتك» ، فقال : يوفاة
أنت طالق، طلقنا امرأتك .

أنه إذا لم يسمها ، بل قال « أنت طالق » أسهل لا تطلق . وهو أحد الوجهين .
والصحيح من المذهب : أسهل لا تطلق ، سواء سمها أو لا .
وهو ظاهر ما حرم به في الحر ، والرعاية الصغرى ، والحدوى الصغير . وقدمه
في العروء .

قائمة : لو أتى امرأته ، قطبها أحشية - عكس مائة المصنف - فقال « أنت
طالق » في وقوع الطلاق ، وإتان .

وأطلقهما في الحر ، والعلم ، والرعي ، والحدوى الصغير ، والعروء ،
والقواعد العقبية ، ولأصوابة . وهما أصل هذه المسائل وغيرها . وخطها أبو بكر
على أن المبرح هل يرجع إلى بنة أم لا ؟
قال القاضي : إنه قد عد على الخلاف في صورة الحول بأهلية الحول . ولا يطرد
مع العلم .

إمضاءهما : لا يقع . قال ابن عقيل وغيره : السمل على أنه لا يقع .
بحرم به في الوحر . واحتاره أبو بكر . وهو ظاهر ما قدمه في الشرح ،
والمنق . وصححه في تصحيح الحر .

والرواية الثانية : يقع . جزم به في تذكرة ابن عقيل ، والسنن .
قال في تذكرة ابن عدوس [دس] ولم يفعل حكماً . وكذا حكم الشق
على الصحيح من المذهب . حرم به في الحر ، والرعي ، والحدوى ، وغيرهم .
وقدمه في منى ، والشرح ، والعروء ، وغيرهم .
وقيل لا يقع . وهو احتمال في المنق ، والشرح .
قال الإمام أحمد رحمه الله - فيمن قال « يا سلام أنت » - منق الذي يراه .
وقال في المسحب : لو نسي أن له عبداً وروحه ، وسأل له

باب الراجعة

قوله (إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ نَعَذُّ حَوْلَهَا أَقْلَ مِنْ ثَلَاثٍ ، أَوْ الْعَبْدُ وَاحِدَةً ، بِغَيْرِ عَوَضٍ فَلَهُ رَجْعَتُهَا مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ)
رُصِيتْ أَوْ كَرِهَتْ هَذَا الْمَذْهَبُ وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ .

وقال الشَّح في الدين رحمه الله : لا يَنْكُحُ مِنَ الرَّجْعَةِ ، إِلَّا مَنْ أُرِدَ إِصْلَاحُهَا وَأَمْسَكَ بِمَعْرُوفٍ . فهو طَلَقٌ دَائِمٌ فِي تَحْرِيمِهِ الرُّوَايَاتُ
وقال : القرآن يدل على أنه لا يملكه ، وأنه لو أَوْقَعَهُ لَمْ يَنْفَعِ ، كما لو طلق البنت .
ومن قال : إن الشارع ملك الإنسان ما حرم عليه . فقد تناقض .
نعم ظاهر قوله « نَعَذُّ حَوْلَهَا » أنه لو حَلَّهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا يَمْلِكُ عَلَيْهَا
الرَّجْعَةَ لِأَنَّ الْخُلْعَ عَمَلُ الدَّخُولِ وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ وَعَلَيْهِ أَهْلُ
الْأَصْحَابِ وَنَحْوُهُ عَلَيْهِ

وَحَرَّمَ بِهِ فِي الْهَدَايَةِ ، وَالْمَذْهَبُ ، وَسَبَّوْكَ الْقَهْبُ .
وقد مر في الرعايتين ، والفروع .

وقال أبو بكر : لا رجعة بخوة من غير دخول . وأطلقهما في الخلاصة .
وأما : الصحيح من المذهب . أن ولي المحض يملك عليه الرجعة .
وقيل لا يملكها

قوله (وَالْأَلْفَاظُ الرَّجْعِيَّةُ : رَاجَعْتُ امْرَأَتِي ، أَوْ رَجَعْتُهَا ، أَوْ ارْتَجَعْتُهَا
أَوْ رَدَدْتُهَا ، أَوْ أَمْسَكْتُهَا) .

الصحيح من المذهب أن هذه الألفاظ المحضة ونحوها صريح في الرجعة .
وعليه الأصحاب .

ولو زاد بعد هذه الألفاظ « للمعة » أو « الإهانة » ولأية . وجزم به في
الوجيز وغيره

وقدومه في المعنى ، والشرح ، والفروع وغيرهم
وقيل : الصريح من ذلك : لفظ « الرحمة » وهو تحريك للمصنف ، واحتمال
في الرعية .

قوله « فَإِنْ قَالَ : نَكَحَّتْهَا ، أَوْ تَزَوَّجَتْهَا ، فَقُلْ وَحْمِي » .

عند الأكثر . وهما روايتان في الإيضاح .

وأصنافها في المعنى ، والحرر ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والزمدة ،
والمذهب الأحمد ، والسنة ، والمنهج ، والإيضاح ، والحدوى الصغير ، والفروع ،
وغيرهم .

أمرهما : لا تحصل الرحمة بذلك صححه في التصحيح ، وتصحيح الحرر ،
والطلافة .

وحرر به في الوجيز . وقدمه في الهدية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ،
والمستوعب ، وغيرهم .

واحتاره القاصي . قاله في المسبح

والوجه الثاني : تحصل رحمة بذلك أوماً إليه الإمام أحمد رحمه الله . قاله
في المعنى ، والشرح . واحتاره [القاصي و] ابن حامد
وقال في النور ، والتنصرة ، والمعنى ، والشرح : تحصل الرحمة بذلك مع بية .
واحتاره ابن عديس في تذكرته .

قال في المنور : فكحمتها وتزوجتها كناية .

وقال في الترميز : هل تحصل الرحمة بكناية ، نحو « أعدتك » أو
« استدمتلك ؟ » فيه وجهان .

قال في الرعايتين : سوى في قوله « أعدتك » أو « استدمتلك » فقط .

وقال في القعدة التاسعة والثلاثين : إن اشترطنا لإشهاد في الرحمة : لم تصح
رجعتها بالكناية ، وإلا فوجهان .

وأطلق صاحب الترمذ وغيره الوحيين والأولى ما ذكرنا انتهى

قوله (وهل من شرطها الإشهاد؟ على روايتين).

وأصحبهما في الهداية، والذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والمحرر،
والفروع، والذهب الأحمد.

ويأتي قريباً الخلاف في محل هاتين الروايتين

إمامهما لا يشترط وهو المذهب نص عليه في رواية ابن منصور، وعليه
جماهير الأصحاب منهم أبو بكر، والقمي وأحمد، منهم الشرف، وأبو الخطاب
وابن عقيل، والشيرازي، والمصنف، والشارح، وابن جدوس في تذكرته،
وعبره وصححه في التصحيح وحرمه في الوجيز وغيره.

وقدمه في العلم، وروايتين، والحدوي الصغير، وإدراك العبد، وتحرير
العبد، وغيره.

والثانية: يشترط ونص عليها في رواية منها، وعبرت إلى اختيار الحرفي،
وأبي إسحاق بن شاذان، وفيه وقدمه ابن رزين في شرحه.

فعلى هذه الرواية: إن أشهد وأوصى الشهود بكتابتها: فالرحمة طلبة نص
عليه.

ورأى «إذا ارتحم في عدتها وأشهد على رحنها من حيث لا علم» في كلام
المصنف.

قوله (والرَّجْعِيَّةُ رَوْحَةٌ، يَلْتَحِقُهَا الطَّلَاقُ وَالظُّهَارُ وَالْإِبْلَاءُ).

وكذا العلم وهذا مذهب وعليه الأصحاب.

وعنه لا يصح الإبلاء منه.

فعلى المذهب: أنه إذا مدة من حين التمس على الصحيح من مذهب وعليه
جماهير الأصحاب.

وأحد المصنف من قول الحرق تحريم الرجعية : أن إبداء المنة لا يكون إلا من حين الرحمة .

قال الزركشي بحسب . هذا على قول أبي محمد : إذا كان المانع من حبتها لم يحسب عليه عدته . أما على قول غيره فالاحتساب : فلا يتمشى .
تعب : ظاهر قوله « والرجعية راحة » أن لها القسم وهو طاهر كلام أكثر الأصحاب .

ومصرح المصنف في المعنى : أنه لا قسم لها . ذكره في الحصة عند قول الحرق « وإذا أخذ الولد من الأب . إذا تزوجت ثم طلفت »
قوله (وَيُأَخَّرُ لِرُؤُوسِهَا وَسَوْفُهَا وَخَلْقِهَا وَاسْتَفْرَافِهَا . وَلَهَا أَنْ تَنْشَرَفَ لَهُ وَتُزَيَّنَ)

وهذا مذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

قال القاضي : هذا ظاهر المذهب .

قال في إدراك العادة : هذا أظهر . واحتاره من عبدوس في ذكره .

قال في المذهب ، ومسبوث المذهب : قد أصبح إروايتين . وصححه في الهداية ، والمستوعب أصح .

قال الزركشي : والمذهب المشهور بخصوص حلها . وندبه عامة الأصحاب وقدمه في . عاتين ، والنظم ، وغيرهم .

وعنه : است مسحة حتى يراحمها بالقول . وهو طاهر كلام الحرق ، وأطلقها في القواعد الفقهية .

فعلى هذا : هل من شرطها الإشهاد ؟ على الرويتين المتقدمتين .

وسمى على هذه الرواية في مذهب ، ومسبوث للمذهب . والحرق ، وعاتين ، والنظم ، والحدوي الصغير ، والقروع ، وغيرهم .

قال الزركشي : وهو واضح .

أما إن قلنا تحصل الرحمة بالوطء : فكلام المخد يقتضى أنه لا يشترط الإشهاد .
رواية واحدة .

قال الزركشى : وعامة الأصحاب يطلقون اختلاف وهو ظاهر كلام القاضى
فى السلق

قلت : وهو ظاهر كلام المصنف هنا .
وأثر الشيخ نفى الدين رحمه الله بإعلان الرحمة ، والتسريح والإشهاد ،
كالسكاح والطلع عنده . لا على ابتداء الفرقة .

قوله (وَتَحْصُلُ الرَّحْمَةُ بِوَسْطِهَا . نَوَى الرَّحْمَةُ بِهِ أَوْ لَمْ يَنْوِ)
هذا المذهب مطلقاً . عليه جماهير الأصحاب . منهم من حرمه ، والله صلى ،
وأما

قال فى المذهب ، ونحوه بالصية . تحصل الرحمة بوطئها وحرمه فى العمدة
الوجهر ، وغيرها

قال فى السكاي : هذا ظاهر المذهب .
وقد مر فى معنى ، والمخر ، والشرح ، والنظم ، وأرعائس ، والحدوى ،
والندوة

وعنه : لا تحصل الرحمة بذلك إلا مع بية الرحمة . نقله من مصور .
هل ن أن موسى إذ نوى بوطئه الرحمة كانت رحمة واحده الشرح نفى
الدين رحمه الله

وقيل : لا يحصل الرحمة بوطئها مطلقاً وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله
وهو ظاهر كلام الحرقى .

نصير : قال الزركشى : واعلم أن الأصحاب يختلفون فى حصول الرحمة بالوطء
هل هو متى على القول محل الرحمة أم مطلق ؟ على طريقتين .

إهدأهما - وهي طريقة لأكثر من ، منهم القاصي في روايتين ، والجمع ،
وحدة - عدم الباء .

والطريقة الثانية - وهو مقتضى كلام أبي الدكات . ويحتمل كلام القاصي في
الحقيق - الباء .

فلن قلب الرحمة مساحة : حصلت الرحمة بالوطء . وإن قلنا غير مباحة : لم
تحصل . وهي طريقة أبي الخطاب في الهداية . فإنه قال : كل خلاف مبني على حل
الوطء وعدمه

وقال في القاعدة انطاسة والمجدين : وهل تحصل الرحمة بوطئها ؟ على روايتين
مأخوذتهما - عند أبي الخطاب - الخلاف في وطئها . هل هو مباح أو محرم ؟
والصحيح : تناوؤه على اعتبار لإنشاء الرحمة وعدمه . وهو البناء المنصوص
من الإمام أحمد رحمه الله . ولا عبرة بحل الوطء ولا عدمه . فلو وطئ في الحيض
وعيره كان رجعة . انتهى .

على القول بالرجعة : لا تحصل بوطئها ، وإن وطئها غير مباح . يجرم المصنف
أن لها المهر إذا أكرهها على الوطء إن لم يرعها بعده . وهو أحد الوجوه .
وقيل : يجب المهر ، سواء أرتعها أو لم يرتعها . وهو ظاهر ما جزم به في
الهداية ، والغلاصة . وقدمه في المستوعب

قال في البلغة ، والردية : وهو ضعيف . انتهى .
والصحيح من المذهب : أنه لا يلزم مهر إذا أكرهها على الوطء ، سواء
أرتعها أو لم يرتعها ، وسواء قلنا : تحصل الرحمة بوطئها أو لا تحصل . احتاره
الشارح ، والقاصي في الجمع ، والتعليق ، والشريف في خلافه . وصححه في الرعاية
الصغرى . وفيه ميل للمصنف .

وقدمه في الردية الكبرى ، والزبدة ، والفروع . وأطله الزركشي ،
وأطلق في الحرر ، والعلم في وجوب المهر على المكروه رحمن .

قوله (وَلَا تَحْصُلُ بِمُبَاشَرَتِهَا وَلِظَرْبِ إِلَى فَرْجِهَا وَانْخِلَوةً بِهَا لِشَهْوَةٍ
نَصَّ عَلَيْهِ) .

في رواية ابن القاسم في المباشرة والظفر
بشيء إذا قلنا : تحصل بالوطء ، لا تحصل بالرجعة بذلك .
أما مباشرتها والظفر إلى وجوه . فلا حصل الرجعة أحدهما على الصحيح
من المذهب . جزم به في الوجيز ، وغيره
قال الركني عنه الأصحاب وقدمه في المحرر ، والعم ، والراعيين ،
والخاوي الصغير ، والنعوى ، وغيرهم

وحججه أن حامدا على وجهين من تحريم المصاهرة بذلك
قال الله في . يخرج . ذواتها تحصل
وحججه الخلد من نصه على أن الحقة تحصل بها الرجعة
قال . فالنفس ونظر الفرج أولى انتهى
وأما الحقة : فالصحيح من المذهب أيضاً أن الرجعة لأنحصل بها كما قدمه
المصنف هنا وأحده أو خطاب في الهدنة ، والمصنف في النكاح ، والشارح ،
وعبره وصححه في الرعاية الكثرى ، وحرره في لوجهر ، ومنتهى الأذى .
وقدمه في المحرر ، والصغير ، والنعوى ، والخاوي ، وغيرهم .
وقيل : تحصل الرجعة رجوة وهو روية فيها أن منصور وعنه أكثر
الأصحاب

قال في الهدنة ، والمستوعب . وغيرهم . قد فوجئ أصحاب .
وحرم به طم بمردات . هو منها وحرره في سبور .
وأطلق خلاف في مذهب . رعاية الصغرى ، وحلاصة
تبيح . طاهر قول المصنف . أن قوله « نص عليه » يشمل الحقة

قال الركني : وليس كذلك فإن المعنى إن ورد في المباشرة والنظر فقط .
قلت : وحكي في الرعيين في حصول الرحمة بالخدمة روايتين . وحكما في
المذهب ، والخلاصة وجهين

فأمرنا

إمامهما : لا تحصل الرحمة بإسكار الطلاق قاله في الترتيب في باب التدبير
وقاله في الرعيين وغيرهما

الثانية قوله : « وَلَا يَصِحُّ تَمْلِيْقُ الرِّجْمَةِ بِشَرْطٍ » .

فوقال « راحمتك إن شئت » أو « كما حلفتك فقد راحمتك » لم يصح
لا راع ، لكن لو عكس ، فقال « كلما راحمتك فقد طلقك » صح وظلت .

قوله : « وَلَا يَصِحُّ الْإِرْتِجَاعُ فِي الرِّدَّةِ » .

إن قلنا تجعل الفرقة مجرد الردة : لم يصح الإرجاع لأنها قد است
وإن قلنا . لا يصح . فحرم المصنف هنا : أن الإرجاع لا يصح ، وهو
الصحيح من المذهب حرمه في الهداية ، والمذهب ، ومستوف ، والخلاصة ،
والوحي ، وغيرهم وقدمه في شعي ، والحبر ، والشرح ، والطه ، والرعيين ،
والطحاوي الصغير ، وغيرهم

وقيل : يصح وأدغم في الفروع

وقال ابن حامد ، والقاضي : إن قلنا تجعل الفرقة بالردة : لم يصح الرحمة

وإن قلنا : لا تجعل الفرقة . فالرجعة موقوفة .

قال الشارح - نعم المصنف - فهذا يلحق أن يكون فيما به راحمته حد . سلام
أحدهما . انتهى .

وتقدم حكم الرحمة في الإحرام في باب محظورات الإحرام

قوله : « فَإِنْ طَهَّرْتَ مِنْ أَخْيَصَةِ النَّاسِ وَلَمَّا تَمَسَّيْلَ : قَبْلَ لَهْ رَجْمَتِهَا ؟ »

عَلَى رَوَايَتَيْنِ .

ذكره ابن حاتم . وأطلقه في الدعاء ، وأبهم ، والحاوي ، والمذهب ،
والحرر وذكره في العدة .

إبراهيم له رحمة . وهو لمذهب . نص عليه في رواية حنبل . وعليه أكثر
الأصحاب

قال المصنف والشارح : قال ابن كثير من أصحابنا .

قال في الهداية ، والمذهب ، وغيرهما ، قال أصحابنا . له أن يرتجى .

قال الزركشي : هي أصحها عن الإمام أحمد رحمه الله . واحتج أصحابنا .

الخرقي ، والقاضي ، والشريف ، والشيرازي ، وغيرهم .

وجزم به في الوجيز . وقدمه في المستوعب ، والرعاشين

قال في الخلاصة : له أن ينعاه قل أن يسئل على الأصح وهو من معرقات

المذهب

والرواية الثانية ليس له رحمة ، من نقض العدة بمرد انقطاع الدم

أحداه أو الخطأ ، وإن عدوس في ذكرته

قال في مسوك الذهب : وهو الصحيح . وتقدم نظير ذلك في مسائل الطلاق

نصير : طاهر الرواية الأولى أن له رحمة ، ولو فرطت في العمل سبعين ، حتى

قال به شريك القاضي عشرين سنة .

وذكرها ابن القيم في الهدى إحدى الروايات

قال الزركشي : وهو طاهر كلاء الخرق ، وجماعة .

ويأتي حكايته عن الإمام أحمد رحمه الله

وعنه - بمضى وقت صلاة . حرم به في الوجيز ، وغيره

ويأتي نظير ذلك عند قوله « والقرء : الحيض »

فأمرنا

إبراهيم : محل الخلاف في إباحتها للأزواج ، وحلها تزوجها بالرجعة .

أما بعد ذلك - من قطع عنها ، وعدم وقوع الصلاق بها ، وانتهى
للبراث ، وغير ذلك - فيحصل «قطع الدم» رواية واحدة قاله القاضي ،
وغيره . وذلك قصراً على مورد حكم الصحابة . قاله الزركشي

وجعله ابن عقيل محلاً للعلاف ، وما هو بعيد

الثانية : لو كانت العدة بوضع الحمل ، فوصفت ولداً ، ونفى معها آخر : فيه
رحمتها قبل وضعه . قاله الأصحاب .

وقد في المستوعب : وهل له رحمتها بعد وضع الجمع ، وقبل أن تنزل
من النفاس ؟

قال ابن عقيل : له رحمتها على رواية حنبل .

والصحيح : أنه لا يملك رحمتها ، وناسخ لعيره ، سواء طهرت من النفاس
أو لا يصح عليه وذكره القاضي في المهرود . انتهى .

وجزم بهذا في الرعاية الصغرى .

ويأتي نظير ذلك في أوائل المبدد .

قوله (وَإِنْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَلَمْ يُرَاجِعْهَا بَأْتٍ ، وَلَمْ تَحِلَّ إِلَّا نِكَاحُ
جَدِيدٍ ، وَتَتَوَدَّ إِلَيْهِ عَلَى مَا بَقِيَ مِنْ طَلَاقِهَا ، سَوَاءٌ رَحِمَتْ بَعْدَ نِكَاحِ
زَوْجٍ غَيْرِهِ أَوْ قَبْلَهُ) .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وحرم له في الرجوع . وقدمه في المروءة ،
وغيره .

وعنه : إن رجعت بعد نكاح زوج غيره : رجعت بطلاق ثلاث . فيها
حسل . ونقبت هذه المسألة بالهدم . وهو أن نكاح الثاني - هل يهضم نكاح
الأول ، أم لا ؟ قاله الزركشي .

قوله (وَإِنْ ارْتَجَعَتْ فِي عِدَّتِهَا وَأَشْهَدَ عَلَى رَجْعَتِهَا مَنْ حَيْثُ لَا تَعْلَمُ

فَاعْتَدَتْ وَتَرَوَّجَتْ مِنْ أَصَابِهَا رُدَّتْ إِلَيْهِ ، وَلَا يَطْلُوَهَا حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا .

هذا المذهب . قال الزركشي : هذا المذهب بلا ريب اختياره المصنف ، والشارح .

وجرم به في الوجه ، وسور ، ومتعجب الأدي ، وغيرهم .
وقدمه في المحرر ، والعلم ، والراغبين ، والمحرر ، والعرو ، وغيرهم .
وعنه : أنها زوجة الثاني ، إن كان أصابها . قلها المرفق
في الرواية الثانية : هل تضمن امرأة زوجها المهر ، أم لا ؟ على وجهين .
وأطعمه في القواعد .

أمرهما : تضمن اختياره المصنف لأن خروج الصنع متقوم

والثاني : لا تضمن

وناق في باب الرصع : أن الصحيح من المذهب : أن خروج الصنع ،

غير متقوم

قوله (فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ يَتَةً بِرَحْمَتِهَا : لَمْ تُقَلِّ دَفْءَاهُ ، لَكِنْ
إِنْ صَدَّقَهُ الزَّوْجُ الثَّانِي بَانَتْ مِنْهُ ، وَإِنْ صَدَّقَتْهُ الْمَرْأَةُ : لَمْ يُقْبَلْ
تَصْدِيقُهَا ، لَكِنْ مَتَى بَانَتْ مِنْهُ عَادَتْ إِلَى الْأَوَّلِ بِمَعْرِ عَقْدٍ جَدِيدٍ)
هذا المذهب ، وعليه الأصحاب .

وقال في الواضح : إن صدقته لم يقبل ، إلا إن يحال بينهما .

وأمره : لا يلزمها مهر الأول له إن صدقته ، على الصحيح من المذهب .

ومل : لم يمل اختياره المصنف

وقال في الوصيح : إن صدقته : لزمها لدى مهرها أو نصفه

وهل يؤمر بطلاقها ؟ فيه روايتان . انتهى

فإن مات الأول - والحالة هذه ، وهي في مكاح الثاني - فقال المصنف ومن تبعه : ينبغي أن ترثه . لإقراره بروحيتها وتصديقها له . وإن ماتت : لم يرثها لتعلق حق الثاني بالإرث . وإن مات الثاني : لم ترثه لإنكارها صحة نكاحه .

قال الزركشي : قمت : ولا يمكن من تزويج اختها ولا أربع سواها .

قوله ﴿ وَإِذَا ادَّعَتِ الْمَرْأَةُ انْقِضَاءَ عِدَّتِهَا قَبْلَ قَوْلِهَا إِذَا كَانَ مُحْكَمًا إِلَّا أَنْ تَدَّعِيَهُ بِالْخَيْصِ فِي شَهْرِ . فَلَا يُقْبَلُ إِلَّا بَيِّنَةٌ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه .

قال في الوخير : إذا ادعت المرأة بالخيس في أقل من تسعة وعشرين يوماً ولحظة : لم يقبل إلا بينة .

وحرم على حرم به المصنف هنا : الشارح ، وابن سعد في شرحه .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسوك المذهب ، والمتنوع ، والخلاصة ، والراعيين ، والذوق ، والزركشي ، وغيرهم . بخلاف عادة منتظمة في أصح الوحيين . وظاهر قول الحرق : قول قولها مطلقاً إذا كان محكماً . واختاره أبو الفرج . ودكره ابن سعد [في شرحه] ، والفروع رواية عن الإمام أحمد رحمه الله ، كثلثة وثلاثين يوماً . دكره في الواضح .

والطريق لأقرب - دكره في الفروع في باب المدد - وأقل ما يصدق في ذلك : تسعة وعشرون يوماً ولحظة . وهو من المفردات

قوله ﴿ وَأَقْلُ مَا يُمْكِنُ انْقِضَاءُ الْعِدَّةِ بِهِ مِنَ الْأَقْرَاءِ : تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ يَوْمًا وَلِحْظَةً ، إِذَا قُلْنَا الْأَقْرَاءُ الْخَيْصُ وَأَقْلُ الطُّهْرِ : ثَلَاثَةٌ عَشْرَ يَوْمًا . وَلِلْأَمَةِ تِسْعَةٌ عَشْرَ وَلِحْظَةً .

وإن قلنا الظهر خمسة عشر ، وثلاثة وثلاثون يوماً ولحظة
والأمة ستة عشر ولحظة وإن قلنا : القرء الأطهار ، قمانية
وعشرون يوماً ولحظتان والأمة أربعة عشر ولحظتان
وإن قلنا أقل الظهر خمسة عشر يوماً ، فاثان وثلاثون يوماً
ولحظتان والأمة ستة عشر ولحظتان
هكذا فن كثير من الأصحاب

وقال في إرعاة : تكون ليلة وعشرين يوماً ولحظة ، في القرء حيصة
وإن قلنا يوم وإن أقل الظهر ثلاثة عشر
وإن قلنا : القرء طهر : في أهلها مريض ، والاحقة المذكورة بقدر لحظه
من حيصة ثلثة في وجهه ، وذلك ثمانية وعشرون ولحظتان
وإن طلق في سلع طهر : وفي القرء حيصة : في ثلاث حيص وأطهر
ودلك تسعة وعشرون فقط

وإن قلنا : القرء طهر : في ثلاثة أطهار ، وثلاث حيص ، وحصة من حيصة
راسة في وجهه . وذلك أحد وأربعون يوماً ولحظة .

وإن طلق في سلع حيصة - وقد : القرء حيصة - في ثلاث حيص ، وثلاثة
أطهار . وذلك اثان وأربعون يوماً فقط .

وإن قلنا : القرء طهر : في ثلاثة أطهار وحيصتين ولحظة في وجه من حيصة
ثالثة . وذلك أحد وأربعون يوماً ولحظة .

وأقل عدة الأمة : أقل الحص من ثوب .

وأقل الطهر : مدة ولحظة من طهر طلقها فيه بلا وطء ، وذلك خمسة عشر
يوماً ولحظة وإن قلنا : في القرء حيصة

وإن قننا : القرو طم . فاقبها ولحظة من طهر طلق فيه بلاوطه ، ولحظة من
حيصة أخرى في وجهه . قوله في الرعدة الكبرى
قوله ﴿ وَإِذَا قَالَتْ : انْقَضَتْ عِدَّتِي ، فَقَالَ : قَدْ كُنْتُ رَاجِعْتُكَ
فَأَنْكَرْتَهُ . فَأَلْفَوْا قَوْلَهَا ﴾ .

بلا براع أعنه

قوله ﴿ فَإِنْ سَبَقَ ، فَقَالَ : ارْتَجِفْتُكَ . فَجَالَتْ : قَدْ انْقَضَتْ عِدَّتِي
قَبْلَ رَجْعَتِكَ . فَأَلْفَوْا قَوْلَهُ ﴾ .

هذا مذهب

قال في المروع : والأصح القول قوله
قال في العاصم : قدس قوله في الأصح وصححه في المطم واحده القاضي
وعيره

وحرم به في الهداية ، ومذهب ، والمنوع ، وإخلاصة ، والترغيب ،
والحاوي الصغير وفده في المحرر ، وعيره

وقال الخرق : القول قولها

قال في الواضح - في الحاوي - : نص عليه
وجرم به أبو الفج الشيرازي ، وصاحب المورد
قال في القروع : جزم به ابن الجوزي .

والتي رأيتها في المذهب ، ومسبوك الذهب : ما ذكرته أولا . فله اعلم
على غير ذلك . وأطلقهما الزركشي .

قوله ﴿ وَإِنْ تَدَاعَيْتُمَا : قُدِّمَ قَوْلُهَا ﴾ .

هذا مذهب صححه في المعنى ، والشرح . وحرم به في الوجيز ، وعيره .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والحلاصة ، والرعابتين ، والحواوي ،
والنظم ، والمعى ، والشرح [والمحرم] وصححه في تصحيح المحرم .

قال ابن منجنا في شرحه : هذا المذهب

وقيل : يقدم قول من تقع له القرعة

وهو احتمال لأثر الخطاب في الهداية وأطلقهما في المحرم ، والركشي .

وقيل : يقدم قوله مطلقاً . وأطلقه في الفروع

نخبة : محل الخلاف : إذا قلنا القول قوله في المسألة التي قلنا وهو واضح

فإنه : متى قلنا القول قولها ، فمع يمينها عند الطرق ، والمصنف .

وقدمه في الرعابتين ، والحواوي

وقال القاسمى : قياس المذهب : لا يوجب عليها يمين . وهو رواية عن الإمام أحمد

رحمه الله . ذكرها في الرعابتين ، والركشي ، والحواوي

وكذا لو قلنا : القول قول الزوج .

على الأول : لو سكات لم يفرض عليها بالسكول . قاله القاسمى ، وغيره .

ولما نصبت احتمال : يستحب الزوج إذا سكات وله الرجعة ساء على القول

رد اليمين .

نسبه : مراده بقوله ﴿ وَإِذَا طَلَّقَهَا ثَلَاثًا : لَمْ تَحِلَّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ

زَوْجًا غَيْرَهُ ، وَبَطْناً فِي الْقُبُلِ ﴾ .

إذا كان مع انتشار . قاله الأصحاب .

وطاهر قوله ﴿ وَأَذْنِي مَا يَكْنِي مِنْ ذَلِكَ : تَضْيِيبُ الْحُشْفَةِ ﴾ .

ولو كان خيماً أو ثوباً أو معى عليه ، وأدخلت ذكره في فرجها ، أو محسوماً

أو غلها أجنبية . وهو المذهب في ذلك كله .

وقيل : بشرط في الخلع أن يكون ممن ينزل

وقيل : لا تحل بوطء فائم ومضى عليه ومجنون .

وقيل : لا يحلها وطء مضى عليه ومجنون .

وقيل : لو وطئها بطئا أحسبه لم يحلها فالذهب خلافه مع الإنم
فأورد : قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ تَحْيُوتًا ، رُبِّي مِنْ ذَكَرِهِ قَدْرُ الْحَشَقَةِ
فَأَوْلَجَهُ : أَحَلَّهَا ﴾ .

هذا بلا راع وكذا لو بقي أكثر من قدر الحشفة فأولج قدرها . على
الصحيح من المذهب وفي القربى وحده : لا يحلها إلا بإبلاج كل البنية .
قوله ﴿ أَوْ وَطئَهَا مُرَاهِقًا : أَحَلَّهَا ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جواهر الأصحاب

وحرم به في الهداية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، والخلاصة ، والمحرم ،
والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير ، والوحيد ، وغيرهم .

وقدس في المنى ، والشرح ، والرعدة الكبرى

وقال القاضى : يشترط أن يكون ابن اثني عشر سنة . وقوله منها . ورده
المصنف ، والشارح .

وعنه : عشر سنين . وحرم به في المستوعب .

ويأتى في باب العمان أقل من يحصل به الدع للعلام . وتقدم في باب العمل .

قوله ﴿ وَإِنْ وَطئَتْ فِي نِكَاحٍ فَلَيْدٍ : لَمْ تَحِلَّ فِي أَصْحَابِ الْوُجْهَيْنِ ﴾

وكذا قال في مذهب ، كالنكاح الباطل ، وفي الردة . وهو المذهب ، نص

عليه .

قال في الفروع : لم يحلها في المصوص . وحرم به في الوحيد ، وغيره . ونصره

للمصنف ، وغيره .

وقدس في المنى ، والمحرم ، والشرح ، والردتين ، والحاوى الصغير .

وقيل : تحمل . وهو تخريج لأبي الخطاب .

فيجوز عليه إحلالها بتكاح الحلل .

ورده المصنف ، والشارح

وأطلق الوحيين في الهداية ، والمستوعب ، والطلاقة

قوله (وَإِنْ وَطَّئَهَا رَوْحٌ فِي حَيْضٍ ، أَوْ قَيْسٍ ، أَوْ إِحْرَامٍ) وكذا

في صوم فرض (أحلتها) .

هد اختيار مصنف ، والشارح وهو احتمال لأبي الخطاب .

وكذا قال أصحابنا : لا يحلها

وهو المذهب المنصوص عن الإمام أحمد رحمه الله . وعليه الأصحاب . كما قال

المصنف هنا . وأطلق وسجين في الخلاصة

فائدة . لو وطئها ، وهي محرمة الوطء . برص أو صبيح وقت صلاة أو في

المسجد ، أو قميص مهر ومحوه . أحلتها لأن الحرمة لا يمس فيها . بل لحق الله

تعالى

وفي عيون المسائل ، ومفردات : منع ونسب

وقال بعض أصحابنا . لا نسلم لأن الإمام أحمد رحمه الله عليه بالتحريم .

منطردة . وهذا قول الإمام أحمد رحمه الله في جميع الأصول كالصلاة في دار

عصب ، وثوب حرير

وقال في القعدة الخامسة والأربعين بعد المائة . لو مكحت مطلقاً ثلاثاً روحاً

آخر لحلاها . ثم أطلقها . وقال : يجب عليها المدة بالخلوة ، وتنت الرجمة ، وهو

ظاهر المذهب . ثم وطئها في مدة المدة . فهل يحلها لروحها الأول ؟ على روايتين .

حكاهما صاحب الترغيب .

قلت . الصواب أنه يحلها

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَتْ أُمَةٌ قَاسَتْهَا مُطْلَقُهَا لَمْ تَحِلَّ ﴾ .

هذا المذهب من عبيد وعليه لأصحاب ومحمد بن نعل .

قوله ﴿ وَإِنْ طَلَّقَ الْمُبْدُ امْرَأَتَهُ صِلَتَيْنِ لَمْ تَحِلَّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ، سَوَاءً عَتَقًا أَوْ بَقِيََا عَلَى الرِّقِّ ﴾ .

هذا المذهب قال المصنف ، والشارح . وهذا ظاهر المذهب

قال في البلية ، والظن : لم ينكح مكاحها على الأصح .

قال في الرعاية : لم تحل له في أظهر الروايتين .

وحرم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في العروغ ، وغيره .

وعنه : ثلاث تنمة الثلاث إذا علق بعد طقتين ، ككافر طلق فلتين ثم استرق

ثم تزوجها وأطلقهما في المحرر ، والرعدة الصغرى

وكذا في هذه الرواية في عتقها معاً

عليها : يملك الرجعة .

وتقدم معنى ذلك في أول « باب ما يحل به عدد الطلاق » .

قائمة : لو علق العدد طلاقاً ثلاثاً بشرط ، فوجد الشرط مد عتقه لزمت

الثلاث . على الصحيح من المذهب . قدمه في المحرر ، والرعايتين ، والحاوي

الصغير ، والفروع .

وقيل : سقى له طقة كما لو علق الثلاث حقه ، على أصح لوحيين

نعم : هذه المسائل كلها مبنية على أن الطلاق بالرجل

وتقدم التنبيه على ذلك في أول « باب ما يحل به عدد الطلاق » فبعض

الأصحاب يذكرونها هنا ، وبعضهم يذكرونها هناك .

قوله ﴿ وَإِذَا عَابَ عَنْ مُطْلَقَتِهِ ، قَاتَنَتْهُ فَذَكَرَتْ : أَتَاهَا نَكَحَتْ

مَنْ أَصَابَهَا وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا، وَكَانَ ذَلِكَ مُمَكِّمًا : فَلَهُ نِكَاحُهَا إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ صِدْقُهَا وَإِلَّا فَلَا .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقطع به كثير منهم .
وقال في الترتيب وقيل : لا يقبل قولها ، إلا أن تكون معروفة بالثقة والديانة .

فأمرنا

أمرنا . لو كدسها الروح النجس في الوطء : فالقول قوله في تصفيف المهر .
والقول قولها في إباحتها للأول لأن قولها في الوطء مقبول .
ولو ادعت سكاك حاصر وإصاته . فأنكر الإصاة : حلت للأول . على الصحيح من المذهب .

وقيل . لا نحل طاله في المروء ، والمحرر ، والرعابيتين ، والحارثي ، وغيرهم بعد ما تقدم .

وكذا إن تزوجت حاصراً وفارقها ، وادعت إصاته ، وهو مسكرها . انتهوا .
قال في القواعد الأصولية في القعدة الأولى : وهذا الفرع على مشكالين جداً
الثانية - مثل ذلك في الحكم : لو جاءت امرأة حاكاً ، وادعت أن روحها طلقها وانقضت عدها : كان له تزويجها إن طعن صدقها ، كعامة عبد لما ثبتت عتقه .
قوله الشيخ في الدين رحمه الله : لأسباب إن كان الزوج لا يعرف

باب الإيلاء

فائدة : الإيلاء محرم في ظاهر كلام الأصحاب . لأنه يمين على ترك واجب .
قوله في الفروع في آخر الباب .

نفسه . المراد بقوله ﴿ وَهُوَ الْخَلْفُ عَلَى تَرْكِ قَوْطِهِ ﴾ .
أمراته ، سواء كانت حرة أو أمة ، مسلمة أو كافرة ، عاقلة أو مجنونة ، صغيرة
أو كبيرة .

وطائفة الصغيرة ، والمجنونة ، عند تكليفهما
وبأني حكم الرقعة ونحوها عند الخلف .

ومن شرط صحته : الخلف على روحه . فلا خلف أن لا يظن أمته ، أو أحبيه
مطلقاً ، أو أن ينزوحها : لم يكن مولياً . على المذهب . وعليه الأصحاب .
وحرج الشريفة أو حنيفة ، وغيره : للصحة من الطهارة قبل السكاح .
وحرجها المحدث بشرط إصافته إلى السكاح ، كالطلاق في روية .
قوله ﴿ وَيُشْتَرَطُ لَهُ أُرْثَمَةُ شُرُوطٍ :

أَحَدُهَا الْخَلْفُ عَلَى تَرْكِ الْقَوْطِ فِي الْقَبْلِ ﴾

بلا زنا في الخلعة . وتعدم صحة إيلاء الرحمة

قوله ﴿ فَإِنْ تَرَكَهُ بِغَيْرِ يَمِينٍ : لَمْ يَكُنْ مُوَلِّياً ، لَسَكُنَ إِنْ تَرَكَهُ

مُضَرَّأً مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ قَبْلَ نَضْرِبِ لَهُ مُدَّةَ الْإِيْلَاءِ وَيُحْكَمُ لَهُ
بِحُكْمِهِ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقها في الهدية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمعنى ، والترح ،
ومسبوك الذهب .

إحداهما : تصرف له مدته . ويحكم له بحكمه . وهو الصواب .

واحداً من القمى في خلافه ونسبه جماعة. ودل عليه النصف ، والشارح

قال ابن منبج في شرحه : وهذا أولى .

قال في النسخة ، والرعايتين ، وخدي : صرحت له مدة الإيلاء ، في أصح

الروايتين

والرواية ثالثة : لا يصرب له مدة الإيلاء ولا يحكم له بحكمه . صحه في

التصحيح وهو ظاهر ما حرم به في التوجيه .

فأمره : وكذا حكم من طهره وتكفر

قال في الرعايتين ، والخدي - آخر - وعن الإمام أحمد رحمه الله على

أنه يصرب له مدة الإيلاء .

ذكره ابن رجب في ترويح أمهات الأولاد

تسبيح : ظاهر كلامه . أنه لو تركه من غير مصارعة : أنه لا يحكم له بحكم الإيلاء

من غير خلاف وهو صحيح وهو المذهب . وقطع به الأكثر

وقال ابن عقيل في عمد الأذلة : أنه ذات عدى بن قصد الإصرار حرج

مخرج المذهب . ولا يفتى بحصول إصراره ، بمتابعة من الوطء ، وإن كان داهلاً

عن قصد الإصرار . يصرب له المدة

وذكر في آخر كلامه . أنه إن حصل الضرر بترك الوطء لمصره عنه ، كان

حكمه كالمعين

قال ابن رجب - في كتب ترويح أمهات الأولاد - ووجد من كلامه : أن

حصول الضرر بترك الوطء مفصل للمصح بكل حال ، سواء كان بقصد من

يروج أو غير قصد ، وسواء كان مع مجرم أو قلدوته .

وكذا ذكر الشيخ في الدين رحمه الله في الساجز . وألفه بمن طرأ عليه جيب

أو عنة

قوله ﴿ وَإِنْ خَلَفَ عَلَىٰ تَرْكِ الْوُطْءِ فِي الْقُرْبَحِ بِلَفْظٍ لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ ۖ كَلَفَظَهُ الصَّرِيحُ ، وَقَوْلُهُ : وَلَا أَذْهَلْتُ ذَكَرِي فِي فَرْحِكَ ﴾ .
لم يدين فيه .

قوله ﴿ وَلِلْبَكْرِ خَاصَّةٌ : لَا اقْتَصَصْتُكَ : لَمْ يُدَيِّنْ فِيهِ ﴾ .
هذا المذهب مطلقاً . وعليه جماعة من الأصحاب . وقدمه في القروع
وقال في مستوعب ، وغيره : ونحو من السكر بلعين ، وما « وقت لا اقتصصتك »
ولا « أشفى بك » وجزم به في الوحد

وقال في الترميز ، واللمعة ، وغيرهما : يشترط في هذين اللطيفين أن تأتي بهما
عزى من أي منهما تيرمه دين وحرم به في بوجبه
فقد علمه من لم يذكره

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : وَاللَّهِ لَا وَحِشْتُكَ ، أَوْ لَا جَامِعْتُكَ ، أَوْ لَا بَاغَمْتُكَ ،
أَوْ لَا بَاسَرْتُكَ ، أَوْ لَا بَاعَنْتُكَ ، أَوْ لَا قَرَبْتُكَ ، أَوْ لَا مَسَّتْكَ ،
أَوْ لَا أَتَيْتُكَ ، أَوْ لَا اعْتَسَلْتُ مِنْكَ . فَهُوَ صَرِيحٌ فِي الْحُكْمِ ، وَيُدَيِّنُ
هِيَماً يَنْتَهُ وَيَبَيِّنُ اللَّهُ تَعَالَى ﴾ .

وهذا المذهب وعليه الأصحاب
ومن عدل في « لا اعتسلت منك » أنه كناية وهو في الجلبة في ليس .
وقال في الواضح « الإيضاح » المنافع المباحة « قد السكاح دون عصوص
مخصوص ، من فرج مخصوص أو غيره . على ما يستدل به النسخة و « مباحة » مدعاة
من النسخة و « المنفعة مول » « مباح الصنع »

قوله ﴿ وَسَائِرُ الْأَلْفَاظِ لَا يَكُونُ مُؤَالِيًا فِيهَا إِلَّا بِالنِّسْبَةِ ﴾ .
شمل مسائل .

مها : ماهو صريح في الحكم ، على الصحيح من المذهب ومها ماهو كناية .
فن الألفاظ الصريحة في الحكم على الصحيح من المذهب « والله لا عيبك »
هي صريحة في الحكم . ويدين فيما به وبين الله تعالى . نص عليه . وقدمه
في الفروع

وقيل : هي كناية تحتاج إلى بية أو قرينة . وهو ظاهر ما حرم به نصفها
ومها : قوله « والله لا أصيب إليك » صريح في الحكم ، على الصحيح من
المذهب صححه في الفروع

وقيل : هي كناية تحتاج إلى بية أو قرينة . وهو ظاهر ما حرم به نصفها
ومها : « والله لا لمستك » صريح . على الصحيح من المذهب . ويدين .
وعليه أكثر الأصحاب وقدمه في الفروع .

ودكر القاصي في الخلاف : أن « الملامسة » اسم لالتقاء الشترتين .
وفي الانتصار « لمستم » ظاهر في الجنس باليد « لاسمت » ظاهر في الجماع .
فيحصل الأمر عليهما لأن القرائن كالآتين . ودكر القاضي هذا المعنى أيضاً .
ومها : ما ذكره جماعة من الأصحاب : أن قوله « والله لا أقرشك » صريح
في الحكم

وظاهر كلام المصنف هنا : أنه كناية يحتاج إلى بية أو قرينة . وهو المذهب
حرم به في المحرر

وأما ألفاظ السكايه التي لا تكون موبياً لها إلا بية أو قرينة :
فيها قوله « والله لا مصحك » ، والله لا دخلت عليك ، والله لا دخلت علي .
والله لا قربت فراشك . والله لا بت عندك » ونحوها .

فأمره : قوله « الشرط الثاني :

أن يخلف بالله تعالى ، أو بصفة من صفاته .

وذلك لاحتصاص الدعوى بها ، واحتصاصها بالعلم ، وسواء كان في الرمي أو المص .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ بِنَذْرٍ ، أَوْ عَتَقَ ، أَوْ طَلَّقَ : لَمْ يَصِرْ مُوَلِيًّا فِي الظَّاهِرِ عِنْدَهُ ﴾ .

وهو المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب .

قال الزركشي : هذا المشهور ، والمصوص ، والمختار لعامة الأصحاب .

قال في السادة . لا يصح الإيلاء بذلك على المشهور .

قال المصنف ، والشارح : هذه مشهورة .

قال في الهداية : هذا ظاهر مذهبه .

وحزم به في الوجيز ، والمبور ، ومتنغ الأدي ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والعروغ ، وعلم المفردات ، وغيرهم .

وصححه في الخلاصة ، والنظم . وهو من المفردات

وعنه يكون مولىً بذلك وشعيريم المساح ومحومها .

قال في الفروع ، وغيره : وسنق وطلاق فلا بد أن يلزم باليمين حق

وأطلقهم في الرعاشين ، والحدوي

وعنه يكون مولىً بحلفه يمين مكفرة ، كسدر وظاهر ومحومها . احتاره أبو بكر

في الشافعي .

فصل القول بصحة الإيلاء بالطلاق : لو علق طلاقها ثلاثاً بوطئها : يؤمر

بالطلاق . ويحرم الوطء . على الصحيح من المذهب . وعنه لا يحرم

ومتى أوج ، أو تم ، أو بث : لحقه نسيه . وفي المهر وجهان . وأطلقهما في

العروغ .

قال في المنتخب : لا مهر ولا نسب .

وحرم في الزعة لعمري ، والحدوى الصغير : أنه يحب . وقدمه في العدية
الكبرى

ولا يحب عده الحار على الصحيح من اذهب .
وقيل : عى وجره به ترغيب وفيه : بحر جاهل اسعى .
وأظنهما في زعة تين ، وحدى صدير
وإن زعة واحد ، لأمه لانه
وإن زعة ثم أربع في : حولا البحر سمه ونسب ، ولا حد : وانكس
مكسه .

وإن عده زمة نهر واحد ، ولا سب
وإن علقته فالحد واسب ولا موه وكبد من تزوجت في تدس
ونقل من منصور : هذا انه : أحب منها : وودان
وقيل : لا حد في التي قدم
قال في الفروع : ويتوجه طرده في التثنية ، وعبر به جاهل في طأثره .
ونقل الأثر في جاهل واحد أمهم : على أن يؤد
فأثره : لا علق طلاق غير مذخور : منهم ، في ثلاثة أرواين : هو وحدها
وقع رحمة

وارواين في قوله : « إن وطنك نصرتك طاق » فإن صح فإن الصرة
انقطع

فإن سكبه - وقت : يعود الصرة - عد الإبله . ونسب على مدة
وارواين في « إن وطئت واحدة فالأحدى طاق » .
ومنى طاق : كم ه ضيق على الإسم ولا مطالبة
فإذا عنت بقعة : سمعت دعوى الأخرى

قوله « الثالث : أن يخلف على أكثر من أربعة أشهر » .

هذا الصحيح من الذهب نص عليه وحرمه في هدية ، وذهب ،
ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحرم ، والوحير ، - - -
وقدمه في المعنى ، والشرح ، والعنق ، والحدوى ، - - - وعنه ، وغيره
قال في نكتي . هذا المصوب المحرم بالذهب .

وعنه : يصح الصل على أربعة أسهم فقط
قوله (أو يُعَمِّقَهُ عَلَى شَرْطِ يَنْسَبُ عَلَى الطَّنْ أَنَّهُ لَا يُوحَدُ فِي أَقْلٍ
مِنْهَا ، مَثَلُ أَنْ يَقُولَ ، وَاللَّهِ لَا وَشْنُكَ حَتَّى يَبْرُلَ عَيْسَى ابْنُ مَرْيَمَ ،
أَوْ يَخْرُجَ الذَّبَّالُ ، أَوْ مَا عَشْتِ) .

يكون موباً ذلك لا اعرف فيه خلافا
قوله (أو يقول : والله لا وَشْنُكَ حَتَّى تَحْسِلَ . لَأَنَّهُ لَا تَحْبِلُ ، دَأَلَمَ
يَطَأُهَا) .

يكون موباً بذلك وهو أحد لوحين
قدمه في المعنى ، والشرح ، ونصراه
وقال القاصي : قال « حتى تحلى » وهي من يحمل منها . لما يكن موباً
وحرمه في الهدية ، والمستوعب
وقال في الأربعين ، والحدوى الصغير : قال قال « حتى تحلى » وهي من
يحمل مثلها . فوجهان .

وقيل : إن لم يكن وطنى ، أو وطنى - - - وحمل يمينه على حمل حديد - - - صار
مولياً وإلا فهو بائع

قال في المحرم ، والنظم ، والمفروق ، وإن « حتى تحلى » وه يكن وطنها ،
أو وطنهم - - - وحمل يمينه على حمل متعدد - - - فهو مول . وإلا فلى رويتين .
قال في الوحير ، وإن يكن - - - وطنى ، وسنة حمل متعدد . فهو مول .

وقال ابن عبدوس في تذكرته : ويكون موليا محل موطوءة قصده متحدد
أو غيرها .

وقال ابن عقيل : إن آتى من يظهر منها ، أو عكسه ، لم يصح مبيها في رواية .
قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : إِنْ وَطِئْتُكَ فَوَ اللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ ، أَوْ إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ
فَوَ اللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ : لَمْ يَصِرْ مُوَلِّيًا حَتَّى يُوجَدَ الشَّرْطُ ﴾ .

هذا المذهب وعليه الأصحاب . وحرم به في الوحي ، وغيره .

وقدمه في القروع ، وغيره .

ويحتمل أن يصير موليا في الحال . وهو لأبي الخطاب في الهداية .

قال في القروع : وإن علقه شرط صار موليا بوجوده .

وقيل : تنصير مبيتها في الحال ، نحو قوله « والله لا وطئتُك إن شئت ، أو

دخلت الدار » .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : وَاللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ فِي السَّنَةِ إِلَّا مَرَّةً : لَمْ يَصِرْ مُوَلِّيًا
حَتَّى يَطَّاعَهَا وَقَدْ بَقِيَ مِنْهَا أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾ .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : وَاللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ فِي السَّنَةِ إِلَّا يَوْمًا : فَكَذَلِكَ
فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ﴾ .

يعنى أنه لا يصير موليا حتى يطاع ، وقد نفي من السنة أكثر من أربعة أشهر
هذا المذهب .

قدمه في الهداية ، والمذهب ، والمتنوع ، والخلاصة ، والمعنى ، والشرح ،
وغيرهم .

وحرم به في الحرر ، والوحيز ، وتذكرة ابن عبدوس ، ولمور ، ومشتبه
الأدبي ، وغيرهم .

وهو ظاهر ما جزم به في القروع .

وفي الآخر يصير موليا في الحال .

فأمره : لو قال « والله لا وطئتك سنة - بالتكبير - إلا يوما » لم يصير موليا حتى يطأ وقد بقي منها أكثر من أربعة أشهر . وهذا المذهب .

قدمه في المنق ، والشرح ، والمحرر ، والرعايش ، والحاوي الصغير ، والفروع .
وقيل : يصير موليا في الحال . اختاره القاصي ، وأصحابه . قاله في الفروع .
وقيل : لا يصير موليا ، وإن حكما بأنه مول في التي قبلها .

قوله « وإن قال : والله لا وطئتك أربعة أشهر - فإذا مضت فوالله لا وطئتك أربعة أشهر : لم يصير موليا » .

وهو المذهب وعليه أكثر الأصحاب وحرمه في الوحير ، وغيره .
وقدمه في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكاوي ، والمحرر ، والعلم ،
والرعايش ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .
وبحتمل أن يصير موليا وهو لا في الخطاب . وصححه الشارح . وأصلقهما في
المذهب ، ومسبوك الذهب ، والمنق ، والفروع .

فأمره : وكذا الحكم لو حلف على مدة . ثم قال « إذا مضت فوالله لا وطئتك
مدة بحيث يكون مجموع الدين أكثر من أربعة أشهر » قاله المصنف ، والشرح
وصاحب الفروع ، وغيرهم .

نفسه . طاهر قوله « وإن قال : والله لا وطئتك إن شئت ، فشأت :
صار موليا »

أنه سواء شأت في المجلس أو في غيره . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه
أكثر الأصحاب . وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : تعتبر مشيتها في الحال

قوله (وإن قال : إلا أن تشائي ، أو إلا بإختيارك ، أو إلا أن تختاري : لم يصير مؤلياً) .

وهو المذهب مطلقاً وعليه أكثر لأصحاب .

وحرم به في الوخير ، وغيره . وقدمه في الفروع ، وغيره .

واختاره القاضى في المحرد ، وغيره . ونصره المصنف ، وغيره .

وقال أبو الخطاب إن تشائي في المجلس . صار مؤلياً .

جزم به في الهداية ، والمذهب ، والتهصرة . وقدمه في المتنوع .

وأطلقهما في الرعايتين ، والحدوى الصغير

قوله (وإن قال ليائيه : والله لا وضئت واحدة منك : صار مؤلياً منهن) .

فيبحث بوطء واحدة . وتنحل بميمه

هذا المذهب حرم به في الهداية ، والمذهب ، ومسيوك الذهب ، والمتنوع ، والخلاصة ، والماخير ، وغيرهم .

وقدمه في المحرد ، والفظم ، والرعايتين ، والحدوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

قال في القاعدة التاسعة بعد ثلاثة . إذ قال « لا وضئت واحدة منك »

فالمذهب الصحيح : أنه يتم الجمع وهو قول القاضى ولأصحاب ، ما عدا عن أن النكرة في سياق النبي تفيد الصوم .

وحكى القاضى عن أنى نكر : أنه يكون مؤلياً من واحدة غير معينة . ورده

في القواعد

قال وحكى صاحب المعنى عن القاضى كذلك . والقاضى مصرح بخلافه .

انتهى

وقيل : يبقى الإجماع لمن في طلب العيشة ، وإن لم يبحث بوطئهم .

قال في المحرر وهو أصح

وقيل : تعين واحدة بقرعة

قوله ﴿إِلَّا أَنْ يُرِيدَ وَاحِدَةً بَيْنَهُمَا، فَيَكُونَ مُوَلِّيًا مِنْهَا وَحَدَّهَا﴾

وهذا بلا راع وإن أراد واحدة مبهمة ، قال أبو بكر : تخرج بالقرعة .

واقصر عليه المصنف هما . وهو المذهب

حرم به في الوجهين ، وغيره . وقدمه في المحرر ، والظاهر ، والعاثين ، والحاوي الصغير ، والفروع .

وقيل : معين هو واحدة

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ : وَاللَّهِ لَا وَطِئْتُ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْكُنِ : كَانَ مُوَلِّيًا

مِنْ تَجْمِيعِهِمْ . وَتَحَلَّ بِحَيْثُ بَوَاطُءَ وَاحِدَةٍ﴾

هذا المذهب . وقدمه في المتن ، والشرح ، ونصراه .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والعاثين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم

وقال القاضي : لا تتحل في التوقي

وحرم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة . وقدمه في المتنوع

وقيل : يبقى الإبراء لمن في طلب العينة ، وإن لم يبحث موطنين .

قال في المحرر أيضاً : وهو أصح

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ : وَاللَّهِ لَا أُسَوِّكُنَّ : فَهِيَ كَالَّتِي قَلَبَهَا فِي أَحَدِ

الْوَجْهَيْنِ ، وَفِي الْآخَرِ : لَا يَصِيرُ مُوَلِّيًا حَتَّى يَقْضَى ثَلَاثًا . فَيَصِيرُ مُوَلِّيًا

مِنْ الرَّابِعَةِ﴾ .

صرح المصنف في الوجه الأول : أن حكم هذه المسألة حكم التي قبلها ، وهي

قوله ﴿وَاللَّهِ لَا وَطِئْتُ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْكُنِ﴾ فيجوز على هذا الوجه الوجهان

اللدان في التي قبلها عنده .

والوجه الثاني : محذوف للمسألة الأولى . وهو أنه لا يصير مولياً حتى يظاً ثلاثاً ،
فيصير مولياً من الراسة .

هذا طاهر كلامه . بل هو كالصریح . وعليه شرح ابن سبغا .
والذي قطع به في الهدية ، والتنوع ، ولحقى ، والشرح ، والمحرد ،
والرعايتين ، والحدوى الصغير ، والدوع ، وغيرهم . أن أصل الوصيين الروايتان في
فصل بعض المخلوف عليه .

فإن قدما : يبحث بفعل المصص صار مولياً في الحال وانخلت يمينه عوطه
واحدة كالأولى

وإن قلنا : لا يبحث إلا بفعل الجميع : لم يصير مولياً حتى يظاً ثلاثاً .
حينئذ يصير مولياً من الراسة على الصحيح من المذهب
وقيل : على القول بأنه لا يبحث إلا بفعل الجميع يكون مولياً منهن في الحال
وأخففهما في المحرد .

وأخر هذه الطريقة ابن سبغا في شرحه
ولما أرنا شرح عليه ابن سبغا ، مع أنه طاهر في كلام المصص
وقال في القاعدة التاسعة صد المائة . وإن قال لزوجاته الأربع « والله لا وطئتكن »
- وقفا : لا يبحث بفعل المصص - فأشهر الوصيين أنه لا يكون مولياً حتى يظاً ثلاثاً .
فيصير حينئذ مولياً من الراسة وهو قول القاصي في المحرد ، وإلى الخطأ .

والوجه الثاني : هو مول في الحال من الجميع وهو قول القاصي في حلاله ،
وإن غلب في محله ، وقال : هو طاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله ود كر مأخذ
الخلاف .

قوله « وَإِنْ آتَى مِنْ وَاحِدَةٍ ، وَقَالَ لِلْأُخْرَى شَرُّكَتِكَ مَعَهَا :
لَمْ يَصِرْ مُوَلِّياً مِنَ الثَّانِيَةِ » .

هذا المذهب من عليه . وحرم به في المذابة ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ،
والمستوعب ، والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في المسمى ، والشرح ، والرعاية السكرى ذكره في آخر الباب .
وقال القاضي : بصير مولياً منها .

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله قدمه في المحرر ، والنظم ، والرعاشين ،
والحدوى الصغير وذكره في باب صريح الطلاق وكتبته
وعنه : بصير مولياً منها إن نواه ، وإلا فلا .

وأخلفهم في العروغ ذكره في « باب صريح الطلاق وكتبته » .

وتقدم نظير ذلك في « باب صريح الطلاق وكتبته » وفي نظيرتهما الطهار
فأمره : قال في الرعاية السكرى - وإن قل « إن وشك فأت طلق »
وقال لأخرى « أنكر كك معي » ووي - رقنا تكون إيلاء من الأولى - صار
مولياً من الثانية .

قوله « الرابع . أن يكون من روح يملكه الجماع » .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وخرج صاحب المحرر ، ومن تبعه : صحة إيلاء من قبل لأحسة « والله لا وطئت
فلانة » أو « لا وطئتها إن تزوجتها » مع روى الكفارة له « طلب
وخرج أيضاً صحة إيلائه بشرط إصافه إلى النكاح ، كالطلاق في رواية ،
على ما تقدم أول الباب .

قوله « ويذرئته الكفارة باجئت ، مسلمًا كان أو كافرًا ، حرًا أو
عبدًا ، سلبًا أو خصبًا ، أو مريضًا يزجي برؤؤه »

بلا نزاع

قوله « فأما العاجز عن الوطء بحب أو شغل : فلا يصح إيلاءؤه »

وكذا لو كانت رتقاء ومحوها وهذا المذهب
 وقدمه في معنى ، والشرح ، والفروع ، والمحرز ، وغيرهم .
 وصححه في البلعة . وأورده أبو الخطاب مذهباً .
 وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَصِحَّ .
 وهو لأنى الخطاب وهو روية عن الإمام أحمد رحمه الله .
 احتاره القاضي وأصحابه وقدمه الزركشي .
 وفيه : **لَوْ قَدَّرْتُ لِمَا مَعَكَ .**
فائدة : على المذهب - لو حلف ثم حلف : ففي بطلانه وجوب ، وأطعنهما في
 الفروع ، الراغبين ، والحدوي ، والصواب البطلان .
 قلت : الصواب البطلان .
 ثم وجدت أن مصرفة - في حواشي الفروع - صححه أيضاً
 قوله **(وَلَا يَصِحُّ إِبْلَاءُ الصَّبِيِّ)** .
 إن كان غير مميز لم يصح إبلأؤه . وإن كان مميزاً صح إبلأؤه . على الصحيح
 من المذهب . حرم به في الفروع ، وعبره .
 قال في الهداية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،
 والراغبين ، والحدوي ، وغيرهم : يصح من كل زوج يصح طلاقه .
 واختار المصنف : أنه لا يصح إبلأء الصبي ولا غلاره . ذكره في هذا الكتاب
 في « كتاب الطهار » على ما يأتي .
 قال في القواعد الأصولية في القاعدة الثانية : وإذا قلنا يصح طلاقه ، فهل
 يصح طهاره وإبلأؤه أم لا ؟ الأكتون من أسما على صحة ذلك .
 وحكي كلام المصنف ، ثم قال : قلت وحكي في المذهب في إسقاط يمينه
 وحين انتهى .

والوحيون إندهم مسييان على صحة طلاقه وعدمها . كما صرح بذلك في الهداية ،
ولستوعب فإندهم لنا حكيم الوحيين . وأطلقهما ، قال : ساء على طلاقه
وقد حكى الوحيين في الخلاصة من غير ساء . وهو وصاحب الذهب تابسان
صاحب الهداية

وقدم الزركشي : أنه لا يصح بلاؤه . وإن صح طلاقه

قوله (وفي إيلاء الشكران وجهان) .

ساء على طلاقه ، على ما مضى في باب محرراً قاله لأصحاب

قوله (ومدة الإيلاء في الأحرار والرتيق سواء) .

هذا المذهب . وعليه الجاهير .

قال المصنف والشارح : هذا ظاهر المذهب . وحرمه في الوحيين وغيره .

وقدمه في العروع وغيره

ومعه : أنها في البعد على النصف .

نقل أبو طاب : أن الإمام أحمد وسع الله رحمه الله وأمه قول التاميين كلامهم

إلا الرعوى وسعده . وحسنه أبو بكر عبد البريز .

ودكر في عبور مسائل هذه برؤية ، وقال لأنها لا تختص فتى كان

أحدهما رقيقاً يكون على النصف فيما إذا كانا حربي

قوله (وإذا صح الإيلاء صرنت له مدة أربعة أشهر يعني : من

وقت التمين) .

وهذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب .

وقال في موحز : نصرت لكافر حد إسلامه وقدمه الزركشي وقال قاله

القاضي في تعاقبه

قوله (فإن كان بالرجل عذر يمنع الوطء : احتسب عليه بمذته)

بلا نزاع أعلمه ﴿وإن كان ذلك بها . لم يُحتسب عليه﴾ .

كصبره وحسنها ونشورها ، وإحرامها وبرحمتها وحسنها ، وصيامها واعتكافها
المفروضين . وهذا المذهب . حرم به في الكافي ، والمعنى ، والشرح ، وشرح ابن
مبج . وقدمه في الهداية ، والمذهب . والمستوعب ، والإخلاصة ، والردعيتين .

وقيل : يحتسب عليه ، كالخمس . قطع به القمى في تصيفه . والشرع ،
وأبو الخطاب في خلافهما ، والثيراني ، وابن النعمان ، وغيرهم . وقدمه في المحرر .
قال في الوحيين : تضرب مدته من أربعين ، سواء كان في مدة أربعين من فم
أو من قله . وأطلقهما في الفروع ، والحدوى الصغير ، والردعيتي .

وقيل : محمولة لها شبهة كعاقلة .

قوله ﴿وإن طرأ بها : استؤثقت المدة عند رواله إلا لحين فبأنه
يُحتسب بمدته﴾

إن طرأ بها عذر . غير الخمس والندس ، من الأعداء المتقدمة ومحوها
فالمصحيح من المذهب : أنها تستأف [امدة] عند رواله . حرم به في الهداية ،
والمذهب ، ومسوك المذهب ، والمستوعب ، والإخلاصة ، والمحرم ، وغيرهم .
وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : يحتسب عليه مدته . فلا تستأف المدة .

وأما إن كان حياً : فيها محتسب مدته بلا نزاع . وفي النعاس وجهان .
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسوك المذهب ، والمستوعب ، والإخلاصة ،
والمحرم ، والكافي ، والمعنى ، والمحرم ، واللمعة ، والشرح ، والردع ، والردعيتي ،
والعلم ، وشرح ابن مبعج ، والردعيتين ، والحدوى . وجهان عند لا كثر .
وفي اللمعة والفروع : روايتان .

أمرهما : لا يحتسب عليه صححه في الصحيح ، ونصحيح المحرم ، وحزم به في الوحيز ، ومتخبط الأدي ، وقدمه في إدراك الثانية .
والثاني : يحسب عليه كالحبض . اختاره ابن عبدوس في تذكرته . وحرم به في نحر يد العصابة .

قوله ﴿ وَإِنْ طَلَّقَ فِي أَثْنَاءِ الْمُدَّةِ انْقَضَتْ ﴾

إن كان طلاقاً دائماً ، انقضت المدة .

وإن كان طلاقاً رجماً ، فذهب كلام المصنف هـ . أن المدة تنقطع أصلاً وهو أحد الوجهين . وحرم به في المعنى ، والشرح ، والوحيز ، وشرح ابن منبج والوجه الثاني لا ينقطع ما لم تنقض عدتها . وهو المذهب نص عليه .
وحرم به في شور . وقدمه في المحرم ، والفروع ، وبعثت ، والحرى .
قوله ﴿ فَإِنْ رَاجَعَهَا ، أَوْ نَكَحَهَا إِذَا كَانَتْ بَائِناً - اسْتَوْهَتْ الْمُدَّةُ ﴾ .

هذا معنى - في الترجمة - على ما حرم به أولاً من أن الطلاق الرجعي ينقطع المدة

وأما على المذهب : فلا أثر لحقتها قبل المذهب . عند
فصل الأول : إن بقي بعد استئناف مدة أقل من مدة الإيلاء . سقط الإيلاء . وإلا صرت له

وعلى المذهب : يمكن المدة على ما قبل الطلاق .

وقال المصنف في المعنى : مقتضى كلام ابن حامد : أن مدة ثمة من حين الطلاق . وبارعه الزركشي في ذلك .

قوله ﴿ وَإِنْ انْقَضَتْ الْمُدَّةُ ، وَهِيَ مُؤَدَّرَةٌ يَتِمُّ لَوْطُهُ لَمْ تَعْلُكْ طَلَبُ الْفَيْئَةِ ﴾ .

هذا الصحيح من الذهب . حيزه في الهدية ، والذهب ، والمستوعب ،
و خلاصة ، والوجيز ، والمعنى ، والشرح ، وغيرهم . وقدمه في المروع

وقيل : لم يها مع شرعى طلب الهيئة بالقول

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ الْمُدْرِبُ بِهِ - وَهُوَ تَمَّا يَتَجَرَّبُ بِهِ عَنِ الْوَطْءِ - أَمْرًا أَنْ

يَقْبَلَ بِلِسَانِهِ ، فَيَقُولُ . مَتَى قَدَرْتُ جَامِعَتَكَ ﴾ .

فيقول لها ذلك بهذا اللفظ . وهو الصحيح من المذهب .

قال المصنف ، والشارح : هذا أحسن .

وقطع به الخرق . واحتاره القاضي في الجرد .

وعنه : أن هيئة المدور أن يقول « فئت إليك » .

وحكاة أبو الخطاب عن القاسم .

قال الزركشي : وهو قول عامة أصحابه .

وعند من عقيين : هيئة حركته حتى يبلغ به الخوض من تغيير الشهوة .

نسيها

أمرهما : قوله « أمر أن يقبَلَ بِلِسَانِهِ » يعنى في حال من غير موهبة

الثاني : قوله « فيقول . متى قدرت جامعتك » .

هذا في حق المربص ونحوه

فأما الخوض : فإنه يقول « لو قدرت جامعتك » راد القاصي في التمهيق « وقد

تدمت على جامعتك »

قوله ﴿ ثُمَّ مَتَى قَدَرْتَ عَلَى الْوَطْءِ : لَزِمَهُ ذَلِكَ ، أَوْ تُطْطِقَ ﴾

هذا المذهب فإنه في المروع وأومأ إليه في رواية حسن وقطع به الخرق .

وقدمه في المعنى ، والشرح .

قال الرزكشي : وإليه ميل القاضي في الروايتين وهو لازم قوله في المحرر
وقال أبو بكر : إذا قام بسامه لم يلزمه ، ولم يطلب دليله مرة أخرى ، وخرج
من الإبلاء .

واختاره القاضي في التعليق ، وجمهور أصحابه . كالشريف ، وأبو الخطيب
في خلافهما ، والشيرازي
قال أبو بكر ، والقاضي : هو ظاهر كلامه في رواية هذا .

تفسيرها

أمرهما : ظاهر كلام المصنف - من هو كالصريح في ذلك - أن الخلاف
السابق مبني على قوله « متى قدرت حاجت »

وقال الرزكشي - هذا ما ذكره رواتي ، أعني : في صفة العبث - وأبى
عليه على ذلك إذا قدر على الوطء : هل يلزمه أو لا يلزمه بقولان - يلزمه .
واختاره القاضي وأصحابه ، وأبو بكر لا يلزمه . انتهى

وعند صاحب المحرر ، والدروع ، وغيرها : أن عدم اللزوم مبني على رواية
قوله « قد كنت إليك » .

الثاني : ظاهر قوله « وَإِنْ كَانَ مُظَاهِرًا ، فَقَالَ : أَتَمِلُونِي حَتَّى
أُطْلَبَ رِقَّةً أُعْتِقَ بِهَا عَنْ ضَهَارِي : أَتَمِلُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ » .

أنه لا يميل صوم شهري الطهار وهو صحيح . فيصلق على الصحيح من
المذهب .

قدمه في المحرر ، والدروع ، والزيديتين ، والحدوي

وقيل : يصوم مبني ، كعمدو . وهو احتمال في المحرر

خاتمة : قوله « وَإِنْ وَطَّئَهَا دُونَ أَمْرَج ، أَوْ فِي الذُّبْرِ : لَمْ يُخْرِجْ مِنْ

الْفَيْئَةِ »

بلا راء ، والمصحح من المذهب : أنه لا يبحث في عيبه فعل ذلك وقيل :

يبحث

قوله (وإن وضئها في الفرج وطئاً محرماً - مثل أن يطأ في حال الخيض ، أو السماس ، أو الإحرام - أو صيام فرضي من أحدهما - فقد فاء ، لأن عيئته انحلت به) .

وهذا المذهب قدمه في المعنى ، والشرح ، والفروع

وقال أبو بكر . الأصح أنه لا يخرج من العتة .

وقال : هو فليس بمذهب . وذكره ابن عقيل رواية

فأمرناه

إمراءهما : لو استدحلت ذكره وهو دهم ، أو وضئها دهم ، أو سبياً ، أو

حائلاً بها ، أو محبوساً - ولم تبحث الثلاثة - أو كبر عيبه مدة قبل الوطء :

في خروجه من العتة وحده .

وأطلقهما في الفروع ، وأربعين ، والحواس

قال في السكاي : وإن وضئ وهو محبوس لم يبحث ، وبسقط الإيلاء . ويحتمل

أن لا سقط

وإن وضئ مائياً فصح روايتين لا يبحث

عنه من يسقط الإيلاء ؟ على وجهين كالخبر .

وقال في المحرر : أنه استدحلت ذكره وهو دهم ، أو وضئ مائياً ، أو في حال

حيونه - وقد لا يبحث - خرج من البيت

وقيل . لا يخرج

وقدم بها إذا كبر مدة قبل الوطء - أنه لا يخرج من العتة

وقال في المنور : يخرج بتعيب العتة في قبل مطلقاً

وقال ابن عثوس في تذكرته : وتكفر بوطه ، ولو مع إكراه وسين .
وقال في المعنى ، والشرح : وإن كفر بعد الأمانة أشهر ، وقبل الوقف :
صار كالحلف على أكثر منها إذا مضت بيمينه قبل وقعه . انتهى

الثاني : لو أكره على الوطء فوطئ : فقد فاء إليها .

قال في الترغيب : إذا الإكراه على الوطء لا يتصور
قوله (وَإِنْ لَمْ يَنْتَهِ) ، وَأَعْفَتْهُ الْمَرْأَةُ : سقط حقها .

هذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب

وحرم به في الوحي ، وغيره . وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب
والمستوعب ، والمخلاصة ، والمعنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم

ويعتدل أن لا يسقط وهو لأن أعطت في الهداية . ولها المطالبة بعد ،
ككونها . وإليه ميل المصنف ، والشارح

قوله (وَإِنْ لَمْ تَعْفِهِ) : أَمَرَ بِالطَّلَاقِ فَإِنْ صُنِّقَ وَاحِدَةً فَلَهُ
رَجْعَتُهَا .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب

وحرم به في الوحي ، وغيره . وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب
والمستوعب ، والمخلاصة ، والمعنى ، والحبر ، والظم ، والرعيتين ، والحدوى الصغير
والفروع ، وغيرهم

واحتاره أبو بكر ، والقاسم ، وأصحابه ، والنصف ، وغيرهم .

وعنه : أنها تكون بائنة

وأنى طلاق الحاكم - إذا قلنا : طلق - هل هو رجعي ، أو بائن ؟

قوله (فَإِنْ لَمْ يُطْلَقْ) : حُبِسَ وَصُيِّقَ عَلَيْهِ حَتَّى يُطْلَقَ فِي إِحْدَى
الرَّوَايَتَيْنِ .

وحرمه في الوحيز وقدمه في الخلاصة ، وغرر ، وأربعائين ، والحدوي الصغير .

وفي الأخرى : يطلق الحاكم عليه . وهو المذهب

قال الشارح : هذا أصح .

قال في الفروع : وهو أظهر وأجدر ، لخرق ، والقاضي في التعليق ، والشريف وأبو الخطاب ، والمصنف ، وغيرهم .

وأصله في المدة ، وسه ، والمستوع ، والمروع ، ونقواعد .

قال ابن عبدوس في تذكرته : وأتينا وطلاق : يحبس . ثم يطلق عليه الحاكم

فعل المذهب . وهو أن الحاكم يطلق عليه . قدس نصيبها . وإن طلق واحدة فهو كطلاق المولى .

يعني : أنها هل تنع رحمة ، أو ثمانية ؟ وإن الصحيح من المذهب : أنها تنع رحمة . وهذا المذهب

وعنه . أن طلاق الحاكم بائن ، وإن قلنا : إن طلاق لمولى رحمي

قال القاضي : المنصوص عن الإمام أحمد رحمه الله : أن فرقة الحاكم تكون بائناً .

وعنه : فرقة الحاكم كاللهن . تحريم على التأييد . احتاره أبو بكر . قاله الزركشي .

وقال : استمع ابن حامد والجمهور من إناث هذه الرواية .

وقال : والطريقان في كل فرقة من الحاكم .

قوله (وَإِنْ طَلَّقَ ثَلَاثًا ، أَوْ فَسَخَّ صَحَّ : ذَلِكَ) .

يعني : لو طلق الحاكم ثلاثاً ، أو فسح : صح . وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

قال القمى : هذا ظاهر كلام الإسم أحمد رحمه الله ونص عليه في الطلاق
الثلاث في رواية أبي طالب

وقطع به في المني ، والشرح ، ونصره ، والمداية ، وسدده ، واستوعب ،
والخلاصة ، والحرر ، والرعاية الصغرى ، والحاوى ، ورر كنى ، وغيره .

وقدم في المروع ، والرعاية الكبرى واحتاره ابن عدوس في تذكرته .
وقدم في النصرة : أنه لا يملك ثلاثاً .

وعنه : يتعين الطلاق . فلا تلك المسخ

وعنه : يتعين المسخ . فلا يملك الطلاق .

فأمره : لو قال : فرقت بسكا فهو مسخ على الصحيح من المذهب
وعنه : حلاق .

قوله (وإن ادعى أن المدة ما انقضت ، أو أنه وطئها ، وكانت
ثيباً : فالقول قوله) .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وفي الترجيح احتمال : أن القول قوله في عدم لوجه ، سواء على رواية في النص .
على المذهب . لو حلقها من له رجعة ، أم لا ؟ لأنه ضرورة وفي الترجيح
احتمالان في ذلك

قوله (وإن كانت بكراً ، وأدعت أنها عذراء . فشهدت بذلك
امرأة عدل ، فالقول قولها ، وإلا فالقول قوله) فلا نزاع
قوله (وهل يخلف من القول قوله ؟ على وجهين) .

وهما روايتان .

وقال في الرايتين ، والحاوى في النسب روايتان وفي البكر وجهان .

وأطلقهما في المروء ، وللدابة ، والمذهب . والخلاصة ، والرعايتين ،
والخاوى الصغير ، والزركشى .

أمرهما : بحذف احتاره الخرق في بعض النسخ
وحرمه في الوجيز وقسمه في الشرح ، والمجرى ، والمستوعب
والوجه الثاني : لا يحلف

قال في رواية الأثر . لو دعى وطء انتب لايمن عليه وصححه في التصحيح
واحتاره أو نكر .

قال الفاضل : وهو أصح .

وقدمه ابن رزين في شرحه وقال : نص عليه لأنه لا يقضى فيه بالسكول
قال في معنى : وطء كلامه في : أنه لا يمين هذا إذا شهد بالسكارة لقوله
- في باب العين - : فإن شهدت ، قالت : أحست سة . ولم يذكر نكراً وهذا
قول أبي بكر .

وقال الداعم :

ودعوه نفي الوقت أو وطء نسب فقلوه وليحلف على المتأكد
وإن نكر ، ثم شهد عدلة فذكرتها قليل وتحلف بمحمد
نكير : ظاهر كلام المصنف : أن الوحيم يشمل النكر إذا شهد بأنها نكرة ، وأن
فيها وجهها يحلفها . وهو صحيح

ذكر هذا الوجه في الشرح ، والرعايتين ، والترعيب ، والخاوى الصغير ،
والمعلم ، وغيرهم .

وطء كلامه في المروء : أن حكاية لو حيمين فيها لم يذكره إلا في الترعيب
فقط . فإنه قال : إذا شهد باليكارة امرأة فقل وفي الترعيب في يمينها وجهها

كتاب الظهار

قوله ﴿ وَهُوَ أَنْ يُشَبَّهَ امْرَأَتُهُ ، أَوْ عُصْوًا مِنْهَا ﴾ .

الصحيح من المذهب : أن تشبهه عصو من امرأته كتشبيها كلها وعليه الأصحاب .

وعنه : ليس بظاهر حتى يشبه جملة امرأته

قوله ﴿ يَظْهَرُ مَنْ تَحَرَّمَ عَلَيْهِ عَلَى التَّائِيدِ ، أَوْ بِهَا ، أَوْ بِمُضْوٍ مِنْهَا .
فَيَقُولُ : أَنْتِ عَلَى كَظْهَرِ أُمِّي ، أَوْ كَيْدِ أُخْتِي ، أَوْ كَوَجْهِ خَمَاتِي ، أَوْ
ظَهْرِكِ أَوْ يَدِكَ عَلَى كَظْهَرِ أُمِّي ، أَوْ كَيْدِ أُخْتِي ، أَوْ خَالَتِي ، مِنْ
نَسَبٍ ، أَوْ رِصَاعٍ ﴾

الصحيح من المذهب : أن من تحرم عليه نسب كالرِصَاعِ ومحوه : حكمها
حكم من تحرم عليه نسب . وعليه الأصحاب . وقطع به كثير منهم .
وعنه : لا يكون مظاهراً إذا أصابه إلى من تحرم عليه نسب .
وقيل : إن كان النسب محملاً عليه فهو مظاهر . وإلا فلا .
قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ عَلَى كَأُمِّي ﴾ .

وكذا قوله ﴿ أَنْتِ عِنْدِي - أَوْ مَعِي ، أَوْ مَعِي - كَأُمِّي ، أَوْ مِثْلُ
أُمِّي : كَنْ مُظَاهِرًا ﴾ .

إن نوى به الظهار : كان مظاهراً ، وإن أحسن ، فاصحح من المذهب : أنه
صريح في الظهار أيضاً . نص عليه واحتاره أبو بكر . فانه الشرح .

وحرم به في المحرم . وقدمه في المنوع ، والزنا ، والحرمان الصغير ،

والعروع

وعنه : ليس بظهار . احتاره ابن أبي موسى في الإرشاد فقال : فيه روايتان .
أظهرها : أنه ليس بظهار حتى يتوبه .

واحتاره المصنف ، فقال : والذي يصح عندي في قياس المذهب : إن وحدت
بنة أو قرنة تدل على الطهار : فهو ظهار ، وإلا فلا .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ كَأُمِّي فِي الْكُرَامَةِ ، أَوْ نَحْوِهِ : دَيْنٌ ﴾
بلا نزاع ﴿ وَهَلْ يُقْبَلُ فِي الْحُكْمِ ؟ يُخْرِجُ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في المتنوع ، والحرر ، والرعايتين ، والحاوي ، والعروع .
وهما روايتان في الحرر ، والعروع . ووجهان في المتنوع ، والرعاية

إمراهما : يقبل في الحكم . وهو الصحيح من المذهب . احتاره المصنف .
والشارح . وصححه في التصحيح . وقدمه ابن رزين في شرحه

قال في الإرشاد ، أظهرها . أنه ليس بظهار حتى يتوبه .
والرواية الثانية : لا تقبل .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ كَأُمِّي ، أَوْ مِثْلُ أُمِّي فَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ
فِيهِمَا رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

يعني : يكون كقوله « أنت على كأمي » هل هو صريح ، أو كسبة ؟
قال المصنف هنا « والأولى : أن هذا ليس بظهار ، إلا أن يتوبه ، أو يقرن
به ما يدل على إرادته » وهو المذهب . احتاره ابن أبي موسى

قال في الحرر : ولولم يقبل « على » لم يكن مطهراً إلا بالنية
وقال في العروع : وإن قال « أنت أُمِّي ، أو كَأُمِّي ، أو مِثْلُ أُمِّي » وأطلق :
فلا ظهار .

وقال في البسة : أم الكسبة . وهو قوله « أُمِّي ، أو كَأُمِّي ، أو مِثْلُ أُمِّي »
لم يكن مطهراً إلا بالنية ، أو القرنة . وجزم به في الرعية الصغرى .

وعنه : أنه يكون ظهاراً . اختاره أبو بكر

قال في الترميز : وهو المنصوص .

قال في الهداية ، والذهب ، والهادي ، والمستوعب : فهو صريح في الظهار .
نص عليه . وقدمه في الخلاصة .

وقال في الرعاية الكبرى ، والحاوي الصغير : وإن قال « أنت كأمي ، أو
مثلها » فصريح نص عليه .

وقيل : ليس ظهاراً بلانية ، ولا قرينة .

وإن قال « بونت في الكرامة » دين وفي الحكم : على روايتين .

وقيل : هو كناية في الظهار .

وقيل : إن قال « أنت علي كأمي أو مثلها » ولم يسم الكرامة : فظاهر .

وإن بواها دين . وفي الحكم روايتان .

وإن أسقط « علي » فلعو ، إلا أن يسمي الظهار ومع ذكر « الظهر » لا بد من .

اتهما . فذكر الطريقتين .

قوله « وإن قال : أنت علي كظهر أبي ، أو كظهر أجنبية ، أو

أخت زوجتي ، أو عمتي ، أو خالتي : فلي روايتين »

وأطلقهما في المستوعب ، والشرح

وأطلقهما - في الأولتين - في الخلاصة .

إمراهما : هو ظهار . وهو المذهب حرم به في الوجيز .

وقدمه في الحرر ، والعلم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والقروع .

واختاره - فيما إذا قال « كظهر أجنبية » - الحرق ، وأبو بكر في التنبيه ،

وجامعة من الأصحاب ، على ما حكاه القاضي .

واختاره القاضي أيضاً في موضع من كلامه .

والرواية الثانية: ليس مطهار . واحتراره - فيما إذا قال « كظهر الأجنبية » -
 ابن حامد ، والقاضي في التعليل ، والشريف ، وأبو الخطاب ، والشيخار . وكذا
 أبو بكر ، على ما حكاه عنه المصنف .

قال الزركشي : وفي معنى مسألة الحرق . إذا شه امرأته ناحت زوجته
 ونحوها ، لأن تحريمها تحريم مؤقت .

وعنه : هو ظاهر ، إن قال « أنت على كظهر أني » أو « كظهر رجل »
 نصره القاضي ، وأصحابه

قال في القروع : وعكسها أبو بكر .

على الرواية الثانية : عليه كفارة يمين . على الصحيح من المذهب .
 وعنه لمولائي . فيه وأطلقهما الزركشي .

قوله « وإن قال : أنت على كظهر النسيمة : لم يكن مطاهراً » .
 هدمو الصحيح من المذهب جرمه في الوجيز ، وغيره . وصححه في العلم ،
 وغيره .

وقدمه في الشرح ، وأربعين

وقيل : يكون مطاهراً إذا سجد .

وأطلقهما في المحرر ، وسدوى الصغير ، والقروع ، وأثنى وحكاما رويين .
 والمعروف : وجهان .

قوله « وإن قال : أنت على حرام . فهو مضهر ، إلا أن يشوي حلاقاً
 أو يميناً . فهل يكون مطاهراً ، أو مانوا ؟ على روايتين » .

وأطلقهما في القروع إذا قال « أنت على حرام » وأطلق . فالصحيح من
 المذهب : أنه ظاهر ، كما حرم به نصفها واحتراره الحرق ، وغيره . وقدمه في
 القروع ، وغيره .

وعنه : هو عَيْن .

وعنه : هو طلاق بائن . حتى قل حبل والأثرم : الحرام ثلاث حتى لو وجدت رجلا حرم امرأته ، وهو يرى أنها واحدة فرقت بينهما . مع أن أكثر الروايات عنه : كراهة افتيا في الكليات الطاهرة .

قال في المستوعب : لاختلاف الصحة رضي الله عنهم وتقدم ذلك في كلام المصنف في « باب صريح الطلاق وكفايته » . وأما إذا بوى سلك طلاقاً أو بيمناً ، منه : يكون ظاهراً أبداً . وهو الصحيح من المذهب . نقله الجماعة .

قال في الفروع : وهو الأشهر . وكذا قال في المعنى ، والشرح . قال في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب . هذا المشهور في المذهب .

وحرم به الحرق ، وصاحب الوجيز ، ومتعجب لأدبي ، وغيرهم . وقدمه في الخلاصة وغيرها .

والرواية الثانية يقع ماواه .

حرم به في المنور . واختاره ابن جلدوس في تذكرته . وقدمه في المحرر ، والعلم ، والحدوى الصغير وأصانتهما في إرعاشين ، والفروع . وتقدم ذلك مستوفى في « باب صريح الطلاق وكفايته » فائزاً . لو قال « أنت حرام إن شاء الله » فلا طهر على الصحيح من المذهب . نص فيه ، خلافاً لابن شاقلاً ، وابن بطه ، وابن عقيل .

قوله (وَيَصِيحُ مِنْ كُلِّ رَوْحٍ يَصِيحُ طَلَّاقُهُ) . هذا الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . فيصح طهار الصبي ، حيث صححنا طلاقه .

قال في عيون المسائل : سوى الإمام أحمد رحمه الله به و بين الطلاق .

قال في القواعد الأصولية : أكثر الأصحاب على صحة ظهاره وإبلائه .
 قال باظم المفردات : هذا هو المشهور وهو من مفردات المذهب .
 وقال المصنف هنا « والأقوى عندي : أنه لا يصح من الصبي طهاره ، ولا إبلاؤه .
 لأنه بين مكفرة . فلم يستد في حقه » .

قال في المذهب ، ومسبوك الذهب - في « باب الأيمان » - وتعتقد بين
 الصبي المميز . في أحد الوجهين

وقال في الموجز^(١) : يصح من زوج مكلف .
 قال في عيون المسائل : يحتمل أن لا يصح ظهاره لأنه محرم مني على قول
 الزور ، وحصول التكفير ، والمأثم ، وإحجاب مال أو صوم .
 قال : وأما الإبلاء ، فقال بعض أصحابنا : تصح رده وإسلامه . وذلك متعلق
 بذكر الله . وإن سلمنا ، فإنه ، يصح لأنه ليس من أهل البين مجلس الحكم لرفع
 الدعوى .

قال في الرعاية الكبرى : من صح ظهاره صح طلاقه ، إلا المميز في الأصح فيه .
 وقيل : ظهار المميز كطلاقه

وقال في الترميز : يصح الظهار من مرتدة
 قوله « مُسْتَلَمًا كَانَ أَوْ ذِمِّيًّا » .

الصحيح من المذهب : صحة ظهار القدي كالمسلم
 قال في الفروع : وعلى الأصح : وكافر .

وجزم به في المنق ، والشرح والوجيز ، وغيرهم .
 وعنه . لا يصح طهاره لتعقبه كعادة ليس من أهلها ورد .
 على المذهب يكفر بالمال لا غير . على الصحيح من المذهب قدمه في الفروع .
 وحرم في القواعد الأصولية نصحة التكفير بالإطعام والعتيق .

(١) في نية المسح « الوحر »

وإذا لزمته الكفارة ، هل يحتاج إلى بية ؟
 قال الديتوري : ويستبرأ في تكفير الذي «لعتق والإطعام : البية .
 وقال ابن عقيل : ويستبرأ أيضا ملاية وهو طهر كلامه في المعنى ، والشرح .
 وقال ابن عقيل أيضا : يصح التيق من المرتد .
 وقال في عيون المسائل : لأن الطاهر من فروع النكاح ، أو قول منكر وزور .
 والذي أهل لذلك ، ويصح منه في غير الكفارة فصح منه فيها ، بخلاف الصوم .
 وصححه في الانتصار من وكيل فيه .

تفسيره

أمرهما : مثل قوله « يصح من كل زوج يصح طلاقه » الصد . وهو صحيح .
 وهو اندهب وعنه الأصحاب . وحرم به في الفروع وغيره . وقدمه في المعنى ،
 والشرح وقيل : لا يصح طهاره .

على المذهب : يأتي حكم تكفيره في آخر كتاب الإيمان .

الثاني : مفهوم كلامه : أن من لا يصح طلاقه لا يصح طهاره . وهو صحيح
 كالعلم ، ورائد العقل محمول أو إجماع ، أو يوم أو غيره . وكذا إنكره إذا لم
 نصصح طلاقه . وحكم طهار السكر منى على طلاقه .

قوله « وَإِنْ ظَاهَرَ مِنْ أُمَّتِهِ أَوْ أُمِّ وَلَدِهِ : لَمْ يَصِحَّ » بلا نزاع .
 « وَعَمَّنِيه كَفَّارَةٌ عَيْنِي » .

هذا المذهب . نقله الجماعة .

قال الزركشي : وهو المشهور والمختار

وحزم به في الوجيز وغيره .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والتشوع ، والخلاصة ، والمعنى ، والمحرر ،
 والشرح ، والنظم ، والرعائين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَدْرِيهِ كَفَّارَةُ ظَهَارٍ وَهُوَ لَا يُبَيِّنُ الْخَطَابَ . وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنِ الْإِمَامِ
أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ . فَلَهَا حَتِيلٌ . قَالَهُ فِي الْفُرُوعِ .

وَقَالَ فِي الْمَحْرُورِ : فَلَهَا أَوْ طَالِبٌ .

وَقَالَ أَبُو الْخَطَابِ : وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَلِيزُهُ شَيْءٌ . وَهُوَ تَخْرِيجٌ فِي الْمَحْرُورِ ،
وَالْفُرُوعِ ، مِنْ رَوَايَةٍ فِي إِذَا طَاهَرَتْ هِيَ مِنْ رُوحِهَا الْآيَةُ .
وَذَكَرَ فِي عِدَّةِ الْأَدْلَةِ وَالْتَرَعِيبِ رَوَايَةً بِالصَّحَّةِ .

قَوْلُهُ (وَإِنْ قَالَتِ الْمَرْأَةُ لِرِجُلٍهَا : أَنْتَ عَلَى كَطَهْرٍ أَيْ : لَمْ
تَكُنْ مُطَاهَرَةً) .

هَذَا الْمَذْهَبُ بِلَا رَيْبٍ . وَعَلَيْهِ جَاهِلُ الْأَصْحَابِ .

قَالَ فِي الْفُرُوعِ : هَذَا الْمَذْهَبُ .

قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : هَذَا الْمَعْرُوفُ وَالْمَشْهُورُ وَالْمَحْرُومُ بِهِ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ .
حَقٌّ قَالَ الْقَاسِمِيُّ فِي رَوَايَتِهِ : لَمْ تَكُنْ مُطَاهَرَةً ، رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ . انْتَهَى .
وَحَرَّمَ بِهِ فِي الْمَسِيِّ ، وَالشَّرْحِ ، وَالْوَجِيزِ وَعَبْدُ اللَّهِ . وَقَدَّمَ فِي الْمَحْرُورِ ، وَغَيْرِهِ .
وَهُوَ مِنْ مَفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ .

وَعَنْهُ : أَنَّهَا تَكُونُ مُطَاهَرَةً احْتَرَاهُ أَوْ تَكُنْ ، وَإِنْ أَيْ مَوْسَى فَتَكُنْ إِذَا
طَلَّعَتْهُ

وَإِنْ احْتَمَلَتْ بِهِ ، أَوْ عَرِمَتْ : فَكَظَاهِرٌ

قَوْلُهُ (وَعَلَيْهَا كَفَّارَةُ ظَهَارٍ) .

هَذَا الْمَذْهَبُ . قَالَهُ فِي الْفُرُوعِ . وَعَلَيْهِ جَاهِلُ الْأَصْحَابِ .

قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : هَذَا الْمَشْهُورُ وَاحْتِيَارُ الْخُرْقِيِّ ، وَالْقَاسِمِيِّ ، وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ
كَالشَّرِيفِ ، وَأَبِي الْخَطَابِ ، وَاسْمُهُ أَيْ الْحُسَيْنِ .
وَقَدَّمَ فِي الْمَهْدِيَّةِ ، وَالْمَذْهَبِ ، وَمَسْئُوكِ الذَّهَبِ ، وَالْمُسْتَوْعَبِ ، وَالْخُلَاصَةِ ،
وَالْمَحْرُورِ ، وَالنَّظْمِ ، وَالرَّعَايَيْنِ ، وَالْحَدَوِيِّ الصَّغِيرِ ، وَغَيْرِهِمْ .

وهو من مفردات المذهب .

وعنه : عليها كفارة يمين .

قال المصنف والشارح : هذا أقبل على مذهب الإمام أحمد رحمه الله . وأشه
بأصوله

وعنه : لا شيء . عليها . ومنها : حرج في التي قسمها كما تقدم .

قوله : ﴿ وَعَنْهَا التَّمَكُّيْنُ قَبْلَ التَّكْفِيرِ ﴾ .

بمعنى : إذا قلنا : إنها ليست مطهرة ، وعنها كسرة الطهر . وهذا المذهب .

وجزم في المحرر ، وغيره .

قال في الرعية الصغرى : وعليها أن تمككه قبله في الأصح

وقدمه في الهداية والمذهب ، والمستوعب ، والرعية الكبرى ، والحدوى

الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : لا تمككه قبل التكفير .

وحكى ذلك عن أبي بكر حكاه عنه في الهداية

قال المصنف : وليس بمحيد لأن طهر الرجل صحيح وطهه غير صحيح

قال الزكشي ، قلت : قول أبي بكر حجة على قوله ، من أنها تكون مطهرة

وقال في المحرر وغيره : وليس لها اتداء القلة ولا استمضاء

فائدتان

إمراهما يجب عليها كفارة العود قبل التمكنين على الصحيح من

المذهب . قدمه في الفروع .

وقيل : بعده .

قال ابن عقيل : رأيت بخط أبي بكر : العود للممكنين

الثابت : وكذا الحكم لو علقته امرأة تزويجها ، مثل ابن قالت : إن تزوجت

فلاناً . فهو على كغير أبي .

قال في القروع : فكذلك ذكره الأكثر وهو ظاهر نصوحه . ولم يفرق
بينهما الإمام أحمد رحمه الله .

وقال في المحرم : فهو ظهار وعليها كعارة الطهر . نص عليه في رواية
أبي طاب وحرم به في الرءتين ، والحاوي وغيرهم . وقالوا : نص عليه .

وقال في الرعية الكبرى ، قلت : وبجملته أنه لقو .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ لِأَجْنَبِيَّةٍ : أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي : لَمْ يَطْأَهَا إِنْ
تَزَوَّجَهَا حَتَّى يُكْفَرَ ﴾ .

يصح الظاهر من الأحيب ، ولا يطلوها إذا تزوجها حتى يكفر . على الصحيح
من المذهب . نص عليه .

قال في الرعية الكبرى : صح في الأشهر .

قال الزركشي : هذا مخصوص بالإمام أحمد رحمه الله . وعنه أحمد .

وحزم به في الرعية الصغرى ، والوحيد ، وغيرها .

وقدمه في المنفى ، والمحرم ، والشرح ، والحاوي الصغير ، والدروع ، وغيرهم .

وقيل : لا يصح كالطلاق .

قال في الانتصار : هذا قياس المذهب . كالطلاق

وذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله رواية

والفرق : أن الظهار يمين . والطلاق حل عقد ، ولم يوجد

فانفرد : وكذا الحكم إذا علقه فتزوجها ، بأن قال : « إذا تزوجت فلانة فهي
على كظهر أُمِّي » حلالاً ومذهباً .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ - يُرِيدُ فِي كُلِّ حَالٍ - فَكَذَلِكَ ﴾

يعنى إذا قال ذلك للأجنبية . وهذا بلا نزاع .

﴿ وَإِنْ أَرَادَ : فِي تِلْكَ الْحَالِ . فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . لِأَنَّهُ صَادِقٌ ﴾ .

وكذا إذا أطلق . وهو مذهب . وعليه الأصحاب .
وفي التعيين وجه - فيما إذا أطلق - أنه كاتى قدحاً في أنه يصح ، ولا يطاق
إذا تزوجها حتى تكفر

وقال في الرعيتين : وكذا إن قال « أنت على حرام » وبوى أنداء . وإن
بوى في الحلال فظنوا . وإن أطلق احتمل وجهين .

ثالثتان

أما الأولى : لو قال « أنت على كظهر أمي إن شاء الله »
فانصح من المذهب : أنه ليس بظهار . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب .
وقال : هو بظهار . اختاره ابن عقيل

الثانية : لو طهر من إحدى روحتيه ، ثم قال للأخرى « أشركت معي »
أو « أنت مثلها » فهو صريح في حق الثانية أصلاً . على الصحيح من المذهب . نص
عليه . وقدمه في الهداية ، والمحرر ، والمذهب ، والتنوع ، والخلاصة ، وغيرهم .
وبحتمل أنه كناية . وهو رواية .

وقال في الرعية الكبرى - آخر باب الإيلاء - : إذا قال ذلك ، فقد صار
مظاهراً منها . وفي اختار نيته وجهان

وتقدم ذلك مستوفى في « باب صريح الطلاق وكنته » ميعاود .

قوله « وَيَحْرُمُ وطء المظاهر منها قبل التكفير » .

إن كان التكفير بامتنق أو الصيام : حر - الوطء إجماعاً للنص . وإن كان
بالإطعام : حرم أيضاً على الصحيح من المذهب . وعليه جواهر الأصحاب

مهم : القاضي في حلاله ، ورويتيه ، والشرع ، والمصنف ، والشارح ،
وإن عبدوس في تذكرته ، وغيرهم .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المعنى ، والمحرم ، والشرح ، والرعايتين ، والحدوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم

وعنه : لا يحرم وطؤها إذا كان التكفير بالإطعام احتاره أبو بصير ، وأبو إسحاق .

قوله (وَهَلْ يَحْرُمُ الْإِسْتِمْنَاعُ مِنْهَا عَادُونَ الفَرْحِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ) .
وأما فهم في المعنى ، والشرح ، والرعايتين ، والحدوى الصغير ، والركن .
إبراهيم : يحرم وهو المذهب احتاره أبو بكر ، والقاضي ، وأصحابه . منهم
الشريف ، وأبو الخطاب ، والشيرازي ، وابن البنا ، وغيرهم .
وصحبه في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والهادي واحتاره ابن عديس
في تذكرته .

وقدمه في الفروع ، وفريد الناية ، والمستوجب .

قال في القواعد : أشهرها التحريم .

والرواية الثانية : لا يحرم . فيها الأكثرون

ودكر في التعقيب : أنها أظهرها عنه . وهو ظاهر كلام الحنف

وحرمه في الوخير ، والمبور ، ومتنح لأدى وقدمه في المحرم ، والمظن .

قوله (وَتَحِبُّ الْكَفَّارَةُ ، لَعَوْدٍ ، وَهُوَ الْوُطْءُ . نَصَّ عَلَيْهِ الْإِمَامُ

أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَأَنْكَرَ عَلَى الْإِمَامِ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّهُ الْعَزْمُ عَلَى

الْوُطْءِ) .

وهذا المذهب احتاره الخرق ، ومصاحب الوجيز ، ومتنح الأدي ،

وغيرهم

وقدمه في المعنى ، والمحرم ، والشرح ، والمظن ، والرعايتين ، والحدوى

الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وقال القاضي ، وأبو الخطاب : هو العزم .

قال في المحرر ، وغيره : وقال القاضي ، وأصحابه العود العزم .

قال الرزكشي : قطع به القاضي وأصحابه وذكره ابن رزيق رواية .

قال القاضي . نص عليه في رواية جماعة . منهم الأثرم . واحتاره ابن عبدوس في تكرره .

قال في البنية : وهو العزم على الأظهر .

قوله ﴿ وَلَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا ، أَوْ مَلَقَهَا قَتْلَ الْوُطءِ ، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ﴾

وهذا مبني على مذهب . وهو أن العود هو الوطء .

وأما إن قلت : إن العود هو العزم على الوطء . فهو عزم ، ثم مات ، أو طلقها

قبل الوطء . وحث الكفارة .

فردعه في المحرر وغيره على قول القاضي وأصحابه .

وعن القاضي : لا تجب . قاله في الفروع

وقال المصنف ، والشارح وقال القاضي وأصحابه : العود العزم على الوطء .

إلا أنهم لم يوجبوا الكفارة على العام على الوطء إذا مات أحدهما أو طلق

قبل الوطء ، إلا أبا الخطاب . فإنه قال : إذا مات بعد العزم أو طلق ، فليس عليه الكفارة .

قوله ﴿ وَإِنْ وَطِئَ ، قَبْلَ التَّكْفِيرِ أُنْتَمَ ، وَاسْتَقَرَّتْ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ ﴾

اعلم أن الوطء قبل التكفير محرم عليه ، ولا سقطت الكفارة بعد وطئه بموت

ولا طلاق ، ولا غير ذلك . وتحرر بها عليه حتى يكفر . ولو كان محبوساً . نص عليه . قاله في المحرر وغيره .

قال في الفروع : وهو نكاح محبوس موطئه .

قلت : فيدي ٣

قال في المروع : وظاهر كلام جماعة : لا يلزم المنون كفاة بوطئه . وأنه كاليمين

قال : وهو أظهر . وفي التعريب وحيان ، كإنبلاء .
قوله ﴿ وَإِنْ ظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ الْأَمَةَ ، ثُمَّ اشْتَرَاهَا : لَمْ تَحِلَّ لَهُ حَتَّى يَكْفُرَ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه حميد الأصحاب . منهم الحرقى ، وابن حامد ، والقاضى وغيرهم . وجزم به فى الخلاصة ، وغيره .

وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والراغبين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .
وقال أبو بكر . فى الخلاف . . بطل الطهار ، وتحل له بين وطئها عليه كفاة يمين . واختاره أبو الخطاب .

ويخرج أنه لا كفاة عليه . كظهاره من أمته .
قوله ﴿ وَإِنْ كَرَّرَ الظَّهَارَ قَبْلَ التَّكْفِيرِ ، فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ .
هذا المذهب . نقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله . وعليه أكثر الأصحاب . منهم : أبو بكر ، وابن حامد ، والقاضى

قال الزركشى : هذا المشهور من الروايتين ، ولختار لعامة الأصحاب : القاضى والشرىف ، وأبو الخطاب ، والشيرازى ، وابن السكيت ، وغيرهم .
واختاره ابن عبدوس فى مذكرة .

وجزم به فى الهدية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والوحيد ، والمنور ، ومستحب الأذى ، وغيرهم .

قال للصف ، والشارح : هذا ظاهر المذهب .
وقدمه فى المحرر ، والراغبين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .
وصححه فى النظم ، وغيره .

وعنه : إن كرهه في مجلس واحد ، فكفارة واحدة وإن كرهه في مجالس : فكفارات .

قال الزركشي : وحكى أبو محمد - في المقنع - رواية إن كرهه في مجالس : مكفارات ، قال : لا أعلمه إلا وهماً .

قلت : ليس الأمر كما قال . فإني أشرح ذكره ، وقل : وهو مذهب أصحاب الرأي . وروى عن علي رضي الله عنه ، وعمر بن دينار رضي الله عنهما . وذكره في الرعايتين ، والحلوى ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : تتمدد الكفارة بتعدد الظهار ، ما لم يتوالت أكيد ، أو الإفهام قال الزركشي : وأبو محمد في الكافي يحكي هذه الرواية إن بوي الاستئناف تكررت ، وإلا لم تكرر . وهو ظاهر كلام القاسمي في روايته . وليس بجيد . فإن ما أحده هذه الرواية : في الرجل يحب على شيء واحد أبداً كثيرة . فإن أراد تأكيد الجمين : فكفارة واحدة . انتهى .

وعنه : تتمدد مطلقاً

قوله (وإن طاهر من يسائر بكلمة واحدة ، فكفارة واحدة . فإن كان بكلمات فليشكل واحدة كفارة) .

هذا المذهب . قاله في الفروع ، وغيره .

قال ابن حامد : إذا طاهر بكلمات فليشكل واحدة كفارة . رواية واحدة .

قال القاسمي : المذهب عندي ما قاله ابن حامد .

قال الأصنف ، والشارح : إذا طاهر بكلمة واحدة : فكفارة واحدة . سير خلاف في المذهب .

وحرم به في الوحيز ، وغيره .

وقدّمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحلوى الصغير ، وغيرهم

وعنه : عليه كفارة واحدة ، سواء كان بكلمة أو بكلمات احتاره أو نكر ،
وابن عبدوس في تذكرته ، وغيرها .

وعنه : عليه كفارات مطلقا .

وعنه : إن كان بكلمات في مجلس فكفارات ، وإلا فواحدة .

فائدة : قوله - في كفارة الظهار - ﴿ هِيَ عَلَى التَّرْتِيبِ . فَيَجِبُ عَلَيْهِ . تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ . فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَمِصَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ . فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيًّا ﴾ .

عدم استطاعة الصوم : إن لكر ، أو مرض مطلقا .

وقد في الكافي : مرض لا يرجى رواه ، أو يحذف ريده أو عدوله

وقال المصنف وغيره : أو شق . واحتره في الترتيب

أو لصمه عن معيشة بدمه ، وهو خلاف ما نقله أبو داود رحمه الله ، وغيره .

وفي الروضة : لصممه ، أو كثرة شمل ، أو شدة حر ، أو شق . انتهى .

قوله ﴿ وكفارة الوطء في رمضان مثنها في طاهر المذهب ﴾ .

يعنى : أنها على الترتيب . ككفارة الظهار .

وعنه : أن كفارة رمضان على التخيير

وتقدم ذلك مستوفى في كلام المصنف في آخر « باب ما بعد الصوم » .

قوله ﴿ وكفارة القتل مثلها ﴾ . يعنى أنها على الترتيب في العتق

والصيام ﴿ إلا في الإطعام . ففى وجوبه روايتان ﴾ .

وأطعمهم في الهداة ، والذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والسعى ، والشرح

وشرح ابن منبج ، والبالغة ، وبركشى

إمراهما : لا يجب الإطعام في كفارة القتل . وهو للذهب . وعليه أكثر

الأصحاب .

وقدمه في القروع ، وقال : اختاره الأكثر .
 وهو ظاهر كلام الحرقي ، واحتيار أبي الخطاب ، والشريف ، في خلافهما .
 والرواية الثانية : بحسب . اختاره في التصعرة ، والطاقي الأقرب ، وغيرهما .
 وحرم به في الوجيز ، والمور ، ومنتهج الأدب ، والظلم ، وغيرهم . وصححه
 في التصحيح . وقدمه في الحرر ، والرعايتين ، والحدوي الصغير ، وإدراك العاية .
 قوله ﴿ وَالْأَعْتَابُ فِي الْكُفَّاتِ بِحَالِ الْوُجُوبِ ﴾ ، في إحدَى
 الرّوايتين .

وكذا قال في الهداة ، والمستوعب . وهو المذهب ، كالحدس من عليهما .
 وانتقد وصححه في التصحيح .

قال ناظم المفردات : هذا مذهبا المختار . وحزم به في الوجيز .
 وقدمه في الخلاصة ، والحرر ، والظلم ، والرعايتين ، والطاوي ، والمروع .
 ونصره المستف ، والشارح .

قال الزركشي : وهو اختيار القاسي في تليفه ، والشريف ، وأبي الخطاب ،
 في خلاصتهما ، وإن شهاب ، وأبي الحسين ، والشيرازي ، وإن عقيل ، وغيرهم .
 انتهى .

وهو ظاهر كلام الحرقي ، حيث قال : إذا وحيت - وهو عند - فلم يكفر
 حتى عتق : فعليه كمارة الصوم ، لا يجرئه غيره .
 وهو من مفردات المذهب .

فهيها . إسكان الأدب . متى على الزكاة على ما قدمه
 وعسا إذا وحيت ، وهو موثر ، ثم أيسر ، لم يجره إلا العتق . وإن
 وحيت وهو معسر ، ثم أيسر : لم يجره العتق . وله الاستقل إليه إن شاء مطلقاً
 على الصحيح من المذهب .

حرمه في الوحر ، وغيره . وقدمه في المعى ، والمحزر ، والشرح ، والرعاشين
والخاوى ، والتروع ، وغيرهم .

قال في البلة : وهو الصحيح عندي .

قال في الترغيب : المتق هنا على النحة أولى .

وقال في المذهب : ظاهر المذهب : لا يجرئه عتق .

وعنه - في المبدأ عتق - لا يجرئه عبر الصوم احتاره الخ في وتقدم لفظه .

وخرج أبو الخطاب - بين أيسر - لا يجرئه عبر الصوم ، كالرواية التي في

السند ، وهو رواية في الانتصار ، والترغيب .

وعليها أيضاً : وقت الوحوب في الظهار من حين العود ، لا وقت المظاهرة .

ووقته في اليمن : من الحث . لا وقت اليمن . وفي القتل : من الزهوق ، لا من

الجرح .

وتقديم الكفارة قبل الوحوب : تمجيل لها قبل وحبها لوجود سدسها .

كتمجيل الزكاة قبل الطول سد كمال النصاب . قوله المصنف ، والشارح ، وغيرهما .

والرواية الثانية ، من أصل المسألة : الاعتبار بأغلظ الأحوال .

احتارها القاضي في روايته . وحكاها الشريف ، وأبو الخطاب عن الخرق

قل الزركشي . وكأنيما أحداً ذلك من قوله « ومن دخل في الصوم ، ثم أيسر

لم تكن عليه الخروج من الصوم إلى العتق أو الإطعام ، إلا أرى . » .

إد طهره : أن من لم يدخل في صوم : كان عليه الاعتق - قل : وما تقدم

أظهر . انتهى .

فن أمكنه العتق من حين الوحوب إلى حين التكفير : لا يجرئه غيره .

وقيل : إن حدث عند : صام

وقيل : أو تكفر .

وقيل : إن اعتبر أغلظ الأحوال

وذكر الشيرازي في المسجع ، وإن عقيل رواية : أن الاعتناء بوقت الأداء .
قوله ﴿ وَإِذَا شَرَعَ فِي الصَّوْمِ ، ثُمَّ أَيْسَرَ : لَمْ يَلْزَمَهُ الْإِتْقَالُ عَنْهُ ﴾
هذا المذهب وحزم به في اللحن ، والوجيز ، وغيرها .

قال الزركشي : هذا المذهب المحروم به عند عامة الأصحاب .

قال في القاعدة الساسة : لو شرع في كفارة ظهار ، أو عيّن ، أو غيرها ، ثم
وحد الرقبة ، فامذهب لا يلزمه الانتقال وصححه في الشرح ، وغيره .

وقدمه في الحرور ، والنظم ، والرعايتين ، والخلوى الصغير ، والفروع . وغيره .
ويحتمل أن يلزمه

نفسه : قد يقال : إن ظاهر كلام المصنف : أن له أن ينتقل إلى العتق
والإطعام . وهو كذلك وصرح به الحرفي وغيره .

وحرج أبو الخطاب قولاً في الحر المسير . أنه كالمند لا يجرئه غير الصوم . على
ما يأتي في آخر كتاب الأيمان .

فأمره . قوله ﴿ فَمَنْ مَلَكَ رَقِيَّةً ، أَوْ أَمْسَكَهُ تَحْصِيلُهَا بِمَا هُوَ قَابِلٌ
عَنْ كِمَايَتِهِ وَكِفَايَةِ مَنْ يَمُونُهُ عَلَى الدَّوَامِ وَغَيْرَهَا مِنْ حَوَائِجِهِ الْأَصْلِيَّةِ
شَمَنْ مِثْلِهَا . لِرَمَةِ الْعِتْقِ ﴾ بلا نزاع .

ويشترط أيضاً أن يكون قاصداً عن وقاء دمه . على الصحيح من المذهب .
حرم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في الفروع وغيره . وصححه المصنف ، وغيره .
وعنه : لا يشترط ذلك . وهو ظاهر كلام الحنفى . وأطلقهما في الرعايتين .
وعمل الخلاف عند المصنف ، وجاءه إذا لم يكن مطالباً بالدين . أما إن كان
مطالباً به : فلا تحب . وغيره يطلق الخلاف .

تسميه : قوله ﴿ وَمَنْ لَهُ خَادِمٌ يَحْتَاجُ إِلَى خِدْمَتِهِ ، أَوْ دَارَ يَسْكُنُهَا

أَوْ ذَابَةٌ يَخْتِاجُ إِلَى رُكُوبِهَا، أَوْ ثِيَابٌ يَتَجَمَّلُ بِهَا، أَوْ كُتُبٌ يَخْتِاجُ إِلَيْهَا) .

بمعنى : إذا كان ذلك صالحاً لئله فهو كان عنده حادماً يمكن بيعه ويشتري به رقتين ، يستعمل خدمة أحدهما ، ويعمل لأخرى : لزمه ذلك .
وكذا لو كان عنده ثياب فاخرة تزيد على ملابس مثله ، أو دريكة يبيعها وشراء ما يكتفي لسكنى مثله . قال ذلك النصف والشرح وغيرهما .

قال في الفروع : فاصلاً عما يحتاج إليه من أدنى مسكن صالح لئله .
قوله (وَإِنْ وَجَدَهَا يَرْيَاذَةً لَا تُجْعِلُ بِهِ . فَمَنْ وَجَّهَتْ) .
وأطلقها في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والإخلاصة ، والمغنى ، والهادي ، والمحرم ، والشرح ، والظم ، والرعايتين ، والخواص ، والفروع ، والشرح ابن منبج .

أمرهما : يلزمه . وهو اذهب اختاره ابن عدوس في تذكرته . وصححه في التصحيح . وحرم به في الوجيز ، والمودع ، ومستحب لأدنى .
قال في البلقه : لا يلزمه إذا كانت الزيادة نجف بماله .
وهو ظاهر كلامه في الفروع . لأنه قال الوجيز على الوجيزين في ادائه .
وصحح في الماء المروم .

والوجه الثاني : لا يلزمه

قوله (وَإِنْ كَانَ مَالُهُ غَائِبًا ، وَأَمْسَكَ شِرَافَهَا بِنَفْسِيَّةٍ : لَزِمَهُ) .
هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

قال في الفروع : لزمه في الأصح .
وحرم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والإخلاصة ، والمحرم ، والظم

والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والرجير ، والنور ، ومنتحب الأذى والقواعد ، وغيرهم .

قال الرركشى : ملا نزاع أعلاه .

وقيل لا يلزمه احتاره الشارح وأطلقهما فى الكاوى

قال فى الشرح : إذا كان ماله عثاً وأمسكه شراًؤها فسيئة فقد ذكر شيعة - فيما إذا عده الماء - فندل له شئ فى لذة يقدر على أدائه فى لذه - وجهين : الأول . احتاره القاصى . وعدمه : احتاره أبو الحسن النجاشى .

ليخرج هدمى وجهين - الأولى - إن شاء الله - أنه لا يلزمه ذلك . انتهى .

فائفة : وكذا الحكم لو كان له مال ولكنه دين قاله فى الرعاية .

قال المصنف ، والشرح ، وغيرهما : وحكم الدين المرحو الوفاء حكم المال الصائب .

نفسه : ظاهر كلامه . أن الرقبة إذا لم ننع بالنسيئة أنه يصوم ، وهو صحيح ، وهو المذهب .

قال فى الرعايتين : صام فى الأصح .

وقدme فى المحرر ، والبطم ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : لا يجوز له الصوم والحالة هذه .

قال الرركشى - فى كتاب الكفارات - . وهو مقتضى كلام الحرق ، ومختار عامة الأنحاب ، حتى إن أبا محمد ، وأبا الخطاب ، والثيرارى ، وغيرهم حرموه .

وقيل : لا يجوز فى غير الظهار للحاجة . تنحريمها قبل التكفير .

قال فى الرعاية الكبرى : وقيل - يصوم فى الظهار فقط ، إن رضى إتمامه قبل حصول المال .

وقيل . أو لم يرج .

قال الشارح - نعتاً للمصنف - وإن لم يمكنه شرائها سيئة ، فإن كان مرجو
الحضور قريباً : لم يجر الانتقال إلى الصيام . وإن كان بعيداً : لم يجر الانتقال للصيام
في غير كفارة الطهارة ، لأنه لا صرر في الانتظار .

وهل يجوز في كفارة الطهارة ؟ على وجهين . انتهى .

قوله ﴿ وَلَا يُجْزِيهِ فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ إِلَّا رَقِبةٌ مُؤْمِنَةٌ ﴾ . بلا زاع
للآية ﴿ وَكَذَلِكَ فِي سَائِرِ الْكُفَّارَاتِ فِي طَاهِرِ الْمَذْهَبِ ﴾ .

وهو المذهب وعليه جماهير الأصحاب . منهم : الحنفى ، والقاسى ،
والشريف ، وأبو الخطاب ، والشيرازى ، والمصنف ، وغيرهم .

وجزم به فى الوجيز ، وتذكيرة ابن عبدوس ، ولمسور ، ومشتبه الأدمى ،
وغيرهم .

وقدمه فى المسمى ، والمحرر ، والشرح ، والعلم ، والربيعيتين ، والحاوى الصغير ،
والفروع ، وغيرهم .

وعنه : بجزائه رقة كافرة . احتاره أبو بكر

وأطلقها فى الهداية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، والمستوعب ، والملاحمة ،
والبسة وغيرهم .

على الرواية الثانية : هل تجزئ رقة كافرة مطلقاً ، أو بشرط أن تكون
كتائبة ، أو ذمية ؟ فيه ثلاثة أوجه . وأطلقهم فى الفروع .

قال فى المسمى ، والشرح ، وعنه : بجزائه عتق رقة ذمية .

هان الرركشى - تجزئ الكافرة . نص عنها فى اليهودى والمصرى .

وقال فى المحرر ، والهداية ، والمذهب ، والملاحمة ، والحاوى ، وغيرهم :

أحذى الرويتينى تجزئ الكافرة . وقدمه فى أربعيتين .

ودكر أبو الخطاب وغيره : أنه لا تجزئ الحرية والمرتدة أعاقا .

نفيه : ظاهر قوله ﴿ وَلَا تُجْزِيهِ إِلَّا رَقَبَةٌ سَلِيمَةٌ مِنَ الْغُيُوبِ الْمُضَرَّةِ
يَأْتِعْمَلُ ضَرَرًا يَنْتَأَى كَالْعَمَى ﴾ .

أن الأعداء يحرق . وهو إحدى الروايتين . وهو المذهب .
قدمه في الحرر ، والحدادى الصمير ، والفروع ، والمستوعب ، والهداية ،
والمذهب ، والغلاصة ، وغيرهم .

وعنه : لا يحرق . قدمه في النعمرة ، وأحدهما في الرعايتين
قوله ﴿ وَشَلَّيْ أَيْدِي الرَّجُلِ ، أَوْ قَطَمَيْهَا ، أَوْ قَطَعَ بِهَا أَيْدِي ، أَوْ
سَبَابَتَيْهَا ، أَوْ الْوُسْطَى ، أَوْ الْخَنْصِرَ ، أَوْ الْبَصِيرَ مِنْ يَدٍ وَاحِدَةٍ ﴾ .
يعنى لا يحرق . وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

وعنه : إن كانت إحدى مقطوعة ، وأرجو هذا بقدر على العمل .
نفيه : ظاهر كلامه : أنه يحرق . عتق المرحوم . وهو صحيح . وهو مذهب .
قدمه في الرعايتين . وجزم به في الفروع .

وقيل : لا يحرق . ولا يصح إلا مع يسار الرأى .
وظاهر كلامه : أنه يحرق . الحدى . وهو صحيح . ولو قتل في الحياة . قاله في
الرعايتين ، وغيره .

قال في الفروع : يحرق . إن جازيه .
فأمره قطع أكلة الإسهام كقطع الإسهام . وقطع أكلتين من إصبع كقطعها .
وقطع أكلة من غير الإسهام لا يمتنع الإجزاء .

تصريفات

أمرها : مفهوم كلامه أنه لو قطع واحدة من الخنصر والبصير ، أو قطعا
من يدين . أنه يحرق . وهو صحيح . وهو مذهب . لا أعلم فيه خلافا .

ومفهوم كلامه أيضاً : أنه لو قطع إسهام الرجل أو سائرهما . أنه لا يمنع الإجراء . وهو ظاهر كلامه في معنى ، والشرح ، والوجيز .

وقطع في الرعاية الكبرى : أنه لا يمنع الأحراء قطع أصابع القدم .
والذي قدمه في الفروع : أن حكم القطع من الرجل حكم القطع من اليد
الثاني : مفهوم قوله ﴿ وَلَا يَجْزِي الْمَرِيضُ الْيَتِيمُ مِنْهُ ﴾ .

أنه لو كان غير ميت من أنه يجرى . وهو صحيح . وهو المذهب . وهو
ظاهر كلامه في الهدية ، والمذهب ، ومستوعب ، وإخلاصة ، والحري ، ولوجيز
وعبر

وحرم به في المعنى ، والشرح ، وعبرها . وقدمه في الفروع .
وقيل : لا يجرى أيضاً .

قال في الرعايتين . ولا يجرى مريض أيس منه ، أو رضى رؤيه . ثم مات
في وجهه .

الثالث . ظاهر قوله « لا يجرى إلا رقبة سليمة من الميوت المصرة بالعمل
ضرراً بئاً » أن الزمن والمقد لا يجران . وهو صحيح وهو المذهب . وعليه
الأنساب .

وعنه : يجرى كل واحد منهما

قال في الفروع : ويتوجه مثلها التحيف .

قوله ﴿ وَلَا غَائِبٌ لَا يُعْلَمُ خَبْرُهُ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأنساب .

قال في الفروع : ولا يجرى من جهل خبره في الأصح

قال في القواعد الفقهية . المشهور عدم الإجراء .

وجزم به في الفتى ، والمحرر ، والشرح ، والوجيز ، والعلم ، وعبر

وقدme في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والرعايتين ، والحاوي ، وغيرهم .

وقيل : يجرى . وهو احتمال في الهداية .

وحكاة ابن أبي موسى في شرح الطرقي وحها .

وحرم القاضي في الخلاف : أنه يجرى . من حمل خبره عن كفايته

تتبع : محل الخلاف : إذا لم يعلم خبره مطلقاً ، أما إن اعتقه ، ثم تبين صدق

ذلك ، كونه حياً فإنه يجرى . قولاً واحداً فانه الأصحاب

قوله (وَلَا أُخْرِسُ لَا تَقْهَمُ إِشَارَتُهُ) .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه جماع الأصحاب

وحرم به في الرعاية الصمدى ، والحاوي الصغير ، وغيرهما .

وقدme في الفروع وفيه وجه يجرى . احتاره القاضي وجماعة من أصحابه

قاله الزركشى .

وقد أطلق الإمام أحمد رحمه الله : حواره في رواية أبي طالب .

وبأنى قريباً في كلام المصنف : حكم من فهمت إشارته .

فأمره لا يجرى . الأخرس الأصم . ولم فهمت إشارته . على الصحيح من

المذهب . وعليه جماع الأصحاب

وحرم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادى ،

والحرر ، واللم ، والرعايتين ، والحاوي ، وغيرهم . وقدme في الفروع .

واحتار أبو الخطاب ، والمصنف : الإجراء إذا صحت إشارته

وبأنى في كلام المصنف : إذا كان أصم فقط .

قوله (وَلَا مَسِ اشْتَرَاءُ بِشَرْطِ الْعِتْقِ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ) .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

قال الزركشي : هو المشهور ، والمختار للأصحاب
قال في المحرر : ولا يجرى ، على الأصح .
وحرم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في الفروع ، وغيره .
وعنه : يجرى .

قوله (وَلَا أَمَ الْوَلَدِ فِي الصَّحِيحِ عَنْهُ) .
وهو المذهب وعليه الأصحاب .
قال المصنف ، والشارح : هذا ظاهر المذهب .
قال في المحرر : لا يجرى ، على الأصح
قال الزركشي . هذا المشهور والمختار للأصحاب .
وحرم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في الفروع ، وغيره .
وعنه : يجرى .

فت : ويجوز ، عند من يقول بخوار بيها الإجراء
وأعلقهم ، في الرعايتين .

قوله (وَلَا مُكَائِبَ فَذْ أَدَّى مِنْ كِتَابَتِهِ شَيْئًا ، فِي اخْتِيَارِ
شَيْوُخِنَا) .

وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .
قال في الفروع : احتاره الأكثر
قال القامی هذا الصحيح
قال الزركشي : هذا اختيار القامی وأصحابه
وقطع به الحرقى ، والأدبى في منعه ، وغيره . وقدمه في الفروع ، وغيره .
وعنه : يجرى . مطلقاً احتاره أو تكرار . وحرم به في الوجيز ، والموسر .
وقدمه في المحرر ، والحدوى الصغير .

قال في النظم : وهو الأولى .

وَعَنَّهُ لَا يَجْرِي مَكْسَبٌ مَحَالٍ .

وأطلقهن في الهدية ، والمذهب ، والمتوعب ، والخلاصة .

وأطلق الثانية والثالثة في الرعائين .

فائدة : لو اعتنى عن كفايته عبداً لا يجرى . في الكفرة : فقد عتقه .

ولا يجرى . عن الكفارة . ذكره المصنف ، وغيره .

قوله (وَيَجْرِي الْأَعْرَجُ بِسِيرًا) بلا نزاع (وَالْمَجْدُوعُ الْأَنْفِ

وَالْأَدُّ ، وَالْحَبِيبُ ، وَالْجَيْشُ) .

على الصحيح من المذهب . وعليه جماعة الأصحاب . ويجزم به كثير منهم .

مسهم : صاحب الفروع ، وغيره . وصححه الرركشي ، وغيره .

وعنه : لا يجرى . ذلك . وقدم حكم الأعور

قوله (وَمَنْ يَحْتَقُ فِي الْأَحْيَانِ) .

يعنى : أنه لا يجرى .

أعم أمه إن كانت إفاقته أكثر من حقه : فيه يجرى . وإن كان حقه

أكثر . أحرأ أيضاً على الصحيح من المذهب . وهو ظاهر كلام المصنف هنا ،

وجماعة كثيرة من الأصحاب . وقدمه في المحرر ، والفروع ، وغيرهما .

وقيل : لا يجرى .

قال في الفروع : وهو أولى

وحريم به في العادة الكدرى

قوله (وَالْأَسَمُ وَالْأَخْرَسُ الَّذِي يَهْتَمُّ الْإِشَارَةَ وَتَهْتَمُّ إِشَارَتُهُ) .

يجرى . على الأصح . على الصحيح من المذهب .

وحرم به في الهداية ، والمذهب ، والتنوع ، والخلاصة ، والهادي ، والمحرم
والعلم ، والرعايتين ، والحاوي ، وغيرهم . وقدمه في القروع .

وقال في الجبر ، والنصرة ، لا يجرى .

وأما الآخرس لدى نعمهم بشره ، ونعمهم الإشارة . فاصحح من المذهب :
أه يجرى .

حزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والتنوع ، والخلاصة ،
والهادي ، والمحرم ، والعظم ، والاعتناء الصغرى ، والحاوي الصغير ، وغيرهم
واحتاره القاضي ، وجماعة من أئمتنا ، والمصنف ، والشارح .

وقدمه في القروع ، والرعاية الكبرى .

وعنه : لا يجرى . الآخرس مطلقاً .

تنبيه : قوله (وَالْمَذْهَبُ) .

يعني : أنه يجرى . ومراده : إذا قلنا بحواريمه قاله الأصحاب .

قوله (وَالْمُتَّقُ عَتَقَهُ بَصِيَّةٌ) .

يعني : أنه يجرى .

وعلم أن المصنف ذكر قبل ذلك : أنه لا يجرى . عتق من عتق عتقه بصيعة
عند وجودها

وقطع بها بإجراء عتق من عتق عتقه بصيعة .

مراده هنا : إذا عتقه قبل وجود الصيعة وهو صحيح في المسألتين ولا أعلم
فيه رعا .

قوله (وَوَلَدُ الزَّانَا) .

يعني : أنه يجرى . وهو المذهب . ولا أعلم فيه خلافاً

قال الشيخ في لدين رحمه الله : ويحصل له أحرقه كاملاً . خلافاً لما ذهب إليه الله

فإنه يشع . مع صره . لأنه ، لا أیه

قوله (وَالصَّغِيرُ)

بمعنى : أنه يجرى . . وهو المذهب .

قال المصنف ، والشارح : وقال أبو بكر ، وغيره من الأصحاب : يجوز إعتناق
الطفل في الكفارة .

قال الزركشي : هذا اختيار الأكثرين فيجوز عتق الطفل الصغير .

وحرمه في الهداية ، والمذهب ، والسيور ، وممنعت الأدي .

وحاتره المصنف . وقدمه في الحرر ، والنظم ، والخواص الصغير ، والمروع .

وقيل : يعتبر أن يكون له سبع سنين . إن شرط الإيمان .

وقدمه في الخلاصة ، والرعائين .

قال في الوحي : ويجزى . إن سبع .

وقال الخفري : يجزى . إذا صام وصل .

وقيل : يجزى . وإن لم يبلغ سبعا .

ونقل الميسري : يعتق الصغير ، إلا في قتل الخطأ فإنه لا يجزى . إلا مؤمنة

وأراد التي قد صلت

وقال الآصمى : في موضع من كلامه . يجزى . إعتاق الصغير في جميع الكفارات

إلا كدرة القتل فإنه على روايتين

فأمره : لا يجزى . إعتاق المعصوب على الصحيح من المذهب . قدمه في

المروع في موضع .

وفيه وجه آخر : أنه يجزى .

وأطلقهما في الرعايتين ، والحدوى

وقال في الدعوى - في مكان آخر - : وفي معصوب وحده في الترميز

قوله (وإن أعتق نصف عبداً - وهو مُتَمَسِّرٌ - ثم اشترى ببقية

فأعتقه : أجزأه ، إلا على رواية وجوب الاستئناء)

وهو صحيح وقاله الأصحاب .

واحتار في الرعايتين الإحراء مع القول بوجوب الاستبراء .

قوله ﴿ وَإِنْ أَعْتَقَهُ - وَهُوَ مُؤَمَّرٌ - فَسَرَى : أَمْ يُجْزَاهُ - نَصٌّ عَلَيْهِ ﴾

وهو المذهب احتاره أبو بكر الحلال ، وأبو بكر عبد العزيز ، ونصف ،

والشارح ، والناظم .

وقدمه في المحرر ، والرعايتين ، وحدوى الصغير ، والفروع .

ويحتل أن يحرره . يعنى إذا بوى عتق حبيبه عن كفايته . كعتقه بعض

عبداء ثم بقيته احتاره القاضى ، وأصحابه .

قال فى الحاوى الصغير : وهو الأقوى عندى .

قال القاضى : قال غير الحلال ، وأبو بكر عبد العزيز : يحرره إذا بوى عتق

حبيبه عن كفايته .

قوله ﴿ وَإِنْ أَعْتَقَ نِصْفًا آخَرَ : أَجْزَاءُهُ عِنْدَ الْحَرْقِ ﴾ .

يعنى : أنه كمن أعتق نصفى عتدين وهو المذهب

قال فى الروضة . هذا الصحيح من المذهب

قال فى صيوان المسائل : هذا طاهر المذهب

قال الشرف أبو حامد : هذا قول أكثرهم .

قال الركنى : هذا احتار القاضى فى تعيينه ، وهامة أصحابه كالشريف ،

وأبى الخطاب فى خلافهم ومن المذهب ، والشيرازى وصحبه فى خلافة وقدمه

فى الفروع ، وغيره .

وهو من مفردات المذهب .

ولا يحرره عبد أى بكر .

واحتار ابن حامد ، فى حكماء القاضى فى روينيه . وجرده به فى العمدة .

ودكر من عتق وصاحب "روضة هدى القولين روينيه" .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والكافي ، والمحرر ،
والزعايق ، والمهاوي .

وعند القاضي : إن كان باقيهما حراً : أجراً ، وإلا فلا . واختاره المصنف .
وجزم به في الوجيز وقسمه في النظم .

وقيل : إن كان باقيهما حراً ، أو اعتق كل واحدة منهما عن كفارتين
أحرأه ، وإلا فلا .

قال في المحرر ، والمهاوي : وهذا أصح .

وجرم بالثاني ناظم المفردات . وهو منها .

ودكر هذه الأقوال في الهدى رويات عن الإمام أحمد رحمه الله

فأثره : وكذا الحكم لو اعتق مسمى عدي ، أو أمتين ، أو أمة وعداً ، بل

هذه هي الأصل في خلاف

وقيل : إن كان باقيهما حراً : أجراً وجهاً واحداً ، لتكميل الحرية

قل في القاعدة الخادية حد ثلاثة . وخرج الأصحاب على الوجهين : لو أخرج

في الزكاة مسمى شين . وراد في التاميم : لو أهدى مسمى شاتين .

قل في القواعد وفيه نظر . إذ المقصود من هدى اللحم . وهذا أحراً فيه

شخص من بدنة .

وروى عن الإمام أحمد رحمه الله ما يدل على الإحرار . هذا انتهى .

قوله (وَمَنْ لَمْ يَجِدْ رَقَبَةً فَعَلَيْهِ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ، خُرّاً كَانَ

أَوْ عَبْدًا) .

قال الشرح يستوى في ذلك الحر والعبد عند أهل العلم . لاجل فيه خلافاً .

قوله (وَلَا تَجِبُ يَتَّةٌ لِتَسَابِعِ) .

هذا المذهب حرم في الهداية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، والمستوعب ،
والمنفى ، والشرح ، والنظم ، والتركيب ، وغيرهم . وقدمه في الفروع .
وقيل : يجب . وأطلقهما في البلية ، والرعايتين .

على القول بالوجوب : في الاكتفاء باليلة الأولى ، والتحديد لكل ليلة :
وجهاً ، ذكرهما في الترغيب .

قلت : قواعد المذهب : تقتضي أنه لا يكتفى باليلة الأولى ، وأنه لا بد من
التحديد لكل ليلة وببيت النية .

وبى نفيها حمة الكثرة وجهاً ذكرهما في الترغيب أيضاً .

قلت : الصواب وجوب التحيين .

وقد تقدم في « باب النية » أن الصحيح من المذهب : وجوب نية القضاء
في العائنة ، ونية المرجعية في العرض ، ونية الأداء للضرورة . فما طرئ أولى
قوله (فَإِنْ تَخَلَّلَ صَوْمُهَا صَوْمُ شَهْرِ رَمَضَانَ ، أَوْ فِطْرُ وَاجِبٍ
كَفِطْرِ الْعِيدِ ، أَوْ الْمَطَرِ الْحَيْضِ ، أَوْ نَفَاسٍ ، أَوْ جُنُونٍ ، أَوْ مَرَضٍ
مُخَوِّفٍ ، أَوْ فِطْرُ الْحَامِلِ وَالْمُرْضِعِ لِحَوْفِهِمَا عَلَى أَصْسِمَا : لَمْ يَنْقَطِعِ
التَّائِبُ) .

إذ تحلل صوم الشهرين صوم شهر رمضان ، أو فطر يومى العيدين ، أو حيض ،
أو جنون : انقطع التتابع . نص عليه في العيد والحيض . ولم يلزمه كفاءة عدد
الأصحاب

وكون الصوم لا ينقطع إذا تخلله رمضان أو يوم العيد من معدت لذهب .
وقال في ردوة : إن أفطر لصدراً ، كدس وعيد . في وكفر كفاءة يومين

انتهى

وإذا تحبس ذلك مرض ومخوف : لم ينقطع التتابع ولم يلزمه كفاءة

حرم به في الهدية ، والذهب ، ومسوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة
والبلعة ، والمعنى ، والشرح ، والوجيز ، ودعسين ، والحدوى الصغير ، والطلم ،
وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

قال في الفروع ، قال جماعة : ومرض محوف .

وتقدم قور صاحب الروضة .

وإذا أظرت الحمل والمزيج ، لحومهما على أنفسهما ، لم يقطع التسع . لا أعلم
فيه خلاف .

وإذا أظرت لأجل العانس ، حرم نصفها . أنه لا يقطع التسع أيضاً
وهو أحد الزوجين . والصحيح من ذهب

وجزم به في الهدية ، والذهب ، ومسبوت ذهب ، والسويع ، والكافي
والبلعة ، والحرر ، ودعسين ، والحدوى الصغير ، والذهب ، وتذكرة ابن عبدوس ،
وغيرهم .

والنوم الثاني . يقطع التسع . وهو طاهر ما حرم به في وجيز ، والخلاصة ،
عليهما لم يذكرهما فيها لا قطع التسع .

وأضاهما في معنى ، والشرح ، والفروع .

قوله « وكذلك إن خافتا على ولديهما »

يعنى إذا أظرتا لحومهما على ولديهما . لم يقطع التسع . وهو أحد الزوجين
ومذهبهما .

احتاره أبو المذهب في الهدية وصححه في الخلاصة

وجزم به في الوجيز ، ومتغيب الأدب ، وتذكرة ابن عبدوس ، والنصف
وغيرهم . وقدمه في الفروع .

ويحتمل أن يقطع . وهو لقاضي ، واحتاره

وهو ظاهر ما جزم به الناظم .

وأطلقهما في المذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والكافي ، والمعنى ،
والحرر ، والشرح ، والرعايتين ، والحاوي الصغير .

فأمرنا

إمدهما : لو أفطر مكرهاً أو سياً كس ولى . كذلك ، أو حظاً ، كس أو كل
يفظه ليلاً فإن سهاراً : لم يقطع التتابع . هل الصحيح من المذهب . كالجاهل به .
حرم به في الحرر ، وغيره . وقدمه في المروع ، وغيره .
وقيل : يقطعه . وأطلقهما الزركشي .

قال المصنف ومن تبعه . لو أكل سياً لوجب التتابع ، أو جاهلاً به ، أو ظناً
منه أنه قد أتم الشهرين : انقطع تناسله .

الثانية قوله (وَإِنْ أَفْطَرَ لِغَيْرِ عَذْرِ ، أَوْ ضَامَ تَطَوُّعًا ، أَوْ قَضَاءً عَنْ
نَذْرٍ أَوْ كِفَارَةٍ أُخْرَى : لَزِمَهُ الْإِسْتِثْنَاءُ) بلا نزاع .
ويقع صومه مما نواه . هل الصحيح من المذهب .

وقال في التعريب : من يفسد ، أو ينقلب تفلاً ؟ فيه وفي نظائره وجهان .
قوله (وَإِنْ أَفْطَرَ لِمُدْرٍ يُبَيِّحُ الْفِطْرَ - كَالسَّفَرِ وَالْمَرَضِ غَيْرِ
الْمُحَوِّفِ - قَلَى وَجْهَيْنِ) .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة
والهدى ، والمعنى ، واسلمة ، والحرر ، والشرح ، واسلم ، والرعايتين ، والحاوي
الصغير ، وغيرهم .

أمرهما : لا يقطع التتابع به . وهو المذهب

قدمه في الكافي ، والمروع . وحرم به الأدمى في متبعه ، وإن عدوس في
مذكرته . وإليه ميل المصنف . وهو ظاهر كلام الخرق .

قال الشارح : لا ينقطع التاسع مظهره في السفر لمسيح له ، على الأظهر .
وأطلق الوهمين في المرض .

والرجم الثاني : ينقطه . وهو ظاهر كلامه في الوجيز .

وقيل - ينقطع السر لأنه أشأ باختياره ولا ينقطع المرض اختاره القاضي
وحماة من أصحابه .

وقال القاضي : نص عليه

قال الزركشي : هو ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله .

قوله « وإن أصاب المظاهر منها ليلاً أو نهاراً » انقطع التسامع .
هذا المذهب مطلقاً . جزم به في الوجيز .

وقدمه في اللقي ، والمهرز ، والشرح ، والحوي الصغير ، والفروع
وبأنى كلامه في الرعاية الكبرى .

قال الناظم : هذا أولى .

وعنه : لا ينقطع عنه بالسيا فيه .

قال في الرعاية الصغرى : وإن وطئ من ظاهر منها بيلاً عمداً أو سهواً
سهواً : انقطع على الأصح

وقال في الكبرى : وإن وطئ من ظاهر منها بيلاً عمداً ^(١)

وقيل : أو سهواً ، أو سهواً سهواً : لا ينقطع التاسع ، على الأصح فيها .
فاحتلف تصحيحه

قال الزركشي - فيما إذا وطئ ليلاً - هذه إحدى الروايتين عن الإمام أحمد
رحمه الله ، واحتج أحمد الحرق ، والقاضي ، وأصحابه ، والشيخين ، وغيرهم .

تنبيه : ظاهر كلام النصف . أنه إذا أصاب المظاهر منها ليلاً عمداً أنه
ينقطع قولاً واحداً . لأنه إما حكى الخلاف في النسيان .

(١) ما بين الراسين زيادة من نسخة الشيخ عبد الله بن حسن .

وليس الأمر كذلك ، بل اختلاف حر في العمد والسهو بلا رادع عند الأصحاب .

قال الزركشي وهو عمدة من المصنف . انتهى .
قلت : الظاهر أن سبب ذلك ما فيه طاهر كلامه في الهداية . فبه قال .
« إذا وطئ المظاهر من يلاً أو سراً » : قطع النكاح في إحدى روتين .
وفي الأخرى : لا يقطع .

فطهره : أن قوله « سراً » راجع إلى الليل والنهار ، وإنما هو راجع إلى النهار . فتعنه على ذلك ، وعثر المصنف . فحصل ذلك
فانظرناه

إبراهيم قوله (فإن أصاب غيرها ليلاً لم يقطع) .
وهو بلا خلاف أصح . وكذا لو أصاب سراً ، أو بعد مسع الفطر .
الثاني : لا يقطع يومه في أثناء الإطعام والعنق على الصحيح من المذهب .
وعليه الأصحاب

وهو أن مصور في الإطعام وسماه في الانتصار . ثم سلم لإطعام لأنه
بدل واصوره من كوطه من لا يطق الصوم في الإطعام
وقال في الرعدة : وفي ستمائة غيره روي

ودكر المصنف أنه يقطع إن أفطر
قوله (فإن لم يستطع لزمه إضام بيتين مسكيناً مسلماً)
يشترط لإسلام في المسكين في دفع الكفارة بإيه . على الصحيح من المذهب
وعليه الأصحاب

وحرج أبو الخطاب حور ذهب إلى الذي إذا كان مسكيناً من حور عتقه
في الكفارة .

وخرج الحلال جوار دمه إلى كافر .

قال ابن عتيق : له أحد من المؤلفات .

قال الزركشي : وحكى الحلال في حقه رواية لجوار .

قال القاضي : له من ذلك على جوار عتيق لدى في الكفاية . انتهى

وانتصر ابن القيم رحمه الله في الهدى على الفقهاء والمذاهب ، فظهر القرآن .

قوله { ضئيراً كان أو كبيراً ، إذا أكل الطعام } .

هذا إحدى الروايتين . أي ، أنه يشترط في جوار دمه إلى الصمير أن

يكون من أكل الطعام . وهذه الرواية حثيرة لحقني ، والله مني ، والنصف ،

والشارح ، وابن عبدوس في تذكرته

قل الحمد هذه رواية أشهره

وحرمه في الخلاصة ، واللمعة ، وعلم معدت ، ومتعبد لأدي .

وقدمه في روضة الصغرى ، والحدوى الصمير .

وعنه الإجماع فيما إذا أكل الطعام من معدت الذهب .

والرواية الثانية يجوز دمه إلى الصمير ، سواء كان أكل الطعام أولاً

وهو الذهب حرمه في الوجه

وقدمه في الهدى ، والذهب ، ومسبوك الذهب ، ومتنوع ، والخمر .

والنظم ، والفروع

وتقدم نظيره في باب ذكر أهل الزكاة .

قوله { ولا يجوز دمه إلى مسكائب }

هذا إحدى الروايتين . واحتاره القاضي في الحمد ، والنصف ، والشارح .

ونصره . وقدمه في الهدى ، والذهب ، ومسبوك الذهب ، ومتنوع ،

والخلاصة ، وصححه ، واللمعة .

وهو ظاهر كلام الخرقى لقوله « أحرار » .

وجزم به الأحمى فى متعبه

والرواية الثانية : يجوز دفعها إليه . وهو تخريج فى الهداية . ونسبه جماعة

وهو المذهب . احتاره القامى ، وأبو الخطاب ، والشريف فى حلقاتهم ، وإن
عدوس فى تذكرة .

وجزم به فى الوحيز . وقدمه فى الفروع ، والمحرر ، والنظم .

وأطلقهما فى الرابطين ، والحاوى الصغير .

قوله (وَإِنْ دَفَعَهَا إِلَى مَنْ يَطُئُ مَسْكِينًا ، فَبَيْنَ غَنِيًّا : فَعَلَى

رَوَاتَيْنِ)

كالروايتين اللتين فى الركاة حكاه ومدعه ، على ما تقدم فى أواخر « باب

ذكر أهل الركاة » .

وتقدم أن الصحيح من المذهب الإحرار .

قوله (وَإِنْ رَدَّهَا عَلَى مَسْكِينٍ وَاحِدٍ سِتِينَ يَوْمًا ، لَمْ يُجْزِهِ إِلَّا أَنْ

لَا يَجِدَ غَيْرَهُ فَيُخْزِيهِ ، فَيُطْأَرِ الْمَذْهَبِ) .

وإن وجد غيره من المساكين لم يجزه . على الصحيح من المذهب وعليه

جماهير الأصحاب .

قال فى المحرر : هذا ظاهر المذهب

قال الزركشى : هذا اختيار الخرقى ، والقامى ، وأصحده وعامة الأصحاب .

وحرم به فى الوحيز ، وغيره . وقدمه فى الفروع ، وغيره .

وعنه : يجزى به . اختاره ابن طلة ، وأبو محمد الجوزى ،

قال الزركشى : احتاره أبو البركات .

وإن لم يجد غيره ، فالصحيح من المذهب . الإحرار وعليه جماهير الأصحاب .

قال المصنف ، والمحد وغيرهما : هذا طهر المذهب .
وحرم به في الوحي ، وغيره . وقدمه في الفروع ، وغيره
وعنه لا يحرثه . احتاره أبو الخطاب في الاتصال . وصححه في عيون
المسائل . وقال : احتارها أبو بكر .

قوله : **وَإِنْ دَفَعَ إِلَى مَسْكِيٍّ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ مِنْ كَفَّارَتَيْنِ :
أُخْرَاهُ** .

وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .
قال الشارح : هذا احتار الحرقى وهو أقيس وأصح . وجزم به في الوجيز
وغيره . وقدمه في الفروع ، وغيره .

وعنه : لا يحرث ، فيحرى . عن واحدة .
والأخرى : إن كان أعنه أنها كفارة رجح عليه وإلا فلا .
قال المصنف ، والشارح : ويتخرج عدم الرجوع من الزكاة .
قوله : **وَأُتْمَخِرُ فِي السَّكْفَارَةِ : مَا يُجْزَى فِي الْفِطْرَةِ** .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .
واقصر الحرقى على اللبن والشعير والتمر .
وأخرج السويق والدقيق هما من مفردات المذهب .
« وَفِي الْخَبَرِ رَوَاتَانِ » .

وكذا السويق . وأستقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ،
والمستوع ، والخلاصة ، والسكاي ، والمعنى ، والمهدي ، والبلمة ، والشرح ،
والنظم ، وظم المفردات ، والمذهب الأحمد .

إمراهما : لا يجرى . وهو المذهب . حرم به في الوحي ، وأسور .
وقدمه في المحرر ، والرعايتين ، والخواص الصغير ، والفروع .

والرواية الثانية : بحرى . وهو احتيار الخرقى .

قال المصنف : وهذه أحسن .

قلت : وهو الصواب .

وصححه فى التصحيح . وحرم به الأذى فى منعه .

قال الزركشى : احتاره القاصى وأصحابه . ذكره فى « باب الظهار » .

وقال فى « باب الكفارات » : احتاره القاصى وعامة أصحابه . وقال : يقرب

من الإجماع .

ودكر المصنف على الإحراء احتمالا أن الحمر أفضل المخرجات وما هو

بمعيد .

و- فى المصنف : أن أفضل المخرج هو الدر . قال : للخروج من خلاف .

والذهب : أن الدر أفضل .

قال الإمام أحمد رحمه الله : لم نحب إلى .

قوله (وإن كان قوت تلميذ غير ذلك . أجزأه منه) لقوله تعالى

(٥ : ٨٩ من أووسط ما تطعمون أهبيكم) .

هذا أحد الوجهين . احتاره أو الخطأ فى الهدية ، والمصنف

قال إن صح فى شرحه . هذا مذهب .

قلت : وهو الصواب .

وقال القاصى : لا يجره . وهو اندف . وعنه أكثر الأصحاب .

قال فى الفروع : احتاره الأكثر .

وقد فى المخر ، والزعطين ، والهاوى الصغير ، والفروع .

وأطلقها فى الذهب ، ومسوك الذهب ، والمتنوع ، والخلاصة ، واللباقة ،

والطام ، والزر كشي .

قوله ﴿ وَلَا يُجْزَىٰ مِنَ الْبَرِّ أَقْلٌ مِنْ مِدَّةٍ ، وَلَا مِنْ غَيْرِ أَقْلٍ مِنْ مِدَّتَيْنِ ﴾ .

هذا المذهب حرم به في المعنى ، والشرح ، والوجيز ، والمداينة ، والمذهب ومسوك المذهب ، والمنسوع ، والإخلاصة ، وغيره .
وقدسه في الفروع ، وغيره .
وقال في الإيضاح بحر . مد أبصار من غير البر كابر وذكره المحذرون .
وقوله الأثرم

نصب . قوله ﴿ وَلَا مِنْ أَجْبَرِ أَقْلٍ مِنْ رِطَلَيْنِ بِالْعِرَاقِ ﴾ .

يعني إذا قد بحر . حراج البحر وهو واضح ، إلا أن يعلم أنه مد .
في بحر . ولو كان أقل من رطلين وكذا صفة من الشعر وتعود . وله لأصحاب
قوله ﴿ وَإِنْ أُخْرِجَ الْفَيْمَةُ ، أَوْ عُدِّيَ الْمَسَاكِينُ وَعَشَائِفُ . لَمْ يُجْزَءْ ﴾

هذا المذهب وعنه حميد الأصحاب .

وحرم به في المعنى ، والوجيز ، والمذهب ، وغيره .

وقدسه في البحر ، والشرح ، والفروع ، وغيره .

وعنه بحرته إذا كان في الوجب .

واحمد الشيخ تقي الدين رحمه الله الإجماع . ولم يعتبر بقدر الوجب وهو
ظاهر نقل أي دور وغيره . فبه قال « أشعور » قال « ما أعلمهم » قال .
« حبراً ولحقاً إن قدرت ، أو من أوسط طاعتكم »

قوله ﴿ وَلَا يُجْزَىٰ إِلَّا بِنَيْتٍ ، وَكَذَا الْإِعْتِاقُ وَالصِّيَامُ ﴾

واعلم أنه يشترط النية في الإحصاء والإعتاق والصيام ، ولا أخرى . بية التفريق
فقط .

وتقدم هل يجب مية التمتع أم لا ؟ في كلام المصنف قريباً .
قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ كَفَّارَاتٌ مِنْ جِنْسٍ ، فَتَوَى إِحْدَاهَا :
أَجْرَاءُ عَنْ وَاحِدَةٍ ﴾

ولا يجب تعيين منها . هل الصحيح من الذهب . اختاره القاسم .
قال في الفروع : لم يشترط تعيين منها في الأصح .
وحرم به في معنى ، والشرح ، وشرح ابن مسعود ، والوجيه ، وغيرهم .
وقيل : يشترط تعيين منها .
قوله ﴿ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ أَهْنَأَسٍ فَكَذَلِكَ عِنْدَ أُنَى الْخُطَابِ ﴾ .
معنى : أنه لا يجب تعيين السب وهو المذهب . حرم به في التوحي .
وقدمه في الفروع ، وغيره . ومحمد بن الحر ، وقال : هو قول غير القاسم .
قال ابن شهاب : هل أن الكفارات كلها من جنس . قال : ولأن آحادها
لا ينتقل إلى تعيين النية ، بخلاف الصلوات وغيرها .

وعند القاسم لا يجرئه حتى يبين منها كتيمة ، وكوحه في دم سلك ،
ودم محطور ، وكنتى بدر ، وعنى كفارة في الأصح . قاله في التعريب .
قوله ﴿ فَإِنْ كَانَتْ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ نَسِيَ سَبَبَهَا : أَجْرَاءُ كَفَّارَةٌ
وَاحِدَةٌ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ ﴾
قاله أبو بكر ، وغيره .

وهل الوجه الثاني : يجب عليه كفارات بعدد الأسباب .
واختار أبو الخطاب في التصديق أنحد السب : فروع ، وإلا حلس .
فائدة : لو كفر مرتد بنير الصوم : لم يصح . على الصحيح من المذهب .
معنى عليه : وقدمه في الفروع . وقال القاسم : للمذهب محته .
تعب : تقدم في آخر « باب ما يفيد الصوم » : « هل تقط جميع الكفارات
بما حررها أم لا ؟ وحكم أسكه من كذره . هل يجوز أم لا ؟ » .

كتاب اللعان

فوائد

المؤلف «اللعان» مصدر «لأعن» إذا فعل ما ذكره أول من كل واحد من الاثنين الآخر.

قال المصنف والشرح : وهو مشتق من اللعن . لأن كل واحد من الزوجين يلعن نفسه في الخامسة ، إن كان كاذبا .

وقال القاسمي : سمي بذلك لأن الزوجين لا يمكن أن يكون أحدهما كاذبا ، فتحصل الثقة عليه . انتهى

وأصل «اللعن» الطرد والإسداء . قاله الأزهري ، قال : لعنه الله ، أي أبعده .

الثانية . قوله « وَإِذَا قَذَفَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ بِالرَّنَا فَلَهُ إِسْقَاطُ الْحَدِّ بِاللَّعَانِ » .

بلا زناح . ويسقط الحد عنه بلعانه وحده .

ذكره المصنف ، وصاحب الترتيب

وله إقامة البينة بعد اللعان ، ويثبت موجهها .

الثالثة : قوله « وَإِذَا قَذَفَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ بِالرَّنَا » يعني : سواء قذفها به في طهر أو أصابها فيه أم لا . وسواء كان في قُب أو در .

قوله « فَلَهُ إِسْقَاطُ الْحَدِّ بِاللَّعَانِ » لا راع ، كما تقدم

قال الأصحاب : وله إسقاط حصه به ، ولو بقي منه سوط واحد

قوله « وَصِفَتْهُ » أن يبدأ الزَّوْجُ فيقول : أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنِّي لَمِنَ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَيْتُ بِهِ امْرَأَتِي هَدِيٍّ مِنَ الرَّنَا .

هذا أحد الوجوه . وهو المذهب . حرم به في النسي ، والكافي ، والشرح ،

وشرح ابن مسعود ، والهداية ، والذهب ، ومسيوك الذهب ، والمستوعب ،
والخلاصة ، والرعية الصغرى ، والحدوى الصغير ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .
وقدمه في الرعدة الكبرى

وقيل . لا يشترط أن يذكر رمى مار ، بل يقول . « عد » أشهد بالله » -
« لقد رست روحي هذه »

وذكره الإمام أحمد - رحمه الله - وحرمه في المحرر ، والطاهر ، والوحيد
وقيل يقول - « عد » أشهد بالله » - « بل لمن الصادقين » فقد وأطافهم

في الفروع

قوله (ثُمَّ تَقُولُ هِيَ أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَافِرِينَ) فيما رماني به
من الزنا ، أربع مرات ثم تقول في الخامسة « وَأَنْ نَحْبِسَ اللَّهَ عَلَيْهَا »
إن كان من الصادقين فيما رماني به من الزنا .

فقط المصنف ما أنها تقول في الخامسة « ذلك » فيما رماني به من الزنا »
طاهره . أنه يشترط ذكر ذلك وهو أحد الوجهين

وهذا طاهر ما حرمه في النعمة ، والرحمة ، والحدوى ، وتذكرة ابن
عبدوس من عدايته كونه المصنف

والصحيح من المذهب أنه لا يشترط ذكر ذلك .

وهو طاهر ما حرمه في الهداية ، والذهب ، ومسيوك الذهب ، والمستوعب ،
والخلاصة ، والمحرم ، والوحيد ، وغيرهم وقدمه في الفروع

وأحد من هيئة دلالة (١٠ ٦ ٢٤) في ذلك كله

وقيل من مضمون : على من كذب الله تعالى ، هو الرجل أربع مرات
« أشهد بالله إن فيما رميتها من الصادقين » ثم يوقف عند الخامسة فيقول « لسة

الله عليه إن كان من الكاذبين » وله ثمة مثل ذلك

قوله (وإن أنزل لفظة «أشهد» ، «أقسم» ، أو «أخلف» ، أو لفظة «اللعنة» ، «الإبعاد» أو «المصيب» ، «السلط» ، فقل وختم)

وأطلقها في المحرر ، وارتدتين ، وحديثي الصغير

أمرهما . لا يصح . وهو ذهب

حرره في الوحد ، وشور ، ومنصب الأدي ، وغيرهم . وصححه في التصحيح

قل في الهداية أحدها . لا يمتد ذلك وهو لأظهر

قل في المصنف ، ومسوك ذهب . وخلاصة لا يمتد ذلك في أصح الوجهين

قل في المسوع لا يمتد ذلك في أصل الوجهين .

قل الظلم : ومعنى ذلك على متعدد .

قال في المروع والأصح لا يصح

قل في النعمة : ويتعين لفظ «الشفعة» ولا يجوز إسناده وكذلك صيغة «اللعنة» و«المصيب» على الأصح

قل المصنف : والصحيح أن ما اعتبر فيه لفظ «الشفعة» لا يقو به مقامه

كالشهادات

قال الزركشي : لو أنزل لفظة «اللعنة» ، لإسناد أو بالمصنف . في الإجراء ثلاثة أوجه .

ثالثها : الإجراء بالمصنف لا بالإسناد .

وفي إبدال لفظة «أشهد» ، «أقسم» ، أو «أخلف» ، وحال أصحهما :

لا يجزى . انتهى

والوجه الثاني : يصح .

قال ابن عبدوس في تذكرته . ولا يبطل بتدليل لفظي بحصل معناه .
وأما إذا أدلت العصب باللعنة فإنه لا يجري ، قولاً واحداً .
قوله ﴿ وَمَنْ قَدَّرَ عَلَى اللِّعَانِ بِالْمَرْيَةِ : لَمْ يَصِحَّ مِنْهُ إِلَّا بِهَا . وَإِنْ
عَجَزَ عَنْهَا : لَزِمَهُ تَمَتُّهَا فِي أَحَدِ الْوَحَتَيْنِ ﴾ .
وهو احتمالان مطلقان في الهداية . وأطلقهما في المذهب ، والمستوعب ،
والخلاصة ، والنظم .

أمرهما : يصح بلسانه . وهو المذهب . اختاره المصنف ، والشارح . وصححه

في التصحيح . وحزم به في لوجره ، وغيره

وقدّمه في الحرر ، والرعيتين ، والحدوى الصغير ، والمروع ، وغيرهم

والوجه الثاني : لا يصح . ويلزمه تعللها .

وتقدم نظير ذلك في أركان الكساح ، وصفة الصلاة .

قوله ﴿ وَإِنْ فُهِمَتْ إِشَارَةُ الْأَحْرَمِ أَوْ كِتَابَتُهُ : صَحَّ لِعَانُهُ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وحرم به في الهدية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والحرر ، والوجيز ،

والرعاية الصغرى ، والحدوى ، وشرح ابن منجد ، وسور ، ومستعجب لأدمي ،

وغيرهم . وصححه في النظم .

وقدّمه في الرعاية الكبرى ، والمروع .

وعنه : لا يصح . اختاره المصنف . وقدّمه في الشرح .

قوله ﴿ وَهَلْ يَصِحُّ لِعَانُ مَنْ اعْتَقَلَ لِسَانَهُ وَأَيْسَ مِنْ نُطْقِهِ

بِالإِشَارَةِ ؟ عَلَى وَحْتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمعي ، والمحرم ،
والشرح ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير ، والفروع
أمرهما : يصح . وهو المذهب . صححه في التصحيح ، والظم . وقدمه في
الرعاية الكبرى . وحرم به في الوجيز ، والمنور .
قال في الكاوى . هو كالآخرس .
اليوم الثانى : لا يصح .

قوله « وهل اللعان شهادة » ، أو « بين أعلى روايتين » .
وهذه المسألة من الزوائد
أمرهما هو بين قدمه في أربعين
والثانية . هو شهادة .

قوله « والثقة » . أن يتلأعاً قياماً بمختصر جماعة
هذا المذهب وعليه أكثر الأصحاب .

وحرم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب . والمستوعب ، والخلاصة ،
والمحرم ، والظم . وقدمه في الفروع .
وقيل : بمختصر أربعة فريد . جزم به في الأربعين ، والحاوى الصغير ،
والوجيز .

قال المصنف ، والشارح : بين أن يكون بمختصر جماعة من المسلمين .
ويستحب أن لا يتقصوا عن أربعة انتهى .

قلت : لعل المسألة قولاً واحداً ، وأن مصر الأصحاب : قال « جماعة » ومعهم
قال « أربعة » ومراد من قال « جماعة » أن لا يتقصوا عن أربعة . ولكن
صاحب الفروع : عبر بين القواين .

فإن كان أحد من الأصحاب صرح في قوله « جماعة » أنهم أقل من أربعة :

هم . وإلا فالأولى : أن سنة قولاً واحداً ، كما قال المصنف ، والشرح والله أعلم .

قوله (في الأوقاف ، والأماكن الممثلة) .

هذا مذهب . حرمه في الهداية ، وأذهب ، ومسبوح الذهب ، واستوعب ، وإخلاصة ، وأحقر ، والظفر ، وبراءة الصمدى ، وأحصى الصغير ، والوحيد ، وغيره . وقدمه في أربعة السكبرى

وقيل لا بأس بعبارة تكمل ولا مانع . أحذر القاصى ، والمصنف . وقدمه في الكاوى . وسمعه في السعى

وأطلقه ما في المروغ

وحسن في الترتيب هذا لوجهين . فمن الزمة وهو حتم في السعى ، والشرح .

في سورة « براء » بعد العصر . وقال أبو الخطاب في موضع آخر . بين الأدباء .

وهو المكان ، مكة ، بين الزكن والمقام . وبالمدنية : عند منبر النبي صلى الله عليه وسلم ،

وفي بيت المقدس . عند الصخرة . وفي سائر البلدان في حواصير

وفي غيرها . مراد بيان في « باب الجنب في الدعاوى »

قوله (وأن يكون ذلك محضراً المالك) .

يشترط في صحة اللعن أن يكون محضراً المالك أو نائبه . وهو المذهب . وعنه لأصحاب

الكتاب طهر كلام مصنف هذا : أن حضوره مستحب ، ولم أره لغيره

وقد يقال : لا يلزم من كون المصنف حاضراً سنة . انتفاء الوجوب ، إذ السنة في قوله « والسنة » أغرم من أن يكون مستحباً ، أو واحداً .

في سورة « حنك » رجلاً يصيح للقتل ، ولا يلعن محضراً . فقل الشرح : قد

ذكرنا أن من شرط صحة اللعن : أن يكون محضراً المالك أو نائبه .

وحكى شيخنا في آخر كتاب القضاء - يعنى : فى الفتن - إذا تمحاكم وجلا
إلى رجل يصح للقضاء ، لحكام بينهم : قد حكى فى المعان فى ظاهر كلام الإمام
أحمد رحمه الله تعالى . وحكا أبو الخطاب .

قلت : وهو المذهب . لأنه تمحاكم الإمام .

وحرم به فى الوحي ، وغيره . وقدمه فى الفروع وغيره ، على ما يأتى هناك إن
شاء الله تعالى .

وقال القاضى : لا ينفذ إلا فى الأموال خاصة .

وحاصله : أنهما إذا حكما رجلا ، هل يكون كالحكم من جمع لوجه ، أم لا ؟
على ما يأتى .

قوله (فَإِنْ كَانَتْ لِمَرْأَةٍ حَفْرَةٌ بَعَثَ الْحَاكِمُ مِنْ يُلَاعِنُ
بَيْنَهُمَا) .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب

وقال فى عيون المسائل - فى مسألة مسح الخيسار بلا حضور الآخر - : للزوج
أن الاعس مع عس ، بلاعس مع عيبته

قوله (وَإِذَا قَذَفَ الرَّجُلُ بِسَاءَهُ - فَعَلَيْهِ أَنْ يُعْرَضَ كُلُّ وَاحِدَةٍ
مِنْهُنَّ لِیُعْلَبَ) .

هذا المذهب ، وإحدى الروايات

قال فى الهداية ، والمذهب ، واستوعب : يرد كل واحدة منهن بفعل على
ظاهر كلام أصحاب .

وحرم به فى الوحي ، وسور ، ومنتحب الأذى ، وغيره .

واحتاره ابن عدوس فى تذكرته ، وغيره

وقدمه فى الحرد ، والشرح ، والنظم ، والرغائب ، والحاوى الصغير ، والفروع ،
وغيره

وعنه : بحرته لعان واحد . وهو احتمال في الهداية . وأطلقهما في الخلاصة .
وعنه : إن كان القذف بكلمة واحدة : أجراه لعان واحد . وإن قدم
كلمات : أورد كل واحدة لعان .

فعلى القول بأنه يفرّد كل واحدة لعان : يبدأ لعان التي تبدأ بالمطالبة
في حالين جميعاً ونشأ عن : بدأ بإحداها بالقرعة . وإن لم ينشأ عن : بدأ بلعان
من شاء منهن . ولو بدأ واحدة منهن بغير قرعة مع المشاحة . صح .

ننبه : قوله في تمة الرواية الثانية (فيقول : أشهد بالله إنني لـ
الصّادّيق فيما رَمَيْتُكُنَّ بِهِ مِنَ الزَّنا . وتقولُ كُلُّ واحدةٍ : أشهدُ
بالله إني لـمِنَ الكاذِبين فيما رَمَانِي بِهِ مِنَ الزَّنا)

هذه الزيادة - وهي قوله « فيما رَمَيْتُكُنَّ بِهِ مِنَ الزَّنا » و « فيما رَمَانِي بِهِ
مِنَ الزَّنا » - منية على القول لدى حرم به في أول الدب عند صفه ما يقول هو
وتقول هي .

وتقدم الخلاف هناك ، فكذا الحكم هنا .

قوله (ولا يصحُّ إلا بشرطٍ ثلاثة)

أحدها : أن يكونَ بينَ رَوَّيَينِ عَاقِلَينِ بالغين ، سواءَ كانا
مُسْلِمَينِ ، أو دِمَغيينِ ، أو رِقِيقَينِ ، أو فَاسِقَينِ ، أو كانَ أحدهما
كذلك ، في إحدى الرّوايَتَينِ .

وهذا المذهب وعليه جمهور الأصحاب

قال في العروع : نقله واحداً الأكثر .

قال الزركشي : هذا اختيار القاضي في تعليقه ، وجماعة من أصحابه كالشريف
وأبي الخطاب في حلايهما ، والشيرازي ، ومن ألبس واختيار أبي محمد الجوزي
أيضاً وغيره . انتهى .

ومحمدة في الهداة ، والمستوعب . وحرم به في الوحي ، وغيره .
وقدمه في الخلاصة ، والحجر ، والقطر ، والرعاشين ، والحاوي الصغير . والفروع
وعيره .

ولروية الأخرى : لا يصح إلا بين زوجين مكلفين مسلمين حريين عدلين
اختاره الخرق . قاله القاضي ، والشريف ، وأبو الخطاب ، وغيرهم .
وعنه : يصح من زوج مكلف وامرأة محصنة . إذا بلغت من يجمع مثلها
ثم طابت : خذ من لا يلاع يد ، فلا لاس لتعير
قال الركني . وهذه الرواية ظاهر كلامه في لأنه اعتبر في الرواية البلوغ
والحرية والإسلام . وبصر ذلك من راجح .
ثم قال : في كلام الخرق تساهل ، وتيسر
وقال عنه . لا لاس يذهب غير محصنة إلا بولد يرد عليه
ودكر أو بكر . يلاع يذهب صغيره كغيره
وقال في الوحي : وشعر لاسها حتى نسع
وفي مختصر من درس . إذا ذهب روضة محصنة رما ، خذ تطلب . وغرر
ترك . وبسقطان لاس أو سيرة .

وفي الانتصار : في رواية وصبرة لالحمها عار قوله : فلا حد ولا لاس .
وعنه . يلاع يذهب غير محصنة حتى الولد فقط
قال الركني : وهذا اختيار القاضي في الجرد .
وفي المذهب لاس الحوري : كل زوج صح طلاق صح لاسه في رواية .
وعنه : لا يصح إلا من مسلم عدل .
وبلاعه : كل روضة عاقلة بالغة .
وعنه : مسلة حرة غنية .

قوله ﴿ وَإِنْ قَذَفَ أَحَدُهُمْ ، أَوْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ ، زَيْتَ قَيْلٍ أَنْ
أَنْكِحْتُكَ هَ حُدَّ ، وَلَمْ يَلَاغِنِ 》 .

إذا قذف لأحسية حد ، ولم يلاعن ، فلا براع .
وإذا قال لامرأته « زيت قيل أن أنكحتك » حد أيضا على الصحيح من
المذهب . وعليه الأصحاب . ولم يلاعن .
وعنه : أنه يلاعن مصفاً .

وعنه يلاعن متى برد إن كان
قوله ﴿ وَإِنْ أَبَانَ رَوْجَتَهُ ، ثُمَّ قَدَمَهَا بِرَأْيٍ فِي النِّكَاحِ ، أَوْ قَذَفَهَا
فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ ، وَيَنْتَهِمَا وَلَدًا . لَا عَنَ لَفْظِهِ ، وَإِلَّا حُدَّ ، وَلَمْ يَلَاغِنِ 》
حد مذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وحرم به في الشئ ، والشرح ، والوجير وغيرهم . وقدمه في اله روع ، وغيره .
وقال في لا يصر عن أحمد بن أبيه ثم قدمها روي في روحية : لا عن
وعنه يصر لا يصر في ولد بلعان من نكاح فاسد ، كولد أمته .
وقيل إن منصور بن طهمس ثلاثة ثم أنكرهم . لا عن متى الولد ، وإن
قدمها بلا ولد [.] لا عنها .

قوله ﴿ وَإِذَا قَذَفَ رَوْجَتَهُ لَصْفِيرَةً ، أَوْ الْمُخْنُوتَةَ : عَزَّزَ ، وَلَا لِعَانَ
يَنْتَهِمَا 》 .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .
وحرم به في الخفي ، والخبر ، والنظم ، والشرح ، والرعاية الصغرى ، والحدوى
الصغير ، والوجير ، وغيرهم .
وقدمه في العروج ، وغيره .
وعنه : يصح اللعن من زوج مكنت وامرأة محصنة دون البوع كما تقدم .

فإذا نلت من يجمع مثله ، ثم طلبته - حد إن لم يلاعن
ودكر أبو بكر - يلاعن صغيرة لتعريف .

وقال في الموح - وية حر لعاها حتى تسع .
في مختصر ابن رجب : إذا قذف روحه بحصة رما : حد تطلب ، وعور
ترك . واسقط من أو يبة .

وفي الانتصار - في اية وصغيرة لا يلاحظه - قوله - فلا حد ولا لعان
وتقدم هذا قريياً بزيادة

وقال في الترمذ : لو قذفها زنا في جنوبها أو قبله : لم يحد . وفي لعان له
ولد وجهان .

قوله (فَإِنْ قَالَ : وَصُفَّتْ بِشُّبْهَةٍ ، أَوْ مُكْرَهَةٍ ، فَلَا إِمَانٌ بَيْنَهُمَا)
إذا قال له : وطئت شبهة فقدم المصنف . أنه لا لعان بضمه مطلقاً
وعنه عابه الإمام أحمد رحمه الله .

قال ابن منجد في شرحه هذا يذهب

قال في الهداية وغيره : احتاره الحق .

وقطع به في المنى ، والوجيز ، ومتنعب الأدي

وقدمه في الشرح ، والنظر ، والفروع

واحرق في قال : إذا جاءت امرأته بولد . من . ولكن هذا

الولد يس مى ، فهو ولده في الحكم انتهى فظهره كما قال في الهداية

وعنه ابن كان ثم ولد لآمن لعمه وإلا فلا فيبقى لآمن الرجل وحده .

من عليه أيضاً وهذا يذهب وعنه أكثر الأصحاب

قال في الفروع : احتاره الأكثر

قال في المحرر : وهي أصح عندي . وقدمه في الخلاصة .

قال الزركشي : هذا اختيار أبي بكر ، وابن حامد ، والقاضي في تطبيقه . وفي

روايتيه ، والشريف وأبي الخطاب في حلايهما ، والشيرازي ، وأبي البركات انتهى .

وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ، والبلغة ، والرعايتين ، والحارثي ، والزركشي .

وبدا قال له : « وطلت مكرهه » وكذا « مع يوم أربعة ، أو حوس » .
فقدم مصنفه : أنه لا تمان بهما وهو إحدى الروايتين . ومن عليه .
احتراره المرقى ، والمصنف .

وحرم به في الوحي ، ومشتحب الأدي . وقدمه في الفروع ، والنظم ، والشرح ونصره .

قال ابن سبعا - هذا المذهب

وعنه : إن كان ثم ولد لأب له فيه ، وإلا فلا . فينتهي به وحده . ومن عليه .
قال في الفروع : أحاديث الأكثر . منهم القاسمي ، وأبو بكر ، وابن حامد ،
والشريف ، وأبو الخطاب ، والشيرازي ، وغيرهم .

قال في المحرر وهو الأصح عدى .

وأطلقهما في المذهب ، والمستوعب ، والبلغة ، والرعايتين ، والحارثي ،
وزركشي وهما وحده في البلغة

قائمة . لو قال : « وطئت فلان شبة » وكنت طائلة « فمقتضى القاضي هذا :

لا خلاف أنه لا ملاع

واحتار المصنف وغيره . أنه ملاع وهو الصواب انتهى

قوله (وإن قال « لم تز » ، وَلَكِنْ لَيْسَ هَذَا الْوَلَدُ مِنِّي « فهو
وَسَنَّهُ فِي الْحُكْمِ ، وَلَا لِمَا لَيْسَ بِهِمَا » .

هذا إحدى الروايتين . ومن عليه . احتاره المرقى ، والمصنف .

وحرم به في الوحي ، ومشتحب الأدي

وقدّمه في العلم ، والفروع ، والشرح ، وتصيره
وعنه يلاحظ على الولد . نص عليه أكثر أصحاب . منهم أبو بكر
والقاضي ، وابن حامد ، والشرف ، وأبو الخطاب في خلافتهما ، والشيرازي
قال في المحرر : وهو الأصح عندى .

قال في المروغ . احتاره الأكثر . وهو ظاهر مقدمه في الخلاصة .

واعلم أن هذه المسائل الثلاث على حد سواء .

قائمة : وكذا الحكم لم قال « ليس هذا الولد منى » قلنا : إنه لا يذف بذلك
أو راد عليه « ولا أقولك »

قوله « وَإِنْ قَالَ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ أَبَانَهَا ، فَشَهِدَتْ بِذَلِكَ امْرَأَةٌ
مَرْصِيَّةٌ أَنَّهُ وَلَدٌ عَلَى فِرَاشِهِ : لِحَقِّهِ نَسَبُهُ »

معنى : إذا قال لها حد أن أمها « لم تن » ولكن هذا الولد ليس منى »
وكذا لو قال ذلك لزوجته التي هي في حباله ، أو لسرته

وكلام المصنف في المسألة التي قلنا في اللسان وعدمه

وكلامه هنا في حقوق نسب الولد به وعدمه

فإذا قال ذلك لمطلقة ، أو لزوجته التي هي في حباله أو لسرته ، فلا يجوز : إما
أن يشهد به أنه ولد على فراشه أولاً . قبل شهادته لحقه به . بلا راع . وتكفى
امرأة واحدة مرصية . على الصحيح من المذهب . كما حرم به المصنف هنا . وعليه
الأصحاب .

وعنه : امرأان .

ولها بطائر تقدم حكمها . وبنى

وإن لم يشهد به أحد أنه ولد على فراشه فنقول قول الزوج . على الصحيح

من المذهب . وهو طاهر كلام المصنف هنا ، وكلام صاحب الوحيز ، والظم

وقدّمه في الحق ، والمحرر ، والشرح ، والرعيتين والحدوى ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : القول قولها ذكره القسبي في موضع من كلامه .

وقيل : القول قول الزوجة دون السرية والمطقة .

قوله ﴿ وَإِنْ وَلَدَتْ تَوَآمِيْنٍ ، فَفَرِّ بِأَحَدِهِمَا وَتَقَى الْآخَرَ : لِحَقِّ نَسَبِهِمَا
وَيُلَا عَنِ لِنَقِي الْحَدَّ ﴾

وهو المذهب . حرم به في الزوج ، وغيره

وقدمه في الهداة . والمذهب . ومسوك الذهب ، والمتوعب ، والخلاصة ،
والصلى ، والشرح .

وقال القاضي : يحد ، ولا يهلك إسقاطه بالعمى . وهو رواية عن الإمام أحمد
رحمه الله وأطافهما في الفروع .

وقال في الاختصار . لا يستحق أحد تواميه ، وهي الآخر ، ولا عن له .
لا يعرف فيه رواية ، وعلة مذهبه . حوار . فيحور أن يرتكبه .

فأمره . التوامس اثنين أحواش لأم فقط . على الصحيح من المذهب . وفي
التزويج وجه يتوالت بأخوة ابوية .

قوله ﴿ فَإِنْ صَدَقَتْهُ ، أَوْ سَكَتَتْ : لِحَقِّ نَسَبِهِ ، وَلَا إِمَاعَانَ فِي قِيَاسِ
الْمَذْهَبِ ﴾

واقصر عليه الشارح . وهو المذهب . نص عليه فيهما . وعليه أكثر الأصحاب
وجزم به في الحبر وغيره

وقدمه في الفروع ، والمحرر . وهو ظاهر كلام الخرق

وقيل : يتقضى عنه بلسانه وحده مطلقا ، كدركه . الحد .

وقيل : لا عين لنفي الولد

فمن أن أحصرم . فيمن رميت بالزنا فموتت ثم ولدت مطلقا روحها . فإن
الولد للعراش حتى يلاعن .

فأمره . وكذا الحكم لو عمت عنه ، أو تمت رماه ، أو رسة سواء ، أو قدس
محمونة رضى قلبه ، أو محصنة تحت ، أو حرماء ، أو طقة ثم تحت من على ذلك .
نقل ابن منصور أو حماد

وقال في الترميز : لو قدم رد في حرمها أو قلبه لم يجد . وفي حرمه انتهى
الولد وحده

قوله (وإن لآعن ونكحت الزوجة حتى يبيها ، وأحقه الولد .
ذكره الحرفي)

إذا لآعن الزوج ، ونكحت امرأة فلا حد عليهما . على الصحيح من المذهب
وعليه حم . غير الأصحاب . وقطع به كثير منهم حتى قال بر كشي . أما بقية الحد
عليها : فلا نعلم فيه خلافا في مذهبا .

وقال الجوزجاني ، وأبو الفرج ، والشيخ تقي الدين رحمه الله : عليهما حد
قال في الفروع : وهو قولي

وقد مضى . رحمه الله . أنه يخلى سبيلها . وهو إحدى الروايتين أحدها
الحرفي ، وأبو بكر

قال ابن سعد في شرحه : هذا مذهب

وحرم به في الوحي . وقدمه في تحرير المصنف .

وعن الإمام أحمد رحمه الله . خمس حتى يقر أو يلاعن . احتداه القاصي ،
وابن النبا ، والشيخ الأدي

وصححه في المذهب . ومسبوته للمذهب .

وقدمه في الخلاصة ، والسكافي ، والحرر . والعلامة ، ورعيته ، والحدوي
الصغير ، وإدراك العدة .

وحرم به الأدي في مستحبه ، وأسور .

قلت : وهذا المذهب . لاتفاق الشيعة .

وأطلقتهما في الهداية ، والمستوعب ، ونفى ، والشرح ، والفروع معه وعنه .
 دائرة : قوله في الرواية الثانية « يُخْتَلَسُ حَتَّى تُقَرَّ » . وتكون إقرارها
 بأربع مرات . ولا تقدم مكولها مقدم إقراره مرة . على الصحيح من المذهب
 وهو احتياط الحق ، وغيره من الأصحاب .

وقدme في مستوعب ، ورعايتن ، والفروع
 قال في المستوعب : ومن الأصحاب من أفاء المكول مقدم إقرارها مرة
 وقال : بدأت حد ذلك ثلاث مرات لزمها تحداً وهو طاهر كلام
 أنى بكر في التنبيه . قاله في المستوعب .
 وأشكل توجيه هذا القول على الزركشي وإن نصر الله في حواشيه لأنها
 لم يطلما على كلامه في المستوعب .
 دائرة : مثال ذلك في الحكم لو أفريت دون أربع مرات من غير تقدم
 مكول معها .

قوله « وَلَا يُفْرَضُ لِلزَّوْجِ حَتَّى تُطَالِبَهُ الزَّوْجَةُ »

فمر كانت محبوبة ، أو محبواً عيها ، أو صميرة أو أمة . فإن أراد الله من
 غير طلبها ، فإن كان بينهما ولد يريد نفيه فله ذلك وإلا فلا .
 وإن كان بينهما ولد ، فقال القاضي : بشرع له أن يلاعن . وحرم المصنف
 أن له أن يلاعن . فيحتمل ما قاله القاضي
 وقال المصنف ، والشرح . ويحتمل أن لا يشرع الله به . قال : وهو
 المذهب .

قال في المحرر ، وتبعه الزركشي . لا يشرع مع وجود الولد على أكثرصوص
 الإمام أحمد رحمه الله لأنه أحد موحي المذهب فلا يشرع مع عدم المطالبة ،
 كالحد .

ويحتمل كلام المصنف أيضاً

وقدمه في المحرر ، والظم ، والرعيين ، والحدوى ، والفروع
قوله ﴿ فَإِذَا تَمَّ الْحَدُّ يَنْتَهِيَا ۖ ثَلَاثَ أَرْبَعَةِ أَحْكَامٍ ۖ أَحَدُهَا ۖ
سُقُوطُ الْحَدِّ عَنْهُ ، أَوْ التَّمْزِيرُ ۖ بِلَا رَاعٍ ۖ وَلَوْ قَدَّحَهَا بِرَجُلٍ بِمِثْلِهِ ۖ
سَقَطَ الْحَدُّ عَنْهُ لَهَا ۖ ۝

هذا المذهب : وعليه الأصحاب

وقال الشرح ، وقد مر أصحها . القدر لثروحة وحدها ، ولا يتعلق
بغيرها حتى في المطالبة ولا الحد

قوله ﴿ الثَّانِي ۖ الْفُرْقَةُ يَنْتَهِيَا ۖ ۝

بمعنى : تحصل الفرقة بنهاى تلاضمها . فلا يقع الطلاق هذا المذهب . جزم
به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والظم ، والرعيين ، والحدوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

واحتاره أبو بكر وغيره ، فيما حكاه المصنف ، وغيره

وعنه : لا تحصل الفرقة حتى يفرق الحاكم بينهما

وهو ظاهر كلام المخرقي . واحتاره القاضي . والشرطي ، وأبو الخطاب في

حالاتهم ، وإن كان وغيرهم . ولم^(١) يحكم الفرقة بلا طلب

قال ابن عمر لله فبعضي بها فيقال حكم له الحاكم مير طيب وكذا

أحكام الحبة .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب^(٢) ، والمصنف ، وأبو بكر .

فما حكاه القاضي في تعليقه - وغيره

(١) هنا في نسخة طلعت حرف « م » على كلمة يلزم

(٢) وفيها « إلى » على كلمة « الذهب » ، وحرف « م » على كلمة « الحاكم »

يريد أن هنا تقديماً وتأخيراً ، لكن لم يقين في موضع التعليل والتأخير .

قال في الخلاصة : فإذا تلاحق فرق بينهما
وعنه : لا تحصل الفرق إلا بحكم الحاكم بالفرقة ، فينتفى الوالد .
قال في الاختصار : وإحاراه عامة لأصحاب .
قوله (الثابت : التحريم المؤبد) .
هذا المذهب . وعنه جماهير لأصحاب . ونقله الجماعة عن الإمام أحمد
رحمه الله تعالى

قال المصنف وغيره : هذا ظاهر المذهب . وحيزم به في نوخير ، وغيره .
وقدمه في المفتي ، والمحرر ، والشرح ، ورعيتهين ، والحدوى الصغير ،
والقروع ، وغيرهم ، وصححه في النظم وفي الخلاصة هـ
وعنه : إن أكذب منه حيث له
قال ابن رزين . وهي أظهر .
قال المصنف ، والشرح هي روية شاذة . شد بها حسن عن أصحابه .
قال أبو بكر : لا سمحاً رويها غيره
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، وسبوك الذهب ، وسوسعت ، والمصنف
في هذا الكتاب في باب المحرمات في الكباح هـ كما تقدم .
وعنه : تابع له بقدر جديد . حكاهما الشيرازي ، والمجد
عليه . فابن الرزكشي . أحلف نقل الأصحاب في رويته حسن
فقال القاسمي في الواثقين : نقل حسن هـ إن كذب نفسه ران تحريم
العرش ، وعددت مساحة كما كانت مسقة لأول هـ
وفى في جامع والتعقيق . هـ إن كذب نفسه جلد الخد وردت إليه هـ .
ظاهر هذا : أنها ترد إليه من غير تحديد عقد . وهو ظاهر كلام أبي محمد .
وفى في الكافي ، ونسقى . من حسن هـ إن كذب نفسه عد فرشه كما
كان هـ

والذي في المتن « وينبغي أن نعمل هذه الرواية على ما يرد في يفرق الحاكم .
فما مع تفريق الحاكم بينهما : فلا وجه لهذا المكاح محل »
قل : وفيما قل نظر . فإنه إذا لم يفرق الحاكم فلا تحريم حتى يدين : حلت
له تنهى .

قلت : النظر على كلامه أولى . فإن رواية حصل طهرها : سواء فرق الحاكم
بينهما أولا . فإنه قل « إن كذب نفسه حلت له وعدد وشهاده »
والصحيح . أن العرقه تعصل تمام اللعان من غير فرق من الحاكم .
كما تقدم .

وقوله « إن كذب نفسه حلت له » فيه دليل على أنها محرمة عليه قبل
كذبه .

قل الركني . والذي قل في نوحه هذه الرواية : طهرها أن العرقه إنما
استندت للعان . وإذا كذب نفسه كان اللعان كالمحرم . وهذا يدل على قرب
عليه . وهو العرقه . وما شاع . وهو التحريم .
قل وأعرض أبو البركات عن هذا كله . إن العرقه تقع مسعة
منه المحريم .

وعنه : إن كذب عنه حلت له سكاح حديد أو ملك يمين إن كانت أمة
وقد سبق إلى ذلك الشيرازي . لحكي الرواية يوافقها فقد حدد تنهى
قوله « وإن لآعن زوجته الأمة » ثم اشتراها لم تجز له إلا أن
يكذب نفسه . على الرواية الأخرى .

وهي رواية حصل

والصحيح من المذهب : أنها لا تحمل له كالأوكات حرة كما تقدم
قوله « الرايع : انتهاء الولد عنه بمجرد اللعان . ذكره أبو بكر »
علم أن الولد متى تمام تلاعبهما . على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب

وقدme في المعنى ، والمحرر ، والشرح ، والنظم ، والرهائتين ، والحاوي
الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : لا يبتنى إلا بحكم حاكم

وعنه : لا يبتنى إلا بحكم الحاكم ، فبتنى حينئذ كما تقدم . ومتى
تحصل الفرقة .

وقال في المحرر : ويتخرج أن يبتنى نسب الولد ، بمجرد لعان الزوج ، وقاله في
الاقتصار

قل الزركشي . وكأنه حرجه من القول : إن تعدد اللعان من جهة امرأة بلاعن
الزوج وحده ليس بالولد .

وأما ذكر لولد في اللعان : «حذر أبو بكر أنه لا يعتدرك في اللعان ،
وأما يبتنى عنه بمجرد اللعان

وقال القاسمي يشترط أن نقول « هذا الولد من زنا وليس هو مني » .

وقال حرقى : لا يبتنى حتى يدكره هو ووالده . وقد قال « أشهد بالله قد
رست » يقول « ومن هذا الولد ولدي » وتقول هي « أشهد بالله قد كذب وهذا
الولد ولده » .

وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . منهم : «نقسي» والمصنف ، والشارح
وغيرهم . وجزم به في الوحيز ، وغيره .

وقدme في النظم ، والرهائتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

قال في المحرر : وإن قذفها ، وانتهى من ولدها : « يبتنى حتى يسوله اللعان

إما صريحاً ، كقوله « أشهد بالله لقد زنت » ، وما هذا الولد ولدي » وتقول هي
بالمكس . وإما ضمناً يقول : من قذفها زنت في طهر لم يصب فيه ، وادعى أنه
اعتزلها حتى ولدت « أشهد بالله إنني لصادق فيما ادعيت عليها » أو « فيما رميتها
به من الزنا » ونحوه .

وقيل : يشق عليه في اللعان من الزوج ، وإن لم تكده المرأة في لسانها .
قائمة : لو بنى أولاداً : كده لسان واحد

قوله ﴿ وَإِنْ تَقَى الْخُضْلُ فِي الثَّمَانِيَةِ : لَمْ يَشْفِ حَتَّى يَنْفِيهِ عَنْهُ وَصَعِبَ
لَهُ ، وَيَلَا عَيْنُ ﴾ .

هذا المذهب . نقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله . وعليه أكثر
الأصحاب .

قال الزركشي : عليه عامة الأصحاب .

قال في القاعدة الرابعة والثمانين : هذا المذهب عند الأصحاب .

وحرم به الحرق ، وصاحب الوخير ، ودايم المفردات ، وغيرهم .

وقدمه في الرثابين ، والحاوي الصغير ، والفروع .

وهو من مفردات المذهب .

وقيل : يصح بغيره قبل وصحه . واحتساره المصنف ، والشارح ونقله من

منصور في أنه . وهي في الوسخ في بغيره أصح .

قال الحلال عن رواية منصور : هذا قول أول

وذكر المحقق أن رواية ابن منصور المذهب .

ويبنى على هذا الخلاف استلحاقه .

صلى الأول : لا يصح . ومن عليه الإمام أحمد رحمه الله في رواية ابن أبي بسم

وعلى الثاني : يصح . قاله الزركشي .

وعلى المذهب : يلاعن لغيره الحد . على الصحيح .

وقال في الانتصار : به ليس قدوة بتدليل به حمل أحقية . به لا يحد .

قوله ﴿ وَمِنْ شَرْطِ تَقَى الْوَلَدِ : أَنْ لَا يُوجَدَ دَلِيلٌ عَلَى الْإِقْرَارِ بِهِ .

فَإِنْ أَقَرَّ بِهِ أَوْ تَوَأَّمَهُ ، أَوْ نَهَاهُ وَسَكَتَ عَنْ تَوَأَّمِهِ ، أَوْ هَنَى بِهِ

قوله ﴿وَإِنْ أُخْرَىٰ لِحَنَسٍ ، أَوْ مَرَضٍ ، أَوْ غَيْبَةٍ ، أَوْ شَيْءٍ يَمْتَعَهُ ذَٰلِكَ : لَمْ يَسْقُطْ تَقِيَهُ ۥ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً وقدمه في المروء .

وقال المصنف في المتن ، والشرح : إن كانت مدة ذلك متجاوزاً ، وأمكنه التمسك إلى الحاكم ليمتد به من يسوق عليه الله ، فلم يفعل ، بطل فيه . وإن لم يمكنه أشهد على ماله من ماله بطل حيازه . وقصد بذلك وجوبه في الوجوب قوله ﴿وَمَنْ أَكْذَبَ نَفْسَهُ نَعْدَ تَقِيهِ : لَحَقَهُ سُبُهٌ . وَلَرَمَهُ الْحَذُّ إِنْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ مُخَصَّصَةً ، أَوْ انْتَفِرَ إِنْ لَمْ تَكُنْ مُخَصَّصَةً ۥ﴾ .

وهذا المذهب وعليه الأصحاب .

وحرزاً منه من حمة الأم إلى حمة الأب كالأول . ونوراً .

قال في المروء : وتوجه في لا يرث وجهه ، كما لا يرثه إذا أكذب عنه انتهى . قال من حمة الله في حواشيه : هذا كلام لا يطهر منه . وتوقف فيه شيخنا ومولانا القاسمي علاء الدين بن مهدي . ولعل في كلامه رتبة فيصير : وتوجه وجهه لا يرثه إذا أكذب عنه . وهو ظاهر .

والمنوع ودة لا يحد

وسنة . بها إن أكذب عنه : قال : لا حد ولا عس . لأنه قد أطل عنه القذف . انتهى .

ولو أعتقت مملوكة على الولد ثم استلحقه المملوك رجعت عليه بالبيعة .

ذكره المصنف . قال : لأنها إنما أعتقت عليه لطلب أمه لا أب له .

قوام

الزواني : لو استلحق الولد . لم يصح استحقاقه حتى يقول هذا الوضع تصد

مأثله قبل ذلك . قاله طه انفراداً ، وهو مبني .

الثانية : لا يحق سبه باستحقاق ورثته له بعد موته والتمناه . على الصحيح من المذهب . نص عليه .

وقيل : يلحقه .

الثالثة : لو تقي من لا يتقي ، وقال « إنه من زنا » حد إن لم ملاعن . على الصحيح من المذهب .

اختاره أبو الخطاب ، والمصنف ، وابن عبدوس في نذكره .

وعنه : بعد ، وإن لاعس اختاره القاضي ، وغيره

وأطلق في المجرى ، والنظم ، ورعاشين ، ولخاري ، والفروع

قوله - فيما يلحق من النسب - « من أتت امرأته فولد يمكن كونه منه ، وهو أن تأتي به مدسبة أشهر منذ أمكن اجتماعها » هذا المذهب مطلقا وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وهي حرب - فيمن طلق قبل الدخول وأنت ولد ذكرك - : ينق ملاعن .

فأحد الشيخ تقي الدين رحمه الله من هذه الرواية : أن بركة لا يصير ورثا إلا بالدخول

واحكامه هو وغيره من المتأخرين ، منهم والد الشيخ تقي الدين فانه اس نصر الله في حواشيه

وقال في الانتصار : لا يلحق تطلق إن اتفقا أنه لم يمسها

وقيل مذهب : لا يلحق الولد حتى يوطئ بالدخول .

وقال في الإرشاد : في موطئ حاتم في رمض - حلا تزوجة نصرانية ، ثم طلق ،

ولم يوطأ وأنت ولد لممكن - لحقه في أظهر الروايتين

قوله ﴿وَلَا قَلَّ مِنْ أَرْبَعِ سِينٍ مُنْذُ أَبَانِهَا، وَهُوَ عَمَّنْ يُوَلِّدُ لَيْلَتَهُ﴾
لِحَقِّهِ نَسَبُهُ .

وهذا بناء منه على أن أكثر مدة الحمل أربع سنين .
ويأتي قريباً من يصدق أن يولده .

نبيه : قوله ﴿وَأِنْ لَمْ يُنْكَرْ كَوْنُهُ مِنْهُ مِثْلُ أَنْ تَأْتِي بِهِ لِأَقَلِّ
مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مُنْذُ تَزَوَّجَهَا﴾
وكذا قال غيره من الأصحاب .

قال في الفروع : «وإدم وعاش ، وإلا لحقه بالإمكان كما سدها . انتهى .
قوله ﴿أَوْ لَا كَثُرَ مِنْ أَرْبَعِ سِينٍ مُنْذُ أَبَانِهَا﴾ .
لم يلحقه نبيه بلا نزاع .

ويأتي في «المد» هل تنقضي به المدة ؟ «قل قوله «وأقل مدة الحمل» .
قوله ﴿أَوْ أَقْرَبَتْ مَا قَصَّصَ عِدَّتَهَا بِالْقُرْءِ ، ثُمَّ أَتَتْ بِهِ لِأَكْثَرِ مِنْ
سِتَّةِ أَشْهُرٍ يَمْنَعُهَا﴾ لم يلحقه نبيه .

هذا المذهب وعيه الأصحاب وقطع به كثير منهم .
وذكر بعضهم قولاً : «إن أقربت بغراغ المدة ، أو الالة ، من علق ، ثم
ولدت بعد فوق نصف سنة لحقه نبيه .
وقال «لم يعمد» .

إمكان وطء في لحوق النسب	صنفنا معتبر في المذهب
كما رأه سكون في شيرار	وروحها مفيد في الجحار
فإن تلك لست من أشهر	من يوم عقد واضحاً في النظر
مدة الحمل مع السير	لا بد أن تمضي في التقدير

وقيل . يولد لاس نسم . حرم به في عيوب المسائل ذكره هه في الفروع
في أثناء كتب الإقرار في أحكام يقرر الصبي ، وقاله القاصي : غله عنه في
القواعد الأصولية ، والكافي .

قال في الحرر ، والنعم ، والحدوى الصغير : أو كان الزوج صبياً له دون نسم
سبين

وقيل : عشر سبين

وقيل : اثني عشر سنة انتهى

وقيل : لا يولد إلا لاثني عشر سنة

وحقار أبو بكر . وأبو الخطاب ، ومن تبعهما لا ينفقه منه حتى يعطى مائة

وهو ظاهر ما جاء به في مورد .

على الأول : لا يحكم بموته بين شك فيه به ولا يسفر به مهر ، ولا نكح
به عدة ولا رجعة

قال في المراجع : وجهه فيه قول كثر من الأحكام بموت يوم العيم .

قوله (أو مضطوع الذكر ، أو الأنثى) : لا يلحقه نسبه

هذا المذهب وعنده الأصحاب .

وبه من ههنا فيس نسم ذكره وأشبهه هه . إن دفع هه كمن المند

من هذه القبيل ومن شك في ولده أرى الفتوة

ومنه له البرودي عن حمي ؟ قال : إن كان محمداً نس له نس ، وإن أمر

فيه يكون منه الولد ولا فائدة .

قوله (وإن قصم أحدتهما . فقال أصحابنا . يلحقه نسبه ،

وفيه بقدر)

شمل كلامه مسائلي

إمداهما - أن يكون حصياً من تفعّل أنشأه ونفى ذكره - قل أو أكثر
الأصحاب : يلحقه نسيبه . قاله في القروع .

وقال المصنف هنا : قاله أصحابنا . وهو ظاهر كلامه في الوحي .
وجزم به ابن عبدوس في تذكرته .

وقيل : لا يلحقه نسيبه . وقطع به في الشرح . وهو محجب منه ، إلا أن يكون
النسبة مفلوطة .

وقدّمه في القروع وحرم به في الحرر ، والحارثي ، والنظم . وأطلقهما في
الرعايتين .

والسأن الثانية . أن يكون محصياً ، من قطع ذكره ، ونفى أنشأه - قل
صاحب الأوصاف : يلحقه نسيبه . وهو المذهب . وهو ظاهر كلامه في الوحي
وقدّمه في القروع .

وقال في الرعاية الكبرى - بعد أن أطلق الخلاف - والأصح : أنه يلحق
المحبوب دون المحصى انتهى

وقيل : لا يلحقه نسيبه . أحاطه المصنف

وحرم به في الحرر ، والحارثي ، والنظم . وأطلقهما في الرعايتين .

وقال الناظم :

وروحة من لم ينزل الماء علة لجب الفتى أو لاختصاص ليجد

وإن حب إحدى الأنثيين من الفتى فالحق لدى أصحابنا في مبدئ . انتهى

ولم أر حكم حب إحدى الأنثيين لمير . وله أحده من قول المصنف « وإن

قطع إحدهما »

فأمره قال في موحر والتصرة : لو كان عيباً لم يلحقه نسيبه . انتهى .

والصحيح من المذهب . أنه يلحقه . وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب .

قوله «وَأَنْتَ طَلَقَهَا طَلَاً رَجْعِيّاً ، فَوَلَدْتَ لَهَا كَثْرَ مِنْ أَرْبَعِ سِيبِينَ»

مد طلقتها ، بمعنى وقل انقصاء عدتها . صرح به في المتنوع وهو مراد غيره ، ولأن من أربع سبين مد انقصت عدتها «فهل ينحقه نسبه؟ على وجهين»
وعما رواه ابن

وأطلقهما في الهدية ، والذهب ، والخلاصة ، والمغنى ، والكافي والمحرر ،
والشرح ، والحاوي الصغير ، والنظم
أمرهما : بلحقه نسبه . وهو المذهب .

قال في المتنوع : لحقه نسبه في أصح الوجهين ،
وحرم به في الوجه . وقدمه في الفروع ، والزعماء
والنوم الثاني : لا يلحقه نسبه

تفصيل : عبارته في الخلاصة كمرارة المصنف . ولم يذكر في الهدية ، والذهب ،
والمستوعب ، والكافي ، إلا في المسألة الأولى .

وعبارته في المحرر ، والراغبين ، والحاوي ، والوحد ، والفروع ، والنظم «وإن
ولدت الرجعية بعد أكثر مدة الحمل مد طلقها ، ولدون ستة أشهر مد أحبرت
بانقصاء عدتها ، أو لم تحبر بانقصائها أصلاً . فهل ينحقه نسبه؟ ذكره رواه ابن

قوله «وَمَنْ اعْتَرَفَ بِوَطْءِ أُمِّهِ فِي الْمَرْجِ أَوْ دُونَهُ ، فَانْتَبِذَ بِوَلَدِهِ
لِسِتَةِ أَشْهُرٍ . لِحَقِّهِ نَسَبُهُ وَإِنْ ادَّعَى الْقَوْلَ ، إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ الْإِسْتِبْرَاءَ»

من اعترف بوطء أمته في مرج ، فانت ولد ستة أشهر : لحقه نسبه . نقله
الجمعة عن الإمام أحمد رحمه الله مطلقاً . فلا يفتنى بطلان ولا غيره ، إلا أن يدعى
الاستبراء . وهذا المذهب في ذلك كله . قدمه في الفروع .

وقال أبو الحسين : أو يرى القافة . نقله القاض .

وفان في الانتصار : يتنى بالهبة ، لا بدعوى الاستبراء .

ونقل حصل - يدومه الولد إذا نهد ، وأحقته الذقة وأقر بالخطاء .

وقال في المصوب : إن ادعى استعراء ثم ولدت : انتهى عنه وإن أقر بالوطء
وولدت مدة الولد ، ثم ادعى استعراء : لم ينتف. لأنه لم يقر به ، كما لو أراد نفق
ولدت زوجته بعد إقراره .

قال في المروم . كذا قال .

قوله ﴿أَوْ دُونَهُ﴾ .

أى اقتراف بوطء أمته ذوق العج فهو كوطئه فى العرج . وهذا المذهب ،
وعليه حمير لأصحاب . ونص عليه . وقدمه فى الفروع ، وغيره

وقيل : ليس كونه في الحج وقدمه في المعى ، والشرح

قوله ﴿ وَإِنْ ادَّعى الْمُرُل ﴾ .

مى لى اعتراف بوطه و الدج اودونه ، و دعى انه عربى - لا يقبل
قوله و يحقه سه و كذا دعى عنه امره . و هذا المذهب فيه

قال في الرداء وعلى الأصح ، ثم يدعى المرض أو عدم برائه

وحرره في المعنى ، والشرح ، والمقدمة ، وذهب ، ودرجوع ، واختلاصة
وعنه . قبل قوله ، ولا يبدقه ، منه .

وعمه . قبل فوره ، ولا بدقة ،

وأشبهه في الخبر، والمطهر، والزند، وخواص الصغرى.

وهو روايتان في الحديث ، والحديث ، والعروة

روحانی فی الزمان

معنى الأول : فان لإمام أحمد رحمه الله . لأن يولد يكون من الربح .

قال ابي عنبيل وهذا ما يدل انه رد: وقد قيل في الحج لانه لا ربح

بشیرِ اِسہِ اِلَّا رَحْمَةُ اللّٰہِ ، وَذَلِکَ یَکُوْنُ عَذَابًا لِّہٖ ، فَتَعْدٰی رَحْمَتِہٖ اِلَیَّ . . . اُفَّ

فتدقيق بها كبريخ "كش الشيخ لإيث النحل".

قال . وهد من إمام أحمد رحمه الله . على عظيم انتهى .

تفسير حمل في الحجر ، والرعايتين ، والحدوى . من الخلاف فيما إذا قال :
ذلك الوطى . دون الحج

وطاهر كلام الشرح . أن ذلك في هذا كل يطوؤه في الحج . وهو طريقة
في الهدية ، والذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وغيره

وطاهر كلام صاحب المروغ : أن الخلاف حار . سواء دل « كبت أموها
في الحج » أم دل « أو » لا يدل « أو » كبت أمهات الحج وأهل ذلك «
وهو الصدوق وهو طاهر كلام مصنف

قوله (وهل يختلف ؟ على وخبر)

بمعنى : إذا ادعى الاستبراء .

وأطعمه في معنى ، والحجر ، والشرح ، والرعايتين ، والحدوى الصغير ،
والهوى ، والهدية ، والذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، وخلاصة ، وغيره
أمرهما مختلف وهو ذهب حريمه في بحر ، ودلالة من عدوس
وصححه في التصحيح

قال ابن حجر رحمه الله . وفيما حرمه به في الوجه . نظر لأنه صحيح أن الاستدلال
لاعب فيه عين

والوجه الثاني . من قوله من غيرتين

فدرة : مثل ذلك . خلافة ومدهة . - - - - - ادعى عدم بره من حيث أم لا .
قاله ابن عدوس في مذكرة وغيره .

قوله (فإن أعقبتها ، أو ناعيا بعد اعترافيه بوطئها ، قالت بولدي
لذول ستة أشهر : فهو ولده) بلا راع (ولست بواحد) .

قوله ﴿ وَكَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَسْتَبْرِئْهَا فَأَنْتَ بِوَلَدٍ لَأَكْثَرَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ
فَادْعَى الْمُشْتَرِيَ أَنَّهُ مِنْهُ ﴾

أى من الدنع . هو ولد الدنع ، سواء ادعاه النائع ، أو لم يدعه . وهذا
بلا نزاع

يكن لو ادعاه المشتري ، فيلحقه . حرم به في النوى ، والشرح .

وقيل : يرى العاقبة . نقله صالح ، وحصل

قلت : وهو الصواب .

وحرم به في المحرم ، والرعايتين ، والحواشي الصغير ، والنظم ، وأطلقهما في

الفروع .

ونقل الأصل هو به . قلت : في عنه منه شيء . ؟ قال : فالعاقبة .

وأما إذا ادعى كل واحد منهما أنه للآخر ، والمشتري مقر بالوطء ، فقليل

يكون للبائع . وهو ظاهر كلامه في الوجيز

وقيل : يرى العاقبة . حرم به في النوى . ذكره فيل قون الحرق و تختب

الروحة الشوى عنه . ووجه الطيب : وأطلقهما في الفروع .

قوله ﴿ وَإِنْ اسْتَبْرَأْتَ ، ثُمَّ أَنْتَ بِوَلَدٍ لَأَكْثَرَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ :

لَمْ يَلْحَقْهُ سَبُّهُ ، وَكَذَا إِنْ لَمْ تَسْتَبْرَأْ ، وَلَمْ يُقَرَّ الْمُشْتَرِيَ لَهُ بِهِ ﴾

بلا نزاع

وإن ادعاه بعد ذلك ، وصدق المشتري : لحقه سبه . ويطل السبع .

قوله ﴿ فَأَمَّا إِنْ لَمْ يَكُنْ النَّائِعُ أَقَرَّ بِوَحْطِهَا قَبْلَ نَيْبِهَا . لَمْ يَلْحَقْهُ

الْوَلَدُ بِحَالٍ ، لِأَنَّ يَتَّفَقَا عَلَيْهِ ، فَيَلْحَقْهُ سَبُّهُ ﴾ هذا المذهب .

قال في المحرم ، والرعاية الصغرى ، والحدوى الصغير : ولو لم تكن أقرة بوطنها

حتى باع : لم يلحقه الولد بحال ، إلا أن يدعيه وبصدقه المشتري

وقيل : يلحقه به بدعوه في المسألتين . وهو ملك المشتري إن لم يدعه .
وكذا ذكرنا ذلك في آخر باب الاستبراء .

قوله (وَإِنْ ادَّعَاهُ الْبَائِعُ ، فَلَمْ يُصَدِّقْهُ الْمَشْتَرِي : فَهُوَ عَبْدٌ
لِلْمُشْتَرِي) هذا المذهب .

وظاهر كلام المصنف : أنه يكون عبداً للمشتري مع عدم لحوق النسب
بالبيع ، وهو أحد الوجهين ، إن لم يدعه المشتري ولذا له

والرجم الثاني - وهو الذي ذكره المصنف احتمالاً - أن يلحقه به مع كونه
عبداً للمشتري .

وأطلق في الهداية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، والمسعودي ، وإخلاصة ،
والمنقى ، والشرح .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله - فيما إذا ادعى البائع : أنه ما باع حتى اشتراً
وحلف بمشتري : أنه ما وطنها - فقال : إن أنت به عد الاستبراء لأكثر من سنة
أشهر . فويل : لا تقبل قوله : ويلحقه النسب . قاله القاضي في تعليقه .
وهو ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله .

وقيل : ينفي النسب اختاره القاضي في المجرى ، وأبو الخطاب ، وإن
عقيل ، وغيرهم .

على هذا : هل يحتاج إلى يمين على الاستبراء فيه وجهان . المشهور : لا يحتاج .
انتهى كلام الشيخ تقي الدين رحمه الله

فوائد

مسيا : يلحقه الولد بوطء الشبهة كعقد . نص عليه وهو المذهب

قدمه في المنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .

قال المصنف ، والشارح : هذا المذهب .

وذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله إجماعاً .

وقال أبو بكر : لا يلحقه

قال القاضي : وجدت بخط أبي بكر : لا يلحق به . لأن النسب لا يلحق

إلا في مكاح صحيح أو فاسد ، أو ملك أو شبهة ، ولم يوجد شيء من ذلك وذكره

ابن عقيل رواية

وفي كل مكاح فاسد فيه شبهة ، من الخلاء

وقيل : إذا لم يتقدّم فيه

وفي كونه كصحيح ، أو كملك ، أو كملك

وأطلقه في النوع

وقال في الرعي ، والجماع ، والصوم : وهل يلحق المكاح القامد بالصحيح ،

أو تلك لم ينسأ على وجهين انتهى

قلت : الصور أنه كالمكاح الصحيح

وقال في المهر : لا يلحقه أنه كالمكاح فلا يفي

ومم : لو أنكر ولداً لم يرد روحه أو مطلقته أو ميراثه . فنهدت امرأه

بولاية : لحقه على الصحيح من المذهب

وقيل : إن كان

وقيل : قل فوهه : ولاده

وقيل : قل فوهه : روح

ثم هل له عليه ؟ فيه وجهان

وأطلقه في النوع

وعلى الأول : قل في المهر عن المهر : صدق فيه ، سفيق ستمه به

ومم : أنه لا أثر لشبهة مع وش ذكره جماعة من الأصحاب وقدمه

في النوع

واختار الشيخ في الناس رحمه الله تبيين الأحكام ، لقول رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا أحبني منه يسودة ، وعليه يصوص الإمام أحمد رحمه الله
قال في عون المبتلي : أمه يسودة رضي الله عنهما لا أحبني بحسن أمه أي
قوة شبهه من الرأى فمهره بذلك أو قصد أن يبين أن لا روج بحسن روحته
عن أحمد.

و حقا الشیخ فی الناس حجة لله ربنا استحق ونسبه من سر ولا ورش حقه
واصل لایام احمد حجة لله فيها لا حقه

وقال في الاصل: في سكاك رتبة... - وبع لا تهنه فيه.

وقال لا تنصروا

ودكر أبو علي الصغير وغيره مثل ذلك

وسم : باد و صفت مرأه او آمه شه ، و نیت جود میکنی از بکون من
الزوج والوصی : لحق الزوج الا بالملکة ش

روز دعای الزوج: "مس . شفی . فیل . بحس الانعام - مهم : صاحب

متوعد - حرص على الله .

وأنقى من الروح بعد أن ذاب أحسنه بالروح لحق به . و . يملك هذه الدار في
أصبع الـ اثنين فله في معنى ، والشرح

وعنه : يعلت عليه بالاحاس

وأعطاهم في الهدايا ، وذهب ، وصموئيل ذهب ، والمستوعب ، والخلاعة ،

والبحر، والله، وسع

وتقدم بعض ذلك في كلام مصنف في آخر «باب اللقيط» .

وإن أحقهم بها، خلقهم، وأعطاهم ما رزقوا به من نعمه.

وعل تملك الزوج معه المعلن^٢ على راتبين وأطلقته في أمي، والذبح.

كتاب العدة

قوله ﴿كُلُّ امْرَأَةٍ فَارِقَتَا زَوْجَهَا فِي الْحَيَاةِ قَبْلَ الْمَيْتِ وَأَحْلَوْهُ :

فَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا﴾ بلا نزاع .

وقوله ﴿وَإِنْ خَلَا بِهَا وَهِيَ مُطَوِّعَةٌ ، فَقَلْبُهَا الْعِدَّةُ ، سَوَاءٌ كَانَ بَيْنَهُمَا أَوْ بِأَحَدِهِمَا مَا بَعْدَ مِنَ الطَّوِّعِ ، كَالْإِحْرَامِ ، وَالصَّيِّمِ ، وَالْخَيْصِ ، وَالنَّفَاسِ ، وَالْتَرَضِ ، وَالْجَبِّ ، وَالْمَنَةِ ، أَوْ لَمْ يَكُنْ﴾ .

هذا المذهب مطلق بشرطه الآتي . سواء كان المانع شرعياً أو حسبياً . كما مثله المصنف . وعليه حميد الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

واختار في عهد الأدلة : لا عدة بحصة مطلقاً .

وعنه : لا عدة بحصة مع وجود مانع شرعي ، كالإحرام والصيام والخبث والنفاس والظهار والإبلاء والاحتكاف . قدمه في إرضاء الكبرى

وقال في المدوِّع : وشُرح في عدة بحصة كصدق

وقد ندم أحكام سنن في الصدق كاملاً بالعدة في الموائد في كتاب الصداق . صدق قوله : ولو قتلت نفسها لاستمهره .

نبيه . طاهر كلام المصنف أنه سواء كان السكاح صحيحاً أو فاسداً وهو صحيح . وهو للمذهب . وعليه أكثر الأصحاب . ونهى عنه الإمام أحمد رحمه الله . وقال ابن حامد : لا عدة بحصة في السكاح الفاسد . بل بالوطء كالسكاح الباطل إجماعاً .

وعبد بن حماد أيضاً : لا عدة بموت في السكاح الفاسد .

ويأتي هذا قريباً في كلام المصنف فيما إذا ماتت عن امرأة سكاحها فاسد فأمرة : لا عدة تتحمل المرأة بماء الرجل ، ولا بالقبلة ، ولا بالنفس من غير

خلوة . على الصحيح من المذهب . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب

وجزم به في الوجيز ، وإن عبدوس في تذكرته ، وغيرهما .

وصححه ابن نصر الله في حواشيه

وقيل : تحب العدة بذلك وقطع به القاسي في المحرد ، فيما إذا تحملت بالاء .

وأطلقهما في المحرد ، والنظم ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير ،

والزركشى ، والمروء ، وغيرهم .

وقال في الرعاية الكبرى : فإن تحملت ، ، رجل - وقيل أو قبل أو معها

بلا خلوة - فوسم .

ثم قال : قلت إن كان ماء زوجها اعتدت وإلا فلا

قوله (إلا أن لا يعلم بها كالأتمى والخطل ، فلا عدة عندها)

وكذا كانت معلقة

وصدق ذلك . أن يكون الطفل من لا بد منه وخدمة من لا يوطئ منها .

غريب : طاهر قوله : حدها (٤٠٦٥) وأولات لأهل أحتمن أن تصفن

حاملين

أما لا تنقص عنتها إلا بوضع جميع ما في بطنها وهو صحيح للآية

السكرية وهو مدعب وعليه حمير الأصحاب وقصع به كثير منهم ، لعدم

تبعيته للآية في الأحكام .

وقال ابن عقيل : وعنتها من مدعبها إن اعتد عنتها من حيضة ثالثة .

وعنه : ينقص عنتها بوضع الولد الأول ود كذا ابن أبي موسى .

واحتج القاسي - رحمه الأرحى - بأن أول المدعب من الأول وآخره :

منه بأن أحكام الولادة تتعلق بأحد الولدين لأن مدعب الرحمة وانقضاء المدة

يتعلق بأحدهما لا بكل واحد منهما . كذلك مدعب المدعب

قال في المروء : كذا قال .

وقدم بطير ذلك في باب الرحمة بعد قول المصنف « وإن ظهرت من
الخيصة ثلاثة وثلاثون »

قوله « وَالْحَمْلُ الَّذِي تَنْقُصُ بِهِ الْعِدَّةُ مَا يَنْبُتُ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ حُلُقِ
الْإِنْسَانِ »

اعلم أن ما مضى به العدة من غير أن يكون حائضاً أو ولد على
ما تقدم في أول باب أحكام نكاح الأولاد ثم حكمه هناك ثم حصره أم
ولد حكمه هنا بقضاء العدة به وما حكمه هناك ثم لا حصر به أم ولد حكمه
هذا لعدم قضاء سنته به بعد الصحيح من ذهب وسواء حائض أو حائض
وقدمه في أول باب وغيره .

وعنه : لا يفتى العدة هنا بالصفة ، وإن حاضرت ثم حاضرت أم ولد . عدم
لأنه فاته مصنف ، و .

قوله « فَإِنْ وَصَّتْ مُعْتَمِدَةً لَا يَنْبُتُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ، فَذَكَرَ
تَحْتَ مِنَ النِّسَاءِ : أَنَّهُ مُبْدَأُ خَلْقِ آدَمَ ، فَهِيَ تَنْقُصُ بِهِ الْعِدَّةُ أَعْلَى
رَوَايَتَيْنِ »

وأطلقه في هذه ، ومذهب ، ومذهب ، واستوعب ، والحلافة ،
ولم يرد ، وأما ، والشرح ، وشرح من منع ، والمذهب الأحمد .

إحداهما : لا تنقص به العدة ، وهو المذهب . أحياه أبو بكر . وقدمه في
الكافي وقال : هذا المنصوص

وحرم به من عبدوس في تذكرته

والرواية الثانية تنقص به العدة صححه في التصحيح ، ومرة ابن رجب

وحرم به في الوجيز

قائمة : لو ألفت مصعة ، تسبب فيها الخلفة ، فشهدت من القوائل : أن
فيها صورة حفية من بها أنها حقة آدمي : انقصت به المدة ، حرم به في الكافي ،
والمنفى ، والشرح .

تنبيه : مفهوم كلام المصنف : أنها لو وصفت مصعة لا يتبين فيها شيء من
خلق الإنسان . أنها لا تنفي عذتها بها . وهو صحيح . وهو المذهب ، واشتهر
عن الإمام أحمد رحمه الله . وعليه الأصحاب .

وقيل : حليل : نصير به أم ولد

شرح القاضي وجماعة من ذلك انقص المدة به ، ورد المصنف .

وأما إذا ألفت نطفة أو دمياً أو علقة : فإن المدة لا تنقضي به ، قولاً واحداً
عند أكثر الأصحاب .

وأخرى القاضي الخلاف في الملقاة والنسبة التي لا يتبين أنها مبدأ خلق الإنسان

قوله (وَإِنْ أَنْتَ بُولَدٍ لَا يُلْحَقُهُ نَسَبُهُ كَأَمْرَةِ الطِّفْلِ ، وَكَذَا
الْمُطَلَّقةُ عَقِبَ التَّقْدِيرِ وَمَحْوُهُ : لَمْ تَنْقُضْ عِدَّتَهَا بِهِ) .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . وحزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المنى ، والشرح ، والمحرر ، والعروة ، وغيرهم .

وصححه في النظم ، وغيره .

وعنه : تنقضي به المدة . وفيه بُدُّ .

وتابع أما الخطاب على قول ذلك . وتاسه في المحرر وغيره أيضاً .

وعنه : تنقضي به إذا كان من غير امرأة الطفل ، لا محوقة باستلحاقه

قال الزركشي : وأظن هذا اختيار القاضي .

وقال في المنتخب : إن أنت به امرأة ما من لأكثر من أربع سنين : انقصت

عديتها ، كالملاعة . وقاله القاضي أيضاً .

وقال في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب : فإن وضعت ولداً بعد مدة أكثر
الحمل : ، ملحق الزوج إذا كان الطلاق مائتاً .

وهل تنقص به المدة ؟ على وجهين .

ومذهب أن المدة لا تنقص بذلك قدمه في الرعايتين ، والحوى ، والشرح ،
وعبرهم . وهو ظاهر كلام الحرق .

قال الزركشي : وهو المذهب بلا ريب

قوله (وأقلُّ مدَّةِ الحَمْلِ سِتَّةُ أَشْهُرٍ)

هذا المذهب وعنه الأصحاب وقطع به أكثرهم .

وقيل - أقل من ستة أشهر وخطأ

قوله (وأكثَرُها أَرْبَعُ سِنِينَ) .

هذا مذهب . وعنه أكثر الأصحاب .

قال مصنف ، والشرح هذا ظاهر المذهب

قال الزركشي : هذا مذهب الجمهور .

وحرم به في التحريم ، والحر ، ومنعجب الأدنى ، وتذكرك من عدوس ،

وعبرهم

وقدمه في الهداية ، ومذهب ، ومسبوك المذهب ، والمستوعب ، وإخلاصة ،

والمنع ، والشرح ، والنظم ، والمروغ ، وعبرهم .

وعنه : حسن أحسنه أبو بكر ، وعبرهم .

وقدمه في رعايتين ، والحوى الصغير ، وسهابة ابن رزين وشرحه

وتقدمه في أقل ذلك « إذا ولدت بعد أكثر مدة الحمل ، هل تنقص به

العدة أم لا ؟ »

قوله (وأقلُّ ما يَتَبَيَّنُ بهِ الْوَلَدُ : أَحَدُ وَثَمَانُونَ يَوْمًا)

هذا المذهب وعنه الأصحاب وأكثَرهم قطع به

وقيل : بل ندمون ولطفتين . ذكره في الرعاية . وهو إذن مضطعة غير مصورة .
وبصور صد أربعة أشهر . على الصحيح .

وقيل - ولطفتين

وقيل بل وسعتين . ذكرهما في الرعاية .

تنبيه : قوله « المتوفى عنها زوجها »

يعني : غير الحمل منه - فإنه في الحرر وغيره ، وهو صحيح - عنها أربعة
أشهر وعشراً ، إن كانت حرة . وشهران وحمة أيام ، إن كانت أمة . يعني :
عشرة أيام وحمة أيام سببها فتكون عشرياً وخمس يوم . وهذا المذهب
حرم به في النكاح ، والشرح ، والبطم . وقدمه في الفروع .

وقال جماعة من الأصحاب : عنها أربعة أشهر وعشرة أيام

وكذا قل صلح وغيره : يوم مقدم قبل الليلة ، لا يخرجها إلا أربعة أشهر
وعشرة

قائمة : من مصداقها : عنها ثلاثة أشهر ونحوية أيام

قوله « فإن مات زوج الرجعية استأنفت عدة الوفاة من حين
موتها ، وسقطت عدة الطلاق » .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وحرم به في النكاح ، ونكاح غير ، ومشعب الأدنى ، وغيره .

وقدمه في الحرر ، والشرح ، والبطم ، وربعتين ، والحدوى الصغير ،
والفروع ، وغيره .

وعنه . تعتد بأطولهما .

قال الشارح - بعد أن نقله عن صاحب الحرر - وهو جيد

فأمرتان

إمرأتهما لو قتل المرند في عدة امرأته . فيها انتفاء عدة الوفاة .
عليه في رواية ابن منصور لأنه كان يمكنه تلاقى السكاح بالإسلام ، ساء على أن
الفسخ يقف على انتفاء العدة .

الثانية : لو أسدت امرأة كافر ، ثم مات قبل نفهاء العدة : فيها تنقل إلى
عدة الوفاة في قياس التي قسم ذكره الشيخ في الدين رحمه الله
قوله (وَإِنْ طَلَّقَهَا فِي الصُّعَةِ طَلَاقًا نَائِمًا ، ثُمَّ مَاتَ فِي عِدَّتِهَا : لَمْ
تَنْتَقِلْ عَنْ عِدَّتِهَا) بلا راع (وَإِنْ كَانَ الطَّلَاقُ فِي مَرَضٍ مُوتَ بِهِ :
اعْتَدَّتْ أَطْوَلَ الْأَحْلَيْنِ ، مِنْ عَدَمِ الطَّلَاقِ وَعِدَّةُ لَوْفَاةٍ) .

وهذا المذهب قاله في المربع

قال في المعنى ، والشرح : هذا ظاهر المذهب .

قال في المحرر ، والحدوى وهو الصحيح . وقواء النظم .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والحلاصة ، والوجيز ، وغيرهم .

وعنه : تمتد للوفاة لا غير وقلمه في النظم ، والراغبين ، والحدوى الصغير .

وعنه : تمتد عدة الطلاق لا غير .

ذكر هاتين الرويتين في المحرر .

نبيير : محل الخلاف إذا كانت زنته . فأما الأمة ، والخدمية : فلا يلزمهما غير
عدة الطلاق ، قولاً واحداً

فأمر

إمرأتهما : لو مات بعد انقضاء عدة الرجعية ، أو بعد انقضاء عدة البائن : فلا
عدة عليهما للوفاة . على الصحيح من المذهب مطلقاً . وعليه أكثر الأصحاب .
وصححه في النظم وغيره

وقدومه في الحر ، والزعاتين ، والحرارى الصغير ، والفروع .
 وعنه : تعدد الوفاة إن ورثت منه احتارها جماعة من الأصحاب
 الثانية : لو طلق في مرض الموت ، ثم انقضت عتسها ، ثم مات . لم يمتها عدة
 الوفاة حرم به ناطم المفردات وهو مس . وهي مس ما قبلها فيما يظهر .
 الثالثة : لو طلق مس سائه مهمة ، أو ممية ، ثم أسبها ، ثم مات : اعتدت
 كل واحدة بالأطول مهما ما تكن حاملاً . قاله في المنى ، والشرح ، والزعاتين ،
 والحرارى ، والوحيد ، وغيرهم .

قوله (وَإِنْ ارْتَابَتْ الْمَتَوِّقُ عَنْهَا لِظُهُورِ أُمَارَاتِ الْحَمْلِ مِنَ الْحَزَكَةِ
 وَانْتِصَاحِ الْبَطْنِ ، وَانْقِطَاعِ الْخَيْضِ قَبْلَ أَنْ تَشْكِيحَ : لَمْ تَرَلْ فِي عِدَّةٍ
 حَتَّى تَرُولِ الرِّبَّةُ) بلا نزاع .

قوله (وَإِنْ تَزَوَّجَتْ قَبْلَ زَوْجِهَا . لَمْ يَصِحَّ النِّكَاحُ)
 يعنى : إذا تزوجت للرقابة قبل زوال الربة . لم يصح النكاح مطلقاً وهذا
 المذهب

قال في الفروع . : يصح في الأصح
 قال في القواعد لأصوبة . هذا الصحيح من المذهب
 وحرم به في الوحيد وغيره

وقدومه في المنى ، والحر ، والشرح ، والزعاتين ، والحرارى
 وقيل : صح إذا كان بعد انقضاء العدة . وهو احتمال في المنى ، والشرح .
 قوله (وَإِنْ طَهَّرَ بِهَا ذَلِكَ بَعْدَ نِكَاحِهَا : لَمْ يَفْسُدْ) .
 إن كان بعد الدحول لم يعد قولاً واحداً . لكن لا يحل زواجها وطؤها حتى
 تزل الربة . قاله في المنى ، والشرح ، وغيرهما

وإن كان قبل الدحول وبعد العقد ، فالصحيح من المذهب : أن النكاح لا يفسد إلا أن تنقضي بولده لدون ستة أشهر

وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب وقدمه في المروء .

وقيل : فيها وجهان ، كما في بعضها . وأطلقهما في الرعايتين

نفس : ظاهر كلامه أب لو ظهر بها أمارات الحمل قبل نكاحها وبعد شهر

العدة : أن نكاحها فاسد بعد ذلك . وهو أحد الوجهين . وهو ظاهر كلامه في

الوجيز . وقدمه ابن رزق في شرحه ، والمحد في محرومه .

والوجه الثاني . يحل لها النكاح ويصح لأما حك ما ذهب إليه العدة ، وحل

النكاح ، وسقوط العدة والسكنى ، فلا يرون ما حك به ما شك القاضي .

وأطلقهما في المعنى ، والشرح ، والرعايتين ، والمروء .

محل لمذهب في التي قبلها ، والوجه الثاني في هذه المسألة : لو ولدت بعد

العقد لدون ستة أشهر : تنبى فساد العقد وبهم

قوله (وإذا مات عن امرأة نكحها فاسد)

كأنكاح المحلف فيه ، فقال القاضي : عيبه عدة الوفاة من عيبه في روية

جعفر بن محمد وهو لمذهب احتاره أبو بكر ، وغيره .

وقدمه في المروء ، ولرعايتين ، والحوى ، والحجر ، والمطم ، وغيرهم .

وقال ابن حامد : لأعدة عيبه للوفاة كذلك .

وتقدمت مسألة في أول الباب ، هو أهم من ذلك .

وإن كان النكاح محرماً على طلاقه : . معتد للوفاة من أحبه وحباً واحداً

قوله (الثالث : ذات القرء التي قارقتها في الحياة معتد دخوله بها ،

وعدها ثلاثاً قرء ، إن كانت حرة ، وقرآن إن كانت أمة) .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب

وعنه : عدة المختلة حيضة واحتماره الشيخ تقي الدين رحمه الله في حية
الروح . وأومأ إليه في رواية صالح .

فائز : أتمق معها كالخبرة .

قطع به في المحرم ، والوحد ، والفروع ، وغيرهم

قوله ﴿ والقرء الحيض : في أصح الروايتين ﴾

وكذا قال في الهداية ، والمستوعب ، والإخلاصة ، واللغة ، والعلم ، وغيرهم .

وهو المذهب . وعليه حمير الأصحاب .

قال القاضي المصحيح عن الإمام أحمد رحمه الله أن لأقراء الحيض وإليه
ذهب أصحابنا . ورجع عن قوله بالأظهر .

وقال في رواية البيهقي : كنت أقول : إنه الأظهر ، وأما أذهب اليوم
إلى أن الأقراء الحيض .

وقال في رواية الأثرم : كنت أقول : لأظهر . ثم وضعت لقول الأكارم
وحرم به في الوحد ، وغيره .

وقدمه في المحرم ، والرعائتين ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم .

والرواية الثانية : القروء الأظهر

قال ابن عبد البر : رجح الإمام أحمد رحمه الله إلى أن القروء الأظهر .

وقال في رواية الأثرم : رأيت الأحاديث عن قال : القروء الحيض .

مختلفة ، والأحاديث عن قال : إنه أحق بها حتى يدخل في الحيضة الثالثة
أحاديثها صحاح قوية

على المذهب : لانتد بالحيضة التي طلقها فيها ، فلا راع .

وكذا على الرواية الثانية بطريق أولى وأحرى

وعلى المذهب : لو انقطع دمها من الحصة الثالثة : حلت للأزواج قبل
الاعتسال ، في إحدى الرويتين .

واحتره أبو الخطاب ، وابن عبدوس في تذكرته .

قال في مسبوكة الذهب ، وهو الصحيح .

والرواية الثانية : لا تحل للأزواج حتى تعمّل . وهو المذهب .

قال الزركشي : هي أصعب عن الإمام أحمد رحمه الله ، وحتّى أحمد ،

الحرق ، والقاضي ، والشريف ، والشيرازي ، وغيرهم .

قال في الهدية : والمذهب ، وغيرهما . قال أحمد : للزوج الأول ارتحها .

وحرمه في الوحي ، وغيره .

وقدمه في المستوعب ، والعينين ، وغيره .

وصححه في الخلاصة ، وغيره .

وقال في الوحي : لا تحل حتى تعمّل أو ينهي وقت صلاة .

وأطلقهما في المحرر ، والشرح ، والفروع .

وقدمه ذلك في « باب لرحمة » في كلام المصنف في قوله « وإن ظهرت من

الحصة الثالثة وما غسل ، فهل له رخصتها ؟ على روايتين » .

نعم : ظاهر الرواية الثانية . وهي أنها لا تحل للأزواج إذا انقطع دمها حتى

تغسل . أمها لا تحل إذا وطئت في الغسل سبعين حتى قال به شريك القاضي

عشرين سنة

ودكره ابن القيم رحمه الله في الهدى إحدى لروايات .

قال الزركشي . طاهر كلام الحرق وجماعة أن العدة لانتهى ما تغسل ،

وإن وطئت في الاعتسال مدة طويلة .

وقد قيل للإمام أحمد رحمه الله . فإن أخرت الغسل متعمدة ، فيسعى إلى كل

العمل من أقربها أن لا تبين وإن أخره ؟ قال : هكذا كان يقول شريك .

وظاهر هذا : أنه أخذ به . انتهى .

وعنه : تحل نكاح وقت صلاة . وحرم به في الوحيير كما تقدم
وتقدم كل ذلك في « باب الرخصة » .

وأما بقية الأحكام - كقطع الإرث ، ووقوع الطلاق ، واللعن ، والنفقة ،
وعبرها فتقطع باقطاع الدم . على الصحيح من المذهب . وعنه حميد الأصحاب
قال الزركشي : رواية واحدة .

وحملها ابن عقيل على الخلاف . انتهى .
وتقدم ذلك أصح هناك .

وأما على رواية أن القروء الأظهار : تعتمد بالطهر الذي طلقها فيه قرماً . ثم
إذا طهت في الحبيضة الثالثة - [والأمة إذا طهت في الحبيضة الثانية] حلت على
الصحيح من المذهب فيهما . وعليه أكثر الأصحاب .

وحرم به في المحرم ، وغيره . وقدمه في الدروع ، وغيره .

وقيل : لا تحل إلا نكاح يوم وليلة

فعلى هذا ليس اليوم وليلة من العدة في أصح المذهبين .

قلت : فيصير بها

وقيل : فيها

قلت : فيصير بها .

نعم . قوله (الزايع) . اللآتي يثب من المجهض ، واللآتي لم
يحبض . فعدتهن ثلاثة أشهر إن كن حرائر ، وإن كن إماء
فشهران .

بمعنى تكون ابتداء العدة من حين وقع الطلاق ، سواء كان في أول الليل أو
النهار ، أو في أثنائها . وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب

قل لركنك : هذا المشهور من الوجهين .
وقال ابن حاتم : لا يفتد به إلا من أول الليل أو النهار .
قوله ﴿ وَإِنْ كُنْ مِنْ إِمَاءَ : فشهرا ﴾
هذا المذهب نقله الأكثر عن الإمام أحمد رحمه الله . وعليه أكثر
الأصحاب

قل في الفروع : نقله واختاره الأكثر
وقال المصنف ، والشرح : أكثر الروايات عنه : أن عدته شهران .
وقطع به الحرق ، وصاحب المدة ، والوجيز ، والمؤيد ، والمتنوع ، وغيرهم .
واختاره القاصي وأحمد ، وأبو بكر . فيها حكاية القاصي في اثنين - وإن
عدوس في تذكرته .
وقدمه في الخلاصة ، والنظم ، والرعيتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وعلم
للمفردات ، وغيرهم

وهو من مفردات مذهب
وعنه ثلاثة أشهر قدمه في المحرر
وعنه شهر ونصف . اختاره أبو بكر فيها حكاية عنه المصنف وغيره
وأطلقه في الهداية ، والمذهب ، والمتنوع .
وعنه : شهر . قاله في الفروع . وفيه نظر
قوله ﴿ وَعِدَّةُ الْمُتَنَقِّ تَقْضُهَا : بِحِسَابِ مِنْ عِدَّةِ حُرَّةٍ وَأَمَةٍ ﴾ .
على الروايات في الأمة . وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .
وحرم به في الوجيز ، وغيره .
وقدمه في الفروع ، وغيره .
وقدم في الترمذ أسبا حكرة .
قوله ﴿ وَخَذَ الْإِبَاسِ : خَمْسُونَ سَنَةً ﴾

هذا للذهب . وحرم به في الهداية ، والذهب ، ومسيك الذهب ، والمستوعب
والخلاصة ، والحدى ، والذهب الأحمد في باب الخبيص . وقدموه ها
وحرم به أيضا في باب الخبيص في الطريق الأقرب
وحرم به أيضا في نظم المددات ، وغيره .
وقدمه ها في المظم وغيره
قال في الرعاية الصغرى ، والحدوى الصغيرها : وهي ست خمسين سنة على
الأظهر .

وصحة في البلمة - في باب الخبيص - وغيره .
قال ابن الزاغوني : هذا اختيار عامة الشايخ .
قال في مجمع البحرين - في باب الخبيص - هذا أشهر الروايات
قال ابن منعم في شرحه هذا للذهب .
وعنه : أن ذلك حذوه في باب المعجم وحذوه في باب العرب : ستون سنة .
قال في المستوعب وغيره : وعنه إن كانت من المعجم والسط : في الحسين ،
والعرب إلى الستين . زاد في الرعاية : السط ومحوه ، والعرب ومحوه .
وعنه : حذوه ستون سنة مطلقا
حرم به في الإرشاد ، وإبصار ، وندكرة ابن عقيل ، وعمدة المصنف ،
والوجيز ، والنور ، ومتعجب الأحمى ، والتسهيل
واختاره أبو الخطاب في حلاله ، وابن عسوس في ندكرته .
قال في النهاية : وهي اختيار الخلال والقاضي .
وأطلق الأولى والثانية في المعنى ، والمحرر ، والشرح ، وشرح ابن عبيدان ،
والفروع .
وعنه : بعد الحسين خبيص إن تكرر . ذكره القصى وغيره . وصححه
في الكافي .

قال في معنى : والصحيح أنه متى تمت خمسين سنة فانقطع حبسها من عاداتها مرات لغير سبب : فقد صدرت آسة . وإن رأيت الدم بعد الخمسين على العادة التي كانت تراه فيها . فهو حبس في الصحيح لأن دليل الحبس الوجود في راس الإمكال وهذا يمكن وجود الحبس فيه ، وإن كان نادراً . انتهى .

قلت : وهو الصواب الذي لا شك فيه .

وعنه : بعد الخمسين مشكوك فيه . فتصوم ونصلي . احتداه الحرق ، وطلبه

قال في الجامع الصغير : هذا أصح الروايات واحتداه الخل

عليها تصوم وجوباً . قلعه في الرعاية ، ومختصر ابن تيم

وعنه . استحباً ذكره ابن الحواري

واحتداه الشيخ في الدين رحمه الله أنه لا حد لأكثر من الحبس

وتقدم ذلك مستوفى في باب الحبس

والصنف رحمه الله في هذه المسئلة ثلاث اعتبارات

قوله (وَإِنْ حَاضَتِ الصَّغِيرَةُ فِي عِدَّتِهَا : انْتَقَلَتْ إِلَى قُرْبَى . وَيَتَلَزَمُهَا إِكْمَالُهَا . وَهَلْ يُحْسَبُ مَا قَتَلَ الْحَيْضُ قُرْبَى ، إِذَا قُتِلَتْ : الْقُرْبَى الْأَطْهَارُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ)

وأطهري في الهداية ، والذهب ، ومسوك الذهب ، والمنوع ، ولخلاصة

والنعني ، ولهادي ، والسكاي ، والدمعة ، ولحرر ، والشرح ، والطام ، وشرح

ابن سعد ، والراغبين ، والحواري الصغير ، والذوق ، والزركشي .

أمرهما : لا يحسب قرء . وهو المذهب . جزم به في الوحر .

قال في المنور : وإن حاضت الصغيرة ابتدأت .

قال ابن عدوس في تذكرته : وتبدأ حائض في العدة بالافراء .

فليس في شيء من ذلك دليل على ما ذهب لأن عده هؤلاء أن القرء الحيض
قال في إدراك الهداية ، والطهر الماضي غير معتبر به في وجهه .
والنوم الثاني : بحسب قرء . صححه في التصحيح . وقدمه ابن رزبن في
شرحه .

قوله (وإن يئست ذات القرء في عِدَّتِها : انتقلت إلى عِدَّةِ
الآيات . وإن عتقت الأمة لرجعية في عِدَّتِها ست على عِدَّةِ حُرَّة ،
وإن كانت بانيئا . بنت على عِدَّةِ أمة) بلا راع في ذلك كله
قوله (الخامس : من ارتفع حيضها ، لا تدري مارقمة . اعتدت
سنة . تسعة أشهر للحمل ، وثلاثة للمدة)
هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وجزم به في المعنى ، والفرق ، والوجيز ، وغيرهم .
وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، واستوعب ، والحلاصة ،
والشرح ، والحرر ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : تعدد الحمل أكثر مدته . وهو قول المصنف .
ويحتمل أن تعدد الحمل أربع سنين . وهو لأن الخطاب في الهداية .
فأمره . لا تنقص عدتها بعد الحيض مدة سنة وقبل المقد . على الصحيح
من المذهب .

قال الرزكشي : أصح الوجهين أنها لا تنتقل إلى الحيض للحكم « غصب » المدة
وقدمه في الحرر ، وشرح ابن رزبن ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .
وقيل : تنقص ، تنتقل إلى الحيض
جزم به ابن عبدوس في تذكرته ، والنور ، والمستوعب .

وأطلقهما في المعنى ، والسكاني ، والشرح ، والراعيين ، والفروع .
 تنبيه - قوله (وَإِنْ كَانَتْ أُمَّةٌ : اعْتَدْتُ بِأَحَدِ عَشَرَ شَهْرًا) .
 هذا مسمى على الصحيح من المذهب من أن مدة الأمة التي يُلست من

الحبس ، أو لم تحبس : شهرين على ما تقدم .
 وإن قضا : عدتها ثلاثة أشهر سوى كالخربة .
 وإن قضا : عدتها شهر ونصف ، فتعد عشرة أشهر ونصف .
 وإن قضا : عدتها شهر ، فعد عشرة أشهر .
 وهذا الأخير حرم به نظم لم يردت وهو مذهب .
 قوله (وَعِدَّةُ الْجَارِيَةِ الَّتِي أُذِرَتْ وَلَمْ تَحْبُسْ ، وَالْمُسْتَحْصَاةُ
 النَّاسِيَةُ . ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ)

عده مدة الخربة التي أذركت ولم تحبس . ثلاثة أشهر والأمة شهران .
 على الصحيح من المذهب كالأمة وهو عدم كلام الخربة
 واحد ، أو بكر ، ونصف ، وثلاث ، وغيرهم
 وحرمة في الوجه ، وعنده
 وقدمه في الخمر ، والحدوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .
 وعنده . عدتها كمدة من رجع حبسها لا تدرى مدتها ، على ما تقدم احتاره .
 القاضي وأصحابه . قوله في الفروع
 قال أبو كشي - احتارها القاضي في خلافه وفي غيره ، وعنده أصحابه ،
 الشريف ، وأبو الخطاب - في خلافهما - والشري ، وابن السكاني .
 وهذه الرواية نقلها أبو طالب - عن قول أبو بكر : حالف أبو طالب
 أصحابه

والصحيح من المذهب : أن مدة المستحصة الدسية لوقتها ، وليست مدة
 المستحصة . ثلاثة أشهر كالأية . وعنده أكثر الأصحاب .

وحرمه في الوحي ، وغيره .

وقدحه في المعنى ، والمحرر ، والشرح ، والحدوى ، والمروع ، وغيرهم
وعنه : تعتد سنة كس ارتفاع حيصها لا تدرى مارقته .

وقدحه بطله انفرادات في المستحاضة السنية . وهو منها .

وقال في عهد الأدلة : المستحاضة السنية لوقت حيصها تعتد سنة أشهر .

فأمره لو كانت المستحاضة له عادة أو تغيير ، فيها بعمل ذلك .

وإن علمت أن له حيصه في كل شهر أو شهرين ، أو أربعين يوماً وسبب

وقتها ، فمستحب : ثلاثة أمثال ذلك . نص عليه . وقوله الأصحاب

قوله ﴿ فَأَمَّا أَنْتِ ﴾ عرفت ما رفع الحَيْضُ - مِنْ مَرَضٍ ، أو رَصَاعٍ ،

وَنَحْوِهِ - فَلَا تَرَأَى فِي عِدَّةٍ حَتَّى يَتَوَدَّ الْحَيْضُ فَعِدَّةً بِهِ ، إِلَّا أَنْ تَصِيرَ

أَيْسَةً فَتَعِدَّ عِدَّةً أَيْسَةً حَيْثُ ذَكَرَ

هذا المذهب . نص عليه في رواية صالح ، وأبو طالب ، ومن مضمون ، ولازم

وعنه لأصحاب

وعنه تنط . وله ثم إن حدثت عتدت به وإلا اعتدت سنة . ذكره

محمد بن نصر البروري عن مالك رضي الله عنه ، ومن نحوه منهم الإمام أحمد

رضي الله عنه وهو طاهر عيوض المسائل ، والسكاكي

فت : وهو الصواب

وقيل إن هـ . - أي أنها تعتد سنة

وقيل حصل إن كانت لا تحيض ، أو ارتفع حيصها ، أو صغيرة : فعدتها

ثلاثة أشهر

وقيل أو الحائض - في أمة ارتفع حيصها لعرض - تستبرأ تسعة أشهر للعمل

وشهر للحيض

واحتار الشيخ تقي الدين رحمه الله : إن عمت عدم عوده فكآية ،

وإلا ، عدت سنة

قوله (السادسة : امرأة المفقود الذي انقطع خبره لغيبة صهرها
المهلك ، كالذي يهقد من بين أهله ، أو في مفارقة ، أو بين الصغين
إذا قتل قوم ، أو من غرق مركبته ونحو ذلك فإنها تترص أربع
سنين ، ثم تمتد للوفاء)

هذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب .

واعلم أن الخلاف في مقدار ترص المرأة ، ثم اعتددها بما ظهره الملاك
كالخلاف المتقدم في « باب ميراث المفقود » فيما ظهره الملاك حكماً ومذهباً . قاله
الأصحاب ، فليأود ذلك .

فإنما

أمرهما : ترص لأمة كالخبرة في ذلك . على الصحيح من المذهب . وعليه

أكثر الأصحاب أبو بكر وغيره .

وقدّمه في المني ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .

وقال القاضي : ترص على النصف من الخبرة . ورواه أبو طالب ، ورده

المصنف ، والشارح ، وغيرهما .

الناية : هل تحب لها النفقة في مدة المدة . أم لا ؟ فيه وجهان

أمرهما : لا تحب . وهو الذي ذكره ابن الراعوي في الإقناع .

قال المحمّد في شرحه : هو قياس المذهب عندى . لأنه حكم بوفاته بعد مدة

الانتظار . فصارت مستدة للوفاء .

والثاني : يجب . قاله القاضي . لأن النفقة لا تسقط إلا بيقين الموت ولم يوجد

هذا . وذكره في المتن ، وورد : أن مفتها لا تسقط بعد المدة . لأنها باقية على
مسكاه ، ما لم تزوج أو يفرق الحاكم بينهما .
قلت . على الثاني يعبر بها .

قوله (وَهَلْ يَفْتَقِرُ إِلَى رَفْعِ الْأَمْرِ إِلَى الْحَاكِمِ لِتَحْكُمَ بِضَرْبِ
الْمُدَّةِ ، وَعِدَّةُ الْوَفَاةِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ) .

وأصلها في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمفتي ، والمحرر ،
والشرح ، والرعاية الكبرى ، والنظم ، والقروع .

إمداهما : يقتصر إلى ذلك . فيكون انتهاء المدة من حين صرح بها الحاكم لها
كدة المدة . حرم به في الوحي .

وقدme في الرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير ، وشرح ابن درين .

والرواية الثانية : لا يقتصر إلى ذلك .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : لا يعتبر الحاكم على الأصح . فهو مصت
المدة والمدة تروحت

واحتاره ابن عبدوس في في تذكرته . وهو الصواب .

وقدme في الرعاية الكبرى في أول كلامه .

وعدم افتقار صرب المدة إلى الحاكم من مفردات المذهب .

نصيب : فظاهر كلامه : أنه لا يشترط أن يطلقها ولي روحها سد اعتدادها للوفاة

وهو إحدى الروايتين ، والمذهب منهما وهو الصواب .

قال المصنف ، والشارح : وهو القياس .

وقدme في الرعاية الكبرى . ومحمه في النظم .

وقال ابن عقيل : لا يحتج فصح الكاح على الأصح . كصرب المدة . انتهى .

وعنه يعتبر طلاق وليه سدا اعتدادها للوفاة ، ثم تعتد بعد طلاق الولي بثلاثة قروء . وقدمه ابن رزین فی شرحه .

وأطلقهما في المستوعب ، والمعي ، والشرح ، والفروع .
قوله (وَإِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ بِالْفَرْقَةِ : فَهَذَّ حُكْمُهُ فِي الظَّاهِرِ دُونَ
أَنَّا طَلَيْنَ فَلَوْ طَلَّقَ الْأَوَّلُ : صَحَّ طَلَاقُهُ) .
لقاء نكاحه وكذا لو طهر من . صح . وهذا أصح . وعليه جماهير
الأصحاب .

وحرم به في الوجه ، وغيره
وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومصبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،
والمعي ، والسعة ، والمحزر ، والشرح ورعنين ، وخدوى الصمير ، والفروع وغيرهم
و يحتاج أن بعد حكمه بطل . فيصبح نكاح الأول . ولا يقع طلاقه ولا طهره
وهو لأى أخطأ في الهداية وذكره في الفروع وغيره رواية .
قلت : قد ذكر المصنف - في هذا الكتاب في آخر « باب طريق الحكم
وصفته » - رواية ذكرها من أنى موسى بن حكيم الحاكم يرسل الشيء عن صمته
في المائل من المفقود والمسوح

وقال أبو الخطاب : القيس أنه إذا حكم بالفرقة بعد طهره أو بطلان .
وقال في الفروع : ويتوجه الإرث على خلاف .
فأمره . لو بزوجت امرأة بمفقود قبل أن يبين أنه كان ميتا
أو أنه صقها قبل ذلك بمدة تنقضي فيها العدة هي صحة النكاح قولان . ذكرهما
القاضي .

الصحيح منهما : عدم الصحة . أحسنه المصنف ، والشارح .

وقال في القروع : وإن بان موته وقت الفرقة ، ولم يجر الترويج . هي صحته
وجهاً انتهى

قوله ﴿ وَإِذَا فَعَمِتْ ذَلِكَ ﴾ .

هي إذا ترصت أربع سنين واعتدت للوعدة ﴿ ثم تزوجت ثم قدم روحها
الأول ردت إليه ، إن كان قبل دخول الثاني بها ﴾ .
وهذا المذهب . نص عليه .

وجزم به في الوجيز ، وغيره

وقدمه في معنى ، والشرح ، والدهوع ، وغيره .

ودكر القاصي رواية : أنه يجبر أحد ذلك من قول الإمام أحمد رحمه الله
« إذا تزوجت مداته ، ٣ . خير من الصدق ، من امرأته »

قال المصنف ، والشرح . والمصحح أن عموم كلام الإمام أحمد رحمه الله يحمل
على خاص كالمعنى ، لأنه لا يرد ، وأنه لا يحد لحدود فتكون روحه
الأول رواية واحدة

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ نَعْدَةً ﴾ .

بمعنى بعد لدخول دوط . خير لأن من أحدها وبين تركها مع الثاني
وهو المذهب كما قال مصنف

وقدمه في الشرح ، وشرح ابن مسعود ، والمحرر ، والنظم ، والعسبي ،
والحاوي الصغير ، والقروع ، وغيرهم .
وهو من معرقات مذهب .

وقال مصنفه : والقبس أنها نرد إلى الأول ولا حير إلا أن يعرف
الحكم سبباً . وقول بوقوع الفرقة بطلان فتكون روحه الثاني بكل حال .
وكذا قال في الهداية ، والمحرر .

وحكاة في القروع عن جماعة من الأصحاب

وعنه : التوقف في أمره .

وقيل أبو طالب : لا حيار للأول مع موتها ، وأن الأمة كصف الحرة ،
كالعدة .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : هي زوجة الثاني ظاهراً وباطناً .
وحصل في الروعة التخيير المذكور إليها . فأيهما احتارته : ردت على الآخر
ما أحدثته منه انتهى .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله . وترث التي ذكره أصحابنا . وهل ترث
الأول ؟

قال الشريف أبو حمزة : تزني ، كذا قال في الفروع .
وقال ابن نصر الله في حواشيه على الفروع : وصوابه : وقال أبو حفص .
وحالفة غيره ، وأنه متى ظهر الأول حياة فامرقة وسكاح التي موقوف . فإن
أخذها بطل سكاح الثاني حينئذ . وإن أمسى ثبت سكاح الثاني
فصل المذهب : إن احتار الأول أخذها فله ذلك بالمقد الأول من غير اشتراط
إلى طلاق الثاني . على الصحيح من المذهب نص عليه .

قال في المفتي ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم : والمصوم : وإن لم يطلق .
وقيل : لا بد من طلاق الثاني

قال القاضي قياس قوله يحتاج إلى الطلاق . انتهى
وإن احتار أن يتركها لثاني : تركها له . فتكون زوجته من غير تحديد عقد
على الصحيح من المذهب . وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب .

وقد عه في الشرح ، والفروع .

قلت : فيما بها

وقال المصنف : الصحيح أنه يحدد العقد .

قوله (وَيَأْخُذُ بِمَا أَقْبَاهَا مِنْهُ)

يعنى : إذا تركها الأول فثانى أخذ صدقها منه وهذا المذهب ، وعليه الأصحاب

وقال ابن عقيل : القياس أنه لا يأخذه .

قوله (وَهَلْ يَأْخُذُ صَدَقَتَهَا الَّذِي أُعْطَاهَا ، أَوْ الَّذِي أُعْطَاهَا الثَّانِي ؟) عَلَى رِوَايَتَيْنِ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والمفق ، والمحرر ، والشرح ، والرعايتين ، والحاوى ، والفروع ، وغيرهم .

إمضاءهما . يأخذ قدر صدقته الذى أعطاه هو ، لا الثانى . وهو المذهب الصحيح فى التصحيح .

قال فى القعدة الزاخرة والخصب بعد الدانة : هذا أصح الروايتين . وجزم به فى الوحيد ، والمور ، ومستعب الأدبى ، وطم المفردات .

واحتاره أبو بكر وقدمه فى الخلاصة ، والسكاكى ، وشرح ابن رزق .

والرواية الثانية يأخذ صدقها الذى أعطاه الثانى .

وعلى كلا الروايتين يرجع الثانى على الزوجة عما أخذه الأول منه . على الصحيح

حرم به فى الوحيد ، وغيره .

وقدمه فى الخلاصة ، وشرح ابن رزق .

وعنه : لا يرجع به عليها .

قال فى المفق : وهو أظهر .

وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والمفق ،

والشرح ، والمحرر ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، والقواعد .

قوله ﴿ فَأَمَّا مَنْ انْقَطَعَ خَبْرُهُ لِفَيْئَةٍ طَاهِرُهَا السَّلَامَةُ - كَالتَّاجِرِ ،
وَالسَّائِحِ - فَإِنْ أَمْرَاتُهُ تَبَقَّى أَبَدًا إِلَى أَنْ يُثَبِّتَنَّ مَوْتَهُ ﴾

هذا إحدى الروايات . قدمه في الهداية ، والذهب ، واستوعب ، والغلاصة ،
والمصنف ، والشارح ، وقال : هذا المذهب ، ونصره . وحرره في العدة .
وعنه : أنها تترخص سبعين عاماً من يوم ولده . ثم محل . هذا المذهب
جيزم به في الوجيز .

وقدمه في المحرر ، والمظن ، والفروع ، والمصنف في هذا الكتاب في « باب
ميراث المفقود » وغيره .

وهو من مفردات المذهب .

وعنه : تنتظر ألباً .

فصلها . يحنث الحاكم فيه كمية من تسعين سنة . ذكره في الترتيب .

قال في الرعاشين ، والحرارى الصغير - في هذا الباب - : وإن جهل سيرة طاهرها
السلامة ، ولم يثبت موته : فثبت ما رأى الحاكم . ثم نعتد الموت . وقدموا هذا .
وتقدم الخلاف في ذلك مستوفى في « باب ميراث المفقود » فيماود

قوله ﴿ وَكَذَلِكَ أَمْرَةُ الْأَسِيرِ ﴾

وقاله غيره من الأصحاب أيضاً

قوله ﴿ وَمَنْ طَلَّقَهَا رَوْحَهَا ، أَوْ مَاتَ عَنْهَا ، وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهَا : فَعِدَّتُهَا
مِنْ يَوْمٍ مَاتَ أَوْ طَلَّقَ ، وَإِنْ لَمْ تَحْتَبِ مَا تَحْتَبُهُ الْمُتَّقِدَةُ ﴾

وهذا المذهب مطقة . وعنه الأصحاب

وعنه : ﴿ إِنْ تَمَّتْ تِلْكَ سَبْعَةٌ ﴾ أو كانت بوضع الحمل : فكذلك .

والأصل منها من يوم طلوعها الحر

قوله ﴿ وَعِدَّةُ الْمُوطُوءَةِ بِشُبْهَةِ : عِدَّةُ الْمُطَلَّاقَةِ ﴾

هذا المذهب وعليه الأصحاب

وحكامه أو الخطاب في الامتناع إجماعاً . وكذا علة من مكحها فاسد .
واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله . أن كل واحدة منهما ستراً بحیصة .
وأما أحد الوجهين في موطوءة شهة
قوله (وكذلك عِدَّةُ الْمُزْنِي بِهَا) .
أي . أن عدتها كمدة المطلقة .

وهذا المذهب وعليه جمهور الأصحاب

وحرم به في الزحير ، وغيره
وقدمه في النسي ، والمحرر ، والشرح ، والعلم ، ورعايتين ، والحدوى الصغير ،
والفروع ، ونظم المقررات ، وغيرهم .
وهو من مبررات المذهب

وعنه تستبرأ بحیصة ذكرها من أن موسى ، كالأمة امرئ سها غير المروحة .
واختارها الخواص ، وابن رزين ، والشيخ تقي الدين .
واختاره أيضاً في كل فسخ وطلاق ثلاث .

وحكى في الرعايتين ، والحدوى رواية ثالثة : أن الموطوءة شهة ولمرى سها
ومن نسكاحها فاسد : تمتد ثلاث حیمس . فضلاً عن واثنت شهة أو ورء
أو سقد فاسد تمتد كمطلقة

وعنه : تستبرأ الزانية بحیصة ، كأمة غير مروحة . وعنه ثلاث

فائمة : إذا وطئت امرأته أو سريته شهة أو رءا : حرمت عليه حتى تمتد .
وفيما دون الفرج وجهان

وأطلقهما في المحرر ، والرعايتين ، والحدوى ، والنظم ، والزرکشی ، والفروع .
أمرهما : لا تحرم عليه . اختاره ابن عبدوس في تذكرته . وهو الصواب .

والثاني : تحرم

قوله ﴿ وَإِذَا وَصَّيْتُ الْمُسْتَدَّةَ بِشُبَّهٍ ، أَوْ غَيْرِهَا ﴾ .

مثل التكاح القاسد ﴿ أتمت عدة الأول ﴾

لكن لا يحسب منها مدة مقامها عند الواطيء الذي على الصحيح من المذهب .

قال في الفروع : ولا يحسب منها مقامها عند الثاني في الأصح .

وحزم به المصنف في كتبه ، والشارح .

وقيل : يحسب منها .

وحرم به القاسي ، والشريف ، وأبو الخطاب في خلافاتهم

وأطلقهما في الطم ، والركشي ، والحري ، والرعية الكبرى ، والحري ،

وعبرهم .

وقال في الرعاية الصغرى : ومنذ وطئ لا يحسب من مدة الأول .

وقيل : بلى .

وقال في الكبرى : بعد أن أطلق الزوجين - قلت : منذ وطئ لا يحسب

من عدة الأول في الأصح . انتهى .

وله رحمته في مدة تنمة العدة . على الصحيح من المذهب .

قال في الفروع : وله رحمة الرحمة في التنمة في الأصح . واحتره المصنف

والشارح .

وقيل : ليس له وجبتها فيها .

وحزم به القاضي في حله . قاله في آخر الفائدة الرابعة عشر .

قلت : يعدي بها .

قوله ﴿ ثُمَّ اسْتَأْنَفْتُ الْعِدَّةَ مِنَ الْوَطْءِ ﴾

هذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب لأن المدين من رحلين لا ابتدأ خلان .
وذكر أبو بكر إذا وطئت زوجة الطفل ، ثم مات عنها ، ثم وصعت قبل
تمام عدة الوفاة : أنها لا تحمل له ، حتى تكمل عدة الوفاة .

قال المحد : وظاهر هذا تداخل المدين .

ذكره في القاعدة الخامسة والأربعين بعد المائة .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَتْ بَائِنًا فَاصْبَاهَا الْمَطْلَقُ عَمْدًا . فَكَذَلِكَ ﴾ .

يعني أنها كالوطوءة شبهة من الأحيى في عدتها . وهذا المذهب وعليه
أكثر الأصحاب

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وحملها في الترغيب كوطئه البائن من شبهة ، لآنية بعد هذه .

قوله ﴿ وَإِنْ أَمْسَاهَا بِشُبْهَةٍ ﴾ .

يعني المطلق طلاقاً بئناً استتعت العدة للوطء . ودخلت فيها بقية الأولى .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه أكثر الأصحاب .

وحرم به المصنف ، والشارح ، وصاحب الوحى ، والفروع ، وغيرهم .

وقال في القاعدة الخامسة والأربعين بعد المائة : وإن كان الوطء شبهة هو

الزوج تداحلت المدين . لأيهما من رجل واحد ، إلا أن تعمل من أحد الوطئين ،

في التداخل وجهان . لكون المدين من جسيين .

فأمرتان

إمرأتهما : لو وطئت امرأة شبهة ، ثم طلقها رخصاً . اعتدت له أولاً . ثم

اعتدت للشبهة . على الصحيح من المذهب .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم

وقيل : تعتد للشبهة أولاً ، ثم تستدل له ثانياً ، وهو احتمال في الحرر . واحتقاره
 من عدوس في تذكرته .

قال في الرعدة السكرى : وهو أنفيس

وفي رحمة قبل عدته وجهان

وأطلقهما في الفروع

أمرهما : ليس له ذلك قدمه في أربعين ، والحاوي الصغير وحرم به

من عدوس في تذكرته وصححه ابن نصر الله في حواشيه .

والوجه الثاني : له ذلك .

وفي وطء الزوج من حيث منه وجهان وهما احتمالان في إرغاية ، والحاوي

وأطلقهما في الفروع ، والرعدتين ، والحاوي الصغير

وقدم في الرعدة السكرى : صحة تحريم الوطء

وصحح ابن نصر الله في حواشى الفروع عدم التحريم

الثانية كل معتدة من غير النكاح الصحيح - كالزانية وسوطاة - شهية ،

أو في نكاح فاسد - فليس بالزانية - تحريم نكاحها على الواطئ وغيره في

العدة . قاله الشارح

وقال قال المصنف : والأولى حل نكاحها لمن هي معتدة منه إن كان يلحقه

نسب ولده . لأن العدة لحفظ ماله وصيانة نسبه .

ومن لا يلحقه نسب ولدها - كالزانية - لا يحل له نكاحها لأنه يعضى إلى

اشتباه النسب .

وقدم حكم ذلك في « باب المحرمات في النكاح » مد قوله « ونحرم الزانية

حتى تنوب » مستوفى فليماود .

قوله « وإن تزوجت في عدتها : لم تنقطع عدتها ، حتى يدخل بها »

فَتَقَطَّعَ حَيْثُ شَاءَ . ثُمَّ إِذَا فَارَقَهَا نَسَتْ عَلَى عِدَّتِهَا مِنَ الْأَوَّلِ ، وَاسْتَأْنَفَتْ
الْعِدَّةَ مِنَ الثَّانِي .

لَا أَعْلَمُ بِهِ حَلَالَ .

وقوله (وَإِنْ أَتَتْ يُولَدَ مِنْ أَحَدِهِمَا : انْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِهِ مِنْهُ ، ثُمَّ
اِغْتَدَّتْ الْآخَرَ أَيُّهُمَا كَانَ) وَإِنْ أُمْسَكَ أَنْ يَكُونَ مِنْهُمَا أَرَى الْقَافَةَ
مَعَهُمَا . فَالْحَقُّ بَيْنَ الْحَقُّورِ بِهِ مِنْهُمَا ، وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِهِ مِنْهُمَا .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وحرم به في الوحي ، وغيره
وقدمه في الفروع ، وغيره .

وفي الانتصار : احتمال نسيان عدة الآخر ، كموطأة لائس .
وقيل : في الموطأة لائس روى عنها عدة واحدة . فينداحل
وتقدم كلام المحدث .

وعداً أي نكراً : إن أتت به ستة أشهر من سكاك الثاني فهو له . ذكره
القاسمي ، ومن عقيل في المفرد .
وقيل إن مصوره منه . وراد : من ادعيه طاعة . ولط امرئها أصابها .
ويؤيدان .

قوله (وَلِثَانِي أَنْ يَنْكِحَهَا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّتَيْنِ) .

هذا المذهب . جزم به في الوحي . وصححه في النظم . ونصره المصنف .
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والراءتين . والحاوي ، وغيرهم
وقطع به الخرق ، وغيره .

قل الزكشي : هذا المذهب المشهور ، والمختار للأصحاب .
وعنه : أنه يحرم عليه على التأييد .

وعنه : تحرم على التأييد في النكاح الفاسد .

وقال المصنف : له نكاحها بعد انقضاء عدة الأول ولا يجمع من نكاحها في عدتها منه ، كالوطء في النكاح .

وتقدم بطيها في العائدة قبل ذلك . وهي أعم .

وتقدم في الحرمات في النكاح .

قوله وَإِنْ وَطِئَ رَحْلَانِ امْرَأَةٍ فَعِدَّتُهُمَا تَانِ لِهَئِمَا .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

ومراد : إذا وطئها بشيء . لا تقدم غيره .

ومرغ به في الوجيز ، وغيره .

قوله (وَإِنْ حَلَقَهَا وَاحِدَةً ، فَلَمْ تَقْصُ عِدَّتُهَا حَتَّى صَبَقَهَا ثَانِيَةً : بَنَتْ

عَلَى مَا مَضَى مِنَ الْمُدَّةِ) بلا راع .

(وَإِنْ رَاجَعَهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا بَعْدَ دُخُولِهِ بِهَا : اسْتَأْنَقَتِ الْمُدَّةُ) بلا راع

(وَإِنْ حَلَقَهَا قَبْلَ دُخُولِهِ بِهَا . فَهِيَ تَتَنَّى ، أَوْ تَسْتَأْنِفُ ؟ عَلَى

رَوَاتَيْنِ) .

وأطلقهما في المذهب ، ومعنى . والشرح

إمراهما . تستأنف المدّة . نقله ابن منصور ، كمن مسحت بعد الرجعة بعتق

أو غيره . وهو المذهب . يجوز به في الوجيز

قال في المنى ، والشرح . أولى الروايتين : أنها تستأنف .

وقد مر في المحرر ، والنظم ، وبرعاسين ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم .

والرواية الثانية : تنى . اختاره الخرق ، والقاضي ، وأصحابه .

وقد مر في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، وطم المردت ، وغيرهم .

وهو من مفردات المذهب .

وقول « اختاره الحرق » هو من كلام صاحب الفروع .
 قال ابن نصر الله في حواشيه : ليست هذه المسألة في الحرق ولا عراها إليه
 في معنى . وإنما ذكرها في فصل معد . ولم ينقل عنه فيها قولاً . انتهى
 قوله « وَإِنْ طَلَّقَهَا طَلَّاقًا بَائِنًا ، ثُمَّ سَكَحَهَا فِي عِدَّتِهَا ، ثُمَّ طَلَّقَهَا
 فِيهَا قَبْلَ دُخُولِهَا : قَمَلَى رَوَاتَيْنِ أَوْ لَاهُمَا : أَهَأُتْنِي عَلَى مَا مَقَى
 مِنْ الْمُدَّةِ الْأُولَى . لَأَنَّ هَذَا طَلَّاقٌ مِنْ نِكَاحٍ لَا دُخُولَ فِيهِ . فَلَا
 يُوجِبُ عِدَّةً » .

هذا المذهب بلا ريب .

قال القاضي في كتاب الروايتين : لانه استأنف المدّة ، رواية واحدة .
 وجزم به في الوجيز ، وغيره .
 وقدمه في المحرر ، والعلم ، والرعنين ، وحرى الصمير ، والفروع ، وغيرهم
 واختاره المصنف ، وغيره .
 والرواية الثانية : تستأنف عدة .

وقال في القاعدة الراسخة والأربعين بعد المائة . فيها طريان .
 أحدهما : هي على الروايتين اللتين في الرجعية . وهو المذكور في الجرد ،
 والفصول ، والمحرر .

والثاني : تنسب لها ، رواية واحدة . وهو ما في تعليق القاضي ، وعمد الأدلة .
 لانقطاع النكاح الأول عن الثاني بالبتونة بخلاف الرجعية .

قوله : فصل

« وَيَجِبُ الْإِحْدَادُ عَلَى الْمُدَّةِ مِنَ الْوَقْفَةِ » بلا راع .
 « وَهَلْ يَجِبُ عَلَى الْبَائِنِ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ » .

وأطلقهما في الهداية ، وسذهب ، ومسبوك الذهب ، واستوعب ، والحلاصة
والهادي ، والمعنى ، والمحرر ، والشرح ، وغيرهم .

إبراهيم . لا ينجب الإحذاد وهو المذهب ، على ما قدم في الخطبة . احتاره
أو نكر في الخلاف ، وابن شهاب ، ومصنف في السدة .

وقدمه في العلم . والرعاثين ، والحدوى الصغير ، والمروع .
وحرمه في امور ، ومتعبد لأدى

والرواية الثانية : ينجب وعليه أكثر الأصحاب

قال في المروع . احتاره لا أكثر

قال الركني . احتاره الخفي ، والقاصي ، وشعبة أصحاه .

وحرمه في العدة ، وبوحر ، وبذكره من عدوس

وعن أبو داود نجب على متوفى عنها ، ومصلحة ثلاثة ، والمعدة

والأصحاب ينجبون خلاف في الدفن فمثل المنطقة وحده وثلاثة والخمسة .

وعن أبو داود مخصوص بثلاث

وخرق قال . ومصلحة ثلاثة

قال الركني . ولاحق . منطقة ثلاثة كل ما

وقال في استوعب : وفي وجوه على السن بثلاث أو حلق أو فسخ أو

غير ذلك رواه ابن أبي

وقال في الرعية الكبرى وفي سنن بلاق وجميع وفسح رويته . انتهى .

وقيل . الخمسة كالتحسية

قال الشرح وذكر شعب في كتاب الكافي : أن الخمسة كالتحسية

ذكر من الخلاف .

والصحيح : أنه لا ينجب عيب لأنها ينجب لزوجها الذي حلتها أن يتزوجها في

عدها ، بخلاف الدفن بثلاث انتهى

فظهر كلامه : أن الخلاف مخصوص بالنس بالثلاث وحرم به في الصلوة .
وأكثر الأصحاب أطلقوا النس .

وقال في الاستبصار وغيره : لا يلزم الإحذاد ، ثم قبل الدحول
تغيب : حيث قلنا لا يجب الإحذاد ، فإنه يجوز إجماعاً . لكن لا يس
ذكره في الرعاية .

قوله (وَلَا يَجِبُ فِي نِكَاحِ قَامِدٍ) .
هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وحرم به في الهداة ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمتنوع ، والخلاصة
والنهي ، والشرح ، والمحرر ، والنظم ، والرعيتين ، والخطوى الصغير ، وغيرهم .
وقدمه في الفروع

وقال القاسمي في الجمع : بخصوص نكاح الإحذاد في نكاح قامد
وجزم به في القواعد الأصولية ، وقال : نص عليه في رواية أحمد بن محمد
البراني . القاضي ، ومحمد بن أبي موسى .

قوله (وَسَوَاءٌ فِي الْإِحْدَادِ الْمُسْلِمَةِ وَالْمُتَّةِ)
وهو مذهب مصنف . وعليه لأصحاب وطعنوا به
وقال ابن القيم رحمه الله في الهدى : الذين أرموا به لدمية لا يرمونها به في
عدتها من الذي قصار هذا كفقودهم قال في الفروع : كما قال

تفسيره

أحمد : قوله (وَالْإِحْدَادُ : اجْتِنَابُ الزَّيْنَةِ ، وَالطَّيِّبِ) .

فاحتجب الطيب ، ولو كان في دهن . نص عليه كدهن لورد ، والسفج ،
والياسمين ، واليان ، وغيره

قال في الفروع : وترك دهن مطيب فقد نص عليه كدهن ورد

وفي المتن : ودهن رأس^(١) . ولعله « نان » كما صرح به في المتن .
وصرح أيضاً : أنه لا بأس بالادهن بالزيت ، والشيرج ، والسمن . ولم
يخص غير الرأس بل أطلق .
قلت : وكذا قال الشارح .

الثاني : قوله « **وَاجْتَنَابُ اجْتِنَاءِ وَالْخَضَابِ وَالْكُحْلِ الْأَسْوَدِ** » .
مراده باجتناب الكحل الأسود : إذ لم تسكن حادة . قوله في الفروع .
وعيره . وقدمه في الرعية ، وعيره .

قال المصنف ، والشارح : فإن اضطرت الحاجة إلى الكحل بالإنمد للتداوي
فلها أن تسكن ليلاً وتمسحه بهاراً وقطموها به . وأفتت به أم سلمة رضي الله عنها .
قلت : ذلك معارض بما في الصحيحين « أن امرأة جاءت إلى النبي صلى الله
عليه وسلم . فقالت : يا رسول الله ، إن امتي توى عنها زوجها . وقد اشتكت عيها
أفكحلها ؟ فقال : لا ، مرتين » .

فيحتمل أن يكون ذلك مسوحاً . ويحتمل أنه كان يملكها التداوي بعيره .
خمسها منه . ويحتمل أنها لم تسكن وصلت إلى الاضطراب إلى ذلك . والله أعلم .
قوله « **وَالْخُفَافُ** » .

نعم الحدة من الخفاف . على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .
قال في الفروع : وفيه وجه سهو .
وقال في المطبع . وسخرم عليها إنما هو تنف وجوها . فاما حقه وحلقه :
فهباح . نص عليه أصحابنا .

قلت الذي يظهر : أنه اشتبه عليه . فجعل المسوعة منه في الإحداد وعيره -
وهو التنف - مسوعة منه هتب . وجعل الذي لا تنفع منه الزوجة مع زوجها وغير
(١) كذا ولعله « آس »

أحده - وهو الحب والخلق - لا تمتنع منه الحادثة هنا والظاهر أنه سهو . ولعل صاحب الفروع عليه السلام قال .

فائدة : لا تمتنع من التطيب بتقليم الأظفار ، وتنف الأظفار ، وحلق الشعر المندوب إلى خلقه ، ولا من الأعمال بالسدر والامشاط .

قوله ﴿ وَلَا يُحْرَمُ عَلَيْهَا الْأَيْضُ مِنَ الثَّيَابِ ، وَإِنْ كَانَ حَسَنًا ، وَلَا الْمَلَوْنُ لَدَفْعِ الْوَسْخِ كَالْكُفْلَى . وَخَوْفُ ﴾

وهو الذهب وعنه أكثر الأصحاب

وحرم به في الحر ، والوحير ، والنور ، وغيره

وقد مر في الفروع ، وغيره

وقيل : يحرم لأبيض لثينة . وما هو بعيد من بعضها أعظم مما

صحت منه من غيره

وقال في الترتيب : لا يحرم في الأصح ملون لدفع وسخ ، كأسود وكل .

وأطلق في العائين ، وحادي

فائدة : هل تمتنع من الذي صنع عرله ثم سيج أم لا ؟ فيه احتمالان مطلقان .

ذكرهما المصنف ، والشارح ، والركشي . ساء على تغيير المصنف استثنى في

الحديث بقوله عليه أفضل الصلاة والسلام « إِلَّا تَوْبَ عَصَب » .

وأطلق الوحيين في الرعاية السكرى ، فقال القاصي : هو ما صنع عرله قبل

صحة بيع ذلك .

وصحح المصنف ، والشارح ، أنه متى بيعت في اليدين أصبح به الثياب . ونقلناه

عن صاحب الروض الأثرف . وصححنا أن ما صنع عرله محرم عليها له . وأنه ليس

بمعتق

واندھب : محرم ما صنع عرله ثم سيج . قد مر في الفروع

قوله ﴿ قَالَ الْخُرْقِيُّ . وَتَجْتَنِبُ النَّقَابُ ﴾ .

هذا مما انفرد به الخرقى . ودسه في الرعائتين ، والحاوى ، وجهاء
والصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب إلا الخرقى ، ومن ناسه . ونص
عليه . أن النقاب لا يحرم عليها .

قال الزركشى - عند كلام الخرقى « وتجنب النقاب » - كأنه لا نص فيه
عن الإمام أحمد رحمه الله . لأن كثيراً من الأصحاب عرّاه ذلك إلى الخرقى .
لأن المتعة كالحرمة وعلى هذا نفع بما في معنى ذلك كالرفع .
وقال : فظاهر كلام الخرقى : أن البائن التي تحمّل لا تجتنب النقاب .
وصرح به أبو محمد في الكتاب الكبير .

وظاهر كلامه في كتبه الصغير ، وكذلك المحدث : معها من ذلك

قوله ﴿ فَصَلْ ﴾

وَتَجِبُ عِدَّةُ الْوَقَاةِ فِي الْمَنْزِلِ الَّذِي وَجِبَتْ فِيهِ ، إِلَّا أَنْ تَدْعُو
ضُرُورَةً إِلَى خُرُوجِهَا مِنْهُ ، أَنْ يُحَوَّلَهَا مَالِكُهُ ، أَوْ تَحْشَى عَلَى نَفْسِهَا
فَتَنْتَقِلَ ﴿ بِلا زِجَاعٍ ﴾

وظاهر كلام المصنف هنا : أنها تنتقل حيث شاءت . وهو أحد الوجهين .
والمذهب معها ، على ما اصطاحناه

اختاره القاضي ، والمصنف ، والمُتَّحَرِّجُ .

وجزم به في السكافي . وقدمه ابن رزّين في شرحه .

والرَّومُ الثاني : أنها لا تنقل إلا إلى أقرب ما يمكن من المنزل الذي وجبت

فيه . حرم به في الهداية ، والمذهب . ومسوك الذهب ، والمنسوج ، والإخلاصة ،
والحرر ، وسور ، والوحيير ، وإدراك التاية ، والرعية الصغرى ، والحاوى الصغير
وعبرهم .

وقدمه في الرعاية السكرى . وأطلقه ما في الفروع .

فائدة . لو بيعت الدار التي وحت فيها العدة ، وهي حامل ، فقل المصنف : لا يصح البيع . لأن الباقي من مدة العدة مجهول .

قلت : فيعاليها .

وقال المحدث : قياس المذهب الصحة

قلت : وهو الصواب .

وتقدم ذلك أيضاً في باب الإجارة عند قوله « ويجوز بيع العين المستأجرة »

تنبيه : قوله « بأن يحولها مالكه » صحيح .

وقال في المنى : أو يطلب به فوق أجره

وقال أصاً - هو والشرح - أو لم تعد ماسكرى به .

وقال في الترغيب : إن قلت « لاسكى له » فليها الآخره . وليس للورثة

نحو يلها منه

قال في الفروع - وهو طاهر كلام جمعة

قال . وحده المنى وغيره : خلافه

وقال البركشي . ذكره أبو محمد من صور الأعذار المبيحة للانتقال : إذا لم تعد

أجرة المنزل إلا من مالها ، طه الانتقل .

وصرح أن الوحد عليه : فعل السكى ، لا تحصيل المسكن وهو مقتضى

قول القاضي في تعليقه .

قال : وفيها قالا . بطر - وذكره - ثم قال - والذي يظهر لي أنه يجب عليها

بذل الأجرة من مالها إن قدرت عليها ، وإلا فلا تكلف الله ماعاً إلا وسعها

فائدة . يجوز ضم لأدائها على الصحيح من مذهب قدمه في الفروع .

وقيل . ليس لهم ذلك ، بل ينتفرون عنها . واحتاره في الترغيب .

نصيرها

أمرهما : ظاهر قوله ﴿ وَلَا تَخْرُجْ لَيْلًا ﴾ .

وأول كل حاجة . وهو أحد الوحيين وهو طاهر كلامه في الوحيين وقدمه في الرعاية الكبرى .

وحرم به في الكافي ، والمحرر

وقطع في المعنى ، والشرح أنه لا يجوز لها الخروج ليلاً إلا ضرورة .

وأمره الثاني : يجوز لها الخروج ليلاً للحاجة

قال في الرعاية الصغرى ولها الخروج ليلاً للحاجة ، في الأشهر .

قال في الحوى ، ولها دى ولها ذلك في أطهر الوحيين .

واحتاره ابن عدوس في تدكيره وأصعبه في العروج

وطاهر كلامه في أوامير : أن لها الخروج مطلقاً قوله في العروج

الثاني : طاهر قوله ﴿ وَلَهَا الْخُرُوجُ سَهْرًا أَوْ لَيْلًا ﴾ .

أنه سواء وجد من يقصم الخواص أولاً . وهو طاهر كلام غيره . وأطلقوا .

قال الخواص : لها ذلك مع وجود من يقصمها فصرح وبين مطلق من

كلامهم .

وطاهر قوله أيضاً « لَهَا الْخُرُوجُ سَهْرًا أَوْ لَيْلًا » أي لا يخرج غير حوائجها . وهو صحيح

وهو اندفع . وهو طاهر كلامه في المعنى ، والشرح ، وتدكير ابن عدوس ،

والوحيين ، وغيرهم .

وقدمه في العروج ، والرعاية الكبرى .

وقيل : لها الخروج سهرًا أو ليلًا غيرها .

قال في الوسيلة : نص عليه

قل حصل : تذهب إليها .

قال الزكشي : اشترط كثير من الأصحاب خروجها . الحاجة . والإمام أحمد رحمه الله ، وجماعة لم يشترطوا ذلك .

ولا حاجة - في التحقيق - إلى اشتراطه لأن الحاجة وإن تسكن متوفى عنها - تنبع من حرجها من شتائها غير حاجة مطلق

والثمة : لو حالت وفعلت ما هي ممنوعة منه : أثبت وانقصت عندهم عصى رخصتها ، كالصغيرة .

قوله ﴿ وَإِذَا أُدِينَ لَهَا فِي الثَّقَلِ إِلَى مَلِكٍ الشُّكْنَى فِيهِ ، فَتَقْبِلْ مُفَارَقَةَ الْبَيْتِ : لَزِمَهَا الْقَوْدُ إِلَى مَرْحَلَةٍ ﴾ فلا راع أعنه ﴿ وَإِنْ مَاتَ بِمَنْزِلِهَا خَيْرٌ بَيْنَ الْبَلَدَيْنِ ﴾ .

يعنى : إذا مات بعد مفارقة البيت هدم المذهب وعليه أكثر الأصحاب . وحرم له في الوجه . وغيره

وقدمه في معنى ، والشرح ، والمروغ ، وغيرهم وقيل : يلزمها المدة في البلد الثاني ، كما لو وصلت قوت : لو قوت بلده في أول البلد . ثم إن كان متعده ، بل أولى فأنه لحكم في المدة من دار إلى دار كذلك على ما تقدم

نعم : قوله ﴿ وَإِنْ سَافَرَ بِهَا ، فَمَاتَ فِي الطَّرِيقِ ، وَهِيَ فَرِيَّةٌ لَزِمَهَا الْقَوْدُ . وَإِنْ تَبَاعَدَتْ خَيْرٌ بَيْنَ الْبَلَدَيْنِ ﴾ .

مراده : إذا كان سفرها لها لغير القلة على ما تقدم . حرم له في المروغ ، وغيره وإن سافر بها عبر القلة - وهو مراد المصنف - فالحكم كما قال المصنف ، من أنها إن كانت قرية - وهو دون مسافة القصر - رخصها القود . وإن كانت بعيدة - وهو مسافة القصر فأريد - خيرت بين البلدين .

فأمره : لو أدرك في السفر لغير القلة ، فالصحيح من المذهب أنها إن
كانت قرية ومات : برمها العود وإن كانت بعيدة : نجبر . قدمه في المروع .
وقال في التبصرة عن أصحابنا : فيمن سافرت ياد - يلزمها المضي مع
البعد . فتدبر فيه

وشمل كلامه في التبصرة عن الأصحاب سفر القلة وغيره

فأمره : قوله (وَإِنْ أَدْرَأَ فِي الْحَجِّ) وكانت حجة الإسلام
(فَأَحْرَمَتْ بِهِ ، ثُمَّ مَاتَ فَخَشِنَتْ فَوَاتِ الْحَجِّ . مصت في سفرها ،
وإن لم تخش وهي في بلدها ، أو قرية يملكها العود أقامت
لتقضي العدة في منزلها ، وإلا مضت في سفرها)
قوله (وَإِنْ لَمْ تَكُنْ أَحْرَمَتْ ، أَوْ أَحْرَمَتْ بَعْدَ مَوْتِهِ : فَحُكْمُهَا
حُكْمُ مَنْ لَمْ تَخْشِ الْفَوَاتِ) .

في أنها نجية إذا كانت في بلدها تخرج ، أو حرمت لسكران قرية يملكها
العود ، وإن تكر كذلك ، مثل أن تكون قد نعدت ، أو لا يملكها العود .
فإنها تمضي .

واعلم أنها إذا أحرمت قبل موته أو بعده ، فلا يجوز : إما أن يتمكن الجمع بين
الإنيان بالعدة في منزلها أو الحج ، أو لا يتمكن .

فإن كان لا يتمكن الجمع بين ذلك ، فعلى في المخرج : إن لم يتمكن الجمع قدمت
مع البعد الحج فإن رحمت منه - وقد بقي من عدها شيء - أثمته في منزلها
وأما مع القرب : فهل تقدم العدة ، أو أسبقهما الروما ؟ على روايتين .
قال في الوحيد : وإن لم يتمكن الجمع قدمت الحج مع البعد .

وقال في السكاني : إن أحرمت بحج أو عمرة في حياة روحها في بلدها ،

ثم مات وحده فواته ، مصت فيه . لأنه أسقى . فإذا استوى في خوف الفوات كان أحق بالتقديم .

وقال الرزكشي : إن كانت قريبة - ولم يمكن الرجوع - فهل تقدم المدة ؟ . وهو ظاهر كلامه في رواية حرب ويعقوب ، أو الحجج إن كانت قد أحرمت به قبل المدة . وهو اختيار القاضى ؟ على روايتين .

وإن كانت بعيدة مصت في سفرها . وظهر كلام الحرق وحوب ذلك . وجعل أبو محمد مستحباً . وفصل المحدثات .

وقدم في الفروع أمها : هل تقدم الحج مطلقاً ، أو أسبقها ؟ على وجهين . وأطلقهما قليل ، وقيل .

وأما إذا أمكر الجمع بينهما ، فاصحح من الذهب : أنه يلزمها العود . ذكره المصنف ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وجزم به في الكافي ، وغيره .

وقال في المحرر : يلزمها العود مع موته بالقرب ، وخيرت مع البعد . وقال في الشرح : إن أحرمت بحج الفرس ، أو بحج أدن لها فيه . وكان وقت الحج متسماً لا بخلاف فوته ، ولا فوت الرضة - لزماً الاعتداد في منزلها . وإن خشيت فوات الحج : لزماً المعنى فيه .

وإن أحرمت بالحج بعد موته ، وحشيت فواته : احتمل أن يحوز له المعنى فيه ، واحتمل أن تلزمها المدة في منزلها . انتهى .

تفريعات

أمرهما : القريب دون مسافة الفرس ، والعيد عكسه .

الثاني . حيث قلنا « تقدم المدة » فإنها تشمل لقوات الحج صرة وحكما

في التقصير . حكم من فاته الحج وإدائه بكمال السفر ، فهي كالخضرة التي يجمعها
روحها من السفر وحكم الإحرام بالسيرة كذلك ، إذ حيف فوت الرفقة أو لم
يحف .

قوله (وَأَمَّا الْمُبْتُوتَةُ فَلَا تَحِبُّ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ فِي مَرَلِهِ ، وَتَعْتَدُ
حَيْثُ شَاءَتْ) .

وهذا المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب .

وعنه . أب . كاسوق عن روحه .

تفسير قوله « وتعتد حيث شاءت » يعني في طردها ، على الصحيح من المذهب ،
والروايتين

والصحيح من المذهب . أب . لانات خارجة عن مره .

وعنه . بخور ذلك

قوام

الأولى : إذا أراد وج الدفن إسكاس في مرله أو غيره ، مما صاح لها
تخصه لمراته ، ولا يجوز فيه . لزمها ذلك ذكره القضي ، وغيره . وله . لزمه
بعقها كأمدة شبهة ، أو سكاح قاسد ، أو مستبرأة لعتق وهذا المذهب .
حرمه في الحار ، وحوى ، والبحير ، والبركشي ، وذكورة من عدوس ،
وعيره . وقدمه في الفروع .

قال في الفروع : وظاهر كلام جماعة : لا يلزمها ذلك

فت . وهو ظاهر كلام مصنف هذا وقدمه في الأربعين

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : إن أراد ذلك وأتفق عليها . فله ذلك ،
وإلا فلا .

وسوى نصف في العدة من من يمكن روحها بما كفا والرحية في عفة
وسكى

الثاني لو كانت دار المطلق مندها ، وأمكن السكى في موضع مفرد -
كالخعة ، وعو الدار - وبسما باب معق : حار - وسكن الزوج في النقي ، كما
لو كان حجرين متجاورين

وإن لم يكن بينهما باب معق ، أمكن لها موضع لتقريبه حيث لا يراها ،
ومعها محرم تحفظه حار أيضا وتركه أولى

الثالث : لو غاب من زمته السكى لها ، أو معها من السكى . أكثره الحكم
من ماله ، أو فريض عيه ، أو فرض آخرته .

وإن أكثرته بإدنه ، أو يدن حكم ، أو يدوس للمحر عن إدنه . رحمت
ومع القدرة على إدنه فيه أحلاف السابق في أوالي باب الصبا
ولو سكنت في مسكن : فبأخرته - وسكسه أو أكثرته مع حضوره
وسكوه فلا أخرته .

الرابع : حكم رحية في العدة : حكم لتوق عم روحها على الصحيح من
امدهم من عيه في روبة أبي داود

وحرم نه ابن عبدوس في تذكرته ، وغيره . وقاله القاضي في خلافه .
وقدمه في المحرم ، والمطم ، والرعائين ، والحدوى الصغير ، والقواعد العقبية ،
والفروع ، وعمره

وفيل : بل كروحة يحور لها الخروج والنحول ياد الزوج مطلقا .
الخامسة : يس له لحوة بأمراه النش لاعم روحته أو أمته أو محر أحدما
قدمه في القروع ، والرعاية السكري .
وفيل يحور مع أحسية في أكثر

قال في التعجب : وأصله النسوة المنفردات . هل لمن السر مع أمس بلا محرم ؟
قال في الرعاية الصغرى ، والحاروى الصغير : وهل يجوز دحواله على الشئ منه
مع أحسية ثقة ؟ فيه وجهان .

قال الشيخ في الدين رحمه الله : ويحرم سفره بأحت روحه ولو معها .
وقال - في ميت عن امرأة ، شهد قوم بطلانه ثلاثاً ، مع عدم عادة محوته
ب- : لا يقبل . لأن إقرارهم قدح فيهم .

وقال ابن هني : يجوز إذا لم تشهني ، ولا يجوز أحاسب بأحسية
قال في الفروع : وسوجه وجه ، أقصة أنى نكر رضى الله عنه مع روحته أسماء
بنت عيسى رضى الله عنها لما رأى جماعة من بنى هاشم عندها . رواه مسند ، والإمام
أحمد رحمه الله .

وقال القاضى : من عرف بنفسه : منع من الخوة بالأحسية
قال في الفروع ، كذا فى . والأشهر نحره مطلقاً ، وذكره جماعة إجماعاً
قل من عقيل . ولو لإزالة شبهة برئت بها ، أو لتداو .
وفى آداب عيون المسائل - لا يجوز رجل امرأة ليست له محرم إلا كان
الشیطان ثلثهما . ولو كانت محموراً شوها .

وقال في النوى - من احتج بأن العبد محرم لمولاته بذليل بطره - لا لمريم
المحرمة ، بذليل القواعد من النساء ، وغير أولى الإربة .
وفى النوى أيضاً : لا يجوز بكرة أمة حبيبة لرجل غير محرم ، إن كان بغيرها ،
أو ينظر إليها . لأنه لا يؤمن عليها

وكذا فى الشرح إلا إنه اقتصر على عبارة المقع ناسكراهة .

قال في الفروع : حصل من النظر ما ترى

وقال الشرح ، كما هو ظاهر النوى ، فإن كانت شوها ، أو كبيرة : فلا بأس .
لأنها لا يشتهى مثلها . وهذا إما يكون مع الخوة أو الطر كما ترى

قال في الفروع : وهذا في الحياة عرب
وفي آداب صاحب النعم : تكره الحياة بالمعور .
قال في الفروع : كذا قال وهو عرب ولا يجره
قال : وإطلاق كلام الأصحاب في تحريم الحياة ، والمراد به - من تعورته
حكم .

فإن من لا تعوره له ، كدور سمع فلا نجره
وسبق ذلك في الحديث في تعليل الأحق لأحبته وعكسه
وتقدم في كتاب السكاح « هل يجوز النظر إلى هؤلاء ، أو إلى الأجنبية ،
أم لا ؟ »

السادس : يجوز إرداف محرم

قال في الفروع : ويتوجه في غيره - مع الأمن ، وعدم سوء الظن -
خلافه سواء على أن إرادته عليه الصلاة والسلام إرداف أسماء رضي الله عنها
مختص به والله أعلم .

باب استبراء الإماء

قوله ﴿ وَيَجِبُ الْإِسْتِبْرَاءُ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ .

أَحَدُهَا : إِذَا مَلَكَ أَمَةٌ لَا يَحِلُّ لَهُ زَوَاجُهَا ، وَلَا الْإِسْتِمْتَاعُ بِهَا
بِمَنَاشَرَةٍ أَوْ قُبْنَةٍ ، حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا)

هذا يذهب وعليه جمهور الأصحاب .

وحرم به في المفتى ، والمعدة ، والشرح ، وأوجيز ، وغيرهم .

وقد عرفت في المحرر ، والعمدة ، والاعتصام ، والفتاوى ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : يختص التمتع بم من تحيض فيحرم الاستمتاع وأوطء من لا تحيض

وعنه : يختص المحرم بأوطء فقط ذكره في الإيضاح واحتج به ابن القيم

رحمه الله في الهدى واحتج حوزة حجة والطبر ، وفن لا أعلم حوزة هذا برأيه .

ومثل هذه الرواية - تحريم الاستمتاع - دون النهي عن التحيض .

وعنه لا يجب الاستبراء في سنة ذكره المحقق

وذكر في الترمذي وصحاح لا يجب الاستبراء فيما إذا ما لم يكن يرب

وعنه : لا يجب الاستبراء في كل ذلك أصلاً

وقيل : لا يجب الاستبراء في مسكها من مكانه على ما يأتي .

واحتار الشيخ بقى لدين رحمه الله : حوازي وطه البكر ، ولو كانت كبيرة

ولأبسة . وإذا أحرمه صدق أنه طاهر ، أو أنه أسير

وإنى حد ذلك الخلاف فيما إذا لم يكن من كبير أو صغير ، أو ذكر أو أنثى ،

وإنى حد ذلك إذا كانت الأمة صغيرة

قوله ﴿ إِلَّا الْمُسَبَّيَّةُ ، هَلْ لَهُ الْإِسْتِمْتَاعُ بِهَا فِيمَا دُونَ الْقَرْجِ ؟ عَلَى

رَوَاتَيْنِ)

يعنى : إذا منع من الاستمتاع في غير المسببة .

وأطلقها في الهدية ، والذهب ، وموكل الذهب ، والمتوع ، والحلاصة ،
والكاف ، والمادي ، والنفى ، والشرح
أمرهما : لا يحل وهو مذهب

قول الشارح وهو الناطع عن الإمام أحمد رحمه الله . وظاهر كلامه انظر .
وحرم به في اوجيز ، وموكل . منذهب لأدى . وتذكره ان عدوس ،
وعبرهم

وقدمه في المحرر ، والطم ، والرعايتين ، وحدوى الصغير ، والمروع ، وعبرهم
والسرواية الثانية : يحل له ذلك . وحرم به ان الله ، والشيرزي
وصححه في البلية ، والنفى في المحرر . قاله في القواعد .

قوله (سواء ملكها من صغير ، أو كبير ، أو رجل .
أو امرأة) .

وهو للذهب . وعليه الأصحاب .

وحزم به في المنفى ، والمحرر ، والشرح ، ووجيز ، والطم ، وتذكره
ان عدوس ، وعبرهم

وقدمه في الرعايتين ، وحدوى الصغير ، والمروع ، وعبرهم
وعنه . لا يلزم الاستير ، إذا ملكها من طفل أو امرأة .
فت . وهو مقتضى قواعد الشرح في الدين رحمه الله .

فأمره . لو ملكها امرأة من أمه أو أبيه : لما يجب استيرؤها . على الصحيح
من المذهب

وقد يقال : هذا ظاهر كلام المصنف .

وعنه : يلزم استيرؤها . كما لو ملكه طفل . على الصحيح من المذهب فيه
كما تقدم .

قوله (وَإِنْ أَعْتَقَهَا قَبْلَ اسْتِبْرَأِهَا : لَمْ يَجِبْ لَهُ نِكَاحُهَا حَتَّى
يَسْتَبْرِئَهَا)

وهذا المذهب وعيه الأصحاب

وجزم به في المنقى ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدّمه في المحرر ، والنظم ، والرعائين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : يجب نكاحها ، ولا يبطأ حتى يستبرئ .

فعل المذهب : لو حالف وعقد النكاح : لم يصح على الصحيح من المذهب

قدّمه في الرعائين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، وغيرهم .

قال أبو الخطاب في ردّوس المنثّل : طاهر المذهب لا يصح

وعنه : يصح النكاح ولا يطؤها حتى تستبرئ . وأما طهها في المحرر ، والنظم .

قوله (وَلَهَا نِكَاحُ غَيْرِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ بَائِنًا بِهَا يَدُوهَا)

هذا إحدى الروايتين قال في المحرر وهو لأصح

قال في الرعدة الصغرى ولم ينكح غيره . على الأصح .

وقال في السكرى : ولم ينكح غيره ، على الأقبح وقواه الساطم

وحرم به في المنقى ، والشرح ، والوجيز ، وشرح ابن مسعود ، وتذكرة

ابن عبدوس . وقدّمه في المحرر الصغير

وعنه : ليس له ذلك وهو مذهب ، على صاحب طهها في الخطبة

قدّمه في المحرر ، والنظم ، والفروع ، والمستوعب .

قلت : في النفس من كون هذا المذهب بتقديم هؤلاء شيء . فإن صاحب

المحرر ، والنظم ، وإن كانا قد قدّمناه ، فقد صححا غيره .

وأمره : لو أراد السيد تزويج أمته قبل عتقها ، ولم يكن يطؤها قبل ذلك .

فحكاه حكم ما لو اعتقها وأراد تزويجها ، ولم يكن بطؤها على ما تقدم . إلا أن
المصنف ، والشايع قالا ليس له نكاحها قبل استبراءها .

قوله (والصغيرة التي لا يؤمن مثلها ، هل يجب استبراءها ؟ على
وحيثين) وهو روايتان .

وأطلقه في الحديث ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحرر ، والنعم ، والمجوى
الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

أمرهما : لا يجب الاستبراء . وهو المذهب . احتاره ابن أبي موسى .

ومحمد بن المصنف في المعنى ، والشارح ، وابن رزيق في شرحه .

ولا تمت إلى قول ابن مسعود : إن ظاهر كلامه في المعنى . ترجيح الوجوب .
وهو قد صحح غلظه كما حكاه .

وحرم به في التوجيه ، ومنعج الأدي

والثاني : ثبت استبراءها

قال المصنف . وهو ظاهر كلام الإمام أحمد . رحمه الله في أكثر الروايات عنه

وهو ظاهر كلام الحنفى ، والشافعى ، وسنن أبي داود ، وغيرهم .

وحرم به ابن عدوس في حديثه

وقدحه في السكافى ، وأربعينين ، والمجوى الصغير .

قوله (وإن اشترى زوجته ، أو عهرت مكنته ، أو فكت أمته

من الرهن)

حلت بغير استبراء . وهذا هو المذهب وعليه الأصحاب

سكن بسحب له الاستبراء في الروضة ، أي هل حل حلت في رهن الملك

أو غيره ؟

وأوجه . مع الأصحاب فيما إذا ملك زوجته حديد الملك . فانه في الروضة .

قوله ﴿أَوْ أَسْمَتِ الْمُجُوسِيَّةَ ، أَوْ الْمُزْنَدَةَ ، أَوْ الْوَيْثِيَّةَ الَّتِي
حَاصَتْ عِنْدَهُ ، أَوْ اشْتَرَى مُسْكَاثَهُ دَوَاتِ رَجَحِهِ ، فَحَصَّنَ عِنْدَهُ
ثُمَّ عَجَرَ﴾ .

حلت بهر استبراء وهذا المذهب

قال في الفروع . وفي الأصح : لا يلزمه إن أسلمت مجوسية ، أو وثنية ، أو
مرتدة ، أو رجع إليه رجوعه كانه المحرم للمحرمة

قال الركني . هذا المذهب

قال السلم . هذا لأقوى

وصححه في المحرم ، والمحرور ، فيما إذا أسلمت الكافرة .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمتنوع ، وإخلاصة ،

والوحيد . وغيرهم .

وقيل : حب الاستبراء في ذلك كله . وأطلقهما في الرعايتين .

نسيب . ظهر كلامه : أن السيد لو أخذ من المسكاتب أمة من دوات محارمه

عداها حاصت عنده : أنه يلزمه الاستبراء . وهو صحيح . وهو المذهب

قال في الفروع . لزمه في الأصح

وصححه في المحرم ، والمحرور . وقدمه الركني ، وغيره

وقيل : لا يلزمه .

قوله ﴿وَإِنْ وُجِدَ الْاِسْتِزَاءُ فِي يَدِ السَّائِعِ قَبْلَ الْقَبْضِ : اخْرَأْ﴾ .

هذا هو المذهب . قال ابن عتقا وغيره .

وجزم به في الوحيد ، والنور ، ومتنوع الأدي .

واختاره القاضي ، وجماعة من أصحابه .

وقدمه في الهداية ، والمتنوع ، والمحرور ، والنظم ، والفروع ، وغيرهم .

قال في الخلاصة حصل الاستبراء على الأصح .
ويحتمل أن لا يجرئه وهو وجه في الكافي وغيره ورواية عبد الأكثر .
واحتاره ابن عدوس في تذكرته وأطلقهما في المذهب ، والكافي ^(١) ،
والراغبين ، والحاوي ، والزركشي

فوائد

إمراها : وكيل النسخ إذا وجد الاستبراء في يده كالبائع . على الصحيح من
المذهب .

وقيل : يجب الاستبراء ها

الثانية : قال في المحرر : ويجزئ استبراء من ملكها شراء أو وصية ،
أو عيصة ، أو غيرها ، قبل القسم .
وعنه : لا يجزئ .

قال في الرعاية الصفري ، والحاوي الصغير : والنوصى بها ، والموروثة ، والمعمومة
كالمبيعة .

راد في الراغبين ، فقال : قلت : والموهوبة .

وأطلق الراغبين في الرعاية الكبرى .

وعنه : تجزئ في الموروثة دون غيرها .

الثالثة : لو حصل استبراء زمن الخيار . ففي إجزائه روايتان .

وأطلقهما في الرعاية الكبرى ، والحاوي الصغير ، والزركشي .

واحتار ابن عدوس في تذكرته الإحرار . وحرم به في المنور .

قال في الخلاصة : حصل الاستبراء على الأصح .

وقيل : إن قلنا « الملك المشتري مع الخيار » كفى ، وإلا فلا . حرم به في

المداية ، ومستوعب ، والمصنف

(١) زيادة من نسخة فضيلة الشيخ عبد الله بن حسن

قال في المحرر : ومن اشترت بشرط الخيار ، فهل يجري استراؤها إذا قلنا
نقل الملك ؟ على وجهين . وأطلقهما في النظم .

وقدم في الرعاية الصفري علم الإجزاء مطلقاً .

قوله ﴿ وَإِنْ نَاعَ أُمَّتُهُ ، ثُمَّ عَادَتْ إِلَيْهِ يَفْسُخْ ، أَوْ غَيْرُهُ ﴾ كإلقاله
والرجوع في الهبة ﴿ بَعْدَ الْقَنْصِ - وَجِبَ اسْتِراؤها ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَهُ .
فَعَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداة ، والذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمق ، والكلى
والهادى ، والشرح .

إمدادهما : يجب استراؤها وهو للذهب . احتاره الشريف ، وأبو الخطاب ،
والشيرى ، وغيرهم .

قال في البقرة - وجب استراؤها . على الأصح . وصححه الناطم
وقدمه في المحرر ، والرعايتين ، والمحرر الصغير ، والفروع ، وغيرهم .
والرواية الثابتة لا يجب استراؤها . احتاره ابن عبدوس في تدكيره .

نعم محل الخلاف في المصح حيث قد بانقل الملك إلى المشتري .
أما إن قلنا بعدم انتقاله عن البائع ، ثم عاد إليه بفسخ - فكيف اشترط
والمخلص - لا يجب استراؤها قولاً واحداً

قوله ﴿ وَإِنْ اشْتَرَى أُمَةً مُزَوَّجَةً ، فَطَلَّقَهَا الزَّوْجُ قَبْلَ الدُّخُولِ :
لَرِمَ اسْتِراؤها ﴾ بلا نزاع أعنه ، ونص عليه .

﴿ وَإِنْ كَانَ تَعْدَهُ : لَمْ يَجِبْ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ﴾ .

أكتفه بالعدة . وهو المذهب

صححه في المنق ، والشرح ، والتصحيح ، وغيرهم

وهو ظاهر كلامه في الوجيز .

وحرم به في المنور ، ومنتحب الأدمى وتذكيرة ابن عدوس .

والوجه الثاني يجب استراؤها بعد المدة . اختاره القاصي

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمتنوع ، والخلاصة ، والمحرم ،

والرعايتين ، والحدوى الصغير ، والفروع

فأمره : مثل ذلك - خلافاً ومذهباً - : لم اشترى أمة معتقة أو مروحة فأت

روحه

قوله (الثاني . إذا وُطئ أمة ، ثُمَّ أَرَادَ تَزْوِيجَهَا . لَمْ يَحْزُ حَتَّى
يَسْتَبْرَأَ) .

ولم ينفذ العقد هذا المذهب .

حرم به في المنى ، والشرح ، والوجه ، والهداية ، والمتنوع ، والخلاصة ،

والمور ، وصحبت الأدمى

وقسمه في المحرم ، والفروع ، والمذهب . واختاره ابن عدوس في تذكيرته .

وعنه : يجوز من غير استبراء . لبصح العقد ، ولا يبطأ لزوج حتى يستبرأ .

فله الأثرم وغيره .

وأطلقهما في الرعايتين ، والحدوى الصغير

قوله (وَإِنْ أَرَادَ نِكَاحَهَا . قَلَى رِوَايَتَيْنِ) .

وأطلقهما في الرعايتين ، والحدوى الصغير ، والفروع ، والهداية ، والمذهب ،

وعبرهم .

وحرم به في المنور ، ومنتحب الأدمى وقدمه ابن رزين في شرحه .

والرواية الثانية . لا يلزم استراؤها قبل ذلك . صححه في التصحيح .

واختاره ابن عدوس في تذكيرته . وصححه الناظم .

وعنه لا يصح . وأطلقها في الرعيّتين ، والحوى ، والفروع .
خبير : خص المصنف ، والشرح ، والناظم ، الخلاف ، إذا كانت تحمل .
 فأما إن كانت آية : لم يدره استراؤها إذا أراد سعيها ، قولاً واحداً عندهم .
 وأكثر الأصحاب أطلقوا الخلاف من غير تفصيل
 قوله (وإن لم يظأها : لم يلزمه استراؤها في أموصيين) .
 هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .
 وحرمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والوجيز ،
 وغيرهم .

ونقله جماعة عن الإمام أحمد رحمه الله .
 وقدمه في الرعيّتين ، والحوى ، والفروع ، وغيرهم وقال : هذا المذهب .
 قال في المستوعب ، وغيره : والمنصب أن يستترها
 وعنه : يلزمه الاستراء وإن لم يظأها . ذكرها أبو بكر في مقبمه واحترها
 ونقل حبل : إن كانت البالغة امرأة قل : لا بد أن يستترها ، وما يؤمن أن
 تكون قد حانت حمل ؟ وهو ظاهر ما نقله جماعة . قاله في الفروع .
 وقال في الانتصار : إن اشتراها . ثم باعها قبل الاستراء لم يسقط الأول
 في الأصح

قوله (الثالث : إذا أعتق أم ولده ، أو أمة كان يصيبها ، أو مات
 عنها لم يمتها استيراء نفسها) بلا نزاع (إلا أن تكون مروجّة ، أو
 معتدّة . فلا يلزمها استيراء) .

وكذا لو أراد تزويجها أو استراها بعد وطئه ثم أحقها ، أو باعها فأعتقها مُشتر
 قبل وطئه بلا نزاع في ذلك .

وإن أباحتها قبل دحوله أو سده ، أو ماتت فاعتدت ، ثم مات السيد ، فلا

استبراء بن لبطان زوال فراشه نروبجا، كامة لم يطأها . وهذا الصحيح من
المذهب . نقله ابن القاسم ، وسددي . وقدمه في الفروع ، وغيره
واحتار المصنف وغيره وجوه لسوء فراشه .
وإن باع ولم يستري ، فأعتقها مشتر قبل وطء . واستبراء . استبرات ، أو تمت
ما وجد عند مشتر

تنبيه قوله (وإن ماتت زوجها ، وسيدتها ولم يُعلم السابق منهما ،
وبين موتيهما أقل من شهرين وخمسة أيام : لزمها بمقتضى موت الآخر
منهما عدة الحرة من الوفاء حسب . وإن كان بينهما أكثر من ذلك
أو جهلت المدة : لزمها بمقتضى موت الآخر منهما أطول الأمرين . من
عدة الحرة ، أو الإستبراء)

ولا توث الزوج . هذا المذهب . قاله في الفروع وغيره .
وحرم به في الوعد ، وغيره
وقدمه في المعنى ، والحرر والشرح ، والعاشق ، والحدوى ، والفروع ،
وغيرهم .

وعنه : لا يلزمها سوى عدة حرة للوفاء فقط مطلقاً .
قاسية : لو ادعت أمة موروثة تحريم على وارث موطن موروثة في تصديقها
وحياتها . وأطامتهما في الرعايتين ، والحدوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم
أمرهما : تصديق في ذلك . لأنه لا يعرف إلا من جهتها .
قال ابن نصر الله في حواشي الفروع . وهو أظهر .
وإثافي : لا تصدق

قوله (وإن اشترك رجلان في وطء أمة . لزمها استبراءان) .

هذا المذهب حرم به في المنى ، والمحرم ، والشرح ، والوجيز ، والهداية
والمستوعب ، والحلاصة ، والرعاة الصغرى ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .
وقدمه في الفروع ، والرعاة الكبرى .
وقيل : يكفى استبراء واحد . احتاراه في الرعاة الكبرى .
قلت : وهو الصواب

وتقدم في آخر الكتاب : إذا اشترك البائع والمشتري في وطنها وأنت ولد :
هل يكون عدلاً للمشتري ، أو يكون للبائع ؟ و تفاصيل ذلك .
قوله « وَالْإِسْتِبْرَاءُ يَحْصُلُ بِوَضْعِ الْخُلِّ إِنْ كَانَتْ حَامِلًا » .
بلا نزاع .

وقوله « أَوْ بِحَيْضَةٍ إِنْ كَانَتْ يَحْتَمِنُ تَحْيِضُ » .
هو المذهب ، سواء كانت أم ولد أو غيرها . وعنده الأصحاب
ودكر في الواضح رواية : تعتد أم الولد بحتقها أو عوته ثلاث حيض
قال في الفروع : وهو سهو
ودكر في الفرع رواية : تعتد أم الولد بحتقها ثلاث حيض .
وعه - و أم الولد إذا مات سيدها - اعتدت أربعة أشهر وعشراً .
وحكى أبو الخطاب رواية ثالثة : أنها تعتد بشهرين وخمسة أيام . كلمة الأمة
المزوجة للوفاة

قال المصنف ولم أحد هذه الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله في الجامع .
ولا أظنها صحيحة عنه

قلت : قد أثبتتها جماعة من الأصحاب .
قوله « أَوْ بِغَضِيٍّ شَهْرٍ إِنْ كَانَتْ آيسَةً ، أَوْ صَمِيرَةً »
وكذا لو بلغت ولم تحض وهذا المذهب جرم به في الوجيز ، وغيره

وقدمه في الهداية ، والمستوعب ، والحلاصة ، والمحزر ، والرعاشين ، والحاروي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : ثلاثة أشهر نقلها الجماعة

قال المصنف ، والشارح ، والركشي : هذا هو المشهور عن الإمام أحمد رحمه الله .

واحترره الخرقى ، وأبو بكر ، والقاسم ، وابن عقيل ، والمصنف .

قال في الفروع وهي أظهر .

وعنه : شهر ونصف ، نقلها حنبل .

وعنه : شهرين ، ذكره القاضى ، كعدة الأمة المظنة

قال المصنف : ولم أر ذلك وجهاً .

ولو كان استراؤها شهرين لكان استبراء ذات القرء بقرأين ، ولم يعلم به

قائلاً

فأمره : تصدق في الحبص . فترأسكرته ، فقال : أحترنى به ، فوجهان

وأحلقهما في الفروع .

أمرهما : يصدق هو وحزبه في الرعاية الكبرى

والثاني : تصدق هي .

قال ابن نصر الله في حوشيه : وهو أظهر إلا في وطنه أحتها سكاح ، أو

ملك . انتهى .

قوله (وَإِنْ ارْتَفَعَ خَيْصُهَا لَا تَذَرِي مَا رَقَمَهُ . فَبِعَشْرَةِ أَشْهُرٍ .

فَصَّ عَلَيْهِ) .

نسمة للحمل وشهر للاستبراء . وهو اندحس من عليه .

وحرم به الحرق ، وصاحب الهداية ، والذهب ، والحلاصة ، وابن سبعا في شرحه ، وغيرهم .

وقدme في المحرم ، والعلم ، والرعاتين ، والحوى الصغير ، والمروع ، وغيرهم وعنه : نسيراً بأحد عشر شهراً .

وعنه : ستة . وعنه : بشرة ونصف . فالزائد عن النسخة أشهر : مبى على الخلاف في علتها على ما تقدم .

قال في الفروع : فإن ارتفع حيضها . فكعدة .

فانظرناه

إبراهيم : لو علت مريم حيضها . انتظرنه حتى يحى . فسنرى به ، أو تصير من الآيات ، فتعد بالشهور كالمعدة .

الثاني : يحرم الوطء في الاستبراء . فإن فعل : لم يفتلع الاستبراء

وإن أحسها قبل الحيضة . استبرأت بوصف وإن أحسها في الحيضة : حلت في الحائض ما مضى حيضة وهذا الذهب ، وعليه الأصحاب .

وحرم به في الرعاتين ، والحوى ، وغيرهم . وقدمه في المروع .

قلت : في

وفل أبو دارد : من وصى . قبل الاستبراء بمضى أن يستقل بها حيضة .

وإن لم يعتبر استبراء الزوجة . لأن له من الولد ما للعب

ذكر ابن عقيل - في المنور - أن هذا الفرق ذكره له الشافعي . وقد مضى

شيخنا لأسأله عن ذلك

كتاب الرضاع

نبيه : قوله ﴿ يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ ، وَإِذَا سَمِلَتْ
الْمَرْأَةُ مِنْ رَحْلٍ نَسَبٌ وَلِدَهَا مِنْهُ . فَتَبَّ لَهَا كَيْبُ . فَأَرْضَعَتْ
بِهِ طِفْلاً .

هكذا عبارة الأصحاب ، وأطلقوا

وراد في المسجع ، فقال « وأرضعت به طفلاً ، وما يتفيا » .

قوله ﴿ صار ولداً لهما في تحريم النكاح ، وإباحة الطهر والحلوة .
وثبوت المحرمية وأولاده . وإن سفلوا . أولاد ولدها . وصار
أبويه وآباؤها أجداده وجداته ، وإخوة المرأة وأخواتها أحواله
وعالاته ، وإخوة الرجل وأخواته أعمامه وعماته . وتنشُرُ حرمة
الرضاع من المنزيع إلى أولاده ، وأولاد أولادهم ، وإن سفلوا .
فينصرون أولاداً لهما . لا راع في ذلك .

قوله ﴿ ولا تنشُرُ إلى من في درجته من إخوته وأخواته ﴾

هذا المذهب وعليه الأصحاب .

وقال في الروضة : لو ارتفع ذكر وأشي من امرأة صارت أم لهما فلا يجوز
لأحدهما أن يتزوج بالآخر ، ولا لأخواته الحداثت بعده . ولا بأنس أن يتزوج
أخواته اللاتي ولدن قبله ، ولكل منهما أن يتزوج أخت الآخر . انتهى .
ولا أعلم به قائلًا غيره . والله سبور .

ثم وجدت ابن نصر الله في حواشيه قال : هذا خلاف الإجماع .

قوله ﴿ ولا تنشُرُ إلى من هو أعلى منه من آباءه وأمهاته وأعمامه ،

وَعَمَّاتِهِ ، وَأُخْوَالِهِ ، وَخَالَاتِهِ ، وَلَا تَحْرُمُ الْمَرْصُوعَةُ عَلَى أَبِي الْمَرْتَضِعِ ،
وَلَا أُخِيهِ ، وَلَا تَحْرُمُ أُمُّ الْمَرْتَضِعِ وَلَا أُخْتَهُ عَلَى أَبِيهِ مِنَ الرِّضَاعِ وَلَا أُخِيهِ)
بلا راع

قوله (وَإِنْ أَرْضَعْتَ بِلَبِّ وَلَدِهَا مِنَ الزَّانَا طِفْلاً : صَارَ وَلَدًا لَهَا ،
وَحَرُمَ عَلَى الرَّائِي تَحْرِيمُ الْمَصَاهِرَةِ ، وَلَمْ تَنْتَبِ حُرْمَةُ الرِّضَاعِ فِي حَقِّهِ
فِي ظَاهِرِ قَوْلِ الْخَرَقِيِّ) .

وهو المذهب المختاره ابن حامد ، وابن عدوس في تذكرته .
وحرم به في الوجيز . وقدمه في المحرر ، والمطم ، والرعاشين ، والحاوي الصغير ،
والفروع .

وقال أبو بكر : ثبت

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، ومستوعب ، والخلاصة .
قوله (قَالَ أَبُو الْحَصَابِ : وَكَذَلِكَ أَوْلَدُ التَّمَنِّي بِاللِّغَامِ) .

وهو الصحيح . مع . أن حكم لبن ولدها الملبس بالحكم لبن ولدها من
الزنا ، من كون المرتضع يحرم على الملاعن تحريم المصاهرة . ولما ثبت حرمة الرضاع
في حق الملاعن . على المذهب ، أو ثبت على قول أبي بكر . وهو ظاهر كلام
الخرقي .

وحرم به في المذهب ، ومستوعب ، والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم .
وقدمه في المحرر ، والمطم ، والرعاشين ، والحاوي الصغير ، والفروع .
ويحصل أن لا يثبت حكم الرضاع في حق الملاعن محال . لأنه ليس عليه
حقيقة ، ولا سكناً . بخلاف الزنى .
قلت : وهو الصواب .

﴿ وَابْنُ وَطِيٍّ ، رَخْلَانِ امْرَأَةٍ شُفْهَةٍ ، فَانْتَبَهَتْ بَوَالِدٍ فَأَرْضَعَتْ نَسَبَهُ طِفْلاً
صار ابناً لمن شئت نسب المولود منه ﴾ بلا نزاع .
وإن أُلْحِقَ بهما : كان المرتضع ابناً لهما . بلا خلاف .
زاد في الهداية ، والمذهب ، واستوعب ، والخلاصة ، والترغيب ، وغيرهم .
فقالوا : وكذا الحكم لومات ، ولم ينتبه به فهو لها

قلت : وهو صحيح .

قوله ﴿ وَإِنْ لَمْ يَلْتَقِ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا ﴾ .

إما لعدم القافة ، أو لأنه أشكل عليهم .

﴿ نَسَبُ التَّحْرِيمِ بِالرَّصْعِ فِي حَتْمَا ﴾ .

كالنسب . وهو أحد الوجهين ، والمذهب منهما

قلت : وهو الصواب .

وحرم به في المحرر ، والحاوي الصغير .

والنوم الأحمر . هو لأحدهما منها . فيعبر عنيهما . احتاره في الترغيب .

قال في النقي ، والكاظم ، وتبني الشرح : وإن لم يثبت نسبه منهما فمصدر

القافة أو لاشتباهه بهما ، وهو ذلك . حرم عليهما ، تنظيلاً للمحظور .

وحرم به ابن رزيق في شرحه ، وابن منبج . وأطلقهما في الفروع .

قوله ﴿ وَإِنْ نَابَ لَامْرَأَةٍ لَبَنٌ مِنْ غَيْرِ حَمَلٍ تَقَدَّمَ ﴾ .

قال جماعة - منهم - ابن حنبل في رعايته - : أو من وطأ تقدم

﴿ لَمْ يَنْشُرْ الْحُرْمَةَ نَسَبٌ عَلَيْهِ فِي لَبَنِ الْبِكْرِ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه جمهير الأصحاب .

قال في الفروع : لم ينشر الحرمة . في ظاهر المذهب .

قال الزركشي : وهو المصووص ، والمختار للقاضي ، وعامة أصحابه

قال باطن المقررات : عليه لا أكثر

وحرمه في الوحي ، والمور
 وقلمه في الحرر ، والحاوي الصغير ، وعلم المفردات ، وغيره
 وصحة في النظم ، وغيره
 قال جماعة من الأصحاب لأنه ليس بمن حقيقة ، بل رطوبة متولدة لأن
 الثمن ما أشد الضغامة ، وأثبت اللحم . وهذا ليس كذلك
 وعنه : ينشرها . ذكرها ابن أبي موسى .
 قال في المستوعب : اختاره ابن أبي موسى .
 قال المصنف هنا : والظاهر أنه قول ابن حامد .
 قال الشارح : وهو قول ابن حامد
 واختاره المصنف ، والشارح .
 قال في الرعايتين : ولا يجوز من غير حلي ، ولا موطوءة على الأصح
 على القول بأنه ينشر . فلا بد أن يكون تحت نسج سبع مصاعداً صريحاً
 في الرعاية الكبرى وهو طاهر كالأصناف ، وغيره لقوله لا يؤمن ثاب
 لامرأة .
 قوله (وَلَا يَنْشُرُ الْحُرْمَةُ غَيْرُ لِسِ الثَّمَرَةِ ، فَلَوْ ارْتَضَعَ طِفْلَانِ مِنْ
 سَيْمَةٍ أَوْ رَجُلٍ أَوْ خَتْنٍ مُشَكَّلٍ لَمْ يَنْشُرِ الْحُرْمَةَ) ملا نواع .
 إذا ارتضع طفلان من سائمة : لا ينشر الحمة ، ملا نواع .
 وإن ارتضع من رجل ، ينشر حرمة أيمها . على الصحيح من مذهب .
 وعليه الأصحاب . وقطعوا به .
 وذكر الخوافي وأبو روية : أنه ينشر .
 وإن ارتضع من ختن مشكل ، فلا شك : لا ينشر من امرأة الذي حدث
 من غير حل ، فهذا لا ينشر بطريق أولى وأحرى .
 وقد تقدم أنه لا ينشر على الصحيح للتخصص .

وإن قلنا : هنا ينشر - على الرواية التي ذكرها ابن أبي موسى - فهل ينشر
الحرمة هنا لمن الخنثى المشكل ؟ فيه وجهان .

هذه طريقة صاحب المحرر ، والحاوي ، والعروغ . وهي الصواب .
والصواب أيضا : عدم الانتشار ، ولو قيدا بالانتشار من المرأة . وهو ظاهر
كلام المصنف .

وقد ذكر كلامه في الهداية ، والذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وغيرهم : أن
الخنثى في الخنثى مطلقاً .

ولذلك ذكروا المسألة من غير بناء . فقالوا : لو ارتفع من كذا وكذا ، ومن
خنثى مشكل : لا ينشر الحرمة

وقال ابن حامد : يوقف أمر الخنثى حتى يتبين أمره .

ولهذا قال في الرعيثين : ولا تثبت حرمة ابن رجل وخنثى .

وقيل : ينف أمره حتى يكشف .

وقيل : إن حُرِّم ابن ميرحل ولاوط ، في خنثى مشكل وجهان انتهى

فعل قول ابن حامد : ثبت التحريم إلا أن يتبين حكمه رجلاً . قاله

المصنف ، والشارح .

قال في المستوعب . فيكون هذا لوقوف عن الحكم بالسوة والأخوة من

الرضاع بوجوب تحريمهما في الحال من حيث الشبهة ، وإن لم تثبت الأخوة حقيقة

كاشتباه أخته بأخت .

وقال في الرعاية الكبرى : على قول ابن حامد : لا تحريم في الحار ، وإن

أبوا منه موت ، أو غيره ، فلا تحريم .

قوله ﴿ وَلَا تَنْتَبِهُنَّ الْحُرْمَةُ بِالرَّضَاعِ إِلَّا بَشَرَطَيْنِ ﴾

أَحَدُهُمَا أَنْ يَرْتَضِعَ فِي التَّامِّينِ . فَلَوْ ارْتَضَعَ بِنَدَاهُمَا بِلَحْظَةٍ :

لَمْ تَنْتَبِهُنَّ

وهذا المذهب بلا ريب . وعليه الأصحاب . وقطعوا به .
وقال أبو الخطاب : لو ارتفع سد الحولين ساعة : لم يجرم .
وقال القاضي ، وصاحب الترتيب : لو شرع في الخليفة ، خلال الحول قبل
كاملها لم نشأت التحريم .

قال المصنف : ولا يصح هذا لأن ما وجد من الرخصة في الحولين ليس كاف
في التحريم . بدليل ما لو انفصل عما بعده .

واحتار الشيخ تقي الدين رحمه الله : ثبوت الحرمة بالرصاص إلى القطع . ولو
سد الحولين ، أو قبلهما .

فإن الحكم بالقطع ، سواء كان قبل الحولين أو بعده .
واختار أيضا ثبوت الحرمة بالرصاص . ولو كان للرصاص كبراً للحاجة . نحو
كونه محرماً . قصة سالم مولى أبي حذيفة رضي الله عنه ، مع زوجة أبي حذيفة
رضي الله عنهما

قائمة : أو أكرهت على الرصاص : ثبت حكمه . ذكره القاضي في الجامع
محل وفاق .

قوله (الثاني : أن يرتفع خمس رضعات في طاهر المذهب) .

وهذا المذهب بلا ريب

قال المصنف ، والشارح : هذا الصحيح من مذهب

قال المحقق في محله ، وغيره . هذا المذهب .

قال زركني : هو مختار أصحابه ، متقدمهم ومتأخرهم .

وجزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في الفروع ، وغيره

وعنه : ثلاث يجرمن . وعنه : واحدة

وقدمه في المحرر . وأطلق في الهداية .

قوله ﴿ وَنَتَىٰ أَخَذَ النَّدَىٰ فَاِمْتَصَّ مِنْهُ نَرَكَهُ ، أَوْ قَطَعَ عَنْهُ
فَعِي رَضَمَةً . فَتَنَىٰ عَادَ فَعِي رَضَمَةً أُخْرَى ، بِمَدِّ مَا يَنْتَهَمَا أَوْ قُرْبَ ،
وَسَوَاءُ نَرَكُهُ شَيْئًا ، أَوْ لِأَمْرِ يُلْهِيه ، أَوْ لِاتِّقَالِهِ مِنْ نَدَىٰ إِلَىٰ غَيْرِهِ ،
أَوْ مِنْ امْرَأَةٍ إِلَىٰ غَيْرِهَا .

وهذا المذهب في ذلك كله وقدمه في الحرر ، والنظم ، والحدوى الصغير ،
والزركشي ، والفروع ، وغيرهم . واحترره أبو بكر ، وغيره .
وقال ابن حامد : إن لم يقطع باختياره فبها رضة ، إلا أن يطول الفصل
بهما .

وذكر الأمدى : أنه لو قطع باختياره - لتبس ، أو إعياء بلحمه - ثم عاد
ولم يطل الفصل ، فهي رضة واحدة
قال : ولو نقل من ندى إلى آخر ، ولم يطل الفصل ، فإن كان من امرأة
واحدة : فهي رضة واحدة . وإن كان من امرأتين : فوجهان . ذكره في القاعدة
الثالثة بعد المائة .

وقال ابن أبي موسى . حذَّ الرضة أن يتنص ثم يمسك عن امتصاص لتبس
أو غيره ، سواء خرج الندى من فيه أو به يخرج منه الرزكمتي
وعنه - رضة إن تركه عن فيه ، أو لتبس أو ملل .

وقيل إن انتقل من ندى إلى ندى آخر ، أو إلى مرصعة أخرى فرصعتان
على أصح الروايتين

قال في الرعائين : فإن قطع المصبة للشمس ، أو ما الهده ، أو قصعت عليه الرضة
قهرًا . فرضة . وعنه : لا

وإن انتقل من ندى إلى آخر ، أو إلى مرصعة أخرى - فرصعتان على لأصح

قال في الوحير : فإن قطع المصة ، لتنعس أو شبع ، أو أمر الماء ، أو قطعت عليه
المرصة فمراً : ورصة

فإن انتقل إلى ندى آخر ، أو مرصة أخرى ، فقتل قرب ماسهما أو بعد .
قوله (والسَّمُوطُ ، والتَّوَجُّورُ كَالرَّصَاعِ فِي إِحْدَى الرَّوَائِثِ) .
وهو المذهب وعليه أكثر الأصحاب منهم الحرق ، والقاصي ، وأصحابه ،
والمصنف ، وغيرهم

قال في الفروع : والسَّمُوطُ والتَّوَجُّورُ كالرَّصَاعِ . على الأصح .

قال المصنف هو كالرَّصَاعِ في الأصح

قال المصنف ، والشارح : هذا أصح الروايتين

قال في الرعايتين : فرضاع على الأصح .

وحرم به في الوحير ، وغيره ، وقدمه في الحرر ، والحواشي الصغير

والرواية الثانية : لا شئ التحريم بهما احتاره أبو بكر

وأطفاه في الهدية ، المذهب ، والمستوعب ، والخلاصة .

قوله (وَيُحْرَمُ لَيْسَ الْمَيْتَةُ)

هذا المذهب . نص عليه في رواية إبراهيم الحارثي . وعليه جماهير الأصحاب .

قال المصنف ، والشارح : عليه أكثر الأصحاب . منهم : الحرق ، وأبو بكر ،

والقاصي ، وأصحابه ، وغيرهم .

وحرم به في الوحير ، وللمذهب ، وغيرهما .

وقدمه في المستوعب ، والحرر ، والرعايتين ، والحواشي ، والفروع ، وغيرهم .

وصححه في النظم . والخلاصة ، وغيرهما كخلفه من حية ثم شره سدموتها ،

بلا خلاف فيه

وقال أبو بكر لحلال : لا يحرم . قاله المصنف ، والشارح ، والمحد ، وصاحب

الهداية ، والحواشي ، والمستوعب ، والفروع ، والزرركشي ، وغيرهم

ودكره من غفيل وغيره رواية

فأمره لوجف لا شربت من لبن هذه المرة فشرب من لبنها وهي
ميتة . حدث . ذكره أبو الخطاب في الانتصار

قوله ﴿ وَاللَّبَنُ الثُّثُوبُ ﴾ .

يعني : يحرم . ذكره الخرق وهو المذهب

قال في الفروع : يحرم من شرب غيره ، على الأصح
واحتاره القاضي ، والشريف ، والشيرازي ، والمصنف ، والشارح ، وغيرهم .
وحرم به في لوجير ، ولحرق ، وغيرهم .

وقدمه في مذهب ، والمحرر ، والحاوي ، والدم ، وغيرهم .

وعنه : لا يحرم احتاره أبو بكر عند العرب

وأصعبهم في الهدية ، والمستوعب ، ولخلاصة ، وزعوتين .

وفي ساء بين الروابيتين على ما تقدم

وقال ابن حامد : إن علب اللبن حرم وإلا فلا

ودكره في عيون المسائل : أنه الصحيح من المذهب

واحتاره أبو الخطاب في خلافة الصغير .

تعبيهات

أمرها محل الخلاف - عند المصنف ، والشارح - فيما إذا كانت حدث

اللبن ماقية

فأما إن صب في ماء كثير لم يتغير به : لم يثبت به التحريم .

وقدمه في الفروع . فإنه قال ، وقيل : من وإن لم يتغير

وعند القاضي : يحرم الخلاف فيه ، لكن شرط شرب ماء كله . ولو في

دعوات ونسكون رصة واحدة ذكره في خلافة

وأطلقهما في القواعد الفقهية في القاعدة الثانية والعشرين .

الثاني قول المصنف - قد أن ذكر اللين المشوب ، ولين الميتة - وقال
أو نكر « لا ينبت التحريم بها » . فظهر : أنه قول أبي نكر عند المرير غلام
الخلال ، وأنه اختار عدم ثبوت التحريم بها .
والحال أن الأصحاب إنما حكموا بعدم تحريم لبن الميتة عن أبي نكر الخلال .
وعدم تحريم اللين المشوب عن أبي نكر عند المرير . فظاهر : التعارض
فيمكن أن يقال : قد اطلع المصنف على نقل لأبي نكر عند المرير في
المأثورين .

ويحتمل أن يكون قد حصل وهم في ذلك . ولم أر من به على ذلك .
الثالث : بن القاصي - في تعليقه - وصاحب المحرر ، والفروع ، والركشي ،
وعبرهم : الخلاف في التحريم في اللين المشوب على القول بالتحريم بالعموم
والوحد .

قال الركني : ومن ثم هو أو نكر : قياس قول الإمام أحمد رحمه الله هما
أنه لا يحرم لأنه وجور .

فائدة : يحرم الجبن . على الصحيح من المذهب .

وقيل : لا يحرم .

قوله (وَالْحَقُّ لَا تَنْشُرُ الْحَرَمَةَ نَصَّ عَلَيْهِ) .

وهو المذهب وعليه جماهير الأصحاب لأن اللفظ إشار المظن ، وإنابات
الحم ، لحصوله في الجوف ، بخلاف لفظة الحجر .
وحرم به في الوحيد ، وغيره .

وقد مر في الهداية ، والمذهب ، ومبولك الذهب ، والمتنوع ، والخلاصة ،

والكافي ، والمهاذی ، والسعة ، والمحرر ، والنظم ، والرعيتين ، والحاوی الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وقال ابن حبان ، تنشرها . وحكاها رواية ، واحتارده ابن أبي موسى

قائمة . لا أثر للواصل إلى الجوف الذي لا سدى كالدكر والثانية .

قوله (وَإِذَا تَزَوَّجَ كَبِيرَةٌ ، وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا ، وَثَلَاثَ صَفَائِرَ ، فَأَرْصَعَتِ الْكَبِيرَةُ إِحْدَاهُنَّ فِي الْخَوْلَنِ : حَرَمَتِ الْكَبِيرَةُ عَلَى التَّائِيْدِ) .

لأنها صارت من أمهات النساء . وثبت سكاح الصمري لأنها ربيبة . ولم يدخل بأمها .

هذا ذهب عليه جمهير الأصحاب . منهم : الحرفي ، وابن عقيل .

قال في القواعد الفقهية : هذه الرواية أصح .

قال الزركشي : هذا أشهر الروايتين .

ونصره المصنف ، والشارح ، وغيرهما

وحرم به في السعة ، والوجيز ، والنور ، وتذكرة ابن عدوس ، وغيرهم .

وقدme في المحرر ، والنظم ، والرعيتين ، والحاوی الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

(وَعَنْهُ : يَنْفَعُ سِكَاحُهَا)

مع الصمري لأنها صرا أمًا وثمةً واحتكما في سكاحه ، واجمع بينهما

محرم . فاصح سكاحهما ، كما لو كانا أحدين ، وكما لو عقد عليهما بعد الرضاع عقداً واحداً .

وأطلقهما في الهداية ، والذهب ، ومبسوك الذهب ، والمستوعب ، والحلاصة ، والكافي ، والسعة .

قوله ﴿وَإِنْ أَرْضَتِ اثْنَتَيْنِ فَتَقَرَّرْهُمَا﴾ . انقسخ نكاحهما على
الرَّوَايَةِ الْأُولَى .

وهو المذهب ، كما رُضِعَها معاً .

﴿وعلى الثانية : ينسخ نكاح الأولى ، ويثبت نكاح الثانية﴾ .

قوله ﴿وَإِنْ أَرْضَتِ الثَّلَاثَ مُتَّفَقَاتٍ﴾ : انقسخ نكاح الأولتين ،
وثبت نكاح الثالثة ، على الرَّوَايَةِ الْأُولَى . وعلى الثانية : ينسخ
نكاح الجميع .

فأمره : لم أرعت الثلاثة أحداً في حالة واحدة ، بل حلت في ثلاث أول
وأخرتين في حالة واحدة - ولا يتصور في غير ذلك - ينسخ نكاحهن
وإن أرعتهم واحدة بعد واحدة : ينسخ نكاح الأولتين ، ولا ينسخ
نكاح الثالثة .

نهي : مراده بقوله ﴿وَإِنْ أَرْضَتِ نِكَاحَ مَعْهَا﴾ : سقط مهرها ، إذا كان
الإفساد قبل الدخول . وهو واضح .
ومراده بقوله بعد ذلك ﴿وَلَوْ أَرْضَتِ نِكَاحَ مَعْهَا﴾ : لم يسقط مهرها .
خلاف في المذهب .

إذا كان إفساد بعد الدخول ، دليل ما قبل ذلك وما بعده من كلام المصنف .
وهو واضح

فأمرتان

بمدهما : قوله ﴿وَكُلُّ مَنْ أَفْسَدَ نِكَاحَ امْرَأَةٍ بِرِضَايَ قَبْلَ الدُّخُولِ﴾
فَإِنَّ الرُّوحَ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِنِصْفِ مَهْرِهَا الَّذِي يَلْزَمُهَا . بلا نزاع
فال في القاعدة الرابعة والخمسين بعد المائة . وله ثلاثة مآخذ

أمرها : أن خروج النصف من الزوج منقوم ، فينقوم نصف النصف
وقيل : نصف مهر المثل .

والثاني : من منقوم ، لكن بعد قرر على الزوج هذا النصف .

والثالث : أن المهر كله يسقط بالفرقة ، ويجب لها نصفه وجوباً مستنداً بالفرقة
التي ستر بها الأحيى . ذكره القاضي في خلافه . وفيه بعد . انتهى .

الثاني : قال في أول القاعدة المذكورة : خروج النصف من الزوج هل هو
منقوم ، أم لا ؟ تعني أنه : هل يرم الحرج له فمأصاه للزوج . أم لا ؟ فقولان
في المذهب .

وذكرنا رواين عن الإمام أحمد رحمه الله
وأكثر الأصحاب - كاتمة صي ، ومن هذه قورب - من منقوم وحصول
هذا الخلاف بين عدل الأربعة فقهاء : لأنهم الزوج شيئاً غير خلاف .
واحتار الشرح في الذين رحمه الله . أنه منقوم عن أحد . وحكاة قولان
في المذهب .

ويتخرج على هذه مسألة جميع الدائل التي يحصل بها النصف
قوله (وإن أفسدت بكاح حبها : سقط مهرها) بلا نزاع ،
(وإن كان بعد الدخول : وحب لها مهرها) يعني . إذا أفسده غيرها
(ولم يرجع به على أحد)

هذا اختيار المصنف ، والمحدث في محله ، وصاحب الدرر
وحزم به في الوجيز ، والفتور . وقدمه ابن سعد في شرحه .
قال في القواعد : واحتار طائفة من المتأخرين
وذكر القاضي : أنه رجع به أيضاً ، ورواه عن الإمام أحمد رحمه الله .

وهو المذهب . نص عليه الإمام أحمد رحمه الله في رويته من القاسم .

وقدعه في المحرر ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع .

واعترض أن أنى موسى للرجوع العمدة ، والعلم بحكمه

وقاس في الواضح النافذة على المسكرة .

قوله ﴿ وَلَوْ أَفْسَدْتَ نِكَاحَ نَفْسِهَا : لَمْ يَسْقُطْ مَهْرُهَا بِغَيْرِ خِلَافٍ

فِي الْمَذْهَبِ 》 .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

قال المصنف : لا سلم فيه خلافا بينهم في ذلك .

قلت : لو حرج السقوط من المصوح في التي قبلها : لكان متعها

وحكى في الفروع عن القاسم أنها إذا أفسدت نكاح معها يلزم الرجوع

نصف المسمى . وهو قول في الرعاية .

ثم رأيت في القواعد حكى أنه اختيار الشيخ تقي الدين رحمه الله .

قوله ﴿ وَإِنْ أُرْصَتِ امْرَأَتُهُ الْكُبْرَى الْمُشْرَى فَأَنْفَسَخَ نِكَاحُهَا

فَعَلَيْهِ نِصْفُ مَهْرِ الْمُشْرَى . يَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْكُبْرَى 》 بلا راع .

قوله ﴿ وَلَا مَهْرَ لِلْكُبْرَى إِنْ كَانَ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا 》 بلا راع ﴿ وَإِنْ

كَانَ دَخَلَ بِهَا : فَعَلَيْهِ صَدَاقُهَا 》 .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

ويأتي هنا ما خرجناه في التي قبلها .

ويأتي في قول القاسم - الذي ذكر قبل - من وجوب نصف المسمى

نصف هنا .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَتْ الْمُشْرَى هِيَ الَّتِي دَبَّتْ إِلَى الْكُبْرَى وَهِيَ نَائِمَةٌ

فَأَرْتَضَعَتْ مِنْهَا . فَلَا مَهْرَ لَهَا . وَرَزَحُ عُلَيْهَا يَنْصِفُ مَهْرَ الْكُبْرَى
إِنْ كَانَ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا ، وَبِجَعِيهِ إِنْ كَانَتْ دَخَلَ بِهَا ، عَلَى قَوْلِ
الْقَاضِي)

وهو المذهب المصوب عن الإمام أحمد رحمه الله في رواية ابن القاسم ، كما
تقدم .

وعلى ما اختاره لمصنف ، والمحد وغيرهما : لا يزوج بعد الدخول شيء . .
وتقدم أيضاً قول ابن أبي موسى ، واشترطه الرجوع المبدئ ، ولم يحكمه .
وتقدم أن صاحب الواضح قاس الدخول على المكره . فإن الحكم في هذا
كله واحد .

قائمة : حيث أورد بكاح امرأة ، فلها الأحد من أفضله على الصحيح
من المذهب . نص عليه .

وقال الشيخ نقي الدين رحمه الله : متى حرمت منه بغير اختياره بإفادها
أولاً ، أو يمينه « لا تفعل شيئاً » فعلمته : فلا مهر .
ودكره رواية كالمفقود . لأنها استلقت المهر بسبب هو تمكيناها من وطئها
وضمته بسبب هو إفادها .

واحتج بالاختلاف التي قسيت إلى الفرقة .

قوله (وَلَوْ كَانَ لِرَجُلٍ خَمْسُ أَمْهَاتٍ أَوْلَادٍ ، لَهُنَّ لَبَنٌ مِنْهُ .
فَأَرْضَعْنَ امْرَأَةً لَهُ أُخْرَى كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ رَضْعَةً : حُرِّمَتْ عَلَيْهِ فِي
أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ وَلَمْ تَحْرُمِ أَمْهَاتُ الْأَوْلَادِ) وهو المذهب .
قال السالم : هذا الأقوى .

واختاره ابن عديس في تذكرته .

وجزم به في الوجيز ، والنور ، ومتنخ الأضي .

وقدمه في المحرم ، والحاي ، والقروع . وصححه في الخلاصة . واحترمه
ابن حامد

والرمع الثاني : لا تحرم عليه .

قل في الهداية . هو قول غير ابن حامد .

وأطلقه ما في المعنى ، والشرح ، والرعيتين ، والمذهب .

وما أمهات الأولاد : فلا يحرم من إلا إذا قل : ثبت الحرمة رخصة .

قوله ﴿ وَلَوْ كَانَ لَهُ ثَلَاثُ بَنَوَاتٍ ، لَهُنَّ لَبَنٌ مِنْهُ فَأَرْصَعْنَ امْرَأَةً لَهُ صُغْرَى ، كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ رَصْعَتَيْنِ : لَمْ تَحْرُمِ الرُّصَعَاتُ ، وَهَلْ تَحْرُمُ الصُّغْرَى ؟ عَلَى وَحْيَيْنِ أَصْحَمَا . تحريم ﴾ وتثبت الأبوة

وهو المذهب . صححه في المعنى ، والشرح ، والظاهر .

وحرم به في الوحي . وقدمه في المحرم ، والحاي الصغير ، والقروع .

والرمع الثاني : لا تحرم عليه . فلا ثبت الأبوة ، كما لا ثبت الأمومة .

تعب : قوله ﴿ وَعَلَيْهِ يَصْفُ مَهْرَهَا . يَرْجِعُ بِهِ عَلَيْهِنَّ عَلَى قَدْرِ رِصَاعَيْنِ . يَقْسَمُ يَنْتَهِنُ أَخْصَا ﴾

فيهم لأولى : حسن به لأنه واحد منها رصعتان . والثانية كذلك . وعلى النكاح صف الخس لأن التحريم لكل بالرصة الخامسة .

قوام

الأولى : لو أرصعت أمهات أولاده الخس طفلا ، كل واحدة رخصة : ١

بصر أمهات له وصار أمولى أمه له . على الصحيح من المذهب لأن الجميع سه .
وهي كالأنوعية .

وقيل : لا ثبت الأبوة أيضا

الثانية : لو كان له خمس سائر فروع طفلا ، كل واحدة رصة : لم يصرر
أمهات له وهل يصير الرجل حدا له ، وأولاده أحواله وحالاته ؟ على وجهين .
وأطلقهما في المعنى ، والشرح ، والفروع ، والرعاية الكبرى .
أمرهما : لا يصير كذلك لأن ذلك فرع الأمومة ، لأن الله ليس له
والتحريم هنا بين الرضة وانها ، بخلاف الأولى . لأن التحريم فيها بين المرتفع
وصاحب اللبن .

قال المصنف في المعنى ، والشرح : وهذا لوجه يترجح في عدم إسنه لأن
الفرعية مستحقة ، بخلاف التي قبلها
وهو ظاهر ما جزم به في الرعاية الصغرى .

والرغم الثاني : يصير حدا له ، وأولاده أحواله وحالاته ، لو حود رصع
منه كدت واحدة .

على هذا الوجه . وهو أنه يصير أحواله حالا . لا ثبت المثولة في حق
واحدة منهم . لأنه لم يرتفع من ابن أحوالها خمس رضعات . ولكن يحتمل
التحريم ، لأنه قد اجتمع من اللبن المحرم خمس رضعات . قاله المصنف ، والشارح .
ولو كل للطفلة خمس رضعات من أم رجل وأخته وسنة ووجهه وزوجة ابنه
من كل واحدة رصة : حرج على النوحين . قاله المصنف ، والشارح .

وقال في الفروع : يحرم على الرجل في الأصح ، ما سبق
وهو ظاهر ما رجحه الشارح والمصنف . وجزم به في الرعاية الصغرى . فـ :
لم تحرم إن لم تحرم رصة .

وقيل تحريم وأطلقهما في الرعاية الكبرى

الثالثة : لو أصر زوجته الصبغة خمس سائر رصعة رصة : فلا أمومة .
وتصير أمهن حدة

قدمه في المحرم ، والرعايتين ، والحواشي الصغير ، وغيرهم .

وقيل : لا تصير حدة ورجحه في المني . وأطلقها في الفروع .

ولو كان لامرأة ليس من روج فأرصعت به طفلا ثلاث رصعات . وانقطع
لها فتزوجت آخر . فصار لها منه نس ، فأرصعت منه الطفل رصعتين أخريين :
صار أماله ، إلا خلاف عند القائلين بأن الحس محرمات . ولم يصح واحد من
الروحين أنه لأنه ، بكل عدد الرصعات من نس . ويحرم على الرحين ، لكونه
ربيهما . لا لكونه ولدهما

قوله ﴿ فَإِنْ كَانَ لِرَجُلٍ ثَلَاثُ بَنَاتٍ امْرَأَةٌ لَهُنَّ لَتْ . فَأَرْصَعْنَ
ثَلَاثَ بِنَوَةٍ لَهُ صِغَارًا : حُرِّمَتِ الْكُبْرَى ، وَإِنْ كَانَ ذَاكُلَ بِهَا : حُرِّمَ
الصِّغَارُ أَيْضًا ﴾ لا أعلم فيه خلافاً

قوله ﴿ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا ، فَهَلْ يَنْفَسِحُ نِكَاحُ مَنْ كُلِّ رِصَاعِهَا
أَوْ لَا ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾ .

سأله على الروايتين اللتين فيما إذا أرصعت زوجته الكبرى زوجته الصغرى .
هذه الكبرى محرم . وهل يسمع نكاح الصغرى ؟ على روايتين قدسنا .
وتقدم أن المذهب : لا ينفسخ نكاح الصغرى .

وظال في الرعايتين : وإن لم يدخل بها بطل نكاحهن على الأصح .
وقيل : نكاح من كل رصاعها .

قوله ﴿ وَإِنْ أَرْصَعْنَ وَاحِدَةً ، كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ رِصْعَتَيْنِ فَهَلْ
تَحْرُمُ الْكُبْرَى بِذَلِكَ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾

وأطلقهما في الفروع ، وشرح ابن منبجا .

أمرهما : لا تحرم . وهو الصحيح .

قال المصنف في النفي : والصحيح أن الكبيرة لا تحرم بهذا .

قال الشارح : وهذا أولى .

والرجم الثاني : تحريم .

قال الناظم : وهو الأقوى .

وقد مر في المحرر ، والرعيتين ، والمخاوي

قوله (وَإِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ، وَلَهَا مِنْهُ لَبَنٌ ، فَزَوَّجَتْ بِصَبِيٍّ ، فَأَرْضَعَتْهُ بِلَبِّهِ : انْقَضَى نِكَاحُهَا مِنْهُ . وَحُرِّمَتْ عَلَيْهِ وَعَلَى الْأَوَّلِ أَدَاءً . لِأَنَّهُمَا صَارَتْ مِنْ خِلَالِ أَيْتَانِهِ وَلَوْ تَزَوَّجَتْ الصَّبِيَّ أَوَّلًا ثُمَّ فَسَخَتْ نِكَاحَهُ لِعَيْبٍ) .

وكذا لو طلق وليه ، وقلنا يصح ثم تزوجت كبيراً فصارت له منه لبن فأرضعت به الصبي حرمت عليهما على الأبد . فلا راع أمه .

أما الكبير : فلأنها حليقة منه من الرضاع .

وأما الصغير : فلأنها أمه من الرضاع ولأنها روضة أبيه أيضاً .

قال في المستوعب : وهي مسألة محجة . لأنه ثم يم طراً لرضاع أحبي .

قال : وكذلك لو روج أمته بعد له برضع . ثم اعتقها . فاحتارت فراقه ، ثم

تزوجت بمن أولدها ، فأرضعت من هذا الولد روحها المتوق : حرمت عليهما جميعاً لما ذكرنا .

قلت : فيما بين بها .

تنبيه : حكى في الرعية الصغرى مسألة نصف ، ثم قال : وكذا إن زوج أم

ولده . بعد استيراثها . محر رضيع ، فأرضعت ما حرّمها .

وحكاه في الكبرى قولاً .

والذى يظهر : أن ذلك خطأ . لأن تزويج الأمة للحر لا يصح إلا بشرطين ،
كما تقدم في « باب المحرمات في النكاح » وليسا موحودين في هذا الطل .
والله أعلم .

قوله « وَإِذَا شِئْتَ فِي الرِّصَاعِ ، أَوْ عَدَدِهِ بَنَى عَلَى الْيَقِينِ » بلا راع
وقوله « وَإِنْ شَهِدَ بِهِ امْرَأَةٌ مُرْصِيَّةٌ ، ثَلَاثَ شَهَادَاتٍ »
هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وهو من معدرات المذهب .
« وَغَيْرُهُ » أي إن كانت مُرْصِيَّةً ، سَخَطَتْ قَبْلَ كَانَتْ كَادِرَةً ، ثُمَّ يَحُلُّ
الْحَوْلُ حَتَّى يَنْقُصَ ثَدَاهَا .
وذهب في ذلك إلى قول ابن عباس رضي الله عنه .
وعنه لا يقل إلا شهادة امرأتين .

قوله « وَإِذَا تَزَوَّجَ امْرَأَةٌ ، ثُمَّ قَالَ - قَبْلَ الدُّخُولِ - هِيَ أَخْتِي مِنَ
الرِّصَاعِ : انْصَحَ النِّكَاحُ . فَإِنْ صَدَّقَتْهُ فَلَا مَهْرَ وَإِنْ كَذَبَتْهُ
فَهَا نِصْفُ الْمَهْرِ » بلا راع أعنه
قوله « وَإِنْ قَالَ ذَلِكَ بَعْدَ الدُّخُولِ : انْصَحَ النِّكَاحُ ، وَلَهَا الْمَهْرُ
بِكُلِّ حَالٍ » .

يعنى إذا تزوج امرأة . وقيل - بعد الدخول - « هِيَ أَخْتِي مِنَ الرِّصَاعِ »
في النكاح مفسح . والصحيح من مذهب أن لها مهر ، مو . صدقته أو كذبه
وهو معنى قول المصنف « وَلَهَا الْمَهْرُ بِكُلِّ حَالٍ » .
وحرم به في الحود ، والمعنى ، والشرح ، والوجيز ، وغيره . وقدمه في الفروع
وقيل : يسقط تصديقها له .

قال في الفروع - ولعل مراده - يسمط المسمى فيجب مهر المثل

تسكن قال في الروضة : لا مهر لها عليه .

نفسه : محل هذا في الحكم

أما فيما بينه وبين الله فيسبى ذلك على علمه وتصديقه . فإن علم أن لأمرها
وال ، فهي محرمة عليه . وإن علم كذب ماله . فالمسكوك بحاله . وإن شك في
ذلك لم يزل عن اليقين بالشك هذا المذهب

وقيل : في حبس له - إذا علم كذب ماله - روي عن

قوله المصنف والشرح ، وقلا والصحيح ما قدمه أولا

قوله (وَإِنْ كَانَتْ هِيَ الَّتِي قُلْتُ هُوَ أَحْيَى مِنَ الرِّضَاعِ ،
وَأَكْذَبُهَا : فَهِيَ زَوْجَتُهُ فِي الْحُكْمِ) بلا راع .

تسكن إن كان قولها قبل الدخول فلا مهر لها .

وإن كان بعد الدخول : فإن أفرت بها كانت عانة بأبها أخته ، وضربها
عليه ، وطاوعته في الوطء : فلا مهر لها أيضا .

وإن أسكرت شيئا من ذلك : فبالمهر لأنه وطء شبهة وهي زوجته في
ظاهر الحكم . وفيما بينه وبين الله

فإن عدت صحفة ما أفرت به . لم يخل لها ما كفته ، ولا تنكبه من وطئها
وعليها أن تعرف منه وتفتدي به . كما فتى التي عدت أن روحها طلقها ثلاثا ،
وأسكر

ويسعى أن تكون الواجب لها من المهر بعد الدخول : أقل الأمرين ، من
المسعى أو مهر المثل .

قوله (وَلَوْ قَالَ الرُّوجُ : هِيَ ابْنَتِي مِنَ الرِّضَاعِ ، وَهِيَ فِي سَبْطِهِ أَوْ
أَكْبَرُ مِنْهُ : لَمْ تَحْرُمَ ، لَحَقَّةً قَبْلَ كَذِبِهِ) بلا راع
وإن احتمل أن تسكون منه : فكما لو قال « هي أختي من الرضاة » على
ما تقدم .

فأمره : لو ادعى الأخوة أو الدعوة ، وكذبه ، لم تقبل شهادة أمه ولا ابنته .
وتقبل شهادة أمها وابنتها . على الصحيح من المذهب .
وعنه : لا تقبل .

وإن ادعت ذلك المرأة وكذبها ، فشهدت به أمها أو ابنتها لم تقبل . وإن
شهدت أمه أو ابنته : قبل على الصحيح من المذهب .
وعنه : لا تقبل .

وفي التعريب : لو شهد بها أبوها لم يقبل ، بل أبوه متى بلا دعوى .
فأمره أخرى . لو ادعت أمة أو حرة سيد بعد وطء : لم تقبل . وإلا احتمل
وحسين . قاله في الفروع .

قال ابن مبراهيم في حواشيه : أطهرهم القول في تحريم الوطء . وعدمه في
ثبوت العتق .

ونسبه المسألة السابقة في الاستبراء إذا ادعت أمة موردونة تحريمها على وارث
قوله (وَلَوْ تَزَوَّجَ امْرَأَةٌ لَهَا كَيْفٌ مِنْ رَوْحِ قَبْلِهِ ، فَحَبَلَتْ ، وَلَمْ يَزِدْ
لَبْسُهَا هُوَ لِلأَوَّلِ وَإِنْ رَادَّ لَسُيَا ، فَأَرْسَلَتْ بِهِ طِفْلاً ، صَارَ اسْمًا لَهَا)
بلا راع .

وعليه الأصحاب لكن إن كانت الزيادة في غير أولها : فهو للأول .
بلا راع وكذا لو لم تحبل ، ورادها وطء .

قوله (وَإِنْ انْقَطَعَ بَيْنَ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ ثَبَتَ بِحَمْلٍ مِنَ الثَّانِي :
فَكَذَلِكَ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ) .

يعنى : أنه يصير ابناً لها . وهو المذهب .

قدمه في الخلاصة ، والرعيتين ، والفروع .

وجرم به أبو الخطاب في ردوس المسائل ، ونصره .

وعند أي الخطاب في الهداية : هو ابن الثاني وحده . وهو احتمال للقاصي .
قلت : وهو الصواب .
وجزم به في الوجيز ، والمذور ، ومتنحب الأدي .
وقدمه في النظم ، ونجريد العناية ، وإدراك العاية
وأطلقهما في المعنى ، والكافي ، والمحرر ، والشرح ، والمذهب ، والحدوي ،
والمتنوع .

وتقدم استحباب إعطاء الطائر عند الطعام عبداً أو أمة ، إذا كان المسترضع
موسراً في « باب الإجارة » في كلام المصنف .
وأمرنا

إبراهيم : متى ولدت قالس لثاني وحده ، إلا إذا لم يرد بها ولم يقص من
الأول ، حتى ولدت . فإنه يكون لها . على الصحيح من المذهب .
قدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحدوي ، والدروع ، وغيرهم ومن
عليه .

وذكر المصنف : أنه لثاني ، كالوزاد .
حرم به في المعنى ، والكافي ، والشرح . وحكاه ابن المنذر إجماعاً
الثانية : كره الإمام أحمد رحمه الله أن يسترضع رجل لولده فاحرة أو مشركة
وكذا حقاء ، أو سيئة الخلق .

وفي المحرر : وبهيمة . وفي الترغيب : وعيياء .
قال في المتنوع : وسكنى القاضى في المحرر : أن من ارتضع من أمة حقه .
خرج الولد أحق . ومن ارتضع من سيئة أحق : تعدى إليه . ومن ارتضع من
بهيمة : كان به بلاذة البهيمة . انتهى .
قال ابن مصر الله في حواشيه . وسعى أن يكره من جذماء ، أو برصاء . انتهى .
قلت : الصواب المنع من ذلك .

كتاب النفقات

قوله ﴿يَحِبُّ عَلَى الرَّجُلِ فَقَّةُ امْرَأَتِهِ مَالًا عَنِ لَهَا عَنْهُ، وَكُنُوتُهَا بِالْمَعْرِوفِ، وَمُسْكُمَا عَمَّا يَصْلُحُ لِمَثَلِهَا، وَلَنْسَ ذَلِكَ مُقَدَّرًا لَكِنَّهُ مُقْتَبَرٌ بِحَالِ الرَّوَاحِيِّنَ﴾

وقوله ﴿فَإِنْ تَارَعَا فِيهَا: رَجَعَ الْأَمْرُ إِلَى الْحَاكِمِ، فَيَفْرِضُ لِلْمُوسِرَةِ تَحْتَ الْمُوسِرِ قَدْرَ كِفَايَتِهَا مِنْ أَرْفَعِ حَبْرِ الْبَلَدِ وَأَدْمِهِ الَّذِي حَرَتْ عَادَةً مِثْلَهَا بِأَكْلِهِ، وَمَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ النَّهْرِ﴾

قطعه . أنه مرض لها حتى عاشرت عادة الموسرين بذلك الموضع . وهو الصواب . وبه قطع ابن عبدوس في تدكرته

قال في القروع : وهو ظاهر كلامهم .

ودكره في الرعدة قولاً ، وقال : هو أظهر

قال في تحريد العتابة : وهو الأظهر . وجزم به في البلغة .

وقيل : في كل جمعة مرتين .

وجزم به في الهداية ، والذهب ، ومسبوك الذهب ، والمنوع ، والحلاصة ،

والهادي ، ولوحده ، وغيره .

وقدمه في الرعاشين ، والحاوي الصغير ، ونحوه المصيبة

وقال في العروع : وتوجه المدة ، لكن يخالف في إدماجه . قال : ومن

هذا مرادهم

نسيم وأدمه الذي حرت عادة أمثها بأكله .

قال في النسة ، والعروع ، وغيرها : ولو تدرست بأدم قلبها إلى آدم غيره

قوله ﴿وَمَا يَكْفِي مِثْلَهَا مِنْ جَيِّدِ الْكِتَانِ، وَالْقُطْنِ، وَالْخَرْ﴾

وهو الذي يسج من اصوف - أو الور - مع الحر
 (والإر يسج) على ما تقدم في باب ستر المودة
 (وأقله قبيص ، وسراويل ، ووقاية ، ومقنعة ، ومذاسن وحشة في
 الشتاء ، وللوم : الفراش ، واللحاف ، والملحظة)

ملا نزع راد في النمرة : والإرار خلعه عنه في القروع .
 قلت وهو عجيب منه . انكه حصة صاحب النمرة . فقد قطع بذلك في
 الهدية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادي ، والسعة ، والراعيين ،
 والحاوي ، والوجيز ، وغيرهم .

ومرادهم بالإرار : الإزار للوم .
 ولهذا قال في الرعدة ، وغيره - سد ذلك - . ولا يبح لها إزار للخروج .
 قوله (وَالْفَقِيرَةُ تَحْتَ الْفَقِيرِ : قَدَّرُ كَيْفَايَتَهَا مِنْ أَدْنَى خَيْرِ التَّكْلِيفِ ،
 وَأَدْمِيهِ ، وَدُهْنِيهِ) بلا نزع .

قال جماعة من الأصحاب : لا يفتنها اللعوم فوق أربعين يوماً .
 قيل للإمام أحمد رحمه الله : كم يأكل الرجل اللعوم ؟ قال : في أربعين يوماً .
 وقيل : كل شهر مرة .

وحرم به في الهدية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،
 والهادي ، والوجيز ، وغيرهم . وقدمه في الراعيين .

وقيل : يرحم في ذلك إلى العادة
 قال في القروع : وهو ظاهر كلام الأكثر .
 قلت : وهو الصواب .

قال في البلعة : ويمرض للفقيرة تحت الفقير : أدون خير البلد . ومن الأدم :
 ما يناسبه . وكذلك اللعوم انتهى .
 وأطلقهم في تحرر مد العاية .

وقال الإمام أحمد رحمه الله - في رواية اليموي - : عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : « يا كرم واللحم . فإن له صراوة كصراوة الخمر »
قال إبراهيم الحارثي : يعني إذا أكله .

قوله (وَلِلْمُتَوَسِّطَةِ تَحْتَ الْمُتَوَسِّطِ ، أَوْ إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا مُوسِرًا ، وَالْآخَرُ مُقْسِرًا : مَا يَبَيِّنُ ذَلِكَ . كُلٌّ عَلَى حَسَبِ عَادَتِهِ) .
هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وحرم به في الهداية ، والمذهب ، ومسوك المذهب ، والمستوعب ، والخلاصة والبلغة ، والمحرر ، والوجيز ، وغيرهم .
وقد مر في الفروع ، وغيرها .

وكون نفقة الزوجات معتبرة بحال الزوجين من مفردات المذهب .
وظاهر كلام الخرف : أن الواجب عليه أقل الكفاية وأن الاعسار يحل

الزوج

ومصرح به أبو بكر في التنبية

وأوماً إليه في رواية أحمد بن سعيد .

وأوماً في رواية صالح : أن الاعتبار بماله .

وقال في المسمى ، والشرح ، والترغيب : لا يلزمه حنف ولا ملحفة .

وقال في الترغيب ، والبلغة عن القاضي : لموسرة مع فقير أقل كفاية

والبقية في ذمته . وهو قول في اربعة ، وغيرها

فرائد

الذو لي : لا يدم من ماعون الدار ويكتفى بحرف وخشب والمدل ما يليق بهما

قال الدحيم :

ومن حبر ماعون لحاجة مثلها لشرب وتطهر وأكل فعدد

الثانية . من صفة حر إن كان معسراً : فهو معها كالمعسرين وإن كان
موسراً : فكالموسطين ذكره في الرعاية
وقال : قست - والموسر من يقدر على النفقة عنه أو كسه والمعسر : من لا
يقدر عليها ، لا عنه ولا بكسه

وقيل : بل من لا شيء له ، ولا يقدر عليه
ومتوسط : من يقدر على بعض النفقة عنه أو كسه
وقال : قست : ومسكين الزكاة معسر . ومن فوقه إن كُلف أكثر من نفقة
مسكين ، حتى صار مسكيناً - فهو متوسط وإلا فهو معسر انتهى
الثالثة : النفقة مقدرة بالسكينة وتختلف باختلاف من نعت عليه النفقة في
مقدارها ، على الصحيح من المذهب وعنه أكثر الأصحاب .
وحرمه في الحرر ، والبحر ، والحدوى ، والرعاية المصري ، والمور ،
وتدكرة ابن عدوس ، وغيرهم .

وقدمه في أمة ، والشرح ، والرعاية السكري ، والبرقع ، وغيرهم
وقال القاضي : واجب مقدار لا يختلف في الكثرة والنفقة فيجب
لكل يوم رجلان من خمر - يعني : بالعراق - في حق الموسر والمعسر والمتوسط
اعتدراً بالسكينة وإما يختلف في صفة حودته . انتهى
ورده المصنف وغيره
ويجب الذهب بحسب البلد .

قوله (وَعَلَيْهِ مَا يَسُودُ بِنِظَافَةِ التَّرَاوِيحِ مِنَ الذَّهْنِ ، وَالسُّدْرِ ،
وَتَمْنِ الْمَاءِ) .

وكذا الشط ، وأجرة القيمة ومحوه . وهذا الذهب .
وحرمه في الهدانة ، والذهب ، والمتنوع ، والحلابة ، والكافور ،

والبنفة ، والحجر ، والوحير ، والرعية الصعري ، والحوى ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع هنا .

قال في المعى ، والشرح - في باب عشرة النساء - وإن احتاحت إلى شراء الماء فقيته عليه .

قال في الرعاية ، والحوى - في باب العسل - وثمن ماء العسل من الحبيص والنعاس والجناة على الزوج .

وقيل : على المرأة

وفي الواضح وجه : لا يلزمه ذلك .

قال في عيوب المأكل : لأن ما كان من تطيف على مكث - كرش وكس ، وتقية ، لا بار - وما كان من حفظ البية - كسه ، حائط ، ونمير الخدع - على مكث فزوج مكسر ، والروحة ككسر ، وإن يحتصن فيها بحفظ البية دائماً من الطعام . فإنه يلزم الزوج انتهى

وقال في الفروع - في آخر باب العسل - وهل ثمن الماء على الزوج ، أو عليها ؟ أو ماء الجناة فقط عليه ، أو عكسه ؟ فيه أوجه . وماء الوصو كالجساسة . قاله أبو المعالي .

قال في الفروع : وتوجه شراء ذلك لرقيقه ، ولا يقيم في الأصح . قوله (فَأَمَّا الطَّيِّبُ ، وَالْجَنَاءُ ، وَالْخِضَابُ ، وَخَوَهُ ، فَلَا يُلْزَمُهُ) . أما الجناة والخضاب ومحوها : فلا يلزمه . لا خلاف أعلاه .

وأما الطيب : فالصحيح من المذهب - وعليه حميد الأصعب . وقطع به أكثرهم - أنه لا يلزمه أيضاً

وفي الواضح : وجه يلزمه .

نفيه : قوله (إِلَّا أَنْ يُرِيدَ مِنْهَا التَّزْوِينَ) .

المعنى : يلزمه

ومعهمومه : أنه لو أراد قطع راحته كربة منها لم يلزمه وهو صحيح وهو ظاهر كلام الأكثر . وهو المذهب . قدمه في الفروع وقال في المعنى ، والترغيب : يلزمه

فأمره يلزمها ترك حياء وربة سهاها عنه الزوج . ذكره الشيخ نفى الدين رحمه الله تعالى

قوله ﴿ وَإِنْ احتاجتْ إِلَى مَنْ يَحْدُثُهَا ، لَكُونِ مِثْلَهَا لَا تَحْدُثْ مِنْهَا ، أَوْ لِيَتَرَضَّهَا : لَزِمَتْ ذَلِكَ ﴾ إذا احتاجت إلى من يحدثها لكونها لكونها لا تخدم نفسها لزمه ذلك . بخلاف أصله .

قلت : ونسب أن يحمل ذلك على ما إذا كان ودرأ على ذلك إذا لا يزال الضرر بالضرر .

وإن كان مرصها : لزمه ذلك أيضاً . على الصحيح من المذهب . وعليه حمادير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . منهم صاحب المداينة ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوتب ، والخلاصة ، والسكاكي ، ومضى ، والمحرر ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الرعايتين ، والفروع .

وقال في الترغيب : لا يلزمه .

وقال في الرعايتين : وقيل : لا يلزمه إحداهن مريضة ولا أمة .

وقيل : غير حيلة . انتهى .

فأمره : لا يلزمه أحرة من يوصى . مريضة ، بخلاف رقيقته ذكره أبو النعمان .

واقصر عليه في الفروع .

تفصيل : ظاهر كلام المصنف أنه يجوز أن يكون الخدم كناية وهو صحيح وهو المذهب وهو ظاهر كلام أكثرهم .

وصححه في المنق ، والشرح .

قال في المروغ : وجوز كناية في لأصح إن حاز نظرها

وقيل - يشترط في الخدام الإسلام

وأطلقهما في الكافي ، والرعاية الكبرى .

صل المذهب : هل يلزم قبولها ؟ على وجهين ، فالوجهين فيما إذا قيل « أما

أخدمك » وأطلقهما في المروغ .

والصواب : القروم . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب

قوله « وَتَلَزَّمُهُ نَفَقَتُهُ قَدْرَ نَفَقَةِ الْفَقِيرَيْنِ » .

وكذا كونه

قال الأصحاب . مع حب ومسحة للخروج

قوله « إِلَّا فِي النِّظَافَةِ » .

لا يلزم الزوج لخدام ما يمود سطفتها على الصحيح من المذهب .

وحرم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، وإخلاصة ، والمحرز ،

والوجيز ، وغيرهم .

قال في القروع : والأشهر سوى النظافة .

وقيل - يلزمه أيضاً .

وأمره : إن كان الخدام له أو لها : نفقته عليه .

قال في الرعاية : وكذا نفقة المؤجر والمأجر في وجهه .

قال في المروغ : كذا قال . وهو ظاهر كلامهم ولم أحده صريحاً . وأيسر

يمرأ في المؤجر . فإن نفقته على مالكة .

وأما في المار : فيحتل . وسبقت المسألة في آخر الإحارة .
وقوله ﴿ في وجهه ﴾ يدل أن الأشهر خلافه . ولهذا حرم به في المار في ١٤ .
انتهى .

قوله ﴿ وَلَا يَلْزَمُهُ أَكْثَرُ مِنْ نَفَقَةِ حَادِمٍ وَاحِدٍ ﴾ .

وهو المذهب نص عليه وعليه جمهير الأصحاب وقطع به كثير منهم .
مهم صاحب الهداية ، والمذهب ، ومستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والمحزر ،
والشرح ، والوجيز ، وتذكرة ابن عيادوس ، وغيرهم .
وقدّمه في الرعاية السكري ، والفروع .

واحتار في الرعاية : لا يكفي حادم مع حاجة إلى أكثر منه انتهى
وقيل يلزمه أكثر من حادم بقدر حاجتها

فأمره إن كان الحادم مملوكا كان نصيبه إليهما وإن كان مملوكا ،
أو استأجره ، أو استعمره : فتصيبه إليه قاله الأصحاب

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ « أَنَا أَخَذْتُكَ » فَبَلْ يَنْزِمُهَا قَبُولُ ذَلِكَ ؟ عَلَى
وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومبسوك الذهب ، ومستوعب ، والكافي
والمحزر ، والفروع ، والحاوي الصغير .

أمرهما : لا يلزمها قول ذلك . وهو المذهب .

جزم به في المنور . وصححه في التلخيص .

وقدّمه في الخلاصة ، والمغنى ، والشرح .

والوجه الثاني : يلزمها . صححه في التمهيد

واختاره ابن عيادوس في تذكرة . وجزم به في الوجيز .

وقدّمه في الرعايتين ، وتجريد النجابة .

واحترار في الرعاية : له ذلك ، مما يتولاه مثله لمن يكفها خادم واحد .
 قوله ﴿ وَعَلَيْهِ نَفَقَةُ الْمَطْلُوقَةِ الرَّجْعِيَّةِ ، وَكِسْوَتُهَا ، وَمَسْكُهَا .
 كَالزَّوْجَةِ سِوَاءَ ﴾ بلا نزاع .
 وقوله ﴿ وَأَمَّا النَّاسُ بِفَسْخِ ، أَوْ طَلَاقٍ ، فَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا : فَبِهَا
 النَّفَقَةُ ، وَالشُّكْنَى ﴾ .

وكذا الكسوة . هذا المذهب بلا نزاع في الجلة . ونستحق النفقة كل يوم
 نأخذها . على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .
 ونص عليه الإمام أحمد رحمه الله .
 وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،
 والرايعتين ، والخواص الصغير ، والمروع ، وغيرهم .
 قال في المذهب : هذا ظاهر المذهب .

وفيه وجه آخر : أنها إذا وصفت استحققت ذلك لجميع مدة الحمل
 وهو احتمال في الهداية ، فقال : ويحتمل أن لا يجب عليه تسليم النفقة حتى
 تضع الحمل لأن مذهبه أن الحمل لا يعلم ولهذا لا يصح اللعان عليه عند تنويه
 قال في المروع : يلزمه لأن حامل نفقة وكسوة ومسكن نص عليه .
 وعند أبي الخطاب بوضعه .

قال في القواعد . وهو صحيح ، مصادم لقوله تعالى (٦٥ . ٦٦) وَإِنْ كُنَّ
 أُولَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْبِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ) .
 وقال في المروع ، والنصرة رواية لا تلزمه .
 قال في المروع . وهي سهو .

قال في القواعد الفقهية : وحكى الخواص وأمه رواية : لا نفقة له ، كانتنوي

وحصاهن بالستون ثلاث وساه على أن النفقة للمرأة والمستونة لا تستحق النفقة . وإنما تستحق النفقة إذا قلنا : هي للحمل .

قال ابن رجب : وهذا متوجه في القياس ، إلا أنه صيف محض للنسب والإجماع فيما إذا غلبت ووجوب النفقة للمستونة الحمل يرجح القول بأن النفقة للحامل انتهى

وقال في الروضة : سمره النفقة وهي السكى روايتان

قوله : **« وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ لَهَا »** .

يعنى : وإن لم تكن حاملا فلا شيء لها . وهذا المذهب

حرم به في النفقة ، والوحي ، والصور ، ومتنعت الأدي ، وتذكرة ابن عبدوس ، ونظم المفردات ، وغيرهم .

وقدم في المحرر ، والعلم ، والراغبين ، والحاوي الصغير ، والمروء ، وغيرهم . قال الرركشى : هذا المشهور المعروف .

وهو من مفردات المذهب

وعنه : لها السكى خاصة اختارها أبو محمد الحوزي

وأطلقهما في الهداية ، والمشوه ، والعلامة .

وقال في الانتصار : لا تسقط نفقاتهما ، كأخدة .

وعنه : لها أيضا النفقة والكسوة . ذكرها في الرهاية

وعنه : يجب لها النفقة ، والسكى . حكاه ابن الرافعي وغيره

والظاهر : أنها الرواية التي في الرعاية .

وقيل هي كالروحة يجوز لها الخروج والنحول بإذن الروح مطلقا ذكره

في القاعدة الخامسة والأربعين من المائة

فأمره : لو سقى الحمل ولاعن ، فإن صح فيه فلا نفقة عليه فإن استنحقه لزمه

فقفة مامعى وإن قلنا لا نسق نفقه - أو لم نفقه - وقلنا : يلحقه نسبه - فلها
السكى والنفقة .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يُفَقَّ عَلَيْهَا يَظُنُّهَا حَائِلًا . ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهَا حَامِلٌ : فَعَلَيْهِ
نَفَقَةُ مَا مَضَى ﴾ هذا المذهب .

قال فى القروع ، والقواعد الأصولية : رحمت عليه على الأصح
قال فى الرعاية السكرى : قضى على الأصح .
وحرم به فى المعى ، والمحرر ، والشرح ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير
والوحيير ، والسور ، ومتنعب لأدى ، وتدكرة ابن عبدوس ، وغيرهم
وعنه : لا يلزمه فقفة مامعى

قوله ﴿ وَإِنْ أُنْفِقَ عَلَيْهَا يَظُنُّهَا حَامِلًا . ثُمَّ بَانَ حَائِلًا : فَهَلْ يَرْجِعُ
عَلَيْهَا بِالنَّفَقَةِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . ﴾

وأطقةهما فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والرعنتين ،
والحاوى الصغير .

إحداهما : يرجع عنها وهو المذهب

قال فى القروع . يرجع عنها على الأصح .

قال فى القواعد الأصولية : المذهب الرجوع .

وحرم به فى الوحيير ، والسور ، ومتنعب لأدى ، وغيرهم

وقدمه فى المعى ، والمحرر ، والشرح ، وغيرهم

ومحمه فى النظم ، وغيره

والرواية الثانية : لا يرجع عنها .

وقال فى الوسيه - إن بقى الحمل فى رجوعه روايتن -

فائدة : لو ادعت أم حامل . أتفق عليها ثلاثة أشهر . على الصحيح من المذهب . نص عنه

وقدّمه في المحرر ، والمطم ، والفروع .

وعنه : سبق ذلك إن شهد به القاء ، وإلا فلا

وقيل : لا سبق عليها . قدّمه في الرعائين ، وأخاوى الصغير . فقالا : إن ادعت حملا ولا أمانة : لم تعط شيئا .

وقيل : بل ثلاثة أشهر .

وعنه : لا تحب حتى تشهد النساء .

وحزم ابن عبدوس : أنها لا تعطى بلا أمانة . وتعطى معها .

على الأولين : إن مصت المدة ، ولم يقين حمل : رجع عليها . على الصحيح من المذهب

حرم به ابن عبدوس في تذكره ، وأشور . وقدّمه في الفروع

وعنه لا يرجع ، كسكاح تبين مده بعد طه ، كنفقته على أجنبية .

قال في الفروع : كذا ظاهرا قل : وشوّهه فيه اختلاف

وأطلق الروائين في المحرر ، والمطم ، والرء ، وأخاوى الصغير

قال في الرعية الكبرى : وفي رجوعه عما أتفق . وقبل : سدّ عذتها .

روايتان

ثم قال . قلت : إن قلنا . يجب تحميل العفة : رجع وإلا فلا .

وقال المصنف ، والشارح : وإن كسفت راعتها منه : فينبى أن يرجع .

قولا واحدا

قلت : وهذا عين الصواب الذي لا شك فيه . ولعله مرادهم

قوله ﴿ وَهَنْ تَجِبُ التَّمَقُّقُ لِحَمْلِهَا ، أَوْ لَهَا مِنْ أَجْلِهِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وهو وحده في السكافي

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ،
والسكافي ، والمعي ، والمهادي ، والمحرر ، والشرح ، والفروع .

إمراهما : هي الحمل . وهي المذهب . وعليه أكثر الأصحاب

قال في القواعد الفقيهية . أصحابها : أسما للحمل

قال الرذكشي : هي أشهرها .

واختاره الحرقى ، وأبو بكر ، والقمي ، وأصحابه .

وقد مر أن زرير في شرحه

والرواية الثانية : هي لها من أحده صححة في التصحيح . واختاره من

حقيل ، وغيره

وجرم به في الوجيز ، وغيره .

وقد مر في الرعايتين ، والحاوي الصغير ، والنظم .

وأوجهما الشيخ باقي الدين رحمه الله له وهما من أحده وحملهما كمرصعة له

ما مره

نسبها لهذا الخلاف

قوائم كثيرة

منها : لو كان أحد الزوجين رقيقة

على المذهب : لا تحب لأنه إن كان هو أرقب : فلا تحب عليه عفة

أقاربه . وإن كانت هي أرقبة . فلو لم يملك لبيد الأمة . فنفقته على مالها .

وعلى الذبية : تحب على العبد في كسبه ، أو تتعلق برقته . حكاه ابن المنذر

إجماعاً

وقال في الهداية . على سيده ونسبه في المذهب .

ومنها : لو بشرت المرأة

فعل المذهب : تحب .

وعلى الثانية : لا تحب

ومنها : لو كانت حاملا من وطء شبهة ، أو سكاح فاسد .

فعل المذهب : تحب

وعلى الثانية : لا تحب

قال في القواعد : إلا أن يسكن ، في منزل يليق به تحصيلاً فإنه فيهما ذلك .

ذكره في المحرر . وتقدم ذلك

ويجب لها النفقة حينئذ ذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله تعالى .

وقال في الترتيب ، والبالغة : إذا حملت بوطء شبهة . فالنفقة على الواطئ .

إذا قسا : تحب لحل المتونة

وهل لها على الزوج نفقة ؟ ينظر . فإن كانت مكروهة أو نائمة : فنعيم ، وإن

طارعه تظنه زوجها : فلا نفقة .

وأمره : الفسخ أميب كسكاح فاسد قدمه في المروع . وقاله القاضي ،

وإن عقيل . وقاله الزركشي .

وعند القاضي : هو كصحيح . واختاره المصنف

قال في القروع : وهو أظهر .

قال في الرعية الكبرى : وإن دخل بها ، وأصبح سكاحها رصع أو عيب

فإنها الكبرى والنفقة ، وإن كانت حاملا حتى تصع ، وإلا فلا انتهى

ومنها : ما قاله في القواعد الأصولية . وملخصه :

إذا وطئت أرحمية شبهة أو سكاح فاسد ، ثم بان بها حمل يمكن أن يكون

من الزوج والواطئ .

فعل المذهب . ألزمها النفقة ، حتى تصع ، ولا ترجع المرأة على الزوج .

وعلى الثانية : لا نفقة لها على واحد منهما مدة الحمل ، حتى يكشف الأب

مهما . وترجع المرأة على الزوج سد الوصع بشفقة أفصر البدين . من مدة الحمل ،
أو قدر ما بقى من المدة سد الوطء العاسد .

ثم إذا ران الإشكال ، أو ألحقته القافة بأحدهما بمية : فاعمل تخفضى ذلك .
فإن كان معها وفق حقها من الشفقة ، وإلا رجعت على الزوج بالفصل
ولو كان الطلاق باناً فالحكم كما تقدم في جميع ما ذكرنا ، إلا في مسألة
واحدة . وهي أنها لا ترجع سد الوصع شئ . على الزوج ، سواء قلنا : الشفقة
للحمل ، أو لها من أجله . ذكر ذلك كله في المخرّد .

ومتى تمت نسه من أحدهما ، فقال القاصى في موضع من المخرّد : يرجع
عليه لآخرى أنفق لأنه لم يقع منبراً
قال في القواعد : وهو الصحيح .

وحمله في موضع آخر من المخرّد كقصاء الدين ، على ما مضى في « باب
الصمان » .

ومم : لو كانت حاملاً من سيدها ، فاعتقب .

على مذهب يوجب

وعلى الثانية : لا يجب إلا حبث نعت نفقة الرقيق

وقيل السكاح في أم الولد : تنفق من مال زوجها

وقيل جعفر : تنفق من جميع المال .

ومها : لو غاب الزوج فهل تنبت النفقة في دمه ؟ فيه طريقان .

أمرهما : البناء .

على المذهب : لا تنبت في دمه ، وتسقط بمضى الزمان لأن نفقة الأتارب

لا تنبت في الذمة .

وعلى الثانية : تنبت في دمه . لا تسقط بمضى زمان

قال في القواعد : على المشهور من المذهب .

والطريق الثاني : لا تسقط معنى الرمان على كلا الروايتين . وهي طريقة المصنف في المتن .

ومنها : لو مات الزوج . وله حمل .

وعلى المذهب : تلزم النفقة الورثة .

وعلى الثانية : لا تلزمهم بحال

ومنها . لو كان الزوج معزراً .

وعلى المذهب : لا نحب . لأن نفقة الأقارب مشروطة بإسار دون نفقة الروحية .

وعلى الثانية : نحب .

ومنها . لو أصبحت الروحة سفقماً فهل يصح حمل النفقة عوضاً للحمل ؟

قال الشيرازي : إن قلنا النفقة لها : يصح

وإن قلنا للحمل . لم يصح . لأنها لا تنكح .

وقال القاسمي والأكثر : يصح على الروايتين

ومنها : لو كان الحمل موسراً ، ثم بهى له شيء . فيفقد الأب

فإن لم . النفقة له . وهو المذهب . سقطت نفقة عن أبيه

وإن قلنا : لأنه . وهي الرواية الثانية . لا تسقط ذكره القاسمي في حلاله .

ومنها : لو دفع إليها النفقة تطلقت مير نقر طه

وعلى المذهب : نحب مذهب لأن ذلك حكم نفقة الأقارب .

وعلى الثانية : لا سرمة بذلك

ومنها . فطرة المصقة .

وعلى المذهب . فطرة الحمل على أبيه غير ودية ، على الصحيح

وعلى الثانية : يجب لها النفقة .

ومنها : هل تحب السكى المطلقة الحامل ؟ .

على انه لا : لا سكى . ذكره الخواص في التنصير

وعلى الثانية لها السكى أيضاً .

ومنها : لو تزوج امرأة على أنها حرة ، فماتت أمه - وهو ممن سأل له - كساح

الإمام - فصح بعد الدخول ، وهي حامل منه - ففيه طلاق .

أمرهما : وحوب النفقة عليه على كلا الروايتين .

وفي المحرر في كتاب النفقات ما يدل عليه .

قال ابن رجب : وهو الصحيح .

والطريق الثاني : إن قلنا النفقة للحمل : وجبت على الزوج .

وإن قلنا للحامل : لم تحب ذكره في المحرر في كتاب السكاح .

ومنها : الدخول في الحياة يفسح أو طلاق ، إذا كانت حاملاً .

وقد تقدمت المسألة في كلام المصنف في قوله « وأما الدخول يفسح أو طلاق .

فإن كانت حاملاً فلها النفقة والسكى ، وإلا فلا شيء لها » وأحكامها .

ومنها : المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملاً

وإن في كلام المصنف وهي :

قوله « وَأَمَّا الْمَتَوَقَّ عَنْهَا زَوْجُهَا ، فَإِنْ كَانَتْ حَائِلاً : فَلَا تَقْفَ لَهَا ،

وَلَا سَكْنَى »

هذا المذهب وعنه جماعة الأئمة . وقطع صاحب الشرح ، والمحرر ،

والنظم ، والخواص الصغير ، وغيرهم .

وقدمه في المستوعب ، والرايعتين ، والفروع ، وقال : وعنه لها السكى .

احتاره أبو محمد الحوري . وهي كريمة .

قال في المستوعب - حكى شيخ رواية : أن لها السكى بكل حال
وقال المصنف أيضاً ، والشارح : إن ما روى في مسكنه : قدمت به .
قوله (وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا : فَبَلَّ لَهَا ذَلِكَ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ)
وأطلقهما في الهدية ، والذهب ، ومسوك الذهب ، ومستوعب ، والعلامة
والشرح ، والقواعد الفقهية
إحدهما : لا نفقة لها ، ولا كسوة ، ولا سكنى وهو المذهب قدمه في
المحرر ، والنظم ، والرعاتين ، والحاوي ، والقروع .

قال القاصي : هذه الرواية أصح

والرواية الثانية : ما ذكر

و ما هنا من الزعم على أن النفقة : هل هي للحمل ، أو لها من أحله ؟
فإن قلنا للحمل : وحدث من الفكرة . كما لو كان الأب حياً .
وإن قلنا لها . لم نجب
قال في القواعد : وهذا لا يصح . لأن نفقة الأب لا تجب بعد الموت .
قال : والأظهر أن الأمر بالعكس ، وهو أن قلنا النفقة للحمل : لم نجب
اعتوفى عنها لهذا المعنى

وإن قلنا لها : وجبت . لأنها محبوسة على أميت لحقه . فتجب نفقتها في ماله
انتهى

وعنه : لها السكى خاصة . اختاره أبو محمد الخوزي . فهي كغيرهم . فهي
عنده كالخائض

قال في الرعاية : وعنه لها السكى بكل حال . وعدمها على الورثة والعلماء ،
إن كان قد أفلسه الخاكم قبل موته

وقال المصنف في المعنى أمّا : إن ملت وهي في مسكنه قدمت به . فهي
عنده - والحالة هذه - كالخائض . كما تقدم قريباً .

فأمرناه

إمرأهما : لو بيعت الدار التي هي ساكنتها وهي حامل لما يصح البيع عند المصنف . لجمل المدة الماقية إلى الوضع . وهو ظاهر ما حزم به في الرعاية الكبرى .
وقال المحمد : قياس بذهب : الصحة . وهو الصواب .

وتقدمت المسألة قريباً في « باب الإحارة » .

الثانية : نقل السكحال في أم الولد الحامل : تنفق من مال حملها .

ونقل حنفر : تنفق من جميع المال .

وتقدم ذلك أصلاً قريباً في الفوائد

قال في إرعاتين ومن أحبل أمته ومات : فهل تنفق من السكل ، أو من حق ولده ؟ على روايتين

وقال في القاعدة الرابعة والنميين : في نفقة أم الولد الحامل ثلاث روايات

إمرأها : لا نفقة لها . نقلها حنبل ، وابن مختار ،

والثانية : يعنف عليها من نصف ماله . نقلها السكحال

والثالثة : إن لم تكن ولدت من سيدها قبل ذلك ، تنفقها من جميع المال

إذا كانت حاملاً . وإن كانت ولدت قبل ذلك . فهي في عداد الأحرار ، يعنف عليها من نصيب ولدها . نقلها جعفر بن محمد

قال : وهي مشكلة جداً . وبين معناها .

واستشكل المحمد الرواية الثانية . فقال : الحمل إنما يرث بشرط خروجه حياً

ويوقف نصيبه فكيف يتصرف فيه قبل تحقق الشرط ؟

ويجاب بأن هذا النص شهد بثبوت ملكه بالإرث من حين موت مورثه .

وإنما خروجه حياً يبين به وجود ذلك .

فإذا حك له بذلك ظاهراً حار التصرف فيه بالنفقة الواحدة عليه وعلى من
تألمه نفقته ، لا سيما والنفقة على أمة يعود معها إليه ، كما يتصرف في مال المفقود
قوله (وَعَلَيْهِ دَفْعُ التَّفَقُّعِ إِلَيْهَا فِي صَدْرِ نَهَارِ كُلِّ يَوْمٍ إِلَّا أَنْ يَتَّفَقَا
عَلَى تَأْخِيرِهَا ، أَوْ تَعْجِيلِهَا مُدَّةً قَلِيلَةً ، أَوْ كَثِيرَةً . فَيَجُوزُ)
وهذا المذهب . وعنه الأصحاب

وحار الشيع نفي الدين رحمه الله : لا تألمه عليك ، بل ينفق ويكسو بحسب
العادة . فإن الإفاق بالمعروف ليس هو التملك
وقال في الانتصار : لا يسقط فرضه عن زوجته صبيحة أو محبوبة إلا بتسليم
ولي أو باذنه

قوله (وَإِنْ طَلَبَ أَحَدُهُمَا دَفْعَ الْقِيَمَةِ : لَمْ يَلْزَمْ الْآخَرُ ذَلِكَ)
بلا نزاع .

قال في الفروع . وظاهر ما سبق . أو صريحه . أن حكم لا يملك فرض غير
الواحد . كدرهم مثلاً . لا بأدقهما فلا يجوز من امتنع
قول من القيم . رحمه الله في هدى : لا أصل لفرض الدرهم في كتاب
ولا سنة . ولا من عليه أحد من لأئمة ، لأنها معارضة بغير رضى عن غير مستقر .
قال في الفروع . وهذا متوجه مع عدم الشك وعدم الحاجة . فأما مع الشك
والحاجة كالغائب مثلاً . فمتوجه الفرض للحاجة إليه على ما لا يخفى ولا يقع
الفرض بدون ذلك بغير الرضى انتهى
وقال في الرعدة المكبرى : قلت ويعود النقص عن النفقة والكسوة . بقدر
وعيره عما يجب

نسب : قوله (وَعَلَيْهِ كُسُوتُهَا فِي كُلِّ عَامٍ)
يعنى عليه كسوتها مرة بلا راع

وعملها . أول كل عام من حين الوحوب . على الصحيح من المذهب وعليه
جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .
ودكر الخطابي ، وأبته : أول كل صيف وشتاء .
واحتره في الرعاية ، فقال : قلت في أول الشتاء كسوته وفي أول الصيف
كسوته .

وقال في الواضح : وعليه كسوتها كل نصف سنة
قوله ﴿ وَإِذَا قَبَضْتَهَا ، فَسُرِقَتْ ، أَوْ تَلِفَتْ : لَمْ يَلْزَمْهُ عَوِصُهَا ﴾
هذا للمذهب . وعليه أكثر لأصحاب . لأنها تملك
قال في الفروع : فإن سُرقت أو دبت فلا بدل في الأصح .
وجزم به في الوجيز ، والنظم ، والهدية والذهب ، ومسوك الذهب ،
والمستوعب والخلاصة ، والمحزر ، والنظم ، والرعاية الصغرى ، والحاوي الصغير
وقدمه في الرعاية الكبرى .

وقيل : يلزمه عوصها
قال في الرعاية الكبرى ، وقيل : هي إمتاع فيلزمه ندها ، ككسوة الفرس
وقال في السكاي : إن دبت في الوقت الذي يلى فيه مثلها - لزمه بدلها
لأن ذلك من تمام كسوتها . وإن تلفت قبله : لم يلزمه بدلها .
قوله ﴿ وَإِذَا انْقَضَتِ السَّنَةُ ، وَهِيَ صَحِيحَةٌ ، فَصَدِيقُ كُسُوَةِ السَّنَةِ
الْأُخْرَى ﴾ .

هذا المذهب . جزم به في الوجيز ، وغيره .
وقدمه في الهداية ، والذهب ، ومسوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،
والمحزر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم .
ويحتل أن لا يلزمه . وهو لأبي الخطاب في الهداية .

قلت : وهو قوى جداً .

قال في الرعاية : إن قلنا هي عليك : لزمه . وإن قلنا ابتاع : فلا ، كالمكن وأرعية الطعام والدمعون ونشط . ونحو ذلك وأطلقهما في الشرح .
وقال في الكافي : وإن معنى زعمي بئلي فيه ولم تبلي : ففيه وجهان
أحدهما : لا يلزمه مدعي لأنها غير محتجة إلى الكسوة
والثاني : يجب . لأن الاعتبار بالمدعي ، بدليل أنها لو تلفت قبل انقضاء المدعي
لم يلزمه بدلها .

فانترنا

أحدهما : تلك المرأة الكسوة . مصعب ، على الصحيح من مذهب
وقيل : لا غناكها .

والمدعيان متقدمتان مبيتان على هذا الخلاف

الثاني : حكم الفطاء والوطاء ونحوهما حكم الكسوة في قدم ، حلال ومذهب
واحتراز من صرفه في حواشي . أن ذلك يكون إمتناعاً لا تعليقاً

قوله (وإن ماتت أو صلتها قبل مضي السنة فهل يرجع عليها

بقسطه ؟ على وخبرين)

وكذا الحكم وإن ماتت النفقة ماتت أو طلقها .

وأطلقهم في الهداة ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، واستوعب ، والملاحة ،

والمنى ، والكاف ، والشرح .

أحدهما : يرجع وهو المذهب

قال في الفروع : يرجع على الأصح .

وحرمه في الوجير ، والنسوة ، ومتنحب الأدي ، وغيرهم

واختاره ابن عبدوس في تذكرته ، وغيره .

وقدمه في الحرز ، والنظم ، والرعاتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .

وقيل : لا يرجع .

وقيل : يرجع بالنفقة دون الكسوة

وقيل : عكسه

وقيل : ذلك كزكاة معحلة

وهزم به ولد الشيرازي في المنتصب

وحرم في عيون المسائل أنه لا يرجع عما وحب كيوم وكسوة سنة ، بل يرجع

عما لم يجب إذا دفعه .

ثالثة : لا يرجع ببقية اليوم التي فارقتها فيه ما لم تكن مائراً على

الصحيح من المذهب .

قال في الحرز ، والحاوي : لا يرجع قولاً واحداً .

قال في القروع : ولا يرجع في الأصح

قال في الوحي ، والرعاة ، وغيرهما : وكذا يوم السف لا يرجع به .

وتقدم كلامه في عيون المسائل : لا يرجع به .

وقيل : يرجع به .

وأما إذا كانت مائراً فاصحح من المذهب . أنه يرجع عليها بذلك

وقيل : لا يرجع أصلاً

نبيه : في قول المصنف (إذا قبضت النفقة فلها التصرف فيها) .

إشعاراً بأنها تملكها وهو صحيح .

صرح به في التعجب ، والوحي ، والرعاتين وقطعوا به كالسكوة .

قوله (وإن غاب مدة ، ولم ينفق : فعليه نفقة ما مضى)

هذا المذهب . وعنه حماد بن الأسباط وصححه المصنف ، وعنه

وحزم به في الخبر ، وعنه . وقدمه في الفروع ، وعنه .

وعنه : لا ينفقه لها إلا أن يكون الحاكم قد فرضها لها .

اختاره في الإرشاد . وهو ضعيف .

وقال في الرعدة : لا ينفقه لها إلا أن تكون الحاكم قد فرضها لها أو فرضها الزوج

فرضها .

وقال في الاستنار . الإمام أحمد رحمه الله أسقطها بالموت .

وعلى في الفصول الرواية الثانية : بأنه حق ثبت بقضاء القاضي .

قال في الفروع : وهو طاهر الكافي فيه فرع عيب لا يثبت في دمه ،

ولا يصح صحته لأنه ليس مأكلاً إلى الوجوب

فوائد

المؤلفي : لو استندت وأبقت : رحمت على روحها مطلقاً فله أحمد بن

هاشم

ودكره في الإرشاد . وقدمه في الفروع .

وقال وينتوحه الروايتان فيمن أدى عن غيره واحداً . انتهى .

الثانية : لو أبقت في عينه من ماله ، فبان ميتاً : رجع عليها الوارث . على

الصحيح من المذهب

قال في الفروع : ويرجع بمقتضاها من مال عاتق بعد موته ظهوره على الأصح .

وقدمه في الرعايتين . وحزم به في الوجيز

وعنه : لا يرجع عليها

وأطلقها في الحرز ، والمأوى الصغير

الثالثة : لو أكلت مع زوجها عادة ، أو كساها ملابس ، ولم يشرع : سقطت

عنه مطلقاً على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع

وقال في ادعائه وهو ظاهر كلامه في المعنى . إن عوى اعتدسها وإلا فلا .
 قوله ﴿ وَإِذَا بَدَّلْتَ الْمَرَأَةَ تُسَلِّمَ نَفْسُهَا - وَهِيَ تَمْنَى يَوْمًا مِثْلَهَا ،
 أَوْ يَتَعَذَّرُ وَطُؤُهَا لِمَرَضٍ ، أَوْ خِيَضٍ ، أَوْ رَقِيٍّ ، وَنَحْوِهِ - لَزِمَ زَوْجُهَا
 تَقَقُّهَا ، سِوَاكَ كَانَ الزَّوْجُ كَثِيرًا أَوْ صَغِيرًا ، يُنْكَحُهُ الْوَطْءُ
 أَوْ لَا يُنْكَحُهُ ، كَالْمَتْنَيْنِ وَالْمَجْتُوبِ وَالْمَرِيضِ ﴾

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب

وحرم به في الهداية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، واستوعب ، والمطلقة ،
 والمهر ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره

وعنه : لا يلزمه إذا كان صغيراً

وعنه : يلزمه بالعقد مع عدم منع من يلزمه تسليماً لو بدله

وقيل : ولصيرة . وهو ظاهر كلام الطريق . قاله في الفروع .

عليها : لو تساكتا بعد العقد مدة ربه .

وقال في الترتيب ، وغيره : دفع النفقة لا يلزم إلا بالنكاحين ، سواء قدر على

الوطء أو عجز عنه

قائمة : مثل القاضي ، والمجد ، وغيرهما من الأصحاب . نسخة تصحسين وهو

مقتضى نص الإمام أحمد رحمه الله في رواية عداقة وصالح

وأبسط الحرفي ، وأبو الخطاب ، وابن عيين ، والشيخاني . ونصف ، وغيرهم .

الحكم من وجه منتهى . وهو أقدم . فإن تمثيلهم بالنسب فيه نظر ، بل الاعتراض

بافترة على ذلك أولى أو متعين . وهذا مختلف . فقد تكون ابنة تسع تقدر على

الوطء ، وثلث عشر لا تقدر عليه باعتراف كبيرها وصغيرها ، من نحو ما وصفناها وقهرتها

وضمنها .

لكن الذى يظهر : أن مرادهم بذلك فى الغالب
وقال الزركشى : وقد يحمل إطلاق من أطلق من الأصحاب على ذلك . انتهى .
قلت : وفيه نظر .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً لَا يُسْكِنُ وُطُوءُهَا ﴾ : لم تجب حَقَّقَهَا
وهذا المذهب ، وعليه جدير الأصحاب

وحرم به الخ ، وصاحب الهدية ، والمذهب ، ومسئول الذهب ،
والمستوعب ، وإخلاصة ، وإخلاصة ، والمعنى ، والشرح ، والزرركشى ، وغيرهم
وقاله فى المروء .

وتقدم قول دروم النعمة للصغيرة ، فقد حكاه فى المروء بعد الدخول
طريق أوفى

قاسم لوروج طفل طفلة فلا نعمة ، على الصحيح من ذهب . لعدم
الموجب .

وقال فى النعمة

قوله ﴿ فَإِنْ نَذَلَهُ وَالزَّوْجُ نَذَلَهُ ﴾ : يفرض لها حق إرساله الحاكم
أو ينصى رمن ~~يُمكن~~ أن يقدم فى مثله

وهذا لا ريب ، وأنى عدد الشورى ما شئ به

قوله ﴿ وَإِنْ مَنَعَتْ تَسْلِيمَ نَفْسِهَا ، أَوْ مَنَعَتْ أَهْلَهَا ﴾ : فلا نعمة لها
إنما منعت نفسها فلا نعمة لها لا ريب

وقال قوله ﴿ أَوْ مَنَعَتْ أَهْلَهَا ﴾ ولو كانت ذلة لتسليمه وسكن أهلها بموسم .
وهو ظاهر كلامه فى الوجيز وغيره .

ودكره فى الروضة . وقال ذكره الخرقى فى قوله : وفيه نظر

قلت : وهو الصواب

وقال في الفروع : وظهر كلام جماعة : في النفقة
قوله ﴿ إِلَّا أَنْ تَمْتَرُ نَفْسَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ حَتَّى تَقْبِضَ صَدَاقَهَا الْحَالُ .
فَلَهَا ذَلِكَ ، وَتَجِبُ نَفَقَتُهَا ﴾ .

هذا المذهب وجزم به في المداينة ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ،
والمستوعب ، والخلاصة ، ونسبى ، والمحرر ، والظم ، والركشي ، وغيرهم .
وقدمه في الفروع ، وقال : وظهر كلام جماعة . لافقة لها ذكره في « كتاب
الصداق »

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ : فَعَلَى وَجْهِينِ ﴾ .
وأطلقهما المصنف في هذا الكتاب أيضا في آخر « كتاب الصداق » .
وأطلقهما في المداينة ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،
والنفق ، والشرح ، وغيرهم
أمرهما : لانتك الميع فلا نفقة لها إذا امتعت . وهو مذهب . وعيه أكثر
الأصحاب .

قال في الفروع : واحترره الأكثر .
قلت : منهم ابن بطه ، وابن شاقلا .
وصحبه في التصحيح ، والظم .
وجزم به في الوجيز . وقدمه في الفروع .
والوجه التالي : في ذلك فيجب لها النفقة . احترره ابن حامد
وقدم بطير ذلك في آخر « كتاب الصداق »

نبيه : قوله ﴿ بِخِلَافِ الْأَجَلِ ﴾ .
يعنى : أنها لا تملك مع نفسها إذا كان الصداق مؤجلا . ولو فعلت لم يكن
لها عليه نفقة

وصهره . سواء حل لأحل أولاً

واعلم أن المأجل لا يحو : إما أن يحل قبل الدخول أولاً

فإن لم يحل قبل الدخول : عدسها لا متناع . فوامست لم يكن لها نفقة بلا نزاع .

وإن حل قبل الدخول لم تنك ذلك . على الصحيح من مذهب قدمه في الفروع وهو ظاهر كلام المصنف

وقبلها لا متناع . ويجب لها النفقة ويحمله كلام المصنف وأصلهما الزركشي .

قوله (وَإِنْ سَقَتِ الْأُمَةُ نَفْسَهَا لَيْلًا وَنَهَارًا . فَبَيِّ كَالْحُرَّةِ) .

بهي : سواء رمى بذلك الزوج أو لم يرم . وهذا المذهب وعليه الأصحاب قست : بشروحه أنه إذا حصل له . ج بذلك صبر لفرقه لا يترمه .

قوله (وَإِنْ كَانَتْ تَأْوِي إِلَى لَيْلًا ، وَعِنْدَ السَّيِّدِ نَهَارًا . قَتَلَى

كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا النَّفَقَةَ مُدَّةَ مُقَامِهَا عِنْدَهُ) .

فيلزم الزوج نفقة الليل من العشاء ونومه ، كأنوط ، والمطام ورهن مصباح ، ومحوه . وهذا المذهب .

قدمه في الحرر ، والدروع ، والزعاتين ، والحوى الصغير ، والظلم ، وغيرهم .

وقيل : تحب عبيها نصفين . وكذلك الكسوة قطعاً للتنازع اختاره

للمصنف . وأطلقهما الزركشي .

قال الشارح . بعد أن ذكر الأول . فلي هذا . على كل واحد منهما نصف

النفقة . ففسر الأول بالقول الثاني .

ورحوب نفقة الليل على الزوج ، والنهار على السيد : من معادات لذهب .

فائدة : لو سلمها سيدها نهاراً فقط : لم يكن له ذلك .

قوله ﴿ وَإِذَا نَشَرْتَ الْمِرْأَةَ ﴾ فَلَا تَقَعُ لَهَا

هذا المذهب مطلقاً . وعليه الأصحاب

قال في الفروع : ولو سكاك في عدة .

وقال في الترتيب : من مكنته من لوطاء دون بقية الاستمتاع : فمقوطة النفقة

يحتمل وجهين

الثامن

إمضاءها : تسقط النفقة لنشر يلا فقد ، أو سراً فقط لا بعد الأرمية .

ونشر النفقة لنشر بعض يوم على الصحيح من المذهب

وقدمه في الرعاية ، والفروع

وقيل : تسقط كل نفقة

الثاني : لو نشرت له أنه نكح عاتق الزوج فأطاعت في عيته ، فلم بذلك ،

ومضى . من يقدم في مثله : عادت له النفقة

قال في الرعاية : وقيل : يجب بعد مراسلة الحاكم له . انتهى

وكذا الحكم لو سافر قبل الرفاف

وكذا لو أهدمت مائدة ، أو مضممة عن الإحلال في عيته عند من عقيل .

والصحيح من المذهب أنها تعود بمجرد إسلامها

قوله ﴿ أَوْ سَافَرَتْ سَيْرَ إِذْنِهِ ﴾ فَلَا تَقَعُ لَهَا

وهو المذهب . وعليه الأصحاب

وقيل لا سقط ذكره في غاية

وقال من عقيل في القرون : سه التعريب يحتمل أن تسقط فيه النفقة

فقت . وتنصرون ذلك في إداكات جامعة عاتقة ، ولم يدخل بها وهي باذلة

للتسليم ، ونسج من الدخول منه .

قوله ﴿أَوْ تَطَوَّعَتْ بِصَوْمٍ أَوْ حَجٍّ، فَلَا نَفَقَةَ لَهَا﴾ .

وهذا المذهب وعليه جمهور الأصحاب .

وحرم به في الهداية ، ومذهب ، ومسبوك الذهب ، والمتوعد ، والخلاصة
والحرر ، والنظم ، وغيرهم .

وقد مر في الفروع ، وغيره .

وقيل : لا تسقط النفقة بصوم التطوع . اختاره في الرعية .

وقال : إن حاز له . طاله فتركه .

وفي الواضح : في حج بطل ، إن يترك محرم ، ونحوه

فانظرنا

أما هم : لو صامت بكفارة أو بدر ، أو أقصم . رمصا . ووقفه منع

ملا إيديه : فلا نفقة لها . على الصحيح من المذهب .

وقيل : لها النفقة في صوم قضاء رمصا .

وقيل أو ردة الدمشق : بصوم البدن ملا إيد

وقال في الواضح : في صلاة وصوم واعتكاف مدور وجوه .

الثانية : لو جبت بحق أو ظناً فلا نفقة لها . على الصحيح من المذهب

جزم به أكثر الأصحاب

وقيل : لها النفقة . وهو احتمال في الرعية الكبرى

وهل له البيوتة معها ؟ فيه وجهان .

وأطلقهما في الفروع ، ورعية

قلت : الصواب أن له البيوتة معها .

قوله ﴿وَأِنْ بَسَتْ فِي حَاجَةٍ﴾ يعني له ﴿أَوْ أُخْرِمَتْ بِحَقِّةِ الْإِسْلَامِ﴾

عندنا النفقة .

هذا المذهب وعليه الأصحاب ، شرط أن تحرر في الوقت من النيات .
وقبل في التصرة في حج ورض احتفال ، كعقبة رائدة على المحضر .
فائز : أو سافرت برعة أو نجارة ، أو زيارة أمها : فلا نفقة لها . وفيه

احتفال . وهو وجه في المذهب وغيره

قوله ﴿ وَإِنْ أَحْرَمْتَ بِمَنْذُورٍ مُّعَيَّنٍ فِي وَقْتِهِ . قَتَلَ وَجْهَيْنِ ﴾ .

وكذلك الصوم مسدور والمعين

وأطلقهما في الهداية ، وسدس المذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،
والمعنى ، والمصلحة ، وشرح ابن مبعأ ، والشرح ، والمحرر ، والنظم ، والزمخشري ،
والحاوي الصغير ، والقروع ، وغيرهم

أمرهما : لها النفقة . ذكره القاضى مطمأ . وصححه في التصحيح .

ولهم الثاني . لا نفقة لها مطلقاً . وهو الوجه الثاني في كلام المنصف

ذكره ابن مبعأ .

وحدده ابن عدوس في تذكرته . وحرم به في السور ، ولوجيز
وقبل إن كان يدره يدره ، أو قبل السكاح لا تسقط الدية ، والإسقاطات
وحمله الشارح والوجه الثاني من كلام المنصف

قوله ﴿ وَإِنْ سَافَرَتْ لِحَاجَتِهَا بِإِذْنِهِ فَلَا نَفَقَةَ لَهَا ﴾ .

ذكره الحرفي في حصص المسح ، وعيم شرح المنصف .

واحتاره المعنى ، والمنصف وقدمه في الخلاصة ، والزمخشري .

وهو ظاهر كلامه في الوجيز . وهو المذهب .

﴿ ويحتمل أن هذا النفقة ﴾ وهو لأنى الخطاب في الهداية . واحتاره ابن

عدوس في تذكرته

وأطلقهما في المذهب ، والمحرر ، والنظم ، والقروع .

وقدم بطير ذلك في باب عشرة النساء .

قوله ﴿ وَإِنْ اختلفَا فِي نُشُورِهَا ، أَوْ تَسْلِيمِ الْفَقَةِ إِلَيْهَا ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا مَعَ يَمِينِهَا ﴾ .

هذا المذهب . حرم به في المحرر ، والوجيز ، والشرح ، وتدكرة ابن عبدوس وغيرهم . وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال الآمدي . إن حنيفة في النشور ، فإن وحث بالتمكين صدق وعليها إثباته . وإن وجبت بالمقد صدقت وعليه إثباته . وإن حنيفة بعد إثبات التمكين : لم يقبل قوله .

وقال في التنصرة : نقل قوله قبل الدحول ، وقوله بعده واحتر الشيع تقي لدين رحمه الله في الفقه . أن القول قول من شهد له العرف .

قوله ﴿ وَإِنْ اختلفَا فِي بَذْلِ التَّسْلِيمِ . فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ ﴾ بلا خلاف أعلمه

قوله ﴿ وَإِنْ اُغْسِرَ الرَّوْجُ بِفَقِيْهَةٍ ، أَوْ بِعَصْمَةٍ ، أَوْ بِالسَّكُونَةِ ﴾ وكذا بعضها ﴿ حُبْرَتُ رَيْنَ فَنَشِجَ السَّكَاخِ وَالْمَقَامِ ، وَتَكُونُ الْفَقَةُ دَيْنًا فِي ذِمَّتِهِ ﴾ .

يعنى فقه الفقير . ومحل إذا لم تمتع نفسه .

الصحيح من المذهب : أن له المسح بذلك مطلقاً وعليه حميد الأنصاري .

وقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله

قال الزركشي : هذا المشهور ، والمختار للأصحاب .

وحرم به في توحيد ، وسور ، ومنتحب ، والآدي ، وغيرهم .

قال المصنف ، والشارح : هذا المذهب

وقدمه في الفروع ، والمداة ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، والمستوعب ،
والخلاصة ، والكافي ، والمعنى ، واللمعة ، والمحرم ، والعلم ، والرايعيتين ،
والخاوي ، وغيرهم .

ومسحها للإعصار من مفردات المذهب .

(وعنه ما يدل على أنها لا تملك الفسخ بالإعصار محال) .

قال الزركشي : قل من مضمون ما دل على أنها لا تملك الفسخ به ما لم يوجد

منه عرور

ودكر من البنا وجهاً : أنه يؤجل ثلاثاً .

وقيل : إن أعسر بكسوة يار فلا فسخ .

فعلى القول بعدم الفسخ : يرفع يده عنها لتكسب ما نفقت به .

فأمره : إذا تمت إعصاره فلحاكم الفسخ عليها . قدمه في الفروع . وقاله

أو الخطب ، من عقيل ، وغيرها . وقال في المغة : ولا تحذف من يديها عليه .

ودكره المصنف وغيره في العتب . ولم يذكره في الخاصر الموسر مع .

ورفع السكاح مع مسح [عليها أو فسخت] قدمه في الموضع .

وقال في الترمذي : هو قول جمهور أصحابنا فيمنع الرفع إلى الحاكم .

فإذا تمت إعصاره مسح عليها أو فسخت بأمره ، ولا ينفذ بدونه . على

الصحيح من المذهب

وقيل : طهراً .

وفي الترمذي : يبعد مع تعدده .

وقال في الرعاية : وإن سطر إده مطمناً

وقيل : هذه الفرقة طلاق .

فعلى هذا يأمره الحاكم عليها بطلاق أو يمهده من أي طلق عليه الحاكم .

حرره في المصرة ، والرعاية ، والوحيير ، وغيرهم .

فإن راحع ، قليل - لا يصح مع عسره

قلت فيعدي بها .

وقيل : يصح . وهو المذهب

حرم به في المعى ، والشرح ، والوجهر ، وغيرهم

فإن راحع : طلق عليه ثنية . فإن راحع . طلق عليه ثلاثة

وأطلقهما في المروع

وقيل : إن طلب المنة ثلاثة أيام أحيب . ولو لم يقدر ، فقليل : ثلاثة أيام .

وقيل : إلى آخر اليوم متصفاً بفقته

وقال في المعى يعرف بينهما

وأطلقهما في المروع

قوله ﴿ فإن اختارت المقام ، ثم بدا لها القسح : فلها ذلك ﴾

وهو مذهب . قال في المروع : لها ذلك في لأصح .

وهو ظاهر ما حرم به في الوجيز .

وحرم به في الهدنة ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والعلم ، والرائس ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .

وعنه ليس له ذلك ، كما لو رخصت مسرته في الصداق

قال في المحرر . مثل هذا : هل خيارها الأول على القرضي ، أو على المور ؟

على روايتي خيار العيب . على ما تقدم في باب .

قواعد

الأولى : لو اختارت المقام : جاز لها أن لا تمكنه من نفسها . وليس له أن

يحسبها .

الثانية : لو رخصت مسرته ، أو تزوجته غائبة بها : عليها القسح سد ذلك . على

الصحيح من المذهب

قال في الفروع : لما ذلك على الأصح فيها .

[وقدمه في المحرر ، والعلم ، والنهي ، والشرح ، ونصراه
وقيل : ليس لها ذلك .

قال في الرعايتين : ليس لها ذلك في الأصح فيها [١١] .
وجزم به في الحاروي الصغير .

على هذا القول : حيارها على الفور . وقدمه في الرعايتين .
وقيل : على التراخي . وهو المذهب

وهو ظاهر ما قدمه في الفروع . وأعلقها في الحاروي .
وظاهر المحرر . أنه كخبر الغيب

وقال في الزهية الكبرى : بل بعد ثلاثة أيام . وهو أولى . فإن حصل في

الرابع بقعة - فلا مسح عما مضى . وإن حصلت في الثالث ، فهل مسح في الخامس
أو السادس ؟ يمتثل وجهين

قال : وإن مضى يوم ، ووجد بقعة الثالث ، ثم أعمر في الرابع : فهل
يستأنف لمدة ؟ يحمل وجهين ، انتهى

واحتار من القيمة رحمه الله في الهدى أنها لو تزوجته غيلة بصيرته ، أو كان
موسراً ثم افتقر أنه لا مسح له

قال : ولم ير المس نصدقه اللهقة بعد البسار ، ولم يرهم أداهم إلى
الحكمة عرقوا بينهم

قال في الفروع . كذا قال .

الثالث : لو قدر على التكسب . أحمر عليه . على الصحيح من المذهب .

وقطع به كثير من الأصحاب

وقال في الترتيب : أحمر على الأصح

(١) رودة من نسخة فضيلة الشيخ عبد الله بن حسن

وقال فيه أيضاً . المصحح الذي لا يرجو عملاً أقل من ثلاثة أيام ، فإذا عمل
دفع مئة ثلاثة أيام . لا مسح ، ماء يدم .

قال في السكبي : إن كانت مئته عن عمل ، فرض فقرص . فلا مسح . وإن
عجز عن الاقتراض ، وكان لمارض يزول لثلاثة أيام فما دون : فلا مسح انتهى .
وقال في المعنى والشرح : وإن تضر عليه الكسب في بعض زمانه ، أو تضر
البيع . شئت المسح لأنه يمكن الاقتراض إلى روث المارض وحصول الاكتساب
وكذلك إن عجز عن الاقتراض أياماً يسيرة . لأن ذلك يرون عن قرب
ولا يكاد يسلم منه كثير من الناس .

وقال أيضاً : إن مرض مرضاً يرجى زواله في أيام يسيرة : لم يفسخ ، لما ذكرنا
وإن كان ذلك يطول : فلها الفسخ .

وكذلك إن كان لا يجد المدة إلا يوماً دون يوم . انتهى .
وتقدم كلامه في رعدة

قوله (وإن أغسر بالثقة المأسية ، أو ثقة المومر ، أو المتوسط ،
أو الأدم ، أو ثقة الخادم : فلا مسح) .
وهذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب

وغيره في الهدية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمعنى ، والشرح ،
والوحد . وغيرهم

وقدمه في الحجر ، والمطم ، والعتيق ، والحدوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم
وقال ابن عقيل في التدكية : إن كانت من حرث عاتق . كل الطيب ومن
الناعم . لزمه ذلك . فإن كان معسراً ما كتبت المسح إذا عجز عن التيمم به .
قال في رعدة السكرى : وإن اعتدت الطيب والناعم ، فحجر عنهما . فهذا
المسح .

قلت : فالأدم أولى انتهى .

وقيل : لما : الفصح إذا أعسر بالأدم

وفي الاختصار احتمال لما الفصح في ذلك كله مع صررها .

قوله ﴿ وَتَكُونُ النِّفَقَةُ ذِيئًا فِي ذِمَّتِهِ ﴾ .

هذا المذهب وعليه أكثر الأصحاب

وقد مر في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وهادي ، والمحرم ،

والنظم ، والرعايتين ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم .

وقال القاسمي : تسقط ، أي الريادة عن نفقة المفسر أو المتوسط لأن كلام

المصنف في ذلك . وصرح به الأصحاب لأنها تسقط مطلقا .

وقال في المحرم ، والنظم ، والفروع . وقال القاسمي : تسقط ريادة المفسر

والتوسط

قال في الرعايتين ، وقيل : تسقط ريادة المفسر والتوسط .

فت . غير الأدم .

قوله ﴿ وَإِنْ أَعْسَرَ بِالسَّكْنَى ، أَوْ التَّمَرِ : فَهَلْ لَهَا الْفَسْخُ ؟

عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

إذا أعسر بالسكنى ، فإطلاق المصنف في حوار الفسخ لها وجهين

وأطلقها في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمعنى ، والكافي ،

والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع . وغيرهم .

أمرهما : لما الفسخ وهو الصحيح صححه في التصحيح وحذره من عقل .

وحرم به في الوحي ، والنور .

والثاني : لافسخ لما ذكره القاسمي .

وجزم به في منتخب الأدمي ، وذكره ابن عيدين وهو ظاهر ما قلناه في

المحرم

وأطلق في جوار المسح إذا أعسر ظهر وجهين
وأعقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والشرح، والزعايتين، والحاوي
الصغير، والفروع.

أمرهما : في المسح مطقة احتاره أو نكر، وغيره

وجزم به في الوحي، وقدمه في المحرر

والوجه الثاني : ليس لها ذلك احتاره من حامد، وغيره

قال المصنف : وهو أصح، وبصره.

وحرم به الأدنى في متنبه وقدمه في الخلاصة

قلت : وهو الصواب

وقيل : إن أعسر قبل الدحون، فيها المسح وإن كان هذه إلا.

قال الشرح - ونهجه في التصحيح - : هذا المشهور في المذهب

قال الناطق : هذا أشهر.

وعلى أن منصور، إن روج معب، ولا يعز الآفة لانه في بينهما، إلا أن

يكون قال « عندى عرض ومال وغيره »

وعدم ذلك محرراً بأن من هد في آخر باب الصدق « عليه ود

قوله (وإن أعسر روح الأمة فرصيت، أو روح الصغير) .

أو المجنونة : لم يكن لوليها المسح) وهو المذهب .

قال في الفروع : لا مسح في المصوص بولي له راضية وصغيرة ومجنونة

وحرم « في الوحي، وغيره

قال في الزعايتين، والحاوي : فلا مسح هم في الأصح

وقدمه في الكافي، والمح

(وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا ذَلِكَ)

وقال في السكاي ، وحكى عن القاصي : أن سيد الأمة المسح . لأن
الصرر عليه .

قوله (وَإِنْ مَنَعَ الثَّقَّةُ أَوْ نَمَضَهَا ، مَعَ الْبَسَارِ وَقَدَّرْتَ لَهُ عَلَى
مَالٍ أَخَذْتَ مِنْهُ مَا يَكْفِيهَا وَيَكْفِي وَلَهَا بِالْمَعْرُوفِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ)
للحدث الذي ذكره المصنف وهو في الصحيحين ^(١) . وهذا المذهب .
وعليه الأصحاب

قال في الروضة : القياس منعها . تركناه للخبر .
ودكر في الترغيب وجها : أنها لا تأخذ تولدها
وأنى حكم الحدث في آخر باب طريق الحكم وصفته .
قوله (فَإِنْ عَيْبَتْهُ ، وَصَبَرَ عَلَى الْخُسْ فَلَهَا الْقَسْعُ) .
هذا المذهب حرم به حرق ، والوجع ، وتدكرة ابن عبدوس ، ومنعجب
الأدبي ، وغيرهم

قال في الرعايتين : لها القسغ في الأقبس .
قال في الحدودي الصغير : فلها المسح في أصح الوجهين .
قال في تحريد المصنف : فإن أمر فارقه عند الأكثر .
وقدمه في استوعب ، والمجر ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم
واحتاره أبو الخطاب ، والمصنف . والشرح
قال الساطم .

فإن مع الإمامي ذو اليسر أو يعب أو النعم أن يطهر عن المقلد
فإن تملر ينجح حاكم . فإن أي عطها عنه ، ولو قية أعد
(وَقَالَ الْقَاصِي : لَيْسَ أَمَّا ذَلِكَ) .

(١) وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم لعبد امرأة سعيان رضي الله عنها « لا حدى
ما يكفيك ووليك »

قال في الترهيب . احتاره الأكثر وقدمه في الخلاصة وأطلقها في المذهب .

قوله ﴿ وَإِنْ عَابَ ، وَلَمْ يَتْرِكْ لَهَا نَفَقَةً ، وَلَمْ يَقْدِرْ لَهُ عَلَى مَالٍ ، وَلَا الْإِسْتِدَاءَ عِنْدَهُ : فَلَهَا الْمَنُوعُ ﴾

هذا المذهب . حرره في الوجيز ، والمعلم ، ومتعجب الأدبي ، وتذكيرة من عدوس ، وغيرهم .

وقدمه في المنقح ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم
﴿ وَقَالَ الْقَاضِي : لَيْسَ لَهَا ذَلِكَ إِذَا أَمَّ بِنْتٌ بِغَيْرِهَا ﴾ .
قال في الترهيب : احتاره الأكثر .

وتقدم أن هذا أن تستدين وتنفق .

قوله ﴿ وَلَا يَحْجُورُ الْمَنُوعُ فِي ذَلِكَ إِلَّا بِحُكْمٍ حَاكِمٍ ﴾

وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

وحكى المصنف ، والشارح ، وصاحب الفروع ، وغيرهم - في كتاب الصداق - لما أن تنسخ بغير حكم حاكم فيما إذا أعسر المهر .
وتقدم ذلك في آخر كتاب الصداق في طبعهاود

باب نفقة الأقارب والماليك

قوله ﴿يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ نَفَقَةُ وَالِدَيْهِ وَوَلَدِهِ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ، إذا كانوا فقراء ، وله ما يفيق عليهم ، فاصلاً عن حَقِّ نفسه ، وامراته ﴿ورقيقه أيضاً﴾ وكذلك يلزمه نفقة سائر آيائه وإن علوا ، وأولاده وإن سفلوا .

اعلم أن المصحيح من المذهب : وجوب نفقة الوية وإن علوا ، وأولاده وإن سفلوا بالمعروف ، أو مضمناً إن كان نفق عليه قادراً على المص . وكذلك يلزمه هم الكسوة والسكنى ، مع فقرهم إذا فصل عن نفسه وامراته

وكذا قيفه يومه وليته

وحريمه في الوخير ، والمهور ، وممتنع الأذى

وقدومه في المحرم ، والنظم ، والمحاوى الصغير ، والحدود ، وغيرهم

وبأشئ حكم اختلاف الدين في كلام المصنف قريب

وعنه : لا يلزمه نفقتهم إلا بشرط أن يرثهم عرض أو نعتيب ، كنفقة

الأقارب . وهو طاهر ما قدمه في رعايتين وطاهر ما حرم به الشرح فيه قال :

يشترط لوجوب الإماء في ثلاثة شروط

الأول : أن تكون نفق ورثة فإن لم يكن ورثة لعدم القرابة . لم تحب

عنه النفقة

والظاهر : أنه أراد أن تكون وارثاً في الحالة بدليل قوله « فإن لم تكن وارثة

لعدم القرابة » .

وعنه : تختص المصبة مطلقاً بالوجوب . قلها جماعة .

فيمنعهم أن يرتكبوا نكاحاً أو تعصيباً في الحال . فلا تلزم مبدئاً موسراً بحججه
قريب معسر

وعنه : بل إن ورثته وحده لزمته مع يساره . ومع فقد تلم مبدئاً معسراً^(١) .
فلا تلزم جداً موسراً مع أب فقير على الأولى . ولزم على الثانية على ما يأتي .
وأتى أيضاً ذكر الرواية الثالثة وما يتبع عنها في المسألة لآية مدهدة .
وأتى تعارض هذه روايات وما ينسب عليها .

تفسيرها

أمرهما : مثل قوله « وأولاده وإن سفلوا » الأولاد السكندر الأصحاء الأقوياء .
إذا كانوا فقراء . وهو صحيح

وهو من معدت المذهب . و أتى الخلاف في ذلك

الثاني : قوله « فاصلاً عن بقية نفسه وامرأته ورفيقه » معنى يومه وبيته . كما
تقدم . صرح به الأصحاب
من كسبه أو أجرة ملكه ونحوها . لا من أصل الجمعة ونحن نملك
وآلة عمله .

قوله « وتلزمه نفقة من يرثه بمرض أو تعصيب ممن سواهم »
سواء ورثته الآخر أو لا ، كتمته وعتيقه .
هذا لمذهب . قطع به الحرق ، وصاحب المحرر ، والمهور ، ومتعب لأدمي ،
وعبرم

وقدومه في الحرر ، والنظم ، والزعاسين ، والحدوى ، والفروع ، وغيرهم .
وصححه في البالة ، وغيره

قال المصنف ، والشارح : هذا ظاهر المذهب .

(١) في نسخة طلعت « موسراً » .

قال ابن مسعود هذا المذهب وعمر حوا ما عتق .
وعنه : أمها تختص العصة من عمودي النسب وغيره . نقلها جماعة كما تقدم .
فلا تحب على العمة والحالة ، نحوها
فمنها : هل يشترط أن يرثهم فرض أو تعصيب في الحال ؟ على روايتين .
وأطلقها في المجرى ، والحامى ، والركن
إصراهما . يشترط . وهو الصحيح . فلا نفقة على سيد موسر يحمله قريب

موسر

قدمه في النوع ، وغيره .
واحتاره القاضي ، وأبو الخطاب ، والمصنف ، وغيرهم .
والأمرى : يشترط ذلك في الحنة .
سكن إن كان يرثه في الحال أرم بها مع اليسار دون الأمد
وإن كان فقيراً : جعل كالمردوم . ولزمت لأحد اموسر .
على هذا . من له ابن فقير وأخ موسر ، أو اب فقير وحده موسر : رمت
الموسر منها النفقة . ولا تلزمها على التي قبلها .
وعلى اشتراط الإرث في غير عمودي النسب خاصة : ندم الخلدون الأخ .
قال مصنف . وهو الظاهر .
وقال في العمة ، والترغيب . لو كان مصنف سقط بعضاً ، سكن الوارث
موسر وغير الوارث موسر ، فهل تحب النفقة على العيد لموسر ؟ فيه ثلاثة أوجه .
الثالث : إن كان من عمودي النسب وحب ، وإلا فلا . انتهى .
وعنه . يعتبر توارثهما . احتاره أبو محمد الحورى
فلا تحب النفقة لمتة ولا لعتيقة وقدمه في الخلاصة .
وأطلق هذه الرواية ورواية الأولى : في الهداية ، والمذهب ، ومبسوك
الذهب ، والمستوعب .

ثائرة : وجوب الإتيان على الأقطاب عبر عمودي النسب - مقيد بالإرث ،
لا بالرحم - نص عليه .

وحرم به ما لم يفرقات وهو منها .

نعيم : مثل قوله « وعتيقة » لو كان المتفق فقيراً وله معتق ، أو من برته
بالولاء وهو صحيح

وهو من مفردات المذهب

ومن صرح بعتيقة مع عمته : صاحب هداية ، ومذهب ، والمتنوع ،
والخلاصة ، والمصنف ، والشرح ، ولزعاتين ، وغيرهم

قوله « فَأَمَّا ذَوُوا الْأَرْحَامِ : فَلَا نَفَقَةَ لَهُ عَلَيْهِمْ . رَوَايَةٌ وَجِدَاقَةٌ
ذِكْرُهُ الْقَاصِي »

وهو المذهب . نقله جماعة عن الإمام أحمد رحمه الله .

وحرم به في الوجيز وغيره .

قال الزركشي : هو المصوص والمحروم به عند الأكثرين

وقدّمه في المحرر ، والنظم ، والزعاتين ، والحاوي الصغير ، والفروع .

ونقل جماعة : تنجيب لكل وارث .

واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله لأنه من صلة رحم . وهو عام ، كعموم

الميراث في ذوى الأرحام . بل أولى

وقال أبو الخطاب ، وإن أنى موسى : يخرج في وجوبها عليهم رويته .

قال في المحرر : يخرج أبو الخطاب وجوبها على نور بينهم .

قال الزركشي : وهو قوي

وقال في البنية : وأما ذوو الأرحام . فهل لهم نصيب نفقة بعض عند عدم

ذوى القروض والمصبات ؟ على روايتين

وقيل : تلزم رواية واحدة . انتهى

وامله : وقيل لا تلزم زيادة « لا »

عليهم . قد يقال : عموم كلام المصنف هو أن أولاد البنت وعمومهم لا نفقة عليهم لأنهم من دوى الأرحام .

وعموه كلامه في أول الباب : أن عليهم النفقة . وهو قوله « وكذلك تلزمه نفقة نثر آبائه وإن علو ، وأولاده وإن سفلوا » أو العمل على هذا الذي . وأن النفقة واجبة عليهم

وهو ظاهر ما جزم به في المهر ، والنكاح ، والنفقة ، والرجوع ، والبركة ، والحوى ، وغيرهم . فإليه قالوا « ولا نفقة على دوى الأرحام من غير عمودى النسب . نص عليه »

فعموم كلام المصنف هنا : مخصوص بنسب من هو من عمودى النسب من دوى الأرحام وأدعيه في المهر ، والحمل

ثم قال بعد ذلك : وأوجبها عمودى نسبه فقط . يعنى من دوى الأرحام مظاهر ما قدمه : أنه لا نفقة لهم . وقدمه في الرعدة .

قوله « وإن كان لأفقر ورثا فنفقته عليهم على قدر إزتهم منه » فإذا كان أم وحده . فعلى الأم اثنتان ، والباقي على الخد .

وكذا ابن و بنت

فإن كانت أم و بنت ، « صحيح من نسب » . نسبه عنهم أربعة . وعليه الأصحاب

وقال في الفروع : وبشجر وحوب نسق النفقة عليهم بإزتهم . فمصر

قوله « وعلى هذا حساب الشقات » لأن يكون له أب : فتكون النفقة عنده وحده .

هذا المذهب مطلقاً وعمدة الأصحاب
 وقال في الوصيح : هذا ما دامت أمه أحق به
 وقال القاسمي ، وأبو الخطاب القيس في أب وابن . يلزم لأب السدس فقط .
 لكن تركه أصحابنا لطاهر الآية
 وقال ابن عقيل في التذكرة : الولد مثل الأب في ذلك
 وعنه : الجد واحدة كالأب في ذلك : ذكرها ابن الزعوني في الإقناع
 خاتمة : لو كان أحد الورثة مؤسراً لزمه غلظ إرثه . على الصحيح من
 المذهب قدمه في الفروع ، وقال : هذا مذهب
 قت . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب .
 قال في انقواعد الفقهية : أصح روايتين . أنه لا يلزم أكثر من مقدار إرثه
 منه . وصححه في المعجم .
 وقدمه في الرعايتين وهو ظاهر كلام الحرق
 وهو من مفردات المذهب
 وعنه . يلزم كل العفة .
 وأطلقها في الملة ، والمحرر ، والحدوي الصغير ، ولزكشي
 وقال ابن الزعوني في الإقناع : محل الخلاف في الحد والحدثة خاصة . وأما
 سائر الأقارب . فلا يلزم العنق منهم العفة إلا حصصهم خلاف .
 [وقال ابن الزعوني في الإقناع : في الجد واحدة روايتان . هل يكونان كالأب
 في وجوب العفة كاملة على كل واحد منها لو اُعيرد أو كثر الأقارب ^(١)]
 قوله : (ومن له ابن فقير ، وأخ مؤسر : فلا عفة له غنيتها)
 هذا المذهب حرم به القاسمي في المحرد وأبو الخطاب في الهداية ، وصاحب
 المذهب ، والوحيد . وغيرهم

(١) زياده من نسخة صيلة الشيخ عبد الله بن حسن

وقدمه في الفروع ، كما تقدم في الترميز على الرواية الندية .

قال الشارح : هذا الظاهر .

وعنه : نحب النفقة على الأخ . وهو يخرج وجه المصنف

واحتماء في المستوعب وتقدم ذلك .

قوله (ومن له أم فقيرة ، وجدة مؤيرة : فالنفقة عندها)

عنه : على الحدة . وهذا إحدى روايات ودكره القاضي .

ودكره أيضا في أب مصر ، وجد مؤير

وحرم به في الوحي ، والسور .

قال في الشرح : هذا الظاهر

ومصرح به في عقيل في كفاية المفتي

وحتمه في المستوعب ووجهه في المحرر

وعنه : لا نفقة عليه . وهو المذهب . وقدمه في الفروع

وعلى رواية شرط لإرث في عمودي النسب - بآدم النفقة الحد ، دون الأخ

وقدمه بناء هذه المسألة على روايات تقدمت . فمستود

قوله (ومن كان صحيحاً مكنتاً ، لا جرفة له سوى الوالدين :

فهل تجب نفقته ؟ على روايتين) .

قال القاضي : كلام آدم أحمد رحمه الله بتمثل روايتين

وهما وجهان في المذهب

وأطهرهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكنز ،

والمعنى ، والعدة ، والشرح ، والقواعد الفقهية

إمدهما . نحب له لعجزه عن الكسب . وهو المذهب

قال الدائم . وهو أولى .

وقدعه في الرعائين ، واحدى الصغير ، والفروع ، وغيرهم
واحتره القاصي ، والمصنف ، وغيرهما .
وحرم به ناطم المفردات في الأولاد . وهو منها ، كما تقدم .
والرواية الثانية : لا يحب .

تفسيرها

أمرهما : ظاهر قوله « سوى الوالدين » أنهم ، إذا كان صحيحين مكلفين
لاحرقة لم : يحب عقمتهم من غير خلاف فيه . وهو أحد الطرق .
وقطع به جماعة من الأصحاب منهم : من مذهب شريحه ، والقاصي نقله
عنه في القواعد .
قال برزكشي لأحلاف بهم ، مما علت . وهو رواية عن الإمام أحمد
رحمه الله .

قال في القعدة الثانية والثلاثين بعد المائة : وورق القاصي في ركعة الفقه - من
الطرد - بين الأب وغيره . وأوجب النفقة لأب مكل ح . وشريحه لا
وعيره الزممة انتهى
وهي الطرفة الثانية .

والطريقة الثالثة : فيها روي ، كغيرها . وقدم المذهب فيها

الثاني - مفهوم كلامه . أن غير مكلف ، كالصغير والمجنون ، وغير الصحيح :
يبرمه عقمتهم من غير خلاف . وهو صحيح
شأنهما

أمرهما - هل يلزم المدم المكسب نفقة فيهما ؟ على الأولين في المسألة
الأولى . قال في الترتيب

وقال في المروع وحرم جمعة بارمه ذكرود في إحارة النفس واستطاعة
الحلج .

قال في القواعد وأما وحبوب العقدة على أثاره من الكسب : فصرح
القاضي في خلافه ، والحريد ، وإن عقيل في معدته ، وإن الزاعون ، وإن كثرون :
بالوجوب

قال القاضي في خلافه وطه . كلاله لإمام أحمد رحمه الله . لا فرق في ذلك
بين الوالدين والأولاد وغيرهم من لأقارب

وحرج صاحب الترغيب المسألة على روثس انتهى .

الثاني : القدرة على الكسب بالحرفة : تمنع وحبوب نفعه على أقاربه .

صرح به القاضي في خلافه .

ذكره صاحب الكافي وغيره . واقتصر عليه في القواعد

قوله (إِنْ لَمْ يَفْضَلْ عِنْدَهُ إِلَّا نَفَقَةٌ وَاحِدٌ : يَدَأُ بِالْأَقْرَبِ فَأَلْقَرَبِ)

الصحيح من المذهب : أنه يقدم الأقرب فالأقرب ، ثم العصة ، ثم النسارى .

وقدّمه في المروع ، والحريد ، والظم ، والزعمتين ، والحارثي ، وغيرهم .

وقيل يقدم وارث مع النسوى

قال في الحرر وغيره : وقيل : يقدم من امتار مرض أو تعصب . فإن

تعارضت المرسس ، أو فقدتا : فهو سوء

قائمة : لو فصل عنه نفقة لا يكفي واحداً : ربه دفعها .

قوله (فَإِنْ كَانَ لَهُ أَبَوَانِ جَعَلَهُ بَيْنَهُمَا) .

هد أحد لبحوه اختاره الشارح

وقدّمه في الهداية ، والخلاصة ، ومال إليه النظم .

وقيل : تقدم الأم . وهو احتمال في الهداية .

وقيل : يقدم الأب . وهو المذهب . جزم به في الوجيز .

وقدمه في الحجر ، والظم ، والرعتين ، والحوى ، والفروع .

وأطلقهن في المذهب ، واستوعب

قوله ﴿ فَإِنْ كَانَ مَعَهُمَا ابْنٌ ، فَفِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْحَدٌ .

أَحَدُهَا : يَقْسِمُهُ بَيْنَهُمَا

وَالْوَجْهُ الثَّانِي : يَقْدِمُهُ عَلَيْهِمَا ﴾ .

نقل أبو طاب الأسحق دسقة وهي أحق بالمر .

قال في الوجيز : فإن استوى ناس بالقرب : قدم العصة .

وجزء به في السور ، ومنعجب الأدمي .

وقدمه في الخلاصة ، والحجر ، والرعتين ، والحوى الصغير .

وقيل : يقدم الأوان على الابن .

وأطلقهن في المعى ، والشرح ، والفروع .

وأطلق الخلاف بين الأب والابن في الهداة ، والمذهب ، والمستوعب .

فأمره . وكذا الحكم والخلاف فيما إذا اجتمع حد وان اس

وقدم الشارح أسما سواء .

قوله ﴿ فَإِنْ كَانَ أَبٌ وَحَدٌّ ، أَوْ ابْنٌ وَابْنٌ ابْنٌ : فَأَلَابُ وَالْإِبْنُ

أَحَقُّ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه حاهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وقيل : الأب والحد سواء . وكذا الابن وان الأس . وهو احتمال للقاضي .

وهو قول أصحاب القسبي ، لتساويهم في الولاية والتعصيب .

قال أبو الخطاب : هذا سهو من القاضي لأن أحدهما غير وارث .

شورف

أدولي . يقدم أبو الأب على أبي الأم .

ولو اجتمع أبو أي الأب مع أي لأم ، فالصحيح من المذهب . أمهما يستويان .
قال القاضي : القياس تساويهما ، لتمازض قرب الدرجة وميرة العسوبة . وقدمه
في الفروع .

وقيل : يقدم أبو الأم لقرنه . واختاره في الحرر .
وفي الأصول : احتمال تقديم أبي أبي الأب . وجزم به المصنف .
الثانية : لو اجتمع ابن واحد ، أو أب وابن ابن : قدم الابن على الجد . وقدم
الأب على ابن الابن . على الصحيح من المذهب . اختاره الشارح ، وغيره
وقدمه في الفروع ، وغيره
ويحتمل التساوي .

الثالثة : لو اجتمع جد وأخ . قدم الجد . على الصحيح من مذهب
اختاره المصنف ، والشارح وصححه . ويحمل التسوية
وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب
الرابعة : قل في المستوعب : قدم الأخوة من تقدم في هذه المسائل على
غيره

واعترض في الترغيب بهرث . وأن مع لاحتجاج : بورع لهم بقدر ما بينهم .
ونقل المصنف ، ومن تأسه عن القاضي - فيما إذا اجتمع الأبناء والابن -
إن كان الابن صغيراً ، أو محمولاً . قدم وإن كان الابن كبيراً ولأب رماً :
فهو أحق . ويحتمل تقدم الابن .

قوله (ولا تنجب نفقة الأقارب مع اختلاف الدين) .
هذا مذهب مطلقاً . وعليه حميد الأنجب . وقطع به كثير منهم .
وهذا تخصيص كلام المصنف أول الباب .
وقيل : في عمودي النسب روايتان .

قال في المحرر وغيره : وعنه تحب في عمودي النسب خاصة
قال القاسمي في عمودي النسب روايتان
وقيل : تحب لهم مع اختلاف الدين . ذكره الأمدى رواية
وفي الموجز رواية : تحب للوالد دون غيره
وقال في الوخير . ولا تحب نفقة مع اختلاف الدين . إلا أن المذقة به ففة .
وكذا قال في الرعية ، وراد : ويرثه بالولاء .
قوله « وإن ترك الإلحاق الواجب مدة . لم يترمة عوصه »
هذا الصحيح من المذهب وعليه جدير لأصحابه وقطع به كثير منهم
وقدمه في المروع ، وقال أطلقه الأكثر . وجزم به في الفصول .
وقال المصنف ، والشارح . فإن كان أحدكم قد فرس : فيسب أن تلمه
لأنها تكدت من الحرام ، فإمرته كفقة الزوجة
قل في رعبتين ومن ترك النفقة على ففة مدة سقطت . إلا إذا كان
فرضها حاكم .
وقيل : ومع فرضها ، إلا أن يأخذ الحرام في الاستدانة عليه أو القرض
زاد في السكبرى : أو الإلحاق من ماله يرجع به عليه لنفيته أو امتناعه .
قال الشيخ نقي الدين رحمه الله : من ألق عليه يدين حاكم : يرجع عليه ،
ولا يدين به خلاف
وقال في المحرر . وأما نفقة أقربيه : فلا تلمه لما مضى . وإن فرضت إلا أن
تستدين عليه يدين الحاكم
قل في المروع . وظاهر ما حازه شيخنا : وتستدين عليه . فلا يرجع إلى
استمسي مكسب ، أو نفقة متبرع
فأمره . قال في المروع . وظاهر كلام أصحابنا . أحد بلا يده إذا امتنع ،
كأنزوحة إذا امتنع الزوج من النفقة عليها

نقل صالح ، وعبد الله ، والجماعة : يأخذ من مال والده بلا إذنه بالمعروف .
إذا احتاج ولا تصدق
قوله (وَمَنْ لَرِمَّتْهُ صَقَّةُ رَجُلٍ ، قَهْلٌ تَزَمُّهُ نَفَقَةُ امْرَأَتِهِ ؟ عَلَى
رَوَايَتَيْنِ) .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والعمدة .
أما هما : تلمذه وهو المذهب حرم به في الموز .
وقدمه في المنق ، والمحرر ، والشرح ، والعلم ، والرعيتين ، والخاوي ،
والفروع ، وغيرهم .

والرواية الثانية : لا تلمزه . وأصلها المصنف ، والشارح
وعنه : تلمذه في عمودى النسب لا غير .
وعنه : تلمذه لامرأة أبيه لا غير . وهذه مسألة الإعفاف .
وأما : يجب على الرجل إعفاف من وحتت نفقته عليه من الآباء والأحذاد
والأبناء ، وأسائهم وغيرهم ، ممن يجب عليه نفقتهم . وهذا الصحيح من المذهب .
وهو من مفردات المذهب . وما يفرع عليها .
وعنه : لا يجب عليه ذلك مطلقاً .

وقيل : لا يلزمه إعفاف غير عمودى النسب .
حيث قلنا : يجب عليه ذلك ، لزمه أن يروحه بحرة نفقه ، أو سرية .
وقدم تعيين ذلك إذ اتفقا على مقدار المهر . هذا هو الصحيح من المذهب .
حرم به في المنق ، والشرح . وقدمه في الفروع .
وحرم في الباقية ، والفرع . أن التمين للزوج . لكن ليس له تعيين رقيقه .
ولا ثلاثين تمين عمور قسحة شطر أو معينة .
والصحيح من المذهب أنه لا يملك استرجاع أمة أعفه بها مع عناه .

حرم به في المعنى ، والشرح . وقدمه في القروع .

وقيل : له ذلك .

قلت : يحتمل أن يعانى بها .

ويصدق بأنه تنق بلايين على الصحيح من المذهب .

ورده . أنه لا يصدق إلا بيبه .

وبشرط أن يكون عداً عن مهر روجه أو عن أمة

وكفى بعمده واحدة

ويجب : بما إن كانت على الصحيح من المذهب . حرم به في معنى ،

والشرح . وقدمه في القروع

وقيل : لا . كطلق لغيره . في أصح الوجهين . وفيه في القروع

وحرم به في المعنى ، والشرح .

ويلزم إعتاد أمه كأيها

قال القاضى ولو سلم ، فالأب أكد ولأنه لا تصور لأن الإعتاد لها

بأنه رويح . ومعنى على الزوج

قول في القروع : وبوجه بدمه بفقته إن صدر مويح بدمها . وهو ظاهر

القول لأول

وهو ظاهر لو حبر فيه قول . ويلزم إعتاد كل إنسان بدمه بفقته

قوله (وليس للاب منع المرأة من رضاع ولديها ، إذا طلبت)

ذلك)

هذا المذهب وعنه جمهور الأصحاب منهم : القاضى في الخلاف الكبير ،

وأصحابه . قاله ابن رجب .

وجرم به في المذهب ، والمذهب ، وسبوت الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة

والمنى ، والسعة ، والشرح ، والوجير ، واسور ، ومستحب الأذى . وتذكرة ابن
عدوس ، وغيرهم .

وقدمه في المحرم ، والنظم ، والزمانين ، والخواص الصغير ، والفروع ، وغيرهم
وقيل : له ذلك ، إذا كانت في حله راحة وسيرها .

احتاره القاضي في المحرم . قال ابن رجب في مسألة مؤنة الرصاع له ، كخدمته
نص عليه .

وتقدم ذلك أيضاً في عشرة النساء عند قوله « وله أن يجمعها من إرصاع ولدها »
وتقدم هناك ما يتعلق بهذا

قوله « وَإِنْ طَلَبْتَ أَجْرَةً مِثْلَهَا ، وَوُجِدَ مَنْ يَتَبَرَّعُ بِرِصَاعِهِ
فَعَلَيْ أَحَقِّ »

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب

وحرم به في الوجير ، وغيره

وقدمه في الفروع ، وغيره

وصحة عقد الإحارة على رصاع ولدها من أبيه من مفردات المذهب

وتقدم صحة ذلك صريحاً في كلام المصنف في « باب الإحارة » حيث قال

« ويحور استنحار ولده بخدمته ، وامرأته لرصاع ولده وحصانته » .

وقال في المستحب للشيرازي : إن استأجر من هي تحته لرصاع ولده : لم يجز ،

لأنه استحقق معها ، كاستنحارها للخدمة شهراً . ثم ستأجرها في ذلك الشهر للنساء .

وقال القاضي : لا يصح استنحارها كما تقدم

وعند الشرح نفى الدين رحمه الله لا أجرة لها مطلقاً . فيحبسها أنها أعتقت

عليه ما أحدث منه .

وقال في الاختيارات . وإرصاع الطفل واجب على الأم ، بشرط أن تكون

مع الزوج . ولا استحقاق أجره المثل زيادة على حقها وكسوتها . وهو اختيار القاضي

في المجرّد . وتسكون النفقة عليها واحدة شيئين . حتى لو سقط الوحوب بأحدهما
ثبت بالآخر . كما لو نشزت وأرصعت ولدها . فلها النفقة للإرضاع ، لا للزوجة .

شواهد

الأولى : لو طلقت أكثر من أجرة منها ولو يسير . لم يكن أحق به . على
الصحيح من المذهب .

وقال في الواضح : لها أحد فوق أجرة النخل مما يتسامح به .

الثانية : لو طلبت أكثر من أجرة مثلها ، ولم يوجد من يرصعها إلا بمثل تلك
الأجرة : فقال المصنف ، وغيره : الأم أحق . لتسويها في الأجرة ، وميراث الأم .

الثالثة : لو كانت مع زوج آخر ، وطلبت رصاعه بأجرة مثلها ، ووحد من
يتبرع رصاعه : كانت أحق رصاعه إذا رضى الزوج الذي بذلك .

الرابعة : للسيد إحصاء أم ولده على رصاعه محمداً على الصحيح من المذهب .
وعليه جماهير الأصحاب .

قال ابن رجب : وعلى قول القاضي : له مع زوجته من إرضاع ولدها ، فأمته
أولى . وصرح بذلك في المجرّد أيضاً .

الخامسة : لو عتقت أم الولد على السيد . حكم رصاع ولدها منه : حكم المطلقة
البائن . ذكره ابن الزعفراني في الإقناع .

واقنعصر عليه ابن رجب

ولو باعها ، أو وهبها ، أو زوجها . سقطت حصانها ، على طاهر مادكره
ابن عقيل في فتونه .

وعلى هذا يسقط حقها من الرصاع أيضاً . قاله ابن رجب .

قوله ﴿ وَإِذَا تَزَوَّجَتِ الْمَرْأَةُ فَلِرِوَجِّهَا مِنْهَا مِنْ رِصَاعٍ وَلِئِذَا أُنْضِطَّرَ إِلَيْهَا ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . نص عليه .

وحرم به في المستوجب ، والمعنى ، والسعة ، والمحرم ، والشرح ، والعلم ،
والوحي ، وغيرهم .

وقدّمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم
وقيل : له منبه ، إلا أن يصطر بإيها ، أو تكون قد شرطته عليه .
وتقدم هذا أيضاً في كلام المصنف ، في « باب عشرة النساء » .

قوائم

بمراها : لا نعظم قبل الحولين إلا رمى أبويه . ما لم يصبر
وقال في الرعاية هنا : يحرم رضاعه بعدها ، ولو رضى به
وقال في الترغيب : له طعام رقيقه قبلها ، ما لم ينضج .
قال في الرعاية : وبعدها ما لم تنضج الأم .

الثاني : قال في الرعاية الكبرى - في باب النعمة - « الذين طاهر مباح من

رجل وامرأة

وقال في الفروع : وطاهر كلام بعضهم : مباح من امرأة .
وقال في الانتصار وغيره : الفيس تحرره ترك للصورة ، ثم أبيع « دبرها » .
وله طائر

وطاهر كلامه في عيوب المسائل - بإسناده مطعون .

الثالث : تبرمه خدمة قرنه عبد الحاجة ، كروحة .

قوله « وعلى السيد الإنفاق على رقيقه قدر كفايتهم وكسوتهم »

بلا راع .

ويؤكد آتق ، أو كانت بشراً . ذكره جماعة من الأصحاب . واقتصر عليه

في الفروع .

واختلف كلام أبي يعلى في المكاتب .

قائمة : يلزمه نفقة ولد أمته دون روحها .

ويلزم الحرة نفقة ولدها من عبد . نعم على ذلك .

ويلزم المسكينة نفقة ولدها . وكسه لها .

وينفق على من يوصيه حر بقدر رقة . ونفقته على نفسه

قوله ﴿ وَتَزَوِّجُهُمْ إِنْ طَلَبُوا ذَلِكَ إِلَّا الْأَمَةُ إِذَا كَانَ يَسْتَفْتِي عَنْهَا ﴾

بلا نزاع فيهما .

السكر لو قاتل به مابطاً ، صدقت للأصل قوله في الترويع

قال في الترتيب : صدقت على الأصح .

ووجوب تزويج المبتدأ إذا طلبه لأجل الإعفاء . من معزات مذهب .

وكذا وجوب بيعه إذا لم يمه : من المعزات

قائمة : قال القاضى لو كان السيد عاتقاً عية منقطعة ، وطلت أمته بالترويع ،

أو كان سيدها مبيعاً أو موصياً : أحسن أن يروحها ، أحكم

قال ابن رجب : وهذا المسمى لا فرق فيه بين أمهات الأولاد وغيرهن ،

للاشتراك في وجوب الإعفاء

وكذا ذكر القاضى في حلاله أن سيد الأمة إذا طلب عية منقطعة ، وطلت

أمته بالترويع : روحها طرك

وقال هـ فيس مذهب وإن يذكر فيه خلافاً

ونفيه عنه لمجدى شرحه ، ولم يعترض عليه شيء .

وكذا ذكر أبو الخطاب في الانتصار : أن السيد إذا عاتق : روح أمته من يلى ماله

وقال : أو ما يلى في روية بكر بن محمد انتهى ذكره ابن رجب

تفسير : ظاهر كلامه أنه لو شرط وطء امكانه ، وطلت بالترويع : لا يلزم

السيد إذا كان يوطئ وهو صحيح وهو ظاهر كلام لأصحاب .

قال في الفروع : وهو أظهر . . . فيه من إسقاط حق السيد وإعفاء الشرط .
وقال ابن البا : يارمه تزويجها بطلبها ، ولو كان يطلوها وأبيع بالشرط .
ذكره في المستوعب واقتصر عليه

قال في الفروع : وكان وجهه لما فيه من اكتساب المهر فمكنته ، كأمواع
التكسب

قلت : الذي ظهر أن وجهه أعم من ذلك . فإن المترتب لها على الزوج أكثر
من ذلك .

صل هذا الوجه : بسايقها .

فأورد لو تاب عن أم ولده ، واحتجحت إلى العفة : روح ، على الصحيح
من المذهب

قال في الفروع : زوجت في الأصح

وقيل لا تزوج

ولو احتجحت إلى الوطء : لم تزوج . قدمه في الدعوى .

وقال : ويتوجه الجواز عند من جعله كنفقة .

قلت . وهذا عين الصواب . والقرار اللاحق بذلك أعظم من القرار اللاحق
سبب العفة .

واختاره ابن رجب في كتاب له سماه « القول الصواب » في تزويج أمهات
أولاد النياب « ذكر فيه أحكام رواجها ورواج الإماء ، وامرأة المفقود وأطال
في ذلك وأحاد . واستدل لصحة بكاحها بكلام الأصحاب ونصوص الإمام
أحمد رحمه الله .

وقال في الانتصار : إذا عمر السيد عن العفة على أم الولد ، وعمرت هي أيضاً .
لزمه عتقها لينفق عليها من بيت المال . والله أعلم .

قوله « وَيُدَاوِيهِمْ إِذَا مَرَضُوا » .

بمحمل أن يكون مرده . الوجوب . وهو المذهب .

قال في الفروع : ويداويه وحبوباً . قال جماعة .

قال ابن شهاب - في كمن وحة الصد لا مال له - فاسيد أحق بفقته

ومؤنته . ولقد ألفتة المختصة بالمض - من الدوا - وأحدة - الطبيب تلمه ، بخلاف

الزوجة . انتهى .

وبمحمل أن يكون مراده بذلك الاستحباب .

قال في الفروع : وظهر كلام جماعة . استحب وهو أظهر انتهى

قلت : المذهب أن ترك الدواء أفضل على ما تقدم في أول كتاب المختار

ووجوب المدونة قول ضعيف

قوله ﴿ وَلَا يُجْزَى الْعَدُوُّ عَلَى الْمُحَارَبَةِ ﴾ بلا راع

وإن انفقا عليها حارب بلا خلاف . لكن يشترط أن يكون بقدر كسبه وقل

بصدفقته ، وإلا لم يجز

وقال في الترتيب : إن قدر حراجه بقدر كسبه : لم يعارض .

قلت : ولله أراد ما قاله الأولون .

فأثمه : قال في الترتيب وغيره : يؤخذ من الشيء : أنه يجوز للعد المحرج

هدية طعام ، وإعارة متاع ، وعمل دعوة .

قال في الفروع : وظهر هذا : أنه كسبه مأذون له في التصرف

قال : وظهر كلام جماعة : لا يملك ذلك .

وإنما فائدة المحرحة ترك العمل بصد الصربية .

وقال ابن القيم رحمه الله في الهدى : له التصرف فيما أراد على حراجه . ولو منع

منه كان كسبه كله حراماً ، ولم يكن بتقديره فائدة بل مدارد تمليك من سيده له

يتصرف فيه كما أراد .

قال في الفروع : كفا قال .

قوله ﴿ وَنَتَى اَمْتَنَعَ السَّيِّدُ مِنَ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ ، وَطَلَبَ الْعَبْدُ الْبَيْعَ :
لَزِمَهُ بَيْعُهُ ﴾ .

نص عليه . كفرقة الزوجة .

وقاله في عيون المسائل ، وغيره : في أم الولد

قال في الفروع هو ظاهر كلامهم . معنى : في أم الولد .

وقال الشيع تقي الدين رحمه الله . ولو لم نلائم أحلاق العمد أحلاق سيده :

لزمه إخراجها عن ملكه .

وكذا أطلق في الزوجة : يرمه بدمه بطله

قوله ﴿ وَلَهُ تَأْدِيبٌ رَقِيقُهُ عَا يُؤَدِّبُ بِهِ وَلَدَهُ وَأَمْرَأَتَهُ ﴾

وهذا لمذهب وعليه الأصحاب

قال في الفروع : كذا قال

قال : وذوئى مروء الإمام أحمد ، وأبو داود رحمه الله . وذكر أحاديث

يدل على أن ضرب الرقيق أشد من ضرب المرأة .

ونقل حرب : لا يضربه إلا في ديب ، بعد عقوقه مرة أو مرتين ، ولا يضربه

ضرباً شديداً

ونقل حرب : لا يضربه إلا في ديب عظم . ويقيد بهيد إذا جاف عليه .

ويضربه ضرباً غير مبرح

ونقل غيره : لا يقيد . وسع أحب إلي

ونقل أبو داود ، رحمه الله : يؤدب على فراشه

فائنة : لا يشتم أبوه الكافرين لا يهود سبانه الحب والردى

وإن شئت لحاجة فوحد مسجداً يصلي فيه . قص حاجته ، ثم صلى . ومن

صلى فلا شئ عليه صحيح

ونقل ابن هانئ : إن عمر أنه لا يحد مسجداً يصلي فيه : صلى ، وإلا قصها .

نعيم : أقادما المصنف جوار تأدب لولد ولزوجة . وهو صحيح وقاله

الأصحاب

قال في الفروع : وظاهر كلامهم : يؤدب الولد ، ولو كان كثيراً مزوجاً منفرداً
في بيت كمثل أبي بكر الصديق سائسة أم المؤمنين رضي الله عنها .

قال ابن عقيل في العيون : لولد صرته الوالد ويعمره ، وإن مثله عهد وزوجة .

قوله (وَلْيُعْبَدِ أَنْ يَتَسَرَّى بِإِذْنِ سَيِّدِهِ) .

هذا إحدى الطريقتين . وهي الصحيحة من المذهب . نص عليها في رواية
الجماعة . وهي طريقة الحرق ، وأبي بكر ، وأبي موسى ، وأبي إسحاق بن
شافلا ذكره عنه في الواضح

ورحبها المصنف في اسمي والشارح

قال في القواعد الفقهية : وهي أصح منصوص الإمام أحمد رحمه الله
لا تختلف في إباحة التسري له . وصحة الناظم .

وقدمه الزركشي ، وعمره

وقيل : سعى على الروايتين في ملك المديحة لمليك . وهي طريقة القاضي ،

والأصحاب بعده . قاله في القواعد .

قال القاضي : يجب أن يكون في مذهب الإمام أحمد رحمه الله . في تسري

العبد . وحيثان مبدان على الروايتين في ثبوت ذلك تملك سيده .

وقدمه في الرعنتين ، والحاوي ، والفروع

وهي المذهب على ما أسلفناه في الخطبة .

وتقدم ذلك في أوائل « كتاب الزكاة »

على الأولى لا يجوز تسريه بدون إذن سيده كما قاله المصنف

ونص عليه الإمام أحمد رحمه الله في رواية جمعة كسكاحه . وقدمه في

القواعد

وقيل أو طالب ، وإن هاتين : تسرى الصدق في ماله كان ابن عمر رضي الله
عنهما يتسرى عبيده في ماله . فلا يعيب عليهم .

قال القاسمي : طهر هذا : أنه يجوز تسريته من غير إذن سيده . لأنه ماله له
قل في القواعد : ويمكن أن يحمل نص اشتراطه على التسري من مال سيده
إذا كان مأذوناً له

ونصه تقدم على اشتراط تسريته في مال نفسه الذي يملكه .

وقد أوماً إلى هذا في رواية جماعة . قال وهو الأظلم

وأطال الكلام في ذلك في فوائد القواعد . فليأود .

وتقدم في المحرمات في النكاح مد قوله « ولا يحل للسد أن يتزوج أكثر من

اثنين » هل يجوز له التسري بأكثر من اثنين أم لا ؟

قواعد

أمرها : لو أدن له سيده في التسري مرة ، ففسري لما يملك سيده الرجوع .

نص عليه في رواية الجماعة وهو المذهب

وقاله المصنف ، والشرح ، والمأظم ، والركن ، وغيرهم .

وقال القاسمي : يحتمل أنه أراد بالتسري هه : التزوج ، وسماه تسرياً محضاً .

وتكون للسيد الرجوع فيما أثبت عنده . ورد المصنف ، وغيره

الثاني : لو تزوج بدين سيده : وحيت بقية وعقبة الزوجة على السيد .

وهو من مقررات المذهب .

وقد تقدم ذلك في « كتاب الصداق » .

الثالث : قوله « وَعَلَيْهِ إِصْطَامُ بَهَائِهِ وَسَقْيُهَا » بلا نزاع

لكر قال الشرح عند القدر في العينة : كره إطعام الحيوان فوق طاقته ،

وإكراهه على الأكل على ما اتخذ الناس عادة لأجل التسمين .

الرافع قوله ﴿وَلَا يَحْمِلُهَا مَا لَا يُطِيقُ﴾

قال أبو المعالي - في سر الرحمة - قال أهل العلم - لا يحمل أن يتعب دابة ،
ولا أن يتعب نفسه بلا غرض صحيح .

الحامض يجوز الانتفاع بالهائم في غيره ، حلفت له . كأنقر للحصول أو
الركوب ، ولإجل والخير للحرث .

ذكره المصنف ، وغيره في الإجارة . لأن مقتضى المثلث جواز الانتفاع به فيها
يمكن . وهذا ممكن كالذي حقق له . وحرث به عدة من الدس . ولهذا يجوز
أكل الخليل ، واستعمال اللؤلؤ وغيره في الأدوية وإن لم تكن المقصود منها ذلك
واقصر عليه في القروع ، وغيره .

وقوله عليه أفضل الصلاة والسلام - عن البقرة ٤ - ركت - ٥ - بها قالت : لم
أحرق لهذا . إنما حنفت للحرث به أي معظم البيع . ولا يلزم منه شيء غيره .

قوله ﴿فَبِمَا نَحْنُ عَنِ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا﴾ : أخبر على بيعها ، أو حاربتها ،
أو دبحها إن كان ثمنا يباح أكثفه .
هذا اللذهب . وعليه الأصحاب .

وفي عدم الإحرام احتمالان لاس عقيب .

قائمة : لو أنى ربهما لو أحب عليه : فعل الحاكم الأصح ، أو فرض عليه .

قال في المدة الثالثة والعشرين : لو امتنع من الإنفاق على بهائمته : أجبر على
الإيق ، أو البيع . أطلقه كثير من الأصحاب .

وقال ابن الزاغوني : إن أبي باع الحاكم عليه .

باب الحضانة

للأمرئ

إمرأهما . حضانة الطفل : حفظه عما يضره ، وتربته على رأسه ويده
وثيابه ، ودعته وسكحيه ورطه في الثدي ، ونحريكه ليام ، وبحو ذلك .
وقيل : هي حفظ من لا يستقل بنفسه وتربته حتى يستقل بنفسه .
الثاني : اعلم أن عقد الدب في الحضانة . أنه لا حضانة إلا لرجل عصبة ، أو
امراة ورثة ، أو مدلية وارث ، كإخوة وبنات الأخوات أو مدية عصبة ،
كبنات الإخوة والأعمام والعمه وهذا الصحيح من المذهب .
فأما ذوو الأرحام - غير من تقدم ذكره والحاكم - فيبقى حكمهم ، والخلاف
فيهم .

وقولنا : إلا لرجل عصبة ، فله الأصحاب .
لكن هل يدخل في ذلك المولى المتفق . لأنه عصبة في الميراث ، أو لا يدخل .
لأنه غير نسيب ؟ .
قال من يعرفه في حواشي الفروع : لا أحد من تعرض لذلك . وقوة
كلامهم تقتضي عدم دخوله .
وطاهر عندهم : دخوله . لأنه عصبة وارث ولو كان امرأة لأن ورثة .
انتهى .

قوله (وَأَحَقُّ النَّاسِ بِحَضَانَةِ الطِّفْلِ وَالْمَتَوِّهِ أُمُّهُ) بلا نزاع
ولو كان مأخرة المثل ، كإرصاص . فله في الواضح .
وقتصصر عليه في الفروع . وهو واضح .
قوله (ثُمَّ أُمَّهَاتُهُ) .

هذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وعنه : تقدم أم الأب على أم الأم وهو ظاهر كلام الخرق .
قوله الرركشي ، وغيره .

قال في المعنى هو قدس قول الخرق

وأطلقهما في المستوعب ، والمحرر ، والرعنين ، والحاوي .

وعنه : يقدم الأب والجدة على غير الأم .

قال المصنف ، والشارح - حد ذكر رواية تقديم أم الأب على أم الأم - على

هذه : تكون الأب أولى بالتقديم ، لأنهن يدلين به .

على المذهب لو امتعت الأم لم تحرم وأما أحق على الصحيح من

المذهب .

وقيل : الأب أحق

ويأتي ذلك في كلام المصنف .

قوله (ثم الأب ، ثم أمهاتهُ) وكذا (ثم الجد ، ثم أمهاتهُ) .

وهلم جرا .

وهذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب

وحزم به في الوعيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

قال الرركشي : المشهور من الروايتين ، والمختار لعامة الأصحاب : تقديم أم

الأب على الخالة . انتهى

وعنه : الأخت من الأم . والخالة أحق من الأب .

عليها : تكون الأخت من الأبوين أحق . ويكون هؤلاء أحق من

الأخت للأب ، ومن جميع العصبات .

وقيل : هؤلاء أحق من جميع العصبات إن لم يدلين به . فإن أدلين به كان

أحق منهن

قال في المحرر - ونسبه في الرعية والفروع - : ويحتمل تقديم ساء الأم على الأب وأمهاته وجهته .

وقيل : تقدم العمة على الأختين إن كان أقرب منها . فإن تساويا فوجهان .
ويأتي ذلك عند ذكر المصليات .

قوله (ثم الأخت للأبوين ، ثم للأب ، ثم الأخت للأم ، ثم الخالة ، ثم العمة . في الصحيح عنه) .

الصحيح من المذهب : أن الأخوات والخالات والعمات بعد الأب والخد وأمهاتهما كما تقدم

وتقدم رواية تقديم الأخت من الأم والخالة على الأب . وهو يتفرع على ذلك .
إذا علمت ذلك ، هل المذهب . تقدم الأخت من الأبوين على غيرها من ذكر ولا راع

ثم إن المذهب قد قدم الأخت للأب على الأخت للأم ، وقدم الخالة على العمة ، وقال إنه الصحيح عن الإمام أحمد رحمه الله .

وهذا إحدى الروايات .

قال الشرح : هذه مشهورة عن الإمام أحمد رحمه الله . وحديثه الناصي ، وأصحاه .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومبيوك الذهب ، والمتنوع ، والخلاصة ، والبلغة ، والنظم ، وأوجيز ، ودراك العاية ، وغيرهم .

قال بعض الأصحاب : فتناقضوا ، حيث قدموا الأخت للأب على الأخت للأم . ثم قدموا الخالة على العمة

وعنه : تقدم الأخت من الأم على الأخت من الأب ، والخالة على العمة ، وخالة الأم على خالة الأب ، وخالات الأب على عمه ، ومن بدل من العمات والخالات أب على من بدل أم وهو المذهب .

واحتاراه القاصي في « كتاب روايتين » وإن خفي في التذكرة . قال :
قراءة الأم مقدمة على قراءة الأب وقدمه في الفروع
وعنه تقدم الأخت من الأب على الأخت من الأم ، والعمة على الخالة ،
وخالة الأب على خالة الأم ، وعمة الأب على خالاه ، ومن يدلي من العات
والحالات بأم على من يدلي بأب معها .

عكس الرواية التي قبلها . واحتاراه الشيخ نفي الدين رحمه الله وغيره .
قال الزركشي : وهو مقتضى قول القاصي في تعليقه ، وحاميه الصغير ،
والشبراري ، وإن السا لتقدمهم الأخت للأب على الأخت للأم . وهو مذهب
الحرق لأن الولاية للأب فسكده قرأته . لقوته .
وإي : قدمت الأم لأنه لا يقوم مقامها لها أحد في مصلحة الطفل .

وإي : قدم الشارع حالة أمة حرة من عند المطلب رضى الله عنه على عمتها
صبية رضى الله عنها لأن صبية لم تطلب ، وجعفر رضى الله عنه تطلب نائبا عن
حالتها . فقضى الشارع بها لما في غيبتها . انتهى .

وحرم في الصدة ، وسور : تقدم الأخت للأب على الأخت من الأم
وتقدم العمة على الخالة

« قَالَ الْحَرْثِيُّ وَحَالَةُ الْأَبِ أَحَقُّ مِنْ حَالَةِ الْأُمِّ » .

وأطلقهما في الخبر ، وإي : عاتين ، والحوى الصغير ، ويدكروا القول الأول .
قائمة . نسحق الحصة - بعد لأخوات والعمات ، والحالات - عات أبيه ،
وحالات أوبه على التفصيل . ثم سيات إخوة وأخواته . ثم بنات أمه على
التفصيل . تقدم وهذا المذهب

قدمه في الخبر ، والزركشي ، والحوى الصغير ، والفروع

وقيل : تقدم بنات إخوته وأخواته على العمات والحالات ومن سدهن

تفسير : نحو : الصحيح من المذهب في ترك من يمسحق الحصة فيمن تقدم :

أن أحقهم بالخصاة : الأم ، ثم أمهاتها الأقرب فالأقرب منهم ثم الحد وإن علا ،
ثم أمهاته الأقرب فالأقرب . ثم الأخت للأبوين . ثم للأُم . ثم للأب . ثم خالاته
ثم عماته ثم خالات أبيه . ثم عمات أبيه . ثم سائر إخوانه وأخواته . ثم بنات
أعمامه وعماته ، على ما تقدم من التفصيل . ثم سائر أعمام أبيه ، وسائر عمات
أبيه . وهلم جرا .

قوله (ثُمَّ تَكُونُ لِلْعَصَةِ) .

يعنى : الأقرب فالأقرب ، غير الأب والحد وإن علا ، على ما تقدم .
إذا علمت ذلك : فلا يسبق العصه لخصاة إلا بعد من تقدم ذكره . وهذا
هو الصحيح من المذهب . وعنه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم
وقيل من تقدم ذكره أحق بالخصاة بشرط أن لا يدين به فإن أدلین
بالمصبة : كان أحق منهم . وهو احتمال فى المخرج ، وغيره
وقيل : تقدم المصبة على الأئمة إن كان أقرب منهم . فإن تساوى فوحيان .
وتقدم ذكر الخلاف وبناؤه .

فأما : متى استحققت العصاة لخصاة : فهى للأقرب فالأقرب من محارمها
فإن كانت أئمة ، وكانت من غير محرمها - كما مثل المصنف بقوله « إلا أن
الجارية ليس لابن عمها حصاتها لأنه ليس من محرمها » - فالصحيح من المذهب :
أنه ليس له حصاتها مطلقاً

حرم به فى المخرج ، وأبوه

وقدومه فى رعاسين ، والدروع .

وحرم فى المنفى ، والشرح ، والنظم ، وغيره : أنه لا حصاة له . إذا بلغت
سبعاً . وقدمه فى تحريد الصبابة .

وحرم فى البهة والترعيب أنه لا حصاة له إذا كانت تشهى . فإن لم تكن
تشهى : فله الحصاة .

واحتاره في الرعاية ، وجزم به في الوجيز .

قلت : فلهذا مراد المصنف ومن بعده ، إلا أن صاحب الفروع وغيره حكاهما قولين .

واحتراس القيم رحمه الله في الهدى - أن له الخصاصة مطلقاً وبسببها إلى ثقة يختاره هو ، أو إلى محرمه . لأنه أولى من أجنبي وحاكم وكذا قال فيمن تزوجت وليس لولا قبره

قال في الفروع : وهذا متوجه . وليس تعدياً للحر ، بل هو عموم قوله (وَإِذَا انْتَمَعَتِ الْأُمُّ مِنْ حَصَانَتِهَا انْقَلَبَتْ إِلَى أُمِّهَا) . وكذلك إن لم تكن أهلاً للخصاصة . وهذا المذهب وعليه جمهور الأصحاب . صححه المصنف ، والشارح ، والناظم ، وغيرهم وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقد مر في الهدى ، وأدهب ، ومسبوك الذهب ، ومتنوع ، وإحصاء ، والمعة ، والحرر ، والرعايتين ، والحدوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم . ويحتسب أن ينفذ إلى الأب وهو لأبي الخطأ في الهدى ووجه في المعنى والشرح

فأمره من ذلك - حلقاً ومدهماً - كل ذي خصاصة يد مبيع من خصاصة أو كان غير أهل له فإله في الرعدة ، وغيره

تعبير : قال ابن حجر رحمه الله في حاشي الفروع : كلامهم من على سقوط حق لأب من الخصاصة يسقطها . وأن ذلك نفس محل خلاف .

وإنما محل النظر لو أرادت العود فيها ، هل هذا ذلك ؟ فاحتمل قولين . أظهرهما : هذا ذلك لأن الحق لها . وقد اتصل بغيرها به ما قبض فيها العود ، كما لو أقطعت حقها من القسم انتهى

قوله ﴿ فَإِنْ عُدِمَ هَؤُلَاءِ قَبِلَ لِلرِّجَالِ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ ﴾ .

وكذا للنساء منهم غير من تقدم ﴿ حضنة ؟ ﴾ على وجهين .

وهما احتمالان للقاصي ، وسند لأبي الخطاب في الهداية ، والمصنف في الكافي ، والهادي .

وأطلقهم في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادي ، والكافي ، والمعي ، واللمعة ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .

أمرهما : لم الحصة بعد عدم من تقدم . وهو الصحيح .

قال في المعنى : وهو أولى

وجزم به ابن رزين في نهايته ، وصاحب تجميع العناية .

وقدمه ابن رزين في شرحه . وقال : هو أقسى .

وقدمه في النظم في موضع . ومحمده في آخر .

وقدمه في الرعايتين في أثناء الباب .

والرجم الثاني : لاحق لم في الحصة . وينقل إلى الحاكم .

جزم به في الوحيد . وهو ظاهر ما جزم به في العمدة ، والمور ، ومنهجب

الأدبي . فإهم ذكروا مستحق الحصة ، ولم يدكروهم

وقدمه في المحرر ، والخواص الصغير

ومحمده في التصحيح .

وقدمه في الرعايتين ، والعلم في أول الباب . ولعله تماقص منهم .

صلى الأول : يكون أبو الأم وأمهاته أحق من الخال ملازاع . وفي تقديمهم

على الأخ من الأم وجهان .

وأطلقهم في الهداية ، والمستوعب ، والهادي ، والمعي ، والشرح ، والظم ،

والفروع .

أمرهما : تقدمون عليه . قدمه في الرعايتين .

والعزم الثاني : يقدم عليه صحة في التصحيح .

قوله ﴿ وَلَا حِصَانَةَ لِرِيقٍ ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً وعليه جماهير الأصحاب . وأكثروهم قطع به .
وقال في القصور : لم يتعرضوا لأم الولد . فلها حصانة ولها من سيدها . وعليه
مقتها لعدم المانع . وهو الاشتغال بزواج أو سيد .
قلت : فيعني بها .

وقال ابن القيم رحمه الله في الهدى : لا دليل على اشتراط الحرية .
وقد قال مالك رحمه الله - في حر له ولد من أمة - هي أحق به ، إلا أن تباع
تنتقل . فالأب أحق .

قال في الهدى : وهذا هو الصحيح . لأحادث مع التفريق .
قال : ويقدم لحق حصانتها وقت حاجة الولد على السيد . كما في البيع سواء
اتمى .

فعلى المذهب لاحصانة لمن عصه فن . على الصحيح من المذهب . وعليه
الأصحاب .

وقال المصنف في النسي ، والشارح ، وغيرها : قبس قول الإمام أحمد رحمه الله
يدخل في المبهة .

فأمره : حصانة الرقيق لسيده . فإن كان مع الرقيق المحصون حرّاً تم أباً
فيه سيده وقريبه . ذكره أبو بكر . ونسبه من بعده .

قوله ﴿ وَلَا فَاسِقٍ ﴾

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

واحتار ابن القيم رحمه الله في الهدى : أن له الخطأ .

وقال : لا يعرف أن الشارع فرق لذلك ، وأمر الدس . ولم يبيح يائساً واصحاً
عاماً ، ولا احتياط القاسق وشفتته على ولده .

قوله (وَلَا لِمَرْأَةٍ مِّمَّزُوجَةٍ لِأَجْنَبِيٍّ مِنَ الطُّفْلِ) .

هذا الصحيح من المذهب مطلق . ولو روى الزوج . وعنه جماهير الأصحاب .
منهم انفرق ، وغيره .

وحرم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في القروع ، وغيره .

قال المصنف ، وغيره : هذا الصحيح .

وقال ابن أبي موسى ، وغيره : العمل عليه

وأطلقه الإمام أحمد رحمه الله .

وعنه : لها حصانة الجارية .

وخص الناطق وغيره هذه الرواية سنة دون سبع . وهو المروي عن الإمام
أحمد رحمه الله .

وقال في الرعية السكرى . وعنه ما حصانة الحرة إلى سبع سنين

وعنه : حتى تبلغ محيض أو غيره

واحتار ابن القيم رحمه الله في الهدى . أن الحصانة لا تسقط بإدراعى الزوج ،

بناء على أن سقوطها لمراعاة حق الزوج .

نصيب . مفهوم قوله « مَرْوُوحَةٌ لِأَجْنَبِيٍّ » أنها « كانت مَرْوُوحَةً لِمُبْرَأٍ أَحْنَى » أن

لها الحصانة وهو صحيح وهو المذهب

قال في القروع : هذا الأشهر

وحرم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والمطلم ، والرعاشين ، والحدوي الصعر ، وغيرهم .

وقيل : لا حصانة لها إلا إذا كانت مَرْوُوحَةً لِمُخَدِّ

وقال في القروع : ويتوجه احتمال إذا كان الزوج ذراعى لا تسقط . وما هو

فائدة : حيث أسقط حسانها بالسكاح ، فأصبح من المذهب . أنه
لا يعتبر الدحول ، بل يسقط حقها بمجرد المقد .
قال المصنف : وهو ظاهر كلام الخرقى .

قال الزركشى : وهو مقتضى كلام الخرقى ، وعمدة لأصحاب وهو كما قال
قال فى الفروع ، ولا يعتبر الدحول فى الأصح
قال لمصنف ، والشرح - هذا أولى ، وقدمه فى الظن .
وقيل - يعتبر الدحول - وهو احتمال للمصنف .

نبيه : قوله (فَإِنْ رَأَيْتَ الْمَوَانِعَ رَجِعُوا إِلَى حُقُوقِهِمْ) بلا راع .
وقد يقال : شمل كلامه لو طلفت من الأجنى طلاقاً رحماً وه نصف المدة
فيرجع إليها حقها من الخصصة بمحدد العلق . وهو الصحيح من المذهب .
احتاره المصنف ، والشرح

وقدمه فى المصنف ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .
وهو ظاهر كلام الخرقى

وهو الذى نصه القاضى فى حليقه وقطع به جمهور أصحابه كالشريف ،
وأنى لخطاب ، والشيرازى ، وابن الب ، وابن عبدل فى النذكرة ، وغيرهم
وعنه : لا يرجع إليها حق تنقضى علتها .
وهى تخرج فى المصنف ، والشرح ، ووجه فى المحرر ، ورعدة الصغرى ،
والخوارى ، وغيرهم .

وقال فى رعدة الكبرى - وجه - وقيل روايتان .
وصححها فى الترمذى ، وقال إلى السلم
قال القاضى - هو قياس المذهب

قلت : وهو قوى

وأطلقهم في الحرر ، والرعايتين ، والحدوى الصغير ، والقواعد ، ونحريد
الغاية ، وغيرهم .

ثالثتان

إبراهيم نظير هذه المسألة : لو وقف على أولاده ، وشرط في وقعه أن من
تزوج من الثالث لاحق له . فتزوجت ، ثم طلفت . قاله القاضي ، واقتصر عليه
في الفروع .

وقال ابن عمر الله في حواشيه على الفروع : وهل مثله : إذا وقف على روحته
ما دامت عارية . فإن تزوجت فلا حق لها ؟
يحتمل وجهين لاحتمال أن يريد رها حيث ليس لها من ندره ، ففتها ،
كأولاده .

ويحتمل أن يريد صلتها ما دامت حافظة لحرمة فراشه عن غيره ، بخلاف
الحصانة والوقف على الأولاد . انتهى .

قلت . يرجع في ذلك إلى حال الزوج عند الوقف . فإن دلت قرينة على
أحدهما عمل به . وإلا فلا شيء لها .

الثانية : هل يسقط حقها بسقوطها للحصانة ؟ فيه احتمالان ذكرهما في
الانتصار في مسألة الخيار ، هل يورث أم لا ؟ .

قال في الفروع : وتوجه أنه كسقوط الأب الرجوع في المدة
وقال ابن القيم رحمه الله في المدهى : هل الحصانة حق للمحصن ، أو حق عليه ؟
فيه قولان في مذهب الإمامين أحمد ومالك رضي الله عنهم .

ويبين عليهما : هل من له الحصانة أن يسقطها ويبرن عنها ؟ على قولين .
وأنه لا يجب عليه خدمة الولد أيام حصانته إلا أجرة ، إن قلنا . لحق له ،
وإلا وجبت عليه خدمته مجانياً . وللفقير الأجرة . على القولين .

قال : وإن هت الخصانة لأب - وقدنا الحق لما - لمرت الهمة ولم ترجع
فيها . وإن قل . الحق عليها . فلما العود إلى طلبها .

قال في الفروع : كذا قال .

ثم قال في الهدى : هذا كله كلام أصحاب الإمام مالك رحمه الله

قال في الفروع : كذا قال . وتقدم كلام ابن عمر الله قريباً .

قوله (وَمَتَى أَرَادَ أَخَذُ الْأَبَوَيْنِ الثَّقَلَيْنِ إِلَى بَلَدٍ بَعِيدٍ آمِنٍ لَيْسَ كُنْهَ

فَالأَبُ أَحَقُّ بِالْخَصَانَةِ) .

هذا المذهب . سواء كان المصدر الأب ، أو الأم . وعليه جماهير الأصحاب

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدّمه في الفروع ، وغيره .

وعنه : الأم أحق .

وقيد هذه الرواية في المتنوع ، والترغيب : بما إذا كانت هي المقينة .

قال ابن سعد في شرحه . ولا بد من هذا القيد . وأكثر الأصحاب لم يقيدوها .

وقيل : المقين مهما أحق .

وقال في الهدى : إن أراد المنقل مصابة الآخر ، وانقراع الولد : لم يجب

إليه ، وإلا عمل ما فيه المصلحة للعقل .

قال في الفروع : وهذا مفتوح . ومعه مراد الأصحاب . فلا محالة لا سيما في

صورة المصاهرة . انتهى .

قلت : أما صورة المصاهرة : فلا شك فيها . وأنه لا يوافق على ذلك .

نفس . قوله (إِلَى بَلَدٍ بَعِيدٍ)

المراد بالمبعد هنا : مسافة القصر . على الصحيح من المذهب . وقوله القاصي .

وحرم به في الهدى ، والمذهب ، ومسبوك المذهب ، والمتنوع ، وغيرهم .

وقدمه في النظم ، والرعايتين ، والفروع .
والمصنوع عن الإمام أحمد رحمه الله : أنه ما لا يمكنه العود منه في يومه .
واحتاره المصنف

وحكامها في الحرر ، والحرارى روايتين وأطلقهما
قوله (فَإِنْ احْتَلَّ شَرْطٌ مِنْ ذَلِكَ . فَأَلْقِيَهُ مِنْهُمَا أَحَقَّ) .
على هذا . لو أراد أحد الأئمة سداً قريباً لحاجة ، ثم يعود : فالتقيم أولى
بالحفاصة . وهو الصحيح من مذهب

جزم به في المستوعب ، والمنع ، والكافي ، والشرح ، وشرح ابن مسعود
وقدمه في الرعاية الكبرى
وقيل : الأم أولى .

جزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والحفاصة ، والحرر ،
والوحيز ، والحرارى ، وغيرهم .

وقدمه في الرعاية الصغرى . وأطلقهما في الفروع
وإن أراد سداً بعيداً لحاجة ، ثم يعود : فالتقيم أولى أصلاً على المذهب
لاختلال الشرط . وهو السكن

حرم به في المستوعب ، والمنع ، والكافي ، والشرح ، وابن مسعود ، وغيرهم .
وقدمه في الرعاية الكبرى
وقيل : الأم أولى

حرم به في الهداية ، ومذهب ، ومسبوك الذهب ، والحفاصة ، والوحيز
وقدمه في الحرر ، والنظم ، والرعاية الصغرى ، والحرارى الصغرى
وأطلقهما في الدعوى

ولو أراد سداً قريباً للسكنى لحرم المصنف هذا : أن يقيم أحق . وهو
أحد لوحيين .

حرم به من صعد في شرجه . وقدمه في الرعاية السكرى .

وقيل : الأم أحق . وهو المذهب .

حرم به في الوحيير ، وغيره . وقدمه في المحرر ، والطم ، والرعدة الصعري ،

والطاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

قوله (وإذا بلغ الغلام سبع سنين خير بين أبويه . فكان مع

من اختار منهما) .

هذا المذهب بلا ريب .

وقال في العتبي ، والحدوى الصغير ، والفروع ، والقواعد الأصولية ،

وغيرهم : هذا المذهب

قال في القواعد الفقهية هذا ظاهر المذهب

قال الزركشي : هذا مشهور في المذهب

وحرم به الحرقى ، والهداية ، ومذهب ، ومسبوث المذهب ، والخلاصة ،

والسكالي ، والحدوى ، والعمدة ، ولوحير ، وإدراك العدة ، ولصور ، ومنعجب

الأدبى ، وتدكرة ابن عدوس ، وغيرهم

وقدمه في المستوعب ، ومعنى ، والشرح ، والطم .

وعنه : أبوه أحق

قدمه في المحرر ، والرعاشين ، والحدوى . لكن قال : للمذهب الأول .

وعنه . أنه أحق .

قال الزركشي : وهى أخفضها . وأطلق في الفروع .

تأخير : مفهوم كلام المصنف . أنه لا يجوز لدون سبع سنين . وهو صحيح . وهو

المذهب . وعليه الأصحاب .

وقال أبو داود رحمه الله : يخير ابن ست أو سبع

قلت : الأولى في ذلك : أن وقت الخيرة إذا حصل له التخيير . والظاهر أنه مراده . ولكن صبطوه بالسن .

وأكثر الأصحاب يقول : إن حدث من التخيير سبع سنين . كما تقدم ذلك في كتاب الصلاة .

قوله ﴿ وَإِنْ عَادَ فَاخْتَارَ الْآخَرَ : قُلْ إِلَيْهِ ، ثُمَّ إِنْ اخْتَارَ الْأَوَّلَ رُدَّ إِلَيْهِ ﴾ .

هذا المذهب . ولو فعل ذلك أبدأ . وعنه الأصحاب . وقال في الترغيب ، والتمه . إن أسرف بين قلة بمجره ، فيقرع أو هو بلازم . قاله في الفروع .

وقال في الرعدة . وقيل : إن أسرف فيه ، فإن قصه . أخذته أمه . وقيل : من قرع بينهما .

قوله ﴿ وَإِنْ لَمْ يَخْتَرْ ﴾ أحدهم ﴿ فَرِيعَ بَيْنَهُمَا ﴾

هذا المذهب . وعنه الأصحاب . كما لو اختارها معاً .

قاله المصنف ، والشيخ وصاحب الرعدة ، وغيرهم .

وفي الترغيب : احتمال أنه لأنه كعبه غير رشده .

قوله ﴿ فَإِنْ اسْتَوَى اِثْنَانِ فِي الْخِصَانَةِ - كَالْأَخْتَيْنِ ﴾ والأخوين ونحوهما ﴿ قَدْ أَمَّ أَحَدُهُمَا بِالْقُرْعَةِ ﴾ .

مراده . إذا كان الطفل دون السبع .

فإنه إن بلغ سبعة : فيه يخير بين الأختين والأخوين ونحوهما . سواء كان علامة أو حراً .

حرره في الحر ، والعلم ، ولو حرره ، والفروع . وغيرهم من الأصحاب .

قوله ﴿ وَإِذَا بَغَتِ الْخَارِجَةُ سَمْعًا كَأَنَّ عِنْدَ أَيِّهَا ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . قاله في الفروع ، وغيره . ولو تبرعت بمحاصنها .

قال الزركشي : هذا المعروف في المذهب .

وحرم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والعمدة ، والمحرر ، ولوحير ،

وإدراك العاية ، وسور ، ومستحب الأدي ، وعلوم المفردات ، وغيرهم .

وقدمه في المستوعب ، والمعنى ، والشرح ، والظن ، والرعاية ، والمحاوي

الصغير ، وغيرهم

وهو من مفردات المذهب .

وعنه : الأم أحق حتى تحبس . ذكرها ابن أبي موسى .

قال ابن القيم رحمه الله في الهدى . هي أشهر عن الإمام أحمد رحمه الله ،

وأصح دليلاً

وقيل : تحريم . ذكره في الهدى رواية ، وقال : نص عليها .

وعنه : تكون عند أبيها بعد تسع . وعند أمها : قبل ذلك

فأمرنا

إبراهيم : إذا نكحت نكحة عاقلة وجب عليها أن تكون عند أبيها حتى

يتسلها زوجها

وهذا الصحيح من المذهب .

قدمه في المحرر ، والنظم ، والرعابتين ، والمحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : عند الأم .

وقيل : عند الأم إن كانت أئمة ، أو كان زوجها محرماً للحرية . وهو احتياطه

في الرعاية السكرية

وقيل : تكون حيث شاءت إذا حكمة رشدها ، كإعلام . وقاله في الواضح .

وحرمه على عدة إحداه

قال في الفروع : وإن ادّعى كونه مأمومة

قال في الرعاية الكبرى : قلت : إن كانت ثمة أمومة ، وإلا فلا .

فلى المذهب : للأب منها من الاغتراد .

فإن لم يكن أب : فأولياؤها يقومون مقامه .

وأما إذا بلغ العلاء عاقلاً رشيداً . كان عند من شاء منهما

الثانية : سائر العصاة الأقرب فالأقرب منهم كالآب في التحجير والأحقية

والإقامة ، والعلقة باطفال أو الطفلة ، إن كان محرماً لها . فله الأصحاب

زاد في الرعاية ، فقال : وقيل : دور الحصانة — من عصبية ودي رسم — في

التعجير مع أب كالأب . وكذا سائر الدماء المستحقات للحصانة كالأب فيها لها .

قوله ﴿ وَلَا تُنْشِئُ الْأُمُّ مِنْ رِبَائِهَا وَتَحْرِيفُهَا ﴾

هذا صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

سكن قال في التزويج : لا نهي . ست مطلقاً ، إلا مع أبوية الولد .

قوام

الأولى : قال في الواصح : تمنع الأم من الخوة بها إذا حيف منها أن تصد

قربها . وانضم عليه في الفروع .

وقال : ويتوجه في الملام مثلها .

قلت : وهو الصواب فيها .

وكذا تمنع ولو كانت البنت مروحة ، إذا حيف من ذلك مع أن كلام

صاحب الواصح يحتمل ذلك .

الثانية : الأم أحق بتمريضها في بنتها . ولها رارة أمها إذا مرضت .

الثالثة : غير أبوي المحصور : كأبويهما . فبما تقدم . ولو مع أحد الأبوين .

قوله في الفروع .

الرابعة : لا ينفذ الطفل يده من لا يصوته ويصلحه . والله أعلم

كتاب الجنائيات

قائمة « الجنائيات » جمع جنابة ، والجنابة بمعنى في اللغة ، ومعنى في الاصطلاح .

فماها في اللغة - كل فعل وقع على وجه العمدى ، سواء كان في النفس أو في المال .

ومعناها في عرف الفقهاء : التصدى على الأبدان .

فسموا ما كان على الأبدان جنابة - وسموا ما كان على الأموال عصباً ، وإتلاقاً وسهياً وسرقة وجناية

قوله (الْقَتْلُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَصْرُبٍ : نَعْدٍ ، وَشَيْئِهِ نَعْدٍ ، وَخَطَاٍ ، وَمَا أُجْرَى تَجْرَى الْخَطَا)

اعلم أن النصف - رحمه الله - قسم القتل إلى أربعة أقسام .

وكذا فعل أو غطاب في هداية . وصاحب المذهب ، ومسبوك الذهب . والمستوجب ، والغلاصة ، والرهائين ، والحدوى ، ولوحير ، وإدراك العاية ، وغيرهم فرادوا : ما أجرى مجرى الخطأ كالإثم سقطت على الإنسان فيقتله ، أو يقتل بالنسب - مثل أن يجر نيراً ، أو ينصب سكينة ، أو حجرأ ، فيؤول إلى إتلاف إنسان ، وعمد الصبي والمحمول ، وما أشبه ذلك - كامثلة المصنف في آخر الفصل من هذا الكتاب .

وقال المصنف ، والشارح : وهذه الصور عند الأكثرين من قسم الخطأ ، أعطوه حكمه . انتهى .

قتل - كثير من الأصحاب قسموا القتل ثلاثة أقسام . مهم الخرق ، وصاحب العمدة ، والسكاني ، والمحرر ، والعروغ ، وغيرهم

قال الزركشي : بعض المتأخرين - كأي الخطاب ، ومن تبعه - زاحوا قسمها

ر

فان ولا يراء أنه باعتر الحسك الشرعى لا يزيد على ثلاثة أوجه : عمد ، وهو ما فيه القصاص أو لدية ، شبه العمد ، وهو ما فيه دية مغلطة من غير قود وحطاً ، وهو ما فيه دية مجمعة انتهى

و أن تفصيل ذلك في أول « كذب الديت »

قت الذى يطر إلى الأحكام لفترة على القتل حمل لأقسام ثلاثة
والذى يطر إلى الصور ، هي أربعة بلا شك ، وأب الأحكام فتعق عليها .
تعب : صاهر قوله (أخذها : أن يخرجها عالة مؤز) أى دخول
وتردد (فى التذلل ، من خديده أو غيره ، مثل أن يخرجها سكين ، أو
يعززة تسلي)

ولو لم يذو الخوج اذ على ليدو ، حرجه ، حتى مات وهو محبب وهو
المدح .

فان فى القود ، لأصح وهو مدو محجوج قادر حرجه

وقيل من عمد

من حصر ، اشمدة على نفس أو يروه وحده وأنه مات من ذلك
وقال فى القود ، لأصوية : لو حرجه فترك مداواة الجرح ، أو قصده فترك
شد قصده لم يبعد الصالح ذكره فى المعنى محل وقا

ودكر حصن لثا حرجين لأصحا فى ترك شد القود ، ذكره محل وقا
ودكر فى ترك مداواة الجرح من قدر على التدوى ، وجوبين وصحح الصالح

انتهى

وأرد بعض المتأخرين : صاحب الوع ،

فائدة وكذا الحسك لو صل به دحض ، ولا علة به غيره

فان من عقيل فى بواصح - أو حرجه ، وتعقبه سارية بمرص ودم حرجه ،
حتى مات فلا يمتنع بفعل فله شئ

قوله ﴿إِلَّا أَنْ يَبْرُزَ بِإِزْدٍ، أَوْ شَوْكَةٍ وَنَحْوِهِمْ فِي غَيْرِ مَقْتَلٍ
فَيَمُوتَ فِي الْحَالِ فِي كَوْنِهِ عَمْدًا وَجَهًا﴾

وأعلامهم في الهدية، وسبب، ومتنوع، والخلاصة، وسبب، والكافي،
والهادي، والمحرر، والشرح، وربعين، وربع كشي، والفرع.

أهمهما يكون عمدًا وهو سبب

وهو طهر كلاء الحرفي فيه مدعى بين الصغير والكبير وصحة في

التصحيح

وحرم في لوجير، والحديث الصغير، لأن تكون النسخة مغلوبة

قال في الهداية: هو قول شهر ابن حماد وصحة الاسم

والوجه الثاني: لا يكون عمدًا، بل شبه عمد

وهو طهر، حرمه في سبب

واحد، بل سبب وقدمه في خبر دلس، والشرح من ربي

قوله ﴿وإن أتى من ذلك صمًا^(١) حتى مات﴾ فهو عمد محض

هذا المذهب وعليه حميد لأصعب وقطع به كثير منهم

قال أصعب: هذا قول أصعب

وقدمه في سبب، والشرح، والفرع، وغيره

وفيه وجه لا يكون عمدًا

قوله ﴿أَوْ كَانَ أَعْرَضَ سَهَا فِي مَقْتَلٍ - كَالْقَوَادِ وَالْخَصِيَّتَيْنِ - فَهُوَ عَمْدٌ

مَحْضٌ﴾ بلا رابع

قوله ﴿وإن قطع سبعة من أخني أخني إدينه مات فمئنه

القود﴾ بلا رابع

(١) صبح صادق وكسر اسم، جمع وجه، مثله، أصعب

وقوله (فَإِنْ قَطَعَهَا حَاكِمٌ مِنْ صَغِيرٍ ، أَوْ وَلِيُّهُ : فَلَا قَوْدَ وَكَذَا
لَوْ قَطَعَهَا وَلِيُّ الْمُخْتَوْنِ مِنْهُ : فَلَا قَوْدَ)
مقيد فيهما بما إذا كان ذلك لمصلحة .

والصحيح من المذهب أنه لا قود عليهما إذا صلا ذلك لمصلحة وقطع به
أكثر الأصحاب .

وقال في الفروع ، وقيل : الأولى لمصلحة
قوله (الثَّانِي : أَنْ يَضْرِبَهُ بِمُثْقَلٍ كَبِيرٍ فَوْقَ عُمُودِ الْمُسْطَاطِ) .
الصحيح من المذهب أنه يشترط أن يكون الذي ضرب به مما هو فوق
عمود المسطاط نص عليه . وعليه الأصحاب .

وقيل إن مشش يحس القود إذا صر به ، هو فوق عمود المسطاط .
قوله (أَوْ) بصره (بِمَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ يَمُوتُ بِهِ كَالْتِّ
وَالسُّكُودِينَ وَالتَّشْدَانَ ، أَوْ حَجَرٍ كَبِيرٍ ، أَوْ يُبْلَقِي عَلَيْهِ حَائِطًا ، أَوْ
سَقْفًا ، أَوْ يُبْلَقِيهِ مِنْ شَاهِقٍ) .

فهذا كله عند بلا راع
قوله (أَوْ يُعِيدَ الضَّرْبُ بِصَغِيرٍ) .
الصحيح من المذهب : أنه إذا أعاد الضرب بصغير ومات ، يكون عمداً .
وعليه أكثر الأصحاب

وجزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في الفروع ، وغيره
وقيل : لا يكون عمداً . ذكره في الواضح .
قال في الانتصار : وهو ظاهر كلامه .

قل حرب شبه الممد ، أن يصر به بحشة دون عمود المسطاط وبحو ذلك
حتى يقتله .

قوله ﴿ أَوْ يَضْرِبُهُ بِهِ فِي مَقْتَلٍ ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً ، وعنه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم .
وقيل لا يكون عدداً إذا ضربه به مرة واحدة ذكره في الواضح

فأمرنا

أمرهما . قوله ﴿ أَوْ ﴾ يضره به ﴿ في خال صنفٍ قويٍّ : من مَرَضٍ ،
أَوْ صِفِيرٍ ، أَوْ كَبِيرٍ ، أَوْ فِي حَرٍّ ﴾ مصرط ﴿ أَوْ يَزِيدُ ﴾ مصرط ﴿ وَيَخْوَهُ ﴾
وهذا بلا راع

قل من عقيل وغيره . ومنه أَوْ سَكَمٍ

واقصر عنه في الفروع .

لكن لو ادعى جمل المرض في ذلك كله : فقل على الصحيح من المذهب .
وقيل : يقل : فيكون شبه عدد .

وقيل : يقل إذا كان مثله عمله ، وإلا فلا .

الثانية : قوله ﴿ الثَّالِثُ : الْقَاوُؤُ فِي زِيَةِ أَسَدٍ ﴾

وكذا لو القاه في زية نمر فيكون عدداً . بلا راع .

وكذا لو القاه مكتوباً به ، محصورة سبع فنته أو أمد . نصيف محصورة حية

فنتته . على الصحيح من مذهب وعنه أكثر الأصحاب

وقدمه في النسي ، والشرح ، وبصره

وقدمه في الج . ، والنعم ، والرعاسين ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم .

وقال القاضى : لا يكون عدداً فيهما

وقيل : هو أن يكتفه كالمسك للقتل

وهذا الذى جزم به المصنف في أواخر الباب على ما ترى .

قوله (أو أنهشه كذا ، أو سبها ، أو حية ، أو أسعة عقرباً من
القواتل ونحو ذلك فقتله) فهو عمد محض .

اعلم أنه إذا أبته كل ، أو أسعه شيئاً من ذلك ، فلا يجوز : إما أن يكون
ذلك يقتل غالباً ، أولاً .

فإن كان يقتل غالباً : فهو عمد محض .

وإن كان لا يقتل غالباً - كشمس المحارب ، أو سمع صمير - وقتل .

مظاهر كلام المصنف هنا : أنه يكون قتلاً عمداً وهو أحد الوجهين .

وهو ظاهر ما حرم في النظم ، وغيره

والرعم الثاني لا يكون عمداً فدمه في رعاتين ، ولحوى

وهو ظاهر كلامه في الهداية ، وغيره

وأطلقه في معنى ، والشرح ، وشرح من ررس ، والفروع

قوله (أو أشق القاذوة في ماء يفرقه ، أو نار لا يمكنه التحصن

منهما ، فمات به)

إذا ألقاه في ماء ، فلا يجوز : إما أن تمكنه التحصن منه أولاً

فإن كان لا يمكنه التحصن منه - وهو مرد المصنف هنا - فهو عمد .

ومن أمكنه التحصن - كالبير - ولا يتحصن حتى مات ، فالصحيح

من يذهب : أن موته هدر فلا ضمن لديه ، ولا غيره

فال في الفروع : لا ضمن لديه في لأصح

وحرم به في المعنى ، والشرح .

وفيل ضمن لديه

وإذا ألقاه في نار - فإن لم تمكنه التحصن منها - فهو عمد محض . بلا نزاع .

وإن أمكنه التخلص - ولم يتخلص حتى مات - فقل : دمه هدر لا شيء عليه ، وهو ظاهر كلامه في المحرر

وقدمه في الرعائين ، وأحدوى ، وشرح ابن رزيق .

وقيل : يصمن الدية بالقتل

قال في السكافي : وإن كان لا يقتل عالماً ، أو التخلص منه ممكن فلا قود فيه . لأنه عمد خطأ . وظاهره : أن فيه الدية .

وأصنفهما في المعنى ، والشرح ، والمروع ، والقواعد الأصوية

قوله (الخامس) : حنقه بحنل ، أو غيره ، أو سد فيه وأنته ، أو

عصر خصيتيه حتى مات (فعمد

ظاهره : أنه بشرط سد النعم والألف حمداً وهو صحيح

وظاهره : أنه لا فرق في السد والمصر بين طول السد ، أو قصرها

وقال المصنف ، والشرح : إن فعل ذلك في مدة يموت في مثلها غالباً ، فإت :

فهو عمد فيه القصاص .

قالا : ولابد من ذلك . لأن المدة إذا كانت بحيرة لأعاب على أهل أن

الموت حصل به

قال الشرح ، وغيره : وإذا مات في مدة لا يموت في مثلها عالماً فهو شبه

عمد ، إلا أن يكون يسير إلى العمة ، بحيث لا يؤم موت منه فلا يوجب قصداً .

نسبه . قوله (السادس) : حنقه ومنه الطعام والشراب حتى مات

جوعاً وعطشاً في مدة يموت في مثلها غالباً (.

مرده : إذا تمرد على الجائع والعطش الطلب لذلك .

فإن إذا لم يتعد الطلب ، أو ترك الأكل والشرب هدرًا على لطلب . أو

غيره . فلا دية له . كتركه شد موضع قصده . قاله في المروع

وتقدم النقل في ذلك أول الباب في كلام صاحب القواعد الأصولية .
قوله ﴿ السَّابِعُ : إِسْقَاؤُهُ سُمًّا لَا يَنْفَعُ بِهِ ، أَوْ حَلَطُ سُمًّا بِطَعَامٍ فَأَطْعَمَهُ ،
أَوْ خَلَطَهُ بِطَعَامِهِ فَأَكَلَهُ ، وَلَا يَنْفَعُ بِهِ فَاتٌ ﴾ فهو عمد محض
هذا المذهب . وعليه الأصحاب وقطع به الأكثرون
وأطلق ابن رزين فيها إذا ألقه سمًّا ، أو خلطه به . قولين .
تخبر : مفهوم قوله ﴿ فَإِنْ عَلِمَ آكَلُهُ بِهِ ، وَهُوَ بِالْفِعْلِ عَاقِلٌ ، أَوْ
خَطَطَهُ بِطَعَامٍ صَبَّهِ ، فَأَكَلَهُ إِنْسَانٌ يَنْفِرُ إِذِيهِ : فَلَا صَمَانَ عَلَيْهِ ﴾
أن غير النافع لو أكله كان صامًا له إذا مات به وهو صحيح . وهو المذهب .
وعليه لأصحاب

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله . إن كان مبرأً من صباه بطر
قوله ﴿ فَإِنْ ادَّعَى الْقَاتِلُ مَا لَيْسَ بِهِ : أَيْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ سُمٌّ قَاتِلٌ : لَمْ
يُقْبَلْ فِي أَحَدِ الْوَحْيَيْنِ ﴾ .

وهو المذهب . جزم به في الوحيين ، وفي غيره
وقدمه في الغلاصة ، والحرر ، والعلم ، والعاشقين ، والحاوي الصغير ،
والعروغ ، وغيرهم

وصححه في التمهيد ، وغيره
﴿ وَنُقِلَ فِي الْآخِرِ ﴾ وسكون شه عمد
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والهادي ،
ونسبى ، والشرح ، وغيرهم

وقيل : يقبل إذا كان مثله بحبه ، وإلا فلا .
قوله ﴿ الثَّامِنُ : أَنَّ يَقْتُلَهُ يَسْخِرُ يَقْتُلُ غَالِبًا ﴾

وقال في الكافي : وقال « علم أنه يقتل »

وقال في المنق : ولم يحز جهلهما به .

وقال في الترغيب ، والرهابة الكبرى : وكذبتهم فرسة فالأصحاب متفقون على أن هذا عمد محض

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله . ذكر الأصحاب من صور القتل العمد الموجب للقتل : من شهدت عليه بنية بالردة فقتل بذلك ، ثم جعوا وقالوا : عمدان قتله

قول : وفي هذا نظر لأن المبدأ ، يقتل إذا لم يتب ، فممكن لشهود عليه التوبة . كما يمكنه التخلص من الدار إذا أتى فيها . انتهى

قلت : تصور عدم قبول توبته في مثل على رواية قوية . كان سب الله أو سبوه وكارست في من تكلمت دمه والسحر وغير ذلك على ما في في دمه فهو شبه عليه بذلك . دمه قتل بكل حال . ولا يقبل توبته على حدی . انتهى

وكلام لأصحاب محبة حيث سمعت التوبة

وكفي هذا في إطلاقه في مسألة ، وو واحدة

الكل طم إلى على كلام كثير من أصحاب الإشكال في قوله « لا شهدا على رجل » فقتل بذلك « بين الشاهدين لا يقتل اثنان شهدتهما . هذا فيه نظر ظاهر

وفي الدعوى . ومن شهدت عليه بنية توبة . محب قتله . فخلص من الإشكال

قوله « أو يقول الحاكم علمت كذبتهما وعمدت قتله »

فهذا عمد محض ويحب القصص على الحاكم وهذا لمذهب وعليه جمهير الأصحاب .

وحريمه في المعنى ، والشرح ، والحجيز ، والمداية ، والمذهب ، والمستوعب ،
والخلاصة ، والمحرر ، والعلم ، ورعاية ، والحرى ، وغيرهم .

وقدومه في الفروع ، وغيره

ونصر ابن عقيل في مسائله : أن الحاكم - واحدة هذه - لا قصاص عليه

وقيل : في قتل الحاكم وجهان

فأمر

الأولى : يقتل مركي ، كاشهد قتله أو غصب ، وغيره

وعند القاضي لا يقتل وإن قتل الشاهد .

الثانية : لا قبل السنة مع مباشرة أولى القتل ، وإليه : أنه من ذلك عمداً

عدوان على الصحيح من مذهب

وحريمه في المعنى ، والشرح ، وغيره

وقدومه في الفروع ، وغيره

وفي الترميز وحده : السنة والأولى هذا كمنك مع مباشر فإليه هذا

كمنك ولأولى هذا كمنك هناك على من في كلام المصنف قريب في

هذا الباب ، والخلاف فيه

وقد في التنصير : إن عم الولد وحده أنه قتل فبطل أصله .

الثالثة : يختص بمباشرة سنة ، نفوذ ، ثم أولى . ثم السنة والحاكم على الصحيح

من المذهب .

وقدومه في المعنى ، والشرح ، والفروع ، وغيره

وقيل : يختص النفوذ بحاكم إذا اشترك هو والبيئة لأن سنة أحص من

سهمهم فإن حكمه وسط بين شهادتهم وقوله : وشهه مباشر مع المتنب

الرابعة : لو لزم الامة البيئة والحاكم ، فقل : الترميز ثلاث ، على الحاكم

الثالث ، وعلى كل شاهد ثلث

حرم به في المعنى ، والشرح
وقيل : تصفين . وأطلقتهما في الفروع .
الخامسة : لو قال مصمم « عمد ، قتله » وقال مصمم « أخطأنا » فلا قود على
المتعمد على الصحيح من المذهب

قال في الفروع : فلا قود على المتعمد على الأصح .
ومحله المصنف في هذا الكتاب في آخر هذا الباب .
وعنه : عليه القود

فعل المذهب : على المتعمد نعمته من الدية المطلقة وعلى الخطي نعمته
من المضافة

وثاني هذه المسألة ومطأها في آخر هذا الباب « سم من هذا .
السادسة : لو قال . كل واحد منهم « تعمدت وأخطأ شريكى » فوجه
في القود وأطلقهما في الموضع

قلت : الصواب الذي لا شك فيه . وجوب القود عليهم . لأعترافهم بالمعدة
وقدم في الرعاية الصغرى ، والحماوى : عدم القود .
ومحله في الكبرى ، وقال : الدية عليهما حالة
ولو قال واحد « عمد » وقال الآخر « أخطأ » لم يفر بالعمد القود
ولزم الآخر نصف الدية

السابعة : لو رجع الوالى واليثة صبه الوالى وحده . على الصحيح من المذهب
قدمه في الموضع

وقال القاضى وأصحابه : يضمنه الوالى واليثة معاً كمشرك
وأطلقهما في الرعيتين
واحتار الشيخ فى الدين رحمه الله : أن الوالى يدرمه القود إن تعمد
وإلا الدية . وأن الأمر لا يبرئ .

الثامنة : لو حمر في بيته نراً أو ستره يقع فيه أحد ، فوقع قات . فإن كان
دخلاً بإدبه : قتل به على الصحيح من المذهب .
وقيل لا يقتل به ، كالأول دخل بلا إدبه . أو كانت مكشوفة بحيث
يراها الداخل .

ويأتي في أول كتاب الديات : « إذا حمر في ماله نراً فقتل به ، فإن »
القاسق : لو حمل في حديق ريد حراطة وشده في شيء عال وترك تحته
سجراً . فأزاله آخر عمداً قات : قتل مزيله دون راحله

فإن حمل الحراطة فلا قود على قاتله وفي ماله الدية على الصحيح

قدمه في الرعاية الكبرى ، والحادى الصغير

وقيل : الدية على عاقله . قدمه في الرعاية الصغرى

وقيل : بل على الأول نصفها .

وقيل : بل على عاقله .

قوله « وشبه الممد » أن يقصد الحناية ، لا يقتل عالياً ، فيقتل .

قال في الحرر ، والوحي ، والودع ، وغيره . ولم يجرحه بذلك وهذا
المذهب . سواء قصد قتله أو لم يقصده .

وهو ظاهر الحرر ، وغيره من الأصحاب .

وحرم به في الوحي ، وغيره .

وقدمه في الودع ، وغيره .

وقال جماعة من الأصحاب : لا يكون شبه عمد إلا إذا لم يقصد قتله بذلك

قال في الرعاية : وشبه الممد قتله قصداً بما لا يقتل عالماً .

وقيل : قصد حناية ، لا قتله عالماً

تنبيه : مفهوم قوله « أو يصبح بصي » أو مشوه ، وهما على منطرح

فَيَسْقُطُ

أنه لو صاح برجل مكلف ، أو دأه مكلفه - وهما على سطح - سقط أنه
لا شيء عليه فيها - وهو صحيح . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب وهو
لذهب قدمه في المروء

وقيل المكلف كالصبي ، ونحوه

والحق في الواضح : المرأة بالصبي والمعتوه .

ثالثة - قوله (أو يعقل عاقلاً فيصيح به فيسقط) .

وهذا بلا راع . وكذا لو فعل ذلك فذهب عنه

نميم : يلزم في شبه المعتدالة

سكن هل تكون هل العاقلة ، أو على الله . في خلاف على ما يأتي في

أول « كتاب الهيات » و « باب العاقلة »

و تأتي في جواب الكفارة عليه ذلك خلاف لآي في « باب كفارة القتل »

قوله « والخطأ على صرتين . أحدهما أن يرزى الضئيل ، أو يفعل

ماله ففعله فيقتل إنساناً فعليه الكفارة . والثانية على العاقلة » بلا راع

نميم : مفهوم قوله « أو فعل ماله ففعله » أنه إذا فعل ما ليس له فعله - كأن

يقصد رمي آدمي معصوم ، أو بهيمة محترمة ، فذهب غيره - أن ذلك لا يكون

خطأ ، بل عمد . وهو منصوص الإمام أحمد رحمه الله

قوله القصي في روضه وهو طه كلام الخرق .

وخرجه المصنف على قول أبي بكر - فيمن رمي نصرانياً ، فلم تقع به السهم

حتى أن - أنه عمد بحسب به التماس

وسمى في المعنى : أنه خطأ

وهو مفتضى كلامه في غيره ، وغيره حيث قرر في خطأ - أن رمي صيداً ،

أو هدماً ، أو سحقاً ، فيصحب - - - يقصد

قوله (الثاني : أن يقتل في دار الحرب من يفتنه حريثاً ويكون
مُسْتَهْمًا ، أو يرثي إلى صف الكفار فيصيب مُسْتَهْمًا ، أو يترس
الكفار بمنهم . ويحذف على المسلمين إن لم ير منهم قير منهم ، فيقتل
المُسْلِمُ فهذا فيه الكفارة) .

على ما في في نام وفي وجوب الدية على الماتلة رواتر

أمرهما : لا نجيب الدية . وهو المذهب .

محمدة في التصحيح ، والعلم

وحرر في في ، وسور

وقد في في ، والحز ، والعشرين ، والحوى الصبر ، والوع

قال الشرح : هذا هو المذهب

قال الزكشي : هذا مشهور عن يمامة ، ومحمد بن عيسى ، وفي

والقاضي ، والشيرازي ، وابن أبي عمير ، وأبو محمد ، وسير

والرواية الثانية : حب عليهم حدة في وجوب

نبيه في الشيخ في الدين رحمه الله : محل هذا في في في في في

السكة ، وهو ، كالأخير ، وهو في لا يتركه حرة ، والخروج من صوم

فأما الذي يقف في صف قتالهم باختياره ، فلا يصح محله . انتهى .

وقد في ذلك في أثناء لا كتب المهد في في في المصنف في في تفرسو

بمسلمين

وعنه : حب الدية في الصورة لأحررة

وفي عيون المسائل عكس هذه الرواية لأنه في الواجب

في في وحدت الكفارة ، كما هو حذف لا يعلل فيصلي ويكره كدها .

نص قوله ﴿ وَنَعْمُ الصَّيِّ وَالْمَجْنُونِ ﴾

بني : أن عدهما من الذي أخرى بحرى الخطأ وهو كذلك لكن
لو قال « كنت حال الفحل صغيراً ، أو مجنوناً » صدق يمينه .

ويأتي في آحر باب الساقلة « هل تتحمل عمد الصبي أو تكون في ماله ؟ » .

قوله ﴿ وَتُقْتَلُ الْجَمَاعَةُ بِالْوَاحِدِ ﴾

هذا المذهب . كما قاله المصنف هنا بلا ريب .

وقال في الفروع ، وغيره . وعليه جماهير الأصحاب .

قال في الهداية : عليه عامة شيوخنا

وعنه : لَا يُقْتَلُونَ بِهِ . نقله حنبل .

وحسنها ابن عقيل في الفصول .

ويأتي كلامه في السور ، فيما إذا شترت في القتل اثنين ، لا يحب القصاص

على أحدهما .

ونقل ابن منصور ، والفصل : أنه إن قتله ثلاثة : « فله قتل أحدهم ، والمعو

عن آخر ، وأخذ الدية كاملة من أحدهم

على مذهب من شرط قتل الجماعة بالواحد أن يكون من كل واحد

منهم صالحاً للقتل به . قاله الأصحاب

وعلى المذهب : لو عني الذي عليهم : سقط القود ولم يبرمهم إلا دية واحدة .

على الصحيح من المذهب .

حرم به في الوحي ، وغيره .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع .

وعنه : يلزمهم ديات .

نقل من ههنا : يلزمهم ديات .

واختاره أبو بكر وصححه الثيراني .

وأنطقهما في المحرم ، والنعيم .

وتقدم رونه أن منصور ، والعص .

وأما على الرواية الثانية فلا يلزم إلا دية واحدة ، قولاً واحداً ، قاله الأصحاب

فانمئة : مثل ذلك في الحكم . ثم عموا ما يوجب قصاصاً فيما دون النفس .

كالقطع ونحوه . قاله الأصحاب .

وأنى هذا في كلام بعضهم في آخره ما يوجب القصاص فيما دون

النفس .

قوله (وإن حرّخته أحدُهما جُرْحًا ، والآخرُ مائة : فهما سواء في

القصاص والدية) .

هذا بلا راع شرطه متقدم

قوله (وإن قطعَ أحدُهما من السكّوع ، ثم قطعهُ الآخرُ من

المرفق) يعني . ومات (فهما قاتلان)

هذا الذهب حرم به في لده به ، والذهب ، والخلاصة ، وموى ، والشرح ،

والحرر ، والنظم ، والحاوى الصغير ، والوحيد ، وغيره .

وقدّمه في أربعين ، والفروع

وقيل القاتل هو الثاني ، فيل . ه . ويقاد من لأول ، بأن تقطع يده من

السكّوع ، كقطعته

نبيه . مح . خلاف : إذا كان قطع الثاني قبل نزع القطع الأول .

أما إن كان صد رثه : فالقاتل هو الثاني ، قولاً واحداً . وله الأصحاب .

وهو واضح .

قوائم

بمراهما : لو ادعى الأول أن حرقه ادمل ، فصدقه الولي : سقط عنه القتل .
ولزمه القصاص في اليد ، أو نصف الدية

وإن كدسه شريكه ، واحترق الولي القصاص : فلا فائدة له في تكديسه . لأن قتله واجب .

وإن عفا عنه إلى الدية : فالقول قوله مع يمينه . ولا يلزمه أكثر من نصف الدية .

وإن كذب الولي الأول : حلف ، وكان له قتله
وإن ادعى الثاني ادمال حرقه : فالحكم فيه كالحكم في الأول إذا ادعى ذلك

الثانية : لو ادمل الفطرس . أقيد الأول . ثم تقطع من الكوع
قال في الفروع : وكذا من الثاني المقطوع يده من كوع . وإلا لحكومة ،
أو ثلث دية . به الروايتان .

وقال في أربعين ، والمخاري الصغير : وإن ادملا . فصل الأول القود من
الكوع . وعلى الثاني حكومة

وعنه : ثلث دية اليد . ولا قود عليه مع كمال يده
الثالثة : لو فتره . فمال لا يصبح واحداً معه . فله . نحو زر هره كل واحد
سوط في حالة ، أو موباة . فلا قود .

وفيه . عن مواطن . ووجه في التعصب . وانصر عليه في الفروع
قلت : الصور القود

قوله ﴿ وَإِنْ فَعَلَ أَحَدُهُمَا قِتْلًا لَاتَتَّيْ الْحَيَاةَ مَعَهُ - كَقَصْعَ خَشَوْتِهِ
أَوْ مَرِيَّتِهِ ، أَوْ وَدَجِيَّتِهِ - ثُمَّ صَرَبَ عُنُقَهُ آخَرُ : فَالْقَاتِلُ هُوَ الْأَوَّلُ .
وَيُعَزَّرُ الثَّانِي ﴾

هذا المذهب حرم به في المعنى ، والمحرر ، والشرح ، والعلم ، وشرح
ابن منبج ، والوجيز .

قال في القروع : قتل الأول ، وعزر الثاني .

وهو معنى كلامه في التصرفة كما هو على معنى ميت . فلهذا لا يصح
قول في القروع : ودل هذا على أن التصرف فيه كمي ، كما هو كال عدل ،
فلا يصح بيعه .

قال : كذا جعلوا الصابط : يعيش مثله ، أو لا يعيش .

وكذا عطل الحرق المستعين ، مع أنه قال في النوى لا يعيش « حرق بطنه ،
وأخرج خشونه فطعمه ، فأنما منه »

قول « وهذا يقتضى أنه أول قسم » ، لكن حكمه كذلك ، مع أنه قطعها
لا يعيش .

فاعتبر الخرق كونه لا يعيش في موضع خاص . فخصم الأصحاب - لاسيما وقد
احتج غير واحد منهم بكلام الخرق - فيه .

قول : وهذا معنى احتساب الشيخ وغيره في كلام الخرق . فإنه احتج به في
مسألة ركعة فدل على توسعها عنده وعند الخ في وهذا احتج بوصية عمر
رضي الله عنه ، وروى الأئمة عنه في مسألة الذكاة كما احتج بها ولا فرق .
وقد قلنا من أن موسى ، وغيره في الذكاة . كما نقول هذا ، في أنه يعيش
أو لا يعيش .

وهو عليه الإمام أحمد رحمه الله أصلاً .

قال : فمؤلفاً أيضاً سواهم . وكلام لا أكثر على التفرقة وفيه بطل .
انتهى .

فأمره : قل انصرف في المعنى ، والشاح - إن قل ما موت به بقاء ، وفيت

منه حيلة مستعرة - كما هو ح في حشونه وه يسها - ثم ضرب آخر عقه - كال
 الله ل هو الذي . لأنه في حكم الحياة . لصحة وصية عمر رضي الله عنه .
 قال في العروع : وسوجه تخريج رواية من مسألة الذكاة : أسها قاتلان .
 قلت وهو الصواب .

قال في العروع وهذا اعبروا إحداهما بالأخرى
 قل : ولو كان فعل الذي كلا فعل : لم يؤثر عرق حيوان في ماء فقتل مثله
 مددحه ، على إحدى الروايتين ، ولما صح القول بأن معه دهقت بهما كالقارن
 ولا يمنع كون الأصل لحظ . ثم الأصل هو : فله عصمة لإبسا على ما كان .
 فإن قيل : زال الأصل بالسب .
 قيل : وفي مسألة الذكاة .

وقد ظهر أن العن الطارىء له تأثير في التحريم في المسألة المذكورة ، وتثير
 في الحن في مسألة بلعقة وأحوتها ، على ما فيها من الخلاف .
 وه أحد في كلامهم دليلا على إلا مجرد دعوى أسها كبت ، ولا فرق مؤثرا
 بينه وبين الذكاة والله أعلم انتهى
 قوله (وإن رماء في لجة ، فتلقاء خوت فابتلمه فالتقود على الرامي
 في أخذ الوخمين)

وهو مذهب . حرم به في الوخير ، وغيره
 وقدمه في الخلاصة ، والمعنى ، والخمر ، والشرح ، والنظم ، والرعابيين ،
 والحدوي الصغير ، والعروع ، وغيرهم
 والوجه الآخر : لا تقود عنه . بل يكون شبه عمد . وأطلقها في الهدية
 وقيل . عنه التقود إن التفتحه الخوت بعد حصوله فيه قبل غرقه .
 فمأثرة : لو ألقاه في ماء يسير ، فإن علم به الخوت والتفتحه : فعليه التقود وإن
 لم يعلم به فعله الذية

قوله ﴿وَإِنْ أَكْرَهَ إِنْسَانًا عَلَى الْقَتْلِ، فَاقْتُلْ، فَالْقِصَاصُ عَلَيْهِمَا﴾ .

هذا المذهب . حزم به في الهداية ، والمذهب ، ومالك الذهب ، والخلاصة ،
والمعنى ، والكافي ، والهادي ، والمحرد ، والنظم ، والشرح ، والربعيتين ، والحدوى ،
والوجيز ، وغيرهم .

قال في القاعدة السابعة والعشرون بعد المائة : المذهب اشتراك المأكرة
والمأكرة في القود والصمان

وكذا قال القصى ، وابن عقيل

وقد مر في الفروع وقد قال في المأخر هذان قد يفسد الجماعة بالواحد
وقال الطوى في شرح مختصره في الأصول : مذهب الإمام أحمد رحمه الله :
يجب القصاص على المأكرة - بمنع الرء - دون المأكرة - كسرهما - ولم يرد
مراد صاحب الفروع بقوله « وخصه بعضهم بمأكرة »

قال في القواعد : وذكر القصى في الحد ، وابن عقيل في باب الرهن : أن
أبا بكر ذكر أن القود على المأكرة مباشرة ، وهما يذكر على المأكرة قود

قالا : والمذهب وجوه عنهما

وذكر ابن الصيرفي : أن أبا بكر السمرقندي ممن أوجب - حرج وجهاً - أنه
لا قود على واحد منهم من رواية قتل الجماعة بالواحد وأولى .

قال في الفروع : ويتوجه عكسه - منى - أن القود يجب على المأكرة ، كسر
الرء

وقال في الانتصار لو أكره على القتل أحد من قاتل قود ولو أكره

قتل النفس - فلا

ثالثة : قوله ﴿وَإِنْ أَمَرَ مَنْ لَا يُبَيِّرُ، أَوْ يُخْشَوُ، أَوْ عَبْدٌ -

الَّذِي لَا يَتَّقِي أَنْ يُقْتَلَ مُحَرَّمٌ - مَا قُتِلَ فَقَتْلٌ : فَالْقِصَاصُ عَلَى الْأَمْرِ﴾

وكذا أحكم لو لم يكره بجهن نحره

وهذا المذهب في ذلك كله وعيه لأصحاب .

إلا أن أبا الخطاب . قال في الانتصار : لو أمر صبيًا بالقتل ، فقتل هو وآخر :
وحب القصاص على أمره وشريكه في رواية . وإن سم : فلمجره غالباً .
تعب : مفهوم قوله : وإن أمر من لا يعبر بالقتل بالقتل ، فالقصاص على الأمر ،
أنه لو أمر من يعبر بالقتل ، فقتل أن القصاص على القاتل
ومعهوم قوله : (وإن أمر كبيراً عاقلاً عالماً بتحريم القتل به ، فقتل ،
فانقصاص على القاتل) .

أنه لاقصاص على غير الكبير العاقل . فقتل من يعبر .

فقال ابن سعد في شرحه لاقصاص عليه ، ولا على لأمر

أما الأول : فلا أنه غير مكلف .

وأما الثاني : فلأن نبيزه يمنع أن يكون كالآلة فلا قود على واحد منهما

وقال في الدعوى : ومن أمر صبيًا بالقتل ، فقتل : لم الأمر

مجره : لإدخال المميز في ذلك .

ويؤيده : أنه حد ذلك حكى ما قبله ابن سعد في شرحه

قوله : (وإن أمر كبيراً عاقلاً عالماً بتحريم القتل به ، فقتل :

فانقصاص على القاتل)

وهذا المذهب . نص عليه وتليه الأصحاب .

وأما الأمر : فالصحيح من المذهب : أنه يعبر ، لا يعبر نص عليه

وقدمه في القروع ، والزحائين ، والحدوى ، وغيرهم

وعه . يحبس كمنسكه

وفي المهج روه : فقتل أيضاً

وعه : يقتل أمره عنده ، ولو كان كبيراً عاقلاً عالماً بتحريم القتل .

فذل أبو طالب من أمر عبده أن يقتل رجلاً ، فقتله : قتل المولى . وحسن
الصدق حتى يموت . لأنه سوط المولى وسيفه .

كذا قال علي بن أبي طالب ، وأبو هريرة رضي الله عنهما .
وأما لو حتى يذمه زم مولا . وإن كانت الحياية أكثر من نمة .
وحملها أبو بكر على حياية العبد .

وقال ابن مسعود : إن أمر عبداً بقتل سيده ، قتل : أثم . وإن في ضمان
قيمته روايتين . ويحتمل أن حذف السلطان قتلاً

فوائده

لو قال عبده « قتلني » ، أو « حرمني » ، فعمل بدمه وجرحه هدر . على
الصحيح من المذهب . نص عليه

وعنه : عليه الدية .

وقيل : عليه ديتهم . ذكره في الزكاة

وعنه : عليه الدية للمس ذوق الخرج

ويحتمل القود فيهما . وهو لصاحب الزكاة .

ولو قاله عبد : ضمن للفاعل لسيده بمال فقط . نص عليه .

ولو قال « اقلني وإلا قتلتك » قال في الفروع : خلاف ، كبائنه .

وقال في الانتصار : لا إثم ولا كفارة

وعلى في أربعين ، والحدوى : وإن قال « قتلني وإلا قتلتك » فإكرام .

ولا قود إذن

وعنه . ولا دية .

ويحتمل أن يقل ، أو يعزم الدية . إن قل هي للوفقة .

وإن قال له القادر عليه « اقل نفسك وإلا قتلتك » أو « اقطع يدك » ، وإلا

قطعتها « عيسى إكراهاً . وقوله حرام .

واحتار في رعاية الكرى ، ثم إكراه
 وإن قال : قتل رداً أو عملاً ، فليس إكراهاً ، فإن قتل أحدهما - قتل به
 على الصحيح من المذهب .
 قال في الرعاية ، قلت : ويحتمل الإكراه
 وإن أكره سعد رداً على أن يكره عملاً على قتل بكر ، فقتله قتل الثلاثة .
 حرم به في الرعاية الكرى .
 قوله : « وَإِنْ أَمْسَكَ إِسْأً لَأَحَرٌ لِيَقْتُلَهُ ، فقتله . قتل القاتل
 وحُبْسُ الْمَمْلُوكِ حَتَّى يَمُوتَ ، في إخذى الروايتين .
 وهو المذهب . حرم به الحرق ، والوجع ، والسور ، ومستحب الأذى ، وغيره .
 وقدمه في الحرر ، والنظم ، والقروع ، وغيره .
 قال الزكشي : هذا أشهر روايتين
 وأخبار القضي ، والشرع ، وأبى الخطب في خلافتهما ، والشيرازي
 وهو من المحدثين
 والأخرى بقتل أيضاً مملوك حذره أو محمد الحوي .
 وقدمه في الرعيين ، والحواشي الصغير .
 وقال ابن المبرق - في عقوبة أصحاب الجرائم - في المملاك القتل ذهب
 بعض أصحاب المذاهب إلى أنه قتل يذ المملاك إلى عنقه حتى يموت
 وهذا لا بأس به
 وأما في الهداية ، وذهب ، واستوعب ، والحلاصة ، وأما ،
 والشرح ، وشرح ابن ميمون
 فعلى المذهب لو قتل لوط المملاك ، فهو القاصي : يجب عليه القصاص ،
 مع أنه قتل مختلف .

قال المجاهد : وهذا إن أراد به فمن فعل ذلك معتقدا لمجوده ووجوب
القصاص له . فليس بصحيح قطعاً .

وإن أراد : معتقداً للتحريم ، فيجب أن تكون على وجهين
أحدهما : سقوط القصاص بشبهة خلاف . كافي الحدود

ثاني شرط في المعنى في الممسك : أن يعلم أنه معتد . وتامه الشرح .

فانت . وهو ظاهر كلام المصنف هنا

قال القاصي : إذا أمسك للعب أو الضرب ، وقتله القاتل : فلا قود على ذلك
وذكره محقق وفاني

وقال في منتخب الشيرازي : لا امرأه ملاءمة . انتهى

وطاه . كلام جماعة الإطلاق

فانظر . من هذه المسألة في الحكم له أمسك ليقطع طرده . ذكره في

لا تصد .

وكذلك في فتح شه وسفاه آخر سمع

وكذلك في شرح رحلاً يقتله وب ، وذكره آخر . فطرح رحمه ، ثم أدركه الثاني
فقتله . وإن كان لأول حصة بالقطع . فعليه القصاص في القطع . وحكمه في

القصاص في النفس حكم الممسك على الصحيح من المذهب

قدمه في المعنى ، والشرح ، والفروع ، وغيره

وفيه وجه من عبه إلا القطع بكل حال

قوله (وإن كُتِفَ إنساناً وصرَّحَهُ في أرضٍ مسبقَةٍ ، أو ذاتِ

حياتٍ ، فقتلَهُ ، فحكمُهُ حكمُ المُسْبِكِ)

ذكره القاصي . وهذا إحدى الروايات

وحرره في الهداية ، ومذهب ، ومتنوع ، والخلاصة ، ومنتخب الأديبي .

وعنه يلزمه القود ، وهو المذهب .

حرم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعاشين ، والحواوي الصغير ، والفروع .

وعنه : يلزمه الهدية . كغير الأرض المسبحة . احتاره المصنف .

وقدم التنبه على ذلك عند قوله : الثالث لقوله في رية أسد .

قوله (وإذا اشترك في القتل اثنين ، لا يحب القصاص على أحدهما .

كالأب والأجنبي في قتل الولد ، والمحرر والعبد في قتل العبد ، والحاطي .

والقاصد . ففي وجوب القصاص على الشريك روايتان أظهرهما .

وجوبه على شريك الأب والعبد ، وسقوطه عن شريك الحاطي .)

وهو المذهب . قال في الفروع ، وغيره .

قال في المتن ، والشرح : هذا ظاهر المذهب .

قال في الركاوي : هذا لأظهر .

وسمحه في هدية ، وأدهب ، واستوعب وإخلاصة ، وإهدى .

قال الزركشي . المشهور من الأصحاب ، ومنقطع به عند عامة الأصحاب :

قتل شريك الأب

وفان في غلطى . لا قصاص على مشهور ، واختار الجمهور الأصحاب وحرم

به في المنور .

وعنه يقتض من الشريك مطلقاً أحياه أو عمد لحوى

وحرم به في الوجيز ، ومستحب الأدب .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعاشين ، والحواوي الصغير .

وعنه : لا يقص من الشريك مطلقاً

قال في المنور : أما اختار رواية عن الإمام أحمد رحمه الله أن شركة الأجانب

تبع القود . لأنه لا طلاع لنا بظن . فصلا عن علم . نحرارة أيها مات ؟
به أو هما

نمبر : قوله « أظهرها » وجوبه على شريك الأب والعمد « تقديره : أظهرها
وجوبه على شريك لأب ، ووجوبه على العمد » « لعمد مملوك » على لفظة
« شريك » ولا يجوز عطفه على لفظة « الأب » لقساد المعنى . وهو واضح .
فائدة . دية الشريك المخطئ : في ماله دون عاقلته . على الصحيح .

قال في الفروع : قاله القاضي .

وعنه : على عاقلته .

قوله « وفي شريك السمع وشريك نفسه وخمها »

ذكرها ابن حامد

وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والسكري ، والشرح ،
والنظم ، والمحرر ، والراغبين ، والحاوي الصغير ، وغيره

أحمد هما : يجب القود . اختاره أبو بكر

ومحمه في المذهب ، والتصحيح . وحزم به في الوجيز .

والوجه الثاني . لا قود وهو المذهب . قوله « وفي » وجوبه في المهور

قال المصنف ، والشرح . وروى عن الإمام أحمد . رحمه الله . أنه قال : إذا

حرقه رجل ، ثم حرق الرجل نفسه فأت : فعل شريكه القصاص .

ثم قلنا : فأما إن حرق الرجل نفسه خطأ - مثل إن أرد ضرب غيره .

فأصاب نفسه - فلا قصاص على شريكه في أصح الوجهين .

وفيه وجه آخر عليه القصاص ، أنه على الروايتين في شريك المخطئ .

انتهى

فائدة . حيث سقط القصاص عن الشريك وجب نصف الدية على

الصحيح من المذهب . حزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الحجر ، والنظم ، واربعين ، والحدوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .
وقيل : تحب دية كاملة على شريك السبع
وقيل : تحب دية كاملة في شريك المقتص .

قلت : يتخرج وجوب الدية كاملة على شريك النفس من مسألة المحقق
إد قتل أحد رسة به : أن دية على أصحابه كاملة على الصحيح من المذهب .
على ما أتى في كتاب الديات

فلى هذا : يكون هذا هو الصواب ، إلا أن يكون بينهما فرق مؤثر

قوله (ولو جرحه إنسان تمخداً ، فداوى جرحه سُم)

في وجوب القصاص على الجارح وجهان
وأحدهما في الرسة ، ويخرج من سعد ، والهداية ، ومذهب ، ومستوعب ،
والخلاصة ، والعلم ، والهدى

أمرهما : يجب القصاص على الجارح

صحة في التصحيح . وحزم به في الوجيز

والوجه الثاني : لا قصص عليه . وهو مذهب .

فانه في الفروع . وحزم به في المنور ، ومنتهج الأدمى .

قال المصنف - رحمه الله - : وجرحه إنسان فداوى سُم . وكان سُم

- عة ، فقتل في الحال . فقد قيل فيه . وقصع سريرة الجرح ، وحرقى مجرى من

دبح منه بعد أن جرح

ونظر في الجرح . فإن كان موجداً للقصاص . فعليه سنيته . وإلا فويبه

الأرض

وإن كان السرم لا يغتسل عتاً . وقد نقص - فعلى الرجل في نفسه عهد خط

والحكم في شريككم كالحكم في شريك الحظي .

فإذا لم يجب القصاص ، فعلى الجراح صرف الدية
 وإن كان السب يقتل عالة بعد مدة . احتل أن يكون عمداً خطأ أيضاً .
 واحتل أن يكون في حكم العمد
 فيكون في شركه لو حرم مدكوراً في مسألة التي قبلها . انتهى .
 قلت : قال في الهداية وغيرها أو دونه سب يقتل عالة
 قوله (أو حاصلة في اللخم ، أو قتل ذلك وليه أو الإمام) قلت .
 ففي وُحُوبِ القصاص على الجراح وحقها .
 وأطلقهما في الهداية ، وذهب ، واستوعب ، والخلاصة ، والهادي ،
 والسكاني ، والمصنف ، والحرر ، والراغبين ، والهادي الصغير ، والشرح ، والنظم ،
 وشرح ابن ماجة ، ونحوه في النهاية . وغيره .
أما ههنا : يجب القصاص صححه في التصحيح وحرمه في الوجيز
 والرجح الثاني : لا قصاص عليه . وهو مذهب
 فقه في القروع . وحرمه في شور ومتبع لأدبي

باب شروط القصاص

قوله (وهي أربعة. أحدها: أن يكون الجاني مكنتاً. فأما الصبي
والمجنون: فلا قصاص عنيهما) بلا نزاع.

قوله (وفي السكران وشبهه روايتان أصحهما: وجوبه)
وكذا قال في الهداية، والمذهب، والمتنوع، والخلاصة. وهو المذهب.
صححه في النظم، وغيره.

وقطع به القاضي، وغيره.
وحرمه في الوجيز، وغيره. وقدمه في القروع، وغيره.
والثابت: لا يجب عليه. وقدمه في الرعيين.

وحذره العظم في كتب الطلاق
وذكر أبو الخطاب: أن وجوب القصاص عليه مبني على خلافه
وقد تقدم ذلك محرراً في أول كتاب لصلواته عليه السلام.
قوله (الثاني أن يكون المقتول مقتصوماً. فلا يجب القصاص
بقتل حرّيه، ولا مُرتدّه، ولا رانٍ مُحضٍ، وإن كان القاتل دميّاً).
وهو المذهب. وعليه لأصح.
وفان في الرعدة. وسماه في الوع. وبمقتل قتل ذمي. وأشار بعض
أصحابه.

فان في الترتيب. لأن حدك والإمام ثابت. فله في القروع.
على المذهب: لاداء عليه أحد.
حرمه في المحرر، والمحرر، والقروع، وغيره.
وعلى المذهب: مرد فاحش ذلك، للافتيات على ولي الأمر كمن قتل حرّياً.

ولى عيون المسائل : له تعريه .

قائمة : قال فى العروع - فكل من قتل م تداً أو زانياً محصاً ، ولو قبل
توثقه عند حاكم ، والمراد : قبل التوبة - فله صاحب الرعية - : فهدر
وإن كان سد التوبة ، إن قتلت طاهراً - فكإسلام طارىء .
فدل أن طارف زان محصن كرتد ، لا سيما وقولهم « عصوم من نفس وحب
قتلها فهدر » .

قال فى الروضة : إن أسرع ولى قتل ، أو أجنى قتل قاطع طريق قبل
وصوله الإمام : فلا قود . لأنه اتهدر دمه
قال فى القروع ، وظاهره : ولا دية . وليس كذلك .

وسأنى فى « باب قاطع الطريق »
قوله « أو قطع مسلم ، أو ديني يد مرتد ، أو حرني . فأسلم ثم
مات فلا شيء عليه »

هذا المذهب معتد . وعليه جمهير الأصحاب وقطاع من منهم صاحب الوجيز
وعيره .

وقدمه فى العروع لأن الاعتدال فى النصب بعد انتهاء طاعة ولأنه
يحق على معصوم

وجعله فى التعريب كمن أسلم قبل أن يقع به المصم ، على لآنى هذه رواية .
قوله « أو زنى حرانياً فأسلم قتل أن يقع به السهم ، فلا شيء عليه »
وهو المذهب وعيه أكثر الأصحاب .

وحرم به فى المنى ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم
وقدمه فى المحرم ، والنظم ، والرعيبتين ، والحدوى الصغير ، والعروع ، وغيرهم
قال فى القواعد هذا أشهر

وقيل : تحب الدية . احترره القاصي في خلافه ، والآدمي ، وأبو الخطاب في موضع من الهداية . قاله في القواعد .
قوله (وَإِنْ رَى مُرْتَدًّا ، فَأَسْلَمَ قَبْلَ وَقُوعِ السَّهْمِ بِهِ ، فَلَا قِصَاصَ) .

وهو الصحيح من المذهب .
حرم به في المعنى ، والمحرر ، والشرح ، والوجيز ، والنظم ، والرعاية الصغرى ،
والمحاربي الصغير ، وغيرهم
وقدمه في الفروع .
وقيل : يقتل به .

قوله (وَفِي الدِّيَةِ وَجْهَانِ)

وأطلقهما في المتن ، والشرح

أمرهما : لأن تحب الدية أيضاً . وهو لمذهب . صححه في التصحيح

وحرره به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والعم ، والرعايتين ، والمحاربي الصغير ، والفروع ، وغيرهم
قال في القواعد : وهو أشهر
وحكاه الله صبي في روايته عن أبي بكر .

والوجه الثاني . تحب الدية . احترره القاصي في خلافه ، والآدمي ، وأبو الخطاب في موضع من الهداية .

وقيل : تحب الدية هما . وإن لم تحب الدية لأحررى ، لتعريضه بإد قتله ليس إليه
قال في القواعد وأصل هذا لوجه : طريقه القاصي في المحرر ، وابن عقيل ،
وأبو الخطاب في موضع من الهداية : أنه لا يصح الحررى غير خلاف . وفي المرتد
وجهاً

قوله (وَإِنْ قَطَعَ يَدُ مُسْلِمٍ فَأَرْثَهُ) أى انقطع يده (وَمَاتَ :
فلا شيء على القاطع ، في أحد الوجهين وفي الآخر : يجب القصاص
في الطرف أو نصف الدية) .

إد قطع يد مسلم ، ثم ارثه انقطع ، ومات . يجب القود في العس بلا راع .
ولا يجب القود في الطرف أيضاً . على الصحيح من المذهب .

قال المصنف ، والشارح : الصحيح لا قصاص

قال في الفروع : فلا قود في الأصح

ومحله في التصحيح ، وغيره

وحرم به لو حبر ، وغيره

وقدمه في الحبر ، والعلم ، والرعي ، والحوى ، وغيرهم

والوجه الثاني : عليه القود في الطرف

وأضيفها في الهدية ، والمذهب ، ومتنوع ، والملاحاة

قال في الفروع : أصل الوجهين : هل يعمل به كعقله ، أم في العس فقط ؟
والجواب : ذلك في أحد الباب الذي بعد هذا إن شاء الله تعالى .

وعلى الوجه الثاني - وهو وجوب القود في الطرف - : هل يستوفيه الإمام
أو قريبه المسلم ؟ فيه وجهان .

قال في الفروع : أصلهما : هل ماله في ؟ أو لورثته ؟

وقد تقدم . مذهب من ذلك في « باب ميراث أهل ائمة » وأن الصحيح

من المذهب : أن ماله في . فيستوفيه الإمام ، على الصحيح من المذهب .

وعلى مذهب - وهو عدم وجوب القود في الطرف - يجب عليه الأقل من

دية النفس أو الطرف . فيستوفيه الإمام على الصحيح من المذهب .

بحرم به في لو حبر ، وقدمه في الحبر ، والعلم ، والرعي ، والحوى

وقيل : لا يجب عليه إلا ذية الطرف فقط
وأشبهت في المعنى ، والشرح ، والفروع .
وقيل : لا يجب عليه شيء ، سواء كان عمداً أو خطأ .
ويحتمل دخول هذا القول في كلام المصنف
قوله ﴿ وَإِنْ عَادَ إِلَى الْإِسْلَامِ ، ثُمَّ مَاتَ : وَحِبَّ الْقِصَاصُ فِي
النَّفْسِ ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِ ﴾

وكذا قال في الهداية ، ومذهب ، والمستوعب وهو المذهب
قال في المحرر ، وغيره : نص عليه
واحاربه أبو بكر ، وغيره
وحرمه في الوخير ، والمنو .
وقدمه في المحرر ، والعلم ، والراغبين ، والحاوي الصغير ، والفروع ،
والخلاصة ، وغيرهم .

وقال ابن أبي موسى : نوحه سقوط تقود بوجه
وهو نصي : إن كان رمس . دة مما سري فيه احدة : فلا قصاص فيه .
احتره صاحب النصرة
ففي هذا القول لا يجب . لا نصف لدية فقد على الصحيح من المذهب
حرمه في عمر ، والعلم
وقدمه في الراغبين ، والفروع ، والحاوي الصغير
وقيل : يجب كظم

فأمره . له رمي دمي سهم إلى صيد ، فأصاب آدمياً . وقد أسمع أرمي . قال
الآدمي تحت ضمانه في ماله

وعندك حرمه صاحب المحرر ، والكافي ، وغيرهما .

ومثله : لو رمى ابن معتقه فلم يصب ، حتى انجر ولاؤه إلى موالى أبيه
ولو رمى مسلم سهماً ، ثم ارتد ، ثم أصاب سهمه فقتل : فهل نحب الدية
في ماله ، اعتباراً بحال الإصابة ، أم على عاقلة عتدراً بحال الرمي ؟ على وجهين
ذكرهما في المستوعب .

قال في القواعد ، ويخرج منها في ... اثنين الأولين وجهاً واحداً
أحدهما : الضمان على أهل النعمة ، وموالى الأم .

والثاني : على المملوك وموالى الأب

قوله (الثالث : أن يكون المتجني عليه مُكافئاً للحراني وهو أن
يساويه في لَدِينِ وَالْحُرِّيَّةِ ، أو الرِّقِّ فَيَقْتُلُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُسْلِمِ الْحُرِّ
أو الْعَبْدِ ، وَالْدَّيْنِ الْحُرِّ أو الْعَبْدِ : مِثْلُهُ)

الصحيح من مذهب ، وعنه الأصحاب فاطبه . أن العبد يقبل بالحد ، سواء
كان مكالاً أو لا ، وسواء كان يسوى قيمته أو لا
وعنه : لا يقتل به إلا أن تستوى قيمته . ولا عمل عليه
ويأتي في أول « باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس » مرند بيان على
ذلك

تعبير . عموم كلامه يشمل ماله كال العبد القاتل والعبد المقتول لو واحد ، وهو
أحد لو جهين

وهو صدر كلام كثير من الأصحاب

وحرم به في إباحة صريح

وقدمه في القواعد الأصوية .

ويؤيده ما ظاهراً منصف وغيره في مكالته

وقيل : لا يقتل به والحالة هذه

وهما وجهان مطلقان في المذهب ، ومسووث الذهب . فلهما في الفروع عنه .
قال في الرعاية : فإن قتل عبد ريد عبده الآخر . فله قتله ، دون المعو على
مال .

قلت : فيحاييها
وعوم كلامه أيضاً شمل ما لو قتل عبد مسلم عبداً مسلماً لذى . وهو صحيح
وهو أحد الوجهين

وهو ظاهر كلام الأصحاب . وهو الصواب .

وقيل : لا يقتل به

وأطهرها في الرءنتين ، والحدوى الصغير ، والفروع

وأمره . لا يقتل مكانت سده

فإن كان ذا رحم محرم منه - كأخيه وعمه - فوجهان .

وأصحهما في الحرر ، والرءنتين ، والحدوى الصغير ، والفروع

أمرهما : لا يقتل به . وهو المذهب

حرم به في المسور وقدمه في العلم

وإنما : قتل به

نعم طه قوله : أن سبه في الدين والحدوة أو الرق ، أنه لو قتل من

بعضه حر مثله ، أو أكثر من حررة . أنه يقتل به . وهو صحيح . وهو المذهب

والصحيح من الوجهين

صحة في الرعاية الصغرى ، والحدوى الصغير

وقطع به الزركشى ، وغيره .

وقدمه في الرعاية الكبرى ، وغيره

وقيل : لا يقتل به .

قوله ﴿ وَيُقْتَلُ الذَّكَرُ بِالْأُنْثَى ، وَالْأُنْثَى بِالذَّكَرِ فِي الصَّحِيحِ عَنْهُ ﴾
وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

وحرم به في الوخير ، وغيره

وقد مر في المني ، والمحرر ، والفروع ، وغيره

وعنه ما عطف الذكر نصف الذية إذا قتل الأنثى

قال في المحرر وهو بعيد جداً

وحرج في الواضح من هذه الرواية . فيما إذا قتل عبد عبداً ، وفي تفاضل مال
في قود طرفه .

قوله ﴿ وَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ ﴾ ولو ارتد ﴿ وَلَا حُرٌّ بِعَبْدٍ ﴾

هذا المذهب بلا ريب . وعليه الأصحاب .

وقال في الفروع : وشوحيه يقتل حر عبد ، ومسلم بكافر . وأن الحر في الحر

كما يقطع سرقة ماله

قال : وفي كلام مصنفهم : حكم مال غير حكم النفس . تدبيل القطع سرقة

مال . ن وقال في محاربه . وَلَا يُقْتَلُ قَاتِلُهُمَا

وانتدق : أن ما هما في على المصصة كالشبرهم ، وشعمة دمهما رلت

قوله ﴿ وَلَا يُقْتَلُ حُرٌّ بِعَبْدٍ ﴾

هذا المذهب . وعليه الأصحاب

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : يس في العمدصوص صريحة صحيحة

تسمح قتل الحر به . وقول أبيه قتل به . وقد . هذا صحيح ، وأقوى على قول

الإمام أحمد رحمه الله .

قوله ﴿ وَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ ، وَلَا حُرٌّ بِعَبْدٍ ، إِلَّا أَنْ يُقْتَلَهُ وَهُوَ

مِثْلُهُ ، أَوْ يَجْرَحُهُ ، ثُمَّ يُسَلِّمُ الْقَاتِلُ ، أَوْ الْجَارِحُ ، أَوْ يَتَّقِي وَيَمُوتُ
الْمَخْرُوجُ . فَإِنَّهُ يُقْتَلُ بِهِ .

يعنى . إذا قتل عبد عبداً ، أو ذى أو مرتد دميّاً ، أو حرّحه ، ثم أسلم القاتل
أو الجرح ، أو عتق ، ويموت المخرج . فإنه يقتل به . على الصحيح من المذهب .
نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب

قال في الفروع قتل به في المصوص

قال المصنف ، والشارح : ذكره أصحابنا

وحرّم به في الوحي ، وغيره .

وقدّمه في المحرر ، والعلم ، والرعي ، والحدوى الصغير ، والركن ، وغيره

وقيل لا يقتل به . وهو احتمال في المفتى ، وغيره

وهو ظاهر قتل بكر ، كإسلام حرّ في قاتل .

فإنه لو قتل من هو مثله ، ثم حرّ . وجب القود على الصحيح من

المذهب

وقيل لا قود

قوله (وَلَوْ جَرَحَ مُسْلِمٌ دُمِيّاً ، أَوْ حُرّاً عُنْدًا ، ثُمَّ أَسْلَمَ الْمَخْرُوجُ

وَعَتَّقَ وَمَاتَ : فَلَا قُودَ وَعَلَيْهِ دِيَّةُ حُرٍّ مُسْلِمٍ فِي قَوْلِ ابْنِ حَامِدٍ) .

وهو مذهب أكثر المصنف ، والشارح

وذكر ابن أبي موسى : أنه نص عليه في وجوب دية المسلم

وحرّم به في الوحي ، وغيره

وقدّمه في الفروع ، وغيره

وفي قول أبي بكر عليه في الذي دية دمي وفي العتق قيمته سيده

واحتاره القاضي وأصحابه

وحكى القمى عن ابن حامد : أنه يحب أن الأمرين ، من قسة الصد أو الدية
وحكى أو الخطاب عن القاضي : أن ابن حامد أوجب دية حر . للقول فيها
أقل الأمرين من نصف الدية أو نصف القيمة . والدق لورثته .
ودكر القمى في المحرد اختلافاً بوجوب أكثر الأمرين من القيمة أو لدية
على المذهب : بأحد سيده قيمته . نقله حبل وقت جنايته . وكذا دية إلا
أن تجاوز الدية أرض الجباية ، فالزيادة لورثته الصد .

وقدم كلام ابن حامد

وكون قيمته يوم الحداثة للسيد من معدات مذهب

وعلى الثاني جميع القيمة للسيد

ذكره أبو بكر ، والقصى ، والأنصاري

ذكره في القاعدة الثامنة والعشرين بعد المائة

فأمرنا به

إمامنا . له وجه بهذه الحدية قود ، فطفت العود للورثة على هذه . وعلى

الأخرى للسيد . فله في الواقع

الثانية لو خرج عبد عنه ، ثم أعنفه قبل موته ، ثم مات : فلا قود عليه

وفي صمدية خلاف المتقدم

قوله (وإن رمى مسلمٌ دميًا عبداً فلم يقع به السُّبْمُ حتَّى عتق

وأسلم . فلا قود عليه ، وعنيته دية حرٍّ مسلمٍ إذا مات من الرُّمِيَةِ .

ذكره الخريفي)

وهو مذهب أحمد . ابن حامد أيضاً ، والقصى

واحتاره نضيف ، والشارح

وحرم به في لوحيه ، وعيره

وقدمه في القروع ، وغيره .

وقال أبو بكر : عليه القصاص .

وهو طاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله .

واختاره ابن حامد أيضاً حكاه عنه ابن عقيل في التذكرة

فعلی المذهب . تكون الدية للورثة ، لا للسيد .

قوله (ولو قتل من يعرفه ذمياً عبداً . هبأن أنه قد عتق وأسلم :

فعلیه القصاص)

هذا الصحيح من المذهب وعليه الأصحاب وقطع به أكرهم .

وقيل : لا قصص عليه ذكره في القاعدة لأصوية

فانبره : مثل ذلك في الحكم لو قتل من ظنه قاتل أبيه فلا يكر

قوله (وإن كان يعرفه مرتدداً : فكذلك . قاله أبو بكر)

وهو المذهب . حزم به في الوجيز ، وغيره

وقدمه في الرهائن ، والهاوي ، والقروع

قال أبو بكر : ويجعل أن لا يلزمه إلا الدية

وهو وجه لبعض الأصحاب . قاله ابن منبج

وقال في الخبر : ولو قتل من يعرفه مرتدداً . فإن أنه قد أسلم : ففي القود -

على قول أبي بكر - وحين

سعى : في مسألة أبي بكر واحد في ، التي قبل هذه المسألة

وقال في الروضة - فيما يرد على مسند ديب - هل يلزمه دية مسلم ، أو كافر ؟

فيه . وبتن . اعتباراً بحال الإصاة أو الرمية

نعم في مسألة السيد على الـ ويتن في صباه دية أو قيمة .

ثم نرى عليهما من ربحي م بدأ أو حرباً ، فسلم قتل وفروعه . هل ندمه دية
مدر ، أو عذر ؟ انتهى

قوله (الرائع) : أن لا يكون أنا لمقتول فلا يقتل الوالد) يعني
وإن علا (يولده وإن سئل والاب والام في ذلك سواء) .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب

وحرمه في التوجيه ، وغيره

وقدمه في الموضع ، وغيره .

وعنه مقتل الأم حكاه أبو بكر ، واصف

ودده امصبي ، وقال . لا تقتل الأم ربة وحدة

وعنه . قتل الأم والاب

وعنه . قتل أبو الأم بولادته وعكسه

وحكاه الركني وحسين

وقال في الزوجة . لا تقتل أم والأصح : وحدة

وقال في الانتصاف . لا يجوز اللان قتل أبيه مودة وكفر طار الحرب ،

ولا رحمه ربا ولو قصي عليه رحمه .

وعنه لا يحد قتل مطلقاً في دار الحرب فتحب دية ، إلا لغير مباحر ،

نصيرها

أمرهما : عموم كلامه : أنه لا تأثير لاختلاف الدين والحربة ، كأنه قتلها .

وهو صحيح وقوله الأصحاب .

هو قتل الكافر ولده مدمر ، أو قتل لدمر أبيه الكافر ، أو قتل لدمر ولده

الحري ، أو قتل الح والده المدمر . تبع القصاص ، شرف الأموة فيه إذا قتل

ولده ، وأبوه ، لمكافأة فيه إذا قتل والده

الثاني - مرده بقوله « فلا يقتل الوالد ولده » غير ولده من الزنا فإنه يقتل

هـ على الصحيح من المذهب قدمه في الفروع

وفيه لا يقتل هـ وهو ظاهر كلام نصف وكثير من الأصحاب

فائدة : بدل الوالد بقتله ولده من الرضاع ، قاله في الفروع .

قوله « وَيُقْتَلُ الْوَلَدُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي أَطْهَرِ الرَّوَاتِبِ » .

وهو مذهب مطلقاً وعليه حميد الأصحاب .

قال الركني هذا المشهور ، والخبر لأصحاب

قال في اله راجع قتال على لأصح

وحرره في التاجير ، وغيره

وقدمه في المحرر ، وغيره

ومحمد بن نصف ، وغيره

والرواية الشاذة : لا عمل به عندنا .

وقدمه قرب قوله « لا يقتل من أمه » هـ

قوله « وَمَتَى وَرِثَ وَلَدُهُ الْقِصَاصَ ، أَوْ شَيْئاً مِنْهُ ، أَوْ وَرِثَ انْقَاتِلُ »

شَيْئاً مِنْ دَمِهِ سَقَطَ الْقِصَاصُ »

هذا مذهب وعليه حميد الأصحاب

وحرره في التاجير ، وغيره

وقدمه في اله راجع ، وغيره

وعنه لا سقطت بـ ث قاله حميد الأصحاب .

قوله « وَلَوْ قَتَلَ أَحَدُ الْأَنْثِيِّ أَمَةً ، وَالْآخَرُ أَمَةً ، وَهِيَ رَوْحَةُ »

الْأَب : سَقَطَ الْقِصَاصُ عَنْ الْأَوَّلِ لِدَلَالَةِ » .

والقصص على القاتل الثاني لأن القاتل الثاني ورث حراً من دم الأول .
فد قتل ورثه فصار له جرم من دم غيره فلفظ القصص عن الأول . وهو
قاتل الأب ، لإثباته من أمه وعيه سمعة أن دمه لأخيه
(قوله أن تمتص من أخيه ، وورثته)

على الصحيح من المذهب
قال في المح : وورثته على الأصح
قال في الفروع ، والعدة ، وغيرهما وله قتل
تنبه : معهود قوله « وهي روحه الأب » أنها لو كانت ثابتة أن عليهما القتل .
وهو صحيح

جرم به في العدة ، والفروع ، وغيرهما وكذا لو قتلاهما معا .
قوله (وإن قتل من لا يعرف ، وأدعى كفره أو زوجه ، أو ضرب
منفوقاً فقدته ، وأدعى أنه كان ميتاً وأنكر وية)

وحسب القصص ، والقول من أنكر هدا المذهب
قال في الفروع : ظاهراً أو الدية في الأصح . أنكر الذي
وعدمه في الهداية ، والمذهب ، والمنوع ، والخلاصة ، والعمى ، والشرح ،
وشرح من سمع ، والنوادر ، وغيرهم

وقد مضى في المحرم ، والمعلم ، والعدة ، والحدوى الصغير ، وغيرهم
وفيل لا قصص . والقول قول من وحكى عن أبي بكر
وأطلق من تقبل في موته وجهين .

وسأل ابن عقيل القاضي ، فقال : لا يصح رده وعدمه ؟ فقال : لا ، م
يعتبره الفقهاء

قال في الفروع : ويتوجه مصر

قلت : وهو قوى عند أهل الخبرة بذلك .
 قوله (أَوْ قَتَلَ رَجُلًا فِي دَارِهِ ، وَادَّعَى أَنَّهُ دَخَلَ يُكَابِرُهُ عَلَى أَهْلِهِ
 أَوْ مَالِهِ . فَقَتَلَهُ دَعْمًا عَنْ نَفْسِهِ ، وَأَنْكَرَ وَلِيَّهُ) .

وحسب القصاص والقول قول المكر . وهذا المذهب . وعنه الأصحاب
 قال في القروع : ويتوجه عليه في معروف بالنسب .
 قلت وهو الصواب . وعمل القرائن والأحوال

قائمة : لو ادعى القاتل : أن المقتول زنى ، وهو محصن - شهدين - قتل من
 منصور ، وحده أو بكر وغيره . وقتل أو طالب وغيره - أربعة - أحدهم الخلال
 وغيره . - قتل وإلا فيه باطلان وجوب وأطلقهما في الدعوى

فت : الصواب قبول قوله في الباطن
 ولا نقل دعواه ذلك من غير يمين في الظاهر على الصحيح من المذهب
 وقيل : تقبل ظاهراً

وقاله في رواية ابن منصور بعد كلامه الأول .
 وقد روى عادة من الصامت رضى الله عنه عن رسول الله عليه أفضل الصلاة
 والسلام « من الرجل - به - من دخل عليك حريراً فاقطعه »
 قال في الدعوى : قد لا .

ولهذا ذكر في المعنى وغيره . اعترف بولى بذلك فلا فؤاد ولا ذمة . وحجج
 بقول عمر رضى الله عنه

قال في الدعوى : وكلامهم وكلام الإمام أحمد - رحمه الله - السابق .
 على أنه لا فرق بين كونه محصناً أولاً
 وكذا ما يروى عن عمر وعلى رضى الله عنهما .

وصرح به بعض المتأخرين - كشيخ وغيره - لأنه ليس محذورا . وإنما هو
عقوبة على فعله ، وإلا لا اعتبرت شروط الحد
والأول ذكره في المستوعب ، وغيره
وسأله أبو الخارث وحده بمقتضى ما به ، له قتله قال - فدروى عن عمر وعثمان
رضي الله عنهما .

قوله « أو تجارح اثنين ، وأدعى كل واحد منهما أنه جرحه دفعا
عن نفسه : وجب القصاص » والقول قول المكر
وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم
وفي المذهب لأن الجوزي ، والكافي ثبت الدية فقط .

ونقل أبو الصقر وحنبلي - في قوم اجتمعوا بدار ، فخرج وقتل بعضهم بعضا ،
وجعل الحال - أن على عاقلة المجرورين دية القتلى ، سقط منها أرش المخرج
قال الإمام أحمد رحمه الله : قضى به على رضي الله عنه
وهل على من ليس به جرح من دية القتلى شيء ؟ فيه وجهان . فله ان حامدا .
نقله في المنتخب . واقتصر عليه في القروع .
قلت : الصواب أنهم يشركونهم في الدية

فأمره . هل حصل - فبأن أريد قتله فودا . فقال رجل آخر : أنا القتيل
لا هد - أنه لا قود والدية على المقر ، نعم . على رضي الله عنه « أحبي دة »
ذكره الشارح في المنتخب .

وحده أيضا على أن الأولى صدقة حد قوله « لا قاتل سوى الأول » ورمته
الدية لصحة بدفعه

ودكر في منتخب في القسامة ، لو شهد به مثل ، فذكره غيره . وذكر
رواية حنبل . انتهى .

ولو أقر الثاني بعد إقرار الأول : قتل الأول . حذم التهمة ، ومصادفته الدعوى

وقال في المعنى - في الق-أمة - لا يلزم إقرار الثاني شيء .

فإن صدقه المولى بطلت دعواه لأولى . ثم هل له حيلة ؟ فيه وجهان .

ثم ذكر المصومس . وهو رواية حسن . وأنه أصح ، لقوله عن أبيه

ودكر الحلال وصاحبه رواية حسن ، ثم رواية مهملة . ادعى على رجل أنه

قتل أخاه فقدمه إلى السلطان ، فقال : إني قتله فلان . فقال فلان صدق ، أنا

الذي قتلته . فإن هذا الحق ما عصى مؤخذه .

قلت : أليس قد ادعى على الأول ؟ قل : إني - هذا بالعلم . فأعدت عليه .

فقال مؤخذ الذي أو أنه قتله

باب استيفاء القصاص

قوله (وَيَشْتَرُطُ لَهُ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ . أَخَذَهَا : أَنْ يَكُونَ مُسْتَحِقُّهُ مُكْتَبًا . فَإِنْ كَانَ ضَيًّا ، أَوْ مَحْنُونًا ، لَمْ يَحْرُسْتِهِمْ) وَيُجْبَسُ الْقَاتِلُ حَتَّى يَسْمَعَ الصَّيِّ ، وَيَقْبِلَ الْمَجْنُونُ) بِلَا رَاعٍ فِي الْجَمَلَةِ .
قوله (لَا أَبْ) يَكُونُ لَهُمَا أَبٌ . قَبْلَ لَهُ اسْتِيفَاؤُهُ لِهَما ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ .

وحكامها أو الخطاب في بعض المواضع وجهين
وأولهما في هداية ، ومذهب ، ومستوعب ، والدمعة
إبراهيم : يس له اسمه وهما . وهو المذهب . مصره نصيب ، والشرح .
قال ابن منعا في شرحه : وهي أصح
ومعناها في التصحيح ، والطلاصة .
وحرم به في لوجر ، وعمره .
وقد مر في الحر ، والبطر ، والرأ ، من ، والحاروي الصغير ، والفروع ، وغيرهم
ولسواء الثانية : له اسمه وهما
على هذه الرواية يجوز له المقو على الذية . نص عليه .
وكذا الوصي والمالك ، على الرواية الآتية
تفسير : ظاهر كلامه . أن الوصي والمالك ليس له حد منهما مستيف وهما .
وهو المذهب . وقطع به كثير من الأصحاب
وعنه يجوزهما استيفاءه أصلاً كالأب
قوله (وَإِنْ كَانَا مُتَحَاتِلَيْنِ إِلَى الثَّقَةِ . قَبْلَ لَوَايِهِمَا أَمْقُو عَلَى الذِّيَةِ ؟)
يَحْتَمِلُ وَحْتَهُنِ .

وكذا قال في الهداية ، والمذهب ، وما روي
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والنسب ، والنسبة ،
والشرح ، وشرح ابن معاذ ، والفروع

إمرهما : له المهر وهو الصواب حرم به الأدنى في مستنده

قال القاصي : وهو الصحيح

ومحمده الشرح ، والنظم ، وصاحب تحصيل الهداية

وقدمه في الزعائن ، والحدوى

والثاني : نس له ذلك وقدمه في إدرات الهداية .

ومستوعب : حوار عمولي المحبون دون الصبي وهو المذهب

محمده في التصحيح

وحرم به في الوحي ، واسور وأطلقهن في المحرر

وعنه لأب المهر خاصة

قوله (وإن قتلَا قاتِلَ أبيهما ، أو قطعَا قاطِعَهُمَا فَمَرًّا) احتِثِلَ أَنْ

يَسْقُطَ حَقُّهُمَا)

وهو المذهب حرم به في الوحي ، واسور ، ومستعب الأدنى ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والفروع ، وغيرهم .

واحتِثِلَ أَنْ نَحْبَها دونه أبيهما في مال الحبي . وتحب دية الجاني على

عاقبتهم .

وحرم به في الترغيب ، وعميون المسائل

وقدمه في الهداية ، ومذهب ، ومسوك المذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والرعيين ، والحدوى الصغير

وأطلقهما في الشرح الكبير .

قوله ﴿الثاني اتفان جميع الأولياء على استيفائه وليس لتقصيرهم استيفاؤه دون بعض﴾ بلا راع
 ﴿فإن فعل فلا قصاص عليه. وعليه لشركائهم حقهم من الدية.
 وتسقط عن الجاني في أحد الوجهين﴾

وقد مر في الخلاصة ، والرعايتين ، والحدوى الصغير
 وفي الآخر : لم ذلك من تركه الجاني ، ويرجع ورثة الحدوى على قتاله
 يعني : بما فرق حقه . وهذا المذهب . صححه في التصحيح .
 وجزم به في لو جبر ، وغيره .
 وقدمه في المهر ، والطم ، والبرء ، وغيره
 وأطلقهما في المعى ، والبيعة ، والشرح ، والمداية ، والمذهب ، ومسوك
 الذهب ، والمتوعب

وفي الوصح . احتمال بسقط حقهم على رواية وحب القود عينا .
 وفي أحد الكتب : إن قتل جماعة فاستوفى بعضهم من غير إذن أولياءه
 الدفين

مائدة : قوله ﴿وإن عفا بعضهم سقط القصاص وإن كان الباقي
 روجا أو زوجة﴾

وبسقط القصاص أيضا شهادة بعضهم ، ولو مع فسقه ، لكونه أقر بأن نصيبه
 سقط من القود . ذكره في المنتخب .

قلت : يعني بها .

قوله ﴿وللتأمين حقهم من الدية على الخاني﴾ .
 وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

وقال في التنصرة - إن عما أحدهم فالبقية الدنة - وهل يدرهم حقهم من الدبة ؟ في روايتان انتهى .

قوله ﴿ فَإِنْ قَتَلَهُ الْبَاقُونَ عَالِينَ بِالْعَفْوِ وَسُقُوطِ الْقِصَاصِ فَعَلَيْهِمُ الْقَوْدُ . وَإِلَّا فَلَا قَوْدَ عَلَيْهِمْ . وَعَلَيْهِمْ دِيَّتُهُ ﴾ بلا راع
قوله ﴿ وَسِوَاهُ كَانَ الْجَمِيعُ حَاضِرِينَ أَوْ بَعْضُهُمْ غَائِبًا ﴾
وهذا المذهب مطلقا . وعليه الأصحاب . وقطعوا به .

وحكى في الرعنتين - ومن ناسه - رواية : أن للحصاة مع عدم العفو
القصاص كإرواية التي في الصمير والمحور الآية . ولم يره غيره .
قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ صَغِيرًا ، أَوْ تَحْتُنَا ، فَلَيْسَ لِلْبَالِغِ الْمَاقِلُ
الاستيفاء حتى يصير مكلفين في المشهور ﴾ .

وهو المذهب . نص عليه

قال المصنف ، والشارح : هذا ظاهر المذهب

وصححه في السنة ، وغيره

وحرم به في الحرق ، وصاحب الكافي ، والوحي ، وغيرهم .

وقدحه في المهر ، والرعنتين ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم .

﴿ وَغَنَى : كَمَا دَلَّكَ ﴾

قائمة : لو مات الصبي والمحور قبل البلوغ وامتلأ قام وارشها مقامهما في

القصاص . على الصحيح من مذهب وعليه جمهور الأصحاب .

وعند أبي موسى يسقط القود ، وتنص الدنة .

قوله ﴿ وَكُلُّ مَنْ وَرِثَ الْمَالَ وَرِثَ الْقِصَاصَ عَلَى قَدْرِ مِيرَاثِهِ مِنْ

الْمَالِ ، حَتَّى الزَّوْجَتَيْنِ وَدَوَى الْأَرْحَامِ ﴾

وهذا المذهب وعنه لأصحاب وقطع به كثير منهم

وعنه : يختص العصبية . ذكرها ابن السا

وحرمها الشيخ نقي الدين رحمه الله واحتمارها .

فأمره : هل يستحق الوارث القصاص ابتداء ، أم ينتقل عن موروثه ؟ فيه

روايتان .

وأطلقها في المروع ، والقواعد الفقهية ، في القاعدة السادسة عشر بعد المائة .

إمراءهما : يستحقونه ابتداء ، لأنه يحب بالموت

قتل : وهو الصواب

والثانية : ينتقل عن موروثه لأن سبه وحده في حياته وهو الصواب ، قياسا

على الدية .

وتقدم حكم الدية في باب الموصى به ،

قوله (وَمَنْ لَأَوَارِثَ لَهُ ، وَلِيَّةُ الْإِمَامِ إِنْ شَاءَ اقْتَصَرَ)

هذا مذهب المشهور المطلق به عند جمهور الأصحاب

وقال في الإحصاء ، وعيون المسائل : في القود مع ونسبهم لأن ، حاجة إلى

عصمة الدماء ، فهو يقتل قبل كل من لا وارث له ، قالوا : ولا روية فيه

وفي الوصح وغيره : كوالد ولده

قوله (وَإِنْ شَاءَ عَمَّا) عنه

ظاهره يشمل مسنتين .

إمراءهما : المصروف إلى الدية كاملة والصحيح من مذهب : حوار ذلك .

قال في المروع : والأشهر له أخذ الدية

قال في القود : قاله لأصحاب

وجزم به في المسمى ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم .

وقيل : ليس له العفو إلى الدية .

المسألة الثانية : العفو محانا . وظاهر كلامه هنا : جواره . وهو وجه بعض
الأصحاب

والصحيح من المذهب . أنه ليس له ذلك . ويحمته كلام المصنف .

وحرمه في النعي ، والشرح ، والوجير ، وغيره

قال في القاعدة التاسعة والأربعين صد المائة : قاله الأصحاب . وقدمه في

العروع ، وغيره

قوله (اثنان) أن يؤمن في الاستيقاض التمدى إلى غير القاتل .

فلو وجب لقصاص على حامل ، أو تمت بعد وخو به : لم تقتل حتى

تضع الولد وتقبه الثا) بلا خلاف أعلمه

(ثم إن وجد من يرضعه وإلا تركت حتى تطفئه) .

وهذا المذهب مطلقا

حرمه في الوجير ، ومحرر ، والنظم ، والرعاية ، والحوى ، والمداية ،

والمذهب ، والمستوعب ، والغلاصة . وقدمه في القروع .

وقال في النعي - ونعمه الشارح - له القود إلى مدى بل شدة

فأبهر : هذه الرصاع حولان كاملا

ودكر في الترغيب : أنها تدم بأخرة رصاعه

قوله (ولا يقتص منتهى الطرف حال حملها) بلا نزاع .

والصحيح من المذهب . أنه يقتص منها بعد الوضع . وهو ظاهر كلام

المصنف هنا . وظاهر كلامه في المحرر ، والنظم ، والرعاية ، والحوى .

وحرمه في الوجير ، وغيره .

وقدومه في المروع ، وغيره
وقال في المفتي : لا يقتصر منها في الطرف حتى تنقضي الأمان .
وراد في المستوعب وغيره - وتفرع من مقامها
وقال في النعمة . هي منه كبر نص ، وأنه إن تأخر عنها بالخلد ، ولم يوجد مرجع
أحر القصص

قوله (وحكم الحذف في ذلك حكم القصص)

هذا المذهب حرم به في الوحد
وقدومه في الفروع ، والمحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير
واستحب القاضي تأخير الرحم حتى يقطعه
وقيل - يجب أن تأخير حتى يقطعه
نقل الجماعة : تترك حتى يقطعه
قال في البقرة ، والترغيب - بعد ذكر القصص في النفس من الخامل -
وهذا بخلاف المحدودة . فإنها لا ترجع حتى تقطع ، مع وجود الفرصة وعلمها
لأن حقوق الله أسهل . ولذلك تجب في القصص ، ولا تجب في الحذف ، ولا يتبع
المطرب به .

قوله (وإن ادعت الحمل . احتمل أن يُقتل منها ، فتُخنس حتى
يُبين أمرها)

وهو المذهب . جرم به في الوحد
وقدومه في المحرر ، والفروع ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي
واحتيل أن لا يُقتل منها إلا بنية .
وقيل قول امرأة
وعادته في الهداية والمذهب كسرة النصف

وأطلقهما في الشرح ، وإخلاصة .

فعل المذهب ، قل في الترتيب : لا قود على مسكوحة محاطة لزوح . وفي حالة الظهور احتمالان .

قوله ﴿ وَإِنْ اقْتَصَّ مِنْ حَامِلٍ : وَجِبَ ضَمَانُ جَبِينِهَا عَلَى قَاتِلِهَا ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب . جزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، واللمع ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وقال المصنف - وتبعه في الشرح - : إن كان الإمام والولي عالين بالحل

وتحريم الاستيفاء ، أو جاهدين بالأمرين ، أو أحدهما ، أو كان الولي عالما بذلك

دون الحاكم فالضمان عليه وحده ، لأنه مباشر ، والحاكم سب .

وإن علم الحاكم دون الولي فالضمان على الحاكم وحده لأن المباشر معدوم .

وقال القاضي : إن كان أحدهما عالما وحده فالضمان عليه وحده

وإن كانا عالين : فالضمان على الحاكم .

وإن كانا حاملين . ففيه وجهان .

أمرهما : الضمان على الإمام .

والثاني : على الولي .

وقال أبو الخطاب : يجب على السامع الذي يمكنه من ذلك ولم يعرف .

وحرم به في المذهب ، وإخلاصة . وقدمه في الرعابتين

وقال في الفروع : وشوحيه منه إن حدث قبل الوضوء

وقال في المذهب : في صمات وجها

فعل القول من السلطان بصمن : هل تجب الشرة في مال الإمام أو في بيت

المال ؟ فيه روايتان

وأطلقهما في المحرر ، والحاوي الصغير .

إمامهما . تحب في بيت المال .

جزم به في الهداية ، والذهب ، والخلاصة ، والنظم .

وهذا المذهب ، على ما يأتي في « باب العقلة » .

والرواية الثانية يصونها في ماله . قدمه في الرعايتين

وإن أنقذه حياً ، ثم مات . وقد يصمه الشيطان . فهل تحب دينه على

عائلة الإمام ، أو في بيت المال ؟ على روايتين .

وأحلقه في الهدية ، والذهب ، واستوعب .

إمامهما : تحب على عائلة الإمام . قدمه في الخلاصة ، والرعايتين .

والرواية الثانية : تحب في بيت المال . لأنه من خطأ الإمام على ما يأتي .

قلت وهذا مذهب لأن الصحيح من المذهب أن خطأ الإمام والحاكم

في بيت . . . على ما في كلام مصنف في أوئل « باب العقلة »

قوله (ولا يُستوفى القصاصُ ، لا بحضرة السلطان) أو نائبه .

هذا مذهب مطلقاً . وعنه جمهير الأصحاب

وحزم به في الهداية ، والذهب ، وخلاصة ، والمحرر ، والحاوي ، والرعاية

الصغرى ، ولوحده ، والمبور ، ومستحب الأدي ، وغيره

وقدمه في النسي ، والشرح ، والدواع ، وغيره .

ويحتمل أن يجوز الاستيفاء بغير حضور السلطان إذا كان القصاص في النفس .

وحسنه الشيخ تقي الدين رحمه الله

ويستحب أن يحضره شاهدين

فأمرنا

إمامهما : لو خلف ، واستوفى من غير حضوره : وقع موقعه والسلطان

وقال في المعنى ، والشرح : ويعرره الإمام لأفتيائه فطاهره : الوحوب .

وقال في ميعون المسائل : لا يعرره . لأنه حق له كمال

وقل صالح وإن هدى مثله

الثانية قال في النهاية يستحب للسلطان أن يحصر القصاص عديدين

مطابقين ، حتى لا يقع حيب ولا حدود وقاله في الرعاية ، وغيره

قوله ﴿ وَإِنْ اِخْتِاجَ إِلَىٰ أُجْرَةٍ فَرَقْنَاهُ مِمَّا لَكَ مِنَ الْبَنَاتِ ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب ، كالحد . وعليه جماهير الأصحاب .

حرم به في المحرم ، والحاوي ، والموثوق ، والوحي ، وغيرهم .

وقدمه في الهدية ، والمذهب ، والمتنوع ، والخلاصة ، والاسم ، واللمعة ،

والشرح ، والراغبين ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : من مستحق الهدية .

وقال بعض الأصحاب : يرفق من بيت المال رجل يستوفي الحدود والقصاص .

وقال أبو بكر : يستأجر من بيت المال . فمن لم يكن : فمن مال الجاني .

قوله ﴿ وَالْوَلِيُّ يُخَيِّرُ بَيْنَ الْأَشْيَاءِ بَيْنَهُ ، إِنْ كَانَ مُحْسِنًا ، وَيُؤْتِي

التوكيل ﴾

هذا المذهب مطلقا . وعليه جماهير الأصحاب .

وحرم به في الهدية ، والمذهب ، والخلاصة ، والشرح ، والوحي ، وغيرهم .

وقدمه في المحرم ، والراغبين ، والطم والحدوى ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : ليس له أن يستوفي في الطرف سعة مح

وهو مخير بين لفة ص

وقيل . بتعين التوكيل في الطرف ذكره في اربعة

وقيل : يوكل فيهما كما لو كان بمجهله

قوله (وَإِنْ تَشَاخُ أَوْلِيَاءُ لِلْمُتَّوَلِّينَ فِي الْأَسْتِيفَاءِ : قَدْ أَمَّ أَعْدَهُمْ بِالْقَرْعَةِ) .

هذا المذهب حرم به في المضي ، والشرح ، والوجع ، وغيرهم .
وقد منه في السنة ، والحجر ، والحدوى الصغير ، والنظم ، والفروع ، وغيرهم .
قال في القواعد الفقهية : هذا المشهور
وقيل : معنى الإمام أحدهم . واختاره ابن أبي موسى
على مذهب من وقعت له القرعة بوكله الباقيون

فأمرناه

إمامهما : لو اتفقا على منعه ، في حوزة رضى لولى وحده
وأطلقهما في الفروع .

أحدهما بحوزة وهو الصحيح

حرم به في المنور ، ولو جبر

وقد منه في الحجر ، والحدوى الصغير .

والذى لا يجوز صحته في النظم .

وهو ظاهر كلامه في المضي ، والشرح .

وصحح في الترغيب : لا يقع ذلك قوداً

وقال في البلغة : يقع ذلك قوداً

وقال في الرعاية : بمقتضى وجهين

قال : ولو أقام حدزنا أو قذف على نفسه بادن : لم يسقط ، بخلاف قطع

سرقة

وإن إذا وجب عنه حد : هل يسقط بإقامته على نفسه بادن الإمام أم لا ؟

في كتاب الحدود .

الثاني : يجوز له أن يحنث بعه إن قوى عليه وأحسه نص عليه . لأنه يسير وتقدم ذلك في باب الواك .

وليس له القطع في السرقة لغوات الردع .

وقال القاضي : على أنه لا يجمع انقطع بنفسه ، وإن منتهاه : فلا أنه ربما اضطرت يده لحى على نفسه ولم يعتبر القاضي على حواره إذا . قال في الفروع : ويتوجه اعتباره قال وهو مراد القاضي وهو يقع الموضع فتوجه على الوحيين في القود

قال : وسوجه احتمال تخرج في حد ، وفقد وشرب كحد سرقة . وبينهما فرق ، لمصالح المقصود في القطع في السرقة . وهو قطع الضرر الواجب قطعاً ، وتقدم حصول ردع والحرر عليه نفسه وفقد نفس : محصل ردع ، والحرر محصل الألم والذي بذلت انتهى

قوله (وَلَا يُسْتَوَى الْقِصَاصُ فِي النَّفْسِ إِلَّا بِالشَّيْبِ فِي إِحْدَى الرُّوَايَتَيْنِ) .

وهو المذهب . جرم به في الوجيز ، والنور ، ومنتخب الأدي ، وغيرهم

وحقاره ابن عسوس في تذكرته ، وغيره

وقدمه في الفروع . وقال : نص عليه . واحتاره الأصحاب

قال برزكشي : هو مشهور ، واختير الأكثرين

قال في الانتصار ، وغيره : في قود وحق الله لا يجوز في النفس إلا بسيف . لأنه أرحم لا يسكين ولا في طرف إلا بها ، لتلا بحد ، وأن ترجم بحد لا يجوز بسيف . انتهى .

وفي الرواية الأخرى : يفعل به كما فعل إلا ما استثنى ، أو يقتل بالسيف

وختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله . فقال : هذا أشبه بالكتب والسنة والعدل .

قال الزركشي . وهي أوضح دليلاً

فعلينا . ولو قطع يده ثم قتله . فعل به ذلك . وإن قتله بحجر أو أعرفه ، أو غير ذلك : فعل به مثل فعله .

قوله « وَإِنْ قَطَعَ يَدُهُ مِنْ مِفْصَلٍ ، أَوْ غَيْرِهِ ، أَوْ أَوْضَحَهُ ، قَاتَ : فَعِلَ بِهِ كَفَعْلِهِ » .

في هذه المسألة طريقين .

أحدهما : أن فيها الروايتين المتقدمتين

فإن المصنف ، والشارح . وهو قول غير أبي بكر ، والقاضي . وهو ظاهر كلام المصنف هنا .

والطريق الثاني : أنه هنا قتل ، ولا يزداد عليه . رواية واحدة . وهو قول

أبي بكر ، والقاضي

قال المصنف في المتن - ونعمه الشارح - : وهو الصحيح من المذهب

واعلم أن محل ذلك فيما لو انفرد المذكر فيه قصص كالأول أو أخته ، أو قطع يده من نصف دراهمه ، أو رجله من نصف ساقه ، أو يداً ، قصة ، أو شلاً . أو زائدة ومحوه . فسرى .

ومثل المصنف ، لا يجب فيه قصص كالقطع من مفصل والوصمة

ومثل لما يجب فيه القصص كالقطع من المفصل

واعلم أنه لو قطع يده أو رجله ، أو حرقه حرقاً يوجب القصص لو انفرد ،

فسرى إلى النفس : ففيه طريقين أيضاً

والصحيح منها : أنه على الروتين .

احتدته القاصي ، والمصنف ، وغيرهما
 فيصح فحين المصنف يقطع اليد من المصنف .
 والطريق الثاني : أنه لا يقتصر من الطرف رواية واحدة وهي طريقة
 أن الخطأى وجماعة

ففي كل من المذتين طريق وسكن الترجيح مختلف
 وحيث قلنا : يعمل به مثل ماصل ، وصل . قبل مات وإلا صيرت غنقه
 وفي الانصار احتمالان أو الدية غير رضاء
 وقال في القروع . وأطلق جماعة رواية بفعل به كفضله غير المحرم . واحتداه
 أبو محمد الحارثي .

وعنه : يعمل به كفضله إن كان موجبا وإلا فلا
 وعنه : يعمل به كفضله إن كان موجبا ، أو موجبا لقود طرفه لو تعدد وإلا فلا
 وعلى المذهب في أصل الدية : لو فعل به مثل فعله فقد أساء ولم يضمن ، وأنه
 لو قطع طرفه ، ثم قتله قبل البرء ، ففي دحون قود طرفه في قود نفسه - كدخوله
 في الدية - رواه ابن

وأطلقهما في القروع ، والمحرر ، والحارثي
 إجماعهما : يدخل قود الطرف في قود النفس ، ويكفي قتله
 صححه في السلم وقدمه في الرعيتين .
 وهو ظاهر ما قطع به الحارثي

والرواية الثانية : لا يدخل قود الطرف في قود النفس ، فله قطع طرفه ،
 ثم قتله

قال في التعريب : فائدة ، وتبين لو عد عن النفس سقط القود في
 الطرف . لأن قطع السراية كإدخاله .
 وعلى المذهب أيضا : لو قطع طرفه ، ثم عد إلى الدية كان له تمامها

وإن قطع ما يوجب الدية . ثم هـ : ديكريه شيء .
وإن قطع أكثر مما يوجب به دية ، ثم عـ : فهل يلزمه ما ردد على الدية ، أم لا ؟ فيه احتمالان

وأطلقهما في المعنى ، والشرح ، والمردوع ، وركشي
قلت : الصواب أنه لا يلزمه الزائد

وعلى الرواية الثانية : الاقتصار على ضرب عقده أفضل

وإن قطع ما قطع الحى أو سمه ، ثم عـ : فله ذلك

وإن عـ إلى الدية : لم يجر . بل له ما بقى من الدية . فإن لم يبق شيء سقط

قوله (ولا تجوز الزيادة على ما أتى . رواية واحدة) ، ولا قطع شيء

من أطرافه . فإن فعل فلا قصاص فيه) عليه . لا خلاف أعلمه .

(وتجب فيه دية سواء عفا عنه أو قتله) .

وهذا المذهب حرمه في عـ ، وارتد ، والحوى ، والوجير ، وعظم

انفرادات ، وغيره .

وقدعه في القروع ، وغيره

وهو من مفردات المذهب

وقيل : تحب فيه دية إن لم يسرقه قطع .

وحرموا به في كتب الخلاف ، وقالوا : أو ما إليه في رواية ابن منصور ،

أو يفتله

فأمره : لو قطع يده . فقطع الحى عليه رجل الحى . فويل . هو كقطع دمه .

وقيل : يلزمه دية رجله

قلت : وهو الصواب

وأطلقهما في المعنى ، والشرح ، والركشي ، والمردوع

قوله ﴿وَأَنْ قَتَلَ وَاحِدٌ مِّنْهُمْ، فَرَّصُوا بِقَتْلِهِ: قَتَلَ لَهُمْ. وَلَا شَيْءَ لَهُمْ سِوَاهُ. وَإِنْ تَشَاخَوْا فَمَنْ يَقْتُلُهُ مِنْهُمْ عَلَى الْكَمَالِ أُقِيدَ لِلأَوَّلِ﴾. ولمن بقي الدية.

هذا أحد الوحود، والمذهب، منها.

وقدمه في الرعابتين

وحزم به في الكافي، والشرح، وشرح ابن مسعود، وانظر في

وقال في المتن: يقدم الأول. وإن قتلهم دفعة واحدة. أوقع بينهم انتهى.

وقيل: يقرع بينهم

قال في الرعاية: وهو أقبس.

وحرم به في الوحد

وقدمه في المحرز، والعلم، والحدود الصغير

وأعطاهم الزركشي

وقيل: بقدر للكل، أكتف، مع لمعية

وأعطاهم في الفروع

وقال في الانصار: إذا طسوا القود، فقد رمى كل واحد بحجر منه. وأنه

قول لإمام أحمد رحمه الله

قال وشوحيه أن يحرم له في حقه ددية.

ويتمتع به بقتلهم فقط على رواية وجوب القود بقتل العمد.

فوائد

المؤولى: لو قتلهم دفعة واحدة، وشاحوا في المستوى: أقرع بينهم بلا راع.

هو بدر غير من وقعت له القرعة، فقتله - سوى حقه، وسقط حق الباقيين

إلى الدية

وإن قتلهم متفرقاً ، وأشكل الأول ، وادعى ولى كل واحد منهم أنه الأول ولا سعة لهم ، فأقر القتل لأحدهم : قدم بإقراره ، وهذا على القول الأول . وإن لم يقر أقرعاً بينهم . بلا خلاف .

الثانية : لو عدا الأول عن القود : فهل يقرع بين السقيين أو يقدم ولى المقتول الأول ، أو يقاد للسكل ؟ مبني على ما تقدم من الخلاف .

الثالثة : قوله (وَإِنْ قَتَلَ وَقُطِعَ صِرَافًا : قُطِعَ بِحَارِفِهِ . ثُمَّ قُتِلَ لَوْلَى الْمُقْتُولِ) بلا نزاع .

سكن لا قود حتى سدل

ولو قطع يد رجل ، وإصبع آخر . قدم رب اليد إن كان أولاً . وللآخر دية لإصبعه .

وإن كان آخر : قدم رب الإصبع ، ثم يقتص رب اليد . وفي أخذه دية الإصبع بخلاف .

وقد في العامة ، وغيرها : أن له دية لإصبع .

قلت : وهو الصواب .

خاتمة : قوله (وَإِنْ فَطَعَ أَيْدِي حَمَاعَةٍ . فَحُكِّمَتْهُ حُكْمُ الْقَتْلِ) . فيما تقدم خلافاً ومذهباً طاله لأصحاب

وقال القاسمي في الخلاف - في تيمم من - بعد بلاءه . بعض يده - ولو قطع يمين رجله فقطعت يمينه لما : أخذ منه نصف دية اليد سكل منهما فيجمع بين البذل وحسن البذل .

خاتمة : لو دبر بعضهم فاقصص نخاعته في النفس ، أو في الطرف : فليس يقي الدية على الخلق على الصحيح من المذهب مصداقاً وعنه حماد بن أبي حمزة . وفي كتاب الأدمي البغدادي : ويرجع ورثته على مقتضى

وقد الخولى في التصرف ، ومن ورى : يرجع على فانه
وقال في رعية - بعد أن قدم الأول - وقبل - بل على فانس المعنى
وقيل إن سقط القود ، لاختلاف المله ، في حوار اسيد ، أحدهم فعل
الجاني ، وإن سقط للشركة : فعل المستوفى .
وتقدم إذا استوفى من الأولياء القصاص من غير إذن شركائه في كلام المصنف
في الباب . حيث قال « وليس لهم استيعاؤه »

وكان الرابع من طبع هذا الجزء « التاسع من الإصناف » وتصحيحه وتحقيقه
على هذه الصفة قدر الجهد والطاقة - مطبعة السنة المحمدية - ولم آله - بل الله -
جهداً ، ولم أذكر وسماً ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم وكفى
بالله شهيداً وروياً ونصيراً .

وبتوفه تشيئة الله تعالى وحسن توقيفه ومعموته الجزء العاشر ، وأوله « باب
المعروف من القصص »

والله المستوفى وحده حسن الجراء ، وحبر الثبوت من عظيم فضل ، وراسع
كرمه ، فيه سم ثوى وسم النصير

وصلى الله وسلم وبارك على خير خلقه ، وحدثه رساله محمد وعلى آله أجمعين ،
والله أرحم الراحمين من آل هذا الرسول وحرز به المفلحين في الدنيا والآخرة .

وكتبه الفقير إلى عفو الله ورحمته وسعته

محمد عيسى

يوم الأحد ٩ من شهر ربيع الأول سنة ١٣٧٧ هـ
القاهرة في { المراسل أول شهر ديسمبر سنة ١٩٥٧ م }

فهرست

الجزء العاشر من الانصاف

- | | |
|--|--|
| <p>١٤ باب ما يوجب القصاص</p> <p>١. فيما دون النفس</p> <p>٢. كل من أقيد بسيره في النفس : أقيد</p> <p>٣. فيما دون</p> <p>٤. هل يجري في الآلية والشفر ؟</p> <p>٥. يشترط لقصاص في الطرف ثلاثة شروط : أحدها : الأمن من الحيف</p> <p>٦. إن قطع القصبة ، أو قطع من نصف الساعد أو الساق</p> <p>٧. هل يجب له أرش الباقي ؟</p> <p>٨. حتم من السكب إذا لم يجرى حائفة</p> <p>٩. إذا أوضع إنساناً فذهب ضوؤه سبه ، أو مسبه ، أو مشمه الخ</p> <p>١٠. إن مكس إلا بالحده على هذه الأعضاء</p> <p>١١. لا يحد أصلية رائده ولا رائده بأصله</p> <p>١٢. إن راص عليه م بحر</p> <p>١٣. إن أخرجها دهشة ، أو طأ أب مجزئ الخ</p> <p>١٤. الثالث : استنوازه في الصحة والكمال</p> <p>١٥. لا يؤخذ ذكر ظل بذكر حصي ولا عين إلا حارن الأثم الخ</p> | <p>٣ باب العفو عن القصاص</p> <p>١. الواجب قتل عمد أحد شئيين</p> <p>٢. العفو إلى الدية ، وإن سقط الحاني</p> <p>٣. إن عفا مطلقاً ، فله الدية</p> <p>٤. إن مات القاتل : وحيث الدية في تركته</p> <p>٥. إذا قطع عماً عمداً فمعه</p> <p>٦. ثم سرب إلى السكب أو النفس</p> <p>٧. وكان العفو على مال</p> <p>٨. إن عفا عن غير مال فلا شيء له</p> <p>٩. إن عفا مطلقاً : أسى على الروايتين في موجب العمد</p> <p>١٠. إن قتل الجاني العاصي عن القطع فلو فيه القصاص أو الدية</p> <p>١١. إذا وكل رجلاً في قصاص</p> <p>١٢. إن عفا عن قاتله</p> <p>١٣. إن أبرأ من الدية ، أو وصى له بها</p> <p>١٤. إن أبرأ القاتل من الدية الواجبة على عاقلة ، أو المد من حياته التي يتعلق أرشها ربه م يصح</p> <p>١٥. إن أبرأ العاقلة أو السيد صح</p> <p>١٦. إن وجب لعمد قصاص ، أو عذر قذف : فله طلبه والعفو عنه</p> |
|--|--|

٣٢ لو ألقى على إنسان أمي ، أو ألقاه
عليها قتلته ، أو طلب إنساناً بسياف
مجرد فهرب منه ، نفع في شيء
نصف به ، أو حفر بئراً في فناء الخ
٣٣ لو صب ماء في طريق ، أو بالث
فيها دابة ويده عليها الخ .
٣٤ إن حفر بئراً ، ووضع آخر حجراً
متر به إنسان ، فوق في البئر ،
فالنجان على واسع الحجر
وإن عصب صعباً فنهشته حية ، أو
أسابته صاعقة . ففيه الذمة
٣٥ إن مات بمرض . فعل وحيين .
» إن اصطدم نفسان .
٣٦ إن كانا راكبين ، فماتت الدانان
وإن كان أحدهما سير ، والآخر
واقفاً الخ
٣٨ إن أركب صديقين لا ولاية له
عليهما . اصطدما الخ
٣٩ إن رمى ثلاثة عميق . فقد
الحجر إن .
٤٠ إن قتل أحدهم : ففيه ثلاثة أوجه .
أحدها يلبي فعل نفسه . وعلى
عاقلة صاحبه ثلثا الدية .
٤١ إن كانوا أكثر من ثلاثة والدية
حاله في أموالهم .
٤٢ إن حنى إنسان على نفسه أو غيره
خطأ . فلا دية .
٤٣ إن زل رجل ثراً ، فخر عليه آخر الخ

٢٤ يؤخذ لمحب من ذلك « صحيح .
ومثله إذا أمس من قطع الشلا . تلف
» ولا يحب مع القصاص أرض ، ولا ثمن
له من أهل الشلل .
٢٥ إن اختلفا في شلل الضو وصحته ،
فأيهما قبل قوله ؟
» إن قطع بطن لسانه ومارته ، أو
شفته ، أو حشفته ، أو أذنه .
٢٦ لا يقتص من السن حق . وليس من
عودها بقول أهل الحرمة
» إن مات قبل اليأس من عودها .
» إن اقتص من سن ، فماتت : غرم من
الجلان ، ثم إن عادت من الجلان الخ
٢٧ النوع الثاني : الجروح . فيجب
لقصاص في كل جرح ينحى إلى عظم الخ
» لا يجب في غير ذلك من الشجاج
والجروح الخ .
٢٨ يعتبر قعر الجرح بالساحة . فلو
أوصح إنساناً في بطن رأسه الخ .
٢٩ إن اشتراك جماعة في طرف ،
أو جرح موجب للقصاص الخ
٣٠ سرابة الجسامة مضمونة بالقصاص
والدية . وسرابة نفود مضمونة الخ
» لا يقتص من الطرف إلا بحد يده
٣١ إن اقتص من سرابه حراصة ولو
سرى إلى نفسه كان هدراً .
٣٢ كتاب الدييات
» كل من أظف إنساناً ، أو حرماً
منه عشرة ، أو سب الخ .

٤٣ إن كان الأول حطب الثاني ، وحطب

الثاني الثالث : فلا شيء ، على الثالث

وديته على الثاني

٤٤ دية الثاني على الأول .

٤٦ إن كان الأول هلك من دفعة الثالث

» إن حر رجل في دفعة أحد حطب

آخر ، وحطب الثاني نكاحاً ، وحطب

الثالث واجباً ، قتلهم الأسد .

٥٠ من اضطر إلى طعام إنسان ، أو

شرابه ، وليس به مثل ضرورته

فمعه حق مات .

» خرج أبو الخطاب كل من أمكنه

إجلاء إنسان من هلكة فلم يفعل .

٥٢ من أفرغ إنساناً فأحدث بفائط ،

فعلية ثلث دية .

٥٣ من أدب ولده ، أو امرأته في التشويع

أو العلم صبيته ، أو السلطان رعيته ،

ولم يسرف ، فأقصى إلى دمه .

٥٥ إن سلم ولده إلى الساج ليمله فغرق

٥٦ إن أمر عاقلاً بئزله بئراً ، أو يصد

شجرة ، فهلك بذلك

٥٧ إن وضع جرحه على سطح ، حرمتها

الريح على إنسان ، قتل .

٥٨ باب مقادير ديات النفس

» دية الحر للمسلم مائة من الإبل ، أو

مائة مرة ، أو ألف شاة ، أو ألف

مشمك ، أو اثنا عشر ألف درهم

» في الحلل روبيان

٥٩ قدرها مائتا حلة .

» إن كان القتل عمداً ، أو شبه عمد

٦٠ في بطونها أولادها . وهل يعتبر

كوبها نكاحاً .

٦١ إن كان خطأ وجبت أحاسا الخ

» يؤخذ من البقر النصف مسات ،

والنصف نعمة ، وفي النعم نصف

نكاحاً ، ونصف أهدنة . ولا تعتبر

القيمة في ذلك ، بعد أن يكون سلباً

من الميوس .

٦٣ يؤخذ من الخيل السعاري فإن

تأزعا : جعلت قيمة كل حلة ستين

درهما

» دية المرأة نصف دية الرجل .

وتساوى حراحه حراحه إلى ثلث

الدية

٦٤ دية الحنق لشكل وصف دية ذكر

وصف دية أنثى ودية الكنانى

وصف دية مسلم .

٦٥ من لم تلمعه الدعوة فلا من فيه

٦٦ دية الصبي والأمة : قيمتها . بالقة

مالقت

» في حراحه من بحر ماقتة

وإن كان مقدراً من الحر : فهو

مقدر من العبد من قيمته .

٦٨ من صفة حر : فيه نصف دية

حر . ونصف قيمة

» إنا قطع خسيق عبيد ، أو أمه ،

أو أده

٧٧ إن قيل المسلم كافر أعمداً ، أصعبت
الدية لإزالة القود ، كما حكم عثمان
عثمان بن عفان رضى الله عنه

٧٨ إن جنى العبد خطأ فسيده بالخيار
بين فداءه بالأقل من قيمته ، أو
أرش حياته ، أو تسليمه ليبياع في
الحياة

٧٩ إن سلمه فأبى ولي الجناية قبوله ،
وقال : به أنت فهل يلزمه ذلك ؟

٨٠ إن جنى عمداً فمعا الولي عن
التصاص على رفته فهل يملكه
غير رضى السيد ؟

٨١ إن جنى على اثنين خطأ : اشتركا
فيه فالحصص فإن عا أحدهما ،
أو مات الجنى عليه ، فمعا حصص
الورثة

٨٢ باب ديات الأعصاء وموافها
» ما فيه سه شيطان : فهيها الدية .
وفي أحدهما نصفها ، كالمسلمين
والأدنيين ، والشميين

» تنفوي الرجل فيها الدية
٨٣ والبدن ، والرجلين ، والأليتين ،
والأشيين

٨٤ يمكن الرأى في الدية
» وفي للتخزين ثلثا الدية . وفي الحاضر
ثلثها

» في الطعر خمس دية الإصبع . وفي كل
مس خمس من الإبل . إذا تمت بمن
قد شتر

٦٨ إن قطع ذكره ، ثم حصاه لزمه
قيمته لقطع الذكر ، وقيمته مقطوع
الذكر

٦٩ تنبيهات الأول دية الجبين الحرق
المسلم إذا سقط ميتاً غيره عدد
أو أمة

» الثالث . فبعتي خمس من الإبل
٧٠ الثالث . لعرة مورثة عنه

» الرابع . لا يغفر في العرق حتى
ولا معيب . ولا من له دور سبع
حين

٧١ إن كان الجبين ممسوكا فيه سر
فمئة أمة ، ذكر كان أو أنثى

٧٢ إن ضرب بطن أمة مصف . ثم
سقط الجبين

» إن كان الجبين محكوما كغيره
فيه عترة دة أمة

٧٣ إن كان أحداهما ذكر . و الآخر
مجموعا

» إن سقط الجبين جيا . ثم مات
» إذا كان سقوطه لوقت يعيش في
مثله . وهو أن تضعه لسنة أشهر
فصاعدا ، وإلا حكمه حكم الميت

٧٤ إن اختلفا في حياته ولا بينة : ففي
أيهما يعدم فونه

٧٥ ذكر أصحابنا : أن القتل خلط دية
في الحرم والإحرام ، والأشهر الحرم
والرحم الحرم

٧٦ ظاهر كلام الحرقي : أنها لا تسلط
بذلك .

- ٨٦ عجب دية اليد والرجل في قطعهما
من السكوع والكعب
» في مازة الأنف دية العضو كاملة
» في قطع من المارن ، والأذن ،
والخلة ، واللسان ، والشفة ،
والحنفة ، والأعنة ، ونس ، وشس
الحشمة طولا ، لحاب من دته
٨٧ في شلل العضو ، أو دهاب منه ،
والجناية على الشفتين بحيث لا يطقان
على الأسنان
» في تسويد اللس والطفر ، بحيث
لا يرول
٨٨ في العضو الأشل : من اليد والرجل
والدسك ، واليدي ، ولسان
الأحرس ، ونس العانة ، وشحمة
الأذن
٨٩ لو قطع الأثنين ، وذكر معة ،
أو الذكر ثم الأثنين بلح
٩٠ إن أشل الأنف ، أو الأذن ،
أو عوجهما
» في قطع الأشل منهما كمال ديته
» تحب القدية في الأنف الأحسن ،
والظروم ، وذي ، لأمم
٩١ إن قطع أنفه ، فذهب شبه ، أو
أديه ، فذهب سمه : وحيث ديتان
٩٢ دية المنافع : في كل حاسة دية كاملة
٩٣ عجب في الحذب دية كاملة ، وعجب
في الصعر ، وهو أن يضربه بصير
الوجه في حاب ، وفي تسويد الوجه
إذا لم يزل . وإذا لم يتمسك القائط
- وسول في كل واحد من ذلك
دية كاملة
٩٤ في الكلام ، لحاب ، ينقسم على
ثمسة وعشرون حرفا
٩٥ في نقص شيء من ذلك - إن عجم -
نقدته مثل نقص العقل ، بلح
» وإن لم يعلم قدره ، مثل : أن
صار مدهوشا ، أو نقص سمه ،
أو عسره ، أو شبه بلح
٩٦ إن قطع من اللسان فذهب
من الكلام اعتد أكثرها
فلو ذهب ربع الكلام وحسب
نصف الله
٩٧ إن قطع لسانه ، فذهب نقطه
ودوقه لم عجب ولاديه ، وإن
ذهب مع جزء اللسان ، فذهب دشر
» وإن كسر صممه ، فذهب مشه
ونكاحه
٩٨ لا عجب دية الحرج حتى يدخل
ولاديه سن ، ولا طفر ، ولا سمعة ،
حتى ينش من عوده
» ولو وقع سن كسره ، أو طفره ، ثم
سب بلح
٩٩ لو رز طفره فالحجم سقط دية
» و قطع صرته فذهب فالحجم لحقه
١٠٠ بلح بلحه ، وبنيه بلح بلح سماسه
» إن عجمها ، أو عادت اللس ،
أو الظفر قصيرا ، أو تنغبرا : وله
أرش نقصه
١٠١ إن قطع من صمير ، وشس من
سوده ، وحيث ديتها

١٠١ إن مات الحي عليه . وادعى

الحاقى عود ما أذهب ، فأنكره

الولى فالقول قول الولى .

» فى كل واحد من الشهور الأربعة -

شعر الرأس ، واللحية ، والخاصين

وأهداب العينين - الحمة

١٠٢ إن بقى من لحيته ما لا جمال فيه :

احتمل أن يلزمه بقطعه

» إن قطع كفه ، أصابعه . م غم

ولاده الأصابع

١٠٣ إن قطع كفه عليه من الأصابع

دخل ما جادى الأصابع فى ديبها

» فى عين الأعور دية كاملة . وإن

فقد الأعور عين صحيح عمالة لعمه

فله دية كاملة . ولا تصاص

١٠٤ إن قطع عيني صحيح محمداً حبر

بين قلع عيه ، ولا شيء له غيرها

وبين الدية

» فى يد الأنطع نصف الدية

١٠٥ باب الشجاج وكسر العظام

» الشجة سم لجرح الرأس والوجه

١٠٦ ظاهر المذهب فى هذه الحمة

حكومة

» خمس فيها مقدار أولها الموشحة

فبها خمسة أشهر

١٠٨ إن غمت الرأس ورأس بنى الوجه

١٠٩ إن أوجحه موشحين بينهما جاجر

ففيه عشرة

» إن حرق ما بين الموشحين فى

نحاس

١١٠ فى الهاشمة عشر من الإبل

١١١ فى الشامومة والحنمة : ثلث الدية

١١٢ إن طمه فى حده ، فوصل إلى فيه

» إن وسع ظاهره دون طامه ، أو

طامه دون ظاهره

١١٤ فى الضلع بير . وفى الترقوتين

حبران

١١٥ فى القراع ، والزند ، والبعد ،

والفخذ ، والساق : حبران

١١٦ ما قص من الدية لله مثله من

الدية . فإن كان قيمته وهو صحيح

عشر . وبعده وبه الجنابة

سنة عشر : ففيه نصف عشر دية

» إن كانت فى الشجاج التى دون

الموشحة : لم يبلغ بها أرض الموشحة

وإن كان فى أصبع : لم يبلغ بها دية

الإصبع ، وإن كانت فى أذنه م

يلغ بها دية

١١٧ إن كانت مما لا تنقص شيئاً بعد

الانفعال : قومت حال جريان الدم

» وإن لم يصبه شيء خلال أورادته

حسب ولا شيء فيها

١١٩ باب العاقلة وما يحمله

» عاقلة الإبل خمس . كلهم

فرسهم وسدسم ، من نكاح

والولاء ، إلا محمودى نسبه

١٢٠ ليس على فقير ولا صبي ولا رافئ

القتل ولا امرأة ولا حتى

مشكل ولا رقيق ولا محالف

لدين الجاني : حمل شيء

- ١٢١ خطأ الإمام والحاكم في أحكامه .
في بيت المال
- ١٢٢ هل يتعاقل أهل الذمة ؟
- ١٢٣ لا يتعقل دمي عن حرفي ، ولا حرفي عن دمي ومن لا عاقلة له أو لم تكن له عاقلة تحمل الجميع : ظالمية أو باقيها عليه ، إن كان ذمياً .
وإن كان مسلماً : أخذ من بيت المال .
- ١٢٤ إن لم يمكن أحدهما من بيت المال فلا شيء على القاتل
- ١٢٥ لا تحمل العاقلة عمداً ، ولا عمداً ولا صلحاً ، ولا اعتزافاً ، ولا مدون تحت الذمة
- ١٢٦ يكون ذلك في ماله الجاني حالاً ، إلا في غرة الجبين إذا مات مع أمه وإن ماتا منفردين : لم يحملها العاقلة ، لنفسها عن شئ
- ١٢٨ تحمل جناية الخطأ على الحر إذا مات تحت
- د قول أي بكر : لا تحمل شبه الصمد وتكون في ماله القاتل في ثلاث سنين
- ١٢٩ ما عمله كل واحد من العاقلة غير مقدر ، لكن يرجع فيه إلى اجتهاد الحاكم . فيحمل كل إنسان مسموماً يسهل ولا شق
- ١٣٠ هل يتكرر ذلك في الأحوال الثلاثة أم لا ؟
- ب يبدأ بالأقرب فالأقرب
- ١٣١ ما عمله العاقلة يجب مؤجلاً في ثلاث سنين ، كل سنة ثلثه إن كان ذمياً كاملة
- ب إن كان الواجب ثلث الذمة وجب في رأس الحول ، وإن كان نصيباً وجب في رأس الحول الأول ، الثلث ، وواحدة في رأس الحول الثاني
- ١٣٢ إن كان ذمياً مرةً ، وكتأى وكذلك ب إن كان أكثر من ذمة لم يزد في كل حول على الثلث
- ١٣٣ ابتداء الحول في الجرح : من حين الانتماء ، وفي القتل : من حين موت
- ب وعمد الصبي والمجنون : خطأ ، بحمله العاقلة
- ١٣٥ باب كفارة لقتل
- ب من قتل مصاً محرمة خطأ ، أو ما أخرى محرماً أو شاركت فيها . أو ضرب طعن امرأة فألف حديقاً أو حبساً ، ثم مات . فعليه الكفارة
- ١٣٦ كفر الصمد ، عيماً . أم القتل بالسيح فلا كفارة فيه
- ١٣٧ باب القسامة
- ب لا تثبت إلا بشروط أربعة أحدها دعوى قتل . الثاني : اللوث
- ١٤٠ قول القاتل « فلان قتلى » ليس بلوث

١٤١ قول الحرقى : متى ادعى القتل

لا يحكم له يمين ولا غيرها

١٤٢ إن كان خطأ طلع بيننا واحدة .

» الثالث : اتفاق الأولياء في الدعوى

» الرابع : أن يكون في الدعي

ولا مدخل للنساء والصبيان

والهجين في القسامة ، محمداً كان

أو خطأ

١٤٣ إن كانا اثنين ، أحدهما غائب ، أو

غير مكلف ، فالحاضر المكلف

أن يحلف حتى يرضى من الدية

» هل يحلف حميماً ، أو حمياً

وعتري ؟

١٤٤ إذا قدم النائب ، أو بلغ المص

حلف حمياً وعتري وله فيها

» ذكر الحرقى من شروط القسامة

أن تكون الدعوى محمداً توجب

القصاص ، يدانس القتل ، وأن

تكون الدعوى على واحد

١٤٦ بدأ في قسامة نيمان المدعي .

فحتمون حميماً غيباً

١٤٧ إن كان ورث واحد حلف

١٤٨ إن عدهم حلف مدعى عليه

حميماً غيباً .

» إن لم يحلف المدعون ، ولم يرضوا

بيمين مدعى عليه ، فداء الإمام

من بيت المال . وإن طلبوا

أيمانهم فلكوا : لم يحبسوا

١٤٩ هل تلزمهم الدية ، أو تكون

في بيت المال ؟

١٥٠ كتاب الحدود

» لا يجب الحد إلا على بالغ عاقل

عالم بالتحريم ، ولا يجوز أن يفيم

الحد إلا الإمام أو نائبه .

١٥١ هل له تقب في إردء ، واقطع في

السرفة ؟

١٥٢ لا عليك إقامته على مكاتبه ، ولا أمته

المروجة

» إن كان السيد فاسقاً ، أو أمراً

فله إقامته في ظاهر كلامه

١٥٣ لا عليك المكاتب ، سواء ثبت

سيرة أو فرار

١٥٤ إن ثبت بعه فله إقامته ،

ولا عم الإمام الحد عليه ، ولا عم

الحدود في المساعدة

١٥٥ يضرب الرجل في الحد قائماً بسوط

لا جديد ولا خلق ، ولا يمد

ولا يرتبط ، ولا يجرى ، بل يكون

عليه قميص ودمية

١٥٦ عرق الصرب على شصانه .

إلا الرأس والنحو ومرح وموضع

المغتن

١٥٧ ضرب امرأة جلدة ، وشدها عليها

شاصاً ، ومك بداها ، لئلا تكشف

» الجليلقي الزني : أشد الجليلد . ثم حله

لقدف ، ثم الشرب . ثم لتعير

» إن رأى الإمام لصرب في حد

حمر بالجريد والمال : فله ذلك .

١٥٨ قول الأنصاري لا يؤجر الحد

للمرض . فإن كان حلياً ، وحشياً
عليه من السوط أقيم بأثره
ثيب ولشكون

١٥٩ دأ مات المحدث في الحد

فله وإن راد سوط ، أو أكثر
قتل : ضمه . وهل يضم
جميعه أو نصف الدية ؟

١٦٠ إن كان الحد رجماً ، فمجرته

رجلاً كان أو امرأة . وفي الآخر
إن ثبت على امرأة ، فمجرها مجر
له . وإن ثبت سنة ، فمجرها إن
انصد

١٦١ إن ثبت بالإقرار ، سبب أن

به الإمام

١٦٢ في رجوع المقر بالحد عن إقراره

قبل منه . وإن رجع في أثناء الحد
م شتم وإن رجع منه هرب
م ترك

١٦٣ إذا اختلف حدوده ، فبأقل

استوفى وسقط سائرهما . وإن
يكن فيها قتل ، فإن كانت من
جنس - مثل أبي ربي - أو مرق
أو شرب من رآه - فمجر أحد
واحد ، وإن كانت من أحاس
استوفيت كلها وبدأ بالأصح
فالأصح

١٦٤ أما حقوق آدمي فتستوفى

كلها ، سواء كان قتل ، أو لم
يكن . ويبدأ بغير القتل . وإن
احتمت مع حدود أخرى ، بدأ بها

ولا يسوفى حد حتى يرأ من الذي

فله

١٦٥ من قتل ، أو أتى حداً حرج

حرم . ثم غلبه إليه ، لم يسوف
منه

١٦٦ إن هل ذلك في الحرم : استوفى

منه

١٦٧ من أتى حداً في الحرم ، لم يسوف

منه في أرض العدو ، حتى يرجع
إلى دار الإسلام ، فتقام عليه

١٦٨ باب حد الزنا

١ إذا زنى الحر المحصن : حده ارحم

حتى يموت . وهذا حد . وإن
الرحم

١٦٩ المحصن من وصى امرأته في

وصي في نكاح صحيح

١٧٠ ثبت الإحصان للدميين . وهذا

محصن الدمية منه

١٧١ لو كان لرجل ولد من امرأته ،

فقال : ما وطنتها ، لم يثبت إحصانه

١٧٢ إن زنى الحر غير المحصن : حله

ما به حنيفة . وعرب عامة إلى
مداقة القصر

١٧٣ عرج معها بحرب . وهو أراد أخره

بدلت من ماله . فإن تعدد ثمن
يتم ذلك

١٧٤ إن أتى الخروج معه : استؤجر

امرأته . فإن حذر : عيب
بغير محرم

١٧٥ إن كان رأى رجلاً فحده حمسون

حدده بكل حال ولا حرب

- ١٧٦ إن كان نصح حراً : فحده خمس وسبعون حلة وتغريب نصف عام
- » حد من حمل حمل قوم لوط
- ١٧٨ من أتى حيمة : فعليه حد من يعمل قوم لوط
- » تقتل النجاسة
- ١٨٠ كره الإمام أحمد أكل لحمها وهل يحرم !
- » فصل : ولا يجب الحد إلا بثلاثة شروط
- ١٨١ أحدها : أن يطاق في الفرج ، صه ، كان فلا أو در
- » فإن وطئ ، دون الفرج ، أو أت امرأة لمرأة
- » فصل ، الثاني : انتفاء الشبهة ، وإن وطئ جارية وفده ، أو وطئ حرة له فيها شرك ، أو ولده ، أو ولد امرأته على فراشه طيب امرأته ، أو حارة أو ذوات ضرر امرأته أو حرة له فحاله غيرها فوطئها ، أو وصي امرأته في دره ، أو خيصب أو عاصب
- ١٨٢ إن وطئ في سكك محض في صه ، أو أكره على امرئ
- ١٨٣ إن وطئ ميتة ، أو ملك أمه أو أمه من الرضاع فوطئها
- ١٨٧ إن رى امرأة له عليها القصاص ، أو رى صغيرة ، أو مكنت لعاقلة من نفسها مخوناً أو صعباً فوطئها
- ١٨٨ لا يثبت الحد إلا بشيئين . أحدهما : أن يقرب به أربع مرات في مجلس أو مجلس ، وهو يد عاقل
- ١٩٠ الثاني : أن يشهد عليه أربعة رجال أحرار عدول
- ١٩١ يصفون الزنى ويحشون في مجلس واحد . فإن جاء بعضهم بعد أن قام الحاكم ، أو شهد ثلاثة وامتنع رابع من شهادته ، أو لم يكنها . فهم مدانة وعندهم الحد .
- ١٩٢ إن كانوا فاسقا ، أو عيانا ، أو بعضهم
- » وإن كان أحدهم زوجا
- ١٩٣ إن شهد اثنان أحدهما في بيت أو بلد ، أو يوم اختلف قول الآخرين
- ١٩٤ إن شهدا : أنه زنى بها في رابطة بيت ، وشهد الآخران أنه زنى بها في رواية الأخرى ، أو شهد أنه زنى بها في قبس أيص ، وشهد الآخران : أنه زنى بها في قبس آخر
- ١٩٥ إن شهدا : أنه رى بها مطوعة وشهد آخران : أنه رى بها مكرهة
- ١٩٦ هل يحد الجميع أو شهدا المطوعة ؟
- ١٩٧ إن شهد أربعة فرجع أحدهم
- ١٩٨ إن كان رجوعه بعد الحد .
- » وإن شهد أربعة على رجل : إنه رى امرأة وشهد أربعة آخرون على الشهود

٢٠٠ باب القذف

» من قذف محبة فعليه حلد ثمانين
حلد من كان له دوى حرّاً، وثلاثين
إن كان عبداً

» هل حد القذف حق لله أو للإنسان
٢٠٢ قذف غير المحصن

٢٠٣ المحصن هو الحر المأثر له من
العقوبة، القذف يجمع مثله

٢٠٤ هل يشترط البلوغ ؟

٢٠٥ إن قال زينة وأب صغيره
وفسره بغيره من سبع سنين

٢٠٦ إن قال حره مسلمة : زينة وأب
بمراة أو أمة .

٢٠٧ إن كانت كذالك . وقال : زينة
قذف في الحال فأنكر

٢٠٨ من قذف محصناً ، فإل إحصانه
قبل إقامة الحد : لم يسقط الحد
عن القاذف والقذف محرم

٢٠٩ القذف محرم إلا في موضعين
أحدهما : أن يرى امرأته تزدني في

طهره ، يصب ، فمعه له ، ونأى
بوله عنك أن يكون من برأى
الثاني أن لا تأتي بولده بحمد يديه

فيأخذ قذفها ولا يجب

١١٠ إن أتت بولده يخالف لونه لو هما
» فصل ألفاظ القذف تنقسم إلى

صريح وكسبة

» إن قال : يا لوطي ، أو يا معروج

٢١١ إن قال : أريدت أمك فعمل عمل

قوم لوط غير إنسان لرجل

٢١٢ إن قال : نسب بولك فلان - فقد

قذف أمه . وإن قال : نسب بولدي

» إن قال أب أرى أساساً ، أو
أرى من ولاية

٢١٤ إن قال : رأيت في الحد

» إن قال : رأيت في الحد فمن هو
صريح ، أو كسبي مثله .

٢١٥ كسبة : نحو قوله لامرأته
قد فسد وجهه وسقط رأسه أو

سكب رأسه الخ

٢١٨ إن قذف أهل بلدة ، أو جماعة
لا يصور لرجل من محبتهم

» إن قال لرجل : أقذف ، فقد
قذف عبداً

» إن قال لامرأته : يرايه فمات
بثريب : سكر فاذقة

وسقط عنه الحد تصديقها

٢١٩ قدمت إذا قدمت المرأة لم يكن
بوتدنها مطالبة إذا كانت الأم في
الحية

» إذا قذفت وهي مينة حدانها
إذا طألت الآن ، وكان مسماً حراً

٢٢٠ إن قال : لعنوك سقط الحد

٢٢٢ من قذف أم النبي صلى الله عليه وسلم
قتل . مسماً كان أو كافراً

٢٣٦ لا يكره الانتقاد في الدنيا والجنم

واسمى ولدت

٢٣٧ يكره الخليفة. وهو أن يتعد

شيثين ، كالنمر والزيب

٢٣٨ لا بأس بالقناع

٢٣٩ باب التمييز

هو واحد في كل معصية لاحد

لها ولا كفارة الخ

٣٤١ لو قذف مسلم كافراً

غير اسلمت يحد على لحدشة

بغير ردة

٣٤٢ هل حور مسووى الأمر عن

الحرر ؟

٣٤٣ من وطئ أمة امرأته فعليه الحد

إلا أن يكون أحلها له فيحد مائة

٣٤٤ هل يلحقه نسب ولدها ؟

٣٤٥ لا يراد في التمييز على عشر

حالات في غير هذا الموضع .

٣٤٥ إذا وطئ حارسه امروحة أو

المحرمة رصاص

٣٤٦ لو وطئ أمة ميتة

إن وطئ أمة أحد أبوه

٣٤٧ إذا عرره الحاكم أشهره لمصلحة

٣٤٨ يحرم التعرر لخلق للحية وفي

تسديد وجهه وجه

هل يحد في التعرر من ثمة ؟

٣٤٩ يحد بالغ من يحد لسراقة

أو استحسان بغير الله

٢٢٣ إن قذف الجماعة بكلمة واحدة .

حد واحد ، إذا طالبوا ، أو واحد

م

» إن قذفهم بكلمات : حد لكل

واحد حداً

٢٢٤ إن حد قذف فأعاده الخ

٢٢٨ باب حد المسكر

» كل سكران مسكر كثيره . فبيده

حرام . من شرب شئ . كان . وسمى

حمر

٢٢٩ لا حل شره لده . ولا لك اوى .

ولا منطش . ولا ع

» من شربه محضاً حد . من شربه

سكر . فضلاً كان أو كثيراً

فعله الحد . فحدون حده

٢٣١ دكره على شربه

» الصبر على الأدنى أفضل .

» لو ادعى أنه جاهل بالتحريم

» لو سكر في شهر رمضان

٢٣٢ حد من احتضن

» الذي لا حد شره

٢٣٣ هل حد بوجود الرائحة ؟

٢٣٤ لو وحد سكران وقد نقض الخمر

» ثبت شره باقراره مرة

٢٣٥ الصبر إذا أتت عليه ثلاثة أيام

» لو طبخ قبل التحريم حل

٢٣٦ إلا أن يخل قبل ذلك .

» لا تكره أن حد في المساء غراً .

أو رباً وعموه . يأخذ ملوخته

ما يشد أو نأى عليه ثلاث

٢٤٩ استدع الداعية بحس حق مكف
 » إن كثر المجهمون لزم تنجيتهم
 ٢٥٠ هل يقتل الجاسوس المسلم ؟
 ٢٥١ من استسقى بيده لغير حاجة : عور
 وإن فعله حواء من الرق فلا شيء عليه
 ٢٥٢ لا يباح الاستعانة إلا بعد الضرورة
 » حكم المرأة في ذلك حكم الرجل
 ٢٥٣ باب القطع في السرقة
 » لا يجب إلا ببيعة نية
 أحدها : سرقة
 » لا قطع على سبب ، ولا مجلس ،
 ولا غائب ، ولا حاش ، ولا واحد
 ودية ولا عارة
 ٢٥٤ قطع بقرار وهو الذي يشهد
 الحبيب وغيره وهو لثقتان
 » الثاني أن يكون المسروق مالا
 محترقا
 ٢٥٥ يقطع سرقة المد الصغير والمعتون
 والدائم والأشحمي
 » لا يقطع سرقة مكاتب ولا أم ولد
 ٢٥٨ ولا يقطع سرقة حر ، وإن كان
 صغيرا
 » إن قتل ، لا يقطع ، سرقة وعينه
 حتى فهو يقطع ؟
 ٢٥٩ لا يقطع سرقة مصحف
 ٢٦٠ ولا يقطع سرقة آفة لهو ولا بحر
 ٢٦١ إن سرق ثوبا منها الحر ، أو صلب
 أو صم دهن لم يقطع

٢٦١ يقطع سرقة إناء نقد ، أو نقد
 أو دراهم فيها غائب
 ٢٦٢ الثالث : أن يسرق نساء ، وهو
 ثلاثة دراهم ، أو قيمتها من الذهب
 و عروس
 ٢٦٤ إن سرق نساء ، ثم عصمت بيمته ،
 أو ملكه سبع ، أو هبة ، أو
 غيرها
 ٢٦٦ إن سرق فرد حب فتعصم
 درهماً واحداً
 ٢٦٧ إن اشترك جماعة في سرقة نصاب ،
 قطعوا جميعاً
 ٢٦٨ إن رماه الداخل إلى خارج
 وإن صب أحدها ودخل الآخر
 ٢٦٩ إن اطلع حويرة أو ذهباً ، أو
 ثياب ودخل ، فله أن يشتد على
 سرقة ، أو يجره
 ٢٧٠ لو تركه في ماء حار فأخرج
 » حرر المال وحرر الأتقان والجواهر
 والقباش في الدور والدكاكين في
 المعمران
 ٢٧١ حرر الخشب وأخطب الخطائر ،
 وحرزها في الرعي بالراعي
 وحرر حمولة الإبل سقطها الخ ،
 ٢٧٢ حرر ثياب في الحمام بالخط ،
 وحرر الكفن في قبر على الميت
 ٢٧٣ الكفن ملك لبيت
 ٢٧٤ حرر أدب تركه في موضعه
 ٢٧٥ حرر سرق ربح الكعبة ، أو باب

٢٤٨ السابع : مطالق المسروق منه عاله

٢٨٥ إذا وجب القطع : قطعت يده

التي من مفضل الكف ، وحسنت .

فإن عاد : حنن ولم يقطع

٢٨٦ من سرق ، وليس له يد يميني :

قطعت رحله اليسرى

٢٨٧ إن سرق وله يد يميني فنهبت

٢٨٨ إن وجب قطع يمينه ، فقطع القاطع

يسراه عمداً

٢٨٩ جمع القطع والعيان ، فترد العين

المسروقة إلى مالكها ، وإن كانت

ثلاثة : عزم قيمتها وقطع

٢٨٩ هل نحن أثبت الذي يحسم به

من بيت المال ، أو من مال

السارق ؟

٢٩١ باب حد المحاربين

وهم الذين يعرضون للناس بالسلاح

في الصحراء فإن فسلوا ذلك في

لنهار ، يكونوا محاربين

٢٩٢ إذا قدر عليهم ، فمن كان منهم قد

قتل من يكافئه وأخذ المال : قتل

حنفاً

٢٩٣ وصلب حتى يشهر

٢٩٤ إن قتل من لا يكافئه ، فهل يقتل ؟

» إن حي حاية توجب القصاص

فما دون النفس . فهل يتجه

استيفاء ؟

٢٩٥ حكى الرد ، حكى المشر

٢٩٦ من قتل ولم يكافئه ، هل

وهل يصلب ؟

مسجد ، أو تأثر به : قطع ، ولا

يقطع بسرقة متآثرها

٢٧٥ إن سرق قناديل المسجد أو حصره

٢٧٦ إن نام ، سأل على رذائه في المسجد

فسرقه سارق قطع ، وإن سرق

من السوق عملاً ، وثم حافظ

قطع

» من سرق من البخل أو اشتر

من غير حرر

٢٧٧ لا قطع في علم جماعة

٢٧٨ الخامس : انتفاء الشبهة ، فلا يقطع

بالسرقة من مال أبيه وإن سفل .

ولا الصد بالسرقة من مال سيده

٢٧٩ ولا مسلم بالسرقة من بيت لئال

٢٨٠ هل يقطع أحد الزوجين بالسرقة

من مال الآخر المهرز عنه ؟

٢٨٠ يقطع سائر الأقارب بالسرقة من

مال أقاربهم .

٢٨١ يقطع المسلم بالسرقة من مال النسي

والمسلم ، ويقطعان بسرقة ماله

» من سرق عيناً وادعى أنها ملكه

٢٨٢ إذا سرق المسروق منه مال السارق

أو المنصوب منه مال المصاحب

» إن سرق من غير ذلك الحر ،

أو سرق من مال من له عليه دين

٢٨٣ من أضر داره ، أو أضره نهم

سرق منها مال مسير أو استأجر

» لمدن ثوب لسرقة بشهادة

عدلين

٢٨٤ أو بمرور مرتين ، ولا يرجع عن

إقراره حتى يقطع

٢٩٦ من أخذ المال ، ولم يقتل ، فطعت

بده الجني ورجلة اليسرى في معام
واحد .

٢٩٧ لا يقطع منهم إلا من أخذ ما يقطع

السارق في مثله ، فإن كانت يمينه

معطوغة ، أو مستحقة في قصاص

أو سلاء : قطعت رجله اليسرى

٢٩٨ بني وتشرده من لم يقتل ، ولا

أخذ المال

٢٩٩ من مات منهم قبل القدرة عليه

» الأخذ بحقوق الأديين

٣٠٠ من وجد عليه دية سوى ذلك

قتل من إقامته

٣٠٣ من أريدت نفسه ، أو حرمة .

أو ماله ، فله الدفع عن ذلك

نفسه ما يسلم دمه به ، فإن لم

يحصل إلا بالقتل : فقل ذلك

٣٠٤ هل يجب عليه الدفع عن نفسه ؟

٣٠٧ سره ، كان أصناف آدمية أو سرجة

٣٠٨ إذا دخل رجل منزله متلصصاً ،

أو صائلاً

» وإن غص إنسان إنساناً فأنزع

يده من فيه .

» وإن نظرت في بيته من حصاص الباب

٣١٠ باب قتال أهل البغي

٣١١ ثم الذين يحسروهم على الإمام

شأنه سابق ، ولهم مئة وشوك

٣١٢ على الإمام أن يرأسهم ويسألهم :

ما بقمون منه ؟ أو بل ما تدكرونه

من مظلة ، ويكشف ما يدعونه

من شقة فإن قاتلوا وإلا قاتلهم

٣١٤ هل يجوز أن يستعين عليهم

بسلحهم وكرامهم ؟

» ولا يتبعهم مدر ، ولا يحر

على حريق .

٣١٥ من أسر من رذلهم حسن حق

تقصي الحرب ، ثم يرسل . فإن

أسر صبي أو امرأة . فهل يفعل

به ذلك ، أو يحل في الحال ؟

٣١٦ لا يضمن أهل العدل ما أتلفوه

عليهم حال الحرب من نفس

أو مال

» هل يضمن البعثة ما أتلفوه على

أهل العدل في الحرب ؟

٣١٧ ما أخذوا في حال امتناعهم لم يجد

عليهم ولا على صاحبه

» إن ادعى قضي دفع جزية إليهم

٣١٨ إن ادعى إنسان دفع خراجهم إليهم

٣١٩ يجوز شهادتهم ، ولا يسم من

حكم حاكمهم إلا ما يضمن من

حكم غيره .

» إن استعانوا بأهل الفسقة فأعانوهم

٣٢٠ يرمون ما أتلفوه من نفس ومال

» إن استعانوا بأهل الحرب وأمنوهم

٣٢١ إن أظهر قوم رأى الخوارج .

وإذا غتموا الحرب

٣٢٢ قوائد . الأولى : إن سوا الإمام :

عمرهم

» الثانية : قوله الإمام أحمد في

مستدع داعية له دعاة

٣٣٨ ولا عباداته التي فعلها في إسلامه ،
إذا عاد إلى الإسلام

٣٣٩ من ارتد عن الإسلام لم يزل
ملكه . فإن أسلم : ثبت ملكه

٣٤٢ تقضى دينه ، وأروش خنائاته ،
ويبقى على من يترمه مؤثته وما
أثلف من شيء الخ

٣٤٣ إذا أسلم . فهل يترمه قضاء
ما ترك من العبادات وقت رده ؟

٣٤٣ إذا ارتد الزوجان ولحقا بدار
الحرب الخ .

٣٤٤ يجوز استرقاق من ولد له بعد الردة
٣٤٧ هل يقرؤون على كافر ؟

٣٤٩ السحر الذي ترك المكسبة .
يكفر ويقتل الخ

٣٥٠ أما الذي سحر بالأدوية والتدخين ،
وسقى نسي . صر فلا كفر ،

ولا قتل
٣٥١ يحبس منه . إن آمن بما يوجب
القصاص

٣٥١ أما الذي حرم على المحرم . ورغم
أنه يجمعها قطيعه الخ .

٣٥٤ كتاب الأطعمة

٣٥٤ هل كل طعام طاهر لا مصره فيه .
أما التحامات - كاللينة والدم

وعبرها - وما فيه مضرة من
المسوم ومعوها : فحرمه

٣٥٥ الحيوانات مباحة ، إلا سحر الأهلية
وماله ما به سحره . كالأسد الخ

٣٣٣ الثالثة : من كفر أهل الحق
والصحة - رضى الله عنهم -

واصل دعاء السمع تناول
٣٣٥ الزامه : إن اقتلت طائفتان

لعصبة أو طيب زامة
الخ الخامسة : لو دخل أحد فيهما

لصلح بينهما ، قتل وجهل فإنه

٣٣٦ باب حكم المرتد
من أشرك بالله . أو وحد ربوبه

أو وحدانيته الخ
٣٣٧ إن شذأ من العادات الخمس

سواء
٣٣٨ من ارتد عن الإسلام من الرجال
وانت .

٣٣٩ إن غفل الصبي الإسلام
٣٤٠ إن أسلم ، ثم قال : لم أدرك ما قلت

٣٤١ لا قبل حتى يبلغ ، وسدور ثلاثة
ثم من وقت بلوغه

٣٤٢ من ردد وهو سكران . فقد حو
يصحو . وله ثلاثة من وقت

ردده
٣٤٣ هل من ردة ارتد في وسع
تكرر رده . أو من سب الله

تعالى ، أو رسوله صلى الله عليه وسلم ،
والساحر ؟

٣٣٥ بنية المرتد
٣٣٧ إن مات المرتد ، فأقام وارثه بينة

أنه صلى بعد الردة : حكم بإسلامه ،
ولا بطل إحصان المسلم بردته

٣٥٦ ما يأكل الجيف كالنسر والرخم
والنملق ، وغراب الين ، والأصع

٣٥٧ ما يستحقه العرب

٣٥٨ القنفذ ، والعار ، والمقارب ،
طيل الإمام أحمد رحمه الله فيهم

٣٥٩ ما يولد من ما كور وعد

٣٦٠ في ثعلب ، واور ، وسر
نوع رواه

٣٦٣ همة لأسم ، والحن ، واوراة
والأرت

٣٦٤ لصع ، والزاع ، وغراب الزرع
جميع حواش البحر مساحة ، لا

الصنع ، والحية ، والنساح

٣٦٦ محرم الجلالة - التي أكثر علفها
الحباسة - ولها ويصحب حتى عس

٣٦٧ نحس ثلاث

» ما سقى الماء النحس - من الزرع
وانحر - محرم

٣٦٩ من اضطر إلى محرم بما ذكرنا

٣٧٠ هل يضطر الشح من المحرم ؟

٣٧٢ إن وحد طاماً لا يعرف مالكة ،
ومنة ، أو صيد الخ

٣٧٣ إن لم يجد إلا طاماً لم يذمه مالكة
إن كان صاحبه مضطراً إليه : فهو
أحق

٣٧٤ وإلا لزمه بذله فبسه

» إن أتى ظلم مضطراً أحده فهر ،
ويطيه قيمته ، فإن مضى : فله قتله

٣٧٦ إن لم يجد إلا آدمياً صاحبه المم

» إن وحد مصوماً ميتاً

٣٧٧ من مر شعر على شعر لا حائط
عليه ، ولا ناظر عليه الخ

٣٧٩ في الرزق وشرب من نارية

» حب على لسر صفة السر الخ
بوماً ويلة

٣٨١ إن أتى القصب طبعه به
الحاكم

٣٨٢ يسحب صيافته ثلاثة ثم يرد
فهو مدونة ، ولا أع ، به بره

في يده ، إلا أن لا يحسد

أوراطاً بيت به

٣٨٤ باب الذكاة

» لا ساح شيء من الحيوان يقدور
عليه غير ذكاة إلا الجراد وشبهه

ولسعت ، وسائر ما يعيش ، لا في
الذكاة

٣٨٥ يشترط للذكاة شروط أربعة

٣٨٦ إن كان الذبح مسلماً ، أو كذباً ،
ولو حرياً - فتباح دميته ذكراً

كان ، أو أنثى

٣٨٩ لا تباح ذكاة مجنون ، ولا سكران ،
ولا طفل عم محرم

٣٩٠ ولا مرده

» الثاني : الآلة ، أن يدبح بمحمد
فإن ذبح بآلة مصونة

٣٩٢ الثالث : أن يقطع الحلقوم ويبرىء

٣٩٣ إن عمره أخرجه ، ولمسح

أن يشتر الصبر ، ويدبح ماسواً

٤٠٣ لو كان الحسين محرماً : لم يذبح
في ذكاة أمه

٤٠٤ يكره توجيئه الذبيحة لغير القطة
بكره أن يكسر عرق الذبيحة ،
أو يسلحها حتى تزد

٤٠٥ إذا ذبح حيواناً ثم غرق في ماء
أو وطئ عليه شيء يقتله مثله

٤٠٦ إذا ذبح الكتاني ما حرم عليه
لو ذبح الكتاني ما يظنه حراماً
فإن خلا ،

٤٠٧ لا يهرم من ذبيحة الكتاني ما هو
محرم عليه

٤٠٨ إذا ذبح حيواناً ثم تحرم عينا
الشحوم الهرمة عليه

٤٠٩ لا يحل لمسلم أن يطعم الكتانيين
شخصاً من ذبيحت

٤١٠ في حرم وم استسحب عليهم وجهان
إن ذبح الكتاني لغيره ، أو يقترب
به لما يحظ به من غير الله .

٤١١ من ذبح حيواناً فوجد في بطنه
حراماً

٤١٢ لو وجد سمكة في بطن سمكة
يهرم بول طائر كرويه .

٤١٣ محل مدبوح مسود بموضع محل
ذبح أكثر أهل .

٤١٤ الذبيح يستعمل عليه السلام .

٤١٥ كتاب الصيد

٤١٦ أطيب المكاتب

٣٩٤ إن عجز عن ذلك : صار كالصيد
إذا جرحه في أي موضع أمكنه
قتله

٣٩٥ إلا أن يموت بغيره : فلا يباح
وبد دعها من فساد ، وهو
محط به ، فأنت السكين على موضع
دعها وهي في الحياة : أكلت

٣٩٦ كل ما وجد فيه سبب للوث
كالسمكة ، والبردية إذا أدرك
ذكابها ومها حياة مستقرة أكثر
من حركة المدبوح حيث وب
صارت حركتها كحركة المدبوح :
لم يحل

٣٩٧ الرابع : أن يذكر اسم الله عليه عند
الذبح وهو أن يقول : بسم الله
لا يقوم غيره مقامها

٤٠٠ الآخرس يؤم إلى السماء
٤٠١ فإن ترك التسمية عمداً لم نجح .
وإن تركها سهواً أضيف

٤٠٢ يشترط قصد التسمية على ما دعيه
ليس الجاهل كالناسي

٤٠٣ يضمن أحمر ترك التسمية
٤٠٤ يستحب أن يكبر مع التسمية
٤٠٥ ذكاة الحبي ذكاه أمه إذا جرح
ميتاً

٤٠٦ فإن شو حبيفة لا يحل حين
مذكاه أمه

٤٠٧ إن جرح حيواناً فلا بد من دعيه

- ٤١٢ من صاد حياً فأدركه حياً حياة
مستقره الخ
- ٤١٣ لو اصطاد بألة معصومة
- » إن خشي موته ولم يجد ما يذكيه
به أرسل الصائر له حتى يقتله
- ١٤ : إن لم يعد وركه حتى مات لم يعمل
- » لو امتنع الصيد على الصائد من اقتراح
- » إن رمى صيداً فأثنته ثم رماه
آخر فقتله الخ
- ٤١٥ لو أدرك الأول ذكاته فلم يدركه
حتى مات .
- ٤١٦ لو أصابه معاً : حل بينهما
- ٤١٧ لو رماه فأثنته . ممسكه . فلو رماه
مرة أخرى قتلته
- » متى أدرك الصيد محرراً
- » متى أدركه ميتاً حل بشرط أربعة
- » أحدها : أن يكون الصائد من
أهل الذكاة .
- ٤١٨ إن رمى مسلماً ومجوساً صيداً . أو
أرسله عليه حارحاً .
- » لو وجد مع كله كلباً آخر وجهل
حاله
- » إن أصاب سهم أحدهما القتل دون
الآخر
- ٤١٩ هل الاعتار في حالة الصيد
بأهية الرامي ؟
- » إن صاد المسلم بكتف المجوسي : حل
- ٤٢٠ إن أرسله المجوسي فحرره المسلم .
لم يعمل
- » الثاني : الألة وهي نوعان
- » إن صاد بالمعزاس

- ٤٢٠ إن نصب مناجل أو شكاكين الخ
- ٤٢١ إن قتل بسهم مسموم . لم يسح
إذا غلب على الظن أن السم آتاه
على يده
- ٤٢٢ لو رماه فوقع في ماء . أو دى
من حبل ، أو وطئ . عليه ما قتله :
- لم يعمل
- ٤٢٤ إن رماه في الهواء فوقع في
قمار
- » إن رمى صيداً فغلب عليه ربه وحده .
- ميتاً الخ
- ٤٢٥ إن وجد به غير أثر سهمه الخ
- ٤٢٦ إن ضربه فأثنته فمسه عضواً
وبقيت فيه حياة مستقرة . لم يسح
- مالاً إن مسه
- » إن بقي مطلقاً عليه : حل
- » وإن أباته ومات في الحال : حل الجميع
- ٤٢٧ أما مالبس بمعدن كالسحق
والخمر الخ
- » النوع الثاني : الجارية . وساح
- ما قتله إذا كانت مطلة إلا الكلب
الأسود سهم
- ٤٢٨ لا يساح صيد الكلب الأسود البهي
- ٤٢٩ محرم قتل الكلب الأسود
- ٤٣٠ الجوارح نوعان : ما صيد ماله
كالكلب والقهد
- » شرطه : إذا أصبكت لم يأكل
- ٤٣١ إذا أكل صيد بطيخه : لم يحرم
- ما تقدم من صيده . ولا يسح ما أكل منه
- ٤٣٢ لو شرب الجوارح من دم الصيد

٤٣٢ الثاني : ذو الخلب كالباري والصقر

ايح

» إن قتل الجوارح الصيد بصدمة

أو عمة ، ولم يخرج الخ

٤٣٣ هل غب غسل ما أصاب دم

سكب ؟ على وجهين

» إن استرسل السكب أو غيره

بتمسه : لم يسخ صيده ، وإن رجزه

» محل إن راد في عدوه رجزه

» إن أرسل كله أو سهمه إلى هدف

قتل صيداً ، أو أرسله يريد الصيد

ولا يرى صيداً : لم يحل صيده إذا

إذا قتله

٤٣٥ إن رمى حجراً بظنه صيداً ،

فأصاب صيداً : لم يحل .

» إن رمى صيداً فأصاب غيره ، أو

رمى صيداً ، فقتل جماعة : حل

الجميع .

» إن رمى صيداً فأنته ملكه

٤٣٦ إن لم يثبت فدخل حيمة إنسان

فأخذته فهو لأخذه

» مثل هذه المسألة : لو دخلت ظبية

داره الخ .

» لو وقع في شكتة صيد ، فخرقها

ودهب ، فصاده آخر : فهو لثاني

٤٣٧ إن كان في سفية فوثبت سمكة في

حجره فهي له .

» لو وصب السمكة في السفية فهي

لصاحب السفينة

٤٣٧ إن صبح بركة وعجوها ليصيد بهما

السمك : فما حصل فيها فهو ملكه

٤٣٨ إن لم يصد بالبركة وعجوها ذلك

لم يملكه

» إن حصص في سهم صواك أو عتاش

فيها طائر لم يملكه ، ولو غره أحد

» من صاد طيراً على عقة بدار قوم

فوقع فيها فهو لأهلها

» إن سقط خارج الدار : فهو لأصانته

٤٣٩ يكره الصيد بالنعاسة ،

أو محرم

» لو منه الماء حتى صاده : حل أكله

٤٤٠ لإيجاد الحمام إلا أن يكون وحشياً

» تحمل الطريدة ، والناد

» يكره الصيد من وكروه

» يكره الصيد ليلاً وعثقل

» لا بأس ببيع الندي ولا يصاد به

» إذا أرسل صيداً وقال : أعتقتك ،

لم يزل ملكه عنه

٤٤١ لو صاد صيداً فوجد عليه علامة

» أربع : التسمية عند إرسال

السهم أو الحارسة

» إن ترك التسمية : لم يسخ

» لا يشترط أن يسمى بالعربية

٤٤٢ لو رمى على صيد فأصاب غيره حل

» لا يصح تقديم التسمية على الإرسال

ولا تأخرها يسيراً

الأَنْصِفَانِ

فِي مَعْرِفَةِ الرَّايِجِ مِنَ الْخِلَافِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ الْمُجْتَلِ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلٍ

تأليف شيخ الإسلام العلامة الفقيه المحقق

علاء الدين أبي الحسن علي بن شيبان المقدسي

الحلبي صده اقد برحمته

—

مصححه وجمعه

محمد حامد الفقي

—

الجزء العاشر

الطبعة الأولى

على نسخة محفقة ، منها نسخة مكتوبة في حبة المؤلف ، ومقرواة على المؤلف

حق الطبع مموط

١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م

مطبعة البسة المحمدية

١٧ شارع شريف مانا الكبير - اللاهية

٧٩ ١٧

شهر جمادى الأولى سنة ١٣٧٧ هـ شهر ديسمبر سنة ١٩٥٧ م

بسم الله الرحمن الرحيم

باب العفو عن القصاص

قوله ﴿وَالْوَاجِبُ يُقْتَلُ الْقَتْلُ أَخْذُ شَيْئَيْنِ : الْقَصَاصُ ، أَوِ الدِّيَّةُ ، فِي طَاهِرِ الْمَذْهَبِ﴾

هذا المذهب المشهور ، المعمول به في المذهب وعليه الأصحاب .

وهو من معدن المذهب

وعنه : أن الواجب القصاص عينا

على المذهب : الخيرة فيه إلى الولي . فإن شاء أقصص وإن شاء أحد الدية

وإن شاء عفا إلى غير شيء . والمعمول أفضل بلا راء في سنة

وقال الشيخ في الدين رحمه الله استنبه الإحسان حقه من الدم عدل ،

والعفو إحسان وإحسان هو أفضل . لكن هذا الإحسان لا يكون إحساناً

إلا بعد العدل وهو أن لا يحصل بالمعفو صبر فإذا حصل به صبر كان حلهما

من العالي ، إما لنفسه وإما لغيره ، فلا يشرع .

قلت : وهذا عين الصواب .

ويأتي معنى ذلك في آخر المحارير .

وقال في القعدة راحة ولأرضين بعد المدة قال الشيخ تقي الدين رحمه الله :

مطابقة المقبول بالقصاص توجب تحتمه فلا يمكن الورثة بعد ذلك من المعفو .

وعلى المذهب : إن احتار القصاص فله العفو على الدية على الصحيح من

المذهب لأن القصاص أعلى فكان له لا يتقدم إلى الأدنى ويكون بدلاً عن

القصاص . وليست هذه الدية هي التي وحت ماقتل وعلى هذا أكثر الأصحاب .

قال في الفروع : فله ذلك في الأصح .

وحرم به في الهداة ، والمذهب ، والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم
وقدّمه في المعنى ، والكافي ، والمحرر ، والشرح ، والرايعتين ، والنظم ،
والخوارى ، وغيرهم

وهو قول القاضي ، وابن غنيل ، وغيرهما

وقيل - ليس له ذلك . لأنه أسقطها باختياره القصص ، فلم يعد إليها

وهو احتمال في المعنى ، والمحرر ، والشرح ، وغيرهم

وهو وجه في الترتيب

وعلى المذهب أيضاً : إن احتار الدية سقط القصص ولم يملك طلبة ، كما

قال المصنف

وعلى المذهب أيضاً : لو احتار القصص كان له الصلح على أكثر من

الدية على الصحيح من المذهب لما تقدم وعليه حمادير الأصحاب

وقيل ليس له ذلك

وحده في الانتصار ، وبعض المتأخرين من الأصحاب

وتقدم ذلك في كلام المصنف في « باب الصلح » حيث قال « وصح الصلح

عن القصص مذات وكل ما نقت مبرأ » واستوفيت الكلام هناك فيمعاود .

قوله « وَلَهُ الْقَفْوُ إِلَى الدِّيَةِ ، وَإِنْ مَنَحَ الْجَانِي » .

يعنى : إذا قلنا : الواجب القصص حينئذ

وهذا هو الصحيح على هذه الرواية .

وقدّمه في الرايعتين ، والخوارى ، والنظم ، والفروع

واختاره ابن حامد ، وغيره

قال في المحرر . وعنه موجه القود عيناً ، مع التحجير بينهما

وعنه : أن موحه القود عيب ، وأنه ليس له السمو على الدنة بدون رضئ الحائى
ليكون قوده بحاله انتهى
على هذه الرواية : إذا لم يرض الحائى قوده باق ، وبحوزة الصلح ما كثر
من الدنة

وقال الشيرازى : لاشئ له ، ولم يرمى وشده الزركشى .
قوله (فَإِنْ عَمَّا مُطَقًّا وَقُلْنَا : الْوَاجِبُ أَحَدُ شَيْئَيْنِ - فَلَهُ الدِّنَةُ)
هذا المذهب

قال فى الفروع : وإن عفا مطلقاً ، أو على غير مال ، أو عن القود مطلقاً ،
ولو عن يده : فله الدنة على الأصح ، على الرواية الأولى خاصة .
وقال فى الرعيتين : وإن عفا مطلقاً - وقُلْنَا : يجب بالعقد قود أو دية -
وجبت على الأصح . وإن قلنا : القود فقط سقط
وحرم به فى الحر ، والمملوك ، والشرح ، والمطم ، والحوى الصغير ، والوجير ،
وغيرهم .

وعنه : ليس له شئ .
وقل فى القعدة السبعة والثلاثين بعد المائة : لو عفا عن القصاص ولم يذكر
مالاً - فإن قلنا : موحه القصاص هيأ - فلا شئ له . وإن قلنا : أحد شئتين
ثبت المال

وخرج ابن عقيل : أنه إذا عفا عن القود سقط ولا شئ له بكل حال ،
على كل قول

قال صاحب القواعد : وهذا صيغ . انتهى
وقل فى الحر ، وغيره . ومن قال - من عبيه قودى من ، أو طرف - قد
غفوت منك ، أو عن جنائتك : فقد برى - من قود ذلك ودبته . نص عليه
وقيل : لا يبرأ من الدنه ، إلا أن غفوا أو أنه أرادها لمغفلة

وقيل : يبرأ منها ، إلا أن يقول : إنما أردت القود دون الذية . فيقبل منه مع
عنه . انتهى

وقال في التعريب : إن قلنا : الواجب القود وحده : سقط ولا ذية . وإن
قلنا : أحد شيئين : صرف العفو إلى القصاص في أصح الروايتين . والأخرى
يسقطان جميعاً . ذكره في القواعد .

فأشرف : لو عفا عن القود إلى غير ما من مصرحاً بذلك . فإن قلنا : الواجب
القصاص عفا : فلا مال له في نفس الأمر . وقوله هذا عفو . وإن قلنا : الواجب
أحد شيئين : سقط القصاص والمال جميعاً .

فإن كان ممن لا تبرع له . كالخجور عفا لعن ، ومكاب والمريض فيما
راد على الثلث ، ولورثة مع استعاق الديون للتركة . فوجهان
أمرهما : لا يسقط المال . وهو المشهور . قلنا في القواعد .

وإثاني : يسقط . وفي المحرر : أنه المنصوص .

واحتار الشيخ نفى الدين رحمه الله أن العفو لا يعمح في قتل العلة ، لعدم
الاحتراز . كالقتل مكاراة
ودكر القاضي وجها في قاتل الآفة : يقتل حداً . لأن فساد عام أعظم من
المخارب .

قوله ﴿ وَإِنْ مَاتَ الْقَاتِلُ وَجِبَّتِ الذِّيَّةُ فِي تَرْكِتِهِ ﴾ .

وكذا لو قتل . وهذا هو الصحيح من مذهب نص عليه .
وجزم به في المنى ، والشرح ، وشرح ابن منبج ، والوجيه ، وغيرهم .
وقدم في الرعايتين ، والفروع ، وغيرهم . وصححه في النظم .
وحرم به في المحرر ، والحاوي في الموت وقدماء في القتل .
وقيل : تسقط بموته

واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله أن ينسقط بموته وقته وحرره وحب .
وسواء كان معسراً ، أو موسراً . وسواء قتل : الواجب القصاص عينا ، أو
الواجب : أحد شيئين .

وعنه : ينقل الحق إذا قتل إلى القاتل الثاني . فيعتبر أوله الفتيل الأول بين
قتله ، أو المغو عنه .

وقل في الرعاية ، وقيل : إن قتل الواجب أحد شيئين : وحت الدية في
تركته وإن قتل : الواجب القصاص عينا احتمل وجهين

ودكر في القواعد النص عن الإمام أحمد رحمه الله ، وقال وعمل من
الواجب قتل العمد أحد شيئين . وقد قاتل أحدهما فقتل الآخر .

قيل : وهذا يدل على أنه لا يجب شيء إذا قتل : الواجب القود عينا .
وقال القاض : يجب مطلقا .

قوله (وإذا قطع إصبعاً عمداً فمما عنه ، ثم سرت إلى الكف ،
أو النفس ، وكان المقو على مال : فله تمام الدية) .

يعني : تمام دية ما سرت إليه . وهذا المذهب .

حرم به في الشرح ، وشرح ابن مسمع ، والوجيه ، والهداية ، ولذهب ،
والمستوعب ، والخلاصة ، ومتنخب الأدمي .

وقل في الرعاية وإن قطع إصبعاً عمداً . فمما عنها ، فسرت إلى الكف .
فقال : لا أعف عن المراءة ولا عن الدية . صدق إن حلف وله دية كفه

وقيل : دون إصبع . وقيل : تهر كفه صفوه .

وإن سرت إلى نفسه وحت الدية فقط .

وقيل : إن كان المقو إلى مال ، وإلا فلا .

وقيل : يجب نصفها .

وقيل : الكل هدر

قوله ﴿ وَإِنْ عَمَّا عَلَىٰ غَيْرِ مَالٍ : فَلَا شَيْءَ لَهُ فِي طَاهِرِ كَلَامِهِ ﴾ .

وكذا مال في الهدية ، ومذهب ، والمستوعب

وحرم به في الوجير وقدمه في الخلاصة

وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَهُ نِصْفُ الدِّيَّةِ . وهو المذهب

وقدمه في المفتى ، والشرح ، وبصراه .

وقدمه في الرعائين ، والمحار

وقيل : يجب نصف الدية

قال القاضي : القياس أن يرجع المولى نصف الدية لأن المحلى عليه إي عفا

عن نصفها

قوله ﴿ وَإِنْ عَمَّا مُطْلَقًا : انبى على الروايتين في موجب العمد ﴾

بأن قلنا : الواجب أحد شيئين : فهو كما لو عفا على مال .

وإن قيل : الواجب القصص عينا : فهو كما لو عفا إلى غير مال .

وقطع به ابن مبر في شرحه ، والهدية ، والمذهب ، والمستوعب .

وقال في الفروع : فله دية . على الأصح ، على الأولى خاصة

وقدمه في الرعائين ، والحدوى الصغير

وقيل : له نصف الدية .

وقيل : تسقط الدية كلها . كما ذكرها في الرعية

قوله ﴿ وَإِنْ قَتَلَ الْجَائِي الْمَافِي عَنِ الْقَطْعِ فَلَوْلِيهِ الْقصاصُ أَوْ الدِّيَّةُ

كاملة ﴾ .

وهو المذهب احتاره أبو الخطاب في الهداية

وجزم به في الوحيز ، والمنور ، ومستخب الأدي .

وقدمه في الفروع ، والمحور . والنظم

وقال القاضي : ليس له إلا القصاص ، أو تمام الدية .

وقدمه في الخلاصة ، والرايتين ، والحاوي الصغير .

وأثره . إذا قال لمن عليه قود « عفوت عنك » أو عن حديثك « بلى » من

الدية كالقود على الصحيح من المذهب من عبه

وقيل : يبرأ من الدية إذا قصده ، بقوله

ودين . إن ادعى قصد القود قطع قبل وإلا بلى

وقال في الترمي : إن قتله موجه أحد شئين : بقيت الدية في أصح ، وانتهى

قوله « وإذا وكل رجلاً في القصاص ، ثم عفا ولم يعلم الوكيل

حتى اقتصر : فلا شيء عليه »

في على الوكيل وهذا المذهب

حرم به في الوحيز ، وغيره

واحتره أبو بكر ، وغيره

وقدمه في الفروع ، وغيره

وَنَخْرُجُ أَنَّ مَضَى الْوَكِيلِ وَهُوَ وَجْهٌ .

قال في الشرح ، وغيره . وقال غير أبي بكر : يخرج في صحة المعو وجهان .

فأما على الروايتين في الوكيل : هل يعرف الوكيل قبل علمه ، أم لا ؟

قلت : الصحيح من المذهب أنه يعرف

والصواب أنه لا يعرف كما تقدم .

في القول بأن الوكيل يضمن : فيرجع إلى قوله « وكل » في أحد الوجهين

لأنه عزة

وهو الصحيح . قدمه في الفروع .
والوجه الآخر : لأبرجعه . احتاره أبو بكر .
وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة .
وأطلقهما في المحرر ، وشرح ابن سعد
ففي هذا الوجه . وهو أنه لأبرجعه . : تكون في ماله حالا . على الصحيح
من المذهب . احتاره أبو بكر ، والقاضي .

وقدمه المصنف ، وصاحب الفروع ، والنظم .
وقال أبو الخطاب : يكون على عفته . احتاره في الهداية .
علمهما : إن كان عفا ، إلى الدية ، فهي للمدعي على الخلف
قوله (وَهَلْ يَضْمَنُ الْغَائِي ؟ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ)
يعني إذا قل : إن أوكّل لأشئ ، عليه . ذكرها أبو بكر
وأطلقها في الهداية ، ومستوعب ، والخلاصة ، والمحرر
أمرهما : لأبصر . وهو المذهب

والوجه الثاني : بضمن

حرم به في الوحي . وقدمه في الفروع .
قوله (وَإِنْ عَفَا عَنْ قَاتِلِهِ بَعْدَ اخْتِزَاعِهِ : صَحَّ) .
سواء كان ببطاعته أو لوصية . وهو المذهب .
حرم به في الشرح ، وشرح ابن سعد
وقدمه في الفروع ، والعلم ، وأربعين ، والحاوي الصغير ، والمحرر .
وعنه في القود . إن كان الحرج لأقود فيه إذا برئ : صح . وإلا فلا .
فأمره : لو قال « عفو عن الجدية وما يحدث منها » صح . وبضمن
السرية .

فإن كان محمداً : لم يضمن شيئاً . وإن كان خطأ : اعتبر حروجهما من
الثالث . قاله في المتن ، والشرح .

وظاهر ما قدمه في القروع : السقوط مطلقاً .

وهو ظاهر كلامه في النظم ، والمحرم

وإن قال : عرفت عن هذا المخرج ، أو هذه المرة : فعه : يضمن السراية

نقطتها من الدية

ومع : لا يضمن قدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير .

وأطلقهما في القروع ، والمحرم

وإن قال : عرفت من هذه الجناية : وأطلق . : يضمن السراية

وإن قصد بالجناية المخرج . ففيه : على المذهب في أصل المسألة - وجهان .

وأطلقهما في القروع .

قدم في النظم عدم الصمان .

وقدمه في المحرم على رواية الأولى في التي قبلها .

ومصححه في الرعايتين ، والحاوي الصغير .

قوله (وإن أبرأه من الدية ، أو وصى له بها ، فهي وصية لقائيل :

هل تصبح ؟ على روايتين) .

وأطلقهما في هذه

إمدهما نصح وهي لذهب وتعتبر من الثلث

وكذا قال في الهداية ، والغلاصة .

قال الشرح هكذا ذكره في « كتاب المقنع » ولا فرق بين العمد والخطأ

والذي ذكره في المعنى : إن كان خطأ : اعتبرت من الثلث وإلا فلا .

وقيل : نصح من كل ماله . ذكره في الرعايتين

والرواية الثانية : لا تصح .

وقدمه في الرعيتين ، والحوى

وقدم ما يشبه ذلك في « باب الموصى له » عند قوله « إذا حرقه ثم أوصى له مات من الطرح » .

وتمثل أن لا يصح عموم عن المال ، ولا وصيته به لقائل ولا غيره . إذا قلنا : يحدث على ملك الورثة

وقد قدم أيضاً في « باب الموصى به » فيما إذا قتل وأخذت الدية . هل يدخل في الوصية أم لا ؟ فيراجع

وذكر في الترتيب وحدها . يصح مذهب الإبراء ، لا الوصية

وقال في الترتيب أيضاً : تخرج في السراية في النفس روايات : الصحة ، وعدمها

والثالثة : يجب النصف ، بناء على أن صحة المفول ليس بوصية . وسبق ما ظاهراً

السراية . لا يصح الإبراء عم

قال : وذهب ابن أبي موسى إلى صحته في العمد ، وفي المعاص من ثلثة

فقت . وذكر أيضاً هذا المصنف في المتن ، والشارح .

قوله « وإن أبرأ القاتل من الدية الواجبة على غافله ، أو القتل من

جنايته التي تتعلق أرضها برقبته : لم يصح » .

في الأولى . قولاً واحداً

ولا يصح في الثانية . على الصحيح من المذهب .

قال في الدعوى : ولا يصح في الأصح .

وحرم به في الوحي ، والهداية ، والخلاصة ، وغيره .

وقيل . يصح إبراء العمد من جنيته التي يتعلق أرضها رقب

قوله « وإن أبرأ القاتل أو السيد : صح »

هذا الصحيح من المذهب وعليه الأصحاب .

وشرح أن لا يصح لإيراد منه بحال . على الرواية التي تقول : تجب الدية للورثة . لا للمقتول . قاله في الهداية من وفيه بعد .

قوله (وإن أحب لمبدٍ فصاص ، أو تمزير مدفٍ فله طئبه)
والمعروف عنه . وليس ذلك للسيد ، إلا أن يموت المبد .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب

وقال ابن عسقلان - في حد القذف - ليس للسيد المطالبة به ، والمعروف عنه .
لأن السيد إما بثلث ما كان مالا ، أو بثلث ما هو من كاهصاص . فاما ما لا يكن
مالا ولا له بدل هو مال : فلا تملك منه به ، كنفقه وحير العيب ، والعلة .
وقال ابن عبد القوي : يد قل . والواجب أحد شيئين : يحتسب أن للسيد

المطالبة بالدية ما لم يصب العبد

والقول بأن السيد مطالبة بالدية فيه زيادة حتى العبد بمما جملته الشارع
محيراً فيه فيكون معي

قال في القواعد لأصولية . فتد . ومخرج - في تنق العبد مطلقاً في حياة
العبد : وجهان ، من مسألة نفس . وهما أولى هذه السقوط إذ دلت العبد
ذلك للسيد ، بخلاف النفس . انتهى

باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس

قوله ﴿كُلُّ مَنْ أُقِيدَ بِنُفْسِهِ فِي النَّفْسِ: أُقِيدَ بِهِ فِيمَا دُونَهَا. وَمَنْ لَا مَلَا﴾ .

يعنى . ومن لا تقاد بغيره في النفس لا تقاد به فيما دونه . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وجرم به في الوجيز ، وغيره .

وقدme في الفروع ، وغيره

وعنه : لا قود بين السيد مطلقاً . قلها الأثرم ، ومونا .

وعنه : لا قود بينهم فيما دون النفس .

وعنه : لا قود بينهم في النفس والعارف ، حتى تستوي القيمة ذكره في الانتصار .

قال حرب - في العرف - كأنه مل ، يد سنوات القيمة

وتقدم بعض ذلك في « باب شروط القصاص »

قوله ﴿وَلَا يَحِبُّ إِلَّا بَعْلُ الْمُؤْجِبِ فِي النَّفْسِ. وَهُوَ الْقَتْلُ الْمُخْفِ﴾

هذا المذهب وعليه جاهر الأصحاب

وجرم به في الوجيز ، وغيره

وقدme في اللقي ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم

واحتار أبو بكر ، ومن أبى موسى ، والشيرازي : يجب القصاص أخصاً في شبه

العمد وذكره القاضي رواية .

قوله ﴿وَهَلْ يَجْزِي﴾ القصاص ﴿في الألية والشمر ؟ على

وجبهين﴾

أطلق في إحراء القصاص في الآلية وحين
وأطلقهما في المعنى ، والمحرر ، والشرح ، وشرح ابن مينا ، والحدوى الصغير ،
والعروغ

إهداهما : بحرى القصاص فيها وهو المذهب صححه في التصحيح
وحرمه في الكافي ، والوحيير .

والرجم الثاني : لايجرى القصاص فيها .
قلت : وهو المصواب .

وصححه في النظم وقدمه في الرعايتين
وأطلق مصنف في إحراء القصاص في الشر وحين
وأطلقهما في المذهب ، ومسيوك المذهب ، والمستوع ، والمعنى ، والكافي ،
والمحرر ، والشرح ، وشرح ابن مينا ، والحدوى الصغير ، والعروغ
أمرهما . بحرى القصاص فيه ، وهو المذهب . صححه في التصحيح
وحرمه في الوحيير . وحده أبو الخطاب
والرجم الثاني : لايجرى القصاص فيه .
قلت : وهو المصواب .

وقال في الخلاصة : فلاقصاص فيه في الأظم وحده القاصي
وصححه في النظم وقدمه في الرعايتين .
نعم . ظاهر قوله (وَيُشْتَرَطُ لِلْقِصَاصِ فِي الطَّرْفِ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ .
أَحَدُهَا : الْأَمْنُ مِنَ الْخَيْفِ) .

أنه لايجب القصاص في القطة ومحوها . لإله لا يؤمن في ذلك الخيف
وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

وهو حسيل ، والثاني : القود في العظمة ونحوها
وقيل حنبل . قال الإمام أحمد رحمه الله : الشعبي ، والحكم ، وحماد ،
جميعهم الله ، قالوا : ما أصاب بسوط أو عصا ، وكان دون العرس ، ففيه القصاص .

قال الإمام أحمد رحمه الله : وكذلك أرى
وهل أبو طالب : لا قصاص بين ذرّة وروحها في أدب يؤدب به
فإن اعتدى ، أو حرج ، أو كسر يقتص منه
وقيل من منصور : إذا قتل مص ، أو حقه ، أو شذح رأسه بحجر يقتل
مثل الذي قد به لأن الموضع قصاص .
وقيل أيضاً : كل شيء من الحرج والكسر ، يقدر على الاقتصاص ، يقتص
منه ، للأحبار

واحتار ذلك الشرح في الدين رحمه الله ، وقال : ثبت ذلك عن الحنفية
أراشد رضى الله تعالى عنهم

مسألة

أمرهما : تقدم في أثناء المص - قيل قوله : فإن كان مصوعاً أو تيراً .
هل يقتص في المال ؟ مثل شق ثوبه ونحوه ؟

الثاني : قوله « ويشترط للقصاص في الطرف الأمن من الحيف »
قال الركني : وأعم أن ظاهر كلام ابن حنبل - تبعاً لأنى محمد - أن
المشروط بوجوب القصاص أمن الحيف . وهو أحسن من إمكان الاستيفاء بلا حيف
والحرقي إنما اشترط إمكان الاستيفاء بلا حيف . ونسب أبو محمد إلى المص ، والمحمد .
وحمل المحدث أمن الحيف شرطاً لجواز الاستيفاء . وهو التحقيق
وعليه لم أقدم وسنوى ، ولم يتعد : وقع الموضع ، ولا شيء عليه
وكذا صرح المحدث

وعلى مقتضى قول من حدان ، وما في المقع : تكون حاية مستداة . فترتب
عليها مقتضاها . انتهى
قلت الذي يظهر أنه لا يدر ما قلناه عن من حدان ، والمصنف : إذ أقدم
واستوفى .

أكثر ما فيه : أما إذ حسب الحيف : معناه من الاستيفاء . فهو أقدم وفعل ،
وم يحصل حيف : فليس في كلامهما ما يقتضى الصواب بذلك

قوله (فإن قطع النقصة ، أو قطع من نصف الساعد أو الساق) .
وكذا لو قطع من المصعد ، أو لورك . فلا قصص في أحد لوحين .
وهو المذهب ، نص عليه . وعليه الأصحاب .

قال في الهداية : هو مخصوص ، واحتج به أبو بكر ، والأصحاب
وصححه في الصحيح ، وغيره .

وحزم به في الوحيز ، وغيره
وقدمه في الفروع ، وغيره

قال في الهداية ، والمذهب ، والمتنوع ، ولطوى ، وغيرهم - قال أصحاب :
لا قصاص .

وفي الومع الزهر : يقتض من حدان ، ومن الكوع والرفق ، والركبة
والكعب . وهو احتمال في الهداية
واحتاره أبو بكر فيما قطعه من نصف الكعب ، أو إذا قطع الأصابع ذكره
المصنف ، والشارح .

على المذهب . لو قطع يده من الكوع ، ثم ناكات إلى نصف الذراع :
فلا قود له أيضاً ، اعتباراً بالاستقرار . قاله القاضي ، وغيره .
وقدمه في الرعيتين . وصححه الدلم .

وقال المحدث : يقتض هنا من الكوع أو الكعب .

قوله ﴿وَهَلْ يُجِيبُ لَهُ أَرْضُ الْبَاقِ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ﴾

وأطنتها في الهداية ، والذهب ، واستوعب ، والخلاصة ، والهدى ، والمعى ،
والطهر ، والنظم ، والعدنين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، والشرح ، وشرح
ابن منحا .

أمرهما : لا يجب له أرض صحيحة والتصحيح

وجزم به في الوجيز ، وغيره

قال الزركشي : هذا أشهر الوجهين

والوجه الثاني : له الأرض . اختاره ابن حامد .

قدم في المتن : في قصة الألف حكومة مع المصاحف .

وقد قسم قطع من نصف الدراع ليس له القطع من ذلك لموضع . وله
نصف الدنة ، وحكومته في مقطوع من الدراع وهل له أن يقسم من السكوع ؟
فيه وجهان .

ومن حوّل له القطع من السكوع ، فعنده في وجوب الحكومة له قطع من
الدراع : وجهان .

نصيب : الخلاف هل يعود على كلا الوجهين . يعني سواء كان . يقص ، أو
لا يقتص

قل في النوع : وعليهما في أرض الباق - ولو حط - وحسن .
وصاحب الوجهين : إنما حكى ذلك على القول بأنه لا قصص مع أن ظاهر
كلامه في الهداية ، والذهب ، وخلاصة ، ونصف هـ . أن خلاف على
الوجه الثاني . وهو القول بالقتصاص
وعلى كل حال : الخلاف جار في المأثنين .

فانترنا

أمرهما قوله (وَيُقْتَصَّنُ مِنَ النَّكْبِ إِذَا لَمْ يَخَفْ جَانِفَةً)

بلا نزاع .

لكن إن حيف ، هل له أن يقتص من مرقه ؟ به وجهان .

وأصلهما في المعنى ، والمحرر ، والشرح ، والفروع ، والحاوي .

أمرهما : به ذلك . وهو الصحيح

حزم به في الوجيز .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوي . وصححه في النظم

والوجه الثاني : ليس له ذلك .

الثاني : لو حافت وقصص مع خشية الحيف ، أو من مأمومة ، أو جافقة ،

أو نصف ذراع ونحوه ، أجزاء . بلا نزاع .

قوله (وَإِذَا أَوْضَحَ إِنْسَانًا . فَذَهَبَ صَوْنُهُ عَيْنِي ، أَوْ سَمْعُهُ ، أَوْ

شَمُّهُ . فَإِنَّهُ يُرْصِخُهُ . فَإِنْ ذَهَبَ ذَلِكَ وَبَلَا اسْتَقَمَلَ فِيهِ مَا يَدْهَبُهُ مِنْ

غَيْرِ أَنْ يَحْرِىَ عَلَى حَدِّهِ ، أَوْ أَدَمَ ، أَوْ أَهَمَّ) .

هذا ذهب ، أعنى استعمال ما يذهب ذلك . وعنه حميد لأصحاب وقطع

به كثير منهم منهم صاحب لمور

قال في الفروع : هذا لأشهر

وقدمه في المحرر ، والنظم ، ورعايتين ، والحاوي .

وقيل : يلزم دنته من غير استعمال ما يذهب .

وهل يرمه في ماله ، أو على عدته ؟ على وجهين

وأصلهما في المحرر ، ورعايتين ، والحاوي

قلت : الصواب وجوبها عليه

ولو أذهب ذلك عمداً شعبة لأفود فيها ، أو لكمة : فهل يقتضيه من الدواء ،
أو تنهين دبه من الاعتداء ، على الوجهين المتقدمين
فأمره : وكذا الحكم فيما إذا لكمة فأذهب صوره عيبه أو غيرها

تغييراته

أمرهما : قوله (وَإِنْ لَمْ يُفْسِكُنْ إِلَّا بِالْحَتَايَةِ عَلَى هَذِهِ الْأَعْضَاءِ
سَقَطَ) .

يعني القود وأخذت اللبة

الثاني : مفهوم قوله (وَلَا تُؤْخَذُ أَصْلِيَّةٌ بِرَائِدَةٍ ، وَلَا زَائِدَةٌ
بَأَصْلِيَّةٍ)

أن الرئدة تؤخذ بالرئدة وهو صحيح وهو اندهب ، بشرط أن يستويا بحلا
وحلعه ، ولو تفاوت قدراً

حرم به في الحرج ، وإراقة ، والحدري . وقدمه في الفروع .

وقبل : لا تؤخذ بها أيضاً

فإن احصل : تؤخذ بها قولاً واحداً

فأمره : تؤخذ كاملة الأصبع برئدة أصفاً على الصحيح من المذهب
وقيل : لا تؤخذ بها .

فإن ذهبت لإصبع الرائدة فله الأحد .

قوله (وَإِنْ تَرَأَصِبَا غَيْرَهُ : لَمْ يَحْزَنْ)

يعني : إذا تراصبا على أن أحد الأصلية بالرئدة ، أو عكسه وهذا ملا تراص .

فإن فصل ، أو قطع ، بمدياً ، أو قال « أخرج بيبيك » فأخرج بشاره فقطعها

أجرات على كل حال وسقط القصاص .

هذا المذهب . اختاره أبو بكر ، وغيره
وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدي .
وقدمه في المحرر ، والشرح ، والفروع
وقال ابن حامد . إن أحرصه عدداً ، لم يختر . ويستوفى من ميمه بعد اندمال

اليسار .

قوله (وَإِنْ أَحْرَجَهَا دَهْشَةً ، أَوْ طَنَّ أَمَّا تُجْزِي . فَعَلَى الْقَاطِعِ
دَيْتُهَا)

هذا ظاهر كلام ابن حامد واختياره .

وجزم به الأدي في منتحبه .

قال الشارح وغيره . على القاطع ديتا إن عم أمها يسار ، وأنها لا بحري .
ويقرر . وحرره .

واحتار ابن حامد أيضاً أنه إن أحرصه عدداً ، وقطعه : أنها تذهب هدرأ

انتهى

وقول ابن حامد « ويستوفى من ميمه بعد اندمال اليسار » يعنى : إذا لم
يقترعها . فأن إن ترصبا . في سقوطه إلى الدية وجه .

وقال في الترميز . في أصل مسألة . إذا ادعى كل منهما أنه دهش . اتهم
من باب القاطع لأنه مشهور ما ثبتت

وقال : إن قطعها عدداً فالقود

وقيل : الدية . ويقترع من يمتد بعد الاندمال .

قوله (الثَلَاثُ اسْتَوَاؤُهُمَا فِي الصَّحَّةِ وَالْكَفَالِ فَلَا يُؤْخَذُ
لِسَانُ نَاطِقٍ بِأَخْرَسٍ) .

هذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب وقطعه كثير منهم

منهم : صاحب الهداية ، والمدف ، والمستوع ، والخلاصة ، والمفني ،
والمحزر ، والشرح ، وغيرهم .

قال المصنف ، والشارح : لا علم فيه خلافاً ، إلا عن داود بن علي . وقدمه
في الفروع .

وقال في الترتيب : في لسان الناطق بأحرس وجهان .

قوله (وَلَا ذِكْرُ فَحْلٍ بِذِكْرِ خِصْيٍ وَلَا عَيْنٍ) .

وهو المدف فيهما اختاره الشريف أبو حمزة وغيره .

قال الزركشي واختارها أبو بكر ، والشريف ، وأبو الخطاب في خلافتهما ،
والشيرازي ، وغيرهم .

وصححه المصنف ، والشارح ، وغيرهما

وحرم به في الوحي ، والنور ، ومستحب الأدي ، وغيرهم

وقدمه في الفروع ، وغيره

ويحتمل أن يؤخذ به - وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله ، واختارها

أبو بكر - وهو مقتضى كلام الحرفي

وأطلقه في الهداية ، والمدف ، والعائنين .

وعنه : يؤخذ ذكر الفعل بذكر العين خاصة اختاره ابن حامد

وأطلقه في المحزر ، والحدوي الصغير

قال القاسمي - ونسعه في الخلاصة - ولا يؤخذ ذكر الفعل بالخصي وفي

ذكر العين وجهان

قال القاسمي في الجامع - ونسعه في الهداية - وأصل الوحيين : هل في ذكر

الخصي والعائنين دية كاملة ، أو حكومة ؟ هل روين

قوله (إِلَّا مَارَئِ الْأَثَمِ الصَّحِيحُ يُؤْخَذُ بِمَارِئِ الْأَخْشَمِ)

وَالْمَجْدُومُ^(١) ، وَالْمُسْتَحْشِفُ ، وَأَذُنُ السَّمِيعِ بِأَذُنِ الْأَصَمِّ الشَّلَاءُ فِي
أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ

وأطلق في الهداية ، والمذهب ، والمتنوع ، والخلاصة ، والمحرر ،
والفروع ، والراغبين ، والمحاوي الصغير .
وأطلق في معنى ، والكافي ، والهادي ، والشرح . في أحد الصحيح
بالمستحشف الوجهين .

أمرهما : توحيد . وهو مذهب . صحيحه في التصحيح .

وحرم به في الوجهين .

وحرم في معنى والكافي ، والشرح . وهو مقتضى كلام الحرفي
وحسن القاصي : أحد الأذن الصحيحة والألف لأنهم بالألف الأحسن
وبالأذن الأصم

واحسن القاصي ، ومصنف . عدم أحد الأذن الصحيحة والألف الصحيحة
بالألف والأذن المحرومتين .

واحسن القاصي أحد الأذن الصحيحة بالأذن الشلاء .

والرسم الثاني : لا توحيد به في الجميع

قال الأدي في مقتبه : لا توحيد فهو صحيح . مثل

قال في المحرر ، وقال القاصي : توحيد في الجميع إلا في المحروم خاصة .

نعم : ذكر لمصنف أحد أذن السميع بأذن الأصم الشلاء على أحد الوجهين
ولا أر لأصح دكروا بالأصم مفرداً ، والشئ كذلك من غير جمع . فله
سقط من هاهنا

(١) كذا في الأصل الصحيح وفي كشف القناع « المجذوم » المقطوع ور
آفه ، و « المستحشف » الرديء .

وكون تقديره بادن الأصم والشلل ، موافقة لكلام لأصحاب مع أنه
لا يتبع وجود الخلاف في صورة المصنف وقد أعلم
قوله ﴿ وَيُؤْخَذُ الْمَعْصِبُ مِنْ ذَلِكَ ﴾ كنهه بالصحيح ، ويثله إذا
أمن من قطع الشلاء الثلث بلا راع .
قوله ﴿ وَلَا يَجِبُ مَعَ الْقَصَاصِ أَرْشٌ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ﴾ .
وهو المذهب . اختاره أبو بكر ، وغيره . وصححه في التصحيح .
قال المصنف ، والشارح : هذا أصح .
قال الزركشي : هذا المذهب .
وحرم به في الوجهين ، ومنع الأذى ، وغيره .
وقدمه في المحرم ، والظلم ، والرعيين ، والحرارى الصغير ، وغيره .
وفي الوجه الآخر : له دية الأصابع الناقصة .
واختاره ابن حامد ، والقاضى .
قوله ﴿ وَلَا شَيْءَ لَهُ مِنْ أَجْلِ الشَّلْلِ ﴾ .
هذا المذهب . قال الزركشي : هذا المذهب .
وجزم به الطرقى ، وغيره .
وقدمه في المنع ، والشرح ، وصحاه .
وقدمه في الفروع ، وغيره .
قال ابن منعم في شرحه : وهو قول القاضى وشيخه .
وقيل : الشلل موت
قال في المسون : سمعته من جماعة من الداعين للفقهاء قال : وهو سيد .
والألمن واستعمال كالحيطان .
وقال في الوصح . إن تمت فلا قود في ميت .

واحتر أبو الخطاب : أن له أرشه مطلقاً . قياساً على قوله في عين الأعرار
قال في المحرر ، والحاوي : وهو أشبه بكلام الإمام أحمد رحمه الله .
وحرم به في شور .

قوله (وإن اختلفا في شئ العضو وصحته ، فأيهما يقبل قوله)
فيه وختار .

وأطهق في الهدية ، وسذهب .

أحمدهما : القول قول ولي الجنابة . وهو للذهب . نص عليه . واحتره
أبو بكر . وصححه في التصحيح

وجزم به في الوجيز ، والنور

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والعروغ ، وغيرهم

والوجه الثاني القول قول الجاني . اختاره ابن حامد

واحتر في الترتيب عكس قول ابن حامد في أسماء ، طة لتمدر البيعة

وقيل . القول قول ولي الحدية إن اتفقا على صحة العضو .

قوله (وإن قطع بعض لسانه ومأربه ، أو شفته ، أو حشفته ،
أو أدته : أخذ مثله ، يُقدر بالأجزاء كالنصف والثث والرُبع) .

هذا المذهب وقنع به الأصحاب في غير قطع بعض اللسان

والصحيح من المذهب : أنه كذلك .

جزم به في الوحى ، ومنتحب الأدبي .

وقدمه في المحرر ، والشرح ، والعروغ ، والحاوي ، والرايعتين

وقيل : لا قود بمص اللسان .

حرم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والنور

قال في المحرر ، والحاوي الصغير . وهو الأصح .

قوله (وَلَا يُقْتَصُّ مِنَ الشَّيْءِ حَتَّى يُؤْيَسَ مِنْ عَوْدِهَا بِقَوْلِ أَهْلِ
الْخَبْرَةِ) .

هذا المذهب المحروم به عند الأصحاب .

إلا أن المذهب اختار في سن الكبير ومحوها : القود في الحال
قلت . وهو الصواب . ولعله مراد الأصحاب . فإن سن الكبير إذا قسعت
ببأس من عودها غالباً .

قوله (فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ الْيَأْسِ مِنْ عَوْدِهَا ، فَعَلَيْهِ دِيَّتُهَا وَلَا قِصَاصَ
فِيهَا) .

بحسب ديتها إذا مات قبل اليأس من عودها على الصحيح من المذهب .
وعليه أكثر الأصحاب .

وحرم به في المعنى ، والشرح ، والوحي ، والنور ، ومنعجب الأذى ، وغيرهم
وقدمه في الحرق ، وأربعين ، والحدوى ، والقروع ، وغيرهم
وصححه في النظم ، وغيره

وقيل : لا شيء عليه بل ذهب هدرأ ، كسكت شئ . فيه فاه في المنعجب
فأمره : الظاهر كالسن في ذلك .

وله في غيرها الدية . وفي القود وسهان . وأما في القروع .

أمرهما له القود حيث شرع وهو المذهب

قدمه في الحرق ، والنظم ، وأربعين ، والحدوى ، وغيرهم .

وحرم به في النور ، وغيره .

والوجه الثاني : ليس له القود

قوله (وَإِنْ اقْتَصَّ مِنْ سِنَّ ، فَمَادَتْ . غَرِمَ سِنَّ الْجَانِي ، ثُمَّ إِنْ عَادَتْ

سِنَّ الْجَانِي : رَدَّ مَا أَخَذَ) .

هذا المذهب المقطوع به عند جماهير الأصحاب .
وعمل ابن الحوري في لذهب - فيمن قلع سن كبير ، ثم ست - أنه لا يرد
ما أخذ .

قال : ذكره أبو بكر .

و أتى ذلك أبص في « باب ذكر ديت الأعضاء ومفعها » في أول الفصل
الثاني .

فأمره . حيث قنا « يرد ما أحد » به لا ركاة فيه . كالصال ذكره
أبو الولي

قوله « النوع الثاني : الجروح فيحب القصاص في كل جرح
ينتهي إلى عظيم كالموضحة وحرج العضد والساعد ، والقيد والساق
والقدم » .

هذا مذهب رعية الأصحاب وقطاعوا به
وقيل له - في ردة أبي دود - موضحة بعض من ؟ قال : موضحة كيف
يحيط - .

قوله « ولا يحب في غير ذلك من الشجاج والجروح ، كما دون
الموضحة وأعظم منها ، إلا أن تكون أعظم من الموضحة كالحاشية
والثقبية والمؤومة فله أن يقتصن موضحة » لا نزاع .

قوله « ولا شيء له على قول أبي بكر » .

وحرم به لأدنى في مستحبه . وقدمه في الحوى
وقال ابن حامد : له ما بين دية الموضحة ودية تلك الشحة فيأخذ في الهاشمية
نحاً من الإبل وهي المقة : عشرأ وفي المؤومة : ثمانية وعشرين وثلاثاً .

وجزم به في الوحيز ، والمقور .

وقدمه في انطلاقة ، والرعاتين

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمعنى ، والمحرر ، والشرح ، وشرح ابن
سبغا ، والفروع

قوله ﴿ وَيُغْتَبَرُ قَدْرُ الْجُرُوحِ بِالنَّاسَةِ قَلْوُ أَوْصَحَ إِنْسَانًا فِي بَعْضِ
رَأْسِهِ ، بِمَقْدَارِ ذَلِكَ الْبَعْضِ جَمِيعُ رَأْسِ الشَّاحِ وَزِيَادَةُ : كَانَ لَهُ أَنْ
يُوصَفَهُ فِي جَمِيعِ رَأْسِهِ ﴾ بلا راع أعنه
﴿ وَفِي الْأَرْضِ لِلزَّائِدِ وَجْتَانِ ﴾

قال في الوحيز : وفي بعض إصبع رواتن

وأطلق الوحيين في الفروع ، والمحرر ، والحاوي الصغير

أمرهما : لا يلزمه أرش الزائد صححه في التصحيح .

وحرم به في الوحيز ، ومستحب ، لأدى

على القاصي : هذا ظهر كلام أي بكر .

قال في الهداية ، والمذهب وغيرهما : لا يلزمه أرش الزائد على قول أي بكر .

والمراد الثاني : له الأرش للزائد اختاره ابن حامد ، وبعض الأصحاب قاله

الشارح .

وصححه في الرعاتين .

وحرم به في المقور .

قائمة : لو كانت الصفة ، عكس ، من أوصح كل رأسه ، وكان رأس الجاني

أكبر منه : فله قدر شحنة من أي الجاني شاء فقط . على الصحيح من المذهب .

وحرم به في المحرر ، والنظم ، والزعامة الصغرى ، والحاوي ، وغيرهم .

وقدعه في القروع .

وقيل ومن الحسين أيضاً

وأما إذا كانت الشجة بقدر بعض الرأس منها : لم يبدل عن جانبها إلى غيره

لا راع

قوله (وإِنْ اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ فِي قَطْعِ طَرَفٍ ، أَوْ خُرْجِ مُوجِبٍ
لِلْقِصَاصِ ، وَتَسَاوَتْ أَعْمَالُهُمْ ، مَثَلُ أَنْ يَعْصُوا الْحَدِيدَةَ عَلَى يَدِهِ
وَيَسْتَحَامِلُوا عَلَيْهَا جَمِيعًا ، حَتَّى تَبِينُ : قَتَلُ جَمِيعِهِمُ الْقِصَاصُ فِي إِحْدَى

الرَّوَايَتَيْنِ) وهو المذهب

قال مصنف . وشرح هذا المذهب هو الذي ذكره حقي .

قال بركنتي هذا المذهب

ومصنفه في التصحيح

وحرم به في بوجهر ، وسور ، وغيرهما

وقدعه في الله دمع ، وغيره

وعنه : لا قصاص عليهم

ولحكمها كالحكم في قتل الجماعة بالاحد على ما تقدم في كتاب

الحمايات « وشرطه ، كما قال المصنف .

أما لو تفرقت أفعالهم ، أو قطع كل واحد من حاد فلا قصاص رواية

واحدة كما قال

وأمره : قال ابن سعد في شرحه . لا حاد كل واحد منهم « أنه لا يقطع

بأحد « حيث شهدا العمل .

وكذا قال أبو البقاء : إن كلا منهم « ضاع .

وكذا قال أبو الخطاب في انتصاره .

وقال أبو القاسم : إن كلاً منهما فاضح لجميع البد
قوله (وَسِرَايَةُ الْحَيَاةِ مَضْمُونَةٌ بِالْقِصَاصِ وَالذِّبَةِ فَلَوْ قَطَعَ إصْبَعًا
فَتَأْكُلْتَ أُخْرَى إِلَى جَانِبِهَا ، وَسَقَطَتْ مِنْ مِفْصَلٍ ، أَوْ تَأْكُلْتَ الْيَدُ
وَسَقَطَتْ مِنَ الْكُوعِ : وَجَبَ الْقِصَاصُ فِي ذَلِكَ) بلا نزاع أعلمه
وهو من مفردات المذهب .

(وَإِنْ شُلَّ فِيهِ دِينَهُ ذُو الْقِصَاصِ) .

على الصحيح من المذهب .

حرم به في المعنى ، والشرح ، ولو حذر وقدمه في المروع .

وقال ابن أبي موسى لا قود بنفسه مد ربه

قوله (وَسِرَايَةُ الْقَوْدِ غَيْرُ مَضْمُونَةٍ فَلَوْ قَطَعَ الْيَدُ قِصَاصًا ، فَسَرَى

إِلَى النَّفْسِ : فَلَا شَيْءَ عَلَى الْقَاطِعِ) بلا نزاع

لكن لو اقتصر هو أجمع حر أو رد ، أو ناله - كانه أو مسمومة ونحوه :

لزمه فيه الله على الصحيح من المذهب

حرم به في الوحد

وقدمه في الدعوى وصححه في . عاشر

وعند القاضى : يدرمه نصف الله

وقال ابن عقيل : من له قود في نفس وطرف . تقطع طرفه فسرى . أو مال

من عليه الهية ، فدفعه دماً جائزاً ، فعنه : هل يكون مستوفياً لحقه ، كما يجري

إطعام مصطر عن كعرة ودوجب عليه بذلك . وكذا من دخل مسجداً وصلى

قصاء وبوى ، كعاد عن تحية المسجد ؟ فيه احتمال

قوله (وَلَا يُقْتَصُّ مِنَ الظَّرْفِ إِلَّا بَعْدُ ثُرْتِهِ) .

الصحيح من المذهب : أنه يحرم عليه أن يقتص من الطرف قبل ربه . وهو ظاهر كلام المصنف هنا . بل وظاهر كلام الأصحاب .
قال في المجموع . ويحرم لقود قبل ربه على الأصح
وعنه : لا يحرم .

وهو مخبر في المعنى ، والشرح من قول : إنه إذا سرى إلى الدنيا بعمله
كامل

وأما : قوله (فإن اقتص) قبل ذلك بطل حقه (من سريّة جرحه
فلو سرى إلى نفسه . كان هدرًا) .

قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى . لأنه قد دحه المقوم ناقص من
وهو من المفردات .

كتاب الديات

قوله ﴿كُلُّ مَنْ أَتَىٰ إِنْسَانًا، أَوْ جُرْمًا مِنْهُ مُشَارَةً، أَوْ سَبَبٍ
فَعَلَيْهِ دِيَّتُهُ. فَإِنْ كَانَ عَمْدًا مُخَضًّا: فَهِيَ مِنْ مَالِ الْجَانِي نَحْلًا﴾

ألا تراعى . وبنى ذلك فيما لا يحمله العقل في « باب العقلة »

تنبيه . قوله ﴿وإِنْ كَانَ شُبْهَةً عَمْدٍ أَوْ حَطًّا، أَوْ مَا جَرَى تَحْرُأَهُ، فَعَلَى
عَائِلَتِهِ﴾ .

أما الخط ومما جرى محر . فتحملة العقل

وأما شبه العمد المحرم المصنف به . بنى تحمله وهو المذهب .

وقال أبو بكر . لا يحمله

ونرى ذكر اختلاف صريح . في كلام المصنف في « باب العقلة » .

قوله ﴿وَلَوْ أَتَى عَلَى إِنْسَانٍ أَعْمَى، أَوْ أَتَقَاهُ عَلَيْهَا فَقَتَلَتْهُ، أَوْ طَلَبَ
إِنْسَانًا بِسَيْفٍ مُّحَرَّدٍ فَهَرَبَ مِنْهُ، فَوَقَعَ فِي شَيْءٍ تَبِعَ بِهِ - بِصِيرًا كَانَ
أَوْ صَرِيرًا - وَجَبَتْ عَلَيْهِ دِيَّتُهُ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب

وقال في الترتيب ، واللمعة : وعدى أنه كذلك إذا دهش ، أو بهد بالشر .

أما إذا عمد بقدره ، مع القطع بالهلاك : فلا خلاص من الملائكة فيكون

كالمباشر من التسبب

قال في المروغ : ويتوجه أنه مراد غيره

فت . الذي يسمى أن محرم به . أنه مراد الأصحاب . وكلامهم يدل عليه .

تنبيه : قوله ﴿أَوْ خَمَرَ يَثْرًا فِي فَيْثَانِهِ، فَتَلَفَ بِهِ إِنْسَانٌ: وَجَبَتْ

عَلَيْهِ دِيَّتُهُ﴾

مراده إذا كان الحفر محجماً، وسواء كان في فائه أو غيره : ٢ : صرب
 مثال لأحصر المسألة في ذلك
 ونقدم في « كتب الحيات » فنس قوله « وشبه العمدة » في العدة النامية
 « إذا حفر في بيته بئراً وسطره ليقع فيه أحد »
 ونقدم في أواخر المصنف في كلام المصنف « في حفر في فائه نراً لعمده ،
 أو حفره في - له يقع فيه من - وقع فيه شيء - حكمه ؟ » ويرجع
 قوله (أو صب ماء في طريقه ، فتدب به إنسان ، وحنت عينه
 ديتة)

هذا مذهب مطلق وعينه جدير لأصحاب
 وحرم به في « حبر ، وغيره .
 وقدمه في الموضع ، وغيره
 وقال في الترتيب : إن رشه لذهب الصبر : فصحة عمدة ، كبر نفق - له .
 وفيه روثان

فن إن مصور : إن نقي كب فيه د على الطريق فكذلك الحبر ، وإن
 كل من هل فيها شيئاً ليس سمه : صم
 ونقدم في أواخر المصنف « لو ترطط في الطريق ، أو حشنة أو عوداً ،
 أو حجراً وعمود ذلك ، فتلط به شيء ، « حبر حم
 قوله (أو بآلت فيها دأثته ويده عينها ، فتدب به إنسان ، وحنت
 عليه ديتة) .

وهذا مذهب . سواء كان ركباً أو فائراً أو سائماً وعينه لأصحاب
 وقال المصنف ، وللشارح ، وصاحب القروية : فليس المذهب لأحده ، لكن
 سلم على غيره ، أو أمست منه فرب وعوه عدم تأثيره

قلت : وهو المصواب .

قوله ﴿ وَإِنْ حَفَرَ بَيْتًا ، وَوَضَعَ آخِرُ حَجَرًا ، فَعَمَّرَ بِهِ إِنْسَانٌ ، قَوَّعَ فِي الْبَيْتِ ﴾ فقد اجتمع سببان محتملان
﴿ فَالضَّمانُ عَلَى الْوَاصِعِ الْحَجَرِ ﴾

وهذا الذهب المشهور

وقال في القروع : وهو أشم

وحرم به في الهداية ، والذهب ، والمستوعب ، وخلاصة ، والدمى ، والشرح
والوحيير ، وغيره .

وقد عرفت في المحرم ، والنظم ، ونوعايتين ، والحاوي الصغير ، والقروع ، وغيره .
وعنه : الضمان عليه

قال في القروع : يخرج منه ضمان المتسبب ، احتاره من عقيل ، وغيره
وحده أو بكر كفة بل وعملك

نصير : عمل الخلاف : إذا تعديا بفعل ذلك .

أما إن تعدى أحدهما : فالضمان عليه وحده . قاله لأصحاب

وتقدم أحكام البئر في أواخر النصب

قوله ﴿ وَإِنْ عَصَبٌ صَغِيرًا فَتَهْتَهُ حَيَّةٌ ، أَوْ أَصَاتُهُ صَائِقَةٌ
فَقِيهِ الدِّيَّةُ ﴾ .

هذا الذهب ، وعليه الأصحاب

ولكن شرط من عقيل في صمدية كور أرضه يعرف بذلك .

وحكي صاحب النظم في النصب : أن من عقيل قال : لا يصمه .

فأمره . قال الشيخ في الدس رحمه الله : مثل الحلية والصاعقة كل سبب يختص
البقرة ، كإيها ، ويهدم سقف عليه ، ويحرقها .

قوله ﴿وَإِنْ مَاتَ بَعْرَصٌ : فَقَتْلَى وَجْهَيْنِ﴾ .

وكذا لو مات خفاة . وهما روايتان .

وأطلقها في الهدية ، ولذهب ، ومسبوك الذهب ، والتتويج ، والخلاصة ،
والعق ، والشرح ، وشرح ابن مسعود ، والنظم ، والرهائين ، والخواص الصغير ،
والفروع ، وغيرهم .

أمرهما : تحب عليه الهدية صححه في التصحيح

وحرم به في الوحي ، ومتحب الأذى .

والوجه الثاني : لا يجب . قلله أو الصقر .

وحرم به في المنور . وقدمه في الحرر .

قال الحارثي في العصب وعن ابن عقيل لا يصح . ولم يفرق بين الصاعقة

والمرض . وهو الحق . انتهى

وتقدم في أوائل العصب « إذا نصب صبيراً : هل يصح بذلك ؟ » في كلام

المصنف رحمه الله

قائلاً : لو قيد حرراً مكافئاً وعلة ، كتلف صاعقة أو حية . ففيه لذة على

الصحيح من ذهب

حرم به في الوحي . وقسمه في النظم

وقيل : لا يجب

وأطلقها في الحرر ، والرهائين ، وخواص الصغير ، والفروع

قوله ﴿وَإِنْ امْتَطَعْتُمْ نَفْسَانِ﴾ .

قال في الروضة : يصير ، أو صريحا ، أو أحدهما .

قلت : وكذا قال مصنف والشرح

﴿شَرٌّ : عَلَى عَائِقَةٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُ دِيَّةٌ الْآخَرُ﴾

هذا مذهب حرم به في الحرق ، والمحرق ، ومعنى ، والشرح ، والزر كشيء ،
والنظم ، ولوحيد ، وسور ، ومستحب لأدبى ، وغيرهم
وقدمه في درعائين ، والحدوى الصغير ، والعروغ
وقيل : يجب على أقله كل واحد منهما نصف لدنة وهو يخرج به صهم .
نفس : طاهر كلام المصنف : أنه سواء كان تصديقه عدداً أو حظاً وهو
صحيح وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب
وقيل : إذا كان عدداً يضمن درن عاقبتهم
وقال في درعانة وهو أصح
قوله (وإن كانا راكبين ، فأتت الذابنان فقتل كل واحد منهما
قيمة دابة الآخر) .

وهذا المذهب حرم به في معنى ، والشرح ، والمحرق ، وغيرهم
وقدمه في العروغ ، وغيره
وقيل : على كل واحد منهما نصف قيمة دابة الآخر
وقدمه في درعائين . إن عدت لدنة راكبا ، فلا تصح له ضمان
وحرم به في الغرض ، والحدوى الصغير
قوله (وإن كان أحدهما يسير ، والآخر واقفاً ، فقتل السائر ضمان
الواقف ودانته ، إلا أن يكون في طريق صيق ، فاعداً أو واقفاً . فلا
ضمان عليه . وعليه ضمان ما تلف به)
ذكر مصنف هذا ما تضمن

إبراهيم . . . سلفه إلخ . . . كان لاحد وقدمه ، أو فاعداً فقطع ضمان
لواقف ودانته على السائر . بل إن يكون في طريق صيق فاعداً أو واقفاً فلا ضمان
عليه . وهو أحد لوحين وهو مذهب مذهب . وهو عليه

وجرم به في المعنى ، والشرح ، والوجيز .

وهو طاهر ما حرم به في الرعاية الصغرى ، والحدوى

وقيل - بضمه السائر سواء كان الوقف في طريق صيق ، أو واسع

وقدمه في الحرر ، والنظم ، والزركشى . وهو طاهر كلام خرفي

وأحدهم في الفروع

المأثور الثابت من بتمه الوقف أو الفة عند السائر في الطريق الصيق محرم

انصف هذا . أنه بضمه

وجرم به في الشرح ، وشرح من معناه . وحذره المصنف

والصحيح من المذهب : أنه لا يضمن . نص عليه .

وقدمه في الحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحدوى الصغير ، والدفع

وأما ما يتلف السائر إذا كانت الطريق واسعة فلا ضمان على الوقف

والقاعد . على الصحيح من المذهب وقطع به كثير منهم .

وقدمه في الحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحدوى ، والفروع ، وغيرهم

وقيل بضمه ذكره الزركشى ، وغيره

تمهها

أمرهما : قوله « قبل السائر ضمان الوقف ودأجه »

ضمان الوقف يكون على عاقلة السائر ، وضمان دأجه الوقف على نفس السائر

صرح به الأصحاب

طاهر كلام المصنف غير مراد

الثاني : قوله « إلا أن يسكن في طريق صتيق قاعدا أو وقفا »

قال ابن مبيد : لا بد أن يلحظ أن الطريق الصيق غير مملوك للوقف ،

أو القاعد . لأنه إذا كان محموكاً لم يكن متطعين بوقوفه فيه ، بل السائر هو المتحدى
سكوكة ملك غيره سير إذنه . انتهى .

قائمة : لو اصطدم جدران ماشيان فتاة : فهدر
وإن مات أحدهما بقيته في رقة الآخر كسائر حديثه
وإن اصطدم حر وعبد فتاة : صحت قيمة العبد في زكاة الحر . على الصحيح
من المذهب .

وقيل . نصها
وتجب دية الحر كاملة في تلك القيمة .
قال في المدوع : ويتوجه الوجه : أو نصفها . وما هو سعيد .
قوله (وَإِنْ أَرْكَبَ صَبِيًّا لَا وَلَايَةَ لَهُ عَلَيْهِمَا ، فَاصْطَدَمَا ،
فَتَاتَا فَمَلَ عَاقِلَتُهُ دِيَّتُهُمَا) .

هذا أحد الوجهين
جرم به في التعريب ، والطم ، والوجير ، ومنتعب الأدمى ، والشرح ،
وشرح ابن سبأ .

والصحيح من المذهب أن الممان على الذي أركبهما احتاره ابن عبدوس
في تذكرته

وحرم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والهدى ، والسكاني ، والمحزر ،
والسور

وقدme في الرعايتين ، والحدوى الصغير ، والفروع

تفصيلها

أمرهم : محل الخلاف في نفس الدية : على من نصب ؟
أما إن كان الثف مالا . فإن الذي أركبهما يصمه قولاً واحداً .

الثاني : ظاهر كلام المصنف رحمه الله تعالى : أنه لو أركبهما من له ولاية عليهما : أنه لا شيء عليه .

وتحرير ذلك : أنه لو أركبهما المصلحة ، فهما كالوارثين ، على ما تقدم . وهذا الصحيح من المذهب . احتاره القاصي وغيره .

وحرم به في الكافي ، وغيره

وقدمه في الفروع ، وغيره

وقال من عقيل : إنما ذلك إذا أركبهما لغيرهما على الركوب إذا كانا يشتركان بنفسهما ، فإما إن كانا لا يشتركان بنفسهما ، فالصواب عليه

وقال في الترتيب : إن صاحب الركوب وأركبهما ما يصلح لركوب مثلهما : لم يضمن ، وإلا ضمن .

قلت : وهو الصواب ، ولله مراد من أطلق .

فوائد

الأولى : لو ركب الصغير من عند أبيهما : فهما كالأبوين فيما تقدم .

الثانية : لو اصطدم كبير وصغير ، فإن مات الصغير - صممه الكبير - وإن مات الكبير - صممه الصغير .

الثالثة : لو عمدت امرأة رجلاً أو عبداً ، فأنقطع فقط ذنباً ، فهما كالمقتصدتين سواء ، إنكبتا أو استنقيا ، أو انكبت أحدهما واستنقتي لآخر - إنكبت نصف دية المنكبت على عاقلة المستنقطة ، ونصف دية المستنقطة على عاقلة المنكبت بحصة قاله في الرعية

قلت : تقدم في أواخر باب المصعب أحكام ما إذا اصطدم صغيرين فميت ود

قوله (وَإِنْ رَمَى ثَلَاثَةً بِحَجَرٍ فَقَتَلَ الْخَبْرُ إِيَّاهُ - فَقَتَلَ عَائِلَةَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ثُلُثُ دِيَّتِهِ) .

ولا قود بعده إسماء الفصل عام وهذا المذهب . وعنه الأصحاب .
وقال في الرعدة ، وعيره ، وقيل : تحب الدية في بيت المال ، فإن تعذر فلي

المصدق

وفي الأصول احتسب . أنه كرمية عن قوس ومقلاع وحجر عن يد .
وقال المروذي بقضيه الإمام . فإن لم يكن فليهم
واحتسب في الرعدة أن ذلك عداً ، إذا كان الغالب الإصابة .
قلت : إن قصدوا رميه : كان عداً ، وإلا فلا .
قوله (وَإِنْ قُتِلَ أَحَدُهُمْ : فَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِيهِ . أَحَدُهَا : يُلْفَى قَتْلُ
نَفْسِهِ . وَعَلَى حَاقِلَةِ صَاحِبِيهِ ثَلَاثُ الدِّيَةِ)
وهو المذهب . حرم به القاصي في المجرم ، ونصف في العمد ، ولأدى
البعثادي في منتعه

وقال في المنى : هذا أحسن ، وأصح في النظر
وقدمه في الخلاصة ، وإدراك العاية .
والثاني . عنهما كمال الدية .
قال أبو الخطاب : رحمه صاحب الخلاصة . هذا ليس لمذهب
وصححه في التصحيح . وجزم به في الوجيز .
وقدمه في الحرر ، والنظم ، والرعاشين ، والحدوى الصغير .
وأطلقهما في الفروع ، والمذهب ، والمستوعب .
والثالث : على عاقبته ثلث الدية لورثته ، وثنها على حاقلة الآخرين .

ويعمله كلاء الحرق

وهذا الوجه مسمى على إحدى الروايتين الآيتين في أن جنائته على نفسه تجب
على عاقبته وأصهاره في الشرح .

وقال ابن عقيل في تذكرته : سيكون عليه ، بدفع إلى ورثته
تسمية . قوله « أحدهما بمعنى فعل نفسه . وعلى عاقلة صاحبه ثلث الدية » .

بمعنى : بمعنى فعل نفسه وما يترتب عليه

وقال ابن مسعود في شرحه . وأن كونه أحدهم - بدفعه حجر - يلحق فعل
نفسه في وجهه ، فيقياس على مصادميين وقد تقدم
فعل في هذا . يجب كمال الدية على عاقلة صاحبه
مخرج بذلك المصنف في المعنى

ولما رتب المصنف هنا على إلقاء فعل نفسه كمال الدية ، بل رتب عليه وجوب
ثلاثي دية على عاقلة صاحبه قال : ولا أعلم له وجهاً بل وجه واحد ثلثي الدية
على عاقلة صاحبه : أن نعمل ما قال فعل ، فنقول ما قلناه لا يصح أحد لأنه
شارك في إتلاف نفسه . فلم يضمن ما قابل فعله ، كما لو شرب في قتل سببته
أو عبده

وهذا مخرج به المصنف في المعنى ونسبه إلى القاضي . انتهى كلام ابن مسعود
ويعني فيه كبير جدوى . ولا يرد على المصنف ما قال . فإن ما أده قوله « بمعنى
فعل نفسه » أنه بسقط فعل نفسه ، وبم يترتب عليه . بدليل قوله « وعلى عاقلة
صاحبه ثلث دية » .

ولا يلزم من إلقاء فعل نفسه وجوب كمال الدية
وعلى تقدير أنه يلزمه ذلك : فحله إذا لم يكن بد من الحكم والله أعلم
فائدة : لو قتل الحجر الثلاثة ، فعلى قول القاضي . على عاقلة كل واحد ثلثا
الدية ، وثمنها هدر

وعلى قول أبي الخطاب على عاقلة كل واحد كمال الدية للأحرار
وقدمه في برغنين ، والحدوي

قوله « وإن كانوا أكثر من ثلاثة : فالدية حادثة في أموالهم »

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

قال الزركشي : هذا هو المذهب المختار للأصحاب

قال الشارح فإن كانوا أكثر من ثلاثة فالدية حالة في أموالهم في الصحيح

من المذهب ، إلا على الوجه الذي اختاره أبو الخطاب فإنهم إذا كانوا أربعة ،

قتل الخبز أحدهم : فإنه يجب على عاقلة كل واحد من الثلاثة الباقين ثلث الدية .

لأنهم تحملوها كلها . انتهى .

قال في الخمر ، والعلم ، والدموع : وإن رادوا على ثلاثة : فالدية في أموالهم .

وعنه : على العاقلة . لاتحاد فعلهم .

قال في الرعيتين ، والحراري : وإن كانوا أربعة ، فالدية عليهم كالحلقة

راد في السكري : في الأصح .

وعنه على عواقلهم . انتهى

قائمة : لا يضمن من وضع الخبز وأمسك السكفة ، كن أوثر النفوس وقرب

المهم هذا المذهب

وقال القاضي ، ومن عقيل : يتوجه رواة مملوك

قوله (وإن حتى إنسان على نفسه ، أو طرفه خطأ ، فلا دية له) .

هذا المذهب

قال ابن منبغ في شرحه : هذا المذهب .

وصححه المصنف ، والشارح .

وحرم به في الإجير . والمنور ، ومنعت الأذى . وغيرهم

وقدمه في الخمر ، والدم ، ورعيتين ، والحراري الصغير . والفردخ ، وغيرهم .

قال أبو الخطاب في الهدية : وهو القيس

وعنه : على عاقلة دية بورثته ودية طرفه نفسه .

وقدّمه في الهدى ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،
وعلم المفردات وهو منها .

وبعض عليه في رواية ابن منصور وأبي طاب
قال في القروع : وعنه دية ذلك على عاقبته له أو لورثته .
احتاره الحرق ، وأبو بكر ، والقاضي ، وأحمد انتهى
قل المصنف ، والثدح ، والركشي : هو طاهر كلام الحرق ذكره فيما إذا
رمى ثلاثة محتجيق ، فرجع الجير ضل أحدهم
قال في القروع : ولا يحمله دون الثالث في الأصح . فله في الترتيب .

نقل حرب - فيمن قتل معه - لا ودى من بيت الله
قوله (وَإِنْ زَلَّ رَجُلٌ نَرًا ، فَنَزَعَ عَدِيَّهُ آخَرَ . فَاتِ الْأَوَّلُ مِنْ
سَقَطَتِهِ ، فَعَلَى عَاقِبَتِهِ دِيَّتُهُ . وَإِنْ سَقَطَ ثَابِتُ فَاتِ الثَّانِي فَعَلَى عَاقِبَتِهِ
دِيَّتُهُ . وَإِنْ مَاتَ الْأَوَّلُ مِنْ سَقَطَتِهِ ، فَدِيَّتُهُ عَلَى عَاقِبَتَيْهَا)
ودم الثالث هدر . لا أعلم في ذلك خلافاً .

وحرم به في بحر ، والنظم ، ولوحده ، والله وع ، وغيرهم .
وإن سوا كلهم عدله الأول على عقله لآخرين تصعين ودية الثاني على
عاقبة الثالث والثالث هدر

قائمة : لو تعدد ذلك واحد منهم . أو كلهم ، وكان ذلك قتل عالاً : وجب
عليه القود . وإلا فهو عمد خطأ فيه الدية بمائة
فإن كان الوقوع خطأ . فعلى عاقبتهم لدية بمائة .

قوله (وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ حَدَبِ الثَّانِي ، وَخَذَبَ الثَّانِي الثَّالِثَ :
فَلَا شَيْءَ عَلَى الثَّالِثِ وَدِيَّتُهُ عَلَى الثَّانِي ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ) .
وهذا لمذهب . وحرم به في نوخير ، ومتنحب الأدي

وقدمه في الرعايتين ، والفروع .

وفي الوهم الثاني : دنته على الأول والذي يصمم صححه في التصحيح

وأطلقهما في المعنى ، والشرح ، وشرح ابن سعد .

لكن إنما محل ذلك على الدالة عندهم

وقيل : يسقط تنها

وقيل : يحذف على عاقته إنشأ

وقيل : على عاقلة الذي يصمم ، والذي هدر

وقيل : دمه كله هدر

ذكر هذه الأوجه الأخيرة في الرعايتين

قال «صمم» وفيه خبر : إن حكاه ذلك في هذه الدالة غلط .

وإنما هذه لأوجه : فيما إذا حذف الثالث راءاً

وقد أخذ هذه الدالة من المحرر وأسقط منها الرابع ، ففسدت الأوجه .

انتهى

قوله (ودية الثاني على الأول) .

وهي أحد لوجه . وقدمه في الرعايتين

والوهم الثاني : يحذف على الأول نصف دنته ، ويهدر يصمم في مقابلة فعل

فيه وأطلقهما في الشرح ، وشرح ابن سعد

والوهم الثالث : وحوب نصف دنته على عاقته لورثته ، كما قبل «إد رمي ثلاثة

مصدق» ، فقل المحرر أحدهم « وهو محذوف في الشرح

وقيل : دمه هدر . وأصمم في الفروع

تعبير : قال ابن سعد في شرحه ، فإن قيل : طاهر كلامه نصف أن الدية

على من ذكر ، لا على عاقبتهم . وصرح في أمي . أن دية الثالث على عاقلة الثاني
أو على عاقلته وعاقلة لأول مصعب . وأن دية الثاني على عاقلة لأول
قبل . قال في السعة - بعد ذلك مسألة - هذا محد حصاً . وهل يجب في
مال الحاي ، أو على العاقلة ؟ فيه خلاف بين لأصحاب .
فعل المصنف ذكر أحد لوجهين هنا ، والآخرة في أمي . انتهى .
وقد حكى الخلاف في الوعائين

فأمرناه

أمرناهم دية الأول . قبل . تحب كلهم على عاقلة الثاني ، وعلى فعل نفسه .
وقيل . تحب مصعب على الثاني . ويهدر نصف دية القاتل ، لفعل نفسه .
وقيل . حب مصعب على نفسه . وأصعب في الشرح
الثانية . ثم كانوا أربعة ، فذهب الأول الذي ، والذي الثالث . ولثالث
الرابع فدية . مع على الثالث على الصحيح من المذهب . جزم به في الوجيز .
وقدمه في الحر ، وسطر ، و . ربي ، والحوى الصغير ، والعروع .
وقيل . على الثلاثة أملاً .
وأما دية الثالث . فهي لدى على الصحيح من المذهب . جزم به في الوجيز .
وقدمه في الحر ، ولهم ، والحوى الصغير . ونرجح في ربي .
وقيل : مصعب على الثاني
وقيل : على الأولين
وقيل : ثلثه .
وقيل دية هدر وحده في الحر . وخصته في العروع .
وأما دية الثاني على الأول والثالث على الصحيح من المذهب .
جزم به في وجيز ، وسور

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والخواص الصغير ، وشرح ابن درين .

وقيل : بل تشها عنهما

وقيل : على الثالث .

فان الحد : لاشئ . على الأول ، بل على الثالث كاه أو صمها

وقيل : صمها

قال في المروع : وسوجه على الوجه الأول في دية الثالث أنها على الأول .

وأما دية الأول : فعلى الثاني والثالث صمها على الصحيح من المذهب .

حرم به في التوحير . وقدمه في المحرر ، والنظم ، والخواص الصغير .

وقيل تشها عنهما

نفس تامة لدة في جميع صور . فله لروتن في إذا حتى على نفسه

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ هَلَكَ مِنْ دَفْعَةِ الثَّالِثِ : اِحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ

صَاحِبُهُ عَلَى الثَّانِي ﴾

وقدمه في الرعابتين

واحتمل أن يكون نصفها على الثاني

وأعدهما أن صمها في شرحه

وفي صمها لآخر وحين مبدان على الخلاف في جناية الإنسان على نفسه ،

على ما قدم مراراً

قوله ﴿ وَإِنْ خَرَّ رَجُلٌ فِي زُيْتَةِ أَسَدٍ فَجَذِبَ آخَرَ ، وَخَذَبَ الثَّانِي

ثَالِثًا . وَجَذَبَ الثَّانِي رَابِعًا فَقَسَمَهُ الْأَسَدُ ، فَمُقَاسُ أَنْ دَمَ الْأَوَّلِ

هَذَرٌ ، وَعَلَى عَاقِبَتِهِ دِيَّةُ الثَّانِي . وَعَلَى عَاقِبَةِ الثَّانِي دِيَّةُ الثَّالِثِ . وَعَلَى

عَاقِبَةِ الثَّالِثِ دِيَّةُ الرَّابِعِ ﴾

وهذا المذهب . حرمه في البحر

وقدمه في الحرر ، والمطر ، والعنتن ، والحدوى الصغير ، والعروغ ، وغيرهم .

وفيه وجه آخر . أن دية الثالث على عاقبة الأول ولثني نصفان ودية الرابع

على عاقبة الثلاثة أثلاثاً

وقيل : دية الثالث على الثاني خاصة

وقال في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، وإدراك العاية : يقتضى القياس

أن يحب بكل واحد دية نفسه ، إلا أن دية الأول تحب على الذي والثالث

لأنه مات من حدثه ودية الذي للذئ ، ودية الثالث للذئ . فسقط فعل

نفسه

وأن دية الذي تحب على الثالث والأول نصفين .

وأما دية الثالث : فتحب على الثاني خاصة

وقيل : بل على الأول والثاني

وأما دية الرابع : فهي على الثالث وأحد الوجهين . وقدمه في الخلاصة .

وفي الآخر : تحب على الثلاثة أثلاثاً انتهى

قل في الرعاية : هذا القياس .

قال في المذهب : لما قدم ما قلناه على رضى الله تعالى عنه

قل : والقياس غير ذلك .

وروى عن علي رضى الله عنه أنه قسم الأول ربع الدية . ولثني ثلثها .

ولثالث نصفها . والرابع بكامله على من حضر . ثم رفع إلى النبي صلى الله عليه

وسلم فأجاز قصاصه . فذهب بإمام أحمد رحمه الله إليه بوقيد .

وحرمه في الأدنى في منتهه

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، وإدراك العاية ، وغيرهم .

قال في المحرر ، وربعين ، والعلم ، والحدوى الصغير ، والفروع ، وغيره -
في حيز على رضى الله عنه - وحمله على قتال الذين دحجوا .

والمتنوع : قضى بالأول ربع ليلة لأنه هلك فوقه ثلاثة ولثاني
ثلاثا لأنه هلك فوقه اثنين ولثالث نصفه لأنه هلك فوقه واحد والرابع
سكاه

نصف : حكى المصنف هذا ما روى عن عبي بن رضى الله عنه ، فيها إذا حرق رجل
في ربه أحد لحب آخر - بنى آخره

وكذا في هذابة ، والذهب ، والمتنوع ، والاحلاصة ، وجماعة
وذكر في بحر ، وجمع ، والاعمال ، والحدوى الصغير ، والفروع ، وغيره :
هذه المسألة ثمرة ، ولو بدع وترجم عند حفرة جمعة فقط منهم أربعة
فهم مذبذبون ، كما وصفه من الصورة حتى قضى ثم على رضى الله عنه بصورة
على رضى الله عنه اتى حكمها هؤلاء حرمهم وحكموا في بحر ، والحدوى
الصغير . مع حكمهم خلاف في مسألة المصنف
وقدم صاحبها في إسناده وغيره .

وأما صاحب الفروع : فإنه ذكر مسألة الأولى ، وهي مسألة المصنف .
وذكر خلافها

ثم قال : وأما إن ادعى بدع جمعة عند حفرة ، فوقع أربعة متحدين
فقد حرم الخلاف في مسائل ، وأنها في الخلاف سواء وهو أولى
وبدل عليه كلام المصنف ، وصاحب هدية ، وغيره . كقولهم حملوا ما روى
عن على رضى الله عنه في ذلك والله أعلم

[فأمره : وقيل جمعة عن الإمام أحمد رحمه الله . أن ستة تمطوا في الغرث
ثلاث واحد فوقع إلى على رضى الله عنه ، فشهد رجلان على ثلاثة وثلاثة على

التي ، ففي محسني الدية على الثلاثة ، وثلاثة أحاسوها على الاثنين ذكره
الخلال وصاحبه (١).

فأمره : ذكر ابن عقيل إن دم على سطحه ، فهو سقعه من تحت على قوم
لزمه المكث ، كما قاله المحققون فيمن ألقى في مركبه دار ولا يصح ما تلف
سقوطه . لأنه مدحاً لم تنسب وإن تلف شيء بطوام مكثه أو بانتفاه : ضمنه .
واختار ابن عقيل في الثوب الماحر عن معرفة المصبة في الحال ، أو الماحر
عن إزالة أثرها - كتنو وسط مكان المصوب ، ومتوسط الحرم - تصح نوته
مع الثرم والدم . وأنه ليس عاصياً محروجه من المص

قال في الفروع : ومنه نوته حد رمي السهم أو الحجر ، وتخليصه صيد الحمار
من الشك ، وحمله المصوب لزمه يرتفع الإنم باثوته والعيان بق . بخلاف
مالو كان ابتداء الفعل غير محرم - كخروج مستنير من دار انتقلت عن المير ،
وخروج من أحسب من مسجد ، وخرج محامع طلع عليه الفجر - فإنه غير آثم انتفاً .
وطهر المأنة : نوة مستدع لم نسب من أحله تصح

وعنه : لا تصح . اختاره ابن شاقلا

وكذا نوة القابل قد تشبه هذا وصح على أصحاب الروايتين وعنه الأصحاب
وحق الأدمي لا يسقط إلا بالأداء إليه

وكلام ابن عقيل يقتضي ذلك

وأبو الخطاب منع أن حركات الفاصب الخروج طاعة من مصبة فعلها
لدفع أكثر المصبتين . قتها . والكذب لدفع قتل إسان
قال في الفروع : والقول الثالث : هو لوسط .

ودكر المحمد - أن الخارج من المصبت يمثل من كل وجه ، إن حار الوجه ،

(١) رفادة من نسخة مصيقة الشيخ عبد الله بن حسن

لمن قال « إن وطنك أمت طالق ثلاثاً » وفيها روايتان . وإلا نوحه لنا أنه عاص
مطلقاً ، أو عاص من وجه ، ممثلاً من وجه انتهى

قوله « وَمَنْ اضْطُرَّ إِلَى طَعَامِ إِنْسَانٍ ، أَوْ شَرَابِهِ ، وَلَيْسَ بِهِ مِثْلُ
ضُرُورَتِهِ ، فَتَنَعَهُ حَتَّى مَاتَ . ضَمِنَهُ . نَصَّ عَلَيْهِ » وهو المذهب .

حرم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والوجيز ،
ومستعجب لأدبي ، والموسر ، والفروع ، وغيرهم

وقدّمه في المعنى ، والمحرر ، والعلم ، والراعيين ، والحاوي الصغير ، والشرح ،
وشرح ابن منبج ، والفروع ، وغيرهم

وهو من مفردات المذهب .

وعند القاصي : على عقولته .

ويأتي في أواخر الأئمة « إذا اضطر إلى طعام غيره » .

وأمره . مثل المأنة في الحكم : لو أخدمته تمت كان يدفع به عن نفسه
ضرباً . ذكره في الانتصار .

قوله « وَخَرَجَ عَلَيْهِ أَبُو الْخَطَّابِ كُلٌّ مِنْ أَمْكِهِ إِنْجَاهُ إِنْسَانٍ مِنْ
هَلَكَةٍ فَلَمْ يَفْعَلْ » .

ووافق أبو الخطّاب ، وجمهور الأصحاب على هذا التخريج

قال في الفروع : وخرج لأصحابه على المأنة التي قبلها . فدل على أنه
مع الطلب . انتهى .

قال في المحرر . وألحق القاصي ، وأبو الخطّاب كل من أمكه إجماعاً .

شخص من هلكة فلم يفعل . وورق غيرهما بينهما . انتهى

قال المصنف هنا ، ونحو الشارح وغيره « وليس ذلك مثله » .

وفرقوا بين اهلاك عيّن أمكه إجماع إسان من هلكة فلم يفعل لم يكن
سبب منه فلم يصديه ، كما لو لم يعلم بحاله .

وأما مسألة الطعام فإنه منعه من معاً كان سبباً في هلاكه ، فافترقا
قال في العروع : يدل أن كلام لأصحاب عند المصنف « لو لم يطلبه » فإن
كان ذلك مرادهم : فالفرق ظاهر .

وقيل عند من يحكي - ليس من فرسه في عرصة - لم يلزم من معاً فصل حمته .
وعمل أو طالب : يذكر الناس . فإن حلوه ، وإلا مضى معهم .

فائدة : من أمكه إجماع شخص من هلكة فلم يفعل في صباه وجهان
وأظنهما في العروع ، والقواعد الأصولية .

أمرهما : يصنعه . قلعه في الرعايتين ، والحنوى الصغير .

وحزم به في اغلاصة ، والمور .

والوجه الثاني : لا يضمنه

احترمه المصنف في المعنى ، والشارح .

وقيل : الوجهان أيضاً في وجوب إجماعه

قلت : حرره ابن الزاغوني في فتاويه بالروم .

ونقدم ما يتفق بذلك في « كتاب الصيام » .

تنبيه : قال في القواعد الأصولية - لما حكى الخلاف - : هكذا ذكره عيّن

وقفت على كلامه وحصلوا الحكم بالإسان ويحتمل أن يتعدى إلى كل مصدور
إذا أمكنه تخليصه فلم يفعل حتى تلف .

ويحتمل أن يختص الخلاف بالإسان دون غيره . لأنه أعظم حرمة من غيره

ويحتمل أن يتعدى إلى كل ذي روح . كما اتفق الأصحاب على بدل فصل الماء

للهائم وحكوا في الزرع روايتين

ودكر أبو محمد : إذا اضطرت بهيمة الأحب إلى طعامه ، ولا صبر لحظه
سذله ، فلم سذله حتى ماتت : فإنه يصحبها ، وحملها كالآدمي . انتهى .

قوله (وَمَنْ أَقْرَمَ إِنْسَانًا فَأُخْذَتْ بِقَائِطٍ ، فَمَلَّيْهِ ثُلُثُ دِيْنِهِ)

هذا المذهب نص عليه

قال ابن منجا : هذا المذهب . وهو أصح

وقد مر في الهداية ، والمذهب ، والمتوع ، والخلاصة ، والمعي ، والشرح ،
والرعايتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .

وحرم به الأدمي في متعته ، ودلم المفردات . وهو منها

وعنه : لا شيء عليه . وجزم به في الوحيز

ومال إليه للشارح ، وصححه الناظم .

وقد مر في المهر ، ذكره في آخر « باب أرض الشجاج » .

وأطلقهما في القروع

قائمة : وكذا الحكم لو أحدث ببول .

وقل ابن منصور : الإحداث بريح كالإحداث بالبول والعائط . وهذا
المذهب . ذكره القاصي ، وأصحابه .

وحزم به في الرعايتين ، والحاوي ، ودلم المفردات . وهو منها .

وقال المصنف ، والشارح : والأولى التعريق بين البول وريح . لأن البول

والعائط الخش فلا تقس الريح عليهما

وهو ظاهر كلام جماعة من الأصحاب .

واقصر الناظم على العائط . وقال هذا الأقوى .

ووجوب ثلث الهدية على العاقلة بالإحداث : حرم به دلم المفردات وهو منها

نعمية : محل الخلاف إذا لم يستمر

قال في الرعايتين ، والحواشي : فأحدث

وقيل : مرة .

أما إن استمر الإحداث بالبول أو القائط : فيأتي في كلام المصنف « إذا لم يستمسك المائط أو البول » في « باب ديات الأعصاء ومناصبها » في الفصل الأول

فأمره - لو مات من الإفراف : صلى الذي أمرعه العيال بحمله العاقلة بشرطه

وكذا لو حق القرعان على نفسه أو غيره

جزم به ناظم المفردات . وهو منها

قوله « وَمَنْ أَدَبَ وَلَنَّهُ ، أَوْ امْرَأَتَهُ فِي الشُّوْز ، أَوْ الْمَقَمِّ صَبِيَّهُ ،

أَوْ السُّلْطَانَ رَعِيَّتَهُ ، وَلَمْ يُسْرِفْ ، فَاقْصَى إِلَى تَلْعَفٍ : لَمْ يَضْمَنْهُ » .

هذا المذهب . نص عليه .

قال في المروع - في أواخر « باب الإحارة » - لم يضمنه في ذلك كله في

المصوص نقله أبو طاب ، ويكر

قال ابن منما : هذا المذهب .

وحرم به في الوحش ، وغيره

وحزم به في المحرور في الأولى والأخيرة .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمتنوع ، والخلاصة ، والمق ، والشرح ،

و إدراك الدية ، والرعايتين ، والحدوى الصغير ، وغيره

ويشترج وجوب الصمان على ما قاله فيما إذا أرسل السلطان إلى امرأة

ليحصرها . فأحصت حبسها ، أو ماتت : فعلى عاقلة الدية

وهذا التخرج لأن الخطأ في الهداية .

وقيل : إن أدب ولحق فقلع عينه فدية وجب .

تعمير : أقاد المصنف رحمه الله تعالى : أن السلطان إذا أرسل إلى امرأة

ليحصرها ، فأحصت حبسها أو ماتت : أنه يضمن .

أما إذا أجهت حبيب : فإنه يقتضيه بلا نزاع أعطه .

قال في الفروع : ومن أسقطت طلب سلطان ، أو تهديده لحق الله تعالى أو غيره ، أو ماتت بوضعها ، أو ذهب عقلها ، أو استمدى السلطان ضمن السلطان والمستمدى في الأخيرة في المخصوص فيهما . كإسقاطها تأديب أو قطع يد لم يأتين سيد فيه ، أو شرب دواء لمصر .

وأما إذا ماتت فرعاً من إرسال السلطان إليها : لحرم المصنف هنا أنه يصحها أيضاً . وهو أحد الوجوهين . والمذهب منهما .

حرم به في الهداية ، والخلاصة ، والمصنوع ، والشرح ، وبصرف في موضع وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصمير

والوجه الثاني : لا يضمها . جزم به في الوجيز

وقدمه في المحرر ، والكافي .

وأطلقهما في الفروع ، والنظم .

وقال المصنف في المصنوع - في مواضع - : إن أحصر المحصر خلاصة عند السلطان .

لم يضمها ، بل حبيب .

وفي استحب . وكذا رجل مستمدى عليه .

قال في العبدية : وإن أوجعها سلطان طلبها - وقيل : إلى محاسن الحكم

بحق الله تعالى أو غيره - فوضعت حينئذ ميتاً ، أو ذهب عقلها ، أو ماتت : فاللغة على الناقلة

وقيل : بل عليه .

وقيل : من ست المان

وقيل : تهذر

وإن هلكت رفقها : صحها

وإن أسقطت باستعداد أحد إلى السلطان . ضمن المستمدى ذلك . نص عليه

وقيل : لا

وبن فرغت ثانت موحهان .

فأمرتانه

بهداهما : نو أدن اليد في صرب عنده . فصره لأدور له : ففي صباه

وحهان وأطلقته في العروع .

قال في الرعاية الكرى : وهل يسقط بادن سيده ؟ يحتمل وحين انتهى .

قلت الصواب أنه لا يسقط

ولو أدن الولد في صرب ولده ، فصره لأدور له . صمحه

حرم به في الرعاية ، والعروع

الثانية : قال في العنود . إن شئت حامل ربح طليح فاصطرب حبيبها فانت

هي ، أو ماتت حبيبها ، فقال حسبي وشعبي : إذا لم يعلموا بها فلا ينم ، ولا صبا .

وإن علموا ، وكانت عادة مستمرة أن الرثمة تقتل : احتدل الصبا للاصرار .

واحتسب عنده ، بعدم تضرر بعض النساء . وكربح اللحن تضرر بها صاحب

الحن ، وصيق النفس : لا صبا ولا إنم

قال في العروع : كذا قال والده في واضح .

قوله (وَهِنْ سَلَمْ وَلَدُهُ إِلَى السَّاحِجِ) يعنى : الحاذق (لِتُعَمَّهُ فَعَرَقَ :

لَمْ يَضْمَنْهُ) هذا المذهب

قال في العروع : لم يضمه في الأصح .

قال ابن منجا في شرحه : هذا المذهب .

وجزم به في الوحي ، واسور ، وستحب الأدمى ، وغيرهم

وقدمه في الخلاصة ، والمحرم ، والنظم ، والرعيتين ، والحدوى الصغير ، وغيرهم .

واحداً القاصي ، وغيره

وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَصْنَعَهُ الْمَاقِلَةُ وَهُوَ لِأَيِّ الْمَخَاطَبِ فِي الْمَدَايِ
وَأَطْلَقَ وَحِينَ فِي الْمَذْهَبِ .

قَالَ التَّشَارُحُ : إِذَا سَلِمَ وَلَدُهُ الصَّغِيرُ إِلَى سَامِعٍ لِيُعَلِّمَهُ ، فَعَرَفَ : فَاصْبِرْ عَلَى عَاقِبَةِ
السَّامِعِ .

وَقَالَ الْقَاسِي : قِيَاسُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا يَصْنَعُهُ . انْتَهَى .

فَائِزَةٌ : لَوْ سَلِمَ الدَّالِعُ الْعَاقِلُ نَصَبَهُ إِلَى السَّامِعِ لِيُعَلِّمَهُ ، فَعَرَفَ : لَمْ يَصْنَعُهُ
قَوْلًا وَاحِدًا

قَوْلُهُ (وَإِنْ أَمَرَ قَافِلًا يَنْزِلُ بَيْتًا ، أَوْ يَصْعَدُ شَجَرَةً ، فَهَلْكَ بِذَلِكَ
لَمْ يَضْمَنْهُ) .

كَأَنَّ لَوْ اسْتَأْخَرَهُ لَدَلَّكَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ السَّطْوَانِ . فَعَلَّ يَصْنَعُهُ ؟
عَلَى وَحْدِهِ

وَأَصْلُهَا فِي الْمَدَايِ ، وَالْمَذْهَبِ ، وَالْمُسْتَوْعَبِ ، وَالْإِعْلَامَةِ ، وَالْمَعْنَى ،
وَالشَّرْحِ ، وَتَرْجُحِ أَنْ مَنَعَهُ ، وَالنَّطْمِ ، وَرِعَايَةِ الصَّغِيرِ ، وَالْحَاوِي الصَّغِيرِ
أَمْرُهُمَا : لَا يَصْنَعُهُ ، كَأَنَّ لَوْ اسْتَأْخَرَهُ لَدَلَّكَ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ .

وَصَحَّحَ فِي التَّصْحِيحِ . وَجِزَمَ بِهِ فِي الْوَجِيزِ

وَقَدَّمَ فِي الْحَرَرِ ، وَالْفُرُوعِ ، وَغَيْرِهَا

وَالْوَجْهُ الثَّانِي : يَضْمَنُهُ . وَهُوَ مِنْ خَطَا الْإِمَامِ .

وَاسْتَأْخَرَهُ الْقَاسِي فِي الْحَرَرِ .

فَائِزَةٌ : نَوَامِيسُ مِنْ لَا يَتِمُّ بِذَلِكَ . قَالَهُ لِلصَّنْفِ وَغَيْرِهِ . وَذَكَرَ الْأَكْثَرُ .

وَحَرَّمَ بِهِ فِي التَّرْعِيمِ ، وَرِعَايَةِ : لَوْ أَمَرَ غَيْرَ السَّكَافِ بِذَلِكَ : ضَمَّنَهُ .

قَالَ فِي الْفُرُوعِ . وَلَمَّا مَرَدَّ الشَّيْخُ - يَعْنِي بِهِ النِّصْفُ - مَا حَرَى بِهِ عَرَفَ

وَعَادَةً كَقَرَأَهُ وَحَمَّةً ، وَتَعْلِيمَ وَحَمَّةً . فَهَذَا مَنَعَهُ ، وَإِلَّا صَحَّحَهُ .

قوله ﴿ وَإِنْ وَضَعَ جُرَّةً عَلَى سَطْحِهِ ، فَرَمَتْهَا الرِّيحُ عَلَى إِنْسَانٍ ،
فَقَتِلَ : لَمْ يَضْمَنْهُ ﴾

هذا الذهب مطلق .

جرم به في الهدية ، والذهب ، والمستوعب ، وشرح ابن مسعود ، والرعية
الضري ، والحاوي الصمير

وقد منه في الفروع ، والمعنى ، والشرح ، وغيره

وقيل يضمن إذا كانت متطرفة . وهو احتمال لم يصف جرم به في الواجب
وقال النظم : إن لم يفرط لم يضمن . وإن فرط ضمن في وجه كمن ي
حائطاً بمالا ، أو مبرأناً .

فائرنامه

إعراهما لو دفع الجرة حال نزولها عن وصولها إليه : ، يضمن

وكذا لو تدرج دفعه . ذكره في الانتصار

وذكر في الترتيب فيها وجهان .

الثاني : لو حلت هبة بين امطر وبين طعانه ، ولا تدفع إلا فتلها ، فقتلها

مع أنه يجوز ، فهل يضمنها ؟ على وجهين في الترتيب .

واقصر عليه في الفروع .

قلت : قد تقدم بطورها في آخر « باب العصب » في إباحات الهبة بينه

وبين ماله ، فقتلها .

فذكر الحرق في العصب احتمالين . واحترق هناك عدم العصب .

وظهر لنا هناك . أنها كالخارج يد العرش في طريق الحرم ، بحيث إنه لا يقدر

على المرور إلا بقتله .

باب مقال يروى في ديات النفس

قوله (دية الحر المسلم مائة من الإبل، أو مائتا بقرة، أو ألفا شاة، أو ألف ميثقال، أو اثنا عشر ألف درهم). فهذه الخمس أصول في الدية. إذا أخصر من عليه الدية شيئاً منه. لزمت بقوله (

هذا المذهب

قال القاضي لا يختلف المذهب: أن أصول الدية هذه الخمس.
قال ابن منجد في شرحه هذه الرواية هي الصحيحة من المذهب
قال الناطق: هذا المشهور من عن الإمام أحمد رحمه الله
وصححه في الهداية، والمذهب.

وحرم به في الوخير، وغيره

وقدعه في الخبر، والشرح، وأربعين، والحوي الصبر، والمروء، وغيرهم
وكون القبر والصم من أصول الدية من معرقات المذهب.
وعنه: أن الإبل هي الأصل خاصة. وهذه أمدال عنها. بل قدر على الإبل
أحرمها. وإلا انتقل إليها.

قال ابن منجد في شرحه وهذه الرواية هي الصحيحة من حيث الدليل.

قال الزركشي هي أظهر دليلاً، ونصره

وهي ظاهر كلامه الحق. حيث لم يذكر غيرها

وقال جماعة من أصحابنا على هذه رواية إذا لم تقدر على الإبل انتقل
إليها وكذا لو ردغتها

وقال في العمدة: دية الحر المسلم ألف مئة، أو ثمة عشر ألف درهم.
أو مائة من الإبل. أو أربعة عشر

قوله (وفي الخلد روايتان).

وأطلقها ناظم المفردات .

إمراهما . لست أصلاً في الهدية

وهو المذهب . صححه في التصحيح .

وحرم به في الوجيز

وقلمه في المحرر ، والنظم ، والفروع .

والرواية الثانية : هي أصل أيضاً . نصرها القاسي وأصحابه .

قال الزركشي : هي احتيـر القاسي ، وكثير من أصحابه : الشريف ،

وأن الخطاب ، والشيرازي ، وغيرهم .

وحرم في الهدية . والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والغلاصة ، وغيرهم . أن

الحلل كغير الإبل من الأصول

وقدمه في الرعايتين ، والحارثي الصغير .

وهو من مفردات المذهب

قوله ﴿ وَفَذَرُوهَا إِنَّمَا حَلَّةٌ ﴾

يعني على الأقوال أنها أصل

كل حلّة مرد . هكذا أطبق أكثر الأصحاب

قال ابن الحوري في المذهب : كل حلّة مردن حديدان من حلس

وقال أيضاً في كشف المشكل . الحلّة لا تسكون إلا نوبين

قال الخطابي : الحلّة نومان إزار ورد . ولا تسمى حلّة حتى تكون حديدية

نحل عن حطب هذا كلامه ولم يقل . من حلس

قوله ﴿ فَإِنْ كَانَ الْقَتْلُ نَحْدًا ، أَوْ شَيْئُهُ نَحْدًا : وَحَبِيتُ أَرْبَعًا . خَمْسٌ

وَعِشْرُونَ بَيْتٌ نَحَاضٍ ، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ بَيْتٌ لَبُوبٌ ، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ

حِقَّةٌ ، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ جَذَعَةٌ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . منهم : أبو بكر ، والقاسم ،
والشريف ، وأبو الخطاب ، وابن عقيل ، والشيرازي ، وابن البنا ، وغيرهم .
قال الزركشي : هذا أشهر الروايتين .

وحرم به الحرق ، والوحير ، والمور ، ومنتحب الأذى ، وغيرهم
وقدمه في الخلاصة ، والمحرم ، والنظم ، والرعايتين ، والحواوي الصمير ،
والفروع ، وغيرهم

وعنه : أنها ثلاثون حقة ، وثلاثون جدعة ، وأربعون حيلة
رحمها أبو الخطاب في الأسفار .

وجزم به في الصلوة . واحتاره الزركشي
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب .

وذكر في الروضة رواية : الممد اثلاثاً وشه الممد أربعاً . على صفة
ما تقدم .

قال في الفروع : ونفوه نخرج من محل المسئلة : أن الممد وشبهه كالحطأ
في قدر الأعيان ، على ما بيني
قوله في صفة الخيفة (في بطونها أولادها وهل يُعتبر كونها شأياً ؟
على وجهين) .

وأطلقها في أمي ، والشرح ، والمحرم ، والرعايتين ، والحواوي الصمير ،
وشرح ابن صبا ، والزركشي

أمرهما : لا يعتبر ذلك وهو المذهب وهو الذي ذكره القاضي .

وصححه في النظم . وقدمه في الفروع .

والوجه الثاني . يعتبر وهي ما في خمس سين ودخلت في السادسة ، على

ما تقدم في الأصح .

صححه في التصحيح . وبه قطع القضي في الجامع .

وقيل . يعتبر كونه تدياً ، إلى دار عام . وله سبع سنين .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ خَطَاً وَجَعَتْ أُنْثَى ، عِشْرُونَ بِنْتُ مَحَاضٍ ،
وَعِشْرُونَ ابْنُ مَحَاضٍ ، وَعِشْرُونَ بِنْتُ لَبُونٍ ، وَعِشْرُونَ حِقَّةً ،
وَعِشْرُونَ جَذَعَةً ﴾

هذا المذهب بلا راع .

وكلام المصنف يشمل الرجل وامرأة ، والذي والخبث . وهو قول القضي
في الخلاف ، والجامع .

قوله ﴿ وَيُؤْخَذُ مِنَ التَّقْرِ النِّصْفُ مُسَيَّنَاتٍ ، وَالنِّصْفُ أُنْثَى . وَفِي
النِّصْفِ ثَنَايَا . وَالنِّصْفُ أَجْدَعَةٌ ﴾

هذا المذهب . وعليه جواهر الأصحاب

وجزم به في المعنى ، والمحرر ، والشرح ، والمروغ ، وغيرهم

وقال في الوحيز : ويؤخذ في الصمد وشبهه من الفر : النصف مسنت
والنصف أُنْثَى . ومن الميم النصف ثنائي ، والنصف أجْدَعَةٌ . وفي الخطأ يجب من
الفر مسنت وسنت وأُنْثَى ثلاثة ومن الميم وسر أُنْثَى ثلث من لمر
ثنيات وثلاث من الميم ، ثنت أجْدَعٌ وثلاث جدعات . ذكره القضي في
حلافه ، وقصر عليه . وهو احتمال في حاشيه ، ذكره الرركشي

وقال في المروغ : وتوجه أنه مخبري ، وإن كان أحدهما أكثر من الآخر
وأه كركاة

قوله ﴿ وَلَا تُعْتَبَرُ الْقِيَمَةُ فِي ذَلِكَ ، نَعْدُ أَنْ يَكُونَ سَلِيماً مِنْ

الْعُيُوبِ ﴾ هذا المذهب

قال المصنف هنا : وهذا أولى . وصححه المصنف ، والشارح

قال ابن منبج في شرحه : هذا للذهب .

وجرم به في الوجيز ، والنور ، ومستغيب الأدي ، وغيرهم .

قال في العلم : هذا المصور من نص الإمام أحمد رحمه الله .

وقدمه في المعنى ، والشرح ، ونصراه .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والفروع ، وغيرهم .

وقال أبو الخطاب : يعتد أن تكون قيمة كل مائة وعشرين درهما .

قال المصنف هنا : مظهر هذا : أنه يعتد في الأصول كلها : أن تبلغ دية من

الأثمان .

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله ذكرها في الكافي وغيره . وعليها

الأصحاب . منهم : القاضى ، وأصحابه .

وحزم به في الهداية ، والمذهب ، وغيرهما

واعتمدوا حسن ما شئت في طرد

قال في المعنى ، والشرح ، وذكر أصحابنا أن مذهب الإمام أحمد رحمه الله

أن يؤخذ مائة من الإبل ، قيمة كل مائة وعشرون درهما . فإن لم يقدر على

ذلك ، أو لم يأتى عشر ألف درهم أو ألف مثقال ورداه

قال في الرعيين ، والحوى : لا يخفى . مميب ، ولادون دية الأثمان ، على

الأصح من إبل وقر وعم وحمل .

وقال في الصمري : وقيل أدى فيه كل مائة وعشرون درهما ، وكل

بقرة أو حلة ستون درهما ، وكل شاة ستة دراهم . وحكاها في الكبرى رواية .

قال في المحرر ، وغيره : وعنه يعتد أن لا تنقص قيمتها عن دية الأثمان .

قال الزركشى : اختاره أبو بكر .

وهذه الرواية محلقة للرواية التي ذكرها في الكافي ، وغيره

قوله ﴿ وَيُؤْخَذُ مِنَ الْحُلِيِّ الْمُتَعَارِفِ ﴾ أى باليمين ﴿ فَإِنْ تَنَازَعَا : جُعِلَتْ قِيَمَةُ كُلِّ حِلَّةٍ مِثْلَيْنِ دِرْهَمًا ﴾ .

قال فى المحرر ، والعروع : فعلى الرواية التى اختارها القاضى وأحمد : يؤخذ من الحلل المتعارف باليمين فإن تنازعا : فيفقه كل حلة ستون درهما وتقدم على الرواية التى ذكرها فى الرعائتين .

قلت : قد يستشكل ما قاله المصنف . فإن صاحب المحرر والعروع ينبأ ذلك على الرواية الثانية وهو ظاهر .

وظاهر كلام المصنف ، والشرح ، والناظم : أن هذا مسمى على المذهب الذى اختاره

فعلى هذا : يسمى أن يؤخذ المتعارف بشرط أن تكون محببة سديمة من العيوب ، من غير نظر إلى قيمة ألتة ، كما فى غيرها
حكى الركنى كلام المصنف هـ . ثم قال : وهو دهن من بل عند التنازع يقضى بالمتعارف على المختار .

قوله ﴿ وَدِيَّةُ الْمَرْأَةِ : بِصَفِّ دِيَّةِ الرَّحْلِ ﴾ بلا راع ﴿ وَيُسَاوَى جِرَاحُهَا جِرَاحُهُ إِلَى ثَلَاثِ الدِّيَةِ ﴾ .

وهذا مذهب . وعليه الأصحاب

وهو من معرقات المذهب .

وعنه : دية فى الجراح على النصف من جراح الرجل مطلقاً ، كالزائد على الثلث

نظم : يحتمل قوله « إلى ثلاث الدية » عدم المساواة فى الثلث فلا بد أن تكون أقل منه وهو ظاهر كلام المصنف وهو المذهب ، والصحيح من الروايتين

ومصححه في اللفظ ، والشرح . وقدمه في الرعايتين
ويحتمل المساواة وهو الرواية الأخرى وهو أولى ، كما لو كان دونه
واحتاره الشرف ، وأبو الخطاب في حلافيه ، والشيرازي .
وقدمه في الهداية ، والمتوسم
قال ابن سينا : وهو ظاهر كلام المصنف لأنه قال « فبدأ رادت صارت على
الصف » .

وحزم به في الوجيز .
وأصلها في المذهب ، والمحرر ، والطم ، والحدوى الصغير ، والفروع ،
والزركني .

قائمة : قوله (وَدِيَّةُ أُلْغَثَى الْمَشْكِلِ : نِصْفُ دِيَّةِ ذَكَرٍ ، وَنِصْفُ
دِيَّةِ أُنْثَى)

وهو صحيح بلا ريب
وهو من معدرات المذهب
حزم به ناظمها في كتاب القرائن ،
قلت : قد سجد أن يكون من معدرات المذهب ، فيما يظهر
وكذلك أرش جراحه .

قوله (وَدِيَّةُ الْكَبْتَانِي : نِصْفُ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ) .
سواء كان ذمياً ، أو مستمناً ، أو معاهداً .

هذا للمذهب بلا ريب ، وعليه جماهير الأصحاب
وحزم به في الوجيز ، وغيره
وقدمه في المعنى ، والمحرر ، والشرح ، والفروع ، والرعايتين ، والحاوي
المصنف ، وغيرهم

وعنه : ثلث دية . اختاره أبو محمد الجوزي

وقال : إن قتله عمداً فدية للسلطان .

قلت : خالف للذهب في صورة . ووافقه في أخرى .

لكن الإمام أحمد رحمه الله رجع عن هذه الرواية في رواية أبي الحارث .

وكذلك قال أبو بكر : المائة - روية واحدة - أسأها على النصف .

نبيه . قوله « وَكَذَلِكَ حِرَاحُهُمْ وَسِائُؤُهُمْ : عَلَى الصَّنَفِ مِنْ دِيَاتِهِمْ »

يعني : أسأها منية على الخلاف الذي ذكره فيهما .

فأمرنا

بمدهم : قوله « وَدِيَةُ الْمُجُوسِيِّ » الذي والمعاهد والمستأمن منهم

« غَائِيَةِ دِرْهَمٍ » بلا نزاع .

وكذا أبو نؤى . وكذا من أسأها كتاب كاترك ، ومن عبداً استعس

كالشمس والقمر والكواكب ، ونحوها .

وكذلك المعاهد منهم المستأمن بذارفاً . على الصحيح من المذهب في المعاهد .

قال في الترتيب ، في المئتين : لو قتل منهم من أسأها بذارفاً .

وقال في المتن : دية المعاهد قدر دية أهل دية

الثانية : حراحهم تقدر بالنسبة إلى دياتهم .

قوله « وَمَنْ لَمْ تَنْفَعِ الدَّقْوَةُ فَلَا ضَمَانَ فِيهِ » .

هذا المذهب . قال ابن منبج في شرحه : هذا للذهب .

وجزم به في الوحي ، وللتعجب ، وللتور ، وغيرهم .

وقدمه الشارح . وقال : هذا أولى .

وقدمه في الحرر ، والطم ، والرعدتين ، والحاوي الصمير ، والمروع ، وغيرهم .

وعند أبي الخطاب : إن كان ذا دين : ففيه دية أهل دينه ، وإلا فلا شيء فيه .
وأطلقهما في المذهب .

ودكر أبو الفرج : أنها كدنة المسلم . لأنه ليس له من يتبعه .

نصيب : فصل المذهب : قال ابن منبج في شرحه : لا بد أن يلاحظ أنه لا أمان له
فإن كان له أمان : فديته دية أهل دينه

وهو لم يعرف له دين : ففيه دية محمدي . لأنه اليقين . انتهى

وهذا عيبه ذكره المصنف ، والشارح .

قوله ﴿ وَدِيَةُ الْقَبْدِ وَالْأَمَةِ : قِيَمَتُهُمَا ، ثَلَاثَةُ مِائَةِ مِائَةٍ ﴾ .

هذا المذهب ، بلا ريب .

قال المصنف ، والشارح : هذا المشهور عن الإمام أحمد رحمه الله

قال في الفروع - وفي « كتاب المصنف » - في أول فصل : هذا المذهب .

وكذا قال ابن منبج في شرحه هنا

وحرم به في الوحير ، ونسور ، ومنتهى الأذى ، وغيرهم .

وقد عرفت في الهداية ، المذهب ، ونسبته ، وإخلاصه ، ونسبته ، والشرح ،

والسكاي ، والمهدي ، والمحرر ، واللغة ، والعلم ، والاعتين ، والحاوي الصغير ،

وإدراك العاية ، وغيرهم . بل عليه الأصحاب

وعنه : لا يبلغ بها دية الحر . فلهذا حنبلي .

وقيل بخصه . كثره ، إذ كان عاصم له

قوله ﴿ وَإِنْ جَرَّاحُهُ - إِنْ لَمْ يَكُنْ مُقَدَّرًا - مِنَ الْحَرْ : مَا نَقَصَهُ ،

وَإِنْ كَانَ مُقَدَّرًا مِنَ الْحَرْ : فَهُوَ مُقَدَّرٌ مِنَ الْقَبْدِ مِنْ قِيَمَتِهِ . ففي

يده : نصف قيمته وفي مؤصحيته : نصف عشر قيمته ، سواء قصصته

الحياة أقل من ذلك أو أكثر .

هذا إحدى الروايتين .

وهو المذهب على ما اصطلاحناه في الخطبة .

قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب .

وقدمه في الفروع في أول « كتاب العصب » .

وقدمه في الهداية ، والخلاصة ، وإدراك العامة ، وغيرهم .

واختاره الخلفي ، وأبو بكر ، والقاضي وأصحابه .

قال الزركشي : هذا المذهب

وعنه : أنه بصرف عما نقص مطلقاً اختاره الحلالي ، والصف ، وصاحب

الترغيب ، والشرح ، وأبو محمد الطوسي ، والشيخ تقي الدين رحمه الله وغيرهم .

قلت : وهو الصواب .

وحرم به في الوجيز ، وقال : إلا أن يكون معصوماً

وقد تقدم هناك .

وقدمه في المحرر ، وصححه في العصب .

وقدمه في الرعايتين وأطلقهما في المذهب .

وتقدم في أثناء العصب شيء من ذلك .

وصح : إن كانت حراصة عن إتلاف . صحت بالتقدير وإن كانت عن

تلف تحت اليد العدية : صحت عما نقص .

على هذه : متى قطع العاصم يد العبد المعصوم : لزمه أكثر الأمرين .

وإن قطع أحدهما . صَحَّ ذلك من شيء منهما نصف قيمته ، والقرار على

الحائز وما بقي من نقص قيمة العصب خاصة

وأطلقهما في المحرر في « باب مقادير الدنانير » والحدوي الصغير .

على المذهب : لو حرق عليه حبة لا تقدر فيها في الحر ، إلا أسها في شيء فيه

مقدر - كالو حتى على رأسه ، أو وجهه ، دون الموصلة - صس بما نقص على الصحيح - وإليه ميل المصنف ، والشارح ، وابن رزيق .

وقيل : إن نقص أكثر من أرشها : وجب نصف عشر قيمته

وأطلقهما الزركشي

قوله (وَمَنْ يَصْفُهُ حُرٌّ : فَيَبِيعُهُ بِدِيَةِ حُرٍّ ، وَيَصْفُ قِيَمَتَهُ .

وَهَكَذَا فِي جِرَاحِهِ) .

وهذا مبني على المذهب من أن العبد يضمن بالتقدير

أما على الرواية الأخرى - في إسناده : نصف دية حر ، ونصف ما نقص .

وتقدم حكم القود مثله في « باب شروط القصاص » .

قوله (وَإِذَا قُطِعَ جِصَّتِي عَيْنِي ، أَوْ أَنْفِي ، أَوْ أُذُنِي : لِرِمَّتِهِ قِيَمَتُهُ

لِلسَّيِّدِ . وَلَمْ يَزَلْ مِنْكُمْ عَنْهُ) .

هذا مبني على الرواية الأولى التي قدمها المصنف في حراج العبد .

وأما على الرواية الثانية : فإنه يلزمه ما نقص .

قوله (وَإِنْ قُطِعَ ذَكَرُهُ ، ثُمَّ خَصَّاهُ . لِرِمَّتِهِ قِيَمَتُهُ لِقُطْعِ الذِّكْرِ

وَقِيَمَتُهُ مَقْطُوعِ الذِّكْرِ وَمِلْكُ سَيِّدِهِ بَاقٍ عَلَيْهِ) .

وهذا أيضاً مبني على الرواية الأولى .

وعلى الثانية - يلزمه ما نقص .

فأمره : الأمة كالعبد . لكن إذا ملئت حراحها نشت قيمتها ، فقال المصنف

يحتمل أن ترد جوابها إلى النصف . فيكون في ثلاث أصابع : ثلاثة أعشار قيمتها :

وفي الأربع : خمس قيمتها كالحررة .

ويحتمل أن ترد إلى النصف لأن ذلك في الحررة على خلاف الأصل .

قال الزركشي : قلت : وهذا هو الصواب .

تفسيرات

القول : قوله ﴿ وَدِيَّةُ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ إِذَا سَقَطَ مِثْلًا : عُرَّةٌ عَبْدٌ ،
أَوْ أَمَةٌ ﴾ بلا نزاع

ولو كان من فعل لأم ، أركنت أمّة ، وهو حر مسلم ، فتقدر حرّة ، أو دمية
حاملة من مسلم ، أو دمي ومات على أصله . فتقدر مسميّة .

يسكن بشرط فيه : أن يكون مضموراً على الصحيح من المذهب صحيحه
في المعنى ، ولشرح .

وقدمه في الفروع ، وغيره

قال الزركشي : الولد لدى نكح فيه العدة هو ما نصبره لأمة أم ولد ،
ومالا فلا .

وقيل : نكح النقرة ، ولو ألفت معنة لم تتصور .

قال في النظم :

• ووجهان في مبدأ يرشد حرد •

وقال في الرعايتين ، وأحدوي : من كان الحر مسلداً خلق آدمي ، شاهدة

القوايل . ضمن عورة

وقيل يهدر

الثاني طاهر قوله ﴿ فِيمَتْنِهَا : نَحْسٌ مِنَ الْإِبِلِ ﴾

أن ذلك بعشر ، سواء قل إن الإبل هي الأصل خاصة ، أم هي وغيرها
من الأصول .

وهو طاهر كلام كثير من الأصحاب

وقال الزركشي والخزفي قال : قيمتها خمس من الإبل ، سواء عنده على

الأصل في الدية .

جعل التفويم بها

وعبره من الأصحاب مقتضى كلامه : أن التفويم واحد من الخمسة أو الستة
وأن ذلك راجع إلى اختيار الحاشي ، كإله الاختيار في دفع أي الأصول شاء ، إذا
كان موجب حياته ذينة كاملة . انتهى .

قلت : ليس الأمر كما قال . فإن كثيراً من الأصحاب يحكي الخلاف في
الأصول .

وتقدم أيا خمسة كما تقدم .

ويدكرون هادي العرة : أن قبضتها خمس من الإبل

الثالث : قوله (مَوْزُونَةٌ عَنْهُ) .

كأنه حرج حياً . ميراث الفرة والذئبة من يرثه كأنه حرج حياً .

ولا يرث قاتل ، ولا رقيق ، ولا كافر .

وترث عصبة سيد قاتل جنين أمته .

رابع : قوله (وَلَا يُقْبَلُ فِي الْفَرَةِ خُتْنِي وَلَا مَيْمِبٌ) .

مراده بالميمب : أن يكون عيباً يرد به في البيع .

ولا يقبل خصي ومحوه .

وقال في الفرعيب : وهل المرعى في القدر وقت الحدة ، أو الإسقاط ؟

فيه وجهان .

ومع سلامته وعيبه : هل تعتبر سليمة ، أو معيبة ؟ في الاختصار احتمالان

قوله (وَلَا مَنْ لَهُ دُونَ سَبْعِ سِنِينَ) .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

قال الزركشي : هذا قول جمهور الأصحاب منهم : القاسمي وأبو الخطاب ،

وإن عهدوس في تذكرته ، وغيرهم .

وحرم به في الهداية ، والذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلصة
والحرر ، والوحيير ، والمبور ، والرعاشين ، والحدوى .

وقدمه في الفروع ، وغيره

وقال في الرعدة الكبرى - في موضع - قنت : والعرة من له سبع سنين
إلى عشر .

وقيل : يقل من له دون سبع وهو ظاهر كلام الحرق . قاله المصنف ،
والشارح

وقال في التبصرة : في حين الحرة : عرة سنة ، لها سبع سنين .
وعنه : بل نصف عشر دية أمه ، أو عشر دية أمه .

قوله (وَإِنْ كَانَ الْجَبِينُ نَمُوكَاً . فَيُعِيرُ عَشْرُ قِيمَةِ أُمِّهِ ، ذَكَرْنَا
كَانَ ، أَوْ أُخِي) .

هذا لذهب . نقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله . وعليه الأصحاب
نقل حرب : فيه نصف عشر أمه يوم جنازته . ذكره أبو الخطاب في
الاتصار ، وابن الزاغوني في الواضح ، وابن عقيل

وحرج المجد : أن جبين الأمة يمسح بما نقصت أمه لا غير .

تعبير : ظاهر كلام المصنف : أنه لا يمسح إلا الجبين فقط وهو لذهب .

قال في القواعد : ولم يذكر القاضي سواه .

وقيل : يجب مسحها صمان نقصها .

وقيل : يجب ضمان أكثر الأمرين . وهن احتمالات في المتن .

فأمره : قال المصنف ، والشارح : لو أحب من ذلك تكون قدراً

وقيل : قيمة أمه معتبرة يوم الحدية عليها . وقدماء ونهراء

وحرم به في الحرر ، والمروع

وخرج المصنف ، والشرح وحماً . تكون قيمة الأم يوم الإسقاط .

| نسبه : قوله (فيه عشر قيمة أمه) .

مى : إذا توالى الحرمة والرق . وإلا فبالحساب ، إلا أن تكون دية أبيه أو هو أعلى مهادية فيجب عشر دنها لو كانت على ذلك الدين ، كمحوسبة تحت نصرى أو دمية مات ، وحما الذي على أصدا ، أو حين مسلم من كناية روحها محوسباً فيعبر عشر الأم لو كانت على ذلك الدين .

وقد صرح بذلك المصنف حد هذا قوله (وإن كان أحد أو نحو كتابها ، ولآخر نحو ، غير أكثرها دية) (١) .

قوله (وإن صرب بطن أمية ، فعقت) وكذا لو اعتق واعتقناه ذلك (ثم أسقطت الجبين ففيه غرة) .

هذا المذهب وإحدى الروايات . احتاره ابن حامد ، والقاصي

وحرم به في الوجيز ، ومنعجب لأدى

وقدمه في الحرر ، والعريتين ، والحاوى ، والنظم .

وعنه حكمه حكم الجبين لمعرك . احتاره أبو بكر ، وأبو الخطاب .

قال في الهداية : هو أصح في المذهب .

وعنه : فيه غرة مع سبق العتق الجناية .

وأطلق في الفروع

وقل حبل : التوقف .

قوله (وإن كان الحنين مخكوماً بكفره : ففيه عشر دية أمه) .

(١) زيادة من نسخة مكتبة السلطان أحمد ، وليست في الأصل المقروء على

المصنف ، ولا في نسخة الشيخ عبد الله بن حسن .

يعنى فيه عرة . قيمتها عشر قيمة أمه لا أعلم فيه خلاف
قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ أَحَدُ آبَوَيْهِ كَيْسَانِيًا ، وَالْآخَرُ نَجُوسِيًا : اُعْتَبِرْ
أَكْثَرُهُمَا ﴾ .

دية ، من أب ، أو أم . فذهب العرة قيمتها عشر أكثر دية . فتقدر لأم
إن كانت أقل دية كذلك .

وهذا مذهب . ولا أعلم فيه خلاف
قوله ﴿ وَإِنْ سَقَطَ الْجَبِينُ حَيًّا ثُمَّ مَاتَ ، فَقَبِيهِ دِيَّةُ حُرٍّ ، إِنْ كَانَ
حُرًّا ، أَوْ قَيْمَتُهُ : إِنْ كَانَ تَمْلُوكًا ، إِذَا كَانَ سَقُومًا ﴾ لوقت (يَمِيشُ
فِي مِثْلِهِ . وَهُوَ أَنْ تَصْمَةَ لَيْسَةَ أَشْهَرُ فَصَاعِدًا)
هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وعنه : يشترط - مع ما تقدم - أن يستهل صدره .
قال في الروضة ، وغيرها : كهيئة مدروح . فإنه لا حكمها
قال الرركشى : تمل حياته باستهلاله بلا ريب .
وهو تمل ما تنصحه ، أو نفعه ، أو عطسه ونحوه ، مما يدل على الحياة ؟ فيه
روايتان .

إحداها : لا .

والثانية : سم . وهي ظاهر كلام الحاقى ، واحتياط أبي محمد
أما مجرد الحركة والاختلاج : فلا يدلان على الحياة انتهى .
والذى يظهر : أن هذين يرع إلى مقاله لأصحاب في ميراث الرجل على
ما تقدم بحث حكما هناك أنه يرث ويورث : فبها هنا الدية ، وإلا وحدث العرة
قوله ﴿ وَإِلَّا فَضُكُّمُ حُكْمُ الْمَيِّتِ ﴾

يعنى : إن سقط حيًّا لدون مئة أشهر . وهذا المذهب وعليه لأصحاب

قوله ﴿ وَإِنْ اٰخْتَلَفَا فِي حَيَاتِهِ وَلَا بَيِّنَةٌ فَمِنْ أَيُّهُمَا يُقَدَّمُ قَوْلُهُ وَجَّهَانِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمتنوع ، والمحرر ، وشرح ابن مسعود ، والفروع ، وغيرهم .

أمرهما : القول قول الجاني . وهو المذهب .

صححه في الصحيح ، والنظم ، وغيرهما .

وحرم به في الشرح في مكابن .

وهو عجيب . إلا أن يكون في النسخة سقط .

وجزم به في المنى ، والوجيز ، والنور .

وقدمه في الخلاصة ، والاعتين ، والحاوي الصغير .

والوجه الثاني القول قول الجاني عليه .

فأمرئاه

إمرأهما . قال في الترمذي ، وغيره : لو خرج منه حية ، ومنعه ميتاً .

فيه روايتان

الثانية : يجب في حين الداء ما غص أمه . على الصحيح من المذهب .

من عليه . وعليه أكثر الأصحاب . قوله في القعدة الزاخرة والذين .

وقال أبو بكر : هو كحبس الأمة . فيحب عشرة قيمة أمه .

قال في القواعد : وفيه حين الصيد في الحرم والإحرام ، قال : والمشهور

أمه يصنع ما غص أمه أصلاً

وتقدم ذلك في أوائل النصب .

قوله (فصل):

وَذَكَرَ أَصْحَابُنَا : أَنَّ الْقَتْلَ تَنْطَبُ دِيْنُهُ فِي الْحَرْمِ وَالْإِخْرَامِ ،
وَالْأَشْهُرِ الْحُرْمِ ، وَلِرَجَمِ الْمُحْرَمِ . فَيَرَادُ لِكُلِّ وَاحِدٍ ثَلَاثُ الدِّيَةِ .
فَإِذَا اجْتَمَعَتِ الْحُرُمَاتُ الْأَرْبَعُ : وَجَبَتْ دِيْنَانِ وَثُلُثٌ .

اعلم أن المصنف حكى ما عن الأصحاب أنهم قالوا : تنطب الدية في أربع
جهات فذكر منها « الحرم » .

قال في القروع : جزم به جماعة

فمنهم صاحب الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادي
ومستحب الأدي ، وسور ، وغيرهم

وقد مر في المحرر ، والظم ، والرعيثين ، والحدوي الصغير ، وغيرهم
وهو من مفردات المذهب .

تفصيل : يحتمل قوله « الحرم » أن يراد به : حرم مكة فتكون الألف واللام
للمعهد وهو الصحيح من المذهب وعليه أكثر الأصحاب
وقيل : تنطب أيضاً في حرم المدينة وهو وجه اختاره بعض الأصحاب .
ويحتمله كلام المصنف . وأطلقهما في الحاوي .

قال في الرعيثين : وخرج في حرم المدينة وجهان .
زاد في الكبرى : على الروييتين في صيده .

ودكر منها « لإحرام » ، وأشهر حرم « وهو المذهب وعليه جمهور الأصحاب
ونقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله
وهو من مفردات المذهب .

وقيل : لا تنطب بالإحرام . وأطلقهما في الشرح .

ودكر منها : الرحم المحرم ، وهو : حدى الزواجر ، وقوله المصنف هاهنا
الأصحاب

فت . منهم أبو بكر ، والقسى ، وأحمد

وحزم به فى الهداية ، والذهب ، والمستوعب ، والخلصة ، والهادى ، وإدراك
الغاية

وهو من مفردات المذهب

وعنه : لا تملط به وهو المذهب

جزم به الأدهى البندادى ، والمنور

وقدمه فى الدرر ، والنظم ، والرعابيتين ، والحاوى الصغير . والفروع ، وغيرهم .

نسب مفهوم كلامه أن الرحم غير المحرم لا يحاط به بالدية وهو صحيح

وهو المذهب وعليه جماهير الأصحاب وقطع به أكثرهم

ولم يقيد الرحم بالمحرم فى التصرة ، والط فى الأقرب ، وغيرهما .

ولم يمنع فى عيوى مسائل وغيرها الرحم إلا بسقوط القود

قال فى المدووع يدل على أنه يختص بسبوى النسب .

قوله (وظاهر كلام الخرقى : أنها لا تملط بذلك)

قال المصنف هنا (وهو ظاهر الآية والأخبار)

فاحة ربه المصنف ، والشرح

ودكر ابن ربر أن أظهر

وهو ظاهر كلامه فى الوخير فيه لم يذكر التملط التتة .

واعلم أن الصحيح من المذهب : أنها تملط فى الجملة . وعليه جماهير الأصحاب .

وعما يسلط فيه تقدم تمصيله . والخلاف فيه .

على المذهب : محل التملط : فى قتل الخط لأعير على الصحيح من المذهب

وقدمه فى الفروع .

وقال القاصي : قياس المذهب أنها تملط في العمد
قال في الانتصار : تملط فيه ، كما يجب بوطء صائفة محرمة كدورتان .
ثم قال : تملط إذا كان موجباً للدية
وجزم بما قاله القاصي ، وجاعة من الأصحاب .
وذكر في المفردات * تملط عندنا في الجميع *
ثم دية تملط لا تعديت فيها
وقدم في الرعاية الكبرى : أنها تملط في العمد والخط وشبههما .
وحزم به في الرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير .
وهو ظاهر ما جزم به في المهر ، وغيره .
نفي . طاهر كلام المصنف هنا : أن التمليط لا يكون إلا في نفس القتل . وهو
صحيح . وهو المذهب . قدمه في الفروع . وهو طاهر كلام أكثر الأصحاب .
وقال في المعنى ، والترغيب ، والشرح : تملط أيضاً في الطرف
وحزم به في الرعيتين ، والحدوى الصغير ، وغيره .
قوله (وَإِنْ قَتَلَ الْمُسْلِمُ كَافِرًا تَمَدُّنًا) .
سواء كان كتابياً ، أو مجوسياً .
(أَصْبَحَتِ الدِّيَةُ لِإِلَهِ الْقَوَدِ ، كَمَا حَكَّمَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَانَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ)

وعدا المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب .
وحزم به في الوجيز ، وغيره .
وقدمه في الفروع ، وغيره .
وهو من مفردات المذهب .
وقيل : لا تصعب

وقتل ابن هاني : تطلق ثلث الدية

قائمة : لو قتل كافر كافر أعداء ، وأخذت الدية : لا تصف . على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .

وقدم في الانتصار : أنها تصف . وجهه ظاهر كلامه .

قوله « وإن جنى القيد خطأ : فسيده بالخيار بين فداؤه بالأقل من قيمته ، أو أرض جنائيه ، أو تسليمه لبياع في الجاية » .

هذا المذهب بلا ريب . وعليه الأصحاب .

وحرم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في القروم ، وغيره .

وعنه : إن أرى نليه عليه فداؤه بأرض الحدة كلها

وتقدمت هذه الرواية أيضاً في كلام المصنف في « باب الرهن » .

وعنه : يحجر سيده بين فداؤه بأرض الحدة كله وبين بيعه وبين تسليمه ، فيحجر بين الثلاثة .

وقدم ذلك محرراً في « باب الرهن » .

قال الزركشي وغيره : يحجر بين فداؤه وبينه في الحدة .

تفسير : قوله « فسيده بالخيار بين فداؤه بالأقل من قيمته أو أرض جنائيه »

الصحيح من المذهب . أن السيد إذا احتار العداء لا يلزمه فداؤه إلا بالأقل من قيمته أو أرض جنائيه .

قال ابن منبج : هذا المذهب .

وحرم به الحرق ، وصاحب الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، وغيرهم .

وقدمه في المستوعب ، والقروم .

وعنه إن اختار فداءه فداء بكل الأرض . اختاره أبو بكر ، كأمره بالحياة أو إذنه فيها . نص عليهما . وأطلقهما في الحرر .

وعنه : رواية ثالثة - فيما فيه القود خاصة - يلزمه فداؤه بجميع قيمته ، وإن جاورت دية المقتول .

وعنه : إن أعنف - بعد عنه بالحياة - لزمه جميع أرشها . بخلاف ما إذا لم يعلم بقله من مصور .

وقد عرفت في الحرر ، والرهائين ، والحاوي ، وغيرهم .
ومجموعه السلم .

وقتل حرب : لا يلزمه سوى الأقل أيضاً

وقيل - يلزمه جميع أرشها ، ولو كان غير عالم .

وقيل - يلزمه جميع أرشها ، ولو كان قتل العتق

فأمره لو قتل الصداق أحس ، قال القاضي في الخلاف الكبير : يسقط الحق كما يومات .

وحكى القاضي في « كتاب الرهائين » والآمدى روايتين

إبراهما : يسقط الحق

قال القاضي : قلها منها ، لقوات محل الجناية .

الثانية : لا يسقط قلها حرب . واختارها أبو بكر .

وحرم به القاضي في الحرر . فيتمتع بحق قيمته لأشبهه

وجعل القاضي المطالبة - على عدم الرواية لليد - والسيد يطالب الحاق بالقيمة

ذكره في القعدة الثمسة والثلاثين مدونة

قوله « قَبْلَ سَمْعِهِ فَأَنَّى وَإِذَا أَخْبَرَهُ قَبُولُهُ ، وَقَالَ بِهِ أَنْتَ فَبَلِّغْ »

يَلْزَمُهُ ذَلِكَ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ »

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوع ، والنفق ، والمحرم ، والشرح ،
وشرح ابن منعم ، والفروع ، والزر كشي .

إبراهيم : لا يلزمه . فييه الحاكم

قال في الخلاصة : يلزمه . على الأصح . وصححه في التصحيح .

قلت : وهو الصواب

والرواية الثانية : يلزمه .

قال في الرهائين : يلزمه على الأصح

وقدمه في الحاويين ، والفتاوى في الرهن .

وتقدم ذلك في أواخر الرهن

لأنه . حكم حيازة العبد عمداً ، إذا احتير المال ، أو أنفق مالا : حكم حيازة

حظاً . خلافاً ومذهباً على ما تقدم

قوله ﴿ وَإِنْ جُنِيَ عَمَدًا ، فَعَمَّا الْوَلِيِّ عَنِ الْقِصَاصِ عَلَى رَقَبَتِهِ قَهْلٌ
يَمْلِكُكَ نَفِيرٍ رَضِيَ السَّيِّدُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، والمستوع ، والشرح .

إبراهيم : لا يملكه غير رضاه . وهو المذهب .

قال ابن منعم في شرحه : هذه أصح . وصححه في التصحيح

وجرم به في الوحيز . وقدمه في الفروع .

والرواية الثانية : يملكه غير رضاه

جرم به في النور ، ومتنخب الأدمى .

وقدمه في المحرم ، والرعايتين ، والحاوي .

ودكر ابن عقيل ، وصاحب الوسيلة رواية : بحماية ، عمد وله قتله ورقة وعقته .

ويبنى عليه : لو وطئ الأمة .

ونقل معنا : لا شيء عليه . وهي له وولده .

صلى المذهب - في قدر ما يرجع به - الروايات الثلاث المتضمنات .

ذكره في المحرر ، وغيره .

قوله (وإن جنى على اثنين خطأ : اشتركا فيه بالجصاص) نص عليه
(فإن عني أحدهما ، أو مات المخطئ عليه فمعا نقص الزنة ، فهل
يتعلق حق الباقيين بجميع العبد ، أو يخصهم منه ؟ على وخبر) .

وأطلقهما في المتن ، والشرح ، وشرح ابن سيد

أمرهما : يتعلق حق الباقيين بجميع العبد . وهو المذهب

صححه في التصحيح ، والنظم .

وجرم به في الوجيز .

وقدس في المحرر ، والفروع ، والراغبين ، والحاوي الصغير .

والوجه الثاني : يتعلق حق الباقيين بقدر حصتهم ، كما لو لم يموت عنه .

باب ديات الأعضاء ومنافعها

فأمرناه

إبراهيم: قوله ﴿ وَمَا فِيهِ مِنْهُ شَيْئَانِ : فَفِيهِمَا الدِّينُ ، وَفِي أَحَدِهِمَا نِصْفُهَا ، كَالْعِثَّتَيْنِ ﴾ بلا نزاع .

لكن لو كان في العيتين يديص : فقص من الدية مقداره . على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع

وعنه : نجب الدية كاملة

بحرم به في الترغيب . كما لو كانت حولاء وعشاء ، مع رد البيع لهما

الثاني . قوله ﴿ وَالْأَدْنَى ﴾ .

مع : فيها الدية بلا نزاع

وقال في الوسيلة في أشرف الأديين : الدية ، وهو حلقه ما بين العذار والياص الذي حولها . نص عليه .

وقال في لواصح في أهداف لأديين : الدية .

قوله ﴿ وَاشْتَتَيْنِ ﴾ .

مع : في كل واحدة منهما نصف الدية . وهو مذهب وعليه الأصحاب

وحرم به في البحر ، وغيره

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وصححه بصف ، وغيره

وعنه : في الشعة السلي . ثلث لدية وفي العيا : ثلثها

فأمر

إبراهيم: قوله ﴿ وَتُدَوِّي لِرَجُلٍ ﴾ .

يعنى : فيهما الدية ، كشدوقى المرأة . وهو صحيح .

وهو من مفردات المذهب .

تنبيه : ظاهر قوله ﴿ وَالْيَدَيْنِ ﴾

يعنى : فيهما الدية : أن المرعش كالصحيح . وأن في يده : الدية ،

كالصحيحتين . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب . وهو صحيح

وقد صرح به أبو الخطاب في الانتصار ، وإن عقيل

الثانية : قوله ﴿ وَالْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ ﴾ .

يعنى : في كل منهما الدية . وهذا بلا نزاع

ولو كان قدم أعرج ، ويد أعمى - وهو عوج في رسم - وحت الدية أيضاً

على الصحيح من المذهب .

وهو ظاهر كلام الأصحاب . وقدمه في الفروع .

وقال أبو بكر : به حكومة .

الثالثة : قوله ﴿ وَالْأُتَيْنِ ﴾ .

يعنى : فيهما الدية . وهذا لا راع . وما علا وأشرف على العلم وعن

استوائى الفخذين ، وإن لم يصل العلم على الصحيح من المذهب ذكره جمعة

وقدمه في الفروع

ونقل ابن منصور : فيهما الدية ، إذا قطعت حتى يبلغ العلم .

وحرم به في النوى ، والشرح .

وقوله ﴿ وَالْأُتَيْنِ ﴾

يعنى : فيهما دية فقط . وهو المذهب ، وعيه الأصحاب .

ودكر في الانتصار ، احتمالاً : يجب فيهما دية وحكومة لقصد الذكر

نقطتهما . وما هو بسند .

فائز : قوله (وَإِسْكَبِي الْمَرَّةَ) .

اسكت المرأة : مما شعرها . بمعنى : فيها ابدنة لو قطعها . وكذا لو اشلها .

وَيَرْكَبِ الْمَرْأَةُ : حكومة ، وهو عشاها .

وكذلك في عانة الرجل حكومة .

قوله (وَفِي الْمُنْخَرَيْنِ ثُلُثَا الدِّيَةِ . وَفِي الْحَاجِزِ ثُلُثُهَا) .

هذا المذهب . صححه المصنف ، والشارح ، وغيرهما .

واحتره أبو بكر ، وغيره .

وحرم به في الهدية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، ومستوعب ، وخلاصة ،

والوحيير ، والمنور ، ومتعجب لأدى ، وذكره ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه في الحر ، والظم ، والرعيتين ، والحدوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه في المنخرين : الدية . وفي الحاجز : حكومة .

قال الركني : هذه مشهورة من الرواسين .

فائز : قوله (وَفِي الصَّغْرِ خُمْسُ دِيَةِ الْإِصْبَعِ)

وهو بهران . وهو صحيح ، لا نزاع فيه .

وهو من مفردات المذهب .

وسواء كانت من يد أو رجل .

قوله (وَفِي كُلِّ مِئَةِ خُمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ ، إِذَا قُلِعَتْ مِمَّنْ قَدْ تَغَيَّرَ^(١)) .

بمعنى : إذا تمسك كونه بذلها . وسواء قلعها بسحها ، أو قلع الطاهر فقط .

وهذا المذهب .

قال ابن منبج ، والزركني : هذا المذهب .

وحرم به في الوحيير ، وغيره .

(١) أي سقطت أسنان الرصاص من فيه .

وقدme في المحرر ، والنظم ، والرعيين ، والحدوى الصغير ، والفروع ، وغيره .

وعنه : إن لم يكن ملها : محكومة . احتاره القاضي

ويحتمل أن يحسب في جميعها دية واحدة . وهو لأبي الخطاب وهو رواية

عن الإمام أحمد رحمه الله

فعلها ، في كل ضرر : ميراث . لأن الموجود من فوق : ثمن ، ورابعين ،

وبان ، وصاحك ، وسحار ، وسنة طواحين ومن أسفل : مثلها قاله في

الفروع ، وغيره .

قال المصنف : نعمين من هذه الرواية على مثل قول سعيد بن المسيب

رحمه الله للإجماع على أن في كل من حمى من الإبل وورد الحديث بذلك^(١) .

فيكون في الأسنان والأنياب : ستون ميراً لأن فيه أربع ثياب ، وأربع

رباعيات ، وأربعة أنياب ، فيها خمس ، وفيه عشرون صرساً ، في كل جانب

عشرة ، حمى من فوق وحمى من أسفل . فيكون فيها أربعون ميراً ، في كل

صرس ميران . فتكمل الدية انتهى

وقال أبو محمد الحدوى : إن قلع أسنانه دية واحدة . وحببت دية واحدة

قال في الرعاة الصدى ، والحدوى : وإن قلع السكل ، أو فوق العشرين

دية واحدة : وحببت دية وثلاثة أحماس

وقيل : دية فقط .

قلت : وفي القول الأول سهو فيما يظهر . لأنهم حكموا أن في قلع ما فوق

العشرين : دية وثلاثة أحماس .

وذلك لا يثبت إلا في قلع الجميع ، وهو اثنتان وثلاثون ، لا فيما دوسها .

(١) روى أبو داود والقساق من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن

النبي صلى الله عليه وسلم قال « في الأسنان خمس خمس »

والصواب : ما قاله في الحرر وهو ، وقيل : إن قمع الكل ، أو فوق الشرير
دصة : لم يحب سوى الذية ، فهذا وجه ظاهر .

فأثره : لو قمع من الدين ما طر منه في اللحم ، وهو السخج - بالثون والحاء
المعجمة (٢١) - فيه حكومة قاله الأصحاب . منهم : صاحب الهداية ، والمذهب ،
ومسبوك الذهب ، واستوعب ، والإخلاصة ، والمعنى ، وسكاي ، والهادي ،
والشرح ، والعاثين ، وطوى الصبر ، وإدراك النفاية ، والفروع ، وغيرهم .

وقال في الترتيب : في سبعة حكومة ولا تدخل في حساب النسبة .
قوله (وتجب دية اليد والرجل في قطعهما من الكوع والكعب)
فإن قطعهما من فوق ذلك : لم يرد على الذية في طاهر كلامه .

وهو المذهب . نص عليه في رواية أبي طالب

وحرم به في لوحبر ، وغيره

وقدمه في الشرح ، وشرح ابن سبعا ، والنظم ، والراعيين ، والحدوي ،
والخلاصة ، وغيرهم .

وقال القاسمي في الزائد حكومة واحترره أبو الخطاب .

قوله (وفي ما رز الألف : دية العضو كاملة) .

بلا راع أعده

السكر لو قطع مع قصته . في جميع مدة . على الصحيح من المذهب .

قدمه في المعنى ، والشرح

ويعتدل أن لمز من ستوصب الألف حداً : دية وحكومة في القصة .

قوله (وفي قطع بعض المار ، والأذن ، والخلمة ، والناس) ،

(١) السخج بورن حمد ، والجمع أسخج ، كحمل وأخمال هو أصل كل شيء .

وهو أصل السخج .

وَالشَّقِيرَ ، وَالْحَشْفَةَ ، وَالْأُمْلَةَ ، وَالسَّسَّ ، وَشَقَّ الْحَشْفَةَ طَوَلًا : بِالحَسَابِ
مِنْ دِينِهِ ، يُقَدَّرُ بِالْأَجْزَاءِ)
هذا المذهب وسيله الأصحاب .

وحرم به في المني ، والشرح ، وشرح ابن مينا ، ولو حبر ، وغيره .
ولم يذكر في المحرم ، والرعاية ، والمروع ، وغيره . هناك الحشفة طولا .
ودكر في الترعيب : في شجرة الأدب روية . أن فيها ثلث الدية
ودكر في الواضح . بما في من الأدب بلا مع . الدية ، وإلا لحكمة .
قوله (وفي شغل المضو ، أو دهاب صعبه ، والحناية على الشفتين
بحيث لا ينطبقا على الأسنان) .

قال في المني ، والشرح أو سترحت دية . وهذا المذهب لا ريب .
مطلقا . وعليه جميع الأصحاب . وقطع به أكثرهم .

وقال في التضرعة ، والترعيب : في التفضل حكومة
قوله (وفي تسويد السن ، والظفر ، بحيث لا يزول : دية) .
إذا اسود الظفر بحيث لا يزول : وجبت دية ، بلا خلاف أعلمه .
وبأسود السن بحيث لا يروى سواده ، فالصحيح من المذهب : أن فيه
ديته . وهو ظاهر كلام المخرق

قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب .
وجرم به في الوحيز ، والمور ، ومنصب الأدب ، وغيره .
وقسمه في الهدية ، والمذهب ، ومبيوك الذهب ، والمتنوع ، والحلاصة ،
والمني ، والهدى ، والكافي ، والمحرم ، والشرح ، والظفر ، والرعاتين ، والحاري
الصغير ، والفروع ، وغيره .

وعنه - في تسويد السن - : ثلث ديتها كنسود أظفه مع فقهه .

وهال أبو بكر : في نسويد الس حكمة . وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله
 كما لو احترت ، أو اصفرت ، أو كَلَّت
 وعنه : إن ذهب نفعها وجبت دينها .
 قلت : وهو الصواب .

قائمة : لو اخضرت سنة مجناية عليها : فهي حكمة . على الصحيح من
 المذهب

قال في الدعوى ، والأشهر في مذهب : فيها حكمة
 وحرم به في الحرر ، والعلم ، والرعايتين ، والحدوى الصغير ، وغيره .
 قال في الهدية ، وغيره . فإن تعيرت أو تحركت وجبت حكمة . شهوا
 وعنه : حكمه حكم نسويدها
 جرم به ولد الشيرازي في مستحقه .
 وأطلقهما في المعنى ، والشرح ، والدعوى ، وغيره .
 قوله (وفي المعضو الأشل : من اليد والرجل ، والدكر والتندي ،
 ولسان الأخرس ، والمعين القاعة ، وشعبة الأذن ، وذكر الخصى
 والمعين ، والسن السوداء ، والتندي دون حلمته ، والدكر دون حشفته
 وقصبة الأنف ، واليد والإصبع الرئيتين : حكمة) .
 وهذا المذهب في ذلك كله . وعنه أكثر الأصحاب .

وحرم به في الوخير ، وغيره .
 وقدمه في الهدية ، والمذهب ، والمستوع ، والحلاصة ، والحرر ، والعلم ،
 والرعايتين ، والحدوى الصغير ، والفروع ، وغيره .
 واختار المصنف والمحد : الحكمة في اليد ولاصبع الرئتين
 وصححه للمصنف والشارح في قطع الدكر دون حشفته ، والتندي دون حلمته .

وعنه : يجب في ذلك كله ثلث دبة كل عصفور من ذلك .

واختاره ابن منبج في شرحه في شلل اليد فقط .

وقال القاضي : الرواتب في السن السوداء التي ذهب معها ، أما إن لم يذهب
فمعها بالكلية : ففيها ديتها كاملة .

وخالفه المصنف وغيره .

ووجوب ثلث الدبة في اليد الثلاثة ، والذكر الأشل ، والعين الثامنة ، والسن
السوداء ، وذكر الخصى ، والعين ، والسن الأخرس - من معوقات المذهب
وحرم به ما ظلمها .

وكذا وجوب ثلث الدبة في اليد والأصبع إرانبين من معوقات المذهب

وعنه - في ذكر الخصى والعينين - : كان ديتهما

وعنه - في ذكر العينين - : كان ديتهم .

ومال إليه المصنف ، والشارح .

قلت : وهو الصواب .

وحرم به في الانتصار في سن الأخرس .

وقد في الروضة - في ذكر الخصى - إن لم يجمع مثله : ثلث الدبة ، وإلا دية .

وقال ، في العين الثامنة : نصف الدبة .

فأمره : لو قطع نصف الذكر بالطول ، فضل المصنف ، قال أحمد : فيه

نصف الدية .

قال هو والشارح والأولى وجوب الدية كاملة لأنه ذهب بمنفعة طبع .

فوجب الدية كاملة ، كما لو أشله ، أو كسر عليه فذهب جماعه .

قلت : وهو الصواب

قوله (فَلَزَ قَطَعَ الْأَنْثَيْنِ وَالذَّكَرَ مَتًا ، أَوِ الذَّكَرَ ثُمَّ الْأُنثَيْنِ :

أَرَمَهُ دِيَتَانِ وَلَوْ قَطَعَ الْأَنْثَيْنِ ثُمَّ قَطَعَ الذَّكَرَ : وَحَبَّتْ دِيَةَ الْأَنْثَيْنِ ،
وَفِي الذَّكَرِ رِوَايَتَانِ ﴿

وهو الروايتان المتقدمتان في ذكر الحصى لأنه يقطع أشبهه من خصية .

وقد ذكره المذهب والخلاف فيه

وقد علم فيه أربعة أقوال في المسألة التي فيها

قوله ﴿ وَإِنْ أَشَلَّ الْأَنْثَى ، أَوْ الْأَذُنَ ، أَوْ عَوْجَهَا ، فَفِيهِ حُكْمَةٌ ﴾

وهو المذهب حرم به في معنى ، والشرح ، وشرح ابن مصلح ، والوجيز ،

وغيرهم وقدمه في الدعوى ، وغيره

وقيل في شطام بدمية ، كشال البدو حمة ، ونحوها

وقال ابن سحوي في المذهب وإن أشل حماره وعوجه : دية وحكومة .

ومحتمل دية

قوله ﴿ وَفِي قَطْعِ الْأَشْلِ مِنْهُمَا كَمَالُ دِيَّتِهِ ﴾

يعني دية كاملة . صرح به الأصحاب . وهذا المذهب

حرم به في معنى ، والشرح ، وشرح ابن مصلح ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في له دعوى ، وغيره

وقال في المحرر وفي كل منهما كمال دية ، إذا قيدا مؤحده السام من ذلك

في السد ، وإلا ففيه حكومة

وقاله في الرعشين ، والحوى ، والزر كشي

وقال في الترميم ، في أدن مستحقة - وهي الثلاثة - وإن ثلث دية ،

أو حكومة

وكذا في النزاع أيضا في أم أشل إن لم تجب الدية .

قوله ﴿ وَتَجِبُ الدِّيَةُ فِي الْأَنْفِ الْأَخْشَمِ وَالْمَحْرُومِ وَأَذُنِي الْأَسَمِ ﴾ .

هذا المذهب . جزم به في الوحيين ، وشرح ابن منبغا ، والمعنى ، والشرح ،
وقال : لا سلم فيه مخالفات .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال في المحرر : في كل من ذلك كمال دينه ، إذا قلنا : يؤخذ به السالم من
ذلك في العمدة ، والإافية حكومة ، كما تقدم

وقاله في الرءوس ، والحدود ، والبركشي

قوله ﴿ وَإِنْ قُطِعَ أُمَّهُ ، فَذَهَبَ شَمُهُ ، أَوْ أُذُنُهُ ، فَذَهَبَ سَمُّهُ :
وَجَبَتْ دِيْنَانِ . وَسَائِرُ الْأَعْضَاءِ إِذَا أُذْهِبَتْ بِفِعْمِهَا . لَمْ تَجِبْ إِلَّا دِيْنَةٌ
وَاحِدَةٌ ﴾ .

قطع به في المعنى ، والشرح ، وشرح ابن منبغا ، والمحرر ، وغيرهم من
الأصحاب . ولا أعلم فيه خلافاً .

ومر قوا بهما ، بدين واحد

مهما : أن تقوت مع سائر الأعضاء وقع صمته للمصو ، والعمدة صمته لأشئ .
فيه دليله : القتل . فإنه يوجب دية واحدة . وإن أُلِفَ أشئ . نجب بكل واحد
مهما الدية ، بخلاف منفعة الأنف والأذن . إذا دهم قطع لأف والأذن . لأن
كل واحد من المنفعتين في غير الأف والأذن . فذهب أحدهما مع الآخر ذهب
لما ليس أحدهما تبعاً للآخر

قائمة : من له يدين على كوعيه ، أو يدين ودراعا على مرفقيه ، ونحوه ، في

البطن . فمما يد واحدة . وللزيادة حكومة على الصحيح .

وفي أحدهما : نصف دنتهما وحكومة

وي قطع . مع من أحدهما حمة أخرى

فإن قطع بدأ : لم يقطعا للردة ولا أحدهما . على الصحيح من المذهب لعدم
 معرفة الأصلية . قطع به في الفروع .
 وقدمه في المعنى ، والشرح ، والكافي
 وقال ابن حامد : يجب القصاص فيهما لأن هذا قص لا يمنع القصاص ،
 كالسنة في اليد انتهى

وإن كانت إحداها باطشة دون الأخرى ، أو إحداها أكثر طشاً ، أو في
 سمت الذراع ، والأخرى رندة . فهي الأصلية ديتهم والقصاص ، قطعهم عمداً .
 وفي الزائلة : حكومة ، سواء قطعها منفردة ، أو مع الأصلية .

وعلى قول ابن حامد لأشئ . فيها لأنها يجب فهي كالسنة في اليد
 وإن استويا من كل الوجه ، وكأما غير باطشتين فبهما تثبت دية اليد
 أو حكومة ولا يجب دية اليد كاملة لأنها لا منع فيها . فهي كأيدي السلاء
 والحكم في القدمين على ساق : كالحكم في الكفين على ذراع واحد .
 وإن كانت إحداها أطول من الأخرى . فقطع الطويل ، وأمكنه المشي على
 القصيرة : فهي الأصلية ، وإلا فهي رندة . قال ذلك في الكافي .

قوله (فصل في دية المنافع)

في كل حادثة دية كاملة وهي السمع ، والبصر ، والشم ، والدوق
 في كل واحد من السمع والبصر والشم : دية كاملة بلا نزاع .
 وفي دهاب الدوق : دية كاملة على الصحيح من المذهب .
 حرم به في الوحيير ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : فيه حكومة . واحتاره المصنف في معنى

قال الشارح : القصاص لادية فيه

قوله ﴿ وَيَجِبُ فِي الْحَدَبِ دِيَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ هذا المذهب .

قال في الأصول : أطلق الإمام أحمد رحمه الله في الحدب الدية ، ولم يعصل .
وهذا محمول على أنه يمتنع من الشئ .

وأحرأه في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة على ظاهره ، فقلا : ويجب في
الحدب الدية .

وكذا المصنف هنا ، وغيره .

وحرم لوجوب الدية فيه في المحرر ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم .

واحترره المصنف ، وغيره .

وقال القاضي وغيره : لا يجب فيه الدية .

قال ابن الجوزي : وهذا ظاهر المذهب .

وطهر الله وع لإطلاق

قوله ﴿ وَيَجِبُ فِي الصَّغَرِ ، وَهُوَ أَنْ يَضْرِبَهُ بِصَيْرِ الْوَجْهِ فِي جَانِبِ ﴾

دية كاملة .

هذا المذهب نص عليه . وعليه الأصحاب ، وقطروا به

اكثر قال في المعنى ، والترغيب : وكذا إذا لم يبلغ ريقه .

فائدة : قوله ﴿ وَفِي تَسْوِيدِ الْوَجْهِ إِذَا لَمْ يَزَلْ ﴾ دية كاملة .

وهذا ملا نزاع

وقال في المنهج ، والترغيب : وكذا لو أزال لون الوجه كان فيه الدية .

قوله ﴿ وَإِذَا لَمْ يَسْتَمْسِكْ أَعَانِطُ وَالْبَتُولُ ﴾ يعني : إذا ضربه ﴿ فِي ﴾

كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ دِيَةٌ كَامِلَةٌ ﴿

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب

وجزم به في المحرر ، والوجيز ، والنور ، وغيرهم .

وقدمه في المعنى ، والشرح ، والدواعي .
وكذا قدمه في الرعايتين ، والحدوى الصغير ، وغيرهم .
ذكره في أول « كتاب الديات » .
وعنه يجب ثلث الدية : أحدها أن ألى موسى في لإرشاد .
وحسن الروية في المعنى والشرح بما إذا لم يتمك البول
وتقدم : إذا أفرغه فأحدث بخائط أو بول أو ريج في « كتاب الديات »
قبل الفصل

فائدة : يجب الدية في إذهب سبعة الصوت
وكذا في إذهب سبعة النطق
وقال في الفروع : لو سقاء ذرى اللحم ، فذهب صوته : لزمه حكومة في
إذهب الصوت .

قوله « وَفِي الْكَلَامِ : بِالْحَسَابِ يُقْسَمُ عَلَى ثَلَاثَةِ عَشْرِينَ حَرْفًا »
هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب
وحزم به في الوجيز ، وغيره
وقلناه في الفروع ، وغيره .
ويحتدل أن يقسم على الحروف التي للسان فيعمل ، دون الشهوية ، كاله ،
والفاء والميم . وكذا الواو . قاله الأصحاب .

وقال في المعنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم ، وقيل : سوى الشهوية والحقيقية
وسواء ذهب حرف عمى كله ، كجمله أحد المد ، أولا
قال في الفروع : ويتوجه وجه

فائدة . لو كان النفع من غير جنسية ، فأذهب إسان كلامه كله . فإن كان

ميؤسا من ذهاب لثنته : ففيه قسط ماذهب من الحروف . وإن كان غير ميؤس
من زوالها - كالصبي - ففيه الدية كاملة .

قال في المعنى ، والشرح : كذلك الكبير إذا أمكن إزالة لثنته بالعميم
قوله ﴿ وَفِي نَقْصِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، أَنْ عَلِمَ بِقُدْرِهِ مِثْلُ نَقْصِ أَنْعَلٍ ﴾
بأن يجزئ يوما ويقيم يوما ، أو ذهاب بصير أحد العينين ، أو سماع
أحد الأذنين ، بلا نزاع في ذلك .

وقوله ﴿ وَإِنْ لَمْ يَسْلَمْ قُدْرُهُ ، مِثْلُ : أَنْ صَارَ مَذْهُوشًا ، أَوْ نَقْصِ
سَمْعِهِ ، أَوْ صَرُّهُ ، أَوْ شَمُّهُ ، أَوْ حَصَلِ فِي كَلَامِهِ تَمَثُّعٌ ، أَوْ عَحْلَةٌ ،
أَوْ نَقْصُ مَشْيِهِ ، أَوْ اخْتِنَى قَلِيلًا ، أَوْ تَقَلَّصَتْ شَمَّتُهُ نَقْصَ التَّقْلُصِ ،
أَوْ تَحَرَّكَتْ شَمَّتُهُ ﴾ بنقص التحريك ﴿ أَوْ ذَهَبَ اللَّابِنُ مِنْ تَدْيِ الْمَرَأَةِ
وَنَحْوِ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ حُكْمُهَا ﴾ .

هذا المذهب في ذلك كله وضعه أكثره أكثر الأصحاب

وحرره الجميع في الشرح ، وشرح ابن سبحة ، ولوحير ، وغيرهم

وقدمه في الفروع ، وغيره

ولم يذكر في الفروع ، والتفصيل

وقيل : إن ذهب لقن فيه الدية .

وذكر جماعة في البصر : يزنه بالمسافة ، فلو نظر الشخص على مائتي ذراع ،
فقطرته على مائة : فنصف الدية .

وذكر في الوسيلة : لو لطمه ، فذهب بعض بصره - وحدث الدية في طهر
كلامه .

فأمرتان

أمرهما - مثل ذلك في الحكم . لو حمله لا يلتفت إلا شدة ، أو لا يسمع ريقه
إلا شدة ، أو أسود بيض عيبه أو أحر

الثانية : لو صار ألثم بذلك ، فقبل . تحب دية الحرف الذي امتنع من خروجه
قت . وهو الصواب .

وقدme في إراعاة السكرى

وقبل . فيه حكومة .

وأصغف في المروع .

قوله (فَإِنْ قَطَعَ بَعْضُ اللِّسَانِ ، فَذَهَبَ بَعْضُ الْكَلَامِ) اعْتَبَرُ
أَكْثَرُهُمَا . فَلَوْ ذَهَبَ رُفْعُ اللِّسَانِ (وَنُصِفَ الْكَلَامُ) (أَوْ رُفِعَ
الْكَلَامُ) وَنُصِفَ اللِّسَانُ (وَجِبَ نِصْفُ الدِّيَةِ) بِأَرْبَاعِ .

(فَإِنْ قَطَعَ رُفْعُ اللِّسَانِ) فَذَهَبَ نِصْفُ الْكَلَامِ (ثُمَّ قَطَعَ آخَرُ
بَقِيَّتِهِ ، فَقَلِيَ الْأَوَّلُ بِنِصْفِ الدِّيَةِ وَعَلَى الثَّانِي بِنِصْفِ فَقَطْ) .
وهذا أحد الوجوه . اختاره القاضي .

قال ابن متيغا في شرحه : هذا المذهب . وقلمه في المروع

والوجه الثاني : يجب عليه نصف الدية وحكومة أربع اللسان وهو احتمال

للمصنف هنا . وهو المذهب .

وقطع به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والوجيز .

قال في المروع : وهذا الأشهر .

والوجه الثالث : يجب عليه ثلاثة أرباع الدية .

وأطلق في الشرح .

فأمره . عكس المألة . لم قطع نصف اللسان ، فذهب ربع الكلام ثم قطع
آخر بقيته : كان على الأول نصف الدنة ، ويحب على الثاني ثلاثة أرباعها على
الصحيح من المذهب .

حرم به في الوجيز ، والمفني ، والشرح ، ونصراه
وقدمه في الفروع ، وغيره
وقيل نصف لغير

قوله ﴿ وَإِنْ قُطِعَ لِسَانُهُ ، فَذَهَبَ نَفَقَتُهُ وَدَوَقُهُ لَمْ يَجِبِ الْإِدْيَةُ ،
وَإِنْ ذَهَبَ مَعَ بَقَاءِ اللِّسَانِ : فَفِيهِ دِيَتَانِ ﴾
وهذا المذهب . وعليه الأنحاب

وقال في الواضح : إن قطع لسانه فدية ، أرل نطقه أو لم يزل
من عدم الكلام قطعه : وحل لظنه أيها دنة كاملة .

قال في الفروع وكذا وحده في مختصر ابن رزيق . لو ذهب ثلثه وسمه
ومثبه وكلامه تبعا : فديتان

فأمره . لا يدخل إرش حادثة أدمت عقله في دية . على الصحيح من المذهب
نص عليه

وقيل : يدخل

قوله ﴿ وَإِنْ كَسَرَ صُنْبِيَّةً ، فَذَهَبَ مِثْلُهُ وَبِكَأُخُهُ . فَفِيهِ دِيَتَانِ ﴾
هذا المذهب . وعليه جماهير الأنحاب

وحرم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره

ويحتمل أن تحب دية واحدة وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .
كقصة الأعصاب .

فأمره : لو قطع أعه ، أو أذه . فذهب شمه ، أو سمعه : فعليه دينان .
قولاً واحداً .

تنبيه : قوله ﴿ وَلَا تَحِبُّ دِيَّةَ الْجَرْحِ حَتَّى يَنْدَمِلَ ﴾ .

فيستقر بالاندمال . وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

لكن قال في الرصة : لو قطع كل منهما بدأ : فله أحد دية كل منهما في
الحال قبل الاندمال وعدمه ، لا القود قبله .

ولو راد أرش حروح على الدية ، فمما عن القود إلى الدية ، وأحب أحد المال
قبل الاندمال ، فقبل بأحد دية فقط . لاحتمال السراية .

وقيل : لا ، لاحتمال حروح نظراً . قاله في الفروع .

قلت : الصواب الأول .

تنبيه . قوله ﴿ وَلَا دِيَّةَ سِنٍّ ، وَلَا طُعْرٍ ، وَلَا مَنَفِيَّةٍ ، حَتَّى يُنَاسَ مِنْ
عَوْدِهَا ﴾ . وهو صحيح .

لكن لو مات في المدة فعليه دية من وطهر على الصحيح من المذهب .

وقيل . هدر . كما لو ست شي . فيه . قاله في منتخب ولد الشيرازي

وله في غيرها الدية . وفي القود وجهان .

وأطلقهما في الفروع .

وحسن المصنف الخلاف بين الصغير .

ونقدم ذلك في آخر « باب ما يوجب القصص » .

قوله ﴿ وَلَوْ قُلِعَ سِنَّ كَبِيرٍ ، أَوْ طُفْرُهُ ، ثُمَّ نَبَتَتْ ﴾ .

منعت دية وإن كان قد أخذها ردها . عد المذهب وعليه جدهير

الأصحاب منهم : أبو بكر ، وغيره . ومن عليه في السن

وجرم به في الوجيز ، وشرح ابن منجا .

وقدمه في الشرح ، والفروع .

وقال القاضي : نحب دينها ،

وقال ابن الخوري في المذهب - ميم قلع سن كبير ، تم بشت - : لم يرد ما أحد ، وقال : ذكره أبو بكر

وتقدم ذلك في « باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس » في أثناء الفصل الرابع .

ففي المذهب : نحب عليه حكومة لنقصها إن نقصت ، وصحتها إن صحت .

وإن قلنا قانع سد ذلك : وجبت دينها . على الصحيح من المذهب .

وعلى قول القاضي : ينسب حكمها على وجوب قلها

فإن قلنا : بحسب فلا شيء على قائمها . وإن قلنا : لا يحب قلها . احتمال

أن يؤخذ بدينها . واحتمل أن لا يؤخذ . ولعل فيها حكومة . قاله المصنف ، والشارح .

وقال في الفروع : وإن أمان ساء وضع محله والنعم . في الحكومة

وجهاً . انتهى .

وإن حمل مكان الس ساء أخرى ، أو سن حيوان أو عطا ، فنقت . وجبت

دية القلوقة وسهاً واحداً .

وإن قلعت هذه النية : لم نحب دينها . وفيها حكومة ، على الصحيح من

المذهب .

قدمه في المنقذ ، والشرح .

ويحتمل أن لا يجب فيها شيء .

قوله « أوردته » يعني : الظفر « فالتحتم : سقطت ديتها »

هذا المذهب . اختاره أبو بكر ، وغيره .

وحرم به في الوحبر ، وشرح ابن مسعود
وقال القاضي : نجس دينها ذكره عنه الشارح
ثائرة : قوله (لَوْ قَطَعَ طَرَفُهُ ، هَرَدَهُ قَالَتْحَمٌ : فَحَقُّهُ بَاقٍ بِحَالِهِ ، وَيَبْقِيَةُ
إِنْ قِيلَ بِنَجَاسَتِهِ . وَإِلَّا فَلَهُ أَرْضُ نَقْصِهِ خَاصَّةٌ) .

وحرم به في المنق ، والشرح . وقدمه في المروع .
وختار القاضي نقصه

ثم إن أنه أحسن - وقيل عظمها به - في دنته وحبها .
وأطلقهما في المروع

ولورد استتم الحادي أفد به نية على الصحيح من المذهب . نص عليه
وقدمه في المروع
وقيل : لا يقدح به

ثائرة : لو التحت الحذفة أو الموصحة وب فوقه على غير شين : لم يقط
موجباً ، روية واحدة

قاله في المروع ، وقيره

قوله (وَبِنْ عَادِ نَاقِصَةٍ ، أَوْ عَادَتِ السُّنُّ أَوْ الظُّفْرُ قَصِيرًا ، أَوْ مُتَفَيِّرًا :
فَلَهُ أَرْضُ نَقْصِهِ) .

هذا الصحيح من المذهب

وحرم به في الوحبر ، والمروع ذكره في « باب النفود فيما دون النفس »
قد إن مسد في شرحه : هذا المذهب .

وقدمه في المنق ، والشرح

وعنه - في قلع الظفر إذا سقط على صمته - حسن دبير وابن سبت أسود :

عنه عشرة

ورده المصنف ، والشارح ، وقالوا : التقديرات باسم التوقيف ولا سيرة
توقيما والقياس لا شيء عليه إذا عاد على صفته
وإن كنت صغيراً همه حكومة .

قوله (وإن قطع سن صغير . ويؤنس من عودها : وجبت ديتها)
هذا المذهب .

قال المصنف ، والشارح : هذا الصحيح من المذهب
وهو ظاهر كلامه في الوجيز ، وغيره
قال ابن منبج : هذا المذهب .

وقد مر في الهداية ، ومذهب ، والحلاصة ، والبط ، والحري ، والرعيين ،
والفروع ، والحاوي ، وغيرهم .

وقال القاضي : فيها حكومة
وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله . ويحتمل كلام الخرق .
وأطلقه الركني .

قوله (وإن مات المئني عليه ، وأدعى الحاني عوداً ما أذهبته .
فأنكره الوئي فالتقول قول الوئي)

هذا المذهب بلا ريب وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم
وقال في المنتجب إن ادعى انتمائه وموته خير جرحه ، وأمكن . قبل قوله .
قوله (وفي كل واحد من الشعور الأربعة : الذية . وهو شعر
الرأس والأخية والتاجين ، وأهداب العينين) .

هذا مذهب . نص عليه وعليه الأصحاب
وعمه في كل شعر من ذلك حكومة . كالشارب . نص عليه

فأمرنا

أمرنا : لا قصاص في ذلك ، لعدم إمكان المساواة .

الثانية : قل حنبل : كل شيء من الإنسان فيه أروعة ، في كل واحد مع اللذة وطرده القاصي في حللة وجه .

قوله ﴿ وَفِي بَعْضِ ذَلِكَ يَفْضِلُ مِنَ الدِّينِ ﴾ .

وهو المذهب وإليه ميل المصنف ، والشارح في محتمل . وعليه الأصحاب .

وذكر أبو الخطاب احتيالا : يجب فيه حكومة .

قوله ﴿ فَإِنْ بَقِيَ مِنْ حُجَّتِهِ مَا لَا جَمَالَ فِيهِ . احْتِمَلُ أَنْ يَنْزِمَهُ يَفْضِلُ ﴾

حرم به في الوحير . ونصره الدظم

وهو ظاهر ما قدمه في المذهب

واحتمل أن يلزمه كمال لذة وهو المذهب وإليه ميل المصنف ، والشارح

في محتمل .

وقدمه في الرعبتين ، والحدوى الصعير ، والمروع .

وأطلقهم في لذة ، ومستوعب ، وإخلاصة ، والكافي ، والمغنى ،

والشرح ، وشرح ابن منبج

وقيل : فيه حكومة . وهو قوي . وأطلقهم في المهر .

ثنية : طاهر قوله ﴿ وَإِنْ قُطِعَ كَفَاً بِأَصَابِهِ لَمْ يَجِبْ إِلَّا دِيَةٌ

الْأَصَابِ ﴾ .

أن الدية للأصابع لا غير . وذلك يقتضي سقوط ما يجب في مقابلة الكف

وليس ذلك مراد . ولكن لما كانت دية الأصابع كدية اليد : أطلق هذا اللفظ

نظراً إلى المعنى .

والأحسن أن يقول . لم يجب إلا دية اليد .
 قوله (وَإِنْ قَطَعَ كَفًّا عَلَيْهِ بَعْضُ الْأَصَابِعِ : دَخَلَ مَا خَاذَى
 الْأَصَابِعَ فِي دِيَتِهَا . وَغَلِيهِ أَرْضُ بَاقِي الْكَفِّ) .

وهذا المذهب . حرم به في المعنى ، والشرح ، وشرح ابن منبج ، والوحيد .
 وقدمه في الفروع

وقيل : يلزمه دية يد سوى الأصابع .

فأمره : يجب في كف بلا أصابع ، وذراع بلا كف : ثلث دية . على
 الصحيح من المذهب .

وقد شبه الإمام أحمد رحمه الله ذلك بين فئمة

وعنه : يجب فيه حكومة

ذكرهما في استعص ، والتصرة ، ومذهب ابن الجوزي ، وغيرهم .

وكذا المصنف . وحكم الرجل حكم اليد في ذلك .

قوله (وَفِي غَيْرِ الْأَعْوَرِ دِيَةٌ كَامِلَةٌ . نَصٌّ عَلَيْهِ) .

وهو المذهب وعليه الأصحاب .

قال الرركشي : وعموم كلام الحرق يقتضي أن فيها نصف الدية وهو

مقتضى حديث عمرو بن حزم

قوله (وَإِنْ قُلِعَ الْأَعْوَرُ غَيْرُ صَبِيحٍ مُبَازِلَةٍ لَعْنَتِهِ) الصحيحة (فَمَلْيَتِهِ

دِيَةٌ كَامِلَةٌ ، وَلَا قِصَاصٌ) .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب .

وحزم به في الوحيد ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وهو من معرقات المذهب .

وحزمه في الفروع

وقيل : قطع عليه ، كقتل رجل امرأة . وهو احتمال لمصنف هنا . ويأخذ

نصف الذية

قال في الفروع : وأخذ نصف الذية مع القمع أشهر . منى على هذا القول

وخبره في التلويح والاتصار من قتل رجل امرأة

وقد حرم به المصنف ما على هذا الاحتمال . وحرم به غيره أيضاً

وقيل : لا يأخذ منه شيئاً

قلت : وهو المواب

قوله (وَإِنْ قَلَعَ عَيْنِي صَحِيحٌ عَمْدًا خَيْرٌ بَيْنَ قَلْعِ عَيْنِهِ ، وَلَا شَيْءٍ

لَهُ غَيْرُهَا ، وَبَيْنَ الذِّيَةِ)

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وحزمه في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره

وكونه يستحق قطع عليه فقط : من مفردات المذهب .

وقال القاسمي : قياس المذهب دلتان

وهذا أيضاً من مفردات المذهب

وقيل : من الأمور كعيره ، وكسهم وأذن .

قال في الفروع : ونحوه فيه احتمال ونحوه من جهة كالمصر في مسألة

النظر في بيته من حصص الباب .

قوله (وَفِي يَدِ الْأَقْطَاعِ نِصْفُ الذِّيَةِ ، وَكَذَلِكَ فِي رَجُلِهِ) .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وحرمه في الوجيز ، وغيره

وقدمه في الموضع ، وعبره

وعنه : فيه دبة كاملة

وهي من معدن الذهب

وعنه : فيه دبة كاملة ، إلى ذهبت الأولى هدرًا .

وهو من معدن الذهب .

قال في الروضة : إلى ذهبت في حد : مصف دبة ، وإلى كان في جهاد :

فرويتان

ثامره : قطع يد صحيح لم تقطع يده إلى حد : فيه الدبة كاملة ، ولا

قطعت والله أعلم

باب الشجاج وكسر العظام

قوله (الشَّجَّةُ : أَسْمُ لِيُجْرَحَ الرَّأْسُ وَالْوَجْهُ حَاصَّةٌ) .

قوله الأصحاب . قال الرزكشى : وقد يستعمل فى غيرهما .

وهى عشر ، خمسٌ لا تُقَدَّرُ فيها

أولها : الحارصة . بإعجام الحاء وإهمالها مع إهمال الصاد فيها ، وهى التى تخرص

الحلدة ، أى تشق قبلاً ولا تدميه

وتسمى الحارصة والقاشرة والقشرة - بإعجام الشين مع القاف .

ثم الباردة - بوحدة وراى معجمة مكسورة - التى يسيل منها الدم . وتسمى

الدامية ، ولدائمة ، مبنية مهملة . وهى التى تدمى ولا تشق اللحم .

وقيل : الدائمة : ما ظهر دمها ولم يسيل .

ثم الناصمة التى تصنع اللحم

وقيل : ما تشقه بعد الحلدة ولم يسيل دمها .

ثم المتلاحمة التى أحدثت فى اللحم

وقيل : ما ألصقت أعلاها ونسج أسفلها . ولم تلغ حلدة نلى العظم .

(ثم التَّمَحُّفُ التى يَتَمَحَّفُ وَتَبْنُ القَطْمُ قِشْرَةٌ رَفِيقَةٌ)

هذا المذهب ، على هذا الترتيب . وعليه جماهير الأصحاب

وحرمه فى الوجع ، وغيره .

وقدومه فى الفروع ، وغيره .

وعند الحنفى : الناصمة بين الحارصة والباردة ، تشق اللحم ولا تدميه . وتسمى

ابن الساء

قال الرزكشى : الباردة التى تشق اللحم بعد الحلدة ، بمعنى ولا يسيل منها دم

قوله الخوهري ، وابن فارس .

وقال المصنف في المعنى : لس ماى سح الخرق عطف من الكتاب . لأن
الباصعة الى ثقب اللحم مد الجلد يسيل مهادم كثير في الغالب بحلاف الدارة .
فإنها الدامة - بالمهمة - لقلة سيلان دماها فالباصة أشد . انتهى
وهو قول الأسمى والأهرى .

قوله (فَهَذِهِ الْخَمْسَةُ فِيهَا حُكُومَةٌ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ) .
وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

قال الرركشى : هذا المشهور ، والخيار للأصحاب من روايتين .
وعنه : في البَّالَةِ تَعْيِيرٌ ، وفي النَّاصِيَةِ تَعْيِيرَانِ ، وفي الْمَلَاخَةِ ثَلَاثَةٌ ،
وفي السُّنْحَقِ أَرْبَعَةٌ .
احتارها أبو بكر .

وحكى الشيرازى عن ابن أبى موسى : أنه احتار ذلك في السحق .
ومن القاصى أنه قال : متى أمكن اعتبار الجراحات من الموصعة - مثل أن
يكون في رأس الحى عليه موصعة إلى حاتم - قدرت هذه الجراحات معها .
فإن كانت بقدر نصف : وجب نصف أرش الموصعة وإن كانت بقدر الثلث :
وجب ثلث الأرش وعلى هذا ، إلا أن يريد الحكومة على ذلك . فيجب
مما نحرجه الحكومة

ومنعته : أنه يوجب الأكثر مما نحرجه الحكومة أو قدره من الموصعة
قال المصنف : وهذا لا يملكه مذهبه للإمام أحمد رحمه الله ، ولا يقتضيه انتهى .
قوله (وَخَمْسٌ فِيهَا مُقَدَّرٌ . أَوَّلُهَا : الْمُوصِصَةُ ، الَّتِي تُوضِّحُ الْعَظَمَ .
أَي تَبْرِزُهُ . فَفِيهَا خَمْسَةُ أَتْبَرَةٍ)

هذا المذهب مطلقاً . وعليه الأصحاب .

وعنه : في موصعة الوجه عشرة .

فأمره : بح أرش ، موضحة في الصخرة والكبيرة ، والذرة ومثورة بالشعر .
 وحد موضحة : ما ألقى إلى العظم ، ولو قدر إبرة
 ذكره ابن القاسم ، والقاصي واقتصر عليه المصنف ، والشارح .
 وقال في الزعة الكبرى : موضحة ما كشف عظم رأس أو وجه أو غيرهما
 وقيل : ولو قدر رأس إبرة . انتهى .
 قوله (فإن عمت الرأس ورئت إلى الوجه : فهل هي موضحة ،
 أو موضحتان ؟ على وجهين) .

وهما ردت في الرغبتين ، والحاوي .
 وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، والتنوع ،
 والخلاصة ، والهدى ، والكافي ، والمسمى ، والمحرم ، والشرح ، وشرح ابن مسعود
 أمهما : هي موضحتان وهو الصحيح من المذهب .

صححة في التصحيح ، والنظم
 وحرمه في الوجه ، وغيره .
 وقدمه في الفروع ، وغيره
 ولهم الثاني : هي موضحة واحدة
 حرمه في المسود ، ومتعجب الأدي
 وقدمه في الرغبتين ، والمسمى الصغير .
 قال في إدراك العدة . ولو عمتها ففتن في وجه .
 غيبه . ذكر المصنف ، وصاحب الهداية ، والمذهب ، والمحرم ، والفروع ،
 وغيرهم : إذا عمت الرأس ورئت إلى الوجه
 قال الشارح : ولم يذكر المصنف ذلك في كتابه - المسمى ، والكافي - بل
 أطلق القول فيما إذا كان مضمناً في الرأس ومضمناً في الوجه .

فإن لم نعلم الرأس قضيها الوجوه

قال : وهو الذي يقتضيه الدليل . انتهى .

قلت : قدم ما قاله الناظم .

وهو ظاهر كلامه في أربعين ، والحدوى ، فإيهما فالأ : وإن رلت إلى الوجه

شوصحة

قوله (وإن أوصحه موصحتين ينهما حاجز : فعليه عشرة) فإن

خرق ما بينهما ، أو ذهب بالسراية صاراً موصحة واحدة . وإن خرقه

المجني عنه ، أو أخشى : فهي ثلاث موصح) بلا نزاع في ذلك

قوله (وإن اختلفا فيمن خرقه ، فالقول قول المجني عنه) .

هذا الصحيح من المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . وأكثروا قطع . منهم

صاحب الهداية ، ومذهب ، والمستوعب ، وإخلاصة ، والنعى ، والمحرر ، والذلم ،

وشرح ابن منعم ، وغيرهم .

وجزم به في الوحي ، وقال : مع بقاء الثلاث

وقدحه في المروع .

وقال في الترتيب : يصدق من يصدق الظاهرية ب ر من وعدمه فإن

نساو ما قاله روح

قال : وله أرشاد في ثلاث وجوه انتهى

وقال في رخصة السكرى ، وإن قال المحروح : خرقه هذا البر : يصدق مع

طول الزمن . وله أرشاد موصحتين فقط

وقيل : والخرق بينهما .

وقيل : يلبس من موصحة إن أمكن

قوله (وإن خرق ما بين الموصحتين في الناطق) يعني الخلق .

(قُلْ هِيَ مُوضِحَةٌ ، أَوْ مُوَضِّحَتَانِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ) .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمتنوع ، والخلاصة ، والكافي ،
والهادي ، والمعنى ، والشرح ، وشرح ابن معينا ، وغيرهم .

أمرهما : هي موضحة واحدة . وهو المذهب

صححه في التصحيح ، وغيره .

وجرم به في الوجيز ، والصور ، ومنتخب الأدي ، وغيرهم .

وقدme في المحرر ، والرعيتين ، والحدوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

والوجه الثاني : هما موصحتان . احتاره الدلم .

فأمرتا

إمرهما : لو حرقه ، فظهر أن لا باطل في موصحتان ، على أصح الوجهين ، والمذهب

منها .

وقيل : موضحة واحدة

الثانية : لو أوصحه جماعة موضحة ، فهل يوصح من كل واحد قدرها ، أم
يوزع ؟ فيه الخلاف المتقدم .

قوله (ثُمَّ الْهَاشِمَةُ) وَهِيَ الَّتِي تُوَضِّحُ الْقَطْمَ وَتَهْشِمُهُ . فَعِيْنَا عَشْرُ

مِنَ الْإِبِلِ) بلا نزاع

قوله (فَإِنْ صَرَبَهُ بِثِقَلٍ ، فَهْشِمُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُوَضِّحَهُ : فَفِيهِ

حُكْمَةٌ) وهو المذهب .

جرم به في الوجيز ، والصور ، ومنتخب الأدي ، وغيرهم .

وقدme في الهداية ، والمذهب ، والمتنوع ، والخلاصة ، والهادي ، والمحرر ،

والدلم ، والرعيتين ، والحدوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : يلزمه خمس من الإبل ، كشمه على موضحة وأطلقهما في الكافي ، والشرح .

قوله : **ثُمَّ الْمَأْمُومَةُ** ، وَهِيَ الَّتِي تَصِلُ إِلَى حِلْدَةِ الدِّمَاغِ . وَتُسَمَّى أُمُّ الدِّمَاغِ . وَتُسَمَّى الْمَأْمُومَةُ . فَهِيَ ثَلَاثُ الدِّيَةِ (بلا نزاع) .
وقوله : **ثُمَّ الدَّائِمَةُ** (بالنسب المعجمة) وَهِيَ الَّتِي تَحْرِقُ الْحِلْدَةَ ، فَهِيَ مَا فِي الْمَأْمُومَةِ .

هذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب وقطع به كثير منهم .
وقيل : فيها مع ذلك حكومة لحرق الحلدة .

قال القاضي : ولم يذكر أحدنا « الدائمة » بالمعجمة لسوائها للمأمومة وأرسلها .
قال الأصنف : ويحتمل أنهم تركوا ذكرها لكون صاحبها لا يسلم عاها . انتهى .

قوله (وفي الجائفة ثلث الدية) وَهِيَ الَّتِي تَصِلُ إِلَى بَاطِنِ الْجَوْفِ ، مِنْ بَطْنٍ ، أَوْ طَهْرٍ ، أَوْ صَدْرٍ ، أَوْ بَحْرِ (بلا نزاع) .
وقوله : **فَإِنْ حَرَقَتْ مِنْ جَانِبٍ فَخَرَجَ مِنْ جَانِبٍ آخَرَ** : هِيَ جَانِبَتَانِ .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الدرر ، وغيره .

وقيل : جائفة واحدة .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب

وقيل . فيه روايات ذكره في الرعاية الكبرى
 قوله (وَإِنْ طَلَعَتْ فِي خَدِّهِ ، فَوَصَلَ إِلَى فَمِهِ : فَهُوَ حُكُومَةٌ) .
 هذا المذهب . حرم به في الوجير ، والنور ، ومنتحب الأذى ، وغيرهم
 وقدمه في الهداية ، ومستوعب ، والخلاصة ، والمعنى ، والمحرم ، والشرح ،
 والعلم ، والراغبين ، والمحاربي الصغير ، والبروج ، وغيرهم .
 ويحتمل أن تكون حائفة . وهو لأبي الخطاب في الهداية
 وأطلق وجهين في للذهب
 فأمره . وكذا الحكم لو اغتدأ أو ذكر أو جفأ إلى بيضة العين ، حلاقاً
 ومدهماً

قوله (وَإِنْ جَرَحَهُ فِي وَرْكِهِ ، فَوَصَلَ الْخُرْجُ إِلَى حَوْفِهِ ، أَوْ أَوْصَحَهُ
 فَوَصَلَ الْخُرْجُ إِلَى قَفَاةٍ : فَقَلْبُهُ دِيَةٌ جَانِفَةٌ وَمَوْصِحَةٌ وَحُكُومَةٌ لَخُرْجِ
 الْفَقَا وَالْوَرِكِ) بلا نزاع

(وَإِنْ أَحْبَبَهُ وَوَسَّعَ آخِرُ الْخُرْجِ) معني جائفتان (بلا نزاع أيضاً
 قوله (وَإِنْ وَسَّعَ ظَاهِرُهُ دُونَ بَاطِنِهِ ، أَوْ بَاطِنُهُ دُونَ ظَاهِرِهِ : فَقَلْبُهُ
 حُكُومَةٌ)

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .
 وذكر في الترمذي وجهاً : أنها حائفة .
 فأمره : لو دمل . روحه وهي صميرة ، أو بحمصة لا يوطئ مثلاً مثله ، فمتفق . :
 لزمه ثلث الدية

ومعني الفتن . حر في ما بين مسلك النول والمي
 قدمه في المعنى ، والشرح ، والبركشي ، وغيرهم .

وحرم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والكافي .

وقيل : بل معناه : خرق ما بين الدر والقتل .

قال المصنف ، والشارح : إلا أن هذا سيد . لأنه بعد أن ذهب بالوطء ما بينهما من المحاذير لأنه عيظ قوى . انتهى .

قال في الرعائين ، والحاوي ، والفروع : وإن وطئ امرأته ، فخرق محرج البول والمق ، أو القتل والدر .

فنت : وهو المصواب ، ولكن الوقع في العتاب الأول .

وحرم بوجوب ثلث الذبحة المحرق ، والمصنف في المق ، والشارح ، والركشي ، وغيرهم .

قال في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والمستوعب : إن كان البول يستمسك : فعليه ثلث الذبحة . وإن كان لا يستمسك فعليه كالديت .

وكذا قال في الرعائين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .

وقال في الفروع : فيس لأوطأ منهم : القود واحد لأنه قتل بفعل يقتل مثله .

وقال في الوع ، وغيره : ومن وطئ أجنبية كبيرة مطاوعة بلا شبهة ،

أو امرأته - ومنه بوطأ مثله - فأنصه : بهذر . لعدم تصور الزيادة . وهو حق له ، وإلا فالذبحة . وإن تمت البول لخائفة .

ولا يدرج أرش البكارة في دية إحصاء . على الأصح .

وقال في القواعد الأصولية : ولو وطئ زوجته الكبيرة المحتبة فوطء ،

ووقفها - لم يضمها .

جرم به في الهداية ، والمق ، والترغيب ، وغيرهم .

وحرم بوجوب أرش البكارة في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ،

والخلاصة ، وغيرهم .

وأطلق وجهين في الرعائين ، والحاوي .

والسوطوة بشبهة ، أو إكراه : نلت الدنة إن امتسكت البول ، مع مهر مثلها
وإن لم يمتسك : فالدنة كاملة .

فأمره : لو أدخل إصبعه في دج نكر ، فأذهب نكارتها : فليس بحائفة
ذكره بصف ، والشرح ، وغيرهم .

قوله (وفي الصلح بغير)

هذا المذهب وعليه الأصحاب . ومن عليه

وهو من مفردات المذهب

وذكر ابن عقيل رواية : فيه حكومة .

نصيب : قوله « وفي الصلح بغير » كذا قال أكثر الأصحاب وأطلقوا .

وقد مر في رعايتين

وقيد في المحرر ، والطم ، والحدوى الصغير ، والمروع ، والوحر ، والنور ،

وغيرهم : « إذا أحرر مستقيا ، فقلوا » وفي الصلح بغير إذا أحرر مستقيا .

والظاهر : أنه مراد من أطلق .

ولكن صاحب الرعايتين غابر

فانطهر : أنه لما رأى من أطلق وقيد حكاه قولين .

وقال البركشي : ولم أر هذا الشرط بغير صاحب المحرر .

وقد أطلق الإمام أحمد رحمه الله « أن في الصلح بغير من غير قيد

قوله (وفي الترتوتين بغيران) .

هذا المذهب قاله القاسم ، وأصحابه .

وحرم به في الهداة ، والمذهب ، والخلاصة ، والوحيز ، وغيرهم .

وقد مر في المحرر ، والشرح ، والطم ، والرعايتين ، والحدوى الصغير ،

والفروع ، وغيرهم .

وهو من المقررات

وظاهر كلام الحرقي : أن فيها أرسنة أمرة . وفيه قال : وفي الترقوة بيران .
وقال في الإرشاد : في كل ترقوة بيران . فهو أصرح من كلام الحرقي .
وصرف القاصي كلام الحرقي إلى مذهب قتال المراد بالترقوة الترقوتان .
اكتفى بلفظ الواحد لإدخال الألف واللام مقتضية للاستعراق .
قوله ﴿ وَفِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ السَّاقِ ، وَالزَّنْدِ ، وَالْمَصْدِ ، وَالْفَخِذِ ،
وَالسَّاقِ : بِمِيرَانٍ ﴾ .

وهو المذهب . نص عليه في رواية أبي طالب .

وجزم به في الوجيز ، والمهدية ، والمذهب ، واستوعب ، والخلاصة ، وشرح
ابن منبج ، ومنتخب الأدمي
وقدمه في الرءئين .

وقطع به في الشرح في الرد . واحتره القاصي في عظم الساق والفخذ .
وهو من معرقات المذهب في الفخذ والساق والزند .

وعنه : في كل واحد من ذلك مير . نص عليه في رواية صالح
جزم به في الوجيز ، والمنور .

وقدمه في المهر ، والنظم ، والخواص الصغير

وقال أبو الخطاب ، ومن عقيل ، وجماعة من أصحاب القاصي .
وأحلقها في الموع

وقال المصنف والصحيح أنه لا تقدير في عبر الحقة . وهي : الصلح والفرقتان
والزندان .

وحرم أن في الزند بيران

ودكر ابن عقيل في ذلك رواية : أن فيه حكومة

نقل حسن - فبين كسرت يده أو رحله - فيها حكومة ، وإن انحرفت .

وترجحه أبو بكر بنقص المصروفات .

وعنه في الزند الواحد - أرساة امرأة : لأنه عظيم . وفيما سواه بغيران .
واختاره القاضي .

واختار المصنف : أن فيما سوى الزند حكومة كما تقدم . كفية الخروج
وكسر النظام ، ككرة صلب وعصص وعانة . قاله في الإرشاد في غير صلح
قوله ﴿ وَالْحُكُومَةُ : أَنْ يَقُومَ الْمُجْبِيُّ عَلَيْهِ كَأَنَّهُ عَبْدٌ لَا جُنَايَةَ بِهِ
تُمْ يَقُومُ وَهِيَ بِهِ قَدْ بَرَأَتْ ، فَمَا تَقْصُ مِنَ الْقِيَمَةِ فَلَهُ مِثْلُهُ مِنَ الدِّيَةِ .
فَإِنْ كَانَ قِيَمَتُهُ وَهُوَ صَبِيحٌ : عِشْرِينَ ، وَقِيَمَتُهُ وَبِهِ الْجُنَايَةُ : تِسْعَةُ
عَشَرَ ، فَفِيهِ نِصْفُ عِشْرِينَ دِيَّتِهِ ﴾
بلا نزاع في الجملة .

وقوله ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْحُكُومَةُ فِي شَيْءٍ فِيهِ مُقَدَّرٌ ، فَلَا يُبْتَغَى
بِهِ أَرْضُ الْمُقَدَّرِ . فَإِنْ كَانَتْ فِي الشَّحَاحِ الَّتِي دُونَ الْمَوْصَحَةِ : لَمْ يُبْتَغَ
بِهَا أَرْضُ الْمَوْصَحَةِ . وَإِنْ كَانَ فِي إِبْصَعٍ : لَمْ يُبْتَغَ بِهَا دِيَةُ الْإِبْصَعِ .
وَإِنْ كَانَتْ فِي أُعْلَى لَمْ يُبْتَغَ بِهَا دِيَّتُهَا ﴾ .

هذا المذهب مشهور ، والصحيح من الروايتين

وقال في العروق . ولا يبيع حكومة محل له مقدر مقدره ، على الأصح ، كجوارته .
وحرم به في الوحي

وقدمه في المصنف ، والشرح ، وغيرها .

ومحمده في النظم . واختاره الشريف ، وابن عقيل .

قال القاضي في الجامع : هذا المذهب .

وعنه : يبلغ به أرض مقدر

وقال الزركشى : هو ظاهر كلام الحرقي وإليه ميل أبى محمد .

وجزم به فى المنور ، ومتنصب الأذى .

وحكماها فى الحرر ، وغيره : وجهين .

وأطلقهما فى الحرر ، والرعايتين ، والحدوى الصغير .

قال الشارح : ويحتدل كلام الحرقي : أن يخص امتناع الزمادة بالرأس والوجه ، لقوله « إلا أن تكون الجباية ووجه أو رأس فلا يجاوز به أرض للوقت » قوله « فَإِنْ كَانَتْ ثَمَّا لَا تَنْقُصُ شَيْئًا بَعْدَ الْإِنْدِمَالِ : قُومَتْ حَالِ جَرَّيَانِ الدَّمِ » .

هذا المذهب جزم به فى الهدية ، والذهب . ومسبوك الذهب ، والمتنوع والغلاصة ، والهادى ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه فى الحرر ، والعلم ، والرعايتين ، والحدوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : يقوم قبيل الاندمال التام . وأطلقهما الزركشى

نقيب : أفاده المصنف بقوله « قومت حال جريان الدم » أن ذلك لا يكون

هدر وأن عليه فيه حكومة وهو صحيح وهو المذهب مصر عليه . وعليه أكثر الأصحاب ، القاضى وغيره .

وحرم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحدوى ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : لا شئ فيها والحالة هذه .

احتاره المصنف . وأطلقهما الزركشى .

قوله « فَإِنْ لَمْ تَنْقُصْ شَيْئًا بِحَالٍ ، أَوْ رَادَتْهُ حُسْنًا - كِبَازَةَ لِحْيَةِ

امرأة ، أَوْ إصْبَعُ زَائِدَةٌ وَنَحْوَهُ - فَلَا شَيْءَ فِيهَا » .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

قال في المحرر : فلا شيء فيها على الأصح .

قال في القروع : فلا شيء فيها في الأصح .

وكذا قال الناعلم .

ومحله في المتن ، والشرح ، وغيرهما .

وقيل : بلى .

قال القاسمى : نص الإمام أحمد - رحمه الله - على هذا

قال المصنف . فعلى هذا تقوم في أقرب الأحوال إلى البرء . فإن لم ينقص في

ذلك الحال قوم حال حرمان الدم لأنه لا بد من نقص للحوف عنه ذكره القاسمى

وتقوم لحيمة المرأة كأنها لحيمة رجل في حال ينقصه دهاب لحيته ذكره

أبو الخطاب .

وجرم بهذا القول في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة

باب العاقلة وما تحمله

وأمره - سميت « عاقلة » لأنهم يعقلون - فله حرب .

وحرم به في الفروع

وقيل : لأنهم يمنعون عن القتال .

حرم به في المعى ، والشرح .

وقيل : لأن لإبل نحمع فتقل معه أول . لقتول أى تشد عقم ، لنسلم إليهم

ولذلك سميت العدة عقلا . وقلمه الزركشى .

وقيل : لإعطائهم العقل الذى هو الادة

قوله « عاقلة الإنسان : عصباته كنههم قريبتهم وبميدهم ، من

النسب والولاء ، إلا عمودى نسبة : آناؤه وأناؤه » .

هذا إحدى الروايات .

قال القاضى فى كتاب الروايتين ، وصاحب الفروع : هذا اختيار الحرفى .

قلت : ليس كما قال . فإنه قال : والعاقلة السمومة وأولادهم وإن سفلوا

فى إحدى الروايتين

والرواية الأخرى : الأب والابن والإخوة وكل العصابة من العاقلة انتهى .

وحرم به فى الوجيز

وقال فى الترغيب ، والنعمة : إلا أن يكون الابن من عصابة أمه .

وسبقه إلى ذلك السمرى فى مستوعبه

وعنه أنهم من العاقلة أيضاً وهو المذهب بمن عليه .

وعليه جماهير الأصحاب منهم : أبو بكر ، والقاسم ، والشرىف أبو جعفر ،

وأبو الخطاب فى حلالهم ، وابن عقيل فى التذكرة ، والشرارى ، وغيرهم .

وحرم به في العملة ، والمور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .
قال في تجريد الساية : عاقلة الإنسان دكور عصته ، ولو عمودي سبه على
الأطهر .

قال في القروع : قلة واختاره الأكثر .
وقدمه في الخلاصة ، والمحرم ، والطم ، والرعايتين ، والحماوى الصغير ،
والعروغ ، وغيرهم .
وأطلقها في الهداية ، والمذهب ، ومسيوك الذهب ، والمتنوع ، والبدعة ،
وغیرهم

وعنه : الجميع عاقلة ، إلا أسوءها ، إذا كان امرأة .
قال في المحرم : وهي أصح .
قال الزركشى : وعليها يقوم الدليل .
نقل حرب : الآن لا يعقل عن أمه . لأنه من قوم آحرين .
وقال الزركشى : ظاهر كلام ابن أبى موسى ، وابن أبى المقد ، وأن بكر في
التبنيه : أن العاقلة كل لصحة إلا الأساء . وعده يقين أساء الرجل على أبناء
المرأة . وليس بشيء . انتهى .

وعنه : الجميع عاقلة ، إلا عمودي سبه وإحونه . وهي ظاهر كلام الحرقى .
وتقدم لفظه . ويأتى الترتيب في ذلك .
وتقدم في باب الولاء : أن عاقلة العبد المتق : مصبات سيده ، فكلامه هنا
مفيد بذلك .

قوله (وليس على فقير ، ولا صبي ، ولا رايل العقل ، ولا امرأة ،
ولا خشي مُشكيل ، ولا رقيق ، ولا مُخالف لدين الجاني : حمل شيء) .
هذا المذهب . جرم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الحرم ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصمير ، والقروع ، وغيرهم .

وعنه : أن الفقير يحمل من العقل .

وأطلقهما المصنف ، وغيره .

وقيده المحدث وغيره المعتدل .

قال الزركشي وهو حسن .

وأطلقهما في الهداية ، ولذهب .

وعنه : تحمل الحنث والمرأة بالولاء .

وعنه : المبر من العقلة .

وظاهر كلامه في العمدة : أن المرأة والحنث يحملان من العقل فإنه ماد كمر

إلا الصبي والمجنون والفقير ، ومن يحدف دبه

نفسه : مفهوم كلام المصنف : أن الحرم والزمن ولا يحمى يحمل من العقل

شرحه وهو أحد الوجهين

وهو ظاهر كلام الأكر

وحرم به في السنة وقدمه الزركشي

قال في المستوعب ، والرعاية الصوري : ويعقل الزمن والشيع والضعيف

والعمر الثاني : لا يتميم قدمه ابن رزيق في شرحه .

وأطلقهما في المنى ، والشرح ، والموع

وأطلقهما في الحرم والزمن في الكبرى .

قوله (وَخَطَأُ الْإِمَامِ وَالْحَاكِمِ فِي أَحْكَامِهِ : فِي يَنْتِ الْمَالِ) .

وهو اندهب وعنه أكثر الأصحاب ، كخط الوكيل

وعنه : على عاقبتهما .

وقدمه في الهداية ، والخلاصة .

والمراد : مما تحمله الدافئة . فله في الفروع عن صاحب الروضة ، كخطأهما في غير الحكم .

وأطلقهما في المذهب .

على المذهب : للإمام عزل نفسه ذكره القاضي وغيره .

فانظره وكذا الحكم إن زاد سوطاً ، كخطأ في حد أو تعزير أو حملاً حملاً ،

أو ما من حكم يشهد به غير أهل

ويأتي الخطأ في الحد في كتب الحدود .

قوله (وَهَلْ يَتَأَقَّلُ أَهْلُ الذِّمَّةِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ) .

وأطلقهما في مذهب ، والشرح ، والحاوي .

أمرهما : يتفقون وهو المذهب

قال في الخلاصة ، والرعايتين . وأهل الذمة يتفقون على الأصح .

قال في المحرر : يتفقون وهو الأصح

ظاهر الدائم ، يتفقون في لأطام وصحة في التصحيح

وحرمه في الوحي ، والنور ، ومنهجب الأدبي ، وغيره

وقدمه في الهدية ، والكافي ، والفروع ، وغيره .

والرواية الثانية : لا يتفقون

فصل المذهب : فيه — مع اختلاف ملهم — وجهان ، هما روايتان في الترمذي .

وأطلقهما في المحرر ، والفروع ، والحاوي ، والنظم .

ودكرهما في الكافي وجهين ، وقال : ساء على الرافضيين في نور نهم .

أمرهما : يتفقون أيضاً .

وهو ظاهر كلام المصنف ، وكثير من الأصحاب . وقدمه في الرعايتين .

والثانية : لا يتفقون

قوله ﴿وَلَا يَتَقِيلُ ذِمِّي عَنْ حَرَمِي، وَلَا حَرَمِي عَنْ ذِمِّي﴾ .

وهو المذهب . وعيه الأصحاب

وقيل : متعاقبان ، إن قلنا يتوارثان . وإلا فلا

وهو يخرج في المني ، والمحرم ، والشرح ، وغيرهم .

قوله ﴿وَمَنْ لَا عَاقِلَةَ لَهُ، أَوْ لَمْ تَكُنْ لَهُ عَاقِلَةٌ نَحْمِلُ الْجَمِيعَ : قَالِدِيَّةٌ

أَوْ بَاقِيهَا عَنْهُ ، إِنْ كَانَ ذِمِّيًّا﴾ .

هذا المذهب . جزم به القاضي في كتبه .

وجزم به في المنق ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم

وقدمه في الرعية المكبرى

وقيل : كالم

وأجرى في المحرم للروايتين القتين في المسلم هنا .

وأطلقه في الفروع

قوله ﴿وَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا : أَخَذَ مِنْ يَنْتِ التَّالِي﴾ .

هذا المذهب .

قال الزركشي : هذا المشهور من الروايتين .

وجزم به الخرق ، وصاحب الوجيز

وقدمه في المحرم ، والمضم ، والرعايتين ، والحداري الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعه : لا نعمله . اختاره أبو بكر في التلبيح .

وأطلقهما في الشرح

وطاهر ما حزم به في المدة : أن ذلك على الجاني .

صل المذهب . يكون حالا في ينت المال على الصحيح من المذهب .

صححه في المني ، والشرح ، والزركشي ، وغيرهم .

وقدمه في المروع ، وغيره .

وقيل : حكمه حكم العاقلة .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ ﴾ يعنى أخذها من بيت المال .

﴿ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْقَاتِلِ ﴾ .

وهو الذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وقوله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله .

قال الزركشي : وهذا المعروف عند الأصحاب . سواء على أن الدية وجبت على

العاقلة اشتداء .

وحرم به الحذف ، وصاحب الوجيز ، وسور ، ومنتجب الأدي ، وغيرهم .

قال ابن منجنا في شرحه : هذا المذهب .

وقدمه في المحرر ، والعلم ، والرائد ، والحواشي الصمير ، والقروع ، وغيرهم .

وهو من مفردات المذهب

ويحتمل أن يجب في مال القاتل .

قال المصنف هنا : وهو أولى ، فاختاره

[ثم قال كالأول في موطأ روجه للمسر ، وضيفه . فإنه هاجما دونه . لأشبهما

محتملان لأصايل . وكذا أنه لا يبرى تحملها عنه . ونحو ذلك . وهو

كل من يحمل عنه شيئاً معيماً أو معيماً ما حثبه له لنفسه فيه . أو قهراً عنه بأصل

الشرع ونحو ذلك]^(١) .

وقال كقولهم في المريد يجب أرض حطائه في ماله ولو رمى وهو مسلم فلم

يصب السهم حتى ارتد : كان عليه في ماله ولو رمى الكافر سهماً ثم أسلم ،

ثم قتل السهم إسماً : فدمته في ماله ولو رمى ابن النعقة ثم انخر ولاؤده ثم سرت

حيثية : فأرض الحدية في ماله لتعذر حمل العاقلة له . قال : فكذا هذا .

(١) رآه من نسخة الشيخ عبد الله بن حسن .

فاستشهد المصنف رحمه الله على صحة ما اختاره هذه المسائل وغيرها .
وذكر : أن الأصحاب قالوا بها .

فذكر كل مسألة من المستشهد بها وما فيها من الخلاف .

ففيها قوله : يجب أرض خطأ المرء في ماله ، وهذا المذهب وسبه المصنف
هذا إلى الأصحاب . ولا شك أن عليه جمهير الأصحاب

وجزم به في الوحيز ، وغيره

وحكى وجه : لا شيء عليه ، كالسلب .

ومنها : قوله : ولو رمى وهو مسلم ، ولم يصب السهم حتى ارتد : كان عليه
في ماله . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في المحرر ، وغيره

وصححه في الفروع ، وغيره .

وقيل : لا شيء عليه .

ومنها : قوله : ولو رمى الكافر سهماً ثم أسلم ثم قتل السهم إسالة فدينه
في ماله ، على الصحيح من المذهب

وحرم به في المحرر ، ولوحير ، والشور ، وغيره

وصححه في الفروع ، وغيره

وقيل : لا شيء عليه .

ومنها : قوله : ولو حنى ابن العنقة ، ثم انحز ولاؤه ، ثم مرت حديقته :
فأرض الحدة في ماله لتعذر حمل العاقلة ، وهو المذهب .

حرم به في معي ، والشرح ، وشرح ابن معاذ ، وغيره

قال في الفروع : وإن تغير دين جريح حاله جرح ودهوق . عقت عاقلته

حال المرح

وقيل : أرضه

وقيل : السكل في ماله .

وإن انحز ولا . إن مستقنه بين حرج أوردى وتنب : فسكتير دن .

وقال في الحرر ، وغيره .

فأمره : قوله ﴿ وَلَا تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ عَمْدًا وَلَا عَنَدًا وَلَا ضَلَحًا ﴾ .

فسر القامى ، وغيره : الصلح ، الصلح من ده العمد

وقال المصنف ، وغيره : غنى عن ذلك ذكر العمد . بل معناه : صلح عنه

صلح إسكار ، وحرم به في لروضة

قال الشارح : وهو أول

وقدومه الزركشى . وحرم به أن يمد في شرجه . وهو الصواب

نفيه : قوله ﴿ وَلَا اعْتِرَافًا ﴾ .

ومعناه . أن يقر على نفسه أنه قتل خطأ ، أو شبه عمد ، أو حتى حيلة خطأ

أو شبه عمد ، نوحب ثبوت النية في كثير . فلا نحملة العاقلة

لكن مرادهم . إذا لم تصدقه العاقلة به . وتعليهم يدل عليه

[من وصرح به أن يصرافه في حاشيته على شرح الزركشى للحرف

بكر . وسكتت فم تنكلم ، أو قالت . لا تصدقه ولا سكده . أو قالت :

لا علم بذلك . فهل هو كقول المدعى « لا أقر » ، ولا أسكر » أو « لا أعلم

قدر حقه » أو « سكتوته » ؟ وهو الأظهر ، إن كان ذلك في جواب دعوى سكتولهم

كنكولهم .

وإن لم يكن في جواب دعوى : لم يلزمهم شيء . ولم يصح الحكم سكتولهم

وصرح به أيضاً في الزاوية السكوى ، فقال فيها : ولا اعترافاً سكره انتهى^(١)

قوله ﴿ وَلَا مَا دُونَ ثَبُوتِ الذِّمَّةِ ﴾

(١) ريذة من نسخة الشيخ عبد الله بن حسن .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

ونقل ابن منصور : إذا شربت دواء عمدًا ، فأسقطت حبسًا : فالدية على العاقلة .

قال في الفروع : فيتوجه منها احتمال تحمل العاقلة القليل .

ونقل أبو طاسب : ما أصاب العصى من شيء . على الأب إلى قدر ثلث لينة .

فإذا جاوز ثلث الدية : على العاقلة

فهذه رواية لا تحمل الثلث .

نبيه : قوله (وَلَا مَا دُونَ ثُلُثِ الدِّيَةِ وَيَكُونُ ذَلِكَ فِي مَالِ الْجَانِي حَالًا ، وَلَا غَرْهُ الْحَنِينِ إِذَا مَاتَ مَعَ أُمِّهِ فَإِنَّ الْعَاقِلَةَ تَحْمِلُهَا مَعَ دِيَةِ أُمِّهِ) .

يعنى : وهى أقل من ثلث الدية ، لكونها وحشت مع الأم في حالة واحدة ، بحدة واحدة ، مع زيادتهما على الثلث . حملتها العاقلة ، كاللينة الواحدة . وهذا المذهب نص عليه وعليه الأصحاب

وقال في عيون المسافر : حذر المرأة التى قتلت المرأة وحسبها ، وجه الدليل

أمره صلى الله عليه وسلم فعصى بدمية الحرس على الحاية حيث تملع الثلث

قوله (وَإِنْ مَاتَ مُتَّفَرِّقَيْنِ : لَمْ تَحْمِلْهَا الْعَاقِلَةُ ، لِمَقْصُودِهَا عَنِ الثُّلُثِ)

إن مات ، ولم تمت الأم . لم تحملها العاقلة

وهذا المذهب ، نص عليه . وعليه الأصحاب .

ونقل ابن منصور : إذا شربت دواء ، فأسقطت حبسًا : فالدية على العاقلة . وتقدم ذلك قرآنًا .

وإن ماتا من الضربة ، فإن ماتا معًا حملتها : ملا نزاع

وإن مات بعد موت أمه : حملتها أيضًا . على المذهب .

حزم ، وفي المحرر ، والرعائين ، والحاوي ، والفروع .
ومقتضى كلامه في المعنى ، والشرح : أنها لا تحملها . فإسما قالا : إذا مات
قبل موت أمه : لم تحملها . نص عليه . وإن مات مع أمه : حملتها . نص عليه انتهى .
وهو مقتضى كلام المصنف هنا .
وإن مات قبل موت أمه : لم تحملها . على الصحيح من المذهب . نص عليه .
وقطع به في المتن ، والشرح .
وهو مقتضى كلامه هنا .

وقدمه في الفروع

وحرم في المحرر ، والرعائين ، والحاوي ، والنظم : أنها تحملها .
قال الإمام أحمد رحمه الله : من قيل أسما من واحدة
وقال أيضاً : الجنابة عليهما واحدة
قال الزركشي : وهو الصواب . وهو كما قال .

قوله (وَتَحْمِلُ جِثَاةَ الْخَطَا عَلَى الْخُرِّ إِذَا بَلَغَتْ ثَلَاثَ)
هذا المذهب نص عليه وعليه جماهير الأصحاب
وتقدم في ما رويته أي طاب

وقوله (وَقَالَ : أَوْ بَكْرٍ : لَا تَحْمِلُ شِبْهَ الْعَمْدِ . وَيَكُونُ فِي مَالٍ
الْقَاتِلِ فِي ثَلَاثِ سَبْعِينَ) .

اعلم أن الأصحاب اختلفوا في شبه العمدة : هل تحمله العاقبة أم لا ؟ .
والصحيح من المذهب . أنها تحمله . نص عليه وعليه جماهير الأصحاب
قال الزركشي : هذا مشهور من الروتين ، واختار لساعة الأصحاب .
وحرم به الحنفى ، وصاحب الوجيز ، والمصنف في المقنع ، في أول « كتاب
الديات » والنور ، وغيرهم

وقدمه في المحرر ، والعلو ، وصححه - والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .
وقال أبو بكر : لا تحمل شبه العمد . ويكون في مال القتال في ثلاث سنين
وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

قال في الرعايتين : ولا تحمل شبه عمد في الأصح .
إذا طلت ذلك : فكان الأولى أن يأتي المصنف بالواو قبل .
قال أبو بكر : لتظهر المناينة .

وأعاقبهما في الهداة ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة
وقال أبو بكر مرة : يكون في مال القتال حالا
وقدمه في النصرة كعمره .

وذكر أبو الفرج : عملة العاقلة حالا .
وقال في النصرة . لا يحمل عمداً ولا صلحاً ، ولا عتواً ، ولا مادون الثلث
وجميع ذلك في مال الجاني في ثلاث سنين

قوله ﴿ وَمَا يَحْمِلُهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْعَاقِلَةِ : عَيْرٌ مُقَدَّرٌ ، لَكِنْ يُرْجَعُ
فِيهِ إِلَى اخْتِيَارِ الْحَاكِمِ فَيَحْمِلُ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ مَا يَسْتَحِلُّ وَلَا يَشُقُّ ﴾
وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . ومن عليه .

وحرمه في الوحد ، وغيره

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال أبو بكر : يحمل على المومر نصف دينار ، وعلى المتوسط رساً . وهو
رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

فأمره : المومر هنا : من ملك نصيباً عند حلول الحول ، فأصلاً عنه . كالخج
وكعادة العاهل .

قوله ﴿ وَهَلْ يَتَكَرَّرُ ذَلِكَ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ ، أَمْ لَا ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

يعنى : على قول أى تكبر
وأطلقهما في الكاف ، والمحرر ، والمعنى ، والشرح ، والطم ، وشرح اس معناه ،
وإزاء اثنين ، ولطوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .
أمرهما يتكرر فيكون نواصب على المعنى في الأحوال الثلاثة دينار
ونصف دينار ، وعلى المتوسط ثلاثة أرباع دينار
قال في الكافي . لأنه قدر متعدي ملحوظ على سبيل التواسط . فيتكرر
ملحوظ ، كإزالة

والوجه الثاني : لا يتكرر . فيكون على المعنى نصف دينار في الحول الأول
لا غير وعلى المتوسط ربع دينار لا غير .
قوله اس معناه وغيره

قال في الكافي نوحيًا بتكرار : لأنصبي إلى إجماع أقل من الركاة فيكون
مصرًا انتهى

قلت : إن بقي التفتي في الحول الثاني والثالث غنيًا فتكرر .
وكذا إن بقي متوسط في الحول الثاني والثالث . فتكرر وبإلا فلا .
وقد مر إن ذلك في شرحه .

قوله ﴿ وَيُبْدَأُ بِالْأَقْرَبِ فَأَلْقُرَبِ ﴾ .

كالعصاة في الميراث . وهو المذهب
حرم به في المعنى ، والمحرر ، والشرح ، ولوحيد
وقد مر في النظم ، والفروع
وصححه في الشرح ، وغيره

وقال في الواضح ، والمذهب ، والترغيب : بدأ بالآباء ، ثم بالآباء .
 وقيل : مُذَلِّ باب - كالأخوة وأساتهم والأعمام وأساتهم - كمثل نأوين
 قدمه باطم انفرادات ذكره في كتاب السكاح .
 وأطلقهما في الرعايتين ، والحاروي الصغير .
 وذكر ابن عقيل الأح لأب : هل يساوى لأخ نأوين ؟ على روايتين .
 وخرج منها مساواة بيد لقريب .
 وقال في الترغيب : لا يصرب على عاقبة معتقة في حياة معتقة ، بخلاف
 عصبة النسب .

قال في الفروع : كذا قال .
 ونقل حرب : والمولى يعقل عنه عصبة المعتق .
 فأورد : يؤخذ من العبد لعبة القرب - على الصحيح من المذهب
 وقيل : يبعث إليه .

قوله (وما تحمله العاقلة يحجب مؤجلاً في ثلاث ميين)
 هذا المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . وقطع به كثير منهم .
 وقال في روضة - دية خطأ في خمس ميين ، في كل سنة خمسها .
 وذكر أبو الفرج : ما تحمله العاقلة تكون حالا وتقدم ذلك .
 قوله (وما تحمله العاقلة يحجب مؤجلاً في ثلاث ميين ، في كل
 سنة ثلثه إن كان دية كاملة) وهذا بلا راع .
 قوله (وإن كان الواجب ثلث الدية - كأرض الخافقة - وجب
 في رأس الخول ، وإن كان بصفتها - كدية اليد - وجب في رأس
 الخول الأول الثلث ، وباقيه في رأس الخول الثاني) .
 وهذا بلا نزاع عند القاضين بالتحيل

وإن كان الواجب أكثر من اثنين : وجب الثلثان في السنتين ، والباقي في آخر الثالثة .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ دِيَّةُ امْرَأَةٍ وَكِتَابِيٌّ فَكَذَلِكَ ﴾ .

يعنى : يجب ثمنها في رأس الحول الأول . وهو قدر ثمن دية الحر المسلم وبقيةا في رأس الحول الثانى . وهو المذهب .

قال ابن منبج في شرحه : هذا للمذهب

وحرم به في الوحير ، وغيره .

وقدمه في المدية ، والمذهب ، والمحرر ، والمعلم ، والرعايتين ، والحدوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم

وبحتمل أن تقسم في ثلاثين كونه دية نفس . وإن كانت أقل من دية رجل الحر المسلم .

واحتاره القاصى في خلافه وأصحابه .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ مِنْ دِيَّةٍ - كَمَا لَوْ جَنَى عَلَيْهِ ، فَأَدَّاهُ تَمَعَهُ وَنَصْرَهُ - لَمْ يَرُدَّ فِي كُلِّ حَوْلٍ عَلَى الثَّلَاثِ ﴾

وكذا لو قتلت الصرمة الأم وحبيبها بعد ما استهل وهذا المذهب . وسببه حاهير الأصحاب

وحرم به في المحرر ، والمعلم ، والرعايتين ، والحدوى الصغير ، والوحير ، وغيرهم

وقدمه في الفروع

وقيل : يؤخذ الكل في ثلاث سنين .

وأمره : لو قتل شخص اثنين . لزم عاقبته في كل حول من كل دية ثلثها

فيلزمهم ديتهم في ثلاث سنين على الصحيح من المذهب ، كما لو أدهب بمحبتين سمعه ونصره .

وجرم به في القتل ، والشرح .

وقدمه في الفروع

وقيل : يجب دية الاثنين في ست سنين .

قوله (**وَابْتِدَاءُ الْحَوْلِ فِي الْحَرْجِ : مِنْ حِينَ الْإِنْدِمَالِ ، وَفِي الْقَتْلِ :**

مِنْ حِينَ التَّوْتِ) .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وحرم به في الوجير ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والمظم ، والرعاتين ، والحدوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم

وقال القاضي : إن لم يشر الحَرْجُ إل شيء لحوله من حين القطع .

قال في المحرر ، والحدوى ، والفروع ، وغيرهم ، وقال القاضي : ابتداءه في القتل

الموجب والجرح - إن لم يشر عن محله - من حين الحناية .

قائمة : من صار أهلاً بعد حلول : لزمه ما عمله الماقلة ، على أصح الوجهين .

قاله في الفروع ، وغيره .

قوله (**وَعَمْدُ الصَّيِّ وَالْمَجْنُونِ : حَطّاً ، تَحْمِلُهُ الْمَاقِلَةُ**) .

عد المجنون خطأ تحمله الماقلة بلا نزاع .

وكذلك الصبي على الصحيح من المذهب مطلقاً .

وجرم به في الوجير ، وغيره .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمنوعب ، والخلاصة ، والكافي ، والحدوى ،

والمعنى ، والشرح ، والمحرر ، والمظم ، والرعاتين ، والحدوى الصغير ، والفروع ،

وغيرهم .

وعنه ، في الصبي السارق : أن عمده في ماله .

قال ابن عقيل ، والجلواني : وتسكون منقلبة .

ودكر في الواصح رواية . تكون في ماله حد عشر مدين
ونقل أبو طالب : ما أصاب الصبي من شيء ، صلى الأب إلى قدر ثلث الدية .
فإذا جاوز ثلث الدية : فعلى العاقلة .
قال في القروع : هذه رواية لا تحمل العاقلة النث .
وتقدم ذلك أيضاً .

باب كفارة القتل

قوله ﴿وَمَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُحَرَّمَةً خَطَأً، أَوْ مَا أُجْرِيَ نَجْرَاهُ، أَوْ شَارَكَ فِيهَا : فَصَلَّيْهِ الْكَفَّارَةَ﴾ .

هذا المذهب . سواء قتل نفسه أو غيرها . وسواء كان القاتل مسلماً أو كافراً .
يجزى به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

واحتار النصف : لا تلزم قاتل نفسه .

قال الزركشي : وفيه نظر .

وعنه . لا يلزم قاتل نفسه ولا كافراً ، ساء على كفارة الظاهر . قاله في الواضح .

وعنه : على اشتراكين كفارة واحدة .

قال الزركشي : وهي أظهر من جهة الدليل .

وأطلقهما في المحرر

وتقدم حكم كفارة النفس عند كفارة الظاهر

قوله ﴿أَوْ صَرَبَ بَطْنُ امْرَأَةٍ فَأَلْقَتْ جَنِينًا مَيِّتًا، أَوْ حَيًّا ثُمَّ مَاتَ فَصَلَّيْهِ الْكَفَّارَةَ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وحرم به في النسخ ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم من الأصحاب .

وقدمه في الفروع .

وقال في الإرشاد : وإن حى عليها فألقت حينئذ فأكثر ، فقليل : كفارة واحدة .

وقيل : تتعدد .

قال في الفروع : يخرج مثله في جنين وأمه .

نعم : ظاهر قوله « فالت حبيبا » أنها لو ألفت مصنة لم تنصور : لا كفارة .
 فيها وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب .
 وقيل : فيه الكفارة .

قوله « سَوَاءٌ كَانَ الْقَاتِلُ كَبِيرًا غَافِلًا ، أَوْ صَبِيًّا ، أَوْ تَجَوُّنًا ، حُرًّا
 أَوْ عَبْدًا » .

بلا راعى ذلك إلا المحبون . فإنه قال فى الانتصار : لا كفارة عليه .
 قوله « وَيُكَفِّرُ الْعَبْدُ بِالصَّيَّامِ » .
 يأتى حكم العبدى التكفير فى آخر « كتاب الأيمان » فيما إذا عتق أو لم يعتق
 قبل التكفير . فليعاود هناك

وتقدم أيضا فى أول « كتاب الزكاة » فليعاود .
 قوله « فَأَمَّا الْقَتْلُ الْمُبَاحُ - كَالْقَصَاصِ وَالْحُدُودِ ، وَقَتْلُ الْبَغَايِ
 وَالصَّائِلِ - فَلَا كَفَّارَةَ فِيهِ » .

بلا نزاع ، إلا فى الدعى إذا قتله العادل . فإنه حكى فى التعريب فيه وجهين
 على رواية أنه لا يصح

قوله « وَفِي الْقَتْلِ الْعَمْدِ وَشَبِيهِهِ : رِوَايَتَانِ »
 وأطلقهما فى الرعاية الصغرى فيهما .

أما العمد : فلا نعت فيه الكفارة على الصحيح من المذهب . وعليه جواهر
 الأصحاب منهم أبو بكر ، وابن حامد ، والقاسمى ، وولده أبو الحسين ، والشريف
 أبو حمزة ، وأبو احتطاب ، والشيرازى ، وابن الت ، وغيرهم
 قال المصنف ، والشرح ، وابن معاذ فى شرحه ، والمشهور فى المذهب : أنه
 لا كفارة فى قتل العمد .

وقدمه في الرعاية الكبرى .

وعنه : نجب . اختارها أبو محمد الجوري .

وحرم به في الوحيز ، والمبور .

وقدمه في المحرر ، والحاوي الصغير

قال الزركشي : ودعم القاصي والشريفي وأبو الخطاب - في حلافيهما - أن هذه الرواية اختيار الحرفي .

قال : وليس في كلامه ما يدل على ذلك .

وكذا قال في الهداية ، والقروع : إنه اختيار الحرفي .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، واللمعة .

وأما شبه العمدة : فالصحيح من المذهب : وجوب الكفارة به نعم عليه

واختاره الشيرازي ، وابن البناء ، وغيرهما

وحرم به في الهداية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

واللمعة ، والمحرر ، والوحيز ، والمبور ، وغيرهم .

قال في القروع : ويلزم على الأصح .

قال المصنف : لا أعلم لأصحابنا في شبه العمدة في وجوب الكفارة قولاً

ومقتضى الدليل وجوب الكفارة .

والرواية الثانية : لا يجب ، كالعمدة .

قال المصنف والشارح : اختارها أبو بكر .

وظاهر كلام المصنف : أنها اختيار أبي بكر ، والقاصي . وكذا قال ابن منبج

والذي حكاه الأصحاب فيها : إنما هو اختيار أبي بكر فقط .

فلعل المصنف اطلع على أنه اختيار القاصي في موضع من كلامه

نفيه : قال الزركشي : وقد وقع لأبي محمد في المقنع إخراج الروايتين في شبه العمدة . وهو دهول .

وقد قال في المعنى : لا أعم لأصح ما فيه قولاً .

قال ابن منبج - بعد حكاية كلامه في المعنى - حكاية الرواية في شبه العمدة وقعت لها سهواً .

قال الشارح - بعد حكاية كلامه في المعنى - : وقد ذكر شيخنا في الكتاب المشروح رواية أنه كالمعتمد . لأن دونه منقطة .

فظهر أنه ما اطلع عليها إلا في هذا الكتاب انتهى .

قلت : وهذا الصواب .

وقد ذكر هذه الرواية الساطع ، وابن حبان في رعايته ، وصاحب الفروع ، وغيرهم . ولم يترصوا للقل فيها .

لكن قال الناظم : هي بعيدة .

وقد علقها الشارح ، فقال : لأن دونه معاطة . فكانت كالمعتمد .

فانتهت

إحداهما : من لزمته كفارة ، ففي ماله مطلقاً . هل الصحيح من المذهب .

وقيل : ما حله بيت المال من حط الإمام وحاكم في بيت المال .

ويكفر الولي عن غير مكلف من ماله .

الثاني : قل مهنا : القتل له كفارة . والزنا له كفارة .

وقل الميموني : ليس بعد القتل شيء أشد من الزنا .

باب القسامة

قوله ﴿ وَهِيَ الْإِيمَانُ الْمَكْرُورَةُ فِي دَعْوَى الْقَتْلِ ﴾ .

مراده : قتل معصوم وظاهره : سواء كان القتل عمداً أو خطأ
أما المصد : فلا راع فيه شروطه .

وأما الخط : فيأتي في كلام المصنف كلام الخرق وغيره .

قوله ﴿ وَلَا تَثْبُتُ إِلَّا بِشُرُوطٍ أَرْبَعَةٍ ﴾ .

أحدها : دعوى القتل ، ذكرنا كان المقتول أو أنثى ، حرّاً أو
عبيداً ، مسلماً أو ذمياً .

وهذا المذهب . وعليه جمهور الأصحاب .

وجرم به في الوحر ، وغيره .

وقدّمه في العروع ، وغيره .

وقيل : لا قسامة في عدد وكافر . وهو ظاهر كلام الحراني لأهله - صده -

لا تشرع إلا فيما يوجب التفصيص .

كذا فهم المصنف منه ، واختاره . ويأتي قرناً .

قوله ﴿ الثَّانِي : اللَّوْثُ ﴾ . وهي المداوة الظاهرة ، كخو ما كان

بين الأنصار وأهل خيبر ، وكما بين القبائل التي يطلب بعضها بعضاً
بشأ في ظاهر المذهب .

وهو المذهب كما قال . وعليه جماهير الأصحاب

وجرم به في الوحر ، وغيره .

وقدّمه في المحرر ، والنظم ، والردن ، والحدوى الصعير ، والعروع ، وغيرهم .

قال في الهداية - هذا احتياط عامة شيوخ

وهو من مفردات المذهب .

ويدخل في ذلك : لو حصل عداوة مع سيد عند وعصته . فلو وجد قتيل في صحراء ، وليس معه غير عده : كان ذلك لوث في حق العبد . ولورثة سيده القسامة .
قوله في الرعايتين ، والحاوي ، والمروع ، وغيرهم .

وعنه . ما يدل على أنه ما يطلب على الظن صحة الدعوى به ، كتنفر جماعة عن قتيل ، ووجود قتيل عند من معه سيف منقطع بدم ، وشهادة جماعة ممن لا يثبت القتل بشهادتهم كالنساء والصبيان ، وعدل واحد ، وصفة ، ومحو ذلك .

واختار هذه الرواية أبو محمد الحواري ، وابن زرير ، والشيخ تقي الدين راحة الله عليهم ، وغيرهم .

قلت وهو الصواب

وعنه : إذا كان عداوة أو عصبية . نقلها على بن سعيد .

وعنه . يشترط مع المدونة أثر النفس في المقتول . اختارها أبو بكر ، كدم من أذنه . وفيه من أنه وجهان

وأطلقهما في المصنف ، والشرح ، وشرح ابن زرير ، والمروع . وقال : ويتوجه أو من شفعه

قال في المحرر وهل يقدح فيه فقد أثر القتل ؟ على روايتين .

وقال في الترغيب : ليس ذلك أثراً .

واشترط القاضي : أن لا يختلط بالسدس غيره .

والمقصود : عدم الاشتراط .

وقال ابن عقيل : إن ادعى قتيل على محلة له كبير بطرقه غير أهله . تمتت

القسمة في رواية .

قوله (فَأَمَّا قَوْلُ الْقَتِيلِ «عَلَانٌ قَتَلَنِي» فَدَائِسٌ بِلَوْثٍ) .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

وقال اليسوي : أذهب إلى القسمة إذا كان ثمّ طلع . إذا كان ثم سب
بين إذا كان ثم عداوة إذا كان مثل المدعى عليه فعل مثل هذا .

قوله ﴿ وَمَتَى أَذْعَى الْقَتْلَ - مَعَ عَدَمِ الْآثَرِ عَمْدًا - فَقَالَ الْخَرِيقُ :
لَا يُحْكَمُ لَهُ يَمِينٌ وَلَا يَمِينُهَا ﴾

وهو إحدى الروايات .

قال في الفروع : وهي أشهر

وعن الإمام أحمد رحمه الله : أنه يحلف بيها واحدة . وهي الأولى .
وهو الصحيح من الذهب .

قال الزركشي : والقول بالخلف هو الحق

وصححه في المص ، والشرح ، وغيرها .

واختاره أبو الخطاب ، وابن البناء ، وغيرها .

وقد مر في المحرر ، والفروع ، والهداية ، والذهب ، ومسوك الذهب ،
والمستوعب ، والخلاصة ، والرعائين ، والحدود الصمير ، وغيرهم
وعنه : يحلف محمد بن زياد

قائمة : حيث حلف المدعى عليه : فلا كلام . وحيث امتنع : نقص عليه
بالقود . بلا نزاع

وهل يقضى عليه بالدية ؟ فيه روايتان

وأطلقهما الزركشي وصاحب الرعائين

قال المصنف ، والشرح : وأمّا لدية فتنته ، فكول عدد من ينبت المال
به ، أو ترد اليمين على المدعى فيحلف بمقتضى واحدة

قال في الرعاية الكبرى - بعد أن أطلق الوحيين - قسنت : ويحتمل أن
يحلف المدعى ، إن قسنت - ترد اليمين ، وأحد لدية . انتهى

وإذا لم ينص عليه : فهل يحل سببه ، أو يحبس^٩ على وجهين .
وأطلقهما الزركشي .

قلت : الصواب تحية سبيله على ما أتى
قوله (وَإِنْ كَانَ خَصًّا خَلَفَ بِيَمِيْنًا وَاحِدَةً) وهو المذهب .

حرم به في المحرر ، والوحيير
وقدمه في الفروع ، والراغبين ، والحاوي
وعنه : يحلف خمسين يميناً

وعنه : يلزمه اللدبة

قوله (التَّالِثُ : اتَّفَقَ الْأَوْيَاءُ فِي لَدَغَوِي . فَإِنْ ادَّعَى بَعْضُهُمْ
وَأَنْكَرَ بَعْضٌ : لَمْ تَثْبُتِ الْقَسَامَةُ) .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب .

وحزم به في المعنى ، والمحرر ، والشرح ، والوحيير ، وغيرهم
وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : إن لم يكذب بعضهم بعضاً : لم يقدح .

قوله (الرَّابِعُ : أَنْ يَكُونَ فِي الْمَدْعِيِّ رِجَالٌ عُقْلَاءٌ ، وَلَا مَدْخُلٌ
لِلنِّسَاءِ وَالصَّبْيَانِ وَالْمَجَانِينِ فِي الْقَسَامَةِ ، غَمَازًا كَانَ أَوْ خَطَأً) .

وهذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وهو من معرذات المذهب

وعند من عقيل : للنساء مدخل في القسامة في قول الخطأ .

فعلى المذهب : إن كان في الأولياء ساء . أقسم الرجال قط . وإن كان

الجميع ساء . فهو كالوكل في كل الورثة .

فأثره - لأمحل للعتى فى القسامه على الصحيح من المذهب وهو ظاهر
كلام المنطقى .

وحرم به فى الوجير ، والمنور

وصححه فى النظم . وقدمه فى الرعايتين

وقيل : بل -

وأطلقهم فى المسمى ، والمحرر ، والشرح ، والحاوى الصغير ، والفروع ،
والزركشى

قوله (فإن كانا اثني ، أحدهما غائب أو غير مكلف ، فلهما خضير
المكلف أن يحلف ويستحق نصيبه من الدية) هذا المذهب .

حرم به فى الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والهدى ، والوجير

قال فى الفروع : حاف على الأصح .

واحداه أبو بكر ، والقاسمى ، وغيرهما

قال الزركشى : هذا المذهب المشهور

وقدمه فى المحرر ، والمطم ، والرعايتين . والحدوى الصغير ، وغيره .

قال المصنف هنا : والأولى همدى : أنه لا يستحق شيئاً حتى يحلف الآخر .

فلا قسامة إلا بعد أعية الآخر

ومحل الخلاف : فى غير العمد . قاله فى الهداية ، وغيره .

قوله (وهل يحلف خمسين يمياً . أو ثماناً وعشرين ؟ على وجهين)

يعنى إذا قلنا : يحلف ويستحق نصيبه .

وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوكة الذهب ، والمستوع ،

والخلاصة ، والهدى ، والمحرر ، والفروع ، والحدوى ، والزركشى

أمرهم : يحلف خبير . اختاره أبو بكر في الخلاف . وجزم به في المورد ،
وملتخب الأدبي .

وقدمه في الرعنتين ، والظلم .

والوجه الثاني : يحلف حمداً وعشرين . اختاره ابن حامد .

وجزم به في الوجيز .

قوله (وَإِذَا قَدِمَ الْغَائِبُ ، أَوْ بَنَعَ الصَّيْتُ خَلْفَ خَمْسًا وَعِشْرِينَ .
وَلَهُ بَقِيَّتُهَا) .

سواء قل : يحلف الأول حمدين ، أو حمداً وعشرين . وهذا المذهب

حرم به في الهداية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، ومستوف ، والخلاصة ،
والمهادي ، والمهر ، والوجيز ، والمحاوي ، والرعاية .

و اختاره أبو بكر ، وغيره

وقدمه في المروع ، و الزركشي .

وفيل : يحلف خبير . وحكى عن أبي بكر ، والقاسمي

وعلى هذا إن احتلف ليعين أقسم كل واحد على من عينه .

قوله (وَذَكَرَ الْحَرْقِي مِنْ شُرُوطِ الْقَسَامَةِ . أَنَّ تَكُونَ الدَّعْوَى
عَمْدًا تَوْجِبُ الْقَصَاصَ ، إِذَا ثَبَتَ الْقَتْلُ ، وَأَنَّ تَكُونَ الدَّعْوَى عَلَى
وَاحِدٍ) .

ظاهر كلام الحرقي في القسامة : أن تكون الدعوى عمداً .

ومل إليه لمصنف

وعنه الزركشي ، وقال : هذا نظر حسن

وليس كلام الحرقي مألوف في ذلك .

وقال غيره : ليس بشرط وهو المذهب .

قال الزركشي : لم أر الأصحاب عرجوا على كلام الخرقى .
قال الشارح وعند غير الخرقى من أصحابنا . تحرى القسامة فيما لا قود فيه .
كما قال المصنف هنا .

وإن التزغيب : عنه عمداً . والنص : أو خطأ .

وحرم به في الوجيز ، وغيره .

وقد مر في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .
وأما الدعوى على واحد ، فإن كانت الدعوى عمداً محصاً . لم يقسموا إلا على
واحد معين . ويستحقون دمه . وهذا لا راع
وإن كانت خطأ ، أو شبه عمد ، فالصحيح من المذهب ، والروايتين : ليس
لهم القسامة .

ولا تشرع على أكثر من واحد . وعليه جملة الأصحاب . منهم : الخرقى ،
وأبو بكر ، والقاسمى ، وجمعة من أصحابه ، كالشريف أبى سمير ، وأبى الخطاب ،
والشيرازى ، وأبى الساء ، وأبى عقيل ، وغيرهم .

وحرم به في الوجيز ، والمواعظ ، ومتنحى لأدمى ، وغيرهم .

وقد مر في المحرر ، والنظم ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : لم القسامة على جماعة معينين ويستحقون الدية .

وهو الذى قاله المصنف هنا .

وحرم به في الهداية ، والمذهب ، والمتنوع ، والخلاصة .

وقد مر في الرعايتين .

وظاهر كلام المصنف هنا : أن غير الخرقى قال ذلك .

وتابعه على ذلك الشارح ، وابن منبج فى شرحه .

وليس الأمر كذلك فقد ذكرنا عن غير الخرقى من احتار ذلك .

على الرواية الثانية : هل يحلف كل واحد من المدعى عليهم حسين يميناً ،
أو تقسطنه منها ؟ فيه وجهان .

وأطلقهما في الحرر ، والحدوى الصغير ، والفروع ، وركننى

أمرهما : يحلف كل واحد منهم حسين يميناً .

قدمه في الرعايتين ، والنظم .

والنوم الثانى : يحلف كل واحد تقسطنه .

قوله (وَيُبْدَأُ فِي الْقِسَامَةِ بِأَيْمَانِ الْمُدَّعِينَ . فَيَحْلِفُونَ حُسَيْنَ يَمِينًا ،
وَيَخْتَصُّ ذَلِكَ بِالْوَارِثِ) .

بمعنى النصبة على ماتقدم وهذا المذهب . نص عليه . وعليه أكثر
الأصحاب . وهو ظاهر كلام الحرقى
واختاره ابن حامد ، وغيره .

قال المصنف ، والشارح : هذا ظاهر المذهب .

وجزم به في الحرر ، والوجيز ، والنور ، وتذكرة ابن عدوس ، وغيرهم .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والهادى ، واللكاى ، والنظم ، والرعايتين ، والحدوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : يحلف من النصبة الوارث منهم وغير الوارث نصروه جملة من

الأصحاب . منهم : الشريف ، وأبو الخطاب - في حلايب - والشيرازى ، وابن

الساء .

قال الزركشى ، والقاسى : فيما أظن .

ينقسم من عرف وجه مسنة من المقول ، لأنه من القبلة فقط . ذكره جماعة

وسنة الميمونى رحمه الله . إن لم يكن أولياء ؟ قال : فقبيلته التى هو فيها ،

أو أقربهم منه .

وطاهر كلاء أى نكر فى التنبه . أهم العصة الوارثون .

قوله (فإن كان الوارثُ واحداً حلقها) هذا المذهب

حرم به فى الهداية ، والمنهك ، وسبوك الذهب ، والمنوع ، والحلافة ،
والهادى ، والمحرر ، والوحيه ، والنور ، وغيره

وقدمه فى الفروع .

وقل الميموى : لا أحقرى . عليه

وفى مختصر ابن رزين : يحذف ولى يميناً .

وعنه : سمون

قوائم

أمرهما : فى اعتبار كون الأيمن الحسينى فى مجلس واحد : وجهان ، أحدهما

المولاة وأطبقهما فى الفروع

أمرهما : لا يعتبر كون ذلك فى مجلس واحد قدمه فى الرعاين

والنوم الثانى : عشر . فو حلف ثم حن . ثم أفاق أو عزل الحاكم :

بى ، لا وارثه .

الثانية : ورث المستحق كالمستحق بالأصله على الصحيح من المذهب

قال فى المنصب : إن لم يكن طالب . فله الحق ابتداء . ولابد من تفصيل

الدعوى فى يمين المدعى .

الثالثة : متى حلف المذكور فالحق للجميع على الصحيح من المذهب .

وقيل : المصلحة كور العصة .

الرابعة : بشرط حضور المدعى عليه وقت يمينه ، كالبينة عليه وحضور

المدعى . ذكره المنصف ، وغيره . واقتصر عليه فى الفروع

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَخْلَفُوا خَلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ خَمْسِينَ عِمًا وَبَرِي ﴾

وكذلك إن كانوا ساء . وهذا المذهب في ذلك كله

قال المصنف ، والشارح : هذا ظاهر المذهب .

قال الزركشي : هذا هو المذهب المعروف .

وحزم به الطرقي ، وصاحب الوجيز ، وغيرهما .

وقدّمه في الهداية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، والمستوع ، والمخلاصة ،

والهادي ، والمحرر ، والظم ، والرعايتين ، والحاشي الصغير ، والفروع ،

والزركشي ، وغيرهم .

وعنه . بحذف المدعى عنه في الخط وحرّم الدية .

وعنه : يؤخذ من بيت ابن . احتدّه أو نكر

وقدم في التوحر : بحذف يمين واحدة وهو رواية في التبصرة .

وفان في المستوع لا يصح يمينه إلا بقوله « ما قنته » ، ولا أعنت عليه

ولا نسيت « لئلا يتأول » انتهى .

وقد تقدم إذا قلنا نصح الدعوى في الخط ونسبه على جماعة : هل يحذف كل

واحد خمسون يمين أو قسطة منها . فيراجع .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَخْتَفِ الْمُدَّعُونَ ، وَلَمْ يَرْضَوْا بيمين المدعى عليه

فدّاه الإمام من نيت المال ﴾ بلا نزاع .

قوله ﴿ وَإِنْ طَلَبُوا أَيْمَانَهُمْ فَتَكَلُّوا لَمْ يُخْسُوا ﴾ .

هذا المذهب لا ريب

وحرم به في الهداية ، والمذهب ، والمخلاصة ، والهادي ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدّمه في المعنى ، والمحرر ، والشرح ، والظم ، ورعايتين ، والحاشي

الصغير ، وغيرهم .

وعنه : يحبسون حتى يقرؤا أو يحفظوا .

وأطلقها في الفروع ، والزركني .

قوله ﴿ وَهَلْ تَلْزِمُهُمُ الدِّيَّةُ ، أَوْ تَكُونُ فِي بَيْتِ الْمَالِ ؟ عَلَى

رِوَايَتَيْنِ ﴾

ينفي : إذا سكلوا ، وقلا : إيهام لا يحبسون .

وأطلقها في الهداية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، والمتنوع ، والخلاصة ،

والهادي ، والفروع ، والزركني .

إمراهما : تلزمهم الدية . وهو المذهب

احتاره أبو بكر ، والشرع أبو حنبل ، وأبو الخطاب ، والنصف ، وغيرهم

وصححه الشارح ، والناظم .

قال في الفروع : وهي أظهر .

وقدme في رعايتين .

والروايتان الثانية : سكون في بيت المال

وقدme في الحرر ، والحاوي الصغير .

وسى الزركشي وغيره روايتي الحسن وعدمه على هذه الرواية . وهو واضح

فأمرنا

إمراهما : لو رد المدعي عليه اليمين على المدعي ، فليس للمدعي أن يحلف .

على الصحيح من المذهب .

وقال في الترتيب : على رد اليمين وحدها ، وأنها في كل سكون عن يمين ،

مع العود إليها في مقام آخر : هل له ذلك لتمدد المقام ، أم لا ، لسكونه مرة ؟

الثانية : عذبي ميت في زحمة - كحمة وطواف - من بيت المال . على الصحيح

من المذهب .

وعنه : هدر

وعنه : هدر في صلاة لا حج لإمكان صلاته في غير رحام حاليا

كتاب الحدود

مأثرة : « الحدود » جمع حد وهو في الأصل : المنع ، وهو في الشرع : عقوبة تمنع من الوقوع في مثله

قوله (لا يجب الحد إلا على بالغ عاقل عالم بالتحريم) .

مكذا قال كثير من الأصحاب

وقال في الوجيز - تعاملاً لأمانة السكرى - « مترم » ليدخل الذي دون الحري .

قلت : هذا الحكم لا خلاف فيه

قوله (ولا يجوز أن يُقيم الحد إلا الإمام أو نائبه) .

هذا المذهب لا ريب ، من حيث الجملة وعنده الأصحاب

واحترام الشح تق الدين رحمه الله : أنه لا يجوز إلا لأقربيه ، كتطلب الإمام له ليقتله فيجوز لمير الإمام ودنيه قتله

[وقيل : يقيم الحد ولي إرادة ^(١)]

على المذهب : لو حلف ومحل لم يضمنه ، نص عليه .

قوله (إلا السيد) يعني المكلف (فإن له إقامة الحد بالجلد خاصة

على رقيقه القين) وهو المذهب

قال في المحرر : هذا المذهب .

قال في القروع : وليد إقامته على الأصح .

وحزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والإعلاء ، والهادي ،

والنقى ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم .

(١) زياده من نسخة الشيخ عبد الله بن حسن .

وقدمه في الحرر ، والمظلم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم
وعنه : ليس له ذلك .

وقيل : ليس له إقامة الحد على أمته الموهنة والمستأجرة .
وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : إن عصى الرقيق علانية . أقام السيد عليه
الحد وإن عصى سرا : فيدعى أن لا يجب عليه إقامته بل بحبر بين ستره
واستتار ، بحسب المصلحة في ذلك .

تفسيرها

أمرهما : قد يقال إن ظاهر قوله « رقيقه الف » أنه له كل رقيقاً مشتركاً
لا يقيمه إلا الإسم أو نائه . وهو صحيح صرح به ابن حنبل في رعيته الكبرى .
الثاني : مفهوم كلامه : أنه ليس لعير السيد إقامة الحد وهو المذهب وعنه
جماهير الأصحاب

وقيل : لو عصى إقامته على رقيق مولاه
وأطلقهما في الرعدة الكبرى .

قوله « وَهَلْ لَهُ الْقَتْلُ فِي الرَّدَّةِ ، وَالْقَتْلُ فِي الشَّرِّقَةِ ؟ عَلَى رَوَايَتَيْنِ »

وأطلقهما في الهدانة ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، وإخلاصة ، والبسة ،

والحرر ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والعروء ، وغيرهم

أمرهما : ليس له ذلك وهو المذهب

صححه المصنف ، والشارح ، والناظم ، وعمره

واحتاره ابن عبدوس في تذكرته

وحرم به لأدى في متعته .

وقدمه في الكافي .

والرواية الثانية : له ذلك صححه في التصحيح ، وتصحيح الحرر .

وجزم به في الوجيز .

قوله ﴿ وَلَا يَمْلِكُ إِقَامَتُهُ عَلَى مَكَاتِبِهِ ﴾ .

هذا أحد الوجوهين . واختاره المصنف ، وإن هددوس في تذكرته .

وحرم به في الوجيز ، ومتنعت الأدي ، وسهابة ابن رزين ، وشرح ابن معاذ

وقدمه في الشرح .

والوجه الثاني : له إقامته عليه . وهو المذهب .

قدمه في الفروع .

وأطلقوه في المحرر ، والعلم ، والرعيتين ، والحاوي الصغير .

وجزم في الرعاية الكبرى : أنه لا يقيم الحد على مكانته .

قوله ﴿ وَلَا أَمَّتِهِ الْمَرْوَجَةُ ﴾ .

يعنى لا يملك إقامة الحد عليها . وهو المذهب .

وعليه جماهير الأصحاب ، ونص عليه .

وحرم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمحرر ، والرعيتين ،

والحاوي الصغير ، والوجيز ، والنور ، ومتنعت الأدي ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : له إقامته عليها . صححه الخواص .

وقيل فيها : إن كانت تيباً .

وقيل إن مصور : إن كانت محصنة فالسلطان ، وأنه لا سهم حتى تحدد .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ السَّيِّدُ فَاسِقًا ، أَوْ امْرَأَةً : فَلَهُ إِقَامَتُهُ فِي ظَاهِرِ

كَلَامِهِ ﴾ .

وهو المذهب . جزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الهداية ، والفروع .

ويحتمل أن لا يملكه . وهو لقاضى .

وسمحه فى النظم .

وجزم به الأذى فى متنبه .

وقدمه ابن رزى فى شرحه .

وأطلقهما فى المذهب ، ومسوك الذهب ، والخلاصة ، والمعى ، والمحرم ،

والشرح ، والرايعتين ، والحاوى الصغير .

وقيل : يقيمولى المرأة .

قوله (ولا يملكه المكاتب) .

هذا المذهب . سمحه فى الهداية ، والقروع .

قال ابن منبج فى شرحه : هذا المذهب .

وحرم به فى الوحيز فى « باب المكاتب » .

وقدمه فى اللفى ، والكالى - فى الكتانة - والشرح ، وشرح ابن رزى .

وهو ظاهر ما جزم به الأذى فى متنبه .

ويحتمل أن يملكه . وهو روجه ورواية فى الخلاصة .

وأطلقهما فى المذهب ، ومسوك الذهب ، والخلاصة ، والهادى ، والكالى .

هنا - والمحرم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير .

قوله (وسواء تمت بيئته أو إقرار)

حيث قبل « للسيد إقامته » فله إقامته بالإقرار . فلا راع . إذ علم شروطه .

وأما البيئة : فإن لم يعلم شروطها فليس له إقامته ، قولاً واحداً .

وإن علم شروطها ، فله إقامته . وهو أحد الوجهين . حرم به نصبهما .

وحرم به فى الوحيز .

وقدمه فى الهداية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، والرعاية الكبرى

وحثاره القاضى بقرب .

وقيل : لا يجوز له ذلك

قدمه في النسخ والشرح ، وشرح ابن وزين .

وأطلقهما في القروع .

فأئمة : قال في الرعية السكري : قدت : ومن أقام على نفسه ما يلزمه - من

حدّ ربه أو قدف - يردن الإمام أو نائبه : هـ سقط ، بخلاف قطع سرقة .

ويؤى استينافه حد قدف من نفسه في باب ما يتم من هذا

[وتقدم في « باب أسبغ الطهارة » لو اقتصر الجاني من نفسه رمي الولي : هل يجوز ، أو لا ؟]^(١)

قوله (وَإِنْ ثَبِتَ بِمَعْنِيهِ : فَلَهُ إِقَامَتُهُ . نَصٌّ عَلَيْهِ) .

وهو المذهب . حرمه في الوجهين ، وبغيره .

وقدمه في الهدية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، ومتنوع ، والمحرر ،

والرهائتين ، والحاوي الصغير ، والظم ، وغيره .

وبعمل أن لا يملكه كالإمام

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله . اختارها القاصي .

وصححه في الخلاصة

وقدمه ابن رزين في شرحه

قوله (وَلَا يُقِيمُ الْإِمَامُ أَحَدَهُ بِمَعْنِيهِ)

هذا المذهب . وعليه لأصحاب

ووجهه في القروع نحو ما من كلام الشيخ تقي الدين رحمه الله حوال إقامته

صله

قوله (وَلَا تُقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ) .

يحتسب أنه أراد التحريم .

(١) ريادة من نسخة الشيخ عبد الله بن حسن .

قلت : وهو الصواب

وحرم به ابن تيم ، وغيره .

وقاله ابن عقيل في الفصول ، وغيره .

وقيل : لا يجرم ، بل يكره . قطع به في الرعايتين في « باب مواضع الصلاة »

وأطلقهما في القروع في آخر الوقت .

قوله : « وَيَضْرِبُ الرَّجُلُ فِي الْحَدِّ قَاتِمًا »

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وعنه : قاعداً

عليها : يصرب الظهر وما قر به

قوله : « يَسُوِّدُ لَا حَدِيدَ وَلَا حَنْقٍ »

هذا المذهب مطلقاً . نص عليه .

وهو ظاهر ما جزم به في الهداية ، وذهب ، ومسوك الذهب ، والتنوع .

والخلاصة ، والهادي ، والوحيز ، وغيرهم

وقدمه في القروع ، وغيره .

وهذا انطرق : سوط اليد دون سوط الحر

وقدمه في المنق ، وشرح ، وزركشي

وجعلوا الأول احتمالاً

وسبه الزركشي إلى المصنف فقط

قال في السمة : ونسكن الحجارة متوسطة كالسكنية

وقال في الرعاية : من عنده حجم السوط بين النصب والعصى ، أو نقض

بين الياس والرطب .

قوله : « وَلَا يَمْدُ ، وَلَا يُرْبَطُ ، وَلَا يُجَرَّدُ بَلْ يَكُونُ عَلَيْهِ الْقَيْصُ »

والقَيْصَانِ .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

وعنه : ببحر نحر يده . غله عبد الله والميموني .

قوله ﴿ وَيُفَرِّقُ الضَّرْبُ عَلَى أَعْصَانِهِ ، إِلَّا الرَّأْسَ وَالْوَجْهَ وَالْعَرَجَ وَمَوْجِعَ الْمَقْتَلِ ﴾ .

نهر يق المرب مستعب غير واجب . على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وقدّمه في الفروع .

وقال القاضى : يجب .

فائدة ثالثة

إمراهما : لا يعتبر المولاة في الحدود . على الصحيح من المذهب . ذكره القاضى وغيره في مولاة الوضوء ، لزيادة العقوبة ، ومنفوطه بالشمه .

وقدّمه في الفروع .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وفيه نظر

قال صاحب الفروع : وما قاله شيخنا أظهر

الناجى : يعتبر للحلّ النية . فلو حلّ له للنشأ أنم ، وبمضيه . ذكره في المنثور

عن القاضى .

قال في الفروع : وظاهر كلامه لا يعتبر . وهو أظهر .

قال : ولم يستبرأ بية من نفيه أنه حدّ ، مع أن ظاهر كلامهم : يقيمه الإمام

أو شبه لا يعتبر

وفي الفصول - قبل فصول التعرير - يحتاج عند إقامته إلى بية الإمام أنه

يعتبر به ولما وضع الله ذلك ، وكذلك الحداد ، إلا أن الإمام إذا تولى ، وأمر

هدأً أجمعاً يعتبر - لا علم له بنية أجزأت نيته ، والمعد كالآلة .

قال : ويحتمل أن تعثر بينهما ، كما قول في عمل الميت : تعتبرية عاصله .
 واحتج في منتهى العاية لاعتمادية الزكاة بأن الصرف إلى الفقير له جهات .
 فلا بد من نية التمييز كالجلد في الحدود . قال ذلك في الفروع .
 قوله ﴿ وَالْمَرْأَةُ كَذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّهَا تَضْرَبُ جَالِسَةً ، وَتُشَدُّ عَلَيْهَا ثِيَابُهَا ﴾ نص عليه .

﴿ وَتُمَسَّكُ يَدَاهَا ، لَيْلًا تَكْشِفُ ﴾ .

وقال في الواضح : أسوأها كذلك .

قوله ﴿ وَالْحَلْدُ فِي الرَّقَى أَشَدُّ الْحَلْدِ ، ثُمَّ حَلْدُ الْقَذْفِ ، ثُمَّ الشَّرْبِ ، ثُمَّ التَّغْرِيرِ ﴾

هذا المذهب . نص عليه . وعليه جميع الأصحاب . وقطع به أكثرهم .
 وقيل : أخفها حد الشرب ، إن قسا هو أو سوا حدته . ثم حد القذف ،
 وإن قسا . حده نفاوس بدى . ثم حد القذف ، ثم حد الشرب ، ثم حد الزنى ،
 ثم حد السرقة .

قوله ﴿ وَإِنْ رَأَى الْإِمَامُ الصَّرْبَ فِي حَدِّ الْحَرِّ بِالْحَرِيدِ وَالْغَالِ : قَلَّةٌ ذَلِكَ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وحرم به في الحر ، والشرح ، وشرح ابن سعد ، وغيرهم .

وراد في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،
 والراغبين ، والحدوى ، والنفعة ، وغيرهم . والأبدي أيضاً . وهو مذكور في الحديث
 وكذلك استدل الشراح بذلك .

وقال في التبصرة : لا يجرى له طرف ثوب وجعل .

وفي الموجز : لا يجرى . بيد وطرف ثوب .

وقال في الوسيطة ، يستوى بالسوط ، في ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله
والخرق .

وقدمه في المعنى ، وعصره
وهو ظاهر كلامه في الكافي وكلام القاصي في الجامع ، والشريف أبي جعفر
والشهرآزي ، وابن عقيل ، وغيرهم . حيث قالوا : يصرب بسوط .
قوله : يحرم حبه بعد الخد على الصحيح من المذهب . نقله حبل
وقدمه في القروع .

وقال القاصي - في الأحكام السلطانية - . من لم يبرح بالخد وصرب الناس
فلو إلى - لا القاضي - حبه حتى يتوب

وفي معنى النسخ : حتى يتوب
قوله (قَالَ أَصْحَابُنَا : وَلَا يُؤْخَرُ الْخَدُّ لِلتَّرَضِ) .

هذا المذهب . من عليه وعليه الأصحاب ، كما قال المصنف
وهو من معرذات المذهب

ويحمل أن يؤخر في المرض المرحور وواله .
يعنى إذا كان خلاً

فأمم الرحم : فلا يؤخر مع حاف - على هذا الاحتمال - وفعل : صمن .
وإليه ميل الشارح .

واحتاره المصنف . وحزم به في العلة .

قال القاضي : ظاهر قول الخرق : تأخيره . لقوله : من يحب عليه الخد وهو

صحيح عاقل

قوله (فَإِنْ كَانَ خُلْدًا ، وَخُشِّي عَلَيْهِ مِنَ التَّوْطِ : أَقِيمَ بِأَطْرَافِ
النَّبَاتِ وَالْمَشْكُولِ) هذا المذهب .

قال في الفروع : وإن حيف من السوط ، يتعين على الأصح .
وحرم به في الوخير ، والهدية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وغيره
من الأصحاب

وعنه : يتعين الحد بالسوط
وقيل : حصر بمائة شمرخ ، دله في الدرع .
وقال في الرعاشين ، فإن حيف عليه بالسوط جده ، بطرف ثوب أو عنسكون
محل فيه ، ثمة شمرخ يصرفه به صرة واحدة
فائدة : يؤخر شرب الخمر حتى يصحو ، نص عليه وقاله الأصحاب
لأنه لو وحد في حال سكره ، فإن من يصرفه في حوائش الفروع : الطاهر
أنه يخمره ، أو يقطع الحد . انتهى .

قلت : الصوت أنه إن حصل به ألم نوحب لحره ، سقط ، وإلا فلا . انتهى
وقال أيضاً : لأنه أنه لو تلف والحالة هذه لا يصح
قلت : الصوت أنه يصح ، إذا قل : لا يفسد به .
ويؤخر قطع السارق خوف التلف .
نص . قوله ﴿ وَإِذَا مَاتَ الْمُحْدُوذُ فِي الْعَجَلِ : فَالْحَقُّ قَتْنُهُ ﴾
وكذا في التحرير .

وقال في الرعية : وإن حلفه الإمام في حر أو برد أو مرض ، وتلف : فهدر
في الأصح .

ومراد مصعب ، وغيره : إذا لم يلزم التأخير .
فأما إذا قلنا : يلزم التأخير ، وحلفه وقت : صمه ، كما تقدم
قوله ﴿ وَإِنْ زَادَ سَوْطًا ، أَوْ أَكْثَرَ ، فَتَيْفٌ : صِمْنُهُ . وَهَلْ يَصْمَنُ
حِمِيمُهُ أَوْ يَصِفُ الذِّبْيَةُ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وهما روايتان .

أمرهما : بصمن جميع الدنة . وهو المذهب

قال في القاعدة الثامنة والعشرين : هذا المشهور . وعليه القاصي وأصحابه .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقد في المحرر ، والنظم ، والزعابطين ، والحدوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

والمرم الثاني : بصمن نصف الدنة .

وقيل : تورع الدنة على الأسواط إن زاد على الأربعين .

وفي واضح ان عقيل : إن وضع في سبعة كُرَّة^(١) لم تعرق . ثم وضع فقيراً

عمرقت : فعرقها سهما في أقوى الوحيين

والثاني : بالفقير

وكذلك الشع ولى ، والسير بالدانة فرسخ ، والسكر بالقدرح ولاقدح .

ودكره عن المحققين كما نثت العصبة بكلمة سد كلمة ، ويتنزل لإزاء قطرة

سد قطرة ، ويحصل العلم بواحد سد واحد

وحرم أيضاً في السبعة . أن الفقير هو المعرق لها

وتقدم ذلك في آخر المص

ومعه نظيرتها في الإجارة .

فأمرتان

أمرهما : لو أمر بزيادة في الحد ، فراد جاهلاً . صممه الأمر . وإن كان عالماً :

فصم وحيان . وأطلقهما في الفروع .

أمرهما : بصمن الأمر .

(١) السكر - وزن فعل - ستون فقيراً . والفقير ثمانية مكابيث والسكر

صاع ونصف والصاع أربعة أمداد .

قدمه في الرعيتين ، والحارثي .

والثاني : بضمن الصارب .

قال في الرعية الكسرى : وهو أولى

الثاني لو تعدد الماد الزبدة دون الصارب ، أو أخطأ وادعى ضارب الحبل :

صحنه الماد . وتعد الإمام الزيادة . يلزمه في الأقس . لأنه شبه عمد

وقيل : كمالاً فيه الرويت

قدمه المصنف ، وغيره . بقه صاحب الدعوى .

قوله (وَإِنْ كَانَ الْعَدُوُّ رَجُلًا لَمْ يُحْفَرْ لَهُ ، وَرَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً ،

فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ) .

وهو المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . وبص عليه .

ومحله في الصحيح ، وغيره .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

قدمه في المحرر ، وأظم ، والرعيين ، والحوى الصمير ، والقروع ، وغيرهم .

واحداه القاصي في الخلاف

(وفي الآخر : إِنْ ثَبِتَ عَلَى الْمَرْأَةِ بِإِقْرَارِهَا لَمْ يُحْفَرْ لَهَا ، وَإِنْ

ثَبِتَ بِدَيْمَةٍ حُفِرَ لَهَا إِلَى الصَّدْرِ) .

احتدره القاصي في المحرر ، وأبو الخطاب في الهداية ، وأبو عقيل في المصول ،

وصاحب التنصرة .

وأطلقهما في المذهب ، والخلاصة .

وحكماهما في الخلاصة روايتين

وأطلق في عيون المسائل ، وأبو زرير ، وصاحب الخلاصة : الحفر لها . يفتنون

سواء ثبت بإقرارها أو بديمة . لأنها عورة ، فهو أستر لها ، بخلاف الرجل

قوله (وَإِنْ ثَلَّثَ بِالْإِقْرَارِ : اسْتَحِبَّ أَنْ يَبْدَأَ الْإِمَامُ) .

بلا راع . ويجب حضوره هو ، أو من يقيه مقامه على الصحيح من المذهب

قدمه في العروغ

وقال أبو بكر : لا يجب

وجرمه في معنى ، والكافي ، والشرح ، وأطلا غيره

وقيل أبو داود : يحى الناس صهوفا لا يحسطن ، ثم يصور صمماً صمماً

فأمره : يجب حضور طائفة في حد الرء ، والطائفة واحد فكثر على الصحيح

من المذهب .

قال في المعنى ، والشرح : هذا قول أصحابنا .

وقدمه في الرعيتين ، والعروغ ، والحدوى الصغير ، وغيرهم .

قال المصنف ، والشارح : والظاهر أنهم أرادوا واحداً مع الذي يقيه الحد

لأن الذي يقيه الحد حاصل ضرورة فتعين صرف الأمر إلى غيره

قال في الكافي ، وقال أصحابنا أقل ذلك واحد مع الذي يقيه الحد .

واختار في الهامة : ثلث في فوقها ، لأن الطائفة : الجماعة وأقربها ثلث

قال القاضي : الطائفة : اسم الجماعة نقوله تعالى (١٠٢) وَلَدَّتْ طَائِفَةٌ أُخْرَى

لَمْ يَصْلُوا) ولو كانت الطائفة واحداً لم يقل « فليصلوا » .

وهذا معنى كلام أبي الخطاب .

وقال في الفصول - في صلاة الخوف - الطائفة اسم جماعة وأقل اسم الجماعة

من العدد : ثلاثة . ولو قل « جماعة » لكان كذلك فكذا إذا قل « طائفة »

وسبق في الوقت : أن الجماعة ثلاثة .

قلت : كلام القاضي في استدلاله بقوله تعالى (وَلَدَّتْ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يَصْلُوا)

فليصلوا) غير قوي لأن القائل بأول بقول سيد أيضاً ولا يسميه لأن الطائفة

هذه تشمل الجماعة وتشمل الواحد . فهذه الآية شملت الجماعة لسكن ماغت أنها

تشمل الواحد

ودكر أبو المعنى - أن الطائفة تطلق على الأربعة في قوله تعالى (٢:٢٤) ويشهد
عذابهما طائفة) لأنه أول شهود الزنا

قوله (وَمَتَى رَجَعَ الْمُقَرَّبُ بِالْحَدِّ عَنْ إِقْرَارِهِ : قُبِلَ مِنْهُ ، وَإِنْ رَجَعَ
فِي أَثْنَاءِ الْحَدِّ : لَمْ يَتِمَّ)

هذا المذهب في جميع الحدود - أعني حد الزنى ، والسرقه ، والشرب -
وعليه الجمهور وقطع به كثير منهم .

وقال في حيون السائل : بقول رجوعه في الزنى فقط .

وقال في الانتصار : في الزنى فقط رجوعه بكسبه ، نحو « مزحت » أو
« ما عرفت ما قلت » أو « كنت قاصداً » .

وقال في الانتصار أيضاً - في سارق مارية المسجد ومحوها - لا يقبل رجوعه
فعل المذهب : إن تم الحد إد : ضمن الراجع [لا الحارب] فقط بالمال .
ولا فود قله في المروع .

وقطع به في المعنى ، والشرح ، والزعاية ، والنظم ، والمحرر ، وشرح ابن ررين
وغيرهم .

قوله (وَإِنْ رُحِمَ بَيْتُهُ ، فَهَرَبَ لَمْ يُتْرَكْ) بلا نزاع .

وحرم به في المعنى ، والشرح ، والرعايتين ، والفروع ، وغيرهم .

قوله (وَإِنْ كَانَ يَأْقِرُّ تَرَكَ) .

يعنى : إذا رحم بإقرار مهرب وهذا المذهب نص عليه . وعليه جماهير
الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وقدمه في الرعايتين ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : لا يترك . فلا يسقط عنه الحد بالحرب .

على المذهب : لو تم الحد ضد الحرب : لم يصمه . على الصحيح من المذهب . نص عليه .

وقطع به في المني ، والشرح ، والنظم ، والرعاية ، وشرح ابن رزين وقيل : يضمن .

فأمره : لو أقر ، ثم رجع ، ثم أقر : حد .

ولو أسكر . ضد الشهادة على إقراره ، فقد رجع على أصح الروايتين .

قوله في الرعاية ، وقدمه في الفروع .

وعنه : لا يترك ، فيحد .

وقيل : يقتل رجوع مقر بماله . قاله في الفروع .

قوله ﴿ وَإِذَا اجْتَمَعَتْ حُدُودُ اللَّهِ ، فِيهَا قَتْلٌ : اسْتَوْفَى ، وَسَقَطَ

سَائِرُهَا ﴾ بلا خلاف أعلمه

وقوله ﴿ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا قَتْلٌ ، فَبِمَا كَانَتْ مِنْ جِنْسٍ ، مِثْلَ أَنْ

زَنَى أَوْ سَرَقَ ، أَوْ شَرِبَ مِرَارًا : أَخْرَأَ حَدُّ وَاحِدٌ ﴾ .

وهو مذهب وعليه الأصحاب

وحرم به في نوحته ، وعيره

وقدمه في الفروع ، وعيره

ودكر ابن عقيل - أنه لا داخل في المروة

قال في البلغة : قطع واحد على الأصح

وذكر في المستوعب رواية : إن طالبوا مغرقين : قطع لكل واحد .

قال أبو بكر : هذه رواية صالح . والمثل على خلافها

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ أَحْسَنِ : اسْتَوْفِيَتْ كُلُّهَا وَيُسَدَّى بِالْأَخْفِ

فَالْأَخْفُ ﴾ .

وهذا على سبيل الوجوب على الصحيح من المذهب

قدمه في الفروع .

وقال المصنف ، والشرح هذا على سبيل الاستحباب . فلو بدأ بغير الأخف

جار . وقطعا به .

قوله ﴿ وَأَمَّا حُقُوقُ الْآدَمِيِّينَ : فَتَسْتَوِي كُلُّهَا ، سَوَاءٌ كَانَ فِيهَا قَتْلٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ . وَيُبْدَأُ بِغَيْرِ الْقَتْلِ . وَإِنْ اجْتَمَعَتْ مَعَ حُدُودِ اللَّهِ : بُدِئَ بِهَا ﴾ .

وبالأخف وجوبا

قدمه في الفروع

وفي المتن : إن بدأ بغيره حار .

فإذا ربي ، وشرب ، وقذف ، وقطع بدئ قطعت دمه أولا ، ثم حد القذف ،

ثم للشرب ، ثم للربي

هذا المذهب وعليه أكثر لأصحاب .

وحرم به في الوحيز ، وغيره

وقدمه في الفروع ، وغيره

وقيل : يؤخر القلع

ويؤخر حد الشرب عن حد القذف إن قيل هو أرسون ختاره

القاصي .

قوله ﴿ وَلَا يُسْتَوَى حَدٌّ حَتَّى يَبْرَأَ مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ ﴾

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب مطلقا .

وحزم به في الوحيز ، وغيره

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : إن طلب صاحب قتل جده قتل ربه من قطع : فوجهان .
فأجرة : لو قتل وارثه ، أو سرق وقطع يداً : قتل . وقطع لهما على الصحيح
من المذهب

قدمه في المروع .

وقيل : يقتل ، ويقطع للقتل فقط

جزم به في القصول ، والمذهب ، والمقتضى

قال في المروع . ويتوجه أن يطهر لهذا الخلاف فائدة في جواز الخلاف في
استيفائه بغير حضرة ولي الأمر ، وأن على المنع : هل يمزأ أم لا ؟
وأن الأجرة منه ، أو من المقتول ؟

وأهـ هل يستقل بالاستيعاف ، أو يكون كمن قتل جماعة فيقع ؟ أو يعين الإمام ؟
وأهـ هل يأخذ نصف المدية كما قتل فيمن قتل الرجلين ؟ وغير ذلك . انتهى
وقال الشارح : إذا اتفق المقتول في محل واحد . كالقتل والقطع قصاصاً -
صار حداً .

فأما القتل : فإن كان فيه ما هو خالص بحق الله - كالأرحام في الربا - وما هو
حق لأدمي - كالقصاص - قدم القصاص لأنه كد حق لأدمي .

وإن اجتمع القتل - كالقتل في الحارثة - والقصاص - يداً ، أسبقهما لأن
القتل في الحارثة فيه حق لأدمي

وإن سبق القتل في الحارثة - استوفى . ووجب لولي المقتول الآخر دينته من
مال الدنيا .

وإن سبق القصاص : قتل قصاصاً ، ولم يصب ، ووجب لولي المقتول في
الحارثة دينته

وكذا لو مات القاتل في الحارثة

ولو كان القصاص ساقاً ، وعفا ولي المقتول استوفى القتل للمحاربة ، سواء عفا مطلقاً أو إلى الدية .

وإن اجتمع وجوب القطع في يد أو رجل قصاصاً وحداً : قدم القصاص على الحد المصحح له .

وإن عفا ولي الحماية : استوفى الحد .

فإذا قطع يداً وأحد المال في المحاربة : قطعت يده قصاصاً . وينظر رؤوه . فإذا برأ قطعت رجله للمحاربة ، انتهى .

قال في الفروع : لو أخذ الدية استوفى الحد .

ودكر من النساء : من قتل سحر قتل حداً . والمسحور من ماله دينه فيقدم حق الله .

قوله (ومن قتل ، أو أتى حداً خارج الحرم ، ثم لحاً إليه : لم يستوف منه فيه) .

وكذلك لو لحاً إليه حرى أو مرتد .

وهذا مذهب في ذلك كله وعليه الأصحاب ، كحيوان صبيح ما كور . ذكره المصنف

وهو من مبررات لذهب في الحدود

ووافق أبو حنيفة في القتل .

وقيل حمل : يؤخذ بدون القتل

هكذا قال في الفروع .

وظال في الرعايه - يمين حداً إلى الحرم من قابل وآت حداً - لا يستوفى منه .

وعنه : يستوفى فيه كل حد وقود مطلقاً غير القتل

قال - وكذا الخلاف في الحرى المنتحى - إليه ، وامرئ ، ولو ارتد فيه .

قال في العروع : وظاهر كلامهم : لا يعنى أن المرند فيه يقتل فيه .

تفسيره

القول : ظاهر قوله ﴿ وَلَيْكُنْ لَا يَبْكَيْعُ وَلَا يَشَارَى ﴾ .

أنه لا يكلم ، ولا يواكل ، ولا يشرب . وهو ظاهر كلام جماعة .

وقال في المستوعب ، والرعاية : ولا يكلم أبصاً . وقته أبو طالب .

وزاد في الروضة : لا يواكل ولا يشرب .

الثاني . الألف واللام في « الحرم » للمهد . وهو حرم مكة .

فما حرم المذنب : فلس كذلك . على الصحيح من المذهب .

وذكر في التعليل وحياً : أن حرمها يحرم مكة .

قوله ﴿ وَإِنْ قَعَلَ ذَلِكَ فِي الْحَرَمِ . اسْتَوْفَى مِنْهُ فِيهِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه مذهب الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

ودكر جماعة . فمن لجأ إلى داره . حكمه حكم من لجأ إلى الحرم من خارجه .

فروا

إمدادها الأشهر الحرم لا تنعم من شيء من الحدود والمساكنات . على

الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .

وتردد الشيخ تقي الدين رحمه الله في ذلك .

قال في القروع : ويتوجه احتمال تنعم .

واحتاره من القيم رحمه الله في الهدى .

الثانية : لو قوبل في الحرم : دفعوا عن أنفسهم فقط .

وقدمه في القروع .

وقد : هذا ظاهر مدكره في بحث المسألة .

ومحتمل من الخورى .

وقال ابن القيم رحمه الله في الهدى : الطائفة المنتهية بالحرم من متابعة الإمام : لا تقاتل . لا سيما إن كان لها تأويل .

وفي الأحكام السلطانية : يقاتل العنة إذا لم يدفع بسبهم إلا أنه
وفي الخلاف ، وعيون المسائل ، وغيرها : اتفق الجميع على جواز القتال فيها
مضى عرضت تلك الحال
ورده في الدعوى

وقال الشيخ بقى الدين رحمه الله : إن عدى أهل مكة ، أو غيرهم على الركب :
دفع الركب كما يدفع العائن ولا يسر أن يدفع مع الركب بل قد يحب أن
احتجج إليه .

الثالثة : قوله (ومن أتى حداً في الفرو : لم يستوف منه في أرض
العدو ، حتى يرجع إلى دار الإسلام ، فتقام عليه) .

وهو صحيح . وهو من مفردات للذهب .
وكذلك لو أتى بما يوجب قصاصاً ، فله نصف وغيره
وظاهر كلامهم : أنه لو أتى بشيء من ذلك في الثور : أنه يقدم عليه به .
وهو صحيح صرح به الأصحاب .

الرابعة : لو أتى حداً في دار الإسلام ، ثم دخل دار الحرب ، أو أهرق : قدم
عليه الحد إذا خرج

وقال ابن منصور : إذا قتل وزى ، ودخل دار الحرب ، فقتل أوزى أو سرق :
لا يعجبني أن يقام عليه ما أصاب هناك .

وقال صاحب وإن منصور : إن ربي الأسير لو قتل مسدداً . ما علمه إلا أن يقدم
عليه الحد إذا خرج

وعن أبو حنيفة : لا يقتل إذا قتل في غير دار الإسلام : ما يحب عليه حد حكم

باب حد الزنا

قوله ﴿وَإِذَا زَنَى الْحُرُّ الْمُخْتَصَنُ : فَحَدُّهُ الرِّجْمُ حَتَّى يَمُوتَ ، وَهَلْ يُجْلَدُ قَبْلَ الرِّجْمِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ 》 .

وأصلها في الهداية ، والمفصول ، ولإيضاح ، والمذهب ، وسبوك الذهب ،
والمستوعب ، والإخلاصة ، والهادي ، والكافي ، والمعنى ، والشرح ، وشرح ابن
مبجأ ، وغيرهم .

وهو ظاهر الفروع .

إمامهما : لا يجلد . وهو المذهب . نص عليه .

قال في الفروع : نقله الأكثر

قال الزركشي هي أشهر روايتين .

وصححه في التصحيح ، وغيره .

وحرم به في المدة ، وسور ، ومنتهى الأذى ، والنسبيل ، وغيرهم .

وقدمه في المحرم ، والنظام ، والاعتق ، والحدوى الصغير ، وإدراك العاية ،

والفروع ، وغيرهم .

قال في الفروع : احتاره لأرم ، والمحورحاني ، وابن حامد ، وأبو الخطاب ،

ومن شهاب انتهى

واحداه أيضا من عدوس في تذكرته

والسروية الثانية يجلد قبل الرجم

احتاره الخرق ، وأبو بكر عبد العزيز ، والقاسمي .

وأصبره الشريف ، وأبو الخطاب في خلافهما

وصححهما الشيرازي

قال أبو يعلى الصغير : احتارها شيوخ المذهب

قال ابن شهاب : احتارها الأكثر .

وحرم به ابن عقيل في الذكوة ، وصاحب الوحي ، وعلم المردات وهو منها
وقدومه في تجريد الساية ، وشرح ابن رزق ، ونهايته .

قوله « والمحصن : من وطئ امرأته في قبلها في نكاح صحيح »

ويكفي تنقيب الحشفة أو قدرها .

« وهما بالفتح عاقلان حران » .

هذا المذهب بهذه الشروط .

قال الزركشي : هذا الصحيح المعروف .

وحرم به في الوحي ، والخرق ، والهداية ، والمذهب ، والغفلة ، وغيرهم .

وقدومه في الحرر ، والنظم ، وارهق ، نيل ، والحدوى الصغير ، والعروع ، وغيرهم .

ودكر القاضي أن لإمام أحمد رحمه الله من على أنه لا يحصل لإحصان

بالوطء في الحبص والصوم والإحرام ونحوه

ودكر في الإشاد : أن المراهق يحصن غيره .

ودكره الشيخ تقي الدين رحمه الله رواية

قال في الحرر : معنى احتل شيء . ثم ذكر : فلا إحصان لواحد منهما ، إلا في

نحسين الهام بوطء المراهقة ، ونحسين الداعة بوطء المراهق . فإيهما على وجهين .

وكذا قال في رعية الصغرى ، والحدوى .

وقال في الترغيب : إن كان أحدهما صبياً ، أو محسناً أو دقيقتاً ، فلا إحصان

لواحد منهما . على الأصح . وقوله الجماعة .

نريد : مفهوم قوله « في نكاح صحيح » أنه لا يحصن النكاح الفاسد وهو

صحيح صرح به لأصحاب

فأمره : حرم في الزوجة أنه إذا رآى ابن عشر ، أو بنت تسع : لا بأس بالتعزير
ذاكره عنه في القروع في أثناء « باب المرتد » .

ويأتى في « باب التعزير »

قوله « وَبَيَّنْتُ الْإِحْصَانَ لِلذَّمَّيْنِ »

وكذا التمسين .

هو زنى أحدهم وحب الحد للأربع بين الأصحاب ولم يزم الإمام إقامته

على الصحيح من المذهب

وعنه : إن شاء ، بقم حد مصمم بعض .

احتاره من حامد

ومثله القلع سرقة مصمم من بعض

ولا يسقط بإسلامه

قال في المحرر : نص عليه

نقيب : شمال كلامه كل ذمى . فدخل المحوسى في ذلك

وتبعه الجحد وقهره على ذلك .

وقال في الزعامة : لا يصير المحوسى محصيا سكاح ذى رحم محرم .

قوله « وَهَلْ تُحْصِنُ الدِّمِّيَّةُ مُسْلِمًا ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ » .

وأطلقهما في الخلاصة

إمرأتهما : نخصته . وهو المذهب

صحة في الهداية ، والمذهب ، والتنصحيح ، وغيرهم

وهو ظاهر ما حرم به في المحرر

وحزم به في الوحيير ، وغيره

وقدمه في المنى ، والشرح ، والردع ، والاعوى الصغير ، والروع ، وغيرهم .

قال الزركشي : هذا المذهب المشهور .

والرواية الثانية : لا تحصى

قائمة : لو رى محصن سكر : فعلى كل واحد منهما حده نص عليه .

قوله « ولو كان لرجل ولذمير امرأته ، فقال « عاوطتتها » ثم
يثبت إحصائه » بمجرد ذلك بلا نزاع .

ويثبت إحصائه بقوله « وطئت » أو « جمعت » وقوله أيضاً « دخلت
بها » على الصحيح من مذهب

وقيل : لا ثبت ذلك

وأصنافه في الرعايتين ، والمحرر

قوله « وإن رى الحر غير المحصن : جلد مائة جلدة . وعرب عاماً
إلى مسافة القصر » .

وهذا المذهب ، سواء كان معرباً حلاً أو لم يأت

قال في المربع : هذا المذهب

واحتار أنه عدوس في ذلك

وقدّمه في الرعايتين ، وأهذاة ، والذهب ، والشتوع ، وغيرهم .

وعنه : أن المرأة متى إلى دون مسافة القصر

جزم به في الوجيز .

وقدّمه في المحرور ، والطعم ، والحاوي الصغير

وعنه : أن المرأة مع محرم مسافة القصر ، ومع تعدده لدوسها

وعنه : يبرأ أقل من مسافة القصر

وعنه : لا تحب غير الخلد

قله أبو الحارث ، والبيهقي قاله في الانصر

وقدمه في القروع .

وقال في عيوب المسائل - عن الإمام أحمد رحمه الله - : لا يجمع بينهما ، إلا أن يراه الإمام نعتاً براً .

قال البركشي : تنبى امرأة إلى مسافة القصر ، مع وجود المحرم ، ومع تعذره : هل تنبى كذلك ، أو إلى ما دونهما ؟ فيه روايتان .

هذه طريقة القاضي ، وأى محمد في المعنى

وحمل أبو الخطاب في الهدية الروايتين فيم مطلقاً .

وتبعه أبو محمد في السكافى ، والمقتنع

وعكس المحدث طريقة المعنى لحمل الروايتين فيما إذا عيت مع محرمها . أما بدونه فإلى ما دونهما قولاً واحداً ، كما اقتضاه كلامه . انتهى

فائز : لو رقى حال التفریب : غلب من بلد الزنى

فإن عاد إليه قبل الطول : مع

وإن دلى في الآخر : عرب إلى غيره

قوله (ويخرج ممها نحرها) .

لأنه المرأة إلا مع محرم إلى تبصر . على الصحيح من المذهب . احتاره أكثر الأصحاب .

وتقدم رواية : أنها بعد بدون محرم إلى دون مسافة القصر .

قوله (فإن أراد أجره بذلت من ماله) . فإن تعذر : فمن يئس

المال .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

قاله المصنف ، والشاح

وقدمه في القروع .

وقيل : من بيت المال مطلقاً

وهو احتمال المصنف ، ومال إليه ، وصححه في النظم
قوله (فَإِنْ أَبَى الْخُرُوجُ مَعَهَا : اسْتَوْجِرَتْ أَمْرًا ثَقِيًّا) .

احتار به جماعة من الأصحاب

وحرم به في الهداية ، والمذهب ، ومسوك المذهب ، والخلاصة ، والشرح ،

وغيرهم .

وقدمه في النظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير

وعنه : نكح بلا امرأة .

وهو احتمال في المعنى ، والشرح ، والرعايتين ، وغيرهم

واحتاره ابن عبدوس في تذكره .

وقدمه في الفروع

وهو المذهب ، على ما اصطلاحناه في المطبعة .

وقال في التعقيب ، وعبارة : نكح بلا امرأة مع الأمن

وعنه : نكح بلا محرم ، تنذر أو لم يتنذر . لأنه عقوبة ما ذكره ابن شهاب

في الحج محرم

قلت : وهذه الرواية بعيدة جداً وقد يحذف عنها أكثر من قسميها .

قوله (فَإِنْ تَعَذَّرَ : تَقَيُّتُ بِمَيْرٍ مَحْرَمٍ) وهو المذهب .

قال الإمام أحمد رحمه الله - نكح مغير محرم

وحرم به في الهداية ، والمذهب ، ومسوك المذهب ، والخلاصة ، وغيرهم .

وقدمه في المعنى ، والشرح ، والرعايتين ، والحاوي الصغير

ويحتمل أن يسقط المعنى .

قلت : وهو قوي

قوله (وَإِنْ كَانَ الزَّانِي رَقِيقًا : فَخِذُهُ سَحْسُونٌ جِلْدَهُ بِكُلِّ خَالٍ)

بلا نزاع (وَلَا يُقَرَّبُ) .

هذا المذهب . جرم به الأصحاب .

وأبدى بعض المتأخرين احتمالاً بنبويه ، لأن عمر رضى الله عنه نقاه

وأوله ابن الحورى على إعادته .

قوله (وَإِنْ كَانَ يَصْفُهُ حُرّاً فَحَدُّهُ خَمْسٌ وَسِتُّعُونَ حَلَّةً) بلا نزاع

(وَتَقْرِيبُ نِصْفِ عَامٍ) .

وهو المذهب . من عليه .

قال فى الفروع : أمرت فى المصوص بحسنه . من عليه .

وحرم به فى لوحيه وغيره .

وقدّمه فى معنى ، والشرح .

ويحتمل أن لا أمرت . وهو وجه

وأطلقتهما فى المحرر ، والرعايتين ، والحوى الصغير ، وأهدأته

قوله (وَحَدُّ ثَاوِطِي) .

بمعنى : المعلن والمعلن به . قاله فى الفروع ، والمذهب (كحد زوى سوا)

هذا مذهب

حرم به فى الممثلة ، و - حبر ، والنور ، ومنعحب الأدمى ، وغيرهم .

وقدّمه فى المدة ، والمذهب ، ومستوعب ، وخلاصة ، ولمدى ، والكافى ،

واللمعة ، والمحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحوى الصغير ، وغيرهم

وعنه : حده الرحم بكل حال

احتراره الشريف أبو حمزة ، وس القيم رحمه الله فى « كتاب المدا والداوا »

وعيره

وقدّمه انطرق .

قال بن رجب - فى كلامه له على ما إذا رأى عبده بامته - الصحيح قتل

الوطى ، سواء كان محصناً أو غير محصن .

وأطلقهما في المروع

وقال أبو بكر : لو قتل بلا استئابة لم أَر به بأساً .

ونقل ابن القيم رحمه الله في « السياسة الشرعية » أن الأصحاب قالوا : لو رأى الإمام تحريق اللوطي فله ذلك . وهو مروي عن أبي بكر الصديق وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم .

موانع

إحداهما : قال الشيخ تقي الدين رحمه الله - في « ردّه على الرافضي » - : إذا قتل الفاعل كراً ، فقبل بفعل المفعول به مطلقاً .

وقيل : لا يقتل . وقيل : بالفرق ، كففاعل

الثانية : قال في النمرة ، والترغيب در لأحسية كاللواط . وقيل : كالزنا . وأنه لا أحد بدبر أمته ، ولو كانت محرمة برضاع .

قلت : قد يستأنس له عسا في المحرور في قوله « والزنا من عيب المشعة في قبل أو در حرماً محصداً » فسمى اللوطي . في الدرر اربابا

الثالثة : الزنا بدت محرمة كاللواط . على الصحيح من المذهب . وعليه جاهد الأصحاب .

وقدّمه في الفروع ، وغيره

وحرم ناظم انفردت أن هذه لرحم مطلقاً حتماً وهو منها .

ونقل جماعة عن الإمام أحمد رحمه الله : ويؤخذ ماله أيضاً ، لخبر البراء بن عازب رضي الله عنه .

وأوله الأكثر على عدم وارث .

وقد قال الإمام أحمد رحمه الله : يقتل ويؤخذ ماله ، على خبر البراء رضي الله عنه ، إلا رجلاً براء مباحاً فيجوز .

قلت : قلنا أنه ؟ قال : كلاهما في معنى واحد .
وعند أبي بكر : أن خبر المرأة عند الإمام أحمد رحمه الله على المستحل ، وأن
غير المستحل كرا .

نقل صالح وعبد الله . أنه على المستحل .
قوله (ومن أئني بهيمة ، فعليه خذ اللوطي عند القاصي) .
وهو رواية منصوبة عن الإمام أحمد رحمه الله
وقدمه في الهداية ، والخلاصة ، وإبراهيم ، وشمس المفردات ، وهو منها
واختاره الشبراوي ، والشراف أبو حمير ، وأبو الخطاب في خلاصهم ،
واختار الفرق ، وأبو بكر أنه مرر
وهو المذهب . وعليه جدهير الأصحاب .
قال في الفروع : قلّه - واختاره - الأكثر
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والمحاربي الصغير ، والفروع ، وهيرمه .
وأطلقهم في تذكرة ابن عفل ، وبذهب ، والشرح
قال في عيون المسائل . يجب الحد في رواية . وإن سلمنا في رواية ، فلاه
لا يجب مجرد الإللاج فيه غسل ولا طهر ولا كفارة ، بخلاف اللواط
قال في الفروع : كذا قال قال : وظاهره لا يجب ذلك ولو وجب الحد ، مع
أنه احتج لوجوب الحد باللواط بوجوب ذلك به .
وطهره . يجب ذلك وإن لم يجب الحد .
قال في الفروع وهذا هو مشهور والنسوة أولى ، مع أن ما ذكره من
عدم وجوب ذلك عريب انتهى .
قوله (وَتَقْتُلُ الْبَيْهَمَةَ) .
هذا الصحيح من المذهب .

قال في الفروع : وقتل الهمة على الأصح
 وقطع به الخرقى ، وصاحب الهداية ، والمذهب ، ومسيوك الذهب ،
 والمستوعب ، والخلصة ، والكافي ، والوحيز ، وغيرهم
 واحتره الشريف أبو محمد ، وأبو الخطاب في خلافيه
 وقدمه في معنى ، والشرح ، والنظم ، وغيرهم .
 قال أبو بكر - الاحتير قتها حين تركت فلا تس انتهى .
 وعنه : لا تفتن
 قدمه في المحرر ، والحاوي الصغير
 وأطلقهما في الرعايتين .
 وقيل إن كانت تؤكل ذمحت وإلا فلا .

تنبيه : محل الخلاف عند صاحب المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي ،
 وغيرهم : إذا قضا بأنه يحرر
 فما إن قس به حده كحد اللوطى : فإنها تقتل قولاً واحداً وقتصر عليه
 الزركشى
 وظاهر كلام الشارح وجهاً : أن الخلاف جار ، سواء قس به يحرر ، أو حده
 كحد اللوطى

فأمرناه

إمضاءهما : لا تقتل البهيمة إلا بالشهادة على قتلها ، أو بإقراره إن كانت
 ملكة

الثانية : قيل في تعذيب قتل البهيمة : مثلاً يعبر فاعب له كره رؤيته
 وروى ابن مطة أن رسول الله عليه أفضل الصلاة والسلام قال : من وجدتموه
 على بهيمة فاقبضوه واقتلوا البهيمة قالوا : رسول الله ، ما من البهيمة ؟ قال : مثلاً
 يقال : هذه هذه .

وقيل في التعليل : لثلاث خلقاً مشوها .

وهو طل ابن عقيل في التذكرة .

وقيل : لثلاث نؤكل . أشار إليه ابن عباس رضي الله عنهما في تعليقه .

قوله (وكره الإمام أحمد رحمه الله أكل لحمها . وهل يحرم ؟ على

وجّهين)

وهما روايتان في الخلاصة

وأطلق في الهداية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، والمتوعب ، والخلاصة ،

والمعنى ، والشرح ، وشرح ابن معاذ ، والزرکشی

أمرهما بحرم أكلها . وهو المذهب . وعنه أكثر الأصحاب .

مهم القاصي في الجامع ، والشرع ، وأبو الخطاب في خلافهما ، والشيرازي .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والحاوي الصغير ، واله روع ، وغيره

وصححه في العلم ، وغيره .

وقيل بكره ولا يحرم . يصح النقص

قدمه في الرء تبين

قل في المحرر ، وقيل إن كانت مما يؤكل . دعت وحلت ، مع الكراهة .

صل المذهب . يصح لهاحبها . على الصحيح من المذهب .

ودكر في الانتصار احتمالاً : أنها لا تضمن .

وعلى لوجه الثاني : يصح النقص ، كما تقدم .

قوله (فصل

ولا يجب العذر إلا بثلاثة شروط .

أَحَدَهَا : أَنْ يَطَّأَ فِي الْفَرْجِ ، سَوَاءَ كَانَ قُبْلًا أَوْ دُبْرًا وَأَقْلُ
 ذَلِكَ تَغْيِيبُ الْحَشْفَةِ فِي الْفَرْجِ .

مراده بالحشفة : الحشفة الأصلية من جن أو حمى . أو قدرها عند العدم
 ومراده بالفرج . الفرج الأصلي .

قوله (فَإِنْ وَطِئَ دُونَ الْفَرْجِ ، أَوْ أَتَتْ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ) أى تساحتنا
 (فَلَا حَدَّ عَلَيْهِمَا)

هذا المذهب . وعليه الأصحاب

وقال ابن عقيل - في إثبات المرأة - . يحتمل وجوب الحد للحد (١) .

قوله (فَمَنْ)

الثاني : انتفاء التشبه . فَإِنْ وَطِئَ جَارِيَةً وَلَدِيَةً (فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ)

هذا المذهب . وعليه الأصحاب

وعنه : عليه الحد

قال جماعة من الأصحاب : ما لم يوطئكم

نفسه : محل هذا . قاله تكملة ابن بطوطة

فإن كان الابن يوطئها : ففي وجوب الحد روايتان مصححة . فقلت

باب الحمة فليورد .

قائمة : قوله (أَوْ وَطِئَ جَارِيَةً لَهُ فِيهَا شِرْكٌ ، أَوْ لَوْلَدِهِ ، أَوْ وَجَدَ

امْرَأَةً عَلَى فِرَاشِهِ طَيِّبًا امْرَأَتَهُ ، أَوْ جَارِيَتَهُ ، أَوْ دَعَا الصَّرِيرَ امْرَأَتَهُ

أَوْ جَارِيَتَهُ فَجَبَّاهُ غَيْرَهَا فَوَطِئَهَا ، أَوْ وَطِئَ امْرَأَتَهُ فِي دُبْرِهَا ، أَوْ

(١) هو قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا أتت المرأة امرأة فهما رايتان » رواه

مسلم

حيصها أو نفاسها ، أو لم يعلم بالتحرير ، لِحَدَّثَانِهِ عَمْدِهِ بِالْإِسْلَامِ
أَوْ نُشُونِهِ بِبَادِيَةِ بَيْدِهِ : فلا حدُّ عليه) بلا نزاع في ذلك
وقوله (أو وطيء في نكاح مختلف في صحته) .

فلا حد عليه ، كنكاح متعة ، ونكاح بلا ولي .

وهذا المذهب . سواء اعتقد تحريره أو لا . وعليه جماهير الأصحاب .

وعنه : عليه الحد ، لا اعتقد تحريره . احتاره ابن حامد .

ويُفرق بينهما في هذا النكاح

قل في القروع هو حكم صحته حكم نوحه اخلاف

قال . وهذه كلامهم مختلف : انتهى

وبأن في « أو وطيء » في نكاح مجمع على بطلانه . . . أو ادعى حمل ،

أو وطيء في ملك مختلف فيه . .

نسيه : طاهر قوله « أو وطيء » جارية ولده « فلا حد عليه : أنه لو وطيء .

جارية والده أن عليه الحد وهو صحيح

فلو وطيء جارية أحد أولاده . كان عليه الحد . على الصحيح من المذهب

وفين . لا يحد ، بل يعر . ثلاثة حلقة

قوله (أو أنكره على الرئي فلا حد عليه)

هو إحدى روايتين مطلقاً عن الإمام أحمد رحمه الله

احتاره المصنف ، والشرح ، والناظم ، وغيرهم .

وقال أصحابنا : إن أنكره رجل فري . حد

وهو المذهب . من عليه وعليه حمير لأصحاب .

وحرم به في نكاح ، وغيره

وقدمه في القروع ، وغيره

وهو من معرقات المذهب .

ثائرة : لو أكرهت المرأة أو العلام على الزنى بالحد أو تهديد ، أو منع طلعها مع الاضطراب ، إياه ، ونحوه . فلا حد عليهما مطلقاً على الصحيح من المذهب .

وعنه . نكح امرأة ذكره في الفوائد الأصولية

وعنه فيما لا حد تهديد ونحوه

ذكره الشيخ في الدين رحمه الله ، وقد : ساء على أنه لا يساع العمل بالإكراه

بل القبول

قال الأصم وغيره : وإن حدث على نكح القتل : سقط عنها الدم ، كسقوط الأمر . وقد : خوف

قوله (وإن وطئ ، ميتة ، أو ملك أمه ، أو أخته من الرضايع هو صحتها : فهل يحد ، أو يغرر ؟ على وجهين) .

وما رواه : وأضيف في الحرر إذا وطئ ميتة : فلا حد عليه على الصحيح من المذهب .

أحد : من عذر في تذكره

وصححه في التصحيح

وحرمه في الوجيز ، ومنع الأذى ، وغيرهم

والوجه الثاني : يحسب عليه الحد

أحذر أو بكر ، والنظام

وقدمه في الرعايتين .

وأطلقه في الهداية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والمنقى ، والشرح ، والحرر ، والقروع ، وغيرهم .

وقتل عبد الله : بعض الناس يقول : عليه حدان . فظننته يعنى نفسه .

قال أبو بكر : هو قول الأوزاعي .

وأعلى أبا عبد الله أشار إليه .

وأنت ابن الصبري فيه رواية ، فمن وطئ ميتة : أن عليه حدين .

قال في الرعاية الكبرى ، وقيل بل بمحد حدين للربى ، وللموت .

وأما إذا ملك أمه أو أخته من الرضاع ووطئها ، فالصحيح من المذهب : أنه

لا حد عليه .

احتاره ابن عبدوس في تذكره

ومحله في التصحيح

وقدمه في الفروع . وجزم به في الوجيز .

والرجم الثاني : عليه الحد

قال القاسم ، قال أصحابنا : عليه الحد

قال في الفروع : وهو أظهر

واحتاره جماعة ، منهم النافذ

وحرم به في المنور ، ومستحب الأدمى ، وماظم المفردات . وهو منها .

وقدمه في الهداية ، والمذهب : واستنوع ، والخلاصة ، والكافي ، وإدراك

العامة

وقدم في الرعيتين : أنه بمحد ولا يرحم .

وأطلقهما في الحرر ، والخنزير الصغير .

على المذهب : يسنن .

ومقداره بأبى الخلاف فيه في « باب التعزير » .

فأمره : لو وطئ أمته المروجة : لم يحد على الصحيح من المذهب . بل يعز

قال في الفروع : قال أكثر أصحابنا - يعز .

قال في التعقيب ، وغيره : يبرز ، ولا يرجع .
 ونقل ابن منصور ، وحرب : يحد ، ولا يرجع .
 ويأتي في « باب التعزير » مقدار ما يعرف به في ذلك والخلاف فيه .
 وقيل حكمه حكم وطنه لأمة المحرمة أبداً رصاع وغيره وعلمه ، على ما تقدم
 وقدمه في الفروع .
 وحزم به في المحرم ، والحاوي ، والرايعتين .
 وقدم أنه يحد ولا يرجع في التي قبلها . فكذا في هذه .
 وكذلك الحكم في أمته المستنة إذا وطئها .
 فإن كانت مرتدة أو مجوسية : فلا حد

نسيها

أمرهما : يأتي في التعزير « إذا وطئ أمه امرأته بها احتياؤه »
الثاني قوله « أو وطئ » في نكاح ينجس على بطلانه)
 لا راع يد كال عتاً .
 وأما إذا كان جاهلاً بتحريم ذلك ، فقال جماعة من الأصحاب : إن كان
 يجهل مثله فلا حد عليه .
 وأطلق جماعة - يسي - أنه حيث ادعى الماهل تحريم ذلك - فلا حد عليه
 وقاله الشيخ تقي الدين رحمه الله .
 وقدمه في ألفى .
 وحزم به في الشرح
 وقال أبو يعلى الصغير : أو ادعى أنه عقد عتياً . فلا حد
 نقل منها : لا حد ولا مهر بقوله « إنها امرأته » وأسكت في وقد أقرت
 على نفسها بالزنى . فلا تحد حتى تقرأ

فأشرفه لو وطئ. في ملك مختلف في صحته - كوصه النفع بشرط الخيار
في مدة - عليه الحد شرعه . على الصحيح من المذهب . من عيه . وعيه
أكثر الأصحاب .

قال في الفروع : اختاره الأكثر .

وقال المصنف - في « باب الخيار في البيع » - قاله أصحابنا .
وعه : لأحد عليه .

اختاره المصنف ، والشارح ، والحد ، والنف ، وصاحب الحاوي .
وقدمه في الرابطين ، والفروع .

وقدم ذلك في كلام المصنف في خيار الشرط مستوفى . فليساود .
وبوصى . أصح في ملك محبب فيه - كشرائه فاسد بعد قبضه - فلا حد
عليه على الصحيح من المذهب

وقدمه في الرءوس ، والده ، وعبره .
وعه : عليه الحد

وإن كان قبل القبض فمبه أحد على الصحيح من المذهب
وقيل ، لا يحد بحس

وكذا الحكم في حد من وطئ في عقد فضولي .

وعنه : يحد إن وطئ قبل الإحارة

واحتار المحدث : أنه يحد قبل إحارة إن اعتقد أنه لا ينفذ بها .
وحكى رواية

فأشرفه لو وطئ حبس مكره . لا يحد

قال الداظم : لا يحد في الأقوى مطلقاً مثل الرافد .

وقيل يحد وهو الصحيح من المذهب

وقدم في أول « كتب الطلاق » أحكام أقوال السكران وأصله .

قوله ﴿ أَوْ زَنَى بِامْرَأَةٍ لَّهُ عَلَيْهَا الْقِصَاصُ ﴾

عليه الحد . هذا المذهب . وعليه حماد وأحمد .

وقطع به أكثرهم ، منهم . النصف ، والحد ، وصاحب الوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره

وقيل : لأحد عيه ، بل يمرر

قوله ﴿ أَوْ زَنَى بِصَغِيرَةٍ ﴾

إن كان يوضه مثله . عليه الحد بلا راع

وقوله إجماعاً عن الإمام أحمد رحمه الله

وإن كان لا يوضه مثله . فله . كلامه هذا أنه يحد . وهو أحد الوجوه .

وقيل : لا يحد . وهو مذهب

حرم في الوجيز

وقدمه في الفروع

وأخذهما في المعنى ، والشرح

وقال القاضي : لأحد على من وطئ صغيرة لا تبلغ ثمانية

وكذلك لو استدخلت المرأة ذكر صبي . سبع عشر : فلا حد عليها

قال المصنف : والمصحيح أنه متى وطئ من أمكن وطئها ، أو أمكنت مراة

من يمكنه الوطء ، فوطئها : أن الحد يجب على المكلف . ولا يصح تعديد

تلك سبع ولا عشر لأن التعدد إنما يكون بالتوقيف ، ولا توقيف في هذا .

وكون السبع وقتاً لإمكان الاستماع . لا يمنع وجوده قبله . كما أن البيع

يوجد في خمس عشرة عاماً عالماً ، ولا يمنع من وجوده قبله . انتهى .

قوله ﴿ أَوْ أَمْسَكَتِ الْعَاقِلَةَ مِنْ نَفْسِهَا تَحْشُونَهَا أَوْ صَغِيرًا ، فَوَطَّئَهَا

فَعَلَيْهَا الْحَدُّ ﴾ .

تجد العاقلة تمكيتها المحمور من وطنها . بلا نزاع .
وإن مكنت صغيراً ، بحيث لا يجد لعدم تكليفه : فعلها الحد . على الصحيح
قدومه في الفروع . واختاره المصنف .

وقيل : إن كان ابن عشر حدث ، وإلا فلا . اختاره القاضي .
وحرم به في المحرر ، والوحيز ، ورعايتين ، والحدوى الصغير .
ونقدم ما اختاره المصنف أيضاً .

فأمره : لو مكنت من لا يجد لعله ، أو مكنت حرة مستأنفاً ، أو استدعت
ذكر باسم : فعلها الحد .

قوله ﴿ وَلَا يَتَّبِعُ إِلَّا بِشَئْنَيْنِ ﴾ أى بأحد شيئين .
﴿ أَحَدُهُمَا : أَنْ يُقَرَّ بِهِ أَرْبَعُ مَرَّاتٍ فِي مَجْلِسٍ أَوْ مَجَالِسَ ﴾ .
هذا الذهب . نص عليه .

وحرم به في الهدانة ، والذهب ، ومسوك الذهب . والمنوع ، والخلاصة
والحاوى ، والسكابي ، والبيعة ، والمحرر ، والعلم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ،
والوحيز ، وإدراك الصاية ، ونحر يد الصاية ، والمنور ، ومنصب الأذى ، وتذكرة
ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدومه في المسمى ، والشرح ، والفروع
وفي مختصر ابن رزين . فمر بمجلس واحد .
وسأله الأزم : مجلس أو مجلس ؟ قال : الأحديث ليست بدل إلا على
مجلس ، إلا عن ذلك الشيخ شعر من امر حرة عن ابن زينة عن أبيه . وذلك مسكر
الحديث .

قوله ﴿ وَهُوَ بِالْفَحْشَاءِ قَاتِلٌ ﴾ .

فلا يصح إقرار الصبي والمحمور
وفي مسأله . من زال عقله نوم أو إغماء ، أو شرب دواء ، وكذا مسكر .

قطع به المصنف ، والشارح ، وغيرها .
 وهو ظاهر كلام الخرق
 ومقتضى كلام المجد وغيره جريان الخلاف فيه .
 ويأتى حكم إقراره ، هو أعم من ذلك فى « كتب الإقرار » .
 ويلحق أيضاً بهما الأخرس فى الجملة .
 فإن لم تفهم إشارته : لم يصح إقراره .
 وإن فهمت إشارته ، فقطع القاضى بالصحة .
 وحزم به فى الرعايتين ، والحاوى .
 وذكر المصنف احتمالاً بسلامتها .
 وينتفى أيضاً بهما . فإلا يصح إقراره . قولاً واحداً
 تنبيه : طاهر قوله (ويصرح بذكر حقيقة الوطء) .
 أنه لا يشترط ذكر من رى بها . وهو طاهر كلام غيره . وهو المذهب .
 قدمه فى الفروع
 وحزم به فى المعنى ، والشرح ، والتركيب
 وعنه : يشترط أن يذكر من رى بها .
 قال فى الرعاية الكبرى : وهى أصح
 وأطلقهما فى الرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير .
 وأصلق فى التعريب ، وغيره : روايتين . قلنا فى الفروع
 وصاحب الرعايتين ، والحاوى إنما حكى الخلاف فيما إذا شهد على إقراره
 أربعة رجال : هل يشترط أن يعين من رى بها أم لا ؟
 وصاحب الفروع حكى كما ذكرته أولاً
 فاضرة : لو شهد أربعة على إقراره أربعة : ثبت الزنى . ملازم
 ولا يثبت بدون أربعة . على الصحيح من المذهب . وعنه حماد الأصبهانى .

وعنه يثبت ما بين
 وآتى هذا في أفاء شهوده
 وله شاهد رتبة على إفرازه أرساً ، ونسكراً ، أو صدقهم مرة ، فلا حد عليه
 على الصحيح من مذهب وهو : حرم
 وحرم به في المحرم ، والنعم ، والارتئين ، والحدوى الصمير ، وغيرهم .
 وعنه : لا حد .
 وقال في الترتيب : لو صدقهم لا تقل رجوعه
 وأصنهما في المروء .
تعب : فولى « وصدقهم مرة » هكذا قال في المحرم ، والعادين ، والحدوى
 الصمير ، والحدوى ، وغيرهم
 وقال الدلم : إذا صدقهم دون أربع ، أت وهو مراد غيره . ولذلك قالوا
 لو صدقهم أرساً أخذ
 من المذهب : لا يحد الشهود . على الصحيح من المذهب .
 حرم به في المحرم ، والنعم ، والعادين ، والحدوى الصمير ، وغيرهم
 وقدمه في المروء
 وذكر في الترتيب روايتين : إن أنكروا ، أنه لو صدقهم : لا تقل رجوعه .
 قوله (الثاني : أن يشهد عليه أربعة رجال أحرار عُدُول) .
 هذا ما عليه على أن شهادة الصيد لا تقل في الحدود . وهو المشهور عن
 الإمام أحمد رحمه الله .
 واحتره لصف ، وغيره .
 وعنه : قل وهو لمذهب على ما يأتي في « باب شروط من تقل
 شهادته » محرراً مستوفى .

قوله ﴿وَيَصْمُونَ الزَّكَاةَ﴾

يقولون « رأيت غيب ذكره - أو حفته ، أو قدره - في دمه » ولا يعتبر مع ذلك أن ذكره ، المكان ، ولا يرى - على الصحيح من المذهب - احتاره أو حامده ، وغيره .

ومن ياله مصف ، والشرح ، وغيرها .

وقيل - يعتبر ذلك - احتاره القاصي .

وأطلقه الزكشي .

ولا يشترط ذكر الزمان ، فولا واحداً عند المصنف ، والشرح ، وغيرها .

وقال الزكشي : وأحدى لحد الخلاف في زمان أيضاً .

قوله ﴿وَيَجِئُونَ فِي تَجْلِسٍ وَاحِدٍ﴾ ، سواء جاءوا متفرقين أو

مُتَّحَمِينَ .

هذا المذهب وعيه الأصحاب وقطع به أكثرهم سواء صدقهم أو لا .

نص عليه .

وعنه . لا يشترط أن يجئوا في مجلس واحد .

قوله ﴿فَإِنْ جَاءَ مَقْسَمُهُمْ بِمَدِّ أَنْ قَامَ الْحَاكِمُ﴾ ، أو شهد ثلاثة

وأمثله الرابع من الشهادة ، أو لم يكتملها : فهم قذفة . وعينهم

الحد .

الصحيح من المذهب : أنه إذا جاء مصف ، بعد أن قام الحاكم وشهد في

مجلس آخر ، حتى كل المصنف به . أنه قذفة .

قدمه في المنفى ، والمحرر ، والشرح .

وقدمه - وصححه - في العلم .

وعنه . لا يحدون ، أن يكونهم أربعة . ذكره أبو الخطاب ومن بعده .

وأطلقهما في الرعايتين ، والحاوي الصغير .

قوله ﴿ فَإِنْ كَانُوا فَسَاقًا ، أَوْ عُيَيْنَانَا ، أَوْ بَعْضُهُمْ فَعَلَيْهِمُ الْحُدُّ ﴾
هذا المذهب .

قال القاضي : هذا الصحيح .

قال في السكاي : هذا أصح .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والفروع ، وغيره .

وعنه : لا حد عليهم ، كمتور الحال . ذكره المصنف ، والشارح وكوت
أحد الأربعة قبل وصفه الزنى .

وأطلقهما في الرعايتين ، والحاوي الصغير .

وعنه : يحد المصيان خاصة ..

وأطلقهم الشرح

ونص مؤيد : إن شهد أربعة على رجل بالزنى ، أحدهم فاسق ، فصدقهم :
أقيم عليه الحد .

نصيب : قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ أَحَدُكُمْ زَوْجًا ، حُدَّ الثَّلَاثَةُ ، وَلَا عَنَ الرَّوْجِ ﴾
إِنْ شَاءَ

هذا مبنى على المذهب في السألة التي قبلها .

فإن على الرواية الأخرى : فلا حد ، ولا لعان محال .

فأمره : لو شهد أربعة ، وإذا الشهود عليه محسوب أو ارتد ، حدوده للقذف .

على الصحيح من المذهب

جزم به في الرعايتين ، والحاوي ، وغيره

وقدمه في الفروع ، وغيره . ونص عليه .

ونقل أبو النضر: الشهود قذفة وقد أحرروا ظهورهم .
 وإن شهدوا عليها ، فنت أمها عدوا : لا تحدى ، ولا هم ، ولا الرجل .
 على الصحيح من المذهب . نص عليه .
 حرم به في المحرم ، والعلم ، والعاشق ، والحوى الصغير ، وغيرهم .
 وقال في الواضع : تقول حصاتها هذه الشهادة .
 وأطلق ابن رزين في محبوس ومحرم : قواين ، بخلاف العداء .
 قوله (وإن شهد اثنين أنه زنى بها في يث أو يث أو يوم ،
 وشهد اثنين أنه زنى بها في يث أو يث أو يوم آخر : فهم قذفة
 وعليهم العدة) هذا المذهب .

قال في الفروع : حدوا للذف . على الأصح .
 وصححه المأظم .

وجزم به في الوحيد ، وغيره

واحتاره الخرق ، وغيره

وقدمه في الخلاصة ، والشرح ، والوعيتين . والحوى الصغير ، وغيرهم .

وعنه لا يحدون احتاره أبو بكر

وأستقهما في المحرم ، وغيره

قال المحدث : ونقله عن الإمام أحمد رحمه الله الرواية التي احتارها أبو بكر
 واستعملها القاضي ، ثم تداولها تأويلاً حسناً . فقال : هذا محمول عندى على
 أن لأربعة اشهدوا على أنهم شاهدوا . وهذه أربعة واحدة وهم محتومون ،
 وه يشاهدو غيره . ثم احتسروا في الزمان ومكان . فمد لا يقدح في أصل
 الشهادة بفعل . ويكون حصص في التأويل سهواً أو غلطاً في الصفة .

وهذا التأويل ليس في كلام الإمام أحمد رحمه الله عليه

الكن في كلام أبي بكر عليه

والجملة فهو قول جيد في نهاية الحس وهو عدى بشه قول البيتين
المتعارضتين في استعمالهما في الجملة فيما تفقا عليه ، دون ما اختلفا فيه . انتهى .

تفسير : قال الزركشي : محل الخلاف : إذا شهدوا ترى واحد . فأن إن شهدوا
زناهم : ثم بكل وهم قدمه . حققه أو البركات .

ومقتضى كلام أبي محمد : حريان لخلاف . وليس شيء .

قلت : وجزم عما قال المحدث كثير من الأصحاب وقاله في المروء
وقال في التنصير ، والمتنوع ، وغيرها : ظاهر الرواية الثانية : الاكتفاء
بشهادتهم بكونها راية ، وأنه لا اعتبار بالفعل الواحد

وأما المشهود عليه : فلا يحد على الصحيح من المذهب . وعليه حمادير الأصحاب
وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المروء ، وغيره

وعه . يحد واحتره أبو بكر

قال المصنف : وهو سيد

قال في الهداية . ورواية لأخرى : يلزم المشهود عليهما حد وهي اختيار
أبي بكر

قال : وظاهر هذه الرواية : أنه لا اعتبار بشهادة الأربعة على كل واحد . وإنما
يعتبر عدد الشهود في كونها راية وفيها حد انتهى

قال في التنصير ، والمتنوع ، وغيرها : ظاهر هذه الرواية : الاكتفاء
بشهادتهم بكونها راية ، وأنه لا اعتبار بالفعل الواحد

قوله « وإن شهدا : أنه زنى بها في رواية يثبت ، وشهد الآخران :
أنه زنى بها في رواية الأخرى ، أو شهد : أنه زنا بها في قبض أبيض ،
وشهد الآخران : أنه زنى بها في قبض أحمر : كملت شهادتهم »

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب ، منهم : أبو بكر ، والقاضي .

وحرم به في المعنى ، والوجيز ، والنور ، وغيرهم .

وقدme في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،
والهادي ، والكافي ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، والراغبين ، والحدوي الصغير ،
والعروج ، وغيرهم .

ويحتمل أن لا تكمل كالتى قبلها

وهو يخرج في الهداية . وهو وجه لبعضهم

عليه : هل يحدون القذف ؟ على وجهين .

وأطلقهما في المحرز ، والنظم ، والراغبين ، والحدوي الصغير ، وغيرهم

وظاهر كلامه في العروج : أنهم يحدون على الصحيح فيه قبل ، وقيل : هي

كالتى قبلها وهو ظاهر كلام المصنف .

نصب : مراده : نسبت هـ : البيت الصغير عرفاً .

فما إن كان كبيراً : كان كالتين ، على ما تقدم

قوله (وإن شهدا : أنه رى بها مطاوعة ، وشهد آخران : أنه رى

بها مكرهة : لم تسكن شهادتهم ، ولم تقبل) .

هذا الصحيح من المذهب وعليه جماهير الأصحاب

قال المصنف ، والشرح . اختاره أبو بكر ، والقاضي ، وأكثر الأصحاب .

وحرم به في الوجيز ، وغيره .

وقدme في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والكافي ، والهادي ، والمحزر ، والنظم ، والراغبين ، والحدوي الصغير ، والعروج ،

وغيرهم .

وقال أبو الخطاب في الهداية : وتقوى عدى أنه يحد الرجل المشهود عليه ،

ولا حد المرأة والشهود واختاره في التنصرة

ودكر في التعريب : أنها لا تعد . وفي الزاوي وجهان .

وقال في الواضح : لا يحد واحد منهم .

أما الشهود : فلأنه كان عديم على الفعل ، كما لو اجتمعوا على وصف الوطء .
والشهود عليه : لم تسكن شهادة الزوى في حقه ، كدون أروعة .

قوله (وهل يحد الجميع ، أو شاهد المطاوعة ؟ على وجهين) .

يعني : على القول بعدم تسكين شهادتهم ، وعدم قبولها . وهو اندفع .
وأطلقها في الهندية ، والمذهب ، والمعنى ، ومسوك الذهب ، والشرح ،
وعبرهم .

أما هذا المطاوعة : فهي يحدان لحدف المرأة ، فلا راع بين الأصحاب .
على القول بعدم القبول والتسكين

[أمرهما : يحد هذا المطاوعة فقط لعدم وهو اندفع صححه في

التصحيح .

وجزم به في المحرر ، والواحد ، ومور

وقدمه في الفروع .

والوجه الثاني : يحد الجميع لحدف الرجل .

وحرم به في امور أصاً ، ومنع الأذى

وقدم في الخلاصة : أن الجميع يحدون لحدف الرجل صححه في التصحيح .

وأطلق في المحرر ، والفروع ، في وجوب الحد في حدف الرجل الوجهين [(١)

وهل يحد الجميع لحدف الرجل ، أو لا يحدون ؟ فيه وجهان

وأطلقها في المحرر ، والنظم ، والرمعيتين ، والحدوى ، والفروع ، وعبرهم

أمرهما : لا يحدون صححه في التصحيح .

(١) زيادة من نسخة شيخ عبد الله بن حسن

وحرم به في الوجيز

وقدمه ابن رزين في شرحه

والثاني يحدون

حرم به في سور ، ومنتخب الأدمي

وقدمه في الخلاصة ، وإدراك العاية .

قلت : وهو الصواب

وتقدم قول أبي الخطاب ، وصاحب التبصرة ، والواضح

نصيب : تابع المصنف في عديته أبا الخطاب في الهداية

فيمكنون تقدير الكلام : فهل يحد جميع أقدم الرجل ، أو لا يحدون له ؟

أو يحد شاعدا المطبوعة لحد أدلة فقط ؟ فيه وجهان . وفي المدونة نوع قنق

قوله (وَإِنْ شَهِدَ أَرْبَعَةٌ فَرَجَعَ أَحَدُهُمْ) قبل الحد (فلا شيء على
الراجع . ويحد الثلاثة)

فقط . هذا إحدى الروايتين اختاره أبو كمال ، وابن حامد .

وجزم به في الوجيز ، والمتور ، ومنتخب الأدمي

وقدمه في إدراك العاية

والرواية الثانية : يحد الرافع معهم أيضاً

قدمه في المحرر ، والنظم ، والكافي .

قال ابن رزين في شرحه : حد الأربعة في الأظهر وصححه في غيره .

قلت : هذا المذهب ، لاتفاق الشيعيين

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والمنقى ، والشرح ، والراغبين ، والحدوى ، والفروع

وخرجوا : لا يحد سوى الرافع ، إذا رجع بعد الحكم وقبل الحد وهو قول

في النظم .

قال في الفروع : واختار في التعيب : بحد الرابع حد الحكم وحده . لأنه لا يمكن التحرز منه .

وظاهر المتعيب : لا يحد أحد لتمامها بالحد .

فأمره : قال في الرعاية الكبرى : وإن رجع الأربعة : حدوا ، في الأظهر . كما لو احتلوا في دمان أو مكان ، أو مجلس ، أو صفة الزنى

قوله (وَإِنْ كَانَ رَجُوعُهُ بَعْدَ الْحَدِّ : فَلَا حَدَّ عَلَى الثَّلَاثَةِ ، وَيُعْرَمُ الرَّابِعُ رُتَبًا تَلَفُوهُ وَيُحَدُّ وَحْدَهُ) .

وبحد وحده . يعنى : إن ورث حد القذف .

الصحيح من المذهب : أن الرابع يحد ، إن قلنا : بورث حد القذف ، على ما تقدم في آخر حيار الشرط في البيع

وقطع به أكثرهم .

وقدمه في الفروع .

وقيل أبو النصر . عن الإمام أحمد رحمه الله . لا يحد لأنه ثابت .

قوله (وَإِنْ شَهِدَ أَرْبَعَةٌ عَلَى رَجُلٍ : أَنَّهُ زَنَّا بِامْرَأَةٍ ، فَشَهِدَ أَرْبَعَةٌ آخَرُونَ عَلَى الشُّهُودِ : أَنَّهُمْ زَنَّا بِهَا سِوَاهَا : لَمْ يُحَدَّ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ . وَهَلْ يُحَدُّ الشُّهُودُ الْأَوَّلُونَ حَدَّ الرَّجُلِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ) .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسوك المذهب ، والمتنوع ، والخلاصة ،

والشرح ، وشرح ابن منبج ، والمحزر ، والقروع

إمامهما : حد الشهود الأولون للزنى . وهو الصحيح من المذهب

قال النظم حد الأشهر .

واحتاره أبو بكر .

وصححه في التصحيح ، والنظم .

وحرم به في المستوعب

والرواية الثانية : لا يحدون للرى .

احقره أو الخطاب ، وغيره .

وحرم به في الوحي

وقدمه في المعنى ، وشرح ابن رزي .

وعلى كلا الروايتين : يحدون للقدف على إحدى روايتين

وحرم به في الوحي

والرواية الثانية . لا يحدون للقدف وهو طاهر كلام مصنف

قدمه ابن رزي في شرحه .

وأطلقه في الحر ، والعلم ، والعين ، والحدوى الصغير ، والفروع .

قوله (وَإِنْ تَحَلَّتْ مِنْ أَرْوَاحِهَا ، وَلَا سَيِّدَ : لَمْ تُحَدَّ بِذَلِكَ

بمجردِهِ) هذا المذهب

وحرم به في الهدية ، والمذهب . والخلاصة ، والمستوعب ، والمعنى ، والشرح

والوحي ، وغيره .

وقدمه في الحر ، والعلم ، والعين ، والحدوى الصغير ، والفروع ، وغيره .

وعنه : تحد إذا تدع شبهة

احقره الشيخ نفي الدين رحمه الله .

وهو ظاهر قصة عمر رضي الله عنه ^(١) .

ودكر في الوسيلة والمجموع رواية : أنها تحد ، ولو ادعت شبهة

(١) قال عمر رضي الله عنه « الرحم واجب على كل من رى من الرجال والنساء

إذا كان محصا ، إذا قامت لية ، أو كان الحبل ، أو الاعتراف به من حاشية الشيخ

سليمان بن الشيخ عبد الله بن شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب عني بلفظ .

باب القذف

نبيه : ظاهر قوله ﴿ وَمَنْ قَذَفَ مُحْصَنًا : فَعَلَيْهِ جَلْدُ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ،
إِنْ كَانَ الْقَافِظُ حُرًّا ، وَأَرْبَعِينَ إِنْ كَانَ عَبْدًا 》 .

أن هذا الحكم حار ، ولو عتق قبل الحد وهو صحيح . وهو المذهب .
ولا أعلم فيه خلافاً

نبيه ثانياً : يشترط في صحة قذف القاذف : أن يكون مكلفاً . وهو العاقل
البالغ فلا حد على مجنون ، ولا مدبر ، ولا نائم ، ولا صبي
وتقدم حكم قذف السكران في أول « كذب الطلاق » .
ويصح قذف الأخرس إذا فهمت إشارته
حرم به في الرعدة

وفي العان ما يدل على ذلك

فأمره : لو كان القاذف معتقاً حظه : حد بمجابه . على الصحيح من المذهب
وقبل : هو كمين

قال الزركشي : لو قيل « لعكس لأنه » معى أنه كالحجر انتهى
قلت : وهو ضعيف . لأن الحد يدرك بالاشبهة

قوله ﴿ وَهَلْ حَدَّ الْقَذْفِ حَقٌّ لِلَّهِ ، أَوْ لِلْأَدَمِيِّ أَعْلَى رِوَايَتَيْنِ 》 .
وهذه المسألة من جملة ما زيد في الكتاب .

إحداهما هو حق للأدَمِيِّ وهو المذهب .

حرم به في الوحي ، وغيره

وتقدم في الفروع ، والكافي ، وغيرها

وصححه في النظم ، وغيره .

قال الركني : هو المصنوع المختار للأصحاب .
وقال هو مقتضى ما حرم به الخد وهو الصواب انتهى
الثانية : هو حق الله .

قدمه في الرعايتين ، والحدوى الصغير
فعلى المذهب - بسقط الخد بمعه عنه بعد طله
وقال القمي وأصحابه : بسقط صفوه عنه ، لا عن حصه
وعلى الثانية لا سقط
وعندهم لا يحد ولا يجوز أن يحد من له إلا بحد
ودكره الشيخ في الدرر رحمه الله رحمه
قال في القواعد وتوجه على الثانية وندوه
ولو قال « أقدمي » فقدفه - عزز على المذهب . ويحد على الثانية
وصحح في القواعد ، وعلى لأوله أيضاً
وبني ذلك في كلام المصنف .

قائمة : ليس للمعدوف استيعاؤه بعهده على الصحيح من المذهب
ودكره ابن عقيل إجماعاً ، وأنه لو فصل : لم يندبه
وعمله القاضي بأنه بقرينة الإمام أنه حد .
وقال أبو الخطاب : له استيعاؤه بعهده
وقر في النسخة لا يستوفيه بدون الإمام فإن فعل فوجهان .
وقال هذا في القذف الصريح وإن غيره براءه سرّاً ، على خلاف في
المذهب

ودكر جماعة - على الرواية الثانية - لا يستوفيه إلا الإمام
وتقدم في « كتاب الحدود » هل يستوفى حد الزنى من بعهده ؟

قوله (وَقَدْ غَيْرُ الْمُخْتَصَرِّ : يُوجِبُ التَّغْيِيرَ) .

هذا المذهب مطلقاً .

وحرم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والمحرم ، والوحيد ، والحاوي

الصفير ، وغيرهم .

وقدمه في الرعايتين ، والفروع .

وعنه : يحد قذف أم لولد ، كالملاعة .

وعنه : يحد قذف أمه أو دية لها ولد أو زوج مسلم .

وقال ابن عقيل : إن قذف كافراً لا ولد له مسلم : لم يحد على الأصح .

فانظرناه

أما همما - لا يحد ولد لولده على الصحيح من المذهب

قاله في المحرم ، وغيره .

وحرم به ابن البنا ، وبمصفى في معنى ، والسكافي ، والشيخ ، وبصره

وقدمه الزركشي

ومضى عنه في الولد في رواية من مصور وأبى طالب .

وفان في الرعي ، ورعاتين ، والحاوي ، وغيرهم . لا يحد أب . وفي أم

وحماد ، انتهى

والحد والحدة - ومن عوا - كالأنوس ذكره ابن البنا

ويحد الأمن بقذف كل واحد منهم على الصحيح من المذهب .

وقيل : لا يحد بقذف أمه أو أحد .

الثاني : يحد بقذف على وجه القيرة - منع الدين المبيعة - على الصحيح

من المذهب .

قال في الفروع : ويتوجه احتمال لا يحد ، وفقاً لما لك رحمه الله . وأبى عذر

في عيبة ونحوها

ونقدم كلام ابن عقيل ، والشَّيْخ تقي الدين رحمهما الله .
 قوله « وَالْمُحْتَضَنُ : هُوَ الْحُرُّ الْمُسْلِمُ الْعَاقِلُ الْقَافِلُ الْغَنِيُّ ، الَّذِي يُجَامِعُ
 مِثْلَهُ » .

زاد في الرعاية ، والوجيز « الملتزم » وهذا المذهب
 حرم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والوسع ، وغيرهم
 وقدمه في الرعايتين ، والدرى الصغير ، والدروع ، وغيرهم .
 وقال في المبيع : لا مبتدع
 وقال في الإيضاح : لا مبتدع ، ولا فاسق طمسه
 وقال في الاختصار : لا يحد بقذف فاسق

تسميات

أمرها : مفهوم قوله « المحصن » هو الحسم « أن ارتقى والكافر غير
 محصن . فلا يحد بقذفه وهو صحيح وهو المذهب وعليه جمهور الأصحاب .
 وقال ابن عقيل في عمد الأداة : عدى يحد يحد المد وهو أشبه بمذهب
 لعناته . فهو أحسن حالا من الفاسق غير نزيه انتهى
 وعنه : يحد بقذف أم الولد . قطع به الشيرازي
 وعنه : يحد بقذف أمة ودية لها ولد أو زوج مسر . كما تقدم قريباً
 وقيل : يحد البعد - بقذف البعد - ولا عمل عليه .
 على المذهب : يعزر القاذف على المذهب مطلقاً .
 وعنه : لا يعزر القاذف كام

الثاني : شمل كلامه الخصى والمحجوب . وهو صحيح .

وحرم به باطن نفردات وهو منها .

الثالث : مراده بالمتيف هنا : المتيف عن الزنى ظاهرا . على الصحيح من

الذهب .

قال نازم المفردات :

وقادف المحسن فيما يبدو وإن زنى قذاف يحد
وقيل : هو المتيف عن الزنى ووطء لا يحد به ملك أو شبهة
وأطفاهما الزركشى .

وقال : وانه مبني على أن وطء الشبهة : هل بوصف بالتحريم أم لا ؟ .
قلت : بقده الخلاف في ذلك في « باب المحرمات في النكاح »
وقيل : بحسب المبحث عن باطل عمه

فأئمة . لا يخل إحصاءه بوطئه في حيز وصوم وإحرام . فله في الترغيب

قوله « وَهَنْ يُشْتَرَطُ الْبُلُوْعُ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ » .

وأطلقهم في الهدية ، والذهب ، ومسوك الذهب ، والمتنوع ، والخلاصة ،
والسكاي ، وشرح ابن سعد ، وزركشى ، والحرر ، والفروع ، وغيرهم .

أما ههنا : لا يشترط بوعه . بل يكون مثله بطلا أو بوطء . وهو اذهب

قال أبو بكر لا يختلف قول أي عداقه رحمه الله . أنه يحد فادعه إذا كان
ان عشرة ، أو اثني عشرة سنة .

قال في الترغيب : هذه أشهرها

قال في القواعد الأصولية أشهرها يجب الحد

وصححه في التصحيح .

وحرمه في الوجيز ، ونظم نفردت ، واتفقوا ، والشرع ، وأبو الخطاب .

في خلافاتهم . والشيرازي ، وابن المني ، ومن عقيل في التذكرة

وهو مقتضى كلام الخرق

وقدمه في الهادي ، والنظم ، والبراءتين ، وإدراك الغاية ، والجارى الصغير .

وهو من معرقات المذهب

والرواية الثانية : يشترط النوع .

قال في المصنف ، والنور ، ومنتخب الأدهى ، وسهابة ابن رزم : والمحض هو
الحزب المسلم البالغ الغفيل .

وقيل : إن هذه الرواية مخرجة لا منصوعة .

فعلى المذهب : لا يقيم الحد على القذف حتى يبلغ المقدوف ومطالب
به منه .

وعلى المذهب أيضاً يشترط أن يكون العلامة من شجر ، والجردة مست
نعم كما قاله المصنف بعد ذلك وقاله الأصحاب

قائمة : نوقد ، فلا تحس ، أو أعنى عليه قبل الطيب : لم يعم عليه الحد حتى
يفيق ومطالب . فإن كان قد طالب ثم حس ، أو أعنى عليه ، جازت بامته .
ولو قذف عاتقاً اعتبر قدومه وحده ، إلا أن ثبت أنه طالب به في عينه
فيقيم على المذهب .

وقيل : لا يقيم لاختصاص عموم ظاهره برشي

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : زَيْتٍ وَأَنْتَ ضَعِيفَةٌ ، وَقَسَرَهُ بِضَعْفٍ عَنْ تَبَعٍ ﴾

مبين

بمحمد . ولكن مرر

راد المصنف إدارة الإمام وأنه لا يعتدج إلى طلب لأنه لزمه

قائمة : لو أكر المقدوف الصغر حال المدف ، فقد القذف : يقبل قول

المدف .

فإن أقام دلتين ، وكاتب مطلقتين أو مؤرختين : يحين محتتمين . وفيه

قدحان . موجب أحدهما التمرير والآخرة الحد

وإن بسا تاريخاً واحداً ، وظلت إحداها : وهو صغير . وقالت الأخرى :
وهو كبير ، تناقضنا وسقطنا
وكذلك لو كان تاريخ بينة المقذوف قبل تاريخ بينة القاذف . قاله
المصنف ، والشارح ، وغيرهما .

قوله « وَإِلَّا خُرِّجَ عَلَى الرَّوَابِيتَيْنِ » .

يعنى لمقدمتين في اشتراط النوع وعدمه

قوله « وَإِنْ قَالَ حُرِّيَّةٌ مُسْتَلَمَةٌ : رَيْتَ وَأَنْتَ نَصْرَانِيَّةٌ أَوْ أُمَةٌ ،
وَلَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ : فَعَلَيْهِ الْحُدُ » .

وإن لم يثبت وأمكن : فرواس

وأطلقهما في معنى ، والخبر ، والشرح ، والعلم ، والفروع .

إمراهم : يحد . وهو الصحيح .

قال في زعابيتين حد . على الأصح .

وقدمه في الحوى الصغير

وحده في مستوعب

والرواية الثانية لا يحد

نفيه مفهوم قوله « وإن لم يثبت وأمكن » أنه إذا ثبت لا يحد . وهو

صحيح

قال في زعابيتين : وإن ثبت : لم يحد . على الأصح .

وكذا قال في الحوى الصغير

وقدمه في الفروع .

وعنه : يحد

قوائم

إبراهيم : وكذا الحكم لو قذف بمهولة السب ، وادعى رقها ، وأنكرته
ولا شبه ، خلافاً ومذهباً .

قاله المحدث ، والعلامة ، وسعدان ، وغيرهم .

وقدم المصنف ، والشارح هنا : أنه يحد .

وصححه في الرعاشين . وقدمه في الخوى وهو المذهب .

واحتار أبو بكر : أنه لا يحد

الثانية : لو قال : ربك وأنت مشركة : قالت : أردت قذفي بالزنى والشرك
معاً . فقال : بل أردت قذفك بالزنى إذ كنت مشركة : قال قول الفادى ،
على الصحيح من المذهب

احتاره أبو الخطاب ، وغيره

قال الركنى : هذا أصبح الروايتين وأخصهما .

وعنه : يحد

احتاره القاضى ، وقدمه في الخلاصة .

وأطلقهما في الشرح ، والعلامة

الثالثة : لو قال لها : يراة . ثم نبت رءوسها في حمار كرهها . - يحد على

الصحيح من المذهب كشوته في إسلام .

وقدمه في الفروع ، وغيره

وقال في المسبح : إن قدمه ، أى في السك . حد لمرة لإسلام

وسأله ابن منصور . رجل رعى امرأة تداخلت في الهدية ؟ قال : يحد .

قوله (وَإِنْ كَانَتْ كَذَلِكَ) ، وقالت : أردت قذفي في الخال ،

فأنكرها . فقل وحتب .

وأطلقها في الحرد ، والنظم ، والفروع ، والزركشي ، واستوعب
أمرهما : لا يحد

احتدته أبو الخطاب في الهداية ، وإن البناء
وصححه في التصحيح ، وإن مبعث في شرحه
وحرم به في الوجيز ، وغيره
وقدمه في المعنى ، وغيره

والوجه الثاني : يحد اختاره القاضي .

وقدمه في الخلاصة ، وبرعيتين ، والحدوي الصغير

قال في استوعب : احتدته الحرق

وقال في الهوع : وشوحيه منه إلى أصفه إلى حمون

وقال في الترغيب : إن كان من يحس ، بعد فقهه .

وقال في المعنى ، والشرح : إن دعى أنه كان محمولا حين فقهه ، فسكر

وعرف له حالة حمون ، وفاقة ، فوجه

فأمره : لو قس من الملاعة : حُدَّ نص عليه

وكذا لو قس ملاعة معها وولد لري . فله الأصحاب

قوله (ومن قَذَف مُخَصَّصًا ، فَرَأَى إِخْصَاءَهُ قُلَّ إِيْقَامَةِ الْحُدِّ لَمْ يَسْقُطْ

الْحُدُّ عَنْ الْقَادِفِ)

نص عليه وعليه الأصحاب

وهو من مذهب المذهب

حكم حاكم بوجوه أولاه . فله الأصحاب

وهو من مذهب الأصحاب

قوله (والقذف مُحَرَّمٌ إِلَّا فِي مَوْصِفَيْنِ

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَرَى أَمْرَأَتَهُ تَرِنِي فِي طَهْرٍ لَمْ يُصْنِهَا فِيهِ .

راد في الترهيب : ولو دون القرح

وقال في المقي : وعيره : أو تفرقه . فيصدق .

قوله ﴿ قَيِّمُوا لَهَا ، وَتَأْتِي بِوَلَدٍ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الزَّانِي
فَيَجِبُ عَلَيْهِ قَدُّهَا وَآيُ وَلَدِهَا ﴾ . بلا زراع .

وقال في المحرم ، وعيره : وكذا لو وطئها في طهر زنت فيه ، وظن الولد من
الزاني .

وقال في الترهيب : ففيه محرم مع التردد . فإن ترجع النفي ، بأن استعبرا
بمحبة : فوجهان . واختار جواره مع أمانة الزنى . ولا وجوب .

ولو رآها تربي ، واحتمل أن يكون من الزنى : حرم ففيه . ولو ضاه ولا عن :
انتهيا

قوله ﴿ وَالثَّانِي : أَنْ لَا تَأْتِي بِوَلَدٍ يَجِبُ نَهْيُهُ ﴾ .

يعني : رآها تربي ولا تأتي بولد يجب نهي

﴿ أَوْ اشْتَمَلَ رِجْلَهَا فِي الدُّسِّ ، أَوْ اخْتَبَرَهُ بِثِقَةٍ ، أَوْ رَأَى رَحْلًا
يُعْرِفُ بِالْعُخُورِ التَّخْلُفَ بِهَا ﴾

راد في الترهيب ، قال : يذهب إليها خفية

واعتبر في المقي : والشرح هنا : استقصا رجاها . وقدمنا أنه لا يكفي
استقصا بلا قرينة .

وقوله ﴿ فَيَسَّخُ قَدُّهَا وَلَا يَجِبُ ﴾

قال لأصحاب : فرقها أولى من قدها .

واحذر أبو محمد الحويري أن القذف المشح أن يراها تربي أو طه ولا ولد

وقدم في أول كتاب الطلاق من سحب طلاقه ومن يكفره ، ومن يدح

قوله (وَإِنْ أَنْتَ بِوَلَدٍ مُّحَلِّفٌ لُّوْنُهُ لَوْنُهُمَا : لَمْ يَنْخُ نَفْيُهُ بِدَلَالَتِهِ) .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وقال أبو الخطاب : ظاهر كلامه بإباحته .

نفيه : محل الخلاف : إذا لم يكن ثم قرصة . فإن كان ثم قرصة : فإنه

يباح نفيه .

قوله (فَمَنْ)

وَالْقَاطُ الْقَذْفُ تَقْسِيمٌ إِلَى صَرِيحٍ وَكِنَايَةٍ فَالصَّرِيحُ قَوْلُهُ :

يَا رَأِي ، يَا عَاهِرُ)

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . ولا يقبل قوله : أردت يرى العين

ولا يعاين اليد .

وقال في النمرة : « قدل مع سفة مادن على قدف صريح » ، وإلا قدل .

قوله (وَإِنْ قَالَ : يَا لَوْضِي ، أَوْ يَا مُنْقُوحُ : فَهُوَ صَرِيحٌ) .

إذا قل له « يا لوطي » فهو صريح . على الصحيح من المذهب . ومن عابه

في رواية الجماعة . وعليه جماهير الأصحاب .

قال في القروع : قتله واختاره الأكثر .

قال الزركشي : عابه عامة الأصحاب

وحزم به في التوحيد ، وغيره .

وقد عابه في القروع ، وغيره .

وصححه المصنف ، وغيره .

وعنه : صريح مع المصنف ومحمود ، دون غيره .

وقال الحريق : إذا قل « أردت أهلك من قوة لوط » فلا حد عليه

قال المصنف : وهو بعيد

قال في الهداية : إن دل « أردت أنك من قوم لوط » هذا لا يعرف . انتهى
وكذا لو قال « كنت أن دمه دين قوم لوط » وهو روية عن الإمام أحمد
رحمه الله .

وإذا قال « يامعوج » فهو صريح أبصاً على الصحيح من ذهب .
وعليه الأصحاب .

قال الإمام أحمد رحمه الله . يحذفه

وحرمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، وإخلاصة ، والوجه ،
وعبره

وقدعه في الفروع ، وعبره .

وقيل : إنه كناية . ويحتمل كلام الخرق .

وعليه جرى المصنف ، والمحد .

قوله (وإن قال : أردت أنك تفعل فعل قوم لوط ، غير إتيان
الرجال : احتمل وجهين) .

بناء على الرويتين المذكورين المتقدمين قبل ذلك

فإن قضا : هو هناك صريح : لم يقل قوله في مسنده ، ولا قبل .

وهذه طريقة مصنف ، والثابح

، قيل : الوجهان على غير قول الخرق

أما على قول الخرق : فيقبل منه بطريق أولى

قال الركني : هذا هو التحقيق ، بناءً على الدركات - على الحد - في الخبر

فائرة . ومن الألفاظ الصريحة : قوله « يامسبوك » ، أو يامسبوكة » لكن

لو عسر قوله « يامسبوكة » فعل الروح . يمكن قدراً ذكره في البصرة ،
وربعين

واقصر عليه في الفروع .

قلت : لو قيل : إنه قذف قريبة عصب وحصومة ومحوما : لكان متحها .
قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : لَسْتُ بِوَلَدِ قُلَانٍ : فَقَدْ قَذَفَ أُمَّهُ ﴾

إلا أن يكون مفعلاً بغيره لا يستحقه أبوه ، ولم يفسره زنى أمه . وهذا
المذهب .

قدمه في المنى ، والشرح ، والفروع .

وقيل : ليس بقذف لأمه

فأمرتان

أمرهما - وكذا الحكم - خلافاً ومدهاً - لو ناه من قبيلته .

وقال المصنف : القياس يقتضي أنه لا يجب الحد بنفي الرجل عن قبيلته .

الثاني : لو قذف ابن الملاعة : حد . نص عليه .

وتقدم ذلك قريباً .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : لَسْتُ بِوَلَدِي : فَعَلَى وَحْشَتَيْنِ ﴾

وأطلق في المعنى ، والشرح .

أمرهما ليس بقذف إذا صدره عما يحتمله فيكون كذباً وهو الصحيح

من مذهب بعض علماء

احتواء القاضي ، وغيره

وقدمه في الحجر ، والرعاتين ، والحوى ، والفروع ، وغيره .

وصححه في العظم ، وغيره .

والثوم الثاني : هو قذف بكل حال . فيكون صريحاً .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتَ أَزْنَى النَّاسِ ، أَوْ أَزْنَى مِنْ قُلَانَةٍ ، أَوْ قَالَ

لِرَجُلٍ يَأْزَانِيَّةٌ، أَوْ لِامْرَأَةٍ: يَأْرَانِي، أَوْ قَالَ: زَنْتَ يَدَاكَ، أَوْ
رَحْلَكَ: فَهُوَ صَرِيحٌ فِي الْقَذْفِ، فِي قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ:

إذا قال «أنت أرى الناس» أو «من فلاة» أو قال له «يارانية» أو لها
«ياراني» فهو صريح في القذف، على الصحيح من المذهب
احتار به أبو بكر، وغيره.

وجرم به في الوجيز، وغيره.

وقدمه في الفروع، وغيره.

وليس بصريح عند ابن حامد.

على الأول: في قذف فلاة وجهر، وأحقيقهما في الفروع.

أمرهما: ليس نقاذف لما قدمه في السكالي.

قال في الرعابة: وهو أقيس.

والثاني: هو قذف أيضاً لما قدمه في الرعية.

وإذا قال «رئت يدك أو رحلك» فهو صريح في القذف في قول أبي بكر

وحزم به في الوجيز.

وقدمه في الرعية.

وليس بصريح عند ابن حامد، وهو المذهب.

قال المصنف، والشارح: هذا ظاهر المذهب واحتاراه.

قال في الخلاصة: لم يكن قد قذف في الأصح.

وأحقيقهما في الفروع وسأما على أن قوله للرجل «يارانية» وللمرأة

«يا زاني» صريح.

وأما: وكذا الحكم لو قال «رئت يدك» أو «جلك» وكذا قوله «رئي

يدك» قاله في الرعية.

وكذا قوله « رت عيك » فله في الترميز

وقال في المعنى ، وغيره : لاشئ عليه قوله « رت عيك » وهو صحيح من المذهب والصواب

قوله « وَإِنْ قَالَ » زَنَاتٍ فِي الْجَبَلِ « مَشُورًا : هُوَ صَرِيحٌ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ » وهذا المذهب .

حرم به في الجوز ، واسور

وقدمه في الفروع

وقال ابن حامد : إن كان يعرف العربية : لم تكن صريحاً .

ويقبل منه قوله : أردت صعود الجبل .

قال في الهدية : وهو قدس قول إذا قال أروحه « هشتم » إن كان لا يعرف أنه طلاق : لم يلزمه الطلاق

قوله « وَإِنْ لَمْ يَقُلْ » فِي الْجَبَلِ « فَهَلْ هُوَ صَرِيحٌ ، أَوْ كَأَلْفِي قَبْلَهَا ؟ عَلَى وَحْيَيْنِ » .

بني على قول ابن حامد

وأطلقها في الهدية ، والمذهب ، والمحرر ، والعظم ، والحاوي الصغير ، والفروع

أمرهما هو صريح وهو المذهب

صححه في التصحيح ، وغيره .

وجزم به في الوجيز ، وغيره

وقدمه في الرعايتين

والعروة الثاني : حكها حكم التي قبلها .

وقيل لا تدف هـ .

قال في المروع : ويتوجه مثلها لفظة « علق » ذكرها الشيخ تقي الدين رحمه الله صريحة

ومعناه قول من رد بن كل ما يدل عليه عرف .

قوله (والكناية : نحو قوله لامرأته : قد فصحتي ، وعطيت أو سكنت رأسه ، وجعلت له قرونا ، أو علقته عليه أولادا من غيرهم ، وأفسدت فراشه ، أو يقول امرئ يحاصمه : يا خلل بن الخل ، ما يعرفك الناس بالرقي ، يا غفيف ، أو يا جرة يا فحبة يا خيثة) .

وكذا قوله « يا طيف » ، « يا حيت » ، « يا لون » ، « يا دابة » ، « يا مصمم » ، « يا دكره » في المروع

أو قول امرئ « يا سطى » ، « يا فارسي » ، « يا رومي »

أو قول لأحدهم « يا عربي » أو « ما أبا زمان » أو « ما أبا ربة » .

أو يسمع رجلا يقول « صدقت » أو « أخبرني فلان أنك

ربيت »

أو « أنشدني فلان أنك ربت » وكده لأحر

فهذه كلمة إن فسره عما يحتمل غير القذف قبل قوله في أحد الوجهين

وهما روايتان وهو مذهب

صححه في المعنى ، والشرح ، والصحيح

وهو ظاهر كلام المحقق

واحتاره أبو بكر .

وحرمه في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الخلاصة ، والمحرم ، وأربعين ، والحدوى الصغير ، والمروع

وعنه : قبل قوله بقراءة طهارة

وفي الآخر : جميعه صريح .
 اختاره القاضي وجماعة كثيرة من أصحابه .
 وذكره في التبصرة عن الخرق .
 وأطلقهما في الهداية ، والمذهب
 وعنه : لا يحد إلا بنية .
 اختاره أبو بكر ، وغيره
 وذكر في الاختصار رواية : أنه لا يحد إلا بالصريح .
 وختار ابن عقيل : أن يعطى الكتابات مع دلالة الحال : صريح .

قوائم

الأولى : وكذا الحكم والخلاف لو سمع رجلا بقذف ، فقال « صدقت » .
 كما تقدم .

لكن لو زاد على ذلك فقال « صدقت فيما قلت » فقبل . حكمه حكم الأول
 قدمه في المحرر ، والرعاية الضعيفة ، والحدوى الصغير .

وقيل : يحد بكل حال .

وجيز به في الرعاية الكبرى

وأطلقهما في العروع .

الثانية القرصة هـ . ككتابة الطلاف

قال في العروع : ذكره جماعة .

وقال في التزيب : هو قذف بنية . ولا يحلف مسكرها .

وفي قياس قرينة مقام البية : ما تقدم . فيدرمه الحد ناطقاً بالنية وفي لزوم
 إظهارها وحسن ، وأن على القول بأنه صريح : يقبل قوله .

وقل في الاختصار : لو قل « أحذركم » فقال أحدهما « أن » فقال « لا »

أنه قذف بلا آخر

وذكره في المفردات أيضاً .

الثالثة . لو قال لامرأته في عصب « احتلى » وظهرت منه قرائن تدل على إرادته التعريض بالقذف ، أو فسرته به : وقع الطلاق وهل يحد ؟ ذكر ابن عقيل في المفردات وجهين .

وحرم في عمد الأدلة : أنه يحد .

ذكره في القامدة الخامسة عشر

الرابعة : حيث قلنا : لا يحد بالتعريض ، فإنه يعزى عنه حمل

وداره جماعة ، منهم أبو الخطاب ، وأبو بطل

الخامسة : يمرر بقوله « يا كافر ، يا فاجر ، يا حمار ، يا نيس ، يا راسع ،

يا حيث البطن ، أو الفرج ، يا عدو الله ، يا ظالم ، يا كذاب ، يا خائن ، يا شارب الخمر ، يا مخنث »

نص على ذلك .

وقيل « يا فاسق » كناية ، و « يا مخنث » تعريض

ويعزى أيضاً بقوله « يا قرنات » « يا فواد » ونحوها

وسأله حرب عن « دوث » ؟ فقال . يمرر قلت . هذا عند الناس أقبح

من الفرية ؟ فسكت .

وقال في التلخيص « يادوث » قذف لامرأته

قال إبراهيم الحلي : الديوس هو الذي يدخل الرجال على امرأته

ومنه « كئحدر » و « قرطال » .

قال في الفروع : ويتوجه في « مانوس » كعشت

وعند الشيخ تقي الدين رحمه الله إن قوله « يا علق » تعريض

وتقدم أنه قال : إنها صريحة .

وقال في الرعاية قوله « لم أجذك عذراً » كناية

تعبه قوله ﴿وَإِنْ قَدَفَ أَهْلُ بَلَدَةٍ، أَوْ جَمَاعَةٌ، لَا يَتَصَوَّرُ الرَّثَنَاءُ مِنْ جَمِيعِهِمْ: عَزَّزَ، وَلَمْ يَحْذَ﴾.

هذا المذهب وعية الأصحاب وفتنوا به.

قال أبو محمد الطوسي: ليس ذلك غدف لأهلهم لأعرابهم بذلك. ويعبر، كسبهم عبثه.

قال في الأربع وطهره ولو لم يكن أحد

زنده. أن في معنى جعل هذه سنة أهل الغد الصغيرة، مع أنه قال: لا ينجح في الأمر من مطانة

وفي مختصر من رزين ويعبر حيث لا أحد.

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ لِرَجُلٍ: أَفَدْنِي فَنَدَفَهُ، فَمَلَّ يَحْذُ عَلَى وَجْهَيْهِ﴾

مبين على الخلاف في حد الغد، هل هو حق لله أو للآدمي؟

وقد قدم المذهب في ذلك

قال الله: هو حق للآدمي: لم يحد منها

وإن قلنا: هو حق لله: حد

وصح في الترغيب: أنه يحد أيضاً على قوله: إنه حق للآدمي

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: بَارَايَةَ، فَقَالَتْ: بَكَ زُنَيْتُ،

لَمْ تَكُنْ قَادَةً وَيَسْقُطُ عَنْهُ الْحُدُّ بِتَضَدِّقِهَا﴾.

نص عليه. ولو قال «وفي بك فلان» كان قدفاً لها. نص عليه فيها.

وهذا المذهب فيهما.

وحج في كل واحد منهما حكم الأخرى.

وقال ابن ماجة في شرحه، وقال أبو الخطاب في هدايته: يكون الرجل قدفاً

لما في المسألة الأولى لأنه سبحانه إلى الحق ، وصدق به ترويه حقيقة الفعل بدليل
أنه لو أراد به ذلك لوجب كونه قدوة انتهى

والذي قاله في الهدية : أن المأم لا يكون قدوة وتصرعيه فعله
« قال أبو الخطاب في غير هذات » سقطت « غير »

قوله « وإذا قُدِّتِ المرأة لم يكن لولدها المضاربة إذا كانت
الأُم في الحياة »

حرم به في النهي ، والشرح ، وشرح ابن مسعود

وقوله « وإن قُدِّتِ وهي ميّنة - مُسْلِمَةٌ كَانَتْ أَوْ كَافِرَةً ، حُرَّةً
أَوْ أَمَةً - حُدَّ النِّكَاحُ إِذَا طَالَبَ الْإِنْتِن ، وَكَانَ مُسْتَمَّا حُرًّا دَكْرُهُ
الْخُرْقُ » .

وهو المذهب ، وصححه في المحرر

ونصره المصنف ، والشارح

وحرم به في الوجيز ، والركشي

وقدمه في الشرح ، والله واع ، وظهر أنه دست

وقال أبو بكر : لا يجب الحد بقذف ميّنة

وذكره المصنف ظاهر المذهب في غير أمهاته

وقطع به في المسج

نهي : ظاهر كلامه ، أنه لو قُدِّتِ أمه عدومتها ، والاس مشترك أو عد أمه

لا حد على قادمها . وهو صحيح . وهو ظاهر كلام الخرق

وقطع به المصنف ، والشارح ، ونصره .

فأمرتان

إمراهما : لو قذف حدثه وهي ميتة ، فقياس قول الخرقى : أنه كقذف أمه في الحياة والموت .

قاله المصنف ، والشارح ، واقتصر عليه

الثانية : لو قذف أباه أو حده ، أو كان واحداً من أقاربه غير أمهاته ، بعد موته : لم يحد عقده في ظاهر الخرقى ، والمصنف ، وغيرهما .

واقصر عليه في النسخ ، والشرح وهو قول أبي بكر وظاهر كلامه في المحرر أن حد قذف أيت لجميع الوته ، حتى الروحانيين ، وقال : نص عليه

والصحيح : أن النص إنما هو في القذف الموروث لا غير

قوله (وَإِنْ مَاتَ الْمُقَذَّفُ سَقَطَ الْحَدُّ)

إذا قذف قبل موته ، ثم مات فلا يحبو : إما أن يكون قد طالب ، أو لا فإن مات ولم يطالب سقط الحد فلا إشكال . وعليه الأصحاب . ونص عليه . وخرج أبو الخطاب وحياً بالإرث والمطالبة .

وبن كان طالب به ، فاصحح من اذهب : أنه لا يسقط ، وللورثة طلبه .

نص عليه . وعليه الأصحاب

وقدمه في الفروع ، وغيره .

قال في المحرر : ومن قذف له موروث حتى لا يكن له أن يطالب في حياته

موجب عقده فإن مات ، وقد طالب ، أو قساً : يورث مطلقاً ، صار للمورث نصبة ما كان للموروث ، اعتباراً بإحصائه انتهى .

وقال في القواعد : ويستوفيه الورثة بحكم الإرث عند القس .

وقال ابن عقيل - فيما قرأته بخطه - : إنما يستوفى لميت بمطالته منه ،

ولا يقتل .

وكذا الشفعة فيه فإن ملك لوارث - وإن كان طارئاً على البيع - إلا أنه
مبني على ملك موروثه . انتهى .
وذكر في الانتصار رواية : أنه لا يورث حد قذف ، ولو طلع مقدوف ،
لتخذ الزنى .

وتقدم ذلك آخر « حيار الشرط »

فأمرتاه

بغيرهما حق القذف لجميع الورثة ، حتى أحد الزوجين على الصحيح من
المذهب . ونص عليه الإمام أحمد رحمه الله
وقيل : لم ، سوى الزوجين . وهو قول القسبي في موضع من كلامه
وقال في المتن : هو للمصنعة .

وقال ابن عقيل و عدم الأدلة . برئ الإمام أيضاً في قياس المذهب ، عند عدم
الوارث

وتقدم بطرقة بمن مات وعليه صوم أو غيره في « باب ما نكروه وما يستحب »
وحكم القذف .

الثانية : لو عدا بمصمم : حد له في كماله . على الصحيح من المذهب
قدمه في الفروع .

وحرم به في الزمان الكسري

وقيل : يسقط قتله في الفروع . ولا أثر لغيره .

وقرأ ابن نصر الله في حواشي الفروع : لعله « وقبل : فسطه » انتهى
فتت ويدل ما يأتي قريباً عليه .

وقال في الروضة : إن مات بعد طلبه : ملكتك وارثته . فإن عدا بمصمم : حد
لمن طلب فسطه ، وسقط قسط من عدا ، بخلاف القذف إذا عدا بمصمم الورثة .
لأن القذف لا ينقص وهذا ينعص

قوله ﴿وَمَنْ قَذَفَ أُمَّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قُتِلَ، مُبْلَغًا كَانَ
أَوْ كَافِرًا﴾.

هذا المذهب مطلقاً .

يكفر المسلم بذلك . وعليه الأصحاب .

وعنه : إن تاب لم يقتل

وعنه : لا يقتل الكافر إذا أسلم

وهي بحرقة من الله في التفرقة بين الساحر المسلم والساحر الكافر ، على ما يأتي .

قل في المتن : وهذا كراهة قتل من به يدين به

وأطلقهما في الرعدة

فانظرنا

إبراهيم : قذف رسول الله - عليه أفضل الصلاة والسلام - كقذف أمه .
ويسقط منه بالإسلام ، كسب الله تعالى . وفيه خلاف في المرتد .

قوله لمصنف ، وغيره

وقال الشيخ نفق لدي : وجهه : وكذا من سب - أو - ، لقدحه في دينه
وإنما لم يفتهم لأنهم تسكبوا قتل عمه برأيه (١) ، وأنها من أمهات المؤمنين
رضي الله تعالى عنهن لإمكان المفارقة . فتخرج بدفعه من أمهات المؤمنين
وتحل لغيره في وجهه .

وقيل : لا . وقيل : في غير مدحول بها

القائمة . حنابل عديس في تذكره : كبر من سب أم بني من الأنبياء
أيضاً غير أبيه صغرت لله وسلامه عليهم أجمعين ، كأم نبينا سواء عنده

(١) يعني عائشة رضي الله عنها التي أرسل الله رآيتها من حديث الإفك .

قلت : وهو عين الصواب انتهى لاشك فيه . ولعله مرادهم وتعليقهم يدل عليه . ولم يذكر واحد منه فيه .

قوله (وإن قذف الجماعة بكلمة واحدة : فخذ واحداً ، إذا طالبوا أو واحداً منهم)

فيحد لمن طلب . ثم لا حد بعده . على الصحيح من المذهب
فنه الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله
وحرمه في الوحد ، وغيره .

وقد مر في الحد ، والجمع ، والوعتين ، والحدوى ، والفروع ، وغيرهم .
وعنه : إن طالبوا منه قين : حد لكل واحد حداً ، وإلا حد واحد
وعنه : يحد لكل واحد حداً مطلقاً .

وعنه : إن قذف امرأته واحدة : تعدد الواجب هنا
احتره القاصي ، وغيره ، كما لا عن امرأته

قوله (وإن قذفهم بكلمات خذ ليكن واحداً حداً) .
هذا المذهب معناه

قال في المراجع : تعدد الحد على لأصح
قال الزركشي : هذا مذهب المشهور

وحرمه في سعي ، والشرح ، والوحد ، والحدوى ، ومنعك لأدنى وسكوة
ابن عديس ، وغيرهم

وقد مر في الحد ، والجمع ، والوعتين ، والحارص الصغير ، وغيرهم .
وعنه : حد واحد

وعنه : إن تعدد الطلب : تعدد الحد ، وإلا فلا .

نسيم : محل ذلك إذا كانوا جماعة يتصور منهم الرمي . أما إن كان لا يتصور
من جميعهم . فقد قلنا ذلك .

قوله ﴿وَإِنْ حُدَّ لِلْقُذْفِ فَاعَادَهُ﴾ : لَمْ يَحُدَّ عَلَيْهِ الْحُدَّ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب ولو حد لسانه ووجهه

وجزم به في الوجيز ، والمنقح ، والشرح ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحدوى الصغير ، والقروع ، وغيرهم .

وعنه : يتعدد مطلقاً .

وقيل : يحد إن كان حداً . أو لاعتن

بقلة حمل . وحتره أو نكر

فوائده

الأولى : متى قلنا : لا يحد لها : فإنه يقرر وعلى كلا الروايتين لاعتن . على

الصحيح من المذهب

جزم به في المحرر ، وغيره

وقدمه في القروع ، وغيره

وقل في الترميز : يلاعن ، إلا أن قدمه ترى لاعتن عليه مرة ، وعترف .

أو قامت الدية

وقل من عقيل : يلاعن لمنى التعرير

الثانية : لو ورد : ترى آخر حد حده فعمه يحد وعنه لا يحد .

وعنه : يحد مع طول الزمن .

قلت : وهو الصواب

وحرم به في السكافي ، والمنقح ، والشرح ، وشرح ابن رزين ، والنظم .

وقل يحد مع قرب الزمان في الأولى

وأما في الأخيرتين في معنى ، والسكافي ، والشرح ، والاعتبة

وأما في القروع

وقال في الرعاية وإن قدفه زنى آخر عقب هذا : فروايتان .

إبراهيم : بحسب حدان .

والثانية : حد وتعزير .

وإن قدفه حد مدة : حد على الأصح .

قال ابن عقيل : إن قذف أحسية ، ثم مكحب قبل حده فقدمها . فإن طالت مأولها ، فحد : ففي الثاني روايتان .

وإن طالت ماله ، فشت سبعة ، أو لاعم : لم يحد للأول .

الثالثة : من تاب من الزنى ثم قذف : حد قاده . على الصحيح من المذهب .

وقيل : برر فقط .

واحتار في التعزيب : يحد قدفه زنى حديد سكده بقيه .

الرابعة : لو قذف من أقرب ماله مرة - وى المهج : أرمك - أو شهد به

اثنان ، أو شهد أربعة بالزنى : فلا لعان ، ويعزر . على الصحيح من المذهب .

وقال في المستوعب : لا يعزر

الخامسة : لا يشترط لصحة توبة من قذف وغيبته ومحوها : إعلامه ، والتحليل

منه على الصحيح من المذهب .

وقال القاضي ، والشيخ عبد القادر : يحرم إعلامه .

وقيل منه : لا يسمى أن يعلمه .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله والأشبه أنه يحد

وعنه : يشترط لصحتها إعلامه

قلت : وهي بيينة على إطلاقها .

وقيل : إن علم به المظالم ، وإلا دعاه واستغفر ، ولم يعلمه .

ودكره الشيخ في الدين حقه لله عن أكثر العلماء ، قال وعلى الصحيح
من الروايتين ، لا يجب الاعتراف له بذلك ، فيعرض ولو مع استعلاؤه لأنه
مطلوب صحة توبته . ومن حود الصريح في الكذب المدح فيها في نظر ومع
عدم التوبة والإحسان : تعرضه كذب ، ويمينه غموس .

قال : واحسب أحدا لا يملكه ، بل يدعو له في مقابلة مطلقة .
وقال الشيخ في الدين رحمه الله أيضا : ورده زوجه غيره كالميتة
قلت : بل أولى بكثير

والذي لا شك فيه : أنه تمين عليه أن لا يملكه ، وإن أعطاه مائة . بل
ذلك يعمى في العائب إلى أمر عظيم وربما أقصى إلى القتل
ودكر الشيخ عند القدر في الميتة : إن نادى معرفته - كرهه محرمته وأهله
وعينته يجب حتى يعطى أذنه - فهذا لا طريق إلا أن يستحلها - ونفى عليه
مطلقة ما ، فيحرمه بالحيات ، كما تحرم مطلقة الميت والعائب انتهى
ودكر ابن عقيل - في ربه زوجه غيره - احتمالا لمصهم : لا يصح إحلاله
منه . لأنه مما لا يستباح بإباحته ابتداء

قلت : وعدى أنه براء ، وإن لم يملك بإباحته ابتداء ، كالدم والنفوس
قال : وينبغي استعلاؤه . فإنه حق آدمي .

قال في الدعوى : قد كلامه أنه لو أصبح فتصدق بدمه على الناس لم يملكه
ولا يبيع . وإسقاط الحق قبل وجوده لا يصح ، ويده في عرقه كبدنه في قدمه
هي كبدنه في دمه وماله

وفي طريقة بعض أصحاب : ليس له إباحة المحرم . ولهذا لو رضى أن يشتم
أو يفت : لم يحس ذلك . انتهى

بل أعطاه ما فعل ، وهو دينه لخلقه : فهو كإبراء من مجهول حتى الصحيح

وقال في الفتية : لا يكفي الاستحلال لمسه ، لحوا أنه لو عرف قدر طمعه .
لم تطب نفسه بالإحلال . إلى أن قال : فإن تعدر : فيكثر الحسرات فإن الله
يحكم عليه ويلزمه قبول حسناته مقابلة لجنايته عليه ، كمن أتلف ما لا يحده مثله ،
وأي قبوله وأراه : حكم الحاكم عليه يقصه

باب حد المسكر

قوله (كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ كَثِيرُهُ : فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ مِنْ أَيْ شَيْءٍ كَانَ ، وَيُسَمَّى خَمْرًا) .

هذا المذهب مطلقاً . نص عليه في رواية الجماعة . وعليه الأصحاب
وأما جراح إمام الحرمين : من طبع الخمر إذا طبع مادون السكر .
قال الخلال : فنياه على قول أبي حنيفة .

ودكر أبو الخطاب - في ضمن مسألة حوار التميد بالقياس - أن الخمر إذا طبع
لم يسم خمرًا . ويحرم إذا حدثت فيه الشدة المطرية .

ثم صرح - في منع ثبوت الأسماء - بالقياس - أن الخمر بما سمي خمرًا : لأنه
عصير العنب المشد . ولقد قول القائل : أملك سيد ، أم خمر ؟

قال : وقوله عليه أفضل الصلاة والسلام « الخمر من هاتين الشجرتين » .
وقول عمر رضي الله عنه « الخمر ما حاد العقل » محذور ، لأنه يعمل عندها من وجع .
فإن الشيخ تقي الدين رحمه الله . يرد قصد بذلك نفي الاسم في الحقيقة التولية
دون الشرعية . فله مسامحة فإن مقصودنا يحصل من يكون اسم الخمر في الشرع .
بمع الأثرية لمسكره . ومن كانت في اللغة أحسن .

وإن ادعى أن الاسم الحقيقي مسبب معلق : فهذا - مع مخالفة نص الإمام
أحمد رحمه الله - خلاف الكذب والسهو . وهو تأسيس لمذهب الكوفيين .
ويقترب عليه : إذا حلف أن لا يشرب خمرًا . انتهى .

وعنه : لا يحد باليسير المختلف فيه .

ذكره ابن الزاغوني في الواضح

قله ابن أبي عمير في معصمه عنه

واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله وجوب الحد بأكل الحشيشة القبيحة .

وقال : هي حرام ، سواء سكر منها ، أو لم يسكر . والسكر منها حرام باتفاق
المسدين . وصررها من بعض الوجوه أعظم من صرر الخمر
قال : ولهذا أوجب الفقهاء بها الحد ، كالخمر .
وتوقف بعض المتأخرين في الحد بها ، وأن أكلها يوجب التعزير بما دون
الحد : فيه نظر . إذ هي داخلية في عموم ما حرره الله . وأكلتها تشوش عنها وشتموها
كشراب الخمر وأكثر ، وتصدع عن ذكر الله
وإنما يشكك المتقدمون في خصوصها لأن أكلها إنما حدث في أواخر
المائة السادسة ، أو قريباً من ذلك ، فكان ظهورها مع ظهور سيف حكمير خان .
انتهى

قوله ﴿ وَلَا يَحِلُّ شُرْبُهُ لِلذَّيِّ ، وَلَا لِلتَّدَاوِي ، وَلَا لِعَطَشٍ ، وَلَا غَيْرِهِ ،
إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ إِلَيْهِ لِدَفْعِ لُقْمَةٍ تَعَصَّ بِهَا ، فَيَجُوزُ ﴾ .

يعنى : إذا لم يجد غيره ، بدليل قوله « إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ إِلَيْهِ »

قال في الفروع : وخاف تلفاً

فإنه : لو وجد بولا - والحالة هذه - قدم على الخمر ، لوجب الحد شره
دون البول . فهو أخف محرماً

وقطع به صاحب المستوعب ، والفروع ، وغيرهما .

ولو وجد ماء محملاً قدم عليهما .

قوله ﴿ وَمَنْ شَرِبَهُ مُخْتَارًا ، عَالِمًا أَنَّ كَثِيرَهُ يُسْكَرُ ، قَلِيلًا كَانَ
أَوْ كَثِيرًا : فَعَلَيْهِ الْحَدُّ ، ثَمَانُونَ جَلْدَةً ﴾ .

هذا مذهب . وعليه جمهور الأصحاب .

وحرم به الحرق ، وإن عقيل في التدكرة ، والشيرازي ، وصاحب الوحي ،
والماتور ، ومتنخب الأدمي ، وغيرهم .

وقدومه في المحرر ، والحلاصة ، والاعلم ، والرعائين ، والحلوى الصغير ، والعروغ
وإدراك العانة ، وسهابة ابن رزبي ، وتحريد العدة ، وغيرهم .
وعنه : أرسون .

احترمه أبو بكر ، والمصنف ، واشاح
وحرم به في العدة ، والتسهيل .
وأطلقها في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والهادي ، والكافي ،
والمذهب الأحمد .

وحور الشيخ تقي الدين رحمه الله الثماني بمصاحبة ، وقال : هي الرواية الثنية .
فالزيادة عنده على الأصلين إلى ثنتين : ليست واحدة على الإطلاق ،
ولا محرومة على الإطلاق بل يرجع فيها إلى اجتهد الإمام . كما جاورها في الاجتهاد في
صفة المصنف فيه ، والتحريد ، والعلم ، وأحرف النيات بحلاف ثقة الحدود
انتهى

قال الزركشي ، قدس : وهذا القول هو الذي يقوم عليه القليل .
وعند الشيخ تقي الدين رحمه الله أيضاً : يقتل شارب الخمر في الراحة عند
الحاجة إلى قتله ، إذا لم يسهل له الدوس بدونه انتهى

وقدم في « كتاب الحدود » أنه لا يحد حتى يصحو
نفسه : معناه قوله « محدأه » أن غير المحذر شره لا يحد وهو المكروه
وهو صحيح وهو مذهب وعليه أكثر الأصحاب وهو طاهر كلام كثير منهم
وجرم به في المني ، والترح ، وغيرها

وصححه الساطم ، وغيره

وقدومه الزركشي ، وغيره

وعنه : عليه الحد .

احترمه أبو بكر في التسيه .

وأطلقهما في المحرم ، وأزعتين ، ولطأوى الصغير .
وظاهر كلامه في الفروع : أن محل الخلاف إذا قلنا : يحرم شرها .

قوائم

الأدوية : إذا أكره على شرها حل شرها على الصحيح من المذهب .

قدمه في الفروع .

وعنه : لا يحمل

احترمه أو نكره .

ذكره الله في التمتع ، وقال : كما لا يباح لمصطر

اثانية . المصطر على الأذى أفصل من شرها . نص عليه

وكذا كل ما جاز فضله للمكره

ذكره الله في ، وعبره

وقال الشيخ تقي لدي رحمه الله . رحمه الله . فيها نكره عليه من

المحرمات حق الله ، كأكل لبنة ، وشرب الخمر

وهو طاهر مذهب الإمام أحمد رحمه الله

الثالثة : قوله « عاك » ملا راء

سكره دعي : أنه حاصل بالتحريم ، مع شؤنه بين المسلمين . لم تقبل

والأقبل

ولا تقبل دعوى الجهل بالحد . قاله ابن حمدان .

الرباطة : لو سكر في شهر رمضان . حله ثديين حداً ، وعشرين تعزيراً

قاله صاحب .

ونقل حسبل : يفظ عليه كمن قتل في الحرم

واحترمه بعض الأصحاب . ذكره الزركشي .

قال في الرعايتين ، والحاوي الصغير : إذا سكر في رمضان : غلط حده .
واختار أبو بكر : يعزر مشرة فأقل .
وقال المصنف في المنع : عزز بعشرين نعطره .
الخامسة : يحد من احتقن أسها . على الصحيح من المذهب نص عليه كالو
استعط سها ، أو يحس سها دقيقاً فأكله .
وقيل : لا يحد من احتقن سها .
وقدمه في المنع ، والشرح . واختاراه .
واختار أيضاً أنه لا يحد إذا عجز به دقيقاً وأكله .
وقال في القعدة الثانية والمشرين : لو حلق حمرأ منه ، واستهلك فيه ، ثم
شر به لا يحد على المشهور وسواء قبل سحاسة الماء ، أو لا .
وفي التذية لأبي بكر : من أتى بالحر سويقاً ، أو صهاق لين ، أو ماء حار
ثم شر به عليه الحد .
ولم يفرق بين الاستهلاك وعلمه . انتهى .
وأما إذا حمر المعين : فإنه لا يحد ، ككل الحمر لأن الدرأكلت أحراء الخمر
قاله الرركشي ، وغيره .
وقيل حصل : يحد إن تمصص به .
وكذا رواه بكر بن محمد عن أبيه - في الرجل يستعط بالخر ، أو يحتقن به ، أو
يتمصص به - أرى عليه الحد . ذكره القاضى في التطبيق .
قال الرركشي : وهو محمول على أن التمصصة وصلت إلى حلقه .
ودكر ما نقله حبل في الرعية قولاً ، ثم قال : وهو سب .
وقال في المستوعب : إن وصل حروفه : حد .
قوله « **إِلَّا الدَّمِي** : فَإِنَّهُ لَا يُحَدُّ بِشُرْبِهِ . فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ »
وكذا قال في الهداية .

وكذا الحرى المتأمن .
وهذا المذهب كما قال . وعليه حاهير الأصحاب .
قال فى العروع ، وغيره : المذهب لا يحد
وجزم به فى الوجيز ، وغيره .
وقدمه فى العروع ، وغيره .
وصححه فى المذهب ، والخلاصة ، والنصف ، وغيرهم .
قال فى البهجة : ولو رضى محكنا . لأنه لم يلزم الاقيد فى محبة دينه .
وعنه يحد الذمى ، دون الحرى
وعنه : يحد إن سكر احتاره فى الحرر .
وقال فى القواعد الأصولية . وكلام طائفة من الأصحاب بشم . . . هذه مسألة
هى أن السكر هل هو محطون بمروع الإسلام ، أم لا ؟
فقال الزركشى : وقد سئى الروايات على تكليفهم بالعروع لكن المذهب
ثم قطعاً تكليفهم بها .

قوله (وهل يحد بوجود الزانية ؟ على روايتين) .
وأطلقهم فى مسوك المذهب ، وعمر بن العاصية ، وسنة ابن رزين .
إبراهيم : لا يحد . وهو المذهب صححه نصف ، والشارح وابن منبج
فى شرحه ، وصاحب الخلاصة ، والتصحيح ، وغيرهم .
وجزم به فى الوجيز ، والمنور .

وقدمه فى النصوص ، والمداينة ، والمذهب ، والمكافى ، والمادى ، والحرر ،
والنظم ، والزعميتين ، والحاوى الصغير ، وإدراك العدة ، والعروع ، وغيرهم .
والرواية الثابتة : يحد إذا لم تدع شبهة .

قال ابن أبى موسى فى الإرشاد : هذه أطهر عن الإمام أحمد رحمه الله

وحذرهما من عدوس في ذكرته ، واشتخ نفى الدين رحمه الله .

وقدمها في المستوعب

وعنه : يحد وإن ادعى شبهة .

ذكرها في الفروع .

وذكر هذه المسألة في آخر « باب حد الزنا » .

وأطلقهن في تحريريد الصاية

وقد المدة عن الإمام أحمد رحمه الله : يؤدب رانحة

وحذرهما إعلان ، كالخاصر مع من بشره بقله أو طاب

فأمرنا

أمرهما . له وحد سكران وقد قيا لخر ، فليل حكم الزنحة .

قدمه في الفصول

وحرم به في إغاة الكبري

وقيل يحد بها ، وويل لعدده بارنحة

وحذرهما نصف ، وإشاح

وهو ظاهر كلامه في الإرشاد

وهذا للذهب على ما اصطالحناه في الخطبة

وأطلقهم في المذوع .

الناية . بنت شره للحد ، بإقراره مرة ، على الصحيح من المذهب . كحد

القدوس

حرم به في الفصول ، والمذهب ، وحدوى الصغير ، ونفى ، والمشرح

وقدمه في الفروع

وعنه : مرتين

احتاراه القدوس وأحمد به ، وصححه الناظم .

واحتاره ابن عبدوس في تذكره

وقدحه في المحرر ، والنظم ، وانواعيتين .

وجزم به في المنور ، وغيره .

وحمل أبو الخطاب : أن بقية الحدود لا تثبت إلا بإقراره مرتين .

وقال في عيون السائل - في حد الخمر مرتين - : وإن سلبناه فلاه لا يتصمى
إتلافاً ، بخلاف حد السرقة .

قال في الفروع : ولم يعرفوا بين حد القذف وغيره إلا أنه حق آدمي كأنفود

فدل على رواية فيه ، قال : وهذا متجه .

ونبت أيضاً شريح : شبهة عديين مطه على الصحيح من المذهب

وقيل - ومتمم قوله عداً سحرته محرم

وأصمهم في الزعة المكبرى

قوله (والعصير إذا أتت عنه ثلاثة أيام : حرم) .

هذا المذهب . من عنده ، وعنه لأصحاب

وبين ذلك في المحرر ، والموحير ، وغيرهما فقرو . لبيان

وهو من مفردات مذهب

وقيل لأنهم ما لم يعلم

احتاره أبو الخطاب .

وحمل كلام الإمام أحمد رحمه الله على ذلك .

فقال في الهداية . وعدي أن كلام الإمام أحمد رحمه الله محمول على عصير

يتحرم في ثلاث عداً

فأمره بقطع قبل التحريم . حل . بذهب نفسه . ونفى شبهة . وهذا

المذهب . شبهة بخعة عن الإمام أحمد رحمه الله وقطع به لأكثر .

قال أبو بكر : هو إجماع من المسلمين .

وقدّمه في الفروع

وقال في المعنى ، والشرح ، وغيرهما : الاعتناء في حله عدم الإسكار سواء

ذهب بطيخه نضجاً أو أقل أو أكثر ، أو لم يسكر

قوله : ﴿ إِلَّا أَنْ يُتْلَىٰ قَبْلَ ذَلِكَ فَيَحْرُمَ ﴾ .

نص عليه . وهو مذهب

قوله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدّمه في الفروع ، وغيره

وعنه : إذا غلى أكرهه ، وإن لم يسكر . فإذا أسكر حرام

وعنه : لو قبض بها شراً .

قوله : ﴿ وَلَا يُسْكِرُهُ أَنْ يَتْرَكَ فِي الْمَاءِ تَمْرًا ، أَوْ زَيْبًا وَنَحْوَهُ ، لِيَأْخُذَ

مُلُوحَتُهُ ، مَا لَمْ يَشْتَدَّ أَوْ يَأْتِيَ عَلَيْهِ ثَلَاثٌ ﴾ .

وهذا المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب .

وقيل إن الحكم : إذا قبض زيباً ، أو تمر هندي ، أو هندياً ونحوه لنواء قدوة

ويشربه عشبة ، أو عشية ويشربه عدوة هذا بعيد أكرهه ولكن بطيخه

ويشربه على المكان . فهذا ليس بتبديد

فأمره : لو على المسب . وهو عبث على حاله . فلا بأس به . نقله أبو داود .

واقصر عليه في الفروع .

قوله : ﴿ وَلَا يُسْكِرُهُ الْإِنْتِبَادُ فِي الذَّبَاءِ وَالْحَتَمِ وَالسَّقِيرِ وَالْمَرْقَةِ ﴾ .

هذا المذهب بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب .

وحرم به في الوجيز ، والموسر ، ومتنح الأدمى ، وغيره .

وصححه في الهداية ، وانخلاصة ، والنظم ، ونحوه المأية ، وغيرهم .
وقدمه في المعنى ، والمحرم ، والشرح ، والرعايتين ، والخواص الصغرى ، والفروع
وغيرهم .

وعنه بكره .

قال الحلال : عليه العمل .

وذكر ابن القيم رحمه الله في الهدى رواية : أنه يحرم .

وعنه بكره في هذه الأوعية ، وفي غيرها ، إلا سقاء يوكى حيث بلغ الشراب ،
ولا يتركه يتعسر .

نقله جماعة عن الإمام أحمد رحمه الله

ونقل أبو داود : ولا يسجنى إلا هو

ونقل جماعة : أنه كره السقاء العبط .

قوله (وَيُسْكِرُ الْخَلِيطَانِ) وَهُوَ أَنْ يَتَشَدَّ شَيْئَيْنِ ، كَالشَّرِّ

وَالرَّيْبِ) .

وكذا السرولتر ونحوه . وهذا مذهب ملازم وعليه حميد الأصحاب .

ونقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله

وجزم به في الوجيز ، وغيره

وقدمه في الفروع ، والمحرم ، والنظم ، والمعنى ، والشرح ، وغيرهم

وعنه : يحرم . اختاره أبو بكر في التنبيه .

قال الإمام أحمد رحمه الله : الخلطان حرام

قال القاسمي : سمى أحمد رحمه الله قوله « حرام » ، دأشداً وأسكر . وإذا

لم يسكر : ، يحرم .

قال مصنف ، والشرح ، وغيرهم . وهذا هو الصحيح

وعنه : لا يكره احده في التعذيب

قال في معنى ، والشرح : لا يكره ما كان في ابدن البسيرة ويكره ما كان

في مدة يمتلئ بصوؤه فيها ، الى الإسكان

ولا شئت المحريم ماء نعل أو نعل عليه ثلاثة أيام

فأمره بكره ، تشدد المذهب وحده

قائه في المحرم ، والظلم ، وثرعائين ، والحدوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

قوله (وَلَا بَأْسَ بِالْقَوَّاجِ) .

هذا المذهب وعليه جمهور الأصحاب لأنه لا يسكر ويمسك إذا فني

وعنه : يكره .

وعنه : يحرم ذكرها في الوسيلة

قال في تحريم العدة : وشد من نقل تحريمه

فأمره : حمل الإمام أحمد رحمه الله وضع ربيب في حردن : كصغير وأنه

إن شئت فيه حل أكل

باب التعزير

قوله (وَهُوَ واجبٌ في كُنْ منصيةً لاخذٍ فيها ولا كفارة) كالاستمتاع أدى لا يُوجبُ الحدَّ ، وإتيان المرأة المرأة ، وسرقه مالا يُوجبُ القطع ، والجناية على الناس بما لا قصاص فيه ، والقذف بغير الزنى ، ونحوه .

إذا كانت منصية لأحد فيها ولا كفارة - كما مثل المصنف - ومذهبنا فإنه يحد .

وقد عمل منصية لا كفارة فيها ، ولأحد ، ولأكثر برأيه كما لو شتم معه أو سب . قاله القسبي .

ومار الشيخ تقي الدين رحمه الله : إلى وجوب التعزير

قلت : وهو ظاهر كلام المصنف ، وغيره

وإن كان فيها حد : فقد مرر منه

وقد تقدم بعض ذلك في مسائل متقدمة

منها : الزيادة على الحد إذا شرب الخمر في رمضان

قال لزكريا . ولا يشرع التعزير فيه حد إلا على ما « أبو الحسن »

إن نية رحمه الله في شرب الخمر - هي - في حرم الله - وإنما في حد في

الحرم فإن بعض الأصحاب قال : يسطر وهو غير معيطة الله تعالى في ذلك .

انتهى

وبكالات منصية مع كفارة - كالمطهر - ودون شبه العمد ونحوه ، كالطهر

في رمضان ، ونحوه - فهذا لا يبر فيه مع الكفارة على الصحيح من مذهبنا .

وهو ظاهر كلام المصنف هنا ، وصاحب الوحد ، وهذاته ، ومذهبنا ،

والمستوعب ، والخلاصة ، وغيره

قال في القروع : وهو الأشهر .

واختاره القاضي . ذكره عنه في النكت .

وقيل : يعز أياً .

وأطلقهما في الحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحارثي الصغير ، والفروع ،
والزركشي .

قال في القروع : وقولنا « لا كفارة » فائدته في الطهار ، وشبه العمدة ، ومحوها
لا في اليقين المأمور بإل وجبت الكفارة لاختلاف حكمها حسب التمييز .
يجب التمييز مع الكفارة فيها

قوله (وَهُوَ وَاجِبٌ) .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه الأصحاب .

ونص عليه في سب الصحابي كحد ، ولكن أدى عليه .

وهو من مفردات المذهب .

وعنه : مددوب نص عليه في تمييز رقيقه على معصية ، وشاهد دور .

وفي الواضح : في وجوب التمييز روتان .

وفي الأحكام السلطانية : إن تشاتم والد وولده : لم يعز الوالد لحق ولده .

ويعز الولد لحق والده . ولا يجوز سريه إلا بمطالبة الوالد .

وفي المعنى ، والشرح - في قذف الصبي - . لا يحتاج في التمييز إلى مطالبة .

لأنه مشروع لتأديبه . للإمام تعزيره إد رآه .

قال في القروع : يؤيده نص الإمام أحمد - رحمه الله - . فبين سب صحابياً :

يجب على السلطان تأديبه .

ولم يقبده بطلب ورث مع أن أكثرهم - أو كثيراً منهم - له وارث

وقد نص في مواضع على التمييز ولم يقبده .

وهو ظاهر كلام الأصحاب . إلا ما تمده في الأحكام السلطانية

و يأتي في أول «باب أدب القاضي» إذا افتات خصم على الحاكم - له تعريضه .
مع أنه لا يحكم بعينه إجماعاً - يدل أنه ليس كحق آدمي ، المتقرر جواز إقامة
إلى طلب .

وقال المصنف ، والشارح : إن كان التعزير متصوفاً عليه - كوطء جارية
امرأته ، أو المشتركة - وجب . وإن كان غير متصوص عليه : وجب إذا رأى
المصلحة فيه ، أو علم أنه لا يبرح إلا به . وإن رأى المصو عنه حار
ويجب إذا طالب الأدي بحقه .

وقال في السكاي : يجب في موصدين ، فيها الحصر . إلا إن جاء ثانياً ،
فله تركه

قال الجحد : فإن جاء من يستوجب التعزير ثانياً - لم يكرر عدي . انتهى .
وإن لم يبح ، ثانياً وجب .

وهو معنى كلامه في الرعدة . مع أن فيها ، له المصو عن حق الله

وقال : إن نشأتم اثنان عزرا . ويحتمل عدمه

وفي الأحكام السلطانية : يسقط - فهو آدمي - حقه وحق السلطة .

وفيه احتمال : لا يسقط ، لتهديد والتقويم

وقال في الانتصار : ولو قذف مسلم كافراً . التعزير لله . فلا يسقط بسببه .

نقل الميموني - فبين رأى صعباً - لم ير عليه شيئاً

وقال ابن منصور - في صبي قال لرجل : «رائي» - ليس قوله شيئاً .

وكذا في التبصرة : أنه لا يبرح

وكذا في المسمى ، وراذ : ولا له ، وأنه قول لأئمة الثلاثة رحمهم الله .

وقال الشيع في الدين رحمه الله - في الرد على رافضي - : لا نزاع بين العلماء

أن غير المسكاف - كاصي المبر - يعاقب على العجاسة تعزيراً - وكذا

المخون يعزب على ما فعل يبرح - لكن لا عقوبة بقتل أو قطع .

وقال في أربعة العصري ، والحدوى الصغير ، وما أوجب حداً على مكلف :
عز به سمير ، كالتدف

قال في الوصح : من شرع في عشر : صلح تأدبه في تعريض على طهارة وصلاة
فكدا مثله زنى .

وهو معنى كلام القاصي

ودكر ما نقله النكاحي في الفحص بقوله دون : لا بأس بصرهم .

قال في الفروع : وظاهر ما ذكره الشيخ ، وغيره عن القاصي : يجب صومه
على صلاة .

وظاهر كلامهم في زوجه في لإحارة ، والديت : أنه حائر

وأما القصاص - مثل أن يظلم صبي صبياً ، أو محبوس محبوساً ، أو هيمة هيمية -
فيفتص المذموم من الطلم ، وإن لم يكن في ذلك رجس - أسكن لاستيفاء المطالم
وأخذ حقه .

وحرم في الزوجة : إذا زنى ابن عشر ، أو بنت تسع . لا بأس بالتعريض .
ذكره في الفروع في أثناء « باب المرتد » .

قائمة : في حوار عمرو ولي الأمر عن التعريض : الروايتان المتقدمتان في
وجوب التعريض وبده .

نعيه : قوله « كالاستمتاع الذي لا يوجب الحد » .

هو لأصعب : تعريض على ذلك

وقال في الزعامة : هل حد التدف حق فيه ، أو لا أدى ؟ وأن التعريض لا دون
المرج مثله ؟

قوله (ومن وطئ أمة أمراًتة فعليها الحد) بلا نزاع في الجملة
(إلا أن تكون أحنتها له فيخذ مائة) .

هذا الذهب حرم به في المعنى ، والصلة ، والشرح ، والوجيز ، ونظم
المفردات ، وغيرهم .

وقد مر في الهداية ، والذهب ، ومسوك الذهب ، والمتنوع ، والخلاصة ،
والمحرم ، والظم ، والرعيتين ، والحدوى الصغير ، والفروع ، والقواعد الفقهية ،
وغيرهم .

وهو من مفردات الذهب

وعنه : بمحمد مائة إلا سوطاً

وعنه : يعرب عشرة أسواط

ومما من المفردات أيضاً

قوله (وَهَلْ يَلْحَقُهُ نَسَبٌ وَلَيْدَهَا ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ) .

وأطعنهما في الهداية ، والذهب ، ومسوك الذهب ، والمتنوع ، والخلاصة ،
والمعنى ، والحدوى ، والسكاي ، والمحرم ، والشرح ، والحدوى الصغير ، والرعاية
السكندرية . والفروع .

إمامهما : يلحقه نسبه . صححه في التصحيح .

وحرم به في الوجيز

والرواية الثانية : لا يلحقه نسبه وهو الذهب .

نقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله . وصححه في الظم .

قال أبو بكر عليه العمل .

قال الإمام أحمد رحمه الله : لا ربه من أحد أو أرحمه

وقال الشيخ في الدين رحمه الله : إن ظن حواره . لحقه ، وإلا فليس فيه

وفي حده

وعنه : بمحمد فلا يلحقه نسبه ، كما لو لم يجهل له ، ولو مع ظن حده . نقله منها

وعه - فمن وطء أمة امرأته - إن أكرهها : عتقت ، وعزم مثلها . وإلا
حلتها .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وليس بعيد من الأصول .

وهذه الرواية : ذكرها الشيخ تقي الدين رحمه الله .

قوله ﴿ وَلَا يُزَادُ فِي التَّغْزِيرِ عَلَى عَشْرِ جَلْدَاتٍ ، فِي غَيْرِ هَذَا
المَوْضِعِ ﴾ .

هذا إحدى الروايات نقله ابن منصور .

قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب

وجرم به في الوحبر .

وقد مر في الفروع ، إلا في وطء الحرة المشتركة على ما يأتي .

قال القاسمي - في كتاب الروايتين - لذهب عدى : أنه لا يزد على عشر

جلدات ، إلا في وطء الحرة المشتركة ، وحرة روجته إذا أحلتها له . انتهى .

قال الشارح : وهو حسن .

وعه : لا يزد على تسع جلدات

فيها أبو الخطاب ومن بعده .

قال الزركشي : ولا يظهر لي وجهها .

ودكر ابن الصيرفي - في عقوبة أصحاب الحرم - : أن من صلى في الأوقات

المهي عنها ضرب ثلاث ضربات ، مقتول عن الصحابة رضي الله عنهم .

ودكر ابن طه - في كتاب الحنم - : أن عقوبة من دخلها بغير منزر : بجلد

خمس عشرة جلدة انتهى

وعه : ما كان سبه لوطه - كوطء حريته المشتركة وبزوجه ومحوه - ضرب

مائة ويسقط عنه النسي .

وهي رواية أبي بكر بن الحنفية

قال : وكذلك نخرج فيمن أتى سبيمة .

يعنى إذا قلنا : إنه لا يحد

وهذا التحريج لأبى الخطاب .

اعلم أنه إذا وطئ حارته المشتركة : يعزب بصرب مائة إلا سوطاً .

على الصحيح من المذهب ، ونص عليه في رواية الجماعة .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والمحرر ، والنظم ، والفروع .

وعنه : بصرب مائة . وبسقط عنه النوى . وله خمسة .

وقدم في الرعايتين ، والحاوى ، والقواعد الفقهية : أنه يحد مائة .

قال في الخلاصة : فما كان سبه الوطء ، بصرب فيه مائة . وبسقط النوى .

وقيل : عشر جلدات . انتهى .

وحزم به الأدهى في متحبه .

وعنه : لأبراد على عشر جلدات

وهو الذى قدمه المصنف هنا .

وأما إذا وطئ جاريته المزوجة ، أو المحرمة رصاعاً - إذا قلنا : لا يحد ذلك

على ما تقدم في « باب حد الزنى » - فسه : أن يحكم وطء الحارثة المشتركة ،

على ما تقدم .

قال في الفروع : وهي أشهر عند جماعة .

وحرم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والمصنف ها ، والمحرر ،

والرعايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .

وعنه : لأراد على عشرة أسواط ، وإن ردا عليها في وطء الجارية المشتركة .

وهو المذهب على ما اصطالحناه .

قدمه في الفروع .

قال القاضى : هذا المذهب ، كما تقدم عنه .

وأما إذا وطئ، فيما دون الفرج، فقل يعقوب: أن حكمه حكم الوطء في الفرج، على ما تقدم.

وحرم به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمحرم، والنظم، والرعايتين، والحاوي، وغيرهم، على ما قدموه.

وعنه: لا يزيد فيه على عشرة أسواط، وإن ردت في الوطء في الفرج.

قال القاضي: هذا المذهب

وقدمه في الفروع.

وهو المذهب على المصطلح كما تقدم

فأمره: لو وطئ مائة - وقتلنا - لا يحد، على ما تقدم - عزر مائة حلدة

وإن وطئ حرة ولده - عزر على الصحيح من المذهب ويكون مائة.

وقيل: لا يعزر

وقيل: إن حملت منه ملكها، وإلا عزر

وإن وطئ أمة أحد أبويه، عاد بتحريمه - وقتلنا - لا يحد - عزر مائة سوط.

وكذا لو وجد مع امرأته رجلاً، فإنه يعزر مائة حلدة

قال ذلك في الرعايتين، وغيره

وأتى فيه من الخلاف ما في نظائره.

وأما العبد - على القول بأن الحر يعزر بمائة أو مائة إلا سوطاً - : فإنه يحلد

خمس مائة إلا سوطاً. على الصحيح من المذهب.

جزم به في المحرم، والنظم، والفروع، وغيرهم

وقيل: خمسون

قدمه في الرعايتين، والحاوي الصغير

وقول المصنف: وعبر الوطء لا يبلغ به أدنى الحدود من تنمة الرواية، أو

رواية برأسها.

وجرم هذا الحرق ، وغيره

وقد مر في الهدية ، والمذهب ، والمحرر ، والنظم ، وغيره ، لا ما سئله بما
سببه الوطء .

فعلى هذه الرواية - وهي اختيار الحرق - لا سمح به أدنى الحدود .

قال الزركشي : كذا هم عن القمى وغيره . وقوله في المصنوع

وقال في الفروع : فعلى قول الحرق : روى عنه أدنى حد عنه . وهو أشهر .

وبصره أبو الخطاب ، وجماعة .

وجرم به في المحرر ، وغيره

قال الزركشي : وهو قول أكثر الأصحاب .

فعلى هذا لا يسمع الحرق أدنى حده . وهو الأرمون . أو النهمون . ولا يسمع

أدنى حده . وهو المشرون ، أو الأرمون

وقال مصنف ، والشيخ ، وصاحب الفروع : ويحتمل كلاً . لإمام أحمد

والحرق رحمه الله : أن لا يسمع كل حدة حداً مشروعة من حسنها . ويحور

أن يزيد على حد من غير جنسها .

فعلى هذا . ما كان منه لوط . يحور أن يحد مائة إلا سوط ، لينقص عن

حد لزي . وما كان منه غير الوطء ، لم يبلغ به أدنى الحدود .

وإليه ميل الشيخ تقي الدين رحمه الله .

قال الزركشي : وهو أقصد من حجة الدليل

رأى في الفروع ، فقال : ويكون ماء يرد به عن تحسن ونوبيج .

وقيل : في حق الله الحسن والتوبيج

فأمرنا به

إمامهما : إذا عرّده الحاكم . أشبهه ، لمصلحة . عليه عند الله في شاهد الزور .

وأن في ذلك في آخر « باب الشهادة على الشهادة » .

الثابة : يحرم التعرير بحلق الحية .

وفي تسويد وجهه : وجهان .

وأطلقهما في الفروع .

قلت : الصواب الخوار .

وقد توفيت الإمام أحمد رحمه الله في تسويد الوجه .

ومثل الإمام أحمد رحمه الله - في رواية مها - عن تسويد الوجه ؟ قال مها -

فرايت كأنه كره تسويد الوجه .

قوله في النكت في شهادة الزور .

ودكر في الإرشاد ، والترغيب أن عمر رضي الله عنه حلق رأس شاهد الزور

ودكر ابن عثيمين عن أصحاب : لا برك ، ولا يحلق رأسه ، ولا يمثل به . ثم

جوز به هو لم تذكر منه ، لردع .

قال الإمام أحمد رحمه الله : ورد فيه عن عمر رضي الله عنه : يضرب ظهره .

ويحلق رأسه وبسبم وجهه . ويطاف به . ويطلق حبه .

وقال في الأحكام السلطانية : له التعرير بحلق شعره ، لا لحيته ، ونصبه

حيا . ولا يمس من أكل ووصوه . وبصلى بالائمان ، ولا بعيد .

قال في الفروع . كذا قال . قال : ويتوجه لا يمس من صلاة .

قلت : وهو الصواب .

وقال القامسي أيضا : هل يحرق في التعرير من ثيابه إلا ما يستر عورته ؟ احتجبت

الرواية منه في الحد .

قال : ويجوز أن ينادى عليه بدبه ، إذا تكرر منه ولم يقلم .

ثم ذكر كلام الإمام أحمد رحمه الله في شاهد الزور ، وقال : فمسأله ينادى

عليه بدبه . ويطاف به . ويضرب مع ذلك .

قال في القصول : يعزى بقدر رتبة المرمى . فإن الميرة تنحق بقدر مرتبته .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : يعرره بما يردعه ، كمرل متول .
 وقال : لا تستدر ، تسكن مافيه مقدر لا يسلمه ، فلا يقطع سرقة دون نصاب ،
 ولا يحد حد الشرب بمسصة حمر ومحوه .
 وقال : هو روية عن الإمام أحمد رحمه الله . واحتياط طائفة من أصحابه وقد
 يقال : يقتله للحاجة .
 وقال : يقتل متدع داعية .
 وذكره وحماً ، وفقاً لما لك رحمه الله .
 ونقله إبراهيم بن سعيد الأطروش عن الإمام أحمد رحمه الله في الفتاة من
 الجهمية .
 وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله - في الخوة بأحنية ، واتحاد الطوائف بالصخرة
 ديناً ، وفي قول الشيخ « اندرولى ، واستمعوا لى » - إن أصر ولم ينف : قتل .
 وكذا من تسكر شره للعمر ما لم يسه بدونه ، الاحبار فيه .
 ونص الإمام أحمد رحمه الله - في المتدع الداعية - : يحبس حتى يكف عنها .
 وقال في الزعابة : من عرف بأذى الناس ومنهم ، حتى يسيه ، ولم تكف :
 حبس حتى يموت .
 وقال في الأحكام السطوية : للوالى فعله ، لا للقصى .
 وبعفته من بيت المال لدفع ضرره .
 وقال في الترضيب : للإمام حبس العائن .
 وتقدم في أوائل « كتاب الحنايات » إذا قتل العاش : ماذا يجب عليه ؟
 قل في العروق : وينوحه إن كثر محرومون ومحوهم : لرمهم التمسحى بأحبه .
 وظاهر كلامهم : لا يلزمهم ، فلإمام صل .
 وجوز أن عقيل قتل مسلم جاسوس الكفار .
 وزاد ابن الحورى : إن حيف دوانه .

وتوقف فيه الإمام أحمد رحمه الله .

وقال ابن الخوري - في كشف مشكل - . دل حديث حاطب بن أبلعة
رضي الله عنه على أن الحاسوب لمسلم لا يقتل .

ورده في المدوع وهو كاقول

وعند القاضي : يعتف ذو الهيئة . وغيره يعرر .

وقال الأصحاب : ولا يجوز قطع شيء منه ، ولا جرحه ، ولا أخذ شيء من ماله

فإن في العروع - فيتوجه أن بثلاثه أولى ، مع أن ظاهر كلامهم : لا يجوز

وحرق الشيع نقي الدين رحمه الله التعرير قطع الحرق ، والعزل عن الولايات

وقال ابن منصور - لا يبي إلا للري والحث .

وقال القاسمي - معه دون سنة

واحتج به الشيخ نقي الدين رحمه الله ، وسبق عمر رضي الله عنه نصر من حديث

وقال في القنون : السلطان سوك المياسة . وهو الحزم عندنا . ولا تقف

المياسة على ما يطلق به الشرع

وقال الشيخ نقي الدين رحمه الله : وقوله « الله أكبر عليك » كالدعاء عليه

وشتمه بغيره ، نحو « يا كلب » « قد قوله له ، أو سريره

ولو أنه فعل له أن يلته ؟ ينبغي على جواز لينة المسلمين .

ومن من نصران أدب أدباً حميداً ، إلا أن يكون قد صدر من النصراني

ما يقتضي ذلك

وقال أيضاً : ومن دعى عليه ظلم : فله أن يدعو على ظلمه بمثل ما دعا به عليه

نحو « أخزأك الله » أو « لسلك الله » أو يشتمه بغير فرية ، نحو « يا كلب »

ما حذر به أنه أن يقول له مثل ذلك

وقال الإمام أحمد رحمه الله : الدعاء قصاص . ومن دعا على ظلمه في صبر .

انتهى .

قوله (ومن استمعى بيده لغير حاجة : عزز) .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب ، لفعله محرم

وجزئ به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وعنه : بكرة

نقل ابن منصور لا يمتحن بالضرورة

قوله (وإن فعله خوفاً من الزنى : فلا شيء عليه) .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب ، لإباحته إذن

قال في الوجيز : وإن فعله خوفاً من الزنى ، ولم يجد طوطاً للحرمة ، ولا عن أمه

فلا شيء عليه

وحرم منه لا شيء عليه في المذهب ، والمذهب ، والمساوية ، والملازمة ،

والهادي ، والكاظمي ، ومعي ، والخوارزمي ، والفرج ، والنظم ، وعلم الهدى ،

وتذكرة من علوم ، ودرر السادة ، والشمس ، والشمس ، وغيرهم

وقدمه في المسنين ، والخواص الصغرى ، والله اعلم ، وغيرهم

وهو من معدن المذهب

قلت : لو قيل بوجوبه في هذه الحالة لكان له وجه ، كما مضى ، في أولى .

لأنه أحب .

ثم وجدت ابن عسر الله - في حاشي الفروع - ذكر ذلك .

وعنه : بكرة

وعنه : يحرم . ووجه في الزنى : ذكره في الفروع ، وأن حبسها

لأن الفرج - مع إباحته - مفسد - في سبب ضرورة - في أولى . وقد حمل الشرع

الصوم بدلا من السكاح والاحتلام من أجل اشتد الشق مفقدا للشهوة

فأمرنا

إمامهما : لا يباح الاستمراء إلا عند الضرورة . ولا يباح مكاح الإمام إلا عند الضرورة .

فإذا حصلت الضرورة قدم مكاح الإمام . ولا يحل الاستمراء كما قطع به في الوجيز ، وغيره .

وبصر عليه الإمام أحمد رحمه الله .

وقدمه في القاعدة الثانية عشر صد المائة .

وقال ابن عقيل في مفرداته : الاستمراء أحب إلى من مكاح الأمة

قال في القاعدة : وفيه نظر وهو كما قال

الثانية : حكم امرأة في ذلك حكم الرجل . فستعمل شيئاً مثل الذكر عند الخوف

من الزنى . وهذا الصحيح

قدمه في الدعوى .

وقال ابن عقيل : ويحتمل المنع . وعدم القياس .

وقال القاسمى في ضمن المسألة - لما ذكر المرأة - قال بعض أصحابنا : لا بأس به

إذا قصدت به إطفاء الشهوة والتخفيف من الزنى .

قال : والصحيح عندي أنه لا يباح .

باب القطع في السرقة

فائدة : قوله ﴿ وَلَا يَجِبُ إِلَّا بِسَبْعَةِ أَشْيَاءَ .

أَحَدُهَا : السَّرِقَةُ ، وَهِيَ أَخْذُ الْمَالِ عَلَى وَجْهِ الْإِخْتِفَاءِ)

بشروط في السرقة : أن يكون مكملاً بلا راع .

وأن يكون مختاراً على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .

وعنه : أو مكره .

وعنه : أو سكران ، قاله في الرعاية

قلت . تقدمت أحكام السكران في أول « كتب الطلاق » .

قوله ﴿ فَلَا يَقْطَعُ عَلَى مُنْتَهَبٍ ، وَلَا مُتَغَلِّبٍ ، وَلَا غَاصِبٍ ، وَلَا حَائِنٍ ،

وَلَا جَاهِدٍ وَدِيَّةٍ) .

بلا راع أعلاه

وقوله ﴿ وَلَا غَارِبَةٍ) .

هذا إحدى الروايتين

احتراره الخرق ، وابن شاقلا ، وأبو الخطاب ، والمصنف ، والشارح ، وابن

مسحاً في شرحه

وعنه : يقطع جاهد الدرية وهو مذهب

قله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله .

قال في الفروع : قلله - واحتراره - الجماعة

قل في المحرر ، والحدوي ، والركشي - هذا الأشهر

وحزم به القاضى في الجامع الصغير ، وأبو الخطاب ، والشرع في خلافهما ،

ومن عقبى في المفردات ، وابن البلاء ، وصاحب الوجيز ، والمتور ، وغيرهم .

وقدومه في المذهب ، والحرر ، والمذبح ، وعظم المذات ، وغيرهم
واحتداه الماظم

وهو من مفردات المذهب

وأطلقها في الخلاصة ، والبرعائين

قوله (وَيَقْطَعُ الطَّرَارُ) وَهُوَ الَّذِي يَبْطِئُ الْجَيْبَ وَغَيْرُهُ . وَيَأْخُذُ
مِنْهُ) هذا المذهب .

قال في القروع : ويقطع الطرار على الأصح .

وجزم به في الوحي ، وسور ، ومنعج الأدي ، وغيرهم

وقدومه في المذات ، والمذهب ، والمثوب ، والخلاصة ، والهدى ، والحرر ،

والخاري الصغير ، وغيرهم .

وصححه في العلم

قال ابن منعا في شرحه : هذا المذهب

ومال إليه المصنف ، والشارح

وعنه لا ينقطع

وأطلقهما في الرعائين

وبني القاصي - في كنه الروائين - الخلاف على أن الجيب واسم : هل

ما حرز مطلقاً بشرط أن يقض على كنه وينزجيه ويحو ذلك ، أم لا ؟

فأجابه : يقطع - على الأصح من المذهب والروائين - إذ أحده معدسقوطه ،

وكان تصاد ، مع أن ذلك حرز

وقول ابن عقيل : حرز على الأصح

وبني في الترتيب المنقطع على : تنس في كونه حرز

نعم : دخل في قوله (الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ الْمَرْبُوقُ مَا لَا يُخْتَرَمُ) .

المنح وهو صحيح فهو مرق من منح ، قيمته نصف : قطع على الصحيح
من الذهب .

وقيل : لا يقطع

احتاره أبو بكر ، وغيره

وأصقهم في محرر ، والعلم ، والعتيق ، والحوي

وهل يقطع سرقة تراب وكلا ويرجحين طاهر ؟ هل وحيين .

وأطلقهم في المحرر ، والحوي الصغير ، والفروع .

وأطلق في المذهب ، والعلم في السكك الوحيين

أمرهما : يقطع بذلك . وهو مذهب .

وهو طاهر كلام المصنف ، وكثير من الأصحاب .

وقدس في الرعيتين

واحتاره أبو إسحاق ، وابن علقم

والوجه الثاني : لا يقطع به .

احياه لعل في السرجين ، والتراب

قال أبو بكر : لا يقطع سرقة كلاً

وحرم به في النقي ، والسكك : في السرجين الطاهر

وقال في التراب : الذي له قيمة - كالأرضي ، ولذي بعد للعلل به - محتمل

وحيين

وسعه الشرح في ذلك كله ، وإن . من في شرحه .

وأما السرجين المحس ، فاصحح من مذهب . أنه لا يقطع به

وقدس في المذهب ، وغيره

وحرم به في مكي ، والسكك ، والشرح ، وشرح من رريين ، وغيرهم

وقيل : يقطع به . اختاره ابن عقيل .
وقال في القروع : والأشهر في الثلج : وحسان . انتهى .
وظاهر ما حرم به في الرعاة الكبرى : أنه يقطع به . فإنه قال . وما أصله
الإباحة كغيره .

واختار القاضى عدم القطع بسرقة .
وقال المصنف في المعنى : الأشبه أنه كالثلج
ولا يقطع سرقة الماء . على الصحيح من المذهب .
قطع به في المعنى ، والشرح ، وقالوا : لا سلم فيه خلاص
وقدّمه في المذهب ، والقروع .
واختاره الناظم ، وأبو بكر ، وإن شاقلا .
وقال ابن عقيل : يقطع .
وقدّمه في الرعايتين
وحزم به ابن هبيرة
فأله في تصحيح المهرور .
وأطلقهما في المهرور ، والحاوى الصغير .
وقال في الروضة : إن ما يؤول عادة - كماء وكلاء محرر - فلا قطع في إحدى
أروايتين انتهى

ويقطع سرقة الصيد على الصحيح من المذهب
حرم به في الهداة ، والمذهب ، ومسلوك لذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،
والمذهب ، والمعنى ، والشرح ، والرعايتين ، وغيرهم .
وقدّمه في القروع

وفي : صح : في صيد ممسوك محرر . روي
قال من مسكو : لا قطع في طير ، لإباحته أصلا .

وَأَتَى : إِذَا سَرَقَ الْدَمَى أَوِ الْمَتْنِ ، أَوْ سَرَقَ مِنْهَا
قَوْلُهُ ﴿ وَيَقْطَعُ بِسَرِقَةِ الْعَبْدِ الصَّغِيرِ ﴾
هَذَا يَدَّهَبُ مَطْلَقًا

حَرَّمَ بِهِ فِي هِدَانَةِ ، وَالْمَدَّهَبِ ، وَالْخِلَاصَةِ ، وَنَشْرَحُ أَنْ مَسَحَ ، وَالْمَحْرُورَ ،
وَالْعَلَمَ ، وَالْوَجْهَ ، وَالْحَدَى الصَّغِيرَ ، وَشُورَ ، وَمَسَحَ الْأَدَمَى ، وَغَيْرَهُمْ
وَقَدَّمَ فِي بَعْضِهِ ، وَالْمَدَّهَبِ ، وَالْمَدَّهَبِ ، وَالْمَدَّهَبِ ، وَالْمَدَّهَبِ ،
وَقَالَ الْمُصَنِّفُ فِي بَعْضِهِ ، وَالْمَدَّهَبِ ، وَالْمَدَّهَبِ ، وَالْمَدَّهَبِ ،
بِسَرِقَةِ عَبْدٍ مَمْرٍ

فَإِنْ أَسْرَعَ فِي شَرْحِهِ ، وَهُوَ مَرْدُ الْمُصَنِّفِ هَذَا
بَعْدَ أَنْ مَرَدَ غَيْرُ شَيْءٍ
تَعْيِيرٌ ، مَعْنَى كَلَامِهِ ، أَنَّ لَمْ يَطْعَمْ بِسَرِقَةِ عَبْدٍ كَبِيرٍ ، وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ
الْمَدَّهَبُ ، وَهُوَ طَعْمُ كَلَامٍ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ
وَقَالَ فِي الْكَافِي : لَا يَقْطَعُ بِسَرِقَةِ عَبْدٍ كَبِيرٍ أَوْ كَرِهَهُ ،
وَقَالَ فِي الْقُرْآنِ : وَالْمَدَّهَبِ الْكَبِيرِ وَحْدًا ،
فَأَمَّا نَحْنُ

إِمْرَأَتُهُمْ ، فَطَعَمْ بِسَرِقَةِ الْعَبْدِ الْمَحْمُولِ ، وَالْمَدَّهَبِ ، وَالْمَدَّهَبِ ، وَالْمَدَّهَبِ ،
الصَّحِيحُ مِنْ مَدَّهَبٍ ، وَبَعْدَهُ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ
وَقَالَ فِي الْقُرْآنِ : وَالْمَدَّهَبِ الْكَبِيرِ وَحْدًا ،
الْمَدَّهَبُ - لَا يَصْغُرُ سَرِقَةُ مَكْتَابٍ ، وَلَا سَرِقَةُ أَمْرٍ بَوْلَدٍ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ
الْمَدَّهَبِ

وَقَطَعَ بِهِ فِي بَعْضِهِ ، وَالْمَدَّهَبِ ، وَالْمَدَّهَبِ ، وَالْمَدَّهَبِ ،
وَقَدَّمَ أَنْ يَرَى فِي مَكْتَابٍ وَأَمْرٍ بَوْلَدٍ

وقال في المسكبات ، يسمى أن يقطع ، إن قضا محواريه
وقيل : يقطع إذ كان نائبا ، ومحويين
وأطلقهما في النوع .

وقال في الرعاية : وإن سرق أم ولد محبوبة أو نائبة : قطع . وإن سرقها كرها
فوجها .

وأطلقهما في الكافي ، وسمى ، والشرح في أم الولد
قوله (وَلَا يَقْطَعُ سَرِقَةً خُرًّا ، وَإِنْ كَانَ صَغِيرًا) .
هذا المذهب .

قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب .

وجزم به في الوحي ، وغيره .

وقدمه في النظم ، والفروع ، وغيرها .

قال المصنف ، والشارح : هذا ظاهر المذهب .

وعنه يقطع سرقة آخر الصغير والمحزون الكبير .

وجزم به في المنور .

وقدمه في رعدتين .

وأطلقهما في الهدية ، والذهب ، والسويع ، والملاحة ، والحرد ، والحدوى
الصغير ، وغيره .

قوله (فَإِنْ قُتِلَ : لَا يَقْطَعُ ، سَرِقَةً وَعَلَيْهِ حُلٌّ) فهل يُقْطَعُ ؟
على وجهين .

وأطلقهما في الهداية ، والكافي ، والمستوع ، والملاحة ، والحدوى ، والحرد
والنظم ، وشرح ابن منبج ، ورعدتين ، والحدوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

أمرهما : لَا يَقْطَعُ وهو الصحيح

احتراره مصنف ، والشارح ، وقدماه

وقدمه ابن رزق في شرحه

وقطع به في المصنوع

واليوم الثاني ينقطع .

قل في المذهب : قطع في أصح الوحيين

وصححه في التصحيح

واحتاره ابن عديس في تذكرته ، وأبو الخطيب في ردوس المسائل

وحرم به في البحر

وصححه في تصحيح المحرر

خبر : أطلق أكثر الأصحاب المسألة

وقيدوها جماعة بعدم العلم بالخلي منهم ابن عديس في تذكرته

قوله (ولا يقطع لسرقة مُصَحَّف) .

هذا أحد الوحيين

حرم به ابن هبيرة في لأصباح ، والقاضي أبو الحسين في فروعه ، وصاحب

المور ، واستحب

قل البصم : وهو لأقوى

وحذره أبو بكر ، والقاضي ، وابن عديس في تذكرته

وقدمه في المدي ، وشرح ابن رزق

وعند أبي الخطيب به قطع .

وقل : هو ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله

وحرم به في البحر

وقدمه في الخلاصة ، والرعية السككية

وهو ظاهر ما قدمه في المستوعب
 وصححه في تصحيح المحرر
 واحتراره في الفصول ورد قول أي نكر
 وأطلقها في المذهب ، والكافي ، والبلغة ، والمحار ، وارعانة الصغرى ،
 والحوى الصغير ، وتحريد الصاية
 قال في الفروع ، في « كتاب السع » : إن حرم بيعه قطع سرقته
 قال ابن منلى الحوى - في حاشية له على هذا المسالك - هذا عدى سهو .
 وصوابه : إن حاربه قطع سرقته ولا فلا شبه وهو كاف
 فعلى الأول - وهو عدم قطع لو كان عليه حدة . قطع في أحد الوجهين
 صححه المصنف

قال في الفصول هو قول أصح .
 والوجه الثاني لا قطع
 وحاربه أو نكر ، والدمى وله في مستوعب
 قلت وهو الصواب
 وأضيق في إراءه الكندي ، وشرح ابن . س .
 وقال في السع هل قطع سرقه انصحب لا فيه وجهان وسواء كان عليه
 حلية أو لا شبه .

قلت - هذه مسألة شبه سرقه الحر الصغير إن كان عليه حية ، كما تقدم
 ثم وحده في تصحيح المحرر نقل مثل ذلك عن القاضي .
 قوله { وَلَا يَقْطَعُ سَرِقَةَ آلِهِ لَهْوٍ وَلَا مَجْرِمٍ . كَتَمٌ } .
 وكذا كتب بدع وتصوير وهذا مذهب وعنه لأصحاب .
 وقال في الدرر ولا يقطع ذلك

وعنه : ولا تقصد سرقة

وقل في المذهب : ولا تقطع سرقة آله طو . فإن كان عليها حلية قطع

وقل ابن عقيل : لا يقطع .

قلت وهو الصواب

وقل في الترتيب ومثله في ... نقد

وفي النصوص : في قصص الخير . ومحمد الخلود . هذه لتصير الصورية . يحتفل

أبو كآله طو . ويحتفل العظم ومحمدا

قوله (وإن سرق آية فيها انحر ، أو صيباً ، أو صنم ذهب

لم يقطع) .

هذا المذهب وعنه جميع لأصحاب .

منهم : القسبي ، وابن عسوس في ذكره

قال المذهب هذا هو الصواب

قول في خلاصة : يقطع في الأظفار إذا سرق آية فيه حجر

أو الأصابع إذا سرق يد فيه حجر . لا يقطع عند غير أبي الخطاب من أصحاب

وإن سرق صلباً أو صنم من ذهب أو فضة ، فقال القسبي لا يقطع فيه

وكيف قال ، صنف ، وابن منجد في شرحه

وحده هذه الأصابع في الكل في الإيجاز ، وسور . ويستحب لأدب ، وغيرهم

وقسمه في الفروع ، وغيره

وعند أبي الخطاب يقطع

قول في المذهب : إذا سرق صلب ذهب : قطع في أصح الوجوه

وأطلقه في الحجر ، والعتيق ، والحوى الصغير .

وأصلقهما في الخلاصة فيما إذا سرق صلباً أو صنم ذهب

فإنه : يقطع سرقة . . . نقد ، أو درهم فيها تماثيل على الصحيح من المذهب

وقيل : يقطع إذا لم يقصد إنكاراً ، فإن قصد الإنكار لم يقطع .
قوله (الثالث : أن يسرق نصيباً . وهو ثلاثة دراهم ، أو قيمة ذلك
من الذهب والعروض)

هذا إحدى الروايات .

أعني أن الأصل . هو الدرهم لا غير . والذهب والعروض تقومان بها
قال في المهرج : هذا الصحيح من المذهب .
قل في المهرج . احتاره الأكثر . الحرق ، والقسي ، وأصحابه .
قال الركني . وهو ظاهر كلام الحرق ، واحتياطاً أكثر أصحاب القاضى ،
والشيرازى ، والشريف ، وأبو الخطاب في خلافهما ، وإن السا

وقدme في إبداء الدعة

وعنه : أنه ثلاثة دراهم ، أو ربع دينار ، أو ما يبلغ قيمة أحدهما من غيرها

سقى : أن كلام من الذهب والفضة أصل بنفسه

وهذه الرواية هي المذهب

قال في السكاني : هذا أولى

وحرم به في بدكة من عقيل ، وعمدة نصف ، والذهب لأحد ،

والطريق لأوب ، ولوحير ، والصور ، ومسحب الأذى ، وغيرهم

وقدme في الخلاصة ، واللمعة ، والمحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى

الصغير ، والدروع ، وغيرهم

قل الركني : هذا المذهب .

وأطلقهما في المذهب

وعنه : لا تقوم العروض إلا بالدرهم ، فتكون الدراهم أصلاً للعروض .

ويكون الذهب أصلاً بنفسه لنفسه لا غير

وأصلهم في الهداية ، والمستوعب ، والسكاني ، وغيرهم

هذا علمت ذلك . هو سرق ثلاثة درهم لا سوى ربح دينار قطع على
الروايات الثلاث

ولو سرق دون ربح مثقال ، يسوى ثلاثة درهم : قطع على الرواية الأولى .

قوائم

إعترافها : يكرر النصاب بمصر أحد النقص إلى الآخر ، إن جملا أصابين في
أحد الوجهين

قدمه في الرعايتين

وصححه في الصحيح للحرر

قل شارح للحرر أصل الخلاف : خلاف في المهر في زكاة سعي .

والنوع الثاني : لا يكفل

وأصنافه : في الحرر ، والنظم ، والحدوى الصغير ، والمروع .

الثالث : يكفي وإن النقص الخمس على الصحيح من المذهب نص عليه .

وعليه الأصحاب

وحرره في الهداية ، ومذهب ، والمستوعب ، والإحصاء ، وغيرهم

وقدمه في المعنى ، والشرح وصره ، والنظم ، والرعايتين ، والحدوى الصغير ،

والمروع ، وغيرهم

وقيل : لا يكفي بل متفرقيته بمصروب وهو حتمال لافسح .

الثالث : بأحد من النصاب ، ثم أحج رفيه ، ولم يطل الفصل . قطع .

وإن طال الفصل . وفيه وجهان ذكرهما القاضى .

وأصنافهما في الحرر ، والرعايتين ، والحدوى الصغير ، والمواعد ، وغيرهم

أمرهم : لا يقطع وهو المذهب

قدمه في المروع وصححه في النظم .

الثاني يقطع قدمه في التعريب

وقال حذره بعض شيوخه

وقد أصاب وإن علم ذلك به وأحمد : فلا قطع . انتهى

والقاصي : قياس قول أصحاب : متى على فعله كما ينبغي على فعل غيره .

واحداً في لا تنصرف ، إن عد عدداً ولم يكن رد الحار ، فحدد قبله وسامه

القاصي يكون سرقه الثانية من غير حر

قال في نسخة الكرى - بعد أن ذكر الوجهين - وقيل إن كان في يده

قطع

قوله (وإن سرق أيضاً ، ثم نقصت قيمته ، أو ملكه يبيع

أو هبة ، أو غيره ، لم ينفط أنقطع)

إد سرق عدداً ، ثم نقصت قيمته عن نصف فلا يحرق :

إد أن يكون قد سبق قبل إد حرقه من الحر ، أو بعد إد حرقه

فإن نقص بعد إد حرقه - وهو مرد نصف - قطع بلا ربح أو عده

وإن نقص قبل إد حرقه من الحر - كما مثل نصف بعد ذلك فلا يدخل

الحر فدمع ثمة قيمته نصف فنقصت أو قبل هي ميتة ثم أخرج ، أو دخل

الحر فدمع فيه ركن كل أو عده « د نصف بلا ربح أو عده

وعلم أن الذي لا يدخل مسروق يحرق ، على الصحيح من ذهب وعده

حاشاير لأصحاب

وحكى رواية . أنه ميتة ، لا يحرق أكله مطلقاً

وحذره أبو بكر

وتقدم مثل ذلك في العصب .

وأتى أيضاً في الذكاة . وهو محلها .

وأما إذا ملكه السارق ببيع أو هبة أو غيره ، فلا يجوز : إما أن يكون ذلك بعد الترافع إلى الحاكم أو قبله

فإن كان بعد الترافع ، في الحاكم - سقط القطع قولاً وحذاً وليس له العفو عنه نص عنه وعنه لأصح

سكن ظهر كلامه في نه صح وعنه للمعروف منه العفو عنه قبل الحكم

وحسن من مسح كلامه المصنف فيه

أعني على ما بعد الترافع إلى الحاكم

وقال في كلامه ما شئ ، مع لأنه قال - سقط - السقوط يستدعي

وجوب القطع ومن شرط وجوب القطع - معصية ذلك - وذلك بعد

إلى الحاكم . انتهى

وعنه في هداية ، والكنى ، ونحوه ، ونحوه ، وغيره من غيره

المصنف

وإن كان قبل الترافع إلى الحاكم - سقط القطع أيضاً على الصحيح من

لذهب وحرم به حجة

ودكره ابن عبيدة عن إمام أحمد رحمه الله

وهو ظاهر كلامه في السنة ، وبراعة المصنف ، وتذكره من عدوس ، وغيره

واحتداه أبو بكر ، وغيره

وهو ظاهر ما قدمه في الترويع

وقال المصنف في المنى ، والشرح - سقط قبل الترافع إلى الحاكم والبطانة

بها عنه

وقال : لا اسم فيه خلاص

وهو ظاهر كلام ابن مسعود في شرحه

فت . وهو ظاهر كلامه في الهداية ، والمكافي ، والمحرم ، والصف هنا

وعيره

واحد من عقيل

وحرمه في الإصحاح ، والعمدة ، والطم

فيما

قل في الدعوى ، وفي الحاق ، وبالإصحاح ، والمضى : يقطع قبل الترفع .

قال لإمام أحد رحمه الله : تدرأ الخلود . لشبهات انتهى

فت : ليس كما قال عن الحاق . بل كلامه محتمل غيره

فيه قال : وعظم السارق وإن وهبت له السرقة بعد جرحه .

من كلامه : القطع ، سواء كان قبل الترفع أو بعده

قائمة : قوله (وإن سرق فرد خفي قيمته مضمناً) .

وثيمته وخذه مع الآخر أربعة : لم يقصم . لا خلاف .

سكن له أسمة لزمه أربعة على الصحيح من المذهب ، قيمة المثلث ونقص

النقرة

قدمه في الدعوى ، وعيره . وعنه أكثر لأصحاب .

فيما

وقيل : لم يرد .

وكذلك الحكم لو سرق جرحاً من كتاب ذكره في التنصير وعطائه

قل في الدعوى . وحيث ما في وثيقة أنهم إن تعدد فتوجه تخريجه على هذين

الوجهين .

وعده ذلك في « باب النصب » بعد قوله « ومن أئلف مالاً محترماً

لعيره صمته » . ثم من هذا .

ودكره كلام صاحب الدائق في هذه المسألة .

قوله (وَإِنْ اشْتَرَكَ تَجَاعَةً فِي سَرَقَةٍ نَصَابٍ : قُطِعُوا ، سَوَاءٌ
 أَخْرَجُوهُ مُخْتَلَةً ، أَوْ أَخْرَجَ كُلُّ وَاحِدٍ جُرْءًا)
 وهذا المذهب من عليه . وتبعه لأصحاب
 قال المصنف ، والشارح : هذا قول أصحابنا
 وحرم به خمر ، ومصحف الهداية ، والذهب ، والمنونث ، والملاحمة ،
 والمحرم ، والوحيز ، وغيرهم
 وقدمه في القروع ، وغيره
 وهو من معرقات المذهب
 وعنه : يقطع من أخرج منهم مائة منه . وإلا فلا
 احتسابه نصف . وإليه ميل الرر كشي
 في مرنانه

إحداهما : لو اشترك جماعة في سرقة ذهب . . . قطع بعضهم شيء أو غيرها .
 [كما لو كان أحد الشركاء لا يقطع عليه ، كأي نسروا منه .]^(١) قال يقطع الباقي
 أم لا ؟ هو لا

أحداهما : يقطع وهو ذهب
 قدمه في القروع ، والسكران
 قل في عدة السكران يقطع في لأصح .
 وحرم به في الخمر ، وربعة الصمري ، وجرى الصغير ، وسور .
 وقبل لا يقطع
 في الشاح : وهو أصح
 وحرمه نصف ، وادظم

(١) رواده من نسخة شيخ عبد الله بن حسن

قست : وهي شبهة مسألة ما إذا شارك في القتل ثلث ، لا يثبت الفصاص على
أحدهما ، على ما تقدم في أوامر « كتب الحديث » .

الثانية : لو سرق جماعة مضاف ، قطع على الصحيح من المذهب

وقيل : لا قطع

قوله : « وإن رماء الداخل إلى خارج ، فأحده الآخر . فالتقطع على
الداخل وخده » .

وهو مذهب وسية لأصحاب وقسم ، أكثرهم

ودكر في الترتيب وهم منهم مطلق

قوله : « وإن قتل أحدهما ودخل الآخر فخرجه فلا قطع

عندهما »

بأنه تناقض ، فلا قطع على واحد منهما .

ومرح به المصنف بهذا ذلك ، قوله : « إلا أن يثبت أحدهما ونهت ، فيبقى

لآخر » . « غير مستشرق » . فلا قطع عليه ، وإن توجه على ذلك »

فقد نصت عليه أنه لا قطع عليه

وهو أحد الوجهين ، ومذهب منهم

في أن يقطع . هذا المذهب

وقد مر في السكافي ، والشرح ، ورأيتين ، والحوى الصغير ، وهدية ،

ومذهب ، واستوعب ، والخلاصة

وبمقتضى أن يقطع .

وهو لأبي حنيفة في الهداية

وهو الوجه الثاني

حرمه في التوجيه ، وشور

وقدمه في الخ ر . وصححه الد ط م .

قلت وهو الصواب .

وأطلقهما في القروع

قوله (وإياي ابتغ حويزة أو ذهباً ، وخرج به : فعليه القطع) .

هذا أحد الوجهين ، والذهب مذهب

حرم به في البحر ، والمداية ، والذهب ، ومنوع ، والخلاصة ، وغيره

وقدمه في الخ . والذهب ، رعا . بن ، والحاوي الصغير ، وغيره

والوجه الثاني لا قطع عليه مذهب

وأطلقهما في معنى ، والشرح

وقيل : لا قطع إلا في حلت ، ولا فلا لأنه لا يراه في الخ

احذر نصب ، والشرح ، ومن عند من في ذكره

قلت : لا يراه في الخ غير محقق بل فيه ما هو مست في الإلاف

إيا واحد .

وأحد من في له وء ، والركن

قال مصنف ، والشرح : في . ع . ج فلا قطع عليه . وإيا ح ح فيه وجه

قوله (أو ثقب ودخل ، فترك المتع على سبب الأتعام فخرجت

به : فعليه القطع)

وهذا مذهب ، عليه ح غير لأحد

وحرم به في المداية ، والذهب ، ومنوع ، والخلاصة ، والسمه ، وغيره

ولوحبر ، وغيره

وقدمه في م وء ، وغيره

وقيل : لا قطع عليه إلا في م

وأحد من في معنى ، والشرح

شبه : ظاهر قوله ﴿ أَوْ تَرَكَهُ فِي مَاءٍ جَارٍ فَأَخْرَجَهُ ﴾

أنه تركه في ماء راكد ، ثم اختلج به ذلك : أنه لا يقطع وهو صحيح وهو المذهب . قدمه في الفروع .
وقيل : يقطع أيضاً .

قاسم : لا علم في السرقة ، فسرق ما قطع مع السكر بصره
ذكره أبو الوفا ، عتيق ، وابن رعون

قوله ﴿ وَحَرَزُ الْمَالِ : مَا حَرَّتِ الْقَادَةُ بِحِفْظِهِ فِيهِ . وَيَخْتَلِفُ
بِاخْتِلَافِ الْأَمْوَالِ وَالْأَسْوَاقِ ، وَعَدَلِ الشُّطْرَانِ وَحَوَازِهِ وَقُوَّتِهِ
وَصِفَتِهِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، والمستوعب ، والغلاصة ،
والهادي ، والسكافي ، واللمى ، واللمعة ، والمحرر ، والنظم ، والرعابيتين ، والحادي
الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وقال أبو بكر : ما كان حرزاً لم يهرده لآخر

ورده العلم وحده أبو الخطاب على معيين

فقال في الهداية : وعندى أن قوله يرجع إلى خلاف حابن .

فما قاله أبو بكر : يرجع إلى قوة السلطان وعده وسط الأمن

وهو قاله من حامد . يرجع إلى ضعف السلطان وعدة اللد مع الدخريه .

شبه

المدح على الأول

قوله ﴿ حَرَزُ الْأَمَانِ وَالْخَوَاصِرِ وَالْقَهَاشِ . فِي الدُّوْرِ وَاللَّكَاكِينِ

فِي الْعُمَرَاءِ وَدَاءِ الْأَنْوَابِ وَالْأَعْلَاقِ الْوُثِيقَةِ ﴾ .

هذا الذهب مطلقاً ، وعليه جواهر الأصحاب

وقال في الترتيب ، وغيره : في قش عسقلان ، ورء عسقلان

وقال ابن الجوزي في تسميته : ما حمل للسكنى وحفظ لسباع - كالدير
والخيام - حر ، سواء سرق من ذلك وهو مفتوح الباب أو لا باب له ، إلا أنه
[له حارس] محصن به .

قائمة : الصدوق في السوق حر إذا كان له حارس على الصحيح من
الذهب .

وقيل : أو - لكن له حارس

قوله : **وحرز الحطب والحطب : الحظائر** .

وهذا الذهب وعليه جواهر الأصحاب

وجزم به في الوجيز ، وغيره

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال في التبصرة : حرز الحطب : سبعة دراهم بالحال

وكذا ذكره أبو محمد الحوري

وقال في رعاة وحرز الحطب والحطب : سبعة دراهم في حطيرة أو فندق

معق أو فيه حائط فقط

تسمية : قوله : **وحرزها في المرتعى المارعى وطره** وإنما

سمى : إذا كان بها في المارعى

قوله : **وحرزها في المارعى** : تنطيرها وسائقها وقائدها . إذا كان

بها .

وهذا ذهب وعليه الأصحاب

وفان في الترعيب : حرها فتند كثر لالتفات إليهما وبراها إذن ، إلا الأول
بحر نفوده ، ولحفظ اراكب فيها وراءه كفتند

قوله (وجرز الثياب في الحمام : بالحافظ) .

يقطع من سرق منه مع وجود الحافظ وهذا المذهب .

وذهب في الهدية ، والمذهب ، والحلاصة ، والوجيز ، وغيرهم

وقد في الفروع ، وغيره .

وفان في عيسى : حر الثياب في الحمام يحفظ على لأصح

وذهب لا يقطع سرقها

وذهب ، والمذهب

ومل إليه والشرح وقدمه .

وأطلقها في الحجر ، والحدوي الصغير

وفان : ليس في حدتها حريمه ، ولا لدى مدخل الطاهر

في نومه : مثل ذلك - حلافة ومدهة - الثوب في لأعدل ، والعر في السوق

والحال ، في كان مشتركاً في الدخول إليه يحفظ على ما يأتي في كلام المصنف .

قوله (وجرز الكفن في قبر : على الميت . فتؤخذ ثياباً واحداً

الكفن . فصنع) .

يعني : إذا كان كفن مشرعاً وهذا مذهب وعليه لأصعب

فان في عيسى ، والحدوي ، وذهب : قطع على الأصح

وذهب في الخرق ، وصاحب الهداية ، والمذهب ، ومملوك المذهب ،

ومستوعب ، والحلاصة ، وطري ، ومعنى ، والشرح ، وابن مجد في شرحه ،

والزر كشي ، والنجير - وفان بعد تموية القبر - وغيرهم

وذهب لا يقطع

وقال في الوصيح إذا أحده من مفرقة مصونة تقرب البلد

ولم يقل في التبصرة « مصونة »

قال في الرعاية الصغرى : وحرر كمن بيت : وبه قد سب العبران .

قال في السكري ، قلت : قد سب العبران

وقيل : مطلق انتهى .

قلت : جمهور لأصحاب أصفه - أ ل ح . كمن بيت الفهر وهو مذهب .

وأما : السكك ملك لميب على الصحيح

جزم « في المتن ، والشرح ، والهاقي - في الجذر - قال : لو كمن ، فمدم

الميت ، فالسكك باق على ملكه ، بقضى منه ديونه

وقيل : ملك مؤنة

قال في الرعاية السكري : ومن أكله صعب ، مكفه إرث

وقوله من ثبته .

وأطلقه في الله وع

قلت : فمدين - على كل من وجوه

وعلى كلا لوجهين خصم في ذلك ورثة على الصحيح من مذهب .

حرره في الله ، والشرح

وقدمه في الله وع

وقيل : نائب لإمام ، كما هو عدوا

ولو دعه أحدي فكذلك

وقيل : هو له

وحرره في الحاي الصغير في « كتاب ما نصه » وسببه .

وقدمه انتهى على « نص دنا في أحكام السكك من « كتب الجائر »

فل نصف ، والشرح ، وهو مئة في قصع الناس إلى مطالبة أو بمحتمل
وحيث

أمرهما : معتق إلى ذلك فيكون مطالبة الورث

والثاني : لا عقر .

قل الركني : هذا أطه .

وقال أبو لملى ، وقيل : ما يكن لميت أهلا لذلك ، ورواه لا يملك إبداله
والتصرف فيه ، إذا لم يحد غيره ، أو عنه توصية ، نعين كونه حقاً لله اسهى
وهو الصواب

وقال في الانتصار : وثوب رابع وخامس مثله ، كطيب قتله في الترعيب .
وفي الطيب والثوب الرابع والخامس وجهان .

قوله (وَجِزُّ الْبَابِ : تَرْكِهُ فِي مَوْضِعِهِ . فَلَوْ سَرَقَ رِتَاجُ
الْكُفَّةِ) وهو الباب الكبير (أَوْ بَابٌ مُنْجِدٌ ، أَوْ تَأْزِيرَةٌ :
قُطِيعٌ)

هذا مذهب جرمه في هداية ، والمذهب ، ومسئول الذهب ، واستوعب
والخلاصة ، والحج ، واليوجر ، وغيرهم

وقد في العائين ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : لا يفتح مسلم سرقة باب المسعد .

وأطلقهما في المقي ، والشرح ، والحاوي الصغير

قوله (وَلَا يَقْطَعُ بِسَرَقَةِ سِتَارِهَا) .

إذا نكس ستارها بمحطة عليها ، يقطع .

وكانت محطة علم ، فقد نصف : أنه لا يقطع وهو إحدى الواثين

وهو المذهب

قال في المذهب : هذا ظاهر مذهب

وحرمه به في الوحي

وقدمه في السكاني ، والمعنى ، والشرح ، والنظم

وقال القاصي : يقطع سرقة الخيطة عنها

وهو روية عن الإمام أحمد رحمه الله

وحرمه به في المورد .

وقدمه في الرعائين ، والخواص الصغير

وأطلقهما في الخلاصة ، والمروع

قوله (وإن سرق فبإدليل المسجد ، أو خضرة : قتل وجهين)

وأطلقهما في الهدية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والرعائين ،

والخواص الصغير

أمرهما : لا يقطع وهو المذهب .

قال في الدعوى : لا يقطع في الأصح

وسمحه في الشرح ، والنظم ، والتصحيح

وجزم به في المعنى ، والوحي

والوجه الثاني : يقطع قدمه في المحرر

نفسه : محل اختلاف : إذا كان السارق مسلحاً . فإن كان كافراً . قطع .

قال في المحرر : قولاً واحداً

وظاهر كلامه في : عادة الكهنة : إجماع ، لخلاف فيه . فإنه قال : وفي قدميه

التي تنعم المصلين ويؤثر به وحصره وسطه . وجهان

وقيل : لا يقطع المذموم انتهى

قوله ﴿وَإِنْ نَامَ إِنْشَانٌ عَلَى رِذَائِهِ فِي الْمَسْجِدِ . فَسَرَقَهُ سَارِقٌ :
قُطِعَ﴾ .

وكذا إن نام على نحو فرسه ولم يزل عنه ، أو سله في رحله وهذا المذهب في
ذلك كله . وعليه الأصحاب

وقال في التزبيب . لو سرق مراكبه من تحته فلا قطع .

وقال في برعاة : ويحتل القطع

قوله ﴿وَإِنْ سَرَقَ مِنَ الشُّوقِ غَزْلاً ، وَتَمَّ حَافِطٌ : قُطِعَ . وَإِلَّا فَلَا﴾
وهذا المذهب وعليه أكثر الأصحاب

وحرم به في الهداية ، ومذهب ، والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم .

وقلمه في الفروع ، وغيره .

وصححه في الرعيين

وبه : لا قطع .

حدره المصنف ، والشمم وإليه ميل الشرح

وأصدق في الخبر ، والحوي نصير

وحكم هذه المسألة . حكم الثوب في الجاه بأحوط .

وقد تقدم التنبيه على ذلك هنا

فأمره قوله ﴿وَمَنْ سَرَقَ مِنَ الشَّجَرِ ، أَوْ الشَّحْرِ مِنْ غَيْرِ حَرْوٍ :

فَلَا قُطْعَ عَلَيْهِ وَيُضْمَنُ عَوْنَهَا مَرَّتَيْنِ﴾ بلا نزاع

وهو من مذهب

وكذا - على الصحيح من المذهب - لو سرق شئ من غير حر .

قال مصنف ، والشرح « لا قطع » .

قال في « به » حدره لا كثر

وحزم به في الوجيز ، وغيره
 وقدمه في القروع ، وغيره .
 وهو من مفردات المذهب .
 وقيل : لا يصح عوصها مرتين ، بل مرة واحدة .
 وهو طهر كلام المصنف .
 وأما غير الشيخ والنخل وشية ، إذ يبرقه من غير حرر : فلا يصح عوصها
 إلا مرة واحدة . على الصحيح من المذهب .
 قال المصنف ، والشرح : هذا قول أصحابنا ، إلا أبا بكر
 وقدمه في النسخ ، والشرح - وصرفه - والشرح ، والاعانة
 وعنه أن ذلك كان وشية .
 احتاره أبو بكر ، والشيخ في لندن . حمد الله .
 وحزم به في الحاوي الصغير
 وقدمه في الحرر ، والنظم ، والقواعد الفقهية ، وهو . نص عليه
 وهو من مفردات المذهب أيضاً
 وحزم به فاضلها في الشرح وهو من
 وقال في الأحكام الشرعية وكذا لم يرفق دون تصد من
 نصي أم تصد قيمته
 قال الزركشي : وهو أصل
 فائدة . أحسن الإمام أحمد رحمه الله : أنه لا يطع على - وفي في غير محبة
 وأنه يروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ^(١)
 وقال حمزة عن من الأصحاب ما يدل له وبو شمس على
 وقال في الترخيب : ما ينبغي به
 (١) في عام الرمادة سنة ثمان عشرة من الهجرة

قال المصنف ، والشرح ، عن كلام الإمام أحمد رحمه الله : يعنى أن المحتاج
إذا سرق ما يأكله : لا قطع عليه . لأنه كالصطر

قالا - وهو محمول على من لا يجد ما يشتره ، أو لا يجد ما يشتري به . وأما
الواحد ، فإنه ، أو بـ يشتره وما يشتري به فعليه القطع ، وإن كان للممن
العلل . ذكره القاضى . وقصر عليه

قوله (الخامس) انتفاء الشبهة . فلا يُقطع بالسرقة من مال
ابنه وإن سفل ، ولا الولد من مال أبيه وإن علا ، والأب والأم في
هذا سواء .

وهذا المذهب مطلقاً . وعليه أكثر الأصحاب .

وحرم به القاضى . ومصنف ، والشيرازى ، وابن عقيل ، وابن السامى ،
وصاحب الهداية ، والمذهب ، وسبوك الذهب ، واستوعب ، والغلاصة ، والبلغة ،
والحرر ، والوحيد ، وغيرهم

وقد مر في الفروع ، وعنه .

وعنه : بمنع عدم القطع بالأبوين . وإن سرق
وهو ظاهر ما قطع به الخرق .

وقال الركنى : وهو منتهى طواهر النصوص .

وطاهر كلامه في الواضح : قطع الكل ، غير الأب .

فأمره : قوله (ولا العبد بالسرقة من مال سيده) .

وكذا لا قطع السيد بالسرقة من مال عبده ، ولو كان مكاناً .

قال في الدرر : فإن ملك وفاء ، فيتوجه الخلاف

وقال في الانتصار ، فيمن وارثه حر . يقطع ولا يقتل به .

قوله (وَلَا مُسْنِمٌ بِالْمَرْقَةِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ، وَلَا مِنْ مَالٍ لَهُ فِيهِ
شِرْكَةٌ ، أَوْ لِأَحَدٍ يَمْنُنُ لَا يَقْطَعُ بِالْمَرْقَةِ مِنْهُ)

لا خلاف في ذلك ، إذا كان حراً

وأما إذا سرق العبد مسلم من بيت مال ، فظاهر كلام النصف هما . أنه
لا يقطع وهو ظاهر كلامه في المشرح

وطاهر كلام النصف قبل ذلك - وهو قوله « وَلَا الْعَبْدُ بِالسَّرْقَةِ مِنْ مَالِ
سَيِّدِهِ » - أنه يقطع بالسرقه من غير مال سيده . فدخل فيه بيت مال

أو قل : للسيد شبهة في بيت المال وهذا عبده

وقد قال في المحرر ، ورعاين ، وأدوى الصمير يقطع عند مسلم بسرقة
من بيت مال من عبده

وحرم به في لو حرم ، وغيره .

وقدمه في القواعد لأصولية .

وقال من عني في القواعد : عبد مسلم سرق من بيت مال . سعى أن لا يمس
عليه القطع لأن عبد مسلم له شبهة وهو أن سيده لو افتر عن نفسه ، وه نكس
للعبد كسب في نفسه كسب نفسه في بيت مال سعى

وجعل في المحرر ، ومن تبعه . سرقة عبد لولد وأولاد ، ونحوهما . مثل سرقة
العبد من بيت مال في وجوب القطع

قال في القواعد لأصولية وكلام غيره محذوف

تتم دخول في كلامه لو سرق من مال وقف له فيه استحقاق وهو صحيح
علا قطع بذلك لا راع

ولو سرق من علة وقف ليس له فيه استحقاق قطع على الصحيح من
المذهب

وقيل ، لا قطع عليه سلك .

قوله (وهل يُقَطَّعُ أَحَدُ الرُّوَجِّينِ بِالسَّرِقَةِ مِنْ مَالِ الْآخَرِ الْمَحْرُورِ عَنْهُ عَلَى رِوَايَتَيْنِ) .

وأطلقهما في الهدية ، ومذهب ، ومسوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة
وسعى ، والمحرم ، والشرح ، ودرعيتين ، والحدوى الصغير ، وغيرهم
إمامهما - لا يقطع

وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب سهم أو نكر ، وغيره
قال في الفروع احتداه لأكثر .

ومحله في التصحيح ، والنظم ، وتصحيح المحرم

وجرم به في الوحي ، وغيره

وقدسه في المذبح ، وغيره

والرواية الثانية : يقطع

فأمره - لو سبها بغيرها ، أو بغيره ، فأحدثها لا يقطع قولاً واحداً

قاله في الترتيب وغيره .

قال في معنى ، وغيره : وكذا لو أحدثت أكثرهما

وأما إذا سرق أحدهما من غير معرد فيه يقطع قاله في التنصير

قوله (وَيُقَطَّعُ سَائِرُ الْأَقَارِبِ بِالسَّرِقَةِ مِنْ مَالِ أَقَارِبِهِمْ)

هذا المذهب .

حرمة به في هداية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والوحي ، وغيرهم

وقدسه في المعنى ، والشرح - ونصراه - والفروع ، ونزكشي ، وغيرهم

وعنه - لا يقطع ذو رحم المحرم

قوله ﴿ وَيَقْطَعُ الْمُسْلِمُ بِالسَّرِقَةِ مِنْ مَالِ الدِّيْنِ وَالْمُسْتَأْمِنِ . وَيَقْطَعَانِ بِسَرِقَةِ مَالِهِ ﴾

هذا المذهب كقول واحد قدس من عليهما
وصحرا مثلث وعليه أكثر الأصحاب
حرم به في الهدية ، والمذهب ، ومسوك المذهب . والمسبوع ، وخلاصة ،
والوحي ، وغيرهم

وقدمه في النسي ، والشرح - وهرا - والفتوح ، واركني ، وغيرهم
وقيل : لا يقطع مستأمن

أحد من حامد ، كحد حم وري من عليه غير مسمدة
وقال في المستحب للشراري : لا يقطع سرقة مال مسلم

قوله ﴿ وَمَنْ سَرَقَ عَيْنًا ، وَادَّعَى أَنَّهَا مِنْكَ : لَمْ يَنْقَطِعْ ﴾

هذا المذهب وعليه أكثر الأصحاب

قال في المكاي ، والشرح هذا أول

واحتاره ان عدوس في تدكره

قال في الوع ، حته ، لا أكثر

وحرم به في مستحب الأدبي ، وغيره

وقدمه في المروع ، وغيره

وعنه : يقطع بحذف مسروق منه

قدمه في الحزر ، وانعم ، وراعيين ، والحوى الصغير ، وغيرهم

وعنه : لا يقطع إلا أن يكون معروفاً بأسرقه

احتاره في التعيين

وأحقيقهما في الهداية ، وخلاصة

وأطلقهم في القواعد الفقهية .

قائمة : مثل ذلك - خلافا ومذهبا - لو ادعى أنه أخذ له في دخوله .

وقطع في المحرر هنا بالقطع .

نقل ابن منصور : لو شهد عليه ، فقال : أمرني رب الدار أن أخرجني : لم

يقبل منه

قال في المفروق : ويتوجه مثله حد الزنى

ودكر القاصي وغيره لا يجد

قوله (وإذا سرق المسروق منه مال السارق ، أو المنصوب منه

مال المصائب ، من الجزر الذي فيه المين المسروقة ، أو المنصوبة .

لم يقطع)

هو مذهب ومذهبه أكنة لأصحاب

وحدته في المذهب وغيره

وقدمه في المحرر ، ومطعم ، وأربعة من ، والحدوى الصغير ، والله وع ، وغيرهم

ومن يقطع إن غير مسروق

وأطعمه في الهدية ، ومذهب ، واستوعب ، وإخلاصه ، ونعمي ، والشرح .

قوله (وإن سرق من غير ذلك الجزر ، أو سرق من مال من له

عليه حق قطع ، إلا أن ينجس عن أخذه منه ، فيسرق فذره حقه :

فلا يقطع)

هو الصحيح من المذهب .

احتاره أبو الخطاب في الهدية .

وقدمه في نعمي ، والشرح ، ونصراه

وقدّمه أيضاً في الفروع .

وصححه في تصحيح المحرر

وقال القاضي : يقطع مطلقاً ، سواء على أنه ليس له أحد قسر دمه إذا عمر
عن أحده

وحدّم به في لو حر

وقدّمه في خلاصه .

وأطلقهما في المذهب ، والمحرر ، والنفه

قائمة : لو سرق ، بل لمسروق ، أو النصب أجنبي : لم يقطع . على الصحيح
من المذهب

وقيل : يقطع

قوله : (ومن أحرّ داره ، أو أعارها ، ثم سرق منها مال المستعير
أو المستأجر قطع)

هذا مذهب وعليه الأحكام

وفي الترتيب : احتمال أن قصد بدخوله : جوع في المراجعة : يقطع .

وفي الدعوى : له الحق له قوله ، لا سرقه

على أنه يضمن إذا أقره ، ولو سرق صحته شدة ولا فوق

قوله : (السادس ، ثبوت السرقة بشهادة عدلين) لا راع

لكن من شرط قبول شهادتهم أن يصدق السرقة

والصحيح من مذهب أنه لا نسمع البينة قبل الدعوى

قال في الفروع : والأصح لا نسمع قبل الدعوى

وحدّم به من عند من في بدكرته

قال في لزومين ، والحوى لصغير : ولا نسمع البينة قبل الدعوى في الأصح .

وقيل . تسع

تفسير : اشتراط شهادة المدين لأجل القطع .

أما ثبوت المال : فيه يثبت شاهد وبمين ، وإقراره مدة على ما أتى
قوله (أو إقراره مرتين) .

ووصف المرفة ، بخلاف إقراره بالزنى فإن في اعتباره التفصيل وحينئذ قاله
في التزيب بخلاف القذف لحصول التمييز وهذا مذهب
أعيانهم بشرط إقراره مرتين . ونكح بذلك وعنه الأصحاب
وهو من مددات مذهب
وعنه : في إقراره أربع مرات . فله مهلة . لا تكون الشئ عنه
نص عليه

قوله (ولا يترغ عن إقراره ، حتى يقطع) .

فإن رجع : قبل ، فلا راع ككذلك الزنى
بخلاف ما لو ثبت سبحة . فإن رجوعه لا قبل
أما لو شهدت على إداره المرفة ، ثم جحدت السبحة بذلك . فهل يقطع
بطأ للسبحة ، أو لا يقطع . طأ للإقرار ؟ على روايتين .
حكاهما الشبراوى
واقصر عليهما الزركشى .

فت . الصواب أنه لا يقطع . لأن إقرار أقوى من البيعة عليه ومع هذا
يقبل إقراره عليه .

قوله (السابع : مظالمة المستروق منه بدله) .

هذا مذهب وعنه حميد الأصحاب منهم : الحرق ، وغيره .

قال البركشي : هذا المذهب المختار فخرى ، والقاضي ، وأصحابه .

قال في الرعي : وطب ربه أو وكيله شرط في الأصح .

وحرم به في الوجيز ، والنور ، ومتنغ الأدي ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والشرح ، واللمع ، والحدوى الصغير ، وغيرهم .

وقال أبو بكر في خلاف : يس ذلك شرط

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى

واحترمه الشيخ في بدس رحمه الله

قال البركشي وهو قوي ، عملاً بطلاق لآء السكرنة ، لأحدث

وقال في الرعي : بعد حكاية الخلاف : « وإن قطع دون البصمة أحرأ .

وقدم في كتاب الحدود « ولو قطع بدخسه فإن مسروق منه »

فأمره : « وإن مسروق منه كهر وكذا »

ومده في حكم سرقه الكفن

قوله (وإذا وجب القطع : قطعت يده التي من مفصل

الكف وحسبتم)

الصحيح من مذهب آل حنبل

قدمه في الموع

وحد نصف ، والزوج . آل حنبل مسع

وفي في كلام مصنف قرب « من نزلت من بيت حل ، أو من حل

السرق ؟ »

فأمره . يستحب تطبيق يده في عقه

رد في مائة ، و ١٢٥ من ، و حدوى ثلاثة شهور أو لإمام

قوله (فإن عاقب جُبِس ، و إذا تَجَعَل)

يعنى : حد قطع يده سعى ، حبه السرى ، وهما مذهب بلارب
 قال فى الفروع : هذا مذهب
 واختاره أبو بكر ، والحرفى ، وأما الخطاب فى خلافه ، وابن عقيل ،
 والشيرازى ، والصف ، والشافعى ، وغيرهم
 وقدمه فى الخلاصة ، والحق ، والشرح ، والمحرر ، والفظم ، والرعاين ،
 والحاوى الصغير ، وغيرهم

وعنه : نطعم يده السرى فى الثالثة ، والرجل اليمنى فى الرابعة .
 قال الزركشى : ولدى ظهر : الرواية الثانية ، إن نقتل الأحاديث ، ولا نفرع
 عليها

وقال فى الفروع : وقيل قول شعبة - يعنى به الشيع نقي الدين من تسمية
 رحمه الله - أن السرق كاشرب فى الثالثة - نقتل عنده إذا لم يمت بدوره انتهى
 قلت : بل هذا أولى عنده ، وعمره أعم
 فعلى المذهب : يجلس فى الثالثة حتى يموت ، كائنة الخامسة وهذا المذهب -
 وعنه الأصحاب ، قطعوا به .

وأطلق المصنف وجماعة الحنفى ومراده الأول
 وقال فى الإصحاح : يحبس ويعدب .
 وقال فى النشرة : يحبس أو حرب
 قلت : التمرب سجد

وقال فى النسخة : يعرب ويحبس حتى يتوب .
 فائدة قوله : (ومن سرق ، ولبس له يده اليمنى : فطعت رجلاه
 اليسرى) بلا نزاع .

وكذا لو سرق وله يمين ، أكل لارجله يسرى : فإن يده اليمنى تفتلع

ملا نزاع . بخلاف ما لو كان الذهب بذه اليسرى ورجله اليمنى فإنه لا يقطع ،
لتعطيل منفعة الجنس ، وذهاب عصوين من شق
ولو كان الذهب بذه اليسرى فقط ، أو بذه اليمنى فقط رجحه اليسرى ورجلها
قال في القواعد : على العيين
قال في المعنى : أحدهما لا يجب القطع
ولو كان الذهب رجله ، أو يمينها : قطعت يمين يديه على الصحيح من
المذهب

قال في القواعد : قطعت في الأصح
وقيل . لا يقطع

نفسه : قوله (وإن سرق وله يميني ، فذهبتي : سقط القطع . وإن
ذهبت يده اليسرى : لم تقصم يده اليمنى على الزاوية الأولى ، وتقطع
على الأخرى ٤ .

قال في القواعد : على الأولى - ومن سرق وله يميني ، فذهب
هي أو يسرى بذه فقط ، أو مع رجليه ، أو بذه : فلا يقطع . ولا يقطع بها
لو جردتها . كذا في مسند رقبته تحت

وإن ذهبت رجلاه ، أو يمينها : قطعت كذهب يسرها
وقيل . لا ، لذهاب منفعة مشي
وأطرافهما في القواعد

وقال في الرعاة : وإن كان أقطع رجلاه ، أو يمينها فقط : قطعت يمين يديه
عليهما

معنى : على الاثنين

وقيل . بل على الثانية

قوله ﴿وَإِنْ وَجِبَ قَطْعُ يُسَاءُ ، فَقَطْعُ الْقَاطِعِ يُنْزَاهُ عَمْدًا :
فَعَلَيْهِ الْقَوْدُ﴾

وإن قطعها خطأ فعليه دية

وإن قطع عين السارق وجوباً ومما روي عن

وأطعمه في الهدية ، وذهب ، ومسوك ذهب ، ومسوك ، وإخلاصة

والهدى ، ومعى ، والخمر ، والشرع ، وعتبتين ، والحدوى الصغير ، وعبرهم .

أمرهما : بقطع .

حرره في نوحه

وهو صحر ماقدمه في الدرع

والثاني : لا يقطع صحبه في الصحيح ، ولا يقطع

وت قال في الهدية وذهب . إذا قطع القاطع سرره عمداً : أقيد من

الاطم

وهو يقطع بيه أم لا ؟ على وجوب أصله هل قطع أم لا ؟ أم لا ؟

على روي

وإن قطعها خطأ : أحد من القاطع لده

وهو يقطع بيه ؟ على وجوب . بيه

فقد هـ أن الصحيح من ذهب . أم لا قطع ، لأن الصحيح من لذهب

أه لو سرق مرة ثمة أن سرق منه لا قطع ، كما تقدم

وإن في عتبتين ، وقيل إن قطع مع دهشة ، أو طعن أم تحرى . كفت .

وحرره ، وحدثي الصغير ، إلا أن يكون فيه نقط

وحتى نصف ، وإن شح أن النصف تحرى ولا يصح .

وهو جنس في لانتصه ، وأنه يجب تصديقه نصف دية .

قوله (وَيُخْتَمِعُ الْقَضُ وَالصَّامُ ، فَتَرَدُّ الْعَيْنُ الْمَشْرُوقَةُ إِلَى مَالِكَيْهَا ،
وَإِنْ كَانَتْ تَالِفَةً ، غَرِمَ فِيْمَتَهَا وَقُطِعَ)

هذا المذهب . وعليه الأصحاب

وقوله الجماعة عن الإمام أحمد أنه

وفي الانتصار ١٤٠ - حيث حرروا

قوله (وَهَلْ يُجِبُّ الرِّثَةُ أَنْ يَخْتَمِعَ بِهِ) وكذا حرية القطع
(مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ، أَوْ مِنْ مَالِ السَّارِقِ ؟ عَلَى وَحْيَيْنِ)

وأصنفهما في المذهب ، والمذهب ، والمحرر ، والشرح

أحمد هما : يجب من مال السارق وهو مذهب

صححه في التصحيح ، والنظم ، وتصحيح المحرر

وجزم به في الوجيز

وقدمه في ١٤٠ - ، والحوى الصغير ، والمروغ

قال في ١٤٠ - يجب من مال السارق ، إن قلنا - هو احتياط له

والرغم الثاني : يجب من بيت المال .

قدمه في الخلاصة

قال في الرعيين : وحرم في المصنف ، والسكاف . أن الرث من بيت المال

وقيل - من بيت المال ، إن قلنا - هو من ثمة الحد

فأئمة : لو كانت اليد التي وحب قطعهم سلا ، فهي كأنه مودعة على ما تقدم

على إحدى الروايتين . فينتقل

قدمه الناظم ، والسكاف - وقال : نص عليه - ومن روي في شرحه

وعنه : يجرى مع أمن تلقه قطعها .

صححه في سر ، شين

وجزم به في المنور

وأصمهما في معنى ، والشرح ، والحدوى ، والخمر ، والمروع

وكذا الحكم في ذهب معظم فتح اليد ، كقطع الأصابع كلها ، أو أربع منها
فإن ذهبت الخمرة والسمر ، أو واحدة غيرهما ، أحرأت على الصحيح من

المذهب

حرم به في المعنى ، والشرح

وصححه الناظم .

وقيل : لا تجزى .

وأطلقهما في المروع

وقيل : لا تجزى . إذا قطع الإصبع ، وتجزى إذا قطعت السبابة والوسطى

فإن متى أصبان ، فالصحيح من المذهب : أنه تجزى ، فطعمهما .

صححه في المعنى ، والشرح ، والنظم .

وقيل : لا تجزى .

باب حد المحاربين

نَسَبَ يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ ﴿وَمُؤْمِنُ الدِّينِ يَرْصُدُونَ لِلنَّاسِ بِالسِّلَاحِ فِي الصَّحَرَاءِ، فَيَنْقَضِبُونَهُمُ الْمَالَ مُحَارِبَةً﴾

وَلَهُ كَانَ سِلَاحُهُمُ الْمَعْيَى وَالْمُحْدَرَةُ وَهُوَ صَحِيحٌ وَهُوَ الْمَدْفَعُ

قَالَ فِي الدَّوْعِ - وَالْأَصْحَى وَصَحْرًا وَصَحْرًا

قَالَ فِي تَجْرِيدِ الْعَدِيَّةِ : وَهُوَ الْأَعْلَى

وَقَطَعَ بِهِ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَالزُّرْكَشِيُّ

وَقِيلَ : لَا يَسْطُونَ حَكْمَ قَطَاعِ الطَّرِيقِ .

وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا .

قَالَ فِي الرِّعَايَةِ السَّكْبَرِيَّةِ : وَالْأَيْدِي ، وَالْمَعْيَى ، وَالْأَصْحَرُ . كَالسِّلَاحِ

فِي وَجْهِهِ .

وَقَالَ فِي النُّعْمَةِ ، وَغَيْرِهَا . لَوْ عَصِمُوا بِأَيْدِيهِمْ مِنْ عِبَرِ سِلَاحٍ : كَانُوا مِنْ قَطَاعِ

الطَّرِيقِ

فَأَمْرَةٌ : مَنْ شَرَطَهُ : أَنْ يَكُونَ مَكَّةَ مَلَرَةً لِيُخْرِجَ الْحَرِي

نَسَبَ : قَوْلُهُ ﴿فِي الصَّحَرَاءِ﴾ .

كَذَا قَالَ الْأَكْثَرُ .

وَقَالَ فِي الرِّعَايَةِ : فِي صَحْرَاءٍ حَبْدَةٍ

قَوْلُهُ ﴿وَأِنْ قَتَلُوا ذَلِكَ فِي الْبَيْتَانِ : لَمْ يَكُونُوا مُحَارِبِينَ فِي

قَوْلِ الْحَرَقِيِّ﴾

وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ

قَالَ فِي تَجْرِيدِ النِّيَاةِ : هُوَ الْأَشْهَرُ .

وحرم به في لوحير ، والشور ، ومنعبد لأدمي ، وغيرهم
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرياض ، والحوى الصغير ، وديوانه العامة ،
وعبرهم .

وقال أبو بكر : حكمهم في النصر والصداء واحد
وهو مدح وعيبه أكثر الأصحاب
قال المصنف ، والشرح : وهو قول أبي بكر وكثير من أصحاب
في الشيخ في الذين رحمه الله هو قول لأكثر من
قال في الله ، ع اختاره لأكثر
قدت منهم أبو بكر ، والله صي ، والشريف ، وأبو الخطاب في خلاصهم ،
والشيخ ي

وصححه في الخلاصة
وقدمه في الفروع
وفيه : حكم مصر حكم الصداء إن ، نعمت
وقاله القاضي في المحرر ، والشرح الصغير
واختاره ابن عدوس في تذكيره
وهو طاهر يعيل الشريف أبي حمير ذكره في الطبقات .
نعم : منشا خلاص : أن الإمام أحمد - رحمه الله - مثل عن ذلك ؟ فتوقف
فيهم .

قوله (وإذا قدير عنيهم ، فمن كان منهم قد قتل من يكافئه ،
وأخذ المال قتل حتماً) بلا نزاع
ولا يراد على القتل على الصحيح من المدح وعليه جامع الأصحاب
وحرم به في الكافي ، وأبو حنيفة ، وغيرهم

قال الزركشي : هذا المذهب

وقدّمه في الحر ، والظم ، والرعاين ، والحدوى الصمير ، والذوع ، وغيرهم

وعنه : أنه يقطع مع ذلك أولا

احترمه أبو محمد غزوي

وقيل : ويصوب بحث لا توفون

قوله (وضُلبَ حتى يشتهر)

هو المذهب وعليه جمهور الأصحاب

منهم القضي في جيبه ، وأم الخطاب ، ووصف ، وغيرهم

وحرم به في السكاني ، ووجير ، ومنصب لأدي ، وغيرهم

وقدّمه في الحر ، والظم ، والرعاين ، والحدوى ، والذوع ، وغيرهم

قال الزركشي : هو مذهب

وقال أنه مك : صلب قد ما يقع عليه ، الصلب

وقال في البصرة : صلب قدّمه يتمثل به و صير

قلت وهو أولى ، هو قراب من مذهب

وعند من ، من صلب ثلاثة أيام

نعم : طام كالا : المصنف : أن للصلب صد قتله . وهو صحيح . وهو المذهب

وعليه جمهور الأصحاب

وقيل : يصب أولا

وتقدم : في كتاب الجفائز : عند قوله « ولا يصلّي الإمام على العبد » أنه « هل

يقتل أولا ؟ ثم يصل ويصلي عليه ، ثم يصلب ، أو يصلب عقب القتل »

والجواب : لو مات أو قتل قبل قتله للمعاملة ، يصلب ، على الصحيح من

المذهب

وقيل : يصب

قوله ﴿وَإِنْ قَتَلَ مِنْ لَا يُكْفِئُهُ﴾

يعنى : كوله والمبد والذى .

﴿قَتَلَ يُقْتَلُ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ﴾ .

وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكافى ، والمعنى
والبلغة ، والشرح ، والفروع ، والتركيب .

إمراهما : يقتل . وهو المذهب

صححه فى التصحيح

قال فى تجريد المسألة : يقتل على الأظهر .

وحرم به فى الوجيز ، وغيره

وقدمه فى المحرر ، والمعلم ، والراعى ، والحدوى ، والمصير ، وغيرهم .

والرواية الثانية : لا يقتل

قال الركنى : هذا أمضى على قاعدة المذهب

واختارها الشريفة ، وأبو الخطاب ، والشرازى .

وهو ظاهر ما جزم به فى التور ، ومتعجب الأذى .

قوله ﴿وَإِنْ جَنَى جَنَاحَهُ تَوَجَّبَ الْقَصَاصَ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ قَتَلَ﴾

يَتَحْتَمُّ اسْتِيفَاؤُهُ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ﴾ .

وأستقهما فى السعة ، والمحرر ، والفروع ، والكافى ، والهداية ، والخلاصة .

إمراهما : لا يتحتم استيفاؤه . وهو المذهب

صححه فى تصحيح ، والناظم ، ومباحث التصحيح ، وغيرهم .

وحرم به فى المنور

وقدمه فى تجريد النهاية .

والرواية الثانية : تنحتم .

وحرم به في الوجيز .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير .

ومصححه في تصحيح المحرر .

ومها وجهان في الكافي ، واللمعة .

فانتماله

إمراهما : لا يسقط تحتم القتل على كلا الرويتين ولا يسقط تحتم القود في

الطرف إذا كان قد قتل ، على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .

وقال في غير ذلك : ويحتمل عدى : أن يسقط تحتم قود طرف يتحتم قتله

قال في الفروع : وذكر بعضهم ههنا لا احتمال فقال : يحتمل أن تسقط

الطبعة ، إن قد تنحتم أسبابها

ودكره بعضهم ، فقال : يحتمل أن يسقط تحتم القتل . إن قد تنحتم في

الطرف ، وهذا وهم ، وهو كما قال .

ثانية : قوله (وَحُكِّمَ الرَّدُّ حُكْمَ الْمَاشِرِ)

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

قال في الفروع : وكذلك الطبيع

ودكر أبو الفرج : السرقة كذلك ، ودد غير مكلف كهو .

وقيل : يصح أن أحده

وقيل : قراره عليه

وقال في الإشاد : من قابل للصوم ، وقتل : قتل القاتل فقط

واحتار الشيخ في الدين رحمه الله يقتل لأمر كرده ، وأما في السرقة كذلك

وفي السرقة في لا ينصر : الشركة تنحق غير الفاعل به ، كرده مع مباشر .

وقال في اعدائهم : انما قطع حجة سرقة نصاب للدمى بالفساد والفساد
من السمعة . قطع الطبق ، والتقصير بالليل والشركة ، دعوان ، بعضهم يقتل أو
يحمل ، أو كثر ، أو يسهل . فقتلوا الكل أو قطعناهم حسا للفساد . انتهى .

قوله : (وَمَنْ قَتَلَ وَلَمْ يَأْخُذْ شَيْئًا : قَتَلَ) .

يعنى : حتما مطلقا . وهذا المذهب بلا ريب .

حرم به في الهدية ، والذهب ، والخلاصة ، والوجير ، وغيرهم
وقدومه في المحرم ، والظن . . . بين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم
وقيل : قتل حتما إن قتله لقصد ماله ، وإلا فلا .
وقيل : في غير مكافئ .

قال المذهب لا أثر له .

فيه فيها

قوله : (وَهَلْ يُعْتَبَرُ عَلَى ذَوَاتَيْنِ)

وأطلقه في هدية ، والذهب ، ومسوع ، وخلاصة ، والبيعة .
إمراهما : لا يصلب . وهو المذهب .

صححه المصنف ، والشارح ، والناظم ، وصاحب التصحيح ، وغيرهم
وحرم به في الوجير ، والمنور ، ومقتبذ الأذى ، وغيرهم
وقدومه في المحرم ، والراءتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم
قال تركه : هو المذهب

والرواية الثانية : بصلب

نصبه : قوله : (وَمَنْ أَحَدُ الْمَالِ ، وَلَمْ يَقْتُلْ ، قُطِعَتْ يَدُهُ الْيُمْنَى ،

وَرِجْلُهُ الْبُسْرَى فِي مَقَامٍ وَاحِدٍ ، وَحُسَيْمًا وَخُلًى)

يعنى : يكون ذلك حتما

ويشعر ج : لا تقطع ، كيمي يديه ، في الأصح من الوهمين .
الثانية : لو حارب مرة ثانية : لم تقطع أرسنه . على الصحيح من المذهب .
وفين : بلى .
وأطلقهما في الحرر .

وهذا خلاف متى على الخلاف في السارق إذا سرق مرة ثالثة ، على ما تقدم .
قوله (ومن لم يقتل ، ولا أخذ المال : نفي وشرد . فلا يُترك يَأْتِي
إلى بلد) .

وهذا للمذهب . وعليه جماهير الأصحاب .
وحزم به في الوحيز ، وغيره .
قال زر كنش . هذا لمذهب الحررة به عند القاضي ، وغيره
وقدس في هذه ، ومذهب ، ومسوك المذهب ، والمستوع ، والحلاصة ،
والهادي ، والمعلقة ، والحرر ، والعم ، والعائين ، والحدوى الصمير ، والدمع
وعبرهم

وهو من مفردات مذهب
وعنه : أن فيه تعريفة ما يردعه
وقال في النصرة بمرر ، ثم سقى ويشرد
وعنه : أن فيه حصة
وفي الوصح ، وغيره ، رواية : فيه حصة
تنبيه : طاهر كلام مصنف ، وكثير من الأصحاب : دحوا العد في ذلك .
وأنه سقى

وقد قال القاضي في التلطيح : لا تعرف رواه عن أصحابنا في ذلك
وإن سلسه ، فانقص من ذلك : كفه عن الفساد . وهذا يشترك فيه الحر
والعد سقى .

وأمرنا

إمامهما . تقي الجماعة متفرقين على الصحيح من المذهب خلافا لصاحب
التبصرة .

الثانية لا يزال مفعلاً حتى تظلم نوحته على الصحيح من المذهب .
قدمه في الفروع ، وغيره .
وقيل : يفتى عاماً .

وذكرها المصنف ، والشارح احتسب . وقال : لم يذكر أصحاب قدر مدة
فيهم .

قوله (وَمَنْ تَابَ مِنْهُمْ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ سَقَطَتْ عَنْهُ حُدُودُ اللَّهِ
مِنَ الصَّلْبِ وَالْقَطْعِ وَالنِّقْيِ ، وَانْتِجَامِ الْقَتْلِ) .
وهو مذهب وعليه لأصحاب طائفة

وأعلق في مسجود حق لله روي في أول الباب . وقطع في آخره بالقبول .
قوله (وَأُجِدَ بِحَقُوقِ الْأَدَمِيِّينَ مِنَ الْأَنْفُسِ ، وَالْجَرَاحِ وَالْأَمْوَالِ
إِلَّا أَنْ يُتَقَى لَهُ عَنْهَا) .

قال في الدعوى - أنه أن ذكر حقوق لأدبيين وحقوق الله ، فمن تاب
قل القدرة عليه - هذا فيمن تحت حكم

ثم قال روي حرجي ، ومع ومرو ، ومخاربات خلافاً في طاهر كلامه
قاله شيخنا ، بمعنى : أنه الشيخ تقي الدين رحمه الله
وقيل : تقبل نوحته بسببه

وقيل : وقرينة

وأما الحرابي الكافر : فلا يؤخذ شيء في كفره إجماعاً .

قوله ﴿وَمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ حَدٌّ لِّهِ سِوَى ذَلِكَ - مثل : الشرب ،
والربا ، والسرقه ، ونحوها - قَتَبَ قَتْلَ قَامَتِهِ : لم يَسْقُطْ﴾ .

هذا إحدى الروتين

ودلله أبو بكر في مذهب

قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب

وحزم به الأدي في منته

وعنه أنه سجد لله دلتونه قبل إصلاح العمل

وهو مذهب وسيله كنه لأحد

قال في القراء حذره لأحد

وحذره في التحريم ، وورد ، وهم له دت ، وغيرهم

وقد في الح ، والمذوع

ومحمد في القراء ، وغيرهم

وهو من مذات مذهب

وأماهم في المذمة ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، والمتوع ، والملاحة ،

ومس ، والكافي ، وهدي ، والشرح ، والمذمة ، والمعتق ، والحوي المصير ،

وعبرهم

وعنه إن ثبت أحد مدية لا يسقط دلتونه

ذكرهم من حمد ، وس ارعوى ، وغيرهم

وحذره في الحز ، والكن أصح الثموت

ورأى في أوحد : د الشبهة على الشبهة ، إذا تابع شاهدا الزور قبل

التبر ر أهل سقط عنه ، أم لا ؟

على هذه الروية ، وارو به لأولى . يعض في حق محارب ذب قبل القدرة .

قال في الفروع : ويحتمل أن لا يسقط ، كما قبل العبرة

وقال في المحرر : لا يسقط بسلام ذي ومستمن من عليه
 وذكره ابن أبي موسى في التذييل
 وقيل فيه أبو دود عن إسماعيل أحمد رحمه الله
 قال في المهرج : وطه كلام جمعة أن فيه خلاف
 وقيل أبو عث - بن أكره ذي مسبه ، فوطئها : قيل من على هذا
 صولوا وله أسهم حد ، وحسب به

فدل أنه سقط موه سقط لإسلام لأن الثاني وحسب عليه أنه
 وأنه أوجه - ، على أنه لا يسقط موه فيه - صرح بفرقة بين سلام وبوفا
 وسوجه روية بخبر من قد روي أنه الذي صلى لله عليه وسلم لأنه حد سقط
 للإسلام

و - - - - - : سقط

وقال في عمود - - - - - في سقوط حد بسلام - - - - - : سقطت عنه
 المقومات - - - - - كقتل وغيره من الحدود
 وفي المساجح - - - - - سقط حد في ذي ويستوفى حد قد روي قاله الشيخ
 نفي القدر رحمه الله

وفي أربعة - - - - - خلاف

وهو معنى ما أحده القاصي ، وأنه عصب ، وغيره من عدم علامة ، وصحة
 توبته : أنه حق لله

وقال في النمرة : يسقط حق آدمي لا نوح مالا ، وإلا سقط إلى مال
 وقال في البلغة : في إسقاط التوبة في غير المحاربة ، قبل القدرة وسعد

روايتان .

قوله - في رواية الثانية التي هي المذهب - : وعنه أنه سقط بمجرد التوبة قبل

إصلاح العمل ، فلا يشترط إصلاح العمل مع التوبة ، بل يسقط بمجرد التوبة
وهذا الصحيح على هذه الرواية

قال الشارح : هذا ظاهر قول أحمد .

قال في الكافي : قال أحمد بن حنبل ولا يمتنع إصلاح العمل مع التوبة في إسقاط الحد
وجزء به في الهداية ، والذهب ، والمستوعب ، والمحرر ، والوجيز ، وغيرهم .
وقدّمه في رعاية الكافي ، والفروع

وقيل : ويمتنع أيضاً صلاح عمله مدة

وعلى المذهب أصحّ - وهو سقوط الحد بالتوبة - فقيل : يسقط ما قبل توبته
محرم به في المحرر ، والوجيز .

وقيل : قبل القدرة

وقيل : قبل إقامة .

أ وأطلق في الفروع

وقال في الكافي ، والزكاة الكبرى : ويحتمل أن يعتبر إصلاح العمل مدة
يتبين فيها صحة توبته .

وقال في الزكاة الصغرى ، والمحاوى - في سقوط حد الزاني ، والشارب ،
والسارق ، والحدوف بالتوبة قبل إقامة الحد ، وقيل : قبل توبته - روايتان ^(١) .

وهو ظاهر كلامه في الهداية ، والذهب ، والخلاصة ، والكافي ، والمحاوى ،

والمصنف هنا ، وغيرهم

بل هو ظاهر كلام الأصحاب ، كما قال في المتن

وقدّمه في الرعايتين ، والمحاوى .

وأطلقهما في الفروع

وفي بحث القضي : التعرّف بين عدم لإمامهم أولاً .

(١) رتبة من نسخة الشيخ عبد الله بن حسن .

واحذر الشح في الدين رحمه الله - فصل وله في الخد فلا يكل ، وأن هربه فيه نوبة

قوله ﴿ وَمَنْ أَرِيدَتْ نَفْسُهُ ، أَوْ حُرْمَتُهُ ، أَوْ مَالُهُ : فَلَهُ الدَّفْعُ عَنْ ذَلِكَ بِأَسْهَلِ مَا يَعْلَمُ دَفْعَهُ بِهِ ﴾ .

هذا أحد الوجهين .

واحتاره صاحب المتنوع ، والمصنف ، والشارح وحزم به الزركشي .

وقيل له : الدفع عن ذلك بأسهل ما يطلب على طه أنه يدفع به . وهذا المذهب جزم به في المحرر ، والوجيز ، وغيرها .

وقاله في التعريب ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : ليس له ذلك ، إذا أمكنه هرب أو اختباء وحده .

حرم به في المتنوع .

وقيل له : الماشدة .

ودكر جماعة - منهم : المصنف - له دفعه بغير الأسهل ابتداء . إن خاف أن يبدعه .

قلت : وهو الصواب .

قال مصنف : أو يحمله

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ إِلَّا بِالْقَتْلِ : فَلَهُ ذَلِكَ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ﴾

وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

وحرج الحارثي قولاً بالصل ، من صحت الصائل في الإحرام على قول

أبي بكر .

وفي عيون المتأخرين - في المصنف - : لو قيل دفعاً عن ماله : فإن ولو قيل دفعاً عن نفسه : أنه يقتضي دفعه عنه في العروء
وفي الأصول - يخصص من قيل دفعاً عن نفسه غيره ، ودفعاً عن غيره .
قوله (وهل يجب دفعه عن نفسه ؟) على روايتين .
وأطلقه في المحرر ، والهداية ، والمذهب ، و... تنوع ، والخلاصة ، واللمعة
للدفع عن نفسه ، لا نحو هذا ، أن يكون في نفسه ، أو في غيره . فإن كان
في غير نفسه عليه وأما

إبراهيم : لزومه للدفع عن نفسه وهو المذهب

وفي في العروء : ولزومه للدفع عن نفسه على الأصح .

قال في التكملة : لزومه في الأصح

وحرمه في المحرر

والرواية الثانية لا لزومه للدفع

قدومه في الشرح ، ومهنية المسمى ، والزعيم ، والحدوى الصغير

وإن كان في نفسه فاصحح من ذهب : أنه لا يلزمه للدفع عنها

أما المصنف ، والشرح

وقدومه في العروء

وعنه : يلزمه

وعنه : يلزمه إن دخل عليه ماله

وعنه : يحرم والحالة هذه

فوائد

مما : يلزمه الدفع عن حرمة . على الصحيح . من المذهب . من عليه

وحرمه المصنف ، والشرح

وحرمه في المحرر ، واللمعة

وقدمه في الفروع

وقيل : لا يلزمه

قدمه في نهاية المبتدى ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ،

ومها : لا يلزمه لدفع عن ماله على الصحيح من المذهب

قال في الفروع : ولا يلزمه عن ماله في الأصح .

واختاره المصنف ، والثريح

وجزم به في الوجيز ، والظفر

وقدمه في نهاية المبتدى ، والرعايتين ، والحاوي الصغير .

وعنه : يلزمه

قال في النشرة : يلزمه في الأصح

ومها : لا يلزمه حفظ ماله عن لصابع وهلاك على الصحيح من المذهب .

ذكره القاصي وغيره

وقدمه في الفروع ، وغيره

وقال في النشرة : يلزمه على الأصح .

وقيل في نهاية المبتدى : يجوز دفعه عن ماله ، وحرمة ماله ، وعرضه .

وقيل : يجب

ومها : لا يدل المال

وذكر القاصي : أنه أصل ، وأن حسلا قوله .

وقال في الترميز : المخصوص عنه . أن ترك قتاله عنه أصل .

وأطلق روايتي الموحوب في الكل ، ثم قال : عدى يتنقص عهد الدمى

قال في الفروع : وما قاله في الدمى مراد غيره .

وقيل حبل - فمن يريد المال - أرى دفعه إليه ، ولا تأتي على نفسه لأنها

لا عوض لها .

وقيل أبو الحارث لا بأس
ومنها : أنه يلزمه الدفع عن نفس غيره . على الصحيح من المذهب .
ذكره القاسمي ، وغيره
وقدمه في القروع ، وغيره .
وكإحيائه يظل طعامه
ذكره القاسمي ، وغيره أيضاً .
واختار صاحب الرعاية : يلزمه مع ظن سلامة الدفع . وكذا ماله مع ظن
سلامتهما .

وذكر جماعة : يجوز مع ظن سلامتهما ، وإلا حرم .
وقيل - في حواره عنهما وعن حرمة - . روايتان .
فقل حرب الدفع في مال غيره
وقيل أحمد القرمدي ، وغيره لا يفسده لأنه لم يسح له فقهه لئلا يغيره
وأطلق صاحب التبصرة ، والشَّيخ آقاي القديس : لزومه عن مال غيره .
قال في التبصرة : فإن أتى أعلمه بذلك . فإن حرم : لزمته إعادته
وتقدم كلامه في الفصول .
وحرم أبو المصالي لزومه دفع حري ودعي عن نفسه ، وبإباحته عن ماله وحرمة
وعبد غيره وحرمة .

وأن في إباحته عن ماله غيره وصحالة خوف لأجله . روايتان ذكرهما
ابن عقيل

وقال في المذهب . وهل يجوز غير المطلوب أن يدفع عنه من أراد نفسه ،
أو يحب ؟ على وجهين

أما دفع الإنسان عن مال غيره فيجوز ، ما لم يضر إلى الحدية على نفس
الطالب أو شيء من أعصائه ، انتهى

وصيا : لو ظلم ظالم ، فقتل ابن أبي حرب : لا يبيته حتى يرجع عن ظلمه
وقتل لأثره . لا سمحى أن يسيوه ، أحشى أن يخطئ . بدعوه حتى يكسر
واقصر عليهما الخلال وصاحبه .

وسأله صالح - فبين يستميت به جاره - قال . يكره أن يخرج إلى صبيحة
بالليل ، لأنه لا يدري ما يكون .

قال في الفروع : وظاهر كلام الأصحاب فيها خلافه وهو أظهر في الذبيحة
انتهى .

قوله (وسواء كان الصائل آدمياً أو بهيمة) وهذا المذهب .

قال المصنف ، والشارح : لأولى من الزواجر في البهيمه وجوب لدفع إذ
أمكنه ، كما لو خاف من سبع أو داء ، وأمكنه أن ينسحب عن ذلك ، وما أمكنه
الحرب : فالأولى يلزمه .

وقال في الترتيب : البهيمه لأحرمة ما يجب

قال في الفروع : وما قاله في البهيمه منعه

قائمة : لو قتل البهيمه - حيث قد لا قتله - فلا ضمان عليه . على الصحيح

من مذهب ، عليه الأصحاب

وبعد ذلك في أوحد « المصنف » في كلام المصنف

قال في القواعد الأصولية هكذا حرمه الأصحاب في ذب الصائل ، وإنما

وقفت عليه من كتبهم

وقال أبو بكر عبد البر بن التميمي : إذا قتل كصيداً صائلاً غليظاً ، فله الجواز .

وذكر صاحب الترتيب فروعين

أحدهما : لو حال بين المضطر وبين الطعام بهيمه لا تندفع إلا بالقتل حرمه

قتله . وهل يصح ؟ على وجهين

الصرع الثاني : لو تدرج إياه من عو على رأس إنسان ، فكسره دفعا عن
نفسه شيء القاء به ، فهل يصته ؟ على وجهين مع جواز دفعه
ودكر في الترغيب - في « باب الأظمة » - أن المصطر إلى طعام المبر ومباحه
مستغن عنه ، إذا قتله المصطر فلا ضمان عليه ، إذا قتله : بخوار مقاتله .
وناقى في كلام المصنف في آخر « باب الأظمة » جوار قتله
وجرح الحارثي - في « كتاب العصب » - ضمان الصائل على قول أبي بكر
في ضمان الصيد الصائل على الحرم .

قوله (وَإِذَا دَخَلَ رَجُلٌ مَثَرَةً مُتَلَصِّمًا ، أَوْ صَانِلًا : فَحُكْمُهُ حُكْمُ
مَا ذُكِرْنَا) فيما تقدم .

قوله (وَإِنْ عَصَى إِنْسَانٌ إِنْسَانًا ، فَاتَرَخَ يَدَهُ مِنْ فِيهِ ، فَتَقَطَّ
ثَنَائِيَهُ : دَهَبَتْ هَذَرًا) .

وهذا المذهب مطلقا . وعليه جماهير الأصحاب
وقال جماعة من الأصحاب : سترعها بالأسهل فالأسهل ، كالصائل
نسب : محل ذلك إذا كان النفس محرما .

قوله (وَإِنْ نَظَرَ فِي يَتِيٍّ مِنْ خِصَاصِ الْبَابِ ، أَوْ نَحْوِهِ ، فَحَذَفَ
عَيْنَهُ فَقَطَّأَهَا : فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ) .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب وقطع به كثير منهم
وقال ابن حامد . يدفعه بالأسهل والأسهل ، كالصائل . فيدركه أولا ، كمن
استرق السمع ، لا يقصد أدبه فلا يندر قتاله في الترغيب

تفسيره

الأول : ظاهر كلامه أنه سواء تعد الناظر أو لا . وهو صحيح ، إذ ظنه صاحب البيت متعمدا .

وقال في الترعيب : أو صدف الناظر عورة من محارمه .

وقال في المعى - في هذه الصورة - ولو حلت من نساء

الثاني : مفهوم كلامه أن الأب لو كان مفتوحا ، وطر إلى من فيه ليس له رمية وهو صحيح . وهو المذهب وعليه أكثر الأصحاب

وقال في القواعد الأصولية

وقدme في الفروع .

وقيل : هو كالمظهر من خصائص الباب . جزم به بعضهم

ثالثة : لو نسمع الأعمى على من في البيت - بحر طعن أدبه . على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وقدme في القواعد الأصولية .

وهو ظاهر ما قدme في الفروع .

واختار ابن عقيل طعن أذنه . وقال : لا ضمان عليه

نبيه : قال في القواعد الأصولية ، هكذا ذكره الأصحاب « الأعمى إذا نسمع » وحكموا فيه القويين

قال والذي يظهر أن نسمع البصير بحق بالأعمى على قول ابن عقيل . سواء كان أعمى ، أو بصيرا انتهى .

قلت : وهو الصواب . والذي يظهر : أنه مرادهم .

وإني لم أذكره حلا على الثالث لأن الثالث من البصير لا يسمع . والله

بجامعة له والله أعلم

باب قتال أهل البغي

فأمرنا

إمامهما : نصب الإمام : فرض كفاية .

قال في الفروع فرض كفاية على الأصح

فمن ثبت إمامته بإجماع ، أو سنن ، أو ما شئت من قبلة عليه .

و محرم متمين له : حرم قتاله

وكذا ما قام الناس سيفه حتى ادعوا له ودعوه إماماً

قاله في الكافي وغيره .

وذكره في الزعامة رواية ، وقدم أنه لا يكون إماماً بذلك .

وقدم روايته في الأحكام السطوية

فلان يبيع لأثنين : فالإمام الأول

قاله في نهاية ابن رزين ، ونعمريد الصاية ، وغيرهما .

ويعتبر كونه قرشياً حراً : كراً عدلاً . كافي . استد . ودواب

قاله في نهج ابن رزين وغيره

ووجه ما عدا ذلك متكافئان في صفات الإجماع : قدم أحدهما بالفرعة

في المصنف . هذا ، قيس الذهب ، كالأشياء .

الثانية : هل تعرف الإمام عن الناس بطريق الوكالة لهم ، أم بطريق الولاية ؟

فيه وجهان .

ووجه لآمدي روايتين ، ما على أن حصة . من هو في بيت المال أو على

عاقبته ؟

واحتار القاصي في حلاله : أنه متصرف بالوكالة لموهمهم

وذكر في الأحكام السطوية : روايتين في صحة إمامته بمجرد النهي

قال في القعدة الحادثة والسنتين : وهذا يحسن أن تكون أصلاً للخلاف في
الولاية والوكالة أيضاً

ويستحق على هذا الخلاف أمره بالمرء
ذكره لآمدى

«إن قلت « هو وكيل » فله عمل معه .

«إن قلت « هو وال » لم يعرف بالمرء ، ولا يعرف بموت من معه .

وهل لم عمله ؟ إن كان مسؤوله . شكك حكمه عرف معه . وإن كان سبب

سؤاله : « بحر سبب خلاف . ذكره القاضي ، وغيره .

تخييرات

أمرها قلت قوله « وَمَنْ أَلَيْسَ يَخْرُجُونَ عَلَى الْإِمَامِ بِتَأْوِيلِ

سائعه

أمره سواء كان الإمام عادلاً أو لا وهو المذهب وعليه جماهير الأصحاب .

وجوز ابن عقيل ، وإن الجوزي الخروج على إمام غير عادل ، وذكره الخروج

الحسين على يزيد لإقامة الحق

وهو ظاهر كلام ابن رزين على ما تقدم

قال في الفروع : ونصوص الإمام أحمد رحمه الله : أن ذلك لا يحل ، وأنه

بدعة محدثة للشيعة وأمره بالصبر . وأن السيف إذا وقع تحت الفتنة ، واضطربت

السلط ففسدك الدماء ، ونسباح الأموال ، ونهتك المحارم

الثاني مفهوم قوله « وَلَمْ يَمَعْ وَشَوْكَةٌ » .

أهم لو كانوا جميعاً يسيراً أهم لا يعطون حكم الساعة وهو صحيح . وهو

المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجرم به في لو خير ، وغيره

وقدّمه في الفروع ، وغيره .

بل حكمهم حكم قطاع الطريق .

وقال أبو بكر : هم معاة أيضاً

وهو رواية ذكرها أبو الخطاب

الثالث : ظاهر كلام المصنف أيضاً أنه سواء كان فيهم واحد مطع أولاً

وأهم سواء كانوا في طرف ولايته أو وسطها . وهو صحيح وهو المذهب وهو

ظاهر كلام الأصحاب . وقدّمه في الفروع .

وقال في الترتيب : لا تتر شوكتهم إلا وفيهم واحد مطع ، وأنه يعتبر

كوبهم في طرف ولايته

وقال في عيون المسائل : تدعو إلى مصها ، أو إلى إمام غيره .

قوله (وَعَلَى الْإِمَامِ أَنْ يُرَاسِلَهُمْ ، وَيَسْأَلَهُمْ : مَا يَتَّقُونَ مِنْهُ ؟

وَيُرِيبُ مَا يَدَّكُرُونَهُ مِنْ مَظْلَمَةٍ ، وَيَكْشِفُ مَا يَدْعُوهُ مِنْ شُبْهَةٍ)

بلا نزاع .

قوله (فَإِنْ قَامُوا وَإِلَّا قَاتِلُهُمْ) .

سرى : إذا كان يفدر على قتالهم . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب

وقال المصنف ، والشيخ تقي الدين رحمه الله : له قتل الحوارج ابتداء .

وتتمة الحرج

قال في الفروع . وهو خلاف ظاهر رواية عبدوس بن مالك

وقال المصنف في المتن ، والشرح - في الحوارج - : ظاهر قول المتأخرين

من أصحابنا : أنهم معاة لهم حكمهم ، وأنه قول جمهور المصنف .

قال في الفروع : كذا قال وليس نراهم ، لذكرهم كفرهم وفسقهم .

مخلاف المعاة .

قال في الكافي : ذهب قتها أصحابنا إلى أن حكم الخوارج حكم البغاة .
ودهبت طائفة من أهل الحديث إلى أنهم كفار ، حكمهم حكم المرتدين . انتهى
وقال الشيخ بقى الدين رحمه الله : يفرق جمهور العلماء بين الخوارج والبغاة
المتأولين . وهو المعروف عن الصحابة رضى الله عنهم . وعليه عامة أهل الحديث ،
والفقهاء ، والمتكلمين ، ونصوص أكثر الأئمة وأبائهم

قال في الفروع : وحديث شيعتنا يخرج على وجه من صواب غير مدين
أو وقف لأن عيباً رضى الله عنه هو النصيب . وهو أقوال في مذهبا .
وقال في الزكية الكبرى : الخوارج سادة مبتدعة . يكفرون من أتى كبيرة
ولذلك طمسوا على الأئمة ، وطارقوا الجماعة ، وتركوا الجماعة . ومنهم من كفر
الصحابة رضى الله عنهم وسائر أهل الحق ، واستحل دماء المسلمين وأموالهم
وقيل : هؤلاء كفار كالمرتدين فيجوز قتالهم ابتداء ، وقتل أسيرهم ، وإتباع
مذبحهم . ومن قدر عليه منهم استحب . فإن تاب وإلا قتل . وهو أولى . انتهى .
قلت : وهو الصواب .

قال الزركشى : الخوارج الذين يكفرون بالحد ، ويكفرون عثمان ، وعلياً ،
وطائفة ، والذين رضى الله عنهم ، ويستحبون دماء المسلمين وأموالهم - فيهم
روايتان . حكاهما القاضي في تعليقه .

إحداهما : هم كفار .

والثانية : لا يحكم بكفرهم

عنه : قوله ﴿ من قاتلوا وإلا قاتلهم الإمام ﴾
يعنى وجوباً .

جرم به في المعنى ، والشرح ، والقاضى ، وغيرهم .

قال الزركشى : ظهر قصة الحسين بن علي رضى الله عنهم . وقوله عنه أفضل

الصلاة والسلام « ستكون سنة » انتهى : أن القتل لا يجب . ومال إليه .
 قوله (وهل يجوز أن يستعين عليهم بسلّاحهم وكرّاعهم) على
 وجهين)

يعنى : سلاح العدة وكرّاعهم صرح به الأصحاب . وهما روايتان .
 وأصنفهما في الهدية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، واستنوع ، والمضى ،
 والمحرر ، والشرح ، وشرح ابن متجا ، والمحاوى
 أمدهما : لا يجوز إلا عند الضرورة . وهو المذهب .
 صححه في الصحيح ، والنظم ، وبراءة .
 وقدم في الدعوى

والثاني : حرم مطلقاً حرمه في صحيح .
 دائرة : ابرهق منهم والمصد كالخيل قاله في الترمذي
 قوله (ولا يتبع لهم مذبر ، ولا يجار على حريج)
 اعلم أنه يحرم قتل مذبره وحريجهم بلا راع
 ولا يتبع مذبرهم . على الصحيح من المذهب مطلقاً .
 وقيل : في آخر القتل ذكره في اربعين
 قلت : تنويعه أن يقتل من حيف من حثاهم ورجوعهم عنهم .
 فعلى مذهب : ابن قسطل ، في القود وجهان
 وأطلقه في معنى ، والسكاي ، والشرح ، وزراعة السكري ، والفروع .
 أمدهما : عدده . وهو ظاهر كلام مصنف ، والشارح لأن
 وقدمه ابن وزين في شرحه
 والثاني : لا نقاد به

قلت : وهو الصواب لاختلاف المعنى في ذلك فتشبهه .

واثرة : قال في المستوعب : مدر من السمكت شوكته ، لا المتعرف
إلى موضع .

وقال في المنى ، والشرح : يحرم قن من ترك القن .
قوله (وَمَنْ أَسْرَ مِنْ رِجَالِهِمْ حَتَّى تَنْقُصَ الْحَرْبُ ،
ثُمَّ يُرْسَلْ)

هذا الذهب . وعنه حمير الأصحاب
وحرم به في الهداية ، والذهب ، ومسوك الذهب ، ومستوعب ، وخلاصة ،
والهدى ، واللمة ، والحرر ، والنظم ، والبحير ، وغيره
وقد مر في رعتين ، ومروء ، وغيره
وقيل : يحى ، بـ أس عوده
وقال في الترميز : لا يرسل مع فداء شوكهم
قلت : وهو الصواب
ولعله مراد من أطلق
على هذا . حدث شوكهم ، ولكن توقع حمايتهم في الحال . في
إرساله وحسن

وأصنفهما في رعتين ، أحوى الصغير ، والمروء
قلت : الصواب عدم إرساله
وقيل : يجوز حمله ليحلى أسره
قوله (فَإِنْ أَسْرَ صَبِيٌّ ، أَوْ امْرَأَةٌ ، هَلْ يَنْفَعُ بِهِ ذَلِكَ ، أَوْ يَحْتَلِي فِي
الْحَالِ ؟ يَحْتَمِلُ وَيَجَنَّبِي)
وأطلقها في الهدية ، ومذهب ، ومسوك الذهب ، والمستوعب ،
والخلاصة ، وشرح من مجاز .

أمرهما : يفعل به كما يفعل بالرجل . وهو الذهب

بحرم به في الوجير ، وغيره .

وقد مر في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

والوجه الثاني : يخفى في الحال .

صححه المصنف ، والشارح .

قلت : الصواب النظر إلى ما هو أصح من الإمامك والإرسال

ولعل الوجهين مبينان على ذلك .

قوله ﴿ وَلَا يَصْنَعُ أَهْلُ الْقَدْلِ مَا أَتَقَوُّهُ عَلَيْهِمْ حَالُ الْحَرْبِ ، مِنْ

نَفْسٍ أَوْ مَالٍ ﴾ بلا نزاع .

وتقدم في كدرة القتل : هل يجب على القاتل كدرة أم لا ؟

وقوله ﴿ وَهَلْ يَصْنَعُ الْبِعَاةُ مَا أَتَقَوُّهُ عَلَى أَهْلِ الْقَدْلِ فِي الْحَرْبِ ؟

على روايتين ﴾

وأطلقهم في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمتعقب ، والهادي

والمحرر ، والرعايتين ، والحاوي الصغير

إمراهما : لا يضمنون . وهو المذهب

صححه في المحق ، والشرح ، والنظم

قال الزركشي : هذا للمذهب .

وحرم به في الوجير .

واحتره من عدوس في تذكره .

وحزم به في المنور ، والمتعقب ، وغيرهم .

وقد مر في السكافي ، والفروع ، وغيرها .

قلت فيعني .

والرواية الثانية بمضمون

صححه في التصحيح ، والعلامة .

وجزم به في الوجيز .

فمل الرواية الثانية : في القود وجهان .

وأطلقهما في الفروع .

قال في الزعامة الكبرى ، قلت : إن ممن اتدل احتمل القود وجهين . انتهى

قلت : الصواب وجوب القود .

والوجهان أيضاً في تحتم القتل سداً . قاله في الفروع .

ثالثة : قوله (وَمَا أَخَذُوا فِي حَالِ امْتِنَاعِهِمْ - مِنْ رَكَاةٍ ، أَوْ خَرَجٍ ،

أَوْ حِرْزَةٍ - : لَمْ يَغْزُوا عَلَيْهِمْ ، وَلَا عَلَى صَاحِبِهِ)

الصحيح من المذهب : أنه يجري . دفع الركعة إلى الموارج والمنة

من عليه في الموارج ، إذا عسوا على لده ، وأحدوا منه الضرب . وقع موقعه

قال القاضي في الشرح : هذا محمول على أنهم - حوا شاذيل

وقال في موضع : إن يجري . أحدهم إذا صبوا لهم إماماً

قال في الفروع : وظاهر كلامه في موضع من الأحكام السعدانية . أنه لا يجري .

الدفع إليهم اختياراً .

وعن الإمام أحمد رحمه الله التوقف في أحده الموارج من ركعة .

وقال القاضي ، وقد قيل : تجوز الصلاة خلف الأئمة السابق ولا يجوز دفع

الأعشار والصدقات إليهم ، ولا إقامة الحدود .

وعن الإمام أحمد رحمه الله : يجوز .

قوله (وَإِنْ ادَّعَى دَعْوَى دَفْعَ حِرْزَتِهِ إِلَيْهِمْ : لَمْ تُقْلَ إِلَّا بَيِّنَةٌ)

هذا المذهب وعليه الأصحاب

وفيه احتمال . نقل بلاسة إذا كان بعد الخول
 قوله (وإن ادعى إنسان دفع حراجة إليهم . فهل تقبل بغير بينة ؟
 على وحقين)

عبرته في الهدية ، والمذهب ، والخلاصة . كذلك .
 فقد يقال : شمل كلامه مسائلين
 أمراًهما : إذا كان مسمى وادعى ذلك ، فأطلق في قول قوله بلاسة
 وحقين

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمعنى ،
 والكافي ، والشرح ، والفروع ، والتركيب
 أمراًهما : لا يقبل إلا بينة . صححه في التصحيح .
 وحزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدي
 وقدمه في المحرر ، والرد ، والختار الصغير
 والرمم الثاني : نقل مع بينة . صححه في النظم .
 وحزم به في المنور .

والسؤال الثانية : إذا كان دعي فأطلق في قول قوله بلاسة وحقين .
 وأستفهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمعنى ، والشرح
 والرد ، والكبرى .

أمراًهما لا يقبل . وهو مذهب صححه في التصحيح .
 وحزم به في المحرر ، والرد ، والصغرى ، والختار الصغير ، والوجيز
 ومنتخب الأدي ، وغيرهم .
 وقدمه في الفروع ، والتركيب ، وغيرهم .
 والرمم الثاني : نقل قوله مع بينة . حرم به في المنور .

وهو ظاهر ما صححه في النظم .

قال لركنك وغيره ، وقيل يقلل مدعى الحق
قوله ﴿ وَتَجُورُ شَهَادَتُهُمْ ، وَلَا يَنْقُصُ مِنْ حُكْمِ حَاكِمِهِمْ إِلَّا
مَا يَنْقُصُ مِنْ حُكْمِ غَيْرِهِ ﴾

هذا مذهب فيه . وعليه جمهور الأصحاب

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومبيوك الذهب ، والمتنوع ، وخلاصة ،
والمحرم ، والنظم ، ولوجير ، والحدوى الصغير ، وغيرهم
وقدمه في الرعاسين ، والفروع ، وغيرهم
وظل أن عقيل : قبل شهادتهم . وتوحد عنهم العلم ، ما تكون دعة
ذكره أبو بكر

ودكرى المعنى ، والترغيب ، والشرح : أن الأولى رد كونه قبل حكمه
ودكر الشئ بقى بمن . أنه قد . أن أن عقيل وغيره صفوا لعدة
فأمره له ولي المخرج فاصباً له بحر قصده عند الأصحاب
ولي المعنى ، والشرح : حتى يصح قصده الخارجى ، دعه للمهرر كما
له أيام الحد ، أو أحد جريه وحراجه وركاه

قوله ﴿ وَإِنْ اسْتَعَانُوا بِأَهْلِ الدِّمَةِ ، فَأَعَانُوهُمْ اَنْقُصَ عَنْهُمْ
إِلَّا أَنْ يَدْعُوا أَنَّهُمْ صُورَاتُهُ يُحِبُّ عَلَيْهَا مَقُونَةُ مَنْ اسْتَعَانَ بِهِ مِنْ
الْمُسْلِمِينَ ، وَبِحَوْلِ ذَلِكَ : وَلَا يَنْقُصُ عَنْهُمْ ﴾ .

إد فأن أهل لدمه مع لعدة ، ولا يجوز إلا أن يدعو شبه أولاً
قبل ، يدعو شبهة - كما ذكره المصنف وغيره - تنقص عنهم على المصحح
من المذهب وعليه جمهور الأصحاب

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومبيوك الذهب ، والمتنوع ، وخلاصة

والهادي ، والبلمة ، والمجرى ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .

وقدمه فى الرعاية الكبرى ، والفروع .

وقيل : لا ينقص .

فلى المذهب : يصيرون كأهل الحرب .

وعلى الثانى : يكون حكمهم حكم البهائم .

وعلى الثانى أيضاً : فى أهل عدل وجهان .

قال فى الفروع ، وقيل : لا ينقص عهدهم من أهل عدل وجهان انتهى .

قلت : الذى يظهر أن العكس أولى وهو أنهم إذا قاتلوا مع العامة - وقلنا .

ينقص عهدهم - فهل ينقص عهدهم إذا قاتلوا مع أهل المدن ؟ هذا ما يظهر

وإن ادعوا شبهة - كطعنهم وحواله عليهم - ونحوه . - ينقص عهدهم على

الصحيح من المذهب وعليه الأصحاب . وقطع به كثير منهم

وقال فى التعريب : فى نقص عهدهم وجهان .

قوله (وَيَتَرَمُّونَ مَا أَتَقَفُّوهُ مِنْ نَفْسٍ وَمَالٍ) .

يعنى : أهل الدمة إذا قاتلوا . وهذا المذهب وعليه جمهور الأصحاب

وأطعن به أكثرهم . منهم : صاحب الهدية ، والمذهب ، ومسوك المذهب ،

والمستوعب ، والحلاصة ، والمقى ، والشرح ، والمجرى ، والنظم ، والرعاية الصغرى ،

والحاوى الصغير ، والوجيز ، وغيرهم .

وقال فى الفروع : ويصمون ما أتقوه فى الأصح .

وقدمه فى الرعاية الكبرى

وقيل : لا يضمنون

وقال فى الرعاية الكبرى ، قلت : وإن أتقوا ينقص عهدهم : فلا يضمن .

نفيه : قوله (وَإِنْ اسْتَعَاثُوا بِأَهْلِ الْحَرْبِ ، وَأَمْنُوهُمْ : لَمْ يَمْسَحْ

أَمَانُهُمْ ، وَأَيُّحَ قَتْلُهُمْ) .

يعني لغير الذين أسوم . فاما الذين أسوم : فلا بأس لهم ذلك . وهو ظاهر
قوله (وَإِنْ أَظْهَرَ قَوْمٌ رَأَى الْخَوَارِجَ . وَلَمْ يَجْتَمِعُوا لِحَرْبٍ : لَمْ
يُتَعَرَّضْ لَهُمْ)

بل تجري الأحكام عليهم كأهل العدل .

قال في الفروع : ذكره جماعة .

قلت : منهم . أبو بكر ، وصاحب الهدية ، والذهب ، ومسبوك الذهب ،
والمستوعب ، والخلاصة ، والهادي ، والسكافي ، والمعنى ، والشرح ، والبلغة ،
والحرر ، والنظم ، والزعابطين ، والحارثي الصغير ، والوحيير ، وإدراك العامة ، والموسم ،
والمتعجب ، ونجريد العناية ، وسهابة ابن رزين ، وغيرهم .

وسأله للروزي : من قوم من أهل البدع تعرضوا ويكفرون ؟ قال :
لا تعرضوا لهم .

قلت : وأي شيء . ذكره أن يحسوا ؟ قال : لهم والدات وأخوات
وقال في رواية ابن منصور : الحروية إذا دعوا إلى ما هم عليه ، إلى دينهم :
مقاتلتهم ، وإلا فلا مقاتلون .

وسأله إبراهيم الأطروش عن قتل الحميين ؟ قال : أرى قتل الدعاة منهم
ونقل ابن الحكم . أن مالكاً رحمه الله قال : عمرو بن عبيد يستتاب . فإن
تاب وإلا صربت عتقه .

قال الإمام أحمد رحمه الله : أرى ذلك إذا جحد العلم
وذكر له المروذي عمرو بن عبيد . قال : كان لا يقر بالعلم . وهذا كافر .
وقال له المروذي . السكرانسي يقول : من لم يقل لعقطة بالقرآن مخلوق ،
فهو كافر . فقال : هو الكافر .

فوائد

الأولى قوله (فإن مشيوا الإمام عز وجل)

وكذا لو سوا عدلا . مع عرصوا للإمام ، أو للمذل بالنسب : هي تعريضهم
وجهاً

وأطلقهما في الحرر ، والنظم ، والرعيتين ، والحدوى الصغير ، والمروع ،
والمتقى ، والشرح ، والسكاي .

أمرهما : عز وجل .

قلت : وهو الصواب .

وحرر في سور

والوجه الثاني لا يبرر

قال في المذهب : فإن صرحوا بسب الإمام عز وجل

الثاني : قال الإمام أحمد رحمه الله - في مستند دعاه - أرى حبه

وكذا في الصورة . على إمام مذهبهم وردعهم ، ولا نقابهم ، بل أن
يختصموا به في الحكمة

وقال الإمام أحمد رحمه الله أيضاً - في الحرورية - لداعية يقاتل كبة .

وقال ابن منصور : قتيل من مع زكاة وكل من منع فريضة على المسلمين
قتله حتى راحدوها منه

وحذر أبو العرج ، والشيخ تقي الدين رحمه الله ، وقول : أحموا أن كل طائفة
معتنقة عن شريعة متواترة من شريعة الإسلام : يجب قتلها ، حتى يكون الدين
كله لله ، كالحاربين ، وأولى

وقال في القصة : ثم من طويح تعاق

قال - وفي قتل الواحد منهما ونحوه ، وكفره ، رويان والصحيح :
حوار قتله كالكعبة ، ونحوه

الثالث : من كفر أهل الحق والصحة حتى الله عنهم ، واستحق دماء المسلمين
تأويل : فهم حورج - فقة قدم في الدع
وعنه : هم كفر

قلت : وهو الصواب والذين يدين الله به

قال في الترمذي ، ورعية : وهي أشهر

ودكر من حامد ، أنه لا خلاف فيه .

ودكر ابن عقيل في الإشاد ، عن أحمد : كغير من حاد في أهل ،
كحورج وروافض ومرحنة

ودكر غيره : ابن - فليس قال : لا يدين الله ، معنى ، أو وقت فيمن حكموا
بكفره ، وفيمن سب محمد - غير مستحسن ، وأن مستحله كاف .

وقال في المعنى : يخرج في كل محله استعمل تأويل ، كالحوارج ومن كفره ،
شكهم عنه . كذا

قال في المعنى هذا مقتضى قوله

وقال الشيخ بقى للذين رحمهم الله : خصوصه مرحنة على عدم كفر الحوارج
والقدره ، ووجهه ، وغيرهم وبنينا كفر الظهيرة ، لا أعينهم

قال : وصنفه تمسكي عنه وإثنين في تكفير أهل البدع مطلقاً ، حتى مرحنة ،
والشعة مفصلة في رضى الله عنه

قال : ومنه من الأئمة ، لإمام أحمد - وغيره رحمهم الله - مسية على التفصيل
بين النوعين والعين

وقال محمد بن عوف الحمصي : من أهل البدع ، الذين أحجمهم الله عليه الصلاة

والسلام من الإسلام : القدرة ، والمرحنة ، والرافضة ، والجهمية . فقال : لا تصلوا معهم ، ولا تصلوا عليهم .

ونقل محمد بن منصور الطوسي : من رجم أن في الصحابة خيراً من أني نكر رضى الله عنه ، مولاه النبي صلى الله عليه وسلم ، فقد افتدى عليه وكفر . فإن رجم مأن الله نكر المسكر بين أسبانه في الناس : فيكون ذلك سب صلاتهم ونقل جماعة عن الإمام أحمد رحمه الله من قال « علم الله محبوق » كفر .

ونقل الروضى : القدرى لا يخرج عن الإسلام وقال في نهاية المندى من سب صحابياً مستعلاً بكفر ، وإلا فسق . وقيل : وعنه يكفر .

نقل عبد الله - فيمن شتم صحابياً - القتل أحسن عنه ، وبصرى ما أراه على الإسلام .

ودكر بن حامد في أصوله كفر الخوارج والرافضة والقدرة والمرحنة . وقال : من ، تكلم من كفره : فسق وهجر وفي كفره وجهان والذي ذكره هو وغيره من رواية الرودى ، وأبى طيب ، ويعقوب ، وغيرهم : أنه لا تكفر .

وقال : من رد موحبات القرآن : كفر ومن رد ما ملق بالأحساد والآحاد الثلاثة : فوجهان وأن غالب أصحاب على كفره فيما يتعلق بالصفات . ودكر ابن حامد في مكان آخر : إن جعد أحد الأحاد كفر ، كالمقنن عدداً ، يوجب العلم والعمل . فأما من جعد العلم ، فالأشبه لا تكفر ويكفر في نحو الإمراء والعرول ونحوه من الصفات .

وقال - في إسكار المنكر استعراج قلبه صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء وإعادته - في كفره وجهان . ساء على أصله في القدرة الذين سكر من علم الله وأنه صفة له وعلى من قال لا أكفر من لا تكفر بالجهمية .

الرابعة : قوله ﴿ وَإِنْ اقْتَتَلْتُمَا ظَافِرَتَانِ لِعِصْبَةٍ ، أَوْ ظَلَبَ رِئَاسَةً :
فَهُمَا طَائِفَتَانِ ، وَتَضُمُّنُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مَّا أَتَلَفَتْ عَلَى الْأُخْرَى ﴾ .
وهذا بلا خلاف أعلاه

سكن قال الشيخ نبي الدين رحمه الله : إن جهل قدر ما بهته كل طائفة من
الأخرى - تساو - ، كمن جهل قدر المحرم من ماله : أخرج نصفه ، والباقي له .
وقال أيضاً : أوجب الأصحاب الضمان على مجموع الطائفة ، وإن لم يعلم عين
المتلف

وقال أيضاً : وإن تعدد تقاضا ، لأن مباشر والمعين سواء عند الجمهور .
الخامسة : لو دخل أحد فيهما ليصلح بينهما ، فقتل وجعل قائله : صمته
الطائفتان .

باب حكم المرتد

فأمرناه

إمدهما قوله (من أشرك بالله، أو جحد زبويته، أو وحدانيته، أو صفة من صفاته).

قال بن عقيل في العصور أو جحد صفة من صفاته معق على ثباته
الثاني قوله (أو سب الله تعالى، أو رسوله صلى الله عليه وسلم
كفر).

قال الشيخ بن الدين رحمه الله، وكان معصياً رسول الله صلى الله عليه
وسلم، أو ما جاء به اعتد.

ثالث قوله (من أشرك بالله، أو جحد زبويته، أو وحدانيته،
أو صفة من صفاته، أو اتخذ لله صاحبة، أو ولداً، أو جحد نبياً،
أو كتاباً من كتب الله، أو شيئاً منه، أو سب الله أو رسوله.
كفر) بلا راع في الجملة.

ومراده إذا أتى بذلك طوعاً، ودفعاً لا وكان ذلك مد أن أسد طوعاً
وغيره ذكره.

قلت: ظاهر كلام الأصحاب أن هذه الأحكام مقرنة عليه حيث حكم
بإسلامه طوعاً أو كراهة
وأطلقهما في المروع

وقال: والأصح بحق، معى. إذا أكره على الإسلام لاند أن يكون بحق
على الأصح

فإنه قال الشيخ تقي الدين رحمه الله . وكذا حكم لو حمل منه وبين لله
وسائط يتوكل عليهم ويدعوهم ويسألهم إماماً .

قال جماعة من الأصحاب أو سجد شمس أو ث

قال في الترتيب أو أي بقول أو فعل صريح في الاستسار ، بالدس

وقيل أو كتب على أي ، أو أصر في ذلك على أي أو حرير غير متعين

ومن فصي رأيت بعض أحد كره حديد حديد السند والمسكر كراه

الكل ولا كره حديد من دقة ، لا خلاف ، من شبه شقة .

قال ومن ظهر لإسلامه وأسر الكد فداق وإن أظهر أنه فأنتم بالواجب

وفي قوله أن لا من فداق ومن كره على وجهين

وهو كراه لإمام أحمد رحمه الله ، الأصحاب : لأنك ، إلا من كره

قال ومن أصح من أحج حجج من وصف عن إسلام لأنه أحق

أهل بيته وثبت حرمة لله وحده سواه صلى الله عليه وسلم

قال في الإمام فتوجه عنه من معاقبة ونحوه

واحد لإمام أحمد رحمه الله خلاف ذلك وعنه لأصحاب ، وأنه لا يجوز

الخصيص بالامه ، خلافاً لأن جبين وأن أخوي وعمرهما

والشيخ تقي الدين رحمه الله . طه . كلامه السكره

قوله (وإن ترث شيئاً من البعذات الخمس تهوناً لم يكفر) .

أي ، داعر على أن لا يهونه أحد . استنب وجوز كثرته قبل أصر له

كفر ، وفتل حداً

حرمة في حدير

وقد في حدير ، وعيره

وصحبه في العلم ، وعيره

وعه يكفر لا يخرج ، لا يكفر به حيره حال .

وعنه : يكفر بالجميع . قلها أبو بكر .
واحداها هو ، وإن عدوس في تذكرته .
وعنه : يختص الكفر بالصلاة . وهو الصحيح من المذهب . وعليه جماهير
الأصحاب .

قال ابن شهاب : هذا ظاهر المذهب .
وقلمه في الفروع .
وقال : اختاره الأكثر .
وعنه : يختص الكفر بالصلاة والزكاة .
وعنه : يختص بالصلاة والزكاة إذا قاتل عليهما الإمام
وحزم به بعض الأصحاب .
وعنه : لا يكفر ولا يقتل بترك الصوم والجميع خاصة .
وتقدم ذلك في أول « كذب الصلاة » و « باب إحراج الركاة » مستوى
بأنهم من هذا .

قوله « فَمَنْ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ، وَهُوَ بِالْفِعْلِ
عَاقِلٌ » مختار أيضا « دُعِيَ إِلَيْهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ » يسمي وحووا « وَصُيِّقَ
عَلَيْهِ فَإِنْ لَمْ يَنْتَبْ : قُتِلَ » .

هذا للمذهب . وعليه جماهير الأصحاب .
وحزم به في الوجيز ، وغيره .
وصححه في الخلاصة ، وغيره .
وقلمه في للمعنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .
قال في النظم : هذا أشهر الروايتين .
قال الزركشي : هذا المذهب عند الأصحاب .

وعنه : لا تحب الاستتابة ، بل استعجب . ويجوز قتله في الحرب

قال في الفروع : وعنه لا تحب استتافته

وعنه : ولا تأخيله .

وأطلقهما في الهداية ، والذهب ، والحرر .

تعيم : يستثنى من ذلك رسول الكفار إذا كان مرتدّاً ، مدليل رسول مسيلة

ذكره ابن القيم رحمه الله في الهدى .

قلت : فيعبر به

فأمره قال ابن عقيل في الفصول - فيمن ولد برأسين ، فلما بلغ نطق أحد

الرأسين بالكفر ، والآخر بالإسلام - : إن سلقا معا ، ففي أيهما يقلب ؟ احتمالان .

قال والصحيح إن تقدم الإسلام فترند

قوله (وَإِنْ عَقَلَ الصَّبِيُّ الْإِسْلَامَ . صَحَّ إِسْلَامُهُ وَرِدَّتْهُ) .

يعنى إذا كان ممبراً

وهذا المذهب ، كما قال المصنف هنا .

وقاله الشارح ، وصاحب التلخيص في « باب القطة » والفروع ، وغيرهم .

قال في القواعد الأصولية : هذا ظاهر المذهب .

وحزم به في المنور ، وغيره .

وقد أسلم الزبير بن العوام رضي الله عنه وهو ابن ثعلبة سبي ، وكذلك علي

ابن أبي طالب رضي الله عنه

حكاه في التلخيص في « باب القطة » وقاله عروة .

وعنه : يصح إسلامه دون رده .

قال في الفروع . وهي أظهر .

وإليه ميل المصنف ، والشارح .

وَعَلَيْهِ لَصَحْحُ نَتِجَتِهِمْ حَتَّى يَنْجُو

1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 84

وہم کہ فی انہ

وحدہ ، اچھی ، والدینی و الحادی صبحہ سلامہ .

۱- آرکشی . هو مذهب المذوف ، والمختار العامة لأشوب ، حتی ہاں

حديقة - منهم 'عبد محمد بن يحيى' والكافي - حرمه بذلك اسمي

وہمہ فی الخ

و شمس و قمر و کواکب و

وہی ہندو اہوتش کا کہ ہے ہندو میں الہ کا

قوله لا تشبهوا هؤلاء السوءة الذين في منازكم وأول من صفة منزلة

عمر صحیحہ، گنہگار، واکو، جس کا بعد فرماں

قوله ﴿وَبِأَسْمَاءَ﴾

ہی الکو صوبہ ۵ ا، لبراً، واپس کا طہ و فی الصغیر

وَمِنْهُمْ مَنْ يَدْعُو إِلَى الْفِتْنَةِ وَيُرِيدُ الْإِسْلَامَ ۚ وَمَنْ يُضِلَّهُمْ رَبِّي فَأَعَدُّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا

في ١٢ من الشهر المذكور

42-43-44-45-46-47-48-49-50-51-52-53-54-55-56-57-58-59-60-61-62-63-64-65-66-67-68-69-70-71-72-73-74-75-76-77-78-79-80-81-82-83-84-85-86-87-88-89-90-91-92-93-94-95-96-97-98-99-100-101-102-103-104-105-106-107-108-109-110-111-112-113-114-115-116-117-118-119-120-121-122-123-124-125-126-127-128-129-130-131-132-133-134-135-136-137-138-139-140-141-142-143-144-145-146-147-148-149-150-151-152-153-154-155-156-157-158-159-160-161-162-163-164-165-166-167-168-169-170-171-172-173-174-175-176-177-178-179-180-181-182-183-184-185-186-187-188-189-190-191-192-193-194-195-196-197-198-199-200-201-202-203-204-205-206-207-208-209-210-211-212-213-214-215-216-217-218-219-220-221-222-223-224-225-226-227-228-229-230-231-232-233-234-235-236-237-238-239-240-241-242-243-244-245-246-247-248-249-250-251-252-253-254-255-256-257-258-259-260-261-262-263-264-265-266-267-268-269-270-271-272-273-274-275-276-277-278-279-280-281-282-283-284-285-286-287-288-289-290-291-292-293-294-295-296-297-298-299-300-301-302-303-304-305-306-307-308-309-310-311-312-313-314-315-316-317-318-319-320-321-322-323-324-325-326-327-328-329-330-331-332-333-334-335-336-337-338-339-340-341-342-343-344-345-346-347-348-349-350-351-352-353-354-355-356-357-358-359-360-361-362-363-364-365-366-367-368-369-370-371-372-373-374-375-376-377-378-379-380-381-382-383-384-385-386-387-388-389-390-391-392-393-394-395-396-397-398-399-400-401-402-403-404-405-406-407-408-409-410-411-412-413-414-415-416-417-418-419-420-421-422-423-424-425-426-427-428-429-430-431-432-433-434-435-436-437-438-439-440-441-442-443-444-445-446-447-448-449-450-451-452-453-454-455-456-457-458-459-460-461-462-463-464-465-466-467-468-469-470-471-472-473-474-475-476-477-478-479-480-481-482-483-484-485-486-487-488-489-490-491-492-493-494-495-496-497-498-499-500-501-502-503-504-505-506-507-508-509-510-511-512-513-514-515-516-517-518-519-520-521-522-523-524-525-526-527-528-529-530-531-532-533-534-535-536-537-538-539-540-541-542-543-544-545-546-547-548-549-550-551-552-553-554-555-556-557-558-559-560-561-562-563-564-565-566-567-568-569-570-571-572-573-574-575-576-577-578-579-580-581-582-583-584-585-586-587-588-589-590-591-592-593-594-595-596-597-598-599-600-601-602-603-604-605-606-607-608-609-610-611-612-613-614-615-616-617-618-619-620-621-622-623-624-625-626-627-628-629-630-631-632-633-634-635-636-637-638-639-640-641-642-643-644-645-646-647-648-649-650-651-652-653-654-655-656-657-658-659-660-661-662-663-664-665-666-667-668-669-670-671-672-673-674-675-676-677-678-679-680-681-682-683-684-685-686-687-688-689-690-691-692-693-694-695-696-697-698-699-700-701-702-703-704-705-706-707-708-709-710-711-712-713-714-715-716-717-718-719-720-721-722-723-724-725-726-727-728-729-730-731-732-733-734-735-736-737-738-739-740-741-742-743-744-745-746-747-748-749-750-751-752-753-754-755-756-757-758-759-760-761-762-763-764-765-766-767-768-769-770-771-772-773-774-775-776-777-778-779-780-781-782-783-784-785-786-787-788-789-790-791-792-793-794-795-796-797-798-799-800-801-802-803-804-805-806-807-808-809-810-811-812-813-814-815-816-817-818-819-820-821-822-823-824-825-826-827-828-829-830-831-832-833-834-835-836-837-838-839-840-841-842-843-844-845-846-847-848-849-850-851-852-853-854-855-856-857-858-859-860-861-862-863-864-865-866-867-868-869-870-871-872-873-874-875-876-877-878-879-880-881-882-883-884-885-886-887-888-889-890-891-892-893-894-895-896-897-898-899-900-901-902-903-904-905-906-907-908-909-910-911-912-913-914-915-916-917-918-919-920-921-922-923-924-925-926-927-928-929-930-931-932-933-934-935-936-937-938-939-940-941-942-943-944-945-946-947-948-949-950-951-952-953-954-955-956-957-958-959-960-961-962-963-964-965-966-967-968-969-970-971-972-973-974-975-976-977-978-979-980-981-982-983-984-985-986-987-988-989-990-991-992-993-994-995-996-997-998-999-1000-1001-1002-1003-1004-1005-1006-1007-1008-1009-1010-1011-1012-1013-1014-1015-1016-1017-1018-1019-1020-1021-1022-1023-1024-1025-1026-1027-1028-1029-1030-1031-1032-1033-1034-1035-1036-1037-1038-1039-1040-1041-1042-1043-1044-1045-1046-1047-1048-1049-1050-1051-1052-1053-1054-1055-1056-1057-1058-1059-1060-1061-1062-1063-

وقدمه لـ "ي" ، والشرح ، والمفرد ،

40, 144, 469

روعه : فصل سے پہلے صریحہ : و لا یت

و روی عن إمامنا أحمد رحمه الله أنه عن من الصبي، ولا يجوز على الإسلام

قال ابو نكره فورا محمداً لأن الصبي في مطلة القصر في جنور

يكون صدفاً في العمل على أن

قَالَ لِإِمَامِهِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَمِينُ قَوْلِكَ كَوْنُ شَيْءٍ وَحْدَهُ أَمَّا ، فَسَمِعْتُ
 مَطْلَعَهُ ، فَأَبَى الْإِسْلَامَ - فَمَنْ وَجَّهَ شَيْءًا فِي
 قَوْلِهِ وَإِنْ أَسْلَمَ عَلَى صَلَاتَيْنِ فَمِنْهُ ، وَأَمَّا رَجُلٌ
 قَوْلُهُ « وَلَا يُقْتَلُ حَتَّى تَنْتَفِعَ » وَيُحْدِثُ « ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ وَقْتِ
 بَدْوَعِهِ »

وَهَذَا مَذْهَبٌ وَعَلَيْهِ مَذْهَبُ أَكْثَرِ الْمُؤَلَّفِينَ وَفَقَطَهُ أَكْثَرُهُمْ
 وَقَوْلُهُ فِي رِبْوَةِ صَاحِبِ رِذْوَانِهِ أَسَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ وَبِإِلَاقِ بْنِ
 عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْأَمْعِ وَعَبْرُ مَذْهَبِهِ مِنْ بِلَاحِ مَذْهَبِ قَوْلِهِ الْأَسَدِيَّةُ
 وَقِيلَ لَا يَمُرُّ حَتَّى يَجْعَلَ مَكَّةَ
 قَوْلُهُ « وَمَنْ زَانَتْ وَهُوَ سَكْرَانٌ أَمْ يَقْتُلُ حَتَّى يَضْخُو » وَيَتِمُّ لَهُ
 ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ مِنْ وَقْتِ رَدِّهَا

صَحَّحَ ذَلِكَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ مَذْهَبِ
 أَنَّ أُمَّ عَطَاءَ فِي مَذْهَبِ هَذَا أَهْلُهَا وَبِإِلَاقِ بْنِ سُلَيْمَانَ وَبِإِلَاقِ بْنِ
 قَوْلِ الْأَسَدِ هَذَا أَحْمَدُ قَوْلُ لِمَامِهِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ
 قَوْلُ بَرَكَتِي هَذَا مَشْهُورٌ
 وَصَحَّحَ فِي مَذْهَبِ الْأَسَدِ
 وَحَدَّثَ فِي مَذْهَبِ الْحَرَّاءِ وَعَبْرُ
 وَصَحَّحَ فِي مَذْهَبِ قَوْلِ « كَسَبُ الطَّلَاقِ »
 وَعَبْرُ « لَا صَاحِبَ رَدِّهِ »
 أَحَدُ « الْأَسَدِ فِي « كَسَبِ الطَّلَاقِ »
 وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ مَسْئُورِي فِي « كَسَبِ الطَّلَاقِ »
 وَأُطْلِفَتْ فِي مَذْهَبِ « خِلَافَةِ » وَالشَّرْحُ

قوله ﴿لَمْ يَقْتُلْ حَتَّى يَضَعُوْا، وَتَمَّ لَهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ مِنْ وَقْتِ رَدَّتِهِ﴾ .

وهو أحد القوانين . احتاره الحق .

وجزم به في الشرح ، وشرح ابن منجا ، وغيرهم .

والصحيح من المذهب : أن انتهاء الأيام الثلاثة من حين محوه .

وجزم به في الوجيز ، ونجريد العناية .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والمروع ، وغيرهم .

قوله ﴿وَهَلْ تُقْبَلُ تَوْبَةُ الزَّانِدِيْنَ ، وَمَنْ تَكَرَّرَتْ رَدَّتُهُ ، أَوْ مِنْ سَبَّ اللَّهِ أَوْ رَسُولَهُ ، وَالسَّاحِرُ ؟﴾ .

يعني الذي يكفر بسحره ﴿على روايتين﴾ .

وأطلقهما الزركشي

إمامهما : لا تقبل توبته ، ويقتل بكل حال

وهو سدهد صححه في التصحيح ، وإدراك العادة .

وحرم به في الوجيز ، وغيره

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، وغيرهم .

وهو اختيار أبي مكر ، والشرع ، وأبي الخطاب ، وابن البناء ، والشيخاري

في الزنديق

قال القاضي في التطبيق : هذا الذي نصره الأصحاب .

وهو اختيار أبي الخطاب - في خلافه - في الساحر .

وقطع به القاضي في تبيينه ، والشيخاري في سب الرسول صلى الله عليه وسلم ،

والخرقي في قوله من قذف أم النبي صلى الله عليه وسلم قتل

والأحرى تقبل توبته كغيره .
 وهو ظاهر ما قدمه في الرعاية الصغرى ، والحوى الصغرى .
 وهو ظاهر كلام الخرقى .
 وهو اختيار الخلال في الساهر ، ومن تكررت رده ، وانردق ، وآخر
 قول الإمام أحمد رحمه الله .
 وهو احتياط القاضى في روايته فيمن تكررت رده .
 وظاهر كلامه في صيفه في سب الله تعالى
 وعنه : لا تقبل إن تكررت رده ثلاثاً فأكثر ، ولا قست
 وقال في الفصول ، عن أحمد ما لا تقبل توبته إن سب النبي صلى الله عليه وسلم
 لأنه حق آدمى لا يحرم إسقاطه ، وأنها تقبل إن سب الله تعالى . لأنه يقبل التوبة
 في خالص حقه
 وحرمه في عيوب الملائكة ، وغيرها لأن الحق مبرر عن النقائص
 فلا يدعى به ، بخلاف المحقق ، فإنه محل لها . ولقد افترقا .
 وعنه : مثلهم فيمن ولد على الفطرة ثم رند : ذكره الشيخ في الدين رحمه الله
 نعيم : محل الخلاف في الساهر : حيث يحكم عقلة بذلك ، على ما يأتي في
 آخر الباب

فوائده

الأولى : حكم من تنفس النبي صلى الله عليه وسلم حكم من سب صوات الله
 وسلامه عليه . على الصحيح من المذهب . وظله حنبلى .
 وقدمه في الفروع .
 وقيل : ولو بعريصاً
 نقل حنبلى : من عرس شيء من ذكر الرب فعليه القتل ، مما كان
 أو كافراً ، وأنه مذهب أهل المدينة

وسأله ابن منصور : ما الشبهة التي تقول بها ؟ قال : نحن نرى في التعريض

الخط

قال : وكل ما مذهبه فيما يجب فيه الخط من الشيعة الله نص

الثانية : نحن اختلاف مقدم ، في هذه قسوس توتهم وقولهم : في أحكام

الدين ، من ترك فتنهم ، وتبوء أحكام الإسلام

فما في الآخرة - في صدقت توتهم ، قدمت بلا خلاف

ذكره ابن عقيل ، والعمد ، والشايع ، وجماعة

وقدمه في الفروع

وفي إرشاد ابن عقيل وإياه : لا قبل توبة الراسخ طبعاً ، ومعه . وقال

كن مطهر ، صلاح ، إلى أن معصية ركب منها

ودكر القصي ، وأحمده . و : لا قبل توبة داعية إلى بدعة مضلة .

احمد بن أبي إسحق بن شاذان

وقال : من عصى في إرشاده نحن لا تمنع أن يكون مطهراً من أصل

قال في الإلهوع وطاهر كلاء غيره لا مطهراً

قال الشيخ : بقي الله رحمة الله . ومن الله أنه سوب على أئمة الكفر

الذين هم أعطى من توبة المدع

وقال في الإلهوع . من الله مدعته قدمت توبته على لأصح

وقيل : . اعترف .

وقيل : لا قبل من داعية

الثالثة : راسخ هو الذي يظهر لإسلامه ويحكي الكفر . وسمى مسقاً

في لغز الأول .

وقد من أظهر خير وأصل المسق مسكر راسخ في توبته في قياس المذهب

قاله في الفروع

ودكره ابن عقيل ، وحمل ولة قبول نوبه الى حد على المظاهر وعكسه
عكسه

قال في لهوع : ولة نعيمه للروية مشهورة بأنه لم يوجد بالتوبة سوى
صعظمه .

قال : وظهر كلام غيره بطل وهو أولى في الكل انتهى
الرافع : بطل نوبه القدر . على الصحيح من مذهب وعده لأصوب
طائفة

ودكر القضي وأصحبه به لا من وية
بطل مذهب . و أقص من القليل ، أو غنى عنه : هل يطيه لقبول في
الآخرة ؟ فيه وحمل .
وأقدم في لهوع .

قال الإمام ابن القيم رحمه الله - في الداء ولدواء وغيره ، بعد ذكر الروتين - .
والحقيق في المنة أن المبل يتصدق به ثلاث حقوق - حق لله ، وحق للمقول ،
وحق للولي . وقد نسب الله إلى نفسه مؤنة وحسن إلى الولي ، فله على مقل ،
وحق من لله ، ووجه صوابه . فحق لله ، ووجه ، وحق لأبيه .
أو الصبح ، أو لهو . وحق حق مقبول ، ووجه شئ من الله ووجه العزيمة عن
عده الداء الحسن ، ووجه صبح به وية فلا يذهب حق الله ولا يظلم وية
هذا انتهى وهو المصوب

قوله (وَوَلَّيْتُهُ أَمْرًا إِسْلَامًا) وَهُوَ أَنْ يَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ . إِلَّا أَنْ تَكُونَ رَدَّتْهُ بِاتِّكَارٍ قَرَضٍ ،
أَوْ إِخْلَالٍ مُحَرَّمٍ ، أَوْ حُجْدٍ بِيٍّ ، أَوْ كِتَابٍ ، أَوْ انْتَقَلَ إِلَى دِينٍ مِنْ

يَعْتَقِدُ أَنَّ مُحَمَّدًا بُعِثَ إِلَى الْعَرَبِ خَاصَّةً . فَلَا يَصِحُّ إِسْلَامُهُ حَتَّى
يَقَرَّ عَاجِزُهُ ، وَيَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا بُعِثَ إِلَى الْعَالَمِينَ ، أَوْ يَقُولَ : أَنَا
بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ دِينٍ مُخَالَفٌ دِينَ الْإِسْلَامِ)

معنى : بئس ذلك مع الإتيان بالشهادتين ، إذا كان ارتداداً بهذه الصفة
وهذا المذهب .

حرم به في الوحي ، وغيره

وقدحه في الفروع .

وعنه : معنى قوله « محمد رسول الله » عن كلمة التوحيد .

وعنه : معنى ذلك عن مقر بالتوحيد . اختاره المصنف .

قال في الفروع : ويتوجه احتمال : يكفى التوحيد من لا نفر به ، كالوحي
لطاهر الأحبار . ولغير أسامة بن زيد رضي الله عنهما ، وقتله الكفار الجري ،
بعد قوله « لا إله إلا الله » لأنه مصحوب بما يتوقف على الإسلام ، ومستلزم له
وذكر اس هيرة في الإصباح يكفى التوحيد مطلقاً ذكره في حديث
حديث وأسامة ، قال فيه : إن الإنسان إذا قال « لا إله إلا الله » عصم عما دمه .
ولو ظن السامع أنه قالها قرعاً من السيف بعد أن يكون مطلقاً .

قوام

المؤدب : نقل أبو طالب في اليهودي إذا قال « قد أسمت » و « أبا مسلم »

وكذا قوله « أما مؤمن » يعبر على الإسلام ، قد علم ما يراد منه

وقاله القاضي أبو علي ، وابن السكيت ، وغيرهما من الأصحاب

وذكر في المقصود احتمالاً : أن هذا في الكافر الأصلي ومن جحد الوحداية .

أما من كفر بمحمد بنى أو كتب أو فرصة أو نحو هذا فإنه لا يصح مطلقاً بذلك .

وفي مفردات أبي علي الصمير : لا خلاف أن الكافر لو قال «أنا مسلم ولا أطلق بالشهادة» يقبل منه ولا يحكم بإسلامه .

الثانية : لو أكره دعي على إقراره به - لم يصح لأنه ظلم
وفي الانتصار احتمال : يصح .

وفيه أيضاً : يصير مسلماً بكتابة الشهادة

الثالثة : لا يعتبر - في أصح الوجهين - إقرار مرتد عما جحدته، لصحة الشهادتين من مسلم ومنه ، بخلاف التوبة من البدعة ذكرها فيها جماعة
وقيل المردى - في الرجل يشهد عليه بالبدعة فيجحد - ليست له توبة .
إنما التوبة لمن اعترف . فأما من جحد : فلا .

الرابعة : يكفي جحدته إرداه عند إقراره بها على الصحيح من المذهب .
كرهوه عن جحد ، لا بعد بنية ، بل يحدد إسلامه
قال جماعة : يأتي بالشهادتين

وفي المنتعجب الخلاف

قل من أحكم - فيما أسلم - ثم تهود أو نصر ، فشهد عليه عدول فقال
« لم أعمل وأنا مسلم » - فليس قوله . هو أثره عندى من الشهود
قوله « وإن مات المرتد ، فأقام وأرثته نيئة أنه صلى بعد الردة :
حُكِمَ بِإِسْلَامِهِ » .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وتقدم ذلك مستوفى في « كتاب الصلاة »

قوله « ولا يبطل إحصاء المسلم بردته »

هذا المذهب . نعم عليه . وعليه جماهير الأصحاب

قال في المروغ : ويؤخذ عند محمد في ردته نعم عليه ، كقبيل ردته .

وجزم به في الوجيز ، والمنفى ، والشرح ، وغيرهم
وطاهر ما نقله منها - واحتره جماعة - : أنه إن أسلم لا يؤحد به ، كعبادته
وعنه : الوقف .

وقال في الفروع أيضاً . ولا يبطل إحسان قدوم ورحم ردة . فإذا أتى به .
مد إسلامه حد ، خلافاً لكتاب ابن درين في إحسان رحم
قوله (وَلَا عِبَادَاتُهُ الَّتِي قَعَلَهَا فِي إِسْلَامِهِ) يعني لا تبطل (إذا
عَادَ إِلَى الْإِسْلَامِ) .

المبادات التي فعلها قبل رده ، لانحو إيمان تكون حجا ، أو صلاة في وقتها
أو غير ذلك .

فإن كانت حجا ، فالصحيح من المذهب : أنه لا يلزم فضاؤه ، بل يجري .
الحج الذي فعله قبل رده . نص عليه .

قال المجد في شرحه : هذا الصحيح من المذهب

وقدمه الإمام اس القيم ، واس عبيدان ، وصاحب الحدوى الكبير ، وغيرهم
وجزم به المشرح هنا .

وعنه يلزمه . اختاره القاضي .

وجزم به ابن عقيل في الفصول في « كتاب الحج » .

وحرم به في إيفادات لاس حمدان

واحتره اس عدوس في تذكرته ، وذكره في الحج .

وأطلقهما في الحرر ، والرعاية الكبرى .

وأما الصلاة إذا أسلم بعدها في وقتها . فحكمها حكم الحج على الصحيح من
المذهب . خلافاً ومذهباً .

وقال القاضي لا يبعد الصلاة ، وإن أعاد الحج ، لقوله في إسلامه الثاني

وأما غيرهم من المبادات ، فقل لأصحاب : لا تنطل عبادة فعلها في الإسلام

إذا عاد إلى الإسلام . ولا قصه عنه . إلا ما تقدم من الحج والصلاة

قال في الرعية : إن صام قبل الردة في القضاء وجهان .

وتقدم ذلك مستوفى في « كتاب الصلاة » فليعاود .

قوله « وَمَنْ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ . لَمْ يَرْثْ مِنْكُمُ شَيْءٌ يَكُونُ مَوْثُوقًا ، وَتَصَرُّفَاتُهُ مَوْثُوقَةٌ فَإِنْ أَسْلَمَ . ثَلَّثَ مِنْكُمُ وَتَصَرُّفَاتُهُ ، وَإِلَّا بَطَلَتْ »

الظاهر أن هذا ما قدمه في « باب ميراث أهل المال » من أن ميراث المرتد في .

واعلم أن مال المرتد إذا مات مرتدًا ، لا يحمو : إما أن يقول : يرثه ورثته من المسلمين ، أو ورثته من دينه الذي اختاره ، أو يكون شيئاً على ما تقدم في « باب ميراث أهل المال »

فإن قيل : يرثه ورثته من مسلمين ، أو من الذين الذين اختاره ، فإن تصرفه في ماله في حال رده كالمسلم ، ويقر بيده . وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وقال أبو الخطاب في الانتصار : لا قطع سرقة مال مرتد ، لعدم عصيته

وإن قيل : يكون شيئاً ، في وقت مصيره شيئاً ثلاث روايات

أحمد بن : يكون شيئاً حين موته مرتدًا . وهذا الصحيح من المذهب

قاله في الفروع ، وقدمه .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، وغيره

وهو ظاهر ما قدمه المصنف في « باب ميراث أهل المال »

والرواية الثانية : يصير شيئاً بمجرد رده

اختارها أبو بكر ، وأبو إسحاق ، وابن أبي موسى ، وصاحب التبصرة ،
والطريق الأقرب . وهو قول المصنف .
وقال أبو بكر يزول ملكه رده . ولا يصح نصره . فإن أسلم رد إليه
عليك مستأخراً .

والرواية الثالثة يبين نمونه مرتداً كونه فياً من حين الردة
فعل الصحيح من الذهب . يمنع من التصرف فيه . قاله القاضي وأصحابه ،
مهم أبو الخطاب : وأبو الحسين ، وأبو الفرج
قال في الوسيطة : نص عليه
وقدمه في الدعوى
وقال ابن هاشم : يمنع منه
فإذا قتل مرتداً صار ماله في بيت المال .
واختار المصنف ، والشارح ، وغيرهما . على هذه الرواية . أن نصره يوقف
ويترك عند ثقة ، كالرواية الثالثة
قلت : وهو ظاهر كلام المصنف هنا .
قال ابن سعد وغيره . ذهب لأبول ملكه رده . وتكون ملكه
موقوفاً . وكذلك تصرفاته على الذهب . انتهى
قال في الدعوى . وحمل في الترجيب كلام القاضي وأصحابه وكلام المصنف
واحداً .

وكذا ذكره القاضي في الخلاف .
وتيمه ابن البناء وغيره على ذلك .
ودكر أن الإمام أحمد - رحمه الله - نص عليه .
لكن لم يقولوا : إنه يترك عند ثقة ، بل قالوا : يمنع منه .
وهنا معنى كلام ابن الجوزي .

فإنه ذكر : أنه توقف تصرفه فإن أسلم سد ذلك ، وإلا بطل وأن الحاكم يحفظ بقية ماله .

قالوا : فإن مات - بطلت تصرفاته تعطيلاً عليه قطع نوائه ، بخلاف الميراث وقين : إن لم يبلغ تصرفه الثلث : صح

وقال في المحرر ، ومن تبعه - على الرواية الأولى التي قدمها ، وهي المذهب - بقر بيده ، وتعهد فيه معاوضاته ، وتوقف نزعائه ، ونزول ثبوته مرتداً لأن حكم الردة حكم درص المحرور

وإنما لم يسد من ثلثه لأن ماله بصير فيث بموته مرتداً ولو كان قد مات شقياً أخذ الشفعة

وقيل : يصح برعه المهر ، وبيع الشقص لمشروع واحتقاره في برعاتين

زاد في الكعري - فإن أسلم اعتذر من الثلث

وعلى الثانية - يحمل في بيت المال ولا يصح تصرفه فيه

أسكن إن أسلم - رد إليه موكاً حديداً

وعبها أيضاً - لا نفقة لأحد في دة ، ولا نفقة دين تعدد فيها فإن أسلم ملكه بدن ، وإلا في فيث

وعلى الثالثة : يحفظه الحاكم ، وتوقف تصرفاته كلها

ويحتمل كلام المصنف أيضاً .

فإن أسلم . أمصبت ، وإلا يب سادها .

وعلى الأولى والثالثة ينفق منه على من تليمه نفقته ، ونفصى دينه فإن أسلم

أخذه أو بقيته . وفقد تصرفه ، وإلا بطل .

قال في الرعاية الكعري : وعلى الروايات الثلاث : ينفق منه ما لزمه قبل

ردته ، من دين ومعه . وسبق عليه منه مدة الردة وقاله غيره

فائدة : إنما يبطال تصرفه بغيره فهو تصرف غيره بالوكالة . صح ذكره
القاضي ، وابن عقيل .

قوله ﴿ وَتَقْضَىٰ دَيْنُهُ ، وَأُروَشُ حَتَايَاتِهِ ، وَيُنْفَقُ عَلَىٰ مَنْ يَلْزُمُهُ
مُؤَنَّتُهُ ﴾

قد تقدم ذلك ساء على بعض الروايات دون بعض
قوله ﴿ وَمَا أَتْلَفَ مِنْ شَيْءٍ : صَمْنَةً ﴾
هذا المذهب . جزم به في الوحيين ، وغيره .
وقد مر في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمتنوع ، والخلاصة ،
والهادي ، والمختار ، والعلم ، والرعائيتين ، والحدوى الصمير ، والفروع ، وغيرهم
ويخرج في الجملة المسمية المردة . أن لا تضمن ما ألفتها
وهو احتمال في الهداية
وعنه : إن عمله في دار الحرب ، أو في جماعة مردة ممسكة : لا يضمن .
استأجره الحلال ، وصاحبه أبو بكر ، والنصف ، والشيخ تقي الدين رحمه الله ،
وعيرهم .

قوله ﴿ وَإِذَا أَسْلَمَ ، فَمَنْ يَلْزُمُهُ قِضَاءُ مَا تَرَكَ مِنَ الْعِبَادَاتِ فِي رِدَّتِهِ ؟
عَلَىٰ رَوَاتِبَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمتنوع ، والخلاصة ،
والهادي ، والمنقذ ، والشرح ، وشرح ابن منبج
إحداهما : لا يدرمه . وهو المذهب . قاله القاضي ، وابن سبغ في شرحه ،
وصاحب الفروع ، وعيرهم

قال في التلخيص ، والسمة : هذا أصح الروايتين .
وجزم به الأدنى في منتحبه ، وغيره .

وقدمه في الرعاية الصغرى ، وابن تيميم ، والحاوي

والرواية الثانية : يلزمه صححه في التصحيح .

وحرم به في الوجير ، وغيره

وحرم به في الإفادات في الصلاة ، والركاة ، والصوم ، والحج

وقدمه في الرعاية الكبرى ، والفروع .

لكل قال : المذهب عدم لزوم

فعل هذه : لو حن بعد رده : لزمه قضاء المدة من حيوة . على الصحيح

من المذهب .

فت - فيما بينهما .

وقيل : لا يلزمه

وأما إذا حاضت امرئته : فإن الوجوب يسقط عنها قولاً واحداً .

وقدم ذلك مستوفى في « كتاب الصلاة » عند قوله « ولا نحب على كافر »

نسب : مذهب كلامه : أنه يلزمه قضاء ما ترك من العبادات قبل رده وهو

صحيح وهو المذهب . قاله في الفروع

وحرم به في الإفادات في « كتاب الصلاة »

وقدمه ابن حنبلان في رعايته الكبرى ، وابن تيميم .

وعنه : لا يلزمه . اختاره في المقاتل

قال في التلخيص ، والبسة : هذا أصح المواقف

وقدمه في الرعاية الصغرى

وقدم ذلك مستوفى في « كتاب الصلاة » وقصص الوضوء .

تقدم في باب « وقصص الوضوء » .

قوله « وإذا ارتد الزوكان ولحقا بدار الحرب . ثم قُبر عليهما :

لَمْ يَجْزُ اسْتِرْقَاقُهُمَا ، وَلَا اسْتِرْقَاقُ أَوْلَادِهِمَا الَّذِينَ وَلِدُوا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ﴿
بَلَا نَزَاعَ﴾ (وَمَنْ لَمْ يُسْلَمْ مِنْهُمْ : قُتِلَ) ﴿بَلَا نَزَاعَ﴾ .

قائمة : فو لحق مرتد دار الحرب : فهو ومن معه كوفي

والذهب المنصوص . لا يسحق حمل ما دار ما قبلاً ، إن لم يصرفه بغير ردة .
وقيل : يتنجز .

قوله ﴿وَيَجُوزُ اسْتِرْقَاقُ مَنْ وَلِدَ بَعْدَ الرَّدَّةِ﴾ .

وهذا المذهب ، سواء ولد في دار الإسلام أو دار الحرب بمن عليه وعليه
حماهير الأصحاب

وهو ظاهر كلام الخرفي

واحتاره أبو نكر في الخلاف ، والقاضي ، وأبو الخطاب ، والشريف ،
وابن الب ، والشيرازي ، وابن عبدوس في تذكرته ، وغيرهم
وحرمه في الهدية ، والمذهب ، والخلاصة ، والوجيز ، ونعمريد المسند ،
وعبره .

وقدمه في المص ، والمحرر ، والشرح ، والعلم ، والراءتين ، والحاوي الصغير ،
وإدراك الفتاوى ، وغيره

وهو من معربات المذهب

وقيل : لا يجوز استرقاقهم

وهو احتال في المتن ، وغيره

ودكره ابن عقيل رواية

واحتاره ابن حامد

تنبيه : ظاهر كلام المصنف أنه لو كان قبل ردة حلاً : أن حكمه حكم ماله

حلت به بعد الردة

وهو أحد الوجهين . وظاهر كلام الخرق

واختاره المصنف في النفس ، والشارح

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الرعايتين ، والحدوى الصغير

والصحيح من المذهب . أنه لا يسترق . وإن استرق من حلت به بعد الردة

قدمه في الفروع

وهو ظاهر ما جزم به في المحرر

فيه قال . ومن ، بعد منهم . قتل ، إلا من عقت به أمه في الردة . ويعتبر

أن يسترق

وحرم به في الكافي

مؤلفه

الزُّوْلَى . له مات أبو الصل أو الحل ، أو أبو المبر ، أو مات أحدهما في دار .

فهو مسلم على الصحيح من المذهب . نص عليه في رواية الجماعة

وقطع به الأصحاب ، إلا صاحب المحرر ومن تبعه

وهو من معرقات المذهب

وعنه : لا يحكم بإسلامه

قال ابن القيم . رحمه الله . في أحكام الدمة . وهو قول الجمهور . ويرى ادعى

فيه إجماع معهود متيقن

واختاره شيخنا تقي الدين رحمه الله . انتهى .

وذكر في الموجز ، والتبصرة رواية : لا يحكم بإسلامه بموت أحدهما .

قال أبو طاب . في يهودى أو نصرانى مات وله ولد صغير . فهو مسلم إذا

مات أبوه . ويرثه أبوه . ويرث أبوه

وقيل جماعة . إن كراهة المسمون مسلم . ويرث الولد الميت لعدم تقدم الإسلام . واختلاف الدين ليس من جهته .

وقيل : لا يحكم بإسلامه إذا كان عبداً والمخصوص خلافه
الثانية : مثل ذلك في الحكم : لو عدم الأبوان أو أحدهما بلاموت ، كرمادية
ولو بكافر ، أو أشبه ولد مسلم بولد كافر . نص عليهما وهذا الذهب .
وقال القاضى : أو وحد بدار حرب
قلت : يعابى بذلك .

وقيل : بالإمام أحمد رحمه الله - في مسألة الانتشاء - تكون القاتلة في هذا ؟
قال : ما أحسنه .

وإن لم يكن أولدها ، ومات طفلاً دفن في مقبرة نص عليه واحتج بقوله
صلى الله عليه وسلم « فأبواه يهودانه » .
قال الناظم : كلفيط

قال في الفروع : ويتوجه كالتى قبلها . ورد الأول
وقال ابن عقيل : لا بد من يحكم بإسلامه ، ما علم له أبوان كافرين ولا يسأل
من ولد بين كافرين . لأنه انتقد كافرين
قال في الفروع : كذا قال

قال : ويدل على خلاف النص الحديث
ومصر الإمام أحمد رحمه الله الفطرة . فقال : التى فطر الله الناس عليها شتى
أو سعيد .

قال القاضى : المراد به الدين : من كفر أو إسلام .
قال : وقد مصر الإمام أحمد رحمه الله هذا في غير موضع .
ودكر الأثر من مصاب على الإقرار بالوحدانية حين أحدم من صلب آدم
وأشهدهم على أنفسهم ، وأن له صاباً ومذرباً وإن عند شيتا غيره ، وسماه مير

اسمه وأنه ليس لمعاد على الإسلام لأن اليهودي يرثه ولده الطفل إجماعاً .

وقيل يوسف : الفطرة التي فطر الله المياد عليها .

وقيل له ، في رواية الميوسى ، هي التي فطر الله الناس عليها ، الفطرة الأولى ؟

قال - سم

وأما إدا مات أبو وحده من تقدم في دار الحرب فهو لا يحكم بإسلامه على

الصحيح من المذهب

وقيل - حكمه حكم داره

قال في المحرر - وفيه بعد

الثالث : لو أسر أبو من تقدم أو أحدهما ، لأجده ولا حدته : حكمنا بإسلامه

أيضاً

وتقدم إذا شئ المصن مسرداً ، أو مع أحد أربيه ، أو معب ، في كلام

المصنف في أثناء « كتاب الجهاد » فليعاود

قوله (وهل يقرؤون على كُفْرِهِمْ ؟ عَلَى رَوَايَتَيْنِ)

يعنى : مَنْ ولد بعد الردة

قال في المدوع . وهل يقرؤون حرة أم لإسلام ويرق ، أم القتل ؟ فيه

روايتان

وأطلقها في المحرر ، والشرح ، والمطهر ، والردعيتين ، والتركشى ، والحدوى ،

وشرح من مسند ، وغيره

إمراهما يقرؤون وهو المذهب

حرم به في الوجيز

واحتاره القامى في روايته

وصححه في التصحيح

والرواية الثانية: لا يقررون فلا يقل منهم إلا الإسلام أو السيف . احتار
أبو بكر

وهو ظاهر ما حرم به في الهداية ، والسكاني . لاقتصرهما على حكاية هذه
الرواية وهي رواية الفصل من زياد .

وحزم به في المذهب ، والغلاة .

وقال في المعنى - ونسبه في التشرح - مع حكاية الروايتين : إذا وقع أبو الوليد
في الأسر بعد لحوقه بدار الحرب ، لحكه حكم أهل الحرب وإن سئل الحرية
وهو في دار الحرب ، أو وهو في دار الإسلام - لم يقرها . لا تنقله إلى الكفر بعد
رول القرآن . انتهى .

قال الزركشي : وهذه طريقة لم نرها لغيره

فانظرنا

بمراهما : أطفال الكفار في النار

على الصحيح من المذهب . نص عليه مراراً .

وقدمه في الفروع .

واحتاره القاصي ، وغيره

وعنه : الموقف

واحتار ابن عقيل وابن الخوري : أسهم في الجنة كأطفال المسلمين ، ومن بلغ
منهم بمحوها قبل ذلك في الفروع

وقال ابن حنبل في نهاية المتدئين وعنه الموقف

احتاره ابن عقيل ، وابن الخوري ، وأبو محمد المقدسي . انتهى .

قلت : الذي ذكره في المعنى أنه قبل رواية الموقف ، واقتصر عليه

واحتار الشيخ تقي الدين رحمه الله تكليهم في القيامة ، للأحبار .

ومنه من بلغ منهم بمحوها . فإن حين صد بلوغه فوجها .

وأطلقهما في الفروع .

قال : وظاهره ينفع أبويه بالإسلام كصغير . فيعني به

قل ابن منصور - فيمن ولد أعمى أباه ، وصار رجلا - هو عملة الميت
هو مع أبويه . وإن كانا مشركين . ثم أسلما بعد ما صار رجلا . قال : هو معهما .

قال في الفروع : ويتوجه مثلها من لم تبسه الدعوة . وقاله شيخنا

وذكر في القنون عن أصحابنا : لا يناف

وفي نهاية المنتهى : لا يناف

وقيل : بل ، إن قيل محظر الأصل قبل الشرع

وقال ابن حامد . فاقب مصنف . وزده في الفروع

النتيجة : أنه يريد أهل بلد ، وحده حكمهم . فهي دار حرب . فيمر ما لهم

وأولادهم الذين حدثوا . حد الردة

قوله (والشاحر الذي يركب المكنة ، فتسرب به في الهواء

ومخونه)

كالذي يدعى أن الكواكب تحاطه

(يَكْفُرُ وَيُقْتَلُ) .

هذا المذهب . وعليه جماعة الأصحاب

قال المصنف والشارح : قال أصحابنا

وجرم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والهادي ، والمحرر ، والوجيز ،

والنور ، ومتشعب الأدمي ، وغيرهم

وقدمه في الفروع ، وغيره

وعنه لا يكفر . احتاره ابن عقيل

وجرم به في التنصرة .

وكفره أبو بكر عمله

قال في التعريب : عمله أشد تحريماً

وحمل ابن عقيل كلام الامام أحمد - رحمه الله - في كفره على مستفاده ، وأن فاعله يفسق ، ويقتل حداً .

فأمره : من اعتقد أن المحر حلال : كفر قولاً واحداً

قوله ﴿ فَأَمَّا الِّدِيْ يُنْجَرُ بِالْأَدْوِيَةِ ، وَالنَّدَجِيِّ ، وَسُقِيَ شَيْءٌ يَضُرُّ : فَلَا يَكْفُرُ وَلَا يُقْتَلُ وَلَكِنْ يُمَرَّرُ ﴾ هذا المذهب .

وحرم به في الهداية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، والمتنوع ، والحلاصة ، والكاوي ، والهادي ، ومعنى ، والمحرر ، والعلم ، والوحد ، والنور ، ومنتهى الأدبي ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال القاضي ، واحتجوا : إن قال « سحري ينفع وأقدر على القتل به » : قتل ، ولو لم يقتل به .

على المذهب سحر تعريراً بليفاً ، بحيث لا يبلغ به القتل ، على الصحيح من المذهب .

وقيل : له تعريره بالقتل

قوله ﴿ وَيُقْتَصُّ مِنْهُ إِنْ قَتَلَ مَا يُوجِبُ الْقِصَاصَ ﴾

وكذا قال كثير من الأصحاب

وقال في الفروع : وقدمه إن قتل عالاً ، ولا الالة

وكذا قال المصنف ، وغيره في « كتب الخبايا »

وتقدم ذلك محرراً هناك في القسم الخامس

قوله ﴿ فَأَمَّا الَّذِي يَنْزِمُ عَلَى الْحَسَنِ ، وَيَزْعُمُ أَنَّهُ يَجْمَعُهَا فَنُطِيعُهُ : وَلَا يُكْفَرُ وَلَا يُقْتَلُ . وَلَكِنْ يُعَزَّزُ ﴾ وهذا المذهب

يجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الشرح ، وشرح ابن رزين

وذكر ابن سعد أنه قول غير أبي الخطاب .

وذكره أبو الخطاب في الدعوة الذين يقتلون

وكذلك القاضي

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمخلاصة ، وغيرهم .

وقدمه في الرعايتين

وأطلقهما في الحرر ، والنظم ، والفروع

على مذهب : يعزز تعريفاً طليعاً ، لا يسمع به القتل على الصحيح من المذهب

وقيل : يسمع تعريزه القتل .

قوائم

المؤدولي : حكم الكاهن والعراف كذلك ، خلافاً ومذهباً . قاله في الفروع .

هو طاهر كلامه في معنى ، والشرح

فالكاهن : هو الذي له رؤي من الحسن ، نبيه بالأحاديث

والعراف : هو الذي يحدس ويتخرس .

وقال في الترتيب الكاهن والمحدس كالمصنف عند أصحابنا ، وأن ابن عقيل

فسقه فقط ، إن قال : أصبت يحدسي وفراحتي

الشيء لو أوجهم قوماً بطريقته أنه يعلم العيب : فلا إمام قتله لسميه «مفساداً»

قال الشيخ بن الدين رحمه الله : التنجيم كالأستدلال بالأحوال النفسية على

الحوادث الأرضية من السحر

قال . ويحرم إسماعاً . وأقر أولهم وأحرمهم . أن الله يدفع عن أهل المادة
والدعاء ببركته ما زعموا أن لأفلاك توجبه ، وأن لهم من ثواب الدارين ما لا تقوى
الأفلاك على أن تحلبه

الثالثة : المشد ، الظهر : أنه هو والقائل زجر الطير ، والصارب بحصى ،
وشعير ، وقداح - . إدا في الرعدة . والنظر في ألواح الأكتاف - . إن لم يكن يعتمد
باحتة ، وأنه يعلم به : يعرر ، وكف عنه . ولا كد
الربطة . تحرم طلسم ورقية مبر عرى
وقيل : كد

وقال في الرعائين ، والحاوي : ويحرم الرق والتعويد . طلسم وعزيمة واسم
كوكب وخرز ، وما وضع على نجم من صورة أو غيره
الخامسة : نوقف الإمام أحمد رحمه الله في حل المسحور سحر وفيه وجهان
وأحسبهما في الله . وع

قال المصنف في المعنى نوقف الإمام أحمد رحمه الله في الحل وهو إلى
خود أمثيل

وسأله من عن بأنه مسحورة فيطلقه عنها ؟ قال : لا بأس .

قال الحلال : لا كره ضاله . ولا يرى به بأساً ، كما بينه معنا .

وهذا من الضرورة التي تبيح فعلها .

وقال في الرعائين ، والحاوي : ويحرم العطف والرمط ، وكذا الحل لسحر

وقيل : بكراه الحل

وقيل : سباح بكلام مناح .

السادسة : قال في عيون المسائل : ومن السحر السعي بالحيلة والإفاد بين

الناس وذلك شائع عام في الناس

ودكر في ذلك حكايات حصل بها القتل .

قال في الفروع وما قاله العرب ووجهه أنه قصد الأذى بكلامه وعمله على وجه المكر والخيلة . فأنشأ السحر . ولهذا علم بالمدح والعرف أنه يؤخر ويستنج ما يعمل السحر ، أو أكثر فيعطى حكمه ، نسوية بين المتهمين ، أو مختارين . لاسيما من قتل . يقتل الآمر بالقتل على رواية سقت فيها أولى ، أو الممسك من يقتل فهذا مثله انتهى

السابعة : هذه الأحكام كام ، في السحر السحر .

فإن السحر السكتاني فلا يقتل على الصحيح من ذهب . نص عليه وعليه الأصحاب

قال في الهداية ، قال أصحابنا : لا يقتل . نص عليه .

وقدما في الهداية ، والمذهب ، ومذهب الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وهادي ، والكاظم ، والمعنى ، والدمعة ، والشرح ، والمحرر ، والمعلم ، والفرعيتين ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم وعنه يقتل

قال في المحرر ، وعنه . ما يدل على قتله

قال في الهداية . وتخرج من عموم قوله . في رواية يعقوب بن محمد بن الرشدق والسحر كيف تقبل توتهما ؟ . أن يقتل وقال في الرء . تن ، وقيل . لا يقتل الذي وقال في الكبرى ، وقيل : يقتل بقصه المهد .

كتاب الأطعمة

قوله (وَالْأَصْلُ فِيهَا: الْحَلْلُ . فَيَحِلُّ كُلُّ طَعَامٍ ظَاهِرٍ لَا مَضَرَّةَ فِيهِ .
مِنَ الْحُبُوبِ وَالنَّارِ وَغَيْرِهَا) حتى المسك .

وقد سألنا الشافعي عن مسك : يحمل في الدواء ويشره ؟ قال : لا بأس .
وهذا المذهب .

وقال في الانتصار : حتى شعر .

وقال في المعون : الصحاء يحقن المسك ، متى في غاية الخش .

تغني : دخل في كلام المصنف : حل أكل الفاكهة المسوسة والمدودة ،
وهو كذلك .

ويباح أيضاً أكل دودها معها .

قال في الزمالة : يباح أكل فاكهة مسوسة ومدودة مدودها ، أو باقلا ، مذابة
وخيار وقنا ، وحبوب ، وحل مما فيه

وهو معنى كلامه في التلخيص .

قال في الآداب : وظاهر هذا : أنه لا بأس أكله منفرداً

ودكر مصنفه فيه وجهين .

ودكر أبو الخطاب في بحث مسألة ما لا بأس له سائلة لا يحل أكله ، وإن

كان ظاهراً من غير تفصيل

قوله (فَأَمَّا النَّجَاسَاتُ - كَالْمَيْتَةِ ، وَالدِّمِّ ، وَغَيْرُهَا - وَمَا فِيهِ مَضَرَّةٌ
مِنَ السُّمُومِ وَنَحْوِهَا : فَخُرْمَةٌ) .

ويأتي ميثقة المسك ونحوه في أول « باب الذكاة » .

فما يصح من المذهب ، وعليه الأصحاب قاطبة . أن السموم بحدة محرمة .
وكذا ما فيه مضرة

وقال في الواضح : والمشهور أن الشئ نجس .
وبه احتار لأكل رسول الله عليه أفضل الصلاة والسلام من الدراع
المسمومة .

وقال في التبصرة : ما يضر كثيره محل يسيره .
قوله (وَالْحَيَوَانَاتُ مُبَاحَةٌ ، إِلَّا الظُّرَّ الْأَهْلِيَّةُ ، وَمَا لَهُ نَابٌ
يَقْتَرِسُ بِهِ)

سوى الصنع : محرم . على الصحيح من المذهب سواء بدأ بعدوى أو لا .
نص عليه . وعليه جمهور الأصحاب

وقطع به أكثرهم . وقدمه في الفروع .

وقيل : لا يحرم إلا إذا بدأ بالطنوان .

قوله (كَالْأَسَدِ ، وَالنَّمِرِ ، وَالذَّنَبِ ، وَالْقَنْدِ ، وَالْكَنْبِ ، وَالْخُرِيرِ ،
وَابْنِ آوَى ، وَالسَّنَوْرِ ، وَابْنِ عُرْمِ ، وَالنَّعْسِ ، وَالْقِرْدِ) .

مراده من بالسور : السور الأهل دليله ما في كلامه

والصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب أنه محرم .

قال الإمام أحمد رحمه الله : من يشبه السبع

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : ليس في كلام الإمام أحمد رحمه الله تعالى

إلا السكره

وجله الإمام أحمد رحمه الله : قياساً ، وأنه قد يقال : فيها القبط .

نبيه : مثل قوله « فيما له ديب يقترب به » الذب وهو محرم . على الصحيح
من المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب .

وقال ابن ريس في مختصره النونية : لا يحرمه .

وقال في الزعامة الكبرى : ويحرم دبه

وقيل : كبير له ناب . نص عليه .

قال في الفروع : وهو سهو . قال الإمام أحمد رحمه الله : إن لم يكن له ناب فلا بأس به . يعني : إن . نكر له ناب في أصل حلقته

فعل أنه إن لم يكن له ناب في الحلق صغره . وإن كان يحصل له ناب بعد ذلك . وليس الأمر كذلك .

وقال في الحاوي : ويحرم دب

وقال ابن أبي موسى . كبير

مظاهر هنا : موافق لما قاله في الرعاة

إلا أن قوله « نص عليه » سهو .

وشمل كلام النصف أيضاً . الفيل وهو كذلك فيحرم على الصحيح

من المذهب . وعليه الأصحاب

ونقل حنبل : هو سمع . ويعمل بأبياته كالسم .

ونقل عنه جماعة : يكره .

قوله (وَمَا يَأْكُلُ الْحَيْفَ)

يعني يحرم . وهو الصحيح من المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب .

ونقل عبد الله وغيره : يكره .

وحمل به الشيخ تقي الدين رحمه الله : روايتي الجلالة

وقال : عامة أحربة الإمام أحمد رحمه الله نس فيها تحريم

وقال : إذا كان ماياً كلها من الدواب السباع : فيه راع . أو لا محرموه

والخبر في الصحيحين من الطير أولى

قوله (كالنسر ، والرحم ، واللقلق) وكذا العفوق (وعُراب

البين ، والأبقع)

الصحيح من المذهب - تحريم آيات الدين ، والأضيق . وعليه جمهير الأصحاب وقطع به أكثرهم .

وقيل حرب في العرب : لا بأس به إن شاء كل الحيف .

وقيل : لا بأس به إن شاء كل الحيف .

قال الحلال - العرب الأسود والأقنع مباحين ، إدا . كلال الحيف .

قال : وهذا معنى قول أبي عبد الله .

قوله ﴿ وَمَا يُسْتَحَبُّ ﴾ .

أي يستحبته العرب . وهذا المذهب وعليه جمهير الأصحاب

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وعند الإمام أحمد رحمه الله ، وقدمه

أصحابه : لا أثر لاستحباب العرب . وإن - يحرمه الشرع حل . وحقره

وقال : أول من قال « يحرم » أخرج وأل مرده : ما يكمل الحيف لأنه

تم الشافعي رحمه الله . وهو حرمة هذه الأمة .

فصل في مذهب الاعتدال : يستحبته ذوو البسر من العرب مطلقاً على

الصحيح من المذهب

قال في القواعد : والأصح ذوو البسر

وقدمه في الرعاية الصمدية

وقيل : ما كان يستحب على عهد النبي صلى الله عليه وسلم

حرم به في رعاية الكهري ، والحدويين

وقالوا : في القرى ، والأمصار

وحرم به ابن عدوس في تذكرته في القرى .

وقيل : ما يستحب مطلقاً

وهو ظاهر كلام المصنف هـ .

وقال جماعة من الأصحاب : ما يستحبته ذوو البسر والمروءة .

وجزم به في السوء ، والبلغة .

قوله ﴿ كَالْقَنْدَرِ ﴾ نص عليه .

وعلى الإمام أحمد رحمه الله القند أنه لعله أنه مسح أى لم مسح على صورته دل على خبثه

قاله الشيخ تقي الدين رحمه الله

قوله ﴿ وَالْعَارِ ﴾ .

السكران موبقة . نص عليه ﴿ وَتَحْيَاتُ ﴾ .

لأن لها نائبا من السباع . نص عليه

﴿ وَالْقَارِبِ ﴾ نص عليه

ومن المحرم أصا : الوطواط نص عليه وهو الحشاف ، والحفاش

قال في الرعدة : وبحرم حفاش ونفس : حشاف وهو الوطواط .

وقيل : بل غيره

وقيل . اعفش صغير ، ولوطواط كبير رأه كراش العارة ، وأدبه

أطول من أديمه ، وبين صاحبه في ظهره مثل كس يحمل فيه نمرأ كثيرا ، وطبوع . وقراد . انتهى

قال في الحاوي : والحشاف : هو الوطواط

وكذلك يحرم الزبور والنحل على الصحيح من الذهب وعليه الأصحاب

ودكر في الإرشاد رواية : لا يحرم الزبور والنحل

وقال في الروضة : يكره الزبور .

وقال في التبصرة : في حفاش وخطاف وحيان .

وكره الإمام أحمد رحمه الله الحشاف .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : هل هي للتنجيم أم فيه وحيان .

تنبيه : دخل في قوله ﴿ وَالْحَشَرَاتِ ﴾ القباب .

وهو الصحيح من المذهب وعليه الأصحاب

وقال في الروضة : يكره

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله

وأطلقهما في الرعايتين ، والخاويين .

وقد تقدم أكل دود القفاكة ونحوها قريباً .

وأما : لو اتبته مساح ومحرم ، غلب التحريم . قاله في التصرة

قوله : وَمَا تَوَلَّدَ مِنْ مَّا كُؤِلَ وَغَيْرِهِ . كَانَسْفِلِ ، وَالسَّمْعُ - وَلَدَ الضَّنْعِ

مِنَ الدُّنْبِ - وَالْمُسْبَارُ ، وَلَدَ الدُّنْبَةِ مِنَ الدَّبِخِ

وهو ذكر الصبيان الكثير الشر - وهذا بلا نزاع .

قال الشيخ نقي الدين رحمه الله : ولو تميز كحيوان من صفة نصفه حروف

ونصفه كلب

تنبيه : مفهوم كلامه : أن المتولد من المأكولين مباح . وهو صحيح ، كبئذ

من وحش وحيل . سكن ما تولد من ما كؤل طاهر ، كذباب الدقلاء . فإنه

يؤكل تباعاً لا أصلاً . في أصح الوجهين فيها

وقال ابن عقيل : يحمل نمونه

فإن ويحتمل كونه كذباب وفيه دود

قال الإمام أحمد رحمه الله - في الدقلاء الدود - يحتمله أحب إلينا ، وإن لم

تقدره فأرجو

وقال - عن عتيش لتمر الدود - لا بأس به إذا غلب

والمذهب تحريم الذباب

حرم به في الكأى ، وغيره

ومحله في الفروع ، والنظم .

وقيل : لا يحرم .

وأطلقهم في الحر ، وغيره . وقدم معه .

قوله (وفي الثعلب ، والوبر ، وسنور البئر ، واليربوع : روايتان)
وأطلقهم في الهدية ، والذهب ، ومسبوك الذهب ، واستنوع ، وإخلاصة ،
والحرير ، والرجاتين ، والحدويين ، وهدايا العاية ، والزركشي ، ونحو مد العاية ،
وغيرهم

أما الثعلب : فيحرم ، على الصحيح من المذهب

قال المصنف ، والشافعي : أكثر الروايات عن الإمام أحمد رحمه الله تحريم
الثعلب

وقيل عند الله رحمه الله : لا أعلم أحدا أحصر فيه بإعطاء . وكل شيء .
أشبهه عليك قدسه

قال الناطم : هذا أولى

وصححه في التصحيح

وقدمه في الفروع

والرواية الثانية : صح .

قال من عقيل في الذكوة . والثلث مباح في أصح الروايتين .

واحترها الشريف أبو حمزة ، والحرقي .

وأصنقهما في السكاي

وأما سنور البئر : فالصحيح من المذهب : أنه محرم صححه في التصحيح

قال الناطم : هذا أولى .

قال في الفروع : ويحرم سنور بر على الأصح . واحتره من عند من

في تذكرته

وحرم به في الوحي

وهو ظاهر ما حزم به في المنور ، ومنتخب الأدبي .

والرواية الثانية : باع .

وأطلقها في السكاي ، والإشارة للشيرازي ، والسمعة ، وأخبر

وأما الوبر واليربوع : فالصحيح من الذهب : أنها مسجون

قال في الفروع : لا يحرم وتروير يوع على الأصح .

وصححه في المصحيح

واحت . للصنف ، والشرح ، وابن عديس في تذكرته .

وقدحه في السكافي .

قال ابن رين في سببه : باع اليربوع

والرواية الثانية : يحرم

وحرم في التوحيد بتحريم اليربوع

وقال القاصي : يحرم لو ر

وأطلق الخلاف في الحرر

فوائد

الأولى : في هذه وضرد : روايتان

وأطلقها في الحر ، وخدي ، والفروع ، والسكافي ، ونسب ، والشرح

إبراهيم : يحرم

قال القلم : هذه رواية أولى

وحرم به في المنور .

وحرم به في المنتخب في الأولى

والرواية الثانية : لا يحرم .

احتاره ابن عديس في تذكرته .

الثانية : في العُداة والسُّعاب وجهان

وأطلقهما في الحرر ، والرعية الصغرى ، والحدوين ، والنظم ، والفروع .
أحمدهما : بحرمان .

صححه في الرعاة الكبرى ، ونصحيح الحرر .

وجزم في الوجيز بتحريم العداة .

قال أبو بكر في زاد المسافر : لا يؤكل العداة

وقال الخلال : العداة محرم ، ونسبه إلى الإمام أحمد رحمه الله .

والنوم الثاني : لا بحرمان .

وجزم في الهداية ، والمذهب ، ومبيوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة

بأن العداة لا بحرمان

وقال القاضي : يحرم السُّعاب

ومال المصنف والشارح إلى إباحة السُّعاب .

الثالثة : قال في الرعاة الكبرى : في السور والمك وجهان أصحهما : بحرمان .

الرابعة : في الخطاف وجهان .

وأطلقهما في التبصرة ، والرايعتين ، والحاويين ، والحرر

وحرم في النظم في موضع بالتحريم

وقال في موضع آخر : لأولى التحريم

وجزم به في المنقذ ، والشرح ، وشرح ابن رزين

قال في الفروع : ويحرم على الأصح وقيل : لا بحرمان

الخامسة : قال جماعة من الأصحاب - منهم : صاحب المستوعب - وما لم تكن

ذكر في نص الشرع ، ولا في عرف العرب - يرد إلى أقرب الأشياء شبهة به فإن

كان بالمستطاب أشبه . الخفاء به وإن كان بالمستحب أشبه الخفاء

وقال في التصرة ورعاية . أو مسمى باسم حيوان حيث
 قوله ﴿ وَمَا عَدَا هَذَا مُتَّحٌ كَهَيْمَةِ الْأَنْعَامِ ، وَالْخَيْلِ ﴾
 الخيل مساحة مطلقاً على الصحيح من المذهب وعليه لأصحاب
 وفي البرذون رواية بالتوقف
 قوله ﴿ وَالزَّرَافَةُ ﴾ .

بعض أنها مساحة وهذا المذهب من عليه . وعليه جواهر الأصحاب .
 منهم أبو بكر ، وإن أبي موسى
 قال في الفروع : وتباح في النصوص
 وحرم به في الكافي ، ولوحيير ، ومتنح الأدي ، وغيرهم
 وقدمه في المستوعب ، والراغبين ، والحاوي ، وغيرهم
 قل الشرح هذا أصح
 وقيل : لا يباح .

وحرم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوذ ذهب ، والحلاصه
 قل في مستوعب وهو سهو
 قل في المحرر . وحرم أبو المصنف وأصحاب الإمام أحمد رحمه الله .
 وعنه التوقف

قوله ﴿ وَالْأَرْبُ ﴾

بعض أنه متاح . وهو المذهب
 حرم به في المحرر ، والعلم ، ولوحيير ، ونهاية ابن رزق ، والمور ، ومتنح
 الأدي ، والكافي ، والشرح ، والعلم ، وغيرهم
 وقدمه في الفروع ، وغيره
 وعنه : لا يباح

والخلفهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،
والرعاتين ، والخاويين ، وغيرهم

قوله ﴿ وَالضَّبْعُ ﴾ .

أعني : أنه مباح . وهذا المذهب مطلقاً . وعليه جماعير الأصحاب

وجرم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة
والسكاي ، والمهدي ، والسعة ، والمحرر ، والمهي ، والشرح ، والرعاتين ، والخاويين
وإدراك العدة ، ونعم يد العدة ، وأوجيز ، وأصور ، ومنتهى الأدب ، وغيرهم .
وقد علم في الفروع .

وعنه : لا يباح . ذكرها ابن النجار .

وقر في الروضة إن عرف : كل نبتة مكحلة .

قلت : وهو أقرب إلى الصواب

قوله ﴿ وَالزَّاعُ ، وَغَرَابُ الزَّرْعِ ﴾

يعني : أنهم مساحون وهو مذهب وعية الأصحاب

خبر . غراب الزرع . حجر سقار وأرجل

وقيل : غراب الزرع والزراع شئ واحد

وقيل : غراب الزرع أسود كبير .

نعم آخر : دخل في قول المصنف « وسائر الطير » الطاووس . وهو مباح ،
لا أهم فيه حلافة .

ودخل أيضا السوء . وهي مسحة صرح بذلك في الرعاة .

قوله ﴿ وَتَمِيمُ حَيَوَانَاتِ الْخَرِّ ﴾ يعني مباحة ﴿ إِلَّا الضَّفَدَعُ ،
وَالْحَيَّةُ ، وَالتَّمْسَاحُ ﴾ .

أما الصدق ، فمحرمه ملاحق أعله ، ومن عليه الإمام أحمد رحمه الله
وأما الحية : فحرم المصنف هنا أنها محرمة . وهو المذهب .
وحرم به في العمدة ، وشرح من صحتها ، والنوحير ، والمبور ، ومنع الأدمى ،
وغيرهم

وصححه في النظم

وقدمه في الشرح

وقيل : يباح .

قال في الهدية ، والذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والحلاصة
ويباح حيوان البحر جميعه ، إلا الصدق والخماس . فظاهر كلامه إباحة الحية .
قال في المحرر : ويباح حيوان البحر كله إلا الصدق . وفي التمهيد روايتان
فظهر الإباحة .

وهو ظاهر المذكرة من عددوس ، وغيره .

وقدمه في الراتين ، والخويين

وأطلقها في الفروع .

وأما الخماس : فحرم مصنفه أنه محرمة وهو الصحيح من مذهب
قال في المروغ : في المستثنى من إباحة من حيوان البحر . والخماس على الأصح
وصححه في النظم .

وحرم به القاضي في خصاله ، وروى المسائل ، والهداية ، والذهب ،
ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والحلاصة ، والهادي ، والوحيز ، وغيرهم .

وقدمه في الكافي ، وغيره .

وصححه في النظم ، وغيره

وعنه : يباح

وأطلقها في المحرر ، والراتين ، والخويين ، وغيرهم .

وما عدا هذه الثلاثة : فباح . على الصحيح من المذهب
 وحرم به في الوجيز ، وسور ، ومنتحب الأدمى ، وغيرهم
 وقدمه في المكافى ، والمحرر ، والفروع ، وغيرهم .
 وقال ابن حامد : وإلا الكوسج .
 وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .
 ذكرها في الخلاصة ، والرعاية ، وغيرها
 واحتارها جماعة من الأصحاب مع ابن حامد .
 وأطلقهما في المذهب ، واستنوع ، والخلاصة ، والرعايتين ، والحاويين ،
 وغيرهم
 وقال أبو علي البغدادي : لا يباح من البحري ما يحرم نظيره في البر ، كتحريم
 الماء وإسائه . وكذا كلبه وبنته وحماره ومحوها .
 وحكاه ابن عقيل عن أبي بكر النجاد .
 وحكاه في البصرة ، والنظم ، وغيرها : رواية .
 قال في الفروع : وذكر في المذهب روايتين
 ولم أره فيه . فحل النسخة مفروطة .
 قوله (وَتَحْرُمُ الْجَلَالَةُ - التي أكثر علمها النجاسة - ولبسها ،
 وَيَنْصُهَا ، حَتَّى تُجَنِّسَ)
 هذا المذهب . وعليه الأصحاب .
 وهو من مفردات المذهب .
 وأطلق في الروضة وغيره تحريم الخلالة ، وأن مثلها حروف ارتفع من كلمة
 ثم شرب لبنا طاهراً .
 قال في الفروع : وهو معنى كلام غيره
 وعنه : نكره ، ولا يحرم

وأطلقهما في الرعنتين ، والحدويين

قوله ﴿ وَتُحْتَسُّ ثَلَاثًا ﴾

بمعنى تطعم الطاهر وتضع من النجاسة وهذا المذهب من عليه

وحرم به في الوجيز ، وغيره

وقد سمي في المحرر ، والشرح ، والعلم ، والخلاصة ، والرعنتين ، والحدوي

الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : يحس الطائر ثلاثاً واحدة سمياً ، وما عدا ذلك أربعين يوماً .

وحكى في الهداية ، والمذهب ، والتنوع ، والخلاصة ، وغيرهم : رواية

أن ما عدا الطائر يحس أربعين يوماً

وعنه : تحس البقرة ثلاثين يوماً . ذكره في الوصح

قال في الفروع : وهو وهم . وقاله ابن طه

وحرم به في الروضة .

وقيل : يحس السكك أربعين

وهو ظاهر رواية الشافعي

فأمرنا

إبراهيم : ذكره الإمام أحمد رحمه الله ركنها . وعنه : يحرم

الثانية : يجوز له أن يلبس النجاسة الحيوانية الذي لا يذبح ، أولاً يحب قريباً

فله عبد الله ، ومن الحكم واحتج بكسب الجحود والذين يحبوا من آثار محمود

وقيل جماعة عن الإمام أحمد رحمه الله تحريم عليهم ما كولا

وقيل : يجوز مطلقاً ، كغيره كقول علي الأصح

وحصها في الترتيب طاهر محرم ، كهر .

قوله ﴿ وَمَا سُقِيَ بِالنَّجَسِ - مِنَ الرِّزْقِ ، وَالشَّعِيرِ - : مُحَرَّمٌ ﴾

ويحس بذلك وهو المذهب نص عليه وعليه جمهير الأصحاب .
وحرم به في الهدانة ، والمذهب ، والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم .
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والزعياتين ، والحاوي الكبير ، والعروغ ، وغيرهم
وقال ابن عقيل : ليس يحس ولا يحرم . بل يظهر بالاستحالة ، كالعدم
بستحيل لهما .
وحرم به في التبصرة .

قوائم

مب : يكره أكل التراب والدم
جزم به في الزعياتين ، والحاويين ، وغيرهم .
ومب : كره الإمام أحمد - رحمه الله - أكل الطين بصوره
وقل حفر : كانه لم يكرهه .
وذكر حصره أن أكله عبث في إسماعيل بن علقم لأنه لا طله إلا من
به مرض .
ومب : ما تقدم في باب الوبيرة كرهه الإمام أحمد رحمه الله للحبر السكر
ووصفه تحت القصة ، والخلاف في ذلك .
ومنها : لا بأس بأكل اللحم النيء . قلدها
وكذا اللحم المتن . قلده أبو الحارث .
ودكر جمعة فيهما : يكره
وحمله في الانتصار في الثانية اتفاقاً .
قلت : السكرادة في اللحم المتن أشد .
ومب : يكره أكل الفدة وأذن القلب على الصحيح من المذهب نص عليه
وقال أبو بكر ، وأبو العرج : يحرم
وجل أبو طيب : سبى النبي صلى الله عليه وسلم عن أذن القلب . وهو هكذا .

وقال في رواية عبد الله : كره النبي صلى الله عليه وسلم أكل العذة .
ومنها : كره الإمام أحمد رحمه الله حباً دس بالخر ، وقال : لا ينبغي أن
يلدسوه .

وقال حرب : كرهه كراهية شديدة .
وهذا الحب كطعم السكار ومتاعه ، على ما ذكره المحمد
وقيل أبو طاب : لا سبغ ، ولا يشترى ، ولا يؤكل حتى يعمل
ومنها : كره الإمام أحمد رحمه الله أكل نوم ونعل وكرث ومحوه ، ما لم
يصبح بطلح . وقال : لا يصحبي

ومصرح بأنه كرهه لمساكن الصلاة في وقت الصلاة .
ومنها : كره مداومة أكل اللحم . قاله الأصحاب .
قوله « ومن اضطر إلى مُحَرَّم ثم دكر ما . حلَّ له مِنْهُ ما يُسَدُّ رَمَقَهُ »
يعبر به الأكل من الحرم مطقة إذا اضطر إلى أكله . على الصحيح من
المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم
وقيل يحرم عليه أكله في الحصر ذكره في الرعاية
ودكره الزركشي رواية
وعنه إن حاف في السر أكل ، وإلا فلا احتياطه الحلال

نهيها

أمرهما الاضطرارهما . أن يحذف التلف فقط على الصحيح من المذهب
نقل حبل . إذا علم أن النفس كادت تتلف .
وقدمه في المروع .
وجرم به الزركشي ، وغيره .
وقيل : أو حاف صراً

وقال في المستغنى : أو ممة ، أو مقصداً عن الرفقة .
 قال في المروع : ومراده بقطع فيهلك ، كما ذكره في الرعاية .
 وذكر أبو يعلى الصغير : أو زيادة مرض
 وقال في الترعيب : إن حاف طول مرضه فوحشان
الثاني : قوله « حل له منه ما يبد رمقه » يعنى : وبحسب عليه أكل ذلك .
 على الصحيح من المذهب . نص عليه .
 وذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله وفقاً .
 واحتاره ابن حامد .
 وحرم به في المهر ، وغيره .
 وقدمه في المروع ، والرعايتين ، والحدارين ، والقواعد الأصولية ، وغيره .
 قال الزركشى : هذا المشهور من الوجهين .
 وقيل : يستحب الأكل
 ويحتمل كلام المصنف هذا
 قل في الرعاية والحدارى ، وقيل : يباح
 وأطلقهما في المتن ، ولشرح .
 قوله « وهل له الشئ ؟ على روايتين » .
 وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والمضى ،
 والشرح .
إسراءهما ليس له ذلك ولا يحل له إلا ما يبد رمقه وهو المذهب .
 وعليه أكثر الأصحاب
 قال الزركشى : هذا ظاهر كلام النعرق ، واختيار عامة الأصحاب .
 وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الخلاصة ، والمحج ، والسطر ، ورعنتين ، والحدويين ، والفروع
وعيره

الرواية الثانية : له الأكل حتى شبع احتاره أبو بكر

وقيل له الشبع إن دام خوفه وهو قوي
وفرق المصنف - وتبعه جماعة - بين ما إذا كانت الصلوة مستمرة فيجوز
له الشبع ، وبين ما إذا لم تكن مستمرة ، فلا يجوز

فروا

إحداها : هل له أن يتزود منه ؟ مبنى على الروایتين في حوار شمه

قاله في الترغيب .

وحور جماعة التزود منه مطلقاً

فت وهو الصواب وبس في ذلك ضرر .

قال المصنف ، والشارح : أصح الروایتين - يجوز له التزود

ونقل ابن منصور ، والفصل من زياد - تزود إن حاف الحاجة

حرم به في المستوعب

واحتاره أبو بكر

وهو الصواب أيضاً

الثانية : بحث تقديم السؤال على أكل محرمة على الصحيح من المذهب .

نقله أبو الحارث .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : إنه يجب ولا يثم وأنه طاهر المذهب

الثالث : ليس للمصطر في سفر العصية الأكل من الميتة كقطع الطريق

والأبق على الصحيح من المذهب وعليه جماعة الأصحاب وقطع به كثير منهم

وقال صاحب التلخيص : له ذلك .

وهو ظاهر كلام المصنف وجماعة

الرابع حكم المحرمات حكم الميتة فيما تقدم .

قوله (فَإِنْ وَجَدَ صَاحِبًا لَا يَعْرِفُ مَالِكَهُ ، وَمَيْتَةً ، أَوْ صَيْدًا - وَهُوَ مُحْرَمٌ - فَقَالَ أَصْحَابُهَا : يَا كُلُّ الْمَيْتَةِ) .

وهو الذهب . نص عليه ، وعليه جماهير الأصحاب .

وجزء به في المعنى ، والوحيز ، وغيرها .

وقد مر في الفروع ، وغيره .

لأن في أكل الصيد ثلاث حدائق : صيده ، وذبحه ، وأكله . وأكل الميتة فيه حاية واحدة .

وبحتمل أن يحل به الطعم والصيد إذا لم يقل بعه ميتة .

قال في المصنف ، فإن حصل : الذي يقتضيه مدعي خلاف ما قاله الأصحاب .

وقال في الكافي : ميتة أولى . إن طابت بعه ، وإلا أكل الطعم . لأنه معطر

ويختص به . إن يقدم الطعام ولو بقتاله ، ثم الصيد ، ثم الميتة .

قوائم

الأولى : لو وجد لحم صيد ذبحه ومحرم وميتة : أكل لحم الصيد قاله القاضي في خلافه .

لأن كلامهما فيه حاية واحدة . وينبهر الصيد بالاختلاف في كونه مذكي .

قال في القعدة الثانية عشر من المائة : وفي قاله القاضي مظهر ، وعليه ثم قال :

وحدثت أنا الخطاب في انتصاره . احترأ أكل الميتة وعليه ما قاله .

ولو وجد يمس صيد ، فظاهر كلام القاضي . أنه يأكل ميتة ، ولا يكسره

ويأكله . لأن كسره جناية ، كذبح الصيد .

الثانية : لو وجد المحرم صيداً وطعاماً لآكل مالكة ، ولم يجد ميتة : أكل الطعام . على الصحيح من المذهب .

قدمه في المحرم ، والنظم ، والعاين ، والحدوين ، والفروع ، وغيرهم
وقيل : بخير

وهو احتمال في المحرم .

قلت : يتوجه أن يأكل الصيد لأن حق الله مسمى على الميتة ، بخلاف حق لآدم ، كما في طائرهم .

الثالثة : لو اشبهت مسوحات ميتة ومذكاة ، ولم يجد غيرها فخرى
منه . على الصحيح من المذهب

قدمه في اربعين

وقيل : له الأكل بلا ع

الرابعة : لو وجد ميتتين مختلفتين إحداهما : أكلها دون الجمع عليهما .

قوله (وإن لم يجد إلا طعاماً لم يندله مالكة) فإن كان صاحبه
مضطراً إليه فهو أحق به (لا راع

سكر له حلف في المستقبل : فهل هو أحق به ، أم لا ؟ فيه وجهان .
وأطلقهما في الفروع .

قلت : الأولى النظر إلى ما هو أصلح .

وقال في الرحاية السكري : بمنزلة وجهين أطعمهما .
فإنه حيث قد . إن مالكة أحق ، فهل له بشره ؟

قال في الفروع : ظاهر كلامهم أنه لا يجوز .

ودكر صاحب الهدى - في عروة الطائف - : أنه يجوز ، وأنه عاة الخود .

قوله « وَإِلَّا لَزِمَهُ . نَذْلُهُ بِقِيَمَتِهِ » نص عليه
ولو كان المضطر معسراً . وفيه احتمال لأن عقيل .

تنبيهات

إحداهما : ظاهر قوله « وَإِلَّا لَزِمَهُ نَذْلُهُ بِقِيَمَتِهِ » أنه لو طلب زيادة لأخضع .
ليس له ذلك . وهو أحد الوجهين . وهو الصحيح سبب اختياره المصنف
وحزم به الشارح في موضعين

والوجه الآخر : له ذلك . اختاره القاضى .

وأطلقنا في العروغ

قال الزركشى . وعلى كلا القويين . لا يلزمه أكثر من خمس مثله
وقال في عيون المسائل ، والاختصار : قرضاً بموضه
وقيل . محرم .

واحداهما الشيخ نقي الدين رحمه الله ، كالمنفعة في الأشهر

الثانى : قوله « فَإِنْ أُنِى . فَلِلْمُضْطَرِّ أَخْذُهُ قَهْرًا » ، ويُعطيه قيمته .

كذا قال جماعة

وقيل جماعة : ويعطيه ثمنه .

وقال في المعنى : ويعطيه بموضه .

قال الزركشى . وهو أحوط

وقال في العروغ . بل أنى أحده بالأسهل . ثم قهراً . وهو مراد المصنف ،

وغيره

قوله « فَإِنْ مَنَعَهُ : فَلَهُ قِتَالُهُ » .

هذا المذهب وعليه جماعة الأصحاب . وقطع به كثير منهم

وقال في الترفيب : في قتاله وجهان

ونقل عبد الله : أكره مقاتلته

وقال في الإرشاد : فإن لم يقدر على أحدهم إلا بمقتلته : لم يقاتله .

عبد الله مرقه

فوائده

الأولى : لو نادى صاحب الطلب مائة ، أو رهه . فقال أبو الخطاب في

الاستدراج : رهس . يصح . و - تحقق أحده من الطرفين ، والذائع مثله

قد في القعدة الشدة والخس . ولا يبرق . من ما قبل الطلب وبه

و - والأظهر أنه لا يصح البيع بعد الطلب ، لوجوب الدفع . بل لو قيل

لا يصح بيعه مطلقاً ، مع علمه بصحة إيه : لم يند وأولى . لأن هذا يحتمل بدله ابتداء

لأحده الغش انتهى .

الثانية : لو بدله ما أكثر ما يلزمه أحده وأعطاه قيمته . فهو من غير مقابلة .

على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب

وحرم به في المحرم ، وبغيره

وقدمه في المروءة ، وبغيره

وقيل : فله

الثالثة : لو بدله شئ مثله . لزمه قبوله . على الصحيح من المذهب

وقال ابن عقيل . لا يلزم معسراً على احتساب .

الرابعة : لو امتنع المالك من البيع إلا بمدة . فظاهر كلام الحنفى وجدة .

أنه يجوز أحده منه قبلاً

ونص عليه بعض الأصحاب . قاله الزركشي . وقال . نعم إن لم يقدر على قبضه

دفع في المدة ، وعزم على أن لا يملك عقد البيع . فإن كان البيع نسي : عزم على

أن العوض الثابت في الذمة قرصاً

وقال بعض المتأخرين : لو قيل : إن له أن يطهر صورة الرما ولا يقاتله .
ويكون كالمكره ، فيعطيه من عقد الرما صورته لا حقيقته . كان أقوى .
قاله الركني

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا آدَمِيًّا مَبِاحَ الدَّمِ - كَالْحُرِّيِّ ، وَالرَّأْيِ
الْمُحَصَّنِ - : حَلَّ قَتْلُهُ وَأَكْلُهُ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وقال في الترضيب : يحرم أكله . وما هو بعيد .

قوله ﴿ وَإِنْ وَجَدَ مُنْقَضًا مَيْتًا - فِي جَوَارِ أَسْنَانِهِ وَجْهَيْنِ ﴾

وأطلقهما في المذهب ، والمحرر ، والنظم .

أمرهما : لا يجوز . وعليه جماهير الأصحاب .

قال المصنف ، والشرح : اختاره الأكثر

وكذا قال في الروع .

وجزم به في الإفصاح ، وغيره

قال في الخلاصة ، والعتيق ، والحاوئين : لما يأكله في الأنصح

قال في السكافي : هذا اختيار غير أبي الخطاب .

قال في المفتي : اختاره الأصحاب .

والرم الثاني : يجوز أكله . وهو المذهب على ما اصطاحناه .

صححه في التصحيح

واختاره أبو الخطاب في الهدية ، ومصنف ، والشرح .

قال في السكافي : هذا أولى .

وحرم به في الوجيز ، وأسور ، ومتعبد الأدنى

وقدمه في الروع

الفرائض

إمامهما يحرم عليه أكل عصو من أعصائه على الصحيح من المذهب .
وعليه أكثر الأصحاب . وقطموه .

وقال في العصور ، عن حبل : لا يحرم

الثانية : من اصطبل إلى دفع من المبر ، مع نية . عتبه ، لدفع برد أو حر ، أو
استقاء ماء ، ونحوه : وجب بذله محرم على الصحيح من المذهب
محمدة في العظم ، وغيره

وقدمه في الحر ، ورعيته ، واحدتين

وقال يجب له المومن كالأعين

وقال في العصور في « حنابلة » قدمه حتى اصطبل إلى ستره برد أو مطر حتى
تكفيين ميت فإن كانت السرة ميت . احتمل أن قدمه الحي أصلاً . وهـ مذكر
غيره

قوله « ومن مر بشجر على شجرة لا تحاط عنه » من عليه « ولا يصح
عليه : قلته أن يأكل منه ولا يحتل » .

هد مذهب مطه

قال لمصنف ، والشرح هد المشهور في مذهب

قال في القعدة الحدة والسبعين : هذا الصحيح مشهور من مذهب

قال في هدة . احتاره عامة شيوخ

وقال في حلاله الصغر احتاره عامة أصحاب

وحرمه في الوجيز ، واسور ، وممتحب ، وغيره

وقدمه في الح ، والعظم ، ورعيته ، واحدتين ، والفروع ، وغيرهم .

وهو من مفردات المذهب .

ولم يذكر في الموجز « لا حائط عليه »
 ولم يذكر في الوسيلة « لا ناظر عليه »
 وعنه : لا يحمل له ذلك إلا الحاجة .
 وأطلقهما في المذهب ، والحلاصة .
 وعنه . « كل المنة قط ، ولا يرى محمد » ولم شتها القاضي
 وعنه : لا يحمل ذلك مطلقاً إلا بإذن ذلك
 حكاهما ابن عقيل في التذكرة .
 وعنه : لا يحمل له ذلك إلا ضرورة .
 ذكرها جماعة ، كالشموع المحي
 وعنه : « ما في الشعر دون الحصر »
 قال الزركشي : وقد تحمل على رواية اشتراط الحاجة
 وجوره في التعقيب مستند ثلاثاً ، فالحذر^(١) .

لأمرنان

إمرانها . « لا يرى الشعر شيء » ولا يضربه ولا يحمل . نص عليه .
الثانية حيث حو . « لا أكل » فإنه لا يتضمن ما أكله . على الصحيح
 من مذهب وعنه حميد لأصحاب
 وعنه رحمه الله في مسهب
 وحيث حورنا الأكل ، فالأولى : تركه إلا يأذن . قاله المصنف ، وغيره .

(١) هو ما روى الترمذي - وحسنه - عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن حميد
 مرفوعاً أن النبي صلى الله عليه وسلم « مش عن الثمر الملق » فقال ما أصاب منه
 من دى الحاجة . عن متحد حبة - فلا شيء عليه . ومن أخرج منه شيئاً فعليه
 عرامة مثله ولحقوه . و « الحبة » صم الحياء وسكون الماء لمؤحدة وفتح
 اسون ما يحبه تحت الإبط ومحور

قوله (وفي الرزق وشرب ابن الماشية . روايتي) .

يعنى إذ أُنح الأكل من لثما

وأطلقهما في المداية ، والمذهب ، ومسوح لذهب ، واستوعب ، وخلاصة
والسكافى ، والمددى ، والشمى ، والسمعة ، والمحرر ، والشرح ، ورعاتين ، والمروع
والخاويين ، وشرح ابن منعا ، وأزركشى ، والموعد للمعية ، وسمة بن درين

إصراهما : له ذلك ، كالنقرة وهو المذهب

قال ناظم المفردات : هذا الأشهر .

وجزم به في المنور ، ومنقح الأديب ، وغيرهما

وصححه في التصحيح ،

وحذره أبو بكر في من مشية

والرواية الثانية اس له ذلك

صححه في التصحيح ، والنعم

وحذره في لوجيز

قال في بدائع الفقه ، وحذر المصنف له ذلك في رويته

فما روى قال نصف ، ومن ساء : يدعى « رزق » الفلا ، والخص وشبههما بما

يؤكل رطبا ، بخلاف الشعر وجوده في تحت المدة ركة

قال ركنى وهو حسن

وقال . ولهذا السنة انتعت في عدة من الركاة . من الوضع رب الماء

عد حرص انتمه الثالث أو ربح ولا يترك له من الرزق إلا ما المدة أكله في كذا

قوله (ويحب على المسلم صياقة المسلم المختار به يوما وليدة)

هذا المذهب بشرطه الآتى .

ونص عليه في رواية الجماعة . وعليه جماهير الأصحاب

قال في الفروع : ليلة . والأشهر : وربما . فله الجماعة
وحرمه في الوجيز ، واسور ، ومنعجب الأدي ، وغيرهم .
وقدمه في المعنى ، والمحرر ، والشرح ، والعلم ، والرعايتين ، والخواصين ،
وهو من مفردات المذهب .

وقيل : الواجب ليلة فقط

حرره في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمنشوع ، والخلاصة
وإدراك العاية ، وسهية ابن رزين ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع

لكن قال : الأول الأشهر

وهو أيضاً من مفردات المذهب

وميل : ثلاثة أيام في ردهم صدقة

حضره أبو نك ، وراى موسى

وهو من مفردات

وقال علي بن سعيد عن الإمام أحمد رحمه الله . يدل على وجوب الصيغة
للغراه خاصة ، على من يرد عليهم ثلاثة أيام

ذكره ابن رجب في شرح الأئمة في النواية ، ومذهب الفروع

وهو من مفردات مذهب أيضاً

ونقدم في أواخر « باب عقد الدمة » هل يجب عليهم صيغة من غيرهم
من المسلمين مطلقاً ، أو بالشرط ؟ .

نعم : في قوله « المختار به » يشترط أن يكون مسدداً وهو صحيح . فلا
حق لخاصة وهو أحد الوجهين

وهو ظاهر كلامه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمنشوع ،
والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم

فإن عدلتهم مثل عبارة مصنف

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والزعاتين ، والحويين

والوجه الثاني : هو كالمسافر .

قال في الفروع وطهر مصوصه : وهو مصر وفي وجهين لأصحاب انتهى

قائمه : يشترط لأوجوب أيضاً أن تكون المختار في الآية

فإن كان في الأمصار : لما عتب الصيغة على المصحح من مذهب وعيه

الأصحاب

وحرم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، ، عشرين ، والحويين ، وغيره

وعنه : الأمصار كافة .

قال في الفروع وفي مصر : واسم مصوصتين

نسباً منه يوم قوله : ونعت على مسرعه مسر المحرر ، أنها لا نعت

لأدنى ، إذا اجتاز بالمسلم ، وهو صحيح ، وهو المذهب

وهو طهر كلامه في المحرر ، وغيره من الأصحاب

قال ابن رجب في شرح البوابة : وحصل كثير من الأصحاب لأوجوب مسلم

وقدمه في العلم ، والزعاتين ، والحويين ، والفروع

وعنه : هو كالمسلم في ذلك .

نقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله

وهو قول في العلم .

وقدمه ابن رجب في شرح البوابة . وقال : هو مخصوص عن الإمام أحمد

رحمه الله

قوله (فَإِنْ أَبَى : فَلْيُضَيَّفْ طَلَبُهُ بِهِ عِنْدَ أَحَاكِمِ) بلا راع

وهو من مفردات المذهب

قائمه : إذا امتنع من الصياغة الواحدة عليه : حار له الأحاد من ماله على الصحيح من المذهب . ولا يعتبر إذنه .

قال في القواعد : ولا يعتبر إذنه في أصح الروايتين . فقل على من سعيد .
وقل حسن : لا يأخذ إلا بطلبهم ، يطالبهم بقدر حقه .
قلت : النفس تميل إلى ذلك
وقدمه في الشرح .

قوله (وَيُسْتَحَبُّ صِيَاغَتُهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فما زاد : فهو صدقة) .
وهذا المذهب . وعليه حماد بن أبي نصر .

وتقدم قول : أنها تحب ثلاثة أيام .
اختاره أبو بكر ، وإن أبي موسى .

قوله (وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِزَالَةُ بَيْتِهِ ، إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ مَسْجِدًا ،
أَوْ رِبَاطًا يَلْتَجِئُ فِيهِ) .

وهذا المذهب . وعليه حماد بن أبي نصر . وقطع به كثير منهم .
وأوجب ابن عقيل في مفرداته : إزاله في بيته مطلقاً ، كانهقة .
وهو من مفردات المذهب .

قوائم

الزولي الصيغة قدر كعبته مع الأدم . على الصحيح من المذهب .

وأوجب الشيخ تقي الدين رحمه الله تعالى : المعروف عادة . قال : كروحة
وقريب ورفيق

وفي الواضح : وقرنه أيضاً بين لا شمير .

قال في الفروع ويتوجه وجهه - يعنى : ويحب شعير كالتن - كأهل الدمة
في صياتهم المسلمين .

الناجى : من قدم لضيقاته طعاماً لم يحرم نفسه ، لأنه باع .

ذكره في الانتصار ، وغيره

واقصر عليه في الفروع .

وتقدم في «الوليمة» أنه يحرم أخذ الطعام بلا إذن ، على الصحيح .

الثالث : قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : من امتنع من أكل الطيبات

بلا سب شرعى : فهو مذموم مبتدع وما نقل عن الإمام أحمد رحمه الله : أنه امتنع
من أكل الطيب لمدم عنه تكيفية أكل النبي صلى الله عليه وسلم له فكذب .

باب الزكاة

قوله (لا يُبَاحُ شَيْءٌ مِنَ الْخَيْوَانِ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ : سَيْرُ ذِكَاةٍ) .
 إن كان مما لا يعيش إلا في البر فهذا لا ربح في وجوب تذكاة المقدور عليه
 منه ، إلا ما استثنى .

وإن كان من هذه النحر ، ويعيش في البر - ككباب الدجاجة وطيرها ، والسلمحة
 ونحو ذلك - فهذا أصلاً لا بأس بالمقدور عليه منه إلا بالتذكاة . وهذا المذهب
 مطلقاً ، إلا ما استثنى . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم .

قال الزدكاشي : هذا إحدى الروايتين ، واحتياط عامة الأصحاب .
 والرواية الثانية : - وعن بعض الأصحاب أنه صححها - محل ميتة كل بحري .

انتهى

وقال من غفيل - في البحري - : يحرم ذكاة أو غفر لأنه يتمتع ، كحيوان البر
 وجزم المصنف ، وغيره : بأن الطير مشروط بدعوه .

قوله (إلا الحراد وشبهه ، والسمك وسائر ما لا يعيش إلا في الماء
 فلا ذكاة له) .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب ، ولو كان طائفاً .
 وعنه - في السرطان وسائر البحري - : أنه محل فلا ذكاة
 وقال من معه في شرحه . طاهر كلام المصنف في النقي : أنه لا بأس
 فلا ذكاة . انتهى .

وعنه - في الحراد - لا يؤكل إلا أن يموت سبب . ككسبه وتربيته .
 وعنه : يحرم السمك الطافي .

ونصوص الإمام أحمد رحمه الله : لا بأس به ما لم يتغيره

وهذه الرواية تحريم في الحرار

وعنه : لا تباع ميتة بحرى سوى السمك .
قال الزركشى : وهو ظاهر اختيار جماعة .
وعنه : يحرم سمك وحراد صاده محومى ونحوه . صححه ابن عقيل .
وتقدم ذلك وأطلقهما فى الحر .
وقال ابن عقيل : ما لا بأس له سائلة بحرى بحرى ديدان الحل والاقلاء .
فيحل بموته قال : ومحتمل أنه كالدواب وفيه روايتان

فوارس

الأولى : حيث قبل بالتحريم : لا تكن بحراً على الصحيح من المذهب .
وعنه على
وعنه : يحرم مع دم .

الثانية : كره الإمام أحمد رحمه الله : شئ السمك الحلى ، لا الحراد
وقال ابن عقيل فيهما : نكروا على الأصح
وقال عبد الله بن الحارث : لا بأس به . ما أعلم له ولا للسمك ذكاة
الثالثة : يحرم بانه حياً على الصحيح من المذهب .

وقدمه فى الدعوى
ودكره ابن حزم إجماعاً
وقال المصنف : نكروا
قوله (وَيُشْتَرَطُ لِلذَّكَاءِ شَرْطُ أَرْسَةِ .
أَحَدُهَا : أَهْدِيَّةُ الدَّابِّحِ . وَهُوَ أَنْ يَكُونَ عَاقِلًا) .
ليصح قصده التدكية ولو كان مكراً
ذكره فى الاتصاف ، وغيره .

قال في الفروع : ويتوجه فيه كدفع مصدوب
وقد دخل في كلامه نصف رجة الله الألف . وهو صحيح وهو اندهب .
وعليه الأصحاب .

وعنه لا تصح دكانه

وأمره : قال في الفروع : ظاهر كلام الأصحاب هو . لا يعتبر قصد الأكل
وقال القامى في التقيق : لو تلاعب بسكين على خلق شاة ، فصار ذبحاً ، ولم
يقصد جل أكلها : لم يحس .

وعلى من عقيل تحريم ما فنده محرم لصوله : بأنه لم يقصد أكله . كالو وطنه
أدى إذا قتل .

وقال في المتوجع : كدعه .

ودكر الأرحى عن أصحاب : إذا دمه ليخلص مال غيره منه بقصد الأكل
لا التخلص ، فلهي من دمه لشير ما كلف .

ودكر الشيخ تقي الدين رحمه الله - في « بطلان التحليل » لو لم يقصد
الأكل . أو قصد حل يمينه . سح

وقل صالح وجماعة : اعتبار إرادة التذكية .

قال في الفروع : وما هو بكنى .

وقال في التعريب : هل يكتفى بقصد الذبح ، أم لابد من قصد لإحلال ؟
فيه وجهان

قوله (مُسَمَّيَا ، أَوْ كِتَابِيَا ، وَلَوْ خَرِيًّا . فَتَبَاحُ ذَبْحَتُهُ ، ذَكَرًا
كَانَ أَوْ أُنْثَى)

وهذا استدل في الحلة وعنه الأصحاب

(وعنه . لا يحس ذبيحة بن تملب ، وَلَا مَنْ أَخَذَ أُنْثَى غَيْرُ كِتَابِيَا)

وأطلقهما في الرعية الكبرى فيها
أما دبيعة بنى تغلب فالصحيح من مذهبه : إباحتها وعنه الأكثر
قال ابن منبج : هذا المذهب .
قال الشارح : وهو الصحيح .
قال في الفروع : في « باب المحرمات في النكاح » - يحمل ما كنهه دبيعة
بصارى بنى تغلب على الأصح
وقيل : هما في بقية اليهود والتصارى من العرب . انتهى
واختار المصنف وغيره : إباحة ذبيحة بنى تغلب
وعنه : لا تناح .
قال الزركشي : وهي المشهورة عند الأصحاب
وأطلقهما الخرقى ، والرعايتين ، والحاويين
وتقدم بطير ذلك فيهم في « باب محرمات في النكاح »
وقال في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوجب ، والخلاصة ،
وعبرهم : وفي بصرى العرب : روايتان . وأصلقهما
وأما من أحد أو غير كذا : فظاهر كلام المصنف أنه قدم إباحة ذبحه
وهو إحدى الروايتين
قال ابن منبج في شرحه : هذا مذهب
وقدمه في العلم كالمصنف
وحاربه الشيخ تقي الدين وابن القيم رحمهما الله
والصحيح من المذهب أن ذبيحته لا جامع
قال في المعنى ، والشرح ، قال أصحابنا : لا يحمل ذبيحته
قال في الفروع : في « باب المحرمات في النكاح » - ومن أحد أو غير كذا
فاختار دمه ، فالأشهر : تحريم ما كنهه وذبيحته

وقال في الرعاية الصغرى : ولا تأخذ ذكاة من أحد أبويه الكافرين بحوسى
أو وثقى أو كتابى لم يحتد دينه .

وعنه : أو احتار

قال في الرعايتين ، قلت : إن أقر حل دمه ، وإلا فلا
وقال في الرعاية الكبرى ، قلت : من انتقل كتابى أو غيره إلى دين يُقر
أهله بكتاب وجزية ، وأقر عليه : حلت ذكاته وإلا فلا .

وقال في الحرر - في « باب عقد الدمة وأخذ الحرية » - ومن أقر دمه على
يهود أو نصارى متعددين : أعتنا ذبيحته ومناكحته . وإذا لم يقره عليه بعد المبعث
وشككنا : هل كان منه قبله أو بعده ؟ قلت حرته ، وحرمت مناكحته وذبيحته
انتهى

وقال الشيخ بنى الدين رحمه الله : كل من يدين بدين أهل الكتاب فهو
مهم ، سواء كان أبوه أو حده قد دخل في دينهم أو لم يدخل . وسواء كان دحوله
صد السبع والتسديل ، أو قبل ذلك . وهو المنصوص الصريح عن الإمام أحمد
رحمه الله . وإن كان بين أصحابه خلاف معروف . وهو الثالث عن الصحابة
رضي الله عنهم بلا نزاع بينهم .

ودكر الطحاوى : أنه إجماع قديم . انتهى

وحرم في الهداية ، والذهب ، ومسوك الذهب ، والمتوع ، والخلاصة ،
والحاويين ، وغيرهم : أن ذبيحة من أحد أبويه غير كتابى : غير مباحة .

قال الشارح : قال أحمد ما : لأنحل ذبيحة من أحد أبويه غير كتابى
وجرم به ما ظم المقررات . وهو منها .
وكذلك سيده .

وقال في الترغيب : في الصائبة روايتان .

مأخوذها : هل هي مفرقة من الصارى أم لا ؟

وقيل حسبل : من ذهب مذهب عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - فإنه قال
« سُئِنُوا » جميعهم رضى الله عنه حُرِّقَ اليهود ، وكل من يصير إلى كتاب فلا
بأس بذلك

وقيل لا يصح أن يدع اليهودى الإبل في الأصح .

وعنه : لا يصح ذبيحة الأتلف الذى لا يخاف عنته .

وقيل حسبل - في الأضحية - لا صلاة له ولا حج وهو من تمام الإسلام

وقيل فيه الحاجة : لا بأس .

وقال في المستوعب : يكره من جنب ومحوه .

وقيل صالح وغيره - لا بأس

وقيل حسبل : لا يدع الجنب .

وقيل أيضاً في الحائض : لا بأس

وقال في رقة ، وعنه كراهية ذبيحة الأتلف ولحمه والحائض والبهائم .

قوله « وَلَا يُبَاحُ ذِكَاةُ تَحْتُونَ ، وَلَا سُكْرَانٍ »

أما المحنون : فلا تباع ذكاته ولا ربه .

وأما السكران فالصحيح من مذهب أن ذبيحة لا تباع

عنه .

ونقدم ذلك مستوفى في أول « كتب الطلاق »

قوله « وَلَا طِفْلٌ غَيْرٌ مُتَمَيِّرٍ »

إن كان غير متميز : فلا يباع ذبيحة

فإن كان متميزاً . أسحت ذبيحته ، على الصحيح من المذهب وهو ظاهر

كلام كثير من الأصحاب

واختاره من عبدوس في تذكره

وحرمه في الرعيتين ، والحويين ، وغيرهم

وقدمه في العروغ ، وغيره .

فأما أكثر الأصحاب إلااحة بالتغيير .

وقال في الوحر ، والتحصير إلااح دبيعة من دون عشر

وقال في الوحر : إلااح إلى كان به نقفا

قوله (وَلَا مُرْتَدٍّ) .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

ونقل عبد الله : تحمل ذكاة مرمد إلى أحد الكتابين .

قوله (اِنَّهُ) : الآلة وهو أن يدبغ بمحذذ . سواء كان من

حديد ، أو حجر ، أو قصب أو غيره ، إلا السن والظفر) بلا نزاع

قوله (فَإِنْ دَبِغَ بِآلَةٍ مَفْضُوزَةٍ . حل في أصح الوخزين)

ومما روايتان .

والصحيح من المذهب : حل

وصحه في الخفى ، والعلم ، وإن متبعا في شره

قال القامى ، وغيره : يباح . لأنه يباح القمح بها للصورة

وحرم به في الوحر ، وغيره

وهو ظاهر ما حرم به في سور ، ومنتهى لأدى

والومر الثاني لا نحل .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسوش الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والهادى ، والحرم ، وأرعائين ، والحدويين ، والعروغ

قوائم

المؤلف : مثل الآلة المصوبة سكين ذهب ومحوها .

ذكره في الانتصار ، والموجز ، والتعصرة

وتنصر عليه في المروغ

الثاني . يباح المصوب لزمه وغيره . إذا ذكاه عاصه أو غيره ، سهواً أو عمدًا ،
طوعاً أو كرهاً ، غير إدراكه على الصحيح من المذهب نص عليه وعليه أكثر
الأصحاب

وعنه : يحرم عليه . ضيقه أولى ، كخاصيه . اختاره أبو بكر

وقيل : إنه ميتة . حكاه في الرعاية الكبرى أحد الروايتين

والذي يظهر أنه عين الرواية الثانية

الثاني لو أكله على ذكاة مسكه ، ففعل . حل أكله له وغيره

الراية . إذا كرهه لزمه على ذممه ، فدحه . حل مطلقاً

نفسه . غادر قوله « إلا السن » أنه يحل لدخه ، اعلم . وهو إحدى الروايتين

والمذهب معها .

قال المصنف في معنى . بمعنى إطلاق الإمام أحد رحمه الله بإباحة الدخ به .

قال . وهو أصح

، صححه الشيخ ، والناظم

وهو ظاهر كلامه في الحبر

قال في الهداية ، والمذهب ، وإسلامه ، وغيره . ونحو الذكاة بكل آلة لها

حد يقطع وينهر الدم ، إلا السن والظفر^(١) .

قدمه في الكافي ، وقال : هو ظاهر كلامه .

والرواية الثانية . لا يحل لدخ به

(١) وهو قوله صلى الله عليه وسلم « ما أهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل » .

إلا السن والظفر » رواه البخاري ومسلم .

قال ابن القيم - رحمه الله - في أعلام الموقعين - في الفائدة السادسة بعد ذكر الحديث :- وهذا تنبيه على علم التدكية بالعظام : إما لتجاسة بعضها ، وإما لتنجيسه على مؤمنى الجن .

واحتاره ابن عبدوس في تذكره

وقدّمه ابن رزّين في شرحه .

قال في الترميز : يحرم بمظم ، ولو بسهم نصله عظم .

وأحلف في الحرر ، والرعايتين ، والحويين ، والعروغ .

قوله (الثَّالِثُ أَنْ يَقْطَعَ الْخَلْقُومُ وَالْمَرْيَ) .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وحرم به في الوحير ، ومستحب الأديم ، وتذكّر ابن عبدوس ، وغيرهم

وقدّمه في الهداية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، والمتوص ، والخلصة ،

والهادي ، والكافي ، والفق ، والبلغة ، والحرر ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ،

والحويين ، وإدراك العنة ، وغيرهم .

واحتاره أبو الخطاب في خلافه

وعنه بشرط - مع ذلك - قطع الودحين .

أحد . أو نكر ، وإن الس

وحرم به في الروضة

واحتاره أبو محمد الحوري

قال في الكافي : الأولى قطع الجميع

وعنه : بشرط - مع قطع الخلقوم والمرى - قطع أحد الودحين .

وقال في الإيضاح : الخلقوم والودحين

وقال في الإشارة : المرى والودحين .

وقال في الرعاة ، والكافي أصاً . نكوى قطع الأودج . ففقط أحدهما مع
الحلقوم ، أو المري . : أولى بالحل .

قاله الشيخ نقي الدين رحمه الله

وذكره في الأولى رواية .

وذكره وحده . نكوى قطع ثلاث من الأرسه . وقال : إنه الأقوى

وستل عن دغ شاة ، ففقط الحلقوم والبودجين ، كس فوق الحورة ؟ فاجب :

هذه الثلاثة فيها نزاع . والصحيح : أنها نحل

فان وهو هـ كلام الأصحاب . حيث أضيقوا الإباحة ففقط ذلك من

غير تفصيل

فأمره قال في الفروع . وكلام الأصحاب في عتار إرادة ذلك فافهم .

قال ويفوى عدمه .

وطهره : لا يصرف مع يده . إن الله كاف على الفور

، وغير في التزبيب : ففقط تماماً فوفى من الحلقوم خلقة ، هـ . بعد القطع ،

واشهى الحيوان إلى حكة مدوح ، ثم قطع الخلقة هـ . نحل

قوله (وإن نحره أخرأه) بلانزاع .

قوله (وللمستحب) أن ينخر البعير ، ويدبح مأمواؤه ؟

هد المذهب مطلقاً وعليه الجمهور

فان المذهب ، والشرح : لا خلاف بين أهل العلم في سحب ذلك

وحجبه في الهداية ، والمذهب ، ومسئول المذهب ، والمستوعب ، وللخلاصة ،

والهادي ، والكافي ، والمحرم ، والنوحي ، وشيخهم

وقدمه في الفروع .

وذكر في التزبيب رواية أن المرع معر أصاً .

وعند من يحيل : سحر ما صفت وصحه بالأرض أيضاً

وعنه . نكره دمع العين

وعنه . لا تؤكل .

قوله (فإن عجز عن ذلك - مثل أن يند البعير ، أو يتردى في
بئر ، فلا يقدر على ذبحه - صار كالصيد ، إذا جرحه في أي موضع
أمكه فقتله : حل أمكه)

هذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . ومن عليه

وحزم به في المنى ، والشرح ، وغيرهما

وذكر أن شرط أن يقتل مثله غالباً .

قوله (إلا أن يموت بمنزله - مثل أن يكون رأسه في الماء -

فلا يباح)

هذا المذهب مطلقاً . وعليه أكثر الأصحاب . ومن عليه

وحزم به في المنى ، والحرر ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم

وقدمه في الفروع ، وغيره

وفيه ما كان يخرج موحداً

قوله (وإن دبحها من قفاها ، وهو تحطى : فانت الشكك على

موضع دبحها وهي في الحياة) يعني الحياة المستقرة (كيت) .

وهذا المذهب احتاره من عدوس في ذكره ، وغيره

وحزم به الحرقي ، وصاحب الهداية ، ولذهب ، ومسبوك الذهب ،

والملاحة ، والمستوعب ، والحرر ، والوجيز ، والحوين ، وغيرهم

وقدمه في النظم ، والراغبين ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه يؤكل ، وإن كان فيه حدة مستقرة .

ويحتمل كلام المصنف هـ

وقال المصنف ، والشايع أن كان الحاد بعد ذلك حدة الآلة ومرة القطع . فالأولى بإسناده ، إلا فلا

ودكر في الترتيب ، والعاشرون ، فإنه يجمع مع حدة مستقرة

وقال في الفروع : وهو ظاهر ما رواه الجماعة

فأمره : قال القاصي . معنى الخطأ أن تتلوى القديعة عليه ، فتأني السكين

على القدر ، لأن مع التواتر مسدود عن بعضها في محل الذبح . فمقط اعتبار الحبل ، كالتردة في ثمر . فأما مع عدم التواتر : فلا يباح ذلك . انتهى .

والصحيح من المذهب أن أحد الأمر من ذلك

قوله محمد ومن مذهبه

قوله (وإن فمسه بمحمدًا : ففي وخيئ) وهو رويان

وأشبههما في مذهبه ، ومذهبه ، ومذهب ، ومستوفى مذهب ، ومستوفى ، وخلاصة ،

والحرر ، والعاشرين ، وخلاصة ، والدفع

بمراهمما : يباح إذا كانت السكين على حلقه وذئب . شرط أن يفي بهما

حياة مستقرة قبل قطعهما . وهو مذهب

حتى القاصي ، وأشير إلى ، وعندهما

ومحمد في القاصي ، والشرح ، والتصحيح ، ومن سجد في شرحه وهو ظاهر

ما حرمه في السكاني ، وسور ، ومسحب الأدي ، وغيرهم

والرواية الثالثة : لا يباح

وهو ظاهر كلامه في التوجيه

ومحمد في العاشرين ، والتصحيح الحرر ، والنظم

وقدّمه الزركشي ، وقال : هو متصوص الإمام أحمد رحمه الله .

وهو مفهوم كلام الخرقى

تعبير - شرط الخلق - حيث قلنا - أن يكون الحياة مستقرة حالة وصول
السكين إلى موضع الدخ ، وبعم ذلك وجود الحركة القوية ، قاله القاضي
ولم يعتبر الخلد وغيره القوة .

قال الزركشي : وقوة كلام خرقى وغيره : تقضى أنه لا بد من علم ذلك
وقال أبو محمد : إن ما يرد ذلك ، فإن كان الدخ البقاء لحدة الآلة ، وسرعة
القطع ، فالأولى : الإباحة . وإن كانت الآلة كائناً ، وأطناً للقطع . نبح
ونقدمه .

فأمرنا

أمرنا ، أن ننوي عنه كل كمحور عنه ، قاله القاضي ، كما تقدم
وقيل هو كالدخ من قده .

الثانية : لو أن : أس بالدخ ، لا يحرم . على الصحيح من المذهب . وعليه
الأصحاب .

وقدّمه في المحرر ، والسطر ، وأربعين ، والحاويين ، والفروع ، وغيره
وحكى أبو بكر روضة شجرته

قوله (وَكُلُّ مَا وَجَدَ فِيهِ سَبَبُ الْمَوْتِ - كَالْمُخِيقَةِ ، وَالتَّرْدِيَةِ ،
وَالطَّبِيخَةِ ، وَالكِيلَةِ السَّبْعِ - إِذَا أُذِرَتْ ذِكَاثُهَا ، وَفِيهَا حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ
أَكْثَرُ مِنْ حَرَكَةِ الْمَدْنُوحِ : حَلَّتْ) وَإِنْ صَارَتْ حَرَكَتُهَا كَحَرَكَةِ
الْمَدْنُوحِ : لَمْ تَحِلَّ)

هكذا قال في رعدة السكرى ، وذكره بن عدوس

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله ، وقيل تزيد على حركة المذبوح .
وقال في الفروع : وما أصابه سب الموت - من مسخفة ، وموقودة ، ومتردية
وطليحة ، وأكيلة سبع - فذكاه ، وحياته يمكن ريدها - حل
وقيل : بشرط تحريكه بيد أو طرف عين ، ونحوه
وقيل : أو لا انتهى

وقال في المحرر ، والعلم ، ولو حرم ، وسور ، وغيرهم إذا أدرك ذكاة ذلك
وفيه حياة يمكن أن تزيد على حركة المذبوح : حل ، بشرط أن يتحرك عند الذبح
ولو بيد ، أو رجليه ، أو طرف عين ، أو مضع ذب ونحوه

فهذا مواهب للقول الأول الذي ذكره في الفروع
وقيل لا يشترط تحريكه إذا كانت فيه حياة مستقرة أكثر من حركة مذبوح
وهو ظاهر كلام المصنف ، وكثير من الأصحاب
وقدمه في العناية

وقال في النسخ ، والصحيح أنها إذا كانت تعيش ربما تكون موت مذبوح
أسرع منه - حلت - ذبح - وأنها متى كانت لا تعيش موتها - كاربصة - أنها
متى تحركت ومن دماء - حلت - سعى

ونقل الأثرم ، وجماعة : ما يحرم موته بالنسب - لا يحل
وعنه : ما يمكن أن يبقى معظم اليوم - يحل - وما يحرم موته لأقل منه - فهو
في حكم الميت

وحرم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة
وقدمه في الرعدة الصغرى ، والحاوي الكبير
ذكره في كتاب الصيد .

وعنه : يحل إذا ذكى قبل موته ذكره أبو الحسين
وحذره الشيخ تقي الدين رحمه الله .

وفي كتاب لأدبي السدادى يشترط حياة ندهم اندمخ حرم به في منتجحه
 واحتاره أبو محمد الحورى
 وعنه : إن تحرك دكه في السبع
 وبقه عند لله ، ورودى ، وأوطاب
 وعنه : مايقى أنه يموت من السب - حكمه حكم الميتة مطلقا
 اختاره ابن أى موسى فله انزركنى
 وقال في التريع : لو دمع وشك في الحدة المستقرة ، ووجد ما قرب الحركة
 المهددة في التدكية المعتادة ، حل في المصوح
 قال : وأمانا قلوا : الحياة المستقرة ما حار بقؤها أكثر اليوم
 وقالوا : إذا ما بق فيه إلا حركة المدوح ، لم يحل .
 فإن كان التقييد بأكثر اليوم صحيحا : فلا معنى للتقييد بحركة المدوح للحظر
 وكذا بعكسه ، فإن بينهما أمداً جيداً .
 قال : وعدى أن الحياة المستقرة مدخل ما يؤد ريادة على أمد حركة
 المدوح مثله سوى أمد المدوح
 قال : وما هو في حكم الميت - كقطع الحنوق وممن الحشوة - فوجوده
 كعدم على الأصح . انتهى
 وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : الأظهر أنه لا يشترط شيء من هذه الأقوال
 المتقدمة ، بل متى دمع ، فخرج منه الدم لأمر الذى يخرج من المدكى المدوح في
 العادة ، ليس هو دم الميت : فإنه يحل أكله ، وإن لم يتحرك انتهى
 فأمره حكم المدوية حكم المستقرة ، على الصحيح من المذهب خلافا
 ومذهب

وقيل : لا اعتبار بحركة المدوية وإن غتره في غيره

ونقدم كلامه في معنى سرى وحكم مصادره تشككاً ، أو شركاً ، أو أحولة
أوضح ، أو أخذه من مهلكة كذلك

قوله (الرابع) أن يذكر اسم الله عند الذبح)

اعلم أن الصحيح من مذهب أن ذكر اسم الله يكون عند حركة يده .

بحرم به في الوجيز ، وغيره

وقدعه في الفروع ، وغيره

وقال جماعة من الأصحاب يكون عند الذبح أو قبله في يده ، فضل كلام

أولا واحترره

وعنه : عرى . بدليل ذلك ، إذا كان مباح مسلماً

وذكر حسن عكس هذه . ونية ، لأن اسم الله فيه سر الله تعالى

تفسير : ذكر المصنف أن ذكر اسم الله عند الذبح : شرط وهو المذهب في

الجملة . وعليه الأصحاب

وعنه : التسمية سنة

قل ييموي الآية^(١) في السنة وقد رخص أصحاب رسول الله صلى الله

عليه وسلم في أكل ماله بسم الله عليه .

وتأتي هذه الرواية في كلام المصنف قريباً

قوله (وهو أن يقول » بسم الله » لا يقوم غيرها مقامه)

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب

ومس عليه في رواية أبي طالب

وحرم به في الوجيز ، وغيره

(١) يبي قوله تعالى (١٣١ : ٦) ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه . وإنه

يسقى)

وقدّمه في الفروع ، وعبره .

وقيل : بكى تكبير الله تعالى ونحوه ، كالتسبيح والتحميد

وهو احتمال المصنف ، والمجد .

نفس : قوله « لا يقوم غيرها مقامها »

يحتمل أن يريد : الإتيان بها ، أي لغة كانت مع القدرة على الإتيان بها

بالربية . وهو صحيح . وهو المذهب .

قدّمه في الفروع

وحزم به في المتقى ، والشرح

ويحتمل أن لا يحزمه إلا التسمية ، لربية مع القدرة عليها

ومحمده في الرءيتين ، وحدود

وقطع به القاضي ، وقال : هو المنصوص .

قوله « إِلَّا الْآخِرِينَ ، فَإِنَّهُ يُؤَيِّدُ إِلَى السَّمَاءِ »

ساح دبيعة الأندلس إجماعاً

وقال الأصحاب : يشير عند الدخ إلى السماء

وهو من مفردات المذهب .

تفسير طاهر كلام المصنف ، وعبره : أنه لا بد من الإشارة إلى السماء . لأنها

علم على قصده التسمية .

وقال المصنف في المعنى : ولو أشار إشارة تدل على التسمية ، وعلم ذلك :

كان كافياً .

قلت : وهو الصواب

قوله « فَإِنْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ تَعَمُّدًا : لَمْ تُبَيَّنْ وَإِنْ تَرَكَهَا سَهْوًا :

أُيْحِتْ »

هذا المذهب فيها .

ودكره ابن جرير إجماعاً في سقوطها فهو

قال في الفروع : نقله واختاره الأكثر .

قال الفاضل : هذا الأشهر

قال في البداية - بن - كه عمداً ، فكثر الروايات . أنها لا تحل وإن تركها
فهو ، فأكثر الروايات . أنها تحل .

قال الزركشي : هذا قول الأكثر الحرق ، والقاصي في روينيه ،
وأبو محمد ، وغيرهم .

وحرمه في الوحد ، وعده

وقدمه في الرعايتين ، والحاوئين

قال في المذهب ، والخلاصة : لا يباح إلا بسمعة . على الصحيح من الروايات
حين تركه فهو أسحت على الصحيح من الروايتين

وعنه : يباح في الحائض ، وهي : أنها سنة

اختاره أبو بكر . قاله الزركشي

وتقدم ذكر هذه الرواية وعطفا

وعنه : لا يباح فيها .

قدمه في الفروع .

واختاره أبو الخطاب في خلافه .

قال في إدرائ الماية : والتسمية شرط في الأظهر .

وعنه : مع الذكر .

قوائم

بإمروها - بشرط قصد التسمية على ما يدعيه . فلو سمي على شاة ودمج غيرها

مثل تلك التسمية لمنح وكذا - أي قطع - فسمى وأخذ شاة ، فدعها بالتسمية الأولى ، لم يجره

ويش عكسه في الصيد

الثانية : يس لاهل هذا كاسي ، كاصوه ، ذكره ولد الشيرازي في منتحبه وقطع ، الزركشي

الثالثة : يصن أحير ترك التسمية إن حرمت تركه

واحد في الدواير الصها لغير شامي

قال في الفروع : ويتوجه تصببه النفس إن حانت

الرابعة : يستحب أن تكبر مع التسمية يقول : سر الله والله أكبر ، على

الصحيح من المذهب ، ونص عليه .

وقيل : لا يستحب ، كاصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على الصحيح

من مذهب يهنا نص عليه

وقيل : يستحب الصلاة عليه أجمع

وقال في المنتحب : لا يجوز ذكره مع التسمية شيئاً

قوله (وتَحْضُلُ دَكَاهُ الْحَنِي بِدَكَاهِ أُمِّهِ إِذَا خَرَجَ مَيْتًا ، أَوْ

مُشْتَرَكًا كَحَرَكَةِ الْمَذْبُوح ، وَسِوَاهُ أَشْمَرُ أَوْ لَمْ يُشْمَرْ) .

هذا مذهب وعبه جواهر لأصحاب

وحرم به في الهداية ، والمذهب ، ومسوح الذهب ، والمستوعب ، والخلصة

والهادي ، والسكاي ، والمفتي ، والمحرر ، والشرح ، والمطم ، والوجير ، وتذكرة

ابن عبدوس ، والمور ، ومتنحب الأدي ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال ابن عقيل في الواضح : في القيس ما قاله أبو حنيفة رحمه الله : لا يحمل
جبين مذكية أمه ، أشبه : لأن الأصل الخطر

وقال في فتاوى : لا يحكم بكاته إلا بعد الاصل

ذكره في الفة عدة الراحة وتدين

وقال أيموني : إن خرج حياً فلا بد من دمه

وعنه : يحمل موته قريباً .

تفسير : حيث قد يحمل : فيسحب دمه : قاله الإمام أحمد رحمه الله .

وعنه : لا بأس .

قوله (وَإِنْ كَانَ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ لَمْ يُبْعَ إِلَّا بِدَمِهِ) .

وهذا المذهب ، أشعر أو لم يشع

وهو ظاهر مذهبهم في هذه ، مذهب ، والنسوع ، والحلاصة ، وعمرهم

وقدمه في راءين ، والحوين ، والبروع

وقيل : هو كالمسحقة

احتاره ابن عبدوس في تذكرة

وحرمه في لوجير

وقدمه في الحار ، والعلم ، والركنى

وعنه : إن مات فرباً : حل

وقدم كلام من عمل في وصحة وفتوى

فأمره لو كان الحين محرمات مثل الذي : يؤكل أود : يمدح في

دكاة الأم

ولو وحى : طن أمه فأنصت مدح الحين : تذكى والأم ميتة : ذكره

الأصحاب

قله صميم في الانتصار .

قوله ﴿ وَيُسْكِرُهُ تَوَجُّعُهُ الذَّيْبَةُ إِلَى غَيْرِ الْقَبِيلَةِ ﴾ .

ويسن توجيهها إلى القلة . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وقل محمد الكحال : يحور لمير القلة إذا لم يتعمده .

فأمره يستحب أن يكون لدوح على شفة الأيسر ، ورفضه به . ويحمل على

الآلة بالقوة ، وإسراعه بالشحط .

وفي كلام الشيخ تقي الدين رحمه الله ، وغيره : إيماء إلى وجوب ذلك .

وما هو بعيد .

قوله ﴿ وَأَنْ يَكْسِرَ عُنُقَ الْخَيْوَانِ ، أَوْ يَسْلُحَهُ حَتَّى يَبْرُذَ ﴾ .

وكذا لا يقطع عصوامه حتى ترحق منه .

يعنى : يكره ذلك . وهو المذهب وعليه جماهير الأصحاب .

وحزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وكرهه الإمام أحمد رحمه الله .

نقل حنبل : لا يفعل .

وقال القاسمي وغيره : يحرم فعل ذلك . وما هو بعيد .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : الإحسان واجب على كل حال ، حتى في

حال إرهاب النفوس ، مطلقاً وسببها . فعليه أن يحسن القِتْلَةَ للأدْمِيَّةِ والدُّنْيَا
للمُهَانِمَةِ .

وقال في الترميز : يكره قطع رأسه قبل سلحه .

ونقل حنبل أبصاً : لا يفعل

قال في الرعاية : وعنه لا يحمل

قائمة : قل ابن منصور عن الإمام أحمد - رحمه الله - أكره مع اللحم .

قال المصنف في المتن : مراده الذي للبع لأنه عش .

وتقدم حكم أكل أدن القلب والفخذ في باب الأطعمة

قوله (وإذا ذبح حيوانا ، ثم غرق في ماء ، أو وطى ، عليه شيء ، يقتله مثله . فهل يحل ؟ على روايتين) .

وأماهما في الهدايا ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوع ، والخلاصة والكافي ، والمحرر ، ونجريد العناية ، وشرح ابن منبج .

إمراهما : لا يحل . وهو المذهب . نص عليه .

قال المصنف : هـ المشهور .

قال في الفروع : هذا الأشهر .

واختاره المنرق ، وأبو بكر

قال في الكافي : وهو المصوح .

وصححه في المعظم والتصحيح

وحرم به الشيخ رضى ، وصاحب الوجيز ، والأدنى في منتخبه ، والنور .

وقدمه في الفروع .

وهو من مفردات المذهب

والرواية الثانية : يحل

قال المصنف والشرح : وفيه قول أكثر أصحابنا من حري

قال في الفروع : حقه الأكثر

قال الركني : وهو الصواب

وقدمه في الرعاسين ، والحوين

ولحكم فيما دارمه فوق في مـ - لآفي في هـ - الصيد - كم ده المسألة
إذا كان خرج موحداً على الصحيح من مذهب
قوله (وإذا ذبح الكتابي ما يحرم عليه) يعني : يقيناً (كذبي
الظفر) .

مثل الإبل والنظامة والبط ، وما ليس بمشقوق لأصابعه يحرم عليه هذا
أحد الوجهين أو زوايين

جزم به الشارح ، وابن منبج في شرحه ، والأدبي في مسنده وقدمه في
الظم ، وصححه في التصحيح

قال في الرعية الكبرى : وهي أظهر

قال في الحدود وهو الصحيح

والسرواية الثانية : يحرم عليه

قال في الحاوي الكبير : لفقد قصد الذكاة منه

حرم به في الوجوه ، والشور

وقدمه في المحرر ، وربعانين ، والحدويين

قال في الحاوي الصغير - وحكي عن الخافي في كلام معدود وهو سهو

الحسكي عنه في المسألة الآتية

الهم إلا أن يكون قد حكي عنه في مكانين ، أو تكون النسيئة معروفة .

وهو الظاهر

وأطلقهما في القروع .

ومرمة - قال في لرعاية الكبرى ، والقروع - ولو ذبح الكتابي ما طه حرم

عليه ، ولا يكن - حل أكله

قال المصنف ، والشرح : ومن دمج شيئاً بغيره حرم عليه ، ولم يشأ أنه يحرم عليه . حل

قال في المحرر لا يحرم من دمج ما تنبيه محرماً عليه ، كحال الرنة ومحوها .
ومعنى المسألة : أن اليهود إذا وجدوا الرنة لاصقة بالأصلاص امتنعوا من أكلها ، وعين تحريمه ويسمونها إلا أنه وإن وجدوها غير لارقة بالأصلاص أكلوها .

قوله (وَإِذَا ذَبَحَ حَيوانًا غَيْرَهُ : لَمْ تَحْرُمَ عَمِلًا الشُّحُومَ الْمُحَرَّمَةَ عَدْنَهُمْ) وَهُوَ شَحْمُ الثَّرَبِ وَالْكُتَيْبِ)

وهو طاه كالم لإسم أحمد حبه لله

واختاره ابن حامد

وحكامه عمر الحارثي في كلامه مدد

وهو مذهب أحد أئمة الخطاب ، والمصنف ، والشرح ، وصاحب الحاويين

وصحبه في خلاصة والدهم ، وشرح من معه

وحرمه في الأوجز ، وسور ، ومشتبه لأدبي

وقدمه في الرعايتين ، والحاويين

واختار أبو الحسن لميمي والقاضي عمر بن

قال في الواضح : اختاره الأكثر

قال في المنتجب : وهو ظاهر المذهب .

قال في عيون المشتل : هو الصحيح من مذهبه

تنبيه . قال في المحرر ، وغيره : فيه وجهان

وقيل روايتان

وقطع في الفروع : أنهما روايتان

وأطلقهما في المذهب ، والمحرم ، والفروع .
على القول بعدم التحريم : لنا أن نملكها منهم .
فأمرنا

بهم ، لا يحل لهم أن يطعمهم شعماً من ذبحنا . نص عليه . لبقاء تحريمه
حرم به المحرم ، وغيره .
وقدومه في الفروع ، وغيره .

وقال ابن عقيل - في كتاب الرويتين - مسح في حقهم أيضاً انتهى .
ونحل ديبحت لهم ، مع اعتقاد تحريمها لأن الحكم لا اعتقاده .
النتيجة : في بقاء تحريم يوم السبت عليهم وحدهم .

وأطلقهم في المحرم ، وشرحه ، والطم ، والرعائين ، والحدادين
ذكروهم في باب عقد الذمة ، وفأندتهم - حل صيده فيه وعدمه - فله النظم
فت : ونظير ما تقدم في باب أحكام الذمة أن من فوائد الخلاف :
لو شك عليهم لا يحضروا يوم السبت إذا قلنا بقاء التحريم .

وقد قل ابن عقيل : لا يحضر يهوديا يوم السبت لبقاء تحريمه عليه .
قوله : « وَإِنْ دَخَلَ لَعِيدِهِ ، أَوْ لَيْتَقَرَّبَ بِهِ إِلَى شَيْءٍ مِمَّا يُعْطَمُونَهُ : لَمْ
يَحْزَمْ » .

نص عليه . وهو المذهب .
حرم به في المحرم ، والطم ، والرعاة الصغرى ، والحدادين ، والوحير ، وغيره .
وقدومه في الرعاة الكبرى ، والفروع ، وشرح ابن مسعود ، وغيره .
وقال الزركشي : هذا مذهب
وعنه - يحرم - احتداه الشيخ تقي الدين رحمه الله .

قال ابن منبج في شرحه : وقال ابن عقيل في مصوله : عندي أنه يكون ميتة .
لقوله تعالى (٥ : ٣) وما أهل أمير الله به .

تفسير : محل ما تقدم إذا ذكر اسم الله عليه . فاما إذا ذكر اسم غير الله عليه
فقال في المحرر ، والحدوى الكبير : فيه روايات متصوحتان . أصحها عندي :
تحريره

قال في الفروع : وعزم على الأصح أن يذكر غير اسم الله تعالى
وقطع به المصنف ، وغيره
وقدme في الرعايتين ، والحدوى الصغير
وعنه لا يحرم

وقيل عبد الله : لا يعجبني ما ذبح للزهرة ، والكواكب ، والكعبة ، وكل
شيء دبح غير الله . وذكر الآية

قوله ﴿ وَمَنْ ذَبَحَ حَيوانًا ، فوجد في بطنه جرادة ، أو طائرًا فوجد
في حوصلته حية ، أو وجد اللحم في بئر الجبل : لم يحرّم ﴾

هذا الصحيح من المذهب .

من أبو الصغر الصدى أشد من هذا . وقد حرص به أبو بكر الصديق
رضي الله عنه

قال المصنف . هذا هو الصحيح .

قال في الفروع : لم يحرم على الأصح
وحرم به في الوجيز ، والأدنى في متصفه ، وغيرها .
وقدme في السكاني ، والمحرر ، وغيره .
وعنه : يحرم صحته في الظلم
وقدme في الرعايتين ، والحدويين .

وأطلقها في الهداية ، ومذهب ، ومسوك لذهب ، والمتوع ، والخلاصة
وعبرهم

وقال في عيون - تل - يحرم حراد في بطن سمك لأنه من صيد البحر .
ومبته - م ، لا العكس لحل ميتة صيد البحر

فوايد

بمداها : مثل ذلك في الحكم لو وجد سمكة في بطن سمكة

النتيجة : يحرم من طائر كونه على الصديق من المذهب

وأما في القصة في كتاب الطب وذكر رواية في بطن لإبل

ومن لطيفة به لا يح

وكلام الله في خلافه دل على حل بوله وروثه قاله في الفروع .

وقال في النعي . يح جميع السمك ، ونحوه

الثانية حل مدوح مسود بموضع يحل دبح أكثر أهله ، ولو حملت نسبية

الذبح .

الرابعة : الدب يح باسمه على - عليه السلام - على أصح الروايتين

كتاب الصيد

فوائده

إبراهيم : حدّد الصيد ما كان ممكناً حالاً ، لا مآلاً له

قاله ابن أبي الفتح في مطلقه

وقيل : ما كان مباحاً طبعاً ، غير مقدور عليه ، كولا سبعة

قل الزركشي : هذا لحدّ أحوال

الثانية : الصيد مباح لقاصده على الصحيح من مذهب واستحبه من

أبي موسى وكراهوه .

الثالثة : الصيد أحسن ما يكون فيه في الضرر

وقدمه في القروع

وقيل لأبي في قوله : إغاة أفضل مكاسب

وقيل في الموضع : في ما كان من عمل شهود . - قال بعضهم : وأفضل

المهيش التبعة

قلت : وفي إغاة الكبري أفضل من إغاة النخلة ، وأفضلها في

البر والبط ، وورع ، والعرس وشبهه وأفضل التبعة في الرقيق والصرف

انتهى .

قل في الموضع : وهو موجه قول الصانع ما يند أفضل

وقيل : هو الذي سمى الإسم أحسن منه . وذلك مطعّم - فصل عن الد

وقال في الرعاية أيضاً : أفضل الصنائع الخطاطة . وأدناها : الحياكة ، وخدمة

ويعود ، وأشدهم كراهية الصبيح ، والصناعة ، والخدعة ، ويعود انتهى

ونقل ابن هاني : أنه مثل عن الخطاطة ، وعمل الخوص أيهم أفضل

قال : كل ما نصح فيه فهو حسن

قال المرودى . حَتَّى أَوْ عِدَّةً عَلَى زَوَمِ الصُّعَّةِ ، لِلْعَبِيرِ ^(١) .

الرَّابِعُ : بِمَنْحَبِ الْفَرَسِ وَالْحَرْثِ .

ذَكَرَهُ أَوْ حَمَصَ وَالْقَاصِي . قَالَ : وَأَتَمَّ الْعَمَلُ

قَوْلُهُ « وَمَنْ صَادَّ صَيْدًا ، فَأَذْرَكَهُ حَيًّا حَيَاةً مُسْتَقَرَّةً : لَمْ يَحِلَّ
إِلَّا بِالذَّكَاةِ » .

مراده بالاستقرار : أَنْ سَكُنَ حَرَكَةً فَوْقَ حَرَكَةٍ مَدْرُوحَةٍ مُطْلَقَةً ، وَأَنْ
يَنْسَاقَ الْوَقْتُ لَتَدَكِيَّتِهِ .

بَدَأَ كَانَتْ حَرَكَتُهُ فَوْقَ حَرَكَةٍ مَدْرُوحَةٍ ، وَسَبَّحَ الْوَقْتُ لَتَدَكِيَّتِهِ لَمْ يَبِيعْ . لَا
بِالذَّكَاةِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ

حَدَّثَ بِهِ الْحَرْقُ فِي الْخِلَافَةِ ، وَأَبُو حَرِيرٍ ، وَأَبُو سَوْرٍ ، وَمَنْحَبُ الْأَدَمِيِّ ، وَغَيْرُهُمْ .
وَصَحَّحَهُ فِي النِّظْمِ ، وَغَيْرِهِ .

وَقَدَّمَ فِي الْحَرْثِ ، وَالْقُرُوعِ ، وَغَيْرِهَا

وَاحْتَارَهُ فِي عَدُوسٍ فِي مَذَكْرَتِهِ ، وَغَيْرِهِ

وَعَنْهُ يَحِلُّ بَعُوهُ فَرْدًا ، اِجْتَارَهُ الْقَاصِي .

وَعَنْهُ : دُونَ مَعْلُومٍ يَوْمَ

حَزَمَ بِهِ فِي الْهَذَايَةِ ، وَالْمَذْهَبِ ، وَمَسْجُودُ الدَّهَبِ ، وَالشُّتُوعِ

وَقَدَّمَ فِي الرَّحَايَتَيْنِ ، وَالْحَاوِيَيْنِ .

وَفِي الشُّعْرَةِ : دُونَ نَصْفِ يَوْمٍ

وَأَمَّا إِذَا أَدْرَكَ حَرَكَتَهُ لِحَرَكَةِ الْمَدْرُوحِ ، أَوْ وَحْدَهُ مِيتًا : فَيَأْتِي فِي كَلَامِ

النَّصَفِ

(١) رَوَى سَحَابٌ عَنْ تَقْدَامِ بْنِ مَعْدٍ يَكْرِبُ - مَرْفُوعًا - « مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا
فَطَعَنَ مِنْهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ . وَإِنْ نَبِيٌّ أَوْ فَادٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ - كَانَ يَأْكُلُ
مِنْ عَمَلِ يَدِهِ »

فأمره لو اصطاد بآلة مقصومة : كان الصيد للمالك

جزم به فانظم للمردات . وهو منها .

وتقدم ذلك مستوفى محرراً في « باب المص » .

قوله (فَإِنْ خَشِيَ مَوْتَهُ ، وَلَمْ يَحْذَ مَا يَذْكُرْهُ ، أَرْسَلَ الصَّائِدَ لَهُ عَلَيْهِ حَتَّى يَقْتُلَهُ . فِي إِحْدَى الرَّوَابِيعِ) .

كالتردية في نهر واحد من الخريف

قال في الهدية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، ومستوعب ، والحلاصة ،
والراعيين ، والخواصين - فإن ، حد ما يدعيه به ، فمثل المخرج عليه ، فقله : حين
أكله في أصح الروايات

وصححه في التصحيح أيضاً

وجزم به في الوجيز ، والمتور ، ومتعجب الأدبي .

واحتاره ابن عبدوس في تذكرته .

قال في التيسرة - أباحه القاضي ، وعمدة أصحاب

وهو من مفردات مذهب

والرواية الأخرى : لا يحمل حتى يركبه . وهو مذهب .

قدمه في المحرر ، وله وقع .

وصححه الدلم .

واحتاره أبو بكر . وإن عقيل .

قال الزركشي - هو الراجح . لظاهر حديث عدي بن حاتم ، وأبي ثعلبة
الخشبي رضي الله عنهما (١)

(١) عن أبي ثعلبة الخشبي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
« إذا أرسلت كلك لعم فادكر اسم الله . فإن أمسك عليك . فأدركته جيا -

قوله ﴿لَمْ يَفْعَلْ، وَتَرَكَهُ حَتَّى مَاتَ لَمْ يَحِلَّ﴾

وهذا مبني على الرواية التي احتارها الحنفى وهو الصحيح عليه،
وحذره المصنف، والشارح، وأبو حنبل في الهداية.

قال ابن ميجا في شرحه : هذا المذهب .

وقال القاضى يعلى

قال الشيخ . وحكى عن الأصمى ، أنه قال : هو - يتركه حتى يموت

فيحل . انتهى

قال في الهدية ، قال شيخ يعلى أكا

قال الزركشى - أطلق حذره الأصمى في الجرد

وأصفه في مذهب ، والاعتق ، والخويعين

فأمرؤ : لا تمتنع الصيد على الصائد من الذبح ، بل يحل يمدو منه يومه حتى

مات ميتاً واحداً ، وذكر الأصمى أنه يحل .

واحتار من عقد أنه لا يحل لأن الإعتاب يمينه على الموت نصركا .

وطاهر الله وع لإطلاق

قوله ﴿وَأَنْ يَرَى صَيْدًا فَأُثِمَّةً، ثُمَّ رَمَاهُ آخَرَ فَقَتَلَهُ : لَمْ يَحِلَّ .

وَلَمَنْ أُثِمَّتْ قِيَمَتُهُ غُرُوحًا عَلَى قَاتِلِهِ . إِلَّا أَنْ يُصِيبَ الْأَوَّلُ مَقْتَلَهُ

فادعه . ويرى أنكره قد قدوه ، يأكل منه . فكله . فإن أحد الكلب دكا .

متفق عليه

وعن عدى بن حاتم رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ما علمت

من كلب أو نار ، ثم أرسلته ، وذكر اسم الله عليه ، فكل ما أمسك عليك . مات .

وإن قد قال . ويرى من يوم . كل منه . فإن أمسك عليك . رواه الإمام أحمد

وأبو داود .

دُونَ الثَّانِي، أَوْ يُصِيبُ الثَّانِي مَدْحُهُ : فَيُخَلِّقُ وَغَلَى الثَّانِي مَا حَرَقَ
مِنْ جِلْدِهِ

هَذَا الْمَذْهَبُ لِلْأَصْحَابِ وَعَلَيْهِ جَمْعُ الْأَصْحَابِ .

وَحَرَمَهُ فِي الْحَجِّ ، وَغَيْرِهِ

وَقَدَّمَهُ فِي الْمَرْوَةِ ، وَغَيْرِهِ

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُنْ مُطْلَقًا ذَكَرَهُ فِي وَاصِعٍ

وَقَالَ فِي التَّرْعِيبِ إِنْ أَصَابَ مَدْحُهُ ، وَهُوَ قَصْدُ لَدَخٍ ، يَكُنْ وَهِيَ قَصْدُهُ

فَهُوَ دَخٌّ مَلَكٌ غَيْرُهُ لَا يَأْتِيهِ ، يَكُنْ عَلَى الصَّحِيحِ

مَدْحُهُ هَلْ يَكُنِي قَصْدُ لَدَخٍ أَمْ لَا يَكُنِي قَصْدُ لَدَخٍ ؟

قَوْلُهُ « وَغَلَى الثَّانِي » : مَا حَرَقَ مِنْ جِلْدِهِ

يَعْنِي : إِذَا أَصَابَ الْأَوَّلَ مَقْلَهُ أَوْ كَانَ حَرَمَهُ مَوْجِبًا ، أَوْ أَصَابَ الثَّانِي

مَدْحُهُ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ . وَعَلَيْهِ جَمْعُ الْأَصْحَابِ

وَحَرَمَهُ فِي الْوَحْشَةِ ، وَغَيْرِهِ

وَقَدَّمَهُ فِي الْمَرْوَةِ ، وَغَيْرِهِ

وَقَالَ فِي يَمَعِي - فَمَا إِذَا أَصَابَ الثَّانِي مَدْحُهُ - عَلَيْهِ أَرْشُ دَعَاهُ ، كَمَا تَرَى دَخَّ

شَاةً لَعِيرَهُ

قَالَ الرَّكَّاشِيُّ وَهُوَ أَصَوْتُ فِي الْهَطِ

قَالَ فِي الْمَسْبُوطِ عَلَى الثَّانِي مَا مَعْنَى لَدَخِهِ ، كَثْرَةُ الْعَيْرِ

وَقَالَ فِي التَّرْعِيبِ وَعَلَى الثَّانِي مَا مَعْنَى كَوْنِهِ حَيًّا مَحْجُوجًا وَبَيْنَ كَوْنِهِ مَذْبُوحًا

وَالْإِلَاقَةُ تَخْرِجُ الْأَوَّلَ

قَوْلُهُ

الْأَوَّلَى لِأَوَّلِهِ الْأَوَّلُ ذَكَاتُهُ ، فَلَمْ يَذْكُرْ حَتَّى مَاتَ ، هَبِيلٌ جَدْمُهُ .

كَالْأَوَّلَى .

قدمه في الرعنتين ، والخاويين .

وصححه في تصحيح المحرر

واختار المحرر في محرره : بصمن نصف قيمته محروجا بالجرح الأول ، لا غير

قال في الفروع : وهو أول .

وقد القاصي بصمن نصف قيمته محروجا بالجرحين ، مع أرش ما نقصه

محرره .

وأطلقهن في المحرر ، والفروع ، والتزكئي

ولو كانت قيمته عشرة ، فنقصه كل حر - عشرا - ربه على الأول تسعة

وعلى الثاني أربعة ونصف . وعلى الثالث : خة .

فوكال عدد أو شاة للغير ، ولم يوحدها وسريا : تعين الأخيرين ويرم الثاني

عليهما ذلك .

وكذا الأول على الثالث ، وعلى الثاني خبة قيمته سدنيا .

الثانية : لو أصابهما معا ، حل بينهما : كدفعه مشتركين .

وكذا لو أصابه واحد بعد واحد ، ووحدته ميتا وحصل قوله : من قال الأول :

أبأنته ، ثم فنته أنت فنقصه : لم يحصل . لانفاهما على تحريره . وتعالفان .

ولا ضم

من قال : لم يسهل قوله لأن الأصل الاستماع ذكر ذلك في المنحب .

وقال في التعريب : متى شق في إصااته وصفتها ، أو احتمل إثباته بها أو

بأحدهما لا يبييه : فهو بينهما .

ولو إن رمى أحدهما لو انفرد أنته وحده فهو له ولا بصمن الآخر

ولو إن رمى أحدهما مويج ، واحتمل الآخر : احتمل أنه بينهما ، واحتمل

أن نصفه للمويج ، ونصفه الآخر بينهما .

ولو وحد ميتا مويجا وترتبا ، وحصل السابق : حرم .

وإن نمت سهما ، لكن عقب الثاني ، وترت ، فهل هو قنبي ، أو يسهما ؟
بمحتمل وسهين

ونقل ابن الحكم : إن أصابه جيعا ، فذكيه حبيبا . حل وإن ذكاه
أحدهما فلا .

الثالثة لو رمه فأنقته منك ، كما تقدم . ولو رمه مرة أخرى فقتله حرم
لأنه مقدور عليه

وهو المذهب بالشروط المتقدمة في أصل لانه
وقال القاضي في الخلاف : يحل . وذكره رواية .
وكذا لو أوحاه الثاني بعد إجماع الأول : فيه الروايتان .
قوله ﴿ ومتى أدرك الصيد مُشْحَرًا كَحَرَكَةِ المَذْبُوحِ . فهو
كالميت ﴾ .

وكذا لو كان فوق حركة المذبح ، ولكن ، يسع الوقت لتدكيته .

﴿ ومتى أدركه ميتا . حل بشرط أن يقع .

أحدهما أن تكون الصائد من أهل الذكاة ﴾ .

شمل كلامه الصير والأعشى وهو صحيح وهو المذهب .

وهو ظاهر كلامه في المفتي ، والشرح .

وقدمه في الفروع .

وقطع كثير من الأصحاب بصحة ذكاته . منهم : صاحب الرعايتين ،

والحاويين . وقالوا : من حل ذمحه حل صيده .

وقال في الرعية السكري ، فت . ويعمل في صيد الأعشى الشح .

وقيل : يشترط أن يكون الصائد بصيرا

وحزم به في الوحي

» بقوله (فَإِنْ رَمَى مُسْنَدٌ وَجُبُوسِي صَيْدٌ ، أَوْ أَرْسَلَ عَنْيِهِ حَارِجًا ،
أَوْ شَارَكَ كَلْبُ الْمُحَوِّسِي كَلْبَ الْمُسْلِمِ فِي قَتْلِهِ لَمْ يَحِلَّ)
بلا براء

قائمة - لو وحده مع كلبه كذا آخر ، وحمل حاله : هل سمي عليه أم لا ؟ وهل
استمرس نفسه أم لا ؟ أو حمل حاله بمرسده ؟ هل هو من أهل الصيد أم لا ؟
ولا يضر أيهما قتله ، أو لم يعلم أيهما قتلاه معا أو علم أن المجهول هو القاتل : لم ينع
قولا واحداً

وإن علم حال الكلب الذي وحده مع كلبه ، وأن الشرائط المعتبرة قد
وحدت فيه : حل .

ثم إن كان الكلبان قتلاه معا : فهو لصاحبهما .

وإن علم أن أحدهما قتله : فهو لصاحبه .

وإن حمل الحان ، فإن كان الكلبان متعلقين به : فهو بينهما

وإن كان أحدهما متعلقاً به : فهو لصاحبه . وعلى من حكم له به الجمين .

وإن كان الكلبان سحبة نفس نصف وغيره يقف الأمر حتى يصطلح

وحكى احتمالاً بالفرقة من فرع حلف وهو قياس الذهب ، فيما إذا بداه

عيال ليست في يد أحد

على الأول : إن خيف فسادها : بيع ، واصطلاحاً على ثمنه

قوله (وَإِنْ أَصَابَ سَهْمٌ أَحَدَهُمَا) يعنى المسلم والمجوسى (الْمُقْتُلُ

دُونَ الْآخَرِ : فَاتَّخَذَ لَهُ)

هذا مذهب حرم به في الوحر .

وقدمه في الهدية ، وذهب ، ومسبوك الذهب ، ومستوعب ، وخلاصة ،

وحصى ، ولحذر ، والشرح ، والمعلم ، والرعيقتين ، والخديتين ، والفروع ، وغيرهم .

ويحتل أن يحل

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله

حرمه في بركة ، كإسلامه مدبره

قال الشيخ ويحيى على قول حريق أنه لا يحل فيه وإن بدد في
على القتل ، فلم يخرج الروح حتى وقعت في الماء ، وكل

فأمره : هل الاعتبار في حالة الصيد بأهلية الراي وفي سائر الشروط حل

الرمي ، أو حل الإصاصة ؟ فيه وجهان

أمرهما : الاعتبار بحال الإصاصة

وهو حرم القاصي في خلافه في كتب الحديث ، وأبو الخطاب في رموس

المائل .

فدري سبباً ، وهو محرم أو مباح ، أو محسوس ، ثم وقع الهمم صيد . وقد

حل أو أسد - حل أكله ، ولا كان - محسوس : لم يحل

الوجه الثاني : الاعتبار بحال الرمي .

وهو القاصي في كتب الصيد

ود كره في القعدة التاسعة والعشرين حدامة

قوله (وإن صاد المسلم بكنب الخويسي حل) ولا يكره

وهو مذهب د كره أو خط ، وأبو الخطاب ، وسرعوي

وحرمه في غدية ، ومذهب ، واستوعب ، وحلاصة ، وغيرهم

وهو مذهب ، والشرح

وقد مر في الفقه ، والشرح ، وسريع ، وسريع ، وغيرهم

ومحمه في الظم

وعنه لا يحل

قوله ﴿ وَإِنْ أَوْسَلَ الْجُورِيُّ ، فَرَجَرَهُ مُسْلِمٌ : لَمْ يَحِلَّ ﴾

هذا المذهب

حرم به في الوجيز ، والهداية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، والمستوعب ،
والخلاصة ، والمغنى ، والشرح ، والراغبين ، والحاويين ، والوجيز ، وغيرهم .
وقدمه في الفروع ، وغيره

وقيل : إن زاد قدومه : حل ، وإلا فلا .

قوله ﴿ النَّائِي الآلَةُ وَهِيَ تَوَعَّانٌ مُخَدَّدٌ . فَيُشْتَرَطُ لَهُ مَا يُشْتَرَطُ
لِآلَةِ الدَّكَاءِ ، وَلَا يُدْ مِنْ جَرْحِهِ هـ . فَإِنْ قَتَلَهُ بِقَتْلِهِ : لَمْ يُبَيِّحْ ﴾ .

كشكة ، وبع وسدقة ، ولو شده . قتل الميمون ، ولو قطعت حلقومه
ومرثه

قوله ﴿ وَإِنْ صَادَ بِالْمِعْرَاضِ : أَكَلَ مَا قَتَلَ بِمَحْدِهِ ، دُونَ عَرْضِهِ هـ .

إذا قتله محده : أبيع بلا نزاع .

وإن قتله عرضة : لم يبيع مطلقاً . على الصحيح من المذهب . وعليه جواهر

الأصحاب

وحزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال في المستوعب ، والترغيب : ولم يجرحه ، لم يبيع

مظاهر كلامهما : أنه إذا جرحه بعرضه يباح

قال في الفروع : وهو ظاهر صوصه .

قوله ﴿ وَإِنْ نَصَبَ مَنَاجِلَ ، أَوْ سَكَا كَيْنَ ، وَتَمَّى عِنْدَ نَصْبِهَا

فَقَتَلَتْ صَيْدًا : أَيْ بَيَّحَ ﴾

إذا سمى عند نصبها وحلت صيداً ، فلا يحوز : إما أن يجرحه أو لا .

فإن حرجه : حل بلا نزاع أعلاه

وإن لم يحرجه : لم يحل . على الصحيح من المذهب . نص عليه
وهو ظاهر ما جزم به في المذهب ، والمصنف هنا ، وغيره .

وقدme في الفروع .

وقيل : يحل مطلقاً

ويحتله كلام المصنف هـ .

قال في الفروع : ويتوجه عليه حل ما قبلها .

نفسه . حيث قلنا : يحل . فظاهره : ولو ارتد الناصب أو مات .

قال في الفروع : وهو كقولهم : إذا ارتد أو مات بين ربه وإصاحبه

قوله (وَإِنْ قَتَلَ سِتْهُم مَسْئُومٍ : لَمْ يُبَيِّحْ إِذَا غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ

السَّمُ أَضْلَ عَلَى قَتْلِهِ)

وكذا قال في الهداية ، والمذهب ، وسبوك الذهب ، والمنتهى ، والبلغة ،

والمحرم ، والمنقذ ، والمشرح ، والنظم ، والراعي ، والحادي ، ودرالك العاية ،

والمسور ، ومنتهى الأدمى ، وغيرهم

وقال في الفروع : وإن قتله سهم فيه سم - قال جماعة - وظن أنه أعمى -

حرم .

وهن من منصور : إذا علم أنه أعمى . لم يكل

د : ومن مثل هذا من كلام الإمام أحمد رحمه الله بمراد

وفي الفصول إذا رمى سهم مسموم لم يبيح حل السم لأن عليه فهو

كالوشارك السهم بريقه

ومن أتى لقط الظن - كهداية ، والمذهب ، ومنهم ، وحرر ، وغيرهم -

فمراده : احتمال موت وهذا غلط من غلطه سهم - كالنسخ وغيره - يحتاج المبيح

والمحرم كسهم مسموم ومحوسى .

وقوا فما بين عم أن السم له من على قتله ، السكون السم أوحى به : فصح
وله كل الظن مراد لكان الأول .

فما بين بهاب على الظن أن السم أعلن : قباح .

ويظهر هذا من كلامهم في شروط البيع : فإن رأياه ثم عقدنا بعد ذلك برسم
لا نتغير فيه طهرأ

وقولهم في الدين المؤدة : غلب على الظن بقاء الدين فيها . وقد سبق ذلك .

وقال في السكاي ، وعنه إذا أجمع في العييد مسيح ومحرم . مثل أن يقتله

عنقل ومحدد ، أو سهم مسموم ، أو سهم مسط ومحومى ، أو سهم غير مسمى

عليه ، أو كلب مسر وكلب محومى ، أو غير مسمى عليه ، أو غير معلوم ، أو اشتراكا

في إرسال المدركة عليه ، أو واحد مع كلبه كذا لا يعرف مرسله ، أو لا يعرف حاله ،

أو مع سهمه سهماً كذلك . سح واحتج بسفره وإن وجدت معه غيره : فلا

تأكل ، ^(١) وإن أدخل لخطر ويد شككها في المبيع ، رد إلى أصله انتهى

وقال في التعريب : يحرم ، ولو مع حرج موح لا عمل للسم معه ، لحوف

التصريح .

وكذا قال في القصول ، وقال لأن من أن السم يمكن من بده بحرارة

الحياة فيقتل ، أو يصر آكله وهو حر . ومن يؤدى إليهما حرمت انتهى كلام

صاحب العروة ، وقوله

وقد قال في الخلاصة فإن رمى سهم مسموم . لا يحل

قوله (ولو رماء فوقع في ماء ، أو رذى من جبل ، أو وطى ، عليه

شئ ، فقتله : لم يحل . إلا أن يكون الخرح موجبا كالدكاية . فهل

يحل ؟ على روايتين)

(١) متفق عليه من حديث عدى بن حاتم روى الله عنه .

وأطلقهم في الهداية ، ولذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحرم ،
والمعاني ، والحروب ، ونهاية ابن . بن ، ونحو ذلك القليلة

إبراهيم : لا يحمل وهو المذهب

صححه في الصحيح . والبط ، وحصل ابن البناء ، وشرح ابن رزين .

قال المصنف ، والشارح ، وصاحب القروع : هذا الأشهر

وهو الذي ذكره الحرق ، والشيرازي .

واحتاره أبو بكر

وحرمه في الكافي .

وحرمه في التوحيد في باب الدكاة

وقدسه في الدعاء ، وإدراكه

والثانية : يحمل .

قال مصنف ، والشارح . وفيه قول أكثر أصحابنا من حرره

قول في الدعاء : حمله لأكثر

من الأئمة . وهو المذهب

وصححه من عقيل في القصور ، وصاحب الصحيح المحرر

وحمله من عبدوس في الذكر

وحرمه في البحر في هذا الباب ، ناقص

وقدم عليه ذلك في أوحد . باب الدكاة في قول المصنف : وإد دع

حيوان ثم عرق في . . .

وقل في البحر - فيما يذكره في هو . . . موقع في ماء ، أو تردى من جبل ،

أو وطن . . . شيء . . . لا زال يكون المحرم موجباً ، فيباح

وذكر في . . . باب الدكاة : إد دع الحيوان ، ثم عرق في ماء ، أو وطن . . . عنه

ما نقله مثله . . .

قال : وكذا في الصيد .

فالذي يظهر : أنه سها في ذلك . فإن الأصحاب سئوا بين السائلين ، ولا سيما
وصاحب الوحي يقول في : « باب الذكاة » - وكذا الصيد .

نميم : محل الخلاف إذا كان الماء أو التردى يقتله مثله فهو ، يكره قتله مثله :
أي يصح ملازعه .

فائدة : قطع المصنف . أن الحرم إذا لم يكن موجباً ووقع في ماء : أنه لا يباح
وهو صحيح . خشية أن الماء أعان على قتله .

ولا يحكم بتجاسة الماء لحكمتنا على كل واحد بأصله .

ذكره ابن عقيل في فصوله

قاله في القاعدة الخامسة عشر

قوله ﴿ وَإِنْ رَمَاهُ فِي السَّمَاءِ ، فَوَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ مُمَاتًا حَلَّ ﴾

هذا المذهب . حرم به في الهدية ، ومذهب ، ومسكوك الذهب ، والمستوعب
والخلاصة ، وهدي ، والدم ، والحجر ، والرعاتين ، والحدادين ، والوحير ،
وعبر .

وقدمه في المنقح ، والشرح ، والفروع

وصحبه في العلم

وعنه . لا يجل إلا إذا كان الحرم موجباً

حرم به في الروضة

قوله ﴿ وَإِنْ رَمَى صَيْدًا ، فَغَابَ عَنْهُ ، ثُمَّ وَجَدَهُ مَيْتًا لَا أَثَرَ بِهِ غَيْرَ

سَهْمِهِ . حَلَّ ﴾

وكذا لو رماه على شجرة ، أو جبل . فوقع على لأرض . هذا المذهب

قال في الفروع : حل على الأصح .

قال المصنف ، والشرح : وهذا المشهور عن الإمام أحمد رحمه الله
قال ابن مديني في شرحه ، وغيره : هذا المذهب
قال في القعدة الثالثة عشر : هذا أصح الروايات
قال زرركشي . هذا المشهور من الروايات
واختيار الحرق ، والقاضي ، والشرع ، وأبي الخطاب في خلافهم ،
وأبي محمد ، وغيرهم
وقال سد ذلك : هذا المذهب
وحزم به في الوحيز ، وغيره .
وقدمه في المذابة ، والمذهب . ومتوسع ، وإخلاصة ، ولطدي ، والكافي ،
والنقى ، والمحرر ، والنظم ، والشرح ، والرعانين ، والحاويين ، والفروع ، وغيرهم
وعنه : إن كانت الجراحة موحية : حل . وإلا فلا .
وعنه : إن وحده في يومه : حل . وإلا فلا .
وعنه : إن وحده في مدة فانية : حل . وإلا فلا .
وعنه : لا يحل مطلقاً .
ونقل ابن منصور : إن عاب بهراً : حل . وإن عاب ببلال ١٠ يحل
قال ابن عقيل ، وغيره : لأن العاب من حال الليل تحصف هوام
قال زرركشي - وهي رواية حمسة - كراهة ما عاب مطقة
فائرة - مثل ذلك في الحكم . لو عفر الكلب الصيد ، ثم عاب عنه ، ثم وحده
وحده آمانه وحده ثم كلبه ، أو وهو ميت به ، أو وسهم فيه : حل
حرم به في الحر ، والعلم ، ورعائين ، والحدويين ، ولوحيز ، وغيرهم
نصه : قوله (وإن وحده به غير أثر سنهيه - مما يحتمل أن يكون
أعان على قتله - : لم يبيح)

من عليه وعليه لأصحاب

قل في الفروع ولا يجوز أن يخل ، كسهم مسموم

قل ، ووجه التوبة مدم الق ، وأن لمداد ، على الاحتمال

وأما في باب قبل عقد ، ثم وحده وسهمه أو كلبه عليه فقال في المنتخب .

الحكم كذلك

وهو معنى ما في المتن ، وغيره .

وقال في المنتخب أيضاً : وعنه : يحرم .

وذكره في المصنوع ، كما لو وحده سهمه أو كلبه صاحبه

قل في الفروع : كما قال ، ونسبه في المحرر

وقال في الفروع : وفيه نظر ، على ما ذكره هو وغيره من التوبة .

وبين التي قبلها على الخلاف

وطه . وفاة الأثرم وحمل . حله

وهو معنى ما حرم في روضة

قوله (وإن صرته ، فإن منه غصوا ، وبقيت فيه حياة مستقرة :

لم يمنع ما أمان منه)

وهو ذهب وعليه لأصحاب

وحرمه في المصنوع ، والهدية ، والذهب ، وسبوك ذهب ، واستنوع ،

والخلاصة ، وهادي ، والحار ، والوجير ، وغيره

وقد عرفت في الفروع ، وغيره

وعنه إن ذكرى حل كفيه

قوله (وإن بقي معلقاً بحلده حل) بلا نزاع

(وإن أمانه ، ومات في الحال : حل الجميع)

هذا الذهب وعيه الأصحاب

وحرمه في الوحر، ومنع لذي، وندكرة ابن عدوس، وغيرهم
وقدمه في الخلاصة، والحرد، والعظم، والرعايتين، والحويين، والفروع،
وعبرهم

قال بر كشي هو مشهور والحج لمة لأصحاب، أنى كمر، والقاضي،
والشريف، وأنى الخطب، والشيرى، ومن عقيل، وابن البنا
وعه : لا يبيع ما ليس به

وأعطاه في طهنة، وذهب، وخرق

نبي قوله (وأما ما ليس بمعدد، كالتدق، والحجر، والمصبي
والشبكة، وأعطى فلا يبيع ما قتل به لأنه وقيد)

قال لأصحاب : هو شدة وفقه عمود

ولو قطعت حاقومه ومريته

ووجه : لا يبيع ما ليس به

فما كان له حد - كحد - فهو كانه

قاله في معنى، ولشرح، والدفع، وغيرهم

قوله (الشيء الذي في الحديقة فيباح ما قتمته إذا كانت مضممة
إلا الكلب الأسود الميت)

فالأسود السهم هو الذي لا يبيع فيه على الصحيح من الذهب نص عليه
وعليه أكثر الأصحاب

وقدمه في الدع، وغيره

قال في الرعاية هنا : وهو مالا يباح فيه في الأشهر

قال المصنف، وغيره : هو الذي لا يخالط لونه نون سواء

وقال أيضا . لو كان بين عيبه مكتتان مختلفان لونه : لم يخرج بهما عن السهر
وأحكامه

قال الشارح : هو الذي لا لون فيه سوى السواد .

وحكاه في إرغاه ، والله وع قولاً غير الأول

وعنه إن كان بين عيبه باض لم يخرج بذلك عن كونه سهياً
ويأتي كلامه في المعنى .

واختاره المحدث في شرحه

ومحله من غير

وتقدم ذلك في أواخر « باب صفة الصلاة » .

فأمره قوله (فَلَا يُبَاحُ صَيْدُهُ) .

من عيبه لأنه شيطان فهو العلة ، والسواد علامة ، كما يقال : رأيت

صاحب السلاح فاقتله ، لأنه مرتد . فالعلة الردة

إذا علمت ذلك ، فالصحيح من المذهب : أن صيده محرم مطلقاً . وعنه

الأصحاب . ونص عليه .

وقطع به أكثر الأصحاب

وقدمه في القروع

وهو من مفردات المذهب

وقال إمام عيل من سعيد الكرخة

وعنه : ومنه ما بين عيبه باض

جرم به الصنف في المعنى

واختاره المحدث هنا ، كما مر

ذكره في القروع

وطاهر كلامه : أن ما بين عيبه باض لا يسمى سهياً قولاً واحداً .

ولكن هل يلحق في الحكم به ، أولا ؟
وكثير من الأصحاب يحكي الخلاف في السهم . ويدكر الرواية الثانية كما تقدم .
شأمة . يحرم اقتناؤه قولاً واحداً
قاله جماعة من الأصحاب للأمر بقتله
قال في القروع : فذل على وجوه
ودكره الشيخ هـ
ودكر الأكثر إباحته ، يعنى : إباحة قتله
وقل موسى بن سعيد : لأئس عليه
وقد قال الأصحاب يحرم قتله خيرير والانتفاع به . قال وم أحد أئدأ
صرح بوجوب قتله
قل أو طاب : لأئس .
و واحد من كلام . أنى الخطأ وغيره أن السكاب الففور مثل السكاب
الأسود البهيم ، إلا فى قطع الصلاة
وهو متجه وأولى ، قتله فى الحرم .
قل فى العبيد : يحرم ركه قولاً واحداً . ويحب قتله لدفع شره عن الناس .
ودعوى سبغ القتل مطلقاً ، إلا ، ودى : دعوى ملا برهان . ويقاله قتل الكل .
انتهى . كلام صاحب القروع .
وأما ما لا يباح اقتناؤه ولا أدى فيه ، فقال المصنف : لا يباح قتله .
وقيل : يكره فقط . اختاره المحقق .
وهو ظاهر كلام المحقق .
وتقدم المباح من السكاب فى « باب الموصى » .

قوله ﴿وَالْجَوْرَاجُ نَوَقَالٍ : مَا يَصِيدُ بِنَابِهِ ، كَالسَّكْبِ وَالْفَهْدِ﴾ .

كثير من الأصحاب اقتصر على ذكر هذين

وراد في الهداية ، والمذهب ، والترعب ، والمستوعب ، والحلاصة ، ورعايتين ،

والخاويين ، وغيرهم .

وطاهر تذكرة من عبدوس : وغير ذلك

فتعبيه ثلاثة أشياء : أن - ترسل يد أرسل ، و ترجر يد ارجر

قل في المعنى : لاقى وقت قوة الصيد

قال في الوحر : من - ترس ، يد أرسل و ترجر يد ارجر ، لاقى حال

مشاهدته للصيد

قوله ﴿وإِذَا أَمْسَكَ : لَمْ يَأْكُلْ وَلَا يُتَبَرَّكَ تَكَرَّرَ ذَلِكَ مِنْهُ﴾

وهو المذهب ، احتاره الشريف أبو حمزة ، وغيره

وحزم في الهداية ، والخلاف في المذهب ، ومسبوك الذهب ،

والمستوعب ، والحلاصة ، وغيرهم

وقدمه في شرح ، والشرح ، ورعايتين ، وآله و ع ، وغيرهم

وقيل - منه التكرار .

وهو طاهر ما قطع به في الخاويين .

على هذا هل يعتبر تكرار في اللفظ ؟ وهو الصحيح .

احتاره نصف في المعنى ، والشرح ، والآصفي . وغيرهم

وقدمه في النظم ، وآله و ع .

أو كفي التكرار من ، في شرح في النسخة ؟

وهو ظاهر كلامه في - حيز فيه فن - يعتبر تكراره

وأسلمه في الخاويين

أو لم يحج في ذلك إلى أحد من غير تقديره أو أمرت ؟
وهو قول ابن الساقى الخصال فيه ثلاثة أقوال
وأطلقهن الزكاشى .

وقال المصنف في المتن : لا أحسب هذه الخصال معتبر في غير السكك فيه
الذى يجب صاحبه إذا دعاه ، ويرجر إذا زجره ، والقهد لا يجب داعياً ، وإن
عدم معتد ، فيكون التعمير في حقه ترك لأكل حصة ، أو ما بعده به أهل
العرف مطلقاً .

ولم يذكر الأذى البعدادى في متعبه ترك الأكل
قوله (فإن أكل بعد تعذيبه : لم يحرّم ما تقدّم من صيده)
هذا المذهب بلا ريب وعنه جمهور لأصحاب
قال في المحرر ، والنظم ، والفروع : لم يحرم على الأصح .
قال في القعدة السادسة لا يحرم ، على الصحيح ،
أحد به في أمانى ، والكافى ، والشرح ، والهدية ، والذهب ، ومسبوك
الذهب ، والمستوعب ، والإحلاصة ، والوجيز ، وغيرهم
وعنه يحرم وحققه بعضهم
فمن وهو مذهب

وأطلقه في أربعين ، والحدودين وحكيهما وجهين
قوله (ولم يُبَيّح ما أكل منه ، في إحدى الروايتين) وهو
المذهب

قال في الفروع فالذهب محرم
قال في أمانى ، والشرح ، والنظم ، وغيرهم . هذا لأصح
قال في السككى . هذا أولى

قال في الرعائين ، والحاويين : حرم على الأصحاب .

قال الزركشي : هذا المذهب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

واختاره ابن عدوس في تذكرته .

والرواية الأخرى : يحل مع الكراغة .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والإحصاء ، والمحرم

وعنه . يباح .

وقيل : يحرم إذا أكل منه حين الصيد .

جزم به ابن عقيل .

وقيل : يحرم إذا أكل منه قبل مصبه

فأمرناه

إبراهيم : لو شرب من دمه : لم يحرم . نص عليه . وعليه الأصحاب .

وقال في الانتصار من دمه لدى حرى

الناجى . لا يخرج ما كله عن كونه معه . على الصحيح من مذهب .

وفيه احتمال . لا يبقى معه ما كله

ويحتمله كلام الحرقى .

قوله (والثاني ذو الحليب . كالتبارى والصقير والثقاب والشاهين .

فتعليقه بأن يسترسل إذا أرسل ، ويحجب إذا دعى ، ولا يُقتل ترك

الأكل) بلا نزاع .

قال في الرعية : يحل الصيد بكل حيوان معلوم .

قوله (ولا بد أن يخرج الصيد . فإن قتلته بصدته ، أو حقه :

لم يباح)

وهذا المذهب . وعليه جواهر الأصحاب .
 وحرم به القاضى فى الجامع ، والشرىف أبو حمزة ، والشيرازى ، والمصنف
 فى المتن ، ومصاحب البلغة ، والوجيز ، وغيرهم .
 واحتراره ابن عيونس فىهما .
 وحرم به فى النظم فى الصدم
 وقدمه فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوكة المذهب ، والمستوفى ، والشرح ،
 والرعائى ، والحدويين ، والفروع ، وغيرهم .
 قال فى الخلاصة : لم يحمل فى الأصح
 وقال ابن حامد : يباح
 وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .
 واحتراره أبو محمد الحورى
 وهو طاهر كلام الحرقى
 وأطلقه فى المحرر
 وأطلقه فى النظم فى الحق
 قوله (وَمَا أَصَابَ فَمُ الْكَفِّ : هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَعْلَى وَجْهَيْنِ)
 وهما روايتان
 وأطلقه فى الهداية ، والمذهب ، ومستوفى ، والنقى ، والمحرر ، والشرح ،
 والفروع ، وغيرهم
 أمرهما : يجب عليه وهو المذهب
 صححه فى النظم
 وقدمه فى المسكافى والرعائى ، وحدويين ، وخلاصة .
 والعزم الثانى : لا يجب عليه ، بل على غيره .

صححه في التصحيح ، وتصحيح الحر.

وجرم به في الوجيز .

قلت : يعاين بها .

قوله (فَإِنْ اسْتَرْسَلَ الْكَلْبُ . أَوْ غَيْرُهُ بِنَفْسِهِ . لَمْ يُبَحَّ صَيْدُهُ ، وَإِنْ زَجَرَهُ) .

هذا المذهب ، رواية واحدة ، عند أكثر الأصحاب

وجرم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المروء ، وغيره .

وقال ابن عقيل : إن استرسل بنفسه ، فزجره : فروايتان

وقال في الروضة : إن استرسل العائر بنفسه ، فصاد وقتل : حل أكله منه

أولا ، بخلاف الكلب .

قوله (إِلَّا أَنْ يُزِيدَ فِي عَذْوِهِ بِرَحْرِهِ : فَيَحِلُّ)

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وتقدم كلام ابن عقيل إذا استرسل نفسه فزجره

قوله (وَإِنْ أُرْسِلَ كَلْبُهُ ، أَوْ سَهْمُهُ إِلَى هَدَفٍ . فَتَقَتَلَ صَيْدًا .

أَوْ أُرْسَلَهُ يُرِيدُ الصَّيْدَ ، وَلَا يَرَى صَيْدًا . لَمْ يَحِلَّ صَيْدُهُ إِذَا قَتَلَهُ)

وهذا المذهب . نص عليه .

وجرم به في المسمى ، والترج ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الهداة ، وندهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والبسة ، والحرر ،

والرعايتين ، والخواصين ، والقروء ، وغيرهم

وقيل : بحل .

وهو محتمل في الهدية .

قوله ﴿وَإِنْ رَمَى حَجْرًا يَصُدُّهُ عَنْهُ صِيدًا فَاصْطَبْ صِيدًا لَمْ يَحِلَّ﴾ .

وهو أحد الوجهين

حرم ، في الوجوه ، ومنع من لأدى المعدادى

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، والمنوع ، والحلاصة ،

والشرح ، وإدراك النية ، وغيرهم

ويحتل أن يحل

وهو لأنى الخطأ في الهداية

واحتاره المصنف ، والنظم .

وأطلقها في المحرر ، والرعائين ، والخواصين ، والمروء

فأمره : لورى ما ظنه ، أو علمه : غير صيد ، فأصاب صيداً . حل حل على

الصحيح من المذهب . نص عليه

وقدمه في المروء ، والركن

وقيل يحل وهو احتل في السكاي

وقل في التعريب : إن ظنه آدمي ، أو صيداً محرماً . مسح

قوله ﴿وَإِنْ رَمَى صِيدًا ، فَاصْطَبْ غَيْرَهُ ، أَوْ رَمَى صِيدًا فَقَتَلَ

نَحْمَةً : حَلَّ الْخَيْمَةِ﴾

بلا ريب أنه .

السكر لو أرسل كنهه إلى صيد ، بعد غيره . فالصحيح من المذهب أنه

يحل . ونص عليه الإمام أحمد رحمه الله .

قال في الفروع ، والمذهب . إنه يحل

وفي مختصر من ردين . يحرم ما قتل الكلب لا السهم

نعم : قوله ﴿وَإِنْ رَمَى صِيدًا فَأَثْبَتَهُ﴾ .

ملكه لا نزاع اعطه .

وتقدم في أول الباب ما إذا رماه بجمه آخر ، أو رماه هو أيضاً وأحكامهما .
قوله (وَإِنْ لَمْ يُشْتَبَ) ، فدخل خيمة إنسان ، فأخذه : فهو لا أخذه .
بظاهره : أنه لا يملكه من دخل في خيمته إلا بأخذه .

وهو أحد الوجوه ، ويندفع منه .

وهو ظاهر ما حرم به في المعنى ، والشرح ، والوجيز ، والنظم .

وقيل : يملكه بمجرد دخول خيمة .

قال في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والإخلاصة : فهو لأصاحب الخيمة

وقدومه في الحرر ، والرعايتين ، والمجاويز .

قال في مصباح الحرر : هذا المذهب .

وأطلقهما في القروع .

وقال في الترغيب : إن دخل الصيد داره ، فأغلق به ، أو دخل رجه فسد

بأسا ، أو حصت سمكة في ركة سد بحري الماء ، قيل يملكه

وقيل إن سهل سوله به ، وبالأفكنة جبر الإجماع .

قال في القروع . وبجمل اعتبار قصد التملك بخلق وسد .

والظاهر : أن هذا الاحتمال من كلام صاحب الترغيب .

على الأول : ما يديه الناس من الأربعة فيمش بها الطيور يملكون

العراش ، إلا أن يكون لأسيات مملوكة فهي لأربابها . نص عليه

فأمرتان

إمراهما : مثل هذه المرأة لو دحت طيبة داره ، وأغلق به وجهه ، أو لم

يفسد تملكها .

ومثله أيضاً : حية أرض بها كبر قوله في القروع

الثانية : قوله ﴿ وَلَوْ وَقَعَ فِي شَيْكِهِ ضَيْدٌ . فَتَرَقَّبَا وَدَهَبَ بِهَا ،
فَصَادَهُ آخَرٌ : فَهُوَ لِلثَّانِي ﴾ .

بلا راع ، ومن عليه .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ فِي سَمِيَّةٍ ، فَوَيْتَ سَمَكَةً ، فَوَيْتَ فِي حَجَرِهِ :
فَهِيَ لَهُ دُونَ صَاحِبِ السَّمِيَّةِ ﴾ .

هذا المذهب ، كن فتح حجره للأخذ .

حرم به بحرقي ، وصاحب الهداية ، والذهب ، ومسيوك الذهب ،
والمستوعب ، والخلاصة ، والمضي ، والمهادي ، والشرح ، وشرح ابن رزي ،
والوحيير ، والنور ، واستحب ، وشرح ابن منبج ، وتدكرة ابن مهدوس ، وغيرهم .
وقدمه في الحر ، والنظم ، والرحايتين ، والحاويين ، وغيرهم .

وقل : لا يملكها إلا بأخذها . فهي قبل مباحة .

وأطلقها في القروع .

وقال المصنف ، والشيخ أيضاً : إن كانت وثقت بعمل إنسان قصد الصيد
فهي للمصائد ، دون من وقعت في حجره . وقطاعه ، وبالأول أيضاً .

فأشرفنا

إبراهيم . لو وقعت السمكة في السمية : فهي لصاحب السمينة ، ذكره ابن

أبي موسى .

وهو ظاهر كلام الخرق .

واقصر عليه للمصنف ، والشارح

قال الزركشي : وقيس القول لآخر : أنها تكون قبل الأخذ على الإباحة

وهو كما قال

الثانية: قوله ﴿وَإِنْ صَعَبَ بِرِزْقِكَ﴾، ليصيد بها السمك، فما حصل فيها: منكته.

بلا نزاع أعلمه. ونص عليه

وكذا لو صب حبة لثك أو فتح حجره للأحد أو صب شبكة أو شركاً نص عليه أو غنماً أو متعللاً أو حصة طرخ له أو بالخدمة لصيق لا يفت منه

قوله ﴿وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ بِهَا ذَلِكَ: لَمْ يَمْنِكْهُ﴾ بلا راع.
قوله ﴿وَكَذَلِكَ إِنْ حَصَلَ فِي أَرْضِهِ نَمْلٌ، أَوْ عَشَّشَ فِيهَا طَائِرٌ: لَمْ يَمْنِكْهُ، وَلَعَبْرُهُ أَخْذُهُ﴾

هذا المذهب

قال في الرءاء المكبري وغيره أحده على الأصح
وحرمه في معنى، والشرح، وشرح ابن منبغا، والحجر، والنطم، والرعاية
العبري، والحواوين، ولو جبر، ومنحب الأدي، وغيره
وقدمه في الفروع

ونقل صالح - وحصل - فيمن صاد من محلة مدار قوم - فهو له - فإن رماه
سدقة، فوقع فيها: فهو لأهلها.

قال في الفروع: كذا قال الإمام أحمد رحمه الله.
وقال في الترميز: طاهر كلامه: يملكه بالنوح، وبذلك الفراخ.
ونقل صالح - فيمن صاد من محلة مدار قوم - هو للصياد.
فخرج في المسألة وجهان أحدهما: يملكه. وإنا لم نصمه في لأولة في
الإحرام، لأنه لم يوجد منه فعل يوجب صمماً لا لأنه مملوكه.

وكذا قال في عيون الناس من رمى صيداً على شجرة في در قوم ، تحمل
نفسه ، فسقط خارج الدار : فهو له وإن سقط في درهم : فهو له لأنه حريرهم
وقال في الرعاية - حيره أحده على الأصح
والمخصوص . أنه مؤخر

ودكر أبو المعالي : إن عيش من يحل ملكه لأنها معدة لذلك
وفي منتخب الأدمى المتدادى : إلا أن بعد حجره وركنه وأرضه له
وسبق كلامهم في زكاة ما يأخذ من إباح ، أو من أرضه - وقد لا يملكه -
أنه بركبه اكتفاء بملكه وقت الأخذ ، كالصل .
قال في الفروع : وهو كالصريح في أن العمل لا يملك ملك الأرض
والملك الصل

ولهذا قال في الرعاية في الزكاة : وسواء أخذ من أرض موات ، أو مملوكة .
أو لم يره

قوله (وَيُسَكَّرُهُ صَيْدُ السَّمَكِ بِالسَّجَاسَةِ)

هذا إحدى الروايتين . واختاره أكثر الأصحاب .

قال في الفروع - حتره الأكثر .

قال الرركشي : هذا المشهور

وحرمه في الهداة ، ومذهب ، ومبوك بذهب ، والمسوع ، وإخلاصه
والهادي ، والنقي ، والشرح ، والنظم ، ومنتخب الأدمى ، ولوحيه ، وغيره
وقدمه في الرايتين ، والحاويين .

وعنه محرم . وهو المذهب ، على ما اصطالحناه .

فهو الأكثر عن الإمام أحمد رحمه الله

وقدمه في الفروع .

وقال في المبهج : في الصيد بالنجاسة ومحرم - روايتان .

قوائم

الذولي : لو منته الماء حتى صاده حل أكله . قاله أبو دود .

وقال في الرعابة : ويحرم

وقل حسل : لا يصاد الحمام إلا أن يكون وحشياً .

الثانية : تحمل الطريدة وهي الصيد بين قوم يأخذونه قطعاً . وكذلك

الباد ومن عليه .

ويكره الصيد من وكره

ولا يكره الصيد سبل ولا صيد فرج من وكره . ولا بما يسكر . نص على

ذلك

وظاهر رواية ابن القاسم لا يكره الصيد من وكره .

وأطلق في الترميم وغيره . كراهته

وفي مختصر ابن رزين : يكره الصيد ليلاً .

الثالثة : لا بأس بشبكة ، وقع ، ودبق .

قال الإمام أحمد رحمه الله : وكل حيلة

ودكر حيلة يكره عنقل ، كسدف

وكذا كره الشيخ نقي الدين رحمه الله الرمي بالسدف مطلقاً لمنى عثمان بن

عثمان رضي الله عنه .

وقل ابن منصور وغيره : لا بأس بسم السدف ويرمي بها الصيد ، لا للمبت .

وأطلق ابن هبيرة : أنه معصية .

قوله (وَإِذَا أَرْسَلْ صَيْدًا ، وَقَالَ : أَعْتَقْتُ ، ثُمَّ يَزُلْ مِلْكُهُ عَنْهُ)

هذا المذهب لا ريب وعليه جواهر الأصحاب .

قال المصنف ، والشارح : ظاهر المذهب لا يرول ملكه عنه . قاله أصحابنا .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسيوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،
والوحيير ، ومنتهب الأدي ، وغيرهم

وصححه في النظم ، وغيره

وقدمه في الحرر ، والعشرين ، والخواصين ، والفروع ، وغيرهم .

وبحتمل أن يزول ملكه عنه . وإله ميل الشارح

وقال ابن عقيل ولا يجوز « أعتقتك » في حيوان . لأن لآله من الهدية

على المذهب : لو اصطاد صيداً ، فوجد عليه علامة . مثل فلاة في سفة ، أو

وحد في أذنه قطعاً . ملكه . لأن الذي صاده أولاً ملكه .

وكذلك إن وجد حماراً مضموم الحنجرة ويكون له

قوله (الزايع : التسمية عند إرسال لسته ، أو الجارحة . فإن

تركها : لم ينجح سواء تركها عندها ، أو سبها في سائر المذهب)

وهو المذهب

قال الزركشي هذا مشهور ، والمذهب الأصح

وحرم به في الوحيير ، والنور ، طم نفردت

وقدمه في الهدية ، والمذهب ، ومسيوك ذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والسكاي ، والنم ، والحرر ، والنظم ، والعشرين ، والخواصين ، والفروع ، وغيرهم

وهو من مددات مذهب

وعنه : إن سب على السهم أسح وإن سب على حرفة ، سح

وعنه : شترط مع القكر دون السهو

ودكره ابن جرير إجماعاً نقلها حسا

قال الغلال : سبى حصل في نقله

وعنه : شترط التسمية من مسلم لا من كاه

وقال حسن عكهم

وعنه أن النسمة سه

فأمرنا

أمرهما : لا يشترط أن يسمى به عن الصحيح من مذهب

وعنه . بشرط أن كان محسب .

وإن كان محسباً عليه خلافه جاء

وتقدمه بغير ذلك في يد

الفتاوى له يسمى على صمد ، فذهب غيره

وإن سمي على صمد ، ثم ألقاه ، وأخذ غيره فرى به . مع .

فإنه مصنف ، ومع ، ولشرح ، وعنه .

فإنه في ، عنه الكبرى

وإن كان مع ، فبإسناد على ما لو سمي على سكنين ثم ألقاه وأخذ غيرها

فمنه : قوله عند إرسال "سه" أو "لرحه" و "لرحه" و "لرحه" و "لرحه"

ولا غير المقدم "لرحه" ، كما تقدم في "لرحه" و "لرحه"

وكذلك "لرحه" المستعمل على إطلاقه "لرحه" أحمد رحمه الله

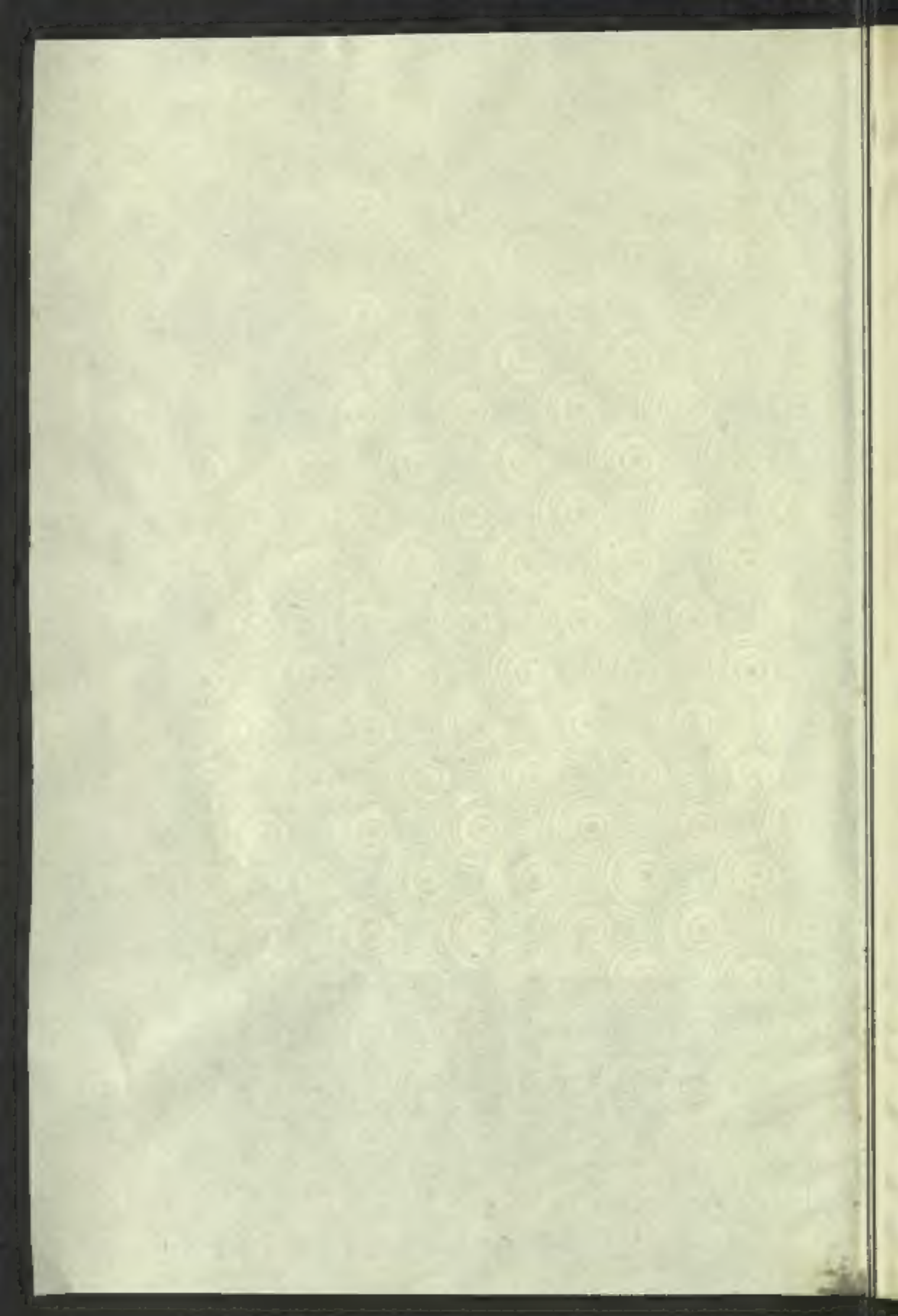
وحرره به "لرحه" في "لرحه"

وكذلك في "لرحه" "لرحه" شرط "لرحه" رحمه الله ، كما دل عليه كلام

الإمام أحمد رحمه الله

وقال المصنف ، والتاريخ ، والشري ، وغيرهم





349.297 M55aA v.9-10
المرداوي

الانصاف في معرفة الراجح
من الخلاف

349.297
M55aA
v.9-10

349.297:M55aA-v.9-10:c.1

المرداوي، علاء الدين أبو الحسن علي
الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



00000-20

AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT



